

المِلْكِيَّةُ فِي النِّظَامِ الْإِسْتِرَاكِيِّ

تأليف

دكتور

نزيه محمد الصادق المهدي

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الناشر

دار النهضة العربية

٣٤ عهد الخلق ثروت - القاهرة

الملكية في النظام الاشتراكي

تأليف

دكتور

نزيه محمد الصادق المهدي

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الناشر

دار النهضة العربية

٣٤ عهد الخالدون - القاهرة

نالت هذه الرسالة درجة الدكتوراه في الحقوق
بتقدير جيد جدا مع توجيه شكر لجنة المناقشة .

الإهداء

إلى والدي .. اعترافا بفضلهما

مقدمة

تستهدف هذه الدراسة بحث موضوع الملكية في النظام الاشتراكي، ولذلك يجدر بنا في مقدمتها بيان الصلة بين الملكية وبين النظام الاشتراكي وهي الصلة التي دفعتنا إلى هذا البحث. ولذلك فإننا سنبدأ بمحاولة تحديد المقصود بالملكية ثم المقصود بالنظام الاشتراكي، حتى يمكن في ضوء ذلك أن نحدد الغرض من هذه الدراسة وخطة البحث فيها.

المقصود بالملكية :

يقصد بكلمة الملكية *La propriété*، عند إطلاقها، أحد معنيين: إما حق التملك بمعنى قدرة الأشخاص على الاستئثار بالأموال وبغلب على هذا المعنى الطابع الاقتصادي، وإما الملكية باعتبارها حقاً مالياً، أي أداة فنية لصياغة سلطات الشخص على شيء. يعتبر مملوكاً له وبغلب على هذا المعنى الطابع القانوني. وسنحاول فيما يلي بيان المقصود بالملكية في كلا المعنيين السابقين والوظائف التي تؤديها في هذا الصدد.

(١) يقصد بحق التملك، سالف الذكر، إسناد مال معين إلى شخص معين في سبيل إشباع حاجة معينة^(١). ولما كان الإنسان مدفوعاً بغيريزته لإشباع حاجاته الأساسية اللازمة لوجوده وإستمرار حياته، فإنه لجأ تلقائياً إلى تملك الأموال اللازمة لإشباع هذه الحاجات الفطرية، ومن ثم فإن الملكية تتميز في نظر الكتاب بكونها هي الأخرى فطرية أو غريزية. *La propriété* instinctive^(٢)، بمعنى أن الملكية والحياة البشرية أمران متلازمان، فنذ اللحظة التي يجد فيها الإنسان مالا قابلاً لإشباع حاجة معينة لديه فإن غريزته توجه إلى تملك هذا المال والإستئثار به لإشباع هذه الحاجة.

(١) Fouillé, *La propriété sociale et la démocratie*, Paris, 1906, p. 11, 12 ;

Thiers, *De la propriété*, Paris, 1848, p. 206.

(٢) Pagué, *La propriété et les besoins*, Paris, 1958, p. 6.

وأما بالنسبة لوظائف الملكية فإنها تقوم بثلاث وظائف معينة بالنسبة للفرد أو المجتمع الذى يعيش فيه حسب طبيعة المال محل هذه الملكية .

وأول دور تقوم به الملكية هو إشباع الحاجات الأساسية اللازمة لحفظ كيان الإنسان وإستمرار وجوده فى الحياة ، وهذه هى « الوظيفة الطبيعية للملكية ، *La fonction naturelle* تلك الوظيفة التى تعتبر شرطاً أساسياً من شروط إستمرار الحياة على الأرض ، وغالباً ما تتخذ هذه الملكية محلاً لها الأشياء والأموال التى تستهلك فى سبيل إشباع الحاجات الشخصية وإلى تسمى « أموال الاستهلاك » ^(١) . *moyens de consommation*

وفى سبيل الاستئثار بهذه الملكية والانتفاع بها يمارس المالك نشاطين مختلفين، فهو من ناحية يحاول بكل جهده وطاقته أن يجمع ويزيد من ملكيته رغبة فى اطمئنانه على حياته ووجوده وهو ما يسمى « بالنشاط أو القوة الجاذبة » *La force attractive* ومن ناحية أخرى يدافع عن هذه الملكية ويتصارع مع غيره من الأفراد وينشب بينه وبينهم النزاع فى سبيل المحافظة على هذه الملكية وزيادتها وهو ما يسمى « بالنشاط أو القوة الدافعية » *La force repulsive* ^(٢) .

وتقوم الملكية بوظيفة ثانية للمالك وهى « الوظيفة الاستثمارية أو المكسبة » *La fonction lucrative* وذلك حين لا يقتصر دور الملكية على مجرد إشباع حاجاته الشخصية بل يمتد ذلك إلى حصوله على دخل أو ربح من وراء هذه الملكية ، ويكون ذلك بالنسبة للملكية الأموال التى لا تستهلك عند استعمالها بل تستخدم فى إنتاج أموال وموارد أخرى والتى تسمى بأموال الإنتاج *moyens de production* حيث يلجأ مالك هذه الأموال إلى استثمارها واستغلال الوظيفة الطبيعية للملكية فى إشباع

(١) Gurvitch, Socialisme et propriété, revue de metaphysique et de morale, 1930, p. 118.

Pagué, op. cit., p. 7.

حاجات الآخرين. مقابل حصوله على ربح معين من وراء ذلك^(١).

وأخيراً تقوم الملكية بخدمة هامة في سبيل المصلحة العامة للمجتمع كله. وهذه هي الوظيفة الاجتماعية للملكية *La fonction sociale* التي تعتبر إطاراً تمارش في حدودهوظيفتان الاخريان ، ذلك أنه عند قيام الملكية بإشباع الحاجات الشخصية للأفراد ، ومن مجموع هؤلاء الأفراد يتكون المجتمع فالإبقاء عليهم واستمرار وجودهم هو استمرار المجتمع ذاته ، كما يجب أن يراعى أنه عند قيام الملكية بإيراد ربح معين للمالك فيجب ألا يكون هذا الربح على حساب المصلحة العامة للمجتمع أو فيه إضرار بها ويتأدى من ذلك أن الوظيفة الاجتماعية للملكية تعنى استخدام واستعمال الفوائد والوظائف الأخرى الناتجة من الملكية في سبيل مصلحة المجتمع واستمراره^(٢).

وعند مقارنة هذه الوظائف المتقابلة للملكية ببعضها نجد أن بعضها ذو صفة فردية ، والآخر ذو صفة اجتماعية ، وقد أثار ذلك تساؤلاً هاماً بالنسبة لتنظيم الملكية وتحديد حق التملك ، هل يراعى في ذلك مصلحة الفرد أم مصلحة المجتمع ؟ فأجابت على ذلك المذاهب الفردية التقليدية بأنه يجب تحقيق مصلحة المجتمع من خلال مصلحة الفرد وانتهت إلى الاعتراف بالملكية الفردية المطلقة في أشد صورها التي لاتخدم سوى المصلحة الفردية للمالك للحصول على أكبر ربح ممكن ، ثم تطور الأمر وظهرت المبادئ والنظم الاشتراكية المختلفة والتي نادى بعضها بالنضحية بمصلحة الفرد في سبيل المجتمع؛ ومن ثم انتهت بضرورة إلغاء نظام الملكية الفردية تماماً في ظل نظام ملكية اشتراكية جماعية ينقل إلى الدولة ملكية جميع أموال الإنتاج وهي التي من شأنها إدارار الربح والكسب، وذلك أياً كانت صورة هذه الملكية

Salleron, Diffuser la propriété, 1964, p. 123 et s.

(١)

Renard et Trotabas, La fonction sociale de la propriété privée, Paris, 1930, p. 10 et s.

(٢)

Landriy, De l'utilité sociale de la propriété individuelle, Paris, 1901, p. 27.

الجماعية كما سيرد تفصيله ، بينما نادى البعض الآخر من هذه النظم بإيجاد التصالح والتوافق conciliation بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، وذلك بالاعتراف بالملكية الفردية في الحدود التي لا تأتي فيها بدخل غير مستحق أو ربح غير مشروع ومع إحاطتها بالقيود والضمانات التي تضمن عدم استغلالها وبقيامها في الحدود المشروعة غير المستغلة ، مع إنشاء نوع من الملكية الاشتراكية للأموال والأدوات الأساسية في المجتمع والتي تدعو المصلحة العامة لهذا المجتمع إلى إخضاعها للسيطرة والرقابة المباشرة للجماعة . ونبادر إلى القول منذ الآن أن الحل الذي تنادى به هذه الآراء الاشتراكية المعتدلة الأخيرة هو الذي يمثل — في نظرنا — الحل الأمثل لمشكلة ملكية أدوات ووسائل الإنتاج كما سنرى تفصيلا .

(ب) أما الملكية كحق فيقصد به الأداة الفنية اللازمة لصياغة نظام الأموال من الناحية القانونية وما تخوله من سلطات معينة يمارسها — في سبيل الانتفاع بها ووضعها موضع الاستغلال والتشغيل — من تسند إليه الملكية^(١) ، بمعنى أن الملكية بوصفها «حقا ، Droit subjectif هي الوسيلة القانونية التي ينظم القانون بواسطتها كيفية إسناد نظام الأموال الذي سبق تحديده إلى شخص معين وتخويله السلطات اللازمة لتحقيق الوظائف المختلفة للملكية ، والتي سبق ذكرها ، هذا وقد استقر التنظيم القانوني — منذ القانون الروماني وفي ظل المجموعة المدنية الفرنسية وكذلك التقنين المدني المصري الجديد — على أن حق الملكية يخول مالكة في هذا الصدد ثلاث سلطات قانونية أساسية ، والتي عبر عنها القانون الروماني بأنها^(٢) jus utendi, fruendi, abutendi .

(١) Josserand, Configuration du droit de propriété dans l'ordre juridique nouveau, 1940, p. 12 ;

Duguit, Les transformations générales du droit privé depuis le code Napoléon, 1912, p. 152 ;

Vasseur, L'évolution du droit de propriété, p. 22.

(٢) Cuq (Edouard), Les institutions juridiques des romains, (٢) Paris, 1891, T. I, p. 75, Note 1.

وهي : أولا - سلطة الاستعمال usus التي تمنحها الملكية للمالك في استعمال الشيء محل ملكيته في كل ما أعد له هذا الشيء وفي كل ما يمكن أن يستعمل فيه ، ويشمل ذلك الاستعمال الشخصي للمالك أو أن يدعو غيره إلى استعماله تبرعا بدون مقابل ، كما تمنح المالك الحق في استعمال الشيء إلى درجة إتلافه أو إعدامه والقضاء عليه^(١) .

ثانيا - سلطة الاستغلال fructus التي تخول المالك استغلال المال محل ملكيته بحيث يعود عليه بتأيج أو دخل معين ، وقد يكون هذا الاستغلال إما استغلالا مباشرا ماديا بواسطة المالك نفسه كأن يقوم مالك الأرض الزراعية بزراعتها بنفسه وجنى ثمارها والتي تسمى « ثمار طبيعية » ، وإما أن يكون استغلالا غير مباشر عن طريق إبرام تصرف قانوني يمنح بمقتضاه المالك المال محل ملكيته للغير الانتفاع به مقابل أجر معينة يحصل عليها المالك ، مثال ذلك أن يقوم مالك الأرض أو المبنى بتأجيرها للغير مقابل أجر معينة يدفعها المستأجر للمالك وتمثل ناتج الملكية والذي يسمى في هذه الحالة « ثمار مدنية »^(٢) .

ثالثا - سلطة التصرف Abusus التي تخول المالك القيام بالتصرف في الشيء محل ملكيته ، وبذهب الرأي السائد في الفقه الفرنسي - وفي أعقاب الفقه المصري - إلى استعمال تعبير « التصرف » بالمعنى الواسع فيشمل التصرف المادي في الشيء باستهلاكه وإعدامه أو إتلافه ، كما يشمل التصرف القانوني بنقل ملكية الشيء إلى شخص آخر ، وليكننا نرجح الأخذ بسلطة التصرف بالمعنى الضيق بحيث لا تشمل سوى حق إبرام التصرفات القانونية

(١) عبد الرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - ج ٨ - حق

الملكية - سنة ١٩٦٧ ص ٤٩٦ ، ٤٩٧

Carbonier, D. Civil, T. II, Paris, 1967, p. 78, 79, No. 2 ; (٢)

Marty et Raynaud, D. Civil, T. II, 2ème vol., Paris, 1963, p. 48.

ويلاحظ أن القانون الفرنسي قد جمع سلطتي الاستعمال والاستغلال في حق واحد أطلق عليه حق الانتفاع على أساس أن الانتفاع يشمل كل من الاستغلال والامتلاك droit de jouir

التي من شأنها نقل ملكية الشيء إلى مالك آخر ، وأما إعداده أو إتلافه عن طريق استهلاكه فإتينا أدخلناها كما سبق في سلطة الاستعمال^(١) .

ولما كان حق الملكية بما يشمله من هذه السلطات الكاملة على الشيء يعتبر أعم الحقوق الخاصة وأشملها فإن الفقه قد درج على اعتبار الملكية د حقاً جامعاً مطلقاً ، Droit absolu ، يعني بذلك أنه يشمل السلطات الثلاث المطلقة على الشيء من ناحية ومن ناحية أخرى أنه يعتد به في مواجهة الكافة غير المالك بحيث يكون للمالك تتبع الشيء في أي يد يكون فيها وتكون له الأولوية على هذا الشيء .

إلا أن هذا الإطلاق قد أخذ بمعنى آخر ، بتأثير المذاهب الفردية المطلقة التي فسرته حق الملكية المطلقة بأنه تحويل المالك استعمال الشيء واستغلاله والتصرف فيه على نحو أشد ما يكون إطلاقاً لمصلحته الفردية دون أي مراعاة لمصلحة الغير أو مصلحة المجتمع ، وقد كان لهذه النزعة الفردية المطلقة تأثير على بعض التشريعات وأولها التشريع الفرنسي الذي عرف حق الملكية في المادة ٤٤٤ من المجموعة المدنية الفرنسية بأنه « حق الانتفاع والتصرف في الأشياء بالطريقة الأكثر إطلاقاً »^(٢) .

وكرر فعل لذلك حاول البعض إنكار وصف الحق على الملكية واعتبارها وظيفة اجتماعية كمحاولة للحد من إطلاق المذاهب الفردية السابقة والتخفيف من غلوها ، وكان من القائلين بهذه النظرية العلامة الفرنسي ديجي^(٣) وسيأتي بالتفصيل عرض نظرية ديجي في اعتبار الملكية وظيفة اجتماعية وللتعليق عليها ، إلا أنه — ونحن بصدد تحديد المقصود بحق الملكية — نرى أن إنكار

(١) من هذا الرأي السهوري — الوسيط ج ٨ — المرجع السابق ص ٥٠١ .

(٢) أنظر في شرح هذا الإطلاق في القانون الفرنسي : —

Dutheillet-Lemonthezie, Recherches sur la propriété droit absolu, Paris, 1955, pp. 48-55 ; Carbonnier, op. cit., p. 78.

(٣) Duguit, Les transformations générales du droit privé depuis le code Napoléon, 1912, p. 153 et s.

وصف الحق على الملكية إنما يرجع إلى الخلط بين حق الملكية كأداة فنية لصياغة الأموال واسنادها من الناحية القانونية إلى شخص معين وبين إحدى الوظائف الثلاث التي تؤديها الملكية وهي الوظيفة الاجتماعية وذلك بقصد الحد من المضمون الفردي المطلق الذي أسبغ على حق الملكية في مرحلة تاريخية من مراحل التطور تحت تأثير المذاهب الفردية .

ولذلك فإننا نخلص أن الملكية - من الناحية القانونية - هي حق يمنح المالك سلطات الاستعمال والاستقلال والتصرف وذلك في سبيل إشباع حاجاته الشخصية إلى جانب تحقيق الوظيفة الاجتماعية للملكية في سبيل المصلحة العامة للمجتمع كله ، وفي سبيل ذلك لابد من تقييد هذه السلطات الثلاث وإحاطتها بالحدود والقيود القانونية التي تضمن أداء الملكية لهذه الوظيفة الاجتماعية وعدم الانحراف عنها^(١) .

نتهى مما تقدم جميعه إلى أنه لا بد لأى تنظيم اشتراكى للملكية يقصد الحد من غلوها وتأكيد أدائها لوظيفتها الاجتماعية - في نظرنا - أن يستهدف أمرين : (الأول) تحديد نظام الملكية في مجالات وحدود معينة بحيث يحرم حق التملك الخاص بالنسبة لبعض الأموال الهامة التي تؤدي إلى الاستغلال والانحراف إذا تركت في مجال الملكية الفردية وهن ثم يجب وضعها تحت السيطرة المباشرة للجماعة في صورة ملكية اشتراكية جماعية أيا كانت صورة هذه الملكية الاشتراكية ، وإباحة هذه الملكية الفردية بالنسبة لأموال أخرى مع إحاطتها بالقيود والشروط والرقابة التي تضمن استمرارها ملكية غير مستغلة وعدم انحرافها عن أداء وظيفتها الاجتماعية .

و (الثاني) تقييد حق الملكية - بوصفه الأداة الفنية اللازمة لصياغة الأموال من الناحية القانونية - وذلك بوضع مختلف القيود على السلطات الثلاث التي يمنحها هذا الحق للمالك في استعمال الشيء واستغلاله والتصرف فيه بحيث

(١) أنظر في ضرورة وجود قيود وحدود على حق الملكية بحيث تدخل في عناصره ذاتها :
Vareilles-Sommieres, La définition et la notion juridique de la propriété, revue trimestrielle du droit civil, 1905, T. 4, pp. 459-463.

يكون الهدف من هذه القيود تأكيد أداء حق الملكية لوظيفته الاجتماعية إلى جانب وظيفته الطبيعية في خدمة مصلحة المالك وإشباع حاجاته .

وبدون هذا التنظيم المزدوج للملكية - تحديد نظام التملك من ناحية وتقييد السلطات القانونية لحق الملكية من ناحية أخرى - لا يمكن لأي تنظيم اشتراكي للملكية أن يؤدي - في نظرنا - الهدف المقصود منه وذلك للتأثير المتبادل بين الفسكتين ، فلا يمكن تحديد نظام الملكية وتقييده مع ترك السلطات القانونية للمالك مطلقة غير مقيدة ، ولا يمكن من ناحية أخرى تقييد السلطات القانونية لحق الملكية مع ترك حق التملك في ذاته دون تحديد أو تقييد ، فلا بد أن ترد القيود القانونية بتأثير الأفكار الاشتراكية على كلا من حق التملك وسلطات المالك .

المقصود بالنظام الاشتراكي :

عند إطلاق لفظ نظام اشتراكي *Système Socialiste* فإنه يمكن أن يقصد به أحد معنيين : المعنى الأول - أن يقصد بالنظام الاشتراكي مرحلة تاريخية معينة جاءت في فترة لاحقة على النظام الرأسمالي في سلسلة التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية ، ومن ثم فإن إطلاق لفظ نظام اشتراكي إنما يغلب عليه - في هذا المعنى الأول - الطابع الواقعي باعتبار أنه نظام تطبق فعلا في مجتمعات معينة في مرحلة تاريخية معينة ، ويمكن تقسيم النظام الاشتراكي - من هذه الوجهة - إلى تقسيمات مختلفة حسب وجهات النظر المتباينة كما سيحي ذكره بالتفصيل ، وأما المعنى الثاني للنظام الاشتراكي - في نظرنا - فيقصد به من الناحية الموضوعية أى نظام يتوخى تحقيق إصلاحات اجتماعية معينة على أسس محددة وبشروط معينة كرد فعل لمساوىء الملكية الفردية المطلقة وذلك أيا كانت المرحلة التاريخية التي جاء فيها هذا النظام أو المجتمع الإنساني الذي طبق فيه .

وذلك على التفصيل التالي :

المعنى الأول : فيما يتعلق بالنظام الاشتراكي كنظام طبق فعلا أو مبادئ .
فقضية وأفكار اشتراكية نادى بها البعض في مرحلة تاريخية لاحقة على النظام .

الرأسمالى فإنه لاسبيل على الإطلاق لإعطاء مضمون محدد لهذا النظام يحسم الخلاف حوله بل إن الاشتراكية فى هذا الصدد يتحدد مضمونها وفقاً لظروف الحال وحسب الأساس الذى يتبع فى تحديد وتقسيم النظام الاشتراكية المختلفة .

وقد ذهب البعض - فى تصنيفهم للتجارب الاشتراكية - إلى تقسيم النظام الاشتراكية فى هذا الصدد على أساس إقليمي جغرافى بحيث بحيث يتميز كل نظام اشتراكى حسب ظروف تطبيقه الفعلية فى كل إقليم أو مجتمع يأخذ به ، ومن ثم يتفرع النظام الاشتراكى فى نظره إلى نظم مختلفة حسب كل دولة مثل الاشتراكية الألمانية والاشتراكية الفرنسية والاشتراكية اليابانية الإنجليزية والاشتراكية الديمقراطية فى وسط أوروبا وإيطاليا وهكذا^(١) .

بينما يذهب البعض الآخر إلى الأخذ بأساس آخر لتحديد النظام الاشتراكية المختلفة فيقسمونها فى هذا الصدد إلى اتجاهين : الاتجاه الأول ، وهو أن تؤخذ الاشتراكية على أنها « اقتراح » قدمه بعض المفكرين فى ظل مجتمع معين لحل مشكلات هذا المجتمع القائم بحيث تعتبر الاشتراكية رد فعل للنظام الاجتماعية والمساوى الناتجة عن الملكية الرأسمالية ، ولذلك تمثلت حاولهم فى اقتراحات خيالية لمعالجة هذه المظالم ولذلك سميت هذه المذاهب « بالاشتراكية الخيالية » ، ومن أشهر كتاب هذه الاشتراكية «سان سيمون» و « فورييه » ، وروبرت أوين » ، ولوى بلان ، والاتجاه الثانى : وهو أن

(١) من اتبعوا هذا التقسيم : -

Cole : A History of socialist thought :

V. 2, Marxism and anarchism, 1954

V. 4, Communism and social democracy, 1958

V. 5, Socialism and fascism, 1960

The story of Fabian socialism, 1961.

Leroy : Histoire des idées sociales en France, 1928.

Guibert : Idées économiques dans les utopies anglaises, 1948 ;

Leroy : Les procureurs français du socialisme, Paris, 1948.

تؤخذ الاشتراكية بوصفها « مرحلة حتمية » من مراحل التاريخ تؤدي إليها ظروف موضوعية معينة وتقوم على أسس مادية وعالية بحمة تتحقق بفضل قوانين التطور المتعلقة بالقوى المنتجة وروابط التملك ومن أهم هذه المذاهب الاشتراكية النظام الشيوعي « أو الفكر الماركسي »^(١).

ونحن في نظرنا للنظم والأفكار الاشتراكية المختلفة إنما نفضل تقسيمها إلى صورتين أساسيتين من حيث موقفها ونظرتها من الملكية :

الأولى : وهي الاشتراكية الإصلاحية Le socialisme reformiste

وهي تلك النظم والمذاهب الاشتراكية التي لم تناد بالقضاء على الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج تماماً ، وإنما ذهبت إلى الإبقاء على هذه الملكية في حدود معينة مع اقتراح نظام إصلاحى لعلاج مساوئها وعيوبها وإحاطتها بالقيود التي تؤكد استمرارها ملكية غير مستغلة وتضمن تحقيقها لوظيفتها الاجتماعية وعدم تحولها إلى ملكية رأسمالية برجوازية ، وذلك أياً كانت الحلول والبرامج التي اقترحتها هذه النظم الاشتراكية سواء كانت اقتراحات خيالية ، مثل آراء « فورييه ولوى بلان وروبرت أوين » ، أم كانت آراء معتدلة مثل آراء برودون ، وأياً كان محل أو إقليم هذه النظم الاشتراكية فتشمل الآراء الإصلاحية في فرنسا وإنجلترا وكذلك الآراء الإصلاحية في ألمانيا مثل اشتراكية الدولة التي نادى بها روديرتس ولاسال ، كما يمكن إدراج الاشتراكية العربية المطبقة في ج . ع . م في هذا الاتجاه .

الثانية — وهي الأفكار الشيوعية أو النظرية الماركسية .

وهي التي تنادى بالإلغاء التام للملكية الفردية في ظل نظام لا يعترف

(١) Pareto : Les systèmes socialistes, 2 vols., Genève, 1965.

Schumpeter : Capitalisme, socialisme et démocratie, Paris, 1954.

Bourguin : Systèmes socialistes et l'évolution économique, Paris, 1925.

Fouillé : La propriété sociale et la démocratie, Paris, 1906.

رسمت المحجوب — الاشتراكية — ١٩٦٦ ، كذلك كتابه : النظام الاقتصادية — ١٩٦٠

ذكرها أحمد نصر — تطور النظام الإقتصادي — ١٩٦٤

بأى علاقة من علاقات التملك الخاص وإنما يعتمد على تركيز ملكية كافة أدوات ووسائل الإنتاج في يد الدولة في ظل نظام تأميم كامل لهذه الأدوات والوسائل ومن أهم النظم التى أخذت بهذا الاتجاه النظم الماركسية^(١).

المعنى الثانى : كما أنه يمكن أن يقصد بالنظام الإشتراكي - فى نظرنا

- من الناحية الموضوعية وبغض النظر عن اعتباره مرحلة تاريخية جاءت فى زمن معين أو طبقت فى إقليم معين ، أى نظام اجتماعى أو نظرية إصلاحية تناهض المبادئ الفردية المطلقة وتنتقد الملكية الرأسمالية المستغلة وتذهب إلى إقامة نظام اجتماعى - اشتراكى - يتغلب على مساوئها ، بحيث يجب أن يشتمل هذا النظام على ثلاثة معايير أو يستهدف تحقيق ثلاثة أهداف أساسية :

١ - تحقيق قدر كاف من المساواة أو العدالة

Une idée d'égalité et de justice

بحيث يجب أن يقصد هذا النظام الإشتراكي إلغاء أى دخل أو مورد ينتج بدون عمل ، وأن يكون التوزيع متناسباً مع المجهود وبقدره ، وأن يتمتع استغلال عمل الغير والحصول على فائض من ورائه وأن يتحقق تكافؤ الفرص أمام الجميع فى حدود الموارد المادية الموجودة .

٢ - تحقيق قدر كاف من الحرية : Une idée de liberté

والتي تفترض تخلص الفرد من التعسف والظلم وتستلزم من الناحية السياسية القضاء على الدولة المطلقة وحلول الدولة الديمقراطية الشرعية محلها ، والقضاء على النظام المركزى فى الإنتاج وإقامة الديمقراطية الصناعية التى

(١) يقترَب من هذا التقسيم الذى نفقده تقسيم آخر جاء به نخبة من الفقهاء والعلماء السوفيت فى محاولتهم تنظيم وتعديل النظرية الماركسية حيث قسموا الآراء الاشتراكية إلى نوعين : الآراء الماركسية ، والآراء الإصلاحية التى حاولت التعديل من الماركسية والتخفيف من تطرفها أنظر ذلك فى : -

Les principes du Marxisme-Lénineisme, Moskow, p. 562 et s.

وغيره. من ذلك أيضاً. Connard : Histoire des doctrines économiques, Paris, 1947.

p. 526 et s.

نفترض اشتراك العمال في إستغلال وإدارة المشروعات الاقتصادية .

٣ - تحقيق قدر كاف من الإنتاجية : Une idée de productivité

والتي نفترض أن يهدف النظام الاشتراكي إلى وضع وأدوات الإنتاج الأساسية تحت سيطرة الجماعة في صورة ملكية اشتراكية جماعية معينة تجمع بين فكرتي العدالة والمساواة ومزايا الإنتاج الكبير بحيث تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من الجهود^(١) .

وبذلك يمكن إطلاق «نظام اشتراكي» على أى نظام أو نظرية يستهدفان تحقيق الأهداف الثلاثة السابقة أياً كانت المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها هذه النظرية أو الدولة التي طبق فيها هذا النظام .

وفضلاً عن ذلك فإننا يجب أن نشير في نهاية الأمر إلى ما أطلق عليه البعض «الاشتراكية القانونية» Le socialisme juridique^(٢) والتي يقصد بها الإشارة إلى النزعة الاجتماعية والوظيفة الحديثة التي يؤديها القانون في التطور الاجتماعي بحيث يعتبر القانون أداة لتطور المجتمع عن طريق تطبيق المبادئ والنظريات الاشتراكية ، ذلك أنه لا يمكن عزل القانون عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع الذي يطبق فيه هذا القانون ، ومن ثم فإن نصوص القانون لا يمكن أن تأتي منفصلة عن هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، بل على العكس يجب أن تتمشى هذه النصوص مع الأوضاع الجديدة المتطورة ويلعب القانون دوره كأداة فعالة في إعطاء الانكار

(١) أنظر في فكرة تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي بصفة موضوعية — على أى نظام أو فكرة لتطبيقها :

Berthod : Proudhon et la propriété, Paris, 1910, pp. 209-220.

وأنظر أيضاً في العدالة والإنتاجية كأسس جوهريّة في إقامة الاشتراكية : —

Aftalion : Les fondements du socialisme, étude critique, Paris, 1923, p. 197 et s., et p. 212 et s.

Barach : Le socialisme juridique, Paris, 1923, pp. 33-40.

والنظريات الاشتراكية الجديدة الصبغة الشكلية الرسمية والقوة الإلزامية^(١). ولا شك في أهمية هذه الفكرة بالذات في نطاق الملكية، حيث رأينا أن الملكية نظام تتنازع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ومن ثم لا يمكن عزل النصوص القانونية التي تعالجها عن هذه الاعتبارات المختلفة، الأمر الذي سنراه واضحاً عند دراستنا لنظام الملكية في القانون المصري حيث تدخل الشارع مراراً عديدة لتعديل النصوص المنظمة لحق الملكية والواردة في القانون المدني، وذلك للأخذ بالتطورات الاجتماعية والاشتراكية الجديدة التي طرأت على هذا الحق بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعي وإيجار الأماكن وغيرها، والأمر الذي نراه واضحاً في الدول الاشتراكية وخاصة في النظام السوفيتي واليوغوسلافي والبولندي والروماني وغيرها حيث صدرت قوانينها المدنية الجديدة مشتملة على النصوص التي تعكس آخر التطورات الاشتراكية التي طرأت على حق الملكية ونظامها والتي نظمت نصوصها - في أصل القانون المدني - كافة الصور الاشتراكية والتعاونية والشخصية التي تميز الملكية في هذه النظم^(٢).

* * *

يتبين من كلامنا عن معنى الاشتراكية فيما سبق، مدى أهمية المكانة التي تحتلها الملكية في بناء النظريات الاشتراكية - أيّاً كانت الخلافات المذهبية بينها - بحيث يعتبر إصلاح نظام الملكية والقضاء على مساوئها هو الشاغل الأول في تطبيق الفكر الاشتراكي أي في رسم النظم الاشتراكية.

(١) Savatier : Les metamorphoses économiques et sociales du droit privé d'aujourd'hui, Paris, 1964, T. I, p. 13 et s. ;

Ripert : Les forces créatrices du droit, Paris, 1955, p. 4 et s.

(٢) سبيل المثال : - في القانون المدني السوفيتي وفي القوانين المنبئة بالدول الاشتراكية

Dekkers : Le code civil de R.S.F.S.R., de 1964, Paris, 1965.

La propriété dans les pays de l'est, Bruxelles, 1963.

وهي مجموعة مقالات هامة تناول فيها الفقه الاشتراكي بالدول الشرقية شرحاً لنصوص القانون المدني الخاصة بالملكية الاشتراكية وبيان طبيعتها وأحكامها.

بل إن الخلاف بالنسبة لتنظيم الملكية هو الذى يعتبر معياراً أو أساساً للتمييز بين النظم الاشتراكية المختلفة . كل هذا يبرز أهمية الملكية فى كل من الفكر الاشتراكي والنظام الاشتراكي وهو ما كان حافزاً لنا على القيام بدراسة هذا الموضوع لتبين مختلف الاتجاهات الفكرية الاشتراكية بالنسبة للملكية ، والقيود القانونية التى يمكن فرضها على حق الملكية فى التطبيقات الاشتراكية المختلفة ، الوصول إلى النظام القانونى الأمثل للملكية والذى يجردها من مساوئها ويضمن لها أداء وظيفتها فى خدمة الجماعة .

خطة البحث :

سنبدأ دراستنا بباب تمهيدى نعرض فيه موقف الفكر من الملكية والنظريات الفقهية المتعلقة بها تمهيداً لدراسة النظام القانونى للملكية الاشتراكية والمطبق فعلاً والذى سنخصص له القسم الأول من هذه الرسالة ، ثم ندرس فى القسم الثانى الملكية فى القانون المصرى وكيفية تطبيقه للمبادئ والأفكار الاشتراكية المتعلقة بالملكية والقيود التى أوردتها عليها فى هذا الخصوص . ونختم دراستنا ببيان ما نقتضيه فى سبيل مستقبل أمثل للملكية فى النظام الاشتراكي . وبذلك تكون الدراسة على النحو التالى :

باب تمهيدى : المذاهب الفكرية فى حق الملكية

(النظريات المتعلقة بالملكية)

القسم الأول : النظام القانونى للملكية الاشتراكية

القسم الثانى : الملكية فى القانون المصرى — طبيعتها وقيودها .

باب تمهيدى

المذاهب الفكرية فى حق الملكية

(النظريات المتعلقة بالملكية)

نحاول فى هذا الباب التمهيدى أن نتبع المذاهب الفكرية المتعلقة بحق الملكية والنظريات التى نادى بها الفقه كمحاولات لعلاج مساوىء الملكية والاصلاح من نظامها ، وسنبداً ببيان موقف الفكر الفردى من الملكية والذى حاول أن يجد سنداً وأساساً يبرر به شرعيتها والابقاء عليها ، ثم نحاول بعد ذلك بيان موقف المذاهب الفكرية الاجتماعية والاشتراكية المختلفة من الملكية والحلول التى نادى بها فى هذا الصدد ، حتى يمكن فى ضوء هذه الحلول الفقهية أن نحدد النظام القانونى للملكية الاشتراكية ، وقبل أن نتناول موقف المذاهب الفكرية المختلفة من الملكية يجدر بنا أن نستعرض فى مقدمة تاريخية تطور حق الملكية والصورة التى اتخذتها الملكية منذ نشأتها فى المجتمعات البدائية حتى العصور الحديثة ومن ثم فإن خطة البحث فى هذا الباب التمهيدى ستكون فى الإطار الآتى :

مقدمة : فى التطور التاريخى للملكية

الفصل الاول : الملكية فى الفكر الفردى

الفصل الثانى : الملكية فى الفكر الاجتماعى

الفصل الثالث : الملكية فى الفكر الاشتراكى والاصلاحى

الفصل الرابع : الملكية فى الفكر الماركسى

مقدمة في التطور التاريخي للملكية

أولاً: نشأة الملكية في المجتمعات البدائية

أثار تحديد أصل الملكية والصورة التي اتخذتها في بدء نشأتها في المجتمعات البدائية خلافاً كبيراً في الفقه الذي انقسم في هذا الصدد إلى فريقين أساسيين حسب وجهة النظر التي يعتنقها كل فريق منهم ، فذهب أصحاب الفكر الاشتراكي وخصوصاً الملكية الفردية إلى القول بأن أصل الملكية هو الملكية الجماعية المشاعة ليتوصلوا إلى إثبات أن الملكية الاشتراكية هي النظام الطبيعي الفطري المثالي الذي يجب أن يسود ، وعلى العكس من ذلك ذهب الفكر القردى وأنصار الملكية الفردية إلى القول بأن الملكية الفردية كانت سابقة في وجودها على الملكية الجماعية ليتوصلوا إلى إثبات أن الملكية الفردية هي النظام الأصلي الذي يجب أن يظل سائداً في العصر الحديث ، وليس كل فريق حججه وذلك على التفصيل التالي :

النظرية الأولى : نظرية الشيوعية البدائية : Le Communisme primitif

يذهب الفكر الاشتراكي في مجموعه إلى أن الملكية التي كانت سائدة في المجتمعات البدائية هي الملكية الجماعية حيث كان أفراد الإقليم أو المقاطعة أو القبيلة أو الجماعة أباً كانت طبيعتها يملكون جميع الأموال والأشياء والوسائل والأدوات الموجودة في الجماعة ملكية مشاعة مشتركة بينهم وأن هذه المجتمعات البدائية لم تعرف أية صورة للملكية الفردية^(١). وقد اعتمد أنصار هذه النظرية في رأيهم من ناحية أولى على استعراض نظم الملكية لدى القبائل والجماعات البدائية ، ومن ناحية أخرى على بحث نظم الملكية لدى بعض الشعوب والمجتمعات المعاصرة والتي مازالت تعيش حياة بدائية:

(١) Laveleye : De la propriété et de ses formes primitives, Paris.

1891, p. 40 et suiv.

Engels : L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat, Paris, 1954, p. 55 et suiv.

فن الناحية الأولى بنى هذا الرأي نظريته على الحجج الآتية :

أولاً: أن الملكية أول ما ظهرت كانت في صورة ملكية العشيرة التي كانت لأفرادها ملكية جماعية شائعة لكل ما يقع في حيازتها من أموال مختلفة تشمل الأراضي الزراعية في العشائر التي تشتغل بالزراعة والأراضي والمناطق المخصصة للصيد في العشائر التي تتمتع بالصيد البري والبحري وأراضي المراعي والغابات في العشائر التي تعيش من الرعي أو قطف الثمار، وكانت هذه الأراضي بأنواعها المختلفة تعتبر الأموال الأساسية لدى هذه الجماعات والتي تدر الإلتاج الرئيسى لللازم لحفظ كيان الجماعة ، وتشمل هذه الملكية الجماعية أيضاً ملكية مساكن الأحياء من العشيرة ومقابر الأموات بها ، ويرى البعض أن هذه الملكية كانت تشمل أيضاً إنتاج الصيد وما تخرجه الأرض من مواد أو نتجه من أنعام حيث كانت تعتبر جميعاً ملكاً شائعاً للعشيرة ، تقسم بين أفرادها كما تقسم بينهم أعمال الإنتاج اللازمة لها وفق ما يتواضعون عليه من نظم وأساليب ، مما يعنى أن العشيرة - أو القبيلة أو الجماعة - كانت هى الوحدة الحقيقية التي تشمل الأحياء والأموات وتلك الأموال ولم يكن الفرد إلا مجرد عنصر فيها ولا وجود له إلا بفضل إلتئانه إلى جماعة معينة منها^(١).

ثانياً : ويستند هذا الرأي أيضاً إلى العلاقات الاجتماعية والظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في العصر البدائي، والتي حتمت أن تكون صورة

Lacombe : L'appropriation du sol, essai sur le passage de la propriété collective à la propriété privée, Paris, 1912, p. 17.

Desqueyrat : La propriété, Paris, 1939, p. 61 ;

Challaye : Histoire de la propriété, Paris, 1958, p. 11 et suiv. ;

Morgan : Ancient Society, New York, 1878, p. 530.

رقعت المحبوب - الاشتراكية - القاهرة ١٩٦٦ ص ٣١ ، وكذلك كتابه النظم

الاقتصادية للقاهرة ١٩٦٠ ص ٢٢

صوفى حسن أبو طالب - مبادئ تاريخ القانون - القاهرة ١٩٦٥ ص ٥٢، ٥١

زكريا أحمد نصر - تطور النظام الاقتصادي - القاهرة ١٩٦٤ ص ٤٥

Challaye : Histoire de la propriété, p. 10.

(١)

(م ٢ - الملكية)

الملكية السائدة في ذلك العصر هي الملكية الجماعية سواء في صورة ملكية العشيرة أو القبيلة أو الأسرة ، فيرى أنصاره أن هذا النوع من الملكية الجماعية كان نتيجة الطبيعة القوي المنتجة والظروف الاقتصادية الموجودة ؛ فقد كانت أدوات الإنتاج بدائية بصورة لم تسمح للإنسان أن يصارع الطبيعة والحيوانات بمفرده ولذلك لجأ إلى العمل الجماعي وإلى تملك الأرض وأدوات الإنتاج الأخرى ملكية جماعية ، ومع هذا الوضع لم يكن متصوراً أن تنقسم القبيلة أو العشيرة إلى طبقات أو أن يستغل إنسان إنساناً آخر ليستأثر بجموده ويتملك ناتج عمله ملكية فردية .^(١)

وعندما عرمت الجماعة نظام الزواج الفردى وظهرت الأسرة الأبوية أصبحت الجماعة تقطع كل أسرة نصيبها من الأرض تقوم بزراعته . ومع الزمن تحولت الملكية القبلية إلى ملكية الأسرة نتيجة لازدياد سلطة رب الأسرة وضعف سلطة شيخ القبيلة أو العشيرة .

ثالثاً : يستدل أنصار هذا الرأي على صحة رأيهم أيضاً من استعراض آثار الملكية الجماعية — ملكية القبيلة أو الأسرة — في الشرائع القديمة ، فعند الحثيين تعتبر الأرض كلها مملوكة للاله ولكنها كانت توزع على القبائل المختلفة التي توزعها بدورها على الأسرة لاستغلالها وفي نهاية كل سنة تعود الأرض المتصرف فيها إلى حائزيها الأصليين من جديد .^(٢)

ويظهر أثر نظام ملكية الأسرة في ذلك الحق الذي يمنحه القانون لأقرب أفراد الأسرة في استرداد الحصة التي حدث فيها التصرف من المشتري الأجنبي عن الأسرة . وكذلك عرف البابليون والآشوريون نظام الملكية الجماعية في ملكية القبيلة كما عرفوا نظام ملكية الأسرة ؛ بدليل أنهم منحوا حق الاسترداد لأفراد الأسرة إذا ما تصرف أحد أفرادها في الأرض إلى أجنبي عنها . وكانت الملكية القبلية واضحة لدى الجرمان حيث كانت

(١) رمت الخجوب . الاشتراكية ص ٣١ ، والنظم الاقتصادية ص ٢٢

(٢) Lacombe : L'appropriation du sol, essai sur le passage de la propriété collective à la propriété privée, Paris, 1912, p. 17 et s.

الأرض مملوكة ملكية جماعية للقبيلة التي تقوم بتحديد أنصبة كل فرد من تلك الأرض ليقوم باستغلالها والسكن. هذه الأنصبة لم تكن ثابتة بل كانت تبدل كل عام مما ينفي أى ملكية فردية عليها. (١)

ومن الناحية الثانية يستند هذا الرأي على بحث حالة الملكية لدى بعض الجماعات البدائية المعاصرة وتقتصر على بحث حالتين منها وهما :

أولاً : يشير أصحاب هذا الرأي إلى نظام الملكية الجماعية الذي كان موجوداً في روسيا القيصرية إلى عهد قريب قبل الثورة الاشتراكية حيث كان نظام الملكية السائد هو ما يعرف بنظام الـ mir وهو نظام شمل معظم أراضي روسيا ويعتبر أصل نظام الملكية والمنظم للعلاقات والروابط التي يذشها حق الملكية كما استقر بعد ذلك في تبرعاتها. وتعتبر الـ mir شكلاً من أشكال الملكية الجماعية الشائعة حيث تعتبر جميع الأراضي والغابات والمراعي وكافة المساحات الموجودة داخل الحدود الإدارية لأى مقاطعة معينة ملكاً لهذه المقاطعة ملكية مشتركة (٢) ، وتعتبر المقاطعة شخصاً معنوياً له كيان قانوني وذمة مالية تدخل فيها هذه الملكية ، ولكن لا يمكن لها الحق في التصرف في هذه الأموال أو رهنها أو استغلالها بأى وجه من أوجه الاستغلال لحسابها الخاص كما يفعل المالك بملكه الفردية بل على العكس من ذلك فقد كان يوجد على عاتقها التزام بالمحافظة على هذه الملكية لصالح السكان القاطنين فيها. وكانت الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة توزع بصفة مؤقتة وبجانية، حيث كانت القاعدة العامة أن كل فرد بالغ وعاقل له الحق في نصيب قانوني من ملكية الـ mir ، وأما عن المراعي والغابات فكانت تستعمل استيعالاً مشتركاً لجميع أفراد المقاطعة كل بحسب

(١) صوفي حسن أبو طالب - بادية ، تاريخ القانون ١٩٦٥ ص ٥١ ، ٥٢ ، ص ٩١ - ٩٤

أنظر كذلك «لاني» حيث استعرض نظاماً عديدة لدى الجماعات البدائية لتدليل على انتشار الملكية الجماعية لدى هذه الجماعات :

Laveleye : De la propriété et de ses formes primitives, p. 43 et s., 78 et s., p. 166 et s.

Maine (Sumner) : L'Ancien droit, avec l'histoire de la société (٢) primitive et avec les idées modernes, Paris, 1874, p. 250.

ظروفه وحاجته . وبذلك فإنه من ناحية المقاطعة - كوحدة إدارية واقتصادية - يمكن تكيف هذه الملكية بأنها ملكية من نوع خاص sui generis لا تعطى مالكها سوى نوعاً من الالتزامات ؛ أى أنه بعبارة أخرى يمكن القول أن الأقليم كان ينتمى من الناحية الرمزية إلى القيصر ، وأن الملكية القانونية تنتمى إلى « mir » وأن الانتفاع الفعلي والحصول على الثمار والنتاج كان من حق الفلاحين ساكني المقاطعة . (١) وكان يتم توزيع أراضي « mir » على الفلاحين عن طريق إجراء قسمة دورية كل ١٠ أو ٢٠ سنة في كل مقاطعة يتم عن طريقها توزيع الأراضي على كل عائلة حسب عدد أفرادها وكانت كل عائلة تحصل إلى جانب الأرض الزراعية على منزل للسكن محاط بقطعة أرض حوله .

وكان على كل فلاح أن يدفع إلى المقاطعة جزية أو ضريبة سنوية نظير الانتفاع بهذه الأراضي . أما فما داخل كل عائلة فكان كل شيء يعتبر ملكية مشتركة شائعة سواء المنزل أم الحديقة أم أدوات العمل والماشية والمحاصيل وجميع المتعلقات الأخرى من أى نوع ، وليس لأى فرد أن يدعى أى حقاً فردياً على أى مال من أموال هذه الملكية المشتركة الشائعة (٢) .

ثانياً :

ومن الأمثلة الأخرى المعاصرة للملكية الجماعية ، والتي اعتبرها هذا الفريق من الشراح مظهراً للملكية الجماعية البدائية ، نظام الملكية الجماعية الموجود في جاوة والمسمى : « Dessa javanaise » ، حيث تعتبر الأرض ملكاً للالة وبالتالي لمثله في الأرض وهو الحاكم وذلك من الناحية النظرية ، أما بالنسبة للانتفاع الفعلي وممارسة حقوق الاستعمال والاستغلال والتصرف على الأرض فإنه يمنح بصفة جماعية إلى القرية أو المقاطعة المسماة « Le dessa »

Stoyanovitch : Le régime de la propriété en U.R.S.S., Paris, (١)
1962, p. 87.

Laveleye : op. cit., p. 15 et s. (٢)
Maine : op. cit., pp. 251, 252.

تدخل الأرض في الحياة الجماعية لجميع أفراد القرية أو المقاطعة ، والتي تقوم بإجراء قسمة دورية كل مدة من الزمن تمنح بمقتضاها إلى كل عائلة من العائلات قطعة من الأرض ، ويراعى في هذا المنح مدى جودة هذه الأراضي وطاقة العمل وعدد الرؤوس بكل عائلة ، وتقوم كل عائلة باستغلال هذه الأرض وزراعتها عن طريق أعضائها الذين لا تمتنعون عليها ؛ إلا بحق انتفاع استغلالي : *Jouissance usufruitière* ؛ أو ما أطلق عليه البعض تسمية الايجار الوراثي *Bail héréditaire* بينما تظل الملكية الفعلية الجماعية للقرية أو المقاطعة تتولاها باسم الحاكم أو الاله^(١) .

النظرية الثانية : نظرية الملكية الفردية :

ذهب فريق آخر من فقهاء المذهب الفردي وعلى رأسهم الفقيه : F. De Coulanges — إلى عكس الرأي السابق حيث رفضوا فكرة الشيوعية البدائية ورأوا أن الصورة الأولى للملكية في بدء نشأتها كانت الملكية الفردية وليست الملكية الجماعية . وقد استدلوا على ذلك بأن أول صورة للملكية عرفها الإنسان هي ملكية الفرد لملايبه وحليه وألمحته ثم ملكيته لزوجته ورقيقه^(٢) ، بل إن بعض أنصار هذا الرأي قد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث اعتمدوا على بعض الدراسات التاريخية للتوصل إلى أن الملكية الجماعية الأرض حينما ظهرت في بعض الشعوب البدائية لم تكن إلا رد فعل للنظام الفردي الذي سارت عليه هذه الملكية نفسها في مرحلة سابقة على الملكية الجماعية^(٣) ، وتناول أنصار هذه النظرية الحجج التي ساقها النظرية الأولى بالإتقان من ناحيتها الإثنتين :

Laveleye : op. cit., p. 40, 41. (١)

Lacombe : L'appropriation du sol., op. cit., p. 23 et s.

Fustel De Coulanges : Recherches sur quelques problèmes (٢)

d'histoire, Paris, 1891, p. 13 et s.

Guiraud : La propriété foncière en Grèce, p. 28 et s.

Sée, H. : Les classes rurales et le régime dominal en France au moyen-âge, p. 30 et s.

Camille-Julian : Histoire de la Gaule, T. 2, p. 69 et s. (٣)

فن الناحية الأولى ؛ يرى أنصار هذا الرأي أن ما ذهبت إليه النظرية الأولى من تعميم نظام الملكية الجماعية لدى الجماعات البدائية أمر مشكوك فيه^(١) فهم يقولون أن مصر القديمة مثلاً عرفت في بعض الفترات نظام اشتراكية الدولة إلا أن ذلك كان بعد تطور كبير وفي فترة متقدمة من الحضارة الحديثة ، وحتى اشتراكية الدولة هذه باهما لم تستبعد الملكية الفردية التي كانت مظاهرها منتشرة في مصر ، وكذلك بالنسبة لنظم الملكية الجماعية التي كانت معروفة في الصين القديمة فلم تكن هي النظم الأصلية البدائية وإنما جاءت بعد تطور طويل لا يعلم أصله . وكذلك الحال بالنسبة للمجتمعات الأوربية البدائية فإن هذا الرأي يؤكد أن الملكية الفردية كانت هي السابقة وأنه وإن كانت بعض هذه المجتمعات قد عرفت صوراً من الملكية الجماعية إلا أنه من الخطأ الكبير تعميم ذلك للقول بأن الملكية الجماعية كانت الصورة الأولى للملكية^(٢) . وبالنسبة لليونان صحيح أنها عرفت في بعض الفترات بعض صور معينة للملكية الجماعية ولكن من المبالغ به - في نظر هذا الفريق من الشراح - أن الملكية الفردية كانت سائدة لديها قبل ذلك بفترات بعيدة مما يعني أن الملكية الجماعية كانت لاحقة على الملكية الفردية وأنها نشأت نتيجة لضم وتجميع بعض الملكيات الفردية والعائنية وليس العكس كما يصور أنصار الرأي السابق الذي يقول أن الملكية نشأت جماعية ثم تطورت إلى فردية^(٣) ، ويؤكد المؤرخون ذلك بالنسبة إلى روما وبلاد الغال التي ثبت أنها عرفت الملكية الفردية^(٤) ، وحتى بالنسبة إلى المجتمعات الجرمانية ، والقي يدور أن فكرة الشيوعية البدائية بالنسبة لها أكثر ثباتاً ، فإنها أيضاً لم تعدم مظاهراً وصوراً معينة للملكية الفردية لدرجة أن كثيراً من المؤرخين اعترفوا بأن هناك على الأقل نسباً معينة

Avenel, P. : Histoire économique de la propriété, p. 25. (١)

Toutain : L'économie antique, Paris, p. 31 et s. (٢)

Guiraud : La propriété foncière en Grèce, op. cit., p. 30. (٣)

Camille-Julian : Histoire de la Gaule, T. II, p. 72. (٤)

من الأراضي الزراعية كانت مملوكة ملكية فردية ، وأن باقى الاراضى
في الحقيقة كانت اراضى مهمة *res nullius* وتعتبر محلا لسلطة معينة غير
واضحة الاحكام أكثر منها محلا للملكية الجماعية.^(١) وذهب أنصار هذه
النظرية إلى أن مسالك الفريق الأول وخاصة : Lacombe, Laveleye
تعمد فكرة الشيوعية البدائية كنظام للملكية لدى جميع المجتمعات القديمة
هو مسلك خاطيء ولا يستند إلى أى دليل مؤكّد وأهم في كل مرة يعوزهم
دليل جماعية الملكية لدى مجتمع معين يستندون إلى افتراض عام وضعوه
وهو شيوعية الملكية لدى الجماعات البدائية ويستبعدون خروج هذا المجتمع
على الافتراض العام رغم عدم وجود دليل على ذلك ولاشك أن هذا المسلك
— في نظر هذا الفريق الثاني — غير علمي وفيه مصادرة على المطلوب^(٢) .
وينتهي هذا الرأي في مناقشته للحجة الأولى من النظرية السابقة إلى النتائج
الآتية التالية^(٣) :

أولا — أنه لا يوجد أى دليل قاطع مؤكّد على أن الملكية الجماعية كانت
هي الصورة الأولى البدائية الأسبق ظهوراً للملكية .

ثانيا — أنه حتى على فرض وجود بعض صور الملكية الجماعية لدى
بعض الجماعات البدائية فإنه من الخطأ الكبير تعميم تلك الملكية الجماعية
لدى جميع المجتمعات البدائية والقول بأن أصل الملكية هي الملكية
الجماعية المشاعة .

ثالثا — أنه حتى بالنسبة للجماعات التي كان من المؤكّد وجود بعض
صور الملكية الجماعية لديها فإنه لم يتم دليل قاطع على أنها كانت صورة
الملكية الوحيدة لديها أو أنها كانت تشمل جميع أموال الجماعة دون أن
توجد بجانبها صور أخرى للملكية الفردية .

Connard : La propriété dans la doctrine et dans l'histoire, (١)
Paris, 1943, pp. 6-11.

Leroy : L'activité économique primitive. Revue d'histoire
économique et sociale, I, 1926, p. 44. (٢)

Connard : op. cit., p. 15-16. (٣)

أما بالنسبة للدليل الثاني المتعلق بالجماعات البدائية المعاصرة فقد تناوله الفريق الثاني أيضاً بالانتقاد من النواحي الآتية :

أولاً - أنه إذا كانت بعض الجماعات المعاصرة والتي تعتبر على حال من الفطرة البدائية تطبق نظام الملكية الجماعية فإن من الخطأ تعميم ذلك والإتياء إلى أن الملكية الجماعية كانت أصل الملكية لدى كل الجماعات البدائية^(١).

ثانياً - أن تكيف الحالة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للنظم الموجودة لدى الجماعات المتأخرة المعاصرة كان محل خلاف في الفقه ، هل هي مثال للنظم البدائية الأصلية في خصائصها وطبيعتها وكل ما هنالك أنها حديثة معاصرة ؟ ، ثم هي على العكس نظم جديدة محرفة ومتطورة ولكنها متخلقة عن النظم الأخرى المعاصرة الموجودة ؟ أو في عبارة أخرى هل هذه النظم : بدائية معاصرة أم حديثة متخلقة ؟ ويرجح أنصار النظرية الثانية هذا الفرض الثاني ويرون أن هذه الأمثلة المعطاة لا تمثل الجماعات البدائية بمعناها الدقيقة وخصائصها الصحيحة^(٢).

ثالثاً - ذهب الفقيه F. d. Coulanges إلى أن بين الأمثلة التي ضربها الفريق الأول حالات لا يمكن على الإطلاق اعتبارها نموذجاً لنظم الملكية البدائية الجماعية بل هي نظم جديدة حديثة في جميع خصائصها وعلاقاتها وكذلك من بينها نظم لا يمكن تكيفها بأنها ملكية جماعية وإنما مجرد تنظيم أو استقلال معين يشترك فيه ععدد كبير من الأشخاص على التفصيل التالي^(٣)

بالنسبة لنظام الـ mir يرى دي كولانج أنه ليس سوى قرية صغيرة تشغل حيزاً صغيراً محدوداً وأنه يمثل نوعاً من الاشتراك والتجميع في دائرة محدودة ضيقة أكثر منه ملكية مشتركة للقبيلة أو العشيرة ، وهو ليس كذلك نظاماً زراعياً شيوخياً أو ملكية جماعية عامة تنتمي الأرض

Baudin (Louis) : L'empire socialiste de l'Inka, p. 39. (١)

Connard : op. cit., p. 14. (٢)

Fustel De Coulanges : op. cit., p. 90 et s. (٣)

فيها إلى أفراد الجماعة بأسرها ، ومن ناحية أخرى فإن الـ mir ليس مالكا لأرضه بل على العكس فإنه هو نفسه له مالك حيث أن الأرض داخل الـ mir تسترعى والإشخاص ملكا لشخص واحد وهو السيد الذي يجمع السلطة والملكية في يد واحدة ، ولذلك فإنه لتكييف الـ mir بأنه نظام للملكية الجماعية يجب أولا إثبات أن هذا السيد المالك لم يوجد وثانيا أن الفلاحين كانوا يسكنون الأرض ملكية جماعية مشتركة ، وهما الأمران اللذان لم يتم إثباتهما إطلاقاً .

وينتهي هذا الرأي إلى أن الـ mir ليس صورة للملكية الجماعية بل هو نظام « للاسترقاق الجماعي » servage collectif^(١)

أما بالنسبة لنظام الـ dessa السائد في جاوة فإن أنصار نظرية الملكية الفردية انتقدوا Laveleye وغيره عن إعتدوا في تمكيفهم لهذا النظام على قوانين ولوائح ترجع إلى سنة ١٨٥٥ - ١٨٦٩ ، بينما كان عليهم أن يشبثوا قدم هذا النظام وبدائيته الأمر الذي يصعب إثباته حيث أن هذا النظام - في نظر هذا الفريق من الشراح - نظام مستحدث أخذ به الاستعمار الهولندي كنظام لاستثمار واستغلال الملكية العقارية فهو يعتبر طريقة استغلال أو استثمار حديثة وليس حالة شيوعية بدائية . وكذلك من ناحية أخرى فإن الأرض في الـ dessa لا تنتمي إلى جميع أفراد الجماعة أو على الأقل أفراد العشيرة بحيث يملكونها ملكية جماعية ، وإنما تنتمي إلى مجموعة معينة من الملاك association de propriétaires بغرض تنظيم الري والزراعة والاستغلال فهو ليس شيوعية بدائية أو ملكية جماعية^(٢)

تقدير النظريتين : ونحن نعتقد أنه لا يمكن الأخذ بأى رأى من الآراء السابقة على إطلاقة لأنه ، في حقيقة الأمر ، لم يخل أى عصر من العصور - بما فيها العصر البدائي - من مظاهر كلا الصورتين من الملكية الجماعية

Fustel De Coulanges : op. cit., p. 103.

(١)

Connard : op. cit., p. 15-16.

(٢)

Fustel De Coulanges : op. cit., p. 104-105.

والفردية بل سار النظامان جنباً إلى جنب في مختلف الجماعات وإن كانت بعض الأموال والثروات قد غلب عليها نظام الملكية الجماعية ، والبعض الآخر كانت دائماً محلاً للملكية الفردية. ولكننا نلاحظ أن ملكية وسائل وأموال الإنتاج الرئيسية ومنها الأرض والمراعى والمسايد والغابات قد غلب عليها أصلاً طابع الملكية الجماعية حيث استلزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجماعات البدائية ، ضرورة تجميعها في مناطق معينة وضم المجهود والعمل في الصيد والزراعة وجمع الثمار ومغالبة قوى الطبيعة ، أن تكون حيازة واستغلال واستثمار هذه الأموال بطريقة جماعية .

إلا أن هذه الغلبة للملكية الجماعية في المجتمعات البدائية لم تمنع من قيام ملكية خاصة للأفراد على بعض الأموال وذلك لكونها حيوية ولازمة لوجود الفرد نفسه كإنسان، بل أنها كانت تعتبر بمثابة جزء من الشخص نفسه ولذلك يفضل بعض الشراح تسميتها بالملكية الشخصية: « La propriété personnelle »^(١) لأنها من إنتاج الفرد وتعتبر امتداداً لشخصيته وتنتهى معه بوفاته مما يفسر أن الأملاك الشخصية تدفن مع مالكيها في المجتمعات البدائية ، ومن أهم الأموال التي تدخل في الملكية الشخصية ملابس الفرد وأسلحته وأدوات زينته وما يتصل اتصالاً مباشراً باستخدامه الفردى وسد حاجته من طعام وشراب وكانت تشمل هذه الملكية لدى بعض الجماعات ملكية الرقيق والنساء، ويرى الفقه^(٢) التمييز بدقة بين هذه الملكية الشخصية وبين الملكية الفردية بالمعنى الدقيق « La propriété individuelle » — وذلك لأن الملكية الشخصية

Bratous : Le droit de propriété personnelle en U.R.S.S., (١)
Revue du droit au service de la Paix, Bruxelles, 1956, No. 4,
p. 71, 72.

Challaye (Felicien) : Histoire de la propriété, Paris, 1958, (٢)
p. 12, 13.

Desqueyrat : La propriété, ce qu'elle est, ce qu'elle doit être, Paris,
1939, p. 146, 147.

Fekete : Le droit de propriété personnelle. Revue des revues
1964, T. I, p. 45, 46, trans. par Newman.

كما رأينا معتبر امتداداً لشخصية الفرد وجزءاً منه، ولا يصور بقاؤه بدونها أو بقاؤها بدونها بعكس الملكية الفردية التي لا ترد إلا على أشياء مستقلة خارجة على الفرد وشخصيته . أما الملكية الشخصية فيمكن النظر إلى حيازتها على أساس أنها نوع من التملك الاستهلاكى اللازم لحياة الإنسان نفسه والمعترف به حتى في النظم الشيوعية المتطرفة . والخلاصة أنه بالنسبة للملكية أدوات ووسائل الإنتاج فقد غلب عليها الطابع الجماعى لدى الشعوب البدائية حيث كانت هذه الأدوات مملوكة ملكية مشاعة مشتركة بين أفراد الجماعة، وأنه وجد إلى جانبها نوع من الملكية الشخصية تتمثل في تملك الفرد لأدوات وأموال الاستهلاك اللازمة لحياته الشخصية .

ثانياً : الملكية في القانون الرومانى

أصل الملكية الجماعية في القانون الرومانى :

يذهب الرأى الراجح بين شراح القانون الرومانى إلى أن الصورة الأصلية للملكية التى عرفها المجتمع الرومانى فى عهد القوة كانت — كما هو الحال فى سائر المجتمعات البدائية — الملكية الجماعية الشائعة بين أفراد الجماعة لأموال الإنتاج وخاصة الأرض وهى تلك الملكية الجماعية المسمى *La gens* ^(١) . وأما الملكية الخاصة فقد كانت قاصرة على بعض المنقولات الشخصية فقط

Cuq (Edouard) : Les institutions juridiques des Romains (١١)
envisagés dans leurs rapports avec l'état social et les progrès
de la jurisprudence, Paris, 1891, T. I, p. 87, 88.

Girard : Manuel élémentaire de droit Romain, Paris 1929, p. 280, 281.

محمد عبد المنعم بدر — عبد المنعم البدراوى : مبادئ القانون الرومانى ، تاريخه ونظمه .
القاهرة ١٩٥٦ ص ٣٤٠ .

على بدوى : مبادئ القانون الرومانى . القاهرة . الطبعة الثانية سنة ١٩٣٦ ص ٩٩ .

صوفى حسن أبور طالب : الوجيز فى القانون الرومانى — القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٠ .

مبادئ تاريخ القانون — بالقاهرة ١٩٦٥ — ص ٩٢ .

محمد معروف الدواليبى : الوجيز فى الحقوق الرومانية وتاريخها — مطبعة الجامعة السورية
سنة ١٩٥٨ ص ١٢٢ وما بعدها .

على عكس ما إعتقده البعض من أن الملكية في روما كانت فردية دائماً سواء في العقارات أم المنقولات.^(١) وأياً كان الأمر فإنه بدراسة القانون الروماني — قبل قانون الألواح الاثني عشر — نجد أن الملكية الفردية كانت حتى عصر الجمهورية قاصرة على الأموال المنقولة فقط ومجولة بالنسبة للعقارات، ويستدل على ذلك من أن النظم القانونية المتعلقة بنقل الملكية وحمايتها والتي كانت سائدة في القانون الروماني — في العصور الأولى في روما — تفترض أن محل الملكية مال منقول فقط، مثال ذلك دعوى الاسترداد التي تصاغ في صورة دعوى القسم أو الرهان *Sacramentum in rem* والتي كانت تستلزم وجود الشيء المتنازع عليه في مجلس القضاء، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاشهاد (*mancipatio*) الأمر الذي لا يمكن تصوّره إلا بالنسبة للمنفقولات.^(٢)

وقد اتفقت هذه الملكية الجماعية مع ظروف المجتمع الروماني في عهد القوة والذي كان يتكون من عدة عشائر تعيش على الرعي والزراعة وتتظم كل منها عدة أسر، وكانت الأراضي الزراعية والمراعي مملوكة ملكية جماعية شائعة بين أفراد العشائر. وتقوم كل عشيرة بتقسيمها بين الأسر من وقت لآخر للانتفاع بها لمدة مؤقتة على أن تبقى الملكية لمجموع العشيرة، بحيث لا يجوز للأسرة أن تتنازل عن نصيبها للغير أو أن تتوارثه بين أعضائها بل يجب أن ترده إلى العشيرة عند إنتهاء الانتفاع.^(٣)

تطور الملكية الجماعية إلى ملكية الأسرة :

في مرحلة تالية من مراحل تطور القانون الروماني — مرحلة التقاليد الدينية — حلت ملكية رئيس الجماعة، شيخ القبيلة، محل الملكية الشائعة، حيث رتب على

Fustel de Coulanges : op. cit., p. 87.

(١)

Connard op. cit., p. 19.

(٢) عيد المنعم بدر — وعبد المنعم البدر — المرجع السابق ص ٣٤١

عمر مدوح مصطفى — القانون الروماني — الطبعة الرابعة — ١٩٦٢ م ص ٢٨٤

Cuq : op. cit., p. 90.

(٣)

عمر مدوح مصطفى المرجع السابق ص ٢٨٥

إكتساب رئيس الجماعة للسلطة المطلقة داخل جماعته الاعتراف له بحق ملكية الأراضي التي تزرعها الجماعة ، وحينما ظهر نظام الأسرة الأبوية كان رئيس الجماعة يقطع كل أسرة نصيباً من الأرض تقوم بزراعتها ، ومع الزمن تحولت الملكية الجماعة للقبيلة أو العشيرة إلى ملكية الأسرة نتيجة لازدياد سلطة رب الأسرة وضعف سلطة شيخ القبيلة ^(١) .

ويرى الفقهاء أن الديانة قد ساعدت على حدوث هذا التطور حيث إقتضت عبادة أسلاف الأسرة دفن الموتى في المقابر وكانت حرمة المقابر تستلزم عدم إتفائها من أسرة إلى أخرى ، ولما كان رب الأسرة يلتزم بالقيام بالشعائر الدينية نحو الموتى من أسلافه فإنه من الضروري حصر الملكية في رب الأسرة باعتباره ممثلاً لها وعند وفاته تنتقل الملكية إلى خلفه وهكذا ، ولم تكن ملكية رب الأسرة تقتصر على العقارات بل كانت تمتد أيضاً إلى المنقولات حيث كان يعتبر مالكا لها أياً كان مصدرها ^(٢) . وكانت ملكية الأسرة تشمل إلى جانب ذلك بعض الأموال العائلة أو ما يسمى بتراث الأسرة Heredium وهي عبارة عن منزل الأسرة والأرض الملحقة به وقدرها ما يعادل فدان تقريباً ^(٣) ، وكان لرب الأسرة إدارتها مدة حياته بإعتباره ممثلاً للأسرة وبعد وفاته تؤول هذه الأموال إلى أعضاء الأسرة من الأعصاب ، والذين يطلق عليهم ورثة أنفسهم Heredes sui ، لأنهم لا يكتسبون ملكية أموال الأسرة عن طريق الإرث بل باعتبارهم شركاء لرب الأسرة في ملكيتها ^(٤) .

ظهور الملكية الفردية : إتسعت مع الزمن أموال الأسرة وصارت

(١) Girard : op. cit., p. 281, 282.

(٢) صوقي حسن أبو طالب — مبادئ تاريخ القانون — القاهرة ١٩٦٥ — ص ٩١ ، ٩٢

(٣) Cuq : op. cit., p. 80 ;

محمد عبد المنعم بدر وعبد المنعم البدراوى — المرجع السابق ص ٢٤٢

(٤) Cuq : op. cit., p. 80 et s.

Girard : op. cit., p. 282 ;

تشمل فيما بعد نصيبها من الأراضى الواقعة خارج روما وذلك عندما أصبحت الأراضى توزع بصفة مستديمة وإستقلت كل أسرة تبعاً لذلك بنصيبها وتوارثه أعضاؤها جيلاً بعد جيل ولا يعود إلى العشيرة إلا بإقتراض الأسرة (١) . ثم إتسعت بعد ذلك سلطة رب الأسرة على أموالها فصار له حق التصرف فيها حال حياته بالبيع وبموقوفاته بالوصية، وزالت تدريجياً فكرة تمثيل رب الأسرة لأعضائها وأصبح المالك الوحيد لأموالها ولم يبق لأعضاء الأسرة سوى حق الميراث فيما يتركه رب الأسرة عند وفاته . وبذلك ظهر نظام الملكية الفردية في شخص رب الأسرة في صورة مطلقة، وساعد على ذلك منح الدولة لأرباب الأسر كثيراً من الأراضى التى كانت تكتسبها عن طريق الفتوحات الحربية ، بالإضافة إلى إكتساب رب الأسرة للملكية كثير من الأراضى المملوكة للعشائر بوضع اليد عليها وإكتسابها بالتقادم بمضى سنتين طبقاً لنصوص قانون الألواح الاثني عشر (٢) .

ولما تفككت الأسرة بعد ذلك ظهرت الملكية الفردية لكل فرد منها على حدة ، وبذلك تساندت الظروف الاقتصادية والتقاليد الدينية في تغيير الملكية من ملكية جماعية إلى ملكية عائلية ثم إلى الملكية الفردية (٣) .

تعدد صور الملكية الفردية فى القانون الرومانى وثوره :

وأياً ما كان الأمر فإنه من الثابت أنه ، منذ قانون الألواح الاثني عشر ، عرف القانون الرومانى الملكية الفردية بالنسبة للعقارات والمقولات (٤) . إلا أن شراح القانون الرومانى يرون أن الملكية الفردية فى القانون الرومانى تختلف إختلافاً كبيراً عن الملكية الفردية فى القوانين الحالية، ذلك

Girard : op. cit., p. 283.

(١)

Cuq : op. cit., p. 91, 92.

(٢)

(٣) صدوق حسن أبو طالب — المرجع السابق — ص ٥٢

Girard : op. cit., p. 284.

(٤)

أن القانون الروماني لم يعترف بها لأي شخص أو بالنسبة لأي مال وإنما كان يستلزم في الملكية الفردية والتي كانت تسمى *propriété quiritaire* ثلاثة أمور: أن يكون المالك شخصاً رومانياً وأن يكون الشيء محل حق الملكية شيئاً رومانياً ، وأخيراً أن يتم إكتساب الملكية بإحدى الطرق التي نص عليها القانون المدني ^(١) .

وإمكن نظراً لأن القانون الروماني قد أحاط هذه الملكية الفردية بالقيود الشكلية والشروط العديدة التي تقيد من إنتقالها، فإنه مع تطور المجتمع الروماني وزيادة الفتوحات وكثرة عدد الأجانب في روما ، تغير هذا الوضع وأدى إلى ظهور عدة صور أخرى للملكية الفردية كمحاولة للتخلص من المشكلات التي يفرضها القانون الروماني .

فمن ناحية أولى وجدت الملكية البريتورية *p. pretorienne* وهي الملكية التي لا تعترف بها نصوص القانون المدني وإنما يحميها البريتور بدعوى ودفع أنشأها خصيصاً لذلك استناداً إلى مبادئ العدالة وقانون الشعوب ، ذلك أنه لما كان القانون المدني لا يعترف إلا بالملكية التي تنتقل بالطرق المذكورة فيه مثل الاشهاد والدعوى الصورية فإن البريتور تدخل لحماية الملكية التي تنتقل بالتسليم أو بأي طريق آخر غير موجود في القانون المدني تخلصاً من القيود الشكلية والإجراءات المعقدة فظهرت بذلك الملكية البريتورية والتي يطلق عليها شراح القانون الروماني لقب *in bonis* ^(٢)

ومن ناحية ثانية ظهرت الملكية الأجنبية والتي أطلق عليها الفقهاء اسم *propriété des peregrins* ^(٣) حيث رأينا أن القانون الروماني لم يكن يعترف بالملكية إلا للرومان فقط دون الأجانب ، فتدخل بريتور الأجانب

Girard : op. cit., p. 285, 286.

(١)

صوفي حسن أبو خالب — الوجيز في القانون الروماني ١٩٦٥ — ص ٢٧٨ ، ٢٧٩
محمد موروfov الفواويبي — المرجع السابق ص ٥٠٢ ، ٥٠٣

Cuq : Les institutions juridiques des Romains, Paris, 1902. (٢)

T. 2, p. 194.

Cuq : op. cit., p. 195.

(٣)

واعترف لهم بحق التملك طبقاً لأحكام قانون المدينة التي ينتمى إليها الأجنبي أو اقواعد قانون الشعوب في روما ^(١) .

وعرف القانون الرومانى صورة ثالثة للملكية الفردية وهى الملكية الإقليمية *propriété provinciale* ^(٢) . وتشمل أراضى المستعمرات التي كان يستولى عليها الرومان ويضمونها ملكيتها إلى الدولة طبقاً لمبدأ تملك المنتصر لأراضى المهزوم ، ولكن من الناحية الفعلية كان الرومان يتركون هذه الأراضى فى حيازة أصحابها للإنتفاع بها ، ولكن لم يكن يعترف لهم عليها بحق الملكية طبقاً للقانون المدنى وإنما بمجرد حق حيازة أو إستعمال فقط ^(٣) .

ولكن منذ عهد جستنيان زالت التفرقة بين الصور السابقة للملكية الفردية التي أصبحت نظاماً موحداً ، حيث زالت الملكية البريتورية بعد إندماج القانون البريتورى فى القانون المدنى وزالت الملكية الأجنبية بمنح الجنسية الرومانية للأجانب المستسلمين فى عهد جستنيان وأخيراً زالت الملكية الإقليمية بقسوة العقارات الإقليمية بالعقارات الإيطالية وخضوعها للضريبة المفروضة عليها ^(٤)

القيود الواردة على الملكية الفردية فى القانون الرومانى :

رغم أن القانون الرومانى قد عرّف الملكية الفردية بأنها الحق فى إستعمال الشيء وإستغلاله والتصرف فيه بالطريقة المطلقة *jus utendi, freundi, et abutendi* بحيث يتميز حق الملكية فى هذا القانون بكونه مطلقاً ودائماً

(١) صوفى حسن أبو طالب — الرجيز فى القانون الرومانى — ص ٢٧٩ وبمدها

محمد عبد المتعم بدر وعبد المتعم البدرأوى — المرجع السابق ص ٣٤٨

Cuq : op. cit., p. 195.

(٢)

(٣) محمد عبد المتعم بدر وعبد المتعم البدرأوى — المرجع السابق ص ٣٤٦ ، ٣٤٧

صوفى أبو طالب — المرجع السابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩

Cuq : op. cit., p. 196.

(٤)

محمد عبد المتعم بدر وعبد المتعم البدرأوى — المرجع السابق ص ٣٤٨

صوفى أبو طالب — ص ٢٨١ ؛ عمر مدوح مصطفى ص ٢٩٢ .

وقاصراً على صاحبه أياً كان محل هذا الحق^(١) ، فإن شراح القانون الروماني يجمعون على أن القانون الروماني - وخاصة منذ صدور قانون الألواح الاثني عشر - قد أحاط حق الملكية بمجموعة من القيود والالتزامات الملقة على عاتق المالك إما مراعاة للمصلحة العامة وإما مراعاة للمصلحة الخاصة للجار أو غيره .

ومن بين القيود الواردة على الملكية الفردية مراعاة للمصلحة العامة ، يمكن أن نذكر القيود الآتية^(٢) :

١ - يجب على مالك أى مجرى أو مسافة للمياه أن يسمح بالاستعمال العام للغير *Usus publicus* للملكية أياً كانت طريقة هذا الاستعمال أو الغرض منه .

٢ - يلتزم ملاك الأراضي التي تقع على الطريق العام أو الشوارع الأخرى بالمحافظة عليها وصيانتها واصلاحتها .

٣ - ألقي القانون على ملاك المباني عدة إلتزامات وقيود في إستعمالهم للملكية فمثلاً يلتزم مالك المنزل ببنائه على إرتفاع معين على وجه التحديد حرصاً على رونق المباني ومحافظة على شكل المدن ، وكذلك صدرت عدة توصيات من مجالس الشيوخ تحرم على ملاك المباني هدمها للاستفادة من ثمن أنقاضها إلا بتصريح إداري خاص ، وأخيراً يلتزم مالك المبنى بالعناية به وصيانته حتى لا يهدم بل ويلتزم بإعادة بنائه مرة أخرى إذا تهدم .

٤ - يذهب الفقهاء كيك وجرار إلى أنه رغم أن القانون الروماني لم يعترف بمبدأ جواز نزاع الملكية للمنفعة العامة كبداً عام ، إلا أنه يمكن

Giffard : Précis du droit Romain, 1938, T. I, p. 333. (١)

(٢) أنظر بالتفصيل في هذه القيود والنصوص القانونية التي قررتها :

Cuq : Les institutions juridiques des Romains, Paris, 1902, T. II, p. 191, 192.

Girard : Manuel élémentaire de droit Romain, Paris, 1929, 8ème-édition, p. 279, 280.

مبد المنعم بدر وعبد المنعم البدر اوى - المرجع السابق ص ٣٤٩ ، ٣٥٠
مل بدوى - مبادئ القانون الروماني - ص ٩٧ ، ٩٨ .

القول أن بعض توصيات الشيوخ والفتاوى والمراسيم قد تضمنت حالات خاصة لنزع الملكية الفردية في سبيل مصلحة عليا أولى بالاعتبار مثل إنشاء طريق عام أو قناطر للمياه^(١).

هـ — كذلك تقرر عدة قيود على عائق مالك الأرض الزراعية في سبيل حسن الاستغلال الزراعي والإرتفاع بإنتاجيته ، مثال ذلك ما تقرر في عصر الإمبراطورية من حرمان مالك الأرض من ملكيته إذا أهملها دون زراعة ، حيث إعترف — في بادئ الأمر — لمن يستصلح الأرض ويزرعها بالحيازة الفعلية « *Usus proprius* » ، وأخيراً — في عهد Pertinax — أصبحت الأرض ملكاً لمن يستولى عليها ويزرعها مع إعفائه من الضريبة لمدة عشر سنوات ، وذلك لتشجيع استغلال الأراضي البور^(٢).

أما بالنسبة للقيود والالتزامات المقررة على الملكية الفردية مراعاة للمصلحة الخاصة للجار أو غيره فيمكن أن نذكر منها ما يأتي^(٣) :

١ — أتق القانون على طاق مالك الأرض عند زراعتها أو البناء عليها أن يترك على حدود ملكيته مسافة قدمين ونصف دون زراعة أو بناء حتى يتسكون بين المالكين — بالإضافة إلى ما يتركه الجار — طريق عرضة خمسة أقدام ، ذلك التقيد الذي أدخله قانون الألواح الأثني عشر ويطلق عليه الشراح *Ambitus finis*^(٤).

Cuq : op. cit., p. 192, Note 4.

(١)

Girard : op. cit., p. 279.

Cuq : op. cit., p. 194, Note 1.

(٢)

مل بدوي — المرجع السابق — ص ٩٨

وعمر عدوح مصطفي — المرجع السابق ص ٢٩٤

(٣) أنظر عرضاً مفصلاً للقيود والالتزامات الواردة في القانون الروماني على الملكية الفردية لمصلحة الجار أو غيره .

Cuq : op. cit., p. 192, 193.

Girard : op. cit., p. 277-279.

Coste-Floret : La nature juridique du droit de propriété. Thèse, Paris, 1935, p. 19, 20.

Girard : op. cit., p. 278, Note 2.

(٤)

٢ - يجب على مالك الأرض أن يتحمل إمتداد أشجار جاره داخل أرضه بشرط أن يكون ذلك على ارتفاع معين حدده قانون الألواح الاثني عشر بخمسة عشرة قدماً *quindécim pedibus altius* ^(١) ، وكذلك أوجب القانون المذكور على المالك أن يسمح لجاره بدخول ملكيته لجنى الثمار الناتجة من الملكية المجاورة ، وذهب القانون الرومانى - عن طريق التوسع فى القاعدة *Arboribus coedendi* إلى السماح لمالك المنزل بأن يقطع جذور الأشجار المملوكة لجاره إذا كان من شأنها أن تهدد المنزل بالسقوط ^(٢).

٣ - وكذلك يمنع على المالك أن يفتح مطلات جديدة فى نائه تطل على ملك الجار دون الحصول على إرتفاق *Fuminis immittendi* ^(٣).

٤ - ويلتزم المالك بعدم إدخال تعديلات أو تغييرات على شكل بنائه القديم أو حالته يكون من شأنها الاضرار بجواره أو التأثير فى إستعماله للملكية .

٥ - ويذهب الفقيه كيك إلى أن القانون الرومانى قد عرف ذلك القيد الذى يحرم على المالك إستعمال ملكيته بطريقة تصيب الجار بمضار غير مألوفة لحق الجوار مثل فتح مصنع تنبعث منه روائح أو سوائل أو دخان ضار بالجوار ^(٤). الأمر الذى نجد له تطبيقاً فى المادة ٨٠٧ من القانون المدنى المهنرى الجديد والتي تنهى عن الغلو فى إستعمال حق الملكية بطريقة تصيب الجار بمضار غير مألوفة لحق الجوار كما سيراد تفصيله .

٦ - ويذهب شراح القانون الرومانى أيضاً إلى أن القانون الرومانى قد عرف نظرية التعسف فى إستعمال الحق كقيد على حرية المالك فى إستعماله للملكية حيث وجدوا لها تطبيقات كثيرة فيه ، مثال ذلك ما تقرر فى الدهر العلمى من عدم جواز إستعمال المالك لحقه إستعمالاً ضاراً

Girard : op. cit., p. 278, Note 3.

(١)

Cuq : op. cit., p. 192, Note 6.

(٢)

Cuq : ibid.

(٣)

Cuq : op. cit., p. 193.

(٤)

إستناداً إلى مبدأ عام يقرر ان المغالاة في الحق منتهى الظلم *summun* *ius summa injuria* ^(١)، وكذلك ما تقرر من أن المالك لا يجوز له إستعمال ملكيته لمجرد الإضرار بالتغير فقط دون أى مصلحة شخصية له وهى القاعدة المسماة *Malitis non est indulgendum* ^(٢).

ونتهى من ذلك إلى أنه رغم أن الملكية الفردية قد استقرت في القانون الرومانى كحق مطلق يمنح صاحبه سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف بطريقة مطلقة، إلا أن هذا القانون لم يخل من القيود والالتزامات المفروضة على عاتق المالك في سبيل مراعاة المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة الأولى بالاعتبار.

ثالثاً : الملكية في الشريعة الإسلامية

تعريف صور الملكية في الإسلام : يعرف فقهاء الشريعة الإسلامية الملكية بأنها « حيازة الشيء حيازة تمكن الحاز من التصرف فيه والانتفاع به على وجه شرعى » ^(٣). وبذلك يرى هؤلاء الفقهاء أن الملكية قد تقع على الشيء ذاته وعلى منفعته معاً ، وقد تقع على هذه المنفعة فقط ^(٤). ويرى الفقه ان الشريعة الإسلامية قد عرفت مختلف صور الملكية سواء الملكية الفردية أم الملكية الجماعية على التفصيل الآتى :

١ — الملكية الفردية وشرعيتها : ذهب الفقه الإسلامى إلى أن الإسلام قد عرف منذ ظهوره الملكية الفردية باعتبارها اختصاص الشخص بشئ.

(١) عمر ممدوح مصطفى — المرجع السابق ص ٢٩٤

(٢) Cug : op. cit., p. 193, Note 2.

(٣) محمد يوسف موسى — الأموال ونظرية النقد في الفقه الإسلامى — مع مدخل لدراسة الفقه وفلسفته ، القاهرة ١٩٥٢ — ص ١٦٥

محمد سلام مذكور — تاريخ التشريع الإسلامى ومصادره ونظركه للأموال والمقدود .

١٩٥٩ — ص ٢٨٣

(٤) أحمد إبراهيم — المعاملات الشرعية المالية — ١٩٣٦ ص ١٢ ، ١٣

محمد يوسف موسى — المرجع السابق ص ١٦٧

معين واستثنائه بمنافعه^(١) . ويكون اصحاب الملك أن يتصرف في ملكه كيف شاء بحيث لا يحد من حريته في التصرف في ملكيته سوى عدم الاضرار بالغير ضرراً يُلَبِّسُ (فاحشاً) من شأنه ان يمتنع الغير من المنفعة الأصلية المقصودة من ملكه^(٢) . ويرى الفقه أن الأموال كانت أصلاً مباحة للجميع دون إستثناء خاص، ثم جاءت الحيابة المادية الفردية لتقل المال من هذه الحالة المباحة إلى حالة الاختصاص أى الملكية الفردية ، ويؤيد الفقهاء هذه الملكية الفردية على أساس تحقيقها الاتفعا الكامل بالشئ الأمر الذى لا يتيم مع المشاع والاشترار وتزاحم الحاجات ، فالملكية الفردية تتلاءم في نظرهم مع الحالة الغريزية الإنسان للأسباب الآتية^(٣) :

(أ) أن كل فرد أميل إلى الاستيلاء على الأشياء وإستعمالها لمصلحته الخاصة من أن يستولى عليها لمصلحة المجموع بحكم غريزته الفطرية .

(ب) أن إدارة الأشياء وتديرها مع الحيابة الخاصة أكثر إنسجاما وخير مآلا من إدارتها بغير هذه الحيابة .

(ج) أن الملكية الفردية تحث المالك على العمل والإنتاج والإدخار لأنها السبيل إلى الاستئثار بالمال المحوز بصورة دائمة لتحقيق للحائز منافعه وتراثه في الحال والمستقبل بما يدفعه إلى العمل والانتاجية بعكس الفروع الذى يؤدي إلى التناثر والحوول وعدم التقدم والارتفاع بدخل الملكية .

(١) محمد يوسف، وسى - الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامى - المرجع السابق ص ١٦٧

محمد سلام مدكور - تاريخ التشريعات الإسلامى ومصادره - المرجع السابق ص ٢٨٥

أحمد إبراهيم - المعاملات الشرعية المالية - المرجع السابق ص ١٤ ، ١٥

(٢) الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية محمد الدياس المهدى - طبعة سنة ١٣٠١ هجرية - الجزء الخامس ص ٤٦٦

درآة المجله - شرح مجلة القوانين الشرعية والأحكام العدلية سنة ١٨٩٤ م ص ١٠ المادة

١١٩٢ - ص ١٢٨

(٣) أنظر في هذه البررات بالتفصيل : على الخفيف - الملكية في الشريعة الإسلامية

مع المقارنة بالتشريعات الوضعية - ١٩٦٧ ص ٢٩ ، ٣٠

وقد أقرت الشريعة الإسلامية منذ نزلت الملكية الفردية وزخر القرآن بالآيات التي تدل على شرعية الملكية والاعتراف بها ، مثل قوله تعالى : هو الذى خلق لكم مافى الأرض جميعاً ،^(١) . وقوله تعالى : ألم تر أن الله سخر لكم مافى السموات ومافى الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ،^(٢) . وكذلك قوله تعالى : ألم تر أن الله سخر مافى الأرض والفلك تجرى فى البحر بأمره ،^(٣) . ومن أظهر الآيات دلالة على إقرار الملكية الفردية قوله تعالى فى سورة محمد : وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم وأن يسألكموها فيجزمكم ببخلوها ويخرج أضغانكم . وكذلك فى آيات المواريث ويان نصيب كل وارث دلالة واضحة على الملكية الفردية والاعتراف بها ، وقد زخرت السنة بما يدل على ذلك أيضاً ومثاله ما جاء فى خطبة الوداع وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا حتى تلقوا ربكم ليسألكم عن أعمالكم ألا فليبلغ أذنكم أنفساكم ،^(٤) .

٢ — الملكية الجماعية :

لم يقتصر الإسلام على الملكية الفردية فقط بل أقر كذلك الملكية الجماعية لبعض الأشياء التى تركها شائعة مشتركة بين كافة المسلمين بوصفها ضرورة أساسية لهم^(٥) .

ويقصد بالملكية الجماعية فى الشريعة الإسلامية أن تكون الملكية شائعة بين جميع أفراد المسلمين بوصفهم أفراداً دون أن يستأثر بها شخص معين

(١) سورة البقرة آية ٢٩

(٢) سورة لقمان آية ٢٠

(٣) سورة الحج آية ٢٦٥

(٤) جاء هذا الحديث فى خطبة الوداع — ومذكور فى : عل الخفيف — المرجع السابق ص ٣٨

(٥) على عبد الواحد واتى — حسن شحاته سفان : فصة الملكية فى العالم — ص ١٢٤

على الخفيف — المرجع السابق ص ٣٨

أو هيئة من الهيئات بوصفها شخصاً اعتبارياً له ذمة مالية ، ومن الأدلة على الملكية الجماعية في الإسلام قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار »^(١) . حيث تعود هذه الملكية الجماعية على جمع أفراد المسلمين بالفائدة الشائعة بوصفها أحد ضرورات الحياة الاجتماعية لهم جميعاً .

ومن أمثلة الملكية الجماعية أيضاً ملكية المساجد فيقول الله تعالى « وأن المساجد لله ، حيث يقصد بإضافتها لله أنها لجماعة المسلمين يؤدون فيها عبادتهم وشعائرهم ، وكذلك نظام الوقت الخيري الذي يرى الفقه أنه يكون مخصصاً للكلال الاجتماعي من غير استثناء بحيث تكون غلاته وثمراته في سبيل الخير العام المشترك لمن يحتاجه من المسلمين »^(٢) ؛ وكذلك يرى بعض الفقهاء أن من أمثلة الملكية الجماعية في الإسلام النية والغنائم قبل قسمتها على الناس حيث يستشهدوا بقول عمر بن الخطاب فيها « وما من أحد من المسلمين إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه » وقول عمر فيه كذلك « من أراد أن يسأل عن ذلك المال فليأتني فإن الله تبارك وتعالى جعلني له خازناً وقائماً »^(٣) .

القيود المقررة على الملكية في الشريعة الإسلامية :

لم تنظر الشريعة الإسلامية إلى الملكية بوصفها حقاً مطلقاً منح لصاحبه لإشباع حاجته الشخصية وتحقيق مصلحته الخاصة بغض النظر عن مصلحة الجماعة أو مصلحة الغير ، بل على العكس من ذلك فقد أحاطتها بالقيود والالتزامات التي تحد من سلطان التملك الفردي وتخضعه لإعبارات الجماعة^(٤) .

(١) ذكر هذا الحديث صاحب مصابيح السنة في الحسان — ومذكور في: عل عبد الواحد

المراجع السابق ص ١٢٥ هامش ١

(٢) محمد أبو زهرة — تنظيم الإلزام للمجتمع — سنة ١٩٦٥ ص ١٧٧

(٣) عل الحقيف — المرجع السابق — ص ٣٩

(٤) شرح التلويح على التوضيح — سعد الدين مسعود التفنازاني — سنة ١٣٠٤ هـ الجزء الثاني — ص ١٥١

الموافقات في أصول الفريضة — أبو إسحاق الشاطبي — الطبعة الأولى ١٣٠٢ هـ الجزء الثاني — ص ٢٠٠ — ٢٠٢

ونعتقد أنه يمكن رد القيود التي أحاطت بها الشريعة الإسلامية للملكية إلى ثلاث نواح : فن ناحية أولى قامت الشريعة بتقييد حق الملكية من حيث محله فحدت من قابلية بعض الأشياء للملك ، ومن ناحية أخرى قامت الشريعة بتقييد ساطات المالك في استعمال وإستغلال ملكيته والتصرف فيها ، وأخيراً تم التأثير في نفس نظام الملكية من حيث حدوده وحرية التملك بما يتضمن إعادة توزيع الثروات والعمل على عدم تركز الملكية الفردية أو تراكمها . وذلك على التفصيل الآتي : —

أولاً : تقييد حق الملكية من حيث محله :

القاعدة العامة أن ما يصلح أن يكون علاً للملكية في الإسلام هو الأعيان المالية سواء عقارات أو منقولات مما لم يحرم استعماله ، بمعنى أن ما يصلح لأن يكون علاً للملكية من الأعيان هو ما يمكن إعتباره مالا ، ومع ذلك ذهب الفقهاء إلى أن قابلية الأموال للملكية الفردية ليست مطابقة وإنما تخضع لما نشأ بسبب حضارة الإنسان و تربيته وتكوينه للجماعات والدول من نظم وقوانين تعد من سلطان الفرد في التملك ومن قابلية بعض الأشياء لائتمالك حيث تسم الفقهاء الأموال من ناحية قابليتها للتملك وعدمه إلى ثلاثة أقسام ، (١) :

الأول : ما لا يجوز للأفراد تملكه لأنه من مسئوليات الجماعة ويتعلق بالمصلحة العامة للدولة كالأراضي والمنشآت المخصصة للمنافع العامة مثل الطرق والجسور والحصون والسكك الحديدية وغيرها .

الثاني : ما لا يجوز للأفراد تملكه إلا بسبب شرعى أو لمصلحة عامة تعود على الدولة مثل العقارات الموقوفة والأموال التابعة لبيت المال .

(١) أنظر بالتفصيل في تحديد قابلية الأموال للملكية الفردية :

محمو يوسف موسى — الأموال ونظامها في الفقه الإسلامى — المرجع السابق ص ١٦٦

محمد سلام — تاريخ الفقه الإسلامى ومصادره — المرجع السابق ص ٢٨٣ ، ٢٨٤

أحمد إبراهيم — كتاب المعاملات الشرعية المالية — السابق — ص ١٠٩

الثالث : الأموال التي يجوز فيها التملك من غير قيد ولا شرط إلا القواعد التي يضعها الشارع وفقهه الإسلامى في هذا الصدد .

والذى يعنينا في هذا المقام أن الشارع الإسلامى قد قام بتقييد حق الملكية من حيث محله بالنسبة لصورتين من صور الملكية وهى ملكية الأشياء المحرمة وملكىة الرقيق على التفصيل الآتى : —

الصورة الأولى : ملكية الأشياء المحرمة :

أخرجت الشريعة الإسلامية بعض الأشياء من دائرة الاستعمال والانتفاع وحرمتها على المسلمين، وذهب الفقه إلى أن هذه الأموال تعتبر خارجة على دائرة التعامل، ومن ثم تعتبر أموالاً غير مقسومة بحيث لا تصلح محلاً للملكية الفردية ولا يعتد بها لأن الانتفاع بها لا يرتضيه الإسلام^(١).

مثال ذلك قوله تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه »^(٢) . وقوله تعالى « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير »^(٣) ، والأدلة في القرآن والسنة صريحة على أن الأشياء المحرم تناولها ينهى عن تملكها أو بيعها والتعامل فيها أو الانتفاع بها وبأجواتها، حيث يرى الفقه الإسلامى أن النهى عن الانتفاع يشمل النهى عن تملك المنافع أيضاً، بدليل أن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول بالنسبة للخمر : « لعن عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقيا وبارئها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له »^(٤).

وقوله عليه السلام : « إن الذى حرم شربها حرم بيعها وأكل ثمنها »^(٥).

(١) محمد يوسف — المراجع السابق — ص ١٦٤ — محمد سلام ، مذكور — السابق

ص ٢٧٧ ، ٢٧٨

(٢) سورة المائدة ج ٧ آية ٩٠

(٣) سورة المائدة ج ٦ آية ٣

(٤) أنظر شرح ذلك على الحقيف — المراجع السابق ص ٤١ ، ٤٢

(٥) محمد سلام ، مذكور — المراجع السابق — ص ٤٤١

الصورة الثانية : ملكية الرقيق :

أثار إقرار الإسلام للملكية الرقيق تساؤلاً هاماً : هل يعتبر ذلك إقراراً بالملكبة الفردية للرقيق كملكبة مشروعة دائمة بصفة أصلية أم أن الأمر غير ذلك ؟ والذي نراه أن ملكبة الرقيق في الإسلام إنما هي ملكبة مؤقتة شاذة مقيدة وأن الإسلام قد أقرها بصفها نظاماً إستثنائياً مؤقتاً بضروريات النظام الإقتصادي السائد حينئذ في الجزيرة العربية ، والذي كان يركز على الرق ولذلك كان من شأن القضاء على نظام الرق وإلغاء ملكبة الرقيق كلها مرة واحدة التأثير على نظام الإنتاج نفسه بل وتعرض أوامر الشارع للمخالفة والامتنان ، ولذلك اعترف الإسلام بملكبة الرقيق ولكنه إعتبرها ملكبة شاذة مؤقتة وقيدها بما يضمن عدم استمرارها وإنهاؤها والدليل على ذلك - في نظرنا - أمران : أن الإسلام قد قام بالتضييق في أسباب كسب ملكبة الرقيق والتقييد منها من ناحية أولى ، وقام بالتوسع في أسباب العتق وإنهاء ملكبة الرقيق من ناحية ثانية .

فأما بالنسبة لأسباب كسب ملكبة الرقيق ، فقد كانت عديدة ثم جاء الإسلام وألغاهما جميعاً ماعداً مصدرين أبقى عليهما وأحاطهما بالقيد الذي تحصرهما في أضيق نطاق وتنتهي بهما إلى الزوال ، فأما السبب الأول وهو الوراثة فقد إستثنى منه أولاد الأماء من أسبادهن فيعتبرون أحراراً إذا إعترف بهم الأب ، ولما كان معظم أولاد الجوارى من أسبادهن فإن من شأن هذا الإستثناء القضاء على الوراثة كسبب للملكبة الرقيق^(١) . وأما بالنسبة للسبب الثاني للملكبة الرقيق وهو الحرب فقد إستثنى الإسلام منه الأسرى

(١) أنظر بالتفصيل في ذلك :

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - للكاساني - ج٤ - طبعة سنة ١٩١٠ - ص ١٢٤ ، ١٢٥

- وكذلك : الباب في شرح الكتاب - الهبداني - وهو شرح على مختصر القندوري - الطبعة الأزهرية سنة ١٩٢٧ ص ٢٦٧ وما بعدها .

الذين يؤسرون في حرب بين المسلمين فلا يضرب عليهم الرق^(١) ولم يجز إسترقاق الأسرى إلا بالنسبة للحروب الشرعية التي تعلن الدفاع عن الدولة أو القضاء على الفتن أو الكيد للدين الإسلامى وبذلك حصر الإسلام الحروب كسبب للملكية الرقيق في حالات ضيقة تكاد لاتوافر سوى في الحروب التي اضطر إليها الإسلام في بدأ ظهوره فقط ، بل وأباح للإمام في هذه الحروب أن يطلق سراح الأسرى بمقابل أو بدون مقابل عما يقضى على الحرب كسبب للملكية الرقيق من الناحية العملية^(٢).

وأما بالنسبة لطرق إنهاء ملكية الرقيق ، فقد كانت أسباب العتق قليلة ومقيدة فجاء الإسلام وتوسع فيها وأضاف أسباباً كثيرة للعتق من شأنها التضيق في ملكية الرقيق، والانهاء بها إلى الزوال حيث جمل كفارة عدد كبير من الجرائم تحرير الرقيق ، وخصص سهماً من مال الزكاة في الإنفاق على تحرير الأرقاء وغبر ذلك من الوسائل التي من شأنها حصر ملكية الرقيق في أضيق الحدود وجعلها ملكية مؤقتة والانهاء بها إلى الزوال^(٣).

ثانياً : تقييد حق الملكية بالنسبة للسلطات التي يمنحها للمالك :

يرى الفقه الإسلامى أن من أهم الأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية التماثل الإجتماعى وما يستتبعه من ضرورة وجود العدالة الإجتماعية وضرورة مراعاة مصلحة الجماعة وحقوق الغير^(٤) ، ومن ثم ينعكس ذلك

(١) الباب في شرح الكتاب - الميداني - المرجع السابق ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - الكاساني - المرجع السابق - ج ٧ ص ١٤١ .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني - ج ٧ - المرجع السابق ص ١٠١ وبمدها .

- الميداني - المرجع السابق ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٣) أنظر في هذه الوسائل بالتفصيل :

بدائع الصنائع للكاساني - المرجع السابق ج ٤ ص ١١٢ وبمدها .

- وكذلك : الميداني - المرجع السابق ص ٢٦٦ وبمدها .

- وكذلك : على عبد الواحد وحين شحاته سفان - المرجع السابق ص ١٣٢ وبمدها .

(٤) محمد أبو زهرة - تنظيم الاسلام للمجتمع - القاهرة - سنة ١٩٦٥ - ص ١٤٥ وبمدها .

على حق الملكية حيث ينادى الفقه بضرورة تقييده بما تتطلبه المصلحة الاجتماعية، على أساس أن الملكية لم تعد في ذاتها مزية أو حقاً خالصاً لصاحبها ولكها وظيفة اجتماعية يقوم بها المالك مقام المجتمع فيما يمنحه من مال وثروة بحيث يراعى في ذلك مصلحة الجماعة ، فالدين الإسلامي قد قرر الحقوق - ومنها حق الملكية - محدودة بأوامر الشارع ونواهيها اجتناباً للهوى والنزعات الفردية ولكي لا تتخذ هذه الحقوق وسيلة للاضرار بالأفراد وينتهي هذا الجانب من الفقه إلى أنه بالنظر إلى الأعباء الاجتماعية والوظائف الملقاة على عاتق المالك نتيجة لذلك أصبحت الملكية في الشريعة الإسلامية وظيفة اجتماعية^(١).

ويمكننا في هذا الصدد أن نقسم مظاهر تقييد الشريعة الإسلامية لحق الملكية ، بالنسبة للسلطات التي يمنحها للمالك في الإستعمال والإستغلال والتصرف ، تنفيذا لهذه الأعباء الاجتماعية إلى أربعة كما يأتي : -

أولاً : - ذهب الشريعة الإسلامية في تمكينها لحق الملكية إلى أنه ليس حقاً مطلقاً منح لصاحبه ليستأثر به في تحقيق مصلحته الشخصية على نحو مطلق ، بل صورت هذا الحق على أنه نوع من الخلقة عن المالك الحقيقي وهو الله، وبذلك فعلى الإنسان أن يراعى في استعماله لهذا الحق الغرض والحكمة التي من أجلها إستخلفه الله في ملكيته^(٢).

ويبين ذلك واضحاً من الآيات التي انجمت إلى إضافة ملكية الأموال جميعاً إلى الله ملكاً له حيث يقول تعالى : « ولله ملك السموات والأرض وما بينهما »^(٣)، وقوله تعالى : « ولله ما في السموات وما في الأرض »^(٤)، وقوله

(١) على الخفيف : الملكية في الفريعة الإسلامية مع المقارنه بالشرائع الوضعية - ١٩٦٧ ص ٣٢ وما بعدها .

(٢) شرح التلويح على التوضيح للتبليغ - المرجع السابق - ج ٢ ص ١٥٥

الموافقات لشاطبي - المرجع السابق - ج ٢ ص ٢٠٧

(٣) سورة المائدة : آية ٧

(٤) سورة النساء : آية ١٢٦

« هو الذى خلق لكم مافى الأرض جميعاً »^(١) . إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التى تدل على أن ملك ما يستولى عليه الإنسان من عقارات ومنقولات على اختلاف طبيعتها إنما هو لله سبحانه وتعالى وما للناس إلا حق الانتفاع بهذه الأموال واستئجارها فيما خلقت له على نحو يتم به لكل فرد إتقاعه وسد حاجته دون تراحم أو تنازع . بمعنى أن حيازة الشخص لهذه الأموال إنما هى نوع من الخلافة عن المالك الحقيقى لكل ما على ظهر الأرض وما وصلت إليه يد الإنسان ، وذلك ما يدل عليه قوله تعالى (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)^(٢) ، وقوله تعالى « هو الذى جعلكم خلائف فى الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم »^(٣) ، وقوله تعالى « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم »^(٤) .

فىرى فقهاء الشريعة^(٥) أن الولاية العامة للناس على هذا المال إنما هى خلافة عن مالك السموات والأرض وما فيها وأن اختصاص الإنسان بشئ فيه نتيجة سبق استيلائه أو وضع يده لم يكن فى إطار هذه الولاية إلا نتيجة وثمرة لها ، وبترتب على ذلك أن كون الملكية خلافة يستتبع اعتبارها وظيفة اجتماعية لاحقاً مطلقاً .

ثانياً : — رتب الإسلام على اعتبار الملكية خلافة نتيجة هامة هى إضافة المال الخاص محل الملكية الفردية إلى الجماعة مثل قوله : « ولا توتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً »^(٦) . وقوله تعالى : « ولا تأكلوا

(١) سورة البقرة آية ٢٩

(٢) سورة الحديد آية ٧٠

(٣) سورة الأنعام آية ٦٥

(٤) سورة النور آية ٣٣

(٥) المرافقات للشاطىء — المرجع السابق ج ٢ ص ٢٠٨ وبهذا

— شرح التلويح على التوضيح — التفازانى — المرجع السابق ج ٢ ص ١٥٦ وبهذا .

(٦) سورة النساء آية ٥

أموالكم بينكم بالباطل^(١) . كما أوجب الاتفاق في سبيل الله في قوله : « فلينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله^(٢) » . و ترتب على ذلك قيد هام على عاتق المالك في هذا الصدد ، هو تحريم عزل المالك عن وظيفته الاجتماعية فيجب عليه أن يعمل في هذا المال بما يستطيعه في نطاق إرادته ومواهبه وقدرته بحيث يجب أن يوجه المال فيما خصص له ولا يجوز له اختزانه أو اكتنازه دون عمل أو استثمار ، حيث يقول تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب الأليم^(٣) » .

كما يحين الشارع لولى الأمر أن يتدخل عندما يرى الناس تدير أموالهم وذلك عند اختزان المال أو ترك الأرض بوراً بدون زراعة كما يحين له التوجيه والإرشاد عن طرق التنمية والإنتاج والتجارة والصناعة والزراعة الملائمة للصالح العام ، حيث يحدث أن يميل مالك الأرض إلى زراعة نوع معين من المحصولات لأنه أكثر ربحاً ، مثلاً في حين أن حاجة الأمة تدعو إلى زراعة غيره مما ينفعها ولذلك يجوز لولى الأمر أن يتدخل ويوجه الإنتاج والاستثمار وجهة رشيدة بحسب حاجة المجتمع ومصلحته^(٤) .

(١) سورة النساء آية ١٨٨

(٢) سورة الطلاق آية ٧

(٣) سورة براءة آية ٣٥

(٤) حل الخفيف : المرجع السابق ص ٣٦

ورتب الفقهاء على ذلك أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة لذلك وتقييد حق الملكية في كل مرة يتعارض فيها استعماله مع هذه المصلحة العامة بحيث يجب إزالة أى ضرر يحدث للعامة نتيجة لاستعمال حق الملكية - أنظر في ذلك : الفتاوى المهدية - المرجع السابق ج ٥ ص ٤٧١ ، ٤٩٢ ويدها .

وأنظر في عدم جواز حجز المالك لاسلم التي يحتاجها الناس عن السوق وفي اعتبار احتسار ما يحتاجه الناس فعلاً من المكسرات :

— الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية — لشهس الدين بن الجوزية — مطبعة المؤيد — سنة ١٣١٧ هـ — ص ٢٢١ — ٢٢٣ .

ثالثاً: ومن أهم القيود التي ترد على سلطات المالك في استعمال حق الملكية عدم جواز التعسف في استعمال هذا الحق، بحيث يراعى أن شرع الحقوق في الشريعة الإسلامية إنما كان لمصلحة المجتمع ولمصلحة الإنسان بإعتباره فرداً من أفراد هذا المجتمع، وبناء عليه فيجب أن يكون استعمال الحقوق سبيلاً إلى تحقيق المصالح وجلبها ودرء المفسد وتجنبها سبيلاً يقوم النظر فيه إلى المجتمع أولاً وإلى الفرد ثانياً^(١)، ومن ثم فيجب على المالك ألا يتعسف في استعمال حقه، فإذا كان في هذا الاستعمال ضرر بالغير وجب عليه أن يوازن بين مصلحته المشروعة والضرر الذي يترتب على استعماله له فإن رجحت مصلحة المالك سلم له حقه، وإن رجح الإضرار بالغير قيد حقه بما يرفع هذا الضرر^(٢). ومن تطبيقات ذلك في الشريعة الإسلامية ما يتفق عليه الفقهاء من أنه إذا لم يدع المالك إلى استعمال حقه إلا قصد الإضرار بالغير دون أن تكون له مصلحة أخرى من وراء ذلك وجب عليه الكف عن هذا الاستعمال، ويعتبر معتدياً بإقدامه على الإضرار بغيره باستعمال حقه، سواء كان هذا الضرر الذي يصيب الغير محقق الوقوع أم محتملاً، ذلك أن الضرر يجب رفضه ومنعه عملاً بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا ضرر ولا ضرار»^(٣).

ويرى الفقه المصري أن نظرية التعسف في استعمال الحق في الشريعة الإسلامية كانت من أهم المصادر التي استمد منها القانون المدني الجديد ضوابط وقواعد التعسف في استعمال الحق التي صاغها في نص المادة الخامسة منه^(٤).

(١) أنظر بالتفصيل في نظرية التعسف في استعمال حق الملكية في الشريعة الإسلامية .

الموافقات الشاطبي - ج ٢ للرجع السابق ص ٢٠٠ وبمدها .

شرح أنطويح على التوضيح الجزء الثاني ص ١٥٩ وبمدها .

حسين عامر - للتعسف في استعمال الحقوق سنة ١٩٦٠ ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) على الحقيف - المرجع السابق ص ١٠٠ وما بعدها .

(٣) مرة أة المجلد ١٩ ص ١٥

(٤) عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - ج ١ في نظرية

الانزمام بوجه عام ١٩٥٢ - ص ٨٣٦

رابعاً : وأخيراً فإن الشريعة الإسلامية تزخر بالقيود الواردة على سلطات المالك في سبيل المصلحة الخاصة للجار أو الغير ^(١) ، ونستطيع بتتبع أحكام الفقه الإسلامي أن نقرر أن الشريعة الإسلامية قد نادت بعدم استعمال حق الملكية إستعمالاً مغالى فيه من شأنه أن يلحق أضراراً فاحشة بالجيران وهي تلك الفكرة التي نادى بها القضاء الفرنسي ونص عليها المشرع المصري في التقنين المدني الجديد في المادة ٨٠٧ ^(٢) . وقد أورد فقهاء الشريعة الإسلامية كثيراً من التطبيقات لهذه الفكرة حيث ذهبوا إلى أنه لا يجوز للمالك أن يتخذ من داره حماماً من شأنه إنبعاث الدخان الذي يؤذى الجيران إلا أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران ^(٣) ، وكذلك أنه إذا بنى رجل طاحونة خيل بملكه وكان من شأنها إصابة الجار بأضرار ناتجة عن روائح الحبل ووخم البهائم ومن الأصوات المزعجة الناشئة من إدارة الطاحونة فإنه يؤمر شرعاً برفع الطاحونة ومنع الضرر ^(٤) ، وكذلك إذا غرس المالك أشجاراً في ملكه فامتدت أصولها أو فروعها فوق أرض الجار فإن المالك يلزم بإزالة الضرر الناتج منها إما بشد الفروع بحبل أو بقطعها ^(٥) ، كذلك إذا قام المالك بإقامة بناء من شأنه أن يسد نافذة بيت جاره بحيث أنه صار بحال لا يقدر على القراءة معها بسبب الظلمة فله أن يكلفه إزالته للضرر الفاحش ^(٦) ، ويذهب الفقه إلى أن على المالك بصفة عامة أن يحترم ملكية الجار ويمتنع عن إستعمال ملكه أى إستعمال يؤذى الجار أو يسيء إليه وإستشهد بقول الرسول عليه الصلاة والسلام :

(١) إحياء علوم الدين للغزالي — طبعة ١٣٥٢ هجرية — الجزء الثاني ص ١٧٤ .

(٢) الفتاوى المهدية المرجع السابق طبعة سنة ١٣٠١ هجرية — الجزء الخامس ص ٤٦٦ ،
مرآة المجلة — المادة ١١٩٢ ص ١٢٨ — نقلاً عن فتح القفاري كتاب القضاء في مسائل شتى .

(٣) رد المحتار على الدر المختار لإبن عابدين طبعة ١٣٢٤ هجرية ج ٤ ص ٢٤٥ .

(٤) الفتاوى المهدية — المرجع السابق ص ٤٦٥ نقلاً عن تنقيح الحامدية .

(٥) الفتاوى المهدية — المرجع السابق ص ٥٣٨ .

(٦) مرآة المجلة — المادة ١٢٠١ ص ١٣٢ نقلاً عن شرح الوهبانية .

« لا يؤمن عبد حتى يأمن جاره بوائقه »^(١) ، وينتهي الحق إلى وجوب إزالة أى ضرر فاحش يلحق الجار بسبب استعمال جاره للملكية^(٢) . وليس هناك فى هذا الصدد فرق بين الضرر القديم أو الحديث بحيث يزال الضرر الفاحش ولو كان قديماً^(٣) .

ثالثاً : « تقييد حق تملك الأموال فى الإسلام » :

عمل الإسلام أيضاً - إلى جانب تقييد حق الملكية - على تنظيم نطاق تملك الأموال وترتيب الروابط المتبادلة والمترتبة على هذا التملك بين المسلمين على وجه يحقق أكبر قدر من المساواة وتكافؤ الفرص وتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، وذلك عن طريق إدخاله كبراً من القيود والحدود على نظام الملكية بما يحقق ماسماه البعض « الاشتراكية المعتدلة فى الإسلام »^(٤) . ولعل من أهم هذه الوسائل ما يأتى : -

١ - حرم الإسلام جميع الأسباب والمصادر التى تؤدى إلى تراكم رؤوس الأموال بابتزاز الناس أو غشهم أو التحكم فى ضروريات حياتهم ، حيث حرم النلاعب فى التعامل واحتكار المواد الأساسية للتحكم فى أسعارها أو احتكار سلعة معينة فى الصناعة أو التجارة إذا كان هذا الاحتكار

(١) إحياء علوم الدين للفتاوى - طبعة ١٣٥٢ هـ - الجزء الثانى ص ١٨٩

(٢) وقد أورد الفقه فى هذا الخصوص حديثاً عن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول فيه : « أتدرون ما حق الجار ، إن استعان بك أعنته وإن استعرك نصرته وإن استرضك أفرقتك ، وإن إنقر عدت عليه وإن مرض عدته وإن مات تربت جنازته وإن أصابه خبره نأته وإن أصابه مصيبة عزيت به ، ولا تستعمل عليه إلا البناء فتعجب عنه الريح إلا بإذنه ، ولا تؤذنه ... » إلى آخر الحديث الذى ذكره فى إحياء علوم الدين للفتاوى - المرجع السابق ص ١٩٠

(٣) رد المختار على الدر المختار لابن عابد - المرجع السابق - ج ٤ ص ٢٤٥ .

(٤) عل عبد الواحد - حسن شحاته صفان - قصة الملكية فى العالم من ١٦٩ وما بعدها . وأنظر فى عدالة النظام الاقتصادى الإسلامى : عبد الحميد بنغيت - المجتمع العربى الإسلامى - الطبعة الثانية سنة ١٩٦٧ ص ١١٩ وما بعدها .

وكذلك : محمد شوقى التنجرى - خصائص الاشتراكية الإسلامية - مجلة إدارة قضايا الحكومة - ١٩٦٨ - سنة ١٢ - عدد ١ - ص ٤٥ وما بعدها

وأنظر كذلك مقالاً بالفرنسية مطبوعاً فى مجلة مصر الماصرة - يناير ١٩٧٠ - سنة ٦١ عدد ٣٢٩ ص ٣٣ بعنوان : -

Graudy : Le socialisme et l'Islam, p. 33 et s.

(٤ م - الملكية)

يؤدى إلى الإضرار بالمسلمين ، كما حرم الربا والرشوة واستغلال النفوذ ، وأجاز مصادرة الأموال التى تأتى عن طريق غير مشروع ، ووضح أن جميع هذه الطرق من شأنها تحقيق التوازن والمساواة والقضاء على الفوارق الكبيرة بين الأفراد ، وقد ذهب جانب من الفقه إلى أن الشريعة الإسلامية أجازت إلزام المالك بأن يبيع بأسعار محددة بواسطة الشارع بحيث إذا خالف شروط التسعير الجبرى يعتبر مقترفاً جريمة تستوجب التعزير لأن القول بغير ذلك فيه ضرر كبير بالمصلحة العامة وقد يؤدى إلى التلاعب بأقوات الناس فى الأوقات الحرجة^(١) . كما يقاس على ذلك كل من يمتنع عن بيع ما أوجب ولى الأمر عليه بيعه فإنه يؤمر بالواجب ويعاقب على ترك البيع أو إختزان السلع لإحتكارها وتحقيق إثراء من ورأىها^(٢) .

٣ - يجمع إتهاء الشريعة الإسلامية على أن نظام الميراث كما نظمته هذه الشريعة إنما هو نظام حكيم يكفل توزيع الثروات بين الناس توزيعاً عادلاً يحول دون تضخمها ويقضى على تراكمها وتركزها فى أيدي قليلة . بل على العكس يساعد على انتشار رؤوس الأموال وتجزئتها إلى ملكيات صغيرة .
مساواة بين السكاة^(٣) .

٤ - كذلك يرى الفقه الإسلامى فى مختلف الضرائب التى فرضها الإسلام على فروع النشاط وموارد الدخل المختلفة مثل الخراج والمجزية والجارك وضرائب الزروع والعشور وعروض التجارة ومختلف نواحي الاقتصاد ، ما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية ويسد حاجات المعوزين ويحول دون تضخم الثروات^(٤) .

(١) الحسبة فى الاسلام — ابن تيمية الحرانى الحنبلى . القاهرة طبعة سنة ١٣٢٣ هـ . ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) الطرق الحكمة فى السياسة الشرعية — شمس الدين بن الجوزية — سنة ١٣١٧ هـ — مطبعة المازيد — ص ٢٢٢ .

الحسبة فى الاسلام لابن تيمية - المرجع السابق ص ٢٩ .

(٣) محمد زكريا البردى - الميراث - ١٩٦٩ ص ٩

محمد أير زهرة - تنظيم الاسلام للمجتمع - ١٩٦٥ ص ١٤٠ .

(٤) عبدالحميد نجيب المرجع السابق ص ١٢٠ .

٤ - أوجب الإسلام على الأغنياء الإتفاق على أقاربهم من العاجزين كما أوجب على أهل كل حي أن يعيشوا بعضهم مع بعض في حالة تكافل وتعاضد إلى درجة أن ذهب بعض فقهاء المسلمين إلى مسئولية البلد الذي يموت أحد أفراد جوعاً فيؤدى أهلها جميعاً الدية متضامين كأنهم شركاء في موته^(١).

٥ - أوجب الإسلام كذلك على بيت المال الإتفاق على الزمين (العاجز عن الكسب) والشيخ الفاني وغيرهما ولا يفرق الإسلام في ذلك بين المسلمين وغير المسلمين.

٦ - يرى الفقه الإسلامى في نظم الإقتطاع والحجز من الأموال مثل زكاة الفطر وضحايا الأعياد والهدى الذى يستحب للحجاج أسباباً هامة في تقييد الثروات الفردية بإعتبار بعضها يقترب من منزلة الفرض، مثل زكاة الفطر، بحيث تكون حصيلة مرتفعة^(٢).

٧ - كذلك لاشك أن الكفارات التى وضعها الإسلام جزاء بعض الخطايا والمعاصى تحدث تأثيراً غير مباشر على نظام الأموال مثل كفارة اليمين وكفارة الإفطار، وكفارة الظهار وبعض كفارات الحج حيث تتمثل هذه الكفارات في إخراج فدية من الأموال أو المحاصيل أو التصدق على الفقراء والمساكين^(٣).

٨ - أباح الإسلام الإمام أن يتصرف في توزيع الأموال العامة على وجه يحقق التوازن الإقتصادى بين الطبقات ولو أدى ذلك إلى أن يخص ببعض الأموال طبقة دون أخرى، حيث سن ذلك الرسول عليه السلام بوحى من الله تعالى حينما منح جميع أموال الفىء من بنى النضير للمهاجرين خاصة ولرجلين فقيرين من الأنصار، ليقترب بذلك بين ثروات الأنصار

(١) أنظر في الزمة الاجتماعية للشريعة الإسلامية: محمد يوسف موسى - الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامى - المرجع السابق ص ١٤٢ وما بعدها.
(٢) محمد أبوزمرة - المرجع السابق ص ١٥٣ وما بعدها.
(٣) على عبدالواحد - المرجع السابق ص ١٧٣ وبهذه.

ويحقق شيئاً من التوازن في ملكية الأموال بين هذين الفريقين اللذين كان يتألف منهما أول مجتمع إسلامي^(١).

٩ — يجب الإشارة كذلك إلى نظام الصدقات المستحقة ، حيث حث الإسلام إلى الأغنياء التصديق بفضل أموالهم على الفقراء وجعل هذا من أكبر القربات وأعظمها أجراً ، وجعل إكتناز الأموال وعدم إنفاقها في سبيل الله من كبائر المعاصي ، حيث يقول تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فdqوقوا ما كنتم تكنزون »^(٢).

يتبين لنا مما سبق أن الإسلام لم ينظر إلى الملكية بوصفها حقاً مطلقاً بل على العكس من ذلك أحاطها بالقيود والالتزامات المفروضة على عاتق المالك في ممارسته للسلطات التي يخولها له حق الملكية حتى لا يخرج بهذا الحق عن الغرض الاجتماعي الذي من أجله شرعت الحقوق في النظام الإسلامي ، وكذلك أقام الفاعر الإسلامي الحدود لحق الفاك ولما يشمله من أموال وثروات ووضع له الضوابط التي من شأنها تقليل الفوارق بين الطبقات ومصادرة أموال الأغنياء غير المشروعة والناشئة عن الاستثمار المغالى فيه لحق الملكية كما رأينا^(٣). هذا وإن كانت الشريعة الإسلامية لم تهتم بالنص على تنظيم فنى للملكية الاشتراكية يشمل تأمين كامل للثروات الرأسمالية فإن ذلك يرجع إلى أن الإسلام هو قبل كل شيء دين سماوى ينظم سلوك الأفراد في المجتمع قبل أن يكون نظاماً وضعية يهدف التنظيم الفنى والقانونى للملكية الاشتراكية ، ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى ما تنصوره البعض من وجود اتجاهات شيوعية في الإسلام أو ما أطلق عليه البعض الآخر

(١) عل الجفيف — المرجع السابق ص ٤٦ ،

على عبد الواحد — المرجع السابق ص ١٧٤

(٢) سورة براءة — آية ٣٥ .

(٣) لم يكتب البعض بذلك بل إنتهى إلى أن الملكية — في الإسلام — تم تعد « حقاً » بل أصبحت وظيفة اجتماعية . أنظر في ذلك :

— محمد شوقي الفنجري — خصائص الاشتراكية الإسلامية — مجلة إدارة قضايا الحكومة —

سنة ١٢ — عدد ١ — يناير ١٩٦٨ ص ١٥ .

« نزعات إشتراكية متطرفة »^(١)، مثال الدعوة التي نادى بها « أبو ذر الغفاري » في عهد عثمان بن عفان في الشام ضد مساوي « وتصرفات معاوية بن أبي سفيان واحتجازه لأموال المسلمين وصرفها على نفسه مثل القياصرة والملوك » ، بالإضافة إلى التشديد بالثروات الفردية لبعض الطبقات الغنية في هذا العهد والتي وصلت إلى حد الترف والبلذخ وإغفال حقوق الفقراء والمحرومين . فنادى أبو ذر إلى الزهد في مظاهر الترف والإكتناز ودعا الأغنياء إلى إنفاق جميع مازاد من أموالهم على حاجتهم الضرورية في سبيل الله وعلى الفقراء والمساكين . فالذي نراه عن دعوة أبي ذر الغفاري أنها جاءت ترديداً للقواعد العامة الإسلامية والمظاهر التي سبق أن رأيناها ، كل ما هنالك أنها اشتملت على بعض التطرف والمبالغة في أن أبذر قد اعتبر إنفاق الأغنياء لأموالهم الزائدة عن حاجاتهم الضرورية في سبيل الله والمعوزين بمثابة واجب وفرض إلزامي عليهم ، في حين أننا رأينا أن قواعد الشريعة الإسلامية قد حبيبت ذلك إلى المسلمين فقط ولم تجعله واجبا إلزامياً ، فيعتبر المسلم قد أدى واجبه بأدائه للضرائب والفروض والزكاة فحسب .

ولكننا لا نرى في دعوة أبي ذر الغفاري أى تأثير في نظام الملكية أو تعديل لها أو مناداة بأى صورة جديدة للملكية الإشتراكية أو مطالبة بإلغاء الملكية الفردية على نحو ما نادى به بعض المذاهب الإشتراكية .

رابعاً : الملكية في النظام الإقطاعي

عرفت أوروبا النظام الإقطاعي في العصور الوسطى والذي ترتبت عليه آثار هامة غيرت من طبيعة حق الملكية وخصائصه على التفصيل التالي :

خصائص الملكية الإقطاعية :

كانت الأرض هي المحل الأساسي للملكية في هذه المرحلة وكانت مملوكة للسادة الإقطاعيين ، وكان كل سيد أو أمير « seigneur » يقطع تابعه

(١) طلى عبدالواحد - حسن شحاتة - سفان - قصة الملكية في العالم - المرجع السابق ص ١٨١ .
— وانظر في إشتراكية الملكية في الإسلام المقال القرني المشار إليه : مجلة « مهر المعاصرة »
سنة ٦١ عدد ٣٤٩ - يناير ١٩٧٠ ص ٣٦ :

« vassal » قطعة من الأرض لحيازتها والانتفاع بها واستغلالها مع احتفاظ السيد بملكيتها من الناحية الشكلية حيث يمارس في مواجهة التابع عدة حقوق معينة مثل اقتضاء عائد سنوى وبعض الرسوم والخدمات العينية . وبذلك تميزت الملكية الفردية الإقطاعية بخاضعة هامة وهى الانقسام أو التجزئة بمعنى أنه على نفس قطعة الأرض الواحدة كانت توجد حقوق متميزة متقابلة للملكية . فمن ناحية أولى يوجد حق « الملكية الأصلية أو ملك الرقبة » .

"Le domaine eminent, direct, ou retenu"

وهو ذلك الحق الذى يتمتع به السيد الإقطاعى على الأرض التى يمنحها إلى التابع وتعطيه هذه الملكية حق تقاضى خدمات وأتاوات وضرائب معينة . ومن ناحية ثانية يوجد حق « الملكية الفعلية أو ملك الانتفاع » Le domaine utile ou concédé - وهو الذى يخول صاحبه - التابع حق استعمال الأرض واستغلالها بل والتصرف فيها بشرط أداء الأتاوات والخدمات والضرائب المفروضة عليه لصالح سيده الإقطاعى (١) .

وبذلك كان لشخصين مختلفين - الإقطاعى والتابع - على نفس الأرض الواحدة حقوق متقابلة من الممكن أن تجعل كلا منهما « شبه مالك » : quasi propriétaire أى أن الملكية فى النظام الإقطاعى أصابها شئ من الانقسام أو التجزئة أو التعدد (٢) .

وفى الأصل كان التابع يمنح الإقطاعية طوال حياته ثم تنتهى الملكية بوفاة أو ب وفاة السيد وكانت هذه الملكية تعطى لشخص آخر بعد وفاة أى منهما، ثم أصبحت ملكية التابع بعد ذلك وراثية وأطلق عليها « إقطاعية » Fief - فاستكمل بذلك نظام الإقطاع عناصره ، وكان التابع يتنازل عن إقطاعيته لتابع آخر يتبعه شخصياً وهذا لثالث، وهكذا تعدد الملاك على نفس قطعة الأرض الواحدة وكان لكل منهم حقوق على الأرض

(١) أنظر فى ذلك : عبد الرزاق السنهورى - الوسيط فى شرح القانون المدنى الجديد ج ٨ - حق الملكية - ١٩٦٧ ص ٤٨٢ .

(٢) Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, Paris, 1963, p. 243 ;

Challaye : Histoire de la propriété, pp. 50-52.

والتزامات نظير ذلك يؤيدها من بعده ^(١) . وبذلك نرى تدرج نظام الملكية الإقطاعية والذي يبدأ بالملك الذي يعتبر المالك الشرعي لكل الإقطاعيات من الناحية الإسمية، ثم يجد بعد ذلك لصادة الإقطاعيون ومن خلف كل منهم عدد من التوابع، وفي نهاية هذه السلسلة يجد رقيق الأرض بأنواعهم المختلفة، والذين كانوا مملوكين للصادة الإقطاعيين، وبهذه في هذا الصدد أن نعين طبيعة ملكية الرقيق هذه وموقف الكنيسة منها نظراً لأن الرقيق كان من أهم الأموال التي وردت عليها الملكية الإقطاعية في العصور الوسطى ^(٢) .

ملكية رقيق الأرض وموقف الكنيسة منها :

ولد مع النظام الإقطاعي، واستمر معه نظام خاص استلزمته علاقات الملكية الإقطاعية وهو رقيق الأرض . فيرى الفقه أن المسيحية في العصور الوسطى لم تلغ نظام ملكية العبيد "Esclavage" الذي كان موجوداً بل أحلت محله نظاماً شبيهاً به وهو رقيق الأرض "Servage" ، وبذلك فإن رقيق الأرض ما هو إلا عبد قديم مملوك لسيده ولكنه أصبح في النظام الإقطاعي مرتبطاً بالأرض بحيث أنه يباع وتنتقل ملكيته مع انتقال ملكية الأرض ذاتها ولذلك أطلق عليه عبيد أو رقيق الأرض ^(٣) .

ويفرق الشراح بين نوعين من ملكية الرقيق : الأول : عبيد بأشخاصهم وهم لا يستطيعون تحرير أنفسهم حتى لو تركوا الإقطاعية التي يتبعون بها ويستغلونها وهؤلاء يسمون عبيد الأرض ^(٤) . والثاني : وهو رقيق عرضيون يستطيعون تحرير أنفسهم بترك الإقطاعية التي يزعمونها وهؤلاء يسمون الرقيق المنزليين ^(٥) . وكانت الفئة الأولى تخضع خضوعاً تاماً لسيده الإقطاعي حتى أنه يستطيع أن يرث منهم كل ما يملكون بعد وفاتهم ، وأما الفئة الثانية

(١) Lagouelle : Essai sur la conception féodale de la propriété dans le très ancien Droit normand, Paris, 1902, p. 32.

(٢) Miltzer : La propriété sans le vol, Paris, 1945, p. 46 et suiv.

(٣) Tenant de la Tour : L'homme et la terre de Charlemagne à Saint-Louis, Paris, 1942, p. 43 et suiv.

(٤) Serfs de la glebe

(٥) Esclaves domestiques

فكانت تتمتع بمركز أفضل نسبياً فلم يكن للسيد عليهم أى حق طالما أنهم على قيد الحياة وليس له أن يطالبهم إلا بأداء الالتزامات المفروضة عليهم بحكم وضعهم كرقيق^(١).

ولم تناد الكنيسة المسيحية بإلغاء نظام ملكية الرقيق أو الحد منه، بل على العكس نجد أن النصوص الدينية توصي الأرقاء بأن يظلوا أرقاء ويخدموا سادتهم بكل إخلاص وتضحية، وهى لانتحت السيد على تحرير عبده بل فقط بحسن معاملته. ولما حل نظام ملكية رقيق الأرض محل العبيد قبلته أيضاً الكنيسة، حيث نقل البعض عن أحد رجال الدين فى هذا العصر أنه قال: «الله نفسه أراد أن يكون بعض الناس سادة وبعضهم عبيد أرض»^(٢).

موقف الكنيسة المسيحية من الملكية الخاصة فى النظام الإقطاعى:

لم تتخذ الكنيسة المسيحية موقفاً موحداً تجاه الملكية، بل ظهرت - فى بادئ الأمر - أفكار اشتراكية واجتماعية لدى الفلاسفة والمفكرين المسيحيين الأول إزاء الملكية، سرعان ما تغيرت، واندجت الكنيسة مع الإقطاع ودافعت عن الملكية الفردية على التفصيل التالى: -

أولاً: الاتجاه الاشتراكي لدى المسيحيين الأول:

كان المدأ السائد لدى أبناء الكنيسة فى القرون الأولى للمسيحية أن الله خلق الأرض للاستعمال المشترك بين جميع أفراد البشر. نذهب الأب: Tertullien إلى إدانة الملكية الفردية وتحريمها وتجهيز الملكية الجماعية المشتركة التى تجعل المسيحيين إخوة وتقضى على النزاع والخلافات بينهم حيث ذهب إلى درجة المناذاة بجعل كل شئ جماعياً على الشيوع ماعدا النساء^(٣).

(١) Calmette : La société féodale, Paris, 1928, p. 33 et s.

(٢) Challaye : Histoire de la propriété, pp. 52-53.

عن عبد الواحد - حسن شدته سرفان - قصة الملكية من ١٨٨٨.

(٣) Tertullien dit : "Nous autres chrétiens, nous sommes frères en ce qui concerne la propriété qui — chez nous — est cause de tant de conflits. Unis de cœur et d'âme, nous considérons toute chose comme appartenant à tous. Nous mettons tout en commun, à l'exception de nos femmes". Challaye, op. cit., p. 54.

ثم أعلن القديس "Saint Ambroise" بعد ذلك أن الطبيعة هي التي خلقت حق الملكية الجماعية المشاعة المشتركة بين الجميع. بينما الغصب والاستئثار والعنف هو الذي خلق حق الملكية الفردية. (١)

وكذلك من الآراء الصريحة على تمييز الملكية الجماعية ونزب الملكية الفردية رأى القديس "Saint Augustin" الذي رأى أن الله هو المالك الوحيد الذي له الملكية المطلقة لجميع الأموال والأشياء التي خلقها ، وهو وحده الذي يستطيع التصرف فيها بدون تحفظ وعن طريق هذا التصرف يستطيع أن يمنحها إلى الأفراد لحيازتها حيازة نسبية غير مطلقة ، وبالشروط والقيود التي يحددها الخالق لاستعمال واستغلال هذه الملكية دون إساءة أو تعسف (٢) . وتطرفت بعض الاتجاهات المسيحية في نظرتها للملكية ، بحيث وصفها البعض بأنها شيوعية (٣) ، لأنها ذهبت إلى إرجاع جميع المساوي والألام وعدم المساواة والظلم بين البشر إلى الملكية الفردية ورأت أنها تنبأ في مع النظام الطبيعي الذي خلقه الإله حيث جعل الأرض للجميع ، تماما كما أوجد الشمس لتشرق على الجميع والمطر ليفيد منه الجميع ، وبذلك فإن إستئثار البعض بثروات معينة وتملكها ملكية فردية من شأنه أن يجافي هذا المنطق السماوي وإرادة الله ، ويوجد الظلم والتفرقة وعدم تكافؤ الفرص أو القدرات وإثراء البعض على حساب البعض الآخر .

وذهب بعض الفقه الكنسي إلى المناداة بشيوعية ملكية جميع الأموال والتمتع الموجود ، على أساس أن إستئثار البعض بتملك هذه الأموال ملكية فردية على وجه الانفراد هو سبب التنازع والخلاف والحروب بين البشر ، وردوا إلى الملكية الفردية سبب السرقات ، وسائر الجرائم والمعاصي

Pichot : La propriété dans l'enseignement sociale de l'église, (١)
Paris, 1965, p. 18 et suiv.

Christophe : L'usage chrétien du droit de propriété, Paris, (٢)
1964, p. 10 et suiv.

Challaye, op. cit., p. 55. (٣)

التي ينهى عنها الخالق وتساووا عن سبب عدم وجود خلاف أو تنازع على الانتفاع بالأموال المشاعة المشتركة بين جميع الأفراد كاستنشاق الهواء والتمتع بالشمس والبحر والأنهار والطرق وغيرها^(١).

ومن أشهر الآباء المسيحيين الذين دعوا إلى شيوعية الملكية وحثوا أتباعهم على عدم تملك أى مال ملكية فردية القديس : "Saint François d'Assise"

ثانياً .. الاتجاه الفردى الرسمى للكنيسة المسيحية :

رغم الاتجاهات والآراء الإشتراكية لآباء الكنيسة الأول ، إلا أن الموقف الرسمى للكنيسة المسيحية فى النظام الاقطاعى كان فى جانب الملكية الفردية ، ويعتبر القديس "Saint Thomas d'Aquin" من أهم أنصار الملكية الفردية والمحبين لها والذين كان لهم شأن فى اتخاذ الكنيسة موقفا رسمياً فى جانب الملكية الفردية. وقد ذهب سان توما — مع التسليم بأن الله خالق كل شئ على وجه الأرض والمالك له من الناحية الشرعية — إلى أنه يجب الاعتراف بالملكية الفردية لهذه الأشياء ، وتكييفها بأنها السلطة التى منحها الاله للبشر فى الانتفاع بهذه الأشياء والتمتع بها واستثمارها ، باعتبار ذلك حق إنتفاع بالملكية التى خلقها الله ، ومع مراعاة هذا التحفظ أو القيد فإن للفرد الحق المطلق فى استعمال هذه الأشياء فى سبيل إشباع حاجاته الشخصية وحاجات غيره^(٢). ومن ثم ينتهى هذا رأى إلى شرعية الملكية الفردية وإطلاق حق الأشخاص فى تملك الاموال بدون تقييد لحدود هذا التملك الخاص .

وقام هذا الرأى بالإستناد على عدة حجج ومبررات لتدعيم وجهة نظره : فمن ناحية أولى ذهب إلى أن الفرد يكون أكثر عناية فى إستعمال ماله الخاص وإستثماره مما لو كان مالا مشتركاً بين السكافة ، فالملكية الفردية — فى نظر هذا الجانب من الفقه السكمنى — هى الوسيلة الأكثر إنتاجية وفاعلية فى

Question sur l'ancien testament XXXII, en Challaye, op. cit., (١)
p. 55 et suiv.

Multzer : La propriété sans le vol, op. cit., p. 49 et suiv. (٢)

إستغلال وإستثمار الثروات الخاصة مما يعود على المجموع بعد ذلك بالمصلحة العامة^(١).

ومن ناحية ثانية يررسان توما التفاوت في الثروات وعدم المساواة الذى يترتب على الملكية الفردية بأن هناك بين طبقات المجتمع بعض الطبقات أكثر قوة وأكثر ذكاء وقادرة على النشاط والإنتاج ومن ثم فهم أكثر فائدة من الآخرين. ولذلك فأنهم من الطبيعى والمنطقى أن تتمتع هذه الطبقات بقدر من الأموال يتناسب مع المنفعة الاجتماعية والخدمات التى تقدمها إلى الجماعة^(٢).

وبذلك تبين أن تطور الملكية الاقطاعية في العصور الوسطى يتميز بعدة سمات أو خصائص معينة منها :

أولاً — يدل تطور الملكية أنها كانت تتحول دائماً من الصورة الجماعية المشاعة إلى الحيازة الخاصة الفردية. فبعد أن كانت الملكية البدائية لأدوات ووسائل الإنتاج جماعية ، تحولت إلى ملكية فردية في نظام الرق والقانون الرومانى ثم تأكدت الصورة الفردية للملكية في العصور الوسطى الإقطاعية ، حيث بدأت على شكل سلطات وحقوق متتابعة على الأرض لسيادة الإقطاع وتابعيهم وتابعى التابعين وعبيد الأرض، ثم أصبحت هذه الحقوق دائمة وتنقل إلى الورثة وتأكدت بذلك الملكية الفردية على الأرض.

ثانياً — تميزت الملكية الفردية في عهد الإقطاع بالتجزئة أو الانقسام بحيث توزعت سلطات الملكية ، على الشيء الواحد ، بين ملاك متعددين يمارس كل منهم مظاهر وسلطات معينة يخولها له حق ملكيته على الشيء ، حيث رأينا أن السيد الإقطاعى كانت له الملكية الأصلية التى تعطيه حق

Jansse, L. : La propriété, Le régime des biens dans les civilisations occidentales, Paris, 1953, p. 113 et suiv.

Challaye : Histoire de la propriété, pp. 56-59.

(١)

(٢)

الحصول على الضرائب والأتاوات والخدمات ، بينما كانت للتابع الحيابة الفعلية للأرض وحق إستعمالها والانتفاع بها .

ثالثاً — وجدت في هذه المرحلة عدة محاولات إصلاحية — يرجع بعضها إلى النظريات الفقهية والبعض الآخر إلى الأديان السماوية — نادى بنقض بعض « القيود » على الملكية الفردية أو « الواجبات » على عاتق المالك الفردى فى إستعماله للملكية لمراعاة مصلحة الغير أو المصلحة الجماعية وإن كانت هذه المحاولات تعتبر من قبيل الواجبات الأخلاقية أو التصرفات المستحبة التى تدعو إليها الأديان أكثر منها نظريات قانونية محددة .

رابعاً — نلاحظ انتكاساً شديداً فى العصور الوسطى لجميع صور الملكية الجماعية . فرغم المحاولات التى رأيناها لتقييد حق الملكية الفردية والحد من مساوئها ، فإن هذا العصر لم يعرف أى محاولة كاملة للمناداة بصورة اشتراكية الملكية أو بتنظيم محدد للعلاقات والروابط التى يوجدها نظام الملكية ، رغبة فى التطور نحو صورة جديدة تمنح مزيداً من الديمقراطية .

خامساً : الملكية فى العصر الحديث

تجمع ووحدة عناصر حق الملكية :

رأينا أن من أهم خصائص حق الملكية فى النظام الاقطاعى التجزئة أو الانقسام ، وتوزيع السلطات التى تمنحها الملكية بين ملاك متعددين ، حيث كان يوجد نوعان من الملكية على الشئ الواحد : الملكية الأصلية : أو ملك الرقبة Le domaine eminent . وكانت من حق السيد الاقطاعى ، والملكية الفعلية : أو حق الانتفاع Le domaine utile . وكانت من حق التابع الذى يقوم بزراعة الأرض فعلاً . ومن أهم تطورات الملكية التى طرأت فى العصر الحديث (ابتداء من القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩) ، إستعادة حق الملكية لوحده وتجميع كل السلطات التى يخولها فى مالك واحد ، فلم تعد الملكية — فى واقع الأمر — سوى ملكية فردية واحدة هى ملكية

التابع الحائز الحقيقي للأرض وصاحب الملكية الفعلية، وأصبحت الملكية الأصلية مجرد تكاليف تثقل الأرض أكثر منها حقاً من الحقوق العينية أو ملكاً للرقبة^(١).

وقد تم ذلك من الناحية التشريعية - في ظل القانون الفرنسي - على أثر الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وصدور المراسيم والوائح والقوانين الثورية، وتم إلغاء حقوق الطبقة الإقطاعية على الأراضي بمقتضى قانون ١٤ أغسطس سنة ١٧٩٣، و ١٧ يوليو سنة ١٧٩٣ اللذان قاما بتصفية هذه الحقوق نهائياً وإلغاء جميع التكاليف والالتزامات التي كانت تثقل الأرض، بحيث خلصت ملكيتها الفردية تماماً للفلاحين الحائزين لها بما تشمله من ملك الرقبة وحق الانتفاع^(٢).

الخصائص المطلقة لحق الملكية الفردية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور والتقنين المدني الفرنسي :

لم يقف الأمر عند حد استعادة حق الملكية الفردية لعناصره ونجمها في يد واحدة، بل استمر التطور نحو تأكيد النزعة الفردية لحق الملكية - كرد فعل للبساوى الإقطاعية - وقد تجلّى ذلك واضحاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي نص في مادته الثانية على حق الملكية كحق طبيعي بين الحقوق الطبيعية للإنسان غير القابلة للانتهاك مع الحرية والأمن، وكذلك نص في مادته السابعة عشرة على أن الملكية حق مقدس لا يجوز انتهاك حرمة، ولا يجوز حرمان صاحبه منه، ما لم تقتض ذلك - بهرارة ووضوح - الضرورة العامة التي تثبت قانوناً، وبشرط تعويض عادل يدفع مقدماً^(٣).

Colin A., et Capitant H. : Cours élémentaire de droit civil (١)

Français, T. I, 3ème édit, Paris, 1921, pp. 718, 719.

Marty et Raynaud : D. Civil, T. 2, 2ème Vol., Paris, 1965, (٢)

p. 39.

كما وصف الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٧٩١ الملكية بأنها حق مقدس لا يجوز انتهاك حرمة .

وبهذه الروح المشبعة بالنزعة الفردية والنظرة التي تضي على حق الملكية أقصى الخصائص المطلقة ، صدر التقنين المدني الفرنسي والذي عرّف الملكية في المادة ٤٤٤ منه : « الملكية هي الحق في الانتفاع بالأشياء والتصرف فيها ، بالطريقة الأكثر إطلاقاً ، بشرط عدم استعمالها على وجه تحرمه القوانين والوائح » .

وفي ذلك يقول بورتاليس — واضع الفصل الخاص بالأموال من التقنين الفرنسي — تعليقاً على هذه المادة : « لقد اعتُبر دائماً مبدأ من المبادئ الحرة أن الملكية الفردية في التقنين المدني تدخل ضمن النظم الطبيعية ، بل النظم الإلهية ، وأن حقوق الملاك على أملاكهم هي حقوق مقدسة يجب أن تحترمها الدولة نفسها »^(١) .

وسرى أن القيود التي نصت عليها المادة ٥٤٤ من القانون المدني الفرنسي ، باستعمال حق الملكية على وجه لا يخالف القوانين والوائح ، ماهي إلا قيود ظاهرية في مصلحة حق الملكية ذاته وليس من شأنها أن تؤثر أو تحد من الإطلاق الذي يتميز به حق الملكية في التقنين المدني الفرنسي^(٢) .

وبذلك نستطيع أن نخلص إلى أن الملكية في التقنين المدني الفرنسي — في ضوء المادة ٥٤٤ — هي حق الانتفاع بالشيء والتصرف فيه بالطريقة الأكثر إطلاقاً ، وأن هذا الإطلاق كان نتيجة للخوف من عودة الملكية الإقطاعية بما تتضمنه من توزيع ونجزة عناصر وسلطات الملكية .

(١) Cohn : Le concept de la propriété dans les travaux de code civil, p. 17.

وأنظر نفس هذا التعليق في : السنهوري — الوسيط في شرح القانون المدني الجديد — ج ٨ — حق الملكية — ١٩٦٧ — ص ٤٨٣ نقلاً عن Locré ج ٨ ص ١٥٦ .

(٢) Connard : La propriété dans la doctrine et dans l'histoire, p. 35.

Lepoint : Le concept de la propriété dans le code civil (ses origines et son evolution), p. 22.

أثر الثورة الصناعية ونشأة النظام الرأسمالي على الملكية الفردية :

ظهرت الثورة الصناعية كنتيجة للتغيير في الفن الإنتاجي واستعمال الآلات الضخمة الحديثة المعقدة وما أدت إليه من حلول التصنيع الآلي الكبير المركز محل الصناعة الدوية والحرفية . وقد كان لذلك آثاراً هامة أدت إلى تغييرات جوهرية على نظام الملكية : فمن ناحية أولى تميزت تلك الثورة الصناعية بتركز رؤوس الأموال في أيدي فئة رأسمالية قليلة ، وترتب على ذلك إنشاء المشروعات الرأسمالية الكبيرة ، ومن ناحية أخرى ترتب على ذلك التوسع في الأسواق ومصاعفة المنتجات وزيادة حجم الأموال المتداولة ، وقد أدى ذلك من ناحية ثالثة إلى تركيز اليد العاملة المستخدمة في الصناعة وتجميعها وإعادة استخدامها على أساس نظام جديد يعتمد على تقسيم العمل تقسيماً جامداً كان له الأثر الكبير في ظهور روح الطبقة ، في هذا المجال ونشأة الطبقات التي تقابل كل منها الأخرى وتتعارض مصالحها معها الأمر الذي أدى إلى حلول نظام جديد ومرحلة أخرى من مراحل التطور التاريخي وهو النظام الرأسمالي^(١) .

وقد كان لهذه الظواهر التي نتجت عن الثورة الصناعية أثراً كبيراً على حق الملكية الفردية ، وخاصة بعد أن تلقى هذا الحق صياغة فردية في التقنين الفرنسي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والداستير الفرنسية المتتابعة . التي أصبحت عليه الصفات والخصائص المطلقة ومنحت المالك الحق والقدرة على إنشاء وتنظيم منشآت ومنظمات رأسمالية صناعية وتجارية وزراعية مستقلة^(٢) ، وكان لهذا أثراً كبيراً في تغيير نظام الملكية في شتى المجالات المختلفة :
أولاً - في مجال الملكية الصناعية :

أدى النظام الرأسمالي إلى تركيز رؤوس الأموال كما رأينا في أيدي فئة

(١) رفعت المحجوب - الاشتراكية - ١٩٦٦ - ص ٧٩ وما بعدها ،

Challaye : Histoire de la propriété, pp. 71, 72.

Janse : La propriété, le régime des biens dans les civilisations occidentales, Paris, 1953, p. 218 et suiv.

Ripert G. : Aspects juridiques du capitalisme moderne, Paris, (٢) 2ème édit., 1951, p. 104 et s., et p. 175 et s., et p. 343 et s.

قليلة تحمكت بهذه القسوة الرأسمالية في إقامة المنشآت الصناعية الضخمة ، واستطاعت عن طريق إحتكارها لتلك أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية الأساسية في الصناعة الحديثة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أن تقضي على الملكية الحرفية الصغيرة والمتوسطة لتنشئ احتكار المنشأة الصناعية الضخمة للاقتصاد الرأسمالي ولرؤوس الأموال والأدوات والآلات والمباني والمواد الأولية بل واحتكارها للعمل أيضاً في ظل نظام جاء لتقسيم العمل كما ذكرنا^(١) .

وقد أدى ذلك تحت تأثير المنافسة بين الملكيات الصناعية الكبيرة إلى قضاء الملكية الأقوى والأكبر على الملكية الأضعف والأصغر ، وقد أدى ذلك إلى مزيد من التركيز والتجمع في رؤوس الأموال وأدوات ووسائل الإنتاج بحيث ظهرت صورة جديدة للمشروع الرأسمالي الصناعي وهي Le Cartel والذي يمثل احتكار الملكية الصناعية في نطاق معين ويتحكم في تحديد أثمان شراء المواد الأولية ونفقات الإنتاج وأسعار بيع المنتجات بعد ذلك وأجور العمال^(٢) . وبذلك فقد تمكن المالك الرأسمالي من أن يهيمن ويتحكم في هذا القطاع ويضع يده على معظم المنشآت والمشروعات العاملة به ، وحينئذ يستطيع ابتلاع كل منها وتركيز الإنتاج في هذا الفرع في يده واحتكار كل أوجه نشاطه في صورة المشروع الرأسمالي المركزي المهيمن على كافة الأنشطة في هذا المجال والذي يسمى « الترست » Le Trust والذي يمثل أقصى درجة من درجات تراكم الملكية الرأسمالية لأدوات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال في فرع معين أو لسلعة معينة أو لصناعة محددة في يد مالك واحد أو فئة محدودة من الملاك تستطيع فرض شروطها وتحكم في الإنتاج بما يضمن زيادة أرباحها وتقليل نفقاتها وتركيز إنتاجها في إنتاج

(١) أنظر في ذلك : وفنت المحجوب — النظام الاقتصادية — ١٩٦٠ ص ٦٣ — ٦٦

(٢) Fourgeaud : L'homme devant le capitalisme, Paris, 1936,

p. 31 suiv.

— وقد كان لذلك أثره في تطور حق الملكية نحو فكرة ملكية ورأس المال وما يتلزمه من إطلاق حرية المالك في الاستغلال والاستثمار دون أي تقييد :

Waline M. : L'individualisme et le droit, Paris, 2ème édit. 1949, p. 348.

كبير فستطيع بذلك أن تقلل من عدد العمال وترفع من الأسعار كما يشاء^(١).
ثانياً — في مجال الملكية التجارية :

وقد تم نفس الأمر في مجال التجارة حيث مدت لرأسمالية سيطرتها على الحياة التجارية، وتمكنت المنشآت الرأسمالية التجارية الكبيرة من القضاء على الملكية التجارية الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق تحكمها في وسائل وطرق النقل التي من شأنها أن تسهل لها أعمالها في هذا المجال وتضمن فعاليتها، وعن طريق احتكارها للسلع التجارية ولرؤوس الأموال الكبيرة واستخدامها في شراء السلع بكميات ضخمة بقصد إعادة بيعها، وتم تعميم المنشآت والمحلات التجارية الكبيرة والتي قضت على الحانات والمناجر الصغيرة وركزت في يدها كافة العمليات والصفقات التجارية، بحيث أصبح المشروع التجاري الرأسمالي هو الفاصل دائماً بين الإنتاج والاستهلاك والمتحكم في توزيع السلع في السوق وفي تحديد أسعارها ورفعها كما يشاء^(٢).
ثالثاً — في مجال الملكية الزراعية :

رغم أن الملكية الزراعية كانت أقل صور الملكية تأثراً بالنظام الرأسمالي بسبب ارتباطها بالأرض الزراعية التي تتميز بقدر من الثبات وعدم النائر بالآزمات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع من أنه في المناطق والأقاليم التي تتميز بالملكية العقارية الكبيرة وفي البلاد ذات الإقتصاد المتقدم المنطور، فإن الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي قد أعلا آثارهما في مجال الملكية الزراعية عن طريق تصنيع الزراعة ومكنتها والاختد بالأساليب الفنية والمواد الكيميائية الحديثة والتي كان من شأنها الارتفاع بإنتاجية هذه الملكيات الكبيرة ومنافستها للملكيات الصغيرة والقضاء عليها، ومن ثم انتهى الأمر

Jansse : op. cit., p. 167 et suiv.

(١)

Challaye : op. cit., p. 87.

Guittou : Economie politique, Paris, 1966, 2ème Vol., p. 34.

(٢)

رفعت المحبوب — الاشتراكية — المرجع السابق ص ٦٩ ، ٧٠

— النظم الاقتصادية — المرجع السابق ص ٥٠ وما بعدها

(٥٢ — الملكية)

أيضاً في هذه الأقاليم إلى قضاء الملكية الزراعية الكبيرة على الملكية الصغيرة. وتركزها في يد فئة قليلة من الملاك الرأسماليين^(١).

رابعا - تزايد أهمية الملكية المنقولة :

رأينا الأهمية التي أسبغها النظام الرأسمالي على الآلات الحديثة والتصنيع الضخم كوسيلة لتركيز أكبر قدر من رؤوس الأموال واستثمار أكبر قدر من المنتجات وبالتالي لتحقيق أقصى حد ممكن للربح الفردي ، وبذلك ظهر الاتجاه إلى تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال والموارد المالية لمباشرة أغراض المشروع الرأسمالي التوسعية ، وقد تم ذلك عن طريق إنشاء شركات الأموال Société par actions والتي يساهم فيها كل عضو بقدر من رأس المال بحيث يكون للشركة رأسمال موحد مخصص لأداء غرض معين ، وينصرف حق العضو المساهم إلى سند أو سهم ذي قيمة مالية منقولة معينة يمثل نصيبه في رأس المال ويحول الحق في الحصول على جزء من الأرباح التي تحققها الشركة من ممارسة نشاطها ، وكذلك في الاشتراك في إدارة هذه الشركة والتصويت على القرارات التي تتخذها في مباشرة أعمالها^(٢).

ولما كانت الشركة الرأسمالية هي التي تتحكم في النشاط الصناعي والتجاري للاقتصاد فإن قيمة هذه الأسهم والسندات المالية قد تزايدت. أهميتها وأصبحت تمثل عنصراً هاماً في نظام الملكية الفردية التي تتحكم في النظام الاقتصادي كله .

وبذلك يمكن أن ننهي إلى أن النظام الرأسمالي يقوم على الاعتراف للأفراد بحرية تملك مختلف أدوات ووسائل الإنتاج والاستهلاك بحرية

Robin : Propriété et structure agraire, p. 27.

(١)

وأفاد في الحرية الرأسمالية وإرتكازها على الملكية الفردية كدعامة لها : رنيت المحجوب -

النظام الاقتصادي من ٥٨ ، ٥٩ ذكريا أحمد نصر - تطور النظام الاقتصادي - ١٩٦٤ من ١١٥

Jansse : La propriété, le régime des biens dans les civilisations (٢)

occidentales, Paris, 1953, pp. 176, 177.

Challaye : op. cit., pp. 69, 70.

مطلقة دون أى قيد . وأن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج تعتبر من أهم الأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى وقد أدى ذلك الى أن المشروع الخاص أصبح هو النوع الغالب والشكل السائد من أشكال الملكية الفردية ، ويعتبر تسليم النظام الرأسمالى بالملكية الفردية بصورة مطابقة نتيجة منطقية لتسليمه للأفراد بحق البحث عن تحقيق أكبر ربح ممكن دون أية قيود أو حدود . المشروع الرأسمالى وأثره على حق الملكية وما يخوله المالك من سلطات :

Entreprise

رأينا أن من الخصائص التى تتميز بها الملكية فى النظام الرأسمالى ، اتجاهها إلى التركيز والتجمع فى صورة مشروعات احتكارية كبيرة الحجم نظراً لما يحققه ذلك من مزايا الإنتاج الرأسمالى الكبير ، لأن المشروع الرأسمالى يستطيع تطبيق نظام تقسيم العمل على أوسع نطاق بما يحققه ذلك من توفير فى الوقت والمجهود والنفقات ، ومن ناحية أخرى يستطيع المشروع الكبير أن يستخدم الآلات الحديثة الضخمة ذات الطاقة الكهربائية والذرية والتي لا يستطيع المشروع الصغير اقتنائها ، ومن ناحية ثالثة فإن ضخامة المشروع وكبره تؤدي إلى سهولة حصوله على الائتمان المالى والخصومات التجارية بأقل تكلفة ، وفي إمكانه تخفيض نفقاته وتوجيه بعضها منها لمزيد من الأبحاث الفنية التى تؤدي إلى الارتفاع بالانتاجية وزيادتها ، وأخيراً يؤدي إلى تحكم المالك الرأسمالى فى الأسعار ورفعها كما يشاء نتيجة لاحتكاره النشاط الاقتصادى فى فرع معين ، وكلما حقق المشروع الرأسمالى مزيداً من الانتاجية والربح كلما قضى على غيره من المشروعات الصغيرة التى لا تستطيع منافسته ، واتجه إلى مزيد من التركيز والتجميع .^(١)

وبذلك يمكن القول أن المشروع الرأسمالى *Entreprise* - أياً كان شكله - أصبح هو الصورة المهيمنة للملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج فى

Schumpeter J. : Capitalisme, socialisme et démocratie, 3ème édit., (١)
Paris, 1954, p: 227 et s.

Fourgeaud : L'homme devant le capitalisme, 1936, p. 20.

Dietz : in Defence of property, 1963, p. 27 et suiv.

المجتمع الرأسمالي ، وقد كان لذلك آثار هامة على حق الملكية وما يمنحه للمالك من سلطات في الاستعمال والاستغلال والتصرف من نواح عديدة : فمن ناحية أولى تم الفصل نهائيا — في ظل المشروع الرأسمالي — بين الملكية من جهة والعمل من جهة أخرى . فأصبحت ملكية رأس المال وأدوات الإنتاج تتركز في يد المالك الرأسمالي ، بينما العمل اللازم لاستغلال هذه الملكية واستثمارها يقوم به العمال والمستخدمون الذين يستأجرهم الرأسمالي لاستغلال عملهم في استثمار ملكيته نظير أجر معين . فأصبح هناك انفصال بين العمل والملكية ، فمن يملك لا يعمل ومن يعمل لا يملك . وبذلك تم تقسيم المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين أساسيتين تكون الأولى من يملكون أدوات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال ولا يعملون ، وتتكون الطبقة الأخرى من العمال الذين لا يملكون ويبيعون مجهودهم وطاقاتهم للطبقة الأخرى مقابل أجر معين ^(١) .

ومن ناحية أخرى فقد زادت أهمية سيطرة الاستغلال التي يمنحها حق الملكية الفردية للمالك بالنسبة للسلطات الأخرى ، بحيث أصبح المالك الرأسمالي يستغل ملكيته أصلا ليس بقصد استعمالها لاشباع حاجته الشخصية ، بل بدافع الاستثمار وإعادة توظيف الناتج لزيادة أصول المشروع وتضخيم طاقته الإنتاجية وتحسين أساليب الإنتاج وتطويرها في سبيل منافسة المشروعات الرأسمالية الأخرى والقضاء عليها والاندماج إلى احتكار ملكية هذا الفرع لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد بقصد استثمارها واستغلالها مرة أخرى ^(٢) .

ومن ناحية ثالثة أصبح تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح هو الدافع الأساسي والغرض الرئيسي من استعمال واستغلال الملكية الرأسمالية والتصرف

(١) ردت المحجوب — انظم الاقتصادية — ص ٧١

زكريا أحمد نصر — المرجع السابق ص ١٣٩

Ripert : Aspects juridiques du capitalisme moderne, Paris, (٢)

2ème édit., 1951, p. 280 et s. et 302 et s.

فيها ، حيث يمارس المالك الرأسمالي نشاطه بقصد تحقيق فـضـر مصدره الفرق بين النفقات التي يدفعها فـسـبـيـل الإنتاج، من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والآلات ، وبين الإيرادات التي يعود عليه بها هذا الإنتاج، وهذا الفائض هو الذي يسمى بالربح، ولما كان الربح هو الهدف الاساسي للمالك الرأسمالي فإنه يسعى كلما أمكن إلى ضغط النفقات وتخفيض أجور العمال من ناحية، وزيادة أسعار منتجاته وكمياتها من ناحية أخرى بحثاً عن أكبر عائد من وراء ذلك^(١).

ومن ناحية رابعة فإن الملكية الرأسمالية تتميز بأن محلها أصبح على قدر متقدم ومتطور من الفن الإنتاجي ، بعكس الملكية الانتاعية والحرفية التي كانت تقوم على أدوات ووسائل انتاج منزلة وحرفية بسيطة وصغيرة ، أما الملكية الرأسمالية فإن عمادها الاساسي هو الآلات الحديثة ووسائل الانتاج الضخمة ذات الطاقة الذاتية الكهربائية والذرية نتيجة لتطور الفن الإنتاجي والثورة الصناعية ، ولعل ذلك كان سبباً من أسباب زيادة الغلة والناتج الذي تدره هذه الملكية على مالكيها^(٢).

وأخيراً أصبح يميز الملكية الرأسمالية أن المشرع الرأسمالي ينتج للسوق وبعد مراعاة اعتبارات العرض والطلب وحجم الأسواق واحتمالات تصريف السلع ، هذه الاحتمالات التي قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة فتؤدي إلى التراكم وتخفيض الإنتاج أو إلى تناقص السلع وارتفاع أسعارها وما ينتج عنه في الحالتين من مساوئ وعيوب ، بعكس الملكية الحرفية البسيطة التي كانت تنتج من أجل عمل معين أو أشخاص محددين ، كما كان يجنبها هذه المساوئ^(٣).

Lajugie : Les doctrines économiques, 1949, p. 40 et s. (١)

Gide : Histoire des doctrines économiques, T. I, 1947, p. 38 (٢)
et suiv.

(٣) ذكرها أحد نصر المرجع السابق ص ١٤١ ، ١٤٢

وأنظر في الفن الإنتاجي الرأسمالي بالتفصيل :

رقعت المحجوب — النظم الاقتصادية — ص ٦٣ وما بعدها .

مساوية الملكية الفردية في النظام الرأسمالي وضرورة تقييدها :

رغم المزايا التي قد تحققها الملكية الرأسمالية، المتركزة والمتجمعة في أيدي فئة قليلة من الملاك الرأسماليين لأدوات ووسائل الإنتاج، مثل الارتفاع بالإنتاجية والتقدم بالصناعة وجودة المصنوعات وتطورها، فإن هذه المزايا الظاهرية تقابلها مساوية وعموب بالغة تدعو إلى ضرورة التدخل لعلاجها والحد من إطلاق الملكية الفردية في هذا المجال، والعمل على تقييدها بما يجردها من الاستغلال وبقضي على آثارها ومضارها السيئة .

ويمكننا أن نلخص المساواة والعيوب التي تترتب على الملكية الفردية المطلقة في النظام الرأسمالي من الناحية الموضوعية ودون الأخذ بالتناقضات التي توجها بعض المذاهب الاشتراكية إلى الملكية الفردية، حيث سيرد تفصيل وجهات النظر المختلفة في هذا الشأن بعد ذلك — في النواحي الآتية : —

أولاً : تؤدي الملكية الرأسمالية كما رأينا إلى القضاء على صفار الملاك والمنتهجين الحرفين وتحويلهم إلى عمال أو تابعين عن طريق عدم استطاعتهم منافسة المشروعات الرأسمالية الكبيرة مما يؤدي إلى تركيز وتجميع أدوات ووسائل الإنتاج في هذا الصدد في أيدي فئة مالكة رأسمالية محدودة العدد .^(١)

ثانياً : يؤدي إطلاق الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج، دون أية قيود أو حدود، إلى استغلال الرأسماليين بحكم هذه الملكية للأعمال^(٢)، فقد رأينا أن المالك الرأسمالي ينبغي تحقيق أكبر ربح ممكن ويتحقق له ذلك كلما توصل إلى تخفيض نفقات الإنتاج ومنها أجور العمال حتى تزيد أرباحه،

Mounier : De la propriété capitaliste à la propriété humaine, (١)

Paris, 1936, p. 31 et suiv.

Bourguin, Rimbert : Le socialisme, Paris, 1950, p. 18 et suiv. (٢)

وفت المحجوب — الاشتراكية ص ٩١ وما بعدها

ولذلك فإنه يسعى بشئ الطرق إلى تخفيض أجر العامل وإعطائه أقل مما يستحقه بمجهوده أو ما يساويه عمله ، وقد اختلف الفقه في تحديد كيفية استغلال الرأسمالين للأعمال - مع إفتاقه على وجود هذا الاستغلال - فذهب البعض إلى تفسير هذا الاستغلال بأن الرأسمالي يحدد أجر العامل على أساس الحد الأدنى اللازم للمعيشة فقط دون أن يعطيه مقابلته الحقيقي (ريكاردو) ، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن الاستغلال يكون عن طريق تحديد الأجر على أساس أقل العمال انتاجية (نظرية الحدين) ، بينما يذهب البعض أخيراً إلى تفسير الاستغلال بنظرية القيمة وفائض القيمة ، وأن الرأسمالي يستغل العامل لانتاج سلع تزيد قيمتها على قيمة الأجر الفعلي الذي يمنحه له (النظرية الماركسية) ، وذلك على النحو الذي سبرد تفصيله في حيته .

ثالثاً : تؤدي الملكية الفردية الرأسمالية إلى سوء توزيع الدخل والثروات في المجتمع وذلك لأنها تؤدي إلى تركيز ملكية أدوات ووسائل الإنتاج وتجمعها في أيدي فئة قليلة تستخدمها لاستغلال الفئات الأخرى وتجريدها من ملكيتها وتجبرها على أن تباع عملها لما يؤدي إلى مزيد من الدخول للطبقات المالكة ومزيد من الإفقار للطبقة الأخرى فينشأ عن ذلك التناقض والتنازع بين هذه الطبقات المتقابلة والذي قد يعمل - في تفسير بعض النظريات الاشتراكية ولا سيما النظرية الماركسية - إلى حد الصراع الطبقي بين طبقات المجتمع المختلفة ^(١) .

رابعاً : يؤدي تركيز ملكية أدوات ووسائل الإنتاج في أيدي الملاك الرأسمالين واحتكارهم للإنتاج في المجتمع واتجاههم إلى زيادة هذا الإنتاج والارتفاع بطاقته ورفع الأسعار بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ، إلى نقص الاستهلاك الكلي وما يترتب عليه بالتالي من إفراط في الإنتاج

(١) Pareto : Les systèmes socialistes, Genève, 1965, T. I, p. 42 et suiv.

Les principes du Marxisme-Leninisme, Moskow, p. 150.

ثم الخدمة الأمر الذى يؤدى إلى الأزمات والكساد وتراجع النشاط
الاقتصادى وبالتالي إلى انخفاض الأجور وانتشار البطالة بين العمال. (١)
خامساً : يؤدى ذلك أيضاً إلى استغلال المستهلك والعمل على رفع
الأسعار والتحكم فى المنتجات بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح
وبسبب عدم وجود منكميات مناسبة تجبر المالك الرأسمالى على خفض أسعاره
أو الحد من أرباحه. (٢)

سادساً : تؤدى الملكية الفردية الرأسمالية المطابقة إلى تهديد الحياة
الديمقراطية والرغبة فى إخضاع أداة الحكم والسلطات السياسية والإدارية
فى المجتمع لتحكم الطبقة المالكة الرأسمالية حتى تتخذها أداة لتسيير النظام
الاقتصادى فى خدمة مصالحها الفردية ، ولا شك أن كفالة الحقوق
والحريات الفردية والمصاحبة المطلقة للقلة المالكة على حساب الأغلبية
غير المالكة فيه تهديد للحريات العامة وللحياة الديمقراطية السليمة فى المجتمع (٣).
لكل ذلك ، قامت الحاجة إلى تقييد الملكية الفردية الرأسمالية لأدوات
ووسائل الإنتاج والتغيير من نظامها بما يزيل من هذه المساوئ وبحقق
العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع . ولذلك هبت المذاهب والنظريات
الاشتراكية تنادى بحل املاج مساوىء الملكية الفردية فى المجتمع الرأسمالى ،
ووصلت بعض هذه الحلول إلى درجة المطالبة بإلغاء الملكية الفردية
لأدوات ووسائل الإنتاج تماماً ، وعدم الاعتراف بأى حق للتملك الخاص
فى مجالها ، بينما اكتفت بعض الحلول الاشتراكية الأخرى بالإبقاء على
الملكية الفردية فى هذا المجال مع تقييدها وإحاطتها بالضمانات والحدود

(١) أنظر بالتفصيل فى مساوئ الملكية الفردية من الناحية الاقتصادية :

Avenel, D. : Histoire économique de la propriété, Paris, 1949,
p. 30 et suiv.

(٢) رفعت المحجوب — الاشتراكية ص ٩٣ ، ٩٤ - ذكرها أحمد نصر. المرجع السابق

ص ٣٤٩ .

Fouillé : La propriété sociale et la démocratie, p. 50 et suiv. (٣)

التي تضمن تخليصها من مساوئها واستمرارها ملكية غير مستغلة على التفصيل الذي سيرد ذكره .

طبيعة القيود الواردة على الملكية في القانون الفرنسي : وتقدرها :

ذهب الفقه الفرنسي إلى أنه رغم التقديس الذي أضفاه الثقتين المدني الفرنسي على حق الملكية الفردية والخصائص المطلقة التي أسبغها عليه ، إلى درجة السماح للمالك بحق الانتفاع بملكه والنصرف فيها ، بالطريقة الأكثر إطلاقاً ، فإن حق الملكية الفردية — شأنه في ذلك شأن سائر الحقوق — لا يمكن أن يؤخذ بالمعنى المطلق أبداً والذي يسمح للمالك في استعماله واستغلاله لملكه بتهيج كافة الاعتبارات المتعلقة بمصلحة الجماعة أو مصلحة غيره من الأفراد ، بل عليه أن يراعى في هذا الاستعمال والاستغلال المصالح المشروعة للغير . ومن الفقهاء الفرنسيين من ذهب إلى درجة اعتبار الملكية وظيفة اجتماعية ملقاة على عاتق المالك لاستعمال أموره في سبيل تحقيق مصلحة الجماعة والقيام بوظيفة اجتماعية معينة في المجتمع ، ومن أهم أنصار هذا الاتجاه العميد ديجي ، الذي سنخصص نظريته في الوظيفة الاجتماعية للملكية مبحثاً خاصاً بعد ذلك^(١) .

ولكن ذهب جمهور الفقه الفرنسي إلى أن الملكية الفردية وإن لم تصل إلى حد اعتبارها وظيفة اجتماعية ، فإنها ما زالت حقاً ذاتياً منحه للمالك لا شباع حاجاته الشخصية ، إلا أن طبيعتها قد تثيرت من حق مطلق لا يقبل المساس أو الانتهاك إلى حق نسبي يجب تقييده وإحاطته بالقيود والالتزامات المختلفة^(٢) .

Duguit : Les transformations générales du droit privé depuis le code Napoléon, Paris, 1912, p. 149 et suiv. (١)

Savatier : Les metamorphoses économiques et sociales du droit privé d'aujourd'hui, T. 3, Paris, 1959, p. 11, No. 340. (٢)

Ripert : Les forces créatrices du droit, Paris, 1955, p. 237.

Le déclin du droit, Paris, 1949, No. 62, p. 192 et s.

Marty et Raynaud : op. cit., p. 40.

Carbonier : Droit civil, T. II, 1967, p. 87, 88.

ويمكن تقسيم القيود والالتزامات الواردة على الملكية في القانون الفرنسي .
والتي نصت عليها التشريعات الخاصة أو أقرها القضاء ونادى بها الفقه، إلى ثلاث
طوائف من القيود سنقوم ببيانها مع تقدير طبيعة كل قيد منها من وجهة نظرنا،
وتتنوع هذه الطوائف والقيود ، حيث يمكن اعتبار بعضها بمثابة تقييد
للسلطات التي تمنحها الملكية للمالك Limitation ، بينما يعتبر البعض الآخر
بمثابة تعديل أو تغيير Deformation في نفس طبيعة حق الملكية الفردية . وأخيراً
تأتي الطائفة الأخيرة من القيود والتي تعتبر في نظر البعض بمثابة مساس أو إلغاء
جزئي Destruction partielle لحق الملكية الفردية . وذلك على التفصيل الآتي :

أولاً : رغم أن المادة ٤٤٤ من التقنين المدني الفرنسي نصت على حق
المالك في الانتفاع بملكه والتصرف فيها على نحو أشد ما يكون إطلاقاً ، فإنها
اشتطت ألا يكون ذلك مخالفاً للقوانين واللوائح ، ولذلك فإن الفقه الفرنسي
يرى أن أول قيد على حق الملكية في هذا الصدد هو ضرورة مراعاة المالك في
استعماله واستغلاله وتصرفه في الشيء . للقيود الواردة على سلطاته في هذا الشأن
سواء وردت هذه القيود في صلب التقنين المدني أم في تشريعات خاصة (١) .
ولكننا باستعراضنا للقيود القانونية على حق الملكية نجد أنه إما أن
هذه القيود — من ناحية أولى — تنسم بالطابع الفردي دون أن تبتغي
مراعاة مصلحة عامة أو تحقيق وظيفة اجتماعية وذلك كما هو الشأن بالنسبة
للارتماقات القانونية Servitudes legales المقررة لرعاية مصلحة ملكية
الجار ، بمعنى أنها مقررة لصالح الملكية الفردية ذاتها ؛ وإما أن هذه القيود — من
ناحية ثانية — تتخذ شكل تدابير وإجراءات قانونية في سبيل حسن الاستغلال
للزراعي للأمولاك الخاصة ، أي أنها مقررة لصالح الملكية الفردية أيضاً (٢) .

(١) Dutheil-Lemonthezie : Recherches sur l'origine de l'article 544 du code civil. Thèse, Paris, 1950, p. 110 et suiv.

(٢) Coste-Floret : La nature juridique du droit de propriété d'après le code civil et depuis le code civil. Thèse, 1935, p. 49 et suiv.

Connard : op. cit., p. 35.

ثم تدخل المشرع بعد ذلك - في تشريعات خاصة لاحقة على التقنين المدني - لتقييد سلطات المالك في استعمال واستغلال الشيء المملوك له والتصرف فيه .

ففي مجال ملكية المباني صدرت قوانين مابعد الحرب الأولى مثل قانون ٨ مارس سنة ١٩١٨ الخاص بتقييد سلطة مالك المباني في استغلال ملكيته عن طريق وضع حد أقصى للأجرة لا يجوز الاتفاق على تجاوزه وكذلك عن طريق النهج على الامتداد لقانوني لعقود الإيجار الأمر الذي كان محل تعديل من المشرع الفرنسي في قوانين وتشريعات متلاحقة .

وفي نطاق الملكية الزراعية صدرت كثير من التشريعات المتعاقبة بقصد فرض القيود على استغلالها واستعمالها مثل قوانين ٢١ أبريل ١٩٠٦ ، ١٥ يونيو ١٩٠٦ ، ٢٠ أبريل سنة ١٩١٠ ، ٢٧ فبراير ١٩٢٥ الخاصة بتنظيم الزراعة والالتزام بمقاومة الآفات وطريقة اختيار المحاصيل المزروعة وقوانين ٤ يوليو ١٩٣١ ، ٨ يوليو ١٩٣٣ ، ١٠ يوليو سنة ١٩٣٥ ، ٨ أغسطس ١٩٣٥ بشأن تحديد حد أقصى للزراعة في كل هكتار وتنظيم طرق استعمال المياه الجوفية ومياه الري بصفة عامة وغيرها من القوانين المختلفة التي تفرض التزامات معينة على عاتق مالك الأرض الزراعية في زراعتها واستغلالها (١) .

وكذلك بالنسبة للملكية المنقولة فقد كانت محلا لكثير من القيود المفروضة عليها ومثال ذلك بالنسبة للمنقولات المادية : القيود والشروط المحددة للملكية المنقولات ذات الأهمية الفنية أو التاريخية ، والمتعلقة بملكية السفن والطائرات ، وإلقاء الإلزام على عاتق مالك الماشية بضرورة المحافظة على عدم نفثي الآفات والأمراض بينها ، وكذلك كانت المنقولات المئوية مثل الملكية الأدبية والفنية محلا للتنظيم والتقييد من حيث شروط استغلالها

Lepoint : Le concept de la propriété dans le code civil — (١)
ses origines et son évolution, p. 17 et suiv.

Essera : Quelques phases de l'évolution de la propriété, p. 28 et suiv.

ومدتها وحق المؤلف عليها ، وكذلك بالنسبة للملكية العلامات التجارية والصناعية وبراءات الاختراع^(١).

ثانياً : وأما بالنسبة للطائفة الثانية من القيود فإن الفقه الفرنسي يرى أنها تنطوى على تعديل أو تغيير Modification في نفس طبيعة حق الملكية، بحيث تغيرت طبيعة هذا الحق من حق مطلق إلى حق نسبي فأصبح على المالك ألا يستعمله بطريقة مطلقة بل عليه مراعاة مصلحة الغير والمصلحة العامة أثناء هذا الاستعمال وقد بدأ هذا الاتجاه في الفقه الفرنسي العالم جوسران والذي قام بدراسته الشهيرة « في روح الحقوق ونسبيتها » وانتهى إلى أن أى حق هو حق نسبي وليس مطلق بمعنى أن على صاحبه أن يستعمله ويمارسه في سبيل الغرض الذى من أجله منح هذا الحق وتمشيأ مع روح هذا الحق والحكمة منه ، ومن أولى هذه الحقوق المقيدة النسبية حق الملكية^(٢).

وتطبيقاً لهذه الفكرة ظهرت نظرية التعسف في استعمال الحق. L'abus de droit تتوكد أنه لا يجوز استعمال أى حق بصورة مطلقة ، وكان حق الملكية من أهم الحقوق التى تأثرت بفكرة التعسف في استعمال الحق بوصفه أعم الحقوق الذاتية وأشملها ، وطبقاً لمنطق هذه النظرية فإنه يجب على المالك ليس فقط احترام الحدود المادية لحقه والتي يعتبر مسئولاً عن خطئه الشخصى إذا تجاوزها ، بل إن عليه أيضاً داخل هذه الحدود المشروعة لحقه ألا يتعسف في استعماله بأن يستخدمه للإضرار بالغير أو في سبيل تحقيق مصالح غير مشروعة وإلا يكون مسئولاً أيضاً^(٣).

Rouber : Droits intellectuels ou droits clients, p. 38. (١)

Stoyanovitch : Le droit d'auteur dans les rapports entre la France et les pays socialistes, Paris, 1959, No. 6, 7.

Jousserand : De l'esprit des droits et de leurs relativité, (٢)
Paris, 1927, p. 13 et s.

(٣) أنظر في نظرية التعسف في استعمال الحق بالتفصيل والمراجع الخاصة بها ما سبقاً
بياناً في القسم الثاني من الرسالة

كما ظهرت نظرية عدم جواز استعمال حق الملكية بالطريقة التي من شأنها إلحاق مضار فاحشة غير الملوحة بالجوار وإلا كان المالك مسئولاً عن هذه الأضرار ولو لم يصدر منه أى خطأ في استعماله لحق الملكية وسيرد بالتفصيل أيضاً ذكر هذه النظرية وأساسها وأحكامها. ^(١)

ثالثاً : وأما عن الطائفة الأخيرة من القيود التي وردت على حق الملكية الفردية فقد اعتبرها فريق من الشراح الفرنسيين بمثابة مساس بحق التملك الخاص ذاته أو إلغاء جزئى له . destruction partielle ^(٢)

وقد ضربوا على ذلك بعض الأمثلة والقيود التي اعتبروا فيها مساساً بنظام الملكية ذاته وتحديداً لحق التملك وأول هذه الأمثلة نزع الملكية للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل والذي نصت عليه المادة ٥٤٥ من التقنين المبدئى الفرنسى ثم مارسه المشرع بتحفظ وفى بعض المجالات وبشروط معينة بمقتضى قانون ٣ مايو ١٨٤١ ، ولكنه بعد ذلك توسع فى النزع - فى حدود معينة - فى سبيل المنفعة العامة فى مجال الصحة العامة والتنسيق والتخطيط الحضارى فى المدن ، مثل قانون ٢٥ مارس ١٩٢٨ الخاص بإنشاء الأراضى والمنشآت الرياضية فى المدن ، كما سهل المشرع على الإدارة من إجراءات النزع بواسطة المرسوم بقانون ٨ أغسطس ١٩٢٥ . ^(٣)

وكذلك يعتبر الشراح الفرنسيون أنه قد تم المساس بنظام الملكية الفردية عن طريق التوسع فى فكرة الأموال العامة أو ملكية الدومين العام Le domaine public والتي تبعد جزءاً كبيراً من الأموال عن مجال الاستعمال الخاص للأفراد وتدخله فى نطاق الملكية العامة والمخصصة للمصلحة العامة سواء عن طريق السماح للمواطنين باستعمالها استعمالاً مباشراً كالطرق العامة والترع والجسور

(١) أنظر فى نظرية عدم التنافس استعمال حق الملكية والمراجع الخاصة بها ما سيأتى فى القسم الثانى من الرسالة .

Connard : op. cit., p. 34, 44 et suiv.

(٢)

Connard : op. cit., p. 44 et suiv.

(٣)

والكبارى وشواطئ البحر أو عن طريق منح إدارتها واستغلالها إلى مرفق عام يديرها في سبيل المصلحة العامة ^(١)

وأخيراً في نهاية النظم التي اعتبرها الشراح الفرنسيون ماسة بحق التملك ذاته يأتي نظام التأميم لكثير من المصانع والشركات التجارية والمالية والصناعية ، حيث بدأ المشرع بتأميم بعض المناجم والمحاجر وشركات الزيوت ، ثم مارس بعد ١٩٣٦ حركة من التأميمات لشركات الأسلحة وبعض الصناعات والمنشآت الأساسية. ^(٢)

والذي نراه بالنسبة لهذه القيود وطبيعتها أنها وإن كانت تمثل اتجاهات إجتماعية في القانون الفرنسي يحد من الروح الفردية المطلقة التي جاء الثقتين المثل الفرنسي مشبعها ، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن هذه القيود لا تسكني — في نظرنا — لتقييد الملكية الفردية الرأسمالية والحد من إطلاقها ومنعها من الاستغلال وتجريدها من مساوئها وعيوبها السابق ذكرها . ذلك أنه لا يكفي — لإقامة نظام مثالي للملكية غير المستغلة — وضع مجرد القيود القانونية على حق الملكية بل يجب أن يستهدف هذا النظام المثالي تنظيم الملكية من ناحيتين :

الناحية الأولى : بالنسبة لنظام الملكية ذاته والأموال التي تتخذها الملكية محلاً لها ، فإنه يجب تحديد المجالات والحدود التي يعترف فيها بحق التملك الخاص ، بحيث يستبعد من هذه المجالات والحدود تلك الأموال التي يكون من شأن تركها في مجال الملكية الفردية أن يؤدي إلى الاستغلال والمضاربة وتحقيق الإثراء غير المشروع والدخل غير المستحق .

الناحية الثانية : بعد تنظيم نظام الملكية ذاته — وتحديد حق وحرية التملك الخاص — تأتي مرحلة وضع القيود والالتزامات القانونية على

Dementhon : Traité du domaine de l'Etat, Paris, 5ème éd., (١)
p. 19 et suiv.

Vidal de Lauzun : La Nationalisation des entreprises, Thèse, (٢)
1948, p. 110.

عائق المالك والتي ترد على ما يمنحه حق الملكية من سلطات في الاستعمال والاستغلال والتصرف ، بحيث لا يكون للمالك الحرية المطلقة في هذا المجال بل يكون مقيداً بأداء وظيفة اجتماعية في سبيل المصلحة العامة إلى جانب إشباع حاجاته الخاصة كما سيرد ذكره بالتفصيل .

ولذلك فإن مجرد هذه القيود الفردية التي وضعت على الملكية الفردية والتي رأينا أنها وضعت في سبيل المصلحة الخاصة للملاك الآخرين لا تكفي في نظرنا كملاحي مساوى الملكية الفردية ، وحتى بالنسبة للتأميم في القانون الفرنسي فإنه قد جاء في صورة إجراءات وتشريعات فردية وليس في صورة تنظيم كامل لنظام الملكية ذاته .

ولذلك هبت الآراء الاجتماعية الحديثة والنظريات الاشتراكية والتي تدعو إلى التدخل للحد من مساوىء الملكية الفردية بالتأثير في حق التملك الخاص ذاته إلى جانب الحد من السلطات التي يمنحها حق الملكية لصاحبه ، حيث اختلفت هذه الآراء والانجهاات الاشتراكية وانقسمت إلى نظريات ومذاهب مختلفة حسب مدى ودرجة هجومها ومساسها بنظام الملكية الفردية الأمر الذي سيكون محل دراستنا بالتفصيل .

الفضل الأول

الملكية في الفكر الفردي

إنجمت المذاهب الفكرية إلى الاعتراف بالملكية الفردية كحق مطلق مشروع يمنح المالك سلطات الاستعمال والاستغلال والنصرف في الشيء محل ملكيته على نحو أشد ما يكون إطلاقاً ، دون تحديد لحدود حق التملك الخاص من حيث الأموال التي يشملها أو تقييد للسلطات التي يتمتع بها المالك في هذا الصدد ، وقد حاولت هذه المذاهب أن تبحث عن أسس وأسائد فردية تبرر بها شرعية الملكية الفردية وتدافع عما ذهبت إليه من الإبقاء عليها والاعتراف بها كحق مطلق ، وظهرت في هذا الصدد عدة نظريات فقهاء على التفصيل التالي :

النظرية الأولى : الملكية كحق طبيعي : La propriété droit naturel

ذهب فريق من فقهاء المدرسة الألمانية زعماء Krause, Ihrens, Fichte إلى أن الملكية حق من الحقوق الطبيعية التي تثبت للإنسان بوصفه بشراً وتلزم لوجوده وإستمرار حياته مثل الحقوق الطبيعية الأخرى كالحرية والمساواة والأمن ، وهي بهذا المعنى حق فطري لكل إنسان يثبت له بمجرد وجوده في الحياة ، وعلى هذا الأساس فالملكية هي الوجه الآخر للحرية وهما متلازمان فكما تثبت الحرية للإنسان بمجرد مولده ، كذلك تثبت الملكية له كحق طبيعي وتتطور معه^(١) .

ويذهب البعض إلى أن إعتبار الملكية حقاً طبيعياً ، يتماشى مع الوظيفة

Laveleye : De la propriété et de ses formes primitives, Paris, (١)
1901, p. 556, 557.

Tabbah : La philosophie et l'histoire sociologique du droit de propriété.
Beyrouth, 1946, p. 20 et suiv.

الطبيعية التي تؤديها الملكية - والتي سبق أن رأيناها^(١) - باعتبارها حقاً فطرياً instinctif وجد لإشباع الحاجات الأساسية اللازمة لحفظ كيان الإنسان، ومن ثم فإن حق الملكية وحياة الإنسان أمران لا ينفصلان، فبذو اللحظة التي يحد فيها الإنسان مالا قابلاً لإشباع حاجة معينة لديه فإن غريزته تنبجه إلى تملك هذا المال للإستئثار به في إشباع هذه الحاجة^(٢).

وإنجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفس الإتجاه، حيث نهر في مادته الثانية على حق الملكية كحق طبيعي بين الحقوق الطبيعية للإنسان غير القابلة للإنتهاك مع الحرية والأمن، وكذلك نهر في مادته السابعة عشرة على أن الملكية حق مقدس لا يجوز إنتهاك حرمة، ولا يجوز حرمان صاحبه منه، ما لم تقتض ذلك - صراحة وبوضوح - الضرورة العامة التي تثبت قانوناً وبشرط تعويض عادل يدفع مقدماً.

وقد إنتهى هذا الرأي إلى أنه لا يجوز المساس بحق الملكية أو تقييده أو الحد من إطلاقه، بل على العكس من ذلك يجب أن يخول المالك السلطات المطلقة في الاستعمال والاستقلال والتصرف على نحو أشد ما يكون إطلاقاً على حد نهر المادة ٤٤ من التفتين المدني الفرنسي الذي اعتنق هذه النظرية، وصدر مشعباً بالنزعة الفردية التي تعتبر حق الملكية حقاً طبيعياً مطلقاً، وفي ذلك يقول بوروا ليس - واضح الفصل الخاص بالأموال من التفتين الفرنسي - تعليقاً على هذه المادة الخاصة بحق الملكية، لقد اعتُبر دائماً مبدأ من المبادئ الحرة أن الملكية الفردية في التفتين المدني تدخل ضمن النظم الطبيعية، بل

(١) ماسبق ص ٢ وأنظر بالتفصيل في الملكية الفردية « كنظام تابع من القانون الطبيعي »
« institution du droit naturel »

Bagi (Louis) : La garantie constitutionnelle de la propriété : (Doctrines et jurisprudence), Thèse, Lausanne, 1956, p. 63 et suiv.

Pagüé : La propriété et les besoins, Paris, 1958, p. 6, 7. (٢)

النظم الإلهية ، وأن حقوق الملاك على أملاكهم هي حقوق مقدسة يجب أن تحترمها الدولة نفسها^(١) .

• وقد تعرضت هذه النظرية للنقد من النواحي الآتية :

فمن ناحية أولى إذا كانت الملكية هي حق طبيعي بمعنى أنه يشب لكل شخص بمجرد طبيعته كإنسان فإن ذلك يستلزم تحقق الملكية ووجودها لكل شخص ، ولكن في الواقع نجد أن الموارد الطبيعية محدودة بالنسبة للإنسان ومن ثم يستحيل أن يصبح كل فرد مالكا لجزء من الثروة الطبيعية وخاصة الأرض^(٢) .

ومن ناحية أخرى فإنه من الخطأ تشبيه الملكية بالحقوق الأخرى كالحرية والمساواة وقياسها عليها .

(١) Cohn : Le concept de la propriété dans les travaux de code civil, p. 17.

وأنظر عبدالرزاق أحمد السهوري — الوسيط في شرح القانون المدني الجديد — ج ٨ في حق الملكية — ١٩٦٧ ص ٨٣؛ مامش ٣ حيث يشير إلى نفس التعليق المذكوراً لدى Locté ج ٨ ص ١٥٦ . وأنظر في الضمانات الدستورية التي يجب إضفاؤها على الملكية بوصفها نظاماً من نظم القانون الطبيعي في القانون السويسري الرسالة السابقة :

Bagi (Louis) : La garantie constitutionnelle de la propriété p. 71 et suiv.

(٢) أنظر التفصيل في نقد نظرية الملكية كحق طبيعي في القانون الفرنسي والخصائص لطلقة التي تتميز بها كنتيجة لذلك في هذا القانون .

Dutheillet-Lemonthezie : Recherches sur la propriété droit absolu, Paris, 1955, pp. 35-43.

وأنظر في نقد فكرة الإطلاق كنتيجة لإعتبار الملكية حقاً طبيعياً

Vareilles-Sommières

والذي ذهب إلى أنه حتى لو كانت الملكية حقاً طبيعياً فإنها تستلزم بطبيعتها وجود قيود وحدود طبيعية على إستعمالها واستغلالها تطبيقاً لفكرة الهدالة والقانون الطبيعي :

Vareilles-Sommières : La définition et la notion juridique de la propriété, revue trimestrielle du droit civil 1903, T. 4, p. 439 et suiv.

فوجود الحرية عند شخص لا يتعارض مع وجودها عند الآخر بعكس الملكية التي يفترض وجودها عند شخص إنعدامها عند الآخر .
كذلك ليس ثمة ما يمنع المجتمع من تحقيق المساواة وتوفير الأمن لجميع أعضائه بينما يستجبل عليه توفير الملكية السكّانية لكل الأشخاص في وقت واحد . وعلى هذا فإذا كنا جميعا شركاء في الحرية والمساواة والأمن فإننا شمسنا شركاء في الملكية، ومن ثم فلو سلمنا بأن الملكية حق طبيعي فإنه لن يكون حقا اجتماعيا بل سيصبح حقاً فردياً ولا يمكن تحقّقه للسكّانة^(١) .

* * *

النظرية الثانية : وضع اليد أو الاستيلاء كإساس للملكية Occupation

ذهب جانب آخر من الفقه التقليدي إلى تبرير شرعية الملكية على أساس وضع اليد أو الاستيلاء أو شغل الشيء محل الملكية . فقال أنصار هذا القذهب أن أول من يضع يده ويشغل أى عنصر من عناصر الطبيعة فإنه يكتسب بمقتضى هذه الواقعة حق ملكية على هذا الشيء - سواء كان منقولاً أو عقاراً - ويصبح المالك الشرعى له وعلى الغير احترام ملكيته^(٢) .
ذلك أن أول من يضع يده على شيء لا مالك له فإنه يكتسب بمقتضى ذلك حق تقدم على غيره بالنسبة إلى هذا الشيء بحيث يرجح حقه ويتعلق بهذا الشيء وتكون له أولوية في تملكه على أى شخص آخر .

ومن بين الفقهاء المؤيدين لهذه النظرية Ciceron . الذى ذهب فى تأكيد رأيه إلى تشبيه العالم بعناصره الطبيعية بمسرح كبير به مقاعد وعلى هذا فإن كل متفرج يكتسب حقه على المقعد بمجرد أسبقته، وشغله لهذا المقعد، عن غيره من المتفرجين ولا يستطيع غيره أن ينازعه فى حقه الشرعى هذا والذى اكتسبه على المقعد لمجرد أنه كان أول من وضع يده عليه وشغله^(٣) .

(١) Proudhon : Qu'est-ce que la propriété ? , Paris, 1966 (Edit. G. F.) p. 94.

(٢) Connard : La propriété dans la doctrine et dans l'histoire ; op. cit., p. 58 ;

(٣) أنظر عرضاً لنظرية Ciceron فى الاستيلاء وتأثيرها بالتفصيل فى :
Thiers (M.) : De la propriété, Paris, 1848, p. 190 et suiv.
Laveleye : De la propriété et de ses formes primitives, Paris, 1901, p. 544 et suiv.

« وقد تعرضت هذه النظرية أيضاً للانتقاد من النواحي الآتية :

فمن ناحية لا تصلح فكرة وضع اليد لتبرير شرعية الملكية ؛ فهي قد تصلح في مجال تحديد أسباب كسب الملكية أو كعيار عند تنازع شخصين على الملكية حيث يفضل من له الحيازة ووضع اليد . أما الاستيلاء أو وضع اليد فلا يصلح في ذاته كأساس وسند للملكية بل هو على العكس نتيجة للملكية .

أى أن المالك له الحق في الحيازة ووضع اليد على الشيء محل ملكيته ^(١) .

ومن ناحية أخرى فإن فكرة وضع اليد لا تصلح لتبرير كل أشكال الملكية . — فعلى فرض صلاحيتها لتبرير ملكية المنقول — فهي لا تصلح لتبرير الملكية العقارية . فهذه الفكرة تفترض عقاراً لا مالاً له ثم يأتي شخص ويضع يده عليه وبذلك يصبح مالاً له ، الأمر الذى لا يمكن تصوره قانوناً لأن التاريخ يشير إلى أن الأرض لم تكن أبداً شيئاً لا مالاً له ، *res nullius* فمثلاً : في الملكيات البدائية كانت القبيلة تمتلك كل الأرضى التى تستخدم في الصيد ثم الأرضى الزراعية بعد ذلك ، ملكية مشتركة بحيث أن كل قطعة أرض ، كانت تنتمى لملكيتها إلى القبيلة في العصور القديمة ثم إلى الدولة في العصور الحديثة . ومن ثم يستحيل القول بوجود وضع يد على أرض لا مالاً لها ^(٢) .

ومن ناحية ثالثة بالنسبة للتشبيه الذى ضربه (Ciceron) بالمرح فإن هذا التصور إنما يقوم حجة على النظرية وليس سنداً لها ، ذلك أن حق المتفرج قانوناً على المقعد إنما هو حق حيازة مؤقتة محدودة بانتهاء العرض وليس ملكية دائمة ، فضلاً عن ذلك فإنه لما كان الشخص لا يستطيع شغل أكثر من مقعد واحد ، فإن منطق التشبيه يقتضى ألا يملك الفرد أكثر من الجوز الذى يحوزة فعلاً ، والذى يشبع حاجاته والمدة الكافية لهذا الإشباع ومن ثم بقودنا هذا التفسير إلى ملكية مقيدة محدودة ، من حيث المحل والخصائص ، وليس

Connard : op. cit., p. 60.

(١)

Laveleye : De la propriété et de ses formes primitives, op. cit.,

(٢)

p. 544, 545.

إلى ملكية مطلقة غير مقيدة كما يزعم أنصار هذه النظرية^(١).
وأخيراً فإن نفس واقعة وضع اليد والاستيلاء هي التي تحتاج في ذاتها إلى تبرير يسوغ شرعيتها، وذلك أنه لا يمكن أن تستند الملكية إلى واقعة مثل وضع اليد تعتمد على الصدفة والقوة بدون أي معيار من العدالة وحسن التوزيع، فالأقوى والذي يملك الإمكانات هو الذي سبض يده على موارد أكثر ويملكها حسب إرادته وذلك بعكس الضعيف الذي لن يتمكن من وضع يده على شيء^(٢).

والذي نراه هو أن هذا الأساس - وضع اليد - لا يكفي وحده لتبرير الملكية، فضلاً عن أنه من النادر عملاً أن يقع وحده، بل غالباً ما يكون مقترناً بشيء آخر بجانبه، فقلنا يكفي وضع اليد مثلاً بتسوير قطعة الأرض وتركها بل غالباً ما يقرن وضع اليد بعمل آخر، كزراعة الأرض والبناء عليها أو القيام بأي عمل آخر، ولذلك يكون النقاش الجديد في هذا الصدد هو مدى شرعية أو كفاية العمل كأساس للملكية، ويقودنا ذلك إلى مناقشة تلك النظرية التي تؤسس الملكية على العمل.

* * *

النظرية الثالثة : العمل كأساس للملكية : Le Travail

من بين النظريات التي ترد الملكية إلى أسس فردية تلك النظرية التي تبرر ملكية الشيء على أساس العمل الذي بذل في إعداد هذا الشيء وإنتاجه. وأول من نادى بهذه النظرية هو لوك والفريقراطيون الذين ذهبوا إلى أن الملكية أساسها عمل الإنسان، ذلك أنه من المنطقي أن يملك الفرد نتاج عمل يديه طالما أنه هو الذي ساهم في خلق هذا الشيء أو إحداث تعديل في جوهره أو شكله^(٣).

Thiers : op. cit., p. 198 et suiv. ; Laveleye : op. cit., p. 545, 546. (١)

Tarbourich : Essai sur la propriété. Paris, 1904. p. 128 ; (٢)

Proudhon : Qu'est-ce que la propriété ?, op. cit., p. 97, 98.

Connard : La propriété dans la doctrine et dans l'histoire, p. 39.

(٣) وأنظر عرض هذه النظرية ومناقشتها بالتفصيل :

Connard : op. cit., p. 61.

Fouillé : La propriété sociale et la démocratie, Paris, 1906. p. 1+ et suiv.

بمعنى أن أى قيمة تنتج عن عمل معين تكون ملكاً للشخص الذى قام بهذا العمل . وفى سبيل تفصيل وشرح هذه النظرية ، ذهب هذا الجانب من الفقه إلى ما يأتى : -

أولاً : يجب التفرقة بين العمل الذى من شأنه خلق الشئ من عدم وبين العمل الذى من شأنه إضافة شئ جديد أو تعديل فى شكل شئ موجود من قبل ، وذهبوا إلى أن الشخص فى الحالة الأولى يملك الشئ كله الذى خلقه أما فى الحالة الثانية فليس من حقه إلا أن يملك الزيادة أو التعديل الذى أحدثه بعمله على الشئ الموجود سلفاً^(١) .

ثانياً : مادام أن العمل هو أساس الملكية وهو الذى يبرر شرعيتها فمن المنطقي أن يتحكم العمل فى تحديد هذه الملكية ومداها ، فمثلاً بالنسبة للأرض الزراعية لا يجوز أن يملك الشخص إلا تلك المساحة التى يستطيع زراعتها وفلاحتها بنفسه ويترك للآخرين ما زاد عن طاقة قدرته فى العمل^(٢) .

ثالثاً : يترتب على هذا التكيف أيضاً نتيجة هامة هى أنه لى تتيح للإنسان فرصة العمل والإنتاج ، يجب أن يمنح الجميع المساواة والتكافؤ فى فرص العمل بحيث يضع كل شخص يده على الموارد والطاقات التى تمكنه من العمل ، والمعيار الفاصل فى كل هذا هو إشباع الحاجات اللازمة للعمل . وبالتالي تنتهى الملكية وتقف عند الحد الذى تشبع فيه هذه الحاجات ويصبح الإنسان قادراً بنفسه على العمل والإنتاج^(٣) .

• ولا شك أن هذه النظرية تفضل النظريات السابقة لأنها لا تعتمد على واقعة سلبية مثل القانون الطبيعى ، أو مجرد وضع اليد وإنما تذهب إلى تأسيس الملكية على أساس العمل الذى بذل فى إعداد المال محل هذه الملكية . ذلك أن العمل ينشئ بين الإنسان والمادة علاقة أكثر جدية من مجرد وضع اليد أو الحيازة ، لأنه يخلق القيمة ، ومن ثم فإنه يبدو منطقياً أن من حق الشخص الذى خلق هذه القيمة أن يملكها . فضلاً عن وجود ذلك القيد

Fouillée : op. cit. p. 14 ;
Laveye : op. cit., p. 547, 548.
Tarbourich : op. cit., p. 152, 156.

(١)
(٢)
(٣)

الذى وضعه أنصار هذه النظرية وهو عدم تجاوز الملكية حدود قدرة الشخص على العمل .

ولكن رغم هذه الميزة فإن هذه النظرية لا تنجو من الانتقادات الآتية : -

أولاً : لا شك أنه لا يمكن الاعتماد على وائمة فردية مثل واقعة العمل لتأسيس وتحديد نظام اجتماعي إقتصادي قانوني مثل الملكية . فلا يمكن أبداً ترك المعيار هكذا بدون ضوابط أو حدود الإقدرة الشخص على العمل بحيث أن من يعمل أكثر يتملك أكثر، ولا شك أن في تاريخ النظام الرأسمالي لدليل على عدم وجود حرية العمل المطلقة في أى فترة من الفترات ^(١) .

ثانياً : وفصلاً عن ذلك فإن الانتقاد الأساسي الذى يوجه إلى هذا التكيف هو أنه قاصر تماماً عن تأسيس وتبرير الملكية بصفة عامة . ذلك أنه إذا كان العمل يبرر ملكية التغيير أو التعديل الجديد الذى يضيفه هذا العمل ، فعلى أى أساس تبرر ملكية الأصل الطبيعى الذى ليس من عمل بشر؟ والزيادة في التوضيح إذا وضع شخص يده على قطعة أرض وأقام عليها بناء أو قام بزراعتها فإن عمله يبرر له ملكية هذا البناء أو المحصول الزراعى ؛ تبقى بعد ذلك ملكية الأرض نفسها وهى ذلك العنصر الطبيعى الذى لم يقم الإنسان بأى عمل في سبيل وجودها ، فعلى أى أساس يمكن تبرير ملكية الإنسان لهذه الأرض ؟ هذا هو العيب الرئيسى لهذه النظرية ، فهى لا تصلح إلا لتفسير ملكية الشكل أو التعديل الذى يطرأ على العناصر الطبيعية بسبب العمل ، ولكنها لا تعطى الأساس القانوني لشرعية ملكية الموارد الطبيعية في ذاتها ^(٢) . وهذا هو الذى يدفع إلى القول بأن هذه النظرية لا تصلح إلا لتبرير ملكية المنقول ، ولكنها لا تصلح لتبرير ملكية العقار على أساس أن المنقول من عمل الإنسان بينما العقار تقدمه الطبيعة .

Comard : op. cit., p. 61, 62.

(١)

Laveleye : De la propriété et de ses formes primitives, op. cit.,
p. 548, 549.

(٢)

* وقد حاول بعض أنصار نظرية العمل دفع هذا الاعتراض من ناحيتين : —

الناحية الأولى أنهم حاولوا الجمع بين نظرية وضع اليد ونظرية العمل ، بمعنى أنهم يدرون ملكية الجزء الطبيعي الأصلي الذي لا دخل للعمل في ملكيته على أساس وضع اليد ، ثم تأتي نظرية العمل لتبرر ملكية الجزء الآخر الناتج عن عمل الإنسان^(١)

ومن ناحية أخرى بالقول بأن العناصر الطبيعية التي تقدمها الطبيعة ليس لها أى قيمة بدون الاستغلال والعمل الذى يقوم به الإنسان عليها والذي يضيف عليها كل قيمة ، واتفوا إلى أن الاستثمارات والأعمال التي يحدتها المالك على الأرض تبرر ليس فقط تملك المحصول الناتج وإنما أيضاً تملك الأرض ذاتها^(٢) .

• ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بدوره من ناحيتين : —

١ - إذا صح أن العمل الإنساني هو الذى يضيف على العناصر الطبيعية كالأرض كل قيمتها لكان مقتضى ذلك أن تكون قيمة هذه العناصر واحدة في كل مكان وزمان ، ولكن الصحيح أن قيمة هذه العناصر تختلف من بقعة إلى أخرى وحسب موقعها ودرجة خصوبتها وغير ذلك من الاعتبارات الأخرى التي تؤثر في قيمتها إلى جانب العمل .

٢ - وإذا أردنا تحليل العناصر التي تكون قيمة أى ملكية عقارية لوجدنا فيها ثلاثة عناصر : العنصر الأول هو النصيب الذي أوجده الطبيعة نفسها كقطعة الأرض مثلا ، والعنصر الثاني هو المجهود أو العمل الذي يبذله الشخص بطاقاته الخاصة ، والعنصر الثالث هو النصيب الاجتماعي ، وهو دور المجتمع والدولة في حماية هذه الملكية وتحديد قيمتها^(٣) .

(١) Table' : La philosophie et l'histoire sociologique du droit de propriété, Beyrouth, 1946, pp. 104-111.

(٢) Table' : op. cit., pp. 140-148.

Fouillé : La propriété sociale et la démocratie, Paris, 1906, pp. 14-18.

Fouillé : op. cit., pp. 20-22. (٣)

وعلى هذا الأساس فكلما قلنا من أهمية الدور الذي تلعبه الطبيعة في الملكية - كما يزعم أنصار هذه النظرية - كلما زاد الدور الاجتماعي الذي يلعبه المجتمع كله ، ومؤدى ذلك الاتجاه بالملكية نحو الأساس الاجتماعي وليس نحو الاطلاق والأساس الفردى الذى ينادى به أنصار هذه النظرية .
ثانياً : وحتى بالنسبة للمنفول فإننا نعتقد ان نظرية العمل تقدم عاجزة عن إعطاء أساس جامع شامل لكل أنواع الملكية المقولة . فالمالك الذى يستثمر أسهمه وسنداؤه في شركة معينة ، ماهو العمل أو المجهود الذى بذله والذى يخوله الحصول على الربح أو الفائدة ؟ ومستأجر العقار الذى يؤجر العقار لمزارع آخر ويحصل هو على الربح أو فائض القيمة ، لاشك أن ملكيته لهذا الربح أو الفائض لا تقوم على أى أساس من العمل .

* * *

النظرية الرابعة : القانون الوضعى كأساس للملكية

ظهرت هذه النظرية في القانون الفرنسى في أعقاب الثورة الفرنسية . وكان الغرض منها تصوير الملكية على أساس أنها من عمل القانون الوضعى .
وأنها لم توجد إلا بضمان من السلطة العامة وذلك لتأكيد إخضاع الممتلكات لإرادة السلطة العامة والقائمين بالثورة .

وهن أنصار هذه النظرية : Robespierre, Montesquieu, Mirabau, Bousset

حيث ذهبوا إلى أنه في حالة الفطرة الطبيعية البدائية وقبل نشأة المجتمع المنظم لم تسكن هناك ملكية ، وكانت الموارد الطبيعية على المشاع بين الأشخاص وليس من حق أى فرد أن يربح حقاً خاصاً على أحد هذه العناصر الطبيعية ، ولكن عندما انتقلت المجتمعات إلى مرحلة الحكومة المنظمة نشأ حق الملكية على أساس إرادة السلطة العامة المتمثلة في القانون الوضعى الذى أنشأ هذا الحق ونظمه ووضع أحكامه وأضفى عليه الحماية (١) .

Laveleye : op. cit., pp. 550-552.

(١)

وانظر في مدى تأثير الضمانات القانونية التي يضفيها الدستور والتشريع على شرعية حق الملكية ، الرسالة السابق الإشارة إليها :

Bagi : La garantie constitutionnelle de la propriété, Lausanne, 1936, Thèse, p. 85 et suiv.

ومن بين الفقهاء القائلين بهذه النظرية « Bentham »^(١) ، والذي ذهب إلى القول بأنه لا توجد ملكية طبيعية تلقائية ، بل إن أى ملكية هى من عمل القانون ، ذلك أن الملكية ، ماهى إلا أساس لرخصة التمتع بشئ معين والاستفادة من المزايا التى يخولها هذا الشئ ، أو عبارة أخرى هى ضمان استغلال الشئ محل الملكية والانتفاع بثماره ، الأمر الذى لا يمكن تحقيقه إلا بقانون يحدده ويضع أحكامه وجزاه الاعتداء عليه .

وعلى هذا فالملكية والقانون متلازمان فقبل القانون لم تكن هناك ملكية وفى اللحظة التى بلغى فيها القانون تنتهى كل ملكية وأما كل ما وجد من صور وضع اليد أو الاستيلاء — قبل نشأة القانون — إنما كان مجرد حيازة عابرة مؤقتة ، غير محددة الأحكام أو الشروط ومهددة دائماً بالزوال أو بالاعتداء عليها . وإنما لم تتحول هذه الحيازة العابرة إلى ملكية حقيقية دائمة إلا منذ نشأة القانون الوضعى^(٢) .

* لاشك أن فكرة القانون لا تصلح كأساس لمضمون الملكية أو تبرير شرعيتها ، فبغض النظر عن الجدل الذى يثور حول مسألة هل أن الملكية نشأت وتحددت خصائصها وأحكامها ثم جاء القانون الوضعى وأضفى عليها عنصر الحماية القانونية ، أم أن القانون ذاته هو الذى يحدد مضمون حق الملكية وأحكامه وخصائصه ؛^(٣) فإن القول بأن القانون الوضعى هو أساس شرعية الملكية وسبب الاعتراف بها والابقاء عليها ، إنما فيه مصادرة على

Trabourich : op. cit., pp. 179, 180.

(١)

(٢) أنظر مرصاً لآراء ومقترحات Robespierre بصدد هذه النظرية فى :

Duthieillet-Lemonthezie (J.) : Recherches sur la propriété droit absolu.
Paris, 1955, p. 42 et suiv.

(٣) أنظر فى ذلك :

Bağı (Louis) : La garantie constitutionnelle de la propriété, doctrine et jurisprudence, Thèse. op. cit., Lausanne, 1956, p. 65 et suiv.

المطلوب ، لأن المطلوب هو البحث عن أساس لشرعية الملكية «داخل» ، مضمون نفس هذه الملكية وجوهرها وليس في عنصر «خارجي» ، عنها مثل القانون^(١) ، «بصلا عن أن في ذلك» في نظر البعض - خلطاً بين أمرين ، بين البحث في شرعية الملكية الفردية وملاءمتها من الناحية الاجتماعية ومدى تحقيقها للعدالة والمساواة في توزيع الأموال الموجودة بالجماعة على أفرادها ، وبين حق الملكية كما ينظمه القانون بوصفه الأداة الفنية لصياغة نظام الأموال وتحديد سلطات المالك عليها^(٢) .

* * *

النظرية الخامسة : المنفعة الاجتماعية والاقتصادية للملكية

«L'utilité sociale et économique de la propriété»

أو

(الملكية كحافز فردي للإنتاج والعمل)

ظهرت هذه النظرية لدى أنصار الفكر الاقتصادي الفردي لتبرير شرعية الملكية الفردية ، حيث ذهبوا إلى تبرير هذه الشرعية بأن الملكية أكثر ملاءمة للإنتاج القومي وللمنفعة الاجتماعية بصفة عامة في المجتمع ، وذلك لأنها تتفق مع الطبيعة البشرية ومع الاتجاهات والميول الفردية عند الإنسان الذي يميل إلى العمل لذاته وإلى زيادة موارده الخاصة . وبذلك تحرك الملكية الفرد للعمل وتجعل قواه وطاقاته أكثر فاعلية وإنتاجاً وتحقق بالتالي أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية والاقتصادية العامة^(٣) .

Proudhon : Qu'est-ce que la propriété ? Paris, 1966, p. 115, (١)
et suiv.

Tarbourich : Essai sur la propriété, Paris, 1904, p. 290 et suiv. (٢)

Landry : De l'utilité sociale de la propriété individuelle, Paris, (٣)
1901, p. 17 et suiv.

وانظر في المائيم : الآثار الاقتصادية للملكية :

Jamqua (Pi.) : De la justice dans l'usage de la propriété ou le contrat économique, Paris, 1878.

Avenel, Histoire économique de la propriété, Paris, 1949.

Dietz : in defence of property, 1963.

وقد أقام أنصار هذا التكليف نظريتهم في المنفعة الاجتماعية والاقتصادية للملكية الفردية على ثلاثة أسس :

أولاً : أن الملكية هي أحسن حافز ، Stimulant ، ودافع للعمل ولضمان حسن إستخدام الموارد الطبيعية بفاعلية ، ذلك أنه بما أن المجهود البشري يتميز بطبيعته الفردية فإنه من المثلطقي أن يكافأ الإنسان مقابل هذا المجهود ، ومكافأته يجب أن تكون لها نفس هذه الطبيعة الفردية ، وبذلك كلما كانت الملكية الخاصة مضمونة وشخصية وقابلة للميراث والدوام كلما أتحج الشخص إلى تحسين ماله وإحفاظه عليه ، وكلما تأكد الفرد من أن دخله وملكيته سيكونان بنسبة الأعمال والخدمات التي سيقدمها إلى المجتمع كلما زادت نسبة هذه الأعمال وارتفعت إنتاجيتها ، وبالتالي إرتفعت نسبة ومقدار الدخل والناتج القومي عامة ^(١) .

وبذلك يرى أنصار الاقتصاد الفردي — وخاصة Roscher, Mill, Courcelle, Senseuil — أن الملكية الفردية من شأنها أن تضمن قيام رأس المال بدوره الكامل وحصوله على سلطته المطلقة في نظام العمل والتشغيل والإنتاج بحيث يحقق أكبر قدر من العائد والدخل الفردي ، وبالتالي يزداد الدخل والناتج القومي ^(٢) .

ثانياً : أن الملكية الفردية تمثل أحسن حماية وضمان للحريات الفردية بمختلف أنواعها وخاصة حرية العمل والتوظف والإنتاج مما ينعكس أثره بعد ذلك على المنفعة العامة ، ومن ثم يجب أن تكفل لهذه الملكية الضمانات القانونية والدستورية الكافية ^(٣) .

Comard : La propriété dans la doctrine et dans l'histoire, (١)
op. cit., pp. 65-67.

Lave'que : De la propriété et de ses formes primitives. op. cit , (٢)
pp. 553-555.

Bacot : La garantie constitutionnelle de la propriété, doctrine (٣)
et jurisprudence, Thèse, op. cit., p. 85.

وبالرغم من أن كل أفراد المجتمع لا يمتلكون جزءاً من الموارد الطبيعية - وخاصة الأرض - فإن وجود الملكية الفردية وضمانها يسمح بتنظيم تلقائي حر للإنتاج والتوزيع بكامل ضمانه وحسن إدارته ، بحيث تنعكس آثار ذلك أيضاً على غير الملاك ، فتتاح لهم فرصة العمل في ظل نظام يسمح بالملكية الفردية الحرة ، بعكس تقييد الملكية والدخل والتوزيع الذي يؤدي إلى قمع وتهديد الحريات الفردية في جميع صورها المادية والمعنوية مما يهدد النظام الاقتصادي والاجتماعي^(١)

ثالثاً : يضيف أنصار هذا التبرير إلى أنه مما يبرر شرعية الملكية من حيث منفعتها الاجتماعية ، أنها وسيلة وأداة لتحقيق النظام العام والأمن والسلام بين أعضاء المجتمع ، نظراً إلى أن الأفراد يكونون أكثر إتفاقاً بينهم وأقل اختلافًا وزاعاً إذا انشغل كل منهم في ملكيته الخاصة القاصرة عليه دون أن يدخل في مزايدات وخلافات مع غيره من أفراد المجتمع^(٢) .

• والذي نراه بالنسبة لهذه النظرية أنه ، وإن كان لا يمكن إنكار فوائد الملكية الخاصة وآثارها على النظام الاقتصادي والاجتماعي ، فإن ذلك ليس مبرراً للإعتراف بها في صورتها المطلقة ، بل على العكس من ذلك فإنه يمكن تحقيق هذه الفوائد والمزايا بطريقة أكثر فاعلية عن طريق تقييد الملكية الفردية والحد من مساوئها وخصائصها المطلقة ، ولذلك فإن هذه النظرية التي تنادي بالملكية الفردية المطلقة غير المقيدة لم تسلم من الانتقادات التي وجهت إلى أسسها الثلاثة من النواحي الآتية : -

أولاً : نعتقد أنه يمكن في ظل نظام إشتركي تسوده إعتبارات العدالة الاجتماعية الاستغناء عن الاستئثار بالملك كحافز فردي بعدة حوافز أخرى

Mill, cité par Laveleye, op. cit., p. 553.

Roscher, cité par Laveleye, op. cit., p. 553.

(١)

(٢)

عادية ومعنوية كافية لاستثارة نشاط الأفراد وزيادة الإنتاج بدون الحاجة إلى الملكية الرأسمالية لتحريك هذه الحوافز^(١).

ثانياً : أنه حتى إذا كانت الملكية لازمة لاستثارة الحوافز عند الأفراد فإنه يمكن في ظل نظام الملكية الاشتراكية أو الاجتماعية استثارة هذه الحوافز بطريقة أكثر فاعلية بحيث تتفادى الانتقادات الموجهة للملكية الرأسمالية في هذا الصدد ؛ ذلك أنه إذا كانت الملكية الفردية تثير دافع المصلحة الشخصية ، فإن ذلك يكون دائماً على حساب المصلحة العامة ، لأن دافع الربح الشخصي يؤدي بالمالك إلى إستغلال ملكيته بطريقة تحقق له أكبر قدر ممكن من الأرباح ، بغض النظر عن كون ذلك متفقاً مع المصلحة العامة أم لا ، طالما أنه يكون حراً في ممارسة السلطات التي تخولها له الملكية في الاستعمال والاستغلال والتصرف دون أى قيد من القيود^(٢).

فضلاً عن أنه يمكن للملكية الاشتراكية إستثارة الحوافز الشخصية بطريقة أكثر فاعلية من الملكية الفردية المطلقة ، لأنه في ظل هذه الملكية الفردية لا توجد - في معظم الحالات - علاقة حقيقية بين المجهود الذي يقدمه الفرد وبين المكافأة التي يحصل عليها في مقابل هذا المجهود . فن المعلوم أن العامل في ظل النظام الرأسمالي لا يتقاضى أجراً يتناسب مع قيمة العمل المقدم منه ، وبذلك تنعدم عنده المصلحة في زيادة ناتج عمله ، بينما في ظل النظام الاشتراكي يتقاضى العامل ، الناتج الكامل للعمل ، *Produit integral du travail* ، حيث توجد دائماً علاقة بين المجهود الذي يبذله الفرد ، وبين

(١) أنظر في عدم ضرورة الملكية الفردية المطلقة كحافز فردي لاستثارة نشاط الأفراد :

Salleron (Louis) : Diffuser la propriété, Paris, 1964, pp. 192, 193.

(٢) Landry : De l'utilité sociale de la propriété individuelle, Paris, 1901, op. cit., pp. 20, 21.

Connard : La propriété dans la doctrine et dans l'histoire, op. cit., pp. 71-73.

المكافأة التي يتقاضاها مقابل ما يدفعه إلى زيادة هذا المجهود ويترتب على ذلك زيادة الناتج القومي " .

ثالثاً : لا يؤدي نظام الملكية الفردية المطلقة من القيود ، كما يقول أنصار هذه النظرية إلى استتباب الأمن والسلام ، وإلى القضاء على التنافس والخلاف بين الافراد ، بل على العكس من ذلك يؤدي إلى عدم المساواة في الثروات وسوء توزيع الدخل القومي ، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى الخلاف الذي قد يصل في نظر بعض النظريات — مثل النظرية الماركسية — إلى درجة الصراع بين طبقات المجتمع المختلفة (٢) .

لذلك رفض الفقه الحديث هذه الأسس والمبررات الفردية للملكية الخاصة ، وحاول أن يبحث لها عن مبررات أخرى إجتماعية على نحو ما ، سنذكره في الفصل الآتي .

Desqueyrat : La propriété ce qu'elle est, ce qu'elle doit être, (١)
Paris, 1939, pp. 89-91.

Salleron : op. cit., p. 192.

Marx and Engels : Selected works, V. I, Moscow, 1962, (٢)
p. 139 et suiv.

الفصل الثاني

الملكية في الفكر الاجتماعي

تمهيد

ذهب جانب آخر من الفقه إلى محاولة تأسيس الملكية الفردية على أسس ومبررات إجتماعية للتوصل إلى اعتبارها وظيفة إجتماعية كرد فعل للصيغة المطلقة التي أسبغها التقنين المدني الفرنسي على حق الملكية ، والذي عرّفه بأنه الحق في الإنتفاع بالأشياء والنصرف فيها بالطريقة الأكثر إطلاقاً . ثم عرّفه من القانون المدني الفرنسي ، ومن أهم هذه النظريات التي إنجبت إلى اعتبار الملكية وظيفة إجتماعية ، نظرية ديجي ونظرية الفقه الكنسي . الكاثوليكي ، وقد خصصنا لهاتين النظريتين فصلاً خاصاً بعنوان الفكر الاجتماعي ، نظراً لأنها تتميز في نظرنا عن المذاهب الاشتراكية في أنها لم تناد بصورة جديدة للملكية أو بنظام جماعي معين لتملك الأموال في المجتمع في شكل ملكية اشتراكية على نحو ما ذهبت إليه المذاهب الاشتراكية المختلفة كما سنرى تفصيلاً ، وإنما إكتفى هذا الفكر الاجتماعي بمحاولة إنكار صفة الحق على الملكية واعتبارها وظيفة إجتماعية للتوصل إلى تقييد سلطات المالك بما يضمن تحقيق هذه الوظيفة ، وسنقوم باستعراض نظرية ديجي في الملكية في مبحث أول ، ثم نبهت نظرية الفقه الكنسي في اعتبار الملكية وظيفة اجتماعية في مبحث ثان .

المبحث الأول

نظرية ديجي « الملكية وظيفية اجتماعية »

تمهيد في إنكار ديجي للحق بصفة عامة ومبادئه بالمراكز القانونية :

تعتبر نظرية ديجي، في المادة الملكية كوظيفة اجتماعية ، تطبيقاً لفكرة أخرى أعم وأشمل نادى بها وهي إنكار الحق ، حيث ذهب ديجي إلى أن القانون لا ينشئ حقوقاً ولا إلتزامات بالمعنى الشخصي ، ولكنه ينشئ مراكز قانونية *Situations juridiques* وهذه المراكز القانونية قد تكون إما مراكز إيجابية، وإما مراكز سلبية، وفي الحالتين لا يمكن للشخص أن يكون في إحدى هذين النوعين من المراكز إلا إذا إستوفى شروطه وقام بأداء ما يتطلبه المركز وما يحدده القانون من أوامر في هذا الصدد^(١) .

وقد توصل ديجي إلى ذلك عن طريق إنكاره للحقوق الطبيعية التي تمت للأفرد بوصفه إنساناً ، فالإنسان يولد بلا حقوق، ومن ثم فهو أعجز من أن ينشئ لنفسه حقوقاً ، وأما عن إرادة الإنسان فهي — في نظر ديجي — مجرد حركة لأعضاء جسمه^(٢) ، ومن ثم فإن قدرة الإنسان ليس لها من أثر سوى على أعضائه ، وبذلك يعتبر الإنسان خاضعاً لأوامر القانون، التي بتنفيذها يصبح في مركز قانوني إيجابي أو سلبي حسب هذه الأوامر، وذلك دون تدخل أو اشتراك لإرادته إلا نشاطه العضوي فقط ، وهذه هي الوظيفة الاجتماعية التي يستهدفها القانون من وراء إسناد أي مركز قانوني إلى الإنسان، والمهدف من وراء ذلك كله هو تحقيق التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد^(٣) . ثم قام ديجي بتطبيق هذه الفكرة على الملكية

Duguit (Leon) : Traité de droit constitutionnel, Paris, 2ème éd. 1921, T. I, pp. 255, 256.

Duguit : Traité de d. constitutionnel, op. cit., p. 213.

Duguit : op. cit., p. 214 et suiv, et p. 394 et suiv.

(٢)

(٣)

باعتبارها أوسع الحقوق وأشملها، حيث ذهب إلى أن القانون يحميها ولكن ليس بوصفها حقاً وإنما باعتبارها وظيفة اجتماعية للمالك^(١).
المقصود بالملكية في نظرية الوظيفة الاجتماعية :

ذهب ديجي إلى أن الملكية هي النظام القانوني الذي وجد لتنظيم وضمان إشباع حاجة اقتصادية واجتماعية معينة، وهي تلك الحاجة إلى تخصيص مال معين أو ثروة محددة لتحقيق غرض معين - فردى أو جماعى - وبالتالي ضمان وحماية هذا التخصيص من الناحية الاجتماعية^(٢).

يترتب على ذلك أنه يجب - من ناحية أولى - ضمان وتنفيذ كل عمل أو إجراء يتم تنفيذاً لهذا الغرض ، بينما يجب - من ناحية أخرى - منع وإبطال أى عمل أو إجراء يتخذ مخالفة لهذا الغرض . وعلى هذا فما الملكية - في نظر ديجي - إلا ذلك النظام القانوني الاجتماعي الذي يضمن تحقيق هذه النتيجة المردوجة^(٣).

ومعنى ذلك أن مشكلة تحديد الأساس الشرعي والتنظيم القانوني للملكية هي في حقيقة الأمر مشكلة البحث عن أساس النظام القانوني الفني الذي من شأنه تحقيق تخصيص شيء معين لإشباع حاجة معينة ، وضمان تنفيذ الأعمال اللازمة لهذا الإشباع ، ومنع وإبطال الأعمال المخالفة له . وبذلك يبين ديجي مدى الارتباط والتلازم الموجودين بين الملكية وبين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسائدة في المجتمع . وبما أن هذه الحاجات الاقتصادية والاجتماعية قد تطورت في المجتمع الحديث تطوراً كبيراً ، فإنه من الطبيعي ومن المنطقي أن ينمكس هذا التطور على فكرة الملكية بوصفها النظام القانوني الذي ينظم إشباع وسد هذه الحاجات .

Duguit : op. cit., pp. 265, 266.

(١)

Duguit : Les transformations générales de droit privé depuis le code Napoléon, Paris, 1912, p. 149.

(٢)

Duguit : Les transformations générales du droit privé depuis le Code Napoléon, op. cit., pp. 149-150.

(٣)

وبما أن هذا التطور في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية قد اتجه نحو مراعاة اعتبارات التضامن الاجتماعى في المجتمع : فإنه من الخفى ألا تجد الملكية سنداً شرعياً أو مبرراً إلا إذا تحولت في طبيعتها وتنظيمها القانونى لتسمح بتحقيق وضمان هذا التضامن الاجتماعى . ويخلص ديجى من ذلك إلى أن الملكية الفردية قد انتهت كحق فردى مطلق لتصبح وظيفة اجتماعية لتحقيق هذا التضامن الاجتماعى في المجتمع^(١) .

وبذلك ينتهى ديجى إلى تعريف الملكية بأنها : واجب أو وظيفة موضوعية تقع على عاتق كل حائز لثروة معينة فى أن يستعمل هذه الثروة التى يحوزها فى سبيل تحقيق التضامن الاجتماعى والمحافظة عليه^(٢) .

مفهوم فكرة الملكية وظيفية اجتماعية :

ذهب ديجى إلى أن الملكية تعتبر إلزاماً بالنسبة لحائز أى ثروة طبيعية بأن يستخدم هذه الثروة فى سبيل المحافظة على التضامن الاجتماعى وتنميته ، مثلها فى ذلك مثل أى مركز قانونى آخر بحيث لا يعترف القانون بهذا المركز لصاحبه إلا إذا نفذ الشروط التى أوجبها هذا القانون بهذا المركز^(٣) ، ذلك أن كل مركز قانونى إيجابى إنما يقابله مركز سلبى ولا وجود لأحدهما بدون الآخر ، فهناك تلازم وتقابل فى المراكز القانونية بحيث يستحيل وجود مركز إيجابى دون أن يقابله مركز سلبى ، بمعنى أن القانون عندما يمنح مركزاً إيجابياً لشخص معين ليستفيد منه عن طريق منحه سلطات معينة نتيجة له ، فإنه يقابل هذا المركز الإيجابى بمركز سلبى يتمثل فى واجبات والالتزامات

Duguit : Traité de droit constitutionnel, Paris, 2ème éd., (١)

op. cit., T. I, p. 265 ; Les transformations générales, op. cit., p. 150:

Duguit : Les transformations générales, op. cit., p. 151 :

«La propriété est pour tout détenteur d'une richesse le devoir, l'obligation d'ordre objectif d'employer la richesse qu'il détient à maintenir et à créer l'interdépendance sociale».

Duguit : Les transformations, op. cit., p. 158 et suiv.

(٢) »

معينة على عاتق ذلك الشخص ، ومن ثم فإن السلطات تمثل الجانب الإيجابي المركز القانوني ، والواجبات تمثل الجانب السلبي لهذا المركز ، فلا يستطيع الشخص أن يحتفظ بهذا المركز ويتمتع بالسلطات التي يمنحها له دون أن يقوم بتنفيذ الشروط والقيام بالواجبات التي يرتبها على عاتقه هذا المركز طبقاً لأوامر القانون (١) .

وعلى هذا فالمالك يقع عليه عبء تحقيق وظيفة معينة يملها عليه مركزه القانوني كمنازل للأموال التي يملكها ، وهي استخدام هذه الأموال في صالح المجتمع ولزيادة الثروة العامة ، وفي ضوء هذه الوظيفة وفي الحدود اللازمة لتحقيقها ، يجب على المالك استخدام هذه الملكية مع احترام القيود التي يضعها القانون وعدم تجاوزها .

وبذلك لم تعد الملكية حقاً ، المالك ، بمعنى إقتصارها على إشباع الحاجات الفردية للمالك بصورة مطلقة ، بل أصبحت وظيفة اجتماعية لحائز الثروة ، ولم يعد القانون الوضعي يحمي الملكية كحق مطلق للمالك بل أصبح يحد من الحائز الحرية والقدرة على استخدام أمواله في تحقيق الوظيفة الاجتماعية للملكية (٢) .

وقد اعترض البعض على ديجي (٣) بأن القانون الفرنسي — في تلك الفترة — لا يسلّم بفكرة الملكية كوظيفة اجتماعية بالطريقة والكيفية التي نادى بها ديجي ، والدليل على ذلك أنه لا يفرض إلتزامات محدّدة على عاتق المالك تلزمه باستخدام ملكيته بطريقة معينة وفي وجهة محدّدة ، تلك الإلتزامات التي تعتبر النتيجة البديعية لاعتبار الملكية وظيفة اجتماعية ؛ والتي كان مؤدّاها مثلاً إلزام مالك الأرض الزراعية بزراعة ملكيته بطريقة معينة تفيد المالح العام ، وإلزام مالك البناء بالمحافظة عليه أو مالك رأس المال

(١) Duguit : Traite de droit constitutionnel, op. cit., p. 128 et suiv. et p. 385 et suiv.

Duguit : Les transformations, op. cit., p. 160 et suiv.

Jesé : Revue du droit public, Paris, 1909, 1, p. 193.

(٢)

(٣)

باستثمار أمواله وتشغيلها في سبيل المصلحة العامة ، الأمر الذى يفترق إليه القانون الفرعى الوضعى في هذه المرحلة .

ويرد ديجى على ذلك بأن تدخل المشرع لضمان تحقيق الوظيفة الاجتماعية للملكية لا يأخذ شكلا مهيئا أو صورة محددة على سبيل المحرر ، بل هو أمر نسبي يختلف حسب الزمان والمكان ، ولا يمكن حصره بنص تشريعى جامد ، بل يجب تركه مرنا ليتطور حسب العلاقات الاقتصادية والحاجات التى تقوم الملكية بتظيمها وإشباعها ، وأنه إذا كان المشرع لم يتدخل - فى تلك الآونة - لإلزام مالك الأراضى أو المبانى أو رؤوس الأموال باستثمارها وتشغيلها فإنما لأن حالة تعطيل هذه الملكيات وعدم تشغيلها لم تصل إلى درجة الخطورة التى توجب تدخل المشرع ، والتى أوجبت تدخله فى بعض البلاد الأخرى بنصوص مشابهة ^(١) .

حدود التوفيق بين المصلحة الخاصة للمالك والوظيفة الاجتماعية للملكية:

إن فكرة اعتبار الملكية وظيفة اجتماعية لا تنفى الدور الذى تلعبه الملكية فى إشباع الحاجات والمصالح الخاصة للمالك ، بل على العكس من ذلك يؤكد ديجى هذا الدور ويرفعه إلى مرتبة التزام على المالك بأن يقوم باستغلال ملكيته فى سبيل إشباع هذه الحاجات الخاصة ولخدمة نشاطه الفردى سواء المادى أو الذهنى ^(٢) . هذا إلى جانب الالتزام الآخر باستخدام الملكية فى إشباع الحاجات العامة عن طريق تحقيق وظيفة الاجتماعية .

والمعيار الذى يسمح باستعمال الملكية فى إشباع هذه الحاجات الفردية الخاصة بالمالك ، والذى يضمن الشرعية على الأفعال التى يقوم بها المالك فى هذا الصدد ، هو كون هذا الفعل لازماً بصفة أساسية للنشاط الفردى للمالك بحيث يكون جزءاً لا ينفصل عن ممارسة حريته الخاصة وإشباع حاجاته الشخصية ،

Duguit : Les transformations générales op. cit., pp. 162-164.

(١)

Duguit : op. cit. p. 168 et suiv.

(٢)

أمانتك الأفعال التي تتعدى هذا الإشباع وتجاوزه ، ولا تعتبر من فاحية أخرى ، تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية للملكية ، فهي تعتبر متجاوزة لنظام الملكية ومخالفة للمركز القانوني للمالك^(١).

وفضلاً عن ذلك فقد رتب ديجي على تمكيف حق الملكية بأنه وظيفة اجتماعية ، إمكان وجود ملكية بدون مالك — طبيعي أو معنوي — وهي تلك الصورة الجديدة من الملكية التي تسمى « الملكية المخصصة » *La propriété affectation*^(٢) وهي عبارة عن أموال مخصصة لتحقيق غرض اجتماعي معين دون أن يكون لها مالك معين طالما أن هذه الأموال تستعمل في تحقيق الوظيفة الاجتماعية المقصودة منها^(٣).

تقدير نظرية ديجي :

بالرغم من أن ديجي دافع عن أفكاره في إنكار الحق في جميع مؤلفاته سواء في دائرة القانون العام أم القانون الخاص ، فإن نظريته في إنكار وجود الحق قد تعرضت للانتقاد من جانب الفقه الفرنسي والفقه المصري ، بحيث يمكن القول أنه لم ينجح في هدم فكرة الحق كدعامة أساسية في القانون الخاص ، فضلاً عن أننا نرى أن فكرته في إعتبار الملكية وظيفة اجتماعية لم يقصد بها إطلاقاً المساس بحرية التملك ، أو التقييد من سلطات المالك كاستين .

فذهب المراح الفرنسيون إلى أن نظرية ديجي في المركز القانوني تخالف

Duguit : op. cit. pp. 170, 171

(١)

Duguit : op. cit. p. 174

(٢)

(٣) هذا وقد طبق مجلس الدولة الفرنسي تلك الفكرة في حكم له سنة ١٩٠٨ ، حيث أنه بعد أن تم انفصال الدولة والكنيسة أصبحت الدولة أو الهيئة التي تمثلها كالبديلة أو المقاطعة تعتبر المالك لجميع الأراضي والمنشآت الموضوعة تحت تصرف المؤسسات الدينية بحيث لا يكون لهذه الأخيرة على هذه الأراضي والمنشآت إلا حق انتفاع أو استعمال فقط ، ولكن برغم ذلك فقد حكم مجلس الدولة الفرنسي لصالح هذه المؤسسات الدينية ضد البلدية على اعتبار أن هذه المنشآت والأراضي أموال مخصصة لتحقيق وظيفة اجتماعية معينة .

« 8 février, 1908, Recueil, 1908. p. 127 »

فكرة « الحق » *droit subjectif* كما حددها القانون بإعتباره مزية قاصرة على صاحبها ليستعملها بما يعود بالنفع الخاص عليه مع مراعاة القيود المقررة بواسطة القوانين واللوائح ، وأنه وإن كان على صاحب الحق أن يراعى في إستعماله له المصلحة العامة أو الخاصة للغير بحيث يقوم الحق بأداء وظيفة إجتماعية إلى جانب إشباع حاجات صاحبه الخاصة ، فإن ذلك ليس من شأنه تغيير مضمون الحق وجوهره إلى مركز قانوني بل يبقى كما هو حق قاصر على صاحبه بحيث يعبر عن تمتعه بمركز خاص ، مع مراعاة القيود القانونية التي تحد من إستعمال هذا الحق واستغلاله ، وينتهي هذا الجانب من الفقه الفرنسي إلى أن الملكية ليست وظيفة إجتماعية بل هي حق له وظيفة إجتماعية مثله في ذلك مثل سائر الحقوق^(١).

وكذلك كانت نظرية ديجمي محلا لانتقاد الفقه الماصرى سواء من ناحية إنكاره الحق بصفة عامة أم من ناحية إعتباره الملكية وظيفة إجتماعية ، فذهب الشراح إلى أن عدم التسليم بالنتيجة التي انتهى إليها ديجمي وهي إنكار الحق إنما يرجع إلى عدم دقة الحجة التي استند إليها ، وهي تصويره بأن الاعتراف بوجود الحق هو اعتراف بوجود امتياز لإرادة صاحب الحق بالنسبة لإرادة من عليه الواجب المقابل للحق الأمر الذي لا يمكن للجميع التسليم به ، فضلا عن أن هناك حقوقا عامة تثبت لجميع أفراد المجتمع كحرية الرأي وحرية العمل ، فإذا قبلنا تصوير ديجمي للحق بأنه امتياز إرادة على أخرى ، فإنه يتعذر تصور هذا الامتياز بالنسبة لجميع الأفراد في نفس الوقت ، وينتهي هذا الجانب من الفقه إلى أن ديجمي نفسه لم يستطع أن ينكر الحقيقة التي تتضمنها فكرة الحق التقليدية ، بل سلم بضرورة حماية القانون لحياة

(١) Dabin (J.) : Le droit subjectif. Paris, 1952, pp. 219-221.

Ripert : Les forces creatrices du droit, Paris, 1955, p. 237 ;

Le déclin du droit, Paris, 1949, pp. 192, 193.

Marty et Raynaud : Droit civil. T. II, 2ème vol., Paris 1965, p. 40
No. 36,

Savatier : Du droit civil au droit public, Paris 2ème ed. 1950. p. 50.

الأفراد وأموالهم محاولا لإحلال فكرة المركز القانوني محل فكرة الحق ، وليس في ذلك إلا استبدالاً لفكرة مستحدثة يشوبها التعقيد بفكرة قديمة مستقرة ، ومن ثم فإنه يبدو أن فكرة الحق ليست أكثر من صياغة فنية سهلة مختصرة للتعبير عن المركز الخاص الذي يعترف به القانون لبعض الأشخاص ، بمعنى أنه حقيقة قانونية تفرضها الصناعة القانونية ، ولا مناص من التسليم بها^(١) . وينتهي الفقه مما سبق إلى أن الملكية ليست وظيفة اجتماعية وإنما هي حق له وظيفة اجتماعية أو على حد تعبير البعض أنها « حق ذاتي وحق اجتماعي في وقت واحد »^(٢) ، وأنه إذا أمكن تجريد فكرة الحق من المضمون الفردي المطلق والاحتفاظ به كأداة للصياغة الفنية يمكن أن تستوعب مضمونا اجتماعيا إلى جانب المضمون الفردي ، فإنه من الممكن أن تعتبر الملكية في المجتمع الاشتراكي حقا بالمعنى الدقيق مع إحاطته بالقيود التي من شأنها تحقيق الوظيفة الاجتماعية لهذا الحق^(٣) ، وسيأتى بالتفصيل عرض موقف الفقه المصري وآرائه المختلفة بصدد طبيعة الملكية في القانون المصري .

والذي نراه أنه أيا كان الخلاف حول تقدير آراء ديجي بالنسبة لإنكار الحق بصفة عامة ومبادئه بفكرة المراكز القانونية بدلا منه ، فبالرغم من أن ديجي قد نادى بوضوح باعتبار الملكية وظيفة اجتماعية لتحقيق التضامن الاجتماعي كما سبق تفصيله ، فإن أفكاره ومقترحاته في هذا الصدد

(١) جويل الشراوى — دروس في أصول القانون — الكتاب الثانى : نظرية الحق . القاهرة ١٩٦٦ ص ٩ — ١٢

وانظر في إنتقاد نظرية ديجي بصفة عامة في إنكار الحق في الفقه المصري :

— عبد المنعم البهراوى — أثر مضي المدة في الإلتزام — رسالة دكتوراه — ١٩٥٠ — ص ٢٣٨ وما بعدها

عبد الحامى العطاى — ماهية الحق في القانون الخاص ، نقد نظرية ديجي في إنكار الحق مجلة القانون والاقتصاد — يونيو سنة ١٩٦٤ سنة ٢٤ عدد ٢ ص ١٣٤ وما بعدها .

(٢) عبد الرزاق السنهوري — الوسيط في شرح القانون المدني الجديد — ج ٨ — حق الملكية — القاهرة ١٩٦٧ ص ٥٥٤ رقم ٣٣٨ .

(٣) مصطفى الجبال — نظام الملكية — الاسكندرية ص ١٨٠١٧ .

ليس فيها أى مساس بحق التملك أو مطالبة بتجديد حد أقصى له ، فضلا عن أنه لم يناد بتقييدسلطات المالك فى الاستعمال أو الاستقلال أو التصرف ، ذلك أن ديجى لم يستهدف من كتاباته المقابلة بين الطبقات الاجتماعية فى ظل نظام يقوم على تنوع الملكية والحد من الملكية الفردية المطلقة ، كما أنه لم يناد بأى صورة من صور الملكية الجماعية أو الاشتراكية كأساس لتنظيم العلاقات السائدة فى المجتمع . كل ما هنالك أن نظريته فى اعتبار الملكية وظيفة اجتماعية تعتبر امتداداً لفكرته فى التضامن الاجتماعى والتي نادى بها فى دائرة القانون العام ، ثم أراد أن يطبقها على فكرة الحق فى دائرة القانون الخاص .

ونحن نستند فيها ذهبنا إليه إلى نفس عبارات ديجى والتي يفهم منها أنه لم يناد بفكرته فى الوظيفة الاجتماعية للملكية بقصد إلغاء الملكية الفردية أو الحد منها ، بل على العكس من ذلك فهو يرى حمايتها ضد أى اعتداء أو مساس بنظامها ولو كان هذا الساس من طرف السلطة العامة ، وبذهب ديجى إلى أن الملكية الفردية طبقاً للمفهوم الجديد الذى نادى به ستكون أكثر مناعة ضد الهجوم والانتقادات التى كانت عرضة لها وفقاً لمفهومها التقليدى (١) .

Duguit dit : « je ne dis pas et je n'ai jamais dit que la situation (١) économique qu'est la propriété individuelle doit disparaître, je dis seulement que la notion juridique sur laquelle repose sa protection sociale se modifie. Malgré cela, la propriété individuelle reste protégée contre toutes les atteintes, même contre celle qui viendrait de la puissance publique. Bien plus, je dirais qu'elle est plus fortement protégée qu'avec la conception traditionnelle. D'autre part je ne recherche pas non plus si il y a une opposition irremédiable entre les propriétaires et les autres qui n'ont pas des choses, entre la classe propriétaire et la classe prolétarienne. »

Duguit : Les transformations générales du droit privé depuis le code Napoléon. Paris, 1912, p. 161.

المبحث الثاني

نظرية الملكية وظيفية اجتماعية في فقه القانون الكنسي

تمديد : يعتبر فقه القانون الكنسي وكتابات فقهاء الكنيسة الكاثوليكية من أكثر المصادر القانونية التي تناولت الملكية بالتحليل والبحث بإسهاب، وكشفت عن طبيعتها كوظيفة اجتماعية، وذلك ضمن تناولها للحقوق والحريات الفردية بصفتها المطلقة التي كانت عليها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

ويرى فقهاء القانون الكنسي أنه يمكن تناول الملكية وتحديد المقصود منها من ناحيتين :

- إما من ناحية مظهرها الخارجي وكيفية استعمالها وإستغلالها وإما من ناحية مضمونها وجوهرها الداخلي :

فأما من ناحية المظهر الخارجي للملكية (I.e Dehors) - فإنهم يرون أن الملكية ماهي إلا حق نسبي مقيد بعدة قيود والتزامات في سبيل المصلحة العامة، وفي سبيل حماية مصلحة الغير تلك القيود التي فرضت بواسطة القوانين واللوائح والقضاء .

وأما من ناحية الجوهر والمضمون الداخلي لحق الملكية (Le Dedans) فإنها تلك الناحية التي اهتم بها فقهاء القانون الكنسي وتناولوا الملكية من زاويتها، فذهبوا إلى أنه لتعريف أى حق وتحديد طبيعته وخصائصه وحدوده فإنه يجب تناوله من حيث جوهره ومضمونه للحكم على مدى شرعية هذه الطبيعة، وعلى أساس هذا المضمون والجوهر يمكن بعد ذلك تحديد المظهر الخارجي له وطرق إستعماله وإستغلاله^(١) .

ولقد تناول فقهاء القانون الكنسي الملكية - من ناحية جوهرها

Christophe, L'usage chretien du droit de propriété. Paris,

1964, p. 18.

(١)

ومضمونها - بالتحليل وحاولوا إثبات أن الملكية إنما هي وظيفة اجتماعية للوصول بعد ذلك إلى محاولة التقييد من استعمالها وخصائصها المطلقة .
المقصود بالملكية في القانون الكنسي :

. يجب للوصول إلى تحديد طبيعة الملكية ومضمونها في فقه القانون الكنسي، تحديد ما هو المقصود بالملكية في هذا الفقه حتى يمكن تفهيم نظريته في الوظيفة الاجتماعية للملكية بعد ذلك .

فقد ذهب فقهاء القانون الكنسي إلى التفرقة بين الحياة أو وضع اليد "Dominium" وبين الملكية "propriété" .

يقصدوا بالتعبير الأول الحياة المشتركة أو وضع اليد على الأموال التي خلقها الله مشتركة بين البشر للاستعمال فقط ، فالفكرة لديهم أن الملكية الحقيقية تنتمي إلى الله وحده الذي خلق الأشياء وتركها للاستعمال بين البشر، بقصد تحقيق غرض أو وظيفة أساسية هي القيام بإشباع الحاجات المشتركة بين أعضاء المجتمع، وهذه الحياة المشتركة أو وضع اليد الجماعي هو الأساس الجوهرى الذى يجب أن يوضع فى الاعتبار عند تنظيم أحكام الحقوق العينية . وكيفية وضع اليد على الأموال المختلفة .^(١)

وأما التعبير الثانى - الملكية - فقد قصدوا به الوسيلة الفنية أو النظام القانونى الذى وجد لخدمة المال المشترك، والعمل على قيامه بوظيفته بإشباع الحاجات العامة والخاصة المشتركة لأفراد المجتمع . بمعنى أنها سلطة الاستعمال أو الانتفاع التى تركها الله للبشر للقيام بالوظيفة الأساسية للمال المشترك فى خدمة الجماعة . ويترتب على ذلك أن الأساس فى نظرهم هو الحق الأول - الحياة أو وضع اليد المشترك - فيعتبر الجوهر والغرض الرئيسى من المال المشترك، وأما الملكية فما هى الإحق تابع ونسبى ومحاط بالقيود من أجل تحقيق الغرض منه فى خدمة المال المشترك^(٢) .

· Challaye : Histoire de la propriété, Paris, 1938, p. 58.

(١)

Pichot A. : La propriété dans l'enseignement sociale de

(٢)

L'Église, Paris, 1965. p. 37 et suiv.

الطبيعة المزدوجة لحق الملكية :

يترتب على هذا التحديد الخاص المتميز لفكرة الملكية — بأنها النظام القانوني المقصود به إخضاع الأموال لاشباع الحاجات المشتركة لأفراد الجماعة — أن فقهاء القانون الكنسي قاموا بتحليل الملكية إلى عنصرين ، أحدهما فردى والآخر اجتماعي . ولا شك أن مشكلة التنظيم القانوني لحق الملكية وتحديد خصائصه وتقييد سلطاته إنما توجد في مدى التوفيق بين هذين العنصرين المتقابلين والملاءمة بينهما لكي تقوم الملكية بأداء وظيفتها في المجتمع .

وقد ذهب فقهاء القانون الكنسي — في سبيل تحديد المضمون المزدوج لحق الملكية — إلى التفرقة بين أمرين : « حق ملكية الحد الكافي » :
 La suffisance و « حق ملكية الحد الفائض أو الزائد »^(١) La surabondance .

— فأما حق ملكية الحد الكافي، فهم يرون أن على كل إنسان أن يحفظ كيانه وبقائه في الحياة ويكون له بذلك الحق في أن يضع يده على ما يكفي من الأموال للقيام بهذه الوظيفة، ويعتبر الحق في هذا الحد الأدنى الكافي حقاً طبعياً لكل فرد بمجرد وصفه كبشر ومن لحظة وجوده وله أن يمارسه ويستخدمه بالطريقة التي يراها صالحة وملائمة لتحقيق هذا الهدف^(٢) وهذا هو العنصر الفردي للملكية .

— وأما حق ملكية الحد الفائض فهو أن يضع الإنسان يده على جزء من الأموال والموارد التي تزيد وتفيض عن حاجته في المحافظة على كيانه وبقائه في الحياة^(٣) . ويختلف هذا الحق الثاني في طبيعته وفي خصائصه عن الحق الأول: فبينما رأينا أن الحق الأول مطلق ويثبت لكل إنسان بسبب لزومه له ولوجوده، فإن هذا الحق الثاني لا تكون له هذه الصفة المطلقة ولا يثبت لكل إنسان بنفسه الكيفية ، بمعنى أن ملكية الفائض ما هي إلا استعمال

Renard et Trotabas : La fonction sociale de la propriété privée. Paris, 1930, p. 8, et suiv. (١)

Renard et Trotabas : op. cit., p. 15 et suiv. (٢)

Renard et Trotabas : op. cit., p. 20. (٣)

المال أو إدارته لحساب الغير ، أو هي وصاية تمارس على مال الجماعة ومصالحها الاجتماعية ، وعلى المالك أن يراعى في إدارة هذا المال تحقيق هذه المصلحة الاجتماعية ومن ثم فلا تقوم شرعية حق ملكية الفائض إلا في حدود هذه الوظيفة وفي المجال الذي يسمح بتحقيقها ^(١) . وهذا هو العنصر الإجتماعي للملكية .

مفهوم فكرة الملكية ووظيفة اجتماعية :

يتضح مما سبق أن الملكية تتكون من عنصرين :

— عنصر فردي ، وهو استخدام المال في سبيل إشباع الحاجات الخاصة لكل مالك .

— وعنصر اجتماعي ، وهو إدارة واستغلال المال في سبيل إشباع الحاجات المشتركة لأفراد المجتمع وتحقيق المصلحة الجماعية لهم .

وفي سبيل التوفيق بين هذين العنصرين ، في ظل نظام قانوني للملكية يسمح لها بأداء وظيفتها الاجتماعية ، ذهب بعض فقهاء الكنيسة إلى القول بأن الملكية تمنح المالك على المال المملوك له نوعين من الحقوق أو السلطات ^(٢) :
السلطة الأولى : هي سلطة الإدارة والاستغلال :

Potestas procurandi et dispensandi

وهي تسمى بالفرنسية : *La gerance* وتمثل هذه السلطة العنصر الفردي في الملكية ، ويقصد بها حق استعمال الشيء وإستغلاله تمهيداً لاستخدام الثمرات والفوائد بعد ذلك في إشباع حاجة الفرد . ويعتبر الحق في هذه الإدارة حقاً فردياً يثبت لكل شخص ويمارسه بنشاطه الخاص .

ويجدر التحديد خصائص هذا الحق وحدوده أن نبين ماذا قصدوا به بالضبط :
فأما كلمة *procurandi* فعناها أن يقوم شخص بإدارة أموال شخص

Christophe : *L'usage Chretien du droit de propriété*, op. cit., (١)
p. 25 et suiv.

Multzert H. : *La propriété sans le vol*, Paris, 1954. pp. 110-114. (٢)

آخر والحسابه أى بالنيابة عنه ولكن مع اعطائه سلطات واسعة واختصاصات مماثلة لاختصاصات الأصيل صاحب الشأن^(١).

وأما كلمة dispensandi فأصل معناها التقسيم والتوزيع^(٢).
يتبين من ذلك أن سلطة الإدارة والاستغلال لا تعتبر حقاً مطلقاً أو سلطة يمارسها المالك بمحض إرادته الفردية، وإنما هى سلطة تثبت له نيابة عن المجتمع في استعمال وإدارة المال الذى يملكه أفراد هذا المجتمع ملكية مشتركة فى سبيل إشباع حاجاته الخاصة.

ولكن يثور التساؤل عن المبررات التى تسمح بهذا العنصر الفردى للملكية، والتى تبرر ترك المال المملوك للجماعة ملكية مشتركة إلى الأفراد لإدارته وحيازته على هذا النحو الفردى، وهل كان من الأجدر أن تقوم الجماعة ذاتها بإدارة أموالها إدارة جماعية؟

يرد هذا الجانب من الفقه الكنئى على هذا التساؤل بأن عنصر الإدارة أو الاستغلال أو الحيابة الفردية تبرره الاعتبارات الآتية: ^(٣)

١ - أنه إذا كان كل شخص مسئولاً مسئولية ذاتية مستقلة عن إدارة واستغلال شئ معين، فإنه سيبدل عناية أكبر ومجهوداً أحسن فى هذه الإدارة مما لو تركت إدارة الشئ لعناية أشخاص متعددين.

٢ - أنه سيوجد قدر أكبر من النظام والانضباط فى إدارة الأموال إذا عهد إلى كل فرد بإدارة مال معين، بعكس الفوضى وعدم النظام اللذان سيجدان إذا اشترك جميع الأشخاص فى إدارة جميع الأموال.

٣ - أن الاستغلال الفردى والإدارة المستقلة لأموال يؤديان إلى

Multzer : op. cit., p. 117.

(١)

Multzer : op. cit. p. 116.

(٢)

Pichot : La propriété dans l'enseignement sociale de l'église
op. cit., pp. 48-50.

(٣)

Multzer : op. cit., p. 118, 119.

مزيد من الأمن والسلام الاجتماعي بعكس الإدارة الجماعية المشتركة التي
ينجم عنها الخلاف والنزاع بين أفراد المجتمع.

ويستخلص من ذلك ، أن فقهاء القانون الكنسي إذا كانوا قد اعترفوا
بشرعية هذا العنصر الفردي للملكية — الإدارة والاستغلال — فلأن
ملكه هو أحسن وسيلة فعالة تسمح للأموال بأداء وظيفتها في خدمة الجماعة ،
ولكنهم من ناحية أخرى قيدوا هذه الإدارة بكونها وصاية أو نيابة عن
الجماعة بوصفها المالك الحقيقي للمال المشترك .

السلطة الثانية : وهي سلطة الاستئثار والتمتع بشئ والعائد الناتج

عنه . وتسمى : "usus — La jouissance" .

وتمثل هذه السلطة العنصر الاجتماعي في الملكية ويقصد بها أن تخصص
موارد الشئ وثماره وكافة الدخول الناتجة عنه لخدمة الجماعة بأسرها وعلى
أى شخص — أيا كانت طبيعة حقه على الشئ — أن يتوخى إدارة هذا
الشئ واستغلاله بما يدر أكبر قدر ممكن من العائد لصالح الجماعة .
وهذا هو المقصود بالوظيفة الاجتماعية للملكية أى أنه طالما أن الملكية
هي وسيلة لخدمة المال المشترك فإن الدخل الناتج منها يجب أن يخص لصالح
الجماعة بأسرها .

وبذلك يتضح أنه لا مجال في هذا الصدد لوجود ملكية فردية مطلقة ،
بمعنى استئثار الفرد بسلطات الاستغلال والصرف على الشئ بقصد تحقيق
ربح أو إثراء غير مشروع ، بل على العكس تخرج هذه السلطات من مجال
حق الملكية وتدخل في مجال الحياة المشتركة أو وضع اليد الجماعي الذي
يترك للجماعة أمر الصرف فيه ^(١) Dominium .

نخلص من ذلك إلى أن المالك في ممارسته لحق الملكية يستخدم أموالا

(١) Gurvitch : Socialisme et propriété. Revue de metaphisique et de morale, Paris, 1930. pp. 132, 133.

Pichot : op. cit., p. 20.

Multzer : op. cit., p. 120.

معينة حيث يكون له الحق - بمقتضى سلطة الإدارة والاستغلال - في أن يديرها في سبيل إشباع حاجاته الشخصية دون تحقيق ربح من وراءها . ولكن من ناحية أخرى فإن المالك بوصفه عضواً في الجماعة التي ينتمي إليها يقع عليه عبء استخدام العائد الناتج عن الملكية - فيما يتجاوز إشباع حاجاته الشخصية - في سبيل إشباع الحاجات المشتركة لأفراد الجماعة وتحقيق مصلحتها العامة .

وفي ضوء هاتين الفكرتين ، تظهر الملكية كوظيفة اجتماعية بعيدة عن حق الملكية بصورته التقليدية ، كحق مطلق لا يخدم سوى المصالح الشخصية .
البحثة للمالك .

مقياس الوظيفة الاجتماعية للملكية وحدودها :

يبقى التساؤل عن المقياس الفاصل بين العنصر الفردي والعنصر الاجتماعي للملكية لكي يمكن في ضوءه معرفة حدود فكرة الوظيفة الاجتماعية للملكية .

وقد اختلف الفقهاء في تحديد هذا المقياس ، ولعل السبب في ذلك هو أن نظرية الوظيفة الاجتماعية لم تكن واضحة في وضع مقياس دقيق فاصل في هذا الصدد رغم أن ذلك من أهم الأسس الضابطة لفكرة الوظيفة الاجتماعية . وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن العنصر الفردي في الملكية - والذي يترك إلى النشاط والإرادة الفردية للمالك - إنما يشمل سلطة استعمال والاستغلال بالمعنى المعروف في حق الملكية كما حددها القانون المدني ، بينما ينصب العنصر الاجتماعي على سلطة التصرف . وتطبيقاً لذلك يكون للمالك الحرية في استعمال الممتلكات واستغلالها حسبما يعين له بينما يجب وضع القيود المختلفة على سلطة التصرف بما يتضمن أداء الوظيفة الاجتماعية للملكية ^(١) .

ولكن الذى نراه واضحاً من كتابات فقهاء القانون السكفى أنهم لم يقصدوا هذه التفرقة الدقيقة بالمعنى الذى يعرفه "قانون المدنى فى التفرقة بين سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف ، بل بين الاصطلاح الذى أطلقوه على العنصر الاجتماعى فى الملكية وهو (usus) ويقابله بالفرنسية (Jouissance) ، إنما يعنى الإنتفاع ، بالمعنى الواسع ، والذى يشمل كلا من استعمال الشيء وإستغلاله للحصول على ثماره وموارده. فضلاً عن أننا نرى أن القيود يجب أن تفرض على سلطة الاستغلال قبل أى سلطة أخرى ، لأنها هى التى من الممكن أن تأتى برجح وإبراء غير مشروع ، ومن ثم فيجب أن تدخل هذه السلطة فى العنصر الاجتماعى وليس فى العنصر الفردى كما ذهب الرأى السابق .

وجدير بالذكر أنه رغم هذه الطبيعة المزدوجة لحق الملكية طبقاً لنظرية الوظيفة الاجتماعية ، والتى تتكون من عنصرين أحدهما فردى والآخر اجتماعى ، إلا أن هذه النظرية لاتنادى بالفصل التام بين هذين العنصرين ، بل على العكس تقول بضرورة ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بطريقة تضمن للملكية نظاماً موحداً منسجماً مترابطاً يسمح لها بأداء وظيفتها الاجتماعية . فبما أن الفرد ليس منعزلاً عن الجماعة التى يعيش فيها ، فإنه لا يمكن الفصل بين هذين العنصرين فصلاً تاماً ، بحيث يهيمن النشاط الفردى على الثروات والأموال الموجودة ، كما أنه لا يمكن من ناحية أخرى تنظيمها تنظيماً جماعياً بحتاً ، لابرأى الحاجات الفردية ولا يسمح بتحويلك البائع أو الدافع الفردى ، بل على العكس فإن إبقاء الملكية الفردية والمحافظة عليها مع اعتبارها وظيفة اجتماعية ، هو الذى يحرك الأفراد إلى الإدارة الحسنة والاستغلال المثمر مع تحقيق أكبر قدر من الفائدة لصالح الجماعة (١) .

ويرتب على ذلك التكيف تغير المضمون التقليدى لحق الملكية بحيث لم يعد حقاً عينياً يتمثل فى سلطة مباشرة للبالك على الشيء محل الملكية دون مراعاة أى اعتبار آخر ، بل يرى هذا الجانب من الفقه أن الملكية أصبحت

رابطة ثلاثية بين المالك والشيء محل الملكية والوسط الاجتماعي ذاته بما يضمن مراعاة اعتبارات المصلحة العامة في استعمال الملكية واستغلالها والصرف فيها وتحقيق وظيفتها الاجتماعية^(١).

بهذا التنظيم المزدوج للملكية اعتقد فقهاء القانون الكنسي أنهم قد وضعوا تنظيماً فعالاً للملكية يساهم - عن طريق فكرة الوظيفة الاجتماعية - في تحقيق فائدة الجماعة، ويقابل بذلك التنظيم الفردي المطلق الذي وضعته لها المجموعة المدنية الفرنسية.

تقدير النظرية :

لاشك أنه لا يمكن إغفال قيمة كتابات الفقه الكنسي بالنسبة للملكية حيث تناولها هذا الفقه بإسهاب، وكان له فضل لفت النظر إلى ضرورة وجود نوع من العدالة أو المساواة في توزيع الأموال المشتركة بين البشر، إلا أن نظرية الفقه الكنسي لم تحل من بعض الانتقادات وخاصة بالنسبة لعدم توافقها مع اعتبارات الصياغة القانونية المتعلقة ببعض النظم القانونية المستقرة، فلاشك أن فكرة اعتبار الملكية رابطة ثلاثية بين المالك والشيء والوسط الاجتماعي تجافي فكرة الملكية كحق عيني يتمثل أساساً في سلطة اشخص على شيء بمقتضى القانون، فضلاً عن أنه من الممكن الوصول إلى النتيجة التي أرادوا تحقيقها من وراء فكرة الرابطة الثلاثية، وهي مراعاة المصلحة الجماعية بدون حاجة إلى هذا التكييف، وذلك لأن فكرة الحق لا تتناقض على الإطلاق مع وجوب تقييده بما يحقق اعتبارات المصلحة العامة ويؤدي الوظيفة الاجتماعية لهذا الحق^(٢).

Katzarov : Théorie de la nationalisation. Neuchatel, 1960, (١)
pp. 172, 173.

Savatie : Du droit civil au droit public, Paris, 1950. pp. 7, 8.

Ripert : Les forces créatrices du droit, Paris, 1955, p. 236 (٢)
et suiv.

Dabin : Le droit subjectif, Paris, 1952. p. 220 et suiv.

ويرى فريق من الفقه أنه رغم أن نظرية الفقه الكنسي قد نادت باعتبار الملكية وظيفة اجتماعية، إلا أنها قد عجزت عن إعطاء معيار أو أساس شرعى يبرر مضمون الملكية، وإنما إقتصرت على تقييد بعض أوجه استعمال حق الملكية فقط مع إطلاق أوجه الاستعمال الأخرى، فهى بذلك تنطوى على خلط بين طبيعة حق الملكية وبين طرق استعمال واستغلال هذا الحق^(١).
والذى نراه أن الفقه الكنسي لم يستطع أن يميز بوضوح التفرقة بين ملكية الحد الكافى وملكىة الحد الفائض رغم أن هذه التفرقة تعتبر من الدعائم الأساسية التى تركز عليها نظريتهم فى الملكية، حيث لا يبدو القصد من هذه التفرقة وهل تعتبر وضعا لحد أقصى للملكية أم تعتبر تفرقة بين أموال الإنتاج وأموال الاستهلاك، الأمر الذى لم يوضحه على الإطلاق أنصار هذه النظرية. فضلا عن التفرقة التى نادى بها هذا الفقه، بين سلطة إدارة المال واستغلاله، وسلطة الاستئثار والتمتع بناتجه على أساس إطلاق حرية المالك بالنسبة للسلطة الأولى وتقييد السلطة الثانية، تعتبر تفرقة غير دقيقة ولا تتفق مع السلطات الثلاث الأساسية التى تخولها الملكية للمالك من استعمال واستغلال وتصرف، فضلا عن أنه من المفروض أن تتحكم فكرة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية فى جميع السلطات التى يخولها هذا الحق لصاحبه بما يضمن تحقيق هذه الوظيفة، وكل ذلك يستلزم أن تفرض القيود والالتزامات على جميع هذه السلطات بحيث تهيمن فكرة الوظيفة الاجتماعية على استعمال حق الملكية واستغلاله والتصرف فيه، الأمر الذى لم تناد به نظرية الفقه الكنسي فى الملكية.

الفصل الثالث

الملكية في الفكر الاشتراكي الاصلاحى

“Le Socialisme Reformiste”

معنى الاشتراكية الإصلاحية :

يقصد بالمذاهب الاشتراكية الاصلاحية تلك المذاهب المعتدلة التى اتخذت من الملكية موقفاً وسطاً بين المذاهب الفردية التى تقدسها وتعترف لها بخصوصيات ويميزات مطلقة ، وبين المذاهب الشيوعية التى تطالب بإلغاء حق التملك الخاص تماماً . فيقصد بالاشتراكية الاصلاحية أى مذهب اشتراكي ينادى بالإبقاء على الملكية الخاصة مع تخليصها من شوائبها ومساوئها وعيوبها . فهى من ناحية تنقد الملكية الفردية المطلقة والاستغلال والظلم وعدم المساواة التى تؤدى إليها ، ولكنها من ناحية أخرى لا ترى إلغائها وحلول الملكية الجماعية الشيوعية التى تنفى أى أثر للملكية الفردية محلها ؛ وإنما هى ترى إقامة نظام معتدل للملكية الفردية يسمح بالإبقاء عليها مع إحاطتها بمجموعة من الضمانات والقيود التى تحد من إطلاقها وتخليصها من شوائبها وعيوبها ، مع الاعتراف بنوع من التنظيم الجماعى الاشتراكي للنهوض والارتفاع بإنتاجيتها^(١) .

أى أنه فى كلمة واحدة أطلق على هذه المذاهب الاشتراكية كلمة « إصلاحية » ، « reformiste » لأن الغرض منها « إصلاح » نظام الملكية الخاصة وليس القضاء عليها .

(١) وفدت الحُجُوب — الاشتراكية — القاهرة ١٩٦٦ ص ١٨١ ، ١٨٢

Fouillé : La propriété sociale et la démocratie, Paris, 1906,
p. 41 et suit.

Tarbourich : Essai sur la propriété, Paris, 1904, p. 290 et suit.

Guvitch : Socialisme et propriété, op. cit., p. 127 et suiv.

وفي داخل إطار هذا المبدأ أنعمت ففرعت المذاهب الاشتراكية الإصلاحية حسب مدى الحلول والمقترحات التي ذهبت إليها لإصلاح نظام الملكية ، حيث يمكن ردها إلى اتجاهين رئيسيين في هذا الصدد : الاتجاه الأول ويتمثل في الآراء المعتدلة التي تضمنت حلولاً ومقترحات معتدلة ومتوسطة ولذلك تسمى بالاشتراكية الإصلاحية المعتدلة أو المحافظة والاتجاه الثاني ويتمثل في الآراء المنتطرفة المغالى فيها والتي ذهبت إلى حلول ومقترحات خيالية غير واقعية ولذلك تسمى بالاشتراكية الخيالية أو الانتقادية .
وسنخصص لكل من الاتجاهين السابقين في الاشتراكية الإصلاحية بحثاً مستقلاً .

المبحث الأول

الاشتراكية الإصلاحية المعتدلة أو المحافظة

(نظرية برودون في الملكية)

مضمون هذا المذهب :

رأينا أنه يقصد بالاشتراكية الإصلاحية المعتدلة تلك المذاهب الإصلاحية المتوسطة والتي ذهبت — بمعدد الملكية — إلى حلول واقترحات معتدلة غير مبالغ فيها ولعل أهم رواد ومفكرى هذا المذهب الفقيه الفرنسي « برودون » Proudhon^(١) .

(١) لا يمكن لأى دراسة قانونية للملكية أن تستكمل أبحاثها وزواياها دون التعرض لآراء وكلمات « برودون » في الملكية حيث أنه واحد من الذين كرسوا معظم كتاباتهم وأبحاثهم — بل حياته نفسها — في البحث عن نظام مثالى نموذجى للملكية يقضى على مساوئها وعيوبها . حيث نعتبره من أهم الذين حاولوا إيجاد نظرية عامة اشتراكية تتناول الملكية من جميع زواياها الاقتصادية والقانونية دون التقيد بآراء مسبقة أو نظرية علمية معينة .

وقد بدأ هذا المذهب الاشتراكي الاصلاحى المعتدل بانتقاد الملكية الخاصة والمهجوم عليها هجوما شديدا مظهراً جميع مساوئها وعيوبها إلى درجة وصفها بالسرقة ، وهى عبارة برودون الشهيرة : «ماهى الملكية» ؟ الملكية هى السرقة : La propriété c'est le vol وقد كان ذلك موضوع كتابات برودون الاولى وخاصة كتابه الشهير «ماهى الملكية» ؟ qu'est-ce que la propriété ?^(١) ولكن رغم الهجوم السابق فإن هذا المذهب لم ينته إلى المناداة بإلغاء الملكية الفردية ، بل على العكس من ذلك طالب بالإبقاء عليها ، مع تخليصها من شوائبها ومساوئها ، إلى درجة وصفها بأنها الحرية « الملكية هى الحرية ، والدعامة ضد تعسف السلطة العامة وجورها فى المجتمع وقد كان ذلك موضوع الجزء الثانى من كتابات برودون وخاصة كتاب نظرية الملكية :

^(٢) "Théorie de la propriété"

ويمكن القول أن رائد هذه النظرية الاشتراكية الاصلاحية المعتدلة — برودون — قد استعمل فى نظريته أسلوب هيجل الجدلى والذي يرى أن الكل وضع نقيضا آخر يتعارض معه ، وبالتأليف بين الوضع ونقيضه يتم تركيب نظام جديد إصلاحى ، وقد إتبع برودون المنهج الآتى :

من ناحية أولى : أن « الملكية هى السرقة » حيث أظهر مساوئها وعيوب الملكية : وهذا هو الوضع عنده أو الشق الأول من نظريته .

ومن ناحية ثانية : أن « الملكية هى الحرية » لأنها دعامة وضرورة ضد التعسف السياسى والاقتصادى وهذا هو النقيض عنده أو الشق الثانى من نظريته .

ومن ناحية ثالثة : ذهب إلى التأليف بين الوضع والنقيض بإقتراح نظام يستند على حسنات الملكية ويستبعد نقائصها .

وستعرض لبيان شق النظرية والنظام الجديد المقترح فى مطلبين متتاليين ثم ينتهى بعد ذلك ببيان تقدير النظرية فى مطلب ثالث .

(١) وقد أعددتا فى إشارتنا وإطلاعتنا فى هذا الكتاب على أحدث طبعاته الصادرة فى باريس سنة ١٩٦٦ لدى دار النشر المعروفة Garnier — Flammarion

(٢) وقد اعتمدنا فى كتاباتنا من هذا الكتاب على الطبعة الأولى والوحيدة منه والصادرة فى باريس سنة ١٨٦٦

المطلب الأول

مساوى. وعبوب الملكية

(الملكية هي السرقة)

مضمون الفكرة : تتمثل نقطة البدء عند برودون أو الشق الأول من نظريته في انتقاد الملكية الخاصة حيث بدأ كتاباته عن الملكية في سنة ١٨٤٠ في كتابه « ماهي الملكية » (١) ؟ متسائلاً عن طبيعة الملكية : وأجاب عن ذلك بأن « الملكية هي السرقة » ، وذلك نظراً لما تشتمل عليه من نقائص ومساوى. وما تحتويه من إستغلال . وقام — في بادىء الأمر — بنقد جميع الأسس والنظريات التي نادى بها الفقه لتبرير الملكية وإثبات شرعيتها ؛ ثم قام بتحليل نفس مضمون الملكية ، وما تخوله من سلطات وحقوق ليتوصل إلى إدانها ووصفها بالسرقة ؛ وأخيراً قام بانتقاد الملكية الجماعية الشيوعية ونادى بأنها ليست هي الحل أو العلاج لمساوى الملكية الفردية . وسنقوم ببحث هذه الأمور الثلاثة على التوالي .
أولاً : بانتقاد أسس ومبررات شرعية الملكية :

لعل ما يميز الاشتراكية الإصلاحية المعتدلة عن المذاهب الأخرى التي

(١) يكفي بيان أهمية كتابات برودون في الملكية أن ساركس قال « أن أول برودون : ماهي الملكية ؟ له بالنسبة للاقتصاد الوطني الحديث نفس الأهمية التي كانت لمؤلف سبينز ماهي الدولة الثالثة ؟ بالنسبة لسياسة الجديدة » .

« L'ouvrage de Proudhon : qu'est-ce que la propriété ? a, pour l'économie nationale moderne, la même importance que l'ouvrage de Siéyès : qu'est-ce que le Tiers-Etat ? pour la politique moderne. » K. Marx, cité par James (Emile), dans la chronologie de la nouvelle édition de : qu'est-ce que la propriété ? édition Flammarion, Paris, 1966.

وكذلك أشار : رنمت المحجوب — الاشتراكية — ١٩٦٦ ص ٢٢٦ لما جاء على لسان ساركس بصدد تحديد مركز برودون : « أن الخلف قد يخلص المرحلة الأخيرة من التقدم الغربي بقوله أن لويس نابليون كان نابليون هذه المرحلة ، وأن برودون كان لها بمثابة برودون فوريير » .

تعرضت للملكية أنها لم تبدأ — مثل سائر المذاهب — ببيان آثار الملكية ونتائجها السيئة وإنما شيدت — في إنتقاد الملكية — بناء متكامل يبدأ بالتعرض لمضمون الملكية وأسس شرعيتها وينتهي ببيان مساوئها ونتائجها الظالمة. وقد بدأ برودون بإنتقاد الحجج والأسانيد التي دافع بها أنصار المذهب الفردي عن شرعية الملكية الفردية وانتهى إلى أنها حجج ضد الملكية وليست في صالحها. فأما عن القول بأن الملكية حق طبيعي ، فردود في نظر برودون بأن الملكية تختلف عن الحق الطبيعي في جوهره ، فالحق الطبيعي لا يمكن حرمان أحد منه على الإطلاق ، في حين أن الملكية ، وإن كان البعض يتمتع بها فإن البعض الآخر محروم منها وفي هذه الحالة تعتبر سلطة معطاة ومن هنا اختلفت عن الحق الطبيعي^(١) ، فضلا عن أن ذلك مردود عليه أيضا — في نظر برودون — بأن الحقوق الطبيعية وهي المساواة والحرية والأمن لا تقبل المساس أو الإتهاك أو التصرف ، فالشخص لا يستطيع أن يبيع حريته أو حقه في المساواة مع غيره ، والمجتمع لا يمنح أمانه وحمايته لأشخاص دون آخرين في حين أن الملكية تقبل التصرف والنقل والتقييد^(٢). أما عن وضع اليد أو الإستيلاء ، والذي حاول البعض أن يؤسس عليه شرعية الملكية كما رأينا ، فقد انتقده برودون أيضاً وذهب إلى أن وضع اليد في ذاته هو الذي يحتاج إلى تبرير ، وذلك لأنه مع التسليم بأن الثروات الطبيعية وأهمها الأرض محدودة بطبيعتها بينما الكائنات البشرية قابلة للزيادة بطبيعتها أيضاً ، فإنه إذا كانت الحالة في المجتمعات القديمة تسمح بمساواة طبيعية أصلية فإن معنى ذلك أن عدم المساواة في الثروات الحالية هو أمر مناقض لطبيعة المجتمعات البشرية ودليل يدين الملكية ، وعلى أي حال فإن الإستيلاء أو وضع اليد لا يصلح لتبرير شرعية الملكية الآن ، لأنه إذا

Proudhon : qu'est-ce que la propriété ? Paris, 1966. ed. G.F. (١)
(édition Garnier Flammarion), p. 88 et suiv.

Connard : Histoire des doctrines économiques, Paris, 1943 (٢)
pp. 488-490.

كانت الحقوق متساوية قديماً والثروات الطبيعية كافية لأن يستأثر كل شخص منها بمقدار معين ، ويدخل في ملكيته الخاصة ما يراه كافياً لإشباع حاجاته . فإن الأمر لم يعد كذلك في المجتمعات الحديثة حيث لا توجد مساواة في الحقوق وحيث لا تكفي الثروات الطبيعية بحيث أصبحت ملكية البعض ثروات معينة تمنى حرمان الآخرين من ملكيتها ، ومن ثم فلم يعد يصلح وضع اليد لتبرير شرعية الملكية ^(١) .

وأما بالنسبة للقانون كأساس للملكية أو كما ذهب البعض إلى تبرير الملكية على أساس الإرادة الجماعية للمواطنين *volonté unanime* والتي إرضت وجود الملكية ثم جاء القانون وقتن هذه الإرادة وأعطاهما النصفة الإلزامية القانونية ، فرددود أيضاً في نظر برودون بأن الإرادة الجماعية للمواطنين لا يمكن أن تضي الشرعية على حق الملكية في الوقت الذي لا يتمتع بهذا الحق غالبية هؤلاء المواطنين ، فضلاً عن أن هذا التعليل في نظر برودون فيه معاداة على المطلوب . لأن الشرعية يجب البحث عنها في جوهر الملكية ذاتها لا في عنصر خارجي عنها وهو حماية القانون لها ^(٢) وكذلك بالنسبة للعمل فلم يوافق برودون عليه أيضاً كأساس للملكية حيث يرى أنه لا يبرر إلا ناتج الملكية فقط . أي أنه يبرر ملكية أو حيازة الأموال الناتجة عن استغلال الملكية أما ملكية أدوات ووسائل الإنتاج ذاتها فالعمل لا يستطيع تبرير شرعيتها لعدة أسباب :

— فمن ناحية أولى ليس للعمل أى فضل في ملكية الأشياء والموارد الطبيعية التي أوجدتها الطبيعة دون أن يساهم أى عمل في خلقها أو وجودها .
— ومن ناحية ثانية فإن تبرير الملكية على أساس العمل من شأنه تساوى جميع الملكيات بغض النظر عن نوع العمل وندرة الناتج وعدم

Proudhon : op. cit., pp. 96-105.

(١)

(٢) أنظر بالتفصيل في نقد برودون قانون كأساس للملكية :

Proudhon : op. cit., p. 110-121.

Pagué : La propriété et les besoins. Paris, 1958 p. 27 et suiv.

تساوى القوى المنتجة وغيرها من العوامل التي تتدخل في تحديد قيمة الأموال .
— ومن ناحية ثالثة فإن العمل لا يصلح لأن يكون أساساً للملكية لأنه
على العكس من ذلك متناقض معها ومنفصل عنها تماماً ، فالمالك لا يعمل
والعامل لا يملك ، فكيف يكون العمل أساس للملكية ، فهو على عكس ذلك
من شأنه القضاء عليها وعدم الاعتراف بشرعيتها .^(١)

ثانياً : نقد جوهر وطبيعة الملكية :

لا شك أن عبارة برودون الشهيرة : « الملكية هي السرقة » ، تثير كثيراً
من التساؤل والحيرة ، فكيف يمكن اعتبار المالك سارقاً بينما هو يحنى ثمرات
ماله الخاص ويستغله دون اعتداء على ملكية الغير ؟ أجاب برودون على
ذلك منتقداً جوهر الملكية نفسها ومحللا السلطات التي تمنحها من عدة نواح
مختلفة لإثبات أنها سرقة :

١ - الملكية دخل بلا عمل :

من أهم وأول أسباب هجوم برودون على الملكية ، أنها تدر دخلاً
غير مشروع وغير مستحق لأنه لا يقابلها أى عمل من جانب المالك . ولعل
ذلك كان سبباً في أن برودون كان أكثر هجوماً على الملكية المنقولة وملكية
رؤوس الأموال والتي تحقق هذا الفائض أو الدخل ، بينما كان أكثر تسامحاً
ودفاعاً عن الملكية الزراعية الصغيرة والتي يعمل فيها المالك بنفسه دون
استغلال عمل الغير . فيرى برودون أن المالك الرأسمالى يحنى من وراء ملكيته
دخلاً بلا عمل على حساب العامل عنده حتى ولو كان يدفع للعامل القيمة
الكاملة لعمله الفردى ، لأنه يبقى بعد ذلك للمالك ناتج المجهود الجماعى
كاه والذى ينتج من تضافر وضم الأعمال والمجهودات الفردية ، وبذلك
فإنه رغم أن المالك يعطى للعامل أجر عمله اليومى إلا أنه يستفيد من الناتج

Proudhon : op. cit., p. 123 et suiv.

(١)

Guy-Grand : Pour connaître la pensée de proudhon. Bordas. 1947.

p. 22 et suiv.

الجماعى للعمل والذي يزيد بطبيعة الحال عن مجموع الأجور الفردية التي تقاضاها كل عامل على حدة . وهذا الفرق يعتبر دخلا فائضا للمالك لم يبذل أى عمل أو مجهود فسيبيل تحصيله، وإنما جاء نتيجة واقعة لا دخل له فيها وهي ملكيته لأموال معينة : (١) .

٢ — الملكية ربع يتوقف على الصدقة البحتة : Droit d'aubaine

يرى برودون أن من أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى الملكية . أنها واقعة لا تستند إلى أى معيار أو أساس ثابت بل تتوقف في وجودها وفي آثارها على مجرد الصدقة البحتة أو الحظ السعيد (droit d'aubaine) الذي يضع مالا معيناً تحت يد شخص ثم يسمح له باستثماره والحصول على موارده وربيعة دون أى مجهود منه (٢) .

ويتخذ هذا الربع المتوقف على الصدقة أو الحظ عدة أشكال تتوقف على طبيعة الشيء محل الملكية : فهو الإجارة بالنسبة للأرض الزراعية (Fermage) ؛ والإيجار بالنسبة للملكية المنازل والمنقولات : (Loyer) والربع أو الدخل بالنسبة للأموال الثابتة الدائمة وأدوات الإنتاج (Rente) ؛ والفائدة بالنسبة للنفود ورؤوس الأموال الأخرى (Intérêt) ؛ والربع بالنسبة للإتمان ؛ والتجارة والتبادل (Bénéfice, gain, profit) . (٣)

وأما بالنسبة لمضمون أو معنى قاعدة « أن الملكية حق يتوقف على الحظ السعيد أو الصدقة البحتة » فيقصد بها أن الملكية تضع المالك في مركز السلطة والسيادة والإنتاج دون أى مجهود منه، أى أنه يتج شيء من لاشيء ، أى في كلمة واحدة الخلق من العدم ، الأمر الذي يفترض ويستلزم من ناحية

Connard : Histoire des doctrines économiques, p. 795.

(١)

Proudhon : op. cit., p. 145 et suiv.

Pagué : op. cit., pp. 28, 29.

Proudhon : op. cit., p. 191 et suiv.

(٢)

Proudhon : Qu'est-ce que la propriété ?, op. cit., p. 191.

(٣)

تخصيص الشيء ووقفه على المالك وحده . consecration بحيث لا يستعمله أحد أو يمارس عليه أى حق بدون تفويض أو إذن من هذا المالك ؛ ومن ناحية أخرى التحريم والنهي (anathème) الذى يفترض الدفاع عن الشيء وعدم المساس به وحمايته وتوقيع مختلف الجزاءات المدنية والجنائية على كل مخالف أو معتدى على الملكية ؛ وأخيراً التكريس والتفديس : « dedicace » والذى يجعل من المالك إلهاً للشيء . بحيث تتحول مادة الشيء وموضوعه وتتدجج في شخصية المالك ذاته ^(١) .

٣ — « أن الملكية مستحيلة » — نظرية برودون في استحالة الملكية :

« La propriété est impossible »

تعتبر نظرية استحالة الملكية من أهم النقاط الأساسية في فكر برودون والتي تميز نظريته في الملكية ، حيث ذهب برودون إلى أنه مهما كانت الحجج التي يسوقها أنصار الملكية للدفاع عنها ومهما وجد من نظريات تبرر شرعيتها الملكية فإن الملكية تشتمل — في جوهرها — على ما يناقض نفسها وما يجعل استمرارها وبقاءها أمراً مستحلاً . وقد بنى برودون فكرته في استحالة الملكية على عدة أسانيد وأسباب نحاول استعراضها بإيجاز فيما يلي :

السبب الأول :

« إن الملكية مستحيلة لأنها تقتضى أشياء من العدم ^(٢) » :
قام برودون بالتوصل إلى ذلك من استعراضه للصور المختلفة للدخل الذى تحققه الملكية بحسب طبيعة الشيء محلها :
فبالسبب لريح الأرض الزراعية أو إيجارها فيعتبره برودون نتيجة للزيادة في ناتج الأرض الأكثر خصوبة على ناتج الأرض الأقل خصوبة .

Salleron : Diffuser la propriété, Paris, 1964. p. 213,

(١)

Proudhon : op. cit., p. 192 et suiv.

La propriété est impossible parceque, de rien elle exige quelque chose. « Proudhon, op. cit., p. 196 ».

(٢)

بمعنى أن الربح الفائض الذى يحصل عليه المالك فى هذا الصدد لا يتحقق فى الأرض الأولى إلا عند ما يلزم الأفراد بزراعة الأرض الثانية تحت ضغط زيادة السكان، ومن البديهي أن هذه واقعة لا يد ولا مجهود للمالك فيها. وإنما سببها تفاوت الثروات الطبيعية ولأنه إذا كانت الفرصة متسوية أمام الجميع فى زراعة الأرض الخصبة لما أجبر شخص على زراعة الأرض غير الخصبة . أما بالنسبة للدخل الآتى من رؤوس الأموال وأدوات ووسائل الإنتاج التى تستلزم العمل والمجهود لاستثمارها ، فإن المالك يقوم باستغلال اليد العاملة المأجورة حتى يحصل من وراء مجهود التعامل على دخل أو ربح لم يذل أى مجهود أو عمل شخصى حتى يستحقه . فضلاً عن أن رؤوس الأموال لا تنتج بنفسها أموالاً أخرى وإنما هى أيضاً تحتاج إلى تشغيل وإلى استغلال لعمل الغير ، ومن ثم فإن مالكيها يقتضى شيئاً مقابل لاشئ من جانبهم . وأخيراً بالنسبة للإيجار كدخل للمالك من استغلال ملكيته المنقولة أو العقارية فإنه يثل فى نظر برودون أيضاً دخلاً فائضاً دون مقابل من المالك أو عمل شخصى منه^(١) .

السبب الثانى : — إن الملكية مستحيلة لأنها تؤدي إلى أن يتكلف الإنتاج أكثر مما يدرّه ،^(٢) .

يؤيد برودون ما ذهب إليه راسى ، من أن الإنتاج ما هو إلا عملية تبادل كبيرة ، ولكى يكون التبادل منتجاً يجب أن تتساوى النفقات مع الإيرادات ، بمعنى أن تكون قيمة الأموال المستهلكة متعادلة مع قيمة الأموال المنتجة . ونفس الأمر بالنسبة للإستهلاك فإنه يجب لمشروعاتهم أن يكون منتجاً للمنفعة وإلا كان مجرد تحطيم الأموال بدون مقابل ، ويخلص برودون

Proudhon : op. cit., p. 201-203.

(١)

Bourgeat : Proudhon père du socialisme Français. Paris, 1943, p. 42 et suiv.

La propriété est impossible parce que là où elle est admise, (٢)
la production coûte plus qu'elle ne vaut. «Proudhon, qu'est-ce que la propriété, op. cit., p. 204».

إلى أنه في النظام الاقتصادي السليم يجب أن يوجد توازن بين الإنتاج والاستهلاك.^(١)

أما في ظل النظام القائم على الملكية الفردية فإنها تؤدي — في نظر برودون — إلى عدم تعادل الإنتاج مع نفقاته من ناحية ، وعدم توازن الإنتاج مع الاستهلاك من ناحية أخرى، وذلك في جميع صور الملكية وأشكالها ، حيث إقترض برودون في هذا الصدد فرضين بالنسبة للملكية الفردية، أولهما أن المالك يعمل في إستغلال ملكيته ، وثانيهما أن المالك لا يعمل ، وإتتهى إلى أن النتيجة واحدة في الحالتين ، ففي الفرض الأول حيث يعمل المالك مع غيره في إستغلال ملكيته فإنه سيحصل على عائدتين في هذا الصدد : عائد عمله الشخصي وعائد ملكيته ، وبما أنه سيستهلك أحد العائدين فقط حسب حاجاته الشخصية فسيبقى العائد الآخر بدون إستهلاك، ومن ثم إن يتوازن الإنتاج مع الاستهلاك بل سيكون هناك إنتاج فائض ، وفي الفرض الثاني حيث لا يعمل المالك ، وإنما يكتفى بإستهلاك العائد الذي تدره له ملكيته فإنه لا ينتج شيئاً مقابل هذه الأموال التي استهلكها لأنه لا يعمل ، ومن ثم فيسقط الإنتاج ولا يتساوى مع الاستهلاك وهي الحالة التي سمتها برودون الاستهلاك غير المنتج.^(٢)

السبب الثالث :

« إن الملكية مستحيلة لأن الإنتاج يتناسب مع العمل وليس مع الملكية ذاتها »^(٣)

ذهب برودون إلى أنه ، بفرض ثبات رأس المال أو وسائل وأدوات

Bancal : Proudhon, une conception humaine de l'économie, (١)
Paris, 1949. pp. 18-19.

Proudhon : Qu'est-ce que la propriété, op. cit., pp. 204-207. (٢)

Que la propriété est impossible parce que sur un capital (٣)
donnée la production est en raison du travail et non en
raison de la propriété «Proudhon, op. cit., p. 208».

الإنتاج ، فإن زيادة الإنتاج أو نقصانه تتوقف على درجة العمل وليس على الملكية ، وقد أعطى برودون مثالا على ذلك ، الملكية العقارية الزراعية إذا قام المالك باستئجار ملكيته عن طريق تأجيرها للغير ؛ إيجاراً زراعياً ، وهو عقد يتخلل فيه المالك عن حيازة أرضه لمزارع آخر مقابل أجره معينة تناسب مع ما كان المالك يسجه من الأرض . فإذا استطاع المزارع بسبب زيادة جهوده وتعدد أعضاء أسرته أن يضاعف الإنتاج مرات أكثر من المالك فهل يكون ذلك سبباً لمطالبة المالك له بمضاعفة الإيجار ؟ لا شك أنه لا يحق للمالك ذلك — في نظر برودون — لأن حق المالك لا يتناسب مع العائد الذى يعود على المزارع والنتائج من العمل ، وإنما يتناسب حق المالك مع الدخل الذى كان يحصل عليه هو شخصياً لأن هذا هو عائد الملكية ، أما الزيادة فى الإنتاج فإنما ترجع إلى زيادة عدد أسرة المزارع ومضاعفة جهود العمل وموارد الطاقة وهى أمور أجنبية مستقلة تماماً عن الملكية ^(١) .

السبب الرابع :

« إن الملكية مستحيلة لأنه بسببها يلتمس المجتمع بعضه البعض : » ^(٢)
ذهب برودون إلى أن الملكية تؤدي إلى أن جميع الطبقات والفئات الموجودة فى المجتمع تحاول كل منها أن تصعد وتعيش على حساب الطبقة الأخرى وذلك بتأثير الملكية ، لأنه بما أن الموارد والأموال التى ترد عليها الملكية تكون ثابتة نسبياً ولا تزيد بنسبة تزايد الأفراد ، فإن أى تزايد فى الملكية لدى شخص معين يعنى نزح ملكية شخص آخر وتجريده منها : فالزارع مثلاً إذا أراد أن يزيد إنتاجه وبالتالي دخله بمقدار السدس فإنه يجب عليه أن يضاعف عمله ليس بمقدار السدس لحسب بل

Proudhon : op. cit., pp. 209-211.

(١)

La propriété est impossible parceque avec elle la société se devore, «Proudhon», op. cit., p. 217.

(٢)

السدسين، وذلك بسبب الأجرة التي يدفعها إلى المالك دون وجه حق واقتطاعاً من ناتج عمله الشخصي، وهو في سبيل ذلك يلجأ إلى زيادة عمل العمال العاملين لديه وزيادة استغلال عملهم وكذلك الاعتداء على ملكية الغير حتى يعوض ذلك. ونفس الأمر بالنسبة للمالك الرأسمالي المنتج إذا أراد أن يرفع إنتاجيته ويزيد ملكيته فسيلجأ إلى مضاعفة جهوده وطاقاته ويحاول في سبيل ذلك القضاء على غيره من المنافسين ونزع ملكيتهم أو استغلال عمل الغير دون المقابل العادل ^(١).

السبب الخامس :

« إن الملكية مستحيلة لأنها قاتلة » ^(٢) :

لما كان الدخل الطبيعي للملكية — مهما تعدى حدوده — لا يمكن أن يتجاوز حداً معيناً وهو حد قدرة المالك على استغلال واستثمار ملكيته، فإن المالك لا يقنع بذلك بل يلجأ إلى وسائل أخرى لزيادة ذلك ولتحقيق دخل أكثر مما تحتمله ملكيته، ومن ثم فهو يقوم بحساب أكبر عدد من العمال يستطيع استثمار هذه الملكية ثم يقوم بتجزئة ملكيته، وقسمتها على الوجه الذي يسمح باستغلال عمل هؤلاء، وبذلك بدلاً من أن يقدر الناتج والدخل الإجمالي على أساس قدرة المالك وعمله بأنه يقدر على أساس مدى قدرة رأسماله على استيعاب عمل الغير. ومن ثم فإنه بعملية استبدال بسيطة استبدل فيها المالك عمله الشخصي بأيدي عاملة كثيرة استطاع أن يحقق حداً أقصى من الدخل والأرباح عن طريق استغلال هذه الأيدي العاملة إستغلالاً قاسياً يؤدي إلى الفتل بهم وفنائهم ^(٣).

Berthod : L'attitude sociale de Proudhon. p. 35 et suiv. (١)

Proudhon : op. cit., p. 217 et suiv.

La propriété est impossible parce qu'elle est homicide (٢)
«Proudhon, op. cit., p. 212.»

Bougle : Proudhon, Paris, 1930, p. 38 et suiv. (٣)

Proudhon : op. cit., pp. 213-216.

السبب السادس:

وإن الملكية مستجيبة لأنها سبب الجور والإستبداد^(١) :

يوجه برودون هذا النقد للملكية من الناحية السياسية لأنها تؤدي إلى تحكم طبقة الملاك في الشؤون السياسية والإدارية وتوجيهها للحكم لصالحها . ويرى أن الأثر العملي الهام للاعتراف بالملكية المطلقة هو حرمان المواطنين من حقوقهم السياسية وخاصة حق الترشيح والانتخاب ، حيث كان القانون الفرنسي يعلق حق التصويت في الانتخاب أو الترشيح لتولى مناصب معينة على تملك حد أدنى من الأموال ، مما أدى إلى تحكم البعض في كثير من الأصوات وعدم تمتع البعض الآخر بأى حق في التصويت ، وإلى جعل تولى المناصب قاصراً على طبقة الملاك فقط يستغلونها لصالحهم ولزيادة ملكيتهم . ومن ثم فنعنى الملكية عند برودون عدم المساواة السياسية والمدنية^(٢) .

السبب السابع :

وإن الملكية مستجيبة ، لأنه عند استهلاك المالك لعائد الملكية فإنه يلفه ويفقده ، وعند إدخاره فإنه يعطاه ويلقيه ، وعند استثماره فإنه لا يكون منتجاً^(٣) :

فن ناحية أولى إذا قام المالك باستهلاك الدخل الذى يتلقاه من وراء ملكيته ، فإن ذلك يعتبر إتلافا لهذا الدخل دون إنتاج أى فائدة مقابلة . وفى سبيل ذلك يقارن برودون بين المالك والعامل : فالعامل الذى يستهلك

(١) La propriété est impossible parce qu'elle est mère de tyrannie. «Proudhon, op. cit., p. 236.»

Proudhon, op. cit., pp. 236, 237

(٢)

Gurvitch : Proudhon, sa Vie son Oeuvre avec un exposé de sa philosophie, Paris, (P.U.F.) 1965 p. 33 et suiv.

(٣) «La propriété est impossible parce qu'en consommant ce qu'elle reçoit elle le perd ; qu'en l'épargnant elle l'annule ; qu'en le capitalisant elle le tourne contre la production.» Proudhon, op. cit., p. 238.

دخله لا يعتبر ذلك تضييعاً لهذا الدخل ، حيث لجأ الفقه الإقتصادي إلى تشبيه العامل بالآلة وتشبيه الأجر الذي يتقاضاه بتنفقات صيانة الآلة وتجديدها . ولما كانت هذه النفقات لا تعتبر إطلافاً ، لأن الآلة تنتج في مقابلها أموالاً أخرى ، كذلك فإن استهلاك العامل لأجره لا يعد إطلافاً لأنه ينتج أموالاً أخرى مقابلة ، أما المالك عند استهلاكه لدخل أو عائد ملكيته فإنه لا يقدم للجماعة أى مقابل له ، ولا يضيف أى جديد إلى أموالها الموجودة ، وبذلك فإن ملكيته تعنى الإلحاق لأنه يستهلك أموالاً دون إنتاج مقابلها . وحتى إذا كان المالك يعمل ويستهلك دخل عمله فإنه سيبقى دخل ملكيته دون استهلاك ، ومن ثم فلن يستفيد منه مما يعنى زوال ميزة الملكية نفسها وفقدانها لأهميتها بالنسبة للمالك ، بمعنى أنه في اللحظة التي سيعمل فيها المالك ستنتهي فائدة ملكيته وضرورتها بالنسبة إليه فالملكية تتعارض دائماً مع العمل .^(١) ومن ناحية ثانية ، فإن المالك الذي يقوم بادخار عائد ملكيته فهو أيضاً يعطل هذا العائد ويوقف فائدته ، لأن ذلك من شأنه منع الغير من استعمال هذا العائد والانتفاع به دون أن ينتفع به المالك شخصياً ، فهو بمعنى آخر يوقف العائد ويخرجه عن التعامل .^(٢)

ومن ناحية ثالثة ، أن المالك إذا قام باستثمار هذا العائد وتشغيله فإنه نظراً لنقص احتياطيهِ - بسبب خروج هذه الأموال الممولة من تحت يده - سيضطر إلى إنقاص أجور العمال الذين يعملون لديه ويترتب على نقص الأجور تخفيض كمية العمل ، وبالتالي انخفاض الإنتاج ونقص المنتجات ، وبالتالي نقص دخل المالك وهكذا .^(٣)

Proudhon : Qu'est-ce que la propriété, 1966, p. 238. (١)

Bancal : Proudhon, une conception humaine de l'économie, op. cit., pp. 24-25.

Guy-Grand, Pour connaître la pensée de Proudhon, op. cit., (٢)
pp. 28, 29.

Proudhon : op. cit., pp. 240-242. (٣)

ومن ثم ينتهي برودون إلى أن الملكية غير مجدية في جميع صور استعمالها وإستغلالها سواء بالاستهلاك أم بالإدخار أم بالاستثمار .

السبب الثامن :

« أن الملكية مستحيلة لأن قدرتها على التراكم غير محدودة بينما هي لا تزد إلا على موارد محدودة، »^(١)

ذهب برودون إلى أن الملكية بخصائصها المطلقة ونزعاتها الفردية تتجه نحو تحقيق أكبر قدر من الدخل بدون عمل ، فيؤدى ذلك إلى تراكم هذه الدخول ثم تحويلها إلى أموال ووسائل إنتاج تحقق مزيداً من الدخول ، ولكن لما كانت هذه الأموال والموارد محدودة فإن الملكية بهذه القدرة غير المحدودة تتجه إلى استيعاب هذه الأموال الأخرى من أدوات ووسائل إنتاج محدودة وخاصة الثروات الطبيعية الثابتة كالارض ، ونتجه بذلك إلى تركيز وتجميع ملكية الأموال في أيدي الأقلية وحرمان الأغلبية منها^(٢) .

ويخلص برودون من ذلك أنه بسبب كل هذه الأسباب مجتمعة فإن الملكية تصبح مستحيلة في المجتمع لأن الإعتراف بها يؤدى إلى عدم المساواة وإقسام المجتمع إلى طبقات وإستغلال الغير ونزع ملكيته ، بحيث أن ملكية الأقلية تؤدى إلى عدم ملكية الأغلبية أو على حد تعبير برودون : « أن الملكية تقف عاجزة أمام الملكية ذاتها ، »^(٣) .

(١) «La propriété est impossible parce que sa puissance d'accumulation est infinie, et qu'elle ne s'exerce que sur des quantités finies» Proudhon, op. cit., p. 243.

Berthod : L'attitude Sociale de Proudhon, op. cit., pp. 39 et 40. (٢)
Proudhon : Qu'est-ce que la propriété op. cit., pp. 243, 244.

«La propriété est impuissante contre la propriété», Proudhon, op. cit., p. 245. (٣)

ثانياً : - والملكية الشيوعية ليست العلاج - نقد الاشتراكية الإصلاحية
لصور الملكية الجماعية :

رغم أن أنصار الاشتراكية الإصلاحية الممتدلة - ومنهم برودون - إن نقدوا الملكية الخاصة واستعرضوا مساوئها كما رأينا. فإنهم لم ينادوا مع ذلك بالملكية الشيوعية كبديل لها . بل تناولوا الملكية الجماعية : La propriété collective بصورها المختلفة الانتقاد : (١)

أولاً : فالنسبة للملكية الاشتراكية التي نادى بها سان سيمون وفورييه - كبديل للملكية الخاصة - والتي تقوم على تطبيق كامل لمبدأ الاشتراك في العمل والاستغلال والإنتاج وإقتسام الدخل الناتج، فيرى برودون أن هذه الملكية لا تعطى سوى نصيباً في الدخل دون تملك الرقبة ذاتها ، تماماً مثل حق الشريك في شركة مساهمة ، ذلك أن الملكية الاشتراكية المذكورة تفصل بين الشركاء المزعومين وبين ملكية أدوات وأموال الإنتاج وخاصة الأرض ، فهم لا يضعون يدهم عليها وإنما فقط يحصلون على جزء من الدخل الناتج دون حق في أى حيازة خاصة لهذه الأموال والأدوات ، ومن ثم يرى برودون أن هذا النظام المقترح لا يحتفظ بأى خاصة أو صفة من صفات الملكية ، ولا حتى الجماعية ، فالملكية - في نظره - تتكون من عنصرين : التمتع بالحيازة ، والتمتع بالدخل . أما هذه الملكية الاشتراكية المقترحة فلا تدع للمالك سوى عنصر الدخل دون أن تمنحه أى حيازة مشتركة أو وضع يد مشاع يعطيه الإحساس بالملكية والذي يجب توافره حتى لو كانت الملكية جماعية (٢) .

ثانياً : أما بالنسبة لإشتراكية الدولة - كصورة للملكية الجماعية والتي

(١) أنظر بالتفصيل في انتقاد برودون للملكية الجماعية والحلول الشيوعية المتطرفة التي نادى بها بعض المذاهب الاشتراكية .

Bancal (Jean) : Proudhon, critique de la propriété refus, du communisme. Thèse, Paris, 1950.

Berthod : Proudhon et la propriété, Paris, 1910. pp. 149-153. (٢)

نادى بها البعض - بأن برودون يرى أنها وإن كانت تفضل الصورة السابقة لأنها تترك للفرد حق استعمال وإستغلال أرضه دون أى تدخل أو تقييد . إلا أنه انتقدها لتمييزها بالصيغة الإدارية الحكومية والتي تخلق حاجزاً أو عائقاً فى التعامل وتحد على حرية التصرفات ، حيث تفرض الدولة نفسها دائماً فى جميع مراحل الإنتاج والتوزيع والتصرف ولا تترك أى حافز للأفراد فى هذا الصدد^(١) .

ثانياً : وأما بالنسبة : نادت به النظرية الماركسية من إقامة الملكية الشيوعية التى تستلزم الإلغاء التام للملكية الفردية لادوات ووسائل الإنتاج ، فقد كان محل إنتقادات عديدة من برودون الذى ذهب إلى أن هذه الملكية الشيوعية تمثل أشد درجات الإستغلال وعدم المساواة ، ذلك أن الفرد فى ظلها لا يحصل على المقابل العادل لعمله أو الناتج المساوى للمجهود الذى بذله . ولذلك فإن الملكية الشيوعية - فى نظر برودون - من شأنها القضاء على الحوافز الفردية وروح العمل وتلقائية المجهود بما يضعف المنافسة والرغبة فى زيادة الإنتاج^(٢) ومن ثم ينتهى برودون إلى أنه إذا كانت الملكية الفردية مستحيلة بسبب التنافس على الإكتساب والتملك فإن الملكية الشيوعية ستصبح مستحيلة بسبب التنافس على المكمل والتراخي^(٣) .

(١) Proudhon : Qu'est-ce que la propriété, op. cit., p. 286.

Proudhon, qu'est ce que la propriété, op. cit., p. 286.

(٢) Bancal : Proudhon critique de la propriété, refus du communisme. op. cit., p. 32 et suiv.

(٣) «Si la propriété est impossible par l'émulation d'acquérir, la communauté le deviendrait bientôt par l'émulation de fainéantise.» Proudhon, qu'est-ce que la propriété op. cit., p. 288.

كما يصل برودون فى نقده للملكية الشيوعية إلى حد القول أنه وإن كانت الملكية الخاصة تعتبر استغلالاً للضعيف بواسطة القوى المالكية الشيوعية تعتبر استغلالاً للقوى بواسطة الضعيف حيث يقول :

« La propriété est l'exploitation du faible par le fort, la communauté est l'exploitation du fort par le faible. » Proudhon, op. cit., p. 287.

وكذلك يرى برودون أن الملكية الجماعية مستحيلة بدون قانون للتنظيم ومع ذلك فإن التنظيم يقضى على الشيوعية ، ذلك أن أهم شرط من شروط التنظيم هو تقسيم العمل والذي لا يعتبر طريقة للإنتاج لحسب وإنما يؤثر تأثيراً أبعد من ذلك في بيان الجماعة وروح النشاط بها ، بمعنى أن أهميته بالنسبة للفرد لا تقل عن أهميته بالنسبة للمجتمع . ولذلك ينتهى برودون إلى أن تطبيق مبدأ تقسيم العمل بكامل أبعاده وخصائصه يؤدي إلى إحياء الملكية الفردية وفناء الملكية الشيوعية التي تتعارض معه .^(١)

وأخيراً يرى برودون أن الملكية الشيوعية مستحيلة بدون قانون للتوزيع ومع ذلك فإن التوزيع يقضى على الشيوعية ، ويستدل على ذلك من الاختلاف الكبير بين أنصار نظام الملكية الشيوعية على تحديد معيار التوزيع في ظل هذا النظام الذى يفترض جماعية الاستغلال والإنتاج ، ولذلك فهو يحتاج إلى معيار يحدد كيفية توزيع الدخل الجماعى على كل فرد على حدة ، حيث ذهب البعض إلى اتباع معيار « كل بحسب طاقته ، وكل طاقة بحسب أعماله » ولكن يؤخذ على هذا المعيار أنه لا يوضح كيفية الأخذ بالطاقة وبالعمل معاً ، ولذلك ذهب البعض الآخر إلى اتباع معيار « لكل بحسب حاجاته في حدود الموارد الإجتماعية ، وليس هنا مجال ترجيح هذه الاختلافات وإنما هي دليل - في نظر برودون - على عدم إمكان اتباع معيار محدد للتوزيع في ظل نظام الملكية الشيوعية »^(٢).

Proudhon : qu'est ce que la propriété, op. cit., 290 et suiv. (١)

Berthod : Proudhon et la propriété, p. 44 ; (٢)

Pagué : La propriété et les besoins, Paris 1958, pp. 30-33.

Proudhon : Qu'est-ce que la propriété pp. 293-302.

المطلب الثاني

ضرورة الإبقاء على الملكية

(الملكية هي الحرية)

مضمون الفكرة : تبرير الملكية بحسب أغراضها أو وظيفتها :

رأينا أن برودون قد بدأ بالهجوم على الملكية الخاصة وإظهار مساوئها وعيوبها ، كما انتقد الملكية الجماعية - بجميع صورها - ولم ير فيها الحل أو البديل للملكية الخاصة ، بل على العكس من ذلك انتهى إلى ضرورة هذه الملكية الخاصة في المجتمع وعدم إمكان إلغائها ، حيث خصص برودون أهم أبحاثه اللاحقة وهو كتاب : « نظرية الملكية » « Théorie de la propriété » لإظهار أهمية الملكية وضرورتها كدعامة في المجتمع تحد من إستبداد السلطة العامة وتعسفها حيث نادى بعبارته المشهورة « الملكية هي الحرية »^(١).
« La propriété c'est la liberté »

بمعنى أن برودون قد استعمل أسلوب هيجل الجدلي ، فبدأ باعتبار أن الوضع الأصلي « الملكية هي السرقة » ، لما تحويه من مساوئ وعيوب ، وأن النقيض « الملكية هي الحرية » ، اضرورتها كدعامة ضد تعسف السلطة السياسية ، وحل لهذا التناقض بين عيوب الملكية وضرورتها نادى بأن الحل هو في الإبقاء على الملكية وتخليصها من شوائبها « وإصلاح » نظامها كما سيجي تفصيلا .

فكانت نقطة البداية - أولا - لدى برودون في الشق الثاني من نظريته - بعد أن انتقد جميع أسس ونظريات تبرير الملكية - أنه حاول البحث عن تبرير للملكية - ليس في أصلها - وإنما في الأغراض أو الوظائف التي من الممكن أن تقوم بها هذه الملكية في المجتمع كدعامة تحد من تعسف السلطة وإستبدادها من النواحي الاقتصادية والسياسية .

ونادى برودون - ثانياً - بأن شرط الاعتراف بالملكية والإبقاء عليها هو، من ناحية إصلاح الملكية وموازنتها مع نفسها، ومن ناحية أخرى التوفيق بينها وبين النظم الأخرى الموجودة في المجتمع وموازنتها مع هذه النظم . وانتهى برودون - أخيراً - من هذا التطور الجدلي في نظريته - انتقاد الملكية أولاً ثم الدفاع عنها ثانياً - إلى إقترح إنشاء نظام جديد يقيد الملكية ويحد من إطلاقها ويخلصها من عيوبها . ونحاول فيما يلي استعراض هذه المسائل الثلاث لهذا الجانب من الفكر الاشتراكي الإصلاحي .

أولاً : وظيفة الملكية كدعامة ضد التعسف في الدولة :

يعتبر الإبقاء على الملكية الخاصة وعدم المطالبة بإلغائها من أهم المميزات التي تميز الفكر الاشتراكي الإصلاحي وتفرق بينه وبين المذاهب الاشتراكية المتطرفة التي تنادى بإلغائها تماماً مثل النظرية الماركسية . وقد بررت الاشتراكية الإصلاحية إبقائها على الملكية بأن ذلك ضرورة أساسية لاعتبارها دعامة أو ضماناً ، contre poids ، تحدت من التعسف السيامي للسلطة الحاكمة ومن المساواة الاقتصادية في المجتمع . فالملكية في نظرهم هي أساس الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من النواحي التالية :

١ - الملكية والتعسف السيامي :

La propriété et l'abus politique

ذهب برودون إلى أنه بعد تنظيم الدولة في صورتها الحديثة كسلطة عامة منظمة ، بدأت تتجه إلى الإطلاق وإلى الاعتداء على حقوق الأفراد والتحكم فيهم ، وأن سلطة الحكام في هذه الصدد مطلقة غير محدودة في تسيير أمور المجتمع من مختلف النواحي لتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة على حساب باقي الأفراد . وبذلك أصبح الأمر يحتاج إلى وسيلة أو دعامة مضادة : contre-poids ، لتواجه السلطة العامة وتمثل ثقلًا مقابلًا مضاداً يحد

منها ومن اتجاهها إلى التعسف والاستبداد . وقد وجد برودون هذه الدعامة المضادة في الملكية ^(١) .

ويفسر برودون ذلك بأن الدولة تستمد سلطتها المطلقة من اعتبارها التجميع أو الائتلاف الأكثر تمثيلاً لجميع أفراد المجتمع ومصالحهم وحاجاتهم الفردية ، ولذلك لا بد لأى دعامة تواجه هذه السلطة المطلقة من أن تكون هى الأخرى مطلقة ، ولا يجد برودون دعامة أخرى أكثر إطلافاً من الملكية . فالملكية هى الأخرى — مثل الدولة — مطلقة وليس لها أى حدود تقيد من سلطتها نحو التراكم والتركز والاتجاه إلى إخضاع السلطة الحاكمة لها وتسييرها لتحقيق أغراضها فى الاستغلال ، وجعل السلطة أداة لخدمة الملكية وحمايتها ، وهذا هو التعسف السياسى للملكية ، والذى يجد فيه برودون أداة تواجه التعسف السياسى للدولة واتجاهها نحو الاستبداد ، وبذلك تصبح الملكية مشروعة ، وتجد سند شرعيتها فى الوظيفة التى تباشرها فى هذا الصدد فى الحد من إطلاق السلطة الحاكمة ^(٢) .

٢ — الملكية والتعسف الاقتصادى:

La propriété et l'abus économique

هاجم برودون كما رأينا الملكية الشيوعية بجميع صورها التى تؤدى إلى تجميع أدوات ووسائل الإنتاج وحيازتها على المشاع ، لما تؤديه من نقص فى حوافز الإنتاج وانخفاض فى الإنتاجية وغير ذلك من المساوىء والعيوب

Proudhon : Théorie de la propriété, Paris, 1866, pp. 125-140. (١)

Salleron : Diffuser la propriété Paris, 1964. (Nouvelles Editions latines) pp. 213, 214.

Gurvitch : Socialisme et propriété, revue de metaphisique et de morale, Paris, 1930, p. 122.

Proudhon : Théorie de la propriété, op. cit., pp. 140-154. (٢)

Salleron : diffuser la propriété, op. cit., pp. 216, 217.

— حيث يرى برودون أن الإطلاق يحد من الإطلاق وأن التعسف يحد من التعسف بحيث يتجه نحو التقييد وهى تلك الفكرة التى أطلق عليها « التقييد أو الاحترام المتبادل للتعسف »

« Le respect mutuelle de l'Abus » Proudhon, op. cit., p. 194.

التي ذكرناها تفصيلاً. ولذلك نادى برودون بأن الإبقاء على الملكية الخاصة — ولا سيما في مجال الزراعة — من شأنه أن يقضى على مساوئ الملكية الجماعية والاحتكار الكبير، وأنه في مجال الملكية الزراعية بالذات لا يمكن على الإطلاق تصور أى نظام مشترك جماعى لها، ويرى برودون أن الملكية الفردية الزراعية وما تستلزمه من استغلال فردى، لا بديل عنها ولا يمكن إلغاؤها، حيث ثبت أن المالك الزراعى يرتبط بملكيته الصغيرة المحدودة ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن فصله عن هذه الملكية في ظل نظام ملكية جماعية زراعية. (١) هذا بالإضافة إلى ما سبق تفصيله من التعسف والظلم الذى تودى اليهما الملكية الجماعية الشيوعية (٢).

ثانياً : عوامل توازن الملكية وكيفية تخليصها من مساوئها :

Equilibration de la propriété

ذهب برودون إلى أن شرط الإبقاء على الملكية الخاصة كدعامة ضد التعسف هو أن تتخلص هذه الملكية من مساوئها وشوائبها وتبدو في صورة قادرة على تحقيق وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .

ويتم تحقيق ذلك من ناحية عن طريق تأثير الملكية على نفسها حيث تذهب إلى التوازن والانسجام مستقلة عن أى نظام خارجى عنها، وهذا هو العامل الداخلى، ومن ناحية أخرى عن طريق إيجاد نوع من الضمانات والنظم المحيطة بالملكية والتي تخليصها من مساوئها وتضمن لها التوازن وتحقيق وظيفتها وهذا هو العامل الخارجى ، على التفصيل التالى :

١ - العامل الداخلى : تأثير الملكية على نفسها :

Action de la propriété sur elle-même

تتجه الملكية نحو الإطلاق وعدم التقيد بأية قيود كما سبق أن رأينا في أسباب استحالة الملكية، حيث تعطى للمالك قدرة وسلطة غير محدودة في

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, Paris, (١)

1963, pp. 222, 223.

Proudhon : op. cit., pp. 158-171.

(٢) أنظر ما سبق من ١٢٢ وما بعدها .

تجميع الأموال مما يؤدي إلى دخوله في منافسة جائرة مع غيره من الملاك بقصد القضاء على ملكيتهم وابتلاعها ، وذلك نظراً لأن قدرة الملكية على الاتساع غير محدودة في الوقت الذي ترد فيه على أموال محدودة ، وبذلك يرى برودون أن الأمر في هذا الصدد لا يخرج عن أحد فرضين :

الفرض الأول ، حيث ينعدم تدخل الدولة إزاء الملكية ولا يفرض عليها القانون أية قيود فتكون ظروف الاستغلال والاستثمار الملكية غير متساوية بالنسبة للكافة ؛ فيرى برودون أن في هذا الفرض ستسود الملكية الرأسمالية الكبيرة في جميع القطاعات ، فيستولي كبار الملاك الزراعيين على ملكية صغارهم وتقضي الملكية الصناعية الضخمة على الملكية الحرفية البسيطة وينتهي الأمر إلى ملكية برجوازية متركزة متركزة (١)

وأما الفرض الثاني ، حيث تقيد الدولة من نظام الملكية وتفرض عليها القيود القانونية فتكون ظروف الاستغلال والاستثمار متكافئة ومتساوية أمام الجميع بسبب حسن أداء الدولة لوظيفتها ، وتنظيم المرافق العامة على أساس من العدالة والمساواة مما يقلل الفوارق بين المستويات المختلفة ؛ فيرى برودون أن في هذا الفرض يمكن الاعتراف بهذه الملكية المقيدة التي تؤدي وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية ، بحيث تحدد كل ملكية من الملكية المقابلة لها نظراً لتساوي الظروف والشروط ، وتستثمر الملكية الصغيرة بجوار الملكية الكبيرة ، بل سينتهي الأمر إلى تفضيل الملكية الصغيرة وتعميمها في جميع القطاعات المختلفة والقضاء على الملكية الكبيرة المتركزة ولا مانع حينئذ من اتباع أي نظام للاشتراك في الاستغلال أو الاستثمار الجماعي لتحقيق موايا الإنتاج الكبير (٢)

Proudhon : Théorie de la propriété pp. 177-179.

(١)

Pagué : La propriété et les besoins, op. cit., pp. 34, 35.

Proudhon : Théorie de la propriété, op. cit., p. 180 et suiv.

(٢)

Salleron : Diffuser la propriété, 1964, op. cit., p. 215.

وبذلك لو تحققت للملكية الظروف المتساوية والقيود التي من شأنها أن تكفل لها الحماية والحيدة، فإنها ستنتج تلقائياً نحو موازنة نفسها بنفسها وتحدد كل ملكية من الأخرى المقابلة لها وتتجرد من مساوئها وخصائصها المطلقة .

٢ — العامل الخارجى : نظام الضمانات وتأثير النظم الأخرى على الملكية :

Système de garanties, influence des institutions

إلى جانب تأثير الملكية على ذاتها وأجهاها للتوازن بنفسها، فإن برودون يرى أنه يمكن عن طريق إحاطة الملكية بعدة ضمانات ونظم من شأنها تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص أن تؤثر على الملكية وتخلصها من مساوئها وتساعد على تحقيق وظيفتها . ومن أهم هذه النظم والضمانات ما يأتى :

(١) نظام التبادل : (بنك الائتمان) Le mutualisme, Banque d'échange

من أهم الأفكار الرئيسية فى نظرية برودون فكرته عن نظام التبادل كضمانة للملكية ، حيث رأى أنه يمكن حل المشاكل الاجتماعية والمساوية الاقتصادية عن طريق نظام « الاشتراك أو التبادل » ، الذى يمكن لأعضاء الجماعة بواسطته أن يضمّنوا لأنفسهم حقوقاً متساوية وحرية متعادلة على أساس تبادلية أى على أساس مبدأ « تبادل الخدمات » . ورأى برودون أن النقود هى أهم أنواع رؤوس الأموال التى تسمح للمالك بالحصول على دخل دون عمل وأنه إذا تم إلغاء هذا الدخل فإنه سيتم إلغاؤه بالنسبة لوسائل أدوات ووسائل الإنتاج الأخرى ، وذلك لأن إلغاء الفائدة التى يحصل عليها مالك النقود يسمح للعامل بأن يقتضى بالمجان ما يلزمه لشراء رؤوس الأموال المنتجة بدلاً من أن يستأجرها بمقابل ، وهو ما يحول دون حصول مالك رؤوس الأموال على دخل بلا عمل ^(١) .

ومع هذا الوضع تقتصر الملكية على الحياة دون أن تعطى المالك

(١) رقت المحجوب — الاشتراكية — القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٢٢ وما بعدها .

حق الحصول على دخل بلا عمل، ويحصل العامل على كل ناتج عمله دون أن يقسمه مع غيره، وبذلك يتم تخليص الملكية من أهم مساوئها وعيوبها وهو الاستغلال ومن ثم تتحقق المساواة .

وفي سبيل تنفيذ ذلك نادى برودون بإنشاء « بنك التبادل » ومهمته منح الضمان والخدمات الائتمانية والقروض دون فوائد أو رهون، كما يقوم البنك بإجراء العمليات التبادلية الأخرى من بيع وشراء وخلافه، وفي سبيل ذلك يقوم بنك التبادل بإصدار « بونرات » يتسلمها الأفراد فتسهل لهم التبادل ويتعاملون بها ويحصلون عن طريقها على ما يريدونه من سلع وخدمات ومن ثم ينتهى دور النقود وما يرتب عليها من فوائد ودخول فائضة غير مستحقة^(١) .

(ب) مبدأ الفصل بين السلطات : *La séparation des pouvoirs* .

يرى برودون أن إقامة وتوزيع السلطات السياسية في الدولة على أساس مبدأ الفصل بينها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الملكية لأنه . بدون هذا الفصل ستقوم الدولة ومعها المجتمع بجميع فئاته وطوائفه على نظام من التبعية التدريجية الرئاسية الذى يحول الملكية من نظام مستقل إلى حيازة تبعية خاضعة لتحكم وإرادة السلطة العليا المهيمنة^(٢) .

(١) تمثل فكرة التبادل وبنك الائتمان أحد الجوانب الرئيسية من فكر برودون . وليس هنا مجال التفصيل فيها أنظر شرحاً وإيضاحاً في :

Berthod, Proudhon et la propriété p. 175 et suiv.

Pagué : La propriété et les besoins p. 35 et suiv.

Proudhon : Theorie de la propriété p. 179 et suiv.

رفعت المحجوب — المرجع السابق — ص ٢٢٢ وبعدها

(٢) يرى برودون أنه لا يمكن فصل التنظيم السياسى عن التنظيم الاجتماعى والاقتصادى وأن الشكل الذى يتخذه نظام الحكم والأساس الذى يتخذ لتوزيع السلطات المختلفة في الدول وعلاقتها ببعضها يمس أساساً مباشراً بنظام الملكية ، وأنه نتيجة لذلك فكما تركزت السلطات في أيدي قليلة واتجهت الدولة نحو نظام الحكم المطلق كلما كان ذلك لصالح الملكية الرأسمالية المطلقة، وبكس ذلك فإن إقامة النظام الديمقراطي يترتب منه الفصل بين السلطات وتوزيعها ==

(ج) النظام الضريبي : Le régime fiscal

يرى برودون أنه يمكن الإبقاء على الملكية مع فرض الضريبة عليها بطريقة مؤثرة فعالة بحيث يرتفع سعر الضريبة على الملكيات الكبيرة وتزيد بزيادة الدخل (وهي تقترب من فكرة الضرائب التصاعديّة التي عرفها النظام الضريبي المعاصر). ويذهب برودون إلى أنه لا يمكن الاعتراض على ذلك لأن الضريبة ستعتبر بمن أو مقابل للخدمات التي تمنحها الدولة للملاك وأنها جزء لا يتجزأ من نظام الائتمان وتبادل الخدمات الذي سبق ذكره^(١).

(د) إقامة الأمر كرية في جميع المستويات : La Decentralisation

تجده الملكية بطبيعتها — كما رأينا في تأثير الملكية على نفسها — إلى الانتشار والتعميم وتغلب الملكية الصغيرة المتعددة على الملكية الكبيرة المتركة، الأمر الذي يتعارض بطبيعته مع السلطة الموحدة المركزية ويستلزم إقامة بنيان كامل من السلطات الأمر كرية التي تقوم على الإدارة المحلية وتوزيع روابط السلطة والحكم بالدولة على مستويات متعددة وعدم تركيزها في سلطة واحدة مهيمنة^(٢).

(هـ) التوسع في المنظمات الصناعية والزراعية المهنية :

Les associations industriels et agricoles

لأن من شأن ذلك فرض رقابة على استعمال الملكية وإستغلالها ووضع قواعد تنظيمية تضمن حسن استثمار الملكية الزراعية والصناعية وتسمح بانضمام العمال والمزارعين إليها والاشتراك في إدارة مشروعاتهم وإدارة ذاتية بأنفسهم^(٣).

== يعمل على توزيع الملكية وعدم تركيزها في يد فئة قليلة وبذلك يكون من السهل على الملكية أن تؤدى وظائفها الاجتماعية والاقتصادية في هذا الصدد .
أنظر في هذه الفكرة بالتفصيل .

Proudhon, Théorie de la propriété, op. cit., p. 178 et s.

Salleron : Diffuser la propriété, op. cit., p. 219 ;

Gurvitch : Socialisme et propriété, op. cit., p. 122.

Proudhon : Théorie de la propriété, p. 182.

(١)

Proudhon, op. cit., p. 183.

(٢)

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, op. cit.,

(٣)

p. 162 et suiv.

(و) تنظيم بعض المرافق العامة :

وأخيراً يرى برودون أن الاعتراف بالملكية الخاصة والإبقاء عليها يستلزم إعادة تنظيم بعض المرافق العامة لتتولى استعمال واستغلال الأموال العامة التي لا يجوز تركها للمجال الخاص للأفراد مثل وسائل المواصلات والنقل والطرق والكبارى والأنهار والترع والسكك الحديدية ... الخ. (١)

وينتهى برودون من ذلك إلى أن إنشاء بعض النظم المحيطة بالملكية وإيجاد نظام من الضمانات التي تؤدي وظائف معينة للتوازن مع الملكية والتعادل معها في النظام السائد، ليس من شأنه على الإطلاق أن يؤثر في جوهر الملكية أو السلطات التي تمنحها للمالك، بل على العكس فإن عدم إقامة هذه الضمانات من شأنه أن يترك الملكية للمنافسة الحادة والصراع البحت الذي من شأنه القضاء على الملكية ذاتها وابتلاع الملكية الكبيرة للصغيرة والقضاء عليها (٢).

ثالثاً : فكرة الحيابة كحل للتناقض وبديل للملكية :

استعمل برودون في نظريته في الملكية أسلوب هيجل الجدلي (الديالكتيكي) الذي يفترض في أي تطور اجتماعي - أو أي نظام بصفة عامة - وجود «وضع» معين وهو نقطة البداية؛ ثم يأتي تعبير مناقض لهذا الوضع وهو «النفى» الذي يتناقض معه ويخالفه؛ ومن المقابلة بين الوضع والنفى يتم التوفيق بينهما عن طريق «تركيب» أو «تأليف» بينهما يخرج بفكرة جديدة تتخلص من مساوئهما وتجمع حسناتهما (٣). وقد استعمل برودون هذا المنطق في بناء نظريته في الملكية حيث ذكر أن التناقض في نظام الملكية يتكون من شطرين: الشرط الأول : وهو «الوضع» Thèse، أن «الملكية هي السرقة» وأنها

Berthod : op. cit., p. 138.

(١)

Proudhon : op. cit., p. 184.

Proudhon : Théorie de la propriété, pp. 190-194.

(٢)

(٣) أنظر بالتفصيل في نظرية هيجل في الملكية : — — —

Hegel : Principes de la philosophie du droit. (col. Esprit, éd. Gallimard) Paris 1940, p. 88 et s.

مستحيلة لما تشتمله من مساوىء وعبوب سبق ذكرها تفصيلا .
الشرط الثانى : وهو « التقيض » Antithèse ، أن « الملكية هى الحرية ،
لأنها ضرورية فى القضاء على التعسف والاستبداد فى الدولة كما رأينا تفصيلا .

وأخيرا : يأتي « التأليف » أو التركيب ، Synthèse ، حيث يتم استحداث
فكرة جديدة من التناقض السابق ، تقوم على حسنات ومزايا الملكية وتستبعد
شوائبها ونقائصها ، دون أن تصل إلى إلغائها تماما واستبدال الملكية الشبوعية
بها ، وقد وجد برودون هذه الفكرة فى الحياة « Possession »^(١) ، وسرى
فى تعقينها على هذه الفكرة أن برودون لم يقصد بالحياة سوى الملكية
المقيدة غير المستغلة والمجردة من حق الحصول على دخل بلا عمل كما سرى
تفصيلا .

طبيعة فكرة الحياة وخصائصها :

يجب انهم فكرة الحياة وتحديد المقصود بها فى نظرية برودون أن
نظر إليها فى ضوء الوظيفة التى تقوم بها — فى نظر برودون — كبديل
للملكية يقضى على مساوئها وبجورها من خصائصها المطلقة ، ولذلك فها
الحياة فى نظره إلا نوع من الملكية المقيدة المحدودة المجردة من حق استغلال
المالك للغير أو حقه فى الحصول على دخل بلا عمل^(٢) .

وقد ذهب البعض^(٣) إلى التمييز بدقة بين فكرة الحياة كما وردت فى
نظرية برودون وفكرة الحياة كما حددها القانون المدنى الفرنسى ، حيث يعنى
ذلك القانون بلفظ الحياة — عند إطلاقه — الحياة القانونية ، وذلك
حين يتمتع الحائز فى نفس الوقت بالحياة المادية Le corpus ، وتكون
لديه نية التملك L'animus ومن ثم فإنه من الممكن أن يتحول هذا الحائز

Proudhon : Théorie de la propriété, pp. 205-208.

(١)

Proudhon : op. cit., p. 210.

(٢)

Berthod : Proudhon et la propriété, Paris 1910, op. cit., p. 94.

(٣)

في أن وقت من الأوقات - طبقاً لنص القانون - إلى مالك وتخلص له ملكية العين محل الحيازة ، وذلك عن طريق وضع اليد أو التقادم المكتسب *usucaption* ، وأما الحيازة كما حددها برودون فلا يمكن أن تتحول إلى ملكية، لأن الحائز لا يكون له سوى العنصر المادى *corpus* فقط، ولكن ليس له نية التملك أى العنصر المعنوى *L'animus* ومن ثم فلا يجوز له في أى وقت من الأوقات أن يصبح مالكا، وينتهى هذا الرأى إلى أن الحيازة في نظرية برودون ما هي إلا الحيازة المادية فقط كما حددها القانون^(١).

ولكننا نرى أن برودون عندما نادى بفكرة الحيازة كبديل للملكية الفردية المطلقة لم يقصد بها الحيازة المادية كما عرّفها القانون المدنى، والتي تقتصر على وضع اليد دون نية التملك ، وإنما قصد بها نظاماً آخر له طبيعته الخاصة وخصائصه المميزة كما سنرى ، حيث إستهدف من هذا النظام الحد من إطلاق الملكية الرأسمالية والقضاء على مساوئها ، بدليل أنه جعل الحيازة وراثية من ناحية، ولكنها من ناحية أخرى غير قابلة للتصرف حتى لا تتراكم الحيازات وتؤدي إلى الإثراء والدخول غير المشروعة ، ولذلك فإننا نعتقد أن برودون قد قصد بفكرة الحيازة وضع حد أقصى للملكية الفردية وإحاطتها بالقيود المختلفة التي تجردها من مساوئها دون القضاء عليها. ولعل ذلك كان واضحاً من عبارات برودون حينما عرّف الحيازة بأنها : « الملكية المقعدة والمنظمة والمشروعة بواسطة المجتمع^(٢) » ، أو كما عرفها في عبارة أخرى بأنها « الحق في استعمال الشيء واستغلاله بدون إساءة أو تعسف^(٣) » .

Berthod : op. cit., pp. 96-99.

(١)

« La possession est, donc, la propriété limitée, réglée et
légitimée par la société. » Proudhon, Theori de la propriété,
op. cit., p. 211.

(٢)

« La possession sera le droit d'user de la terre mais non
d'en abuser, jus utendi sed non abutendi » cité par Berthod,
Proudhon et la propriété, op. cit., p. 102.

(٣)

وأياً كان الخلاف حول تكييف الحياةزة، فإنه من المتفق عليه بين الشراح أنها تجسد شرعيتها على أساس العمل، الذى يعطى الشخص الحق فى حياةزة الأموال اللازمة للاستغلال بواسطة هذا العمل وبقدره فقط، بالإضافة إلى حق الحصول على ناتج هذا العمل، وفى هذه الحدود فقط اعترف برودون بحق الحياةزة الخاصة المجردة من الحصول على دخل أو إثراء غير مستحق يتعدى العمل الشخصى للحائز^(١).

وبهذا المعنى فإنه من الممكن أن تتميز فكرة الحياةزة لدى برودون بالخصائص الآتية :

١ - لا تقبل التجزئة وتستلزم الاستغلال indivisible

ومعنى ذلك أن القدر المترف بحيازته يتم تحديده على أساس القدر الكافى اللازم الذى تستطيع كل عائلة أن تستغله بنفسها دون أن تقوم بتجزئته أو التخلي عن جزء منه للغير. بأى طريق من طرق التخلي ولا حتى بالإيجار. وكذلك فإن الحياةزة ليست دائمة أو مؤبدة بل هى مؤقتة يجوز سحبها من الحائز إذا ترك الشيء محل الحياةزة بدون استغلال، أو قام باستغلاله استغلالاً سلباً، تقوم الدولة بسحبه ومنحه لشخص آخر^(٢).

٢ - لا تقبل التصرف Inalienable

يمكن للحائز تبادل حيازته مقابل حياةزة أخرى ولكنه لا يمكنه التصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرف. والحكمة من ذلك أن السماح بالتصرف فى

Proudhon : op. cit., p. 211 et suiv.

(١)

Berthod, op. cit., pp. 169-174.

Pagué, La propriété et les besoins, pp. 27, 28.

Berthod, op. cit., pp. 93, 94.

(٢)

الحيازة بمقابل أو بدون مقابل من شأنه العمل على تجميع الحيازات وتراكمها وعودة الملكية البرجوازية الكبيرة المستغلة^(١).

٣ - تنتقل للورثة Hereditaire

تميز الحيازة بقابليتها للانتقال إلى ورثة الحائز الذين يخلفونه في حيازة أمواله والانتفاع بها بعد وفاته ، حيث أن برودون لم يناد بإلغاء الميراث . ولعل من أهم الانتقادات التي وجهت إليه في هذا الصدد ، وجود تناقض بين انتقاده الملكية وتشبيهها بالسرقة وبين دفاعه عن نظام الميراث .

وقد برر برودون الإبقاء على الميراث بأن إلغائه من شأنه تدمير الأسرة نهائيا والقضاء على الرغبة في استثمار الحيازة واستغلالها على الأمد الطويل ، ومنع الحائز من إجراء إصلاحات طويلة المدة ، وإنعدام الحافز على العناية بالأرض محل الحيازة ، طالما أن الحائز يعلم أنها مؤقتة ستنهى بحياته ولا تنتقل لورثته^(٢) .

وطالما أن الحيازة ما هي إلا الملكية المقيدة المجردة من حق الحصول على دخل بلا عمل . فليس هناك تناقض في السماح بوراثته هذه الحيازة المقيدة ، ويلاحظ أخيراً أن فكرة برودون في الحيازة لم يطبقها إلا على ملكية الأرض الزراعية فقط ، أما الملكية الصناعية والتجارية فقد نادى بالنسبة لها بفكرة أخرى هي نظام الاتحادات العمالية associations ouvriers حيث طالب بإشراكهم في إدارة المشروعات والشركات ذات الأهمية الخاصة ، والتي تستغل أدوات وأموال الإنتاج الرئيسية في المجتمع ، حيث يتولى العمال إدارتها عن طريق مجالسهم واتحاداتهم^(٣) .

Salleron : Diffuser la propriété. 1964. op. cit., p. 217. (١)

Berthod : Proudhon et la propriété, op. cit., pp. 94, 95. (٢)

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, p. 224. (٣)

المطلب الثالث

تقدير نظرية برودون

سنحاول في بادئ الأمر أن نستعرض الانتقادات التي وجهت إلى نظرية برودون في الملكية - بوصفها مثالا للفكر الاشتراكي الاصلاحى المعتدل - ثم نخلص بعد ذلك لتقدير النظرية وتقييمها من الناحية الاشتراكية .

انتقادات النظرية :

تعرضت نظرية برودون - بشقيها - لانتقادات عديدة من جانب الفقه القانوني والاقتصادى ، وذلك نظراً لمحاولة برودون إقامة نظرية عامة للملكية من جميع نواحيها سواء بالنسبة لحق التملك في ذاته أم بالنسبة لسلطات المالك ، ونحاول استعراض أهم هذه الانتقادات فيما يلى :

أولاً : الملكية ليست هى المرفة دائماً ؛ مشروعية الدخل أحياناً :

تناول الفقه الشق الأول من نظرية برودون والذي ذهب فيه إلى وصف الملكية بالمرفة بالانتقاد ، محاولاً إثبات أن الملكية ليست حتماً وفي جميع الحالات مرفة ، وإنما قد يكون الدخل أوالربع الذى تحققه مشروعا من نواح عدة :

فن ناحية ، لا يمكن أن تعتبر الملكية مرفة إلا في حالة ما إذا تعدت الوظيفة الطبيعية للمالك على الوظيفة الطبيعية للآخرين ، وأصبحت الملكية سبباً لاستغلال الغير والاعتداء على حقوقهم حتى يحصل المالك على دخل أكبر من الفائدة التى تحققها ملكيته للمجتمع فهذا هو السارق ، أما الذى يشترك مع الغير فى استغلال موارد الجماعة على سبيل المساواة فلا يعتبر سارقاً على الإطلاق ^(١) .

ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن التسليم بأن الملكية هي السرقة، دون أن نحمل الدخل أو الربح الذي تدره المالكية على مالكيها ، وعلاقته بسائر الأموال والقيم الموجودة في المجتمع ، حيث تتوقف مشروعية هذا الدخل أو الربح على ظروف وكيفية استعمال واستغلال الملكية .

ذلك أن الأموال والقيم والثروات المادية في المجتمع ، إنما تمثل كتلة جماعية موحدة يحمل إليها كل فرد، إما عمله إذا كان عاملاً، وإما خدمات أمواله إذا كان مالكا ، ويسحب كل فرد من هذه الكتلة ما يكفيه ويلزم وجوده ؛ وعلى هذا فإنه يجب أن يحمل كل شخص إلى هذه الكتلة قدرأ يساوي ما يسحبه منها ، فينساوي مركز المالك تماماً مع مركز العامل ، لأنه يقدم بدلا من عمله خدمات أمواله ومنافع ملكيته ، وبذلك فإن مشروعية هذه الملكية تتوقف على كيفية استخدام المالك لها ؛ فإذا اقتطع المالك من الكتلة الجماعية السابقة أكثر مما يضيف إليها من خدمات ملكيته ، فإنه يكون قد أفقر الجماعة ، ويكون دخله غير مشروع ، وتعتبر ملكيته سرقة ؛ أما إذا كان هناك تعادل بين ما يسحبه المالك من هذه الكتلة وبين ما تنتجه أمواله وتضيفه إليها ، فإن دخله يكون مشروعا ولا يكون سارقا ، بل على العكس فيجد الجماعة ويزيد الانتاج .

وكذلك نفس الامر بالنسبة للعامل ، فإنه قد يكون سارقا دون أن يكون مالكا ، وذلك في حالة ما إذا كانت قيمة ما ينتجه بعمله أقل من منفعة الأشياء التي يحصل عليها بأجره مقابل هذا العمل، فهو بذلك يكون قد أفقر الجماعة أكثر مما أغناها فيعتبر سارقا .

ومن ثم فإنه لا يجوز اعتبار الملكية سرقة في جميع الحالات ، وإنما نقط إذا حصل المالك من وراء ملكيته على دخل يفوق ما قدمته هذه الملكية من خدمات إلى الجماعة . أما حيث لا يتعدى دخل الملكية المنفعة الاقتصادية

والاجتماعية التي تنتجها هذه الملكية وتقدمها للجماعة، فإنه يكون دخلاً مشروعاً ولا تعتبر الملكية في هذا الحالة سرقة^(١).

ثانياً — نقد فكرة التعسف والدولة المطلقة :

سبق أن رأينا أن برودون — في الشق الثاني من نظريته — قد قام بتبرير الملكية على أساس مقابلتها لتعسف الدولة المطلقة، واعتبارها دعامة تحدّ من هذا التعسف، ومعنى ذلك أنه في الوقت الذي سينزل فيه تعسف الدولة وتنقلب الدولة المطلقة المستبدّة إلى دولة شرعية ديمقراطية، فإنه سينزل سند بقاء الملكية ومبرراتها، ولا شك أن مثل هذا التبرير لا يمكن أن يعطى الملكية سنداً دائماً لشرعيتها، وذلك لأن الدولة التي كان يقصدها برودون بالتعسف كتبرير لوجود الملكية، هي الدولة المطلقة التي كانت تستند على الحكم الدكتاتوري الفردي، أما الآن فقد تغير الوضع، فمن ناحية أصبحت الدولة شرعية قانونية تطبق مبدأ المشروعية وتحترم حقوق الأفراد، وتعطيهم ضمانات ضد استبداد السلطة العامة الحاكمة، ومن ناحية أخرى حلت الروابط العقدية — سواء المدنية أم الإدارية — محل القرارات الفردية الصادرة من السلطات والمرافق الإدارية التابعة للدولة، وكذلك تحولت الإدارات العامة المركزية الموحدة إلى سلطات وهيئات محلية لامركزية، تقوم على توزيع السلطة والديمقراطية بدلاً من التركيز والautoritaire.

كل ذلك جرد الدولة من فكرة التعسف والاستبداد، وجعلها دولة ديمقراطية، ومن ثم فإن تبرير الملكية على أساس اعتبارها دعامة ضد تعسف السلطة العامة واستبدادها يكون قد فقد أساسه ومعناه^(٢).

Pagué : La propriété et les besoins. p. 41 et suiv.

(١)

Multzer : La propriété sans le vol, Paris, 1945. pp. 17, 18.

Berthod : Proudhon et la propriété, pp. 165-168.

(٢)

ثانياً - نقد نظام الضمانات وفكرة الائتمان والتبادل :

تناول الفقهاء نظرية برودون في إقامة العلاقات في المجتمع على أساس فكرة تبادل الخدمات بصفة عامة ، وفكرة بنك التبادل بصفة خاصة بالانتقاد من فواح عدة :

فذهب البعض إلى أنه من التناقض أن ينتقد برودون الملكية بوجهها مرفقة وفي نفس الوقت ينادى بنظام كامل يستند أساساً على هذه الملكية ذاتها . ذلك أن فكرة الائتمان ونظام التبادل بما يفترضه من عقود المبادلة والمقايضة ومنح القروض وبونات التعامل وغير ذلك من خصائص وميزات القيمة إنما تنفرد أصلاً من الملكية نفسها ، لأنه لا يوجد مال بدون مالك وإلا فلن تكون قيمة هذا المال ؟ ومن ثم فإن هناك تناقضاً ظاهرياً بين انتقاد الملكية وإظهار مساوئها ، وبين المناداة بنظام يستلزم وجود هذه الملكية ذاتها^(١) .

وكذلك تناول الفقه فكرة بنك الضمان ونظام الائتمان القائم على أساسه بالانتقاد من ناحية جوهره وآثاره :

فأولاً : لا يوجد أي ضمان يكمل أو يحمى بونات التبادل سوى التنفيذ المتبادل بين الحاملين والذي يعتمد فقط على حسن الذمة واليسار وهو أمر لا يكفي إطلاقاً كضامين لعملية التبادل .

وثانياً : لعل الهدف الاساسي من فكرة التبادل هو القضاء على الآثار السيئة المترتبة على القود وسعر الفائدة وسعر الخصم ، ولكن في الواقع فإن فكرة التبادل لم تحقق ذلك ، لأن سعر الفائدة وسعر الخصم لم يتم إلغاؤهما بل مازالا يتمثلان في الفرق بين قيمة الأشياء - محل التبادل - المدفوعة في الحاضر وقيمة الأشياء المردودة مقابلها بعد فترة من الزمن أي أنه « نحن الزمن » ، بمعنى أن سعر الفائدة ، ولن لم يعد ممثلاً في القوة

الشرائية للتقود ، فإنه مازال موجوداً نتيجة للتغيرات في القيم الموجودة بفعل الزمن^(١) .

وثالثاً : إن نظام بنك التبادل أو الضمان الذي اقترحه برودون من شأنه - في نظر البعض^(٢) - تسبب اضطرابات شديدة في الروابط التعاقدية ونظام التعامل الموجود ، لأنه بما يفترضه من تسهيل منح الائتمان والقروض بلا مقابل إلى جميع الأفراد ، فإنهم سيستخدمون هذه الرخصة في الاستفادة من الائتمان العام بأقصى ما يمكن دون حدود ، نظراً لأن إمكانية المديونية مفتوحة دائماً بما يضادف العمليات الائتمانية ويطرح في التعامل عدداً كبيراً من بونات التداول ، ولما كانت هذه البونات تمثل القوة الشرائية للقيم ، ففي ذلك وجود قوى شرائية زائدة على حاجات التداول ؛ هذا بالإضافة إلى عدم وجود الادخار الذي من شأنه امتصاص هذه القوى الزائدة ، فيترتب على كل ذلك ارتفاع محسوس في أسعار القيم الموجودة وعدم التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وخير ذلك من الآثار الاقتصادية الضارة^(٣) .

رابعاً - تقدير فكرة الحيازة :

من أهم أفكار برودون نظريته في الحيازة كحل أو بديل لكل من الملكية الفردية المطلقة والملكية الشيوعية الجائرة ، وتعرضت هذه الفكرة أيضاً - مثل سائر جوانب نظريته - الانتقاد من جانب من الفقه الذي ذهب إلى أن برودون ، لم يحدد ، من ناحية ، بوضوح ودقة فكرة الحيازة والمقصود منها تماماً والفرق بينها وبين الحيازة : possession ، فالقانون المدني ، أو الفرق بينها وبين الملكية طالما أن الحيازة لدى برودون دائمة وتنقل

Pagué : La propriété et les besoins op. cit., pp. 38, 39. (١)

Gurvitch : Proudhon, sa vie, son oeuvre avec un exposé de sa philosophie, Paris, 1965. op. cit., p. 45 et suiv. (٢)

Pagué : op. cit., p. 40 et suiv. (٣)

إلى الورثة. إلى درجة أنه اعتبرها نوعاً من الملكية المقيدة والمنظمة بواسطة المجتمع، كما رأينا. (١)

ومن ناحية أخرى فإن فكرة الحيازة كما نادى بها برودون لا يمكن تطبيقها إلا في مجال الملكية العقارية الزراعية فقط دون سائر أموال وأدوات الإنتاج، مما جعل البعض يسمي نظرية برودون بالاشتراكية الريفية الصغيرة، أو الاشتراكية الزراعية (٢).

ولعل ذلك هو الذي دعا برودون أن يذهب في آخر كتاباته بعد ذلك إلى الاعتراف بالملكية ذاتها للفلاح بالقدر الكافي لاستغلاله هو وعائلته دون استغلال عمل الغير كما سئى في تعقينا الأخير على نظريته .

تقييم النظرية من الناحية الاشتراكية :

أثارت آراء برودون خلافاً كبيراً في الفقه حول مكانها في الفكر ، وهل يمكن وضعها بين النظريات الاشتراكية أم لا ؟ ولعل الذي أثار هذا الجدل أن برودون بعد أن انتقد الملكية وأظهر مساوئها في كتاباته الأولى ، عاد بعد ذلك ونادى بضرورتها والإبقاء عليها ، إما تحت ستار فكرة الحيازة كما رأى أولاً ، وإما كما اعترف — في كتاباته الأخيرة — بالملكية الزراعية الفردية ذاتها مما دعى البعض إلى تسميته بأشتركية البرجوازية الصغيرة. (٣) فهل يمكن الحكم على هذا المذهب بأنه اشتراكي أم لا ، في ضوء هذه الاعتبارات ؟

نحن نرى — بادية ذي بدء — أنه أيأ كانت النتيجة التي سننتهي إليها في تقييم هذه النظرية ، فإننا نعتبر كتابات برودون في الملكية من أشمل وأهم الأبحاث الأساسية التي تناولت الملكية — كنظرية عامة — من جميع

(١) أنظر في التمييز بين فكرة الملكية والحيازة وتحديد مجال كل منهما في هذا الصدد :

Multzer : La propriété sans le vol, op. cit., p. 65 et suiv.

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, op. cit., (٢)

p. 222.

(٣) دقت المحجوب — الاشتراكية — ص ٢٢٥ .

زواياها سواء - من ناحية حق الملكية والقيود القانونية عليه، أم من ناحية نظام الملكية ذاته والآثار والروابط المترتبة عليه - وهو أول من لفت النظر إلى أهمية فكرة الملكية في النظام القانوني والاجتماعي، ومدى تحكها في النظام الاقتصادي للمجتمع كله .

ونشير إلى ما سبق أن ذكرناه في مقدمة دراستنا^(١) إلى أنه يشترط في أي نظام لإصلاحى إشتراكي، توافر ثلاث مقومات أساسية هي :

أولاً : تحقيق قدر كاف من الحرية : *une idée de liberté*

والتي تفترض تخليص الفرد من التعسف والظلم، وتستلزم من الناحية السياسية القضاء على الدولة المنعسفة المطلقة وحلول الدولة الديمقراطية الشرعية محلها، والقضاء على النظام المركزي في الانتاج، وإقامة الديمقراطية الصناعية التي تفترض اشتراك العمال في استغلال وإدارة مشروعاتهم .
ثانياً : تحقيق قدر كاف من المساواة أو العدالة :

une idée de l'égalité et de justice

والتي تستلزم إلغاء أى دخل أو مورد يأتي بدون عمل، وأن يكون التوزيع متناسباً مع المجهود وبقدره، وأن يتمتع استغلال عمل الغير والحصول على فائض من ورائه .

ثالثاً : تحقيق قدر كاف من الانتاجية :

une idée de productivité économique

والتي تفترض في النظام المقترح أن يهدف إلى تنظيم الانتاج بطريقة معينة تحقق بأقل قدر من المجهود أقصى قدر من النتائج .

وبتقييم نظرية برودون في ضوء المعايير الثلاثة السابقة وتطبيقها على نظام الحيازة أو الملكية الصغيرة المقيدة التي نادى بها فإنه يتبين - بالنسبة لفكرة الحرية - أن من الأسباب الأساسية التي جعلت برودون يعدل عن انتقاده للملكية وينادى بالإبقاء عليها، أنه وجدها الدعامه الأساسية ضد تعسف الدولة وتقييد إطلاقتها : لتحقيق الحرية السياسية، ولا شك أن

فكرة الحيازة ، وما تقرصه من منح الأرض للمزارع لاستغلالها كما يشاء بأدواته ووسائله الإنتاجية ، وباستقلال كامل لا يوجد في أى نظام من نظم الملكية الشيوعية الجماعية ، من شأنها تحقيق هذه الحرية من الناحية الاقتصادية .
وأما بالنسبة لفكرة العدالة والتي تفترض التناسب بين الأجر والعمل وإعطاء الحق في الناتج الكامل للعمل ، فإن ذلك يثير صعوبة بالنسبة للملكية الزراعية نظراً لأن قيمة الناتج لا تتوقف فقط على مقدار العمل ، بل أيضاً على جودة الأرض وموقعها ، ولذلك فإنه من المنطقي أن نتناقش العدالة مع اختلاف الدخول رغم تساوى العمل ، وذلك بسبب الخصوبة الطبيعية لأحد العقارين عن الآخر ، وهو ما يخالف فكرة « الربح العقاري » ، والذي يترجم بالاختلاف في الجودة بين العقارات المختلفة ، ومن ثم فإن العدالة تقتضى أن يكون هذا الفرق أو الربح من حق الجماعة نفسها لا من حق المالك ، ولكن من ناحية أخرى فإن انعدام هذا الدخل أو الربح معناه انعدام الملكية الفردية ذاتها ، لأن التمتع به هو جوهر الملكية ، وذلك هو الذى دفع البعض إلى تجييز فكرة الحيازة عند برودون وتفضيلها على الملكية ذاتها لأنها تتجنب الاعتراض الموجه للملكية في هذا الصدد ^(١) ، وإن كان من الممكن تحقيق فكرة التعادل في الدخل مع الاحتفاظ بالملكية الفردية في مجال الزراعة وذلك عن طريق فرض حد أقصى لهذه الملكية ، يتناسب مع درجة خصوبة الأرض ومدى صلاحيتها للزراعة ، حتى يضمن التقارب في الدخول وعدم تحقق الانقطاع في هذا المجال .

وأخيراً بالنسبة لتطبيق معيار الانتاجية على نظام الحيازة أو الملكية الفردية الصغيرة التي نادى بها برودون ، فإن بحث هذه المسألة ما هو إلا المفاضلة بين مزايا وعيوب كلٍّ من الملكية الصغيرة والملكية الكبيرة - سواء أكانت رأسمالية أم جماعية - حيث ذهب الفقه الماركسي في هذا الصدد إلى أن الملكية التي تحقق أكبر قدر من الإنتاجية هي الملكية

Berthod : Proudhon et la propriété, p. 219.

(١)

Pareto : Les systèmes socialistes, 3ème ed. Genève 1956. V. II, p. 267

et suiv.

الشيوعية الجماعية ، ونادوا بالقضاء على الملكية الفردية الصغيرة لأنها غير ملائمة للإنتاج ، ولكن ذهب مؤتمسرو الاشتراكيين الفرنسيين المنعقد في ما رسيليا ١٨٩٢ إلى التصويت لصالح الملكية الصغيرة لأنها الصورة الوحيدة التي تحقّق اتحاد العنصرين الأساسيين في الإنتاج وهما : العمل ووسائل الإنتاج ^(١) ، حيث يحوز الزارع أو المالك أدوات ووسائل الإنتاج التي يستخدمها بنفسه في العمل ، فضلا عن أنه ليس هناك أى خطر من تحول هذه الملكية الصغيرة إلى ملكية رأسمالية مستغلة ، لأن الملكية الرأسمالية تستلزم تملك أو حيازة قدر ضخم من أدوات ووسائل الإنتاج لكي يعتبر المالك رأسماليا ، أما الملكية الصغيرة فهي تفترض تملك أو حيازة القدر الأدنى اللازم فقط للعمل الشخصي للمالك ذاته . ومن ثم فإن الاختلاف بين الملكية الفردية *La propriété individuelle* وبين الملكية الرأسمالية *La propriété capitaliste* هو اختلاف كمي فقط *quantitative* ، فتعتبر الملكية الصغيرة ملكية فردية ، بينما تعتبر الملكية الكبيرة ملكية رأسمالية ، ومن ثم فلا يعتبر الإبقاء على الملكية الفردية الصغيرة متعارضاً مع النظام الاشتراكي ، لأنها تهدف إلى منح حيازة أدوات ووسائل الإنتاج ومنها الأرض ، إلى هؤلاء الذين يعملون بها ويستعملونها ويضعونها موضع الإنتاج ، فهي لا تفصل بين العمل وأموال الإنتاج ^(٢) .

والذي نراه أن نظرية برودون مثال للإشتراكية الإصلاحية المعتدلة والتي تقوم على ثلاثة أسس :

الأساس الأول : نقد الملكية الرأسمالية المستغلة وما يترتب عليها من مساوئ وعيوب .

(١) أنظر المفاضلة بين الملكية الكبيرة والملكية الصغيرة وعرضاً للأراء المختلفة في هذا الصدد ودليل كل رأى بالتفصيل :

Bouvier, (Charles) : *La collectivisation de l'agriculture*, Paris, 1958. pp. 150-165.

Berthod : *op. cit.*, 221, Pagué, *op. cit.*, pp. 50-52.

(٢)

الأساس الثاني : عدم الاعتراف بالملكية الشيوعية الجماعية التي تقوم على الإلغاء التام للملكية الفردية والقضاء على الحوافز الخاصة للفرد .

الأساس الثالث : إقامة نظام للملكية بين الصورتين السابقتين ، يخلص الملكية الفردية من شوائبها ومساوئها . ويضيف إليها مزايا الملكية الجماعية من مراعاة مصلحة الجماعة والقيام بوظيفة اجتماعية ، وذلك ، أياً كان الامم الذي يطلق على هذا النظام الجديد سواء الحياة أم الملكية الفردية المقيدة غير المستغلة .

والذي يجعلنا نعتبر أفكار برودون مثالا للفكر الاشتراكي الاصلاحى المعتدل، أنه بدأ بتقد الملكية الفردية المطلقة ووصفها بأنها سارقة لأنها تؤدي إلى الحصول على دخل بلا عمل ، وانتقد كذلك الملكية الشيوعية من نواح عديدة ، ثم بعد ذلك نادى بالتوفيق بين التناقض السابق في نظام جديد هو الحياة أو الملكية الصغيرة المقيدة ، كل ذلك في أسلوب جدلي منطقي متمملاً لطريقة هيغل (الديالكتيكية) مما جعل البعض يطلقون عليه لقب «فوضوى» : «Anarchiste»^(١)

ونحن لانرى اختلافا كبيرا أو فارقاً واضحاً بين فكرة برودون عن الحياة وبين الملكية الفردية الزراعية ، بل إن الاثنين يعبران عن مضمون واحد ، وهو رغبته في إيجاد نظام للملكية يستبعد الاستغلال والمساواة الرأسمالية ، ولذلك قصد بالحياة ، الملكية الفردية غير المستغلة والمجردة من الحصول على دخل بلا عمل ، بدليل مطالبته بتعميمها وتوزيعها على جميع المزارعين ، وجعلها وراثية تنتقل إلى الخلف وتستمر مدة طويلة . ولذلك فإن ما عبّر به البعض^(٢) عن « عدول » برودون عن فكرة الحياة ومبادئه بالملكية الفردية ، إنما هو تعبير غير دقيق ، حيث أنه لا يوجد فرق بين الفكرتين

Pagué : La propriété et les besoins, Paris, op. cit., p. 23

(١)

Berthod : prondhon et la propriété, op. cit., pp. 170, 171.

(٢)

المتين تمثلان نظاما يقوم، من ناحية على فكرة الائتمان والتبادل التي نفترض اشتراكا جماعيا في الرقابة وتبادل الخدمات، ومن ناحية أخرى على الاعتراف بالملكية الفردية غير المستغلة، والتي تسمح للفلاح بحيازة عقار معين مع وسائل الإنتاج اللازمة لعمله المخصص عليه، دون إتجاه المالك إلى عمل الغير المأجور للحصول على دخل بلا عمل . ولا شك أن هذه الملكية إنما تحقق الاشتراكية الزراعية وتحفظ للمالك شخصيته المتدمجة مع ملكيته الزراعية الصغيرة، مع تقييد هذه الملكية ووضع حد أقصى لها يمنع إطلاقها أو تحويلها إلى ملكية رأسمالية مستغلة . وإن كنا نأخذ على برودون أنه وجه معظم اهتمامه إلى الملكية الزراعية وأن حلوله في الحيازة والملكية الصغيرة لا تنطبق إلا في مجال الملكية الزراعية دون الملكية الصناعية والتجارية .

* * *

المبحث الثاني

الاشتراكية الاصلاحية الخيالية (أو المتطرفة)

مضمون الاشتراكية الخيالية :

تتميز الاشتراكية الاصلاحية الخيالية بالحلول المتطرفة التي نادى بها أنصارها إزاء نظام الملكية . إلى درجة أن بعضهم نادى بإقامة مستعمرات جماعية يعتبر كل شيء فيها على المشاع بين أعضاء المستعمرة ، وإن كان الذي يميز هذه الصورة من الاشتراكية عن الشيوعية الماركسية أن أنصارها لم يطالبوا بإلغاء كل حق للملكية الفردية كما نادى بذلك الماركسية ، بل أبقوا عليها في حدود معينة، ولذلك اعتبرناها نوعاً من الاشتراكية الاصلاحية . ونشير إلى ما سبق أن ذكرناه^(١) من أنه من الممكن أن تقوم الملكية بالنسبة

(١) أنظر في ذلك بالتفصيل ما تقدم ص ٢ وبديها .

لفرد أو المجتمع الذى يعيش فيه بثلاث وظائف مختلفة :

الاولى : وهى الوظيفة الطبيعية ، *Fonction naturelle* وهى الرخصة المخلوة للمالك فى استعمال الشيء محل الملكية والانتفاع به فى سبيل إشباع حاجاته الخاصة والمحافظة على وجوده وكيانه .

والثانية : وهى الوظيفة الاجتماعية ، *Fonction sociale* وتمثل فى الدور الذى تلعبه الملكية فى النظام الاجتماعى كله ، ليس فقط بالنسبة للمالك ، وإنما أيضاً فى تأثيرها على جميع الأشخاص فى المجتمع سواء الملاك أم غير الملاك وما يمكن أن تؤديه فى هذا الصدد فى سبيل المصلحة العامة فى المجتمع .

والثالثة : وهى الوظيفة الاستثمارية أو المكتسبة ، *Fonction lucrative* وهى التى تخول استثمار الشيء محل الملكية واستغلاله بطريقة تحقق للمالك دخلاً أو إيراداً ، لا يفى عند مجرد إشباع حاجاته الشخصية ، بل يتعدى ذلك إلى تحقيق ربح معين له . ويتميز الفكر الاشتراكى الإصلاحى بموقفه الخاص من هذه الوظائف الثلاث ، حيث اعترف أصحابه بالوظيفة الطبيعية للملكية بينما هاجموا بشدة الوظيفة الاستثمارية المكتسبة ولم يعترفوا بها ، واعتمدوا فى آرائهم وحلولهم التى نادوا بها على تنظيم الوظيفة الاجتماعية ، واقترح نظام جماعى يسمح بسيطرة الجماعة على الملكية واستعمالها بطريقة جماعية شائعة .^(١)

ويرى البعض^(٢) ، أن الذى يميز الاشتراكيات الخيالية أيضاً عن المذاهب الاشتراكية الأخرى — وخاصة النظرية الماركسية — أن مقترحاتها وآراءها ناشئة من تصوراتها الخاصة وحلولها الإصلاحية العلاجية ، فهم لا ترى فى البروليتاريا أى تلقائية تاريخية أو حركة سياسة ذاتية ، بمعنى أنها لم تر فيها قوى اجتماعية مكلفة تاريخياً بإقامة المجتمع الجديد ، بل أحلت

(١) Gurvitch : Socialisme et propriété, revue de métaphysique et de morale. Paris, 1930. p. 127 et suiv.

Pagué : La propriété et les besoins Paris, 1958. p. 61

(٢) رفعت المحجوب — الاشتراكية — ١٩٦٦ م ١٩٤ ، ١٩٥

الاشتراكية الإصلاحية اقترحاتها الإصلاحية الخاصة محل قوانين التطور التاريخية وكفاح الطبقة العاملة، وانفقت - على ما بينها من خلاف في الحلول - على أن المجتمع البرجوازي الرأسمالي مجتمع ظالم، وأنه يجب تحسين ظروف الجماعة وحياتها المادية، ومن هنا انصرفوا إلى البحث عن نظام الملكية الأمثل الذي يحقق ذلك . ولكن يلاحظ أن مقترحاتهم في هذا الصدد مقترحات خيالية ، لأنهم لم يكشفوا عن قوانين معينة تحكم التطور ولم يحددوا القوى الاجتماعية التي تحدته - كما فعلت الماركسية - بل اقتصروا على بعض المقترحات الخيالية في إقامة مستعمرات تعاونية ، تحتفظ إلى حد ما بالملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج .^(١)

ولما كانت الآراء الاشتراكية الخيالية فيما يتعلق بالملكية تختلف من فقيه إلى آخر ، فإنه يتعين استعراض الاتجاهات الرئيسية في هذا السدد لبيان ما بينها من أوجه خلاف في الحلول التفصيلية التي نازت بها .
أولاً : الاشتراكية الإصلاحية الفرنسية :

وتشمل كثيرآ من الرواد الاشتراكيين الفرنسيين الذين يمكن إدراج نظرياتهم في الملكية ضمن المذاهب الاشتراكية الإصلاحية الخيالية ؛ وسنحاول اتباع آراء هؤلاء الكتاب حسب أهميتهم في هذا الصدد :

١ - سان سيمون ومدرسته : Saint-Simon

مضمون المذهب : (انتقاد الملكية - والحلول المقترحة) .

لم يناد سان سيمون بإلغاء الملكية الفردية ، وإنما نادى بنظام جديد لها يستبعد مساوئها ، ولذلك اعتبر من الاشتراكيين الإصلاحيين الذين طالبوا بتنظيم الملكية ، وإن كان الفضل الأكبر في إرساء مذهبه وبلورة حلوله يرجع إلى تلاميذه وأتباعه .

(١) أنظر في الخصائص العامة للفكر الإشتراكي الإصلاحى الخيالى بالنسبة للملكية :
Fouillé : La propriété sociale et la démocratie. Paris, 1906
pp. 34-40.

لم يهتم سان سيمون - على نحو ما فعل ماركس - بالصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين، بل اهتم بنوع آخر من الصراع بين المنتجين العاملين والملاك العاطلين، ومن هنا نفذ إلى انتقاد الملكية بصفقتها مصدراً لاستيلاء بعض الأشخاص على جزء من ناتج عمل الآخرين . فالملكية تعتبر إذن مصدراً لنوع من الاحتكار يسمح للملاك بالحصول دون عمل على جزء من دخل المنتجين العاملين (١) .

ويرى البعض أن سان سيمون قد هاجم الملكية بصفقتها مصدراً للاضطراب الاقتصادي أكثر منها مصدراً للإستغلال ، ذلك أن الملكية تؤدي في نظره إلى عدم توافر رؤوس الأموال لدى المنتجين الحقيقيين وإلى ارتفاع ثمن الحصول عليها (٢) .

وبذلك فإن سان سيمون قد انتقد الأهمية الكبرى التي يعطيها النظام الموجود للملكية على حساب الإنتاج والإضرار به، ورأى أن أى نظام يعترف بالملكية الفردية على إطلاقه بدون قيود أو تعديلات إنما يدمر جميع الأوضاع والنظم الموجودة في المجتمع والمتعلقة بالإنتاج . ولذلك يجب البحث عن تنظيم جديد للملكية على أسس لصالح زيادة الإنتاج (٣) .

ولكن بالرغم من ذلك فإن سان سيمون لم يطالب بإلغاء الملكية الفردية، بل ولم يناد بأى نظام جماعى يقوم على تجميع وسائل وأدوات الإنتاج في صورة ملكية شيوعية أو اشتراكية، وإنما اقترح تدخل الدولة وإعادة تنظيم الثروة تحت رقابتها على أساس التوسع في نظام الائتمان والبنوك ، بحيث تتحكم الدولة في نظام ملكية أدوات ووسائل الإنتاج عن طريق إنشائها بنك

Leroy M. : Le socialisme des producteurs, (Saint Simon). (١) Paris, 1924. p. 10 et suiv.

Pareto : «vilfredo» : Les Systemes socialistes. Geneve, 3ème édition 1965. T.I. p. 347 et sui.

(٢) رفعت المحجوب - الاشتراكية - ص ١٩٧ .

Connard : Histoire des doctrines economiques. Paris 1943 (٣) p. 458.

مركزي يمثل الدولة في النظام الاقتصادي، وتودع لديه جميع القيم والثروات وأموال الإنتاج ووسائل وأدوات العمل أو ما يمثل قيمتها، أى في كلمة واحدة ما يمثل محل الملكية الفردية. ويتفرع من البنك المركزي عدة بنوك أخرى أقل مرتبة لتعامل مباشرة مع المنتجين والمستهلكين وتنتقل وتعطى الودائع وتبرم التصرفات اللازمة للتعامل ولوضع أموال ووسائل الإنتاج في مجال العمل^(١).

ولعل أتباع سان سيمون وخاصة Bazard و Enfantin قد ذهبوا أبعد من أساذهم في الهجوم على الملكية الفردية، رغم أنهم لم ينتهوا أيضاً إلى المطالبة بإلغاء، بل اكتفوا بالمطالبة بتحديداتها، فلم تكن الملكية في نظرهم حقاً طبيعياً، بل واقعة اجتماعية تخضع شأن غيرها من الوقائع الاجتماعية لقانون التطور والتعديل والتنظيم^(٢).

ومن السمات البارزة التي تميز فكر سان سيمونيين أنهم لم يكتفوا بنظام الائتمان أو التوزيع يحيط بالملكية، بل نظروا إلى جوهر الملكية ذاته ورفضوا خصائصها المطلقة وطالبوا بضرورة تعديلها، ورأوا أن تدخل الدولة يجب أن يستمر حتى إيجاد نظام للملكية يتجنب مساوئها ويحد من إطلاقها^(٣).

ويمكن جمع الخصائص المميزة للفكر سان سيموني بالنسبة للملكية فيما يأتي:
أولاً: لعل أهم خصائص نظرية سان سيمونيين أنهم طالبوا بإلغاء الميراث تماماً، لأنهم رأوا فيه نظاماً يعلق ملكية أدوات ووسائل الإنتاج وحيازتها على واقعة تقوم على الصدفة البحتة وهي الميلاد، بغض النظر عن الكفاءة أو حسن التوزيع. فطالبوا بأن تصبح الدولة هي الوارث الوحيد

(١) Leroy: Les procureurs français du socialisme. Paris 1948. p. 79-84

Pareto: Les systèmes socialistes, T. 2, p. 191 ;

Pagué: La propriété et les besoins p. 66.

(٢) رنعت المحجوب — الاشتراكية — ص ٢٠٠

(٣) Katzarov: Theorie de la nationalisation Neuchâtel, 1960

pp. 8, 9.

لرؤوس الامران وأدوات الإنتاج، فتقوم بالتحكم في توزيعها واستعمالها حسب الكفاءة ولصالح الإنتاج^(١).

ثانياً : بالنسبة للمعايير التي يجب على الدولة اتباعها في هذا الصدد ، فإنه بالنسبة للإنتاج يطبق معيار « لكل بحسب قدرته »^(٢) ، بحيث تمنح الدولة كل شخص من أموال ووسائل الإنتاج ما يتناسب مع مجهوده وقدرته على العمل ، وأما بالنسبة للتوزيع فيطبق معيار « لكل قدرة حسب ناتجها »^(٣) ، بحيث يكافأ كل شخص بحسب الناتج الفعلي الذي أضافه بعمله إلى الأموال الموجودة . أى أنهم لم يطبقوا معيار التوزيع السابق تقريره « لكل بحسب حاجته » ، والذي يفترض التوزيع حسب حاجة كل شخص^(٤).

ويلاحظ في هذا الصدد أن المعايير التي اقترحها السان سيمونيون تخالفه جميع المعايير الاشتراكية الأخرى والتي تعتمد إما على الحاجة وإما على العمل المقدم نفسه، ولكن ليس بحسب الناتج، حيث رأى البعض أن معايير السان سيمونين في هذا الصدد لا تختلف عن المعايير المتبعة في النظام الرأسمالي^(٥).

ثالثاً : لم يطالب السان سيمونيون بإلغاء الملكية الفردية ، بل اعترفوا بها في الحدود التي لا تشتمل فيها على استغلال لعمل الغير ، أو اعتماد الملاك العاطلين على المنتجين العاملين ، أما طالما هي نتاج للعمل الشخصى المالك نفسه دون استغلال أو استثمار غير مشروع فهي باقية ومعترف بها^(٦).

رابعاً : وأما عن الأساس الجديد لشرعية الملكية لدى السان سيمونيون فلم يعد فكرة المساواة في الحاجات أو الرخص ، وإنما أصبحت الملكية.

•Challaye : Histoire de la propriété pp. 93-95.

(١)

«A chaque capacité selon ses oeuvres»

(٢)

«A chacun selon sa capacité».

(٣)

•Connard : Histoire des doctrines économiques pp. 460-462.

(٤)

•Connard, op. cit., p. 462.

(٥)

Pareto : Les systèmes socialistes T.I. p. 343, T.2. pp. 216-218.

(٦)

Leroy, (Maxime) : Histoire des idées sociales en France.

V.2. p. 30 et suiv.

تستند إلى فكرة الضرورة المفروضة التي تملأها ظروف الإنتاج وحاجاته بوصفها نظاماً لازماً لا بديل عنه لهذا الإنتاج^(١).

خامساً : تعرض السان سيمون لفكرة الصراع الطبقي الذي تسببه الملكية المستغلة والتي تؤدي إلى استغلال الإنسان للإنسان، وللحصول على دخل بلا عمل، وإن كان الصراع بين الطبقات قد اتخذ لديهم شكلاً جديداً حيث تصوروا أن هذا الصراع محصوراً بين طبقة ملاك رأس المال العاطلين وبين طبقة العمال الكادحين المحرومين من وسائل العمل والإنتاج^(٢).

وقد اعتبرنا اشتراكية سان سيمون وأتباعه - من ناحية أولى - اشتراكية إصلاحية، لأنها لم تطالب بإلغاء الملكية الخاصة بل طالبت بإصلاحها وتحويلها من مساوئها، واعتبرناها - من ناحية ثانية - خيالية لأن الحلول التي نادت بها في هذا الصدد من إنشاء بنك مركزي يمين على نظام الملكية وتودع لديه جميع أدوات ووسائل الإنتاج أو ما يمثلها، وإنشاء بنوك تابعة له لمنح الأموال اللازمة للإنتاج، هذه الحلول تعتبر متطرفة ومغالى فيها لأنه لا يمكن تطبيقها عملاً، بالإضافة إلى أن المعايير التي نادى بها هذا المذهب للإنتاج والتوزيع كانت محل انتقاد كما سبق ذكره.

٢ - فورييه : Charles-Fourier

ذهب فورييه إلى أن نظام الملكية المطلقة يناقض المساواة والعدالة ويعتبر عقبة في سبيل الحرية وبالتالي في سبيل الانتاجية وأنه يجب إما إصلاحه وإما إلغاؤه^(٣).

ووجد فورييه الحل في نظام الاشتراك الاختياري.

association volontaire

(١) &Leroy : Les procureurs Français du socialisme, Paris, 1948,

pp. 220, 221.

Connard : op. cit., p. 461.

(٢)

(٣) انظر في مذهب فورييه وأتباعه بالتفصيل :

Buchs : Le fourierisme aux Etats Unis. Thèse 1948.

والذى يقضى بإنشاء مستعمرات أو مجتمعات تعاونية صغيرة تسمى : Phalanstère وتكون بالانضمام الاختيارى الحر الذى يتوقف على محض إرادة العضو المشترك دون أى إجبار على ذلك . وتقوم الحياة فيها على أسس جماعية تتلاءم مع نزعات الإنسان وميوله، حيث تختفى فى هذه المستعمرات فكرة «العامل الأجير» لتحل محلها فكرة «العامل الشريك»^(١)، بحيث شبهها البعض بشركة مساهمة ، يحمل إليها كل مالك رأس ماله ويكون الجميع مالكيين لأدوات الإنتاج التى يعملون بها ، ويتحدد الدخل لكل منهم حسب معايير تعتمد على رأس المال والموهبة والعمل المقدم^(٢) . وبذلك تقوم الحياة فى مستعمرة «الـ Phalanstère» على أساس من العدالة والحرية والمساواة والإنتاجية، وهى أسس أى نظام اشتراكى سليم . ورغم ذلك فإن فورييه لم يقيم نظام هذه المستعمرات على أسس شيوعية ولم يطالب بإلغاء الملكية أو الميراث، ولذلك أدخلنا آراءه ضمن المذاهب الاشتراكية الإصلاحية، وإن كان يتنادى بتعديل نظام الملكية نحو فكرة جديدة وهى «ملكية السندات» propriété de titre أو «ملكية المساهمين» propriété d'actionnaire^(٣) .

وعند تقدير آراء فورييه من الناحية الاشتراكية ذهب البعض إلى أنها تعتبر مجرد تطبيق للبيادى، التعاونية فى مجال الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج، ذلك أنه من ناحية، فإن نظام العمل والتأسيس فى مستعمرة فورييه الجماعية يشبه تماما نظام أى شركة مساهمة ، ومن ناحية أخرى تقوم المستعمرة على أساس مبدأ الانضمام الحر والاختيارى للأعضاء ، وكذلك أن الأعضاء فى المستعمرة يشاركون فى العمل والإنتاج بأنفسهم ، وأخيراً فإن الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج والحصص العينية التى

(١) رنفت المحجوب — الاشتراكية — ص ٢٠٣ ،

Connard : Histoire des doctrines économiques p. 464. (٢)

Leroy : Les procureurs français du socialisme p. 157 et suiv. (٣)

يحملها الشركاء إلى المستعمرة تستمر موجودة ومثلة في السندات والأسهم المدنوحة للشركاء^(١).

ولذلك اعتبرنا نظرية فوربيه من المذاهب الاشتراكية الإصلاحية التي حاولت إصلاح عيوب ومساوىء الملكية مع الإبقاء عليها ، وإن كانت قد تطرفت في ذلك واقترحت نظاماً تعاونياً جماعياً يصعب تحقيقه من الناحية العملية ، ولذلك دخلت في عداد الاشتراكيات الخيالية .

(٣) رواد الاشتراكية الفرنسية في القرن التاسع عشر :

ظهر بعض رجال الفقه الفرنسي في القرن التاسع عشر ونادوا بإصلاح النظام الموجود بصفة عامة ، ولكن كان من بينهم من اهتم بصفة خاصة بنظام الملكية مثال لويس بلان (Louis Blanc) . وبيكر (Pecqueur) وفيدال (Vidal) .

وذهب هذا الجانب من الفقه الفرنسي إلى انتقاد النظام الرأسمالي والملكية الفردية المطلقة ، ولكنه لم ير الحل في الشيوعية ، بل على العكس تناول النظرية الماركسية بالانتقاد على أساس سماحها باستغلال الأغلبية للأقلية . وقد ذهب هؤلاء الفقهاء إلى أن المساواة المطلقة إنما هي أمر خيالي لا يمكن تحقيقه ، ولذلك يجب البحث عن حل يخلص الملكية من آثارها السيئة مع الاحتفاظ لها بحسناتها وضرورتها في النظام الاقتصادي الموجود ، الأمر الذي اختلف فيه رواد الاشتراكية الفرنسية .

فذهب لويس بلان إلى أن الملكية تتحكم في بنيان المجتمع كله ، ليس فقط من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، بل أيضاً من الناحية السياسية ، فالحرية التي نادى بها الثورة الفرنسية هي مجرد أمر نظري ليس له قيمة واقعية بدون التأثير على القوى الاقتصادية الموجودة وتعديلها ، وأهمها نظام الملكية . ولا يمكن الاعتراض على ذلك بأن الملكية حق طبيعي لا يقبل

Pareto : Les systemes socialistes T.1 p. 290, T.2 pp. 259-267.

(١)

Connard : Histoire des doctrines économiques pp. 466-471.

المساس به كالحرية ، فالحرية أمر موجود بالنسبة للجميع أما الملكية فليست كذلك . وهذه هي نقطة البداية لدى لويس بلان وهي عدم المساواة في حيازة الثروات الموجودة وضرورة التدخل للحد من التفاوت في الملكية الفردية وإيجاد نظام للحيازة المشتركة لهذه الثروات ، ولكن لويس بلان جاء بأفكار ثورية عامة وآراء نظرية بجثة أكثر منها - حلولاً عملية بالنسبة لنظام الملكية^(١) .

ولعل بيكر وفيدال كانا أكثر هجوم على نظام الملكية ، حيث ناديا بالنجميع الاشتراكي لأموال ووسائل الإنتاج ، وقد رفض بيكر فكرة الاشتراك الاختياري التي نادى بها فورييه ، وطالب بتدخل الدولة لإيجاد نظام تجميع إجباري موحد يشترك فيه جميع المواطنون والعمال ، ويشمل كافة وسائل وأدوات العمل والإنتاج بحيث تصبح الدولة - من الناحية القانونية الشكيلة - هي المالك الوحيد لكافة رؤوس الأموال والأدوات الداخلة في نظام الإنتاج ، وتعتبر رب العمل الوحيد ، ويصبح جميع المواطنين مستخدمين وموظفين وعمال في نظام يقوم على الاشتراك في جميع الثروات الموجودة ولا يعترف بالملكية الفردية إلا على أموال الاستهلاك فقط^(٢) .

وقد اعتبر بيكر وفيدال الحلول التي نادى بها حلولاً حتمية سيؤدي إليها التطور التاريخي للنظام الاقتصادي ، مما يقرب هذا الفكر من الماركسية في هذا الصدد - ولكن ما يميزه عن الماركسية تماماً ويجعلنا ندخله في مصاف الاشتراكيات الإصلاحية أنه لم يعتمد على العامل المادي في تفسير الظواهر الاجتماعية وفي نقده لنظام الملكية ، وإنما اعتمد على أفكار معنوية نابعة من القيم الروحية واعتبارات المساواة والعدالة في التوزيع وكافة الفرص وضرورة مكافأة كل بحسب عمله ومجوده .

Connard : Histoire des doctrines économiques pp. 481-488. (١)

Leroy : Histoire des idées sociales en France, op. cit., p. 48 et suiv.

Connard : op. cit., p. 486, 487. (٢)

ثانياً : الاشتراكية الإصلاحية الألمانية (اشتراكية الدولة) :

Socialisme d'Etat

ظهرت في الفقه الألماني نظرية اشتراكية تنادى أيضاً بتعديل نظام الملكية عن طريق تدخل الدولة، ولذلك أطلق عليها اشتراكية الدولة، ويمكن إدخالها في المذاهب الاشتراكية الإصلاحية، لأنها وقفت موقفاً وسطاً بين المذاهب التي تطالب بالتدخل البسيط وبين المذاهب الشيوعية التي تنكر الملكية تماماً، فهي تتعدى الفريق الأول كما سنرى وتميز عن الفريق الثاني بإبقائها — ولو بصفة مؤقتة — على الملكية الفردية . ومن أهم فقهاء النظرية الاشتراكية الألمانية روديرتس ، وولاسال ،^(١) .

ويرى « روديرتس » ، Rodbirtus ، — أن الملكية الفردية بما تنصله من استغلال وحرية مطلقة لا يمكن أن تؤدي أى وظيفة إجتماعية في المجتمع، ولذلك اقترح أن يحل محلها نظام يقوم على تدخل الدولة وتوجيهها . وتعتبر نقطة البداية لديه أن العمل هو مصدر الإنتاج، وأن العامل هو الذى يخلق وحده المنتجات، ولذلك خلص إلى أن حصول المالك — سواء أكان مالك الأرض أم أدوات الإنتاج الأخرى — على جزء من هذه المنتجات بسبب ملكيته فقط وبدون مساهمة مباشرة في الإنتاج، يعتبر إنهاكاً لعدالة التوزيع وأن السبب في تحويل هذا الجزء من ناتج العمل إلى ربح لغير العاملين هو الملكية الخاصة لأموال ووسائل الإنتاج، والتي تسمح للملاك غير العاملين بأن يحصلوا على جزء من الناتج القومى وأن يعتبروا مساهمين في الإنتاج بدون عمل^(٢) .

وكان منطق روديرتس هذا يستلزم بالضرورة المطالبة بإلغاء الملكية

(١) أنظر في اشتراكية الدولة وفي كتابات هذين الفقيهين بالتفصيل :
Bourguin (Maurice) : Les systèmes socialistes et l'évolution
économique. 3ème ed. Paris, 1925. p. 85 et suiv. et p. 100
et suiv.

(٢) Pareto : Les systèmes socialistes. 3ème edit., Geneve, 1965
T.2. p. 86 et suiv. et p. 164, et suiv.

رفعت المحجوب — الاشتراكية — ص ٢٢١ وما بعدها .

الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج ونقلها إلى الجماعة لتصبح هي المالك الوحيد لهذه الأدوات ، ويخفى الدخل بلا عمل ، ويصبح كل فرد ملزماً بأن يقدم عمله ويأخذ بقدر عمله ، ولكنه لم يتمشى مع هذا المنطق واقترح نظاماً آخر يقوم على الإبقاء على الملكية الفردية مع تدخل الدولة وتوجيهها وتنظيمها الإنتاج حسب الحاجات الجماعية، وتخصيص أدوات ووسائل الإنتاج للصحة العامة لا للربح الفردى^(١) .

ومع تسليم روديرتس بأن الملكية الفردية وحرية التعاقد هما مصدر الإخلال وعدم العدالة، وأن المنطق يستلزم القضاء عليهما، إلا أنه اتخذ موقفاً وسطاً ينصرف إلى أنه إذا كان إلغاء الملكية الخاصة لا يمكن أن يتم بلا عيوب فلا أقل من إلغاء حرية التعاقد ، ولذلك ذهب إلى ضرورة الإبقاء مؤقتاً على الملكية الفردية مع معالجة أهم آثارها السيئة وهو انخفاض النصيب النسبي للعمال من الناتج القومي والذي يعتبر حصة عملهم الشخصية^(٢) .
وأما نظامه المقترح فهو المطالبة بتدخل الدولة لتسيير العمل نفسه، بمعنى تقييم الناتج الجماعي كله وتحديد الجزء المقابل لهذه القيمة والذي يجب أن يحصل عليه كل عامل . ويتم ذلك عن طريق توزيع الدولة على المنتجين وأرباب الأعمال « أذونات أجور » « Bons de salaire »^(٣) ، يلتزمون مقابلها بأن يودعوا المحلات العامة التابعة للدولة كمية معينة من المنتجات تعادل هذه الأذونات ، ثم يقوم أرباب الأعمال بدفع أذونات الأجور هذه إلى العمال مقابل عملهم، ويقوم هؤلاء بدورهم بتقديمها إلى محلات الدولة العامة للحصول على ما يلزمهم من منتجات وحاجيات ، وعلى الدولة أن تحافظ على تناسب دائمين أذونات الأجور التي تصدرها وبين الإنتاج نفسه . وهكذا بدون

(١) رفعت المحجوب — المرجع السابق ص ٢٣٢

Bourguin : Les systèmes socialistes et l'évolution économique, (٢)

op. cit., pp. 87, 88.

رفعت المحجوب — المرجع السابق ص ٢٣٢ و ٢٣٣

Connard : Histoire des doctrines économiques p. 501. (٣)

إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ورؤوس الأموال تستطيع الدولة أن تحكم في النظام الاقتصادي وتمنع الاستغلال أو الحصول على دخل بلا عمل ، ولذلك سمي هذا النظام بإشتراكية الدولة الإصلاحية .^(١)

وأما لاسال د Lassale ، — فقد سار في نفس المنهج من المطالبة بتدخل الدولة ، وإن كان أكثر هجوماً على الملكية الفردية حيث رأى أن التطور التاريخي ذاته سيؤدي إلى الحسد منها ثم القضاء عليها ، وقد اتبع في ذلك الأسلوب الماركسي لأنه كان تلميذاً للماركس .^(٢)

وقد اعتبرنا إشتراكية الدولة الألمانية ضمن الاشتراكيات الإصلاحية لأنها طالبت بالقضاء على مساوئ الملكية الخاصة وآثارها الضارة مع الإبقاء عليها . ولكن الأهم من ذلك أن رواد الاشتراكية الألمانية قد اعتمدوا في تنفيذ حلولهم المقترحة على تدخل الدولة وتوجيهها في هذا الصدد ، فهم لم ينادوا بحتمية هذه الحلول أو تنفيذها بواسطة طبقة البروليتاريا كما فادت بذلك الماركسية .

ولكن ما نأخذ على هذه النظرية الاشتراكية أنها تطرقت في الحلول التي ذهبت إليها ، وفي إحكام رقابة الدولة وتدخلها وإدارتها لكافة فروع النشاط الاقتصادي ، من إنتاج وتوزيع وأجور وإلغاء الحرية التعاقد وإتمام جميع التصرفات عن طريق الدولة ، الأمر الذي يقضي على الحافز الفردي تماماً في نظام الإنتاج ، فضلاً عن استحالة تنفيذ هذه الحلول المقترحة من الناحية العملية ولذلك أدخلنا هذا المذهب ضمن المذاهب الاشتراكية الإصلاحية الخيالية .

Pareto : Les systèmes socialistes, op. cit., T.2 p. 182.

(١)

Bourguin : Les systèmes socialistes op. cit., p. 101.

(٢)

وقد تم المحرّب — الاشتراكية — ص ٢٣٤ ومعه

ثالثاً : الاشتراكية الإصلاحية الإنجليزية :

ظهرت في الفقه الإنجليزي أيضاً نظريات اشتراكية نادت بصفة عامة بإصلاح جميع نواحي الحياة في المجتمع الإنجليزي ، ومن النظم التي تناولتها بالكتابة نظام الملكية . ومن أهم رواد الاشتراكية الإنجليزية الفقيه كول ، وجون ستوارت مل ، وروبرت أوين^(١) .

وكانت نقطة البداية لدى الاشتراكية الإنجليزية إيجاد التوازن والتعامل الفعلي بين التنظيم الإقتصادي للمنتجين والعمال ، وبين التنظيم السياسي للدولة الديمقراطية^(٢) .

ويرى كول أن التوفيق أو التوازن السابق يعتمد أساساً في تحقيقه على الشكل الذي تتخذه الملكية الاشتراكية لأدوات ووسائل الإنتاج في المجتمع ، ولم يذهب كول إلى المناداة بترك ملكية أدوات ووسائل الإنتاج لطوائف ومنظمات العمال والمنتجين فقط ، لأنهم يشكلون نسبة معينة فقط من المجتمع ، فيستطيعون عن طريق هذه الملكية استغلال سائر الطوائف والعناصر التي تكون الأمة ، بل رأى أن المستهلكين أيضاً لهم حقوقهم في إدارة وحيازة أدوات ووسائل الإنتاج تماماً مثل العمال والمنتجين ، ذلك أن الاستهلاك والتوزيع — في نظر كول — لا يقل أهمية عن الإنتاج وله تأثير المتبادل معه في النظام الإقتصادي^(٣) .

واستخلص كول من هذه الاعتبارات ضرورة اشتراك المستهلكين تماماً مثل العمال والمنتجين في حيازة أو ملكية أدوات ووسائل الإنتاج في

(١) أنظر بالتفصيل في الاشتراكية الحيازية الانجليزية :

Guilbert (Jean) : Idées éronomiques dans les utopies anglaises,
Thèse 1948.

Gurvitch : Socialisme et propriété, revue de métaphisique (٢).
et de morale. Paris, 1930. p. 137.

(٣) أنظر بالتفصيل آراء كول الاشتراكية :
Cole (M.) : The story of Fabian socialisme 1961.

المجتمع ، ولكن ليس مباشرة بأنفسهم وإنما بواسطة الدولة ذاتها بوصفها تمثيلاً قانونياً لجميع أفراد الشعب^(١) .

وقد اقترح كول صورة للملكية الاشتراكية لأدوات ووسائل الإنتاج ، تقوم على نظام مشترك موحد يساهم فيه التنظيم السياسي للدولة من ناحية أولى بوصفها ممثلة للمصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ، والتنظيم المهني للمنتجين والعمال وطوائفهم من ناحية ثانية ، والتنظيم الاجتماعي التعاوني لسائر المواطنين المستهلكين من ناحية ثالثة^(٢) .

وفي تقدير هذه الاشتراكية ، يرى البعض أنه مهما كان هذا البنيان الثلاثي للملكية الاشتراكية لأدوات ووسائل الإنتاج منتقداً على أساس استحالة ، فإنه على الأقل تجب الإشارة إلى أنه يعتبر أول محاولة لإقامة ملكية جماعية شائعة لأدوات الإنتاج ، مشتركة بين الدولة وبين التنظيمات المهنية والهيئات الجماعية التعاونية ، والتي قد نجد لها صدى في بعض التطبيقات الاشتراكية المعاصرة^(٣) .

وذهب دجون ستوارت مل ، إلى أن الملكية تحفظ للمالك ما ينتجه بعمله فقط ، أما ما لا يأتي من العمل والإنتاج فلا يكون للإنسان أى حق في تملكه . وعلى هذا الأساس قام د مل ، بالفرقة بين الثروات الطبيعية والثروات التي يخلقها العمل ، حيث ذهب إلى أن الأرض وإن لم تكن نتاجاً للعمل البشري ، إلا أن أساس استصلاحها وتمييدها وأعدادها لتكون مفيدة ومنتجة هو العمل البشري ، وعلى أساس هذا التبرير اعترف د مل ، بالملكية الخاصة على الأرض باعتبارها حافزاً على العمل والإنتاج ، وإن كان قد قيدها بالتزام أساسى على عاتق المالك بأن يقوم بزراعتها واستصلاحها دائماً ولا يكف عن استثمارها بنفسه في سبيل المصلحة الجماعية باعتباره حازساً

Gurvitch : op. cit., pp. 137, 138.

(١)

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale,

(٢)

Thèse Paris, 1963. p. 230.

Ferretjans : op. cit., p. 231.

(٣)

على الأرض يقوم بوظيفة اجتماعية ، فإذا لم يتم بتحقيقها أصبحت ملكيته غير مشروعة ^(١)

وأما دروبروت وأوين ، فقد وجه اهتمامه إلى حل مشكلة العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال وتحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور . ونادى بأن الملكية هي مصدر الآثام والشرور ، ولكنه لم يطالب بنزع الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج القائمة ^(٢) وإنما طالب بحسب تكوين رؤوس أموال جديدة تستغل بطريقة تعاونية ، ولذلك فإن البعض قد قام بوصف مبادئه بأنها تطبيق تقليدى للإشتراكية التعاونية . ^(٣)

(١) Connard : Histoire des doctrines économiques, p. 544 et suiv.

(٢) رفعت المحجور — الاشتراكية — ص ٢٠٧

(٣) «Une ancienne forme du socialisme corporatif»

Bourguin : Les systèmes socialistes et l'évolution économique,
op. cit., p. 96.

الفصل الرابع

الملكية في الفكر الماركسي

تمهيد :

تمثل النظرية الماركسية الجانب المتطرف من المذاهب الاشتراكية لأنها لم تسكنف بإصلاح نظام الملكية أو تقييدها كما فعلت المذاهب الاشتراكية المعتدلة والاصلاحية ، بل على العكس من ذلك نادى كارل ماركس وفردريك انجلز - وهما رائدا النظرية اللذان وضعوا الاسس العامة للنظرية الماركسية - بالالغاء التام للملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج واستبدال ملكية الدولة بها ، في مرحلة انتقالية تمهيداً للوصول إلى المرحلة الأخيرة والثالثة في نظر الفكر الماركسي وهي إقامة النظام الشيوعي الكامل الذي لا يوجد فيه أى علاقة من علاقات الملكية .

وقد ركزت النظرية الماركسية على إلغاء الملكية الفردية كهدف أساسى يميزها عن أى مذهب اشتراكي آخر ، لدرجة أن كارل ماركس رائد النظرية قال أنه يمكن تلخيص الحركة الشيوعية في عبارة واحدة وهي : إلغاء الملكية الفردية البرجوازية ،^(١) .

ولكى يتوصل كارل ماركس إلى عاينه المنشودة وهي إلغاء الملكية تماماً ، اتبع في ذلك طريقاً مزدوجاً : فمن ناحية أولى نادى بأن إختفاء الملكية الفردية إنما هو أمر حتمى سيؤدى إليه تطور ظروف المجتمع والعلاقات الموجودة به وقتئذ الإنتاجى وفقاً لمنهج جدلى معين سيرد تفصيله ، ومن ناحية ثانية رأى ماركس أن الملكية الفردية في ذاتها تشتمل على مساوئ

"The distinguishing feature of communism is the abolition (١)
of private bourgeois property."

Marx, Engels : Selected Works. V. I, manifesto of the communist.
Moscow, (Foreign languages publishing house), 5ème imp.
1962, p. 46.

وعيوب تستلزم الامراع في إلغائها والتعجيل بالاختفاء الحتمى لها ، إلا أنه بالنسبة للملكية الزراعية الصغيرة انشق الفقه الماركسى إلى عدة مذاهب يختلف موقف كل منها بالنسبة لهذه الملكية الصغيرة .

وبذلك سنعالج الفكر الماركسى فى الملكية فى أربعة مباحث ، يتعلق المبحث الأول بالأسس العامة للمنهج الجدلى الماركسى بالنسبة للملكية والتي تؤدى إلى الاختفاء الحتمى لها ، وتعرض فى المبحث الثانى لمساوى ، الملكية والعيوب التى تشتمل عليها والتي تبرر التعجيل بإلغائها تماماً ، وفى المبحث الثالث نستعرض النظريات الماركسية المختلفة بالنسبة للملكية الصغيرة ، وأخيراً نهى بحثنا فى النظرية الماركسية بمبحث رابع نتعرض فيه لتقدير موقف الفكر الماركسى بالنسبة للملكية .

المبحث الأول

الأسس العامة للفكر الماركسى فى الملكية

مفهوم الملكية فى النظرية الماركسية :

أعطت الماركسية للملكية مفهوماً مادياً بحتاً يرتبط بظروف العمل والانتاج بالمجتمع . فالملكية — عند ماركس — هى الرابطة التى تربط بين الشخص وبين ظروف الانتاج الموجودة فى المجتمع بحيث أن مجموعة الروابط والعلاقات التى تنشئها الملكية ما هى إلا التعبير القانونى لعلاقات الإنتاج القائمة . واستخلص ماركس من ذلك أن أى تغير فى علاقات الإنتاج أو وسائله ينعكس على الملكية ونظامها القانونى وأساسها الشرعى والصورة التى تتخذها ، بوصفها التعبير القانونى لعلاقات الانتاج هذه ^(١) . وقد ربط ماركس الملكية بالعمل والإنتاج لدرجة قوله أن الإنسان عندما يعمل وينتج ما هو لازم لحياته الخاصة إنما يملك نفسه بهذا الإنتاج ،

Marx K. : Capital, a critical analysis of capitalist production. (١)

Moscow (Progress Publishers) 1965, V. I, p. 65 et s.

واعمل ذلك كان سبباً في تغير أساس شرعية الملكية في نظر ماركس ؛ فبعد أن كان الفرد يعمل بنفسه لإشباع حاجاته الشخصية ومن ثم كان له الحق في تملك نتاج هذا العمل الخاص ، أصبح هناك انفصال بين الملكية والعمل ، وأصبحت الملكية تعنى حق المالك الرأسمالى فى إستغلال عمل الغير والحصول على ناتجه بدون مقابل ، وتعنى كذلك عند العامل استحالة تملك ناتج عمله الشخصى . وبعد أن كانت الملكية هى وسيلة لتملك الشخص نفسه ، أصبحت وسيلة لأن يفقد الشخص ذاته ، Alienation de l'individu^(١) وبذلك لم تعد الملكية هى النظام القانونى السليم الذى يمسك علاقات الانتاج الموجودة ويعبر عنها ، بل على العكس أصبحت عقبة فى سبيل الانتاج ووسيلة للتناقض والصراع تهدد النظام الاجتماعى كله .

التفرقة بين الملكية الفردية لأدوات الإنتاج والملكية الشخصية :

أقامت النظرية الماركسية - ولأول مرة بوضوح - التفرقة بين صور الملكية الخاصة حسب طبيعة المال محل الملكية فرأت أنها تنقسم إلى صورتين :

أولاً - الصورة الأولى وهى الملكية الشخصية وقصدت بها الماركسية تلك الأموال المخصصة لإشباع الحاجات الشخصية ، الحالة للفرد وأمرته والى تسمى أموال الإستهلاك . مثال ذلك الملابس وأدوات الاستعمال الشخصى وأثاث ومنقولات المنزل والى يمكن إنتاجها بدون الاستعانة باليد العاملة المأجورة . هذه الأشياء تعتبر امتداداً للفرد لأن حياته تعتمد عليها إلى درجة أن البعض شبهها بأعضاء الإنسان كذراعه وقدمه ، ولذلك كان من البديهي أن يعترف للفرد بحق تملك هذه الأشياء اللازمة لحياته دون قيود أو حدود . ولم تتعرض الماركسية لهذه الأموال ، بل ولم تقصدها بلفظ ملكية ، كل ما

هناك أن ماركس كان يرى أن توزيع أموال الاستهلاك ومواده على العمال يجب أن يكون مقابل « بونات تبادل » حتى تنظم عملية التوزيع والإستهلاك^(١).

ثانياً — وأما الصورة الثانية من الملكية فيقصد بها تلك الأموال التي تستخدم في إنتاج أموال أخرى والتي يطلق عليها أدوات أو وسائل الإنتاج، وهي تختلف حسب الزمان أو المكان وإن كانت غالباً تشمل الأرض والمناجم والمشروعات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية وما تحتويه من آلات ومنشآت وأدوات، عقارات كانت أم منقولات، وتختلف قيمتها وكميتها حسب نظام الإنتاج والموارد الموجودة، وهي لا يمكن السيطرة عليها وإستغلالها بدون الإستمارة بعمل الغير المجاور^(٢).

هذه الصورة الثانية من الملكية — ملكية أموال ووسائل الإنتاج — هي التي اهتمت بها الماركسية وكانت محل إنتقادها وهجومها والتي رأت فيها سبباً للصراع والتناقض في المجتمع وطالبت بإلغائها تماماً، بمعنى أن الماركسية رأت ألا يمتدح حق تلك الخاص إلا إلى أموال الإستهلاك وهي تلك الأموال التي يمكن إنتاجها وحيازتها بواسطة العمل الشخصي للمالك فقط أو أفراد أسرته دون التجاء لأيدي عاملة مأجورة. أما أموال ووسائل الإنتاج فطالبت الماركسية بإلغاء الملكية الخاصة لها تماماً لأنها تؤدي إلى السماح للأقلية بإستغلال الأغلبية، ولذلك يجب نزع هذه الأموال من مجال الملكية الخاصة ونقلها إلى مجال الملكية الجماعية الشائعة بين جميع أفراد المجتمع^(٣).

الملكية والسلطة في الفكر الماركسي :

ترتبط الملكية بالسلطة السياسية إرتباطاً وثيقاً في فكر كارل ماركس

Lenin : Selected Works, V. 1, Moscow (Foreign languages publishing house), 1960, p. 72 et suiv. (١)

Marx : Capital, Moscow, 1965, V. I, p. 566 et suiv. (٢)

Marx, Engels : Selected works. V.I Moscow 1962, pp. 47, 48. (٣)

Pareto : Les systemes socialistes. Geneve 1965, V.II, p. 323 et suiv.

وإنجلترا، بل لقد وجد هذا الأخير في فكرة الملكية الفردية الأساس الذي سمح بظهور الدولة ونشأة السلطة السياسية بها. وهذا هو الذي يبرر الأهمية الكبرى التي أعطتها الماركسية الملكية. (١)

فهي ترى أن السلطة الفعلية في الدولة قد تركزت في يد الملاك الرأسماليين، وأن الدولة الحديثة قد وقعت في أيديهم وأصبحت معتمدة كلية على وسائل الإلتئام والقروض والإعتمادات والرسوم والضرائب التي ترند كلها إلى نظام الملكية. ولم تعد الدولة في الداخل والخارج سوى التنظيم الذي أقامته البرجوازية لبلاتيم مصالحها ويضمن حماية وتدعيم ملكيتها الرأسمالية، وبذلك ربطت ماركس بين الملكية وبين السلطة ليتوصل إلى القول أن من يديه الملكية ستظهر له السلطة في المجتمع، ولما كانت الملكية الفردية مركزة في يد الأقلية فإنهم سيستولون على السلطة ويستغلونها ضد الأغلبية. ولذلك نادى ماركس بوضع نظام جماعي شيوعي الملكية يضمن القضاء على تحكك الأقلية واستئثارها بالسلطة بواسطة هذه الملكية. (٢)

المنهج الماركسي والاختفاء الختمي للملكية الفردية :

استخدمت النظرية الماركسية أسلوباً من التحليل الجدلي والمنهج المنطقي للتدليل على أن تطور الظروف الموجودة في المجتمع وتغير الفن الإنتاجي وغيرها من العوامل المادية وما تؤدي إليه من انزعاج بين الطبقات الموجودة في المجتمع من شأنها جميعاً أن تؤدي تلقائياً إلى الاختفاء الختمي للملكية الفردية وحلول الملكية الجماعية الشيوعية محلها، وسنحاول هنا بحث الأسس الثلاثة الأساسية في الفكر الماركسي والتي تمثل الجانب الفلسفي أو الجدلي الذي اعتمدت عليه النظرية في هجومها على الملكية :

(١) Engles : L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat Paris, 1946. p. 38 et suiv.

(٢) Marx, Engels : The German ideology, Moscow 1964, pp. 77, 78. (٣) Chambre : op. cit., p. 130, 131.

أولاً : المنهج الجدلي الديالكتيكي : La méthode dialectique :

يرى ماركس أن السبب في تطور أى نظام أو أى ظاهرة طبيعية أو اجتماعية — أيا كانت طبيعتها — إنما يوجد داخل هذا النظام أو تلك الظاهرة نفسها، وقد وجد ماركس هذا السبب في التناقض الموجود داخل أى نظام أو ظاهرة . بحيث أنه لا يوجد النظام بدون تناقض في داخله . والتناقض أمر حتمى في جميع الأشياء ، فالشئ يولد ومعه نقيضه ، وهذا التناقض داخل الأشياء هو الذى يدفع إلى التطور والتغير وإلى وجود نظام جديد يختلف في طبيعته وخصائصه عن النظام القديم ^(١) .

وقد أقامت الماركسية منهجها الجدلي هذا على أسس أو قوانين ثلاثة: ^(٢)

١ - ترى 'الماركسية' في تفسيرها لقانون التناقض أن أى نظام أو شئ يحتوى على جانبين أو وجهين يناقض كل منهما الآخر ويضاده دائماً ، بحيث أن الشئ لا يوجد بدون هذين الجانبين المتقابلين، فلا يمكن استبعاد أحدهما والابقاء على الآخر . وهذه الأضداد بحكم وجودها معاً دائماً تتناقض مع نفسها وتتصارع، ويؤدى هذا التناقض والصراع إلى التطور والتغير. وهذا ما يطلق عليه قانون وحدة الأضداد وصراعها ^(٣) .

٢ - تذهب الماركسية إلى أنه عندما يصل التناقض والصراع داخل

(١) Les principes du Marxisme-Leninisme, Manuel, 2ème édit.,

(éd. du Progrès) Moscou, p. 50 et s.

(٢) أنظر بالتفصيل في الأسس الثلاثة للمنهج الجدلي الماركسي:

Lenin : Selected Works — Moscow, 1960, V. I, p. 36 et suiv.

Marx : Capital, Moscow 1965. V.I p. 60 et suiv.

Marx Engels : Selected Works Moscow. 1962 V.I p. 79 et suiv.

Lenin : Marx and Engels Marxism, Moscow, 1965, p. 20.

رفت المحجوب : الاشتراكية — ١٩٦٦ . ص ٢٤٧ وما بعدها .

يحيى الجمل : الاشتراكية العربية — ١٩٦٨ ص ١٢١ وما بعدها .

عبد الحميد حشيشي : ثورة ٢٣ يوليو — ١٩٦٨ ص ٦٨ وما بعدها .

«L'unité et la lutte des contraires».

(٣)

Les principes du Marxisme-Leninisme, op. cit., (2ème éd.) p. 69.

الأشياء إلى مرحلة معينة، وتسمى مرحلة التغير الكيفي يؤدي ذلك إلى التأثير في طبيعة الشيء أو النظام نفسه، حيث تتحول التغيرات الكمية السابقة إلى تغيرات كيفية ويصل التناقض داخل الشيء أو النظام إلى درجة شديدة لا يمكن معها للشيء أن يستمر بنفس الطبيعة والخصائص، ولذلك يتغير إلى نظام من طبيعة أخرى تحت تأثير هذا التناقض وهو ما يطلق عليه قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية (١).

٣ - تأتي المرحلة الأخيرة من المنهج الجدلي وتعتمد على قانون نفى النفي (٢)، حين يصل التناقض داخل الشيء أو النظام إلى درجة لا يمكن معها استمراره بنفس الطبيعة كما رأينا فيترتب على ذلك حدوث توفيق أو تألف بين العناصر المتضادة المتناقضة يؤدي إلى نظام جديد تقدمي ينفي النظام القديم التناقض ويقوم على أنقاضه في صورة تركيب جديد يتخلص من شوائب وعيوب النظام السابق والتي أدت إلى تناقضه. بمعنى أن التطور - في نظر الماركسية - يمر دائماً من أسفل إلى أعلى ومن القديم إلى الجديد، فهو تطور تقدمي من الشيء إلى الأحسن دائماً. وبذلك يترتب على صراع المتناقضات وجود نظم جديدة تنخلص من هذا الصراع والتناقض ويتطور المجتمع من مرحلة متخلفة إلى مرحلة أكثر تقدماً ونهضة. استعملت الماركسية هذا المنهج الجدلي للتدليل على التناقض الموجود في النظام الرأسمالي والذي من شأنه القضاء عليه وإقامة النظام الاشتراكي - أو الشيوعي - بدلاً منه. وقد وجد ماركس في الملكية الفردية أساس التناقض في النظام الرأسمالي حيث يبدو هذا التناقض في الوجهين الأساسيين في نظام الإنتاج وهما: علاقات الإنتاج والتي تقوم على نظام الملكية الفردية من ناحية أولى، والقوى المنتجة والتي تتمثل في أدوات الإنتاج واليد العاملة من ناحية ثانية (٣).

(١) رفعت المحجوب - الاشتراكية - ص ٢٥١

(٢) «Nier la negation». Les principes du Marxisme-Leninisme, op. cit., p. 75.

(٣) Bourguin : Les systèmes socialistes et l'évolution économique, Paris. 3ème edi., 1925. p. 329 et suiv.

ذلك أن علاقات الإنتاج التي تقوم على الملكية الفردية لوسائل وأدوات الإنتاج إنما وجدت لتلائم الإنتاج الصغير المتمثل في صغار الزراع وأصحاب الحرف والمهن البسيطة التي تقتصر على العمل الشخصي المالك أو عدد قليل من رفاقه ، وتوجد بينهم علاقات التضامن المهنى التي تكون نوعا من الارتباط العائلى ، وبذلك يتميز المركز القانونى والمعنوى لهذا النوع من الانتاج بصفة من الثبات والاستقرار ويستمر في ظروف من المساواة الاجتماعية والقانونية ، هذا هو نوع الانتاج الذى تلائمه الملكية الفردية ، أما بعد تطور قوى الانتاج هذا التطور الكبير بسبب استخدام الطاقات الحديثة والتصنيع الآلى الضخم الذى أمتنع توظيف عدد هائل من اليد العاملة المأجورة ، وحيث حلت مرحلة تحول التغيرات السكينة إلى تغيرات كيفية ، أى تحول قوى الإنتاج من آلات بسيطة وإنتاج يدوى حرفى إلى مصانع ضخمة وآلات كبيرة تستخدم اليد العاملة المأجورة بصورة هائلة ، بمعنى أن قوى الانتاج أصبحت تتميز بالصفة الجماعية فى الوقت الذى استمرت فيه علاقات الانتاج قائمة على الملكية الفردية وما يترتب عليها من روابط فردية بحتة^(١) .

هذا هو التناقض الأساسى فى النظام الرأسمالى ؛ حيث يقوم على الملكية الفردية لأدوات ووسائل الانتاج وما تتميز به من طابع فردى ، بينما تعتمد العملية الانتاجية على استخدام عدد كبير من اليد العاملة المأجورة وما تتميز به من طابع جماعى .

فقامت النظرية الماركسية بتطبيق المنهج الجدلى الديالىكى على التناقض السابق الموجود فى نظام الملكية الفردية لأدوات ووسائل الانتاج لتستخلص الاختفاء الحتمى لهذه الملكية ، وظهور نظام جديد ينشأ هذه الملكية ويقوم على علاقات الانتاج الجماعية الاشتراكية التى تتمشى مع الطابع الجماعى لعملية

Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S.,
(éd. L.G.D.J.) Paris, 1962, p. 31, 32.

(١)

الإنتاج ، هذا النظام الجديد . هو النظام الشيوعي الذى تنعدم فيه أى رابطة من روابط الملكية الفردية^(١) .

ثانياً — المادية التاريخية Le Materialisme historique :

ترى الماركسية فى العامل المادى (القوى المنتجة) السبب الرئيسى الدافع للتطور والتغير والذى تتحكم فى مراحل التاريخ المختلفة عن طريق تأثيره فى علاقات الإنتاج المتمثلة فى نظام الملكية . وعلى هذا فإن تطور وسائل وطرق الفن الإنتاجى ووسائل إستخدام اليد العاملة يؤدى إلى تطور نظام الملكية وعلاقات الإنتاج ويعكس آثاره فى جميع نواحي المجتمع القانونية والسياسية والاجتماعية والمكرية .

وبذلك فإن التطور التاريخى لأى مجتمع هو — فى نظر الماركسية — إنعكاس ونتيجة للتناقض السابق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، حيث تتغير هذه العلاقات وتتطور لتتماشى مع قوى الإنتاج وتلائمها . وقد قامت الماركسية بتقسيم مراحل التاريخ المختلفة وصورة الملكية الموجودة فى كل مرحلة على النحو التالى^(٢) : —

أولاً : وجد فى بادئ الأمر النظام البدائى الذى لم يعرف الملكية الفردية لأن القوى المنتجة الموجودة كانت تعتمد على أدوات الإنتاج البسيطة البدائية الضعيفة الإنتاج ؛ والى احتاجت إلى العمل الجماعى والاستخدام المشترك لها لتكون أكثر إنتاجاً . ونتيجة لذلك كانت

(١) Pareto : Les systèmes socialistes, Genève, 1965, op. cit., p. 334 et suiv.

Maurcuse, Le marxisme Soviétique Paris 1963. p. 28.

(٢) Lenin, Marx and Engels marxisme. Moscow 1965 philosophical materialism, pp. 17-20.

Marx, Engels : Selected works. Moscow 1962 V.I p. 46 et suiv. V.2 pp. 18-38.

Lenin : Selected Works. 1960. Moscow, 1960. V.I p. 38 et suiv.

رفعت الحجب — الاشتراكية — ص ٢٥٢ وبهذا .

الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج هي الأساس في العلاقات الإنتاجية ولم توجد الملكية الخاصة إلا بالنسبة لبعض الآلات البسيطة التي تستعمل في الدفاع عن النفس . وبذلك كان المجتمع البدائي مجتمعاً شيوعياً لا يعرف الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وبالتالي لم يعرف الاستغلال أو الصراع بين الأفراد أو الطبقات^(١) .

ثانياً : بعد ذلك عندما تغير أسلوب الفن الانتاجي وحلّت الأدوات المعدنية محل الأدوات الحجرية وزادت إنتاجية العمل ، وإنشتر التخصّص وتقسيم العمل ، لحث التناقض ولم يعد الإنتاج الحرفي الجديد يتمشى مع الملكية الجماعية التي تفترض تضافر القوى المشتركة . ولذلك لجأ الإنسان إلى استخدام الرقيق في الزراعة والصناعة وظهرت الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ومن ضمنها الرقيق والأرض ، وانتقل المجتمع إلى مرحلة ثانية من مراحل التطور التاريخي وهي نظام الرق الذي يقوم على الملكية الفردية حيث كان السيد يملك الأرض وما عليها من أدوات إنتاج ورقيق .

ثالثاً : أثبت نظام الرق أن الرقيق تنعدم مصلحته الخاصة في الإنتاج لانعدام ملكيته الخاصة وبالتالي إنعدام حوافز العمل والإنتاجية لديه ، فأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج ، وصاحب ذلك تغير جديد في وسائل الإنتاج وتطور في الزراعة وإتساع لنطاقها . فزادت بذلك الملكية الزراعية وارتفع بعدها الأقصى وظهر نوع جديد منها وهو الملكية الاقطاعية ، حيث أصبح المالك الفردى سيداً إقطاعياً يسخر عنده الاتباع للعمل تحت تبعيته الشخصية ويكون له الحق في استخدام عملهم ، ولكن لم يمنع ذلك من أن النابع كان له استغلاله الخاص حيث كان يحوز قطعة صغيرة من الأرض أو حرفة صغيرة وله حق استثمارها والحصول على الدخل الناتج منها بعد دفع أتاؤها وجزية للسيد الاقطاعي^(٢) . وكان لهذا التغير في الفن الانتاجي وعلاقات

(١) Engels : L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat, Paris, 1954, p. 55.

(٢) Les principes du Marxisme-Leninisme, Manuel, Moscou, (Edition du Progrès) p. 107 et suiv.

الملكية أثره في النظام الاجتماعي والاقتصادي حيث وجدت مرحلة جديدة من مراحل التطور التاريخي وهي النظام القطاعي .

رابعا : جاءت بعد ذلك مرحلة النظام الرأسمالي وهو الذي يقوم على أساس الملكية الفردية المطلقة لوسائل وادوات الانتاج في المجتمع الرأسمالي، وقد ترتب ذلك على الثورة الصناعية التي أدت إلى تطور طرق ووسائل الانتاج تطورا حاسما ، فحدث التوسع في الصناعة واستخدام الآلات الصنعة الميكانيكية والكهربائية التي حلت محل الادوات البسيطة واستخدمت الطاقات المحركة ، كما حدث التوسع في التقسيم الاجتماعي والفني للعمل وتنظيمه تنظيميا علميا ومنهجا جماعيا وأصبح النظام كله يتجه نحو البحث عن أكبر ربح ممكن^(١). فاستلزم هذا الوضع الجديد في القوى المنتجة تغير العلاقات الاجتماعية للإنتاج، بحيث أصبحت تقوم على الملكية الفردية الرأسمالية لادوات ووسائل الانتاج والتي تسمح لعدد قليل من الأفراد بوضع يدهم على هذه الادوات واستغلال الطبقات الأخرى غير المالكه. فحدث التناقض في النظام الرأسمالي بين قوى الانتاج التي تقوم على الاستخدام الجماعي لليد العاملة وادوات الانتاج، وبين علاقات هذا الانتاج التي تقوم على الملكية الفردية لهذه الادوات، ولذلك انتهت الماركسية إلى أنه كان من المحتم انقضاء النظام الرأسمالي تحت تأثير هذا التناقض وحلول النظام الاشتراكي محله، والذي يقوم على أساس الملكية الاشتراكية لأموال ووسائل الانتاج وعدم استئثار فرد معين أوفئة معينة بهذه الملكية، بل اعتبارها ملكية جماعية شائعة بين جميع أفراد الجماعة وبذلك أصبحت العنفة الجماعية لهذه الملكية تلائم الصيغة الجماعية لعملية الانتاج ، فيزول التناقض الموجود في النظام الرأسمالي تمهيدا لمرحلة الأخيرة من مراحل التطور وهي النظام الشيوعي^(٢).

Schumpeter (J.), Capitalisme, socialisme et démocratie, (١)

Payot, Paris, 1954, p. 150, 151.

رفت المحجوب للنظم الاقتصادية ص ٥٦ .

Massé : Marx et le problème de développement dans l'écono- (٢)

mie capitaliste 1955 p. 20 et suiv.

ومن ناحية أخرى فإن الملكية الجماعية لأدوات ووسائل الإنتاج والتي يقوم عليها النظام الاشتراكي - أو الشيوعي بعد ذلك - تختلج اختلافا جوهرياً عن الملكية الشيوعية البدائية، التي كانت موجودة في النظام البدائي والتي تميزت بيساطتها وبدائيتها، حيث استلزمت ظروف الإنتاج الموجودة استخدام أدوات الإنتاج استخداماً جماعياً نظراً لضعف إنتاجيتها وتفاقم حصيلتها، وذلك بعكس النظام الاشتراكي الذي يقوم على أدوات ووسائل إنتاج متقدمة وعضمة ومتطورة، بحيث تعود الملكية الجماعية لهذه الأدوات بالفائدة على الجماعة كلها^(١).

وبذلك انتهت الماركسية في تفسيرها لتطور النظم والمجتمعات إلى البحث عن سبب هذا التطور في قوى الإنتاج الموجودة وما تفرضه من صور وأشكال الملكية أدوات ووسائل الإنتاج، والتي تؤثر على نظام المجتمع نفسه حين تصل إلى درجة من التناقض مع القوى المنتجة وتتوافر الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض عن طريق خلق نوع جديد من علاقات الملكية يلائم هذه القوى الجديدة.

ثالثاً - الصراع بين الطبقات : *La lutte des classes*

وجدت الماركسية في الصراع الطبقي العامل الذي يجعل من تطور النظام ويساعد التناقض السابق يانه في أعمال أثره وخلق النظام الجديد . فقد رأينا أن التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تتطور تدريجياً وحتماً بسبب تغير الفن الانتاجي ، ولكن لما كان هذا التطور يحدث ببطء وعلى مدة طويلة . فإن الأمر يحتاج إلى عامل حاسم من شأنه إلغاء علاقات الإنتاج القائمة والتناقض مع قوى الإنتاج مرة واحدة ، وإيجاد نظام جديد يلائم هذه القوى . وقد وجدت الماركسية أن هذا العامل الحاسم لا يمكن أن يتوافر

Bouvier (Charles) : La collectivisation de l'agriculture (Cahiers (١)
de la fondation nationale des sciences politiques No. 91),
Paris, 1958, p. 31 et suiv.

إلا بواسطة الثورة الاجتماعية التي تنتج عن الصراع بين الطبقات والذي يسببه التناقض السابق، وينتهي الأمر بانتصار الطبقة التي تمثل أغلبية أفراد المجتمع وتغيرها لعلاقات الإنتاج القائمة . وبذلك يتضح أن مبدأ التفسير المادى للتاريخ ومبدأ الصراع الطبقي لا ينفصلان في الفكر الماركسي بل هما متلازمان يكمل كل منهما الآخر^(١) فالتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج لا يمكن أن يزول إلا من خلال الصراع بين الطبقات . ومن ناحية أخرى لم تجد الماركسية للصراع الطبقي من سبب سوى نظام الملكية الفردية لوسائل وأدوات الإنتاج ، والتي تسمح للإنسان باستغلال الإنسان وبتملك عمل الغير والاستيلاء على ناتجه دون مقابل ، مما يؤدي الى انقسام المجتمع إلى طبقات متقابلة متصارعة يستغل بعضها البعض الآخر^(٢) .

وبذلك ردت الماركسية إلى الملكية الفردية ، في النهاية ، سبب كل صراع واستغلال وتناقض في المجتمع ، وتفسير ذلك بأنه عندما كانت وسائل وأدوات الإنتاج بدائية متوفرة بواسطة الطبيعة ذاتها ومتماشية مع عدد أفراد المجتمع ، وكانت مملوكة ملكية جماعية مشتركة بينها ، كانت العلاقات الاجتماعية تتميز بالمساواة الفعلية والقانونية دون استغلال للبعض من البعض الآخر ، ثم أصبحت هذه الأدوات والوسائل غير كافية لاشباع حاجات جميع الأفراد - على أثر زيادة عدد السكان مع بقاء الموارد الطبيعية على حالتها - فدخلت هذه الأدوات والوسائل تحت سيطرة وحيازة الأقلية الأكثر قوة وقدرة على تملكها ، بينما ظلت الأغلبية بعيدة عن التمتع بهذه الاموال . ومنذ ذلك الحين انقسم المجتمع إلى طبقتين : الأولى وهي الطبقة المملوكة

(١) رفعت المعجوب - الاشتراكية ص ٢٤٨

Pareto : Les systèmes socialistes, Genève, 1965, T. I, pp. 98, (٢)

117, 217 ; T.2 p. 413, 419.

Les principes du Marxisme-Léninisme, p. 143 et suiv.

وتتكون من الأقلية القوية الحائزة لوسائل وأدوات الإنتاج ، والثانية وهي الطبقة غير المالكة وتتكون من الأغلبية الضعيفة . واتجهت الطبقة المالكة بحكم قوتها وتحكمها في وسائل وأدوات الإنتاج إلى استغلال الطبقة الأخرى واستخدامها في استثمار الملكية للحصول على أكبر ربح ممكن ، بينما وجدت الطبقة الأخرى نفسها مدعوة إلى أن تبيع عملها وبجهودها للطبقة المالكة لتحصل على مايساعدها على الحياة .^(١) وبذلك أدت الملكية الفردية - بعكس الملكية الجماعية - إلى قيام العلاقات الاجتماعية على أساس من عدم المساواة ، وإلى استغلال الإنسان للإنسان وإلى تحكم طبقة في طبقة أخرى واستيلائها على نتاج عملها بدون مقابل ، بتمام الصراع والتناقض نتيجة لذلك بين هذه الطبقات الموجودة في المجتمع .

ولكى تثبت الماركسية أن الصراع الطبقي أمر متلازم مع الملكية الفردية ونتيجة حتمية لها ، قامت باستعراض المراحل السابقة للتاريخ فذهبت إلى أن النظام البدائي لم يعرف الصراع بين الطبقات ولا استغلال الإنسان لإنسان لأنه لم يعرف الملكية الفردية ، وعندما تطور المجتمع إلى نظام الرق وعرف الملكية الفردية قام الصراع بين الطبقتين الموجودتين وهما طبقة النبلاء وطبقة الرقيق ، وأدى هذا الصراع إلى سقوط نظام الرق وحلول نظام الإقطاع محله ، والذي انقسم بدوره إلى طبقتين : الاقطاعيين المالكين والتابعين غير المالكين ، فقام الصراع بينهما أيضاً وانتهى بسقوط النظام الاقطاعي وقيام النظام الرأسمالي ، والذي يمثل مبدأ الصراع الطبقي فيه بأوضح معانيه حيث يتأسس هذا النظام على قيام طبقة الرأسماليين التي تتركز في يدها ملكية جميع وسائل وأدوات الإنتاج وتستخدمها في استغلال

(١) Cole : Marxism and anarchism, a history of socialist thought, V. 2 (ed. Macmillan), London, 1957, pp. 101-107 ; 357-360.

الطبقة الأخرى التي لا تملك شيئاً وهي طبقة البروليتاريا العاملة والاستيلاء على عملها بدون مقابل^(١).

وبتطبيق مبدأ الصراع الطبقي على النظام الرأسمالي تخلص الماركسية إلى أن الصراع بين طبقتي الرأسماليين والعمال سيؤدي إلى تغيير النظام كله وإقامة نظام جديد لا يسمح بالملكية الفردية لأموال الإنتاج، وإنما يقوم على أساس ملكية جميع أفراد المجتمع لهذه الأموال ملكية جماعية بينهم لا تسمح لفئة أو طائفة منهم باستغلال الأخرى في ظل نظام شيوعي لا يعرف ملكية أو طبقات أو استغلال.

المبحث الثاني

الإنهاء التام للملكية الفردية

(مبرراته ووسائله)

مساوية الملكية الفردية ومبررات إلغائها :

ذهبت النظرية الماركسية إلى أن ما ينتج عن الملكية من تناقض وصراع طبق إنما يرجع إلى أن الملكية الرأسمالية ذاتها تشتمل على عيوب ومساوئ. وتؤدي إلى أضرار تبرز إلغاءها تماماً، والبحث عن نظام جماعي آخر لا يعرف أي رابطة من روابط الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج. وناذرت الماركسية برنامج كامل لكيفية إلغاء الملكية الفردية تماماً، ووسائل هذا الإلغاء. وسنبعث أولاً مساوئ وعيوب الملكية الفردية في نظر الماركسية، ثم نخالص إلى وسائل وطرق إلغائها.

(١) Lenin : Marx and Engels Marxism. Moscow, 1965, pp. 24-26.

رفعت المحجوب — الاشتراكية ١٩٦٦ — ص ٢٥٨ — ٢٦٠٠ .
يحيى الجمل — الاشتراكية الدرية — ص ١٤٥ وما بعدها .

أولاً : نظرية القيمة وفائض القيمة واستغلال عمل الإنسان :

Le plus-value

ذهب ماركس إلى أن قيمة أى مال من الأموال يتحدد على أساس كمية العمل اللازمة لإنتاج هذا المال . بحيث أنه إذا استلزم إنتاج مال معين ضعف كمية أو مدة العمل اللازمة لإنتاج مال آخر فإن قيمة المال الأول تكون ضعف قيمة المال الثانى ^(١) . وقام ماركس بتطبيق هذه الفكرة على العمل ذاته بوصفه سلعة تباع وتشتري في النظام الرأسمالى ، نظراً لأن العامل المجرد من ملكية أدوات ووسائل الإنتاج لا يملك سوى قوة عمله فقط ، ولذلك فهو يلجأ إلى بيع هذا العمل إلى المالك الرأسمالى ، ولذلك فإن العمل مثله في ذلك مثل باقى الأموال والسلع تتحدد قيمته على أساس كمية العمل اللازمة لإنتاجه ، أى كمية العمل اللازمة لإيجاد قوة العمل من ضروريات المعيشة وحاجات العمل فى المسكن والمأكل والملبس الذى يكفل له الحياة . يستطيع أن يقدم عمله إلى الرأسمالى ، فيتحدد الأجر على أساس هذه الضروريات باعتباره الثمن الذى يشتري به الرأسمالى سلعة العمل من العامل ؛ ولما كان المالك الرأسمالى يقصد الحصول على أكبر ربح ، يمكن فإنه يستغل العامل فى القيام بإنتاج سلع تزيد قيمتها على قيمة الأجر الذى تقاضاه العامل ، بمعنى أنه يستغل العامل للقيام بعمل إضافي وإنتاج قيم فائضة تفوق قيمة الأجر المدفوع ، أى أنه يحصل على جزء من عمل العامل دون أن يدفع له مقابل هذا الجزء ^(٢) .

وهذا هو ما عبر عنه ماركس بفائض القيمة (plus value) والذى يعنى العمل غير المدفوع نتيجة لاستغلال المالك الرأسمالى للعامل للحصول على عمل تزيد قيمته عن الأجر الفعلى ، والذى لولا نظام الملكية الفردية

Marx : Capital, Moscow, 1965, V. I, p. 55 et suiv.

(١)

Marx : Capital, op. cit., p. 62.

(٢)

رفعت المحجوب من الاشتراكية حدى ٢٦١ وما بعدها .

ما أمكن استغلاله والحصول عليه. (١)

ثانياً : التراكم الرأسمالي : L'accumulation

ذهب ماركس إلى أن الاعتراف بالملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج يؤدي حتماً إلى زيادة وتراكم رؤوس الأموال في يد واحدة، ذلك أن رأس المال - في نظر ماركس - يولد رأس مال آخر . فالمالك الرأسمالي وهو يتجه إلى تحقيق أكبر ربح ممكن يلجأ إلى تحويل جزء من الأرباح إلى رأس مال ثابت ، بمعنى أن هذا التراكم والزيادة في رؤوس الأموال يستلزم استخدام عدد أكبر من العمال وتجديدنهم من الملكية حتى يقبلوا أن يبيعوا عملهم كسلعة إلى المالك الرأسمالي، وبذلك يتبع عن تراكم الملكية الرأسمالية وزيادتها نزع ملكية الآخرين، وتحويلهم إلى عمال، أي إلغاء الملكية الشخصية التي تستند إلى العمل الشخصي وتراكم الملكية الرأسمالية التي تستند إلى استغلال عمل الغير (٢) .

ثالثاً : التركيز : La concentration

بعد اتجاه رؤوس الأموال إلى التراكم والزيادة في صورة ملكية رأسمالية كبيرة، تتجه هذه الملكية الكبيرة بعد ذلك إلى التركيز في يد طبقة قليلة العدد وهي طبقة الرأسماليين، حيث يلجأ المالك النوى إلى نزع ملكية المالك الضعيف والاستيلاء عليها . وتلجأ المشروعات الكبيرة إلى القضاء على المشروعات الصغيرة عن طريق اسافسة الرأسمالية التي لا يقيدتها حدود أو تحميمها ضمانات وذلك بغية الإحتكار وتحقيق أكبر ربح ممكن، وبذلك ينتهي الأمر إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين : الطبقة الرأسمالية المملوكة لأدوات ووسائل الإنتاج، والطبقة العاملة غير المالكة . ومع تطور النظام الرأسمالي يزيد هذا التركيز للملكية في أيدي الأقلية ، بينما تزيد الأغلبية التي تم نزع ملكيتها وتجريدها

Marx : op. cit., p. 65

(١)

Marx : Capital, V. I, chap. 32, historical tendency of capitalist

(٢)

accumulation, pp. 761-764.

بواسطة الأقلية المالكة، وبذلك يحدث انفصال تام بين الملكية وبين العمل، فتعنى الملكية بالنسبة للرأسمالي حق امتلاك عمل الغير بدون مقابل، بينما تعنى بالنسبة للعامل استحالة تملك ناتج عمله الخاص (١).

رابعاً: الآزمات والاقتار والاملاق المطلق في المجتمع:

يؤدي الاعتراف بالملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج إلى سوء توزيع هذه الملكية، بحيث تستولى عليها الأقلية وتستخدمها في استغلال الأغلبية للحصول على ناتج عملها بدون مقابل مما يؤدي إلى انخفاض دخل هذه الأغلبية، وبالتالي إلى انخفاض طلبها على أموال الاستهلاك في الوقت الذي يزيد فيه الملاك الرأسماليون الإنتاج جرياً و. أما تحقيق أكبر ربح ممكن، مما يؤدي إلى عدم توازن الاستهلاك مع الإنتاج، وبالتالي إلى وجود أزمة عامة في تضخم الإنتاج. ويرى ماركس أن الملكية الفردية هي السبب في جميع هذه الآزمات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بسبب التناقض بين الصفة الجماعية لعمالية العمل والإنتاج. والصفة الفردية للملك الخاص. أي التناقض بين الحقيقة الاقتصادية التي تؤدي إلى ضخامة الإنتاج وزيادة أموال ووسائل الإنتاج، وبين الحقيقة القانونية التي تسمح للأقلية الرأسمالية بالاستئثار بالملكية الفردية لمعظم هذا الإنتاج عن طريق فائض القيمة وما ينتج عنه من إضعاف القوة الشرائية وانخفاض دخل الطبقات الأخرى (٢). ومن ناحية أخرى ترتب على هذا التناقض والآزمات التي تسببها الملكية الفردية وجود جيش من العاطلين الذين لا يجدون عملاً، ذلك أن تراكم الملكية الرأسمالية وتركزها في أيدي قليلة واتجاه هذه الأقلية الرأسمالية إلى البحث عن أكبر ربح ممكن واستخدام التصنيع الحديث والآلات الكبيرة، وتحت تأثير المنافسة والرغبة في تخفيض النفقات بأكثر قدر ممكن، أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال من ناحية وإلى انخفاض أجور الباقين

(١) Pareto : Les systèmes socialistes, Genève, 1965, T. I, pp. 357-360.

(٢) رفت المحجوب — الاشتراكية — ص ٢٦٩.

للعاملين من ناحية ثانية . وبذلك فإن تركز الملكية وتراكمها من ناحية ، يقابلها من ناحية أخرى البطالة والإفقار وانخفاض مستوى معيشة العمال وحالتهم المادية والمعنوية مما يؤدي إلى بؤس وفقر وإملاق عام في المجتمع بأكمله .

التحليل الماركسي لإلغاء الملكية الفردية لأموال الإنتاج وتركيزها

في يد الدولة :

انتهت الماركسية إلى أن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج هي سبب جميع المساوئ والعيوب الموجودة في النظام الرأسمالي ، من التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، إلى الاستغلال والصراع بين الطبقات ووجود الأزمات والفقر والبطالة ، ولذلك نادى الماركسية بالإلغاء التام للملكية الفردية وجميع علاقاتها وروابطها القانونية ، وإقامة نظام يقوم على الملكية الجماعية لجميع أفراد المجتمع لوسائل وأموال الإنتاج ، وبذلك يوجد مجتمع عادل بلا طبقات أو استغلال أو تناقض .

ورأت الماركسية أن السبيل إلى ذلك لا يكون إلا بالتأميم الكامل لكافة أدوات ووسائل الإنتاج ، ونزع ملكية الطبقة الرأسمالية وهي العملية التي أطلق ماركس عليها « نزع ملكية المغتصبين » : expropriation des expropriateurs وهو أمر سيكون سهلاً نتيجة لنفس خصائص الملكية الفردية الرأسمالية واتجاهها إلى التراكم والتركز بطريقة يسهل معها نزع هذه الملكية بإجراء موحد حاسم^(١) .

وتتورق في هذا الصدد — بعد الإلغاء التام للملكية الفردية لأموال الإنتاج — مشكلة الوضع القانوني الذي ستخذه الملكية الجديدة لهذه الأموال : وعلى عكس المذاهب الاشتراكية الإصلاحية التي بحثت عن صور وأشكال تعاونية واجتماعية للملكية لأموال وأدوات الإنتاج ، يبحث

تكون شائعة في أيدي الأفراد أنفسهم ، فإن النظرية الماركسية لم تر سوى صورة واحدة فقط لا بد من تغييرها ، وهي نقل ملكية هذه الأموال برمتها وتركيزها في يد الدولة ، لتصبح هي المالك الوحيد لهذه الأموال وتتعهد أي ملكية أخرى - فردية أو شائعة - لهذه الأموال .

وقد حاول ماركس أن يبرر نزاع الملكية من الطبقة الرأسمالية وتركيزها في يد الدولة بعدة مبررات مختلفة :

فن ناحية ذهب ماركس إلى أن الملكية الرأسمالية لم تكن تمثل طابعاً فردياً فقط بل كان لها أيضاً طابعاً اجتماعياً : فلكي يصبح المالك الفردي رأسمالياً لا يكفي أن تكون له ذاتية فردية مستقلة ، بل يجب أن يكون له أيضاً مركز اجتماعي في الإنتاج " Statut social " ، ذلك أن رأس المال - في نظر ماركس - هو ناتج جماعي لا يمكن أن ينتج أثره أو يؤدي وظيفته إلا بتضافر جهود جميع أعضاء المجتمع ، بمعنى أن رأس المال ليس له قوة فردية وإنما هو قوة مشتركة جماعية ، ولذلك يجب أن يوضع هذا الرأسمال والأدوات والوسائل اللازمة لاستغلاله في حيازة الشخص الممثل لكافة هذه الجمود الجماعية لكافة أفراد المجتمع وهو الدولة ، ولذلك فإنه عندما تتحول الملكية الخاصة إلى ملكية عامة للدولة فإن الذي تم تحويله هو الصفة الجماعية للملكية حيث فقدت وضعها الطبقي وانتقلت إلى ملكية الدولة^(١) .

كذلك استند ماركس وانجلز إلى تفسيرهما لنشأة الملكية وأصلها لتبرير نقلها إلى الدولة ذاتها^(٢) : حيث ذهبوا إلى أن الملكية بدأت في صورة الملكية الجماعية للقبيلة لكافة الأراضي والمراعي وأموال الإنتاج الموجودة في الإقليم . ولما كانت القبيلة تمثل السلطة السياسية العليا في النظام البدائي فهي صورة من الدولة الحديثة وبذلك يمكن القول أن الدولة كانت تملك كافة أموال ووسائل الإنتاج ولم يكن الأفراد على هذه الأموال سوى مجرد حق

Marx, Engels : Selected Works. V.I. p. 47 et suiv. (١)

Engels : L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat, Paris, 1954, pp. 55, 146 et suiv. (٢)

« حيازة » Possession ، ثم تطورت الملكية في العصر الحديث إلى الملكية البرجوازية الرأسمالية وأصبحت الدولة مجرد النظام الذي تسيطر عليه الطبقة الرأسمالية وتديره لتأمين مصالحها وحماية ملكيتها الخاصة ، ولذلك فإن تأمين هذه الملكية يستدعى سيطرة الدولة ذاتها عليها لاستغلالها واستثمارها لصالح جميع أفراد المجتمع وليس لصالح فئة محدودة منه ^(١) .

وأخيراً ذهب ماركس إلى أن الملكية الرأسمالية تحمل بنفسها بذور فنائها وانتقالها إلى الدولة ، حيث أن المالك الرأسمالي القوى يتجه إلى نزع ملكية الرأسمالي المنافس له والأضعف منه بحيث تتجه الملكية الفردية الرأسمالية إلى التراكم والتركز في أيدي فئة قليلة جداً ، فيكون من السهل أخيراً نزع ملكية هذه الفئة وتأمينها ونقلها إلى الدولة ، وهي السلطة الوحيدة الممثلة لجميع أفراد المجتمع والقادرة على نزع الملكية الرأسمالية واستعمال نفس الأسلوب الذي استعملته هذه الملكية في التراكم والتركز والقضاء على ملكية الغير ، وبذلك يتم أخيراً تحويلها إلى الجماعة ممثلة في الدولة ^(٢) .

دفع الماركسية للاعتراضات الموجهة للإلغاء التام للملكية الفردية :

حاول ماركس أن يتعرض للاعتراضات والانتقادات التي من الممكن توجيهها إلى نظريته في الإلغاء التام للملكية الفردية بالرد والتفنيد :

أولاً : ذهب ماركس إلى أنه لا يجوز الاعتراض على إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج بصفة عامة ، لأن الرد المنطقي على ذلك أن هذه الملكية ملغاة من الناحية الفعلية في النظام الرأسمالي بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع . ذلك أن شرط قيام الملكية الرأسمالية هو تركيز أدوات وأموال الإنتاج في يد المالك الرأسمالي ونزع الملكية الآخرين ، وبعبارة أخرى فإن وجود

Marx, Engels : The German ideology, Moscow 1964 (١)

pp. 77-78.

Marx : Capital vol, I. pp. 761-764. (٢)

Marx Engels : Selected work, V.I. pp. 458-461.

الملكية بالنسبة لفرد معين يستلزم إنعدامها عند مئات الأفراد . وبذلك فإن الاعتراف بالملكية الفردية للرأسمالي معناه عدم الاعتراف بها لساير الأفراد ، ولذلك فإن الماركسية عندما تنادى بإلغاء هذه الملكية فهي لا تنادى بجريد لأن هذه الملكية ملغاة من الناحية الفعلية بالنسبة لغالبية أفراد المجتمع (١) .

ثانياً : وأما بالنسبة للاعتراض بأن إلغاء الملكية الفردية من شأنه إلغاء ذاتية الفرد وشخصيته كإنسان ، ففرد ماركس عليه بأن الشخص الذي يخشى من زواله بهذا الاعتراض هو الرأسمالي البرجوازي لأنه هو المالك دون غيره ، ولا شك أنه ليس هناك ضرر من ذلك ، بل إن الهدف الاساسي من تطبيق الاشتراكية — ثم الشيوعية — هو القضاء على طبقة هؤلاء الرأسماليين ، وإلغاء ملكيتهم لأموال ووسائل الإنتاج ، فضلاً عن أن الاشتراكية — في نظر ماركس — لا تجرد الشخص من حقه في تملك الناتج الشخصي لعمله وإنما هي تسلبه فقط قدرة استعباد الآخرين واستغلال عملهم بواسطة هذا التملك (٢) .

ثالثاً : بالنسبة للاعتراض القائل بأن إلغاء الملكية الفردية من شأنه القضاء على جميع حوافز العمل والإنتاج ، فيتوقف بذلك العمل والنشاط ويضم الكسل والخمول في المجتمع ، ففرد ماركس عليه بأن التمسك مع هذا المنطق كان يستلزم أن ينتهي المجتمع الرأسمالي ويفنى وتقف جميع الأعمال فيه سلفاً ، وذلك لأن أفراد الذين يعملون لا يملكون شيئاً ، بينما هؤلاء الذين يملكون كل شيء لا يعملون ، وعلى هذا فإن الملكية الفردية التي يزعم أنصارها بأنها حافز على العمل والإنتاج لم تكن تنتج أو تثمر إلا لمصلحة فئة محدودة وهي الطبقة الرأسمالية المالكة ، فهي حافز على استغلال عمل الغير والحصول من وراءه على ربح ودخل بلا عمل ، أما بالغايتها فإنه يتم مساواة جميع الظروف والفرص والقدرات ، وتصبح قدرة الشخص ورغبته في العمل أقوى لعله

Marx, Engels : Selected works V. 1, p. 49.

(١)

Marx, Engels : Op. cit., p. 50 et suiv.

(٢)

أن إنتاجه لن يستغله أو يستأثر به أحد ، وينتهى ماركس إلى استخلاص مبدأ أساسى ، وهو ارتباط العمل المأجور برأس المال الخاص وأن إلغاء هذا الرأسمال الخاص والقضاء على ملكية أدوات الإنتاج التى تستغله ، من شأنه القضاء على العمل المأجور واستغلال الإنسان للإنسان وإزالة كافة العوائق فى سبيل الإنتاج المثمر^(١) .

وسائل إلغاء الملكية الفردية وكيفية نقلها إلى الدولة :

تذهب النظرية الماركسية - بعد إلغاء الملكية الفردية لأموال ووسائل الإنتاج .. إلى تركيز هذه الأموال فى يد الدولة لإدارتها بواسطة هيئاتها ومصالحها العامة ، دون إشراك أى هيئة خاصة أو فرد من الأفراد فى استعمال واستغلال هذه الأموال أو التصرف فيها .

وتظهر هنا نقطة الخلاف الرئيسية بين النظرية الماركسية والنظريات الاشتراكية الإصلاحية ، التى نادى بالإبقاء على الملكية الفردية مع تخليصها من مساوئها وإحاطتها بالنظم الجماعية الاشتراكية التعاونية التى تسمح للأفراد المشتركين فيها ، والمساهمين فى المنظمات التعاونية التى نادى بها ، بحيازة واستعمال وسائل وأدوات الإنتاج كما رأينا تفصيلا .

ولما كان الإلغاء التام للملكية الفردية ونقلها إلى الدولة من الأمور الصعبة ، والتى تتنوع وتتغير حسب طبيعة المال على الملكية ، فقد حاولت الماركسية أن تحدد خطوات وإجراءات ذلك الإلغاء^(٢) فى المجالات المختلفة .

١ - بالنسبة للأرض ذهب ماركس إلى أنه يجب إلغاء كل حق للتملك الخاص لها ، والقضاء على أى ريع أو دخل فردى ناتج منها وتحويله إلى الأغراض العامة وسنرى أثر ذلك ملحوظاً فى القوانين التى أخذت بالنظام الماركسى - مثل التشريع السوفيتى - والتى حرصت فى

Marx, Engels : Op. cit., p. 51 et suiv.

(١)

(٢) أنظر فى هذه الإجراءات والخطوات بالتفصيل :

Essays on the history of Marxist ideas. Revisionism, 1962 p. 22 et suiv.

هراسيمها الإشتراكية الأولى على النص على التأميم الكامل لجميع الاراضى واعتبار الدولة مالكة لها وإنعدام أى ملكية خاصة عليها .

٢ - كذلك ترى الماركسية أن من أهم وسائل القضاء على الملكية الخاصة لرؤوس الاموال ، فرض ضريبة تصاعدية تدريجية ثقيلة على الدخل الخاص .

٣ - ولاشك أن من أهم المبادئ التى نادى بها ماركس إلغاء أى حق للإرث لأنه يعتبر فى نظره سبب هام من أسباب تراكم الثروات وتركزها .

٤ - وتنادى الماركسية كذلك بتركيز كافة وسائل الائتمان والقروض فى يد الدولة عن طريق البنك الوطنى المركزى الذى يضمن احتكار الدولة لكافة العمليات المالية والائتمانية .

٥ - ويجب - فى نظر الماركسية - التوسع فى المؤسسات والمشروعات الصناعية والتجارية المملوكة للدولة ، والتى تديرها الدولة مباشرة وتحوز بنفسها أدوات ووسائل الإنتاج بها وتستغلها طبقاً للخطة العامة القومية .

٦ - ويجب أيضاً تركيز جميع وسائل وطرق المواصلات والنقل فى يد الدولة وعدم السماح لقطاع الخاص أو الافراد باستغلال أى وسيلة منها .

٧ - وأخيراً ترى الماركسية أن من المبادئ الهامة فى هذا الصدد والتى يجب العمل على تحقيقها ؛ التوفيق والتقارب بين الزراعة والصناعة وإلغاء الفجوة بين المدينة والقرية ، وترى أنه فى اللحظة التى سيزول فيها تحكم أى طبقة من الطبقات الرأسمالية فى العمل والإنتاج فى كل من قطاعى الصناعة والزراعة ويتم تركيزهما فى يد الدولة ، سيزول كل صراع طبقى وكل استغلال للإنسان وتعم المساواة والعدالة الحقيقية ^(١) .

الماركسية والسلطات القانونية لحق الملكية :

تناول ماركس وانجلز حق الملكية من الناحية القانونية وما يمنحه المالك من سلطات وفقاً لتعريف القانون الرومانى له بأنه حق الاستعمال والتصرف المطلق دون قيود . « *jus utendi et abutendi* » - فذهب إلى أن هذا التعريف لحق الملكية يؤكد أمرين :

الأول : أن الملكية الفردية مطبوعة بطابع فردى بحيث لا يراعى سوى ظروف المالك الخاصة ومصالحه الفردية على وجه الاستقلال دون مراعاة لآى اعتبار من اعتبارات الجماعة ومصالحها .

والثانى : أن النظام القانونى للملكية الفردية وما تمنحه من سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف إنما هو مؤسس على اعتبار واحد فقط ، هو الإرادة المنفردة للمالك وسلطته المطلقة دون أى قيد أو التزام خارجى عليها .

ولذلك انتهى ماركس وانجلز إلى أنه حتى بالنسبة للسلطات التى يمنحها حق الملكية إلى المالك من الناحية القانونية ، فإنه لا يمكن عزوها عن الظروف المادية والعلاقات التعاقدية المتبادلة التى يتم فى ضوءها ممارسة هذه السلطات . وأنه على الرغم من أن التقنين المدنى قد حرص على إعطاء حق الملكية كافة الضمانات المطلقة من ناحية الاستعمال والاستغلال والتصرف من الناحية الشكلية فإن المالك قد يجد نفسه مع ذلك من الناحية الفعلية مغلولاً ولا يملك شيئاً . وقد ضرب ماركس مثالا على ذلك ، مالك لأرض زراعية صغيرة لا يستطيع أن يحصل من وراثتها على دخل بسبب منافسة المالك الرأسمالى الأقوى منه له ، فضلا عن أنه لا يملك الرأسمال الكافى لاستغلالها وزراعتها ، وبذلك رغم أنه من الناحية القانونية له حق الاستعمال والاستغلال والتصرف فإنه من الناحية الفعلية لا يستطيع ذلك ولا يملك شيئاً^(١) .

المبحث الثالث

موقف الفكر الماركسي من الملكية الزراعية الصغيرة

كان تحديد وضع الملكية الفردية الأرض وخاصة الملكية الزراعية الصغيرة من أهم النقاط التي أثارته خلافاً رئيسياً بين فقهاء الفكر الماركسي نفسه الذين اختلفوا فيما بينهم ، فذهب بعضهم إلى أنه ليس هناك ما يدعو للفرقة بين ملكية الأرض - سواء الكبيرة أم الصغيرة - وبين ملكية سائر أدوات وأموال الإنتاج ، وأنه يجب أن يتخذ بصدد الملكية الزراعية نفس الحل وهو الإلغاء التام ونقلها إلى الدولة ، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن هناك اعتبارات أساسية تدعو إلى التمييز بين الملكية الزراعية وخاصة الملكية الصغيرة الريفية وبين سائر صور الملكية الصناعية والتجارية لأموال الإنتاج بحيث يجب البحث عن حل آخر للملكية الزراعية غير الإلغاء التام ؛ واختلفوا بينهم على هذا الحل .

وسنقوم في مطلب أول ببيان وجهة النظر الأولى وأسايدها وننتهي بتقديرها ثم تعرض في مطلب ثان لوجهة النظر الثانية مع بيان الحلول التفصيلية المختلف عليها ، وننتهي بتقدير كل مذهب منها .

= وأنظر مرصاً مفصلاً للنظرية الماركسية في القانون وإنتقاده :

Stoyanovitch : *Marxisme et Droit*, Paris, L.G.D.J., 1964, p. 9 et suiv.

Stoyanovitch : *La règle de droit dans la doctrine Marxiste et non-Marxiste*, Paris, 1960, p. 17 et suiv.

Stoyanovitch : *La philosophie du droit en U.R.S.S.*, Paris (L.G.D.J.) 1965, pp. 1-21.

المطلب الأول

المذهب الأول

عدم التفرقة بين الملكية الزراعية وملكية أموال الإنتاج الأخرى

ويتزعم هذا الفريق الأول كارل ماركس نفسه وبعض الفقهاء الماركسيين وعلى رأسهم الفقيه الماركسي البلجيكي، فاندرفيلد: «Emile Vandervelde»، حيث ذهب ماركس إلى أن الملكية الزراعية - سواء الكبيرة أم الصغيرة - محكومة بنفس القوانين الرأسمالية التي تحكم الملكية الصناعية والتجارية، وأن المالك الزراعي لا يختلف عن أى رب عمل رأسمالى، وإنتهى إلى أن الملكية الزراعية تجعل بنفسها بذور فئائها وتميز بنفس المساوىء والعيوب التي تميز ملكية أدوات ووسائل الإنتاج الأخرى، ولذلك لا يوجد أى حل آخر سوى الإلغاء التام للملكية الفردية الزراعية وأن تعتبر الدولة هي المالك الوحيد الأرض^(١).

تطبيق قوانين الرأسمالية على الملكية الزراعية :

ذهب ماركس إلى أنه لإثبات أن الملكية الفردية الزراعية - الصغيرة والكبيرة - تماثل الملكية الصناعية لسائر أدوات ووسائل الإنتاج من حيث الطبيعة والآثار والمساوىء، فإنه يجب البحث فيها عن ثلاثة عوامل: فأولاً يجب إثبات أن الزراعة - مثل الصناعة - محكومة بالإنتاج الرأسمالى - وأن الملكية الزراعية تؤدي إلى استغلال الإنسان للإنسان؛ وثانياً أن الملكية الزراعية الصغيرة مألها إلى التراكم والتركز تماماً مثل الملكية الصناعية والتجارية؛ وثالثاً أن هذا التراكم والتركز من شأنه

Marx : Capital, T.3 pp. 149-154.

(١)

Vandervelde (Emile) : Le socialisme agraire, Paris, 1908, p. 43 et suiv.

تحويل المنتجين الزراعيين المباشرين إلى عمال مأجورين حيث حاول ماركس إثبات هذه العوامل الثلاثة على النحو التالي :

العامل الأول : أن الملكية الزراعية تتميز بخصائص الإنتاج الرأسمالي
وتؤدي إلى استغلال الإنسان الإنسان :

قرر ماركس أن المالك الزراعي — تماماً مثل رب العمل الصناعي — ما هو إلا رأسمالي مستغل يستغل اليد العاملة المأجورة في استثماره للملكية الزراعية، ونتيجة لذلك يحصل على دخل أو ربح ناتج من عمل الغير تماماً مثل رب العمل الذي يحصل على فائض القيمة من استغلاله للعمل المأجور في صناعته، وبذلك فإن الزراعة تماماً مثل الصناعة تشتمل على نفس الطبقتين المتقابلتين ، طبقة الملاك الرأسماليين وطبقة العمال المأجورين^(١).

ويعلق ماركس حدوث هذه الآثار للملكية الزراعية على ثلاثة أمور :

الامر الأول أنه يجب أن يتحول الربح الناتج العيني للملكية والمدفوع عينا أو مقابل خدمات إلى ربح نقدي، وبذلك بعد أن كان المالك الرأسمالي الزراعي ينتج لإستهلاكه الشخصي فقط يتحول وينتج للسوق ولتحقيق ربح فئع وبذلك يتسبب تحول الربح العيني إلى ربح نقدي في خلق طبقة عاملة مأجورة في مجال الزراعة لتتصارع وتتناقض مع الطبقة الأخرى المالكة الرأسمالية .

وكذلك فإنه لما كان التصنيع الآلي الكبير ضرورياً لتدعيم الإنتاج الزراعي وإعطائه أساسه الدائم ، فإن الأمر انتهى إلى القضاء على الصناعة الريفية المهنية الصغيرة، وتحول صناعاتها إلى عمال مأجورين وتم بذلك الانفصال بين الملكية الزراعية الصغيرة والملكية الصناعية الصغيرة .

وأخيراً فإنه يجب لكي يحقق المالك الزراعي الرأسمالي أكبر دخل ممكن، أن يستغل أكبر مساحة زراعية كممكنه ويستخدم أكبر عدد ممكن من العمال

Lekovic : La theorie Marxiste de l'alienation. Beograd, (١)

Thèse. 1965. p. 46 et suiv.

Bouvier : La collectivisation de l'agriculture, U.R.S.S., Chine, Démocraties populaires, Paris. 1958, p. 23 et suiv.

المأجورين الأمر الذى يؤدى إلى التركيز والتراكم بأثارهما السبئية كما
سيجىء حالاً^(١).

العامل الثانى : إتجاه الملكية الزراعية الصغيرة نحو التركيز والتجمع :
قام ماركس بتطبيق قانون التركيز والتراكم الذى يحكم الملكية الصناعية
الرأسمالية على الملكية الزراعية حيث لاحظ أن التركيز والتجمع يتم فى مجال
الملكية الزراعية الصغيرة بطريقة حتمية تلقائية، ذلك أنه بسبب ضعف ناتج
هذه الملكية وإنخفاض دخل مالكيها وعجزه عن استخدام الطرق الفنية الحديثة
والآلات الزراعية الضخمة، فإن ملكيته تكون فى مرتبة أقل وأضعف من
الملكية الرأسمالية الكبيرة ولا تستطيع أن تقف بجوارها، وينتهى الأمر
تحت تأثير قوانين المنافسة إلى إبتلاع الملكية الكبيرة للملكية الصغيرة
وقضائها عليها، وتجمع معظم الأراضى وتركزها فى أيدي فئة مالكة
محدودة^(٢).

العامل الثالث : أن الملكية الزراعية تحول المنتج المباشر إلى عامل مأجور :
يرى ماركس أن هذا العامل يتم نتيجة للعاملين السابقين، لأن إتجاه
الملكية الزراعية نحو الإنتاج الرأسمالى وإستغلال عمل الغير مع التركيز
والتجمع فى أيدي فئة محدودة، يجعلها تتجه إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وبتأثير
المنافسة يلجأ المالك الرأسمالى القوي إلى نزع ملكية صغار المنتجين وتجريد
من أدوات ووسائل الإنتاج من أراضى وغيرها، ويتم تحويلهم إلى عمال
مأجورين يبيعون عملهم للمالك الرأسمالى لقاء أجر معين.

وينتهى ماركس من ذلك إلى ضرورة اتباع نفس الحل بالنسبة للأرض
الزراعية وهو إلغاء الملكية الخاصة لها إلغاء تاماً ونقل ملكيتها إلى الدولة

Marx : Capital T.I. p. 140 et suiv.

(١)

Vandervelde : Le socialisme agraire, op. cit., p. 48 et suiv.

Febvre (Lucien) : La terre et l'évolution humaine, Paris, 1938, (٢)

(éd. Albain Michael) p. 90.

لتصبح هي المالك الوحيد للأرض ، وإن كان ماركس يرى أن هذا الإلغاء للملكية الزراعية مختلف وسياته حسب نوع الملكية وحجمها ، فالنسبة للملكية الزراعية الكبيرة ينادى بالإلغاء الفوري الشامل عن طريق تأميم كامل ومصادرة عامة للأراضي ، أما بالنسبة للملكية الزراعية الصغيرة فإن إلغائها يتم بطريقة تدريجية وعلى خطوات ، وإن مصيرها إلى الاختفاء الحتمي تحت تأثير القوانين الرأسمالية كما سبق ذكره (١) .

تقدير المذهب الأول : —

تعرض هذا الاتجاه الأول الذي ينادى بالإلغاء التام للملكية الزراعية الصغيرة تماماً مثل الملكية الرأسمالية الصناعية والتجارية ، إلى عدة انتقادات من نواح ثلاث : —

أولاً — إن القضاء على الملكية الزراعية الصغيرة غير مفيد : ذلك أن إلغاء الملكية الصغيرة ليس له أهمية عملية ولن يغير من الأمر شيئاً ، لأنها إذا كانت تعمل بذور فناءها — كما يزعم ماركس — بحيث أن الملكية الكبيرة ستقضي عليها حتماً فإن ذلك سينتهى بطريقة تلقائية دون تدخل ، أما إذا استمرت وسارت بجوار هذه الملكية الكبيرة فإن معنى ذلك أنها ضرورية ولا حاجة للقضاء عليها .

ثانياً — إن إلغاء الملكية الزراعية الصغيرة أمر باهظ التكاليف : نظراً لأن المالك الزراعي الصغير ليس له أى دخل سوى ملكيته ولذلك فإنه على عكس تأميم الملكية الكبيرة ومصادرتها التي تتم بدون مقابل ، فإن نزع الملكية الصغيرة يجب أن يكون مقابلاً تعويض عادلاً يساوي القيمة الفعلية للأرض المصادرة .

ثالثاً — إن هذا الإلغاء سيكون خطراً وضاراً : نظراً لأنه لا يوجد قيد أو حائق يحد من سلطة الإدارة في هذا الصدد أو يضمن عدم تعسفها واتجاهها

لملى التطرف والمغالاة فى التأميم والمصادرة العامة^(١) .
ولسكن تصدى الفقيه الماركسى البلجيكي « فاندرفيلد » — وهو من أنصار
المذهب الأول — لرد على الانتقادات السابقة ومحاولة الدفاع عن إلغاء
الملكية الزراعية الصغيرة^(٢) :
فمن ناحية أولى رأى أنه لا يمكن الإدعاء بأن إلغاء الملكية الصغيرة غير
مفيد ، بل على العكس من ذلك إذ أنهم تملك الدولة لكافة الأراضى وتجميعها
لها فإنها تستطيع تنظيم استغلال واستثمار هذه الملكية والتحكم فيها لصالح
الجماعة والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مع القضاء على آثاره الرأسمالية
وإستغلال عمل الغير .

ومن ناحية ثانية فإنه يمكن تعويض الملاك دون أن يكون ذلك
مصدراً للأضرار أو الربح غير المشروع .

وأخيراً فإن الخوف من تصف الإدارة وجورها لا يثور إلا فى ظل
نظام الدولة المطلقة الدكتاتورية التى لا تعرف قيوداً ، أما فى ظل الدولة
الشرعية الخاضعة للقانون فإن هذا الاعتراض لا يمكن أن يثور^(٣) .

المطلب الثانى

المذهب الثانى

التفرقة بين الملكية الزراعية وملكية أموال الإنتاج الأخرى
ذهب فريق آخر من الفقه الماركسى وعلى رأسهم جاتى ولاجراديل

(١) نظر فى هذه الانتقادات بالتفصيل :

Argenton : Les doctrines agraires du Marxisme, Paris, 1934, pp. 87-88.

Connard : Histoire des doctrines économiques, Paris, 1943, p. 554 et suiv.

Vandervelde : Le socialisme agraire, op. cit., p. 58 et suiv. (٢)

Argenton : op. cit. p. 90. (٣)

على عكس المذهب السابق، إلى أنه توجد اعتبارات كثيرة من شأنها التمييز بين الملكية الزراعية والملكية الصناعية والتجارية لأدوات ووسائل الإنتاج، بحيث تحتم عدم اتباع طريق الإلغاء التام بالنسبة للملكية الزراعية الصغيرة والبحث عن حل آخر، وإن كانوا قد اختلفوا بينهم بعد ذلك حول هذا الحل، فانقسموا إلى ثلاث نظريات في هذا الصدد. وستعرض أولاً للاعتبارات التي دعت هذا المذهب إلى التفرقة بين الملكية الزراعية والملكية الصناعية ثم نبين بعد ذلك الحلول المختلفة التي نادت بها نظريات المذهب الماركسي بهذا الخصوص. (١)

أسباب التمييز بين الملكية الزراعية وبين الملكية الصناعية والتجارية
لأموال الإنتاج :

ذهب هذا الجانب من الفقه إلى أن هناك اعتبارات هامة تدعو للتفرقة بين النظام القانوني للملكية الزراعية وبين صور الملكية الصناعية والتجارية

(١) لم يقتصر الجدل حول وضع الملكية الزراعية الصغيرة في المذهب الماركسي على فهمه فقط بل إنخذ أيضاً -ظهراً رسمياً- حيث عقد في ستوكهولم في الفترة ما بين ١٠ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦ مؤتمر الاشتراكيين الديمقراطيين لمناقشة الحلول المختلفة الواجب إتخاذها بالنسبة للملكية الأرض، ويذكر لينين أن الرأي قد انقسم في هذا الصدد إلى ثلاثة أحزاب. الحزب الأول ويسمى Cadets و يرى الإبقاء على الملكية الفردية في مجال الزراعة على أن يوضع لها سـد معين وتؤمن الملكيات الكبيرة الزائدة على هذا الحد نظير تمويض عادل، وقد انبثق عن هذا الحزب ورأى أنه حزب برجوازي من أصحاب الأرض وأن من شأن الأخذ بأرائه الإضفاف من الثورة الاشتراكية وإحداث الثغرات الكبيرة بين فئات الفلاحين وانقسامهم إلى طبقات، والحزب الثاني ويسمى Rustics وهو على العكس من الرأي السابق يرى الإلغاء التام لجميع الملكيات الفردية الزراعية وتملك الدولة للأراضي الزراعية والجميع أدوات ووسائل الإنتاج الخاصة بها وإقامة نظام لإنتاج واسع منظم، وأما الحزب الثالث ويسمى Trudoviks فقد وقف موثقاً وسطاً بين الرأيين السابقين ويذكر لينين أن المؤتمر المذكور قد انتهى إلى التصويت لصالح الإلغاء التام للملكية الفردية الزراعية ومصادرة الأرض بدون مقابل.

أنظر بالتفصيل في عرض هذه الآراء وأسرايزدا :

Lenin: The land question and the fight for freedom (Progress Publishers), Moscow, p. 5 et suiv.

الأخرى لأدوات ووسائل الإنتاج ومن أهم هذه الاعتبارات ما يأتي: (١)
أولاً: أن محل الملكية الزراعية وهو الأرض إنما هو مال طبيعي أوجدته
الطبيعة دون دخل لإرادة الإنسان ، أما أدوات الإنتاج الأخرى كالمصانع
والشركات والمؤسسات وما تشمله من آلات ورؤوس أموال ، فإنما هي
نتيجة الاستثمار والاستغلال لعمل الإنسان .

ثانياً: أن جوهر الملكية العقارية الزراعية وطبيعة الحقوق والسلطات
التي تخولها للمالك تنبؤ في سيطرة طبيعية مباشرة على محل الملكية وهو
الأرض ، أما الملكية الرأسمالية لسائر أدوات الإنتاج فتنبؤ أساساً في
هيمنة المالك وسيطرته على عمل الغير المأجور وعلى رأس المال المتراكم
والمجهود المتجمع .

ثالثاً: أن الملكية الزراعية تفترض ارتباط المالك ارتباطاً وثيقاً سواء
بعمالته أو قبيلته التي توجد بها الأرض محل الملكية أو بالأرض ذاتها ، مما
يفترض روابط معينة لهذه الملكية ، بعكس المالك الرأسمالي الصناعي الذي
يتميز بالاستقلال التام تجاه الآخرين ولا يجمعه معهم إلا مبدأ واحد وهو
التبادل أو المنافسة .

رابعاً: أن ما تخوله الملكية الزراعية من سلطات الاستعمال والاستغلال
والاستثمار ، إنما يتم أساساً بين الإنسان والطبيعة حيث يذل المالك عمله
في استغلال الأرض مقابل الناتج الذي يحصل عليه منها ، أما الاستغلال
الذي تخوله الملكية الصناعية فإنما هو استغلال الإنسان للإنسان واستخدام
المالك الرأسمالي للعامل المأجور .

(١) أنظر في هذه الاعتبارات :

Meister : Caractéristiques de l'associationnisme, social trav.

No. 6, Janvier, 1964, p. 17.

Bouvier (Charles) : La collectivisation de l'agriculture. Paris 1958.

p. 44 et suiv.

خامساً: أن الرابطة بين المالك الزراعى وبين غيره من لا يملكون شيئاً إنما تقوم على أساس شخصي بحث ينحصر في العلاقة بين الاثنين ، بينما تتخذ هذه الرابطة ، بالنسبة للملكية الصناعية ، مظهراً آخر له طابع مادى بحث ، وذلك نتيجة لدخول عامل آخر جديد وهو النقود مما يكون له أهم الآثار في العلاقة بين مالك أدوات الانتاج ومن لا يملكها . حيث يلجأ الأول إلى الحصول على أكبر ربح ممكن على حساب استغلال عمل الثاني . (١)

سادساً: تتكامل شخصية المالك في ظل نظام الملكية الزراعية وتجتمع له القدرات المادية بالإضافة إلى القدرات الذهنية والفكرية دون أى انفصال بينها ، بعكس نظام الملكية الصناعية الذى يستلزم الفصل الكامل بين العمل المادى والعمل الذهني .

سابعاً: في ظل نظام الملكية الزراعية الصغيرة تسود الصناعة الحرفية الصغيرة وتستلزم استعمال أدوات ووسائل الانتاج الطبيعية البسيطة بصورة عامة شاملة دون تمييز أو تقسيم ، بعكس الملكية الرأسمالية لأدوات الانتاج الأخرى والتي لا توجد إلا من خلال نظام صناعى جامد لتقسيم العمل (٢) .

(١) أنظر آراء أنجلمان في هذا الحصر من ومناداته بدمم الإلغاء الفوري للملكية الزراعية وإجراءات ذلك Marx, Engels : The German ideology, Moscow, 1964, pp. 808-812.

(٢) ويرى البعض أن مسألة الملكية الزراعية الصغيرة تمثل نقطة الخلاف الجوهرية بين الآراء الإصلاحية والآراء المادية فل حين تذهب الأول إلى الإبقاء على الملكية الزراعية الصغيرة وتقسيمها بالتعاون ، تذهب الثانية إلى الغائها وتركيز ملكية جميع الأراضي في يد الدولة ولكن لما كان ذلك مستحيلاً في الدول التي ترجع فيها الملكيات الزراعية الصغيرة ذاته في هذه الحالة الأخيرة يحسن الإبقاء عليها مع تشجيع صغار الملاك على جمع أراضيهم وضماها عن طريق التعاون الاختياري . أنظر في ذلك بالتفصيل :

Jovanovic, (Vladimire) : Les coopératives agricoles Yougoslaves.

C. de doctorat, faculté de droit du Caire, 1965, pp. 12-15.

لشكل هذه الاعتبارات مجتمعة ذهب هذا الجانب من الفكر الماركسي إلى أنه وإن كان الإلغاء التام للملكية الرأسمالية لأدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية أمر مسلم به ومطلوب ، إلا أنه يجب البحث عن حل آخر غير هذا الإلغاء بالنسبة للملكية الزراعية الصغيرة . بحيث يمكن الاحتفاظ بالملكية الفردية للأرض مع تخليصها من مساوئها وإحاطتها بما يضمن عدم تحولها إلى ملكية رأسمالية مستغلة ^(١) .

الحلول المختلفة للملكية الفردية الزراعية الصغيرة :

اختلف أنصار هذا الإنجاه الماركسي فيما بينهم حول الحل الواجب اتخاذه في مواجهة الملكية الفردية الزراعية ، والشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه في هذا الصدد ، إلى ثلاثة مذاهب نعرض لها على التوالي : —

أولاً : المذهب التجريبي : La Solution Empirique :

من أهم أنصار هذا الفريق الأول ، الفقيه الماركسي جاتي : «Gatti» ، والذي طالب بالإبقاء على الملكية الفردية الزراعية مع اقتراح نظام إصلاحى لتجميع الأراضي الزراعية عن طريق النظام التعاوني وغيره حتى يمكن الاستفادة من مزايا الملكية الجماعية مع الاحتفاظ في نفس الوقت للمالك بملكه الخاصة ^(٢) . يتضح من ذلك أن هذا المذهب يرتكز على دعامين أحدهما نظرية فقهية والأخرى عملية تطبيقية :

(١) الجانب النظرى الفقهى : Le point de vue doctrinal :

استند هذا المذهب على حججتين لتدعيم وجهة نظره من الناحية النظرية ، فذهب جاتي ، من ناحية ، إلى أن على الاشتراكية ألا تدفع عجلة التطور

(١) أنظر في أهمية الملكية الفردية في استغلال الأرض الزراعية في هذا الصدد : —

Milbau J. et Montagne R. : L'agriculture aujourd'hui et demain. Paris (P.U.F.) 1961, p. 51 et s., et p. 143 et s.

— Bourgeois (Anne-Marie) : L'exploitation agricole dans la législation récente. Paris, Thèse (éd. L.G.D.J.) 1967, p. 161, No. 159 et s.

(٢) Cole : Marxism and Anarchism ; A history of socialist thought V. II, London (ed. Macmillan) 1957, p. 95 et s. et p. 381 et s.

وإنما عليها أن تتركها تسير وحدها، ولما كانت الملكية الزراعية - بعكس الملكية الرأسمالية - لا تؤدي إلى استغلال الإنسان الإنسان أو إلى التراكم والتركز فن المنطق نظرياً أن تبقى عليها ولا تلغها مثل الملكية الرأسمالية .
ومن ناحية أخرى أنه لما كان الغرض الأساسي من النظام الاشتراكي هو الجمع والتوحيد بين العمل ووسائل الإنتاج في يد واحدة فإنه حيث يوجد هذان العنصران مجتمعان - العمل وملكية أموال الإنتاج - فيجب ألا تتدخل الاشتراكية لتغيير الوضع بل تكون فقط حارسة محافظة عليه ، وواضح أن هذا الأمر تحققه الملكية الزراعية الصغيرة حيث تجمع في يد المالك أدوات الإنتاج الزراعي التي يستخدمها بنفسه في العمل وفي إستغلال واستثمار الأرض محل ملكيته ^(١) .

(٢) الجانب التطبيقي : Le point de vue tactique :

لم يكنف جاني بالمناداة بالإبقاء على الملكية الزراعية الصغيرة فقط ، بل اقترح إحاطتها بنظام تعاوني يقوم على تجميع هذه الملكية في ظل نظام استغلال مشترك ، يسمح بتطبيق مزايا الإنتاج الكبير من استخدام رؤوس الأموال الكبيرة والآلات الزراعية الحديثة الضخمة وغيرها من الضمانات التي تحفظ للملكية الزراعية الصغيرة وجودها وتضمن بقاها وعدم قضاء الملكية الرأسمالية الكبيرة عليها ، وفي نفس الوقت عدم إيجائها للتركز والجمع كما زعم أنصار الإنجاء الأول . ^(٢)

تقدير المذهب التجريبي : تناول البعض وخاصة العقيد « لاجراديل » ، المذهب السابق بالإلتقاد من ناحية الأسس التي ارتكز عليها فيما ذهب إليه :

فبالنسبة للجانب النظري العقيد : فقيا يتعلق بالحجة الأولى - وهي

Bourguin : Les systèmes socialistes et l'évolution économique. (١)

Paris 1932, p. 198, No. 2.

Argenton : Les doctrines agraires de Marxisme pp. 87-88. (٢)

110-112.

Bourguin : Les systèmes socialistes, op. cit., p. 209, No. 1.

متابعة التطور الإجتماعى دون تدخل أو تعجيل به — لاحظ لاجراديل أن جاقى لم يفرق بين الخيالية والواقعية : فالمذهب الخيالى : L'utopisme يرى أن المجتمع قالب لين سهل التشكيل والتغيير وفقاً للآراء الإصلاحية الاجتماعية دون عائق أو صعوبة ، وأما المذهب الواقعى : Le réalisme فهو يستوعب التطور الإجتماعى كطابقة أو ملائمة للنظام الفعلى الموجود ومن خلال هذه الملائمة يمكن القضاء بقدر الامكان على المساوىء وأسباب التناقض فى المجتمع ، وأما المذهب التجريبي « L'empirisme » فهو — فى رأى لاجراديل — ينظر إلى النظام الاجتماعى بوصفه عدة وقائع وظواهر متسلسلة تحدث آثارها بعيداً عن تأثير القوانين أو تدخل النظم المختلفة . بمعنى أنه إذا اعتبرنا المذهب الخيالى مذهباً اجتماعياً مغالياً أو منطرقاً أى « فوق الاجتماعى » ، « supra-social » والمذهب الواقعى مذهباً اجتماعياً « social » ، فإن المذهب التجريبي يكون مذهباً اجتماعياً رجعيماً أو متأخراً أى « دون الاجتماعى » « infra-social »^(١).

وأما بالنسبة للحجة الثانية من الجانب الفقئى — وهى الإبقاء على الملكية الزراعية الصغيرة ، لأنها تجمع العمل وأدوات الإنتاج فى يد واحدة — فهى حجة ظاهرية لا تتفق مع الواقع ولا يجوز الأخذ بها ، لأن هذا الجانب من الفقه الماركسى يرى أن الملكية الزراعية الصغيرة مآلها إلى التراكم والتركز وقضاء كبار الملاك على صغارهم وتحويلهم إلى عمال مأجورين لا يمتلكون أى مال من أموال الإنتاج ، وبذلك يتم — من الناحية الفعلية — الفصل بين العمل ورأس المال وأدوات الإنتاج ، ولذلك فالأجدد — فى نظر هذا الجانب من الفقه — الإبقاء على الفلاح كإنسان ، أكثر من الإبقاء عليه كمالك فردى^(٢) .

وأما بالنسبة للجانب التطبيقى من هذا المذهب — وهو المناداة بنظام تعاونى جماعى وإنشاء جمعيات تعاونية زراعية تدعم الملكية الصغيرة وتحميها —

Argenton : op. cit., p. 113.

Lagrardelle : Cité par Argenton, op. cit., p. 115

(١)

(٢)

فقد انتقده لاجر ادبل أيضاً حيث ذهب إلى أن الحركة الاشتراكية أو الشيوعية في نظر الماركسية هي إصلاح حركة طبقية بقيادة الطبقة العاملة رغبة في إحداث ثورة شاملة تقوم أساساً على الإلغاء التام للملكية كافة أدوات وأموال الإنتاج، ومن ثم لا يكفي مجرد تحديد الملكية الفردية مع إحاطتها بنظام تعاوني مشترك ولذلك فإن هذا النظام الذي نادى به جاتى يتعرض لثلاثة انتقادات في نظر لاجر ادبل ^(١).

أولاً : أنه مذهب خيالى ، لأن النظام التعاوني المقترح ليس من شأنه القضاء على التناقض والتعارض الموجود بين القوى المنتجة وبين علاقات الملكية الفردية والذي يستلزم الإلغاء الكامل لهذه الملكية ، ولما كانت الماركسية تحمى مصالح البروليتاريا في مواجهة الطوائف الأخرى فإنه يكون من التناقض التام الاحتفاظ بالملكية الفردية لهذه الطوائف الأخرى وإهمال مصالح البروليتاريا وهي الهدف الاساسى من النظام .

ثانياً : أنه مذهب يحافظ لأنه يعمل على منع بعض الفئات والطوائف من أن تتحول إلى بروليتاريا وهو الهدف الاساسى للماركسية ، ذلك أن ما يحتاجه المالك الزراعى في الحقيقة هو تحسين مستواه المعيشى ومنحه مركزاً اقتصادياً أفضل من الحالى ، بغض النظر عن استمرار ملكيته أو القضاء عليها ، فضلاً عن أن الإبقاء على طبقة الملاك الزراعيين الصغار ، يجعل مهمة البروليتاريا في اصلاح النظام القائم أصعب ، ويعرّف من دور الصراع الطبقي نظراً لأن طبقة صغار الملاك بعيدة عن هذا الصراع وغير مندمجة فيه مثل البروليتاريا .

ثالثاً : أنه مذهب رجعى لأنه يحافظ على ملكية صغيرة ضعيفة الإنتاج

Argenton : op. cit., p. 116 et suiv.

(١)

وجدير بالذكر أن معظم هذه الانتقادات ظاهرى ، وأنها نشأت عن اعتقاد هذا الجانب من المفقه الماركسى بأن الدفاع عن الملكية الخاصة — ولو كلن في مجال الأرض الزراعية المحددة المساحة — يعتبر بمثابة «ردة» عن آراء ماركس ، وقد أثّرنا أن نمرض هذه الانتقادات — وإن كانت محل نظر في رأينا — وذلك إستكمالاً للإطار العام للنظرية الماركسية بالنسبة للملكية الزراعية ، وسنعود لتعرض لها في تعقيبنا على النظرية الماركسية وانتقاداتها للدلاء الدام للملكية الفردية ولاسيما في مجال الأرض الزراعية .

ليس لها أى فائدة اجتماعية فى الإنتاج الجماعى الكبير، وبعدها الجماهير الزراعية. والطوائف الريفية كلها عن أن تلعب دورها فى التحول الاشتراكى^(١). وسنرى عدم صحة هذه الحجة، لأنه يمكن الاعتراف بالملكية الفردية الزراعية مع إحاطتها بنظام تعاونى جماعى يضمن لها مزايا الإنتاج الكبير والارتفاع بمستواها المادى والفنى فى المجتمع الاشتراكى على نحو ما سنذكره فى تعقيباتنا على النظرية الماركسية.

ثانياً : المذهب النظرى · La solution doctrinariste

ذهب جانب آخر من الفقه إلى أنه لما كانت الحركة الاشتراكية أو الشيوعية هى حركة عمالية بروتيتارية نشأت كنتيجة حتمية لمساوىة وعبوب الملكية الفردية البرجوازية فى ظل النظام الرأسمالى، وحيث أن هذه المساوىة والآثار الضارة لم تمتد بعد إلى الملكية الزراعية ولم تحول المزارعين إلى بروتيتاريا، فإنه يكون من المنطق أن تتجاهلهم الاشتراكية ولا تعرض لهم. ومن ثم يخلص هذا المذهب إلى أنه ليس هناك أى حل فى مواجهة الملكية الزراعية سوى الانتظار والإبقاء عليها، وترك التطور الاقتصادى يسير تلقائياً فى مواجهتها فإما يقضى عليها وإما يبقى عليها^(٢).

بمعنى أن الخلاف بين المذهب التجريبي وهذا المذهب، أن المذهب الأول لم يكتف بالبقاء على الملكية الزراعية الصغيرة فحسب، بل اقترح بعض الحلول والنظم العملية كالتعاون والجمعيات المشتركة وغيرها والتى من شأنها تدعيم الملكية الفردية الزراعية وتقوية مركزها، أما هذا المذهب الثانى فهو مذهب نظرى يحتم وقف من الملكية الزراعية موقفاً سلبياً، فهو لا يطالب بإلغائها وفى نفس الوقت لم يقترح تقويتها أو تدعيمها وإنما تركها لظروف التطور الاجتماعى والاقتصادى ذاته، ولذلك أطلقنا عليه المذهب النظرى^(٣).

Argenton : Les doctrines agraires du Marxisme op. cit., (١)
p. 118 et suiv.

(٢) أنظر فى مرض هذا رأى : —

Lenin : The land question and the fight for freedom, op. cit., p. 8, 9.

Lenin : The land question, op. cit., p. 17 et suiv. (٣)

تقدير المذهب النظرى :

تعرض هذا المذهب للاتقاد من سائر الفقه الماركسى من ناحيتين : —
فمن ناحية أولى ينطوى هذا المذهب على خطأ إجرائى فى الأسلوب الذى اتبعه فى تحليله النظرى، لأنه ذهب إلى أن العمل والواقع هو تطبيق حرفى للنظر ، والصحيح أن الأفكار النظرية ماضى إلا مجرد اعتبارات تمهيدية تلتقى بتغيير أو تحويراً فى العمل، وأن التطبيق الفعلى يكون دائماً توازن واشتراك بين النظر والعمل

ومن ناحية ثانية فإن النظام الاجتماعى ليس له التلقائية المحتمة والتطور الذاتى كما ذهب هذا الاتجاه النظرى ، بل على العكس من ذلك هو قابل للتغيير والتحوير ، ولما كانت قوانين الرأسمالية تعمل وتنتج أثرها فى تراكم الملكية وتركزها فإن على النظام الاشتراكى أن يعمل إيجابياً أيضاً ويتدخل لإصلاح نظام الملكية ولا يتركها لمحض صدفة التطور^(١) .

وسنرى أنه وإن كان لابد من التدخل — فى ظل النظام الاشتراكى — فإن هذا التدخل لا يستلزم الإلغاء التام للملكية الفردية ، بل من الممكن التدخل لإصلاح نظامها وتجريدها من مساوئها وتدعيمها للاستفادة من حسناتها ولاسيما فى مجال الاستغلال الزراعى .

ثالثاً : المذهب العلمى : La solution scientifique révolutionnaire

ذهب هذا الاتجاه الثالث والآخر إلى أن الاشتراكية يجب أن تتخذ فى مواجهة الملكية الزراعية الصغيرة موقفاً مماثلاً لموقفها من الملكية الحرفية الصغيرة ؛ بمعنى أنه يجب عليها ألا تحاول تقوية هذه الملكية أو إطالة وجودها ، ولكنها من ناحية أخرى يجب ألا تقضى عليها دفعة واحدة بتأميم

Argenton : op. cit., p. 119 et suiv.

(١)

وأناظر فى الوسائل المختلفة التى قيل بها من أجل التدخل وإتمام التجريب بالنسبة للملكية

زراعية الصغيرة : —

Bouvier : La collectivisation de l'agriculture, U.R.S.S., Chine, Démocraties Populaires. (Cahiers de la Fondation Nationale des sciences politiques No. 91) Paris, 1958, pp. 21-30.

كامل أو مصادرة عامة كما حدث بالنسبة لأدوات ووسائل الإنتاج الأخرى، وإنما يجب أن يكون اختفاؤها على خطوات تدريجية، والأهم من ذلك العناية بمركز الفلاح المالك أثناء فترة اختفاء ملكيته الزراعية ومراعاة أحواله المعيشية، والبحث عن الحلول الجماعية الملائمة والمنفقة مع الواقع الزراعي والقابلة للتطبيق في الريف لنحل محل استغلال الملكية الزراعية واستثمارها بطريقة فردية^(١).

تقدير المذهب العلمي :

ذهب الفقه الماركسي إلى أن هذا المذهب الأخير هو أكثر المذاهب التي ترى عدم الإلغاء الفوري التام للملكية الزراعية الصغيرة ، اتفاقاً مع مبادئ النظرية الماركسية ومع التطور الاجتماعي حيث يرى الفقيه لاجرادل أن هذا المذهب يتميز بميزتين : -

الأولى : أنه مذهب علمي « scientifique » ، لأنه يمثل ملازمة وتوفيقاً بين الفقه النظري والواقع العملي ، ويسمح بالتدخل الاشتراكي في مجال الملكية الزراعية الصغيرة مع مراعاة طبيعتها وعدم إلغائها فوراً ، والعناية بالتطور الاجتماعي للملاك الزراعيين الفرديين وتوجيهه .

والثانية : أنه مذهب ثوري تقدمي « revolutionnaire » ، لأنه لم يخرج على المبادئ الاشتراكية الماركسية النابعة من الحركة الطبقة والرجبة في إدخال الملاك الزراعيين في هذه الحركة وإدماجهم مع البروليتاريا ليأخذوا نصيبهم بعد ذلك في التحول الاشتراكي مع سائر الجماهير العاملة^(٢).

المبحث الرابع

تقدير موقف الماركسية من الملكية الخاصة

لاشك أن مثل هذه الدراسة لا يمكن أن تنسم لتقييم شامل للنظرية الماركسية من جميع نواحيها، ولذلك سنكتفي هنا بتقدير النظرية من ناحية

(١) Argenton : Les doctrines agraires du Marxisme p. 120.

Bouvier : La collectivisation de l'agriculture, Paris 1958. op. cit., p. 124 et suiv.

Lagradelle : Cité par Argenton, op. cit., p. 123.

(٢)

تعرضها للملكية والحلول التي انتهت إليها في هذا الصدد ، وسنبداً بمناقشة كيفية تطبيق الماركسية المنهج الجدلي على الملكية والنتيجة التي توصلت إليها في هذا الشأن وهي الإلغاء التام للملكية الفردية ، ثم نستعرض الانتقادات المختلفة التي وجهتها الماركسية إلى الملكية محاولين بيان مدى صحة كل منها .
مدى صحة تطبيق الماركسية المنهج الجدلي على الملكية الخاصة : —

أخذ ماركس المنهج الجدلي كما نادى به هيغل تماماً ثم أعطاه أساساً مادياً لجعل الجدول جدل المادة بعد أن كان جدل الفكرة عند هيغل^(١) ، حيث علق ماركس التطور الاجتماعي وظهور النظم الجديدة على التناقض القائم بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كما رأينا ، ولكن لم يكتب ماركس بإعطاء الجدول الهيكل صيغة مادية . بل طبقه على الملكية تطبيقاً محرراً لا يتفق مع المنهج الجدلي الأصلي كما نادى به هيغل ، فضلاً عن أن الحلول التي طالب بها ماركس في هذا الصدد — وهي الإلغاء التام للملكية الفردية وإقامة الملكية الشيوعية — لا تتفق مع النتائج المنطقية التي كان يستلزمها هذا المنهج الجدلي ذاته . وتفصيل ذلك أن المنهج الجدلي عند هيغل يفترض ثلاث مراحل : الأولى — وهي الوضع — وتمثل في أي نظام أو فكرة أصلية (Thèse) ، والثانية — وهي النقيض — وتمثل في العيوب والمساوىء التي تتناقض مع الوضع الأصلي وتخالفه (Antithèse) ، والثالثة — وهي التاليف أو التركيب — وتمثل في التوفيق والمزج بين الوضع والنقيض . في نظام ماركس ، جديد لا يستبعد الوضع كلية وإنما يحتفظ بمزاياه ويتخلص من مساوئها وعيوبه^(٢) (Synthèse) .

(١) أنظر مرصاً مفصلاً لآراء هيغل في الملكية وفلسفته الجدلية بالنسبة لما :
Hegel : Principes de la philosophie du droit (Traduit de l'Allemand par André Koan). Paris, 1940, (collection idées N.R.F., Ed. Gallimard), p. 88 et suiv., no. 41 et suiv.

«L'alienation de la propriété» — أنظر في نظرية هيغل عن :
— Hegel : Principes de la philosophie du droit, op. cit., p. 108, No. 65 et suiv.

أما ماركس «فالتأليف» لديه لا ينصرف إلى الاحتفاظ بالمتناقضين معاً مع التوفيق بينهما، وإنما ينصرف إلى تغلب النقيض على الوضع وقضائه عليه، أى انتصار طبقة على أخرى (البروليتاريا على البرجوازية)، أو انتصار القوى المنتجة على علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الفردية وإلغاء هذه الملكية تماماً، فالتأليف عند ماركس — فى نظر البعض — ليس له إلا الاسم فقط^(١). فضلاً عن أن ماركس لم يتمش مع منطق فيهمم التناقض على جميع النظم، ومنها نظام الملكية الشيوعية، والذى كان من المفروض أن يطبق عليها المنطق الجدلى الذى يستلزم التناقض فى أى نظام أو فكرة، وما يفترضه ذلك من ضرورة إصلاح هذه الملكية الشيوعية والبحث عن متناقضاتها ومساوئها لاستبعادها الأمر الذى لم يفعله ماركس^(٢).

ومن ثم نرى الفرق واضحاً بين منطق ماركس وبرودون بالنسبة للملكية، فعلى حين ذهب ماركس إلى إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج إلغاء تاماً وإستبدال الملكية الشيوعية الجماعية بها، نجد أن برودون إنتهى من منطق الجدلى فى إنتقاد الملكية إلى التأليف بين الوضع والنقيض تأليفاً صحيحاً حيث نادى بإستبقاء الملكية الخاصة والاعتراف بهامع تحليلها من شوائبها ومساوئها كما رأينا^(٣).

(١) رقت المحبوب — الاشتراكية ١٩٦٦ — ٢٨٨

(٢) أنظر عرضاً مفصلاً لتحليل آراء النظرية الماركسية المتعلقة بالملكية وانتقادها من الكاتب السوفيتى ستويانوفيتش الذى خصص لذلك باباً خاصاً بعنوان:

«examen critique de la doctrine marxiste» وذلك فى مؤلفه .

Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S. L'avis
1962 (C. N.R.S.), p. 48 et suiv. no. 23 et suiv.

Van-overbergh : Le Marxisme, critique de ses huit caractères
fondamentaux, Paris, 1957, p. 37 et suiv.

Proudhon : Théorie de la propriété, Paris, 1866, p. 125.

ويعتبر ذلك هو العيب الأساسي للنظرية الماركسية في نظرنا، وهو المطالبة بالإلغاء التام للملكية الفردية، أو على حد تعبير ماركس وإنجلز: إلغاء أى رابطة من روابط التملك الخاص لأدوات ووسائل الإنتاج^(١)، فقد كان من الممكن أن تسكنى الماركسية بالإبقاء على الملكية الخاصة مع تقييدها ووضع حد أقصى لها، بما يجردها من المساوىء والعيوب التى أسندت الماركسية إليها جميع متناقضات النظام الرأسمالى وعيوبه، بمعنى أن المساوىء والانتقادات التى وجهتها الماركسية إلى الملكية الخاصة لا ترجع إلى نظام الملكية فى ذاته، وإنما ترجع إلى البنيان الاقتصادى للنظام الرأسمالى والذى يترك الحرية المطلقة للأفراد فى التملك دون أى قيود لمراعاة المصلحة العامة، الأمر الذى يستلزم التدخل للتقييد من الملكية الخاصة وتحويلها دون إلغائها كلية، ويدفعنا ذلك إلى مناقشة هذه الانتقادات التى وجهتها النظرية الماركسية للملكية الخاصة لنتهى بتقدير الحل الذى نادت به، وهو الإلغاء التام للملكية الخاصة.

مناقشة الانتقادات التى وجهتها الماركسية للملكية الخاصة : —

ذهب اتفقه إلى أنه لا يمكن التسليم مع الماركسية بأن الملكية الفردية هى سبب جميع مساوىء وعيوب النظام الرأسمالى، وفى سبيل ذلك تناول الانتقادات التى وجهتها هذه النظرية للملكية الفردية بالمناقشة على التفصيل التالى : —

أولا : الملكية الفردية لا تؤدى حتما إلى الإفقار وانخفاض معدل الأرباح

فى المجتمع .

ذهب ماركس — كما رأينا — إلى وضع قانون عام يقضى بأن الاعتراف بالملكية الفردية لأدوات الإنتاج ووسائله يعمل بمعدل الأرباح إلى الإنخفاض حتما وفى جميع الحالات مع تطور النظام الرأسمالى . ولكن لاحظ عدد كبير من الكتاب وجود عوامل أخرى ومبطل متناقضة منها ما يؤدى إلى خفض

معدل الأرباح ومنها ما يؤدي على العكس إلى زيادته ومن هذه العوامل (١) : —
من ناحية أولى تؤدي زيادة درجة إستغلال العمل — إما عن طريق
زيادة ساعات العمل أو زيادة إنتاجية العمل وتحسين وسائله — إلى زيادة
الإنتاج والأرباح وخاصة أن الأمر مرتبط بانتشار الآلات وزيادة الإنتاج
الجماعي الحديث .

ومن ناحية ثانية فإن زيادة إستخدام الآلات وزيادة ما يتناوله العامل
من مواد أولية في كل ساعة، أي زيادة رأس المال الثابت من الناحية المادية قد
لا تصاحبها زيادة النفقات وذلك نتيجة لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم
لاتنخفض الأرباح .

ومن ناحية ثالثة فإن توفير العمال الناتج عن ازدياد تركيب رأس المال
يهيئ الفرصة لإنشاء صناعات جديدة ينخفض تركيب رأسمالها ومن ثم
ترتفع معدل أرباحها، الأمر الذي يعمل على زيادة متوسط الربح في الاقتصاد
العمومي بصفة عامة، فضلا عن أن البطالة بضغطها على مستويات الأجور
تعمل على زيادة معدل فائض القيمة وتقيّد إنخفاض الأرباح .

وأخيراً فإن التجارة والمبادلات الخارجية تهيئ حصول الدولة على
منتجات رخيصة وتخفض من قيمة المواد الأولية ومن قيمة المنتجات اللازمة
لمعيشة العمال وبالتالي تنخفض من الأجور، ويؤدي كل ذلك إلى زيادة
معدل الأرباح .

ثانياً : نقد قانون الاملاق المطلق :

ذهب ماركس كما رأينا إلى أن نظام الملكية الفردية في ظل الرأسمالية
يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية للعمال، ويخلق جيشاً من العاطلين ويضغط

(١) أنظر بالتفصيل في ذلك : —

Pareto : Les systemes socialistes 3ème edit. Genev. 1965. T.2 p. 362
et suiv.

Stoyanovitch : Le régime de la propriété en U.R.S.S., op. cit., p. 62.
p. 62.

زكريا أحمد نصر — تطور النظام الاقتصادي — ١٩٦٤ م ٤٥٥ — ٤٥٧

على سوق العمل ويخفض الأجر إلى الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، ومن ثم يؤدي إلى الاملاق المطلق وحرمان العمال من المأكل والملبس والسكنى الكافى . ولكن بتتبع التطور التاريخى نجد لا يؤيد ماركس بل على العكس من ذلك فقد تحسنت مستويات العمال من جميع النواحي الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية وارتفعت الأجور بمعدل أكبر من معدل ارتفاع نفقات المعيشة .^(١)

ثانياً : نقد قانون القيمة وفائض القيمة :

ذهب ماركس إلى أن قيمة أى سلعة تتحدد بمقدار العمل الذى يبذله فى إنتاجها عامل متوسط الكفاءة والجهد وقد أجمع الفقه على أنه من الخطأ الكبير تفسير القيمة بعنصر واحد فقط وهو العمل ، وإهمال عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية والأرض ورأس المال والتنظيم ، هذا بالإضافة إلى أن عنصري المنفعة والندرة وقانون العرض والطلب تعتبر من العوامل المؤثرة فى تحديد قيمة السلعة ، فضلاً عن أن القول بأن ربح المالك الرأسمالى يتكون من فائض القيمة، أى الجزء الذى يحصل عليه مجاناً من مجهود العامل بدون مقابل مؤداه أنه كلما زاد عدد العمال لدى المالك الرأسمالى كلما زاد ربحه، بينما الحقيقة عكس ذلك حيث أن هذا الربح يكون أكبر فى المشروعات الآلية التى يقل فيها عدد العمال^(٢).

وأخيراً فإن الأجر لا يتحدد فى النظام الحديثة — حتى الرأسمالية منها — كما قال ماركس على أساس كمية العمل اللازمة لإنتاج السلع الضرورية لاضمان

(١) وفنت المحجوب — الاشتراكية — ٢٩٣ ، ٣٩٤

زكريا أحمد نصر من ٤٥٧ ، ٤٥٨

Van overbergh : Le Marxisme, critique de ses huit carvitives fondamentaux. 1957 p. 60.

Schumpeter J. : Capitalisme, socialisme et démocratie, (٢)
(traduit de l'anglais par Gael Fain), 3ème éd., Paris, 1954,
p. 90 et s.

Pareto : Les systemes socialistes, op. cit., p. 343.

:Stoyanovitch : op. cit., p. 63.

وفنت المحجوب — من ٢٩٢

زكريا نصر — من ٤٤٨ وما بعدها

الحل الأدنى اللازم لمعيشة العامل من مأكل وملبس ومسكن بل إن الدولة تتدخل عن طريق التشريعات المختلفة لضمان حد أدنى مناسب من الأجر ، فضلاً عن الدور الإيجابي لنقابات العمال في هذا الصدد^(١) ولا شك أن انهيار نظرية العمل والقيمة على هذا النحو وعدم تلازم القيمة وجوداً وعدماً مع عنصر العمل من شأنه القضاء على التحليل الماركسي كله لقائض القيمة ولظاهرة الأزمات الاقتصادية وسائر النتائج الأخرى المترتبة عليها .

رابعاً : تراكم الملكية الفردية وتركزها ليس أمراً حتمياً :

كذلك ما ذهبت إليه الماركسية من اتجاه الملكية الفردية لرؤوس الأموال وأدوات الإنتاج إلى التراكم والتركز في عدد قليل من الملاك الرأسماليين ، كان محلاً للانتقاد ، فذهب فريق من الشراح إلى أنه وإن كانت المشروعات الكبيرة تميل إلى التضخم والتوسع ، فإن ذلك لا يؤدي إطلاقاً إلى تركيز الملكية في يد فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال واختفاء الطبقة المتوسطة ، بل على العكس فإن المشروعات الصناعية والتجارية المتوسطة والصغيرة تزداد وتقوى تدريجياً بسبب التقدم العلمي والفني فضلاً عن أن تركيز المشروعات لا يعني حتماً تركيز الملكية ، وذلك بسبب انتشار وازدهار نظام الشركات الجماعية والمساهمة التي تؤدي إلى تعدد الملاك وكثرتهم^(٢) .

ومن ناحية ثانية فإنه من المؤكد أن التراكم والتركز لم يمتد بحال إلى الملكية الزراعية التي يغلب عليها التفتت والتجزئة ولا تنجم إلى الاختفاء . بل على العكس إلى الزيادة^(٣) .

(١) رقت المحجوب — الاشتراكية ص ٢٩٢

مبدع الحميد حشيش — الاشتراكية العربية ص ١٣٧

(٢) Bourguin : Les systemes socialistes et l'évolution économique (٢)
Paris 1925. pp. 116-117.

(٣) وانظر بالتفصيل في عدم تراكم الملكية الزراعية وفي ظاهرة اتجاهها نحو التفتت والتوزيع : —

Salleron : Diffuser la propriété, Paris, 1964, p. 85 et suiv.

Bouvier : la collectivisation de l'agriculture Paris 1958. p. 153 et suiv.

ومن ناحية ثالثة فإن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بوسائلها المختلفة وضرائبها التصاعدية والتدرجية على رؤوس الأموال والتركات والإيرادات، من شأنه تفتيت الملكية وعدم تركيزها^(١).

* * *

تعقيب ونقد الإلغاء التام للملكية الفردية : ..

وأخيراً بعد أن استعرضنا الانتقادات الموجهة إلى المبادئ العامة للفكر الماركسي وإلى هجومها على الملكية الفردية ، فإنه يجدر - من وجهة نظرنا الشخصية - أن نختم دراستنا للنظرية الماركسية في الملكية بتقييم وتقدير المطلب الأساسي الذي انتهت إليه الماركسية من جميع المقدمات والمبادئ والأسس التي وضعها ، وهو الإلغاء التام للملكية الفردية لأدوات وأموال الإنتاج ونقل ملكيتها وتركيزها في يد الدولة ذاتها بوصفها شخص منوى ، وعدم ترك أى مال من هذه الأموال ذ مجال الملكية الخاصة الأمر الذى يثير بعض الملاحظات :

أولاً : نبادر إلى التساؤل بادية ذى بدء قبل أن ننظر فى مدى ملاءمة هذا الإلغاء فى ذاته : هل يكفى إلغاء الملكية الخاصة لأموال الانتاج - بمجرده - للقضاء على مساوئ النظام الرأسمالى وتحقيق الاشتراكية ؟ لا شك أن الجواب على ذلك - فى نظرنا - هو النفي ؛ لأن هذا الإلغاء قد يؤدى إلى القضاء على الطبقة المالكة الرأسمالية وعلى استغلالها للعمال واستغلالهم على فائض عملهم ، وقد يؤدى إلى تحويل جميع أفراد المجتمع إلى عمال - بروليتاريا - ولكنه ليس من شأنه القضاء على أنواع الاستغلال الأخرى ، مثل استغلال الطبقة العاملة الحائرة على السلطة لمجموع الفئات العاملة الأخرى . بمعنى أن المشكلة الأساسية فى النظام الرأسمالى - وأى نظام آخر - هى مشكلة استغلال وقهر وليست مشكلة ملكية فردية ، وأن حلها يكون بتحرير الإنسان من الاستغلال والقهر فى ظل نظام ديمقراطى

(١) رفعت المحجوب - المرجع السابق ص ٢٩٣ وما بعدها .

عبد الحميد حشيش المرجع السابق ص ١٣٧ وما بعدها

كامل وليس بإلغاء الملكية الفردية ، وعلى هذا فإننا نرى — مع البعض — أن الاشتراكية ليست إلغاءً للملكية الفردية إطلاقاً ، ولا حتى إلغاءً للملكية الفردية لأموال الإنتاج وحساب الطبقة العاملة ، وإنما الاشتراكية هي تحرير أفراد المجتمع من الاستغلال عمالاً كانوا أو فلاحين أو غيرهم ^(١).

ثانياً : ومن ناحية أخرى فإن القضاء على الملكية الفردية تماماً يمثل قضاء على أهم حافز من حوافز العمل والإنتاج في المجتمع ، ولا يؤثر في ذلك محاولة حاد كس السابقة لتفنيد ذلك بادعاء الارتباط بين العمل المأجور والاستغلال وبين الملكية الفردية ^(٢). حيث رأينا عدم صحة ذلك وأنه يمكن في ظل نظام اشتراكي سليم الاعتراف بالملكية الفردية مع تخليصها من مساوئها وتحريرها من الاتجاه إلى الاستغلال أو الإطلاق ، ووضع الضمانات التي تحول من تراكمها وتركزها ، وبذلك تصبح من أهم حوافز العمل وزيادة الإنتاجية بالمجتمع .

ثالثاً : وكذلك فإن هناك بعض القطاعات على الأقل — وخاصة قطاع الملكية الزراعية الصغيرة — لا يمكن على الإطلاق إلغاء الملكية الفردية لها حيث تندمج فيها الملكية بشخصية المالك — الفلاح — وذاتيته كإنسان ، وبمحيط يعتبر أي إلغاء لهذه الملكية الفردية بمثابة إلغاء لذاتية الفلاح المالك وكيانه ووجوده ، وقد سبق أن تعرضنا لانتقاد الاتجاه الماركسي الذي يرى الإلغاء التام للملكية الزراعية الصغيرة ^(٣).

فضلاً عن أن هناك بعض الاستغلالات الزراعية التي لا يمكن إستئثارها إلا عن طريق الملكية الفردية أو على الأقل ملكية الأسرة ، وليس هناك ما يمنع من الإعتراف بالملكية الفردية فيها مع إنشاء نظام بجميع تعاوني يحيطها ويحفظ لها بمزايا نظام الإنتاج الكبير ويساعد المالك الصغير على الاستفادة بالآلات الحديثة الضخمة والخبرات الفنية .

(١) عصمت سيف الدولة — أسس الاشتراكية العربية — القاهرة ١٩٦٥ من ٢٩٦ ، ٢٩٥

(٢) أنظر في ذلك ما سبق ذكره من ١٩٤ — ١٩٦

(٣) أنظر ما تقدم من ٢٠٣ ، ٢٠٤

رابعاً : أن التأميم الكامل لأدوات ووسائل الإنتاج ، والذي تنادى به الماركسية ، لا يدل بذاته على تحقيق الاشتراكية بدون معرفة مصير هذه الملكية المؤتممة ، وطريقة إستعمالها واستغلالها والتصرف فيها . لأنها إذا آلت إلى الطبقة العاملة البروليتاريا وسيطرت عليها دون باقى أفراد الشعب ، فإن ذلك ليس من الاشتراكية فى شئ ، بل مجرد تبديل سيطرة طبقة بسيطرة طبقة أخرى مع بقاء الاستغلال والقهر .

وإذا آلت الملكية المؤتممة وتركزت فى يد الدولة لتديرها مباشرة بميثاقها ومصالحها العامة ، فليس ذلك من الاشتراكية فى شئ أيضاً ، بل يعتبر إلغاء للطبقة الرأسمالية وإقامة طبقة بيروقراطية أخرى تتمثل فى الدولة ومكاتبها وموظفيها .

ومن ثم يجب أن توضع الملكية المؤتممة تحت سيطرة الشعب بجميع فئاته وطوائفه فى ظل نظام يضمن الاستغلال المباشر والسيطرة الكاملة للشعب على أدوات ووسائل الإنتاج .

أخيراً : ننتهى إلى أن الحرية والاشتراكية تقتضيان — إلى جانب تأميم أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية الكبيرة الماسة مباشرة بالإنتاج القومى والمصلحة العامة — الإبقاء على الملكية الفردية فى حدودها غير المستغلة ، وإحاطتها بالقيود والحدود التى تضمن عدم تحولها إلى ملكية برجوازية مستغلة تعيد النظام الرأسمالى ، أو تؤدى إلى الاستغلال أو الدخول غير المشروع والأثر غير المستحق .

ونخلص من دراستنا لموقف النظرية الماركسية بالنسبة للملكية أنه من الممكن التسليم بالانتقادات التى وجهتها بالنسبة للملكية الرأسمالية المطلقة لما تؤديه من مساوئ وآثار ضارة سبق ذكرها بالتفصيل ، إلا أن التسليم بهذه الانتقادات ليس من شأنه المناداة بالإلغاء التام للملكية الفردية كما انتهت إلى ذلك النظرية الماركسية ، وإنما من شأنه العمل على تحديد الملكية

وتقييد سلطات المالك بما يقضى على مساوىء الملكية ويحتفظ بمزاياها
وضرورتها في بعض المجالات وخاصة مجال الأرض الزراعية .

* * *

نتهى من دراستنا لهذا الباب التمهيدى في موقف الفكر بالنسبة للملكية،
أن هناك إتجاهين متطرفين في هذا الصدد ، وإتجاه ثالث معتدل يتوسطهما،
فيذهب الإتجاه الأول — ويمثل الفكر الفردى — إلى الدفاع عن
الملكية والبحث عن أساس فردى يبرر شرعيتها وخصائصها المطابقة دون
أن يعنى بالبحث عن الحدود التى تحدد نظام الملكية ، أو القيود التى تحد
من سلطات المالك ، بينما يذهب الإتجاه الثانى — ويمثل الفكر الشيوعى
وعلى رأسه النظرية الماركسية — إلى إنتقاد الملكية وإسناد جميع مساوىء
النظام الرأسمالى إليها، وينتهى إلى المناذاة بالإلغاء التام للملكية الفردية لأدوات
ووسائل الإنتاج في ظل نظام للملكية الجماعية الشيوعية ، وأخيراً توسط
إتجاه ثالث — ويمثل الاشتراكية الإصلاحية — بين الإتجاهين السابقين
فبدأ بإنتقاد الملكية الفردية المطلقة وإظهار مساوئها وعيوبها ، ولكنه
لم ينته إلى المطالبة بإلغائها تماماً ، وإنما نادى بضرورة تحديدها وتقييد
السلطات التى تمنحها للمالك بما يضمن تأديتها لوظيفتها الاجتماعية^(١) .

وسنرى أن موقف التشريعات المختلفة بالنسبة للنظام القانونى للملكية
الاشتراكية والصورة التى أخذت بها في هذا الصدد ، يعتبر انعكاساً وتطبيقاً

(١) وأما بالنسبة للفكر الأجتماعى في الملكية فانه كما رأينا لم يناد بأى أساس بنظام
الملكية ولم يطالب بتحديد حق التملك في ذاته ، حيث رأينا أن ديجي لم يطالب بإلغاء الملكية الفردية
بل على العكس إنتهى إلى أن نظريته من شأنها تقديم هذه الملكية وإضافة مزيد من حمايتها
على نحو ما سبق تفصيله ، كما أن الفقه الكنسى لإعتمد في نقده للملكية على تحليل داخلى للملكية
وما تمنحه من سلطات وانتهى إلى ضرورة تقييد بعض هذه السلطات فقط ولكنه لم يناد بأن
صورة اشتراكية لتجميع أدوات ووسائل الإنتاج أو تأكيد سيطرة الشعب عليها كما رأينا .

للإختلاف الفقهى السابق ، حيث أخذت بعض التشريعات بنظام للملكية
الإشترائية يقوم على تركيز ملكية جميع أدوات ووسائل الإنتاج في شتى
المجالات في يد الدولة ، في ظل نظام تأمين كامل لا يعترف بأى حق للتملك
الخاص بالنسبة لهذه الأموال ، بينما اكتفت بعض التشريعات الأخرى
بوضع حد أقصى للملكية الفردية مع الإبقاء عليها في بعض المجالات ،
والاحتفاظ بصورة للملكية الاجتماعية بالنسبة لبعض أموال الإنتاج الهامة
الأخرى في ظل نظام مشترك ، يحتفظ بمزايا كل من الملكية الفردية والملكية
الجماعية ، وستقوم ببيان موقف التشريع المصرى بالنسبة لهذه الاتجاهات .

القسم الأول
النظام القانوني للملكية الاشتراكية

تمهيد وخطة البحث :

رأينا أن الفكر الاشتراكي بنادى - على اختلاف مذاهبه - بضرورة تقييد الملكية الفردية للأموال الرئيسية في الجماعة ، وخاصة أدوات ووسائل الإنتاج الهامة ، بما يضمن تحقيق المصلحة العامة لهذه الجماعة . وبحتاج انتزاع هذه الأموال الرئيسية من مجال الملكية الفردية ووضعها تحت سيطرة الجماعة في صورة ملكية اشتراكية ، إلى تحديد الإطار القانوني والشكل الذي ستأخذ به هذه الملكية الجديدة ، حتى تقوم بوظيفتها وفقاً لما ذهب إليه الفكر الاشتراكي . وسنرى أن النظام القانوني للملكية الاشتراكية والصورة التي يختارها كل مشروع لهذه الملكية ، يعتبران تطبيقاً للخلافات الفقهية التي نشأت في الفكر الاشتراكي بالنسبة للملكية ، وأن التنظيم الذي يختاره المشرع لهذه الملكية يتوقف على المذهب الفكري الذي يعتنقه أو يرحبه .

وقد سبق أن رأينا أن الفكر الاشتراكي ينازعه بالنسبة للملكية مذهبان ، يرى أحدهما - وهو الفكر الشيوعي الماركسي - ضرورة الإلغاء التام للملكية الفردية لأموال ووسائل الإنتاج وتركيز هذه الأموال في يد الدولة دون الاعتراف بأي حق للملك الخاص في مجالها ، بينما يرى المذهب الآخر - وهو الفكر الاشتراكي الإصلاحى في عمومه - عدم ضرورة الإلغاء التام للملكية الفردية في شتى المجالات ، بل يرى الإبقاء عليها مع تقييدها وإحاطتها باضمانات التي تضمن بقاءها في الحدود غير المستغلة ، مع إنشاء نوع من الملكية الاشتراكية الأموال الرئيسية الأخرى لتأكيد السيطرة المباشرة للجماعة على هذه الأموال لأهميتها وخطورتها في نظام الإنتاج .

ويترتب على ذلك أنه يمكن تقسيم موقف القوانين المختلفة بالنسبة لتنظيم القانوني الذي يختاره للملكية الاشتراكية إلى إجماعين أساسيين ، مع اختلافات تفصيلية حسب ظروف كل نظام ، فأما الاتجاه الأول ،

والذي أخذت به بعض التشريعات الاشتراكية وخاصة التشريع السوفيتي ، وهو إلغاء التام للملكية الفردية في ظل نظام تميم كامل الملكية والوسائل والوسائل الإنتاج ، وخاصة الأرض وتوزيعها في يد الدولة ، بينما يذهب الاتجاه الثاني ، وخاصة التشريع البلشفي ، إلى الإبقاء على الملكية الفردية ، لكن كثير من الأدوار أو وسائل الإنتاج وخاصة الأرض ، مع وضع جدير أقصاها ، بوقفها هذه الملكية الفردية والمقدرة التي من شأنها ضمان لهم العمل لوظيفة في خدمة الجماعة ، وذلك مع إغفال نوع من الملكية الجماعية للأدوار ، ومساكن الإنتاج للأدوار ، ويمكن لهذا ، عن طريق توزيعها في يد الدولة ، بل عن طريق تقسيمها إلى مشارعة بين وحدات معينة ، مع إتباع نوع من التمييز الذاتي واللامركزية في الإدارة ، ويطلق على هذه الصورة بالملكية الاجتماعية .

وسنحاول عرض هذه الاتجاهات المختلفة ، حيث نتناول النظام القانوني للملكية الاشتراكية بصورها المختلفة فيما يتعلق بأسباب إنشائها هذه الملكية والأموال التي تتخذها محلا لها مع بيان طرق إدارتها واستغلالها ، محاولين بيان الطبيعة القانونية لكل صورة من صور الملكية الاشتراكية السابقة ، مع بيان تقدير مدى ملائمة كل منها كصورة مثالية دائمة للملكية في النظام الاشتراكي . وذلك تقسم دراستنا في هذا القسم إلى بابين ، نخصص أولهما للدراسة الملكية الاشتراكية للدولة ، بينما نعالج في الباب الآخر الملكية الاجتماعية .

المبحث الأول

الملكية الاشتراكية للدولة

"LA PROPRIÉTÉ SOCIALISTE D'ÉTAT"

خطة البحث :

عندما نذكر تأليفه بـ"الخطبة الملكية للدولة"، على ذلك النظام الذي يذهب إلى الإلغاء التام للملكية الفردية للأموال وقبائل الإنتاج، مع تركيز هذه الأموال في يد الدولة لتدير على إدارتها بطريقة مباشرة بنفسه، يلزم بقوانينها ومصالحها العامة. ولعل من أول القوانين التي أخذت بنظام ملكية الدولة كنموذج للملكية الاشتراكية الفلاحون السوفييت، والذي حاول أن يضع الآراء والحلول التي نادت بها النظرية الماركسية في هذا الصدد موضع التطبيق الفعلي، وأول ذلك، لا غنى لي عن أن أذكر أحكام وطبيعة الملكية للدولة من النهر حتى للقانون السوفييتي، والذي يعتبر نموذجاً للنشريات التي أخذت بهذه الملكية، وذلك مع بيان الاختلافات الجوهرية الأخرى التي توجد في القوانين الأخرى التي أخذت بنظام ملكية الدولة كنموذج للملكية الاشتراكية. وسنقسم بحثنا في الملكية الاشتراكية للدولة إلى ثلاثة فصول: فبحث في الفصل الأول المقصود منه الملكية، فبدأ بتعريفها وتحاول إيجاد المالك لها، ثم نحاول البحث عن معيار لتحديد الأموال التي تتخذها هذه الملكية محلاً لها، مع بيان أشكالها في الملكية، فبعد هذا فبحث في الفصل الثاني في الملكية الاشتراكية للدولة.

وتنقسم في فصل ثالث نحاول فيه تحديد الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية للدولة، ونفهم بتقدير مدى صلاحية هذا النظام كنموذج للملكية الاشتراكية.

الفصل الأول

المقصود بالملكية الاشتراكية للدولة ومضمونها

وسنقوم بتقسيم دراستنا لتحديد المقصود بالملكية الاشتراكية للدولة. ومضمونها إلى ثلاثة مباحث متتالية في الإطار الآتي :

المبحث الأول : تعريف الملكية الاشتراكية للدولة وتحديد المالك لها .

المبحث الثاني : محل الملكية الاشتراكية للدولة .

المبحث الثالث : أسباب كسب الملكية الاشتراكية للدولة .

المبحث الأول

تعريف الملكية الاشتراكية للدولة وتحديد المالك لها

نحاول في ضوء النصوص القانونية التي نظمت ملكية الدولة والآراء الفقهية التي تناولتها بالشرح، أن نحدد تعريفاً لهذه الملكية مع بيان مراتبها بين صور الملكية الأخرى، ثم نتعرض لمسألة هامة وهي تحديد صفة المالك لهذه الملكية الاشتراكية لأنه تنوفاً عليها نتائج هامة فيما يتعلق بتنظيم أحكام هذه الملكية .

تعريف ملكية الدولة ومرتبها بين صور الملكية الأخرى :

تنص المادة الرابعة من الدستور السوفيتي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ على أن : « الأساس الاقتصادي لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، هو النظام الاقتصادي الاشتراكي والملكية الاشتراكية لأدوات ووسائل الإنتاج، المنشأة على أثر تصفية النظام الاقتصادي الرأسمالي وإلغاء

الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج، والقضاء على إستغلال الإنسان للإنسان^(١). كذلك تنص المادة الخامسة من نفس الدستور على أن : الملكية الإشتراكية في إتمام الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تتخذ إما شكل ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) وإما شكل الملكية التعاونية - الكوخوزية (ملكية كل كوخوز على حدة ، و ملكية الاتحادات التعاونية)^(٢).

وتنص المادة ٢٠ من المبادئ الأساسية للتشريع المدني السوفيتي الصادرة في ٨ ديسمبر ١٩٦١ على أن ملكية الدولة - ملكية الشعب بأسره - و ملكية الكوخوز والهيئات التعاونية الأخرى تكون الملكية الاشتراكية^(٣).

وتنص المادة ٩٤ من القانون المدني الجديد الصادر في يونيو ١٩٦٤ والخاص بالجمهوريات الاشتراكية السوفيتية : « الدولة هي المالك الوحيد لأي مال من أموال الملكية الاشتراكية للدولة »^(٤).

art. 4. "La base économique dans l'U.R.S.S est constituée par le système économique socialiste et par la propriété socialiste des instruments et moyens de production, établis à la suite de la liquidation du système économique capitaliste, de l'abolition de la propriété privée des instruments et moyens de production et de la suppression de l'exploitation de l'homme par l'homme".

art 5. "la propriété socialiste de l'U.R.S.S. revêt soit la (٢) forme de propriété d'Etat (biens du peuple tout entier) soit la forme de propriété cooperative-kolkhoziennne (propriété de chaque kolkhoz, propriété des unions cooperatives.)."

"La propriété d'Etat, propriété du peuple tout entier, et (٣) la propriété du kolkhoz et des unions cooperatives, composent la propriété socialiste." art 20.

Les principes Fondamentaux de la législation civile. édition sociale. Moscou 1961.

L'Etat est le seul propriétaire de tout bien de la (٤) propriété socialiste d'Etat." art. 94.

Le code civil de R.S.F.S.R. édition sociale. Moscou. 1964.

تلك جميع هذه النصوص على أن المشرع السوفيتي بعد أن أنشأ في نظام الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي عن طريق دمج الملكية الاشتراكية لأموالهم ووسائل الإنتاج كأي أساس هذا النظام، واختار تبعاً لذلك شكل ملكية الدولة المصنوع القابل للتأويل الذي نظم المشرع في إطار هذه الملكية الاشتراكية، بالإضافة إلى صورة معينة من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التي أطلق عليها الدستور والتشريع لقب « كلخوز ».

ولم يستطع في ضوء هذه النصوص، وخاصة المادة الرابعة من الميثاق السلفي المذكور أن نعرف في الملكية الدولة بأنها تلك الصورة للملكية الاشتراكية التي تتضمن إلغاء الملكية الفرعية لأفراد أو لثلاث الإنتاج، وتركزها تحت سيطرة الدولة مباشرة، بقصد تخصيصها لمصلحة الجماعة بأمرها لأصلها في ذاتها^(١).

ورغم أن نصوص الدستور والقانون المدني السوفيتي لم تذكر ملكية الدولة بل أوردت إلى جانبها صور أخرى للملكية، مثل الملكية الكوخوزية والنصوص عليها في المادة الخامسة من الدستور، والملكية الشخصية المصنوعة عليها في المادة العاشرة منه، إلا أننا نعتقد مع جانبهم من القيم، أن ملكية الدولة تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لصور الملكية الأخرى وبمعنى الصورة الأكثر تمثيلاً للملكية الاشتراكية لعدة اعتبارات مختلفة، يأتي في مقدمتها أن النصوص التي عالجت ملكية الدولة وصفتها دائماً بأنها ملكية الشعب بأسرها الأمر الذي يعطيها صفة العمومية وطابع تمثيل المصلحة العامة.

(١) قريب من ذلك تعريف آخر لمدى فهمي في اللغة السوفيتي، وإن كان لم يظهر فيه قصد التخصيص لمصلحة العامة إلا الذي يرى أنه يعجز عن التمييز لإدخال المال في الملكية الدولة، ويبدو المصادر التي عرضت ذلك.

للكافة أفراد الشعب^(١) . وكذلك يذهب البعض إلى أن ملكية الدولة تستلزم أهميتها من طبيعة محلها الذي يشمل أدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية في المجتمع، والتي تعتبر الأساس المادي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجتمع ، مما يجعل هذه الملكية تحتل المكانة المسيطرة في اقتصاد المجتمع الاشتراكي ويمطى الدولة بوصفها المالكة لهذه الأموال حق التنظيم والتخطيط للاقتصاد القومي كله^(٢) ، ويستند البعض أخيراً إلى وظائفهم الملكية للدولة في المرتبة الأولى بين صيغ الملكية الأخرى ، إلى سعة وأهمية السلطات التي رتبها القانون المدني الجديين لهذه الملكية والحماية التي أضافها عليها^(٣) .

تجديد الملك للعدية الاشتراكية للدولة :

يثار جدلٌ بصدد ملكية الدولة سؤال هام وهو تجديد من هو شخص المالك لهذه الملكية في الشيء اجمع في رتبة سلطات الملكية وبما رتبها قانوننا ؟ ولعل لهذا السؤال أهمية خاصة بالنسبة لملكية الدولة نظرًا لما تتمتع به من طبيعة خاصة حيث تشمل إلى جانب الدومين العام — الذي كان أصلاً يعتبر ملكية عامة مستجاباً لكثيراً من أدوات ووسائل الإنتاج التي كانت

(١) Dominique, introduction à l'étude des Formes de propriété, en droit soviétique. Revue progressiste de droit français, mars-avril, 1953, p. 14, 15.

وأشار بالذات في الأفضلية التي يعطها المشرع السوفيتي للملكية الدولة على ملكية التكتل أو التعاونية أو العائلية، انظر: Dominique, op. cit., p. 14, 15.

(٢) Nowaczyk (Jerzy), l'Etat Soviétique et la coopération. Annuaire de l'U.R.S.S. 1965, pp. 259-264.

(٣) Stoyanovitch, Le régime de la propriété en U.R.S.S. Paris. (١٩٦٢) — 1962. P. 111, 112.

(٤) Lapenna, quelques aspects du nouveau code civil Russe. Annuaire de l'U.R.S.S. 1965, p. 185 et 186.

تخضع لأحكام الملكية الفردية، ولعل أهمية هذا السؤال ترجع إلى أن إجابته يتوقف عليها تحديد كثير من أحكام وخصائص الملكية الاشتراكية للدولة.

وقد أثار هذا السؤال خلافاً جوهرياً في الفقه الاشتراكي حيث اختلفت الآراء على إجابته على التفصيل التالي : -

أولاً : الرأي الأول :

يذهب أنصار هذا الرأي إلى أن المالك في ملكية الدولة ، هو الشعب ذاته في مجموعه ويمثل بجميع طوائفه وفئاته التي تكون المجتمع الاشتراكي^(١) وذهبوا إلى القول بأنه بما أن ملكية الدولة هي الصورة العليا من صور الملكية الاشتراكية التي تمثل جميع أدوات ووسائل الإنتاج ، فإن المالك عندئذ يجب أن يكون هو الشعب ذاته صاحب السلطة في المجتمع الاشتراكي ، والدليل على ذلك أن الدستور نفسه قد أطلق عليها « ملكية الشعب بأسره » ، أما الدولة ذاتها فلا تملك سوى عدة إختصاصات تمارسها نيابة عن الشعب صاحب الملكية الأصلية .

ويذهب هذا الرأي إلى أن الشعب المقصود هنا كالك الملكية الاشتراكية للدولة ، ليس هو الشعب الذي يدخل في مدلول الأمة ، باعتباره وحدة مجردة مستقلة عن ذاتية الأفراد الذين يدخلون في تكوينها ، كما هو الشأن في نظرية الأمة التي تقوم على فكرة التجريد القانوني ، والتي استعان بها

G. Vendiktov, La propriété socialiste d'Etat p. 261. (١)
(en russe et cité par : Katzarov, Théorie de la nationalisation. Neuchatel, 1960 p. 192. Notc. 244).
— Parthenien, Le droit sociale sur les choses. Essai sur la nature des propriétés collectives. These Paris 1908. p. 51-57, 166-69.
— Gelard, evolution du regime juridique des Kolkhoz. These paris 1962 p 26.

الفقهاء في الماضي للفصل بين الشعب ذاته وبين ممارسة السلطة التي مارسها الحكم باعتبارهم ممثلين الأمة ؛ بل إن فكرة الشعب التي ينادى بها أنصار هذه النظرية الحالية إنما تعني الشعب الحقيقي "Le peuple reel" ، "مكوناً من طوائفه الفعلية وفئاته المختلفة ، أى باعتباره يتكون من أفراد لكل منهم وجود مستقل ، وليس الشعب بصفته وحدة مجردة مكونة من أفراد متجانسين وبذلك تكون الملكية هنا للشعب الحقيقي ، سواء الشعب السياسى صاحب السلطة السياسية ، أو مجموع الشعب كله ، وبذلك يلتقى الشعب في حقيقته الاجتماعية مع الشعب بوصفه الحائز الفعلى للسلطة السياسية^(١) .

وقد استند بعض أنصار هذا الرأى لتبرير وجهة نظرهم — إلى جانب فصوص الدستور التي تنص على عبارة «ملكية الشعب بأسره» — إلى مراسيم التأميم المتتالية التي أعلنت إلغاء الملكية الفردية للأراضى والمصانع وغيرها من وسائل الإنتاج ، حيث أنها لم تنقل هذه الملكية إلى الدولة بوصفها شخصاً معنوياً ، بل إلى الشعب بأسره ، بدليل أن هذه المراسيم بعد أن أعلنت التأميم الكامل للملكية العقارية ونقل الأرض إلى ملكية الشعب العامة ، نصت على منح حق الانتفاع العقارى بها إلى عدة أشخاص قانونية منها الدولة ثم الهيئات والجمعيات الزراعية الجماعية ثم الأفراد ، أى أنها وضعت الدولة على قدم المساواة مع سائر الهيئات والأفراد فيما يتعلق بالانتفاع بهذه الأراضى ، مما يدل على أن المالك لها شخص آخر غير الدولة ، هذا فضلاً عن أن مراسيم التأميم قد حرمت على الدولة التصرف في الأراضى التي منحت حق الانتفاع بها^(٢) .

(١) . ين أنصار هذا الرأى في القانون المصرى : صلاح الدين حافظ عطية — الملكية في النظام الاشتراكى — بحث بتسليف من اللجنة المؤقتة لتجسيد الدستور . ص ٤١ .

Gelard, op. cit. p. 59.

(٢)

ولذلك والموافق تقديري لهذا الرأي الأمر رغم المزايا التي لا يحقها من وجهة
النظر الاجتماعية والاقتصادية في حدود الملكية الدوالة إلى الشعب، الأمر الذي
يتميز كثيرا بديمقراطية، إلا أننا نعتقد أنه لا يستند إلى أساس متين القانون
ويجوز نحن ما نأخذ إعطاء حكم الملكية إلى الشعب بوصفه قياما على أساس
نموذجي لا يتأخر عن الناحية القانونية فتمت.

ذلك أن الملك - طبقاً لنص القانون المدني (١) - هو الشخص الذي
تكون له سلطات استعمال الشيء واستغلاله والتصرف فيه ، الأمر الذي
لا يمكن تحققه مع الأخذ بهذا الرأي ، حيث أنه من الثابت أنه ليس لأي
من أطراف الشفعة التمتع بغير النظر في لفظ القانون المتعلق بالملكية
الخاصة بكتابة ، مما يستلزم أن لا يمكن القول بالملك لهذه الأجزاء من الناحية القانونية بما

له بجزء من الملكة ومن المالكين فلا بد من اتفاقهم على ذلك وإذا
 لم يتفقوا على ذلك فلا بد من اتفاقهم على ذلك وإذا
 كان ملكا شخصا مضافا سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا
 للدولة أو إحدى الكيانات بحيث يكون له شخصية معنوية وذمة
 مالية تثبت فيها حقوق وبيانات الملكية، ولما تكون الملكية خاضعة
 لتأثيرات قانونية لها قيمة لها من الأشخاص، وأي مشترك بين عدد من الأفراد على الشيوع، بحيث يكون
 لكل منهم نصيب في إدارة المال الشائع والإنتفاع به، بحيث يكون
 لكل منهم نصيب في إدارة المال الشائع والإنتفاع به، بحيث يكون

جوابه في عقد التبرع المذكور انما هو اني قد اخرج من اموالي ما يشاء من اموالي الى دار الخيرية المذكورة
ولقد كان في تصدقته زكاة ارضي بها فاعطيتاها لدار الخيرية المذكورة

(١) تنص المادة ٤٤٤ هـ من القانون المدني الفرنسي على أن «الملكية هي الحق في الانتفاع بالأشياء والتصرف فيها بأكثر الطرق إخلالاً بشرط عدم إستهلاكها على وجه يحرمه القوانين الدوائية» .

تجربته في العمل. فبذلك كان له اليد الطولى في اختيار المالك على أن يوجهه، إن في المبادر
وغيره، كما هو الحال في المبدأ الذي ذكرناه في السابق. — في المبدأ الثاني، فإنه في
وهذه النصوص تدل على أن المالك هو الشخص الذي يمارس سلطة التصرف في الممتلكات ويحدد
في المبدأ الأول، وهو المبدأ الثاني.

الاشتراكية الدولة ملكية شائعة ؟ لعل البعض يتصور ذلك فعلاً ، بديل أن
أفراق الشعب يستعملون بعض أموال الملكية للاشتراكية وينفقون بها
إنفاقاً مباشراً ، كما هي الحال بالنسبة للثلاثين العام كالمطوق واليكادوك
وبخلافه .

ولكن الشيء لا حظ هنا أن مجرد تمتع شخص بحق استعمال شيء لا يؤدي
بمجرده إلى اعتبار مالاً لهذا الشيء ، ويعتبر ذلك وقوعاً في نفس الخطأ
الذي وقع به بعض الشراح عند دراساتهم للملكية الجماعية عند الشعوب
البدائية ، حيث خلطوا بين حق الملكية (propriété) وبين حق الاستعمال
(usage) الذي بين الحق الكامل وبين أحد عناصره . ونحن فيما يتعلق بحق
الاستعمال سألنا الذكر والمحرر أو اطني الدولة ، فنلاحظ أنه ليس مقام مقرر
بالنسبة لجميع الأموال التي تدخل في ملكية الدولة . فمثلاً بالنسبة للدومين
العام هناك بعض الأموال التي يمكن استعمالها والاستعمال بها بواسطة كافة أفراد
الشعب ، مثل الطرق وسكك الحديد والمسارح والمتاحف والكتابخ
وبشوارع البحر والمكتبات ، ولكن يوجد بعد ذلك عدد من أموال
الدومين العام غير ميسر بالنسبة والاستعمال بها لكافة المواطنين ، مثل المرافق
العسكرية وعدد من المؤسسات وأعمال العامة ذات الطابع الخاصة .

ثم تأتي بعد ذلك سائر أموال ملكية الدولة غير الدومين العام ، مثل المصانع
والأبنية على حدود الأراضي الموقوفة لخدمة أمم ، ليستغلها طلبة الانتفاع بها . لكافة أفراد
الشعب ، كما في بعض الحالات (١) أن الرأي الذي يحاول أن يستند الملكية
الاشتراكية للدولة على الشعب ، وإن كان يهمل لتبرير ذلك من وجهة النظر
الاجتماعية ، فهو لا يستند إلى أساس قانوني ولا يتصلح لإيجاز
ماله . يمكن أن يتبين ما يكتسبه الدولة الإيجاع في الفلجية القانونية بما تضمنه من

سلطات وإتقان
وإتقان وإتقان

١- Katozaro K. : Théorie de la nationalisation, Neuchâtel
(ed. de la Bibliothèque) 1960, p. 185.

ثانيا : الراى الثانى :

حلول جانب من الفقه أن يعالج بهـنـى الانتقادات التى وجهت إلى الراى السابق عن طريق القول بأن المالك فى ملكية الدولة إنما هو العمال والفلاحون، وذلك إستناداً إلى أنه بعد استبعاد أموال الدومين العام — التى ينتفع بها جميع المواطنين على السواء — فإن أموال ووسائل الإنتاج التى تدخل فى ملكية الدولة، إنما هى ملك للعمال والفلاحين باعتبارهم طوائف الشعب العاملة التى تقوم عليها الدولة الاشتراكية^(١). ويرى أنصار هذا الراى أنه بما أن تأمين وسائل الإنتاج ونقلها من الملكية الفردية إلى الملكية الاشتراكية من شأنه القضاء على استغلال طبقة لطبقة أخرى، وإلى أنه ستصبح الطبقة العاملة هى المتحكمـة فى العمل وفى الإنتاج، وإلى أن العمال جميعاً بدون تفرقة سيشترون فى الانتفاع بالأموال الداخلة فى ملكية الدولة من مؤسسات ومشروعات وأراضى، فضلاً عن أنهم هم الذين يتولون إدارة هذه المشروعات فيكون لهم بذلك حق التصرف فى هذه الأموال وتحديد مصيرها وكيفية إستغلالها. وبذلك نجد أن عناصر الملكية الثلاثة من إستعمال وإستغلال وتصرف قد تجمعت فى يد العامل، وبالنـتـالى نادى أنصار هذا الراى بأن المالك الحقيقي فى ملكية الدولة هو من يتولى العمل فى إدارة هذه الملكية^(٢).

Michallane, articles and texts on civil law of. U.R.S.S., (v)
1963 P. 33.

— Chombart De Lawue, les paysans soviétiques. paris. 1961.
p. 185 et suiv.

— Stoyanovitch Le regime de la propriéte en U.R.S.S. Paris,
1962, p. 273.

(٣) ونقطة هـ أنصار هذا الراى إلى أنه بما أن جميع العمال يساهمون فى الإدارة والتصرف بطولهم المساواة فإنه بالنـال ليس هناك حاجة لوجود « قانون عمل » فى النظام الاشتراكي، لأن هذا القانون يوجد فى الدول الرأسمالية بقصد حماية مصالح العمال وصفتهم الطبقة الضعيفة، من إستغلال أصحاب العمل بصفتهم الطبقة المسيطرة، أما فى النظام الاشتراكي فلا حاجة لوجود هذا القانون لأنه يهدف إلى إيجاد دكتاتورية البروليتاريا. ولقي تمويل فى سيطرة الطبقة العاملة وسيادتها =

• والذي نلاحظه على هذا الرأي، أنه يجب للتسليم به، أن يقوم الدليل على مساهمة العمال مساهمة فعلية في إدارة ملكية الدولة بحيث تكون لهم حقوق إستعمال وإستغلال الأموال العامة والتصرف فيها، فيمكن حينئذ القول باعتبارهم مالكيين للمشروع العام وما يتضمنه من أموال، ونعتقد أنه وإن كان يمكن التسليم بذلك في ظل نظام الملكية الاجتماعية — كما سيحيى تفصيلاً — إلا أن الوضع يختلف اختلافاً كبيراً بالنسبة للملكية الدولة، الأمر الذي جعل هذا الرأي محلاً للإنتقاد من نواح عدة .

فذهب بعض الشراح إلى أن الطبقة العاملة التي كانت موحدة ومتجانسة لحظة قيام الثورة الاشتراكية، قد انقسمت حينئذ إلى فئتين، الفئة الأولى وهي الأقل، وتتكون من العمال الذين تولوا السلطة في الدولة، والفئة الثانية وهي الأكبر، وتتكون من العمال الذين استمروا في العمل بعينين عن السلطة، ومن ثم فإنهم من ناحية في حاجة إلى حماية؛ ومن ناحية أخرى لا يمارسون أى سلطات فعلية في إستعمال الأموال العامة أو التصرف فيها . ولا شك أن الفئة التي تولت السلطة إن تقوم بإستغلال شقيقتها الفئة الأخرى كما كان يفعل أصحاب العمل الرأسماليون، فضلاً عن أن إنفراد جزء من العمال بالإدارة أمر تحتّمه ضرورات الحكم والإدارة في الدولة الحديثة، والتي تتطلب طائفة من الخبراء والفنيين لتولي الإدارة والتصرف في شئون المشروع؛ وينتهى هذا الرأي إلى أن حق إستعمال أموال المشروع العام وإستغلالها والتصرف فيها في ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة ليس من حق جميع العمال، ومن ثم يكون القول بأن المالك لهذه الأموال هو العمال، على أساس

== وعدم وجود طبقات أخرى في مواجهتها، ومن ثم لا تتور مسألة البحث عن حابه هذه الطبقة وبذلك فلا دأى لوجود « قانون عمل » في النظام الاشتراكي .
أنظر في مرض هذا الادعاء بالتفصيل ومناقشته :

Galland et Brun, Droit du travail. paris 1958. p. 102 et suiv.
(١٦ م — الملكية)

أن كل عامل يجمع في يده العناصر الثلاثة للملكية من إستعمال وإستغلال وتصرف ، إنما هو قول غير صحيح^(١)

ومن ناحية أخرى فإننا نرى أن مجرد واقعة تقاضى العامل لجزء من الأجر في المشروع يتناسب مع العمل الذى قام به ، أو في صورة مساهمة في الأرباح أو الناتج الذى ينتجه المشروع ، هذه الواقعة في ذاتها لا تعطى العامل أى حق في الملكية طالما أنه ليس له الحق في الإدارة أو التصرف ، ولا شك أن للعامل في أى شركة أو مؤسسة رأسمالية حق الحصول على نصيب من الأرباح دون أن يعطيه ذلك حق ملكية في هذه الشركة .

يبقى أخيراً الاعتراض الرئيسى على هذا الرأى ، وهو أنه وإن كانت الطبقة العاملة تكون جزءاً كبير العدد في المجتمع الاشتراكي ، إلا أنها رغم ذلك ليست الطبقة الوحيدة فيه . لأنه يوجد حتماً إلى جانبها فئات وطوائف أخرى من الشعب ، واذلك فإن القول بأن طبقة العمال هى المالك للملكية الدولة والى وصفها الدستور بأنها ملكية الشعب بأمره ،^(٢) هو قول غير صحيح ومن شأنه إقصاء جزء من الشعب عن المساهمة في هذه الملكية الاشتراكية العامة .

ثالثاً : الرأى الثالث :

هناك رأى ثالث — وإن كان مرجوحاً — إلا أنه تجب الإشارة إليه ، يرى أن المالك في ملكية الدولة الاشتراكية فى النظام السوفيتى إنما هو الحزب الشيوعى^(٣) .

(١) Stoyanovitch, le regime de la propriété en U.R.S.S. op. cit (١) pp. 274-277.

(٢) المادة الخامسة من الدستور السوفيتى الصادر سنة ١٩٣٦ .

(٣) أنظر عرض هذا الرأى بالتفصيل ونقده فى ؟

— Stoyanovitch, op. cit. p. 277 et suiv.

وينادى بهذا الرأى فريق من الفقه الماركسى ردد ماذهب إليه ماركس من وجود ارتباط وثيق بين السلطتين السياسية والاقتصادية ، ومن أن السلطة السياسية تخول صاحبها الحصول على القوذة الاقتصادية والثروة المادية ، ولما كان الحزب الشيوعى يعتبر أعلى السلطات السياسية فى نظام التدرج السياسى بالاتحاد السوفيتى ^(١) ، والتي تولى الحكم والنخيط فى الدولة وتحديد الأجور والدخول ، أى فى كفة وموجزة • إدارة ذمة الدولة ، ومن ثم فإنه يستنتج من ذلك أن الحزب الشيوعى بهذا المركز هو المالك للملكية الدولة الاشتراكية .

• ولكن يؤخذ على هذا الرأى أنه إذا كان للحزب ساطة تحديد كيفية إدارة وإستخدام ذمة الدولة وتوزيع الدخل والإنتاج ، فإنه ليس له الحق فى توزيع أى عائد من هذا الدخل على أعضائه فى نهاية العام كما يفعل مثلاً الملاك المسماهون فى أى شركة عادية . بمعنى أن هذه المازايا التى يتجمع بها الحزب بالنسبة للملكية الدولة لا تستند إلى أى أساس قانونى ، ولا يمكن قياسها على السلطات التى يمنحها حق الملكية ، وإنما هى مجرد قدرة مستمدة من الواقع لا تخول أصحابها سلطات محددة فى إستعمال الأموال العامة واستغلالها أو التصرف فيها من الناحية القانونية ^(٢) .

دابعاً : الرأى الرابع :

وأخيراً ينادى فقهاء القانون المدنى السوفيتى برأى آخر ، وهو أن المالك فى الملكية الاشتراكية الدولة هو الدولة ذاتها بوصفها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام ^(٣) .

Stoyanovitch, op. cit. p. 277.

(١)

Masnata (Albert) : Le systeme socialiste — أنظر فى ذلك بالتفصيل :

Sovietique Neuchatel (ed. de la Baconniere) 1965, P.18-22.

Leher, Elements de droit civil russe, p. 227 et siut, (٢)

— Arminjon, Nolde, Wolff. Traité de droit comparé. T. 3. paris 1952. p. 270, =

ذلك أنه بما أن الدستور قد نص على أن ملكية وسائل وأدوات الإنتاج تعتبر (ملكية الشعب بأمره) ، وبما أن الدولة تعتبر الشخص المعنوي الذي يمثل فيه جميع أفراد الشعب تمثيلاً قانونياً فإنها بهذا الوصف تعتبر هي المالك للملكية الاشتراكية .

فالدولة بوصفها شخصاً من أشخاص القانون العام تتكون من أشخاص طبيعيين لا يظهرون بصفاتهم الفردية في نشاط الدولة ، بل هم مندوبون في هذه الوحدة القانونية والتي يتولى تمثيلها بدورها بعض أشخاص طبيعيين يمنحون السلطات والحقوق اللازمة لتمثيل هذه الوحدة القانونية والقيام نيابة عنها بالتصرفات والإجراءات اللازمة .

ويرى هذا الفريق من الشراح أنه ، وإن كان الأمر هنا من الناحية الشكلية لا يختلف عن ملكية الدومين العام الموجودة في النظام الرأسمالية ، حيث تظهر الدولة كمالك بوصفها شخص من أشخاص القانون العام ، إلا أنه من الناحية الموضوعية فإن الأمر يختلف اختلافاً كبيراً عن الملكية العامة التي كانت قاصرة على الأموال العامة التي تستعمل استعمالاً عاماً مشتركاً بواسطة أفراد الشعب مثل الطرق

— David et Hazard, Le droit soviétique. T.2. paris 1954.
p. 70 et siut,

وهنا أنصار هذا الرأي أيضاً :

— Stoyanovitch, Le regime de la propriété en U.R.S.S. op. cit.
p. 280 et siut.

ويذهب البعض إلى أنه يجب التفرقة في هذا الصدد بين المالك من الناحية النظرية ومن يمارس سلطات الملكية من الناحية الفعلية ، ويرى أن المالك للملكية الاشتراكية هو الدولة ذاتها بوصفها ممثلة لجمهور الشعب وأن المشروع العام كشخص معنوي هو الذي يمارس السلطات الفعلية بالنيابة عن الدولة . أنظر في ذلك :

— Chambre, Le marxisme en Union Sovietique. paris. 1955.
p. 151.

وإن كنا نلاحظ أن المشروع الذي يقول بإدارة الملكية الاشتراكية لا يكتب للشخصية المعنوية في جميع الحالات فلا يلائم بطريقه الإدارة المباشرة ، فتولاه المصالح العامة للدولة دون أن تتمتع بالشخصية المعنوية كما ينبغي ، فنعيبه .

والسكبارى والأنهار وشواطئ البحر وغيرها ، بينما الملكية الاشتراكية التى تتكلم عنها فى هذا الصدد، إنما تنصب أساساً على أدوات ووسائل الإنتاج التى كانت مملوكة ملكية فردية ، ولا يؤثر فى ذلك كون الدولة تستخدم فى إدارة الملكية طرقاً مختلفة وتستخدم الإدارات والهيئات بل والمشروعات والمؤسسات والأفراد كما سئرى . ويلاحظ أن ثمار وتنتاج هذه الملكية لا توزع على هذه المؤسسات والأفراد وإنما تدخل فى ميزانية الدولة السكى تعود بعد ذلك على أفراد الشعب جميعاً^(١) .

« والذى نراه بالنسبة لمسألة تحديد المالك فى نظام الملكية الاشتراكية للدولة. أنه وإن كانت الآراء التى حاولت أن تستند هذه الملكية إلى الشعب العامل أو الأمة أو العمال لها ميزتها من حيث الملاءمة الاشتراكية ، لأنها مقصد من وراء ذلك إعطاء صبغة أكثر ديمقراطية إلى نظام ملكية الدولة بتأكيد السيطرة المباشرة للشعب على وسائل وأدوات الإنتاج ، إلا أن هذه الآراء تتعارض — فى نظرنا — مع النصوص القانونية التى تستلزم فى المالك ممارسة السلطات الفعلية على الشيء محل الملكية من إستعمال وإستغلال وتصرف^(٢) ، الأمر الذى يفترض توزيع هذه السلطات على أفراد الشعب

Dominique, introduction à l'étude des formes de propriété (١)
riété en droit soviétique. Revue progressiste de droit
Français mars-avril 1953. p. 20 et suiv.

(٢) سبق أن رأينا أن المادة ٨٠٢ من القانون المدنى المصرى تنص على أن « المالك الشيء وحده — فى حدود القانون — حق استعماله وإستغلاله والتصرف فيه . » ما كتبه المادة ٩١٥ من القانون المدنى الفرنسى على أن « الملكية هى الحق فى الانتفاع بالشيء والتصرف فيها » بل وتنص المادة ٩٢ من القانون المدنى الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على أن « المالك له الحق فى استعمال الشيء المملوك له والتمتع به والتصرف فيه فى الحدود المرسومة بواسطة القانون » .

«Le propriétaire a le droit de posséder son bien, d'en jouir et d'en disposer, dans les limites fixées par la loi.»

أنظر الترجمة الفرنسية لهذا القانون المدنى السوفيتى الجديد والتعليق على نصوصه فى :

— Dekkers, Le code civil de R.S.F.S.R. de 1964. art. 92.
paris 1965.

أو العمال حتى يمكن القول باعتبارهم ملاكاً للأموال العامة، ولكن بالنظر في نظام الملكية الاشتراكية للدولة نجد أنه يفترض تركيز جميع سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف في هذه الملكية في يد الدولة كشخص معنوى، ولا يؤثر في ذلك أن الدولة تتخذ طرقاً متعددة لإدارة هذه الملكية كما سيلي تفصيلاً، لأن الدولة ان تستطيع بنفسها وبهيئاتها ومصالحها العامة أن تدبر جميع هذه الأموال التي تدخل في ملكيتها، فضلاً عن أن طبيعة بعض هذه الأموال كالمشروعات التجارية مثلاً والأراضي الزراعية تستلزم أن يترك استقلالها والانتفاع بها إلى أشخاص أخرى معنوية وطبيعية، ولكن ذلك لا يؤثر في سلطات الدولة بوصفها المالك الوحيد الذى له حق التصرف في هذه الأموال، وتغيير إدارتها والتحكم في تخصيصها عن طريق الخطة وغيرها. ومن المعلوم أنه لا يشترط أن يجمع المالك بين يديه جميع السلطات التي يحولها حق الملكية، ففي الملكية الفردية تكون أحياناً ملكية الرقبة لشخص بينما حق الانتفاع لشخص آخر، ولا يؤثر هذا في اعتبار الأول هو المالك لهذه العين والذي له حق التصرف في ملكيتها.

هذا فضلاً عن أن القانون المدنى قد منح الدولة حق رفع دعاوى الاستحقاق والحيازة ومنع التعرض المتعلقة بحماية الملكية الاشتراكية، وهذا اعتراف صريح باعتبارها هي المالك لهذه الملكية والذي يمنح الدفاع عنها وحمايتها^(١).

ومن ناحية أخرى فإننا نعتقد — أن القانون المدنى الجديد لجمهوريات الاتحاد السوفيتى الصادر فى يونيو ١٩٦٤، يؤيد الرأى الذى انتهينا إليه ويحسم

(١) وقد منح التشريع المدنى السوفيتى الجديد هذه الدعاوى للدولة بمقتضى المادة ١٥٣ .
أنظر :

— Dekkers, Le code civil de R.S.F.S.R. de 1964. paris 1965.
art. 153.

الخلاف حوله حيث ينص في المادة ٩٤ على أن : « الدولة هي المالك الوحيد لأى مال من أموال الملكية الاشتراكية للدولة » (١) .

وواضح من النص أنه يسند الملكية الاشتراكية إلى الدولة ذاتها كشخص معنوى من أشخاص القانون العام وليس إلى أى طائفة أخرى أو فئة من فئات الشعب .

ولذلك لا يسعنا سوى القول بأن مفهوم النصوص القانونية وطبيعة نظام ملكية الدولة ذاته، يؤيدان إلى القول بأنه لا يوجد لها سوى مالك واحد، هو الدولة ذاتها كشخص معنوى تمثل فيه الأمة بجميع فئاتها وطوائفها وأفرادها ، ولا شك أن ذلك يؤدى من النواحي الاجتماعية والاشتراكية إلى بدهض المساوىء ، منها وجود البيروقراطية (٢) والتي تؤدى إلى حلول طبقة من المرافق الإدارية والموظفين المكتسبين الذين يتولوا إدارة ملكية الدولة محل طبقة الملاك الفرديين ، على الأقل فى إحدى طرق الإدارة ، وهى طريقة الإدارة المباشرة ، وبدفعنا ذلك إلى القول بأن تركيز الملكية الاشتراكية لأدوات ووسائل الإنتاج فى يد الدولة لا يحقق سيطرة الشعب الكافية على أدوات ووسائل الإنتاج ، ويجعلنا نتجه إلى البحث عن صورة أخرى للملكية الاشتراكية تحقق المزيد من هذه السيطرة الشعبية ، كما سيبحث بالتفصيل بعد ذلك .

• L'Etat est le seul propriétaire de tout bien de la propriété (١)
socialiste d'Etat •

Dekkers, le code civil, op. cit-art 94. p. 7.

(٢) سيأتى بالتفصيل بيان المقصود بهذا اللفظ مع بيان سائر الانشادات التى ترجع الى نظام ملكية الدولة

المبحث الثاني

محل الملكية الاشتراكية للدولة

رأينا أن الملكية الاشتراكية تعتبر الصورة العليا للملكية في المجتمع الاشتراكي ، ولا شك أن هذه الطبيعة المتميزة تثير موضوعاً دقيقاً ، وهو كيفية تحديد محل هذه الملكية ؟ أو بعبارة أخرى ماهى طائفة الأموال التى تدخل فى الملكية الاشتراكية الدولة وتصبح ملكية الشعب بأسره ؟ وقد حاول المشرع الدستورى أن يسهم من جانبه فى حل هذه المشكلة عن طريق تعداده لعدة أموال معينة ، والنص على دخولها فى ملكية الدولة الاشتراكية . فهل هذا التعداد على سبيل الحصر أم المثال ؟ وإن كان على سبيل المثال ، فوفقاً لآى معيار سنقوم بتحديد محل ملكية الدولة الاشتراكية ؟ وما أثر ذلك على التقسيم التقليدى لحق الملكية ، والذى يفترض تقسيم الملكية — من ناحية المحل — إلى أموال عامة وأموال خاصة ، سنقوم فى مطلبين متتاليين بالتعرض لهاتين المسألتين .

المطلب الأول

فى البحث عن معيار لمحل الملكية الاشتراكية

أولاً : هل التعداد الوارد فى النصوص القانونية على سبيل الحصر أم على سبيل المثال ؟

ينص الدستور السوفيتى الصادر فى ديسمبر ١٩٣٦ فى المادة ٦ على أن :
« الأرض ، ما فى باطن الأرض . المياه ، الغابات ، المصانع ، المعامل ، مناجم الفحم والكروون ، السكك الحديدية ، طرق النقل البحرى والجوى ، البنوك ، هيئات البريد ، المشروعات الزراعية الكبرى المنظمة بواسطة الدولة

(السونغوز ومحطة الجرارات والآلات . الخ) ، المشروعات البلدية ،
والقطاع الرئيسى للسكن فى المدن والمراكز الصناعية : تعتبر ملكا للدولة
أى « ملكا للشعب بأسره » .

وينص التقنين المدنى السوفيتى فى المادة ٢١ على أنه : - « تعتبر الأرض
ملكاً للدولة ولا يمكن أن تكون محلاً لى تعامل خاص . ولا يجوز حيازة
الأرض إلا على أساس حق انتفاع » .

وينص المادة ٢٢ من نفس التقنين : « الأموال المعتبرة ملكية الدولة
والآتى بيانها ، لا يمكن نقلها إلى مجال الملكية الخاصة للأشخاص الطبيعية
أو المعنوية ولا إلى أى هيئة أخرى لا تدخل فى المنظمات التعاونية ، ولا يمكن
أن تكون محلاً لوصية أو أى تعامل أو أداء للالتزامات :

- (أ) كامل مشروعات الصناعة أو النقل أو أى مشروع آخر .
- (ب) المؤسسات الصناعية والمعامل والمصانع والمناجم .
- (ج) مجموع الآلات والأدوات المستعملة فى هذه المؤسسات .
- (د) طرق المواصلات الحديدية والجوية والبحرية .
- (هـ) المنشآت البلدية .
- (و) المباني التى يتم تأميمها .

وأخيراً جاء التقنين المدنى الجديد لجمهوريات الاتحاد السوفيتى الصادر
فى يونيو سنة ١٩٦٤ وجاء به نص المادة ٩٩ المماثل تماماً للمادة السادسة
من دستور ١٩٣٦^(١) .

ويثور التساؤل هنا حول هذا التعداد للأموال التى تكون محل

الملكية الاشتراكية للدولة والوارد في الدستور والتقنيات المتوالية؛ هل هو تعداد على سبيل الحصر بحيث لا يدخل في هذه الملكية الاشتراكية سوى هذه الأموال المذكورة وأما ما عداها فيخرج عن نطاق الملكية الاشتراكية ليدخل في دائرة الملكية التعاونية أو الفردية أو الشخصية ؟

نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هذا التعداد إلا على سبيل المثال فقط، وأن الغرض منه هو النص على الأدوات والأموال الرئيسية التي أراد المشرع أن يقطع أي شبهة في دخولها في ملكية الدولة، ووضعها تحت سيطرة الشعب بأسره نظراً لأهميتها الخاصة، إما في نظام الإنتاج وإما لاستعمالها مباشرة بواسطة الشعب، ولكن لا يدل ذلك إطلاقاً على أن هذه الأموال فقط هي التي تدخل في ملكية الدولة وذلك لعدة اعتبارات مختلفة :

١ - فمن ناحية لا توجد أي رابطة مشتركة أو أساس موحد يجمع بين هذه الطوائف المختلفة من الأموال المذكورة في النص، حيث تختلف طبيعة كل منها عن الأخرى اختلافاً جوهرياً، مما يدعونا إلى البحث عن معيار موضوعي يجمع هذه الأموال ولا يعتمد على مجرد سردها في نص معين .

٢ - ومن ناحية أخرى فإن نص الدستور على أن الملكية الاشتراكية هي الصورة العليا التي لها الأولوية من صور الملكية، يتعارض مع تحديد هذه الملكية بنصوص جامدة ويستلزم إعطاؤها معياراً مرناً شاملاً، يسمح لهذه الملكية بأن تتوسع أي مال من الأموال التي تستلزم مصلحة الشعب أن يدخل في الملكية الاشتراكية حتى ولو لم يكن منصوصاً عليه في هذه النصوص القانونية .

٣ - ومن ناحية ثالثة فقد جرى القضاء السوفيتي على وجود افتراض عام "presomption générale" بأن الدولة هي المالك لأي مال من الأموال حتى ولو لم يكن منصوصاً عليه حتى ثبت العكس . وقد ثبت هذا

القضاء بحكم شهر من المحكمة العليا في ٢٩ يونيو ١٩٢٥^(١) يقضى بأنه إلى جانب نصوص الدستور والقانون التي تنص على أن الدولة مالكة لعدة أموال معينة مذكورة ، فإن نص المادة ٦٨ من التفتين المدني ، والذي ينص على أن أى مال بدون مالك ، أو لا يعرف مالكة يدخل في الملكية الاشتراكية للدولة ، قد أنشأ إفتراضاً عاماً لصالح الدولة يقضى بدخول جميع الأموال التي بدون مالك في ملكيتها ، ومن ثم انتهى الحكم إلى أن من آثار هذا الافتراض العام أن التقادم المكسب لا يعمل به في مواجهة الدولة ، لأن أى مال بدون مالك سيدخل فوراً في ملكية الدولة ولا يستطيع أحد أن يحوزه أو يملكه بوضع اليد أو التقادم ، فضلاً عن أن التقادم المسقط للدعاوى لا يسرى في مواجهة الدولة^(٢) .

ننتهى من ذلك إلى أن هذا التعداد للأموال الداخلة في ملكية الدولة لا يكفي لتحديد محل هذه الملكية ، بل يجب البحث عن معيار موضوعي محدد نستطيع به أن نحدد محل الملكية الاشتراكية للدولة .

ثانياً : معيار عدم قابلية المال للتصرف : *res extra commercium*

ذهب فقهاء القانون المدني السوفييتي إلى أن المعيار الذي يميز المال الذي يدخل في الملكية الاشتراكية للدولة هو خروج هذا المال عن التعامل أو عدم قابليته للتصرف *L'inalienabilité* — أى أنه لا يجوز أن يكون موضوعاً لأى تصرف قانوني من أى نوع^(٣) .

Recueil 1925 T.4 p. 42 et suiv. cite-par Arminjon, p. 312 (١)

Ossipow, La propriété en droit soviétique. revue de droit (٢)
suisse. 1946. V. 65 p. 138;

وأنظر تلياً مفصلاً على هذا الحكم المذكور في المتن في :

— Arminjon, Nolde, Wolff : Traité de droit comparé T.3. paris.
1952 p. 312, 313.

— Grzybowski, Soviet legal institutions, doctrines and (٣)
social functions, paris. 1962. p. 27 et s. =

ويستند أنصار هذا الرأي أولاً إلى نص المادة ٢١ من التقنين المدني السالفة الذكر التي تنص على أن الأرض مملوكة للدولة ولا يجوز أن تكون محلاً لأي تعامل خاص ؛ وكذلك على نص المادة ٢٢ من نفس التقنين التي تنص على أن الأموال المعتبرة ملكية الدولة لا يمكن التصرف فيها لتدخل في الملكية الفردية الأشخاص الطبيعية والمعنوية ، ولا يجوز أن تكون محلاً لوصية أو أي تعامل أو أداء ! للائتمانات ؛ وكذلك إلى نص المادة ١٧ من القانون المدني والتي تنص على « احتكار الدولة لأموال التجارة الخارجية — وهي جزء من الملكية الاشتراكية — وعدم إمكان القيام بأي تصرف من التصرفات القانونية المتعلقة بنشاط التبادل التجاري الخارجي إلا بإذن ورقابة الدولة عن طريق ترخيص وزير التجارة الخارجية » .

وبذلك يرى أصحاب هذا الرأي أن المعيار الذي يحدد محل الملكية الاشتراكية للدولة ، هو أن الأموال التي تدخل فيها غير قابلة للتصرف بأي تصرف قانوني بأي حال من الأحوال سواء أكانت من الأموال المذكورة في النص أو أي مال آخر يخرج عن التعامل الخاص .

وينتهي هذا الرأي إلى تعريف ملكية الدولة بأنها « تلك الملكية الواردة على الأشياء الخارجية عن التعامل والتي لا تقبل أي تصرف قانوني » .^(١)

• ونعتقد أن هذا المعيار لا ينجو من الانتقاد من النواحي الآتية :

١ — أن نفس نص المادة ٢١ من القانون المدني الذي اعتمد عليه أنصار هذا المعيار إنما يبيح في فقرته الثانية إنشاء حق انتفاع على الأرض "jouissance" ولا شك أن ذلك يعتبر نوعاً من التصرف القانوني ينشئ حقاً عينياً، وإن كان

— Ossipow, la propriété en droit soviétique ; op. cit. p. 124;

— Vyshisky, The law of the soviet state. 1948. p. 223 et s;

Ossipow, op. cit. p. 126.

(١)

أضيق نطاقاً من الملكية، إلا أنه من الحقوق العينية الهامة التي تنفي عن المال صفة الخروج عن التعامل .

٢ - ومن ناحية أخرى فإنه حتى بالنسبة للأموال الداخلة في ملكية الدولة والمنصوص عليها في الدستور والقانون المدني ، فإن عدم قابليتها للتصرف ليست مطلقة . فقد صدر تشريع فيدرالى خاص ، بالتصرف في أموال الدولة ، في ١١ يونيو ١٩٣٦ ، لتكثف نصوص القانون المدني في هذا الصدد ، وطبقاً لأحكام هذا التشريع فإن التصرف في الأموال الداخلة في ملكية الدولة يعتبر ممكناً ، حتى ولو تعاق الامر بأحد المؤسسات الصناعية ، حيث فرق بين أمرين : إذا كانت المؤسسة في حالة تشغيل وتمارس نشاطها فإنه يمكن وقف نشاطها لصالح إحدى الجمعيات التعاونية ، ولكن يشترط لذلك قرار صادر من مجلس نواب الأمة (مجلس الوزراء حالياً) . وأما إذا كانت المؤسسة لا تعمل أو إذا كان استغلالها ليس مربحاً أو مفيداً ، فإنه يمكن التصرف فيها إلى منظمة تعاونية أو حتى إلى فرد عادى طالما أنه يستطيع استغلالها بطريقة حسنة ويشترط لذلك صدور قرار من مجلس الدفاع والعمل ^(١) .

٣ - وكذلك بالنسبة للأموال المذكورة في الفقرات « د » من المادة ٢٢ السالفة الذكر (الآلات والأدوات ووسائل المواصلات والسمك الحديدية الخ) فإنه يمكن أيضاً التصرف فيها إذا أصبحت في حالة من القدم والعق بحيث لا تنفي بالتخصيص الذى وضعت من أجله أو أصبح من اللازم استبدال غيرها بها ، ويتم البيع في هذه الحالة بالمراد العلنى وتحت إشراف الإدارة المختصة ^(٢) .

Arminjon, Nolde, Wolff ; Traité de droit comparé T.3. (١)
op. cit. p. 265-267.

Stoyanovitch, Le regime de la propriété en U.R.S.S. (٢)
Paris. 1962. p. 166, 167.

بذلك نجد أن معيار عدم قابلية المال للتصرف هذا لا ينطبق على جميع الحالات من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه على فرض صحته فإن عدم القابلية للتصرف تعتبر نتيجة لإعتبار المال داخلاً في ملكية الدولة وليست سبباً أو معياراً له ، وبذلك يبقى نفس التساؤل قائماً وهو البحث عن معيار تحديد محل الملكية الاشتراكية للدولة ؟

ثالثاً : طبيعة تخصيص المال أو وظيفته :

ذهب فريق آخر من الشراح السوفيت إلى القول بأن معيار محل الملكية الاشتراكية إنما يحد جوابه في الغرض أو الهدف الذى خصص له المال ؛ هل الإنتاج أم الاستهلاك ؟ بحيث يشمل محل الملكية الاشتراكية كل مال من أموال الإنتاج ، أما أموال الاستهلاك فلا شأن لها بالملكية الاشتراكية وتدخل في نطاق الملكية الشخصية^(١) . ويجدر بنا لبيان محل الملكية الاشتراكية ، وفقاً لهذا المعيار ، تحديد ما هو المقصود بكل من أموال الإنتاج وأموال الاستهلاك .

فيقصد بأموال الإنتاج تلك الأموال التى تستخدم في إنتاج أموال أخرى سواء كانت هذه الأموال طبيعية مثل الأرض والمناجم والغابات . أو كانت أموالاً أنشأها الإنسان نفسه كالآلات والمكينات ووسائل النقل البرية والمائية والجوية . وعلى هذا فإن أموال الإنتاج تتميز بخاصية أساسية وهى أنها لا تقوم بأشباع حاجة الإنسان مباشرة ، وإنما بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدامها في إنتاج أموال أخرى تشبع هذه الحاجات .^(٢)

— Dominique, Introduction à l'étude des formes de (١)
propriété en droit soviétique. revue progressiste
de droit français. mars-avril. 1953. p. 32 et s ;

وانظر شرحاً لذلك نى :

— Stoyanovitch, le regime de la propriété en U.R.S.S.
op. cit. p. 116.

(٢) ذكرى نصر — تطور النظام الاقتصادى . القاهرة ١٩٦٤ ص ١١ .

ويرى البعض أن العامل الأساسي في تحديد مال الإنتاج ليس طبيعته ، وإنما وظيفته أو الغرض المخصص من أجله ، وعلى هذا فإن ما كينة الخياطة التي تستخدم في عمل منزلي لا تعتبر مالا من أموال الإنتاج ، بينما عشرون ما كينة خياطة من نفس النوع تستخدم في مصنع نسيج تعتبر من أدوات الإنتاج . والميكروسكوب في المدرسة ليس مال إنتاج بينما يعتبر مالا للإنتاج إذا استخدم في ورش ومعامل إحدى شركات الإنتاج .^(١)

وأما أموال الاستهلاك فهي تلك الأموال التي تقوم بإشباع حاجات الأفراد الشخصية مباشرة مثل الملابس والمأكولات والأدوية وغيرها من الأموال المخصصة للاستهلاك .

وبذلك ذهب أنصار هذا المعيار إلى القول بأن أي مال من أموال الإنتاج يندرج تحت الملكية الاشتراكية للدولة حتى ولو لم يكن منصوفاً عليه في أي نص من النصوص الدستورية أو القانونية التي تحدد محل هذه الملكية .

ويؤسس أصحاب هذا الرأي معيارهم على عدة اعتبارات :

منها أنه باستقراء النصوص القانونية المتعاقبة التي نظمت ملكية الدولة ابتداء من القانونين المدني والزراعي الصادرين سنة ١٩٢٢ ثم دستور ١٩٢٦ ثم المبادئ الأساسية للتشريع السوفيتي سنة ١٩٦٢ ، وأخيراً القانون المدني الجديد لجمهوريات الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٦٤ ، نجد أن محل ملكية الدولة كما نصت عليه جميع هذه التشريعات إنما يتكون دائماً من أموال الإنتاج ولذلك يستند هؤلاء إلى نية المشرع الضمنية التي قصدت إعتبار أموال الإنتاج ملكية اشتراكية حتى ولو لم يكن منصوفاً عليها صراحة .

وكذلك فإنه لا شك أن أموال الإنتاج هي أهم أنواع الأموال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل قوة وثقلا معيننا وتعطى من يحوزها سلطة ومركزاً اقتصادياً في المجتمع وتبنى على أساسها العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذا المجتمع حسب الأوضاع القانونية التي تنظم على أساسها ملكية هذه الأموال، ولذلك كان من الواجب — لخطورة هذه الأموال وأهميتها — أن توضع تحت السيطرة الشعبية وتدخل في الملكية الاشتراكية للدولة حتى يتحكم فيها المجموع ولا تعود بعائد فردي على شخص معين أو أفراد محددين. (١)

بالإضافة إلى ما سبق يرى البعض أن ترك أموال ووسائل الإنتاج في دائرة الملكية الخاصة سيؤدي إلى مساوئ كثيرة، منها استغلال الإنسان للإنسان، وهو العامل الأساسي الذي قامت الاشتراكية للقضاء عليه، ذلك أن استخدام أموال الإنتاج في عملية الإنتاج يكون بقصد البحث عن أكبر ربح ممكن، مما يجعل مالك هذه الأدوات يقوم باستغلال غيره ممن يعمل معه في عملية الإنتاج بحثاً عن هذا الربح على النحو الذي سبق تفصيله في النظرية الماركسية. ولذلك فإنه للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان وتحقيق تكافؤ الفرص يجب أن يكون معيار الملكية الاشتراكية هو أموال ووسائل الإنتاج لأن هذا الاستغلال لا يمكن أن يحدث إلا بمناسبة أموال الإنتاج فقط. (٢)

أما أموال الاستهلاك فهي لا تشكل أى خطورة أو أهمية بل هي

(١) Dekkers, Les diverses types de propriété. Paris p. 14-16.

(٢) — Dru, De l'Etat socialiste, l'expérience soviétique 1965 p. 30-33.

— Guins, soviet law and soviet society 1963 p. 17 et suiv

— Marx, Engels, selected works. V.I. Moscow 1962 p. 46, 47

بمجرد الناتج أو الحصة التي تنتج عن طريق أموال الإنتاج وهي تخصص
لأسباع الحاجات الشخصية للمواطنين بطريقة مباشرة ، ولا يتصور
بالنسبة للملكية أو حيازتها أى استغلال للغير ، ولذلك فلا تدخل هذه
الأموال في دائرة الملكية الاشتراكية ، بل تدخل في الملكية الخاصة
أو الشخصية^(١) .

* والذي نلاحظه على هذا المعيار أنه وإن كان يتفق مع استقراء معظم
النصوص التي حددت الأموال التي تدخل في وعاء ملكية الدولة ويتفق مع
أساس النظام الاشتراكي وغرضه ، إلا أن يقرمان على وضع وسائل وأدوات
الإنتاج تحت يد الدولة في صورة الملكية الاشتراكية ، إلا أن هذا المعيار
يقف في وجهه اعتراضان يجعلانه غير صالح لأن يكون معياراً دقيقاً من
الناحية القانونية لتحديد يدخل ملكية الدولة ، الأول : إن القول بجعل
الملكية الاشتراكية للدولة مقتصرة على أموال الإنتاج فقط وأنهم لا تشمل أموال
الاستهلاك ، قول غير صحيح ولا يتفق مع الواقع ، لانتنا كما سئرى بالتفصيل فإن
ثمار ملكية الدولة الاشتراكية التي تنتج من استغلال واستثمار هذه الملكية
بمختلف طرق الاستغلال ، تدخل تلقائياً في هذه الملكية الاشتراكية وتعتبر
ملكاً للدولة أياً كانت طبيعة طرق الاستغلال أو شخص القائم بالاستغلال ،
وواضح أن هذه الأموال والثمار الناتجة هي من أموال الاستهلاك ورغم ذلك
شملتها الملكية الاشتراكية . والثاني : إن هذا المعيار يخالف صراحة
فصوص الدستور حيث نص الدستور في المادتين ٩ و ١٠ على السماح بوجود
ما أسماه الاقتصاديات الفردية الصغيرة ، للفلاحين والحرفيين وأصحاب المهن
والتي يقومون باستثمارها على أساس العمل الشخصي بدون استخدام أو استغلال
لعمل الغير ، وأباح الدستور تملك هذه الاقتصاديات ملكية خاصة شخصية ،

Bratous, Le droit de propriété personnelle en U.R.S.S. (١) .
Revue du droit au service de la paix, N. 4. 1956. p.
78 et suiv.

رغم أنها عبارة عن ورش وآلات وأدوات تعتبر أساساً من أدوات ووسائل الإنتاج . وبذلك نرى هنا بعض أدوات ووسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة ولا تدخل في الملكية الاشتراكية للدولة^(١) .

وبذلك تنتهي إلى أن معيار أدوات الإنتاج والاستهلاك لا يصلح كمعيار جامع مانع لتحديد محل الملكية الاشتراكية للدولة : فكما أن هناك بعض أموال الاستهلاك تدخل في نطاق الملكية الاشتراكية ؛ هناك أيضا بعض أموال وأدوات الإنتاج تدخل في نطاق الملكية الخاصة .

رابعا : معيار استخدام اليد العاملة المجاورة :

ذهب جانب من الفقه الماركسي إلى البحث في مبادئ النظرية الماركسية عن معيار الملكية الاشتراكية ، يتجنب أوجه النقد التي وجهت إلى المعيار

(١) يرى جانب كبير من الفقه السوفيتي أنه يمكن في ظل نصوم دستور ١٩٣٦ ونصوم لقانون المقتضى الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الصادر سنة ١٩٦٤ أن تصبح أموال الإنتاج محلا للملكية الخاصة ، وإن كانت الآراء قد اختلفت بعد ذلك على تسمية هذه الملكية الخاصة وهل هي ملكية فردية أم ملكية شخصية تسمى عليها الاحكام العامة للملكية الشخصية واسنا بهذا مرض هذا الخلاف في هذا المقام ، ولكن الذي يعنينا أنهم اتفقوا على أنه من الممكن أن تكون أدوات ووسائل الإنتاج محلا للملك الخاص — أي كانت تسمية هذا الممتلك الخاص — ما يؤدي العلم صلاحية هذا الرأي كمعيار الملكية الاشتراكية . انظر في ذلك بالتفصيل :

— Fekete, Le droit de propriété personnel, *Revue des revues*, 1964, T.I. p. 45, 46 trans. par. Neuman.

— Sevrikov et Feanov. propriété privée et edification du communisme, *Revue des revues* 1963, T.3 p.390-394, trans. par. Sokoloff.

— Frédief, concernant le livre «le droit de propriété personnelle en U.R.S.S. par Eremov (en russe)», *Revue internationale de droit comparé* 1959, N.4. p. 801-805 .

— jeremiyev, La propriété privée dans l'U.R.S.S. *Revue de droit international de sciences diplomatiques*, 1943 .p.216, 217.

— Augier, la propriété privée en U.R.S.S. Nice. p. 6-9.

السابق، فقال بأنه يعتبر محلاً للملكية الدولة الاشتراكية كل مال يحتاج لاستعماله واستثماره وتشغيله إلى استخدام اليد العاملة المأجورة، بحيث أن هذا المال يستلزم لأداء وظيفته وتحقيق الغرض المخصص من أجله استعمال هذه اليد العاملة؛ أما إذا كان هذا المال من الممكن استثماره بالعمل الشخصي للمالك فقط، دون تأجير عمل الغير فإن هذا المال يعتبر ملكية خاصة حتى ولو كان مالا من أموال الإنتاج^(١).

ذلك أن النظرية الماركسية ترى أن الهدف الأساسي من القضاء على الملكية الفردية وإقامة الملكية الاشتراكية، هو منع استغلال الإنسان للإنسان والاستيلاء على ثمرة عمل الغير، الأمر الذي يحدث في ظل الملكية الفردية لأدوات الإنتاج، التي تستلزم استخدام عمل الغير لاستثمارها، فيلجأ المالك الفردي إلى استغلال العامل عن طريق نظرية القيمة وفائض القيمة التي سبق شرحها بالتفصيل، والتي يترتب عليها جميع مساوئ النظام الرأسمالي في نظر الفكر الماركسي.

ويرى أنصار هذا الرأي أن النتيجة المنطقية لذلك هو أن يكون معيار تحديد محل هذه الملكية الاشتراكية هو استخدام اليد العاملة المأجورة، بحيث أن أي مال يحتاج في استغلاله واستثماره إلى استخدام هذه اليد العاملة فإنه يجب أن يدخل حتماً في الملكية الاشتراكية للدولة أيا كانت طبيعة هذا المال^(٢).

— Serbroviski et khalfina, principes de droit soviétique, (١)
le droit civil. Academie des sciences de l'U.R.S.S.
Moscow. 1965. p. 204 et suiv.

وانظر في التقريب بين هذا الرأي والرأي السابق :

— Bellon, Le droit soviétique. paris 1963. p. 46-48.

— Chambre, Le marxisme en union soviétique Paris. (٢)
1955. p. 153 at suiv.

— Lenin, Soviet Legal philosophy., Moskow. 1965. p. 42-44.

— Michallane, Articles and texts on civil Law of U.R.S.S.
1963. p. 138.

والذى نلاحظه أن هذا المعيار يتلافى الانتقادات التى وجهناها إلى المعيار السابق ، حيث أنه وفقاً لهذا المعيار فإن الملكية الاشتراكية لن تشمل سوى الأموال التى تستغل بواسطة اليد العاملة المأجورة ، أما تلك التى يمكن استثمارها بالعمل الشخصى للمالك بدون استغلال عمل الغير ، فإنها تدخل فى الملكية الخاصة حتى ولو كانت من أموال الإنتاج ، وبذلك فإن الملكية الحرفية الصغيرة التى يتم استثمارها بواسطة العمل الشخصى للمالك فقط ستدخل وفقاً لهذا المعيار فى الملكية الخاصة (الشخصية) ، وهذا هو الوضع السليم الذى يتمشى مع النصوص القانونية والدستورية الموجودة . وإن كان فيه بعض القصور كما سنرى فيما يلى .

خامساً : معيار مقترح - الإثراء غير المستحق :

L'enrichissement non méritée.

رأينا أن معيار طبيعة أو تخصيص المال عاجز من الناحية القانونية عن إيجاد تحديد دقيق فاصل لمحل الملكية الاشتراكية ، رغم أن أدوات ووسائل الإنتاج تمثل من الناحية الفعلية المحل الاسامى للملكية الاشتراكية للدولة ، أما بالنسبة لمعيار استغلال اليد العاملة فإنه وإن كان أدق من المعيار السابق ، إلا أننا نرى أنه أيضاً لا يكفي بمجرد استغلاله لتحديد محل ملكية الدولة ، وأن هناك اعتراضاً رئيسياً على هذا المعيار ، وهو أن بعض الأموال لا تحتاج فى استغلالها إلى استخدام يد عاملة مأجورة بل يمكن استغلالها بطريق العمل الشخصى للمالك ، ولكن رغم ذلك فإن هذه الأموال تكون مصدراً لإثراء زائد لا يستحقه المالك ولا يتناسب مع مجهود أو عمل شخصى ، بل يرجع إلى الاستفادة من ظروف المجتمع أو الأحوال الاقتصادية بحيث يحقق ربحاً على حساب المجتمع . مثال ذلك صاحب مكتب للتبادل أو محال الرهونات وبعض عمليات البنوك والإتبان الخاصة الصغيرة ، أو بصفة عامة معظم عمليات التجارة الخاصة والعمليات الائتمانية والمالية ولذلك فإن هذه الأموال يجب أن تدخل

في الملكية الاشتراكية للدولة ، رغم أن استغلالها واستثمارها يكون بدون الاتجاه إلى يد عاملة مأجورة .

ولذلك فإننا نرى مع البعض^(١) أنه يمكن الاستعانة بمقياس إضافي أو تكميلي آخر ليعالج قصور المعيار الرابع ، وهو ذلك المعيار الذي يمكننا أن نطلق عليه «الإثراء غير المستحق» ، ووفقاً لهذا المعيار يدخل في الملكية الاشتراكية للدولة كل مال يدر على مالكه دخلاً أو ثروة ليست ناتجة من العمل الشخصي له أو لا تتناسب مع هذا العمل ، ويستوى في ذلك أن يكون هذا المالك يستغل ماله بنفسه أو عن طريق استخدام اليد العاملة الأخرى .

وبذلك نرى أن هذا المعيار عام شامل يجمع بين جميع المعايير السابقة حيث يشمل أموال الإنتاج الأساسية التي تكون مصدراً لاستغلال الإنسان للإنسان أو مصدراً لإثراء غير مشروع ، سواء كانت تستغل باستخدام اليد العاملة المأجورة أم بالعمل الشخصي للمالك ، بينما لا يشمل تلك الأموال التي لا تعتبر مصدراً للإثراء غير المستحق ولا تدر ربحاً غير مشروع ، حتى ولو كانت أموالاً للإنتاج كما رأينا بالنسبة للاقتصاديات الحرفية والزراعية الصغيرة حيث تبقى في مجال الملكية الخاصة .

ومن ثم ننهي إلى تعريف محل الملكية الاشتراكية للدولة بأنه يشمل تلك الأموال التي تمثل - بوصفها أموالاً أساسية - مصدراً للإثراء غير المشروع أو الدخل غير المستحق للمالكها ، سواء أكانت تستغل باليد العاملة المأجورة أو بدونها .

المطلب الثاني

التقسيم الجديد لحل الملكية الاشتراكية

الملكية الاشتراكية تفترض إلغاء التقسيم التقليدي للملكية :

يفترض النظام القانوني التقليدي للملكية الدولة تقسيم ملكية الدولة إلى قسمين :

الدومين العام ويتكون من الأموال العامة المملوكة للدولة والمخصصة للنفع العام والتي يعود نفعها على جميع أفراد الشعب ، والدومين الخاص وهي الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وتستغما لحسابها مثل أى مالك فردى كالغابات والمحاجر والمياه وسائر صور الملكية الخاصة للدولة .

هذا بالإضافة إلى الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج أياً كان حلها ، عقارات أم منقولات دون تحديد أو تقييد .

لجأت الملكية الاشتراكية لتشتمل على الأموال الرئيسية العامة والتي تعتبر مصدراً للإثراء غير المشروع أو للدخل غير المستحق إذا تركت في مجال الملكية الخاصة - وفقاً للمعيار الذى سبق أن رجحناه - وذلك أياً كانت طبيعة هذه الأموال - عقارات أم منقولات - أموالاً عامة أم خاصة ، ومن ثم أصبح الأمر يحتاج إلى تقسيم جديد لحل الملكية ينمى مع الأحكام الخاصة بالملكية الاشتراكية^(١) .

ويمكن - فى نظرنا الخاص - طبقاً للمعايير السابقة وفى ضوء

Ossipow, La propriété en droit soviétique. Revue de droit (١)
suisse. 1946 V. 65, p. 140.

النصوص الدستورية والقانونية التي عدت الأموال التي تكون محل الملكية الاشتراكية للدولة، أن نقسمها إلى ثلاث طوائف رئيسية ، ويلاحظ أن لهذا التقسيم في نظرنا أهمية بالغة ، لأنه سترتب عليه آثار هامة من ناحية الأحكام القانونية لاستغلال وإدارة ملكية الدولة والنصرف فيها وطبيعتها القانونية - كما سنرى بالتفصيل - وهذه الطوائف هي :

أولا : الأموال العامة :

وهي تلك الأموال المخصصة للنفع العام إما بمقتضى قانون وإما بالفعل ، وذلك عن طريق تخصيص المال لاستعمال الجمهور مباشرة ، مثال ذلك الطرق والميادين والأنهار والكبارى وشواطئ البحر ؛ أو عن طريق تخصيص المال لخدمة مرفق عام مثل السكك الحديدية ووسائل النقل والمواصلات ودور الوزارات والمصالح والمدارس والمستشفيات .

وبذلك يدخل في الأموال العامة كل مال يترتب على تكوينه الطبيعي أو على أثر تهية الفرد له أو بسبب أهميته التاريخية أو العلمية أن يصبح ضرورياً للنفع العام بصورة لا يمكن الاستغناء عنه فيها^(١) .

ويضاف إلى هذا أنه تعتبر أموالا عامة في ظل الملكية الاشتراكية ما يخص من أموال الملكية الفردية والشخصية للنفع العام سواء بحكم القانون أو الواقع .

وسنرى أن هذه الطائفة من الأموال تتميز بأحكام خاصة في الملكية الاشتراكية من ناحية الإدارة والاستغلال وغيرها من الأحكام .

ثانيا : ادوات ووسائل الانتاج الرئيسية :

ويقصد بذلك المشروعات والمؤسسات والهيئات التي تزاوّل النشاط الاقتصادي الأساسى الذى يقوم عليه هيكل الإنتاج فى المجتمع .

وتشمل هذه الطائفة من الأموال المصانع والمعامل التي تباشر النشاط الصناعى والأدوات والآلات والمكينات التي تستخدمها .

وكذلك المشروعات التجارية التي تقوم بممارسة الأعمال التجارية والتصدير والاستيراد وأعمال المصارف والبنوك وشركات التأمين، وذلك متعمداً للمضاربة والاستيلاء على دخل غير ممنوع وغير مستحق وفقاً للمعيار الذى رأيناه .

وسنرى أن ما تتمتع به هذه الأموال من طبيعة خاصة استلزم طرقاً خاصة لإدارة واستغلال هذه الطائفة من أموال الملكية الاشتراكية للدولة .

ثالثاً : الأرض :

تحتل الأرض مركزاً جوهرياً فى الملكية الاشتراكية للدولة فى النظام السوفيتى حيث تكون جميع الأراضى الواقعة فى الاتحاد السوفيتى مالاذراعياً موحداً ليس له سوى مالك واحد فقط هو الدولة ^(١) وذلك يعنى أن أى شخص معنوى أو طبيعى لا يستطيع أن يدعى أى حق ملكية على أى قطعة أرض على كل المساحة الشاسعة للدولة ، وبذلك تعتبر الأرض - فى رأينا -

(١) أنظر فى الوسائل القانونية والفنية التي حاولت الدولة أن تتبعها فى استئصال الأرض واستغلالها — فى بد. إعادة النظام الاشتراكي السوفيتي — بوصفها للمالك الوحيد لها .
— Dekkers, Introduction au droit de l'union sovietique, et des Republiques populaires. (etudes des pays de l'est en collaboration avec le Centre national pour l'etude des pays de l'est.) Bruxelles 1963. p. 49 et suiv.

هي المحل الاساسي للملكية الاشتراكية للدولة . وبذلك لأول مرة يقرن حق السيادة الذي تمارسه الدولة على أراضيها مع حق الملكية الفعلية الذي تبشره الدولة على هذه الأرض ، وقد عنيت التشريعات المتعاقبة ابتداء من مراسيم التأميم (سنة ١٩١٠) والقانون المدني ، ثم الدستور ثم القانون المدني الجديد على النص بأن الأرض تدخل في الملكية الاشتراكية للدولة .

خصائص حق الملكية الاشتراكية على الأرض :

ونلاحظ أن حق ملكية الدولة على الأرض يفرد بعدة خصائص تميزه عن غيرها من الأموال الداخلة في الملكية الاشتراكية للدولة ، حيث يتميز بما يأتي :

١ - انه حق مانع او قاصر : droit exclusif

يتميز حق ملكية الدولة على الأرض بأنه حق مانع ، أي قاصر على الدولة وذلك لما يأتي :

أولاً : لا يمكن أن يكون الأرض في النظام السوفيتي سوى مالك واحد هو الدولة ، بحيث أنه لا يمكن لأي شخص آخر من أشخاص القانون أن يدعي أي حق ملكية على الأرض ، سواء أكان فرداً عادياً أو منظمة اجتماعية أو تعاونية أو أي مشروع أو مؤسسة أو حتى أي هيئة أخرى من هيئات الدولة ، حيث يصرح لهذه الأشخاص حق الاتقاع بالأرض فقط دون أن تكسب مطلقاً صفة المالك . بعكس بعض الأموال الأخرى التي من الممكن أن تكون ملكاً لأحد المزارع الجاعية التعاونية (الكخوز) أو أي هيئة أخرى^(١) .

Bouvier (charles), La collectivisation de l'agriculture. (١)
U.R.S.S, chine, Democraties populaires. (cahiers de
la fondation Nationale des sciences politiques N. 91).
paris 1958. p. 31 et suiv.

ثانياً : إن التقنين المدنى السوفيتى والتشريع العقارى لا يمنح حق التصرف فى أراضى ملكية الدولة إلى أى هيئة أو مصلحة من المصالح الإدارية أو الحكومية أو بعبارة أخرى فإن حق التصرف القانونى لا يعمل به ولا يطبق قانونا بالنسبة للأرض^(١) .

ويتفرع عن مبدأ عدم قابلية الأرض للتصرف فتيجتان :
النتيجة الأولى : أنه إذا أرادت الدولة أن تغير تخصيص أرض معينة أو طريقة استغلالها فإنه يستحيل عليها من الناحية القانونية أن تنقل ملكيتها إلى شخص آخر ، بل كل ما تستطيعه هو منح حق الانتفاع بها إلى شخص معين ونقله من شخص إلى آخر بينما يظل حق ملكيتها للدولة .

النتيجة الثانية : لا يجوز أن تكون الأرض فى ظل التشريع السوفيتى محلاً لآى عقد من عقود المعاوضة مثل البيع أو عقود التبرع كالهبة والوصية وكذلك لا يجوز إبرام عقد الرهن على الأرض^(٢) .

٢ - أنه حق جامع شامل : droit universel

بمعنى أنه يشمل الدومين العقارى بأسره فى الدولة فتدخل فيه جميع الأراضى الواقعة فى حدود الدولة . ولكن يلاحظ أن هذا الدومين العقارى يتكون من عدة فئات مختلفة من الأراضى تختلف فيما بينها حسب تخصيص كل منها وطبيعتها والغرض من استعمالها ، مما يستلزم اختلاف النظام القانونى لكل فئة من هذه الفئات :

فإنها الأراضى الزراعية التى يمنح حق الانتفاع بها إما إلى مزارع الدولة

Stoyanovitch, Le regime de la propriété en U.R.S.S. (١)
op. cit p. 118, 119.

Aksenienok, principes du droit soviétique, Le droit (٢)
foncier soviétique. A cademie des sciences de
L'U.R.S.S. 1965 p. 307, 308.

(السونغوز) أو المزارع الجماعية (الكلكوز) أو إلى المزارعين الفرديين أو إلى العمال المستخدمين الزراعيين أو إلى أية هيئة أخرى معنية بالاستغلال الزراعى، ومنها الأراضي المخصصة للنقل والمواصلات والخدمات العامة والمناجم والمشروعات الصناعية والإقتصادية .

ومنها الأراضي الداخلة في نطاق المدن والمخصصة للمناطق السكنية وغيرها من أوجه الاستعمال الحضري . ومنها الأراضي المستخدمة للتشجير والغابات والإنبات .

وكذلك جميع الأراضي الأخرى الداخلة في دومين الدولة والتي لم يمنح حق الانتفاع بها إلى أى شخص أو هيئة أخرى^(١) .

ويرى فقهاء القانون السوفيتي أن هذه الخاصية لحق ملكية الدولة على الأرض، تختلف كل الاختلاف عما يوجد في قوانين الدول الرأسمالية فيها يسمى الافتراض العام بأن كل أرض بدون مالك ولا يعلم مالكا يفترض أنها ملك للدولة . فهذا الافتراض يعتبر تطبيقاً لمبدأ يقضى بأن كل قطعة أرض يجب أن يكون لها مالكا، بحيث أن أى أرض بدون مالك يفترض ملكية الدولة لها . أما في الملكية الاشتراكية للدولة فلا توجد أرض بدون مالك ، بحيث يستطيع أحد أن يضع يده عليها ، بل يجب على الشخص - للدخول في النظام القانوني للانتفاع بهذه الأرض واستغلالها - أن يحصل على إذن وترخيص يمنحه الانتفاع بهذه الأرض من قبل الهيئة المختصة من هيئات الدولة المالك الوحيد لجميع هذه الأراضي^(٢) .

A ksenienok, op. cit. p. 310 et suiv

(١)

— Arminjon, Nolde, Wolff. Traité de droit comparé. (٢)

T.3. op. cit. p. 278 ; et 313 et s.

— Ossipow, La propriété en droit soviétique, op. cit. p. 150.

٣ - انه حق مطلق : droit absolu

وهو حق مطلق بمعنى أن اختصاص الدولة كمالك للأرض إنما هو اختصاص غير محدد ولا مشروط أو مقيد. فهي التي تدير مالها العقاري سواء أكان حق الانتفاع به ممنوحاً لشخص آخر أم لا. وتمارس عليه جميع السلطات القانونية التي يمنحها حق الملكية لصاحبه على الشيء المملوك له ^(١).

المبحث الثالث

أسباب كسب الملكية الاشتراكية

أثر النظام الاشتراكي على تغير اسباب كسب الملكية :

يذهب شراح القانون الفرنسي إلى أنه رغم أن القانون الفرنسي قد أورد تعداداً عاماً لأسباب كسب الملكية في المادتين ٧١١ و ٧١٢ من المجموعة المدنية الفرنسية دون تمييز، إلا أنه من الممكن تقسيم أسباب كسب الملكية وفقاً لعدة معايير مختلفة :

١ - فهناك أسباب الكسب العامة «à titre universel» والتي ترد على الذمة كلها أو بعضها مثل الميراث ؛ وهناك أسباب الكسب الخاصة «à titre particulier» والتي ترد على مال معين بالذات مثل سائر أسباب الكسب الموجودة في المادتين المذكورتين .

٢ - وهناك أسباب الكسب بسبب الوفاة «à cause de mort» مثل الميراث والوصية ؛ وهناك أسباب الكسب بين الأحياء «entre vifs» وتدرج تحتها سائر الأسباب المنصوص عليها في القانون .

٣ - ويمكن تقسيم أسباب كسب الملكية أيضاً إلى أسباب أصلية «originares» حيث لا يعتبر المالك خلفاً لأحد مثل الاستيلاء والاتصاق؛

وأَسباب ناقلة "derivés" حيث يحصل المالك على حقه من سلف آخر ،
كالمراث والعقد .

٤ - وأخيراً يقسم الشراح الفرنسيون أسباب كسب الملكية إلى أسباب
معددة بالاتفاق "convention" مثل العقد؛ وأسباب كسب طبقاً لنص القانون
"en vertu de la loi" مثل الميراث والتقدم المكسب والاتصاق^(١) .

أما التقنين المدني المصري الجديد فقد عدد أسباب كسب الملكية في
الفصل الثاني من الباب الذي خصصه لحق الملكية، وذلك في المواد من ٨٧٠
إلى ٩٨٤ ، ويلاحظ أن التقنين المدني المصري الجديد لم يجمع أسباب كسب
الملكية — على غرار التقنين الفرنسي أو المصري القديم^(٢) — في نص واحد
يجمعها ، وإنما قسم الفصل الخاص بها إلى الفروع الآتية :

(١) الاستيلاء (٢) الميراث (٣) الوصية (٤) الاتصاق (٥) العقد
(٦) الشفعة (٧) الحياة .

ويبدو ملحوظاً في هذا الترتيب الذي اتبعه المشرع ، التمييز بين الطرق

(١) أنظر في هذه التقسيات بالتفصيل وفي اقتراح المادتين ٧١٢، ٧١١ من المجموعة للاثنية
الفرنسية لتسهما حل أسباب كسب الملكية في صورة مجلة عامة :
— Carbonier, Droit civil. T. 2 paris 1967 (edition de P.U.F.
Themis) p. 118, 119. No. 38.
— Marty et Raynaud, Droit civil. T. 2. 2eme vol. paris (sirey)
1965. p. 197 et suit.
(٢) كانت المادة ٤٤/٤٦ من التقنين المدني المصري القديم تمدد أسباب كسب الملكية دون
أن تترتبها ترتيباً منطقياً ، فكانت تقرر أن للملكية والحقوق العينية تكسب بالأسباب الآتية :
وهي العقود ، الهبة ، الميراث والوصية ، وضع اليد (أى الاستيلاء) ، إضافة الملحقات الملوك
في الشفعة ، مضي المدة الطويلة (أى التقدم) . وقد انتقد الفقه المصري هذا التعداد لعدم دقة
وعدم إتباعه تقسيمياً منطقياً. أنظر في ذلك : عبد المنعم البدر أراوى — الحقوق العينية الأصلية —
طبعة ثالثة — القاهرة ١٩٦٨ ص ٤٣١ بند ٣٧٦ .

الأصلية لكسب الملكية والطرق الناقلة لها ، وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع التقنين المدني أن المشرع « رتب هذه الأسباب ترتيباً منطقياً ، دون أن يعددها ، وهذا بخلاف التقنين القديم فقد عددها دون أن يرتبها منطقياً . وقد ميز المشروع بين كسب الملكية لإبتداء ، أى دون أن يكون لها مالك سابق تنتقل منه ، ويكون هذا بالإستيلاء ، وبين كسبها إنتقالاً من مالك سابق . والكسب إنتقالاً قد يكون بسبب الوفاة ويتم هذا بالميراث والوصية ، أو يكون إنتقالاً ما بين الأحياء ويتم ذلك بالاتصاق والعقد والشفعة والحيازة ^(١) .

وترتب على ذلك أن قام الفقه المدني بتقسيم أسباب كسب الملكية إلى أسباب منشئة (modes originaires) وأسباب ناقلة (modes dérivés) ويراد بالأسباب المنشئة تلك الأسباب التي تمسك بها الملكية إبتداءً دون أن يعتبر المالك خلفاً لمالك سابق ويكون ذلك بالاستيلاء ، وأما الأسباب الناقلة فهي التي تمسك الملكية إنتقالاً من مالك سابق ، وقد يكون هذا الانتقال بين الأحياء ويتم ذلك بالاتصاق والعقد والشفعة والحيازة ، وقد يكون إنتقالاً بسبب الوفاة ويتم هذا بالميراث والوصية ^(٢) .

أما بالنسبة للملكية الإشتراكية فقد إستلزم نظامها القانوني إعادة النظر في طرق إكتساب هذه الملكية بما يتمشى مع طبيعتها المتميزة ، ورغم أن شراح القانون السوفيتي يذهبون إلى تقسيم أسباب كسب الملكية الإشتراكية إلى أسباب أصلية ، وأسباب ناقلة ^(٣) ، مما يوحي بأنها متفقة مع التقسيم السابق الذي

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ، ج ٦ ص ١٨٥

(٢) عبد المنعم البدراوي — الحقوق المبنية الأصلية — المرجع السابق ص ٤٣٢ بند ٣٧٧

(٣) وأطلقوا على الأسباب الأصلية : modes d'acquisition originaires
وعلى الأسباب الناقلة : modes d'acquisition dérivées.
أنظر في ذلك : —

— Stoyanovitch, Le regime de la propriété en U.R.S.S.
op. cit. p. 139. 158.

قال به شراح القانون الفرنسى والمصرى ، إلا أنه بدراسة هذه الأسباب نجد أنها تختلف إختلافاً كبيراً عن أسباب كسب الملكية المنصوص عليها فى هذه القوانين . فبالنسبة لأسباب كسب الملكية المنقشة فى القانون المصرى — أو الفرنسى — رأينا أنها تعنى تلك الحالات التى يضع المالك يده فيها على شيء لم يكن مملوكاً لأحد قبله، أى كان شيئاً مباحاً بحيث لا يعتبر المالك خلفاً خاصاً لأحد ، ومن أهم هذه الأسباب الاستيلاء . أما فى نظام الملكية الاشتراكية فقد اعتبر الشراح أى سبب من الأسباب التى عن طريقها يدخل مال معين فى الملكية الاشتراكية سبباً منشأً، حتى ولو كان المال قبل ذلك محلاً للملكية الخاصة^(١) . ويبرز بين هذه الأسباب المنشئة بصفة أصلية التأميم باعتباره المصدر الأساسى المنشئ للملكية الاشتراكية لأدوات ووسائل الإنتاج عن طريق نقل هذه الأموال من مجال الملكية الفردية وتركيزها فى يد الدولة . وعلى العكس من ذلك فقد كان الاعتراف بالاستيلاء والحيازة (التقادم المكسب) ضمن أسباب كسب الملكية محل خلاف فى الفقه كما سنرى بالتفصيل . وأما الأسباب النافذة للملكية الاشتراكية فقد قصرها الفقه السوفيتى على العقود التى تبرمها المشروعات العامة بصدد نقل مال من أموال الملكية الاشتراكية المسندة إليها ، وسنعرض لذلك بالتفصيل فى دراستنا لطريقة الإدارة شبه المباشرة للملكية الاشتراكية^(٢) .

وبذلك فإننا سنبدأ بدراسة التأميم بوصفه السبب الأول الأصلى لكسب الملكية الاشتراكية ، ثم نتعرض لمناقشة مدى إعتبار الإستيلاء والحيازة (التقادم المكسب) من أسباب كسب الملكية فى ظل نظام الملكية الاشتراكية.

Stoyanovitch, op. cit. p. 139.

(١)

(٢) أنظر فى ذلك بالتفصيل ما سيلي فى المبحث الثانى من الفصل الثانى من هذا الباب

التأميم كسبب أصلى لكسب الملكية الاشتراكية (١) :

يعتبر التأميم المصدر الاساسى الاول لكسب الملكية الاشتراكية (٢)

فقد سبق أن رأينا أن الغرض من النظام الاشتراكي هو إلغاء الملكية الفردية المستغلة لأدوات ووسائل الإنتاج، ونقل هذه الملكية إلى يد الشعب بأسره، عن طريق جعلها ملكية اشتراكية للدولة كلها، ولاشك أن التأميم هو الوسيلة الأولى لتحقيق هذا الغرض، ولانفاء هذه الملكية الاشتراكية والذي يمكن نقل أدوات ووسائل الإنتاج بواسطة من الملكية الفردية إلى ملكية الدولة .

ولكن القول بأن الأموال المؤممة والتي دخلت في ملكية الدولة الاشتراكية كانت أصلاً ملكاً للأفراد ، مؤداه أن هذه الملكية الاشتراكية لم تنشأ بصفة أصلية، بل كانت أصلاً ملكية فردية وانتقلت عن طريق التأميم إلى ملكية الدولة، وذلك يؤدي إلى عدم اعتبار التأميم سبباً أصلياً لنشأة الملكية الاشتراكية بل سبباً فاقلاً لها من الملكية الفردية، ولذلك يشور هنا تساؤل هام :

(١) يلاحظ أننا سفتناول التأميم من الزاوية التي تعيننا في هذا الصدد ، وهي اعتباره سبباً من أسباب كسب الملكية الاشتراكية ، ولذلك لن نعرض له إلا بالقدر اللازم لتوضيح كيفية وطرق نشأة هذه الملكية وما يختلط به من طرق أخرى ، وابتدئنا به وبين الأسباب الأخرى، مبينين أثر التأميم على النظام القانوني للحقوق والالتزامات في القانون الخامس .

- (٢) — Stoyanovitch, op. cit. p. 140 et suit ;
— Dekkers, Introduction au droit de l'Union soviétique.
Bruxelles 1963. 47 et s.

وانظر بالتفصيل في أحكام التأميم وخصائصه المتميزة في النظام السوفيتي بالذات كمصدر للملكية الاشتراكية :

- Bach (Lydia) ; Le droit et les institutions de la Russie Soviétique. Paris 1923 p. 220 et suit

لماذا يعتبر التشريع السوفيتي التأميم سبباً أصلياً لاكتساب الملكية الاشتراكية للدولة ، لا سبباً ناقلاً ؟ :

لاشك أن الإجابة على هذا السؤال توجد في التفسير الماركسي للتأميم ونقل وسائل الإنتاج من مجال الملكية الفردية إلى الملكية الاشتراكية للدولة .

فيرى الفقه الماركسي أن القول بأن التأميم يعتبر سبباً ناقلاً للملكية ، كان يعتبر صحيحاً لو أنه كان ينقل ملكية فردية شرعية قائمة على أساس قانوني - مقابل تعويض عادل - إلى الملكية الاشتراكية ، ولكن الماركسية ترى أن الملكية الفردية لم تكن شرعية في أساسها وأن المالك مغتصب وسارق لهذه الملكية ، ذلك أن طبقة الملاك الفرديين قد استولت بالقوة على ناتج عمل الطبقة العاملة بدون مقابل . فالملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج لا تمثل في نظر الماركسية أى نظام قانوني معترف به ، بل هي مجرد واقعة تؤدي إلى إستغلال الإنسان الإنسان وإلى استيلاء المالك على ثمرة عمل غيره ، ولذلك فإنه حين تزول سلطاته وتنزع ملكيته لا يبقى له على هذا المال أى سند قانوني بل تصبح هذه الأموال بلا مالك من الناحية الفعلية^(١) . ثم عن طريق التأميم بعد ذلك تصبح هذه الأموال ملكاً للشعب بأمره ، وهذه هي النظرية التي تسميها الماركسية « نزع ملكية المغتصبين » .
expropriation des expropriateurs^(٢) ومن ثم انتهى إلى أن التأميم وإن كان ينقل مالا معيناً من يد فرد إلى يد الدولة فهو ينشئ ملكية اشتراكية أصلاً .

Chambre, Le marxisme en Union Sovietique. Paris 1955 (١)
p. 40 et s.

— Lenin, Soviet legal philosophy. Moskow 1965 p. 30

Marx, Engels, Selected Works.; Foreign Languages (٢)
Publishing House V. I. Moskow 1962. p. 53,
p. 458 and v. 2 p. 438.

(١٨٢ — الملكية)

الاساس القانونى للتأميم وطبيعته القانونية كمصدر للملكية
الاشتراكية :

ونظراً لما للتأميم من أهمية فى القضاء على الملكية الفردية وإنشاء الملكية
الاشتراكية فإن التساؤل يثور عن الأساس القانونى الذى يستند إليه التأميم ؟
ونرى أن الأساس القانونى للتأميم من الممكن أن يتخذ إحدى صورتين :
فإما أن يجد سنده فى النصوص القانونية الإجرائية العادية السارية على
المصادرة ونزع الملكية للمنفعة العامة فى صورتها التقليدية . حيث تنص هذه
القوانين على تأميم بعض الأموال أو الممتلكات أو الأراضى وعلى نقل
ملكيتها إلى الدولة لأى سبب من الأسباب .

وإما أن يجد التأميم سنده فى تنظيم قانونى متكامل خاص ، يعترف بالتأميم
كنظام متميز عن سائر النظم الموجودة الأخرى التى تخاطب معه ، بوصفه
الطريق الأول لإنشاء الملكية الاشتراكية ومن ثم يمكن تنظيمه من هذه
الوجهة تنظيمياً خاصاً تراعى فيه هذه الطبيعة .^(١)

ومن إستقراء معظم الدساتير الحديثة فى البلاد الاشتراكية نجد أنها
قد رفعت السند القانونى للتأميم وجعلت له أساساً دستورياً ، حيث جعلت
منه نظاماً جديداً مقررأ بواسطة نص دستورى ويتميز تميزاً كاملاً عن
نزع الملكية أو المصادرة أو سائر الوسائل الأخرى التى تقترب منه مما جعل
للتأميم طبيعة خاصة .^(٢)

ولاشك أنه يجب لتحديد الطبيعة القانونية للتأميم بدقة بوصفه المصدر
الأساسى للملكية الاشتراكية تمييزه بدقة عن بعض النظم القانونية الأخرى

(١) Paris (Yues), Le transfert de propriété dans les lois de nationalisation. Thèse. Paris 1949. p. 17 et suit ;

(٢) أنظر مثلاً دستور تبار المصاح سنة ١٩١٩ مادة ٥٦ ، ودستور بيو سنة ١٩٣٣ مادة ٣٨
والدستور السوفيتى سنة ١٩٣٦ مادة ٤ .

التي من شأنها المساس بالملكية الخاصة في سبيل المصلحة العامة ، ولكنها مع ذلك تختلف إختلافاً جوهرياً عن التأميم كما يتضح مما يلي :

أولاً : التأميم ونزع الملكية : expropriation

لا شك أن نظام نزع الملكية للمنفعة العامة: expropriation pour cause d'utilité publique ، هو أقرب النظم التقليدية بطبيعتها إلى التأميم لدرجة أن بعض الفقهاء رأى أن فكرة التأميم توجد متضمنة في نظام نزع الملكية .

ولكن الصحيح أن نزع الملكية يختلف إختلافاً جوهرياً عن التأميم كأساس للملكية الاشتراكية من نواح متعددة^(١) :

١ - فن ناحية لا شك أن النظامين يختلفان إختلافاً جوهرياً من ناحية البواعث والأهداف التي اقتضت وجود كل منهما ، حيث يتضح من النصوص القانونية في القانون الوضعي أن نزع الملكية إنما يتوخى تحقيق هدف خاص محدد، وهو تحديد أو تجريد ملكية معينة لأجل تحقيق بعض الحاجات العامة الأخرى، وغالباً ما يرد ذلك على أموال عقارية، وبذلك يفتقر نظام نزع الملكية إلى الاعتبار الأساسي في التأميم ، وهو تخليص أدوات ووسائل الإنتاج من مجال الملكية الفردية ونقلها إلى الملكية الاشتراكية بغرض ضمان استخدامها في المصلحة العامة الجماعية وليس للمصلحة الخاصة الفردية .

— Katzarov : Theorie de la nationalisation, Neuchatel, (١) 1960. p. 208-210 ;

— Chenot, Les entreprises nationalisés. Paris 1956. p. 39 et suiv.

— Jacquignon, Le regime des biens des entreprises nationalisés. T.II. 1950. p. 71

وبذلك يجب دائماً ملاحظة أن التأميم ونزع الملكية يختلفان اختلافاً جوهرياً من حيث الغرض من كل منهما .

٢ - ومن ناحية ثانية فإن إحدى الخصائص المميزة بين كل من النظامين توجد في موضوع كل منهما . فنجد أن نزع الملكية إنما يرد عادة على حق ملكية . موضوعه عقار معين بالذات وفي الحالات الاستثنائية على منقول أو على مجموعة عناصر معنوية "incorporel"

أما التأميم فبدر كقاعدة عامة على المشروعات الاقتصادية بأكملها بجميع عناصرها ومكوناتها ، بحيث يشمل كيان المشروع ونشاطه وأمواله المادية ، وذلك بقصد استخدامه لصالح الجماعة بأسرها عن طريق تحويله للملكية الاشتراكية ، وبالتالي لا يرد التأميم على مال مادي معين بالذات إلا استثناء كـ بعض الأراضي والآلات الزراعية التي عليها .

٣ - ومن ناحية ثالثة يلاحظ أن التأميم يتميز بخاصية هامة ، وهي أنه عام ومجرد ، أى غير شخصي ، بينما نزع الملكية يتعلق دائماً بمال مقرر معين بالذات تنزع ملكيته لأحد أهداف المصلحة العامة كعمل معين من أعمال التشييد العامة أو أعمال المرافق العامة ، بعكس التأميم الذي يرتكز على معيار أعم وأشمل ، وهو استخدام أدوات ووسائل الإنتاج لخدمة الجماعة بأسرها وليس في سبيل المصلحة الخاصة .

٤ - كذلك من الفروق التي تميز بين التأميم ونزع الملكية للمنفعة العامة بصورته التقليدية طبيعة الاجراءات القانونية التي عن طريقها يتم نقل الملكية في كل من النظامين ^(١) . ففيما يتعلق بنزع الملكية فإن تقييد الملكية الفردية

(١) أنظر بالتفصيل في الإجراءات القانونية المختلفة التي مارس بها المشرع السوفيتي حركة

التأميم في بدء إقامة النظام الاشتراكي السوفيتي :

— Dekkers R , Introduction and roit de l'union Sovietique et des —

أو نزعها في سبيل المصلحة العامة يجب أن يتم وفقاً لإجراءات قانونية محددة ، حيث يفوض الدستور تحديد هذه الإجراءات وتنظيمها إلى قوانين خاصة بحيث يمنع دوى الشأن دائماً الحق في الاعتراض على وجود منفعة عامة ، والظعن في القرار الإداري الصادر بنزع الملكية ، أما بالنسبة للتأميم فإنه يتم كآرأينا على أساس دستوري ؛ إما مباشرة بواسطة نص في ذات الدستور يحدد الأموال التي تدخل في الملكية الاشتراكية للدولة ولا يجوز أن تكون محلاً للملكية الفردية ؛ وإما عن طريق قانون خاص يحدد أساسه في الدستور ، ولـمـكن أياً كان سند التأميم سواء في الدستور مباشرة أو في قانون عادي ، فإنه لا يمكن على الإطلاق الظعن فيه بأي طريق من طرق الظعن ، بل حتى إذا خول المشرع للسلطة التنفيذية اتخاذ بعض إجراءات تحقيق التأميم فإن ذلك يعتبر عملاً من أعمال السيادة التي لا يجوز أن تكون عملاً لأي رقابة قضائية ^(١) .

هـ - تبقى بعد ذلك مسألة هامة يجب توضيحها وهي أنه وإن كان الحد من الملكية الفردية في كل من نظامي نزع الملكية والتأميم يستهدف المنفعة والمصلحة العامة ، إلا أنه بتحليل بواعث ومبررات نظام نزع الملكية للمنفعة العامة في صورته التقليدية لوجدناها تختلف تمام الاختلاف عن التأميم . فنزع الملكية هو نظام إجرائي يتوخى إثبات وجود مصلحة أو حاجة جماعية لنزع ملكية معينة ، ولذلك فهو يؤدي حتماً ودائماً إلى تحديد تعويض كامل ومناسب نظير نزع هذه الملكية ، ويتمثل أساس فكرة المنفعة العامة هنا في استخدام هذه الملكية بما يهود على عدد أكبر من الأفراد بالعائدة والنفعة ، كاستخدامها في عمل طريق عام أو جسر أو عمل من أعمال التشييد أو المرافق العامة .

= Republiques populaires. (Centre d'étude des pays de l'est).
Bruxelles, 1953. p. 47 et s. et p. 58.

Katzarov, theorie de la nationalisation op. cit. p. 209. (١)

أما فكرة المصلحة العامة في التأميم فهي تنبع من فكرة أخرى تماماً أعم وأشمل تقضى بأن عدة قيم أو أموال معينة لا يجوز كقاعدة عامة أن تكون محلاً للملكية الخاصة أو طرق التعامل المدنية لأنها تمثل قيماً ذات أهمية عليا أو أساسية *Valeur d'un ordre supérieur* ^(١)

وهو الأمر الذي حرصت عليه جميع الدساتير الحديثة للدول الاشتراكية، حيث أوردت تعداداً لكثير من الأموال والقيم التي تمثل العماد الأساسية للقيم المالية في المجتمع، ونصت سواء في الدستور أو بتفويض إلى قوانين خاصة، على اعتبارها ملكية اشتراكية للدولة ونقلها من دائرة الملكية الفردية عن طريق التأميم. ومن ثم نجد أن فكرة المنفعة العامة: *"utilité publique"*، تختلف اختلافاً كبيراً عن فكرة المصلحة العامة العليا *"intérêt public supérieur"* أو بعبارة أخرى فإن التأميم ليس مجرد تحديد ملكية فردية لأجل استخدامها في عمل من أعمال المنفعة العامة نظير تعويض عادل، وإنما هو أكثر من ذلك فهو يعني تحويل الملكية الخاصة لبعض الأموال إلى ملكية جماعية اشتراكية بحيث يكون اكتساب الدولة لهذه الملكية اكتساباً أصلياً تبرره المصلحة العامة العليا للمجتمع بأسره.

نتهى من ذلك إلى أن تطور النظام القانوني للملكية تحت تأثير النظام الاشتراكي قد انتهى بظهور الفكرة الحديثة للتأميم، بوصفه سبباً قانونياً لاكتساب الملكية الاشتراكية، يختلف بذلك تمام الاختلاف عن النظام التقليدي لنزع الملكية للمنفعة العامة ^(٢).

Katzarov. q. cité p. 210

(١)

Krzyżanowski ; quelques développements récents en (٢)
matière de nationalisation de la propriété privée,
Thèse, Paris 1961 p. 31 et suiv.

ثانياً : التأميم والمصادرة : Confiscation

يقترَب التأميم بعض الشيء من نظام آخر من شأنه أيضاً المساس بالملكية الفردية وهو نظام المصادرة ، حيث يتجه إلى غل يد المالك الفردى عن ملكيته الفردية وتحويلها إلى ملكية الدولة . ولكن رغم ذلك فإن نظام المصادرة يتميز تمييزاً كاملاً عن التأميم من نواح مختلفة^(١) :

١ — فن ناحية الموضوع ينصب التأميم على مجموعة من الأموال التى تكون كتلة مخصصة لممارسة نشاط معين ، وذلك بتحويل هذه الأموال من نطاق الملكية الخاصة إلى الملكية الاشتراكية لتخصيصها للمصلحة الجماعية لأفراد الشعب .

أما المصادرة فتنصب على أموال وحقوق معينة وفقاً لمديار يختلف تمام الاختلاف عن جوهر التأميم ، ففى تنصب على الأموال التى ساهمت في إعداد جريمة ، أو المنحصلة من جريمة ، أو التى تتعلق بجرم معين فى أموال معينة دون أى مراعاة لطبيعة هذه الأموال أو وظائفها .

٢ — كذلك من ناحية أخرى فإن الهدف من التأميم كما رأينا سابقاً هو نقل ملكية قيمة مادية معينة أو مال معين أو نشاط معين إلى الدولة لاستخدامه فى سبيل المصلحة الجماعية لا المصلحة الفردية . وحتى ولو ورد التأميم على بعض الأموال التى لا يمكن للدولة استغلالها فى الحال مثل الثروات المعدنية وما فى باطن الأرض ، فإنه يجب أن يكون واضحاً أنه عند استغلالها

(١) أنظر فى التمييز بين التأميم والمصادرة وفرض الحراسة على الأموال فى القانون

المصرى :-

فتحى عبد الصبور — الآثار القانونية للتأميم — القاهرة ١٩٦٧ ص ٢٥ وما بعدها .
صلاح الدين عبد الوهاب — مشروعية التأميم فى القانون الدولى والداخل — الحماية

سنة ٤٢ عدد ١٠ ص ١٠١٧

نعد ذلك في يوم من الأيام فسيكون ذلك لحساب المصلحة الجماعية كلها .

أما المصادرة فلا يوجد فيها مثل هذا الهدف العام الجماعي ، بل الباعث عليها يختلف تماماً ، حيث تعتبر مجرد جزاء جنائي يصيب مالا معيناً ساهم في جريمة معينة .

٣ - يترتب على ذلك أيضاً أن التأميم في جوهره يتميز بكونه عاماً مجرد أغير شخصي كما سبق ذكره ، بحيث يهتم بطبيعة الملكية أو النشاط أو القيم محل التأميم ولا يهتم بشخص المالك . أما المصادرة فعلى العكس من ذلك لا تنتظر بالاعتبار إلا إلى شخص المالك ذاته الذي اتهم بارتكاب مخالفة القوانين ، حيث تنصب إجراءات المصادرة على أمواله التي ساهم بها في ارتكاب الجريمة أو التي تحصلت من الجريمة ، فهو بذلك يختلف تمام الاختلاف عن التأميم . ولكن من ناحية أخرى تجب الإشارة إلى أن بعض حالات التأميم وقد تتضمن في بعض الحالات الاستثنائية نوعاً من الجزاء الجنائي ضد بعض أشخاص معينة أو بعض طوائف معينة من المواطنين ، وفي هذه الحالات فإن تحقيق التأميم وتنفيذه قانوناً يكون عن طريق المصادرة . وفي هذه الحالة نجد أن الفكرتين قد إجتمعتا معاً ، ولكن رغم ذلك فإنه يجب التمييز بوضوح بينهما ، بحيث لا يعتبر ذلك تغييراً في طبيعة التأميم أو تأميمياً بدون تعويض أو مصادرة عامة ، بل يحتفظ التأميم بكافة خصائصه وطبيعته كطريقة لإنشاء الملكية الاشتراكية للدولة . ولا تعتبر المصادرة في هذه الحالة سوى العمل القانوني الإجرائي الذي يتم بواسطة التأميم ، بحيث أنه في اللحظة التي يتضح فيها أن الدافع الوحيد والباعث المحرك له هو الجزاء الجنائي فقط فإننا لانكون بصدد تأميم ، حتى ولو ترتب عليه أن الدولة ستصبح هي المالكة للأموال المصادرة^(١) .

Katzarov, op. cit. p. 215

(١)

— Perroux : Les nationalisations. Revue de droit social 1945.
N. 9. p. 347-351.

ثالثاً : التأميم وتمليك الدولة : Etatisation

لاشك أنه قد يوجد بعض التشابه والخلط بين نظامي التأميم وتمليك الدولة ، ويرجع ذلك إلى أن كلا منهما يتضمن تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية من نوع آخر ، ولكننا لو حللنا طبيعة كل منهما لوجدناهما مختلفان اختلافاً كبيراً من نواح عدة .

١ - فبالنظر إلى التأميم من ناحية عناصره ، لوجدناه يختلف اختلافاً جوهرياً عن نظام تمليك الدولة . فيقوم التأميم كما رأينا على عنصرين . نقل الملكية الفردية لأدوات الإنتاج إلى الجماعة ؛ وذلك لاستخدامها في سبيل المصلحة العامة لأفراد الشعب لا المصلحة الخاصة .

فإذا تناولنا العنصر الأول وتساءلنا ما هو المقصود بنقل الملكية الفردية لأدوات الإنتاج إلى ملكية الجماعة أو الأمة «collectivité, Nation» ؟ لنفرق بينها وبين نظام « Etatisation » — الذى يتضمن نقل الشيء إلى ملكية الدولة مباشرة ، قد يبدو الوهلة الأولى أن الجماعة أو الأمة ممثلة في فكرة الدولة ، باعتبار أن الدولة هي الشخص المعنوى الذى يتولى تمثيل الأمة أو الجماعة من الناحية القانونية .

ولكن بتحليل المضمون القانوني للتأميم وآثاره والحكمة منه ، يتضح أن فكرة الجماعة أو الأمة ليست دائماً بمثابة لفكرة الدولة أو متضمنة فيها . ذلك أن المقصود بالتأميم ليس هو نقل ملكية أدوات ووسائل الإنتاج إلى الدولة كشخص معنوى من أشخاص القانون العام ، بل يقصد به نقلها إلى الجماعة بمعناها الواسع حتى تتحقق النتائج المقصودة من تحويل الملكية الفردية إلى الملكية الاشتراكية ، بل إن فكرة نقل الملكية الفردية إلى ملكية الجماعة «collectivité» يقصد بها — قانوناً — الأشخاص المعنوية العامة كالدولة والمقاطعة والمحافظة وكذلك جميع المنظمات الجماعية

الأخرى التي تمثل أفراد الشعب وتقوم بالخدمات الجماعية في سبيل المصلحة العامة مثل الجمعيات التعاونية مثلاً أو الكليخوز في النظام السوفيتي . وبذلك نجد أن التأميم من حيث عنصره الأول يختلف عن نظام تملك الدولة ، في أنه لا يقتصر على نقل الملكية إلى الدولة ذاتها فقط كشخص معنوي عام^(١)، بل إلى غيرها أيضاً من الأشخاص المعنوية ذات الشخصية القانونية والتي تؤدي خدمات جماعية عامة^(٢) .

ومن ناحية العنصر الثاني في التأميم ، وهو أن يكون الغرض من نقل الملكية إلى الجماعة هو قصد استخدامها في سبيل المصلحة العامة الجماعية لا المصلحة الفردية فإن هذا العنصر لا يتحقق في جميع حالات تملك الدولة، حيث يكون نقل الملكية إلى الدولة أحياناً لأغراض مالية تمويلية مثلاً ، بعكس التأميم الذي يستبعد بذاته كل استخدام لهذه الأدوات أو الوسائل في سبيل المصلحة الخاصة، ويستلزم حتماً استخدامها في خدمة المصلحة الجماعية بمعناها الواسع^(٣) .

٢ - ومن ناحية أخرى فإن التأميم يختلف عن نظام تملك الدولة من حيث المضمون أو الجوهر ، فينصب التأميم دائماً على نقل ملكية معينة أو نشاط خاص إلى الجماعة لاستخدامها في سبيل المصلحة العامة ، بينما على عكس ذلك لا تتضمن عملية تملك الدولة سوى مجرد تحويل شكل الملكية معينة لأي سبب من الأسباب إلى الدولة، فهي لا تقصد بالضرورة نشاط معين أو قيمة معينة كشروع أو مؤسسة بل مجرد مال معين بالذات يملك للدولة لغرض معين^(٤) .

(١) Paris : Le transfert de propriété dans les lois de nationalisation. Paris, 1949, p. 28 et suiv.

(٢) Katzarov : Rapport sur la nationalisation à la Conférence de New-York de l'«international law association», de 1—7 Septembre 1958, Paris, 1959, p. 18 et suiv.

Katzarov : Théorie de la nationalisation, op. cit., p. 219. (٣)

٣ - تبقى أيضاً فاحية إجرائية أخيرة تميز كلا من الفكرتين، وهي أنه في حالة التأميم كسبب لإنشاء الملكية الاشتراكية الدولة، فإن المال أو المشروع أو النشاط المؤمم يدخل في ملكية الدولة لكي تطبق عليه بعد ذلك الطريقة الملائمة من طرق استغلال الملكية الاشتراكية، والتي قد تكون باستعمال أساليب الاستغلال المستقلة، بل ومنح حق الانتفاع بهذه الملكية إلى الأفراد العاديين حسب طبيعة هذه الملكية، كما سنرى بالتفصيل، أما في حالة تملك الدولة للمال معين فإنه تطبق عليه طرق التنظيم والاستغلال الإداري المعروفة في القانون العام ^(١).

ومن ثم فنحن نرى بعكس البعض ^(٢) أن فكرة التأميم كسبب لاكتساب الملكية الاشتراكية للدولة تتميز عن فكرة الـ «étatisation» حتى في ظل التشريعات التي تأخذ بفكرة ملكية الدولة، كما هو الوضع في النظام السوفيتي، لأن المال المؤمم والذي يدخل في ملكية الدولة الاشتراكية تطبق عليه مختلف طرق استغلال هذه الملكية بعكس الـ «étatisation» التي تتضمن دخول مال معين في ملكية الدولة بقصد استخراجه بالطريق الإداري، ولذلك فإننا نرى أن التأميم لا يقترب من هذه الفكرة إلا في حالة واحدة، وهي حالة استخدام طريقة الإدارة المباشرة عن طريق مصالح وهيئات الدولة العامة الإدارية كما سيجىء بالتفصيل.

خصائص التأميم كسبب منشئ للملكية الاشتراكية، وآثاره على نظم القانون الخاص:

عَرِّف البعض التأميم بأنه «تحويل الملكية الفردية إلى ملكية جماعية في سبيل استخدامها للمصلحة العامة لا للمصلحة الخاصة» ^(٣).

Katzarov, op. cit., p. 222.

(١)

Stoyanovitch : Le regime de propriété en U.R.S.S., p. 143.

(٢)

Chenot : Les entreprises nationalisées, p. 361.

(٣)

وإن كنا نلاحظ على هذا التعريف أن به بعض القصور لأنه لم يتضمن الإشارة إلى نوع الملكية الفردية موضوع التأمين ، فضلاً عن أنه لم يحدد طبيعة المصلحة العامة التي يستخدم فيها المال المؤمن ، وذلك للتمييز بوضوح بين التأمين وبين ما يشبهه معه من نظم ، مثل المصادرة ونزع الملكية المنفعة العامة كما سبق ذكره .

ويعرفه البعض الآخر بأنه : « نقل أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال ملكية الشعب العامة »^(١) .

ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه لم يحدد طبيعة نقل هذه الملكية وصفها ، حيث رأينا أن التأمين في تحويله الملكية الخاصة إلى الملكية الجماعية يكون له طابع أصلي ، فضلاً عن أن التأمين ليس قاصراً بالضرورة على أموال الإنتاج ، وإن كان ينصب عليها غالباً ، ولم يركز هذا التعريف على ضرورة استخدام هذا المال المؤمن في سبيل المصلحة العامة .

ولذلك فإننا نفضل تعريف التأمين بأنه : المصدر الأصلي لإنشاء الملكية الاشتراكية عن طريق نقل الملكية الفردية لمال من أموال الإنتاج أو أى قيمة أو نشاط آخر له أهمية تتصل بكيان الجماعة ، إلى الملكية الجماعية للشعب — أيأ كانت صورتها — نقلاً له طابع أصلي ، وذلك لاستخدامها في سبيل المصلحة العامة الجماعية ،^(٢) .

ويتضح من هذا التعريف أن للتأمين عنصرين أساسيين :
العنصر الأول ، وهو العنصر المادى : وهو نقل ملكية مال معين أو

(١) Pretnar : La théorie générale de l'entreprise sous les aspects spéciaux du droit Yougoslave. C. Doctorat, Le Caire, 1965, p. 42.

(٢) قارب من هذا التعريف .
Katzarov : Théorie de la nationalisation, op. cit., pp. 211-226.

نشاط معين كان يدخل في نطاق الملكية الفردية إلى الجماعة يجعله ملكية اشتراكية جماعية ، بصفة منشئة ، على أساس أن التأمين هو المصدر الأصلي الذي أنشأ الملكية الاشتراكية التي حلت محل الملكية الفردية السابقة عليها ، والتي لا تعتبر قائمة على سند شرعى بالنسبة لبعض الأموال كما رأينا بالتفصيل فيما سبق .

وأما العنصر الثانى وهو العنصر المعنوى ، ويتمثل في الباعث على التأمين : فهو أن يكون هذا النقل من الملكية الفردية إلى الملكية الاشتراكية بقصد استخدامها المصلحة العامة الجماعية بدلا من تخصيصها لخدمة المصالح الخاصة للمالك الفردى على التفصيل الذى سبق ذكره ^(١) .

والذى يعيننا في هذا الصدد أن التأمين كسبب منشئ للملكية الاشتراكية يتميز بعدة خصائص معينة :

فمن ناحية يتميز التأمين كمصدر للملكية الاشتراكية بصفة العمومية والشمول ، فهو قد يرد إما على عدة فروع معينة في الإقتصاد ، وإما على عدة مشروعات لها أهمية قصوى في الثروة المادية بحيث تتصل بكيان المجتمع ^(٢) ، وإما على النشاط الاقتصادى في قطاع معين بأكمله . ولذلك فإن القانون المدنى في الدول الاشتراكية الآن معاملة المشروع المؤمن كوحدة أو كل

(١) وانظر أيضا في تعريف الفقه الفرنسى للتأمين واشتراطه أن يكون ذلك بفرض نقل الاموال المؤممة إلى الامة ليتم استغلالها للمصلحة العامة . وبذلك يتميز في هذا الصدد عن احتكار نشاط معين في سبيل تحقيق ايراد مالى .

— Rivero, Le regime des Nationalisations, Paris, 1948, No. 12.

(٢) أنظر بالذات في المشروعات الاقتصادية والمصانع التى كانت محلا لمراسيم التأمين الاول في النظام السوفيتى .

— Bach (Lydia) : Le droit et les institutions de la Russie Soviétique, Paris, 1923, pp. 224-225.

يشمل مجموعة من الأموال والحقوق العينية أو الشخصية بدون مراعاة للعناصر الذاتية الفردية التي تتكون منها هذه الوحدة^(١) ، وسيكون لهذا أثر كبير على أحكام استغلال وإدارة الملكية الاشتراكية كما سنرى .

٢ - ومن ناحية ثانية يقوم التأميم على فكرة أن ملكية مال أو نشاط أو قيمة معينة لا يجوز أن تترك للملكية الفردية ، نظراً لأهميتها في المجتمع وخطورة تركها في مجال الملكية الفردية ، ولذلك فإنها تنقل إلى الملكية الاشتراكية لكي يمكن استخدامها في المصلحة العامة ، وبلا حظ بهذا الخصوص أن المقصود بالمصلحة العامة هنا ، لا يشترط فيها أن تكون حالة مؤقتة ، بل يجوز نقل أموال معينة إلى الملكية الاشتراكية دون أن يستلزم ذلك استخدامها في الحال المصلحة العامة ، مثل الثروة المعدنية والجوفية والمناجم والمحاجر ، التي تعتبر ملكية اشتراكية حتى ولو لم تكن تستغل حينئذ استغلالاً فعلياً في سبيل المصلحة العامة^(٢) .

٣ - وبما أن العنصر الأساسي في التأميم هو نقل الملكية الفردية لمال معين إلى الملكية الاشتراكية ، فإن ذلك يفترض حتماً أن تكون الأموال التي يرد عليها التأميم قابلة بطبيعتها لأن تكون محلاً لحق الملكية^(٣) .

٤ - وأخيراً لما كان التأميم يعتبر استبدالاً للملكية الاشتراكية بالملكية الفردية ، فإنه يثور تساؤل هام : هل يمكن أن يرد التأميم على الملكية المعنوية والأشياء غير المادية مثل الأسم التجارية واللقب وغيرها من عناصر الملكية المعنوية ؟

Katzarov : Rapport sur la nationalisation, op. cit., p. 20. (١)

Stoyanovitch : op. cit., p. 145. (٢)

Krzyzanouski, R. : Quelques développements récents en matière de nationalisation de la propriété privée étrangère, Paris, Thèse, 1961, p. 27 et suiv. (٣)

يرى الفقه أن التأميم لا يرد سوى على الأموال المادية فقط دون المعنوية^(١)، وذلك أننا لو بحثنا في مضمون التأميم كما سبق، لوجدنا أن من عناصره نقل ملكية معينة إلى الملكية الاشتراكية لاستخدامها في سبيل المصلحة العامة، وهو يفترض بدوره معنى مادياً اقتصادياً معيناً يستلزم وجود مصلحة مادية إيجابية وليس مجرد ملكية معنوية أو أدبية .

لا شك أن هذا التغير في أسباب كسب الملكية وإعتبار التأميم المصدر الأصلي المنشأ للملكية الاشتراكية، قد أدى إلى نتائج عديدة بالنسبة للنظام القانوني للملكية والسلطات المترتبة على حق الملكية بصفه خاصة وبالنسبة لنظرية الالتزامات كلها بصفه عامة^(٢) .

فقد استلزم التأميم تغييراً جوهرياً في طرق استعمال واستغلال الأموال محل الملكية الاشتراكية والتصرف فيها ، مما اقتضى ضرورة إعادة تنظيم هذه السلطات، بما يتلاءم مع الغرض الأساسي من نقل هذه الأموال من مجال الملكية الفردية إلى مجال الملكية الاشتراكية^(٣) ، الأمر الذي سنرى أثره واضحاً في تحديد طرق إستغلال وإدارة الملكية الإشتراكية وتنظيم العقود الخاصة بنقل الأموال المتعاقبة بها .

Katzarov : Théorie de la nationalisation, p. 204.

(١)

(٢) أنظر في تفصيل آثار التأميم في هذا المجال :

— Sarraute, R. : Hier et aujourd'hui, les effets en France des Nationalisations étrangères. Journal de droit international, 1952, No. 2, p. 496 et suiv ;

— Krzyzanowski : Quelques développements récents en matières de nationalisation de la propriété privée étrangère, op. cit. p. 39 et suiv.

Paris (Ynes) : Le transfert de propriété dans les lois de nationalisation. Thèse, Paris, 1949, p. 34 et suiv.

(٣)

ويترتب على التأميم أثر جوهري آخر ، وهو التغيير في الغرض من الأموال موضوع التأميم ، فبعد أن كانت مخصصة لإشباع الحاجات الشخصية للبالك — في ظل نظام الملكية الفردية — أصبحت تستهدف تحقيق المصلحة العامة ، الأمر الذي سبى آثاره واضحة بصدد إستغلال المشروع العام الملكية الاشتراكية ، حيث يكون مقيداً عند إستعماله واستغلاله للأموال المؤممة أو التصرف فيها — في الحالات التي ينص فيها على جواز التصرف — بأن يكون ذلك متفقاً مع الغرض من تخصيص هذه المال *La destination sociale* وإلا كانت هذه الأعمال باطلة^(١) .

ومن آثار التأميم الهامة أيضاً التغيير في نظرية الشخصية المعنوية . فإلى جانب أشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص المسلم بها في النظام الرأسمالي ، فقد خلق التأميم نوعاً خاصاً من الأشخاص القانونية لا تعتبر من قبيل هيئات الدولة ومصالحها العامة المركزية أو الإقليمية ، وهي ليست كذلك من قبيل الشركات والمؤسسات الخاصة ، وإنما هي أشخاص قانونية جديدة تخضع لنظام قانوني متميز لاهو قانون خاص ولا هو قانون عام ، وتتولى إستغلال الملكية الاشتراكية في ضوء أحكام خاصة^(٢) .

كما يترتب على التأميم أيضاً إستحداث حكم جديد ، وهو أن تكون لإدارة المشروعات والمؤسسات التي إنتقلت ملكيتها إلى الدولة ، طبقاً لأحكام

(١) Semenov : La propriété de l'Etat dans la période d'édification du communisme. Revue des Revues, 1963, T. 2, p. 259, trans. par Joly.

(٢) — Colloque des facultés de droit : Le fonctionnement des entreprises nationalisées en France. Paris, 1956, p. 23 et suiv. ;

— Griбанov : Le développement futur de la personnalité juridique de l'entreprise d'Etat. Revue des Revues, 1964, T. 2. p. 230, trans. par Levy.

عامّة ترسم وتوجه طريقة هذه الإدارة، الأمر الذى يستلزم وجود «الخطة» Le plan فى النظام الاشتراكى . ولتى تحدد شروط وأحكام إستغلال الملكية الاشتراكية ^(١) . ونفسياً ذلك أنه فى ظل نظام الملكية الفردية كان يوجد شكل مشروع أو مؤسسة لائتمته الخاصة التى تنظم أحكام إدارة وإستغلال هذا المشروع . ولذلك أدى نقل ملكية جميع المشروعات الخاصة إلى الدولة . ضرورة وجود خطة عامة أشتمل على قواعد موحدة تحدد أحكام إستغلال الملكية الاشتراكية والسلطات التى تخولها . الأمر الذى دفع البعض إلى إعطاء هذه الخطة قوّة إنشائية يجعلها مصدراً أساسياً للحقوق والالتزامات يعول على سائر المصادر فى تنظيم الاشتراكى ^(٢) .

وبذلك فإنه ترتب على التأميم . التنوير فى أسباب كسب الملكية بصفة خاصة وفى أحكام الالتزامات فى القانون المدنى بصفة عامة ، بحيث أصبحت الملكية الاشتراكية تخضع لنظام قانونى يعتبر توفيقاً أو مرجعاً بين نظرية الالتزامات فى القانون المدنى وبين أحكام القانون الإدارى . مما ترتب عليه التعديل فى كثير من المبادئ المستقرة فى القانون الخاص مثل مبدأ سلطان الإرادة وخاصة فى مجال إبرام العقود ، وإلغاء عدم النسخة بين الأطراف فى الروابط التعاقدية ، والتقييد من السلطات التى تمنحها الملكية فى الاستعمال والاستغلال والنصرف ، وإخضاعها للرقابة وغير ذلك مما ستراه بالتفصيل فى أحكام إدارة الملكية الاشتراكية ، ولتى كان من أثرها النتيجة الهامة التى سترها تحكّم فى الأحكام المختلفة للنظام القانونى لهذه الملكية الاشتراكية ، وهى إقتراب القانون الخاص من القانون العام والتوازن بينهما .

(١) Masnata (Albert) : Le système socialiste soviétique, 1965, (édit. De la Baconnière), Neuchatel, p. 69 et suiv.

(٢) Katzarov : Théorie de la nationalisation, p. 341.

مدى الاعتراف بالاستيلاء كسبب من اسباب كسب الملكية
الاشتراكية : occupation

رأينا أن الاستيلاء يعد من الأسباب الأصلية لكسب الملكية في القانون
المدني — المصري والفرنسي — بطريقة منشئة ، بمعنى أن الشخص يكتسب
حق الملكية على شيء لم يكن مملوكاً لأحد قبله *res-nullius* عن طريق وضع
اليده عليه ^(١) .

ولكن يذهب الرأي الراجح في الفقه السوفيتي ^(٢) إلى أن التشريع السوفيتي
لا يعترف بالاستيلاء كسبب من أسباب كسب الملكية الاشتراكية ، فضلاً
عن أنه ليست هناك حاجة تستدعي إعتباره كذلك من الناحية العملية ،
وذلك لأنه نظراً لصفة الشمول والعمومية التي تميز الملكية الاشتراكية عن
صور الملكية الأخرى ^(٣) ، فإن أي مال لا يدخل في الملكية الشخصية
للمواطنين أو في ملكية الكوخوز ^(٤) فإنه يدخل تلقائياً في الملكية الاشتراكية

(١) أنظر ما سبق في هذا الخصوص ص ٢٦٨ وما بعدها .

(٢) Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S.,
pp. 140-141.

(٣) أنظر في ذلك ما سبق تفصيله ص ٢٢٤ وما بعدها .

(٤) أنظر في العلاقة بين الملكية الاشتراكية وملكية الكوخوز واعطاء الأولوية للملكية
الاشتراكية في هذا الصدد :

— Medvedev : Quelques problèmes des relations économiques de
l'Etat et des kolkhoz. Revue des Revues, 1964, T. 2, pp. 234-
235, trans. par Lavigne.

— Kotov : Le rapprochement des formes kolkhoziennne et nationale de
la propriété socialiste. Revue des Revues, 1960, Nos. 2, 3,
pp. 112-113, trans. par Zaleski.

ويؤيد الكاتبان بأن أولوية ملكية الدولة بالنسبة للملكية السكاوخوز لا تمنع من ضرورة
التقريب بين هاتين الصورتين للملكية والتوحيد بينهما في نظام موحد جديد للملكية
الاشتراكية .

ويعتبر ملكاً للدولة، دون حاجة للنص على الاستيلاء عليه أو إثبات وضع اليد عليه بأى طريقة من الطرق^(١).

ومع ذلك ذهب رأى آخر^(٢) إلى القول بوجود الاستيلاء — وضع اليد — كسبب من أسباب كسب الملكية الاشتراكية للدولة، إستناداً إلى نص المادة ٦٨ من القانون المدنى الروسى — لسنة ١٩٢٢ — والتي تنص على أن الملكية التى بدون صاحب — وهى تلك الأموال التى يعتبر مالكمها مجهولاً أو التى ليس لها مالك فعلى — تدخل فى ملكية الدولة^(٣)، ولستنا نرى أن هذه الأموال لا تدخل فى الملكية الاشتراكية على أساس الاستيلاء، وإنما بناء على الافتراض العام الذى سبقته الإشارة إليه^(٤)، والذى يقضى بأن أى مال لا يدخل فى أى صورة من صور الملكية الأخرى فإنه يعتبر ملكاً للدولة^(٥). ولذلك فإننا نؤيد رأى الذى ينادى بعدم إعتبار الاستيلاء سبباً من أسباب كسب الملكية الاشتراكية، لأنه فضلاً عما تقدم فإنه يجب أن تقوم هذه الملكية ويتحدد محلها على أساس إعتبارات أخرى تتعلق بأهمية المال فى نظام الإنتاج بالمجتمع والغرض الذى يتم تخصيصه من أجله، وليس على أساس واقعة فردية

(١) وأما بالنسبة لبعض الأموال الأخرى المباحة الأكل أهمية مثل الأسماك والطيور والحياةوانات فرغم أنها تدخل فى ملكية الدولة طبقاً للمبدأ السابق، فإن المشرع أجاز للمواطنين الاستيلاء عليها بترخيم سابق من السلطة العامة وذلك بمقتضى مرسوم :
Decret sur la chasse de 10 février 1935, cité par Stoyanovitch, op. cit., p. 140, Note I.

(٢) Gsoviski : Soviet civil law. Michigan, 1948, pp. 589-590.

(٣) وتقضى الترجمة الانجليزية لهذه المادة بأن :

"Ownerless property, that is property whose owner is unknown or which has no owner, reverts to the ownership of the State."
in Gsoviski, op. cit., p. 589.

(٤) أنظر ما سبق ص ٢٥٠ ، ٢٥١

(٥) Ossipow : La propriété en droit soviétique. Revue de droit Suisse, 1946, V. 65, p. 138.

تعتمد على الصدفه مثل الاستيلاء . هذا ونعتقد أن القانون المدني الجديد لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الصادر في سنة ١٩٦٢ كان صريحاً في أن السبب في دخول هذه الأموال التي بدون مالك في ملكية الدولة ليس هو الاستيلاء ، وإنما هو الرغبة في عدم ترك هذه الأموال مهملة بدون إستغلال أو إستثمار مما يقتضى إدخالها في الملكية الاشتراكية للدولة لإستغلالها في سبيل المصاحبة الجماعية ^(١) .

وضع الحيازة — التقادم المكسب — بالنسبة لأسباب كسب الملكية الاشتراكية :

يرى معظم شراح القانون السوفيتي أن التقادم لا يعتبر سبباً لإكتساب الملكية؛ بدليل أن القانون المدني لم يشر إليه بنص بين أسباب إكتساب الملكية، ويرون أن فكرة التقادم المكسب ذاتها تتعارض مع مفهوم النظام الاشتراكي ومضمون الملكية الاشتراكية ^(٢) اللذان يستلزمان أن تستند الملكية إلى العمل

(١) حيث جعلت المادة ١٤٣ من القانون المدني الجديد المذكور معيار دخول أي مال بلا مالك أو مجهول المالك في الملكية الاشتراكية للدولة ، هو اعتبار هذا المالك « مالا بدون استثمار أو إستغلال » ، فضلاً عن أنه علققت إكتساب الدولة للملكية على صدور قرار من المحكمة المختصة وتنفى الترجمة الفرنسية لهذه المادة بأن : —

Art. 143 : « Du bien non exploité : Tout bien qui n'a pas de propriétaire, ou dont le propriétaire est inconnu, bien non exploité, est acquis à l'Etat sur décision du tribunal, prise à la requête de l'organe des finances. La requête est adressée à l'expiration d'un an, du jour où le bien est pris sous controle... ».

— Dekkers : Le Code Civil de R.S.F.S.R. de 1964. Paris, 1965.

Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., p. 151 : (٧)

— Arminjon, Nolde, Wolff : Traité de droit comparé. T. 3, Paris, 1952, p. 280 ;

— Grzyhonski : Soviet legal institutions, doctrines and social functions. Paris, 1962, p. 38 et suiv.

ومع ذلك ذهب البعض إلى أنه ورغم عدم وجود التقادم المكسب كسب من أسباب كسب الملكية فإنه من الممكن أن تلعب الحيازة دورها في كسب الملكية . وذلك بسبب عدم وجود دعوى للمالك ضد الحائز مما يؤدي إلى إكتسابه الملكية عن طريق سقوط الحق بعدم الاستيلاء على الأقل ؛ أنظر في ذلك الرأي :

— Eliachevitch, Tager, Nolde : Traité de droit civil et commercial des Soviets. Paris, 1930, T. 3, No. 60.

الشخصي للمالك، وأما مجرد واقعة وضع اليد أو الحيازة في ذاتها فلا تصلح كسند شرعي لإكتساب الملكية.^(١)

هذا وقد إستقر مبدأ عدم الإعتراف بالتقادم المكسب كسبب من أسباب كسب الملكية في القانون السوفيتي بحكم شهر صادر من المحكمة العليا في ٢٩ يوليو ١٩٢٥.^(٢)

وقد كان لعدم الاعتراف بالتقادم المكسب بالنسبة للملكية الخاصة، أثراً عكسياً بالنسبة للملكية الاشتراكية، حيث يترتب على فقد شخص الحيازة مال من أموال الشخصية، إكتساب الدولة للملكية هذا المال، الأمر الذي يحتاج بيانه لبعض التفصيل في أحكام الملكية الشخصية والحيازة في القانون السوفيتي. فن المعلوم أن الدستور السوفيتي الصادر ١٩٣٦ يعترف في المادة ١٠ للمواطنين بما أسماه بالملكية الشخصية للدخول والمدخرات الناتجة من عملهم، ومسكنهم وإقتصادهم المنزلي، ولسائر الأدوات والمنقولات المستخدمة في أغراض الاستعمال الشخصي والاستهلاك^(٣) وإعترف القانون المدني الروسي - ١٩٢٢ - بالحيازة باعتبارها سلطة فعلية لشخص على شيء معين يجب حمايتها ولو في مواجهة المالك الأصلي لهذا الشيء. مادة ١٧٣ من القانون المدني، وتكون الحيازة شرعية إذا كانت تستند إلى سبب

(١) أنظر ما سبق ذكره بالتفصيل في أنقاد وضع اليد والحيازة (التقادم المكسب) كمصدرين لشرعية الملكية في الباب التهدي الحاس بالنظريات المتعلقة بحق الملكية، ص ٨٢ وابتدؤها.
(٢) أنظر في تفصيل هذا الحكم والتعليق عليه.

Stoyanovitch : op. cit., p. 153, Note II.

(٣) وذلك بالإضافة إلى المادة الثامنة من الدستور المذكور والتي تعترف بوجود اقتصاديات فردية صغيرة للأحبار والحرفيين المنفردين، مبنية على أساس العمل الشخصي وحماية من استثمار عمل الغير، والتي سنرى وضعها بالتفصيل وآراء الفقه السوفيتي بخصوص التكيف القانوني للملكية هذه للاقتصاديات، بعد ذلك في القسم الثاني تحت عنوان طبيعة الملكية الخاصة في النظام الاشتراكي.

قانوني صحيح كعقد معين أو نص من نصوص القانون ، فإذا اكتسب شخص حيازة شيء معين ، حيازة غير شرعية لا تستند إلى سبب قانوني ، بأن كانت عن طريق الاغتصاب أو السرقة فإن المالك يستطيع أن يسترد الشيء موضوع ملكيته من الحائز ، بشرط أن يكون ذلك قبل إنقضاء مدة ثلاث سنوات على فقده وإلا سقط حقه . مادة ٤٤ فقرة ٣ من القانون المدني .، ويرتب الفقه على ذلك أنه إذا سقط حق المالك في إسترداد الشيء من الحائز لمرور المدة المابقة فإن ملكيته تنتهي بالنسبة لهذا الشيء . وفي نفس الوقت ان يحتفظ الحائز بحيازة هذا الشيء لأن حيازته غير شرعية ، فضلا عن أنه ان يكتسب ملكيته بالتقادم المكسب لعدم اعتراف القانون به كسب من أسباب كسب الملكية كما سبق ذكره .، ولذلك فإن هذا الشيء سيصبح مالا بدون مالك ، ومن ثم يدخل مباشرة في ملكية الدولة طبقا للمادة ٦٨ من المجموعة المدنية سالفه الذكر ، وفقا بلها المادة ١٤٣ من التقنين المدني الجديد لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والتي سبق الإشارة إليها^(١). وإن كنا نرى عدم الأهمية العملية لإكتساب الدولة الملكية في هذه الحالات لأنها تقتصر على المنقولات والأمتعة الشخصية المخصصة للإستهلاك ، فضلا عن أنه — كما ذهب البعض^(٢) — نظراً لتعقيد إجراءات دخول هذه الأموال في ملكية الدولة وعدم تناسبها مع قيمتها البسيطة؛ فإن الدولة تقعد — في غالبية الحالات — عن المطالبة بإكتساب ملكية هذه الأموال .

(١) أنظر في هذا الرأي .

— Stoyanovitch : op. cit., pp. 152-153.

(٢) أنظر في هذه المسألة وفي سائر المسائل المتعلقة بدور الحيازة وطرق اكتساب الملكية

الوحدانية : —

— Fridieff (Michel) : La propriété personnelle. Cours à l'Institut de droit comparé de Paris, 1959-1960.

الفصل الثاني

طرق إستغلال أو إدارة الملكية الاشتراكية

تمهيد :

رأينا أن نظام الملكية الاشتراكية للدولة يتضمن تركيز ملكية الاموال والثروات الأساسية في المجتمع ، والتي يترتب عليها الأثر غير المشروع ، في يد الدولة ذاتها دون السماح بأى تملك خاص بالنسبة لهذه الاموال. ولما كان محل هذه الملكية الاشتراكية يشتمل على أموال من طبيعة متغيرة ، فقد إستلزم ذلك التنويع أيضا في طرق إستغلال وإدارة الملكية الاشتراكية بما يتلاءم مع طبيعة كل قطاع من القطاعات التي تتضمنها هذه الملكية، فضلا عن أننا رأينا أن الملكية الاشتراكية تمثل الصورة العليا من صور الملكية والتي تشتمل على أكبر قدر من تجميع الاموال والقيم المادية في المجتمع في يد الدولة ، فأصبح من المستحيل أن تسيطر الدولة بنفسها على هذه الاموال أو تستغلها بمصالحها وهيئاتها العامة فقط . لكل هذه الاعتبارات نجد أن النظام القانوني للملكية الاشتراكية يقوم على تنوع وتعدد طرق إدارة وإستغلال هذه الملكية .

وبدراسة نظام الملكية الاشتراكية للدولة ، نجد أنه يمكن تقسيم طرق إدارة وإستغلال هذه الملكية إلى ثلاث :

- طريقة الإستغلال أو الادارة المباشرة .
 - طريقة الإستغلال أو الادارة شبه المباشرة .
 - وأخيراً طريقة الإستغلال أو الادارة المستقلة .
- وستنخصص لكل طريقة من هذه الطرق الثلاث مبحثاً خاصاً .

ولكن قبل التعرض الأحكام المتعلقة بكل طريقة من هذه الطرق ،
يتعين علينا أن نحدد المعيار الذي سيتم في ضوءه تحديد مجال ونطاق تطبيق
كل طريقة من هذه الطرق الثلاث .

معيار تحديد طرق ادارة الملكية الاشتراكية :

لاشك أن إشتمال الملكية الاشتراكية على أموال من طبيعة مختلفة يستلزم
تحديد معيار واضح يرسم حداً فاصلاً لكل طريقة من طرق الإدارة دون
أن يتم إختيارها بطريقة تحكيمية .

وتجب الإشارة في البدء إلى أن طبيعة المال محل الملكية الإشتراكية
لا تصلح بذاتها لتحديد نطاق طرق إدارة هذه الملكية ، وأن تقسيم الأموال
إلى عقار أو منقول لا أهمية له في تحديد طرق الإدارة في القانون
السوفيتي ، الذي لا يرتب أحكاماً في هذا الصدد على التفرقة بين العقار
والمنقول . (١)

وكذلك من التقسيمات ذات الأهمية الخاصة في الملكية الإشتراكية ،
تقسيم الأموال إلى أموال إنتاج وأموال إستهلاك ، إلا أننا سبق أن رأينا
أن هذا التقسيم لا يصلح معياراً دقيقاً لتحديد محل الملكية الإشتراكية ،
لأنه وإن كانت أهم طائفة من الأموال التي تدخل في الملكية الإشتراكية
تعتبر من أموال الإنتاج ، إلا أن هذا لا يمنع من إمتداد الملكية الإشتراكية
إلى أموال الإستهلاك التي تنتجها أموال الإنتاج محل هذه الملكية
الإشتراكية . (٢) ونفس الأمر بالنسبة لطرق إدارة الملكية الإشتراكية

Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., Paris, (١)
1962, p. 114.

(٢) أنظر ماسبق في انتقاد هذا المعيار بالتفصيل بصدد تحديد محل الملكية الإشتراكية
ص ٢٥٢ وما بعدها

فإن هذا المعيار لا يصلح لتحديدها ، وذلك نظراً لأن أموال الإنتاج ليست كلها من طبيعة واحدة بحيث يمكن أن تندرج تحت طريقة واحدة من طرق الإدارة ، وإنما هي تختلف باختلاف جوهرية من ناحية قيمتها والغرض منها وأهميتها ، مما يستلزم أن يدخل كل مال منها تحت طريقة الإدارة التي تلائم خصائصه والغرض منه ، ننهي من ذلك إلى أن طبيعة المال محل الملكية الاشتراكية لا تصلح بذاتها لتحديد طريقة الإدارة الملائمة له ، وإنما يجب البحث عن معيار آخر يصلح لتحديد هذه الطريقة .

وقد وجد الفقه هذا المعيار في الغرض الذي يخصص من أجله هذا المال ، والوظيفة التي يؤديها في المجتمع ، والتي إستلزمت نقل هذا المال من مجال الملكية الفردية إلى الملكية الاشتراكية العامة ، ذلك المعيار الذي أطلق عليه معيار « الغرض الاجتماعي » ، *La destination sociale* ^(١) ويقصد به أن يتوقف تحديد الأموال التي ستدخل في كل طريقة من طرق الإدارة ساقفة الذكر على الغرض الاجتماعي الذي يستخدم من أجله كل مال من هذه الأموال . والوظيفة التي يؤديها ، بحيث أن كل طريقة تنطبق على مجموعة من الأموال تتماثل في أمر معين ، هو الغرض أو الغاية التي تخصص هذه الأموال من أجل تحقيقها . ^(٢)

وفي ضوء هذا المعيار يمكن القول بأن الأموال التي تخصص لضمان سير المرافق العامة وتأمينها لوظيفتها ، مثل دور المصالح والوزارات والمناطق

Stoyanovitch : op. cit. , p. 115.

(١) — Semenov : La propriété de l'Etat dans la période d'édification du communisme. Revue des Revues, 1963, T. 2, p. 259, trans. par Joly.

(٢) Dominique : Introduction à l'étude des formes de propriété en droit soviétique. Revue progressiste de droit français, mars-avril, 1953, p. 27.

المسكينة والمستشفيات والمدارس العامة ، والمتقولات الموجودة بجميع هذه المكاتب الرسمية ، تدخل جميعاً في نطاق الإدارة المباشرة للملكية الدولة .^(١)

وأما الأموال التي تخصص في أغراض الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري والنظام المالي الإئتماني ، مثل المصانع والبنوك والشركات والمؤسسات والمشروعات الصناعية والتجارية والمالية ، والأدوات والآلات التي تستخدم فيها وجميع الأموال المتعلقة بها ، تدخل في نطاق الإدارة المباشرة .^(٢)

وأخيراً فإن الأموال التي تخصص للإنتاج في القطاع الزراعي ، وتبرز بينها بصفة أساسية ، الأرض كأداة من أدوات الانتاج الأساسية ، وما عليها من آلات وأدوات مخصصة للإنتاج الزراعي ، تدخل في نطاق الإدارة المستقلة .^(٣)

وسنقوم بدراسة طرق إدارة الملكية الاشتراكية في ثلاثة مباحث .
متتالية .

Stoyanovitch : op. cit., p. 115. (١)

Eorsi (Gyula) : La gestion des entreprises, dans : (Le droit de propriété dans les pays de l'Est, 1963), Bruxelles, p. 25. (٢)

وهو كتاب يتضمن مجموعة من المقالات الهامة والمخصصة لدراسة حق الملكية في الدول الشرقية التي تأخذ بنظام الملكية الاشتراكية وخاصة روسيا ويولنده ورومانيا .

— Leh (Tibor) : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat Soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, T. 2, pp. 169-170.

Aksenienok : Le droit foncier soviétique. Principes de droit soviétique. Academie des Sciences de l'U.R.S.S., Moscou, 1965, p. 320. (٣)

المبحث الاول

طريقة الاستغلال أو الإدارة المباشرة

La gestion directe

طبيعة وخصائص طريقة الادارة المباشرة :

وفقاً للمعيار الذى سبق أن ذكرناه ، فإنه يمكن تحديد الاموال الداخلة فى الملكية الاشتراكية للدولة والتي تخضع لطريقة الادارة المباشرة بأنها ، كقاعدة عامة ، تلك الاموال أو المرافق التي تساهم فى تسهيل سير الادارة العامة وحسن أدائها لوظيفتها ، وذلك مثل دور المصالح العامة والمستشفيات والمدارس والجامعات والجسور والطرق وسائر المباني والاراضى العامة أو بعبارة أخرى كافة الاموال — والتي لا تعتبر بطبيعتها أدوات أو وسائل إنتاج — وإنما لاغنى عنها للدولة لاداء وظيفتها والقيام بواجباتها وتشغيل مراقبتها العامة ، وهى تلك الاموال التي تعتبر أموالاً عامة فى النظام التئليدى وتدخل فى ملكية الدومين العام للدولة .

وقد كان لطبيعة هذه الاموال أثرها فى تحديد مضمون وطبيعة طريقة الادارة الخاصة بها ، فنظراً إلى أن معظم هذه الاموال من الاموال الأساسية لادارة مصالح الدولة ومراقبتها ، بل ولاداء الدولة لدورها كسلطة عامة ، فقد افترض ذلك أن تكون إدارتها على وجه يسمح باعطاء الدولة سيطرة مباشرة على هذا الجزء من الملكية ، حتى تستطيع ضمان أدائها لوظيفتها وواجباتها .

وقد كان لهذه الطبيعة أثرها فى تحديد شكل الاستغلال المباشر وأحكامه القانونية والهيات التى تقوم به .

فطريقة الإدارة المباشرة تسند إلى هيئات الدولة ومصالحها العامة لتتولى إدارة واستغلال هذا الجزء من الملكية ، ويكون ذلك عن طريق بجرعة من الموظفين العموميين المعيّنين بواسطة السلطة العامة لمباشرة المهام والشئون العامة ، ولذلك تصطبغ أحكام استغلال الملكية الاشتراكية التي تدخل في نطاق هذه الإدارة بصيغة إدارية بحثة تقترب إلى حد كبير من إدارة الدومين العام في النظام التقليدي ، حيث تخضع هذه الإدارة لأحكام القانون الإداري ويُسأل عنها هؤلاء الموظفون ، باعتبار ذلك من واجبات الوظيفة العامة نفسها المنوط بهم تحقيقها نيابة عن الدولة ، أى نظراً إلى أن الدولة كشخص معنوي تحتاج إلى أشخاص طبيعيين للقيام بمهام الواجبات الملقاة على عاتقها ، بحيث ينسب إلى الدولة ذاتها آثار هذه التصرفات تماماً مثلما يتصرف مدير الشركة ، باسمها ويبرم التصرفات القانونية التي تنصرف آثارها إلى الشركة كذلك بالنسبة لطريقة الإدارة المباشرة فيقوم الموظفون العموميون بإدارة هذه الملكية باسم الدولة ونيابة عنها ^(١) .

ويرتب على ذلك نتيجة هامة ، وهي أن الهيئات والمصالح التي تقوم بالإدارة المباشرة للملكية الاشتراكية لا تتمتع بأى استقلال ذاتي من الناحية القانونية ، بمعنى أن الهيئة أو المصاحبة التي تقوم بالإدارة المباشرة لأموال الدولة لا تتمتع بالشخصية المعنوية ^(٢) . بل هي تمارس اختصاصاتها بالنيابة عن الدولة ذاتها ، وسنرى أن هذا الفارق يعتبر من أهم الفروق الأساسية التي تميز هذه الطريقة من طرق الإدارة عن غيرها من الطرق الأخرى ، التي تتضمن جعل استغلال الملكية الاشتراكية في يد وحدات وهيئات تتمتع بالإستقلال وبالشخصية المعنوية . ويرتب على هذه الخاصية لطريقة

Dementhon (Henri) : Traité du domaine de l'Etat. Paris, (١)
5ème édit., p. 5 et suiv.

Stoyanovitch : op. cit., p. 260. (٢)

الإدارة المباشرة، وهي عدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية المستقلة. نتيجة أخرى هامة مؤداها أنه من الناحية المالية تعتمد هذه الإدارة اعتماداً كلياً على ميزانية الدولة بحيث تعتبر نفقاتها نفقات للدولة وإيراداتها إيرادات للدولة دون أن تخصص لها حسابات مستقلة وأصول وخصوم ذاتية متعلقة بها^(١).

وبلاحظ البعض^(٢) إفتراء خصائص وطبيعة طريقة الإدارة المباشرة من فكرة الدومين العام، والرغم من أن فكرة الدومين العام والهيئة العامة تعتبر فكرة مهمة وإتقان السوفيتي. فإن ذلك لا يمنع من التأكيد على أن فكرة الدومين العام هي حقيقة واقعة. فمن المسلم به أن كل دولة حديثة لا بد - لكي تقوم بمهمتها وتنفيذ واجباتها في حماية أمن المواطنين وضمان تشغيل المرافق العامة وحسن أدائها لعملها - أن تقوم بالسيطرة المباشرة على مجموعة من الأموال اللازمة لضمان وتسهيل القيام بهذه الوظائف، ولهذا فإن هذه الفكرة لا بد من وجودها في أي نظام حديث بغض النظر عن التسمية التي تطلق عليها، وبذلك ينتهي هذا الرأي إلى أن فكرة الدومين العام نفسها والتي كانت توجد في روسيا القيصرية أي قبل تطبيق النظام الاشتراكي، هي نفسها التي استوعبتها فكرة الملكية الاشتراكية للدولة بعد ذلك بدون أي تعديل. وذلك ضمن طريقة الإدارة المباشرة، وهي نفسها التي توجد في القانون الفرنسي في دائرة الدومين العام الطبيعي أو الحمي^(٣).

والذي نراه في هذا الصدد أن الشبه بين أحكام الإدارة المباشرة وأحكام الدومين العام في الدول الرأسمالية، لا يتعارض مع طبيعة الملكية الاشتراكية بل هو أمر إستلزمته نفس طبيعة هذه الملكية الاشتراكية، لأننا رأينا أنها

Leh : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat (١)

Soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S. T. II, 1964, pp. 169-170.

Stoyanovitch : op. cit., p. 262.

(٢)

Stoyanovitch : op. cit., p. 263.

(٣)

تمثل الصورة العليا الملكية التي تستوعب كافة الأموال الأساسية في المجتمع على إختلاف طبيعتها وتخصصها ، الأمر الذي استلزم التنوع في طرق إدارة الملكية الاشتراكية بما يتفق مع هذا الإختلاف ، حتى يمكن إختيار طريقة الاستغلال التي تلائم كل نوع من هذه الأموال . ولذلك فإننا لانرى تنافساً في إقتراب أحكام الدومين العام في النظم الرأسمالية من أحكام طريقة الإدارة المباشرة للملكية الاشتراكية ، بل ونرى مع البعض (١) ، أن رد الطبيعة القانونية لنظام جديد المعالم والخصائص - مثل نظام الإدارة المباشرة للملكية الاشتراكية - إلى أحد النظم المعروفة الأحكام والمحدد المعالم مثل نظام الدومين العام ، إنما يتميز بإمكان تفسير أحكام هذا النظام في ضوء الأحكام والقواعد المستقرة . ولكن الذي يعيننا ، من وجهة نظر القانون المدني ، أن حق الملكية الاشتراكية للدولة على الأموال الخاضعة لطريقة الإدارة المباشرة ، هو حق جامع يشمل كافة العناصر الأساسية للملكية وهي الاستعمال والاستغلال والتصرف ، حيث تظهر الدولة وهي تجمع بين أيديها هذه السلطات الثلاث التي تمنحها الملكية اصحابها ، وهو الأمر الذي يختلف بالنسبة للطرق الأخرى من طرق إدارة وإستغلال الملكية الاشتراكية ، حيث نرى إنفصالاً بين هذه السلطات السابقة وعدم تجمعها في يد واحدة ، الأمر الذي يثير بعض الصعوبات القانونية من ناحية تكييف هذه الحقوق المنفصلة المختلفة التي ترد على الأموال الداخلة في الملكية الاشتراكية ، للدولة كما سنرى بالتفصيل .

المبحث الثاني

طريقة الاستغلال أو الإدارة شبه المباشرة

La gestion semi-directe

تعتمد هذه الطريقة هي الطريقة الثانية من طرق إدارة الملكية الاشتراكية. ولكننا في الواقع نعتبر أهم هذه الطرق بالنظر إلى موضوعها كما سيأتي ، ولذلك إهتم الفقه بإرساء خصائصها وأحكامها، وسنقوم بدراستها في ثلاثة مطالب ، نحاول أن نحدد في المطلب الأول مضمون هذه الإدارة شبه المباشرة وصفة القائم بها ، ونستعرض في المطلب الثاني حقوق المشروع العام القائم بهذه الإدارة ، وفي المطلب الثالث نحدد سلطات الدولة في الرقابة على الإدارة شبه المباشرة .

المطلب الأول

مضمون الإدارة شبه المباشرة وصفة القائم بها

نطاق الإدارة شبه المباشرة :

يمكن تحديد نطاق تطبيق الإدارة شبه المباشرة للملكية الاشتراكية في ضوء المعيار الذي سبق أن رأيناه ، بأنها ترد - كبدأ عام - في المجال الصناعي والتجاري من الملكية الاشتراكية العامة ، والذي كان يتمثل في النظام الرأسمالي في الشركات والمؤسسات التجارية الخاصة والمصانع والمعامل وبنوك التبادل والإئتمان ، وبصفة عامة كافة الأموال والقيم التي يتم تخصيصها لأغراض النشاط الصناعي والتجاري في المجتمع . ويلاحظ أن هذه الأموال تمثل أخطر وأهم قطاع في الملكية الاشتراكية لأهميتها الجوهرية ، ولأنها كانت محلا للانتقادات التي وجهت إلى الملكية الرأسمالية ، بعكس الأموال التي رأيناها تدخل في طريقة الإدارة المباشرة ، والتي يحكم طبيعتها من الأموال

العامة والتي كانت توضع تحت سيطرة الدولة مباشرة في الدومين العام حتى في ظل النظام الرأسمالي ، لما تستلزمه طبيعتها من ضرورة تأمينها وضمان استعمالها بصفة عامة لصالح جميع أفراد المجتمع ، أما هذا النوع الثاني من الأموال -- أموال الإنتاج الصناعي والتجاري -- فكانت أصلاً محلاً للملكية الرأسمالية وما يترتب عليها من إستغلال عمل النير، والحصول على دخل غير مستحق وعلى ثمار غير مشروعة وغير ناتجة من عمل المالك بل على حساب المجتمع .

لكل هذه الاعتبارات استلزم نقل ملكية هذه الأموال من نطاق الملكية الفردية إلى الملكية الاشتراكية العامة ، ضرورة مراعاة طبيعة هذه الأموال والبحث عن نظام جديد يلائم هذه الطبيعة ، فيسمح بحسن استغلالها بطريقة فعالة لتحقيق أقصى إنتاجية لها ؛ ثم إيجاد نوع من الرقابة والتحكم في هذه الأموال بما يضمن توجيهها لصالح العام لجميع أفراد المجتمع ، دون استخدامها للحصول على دخل فردي غير مشروع أو غير مستحق .

لكل ذلك جاء نظام الإدارة شبه المباشرة التي يسمح بالتوفيق بين هذين الاعتبارين المتقابلين، بحيث يحقق من ناحية للملكية الاشتراكية الوسيلة التي تضمن لها أقصى درجة من الحرية في الإدارة، ومن ناحية أخرى يوجد الرقابة على هذه الإدارة لضمان توجيهها لصالح العام وكان ذلك عن طريق إسناد إدارة واستغلال هذا القطاع الهام من الملكية الاشتراكية إلى نوع من الوحدات والتي يطلق عليها في النظام الاشتراكي : المشروع العام أو مشروع الدولة *Entreprise publique, Entreprise d'Etat* وبترك لهذا المشروع كافة الحرية والاستقلال في استغلال وإدارة الملكية الاشتراكية في هذا القطاع بما يحقق لصالح العام^(١) .

والذى يعيننا في هذا الصدد بيان تعريف وخصائص المشروع العام وتكييف طبيعة حقه على الأموال المسندة إليه، الأمر الذى سنرى له أهمية جوهرية في تحديد حقوق وإلتزامات هذا المشروع العام .

تعريف وخصائص المشروع العام (مشروع الدولة) في النظام الاشتراكي
اختلف الفقه في هذا التعريف ولعل التعريف الأكثر توفيقاً في تحديد طبيعة وخصائص المشروع العام في ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة، هو تعريف الفقيه السوفيتي (Leptev) والذى يعرفه: « المشروع الاشتراكي للدولة هو هيئة أو تنظيم للدولة يقوم — بفضل مجموع العاملين به — بتحقيق نشاط إنتاجي واقتصادي، طبقاً لخطة موضوعة سلفاً له تحت إشراف الإدارة العليا، ويقوم بممارسة نشاطه على أساس الاستقلال المالى، وله ذمة مستقلة تظهره كـ شخص من أشخاص القانون المستقلة التي تتمتع بالشخصية المعنوية،^(١) .
ويتبين من هذا التعريف أن المشروع العام — في ظل نظام الملكية الاشتراكية — يتمتع بالشخصية القانونية، ولكن ذلك يثير تساؤلاً حول مدى ملكية المشروع للأموال المسندة إليه وطبيعة حقه عليها، ومدى استقلاله المالى في هذا الصدد على التفصيل التالى .

تمتع المشروع الاشتراكي القائم بالادارة شبه المباشرة بالشخصية القانونية :

لعل من أهم الخصائص التي تميز الإدارة شبه المباشرة للملكية الاشتراكية عن الإدارة المباشرة، أن المشروع الذى يقوم بهذه الإدارة شبه المباشرة

Leptev : Question du statut juridique des entreprises industrielles, Revue des Revues, No. I, 1964, p. 27, trans. par Meyer.

«L'entreprise socialiste d'Etat est un organisme d'Etat qui, grace à la force de l'ensemble de ses travailleurs effectue une activité productive et économique conforme au plan dont les données lui ont été transmises sous la direction des organes suprêmes, qui gère son activité sur la base de l'autonomie financière, qui a un patrimoine, qui apparait comme un sujet de droit autonome et qui jouit des droits de personnalité morales.

يتمتع بالشخصية المعنوية، بعكس الهيئات التي تقوم بالإدارة المباشرة والتي رأينا أنها تعتبر مرافق أو مصالح تابعة للدولة ولا تتمتع بأي شخصية معنوية أو أى استقلال وإنما تقوم بممارسة نشاطها حسب التعليمات المباشرة للدولة^(١). أما بالنسبة للمشروع العام للدولة فقد رأينا أن طبيعة طريقة الإدارة شبه المباشرة اقتضت منه قدراً كبيراً من الحرية والاستقلال ، نظراً لأن هذا المشروع يعهد إليه بجزء من ذمة الدولة التي تكون الملكية الاشتراكية لكي يقوم بإدارتها واستغلالها، مما استلزم الاعتراف له بالشخصية القانونية، حتى يستطيع القيام بالأعمال القانونية اللازمة لاستغلال هذه الملكية، ولكننا رأينا من ناحية أخرى أن نظام الإدارة شبه المباشرة يفترض قيام الدولة بممارسة الرقابة على هذه الإدارة لضمان أداء الملكية الاشتراكية لوظيفتها في سبيل الصالح العام ، كل ذلك اقتضى التغيير من النتائج التي تترتب على منح الشخصية المعنوية للمشروع العام بحيث يتعين لتحديد هذا التعرض لعدة مسائل مختلفة .

هل يفترض الاعتراف للمشروع بالشخصية القانونية ان يمنح حق ملكية الأموال المستندة اليه ؟

لعل الرد على هذا التساؤل من أهم المسائل التي أثارته خلافاً جوهرياً في الفقه الاشتراكي ، ذلك أن طبيعة طريقة الإدارة شبه المباشرة تستلزم كما رأينا اقتطاع جزء من ذمة الدولة التي تدخل في الملكية الاشتراكية ومنحه إلى المشروع العام لاستغلاله وإدارته ، مع إعطائه قدراً كبيراً من الاستقلال والحرية في هذه الإدارة وحق إبرام التصرفات القانونية المتعلقة بهذه الأموال ، ولذلك تثار الجدل حول طبيعة حق المشروع العام على هذه الأموال وهل هو حق ملكية أم هو حق من نوع آخر وتظل الملكية للدولة ؟ :

١ - ذهب رأى أول في فقه القانون المدنى السوفيتى يتزعمه فقهاء القانون المدنى «Mikolenko» و «Kecekjan»^(٢) أن مشروع

Leh : op. cit., p. 173.

(١)

Gribanov : Le développement futur de la personnalité juridique de l'entreprise d'Etat. Revue des Revues, 1964, T. II, pp. 230-234, trans. par Levy.

(٢)

الدولة - المشروع العام - يعتبر مالكا للذمة التي خول إليه استغلالها وإدارتها ويتمتع بذلك بكافة الحقوق التي يمنحها حق الملكية للمالك من استعمال واستغلال وتصرف ، ويؤسس هذا الفريق من الشراح وجهة نظرهم ، من ناحية ، على أساس أن ذلك يعتبر نتيجة منطقية وحمية للاعتراف للمشروع العام بالشخصية القانونية ، مما يستلزم منحه حق ملكية الأموال التي خولت إليه لاستغلالها ، بعكس الإدارات والهيئات التابعة للدولة والتي لا تتمتع بالملكية لأنها لم تمنح الشخصية المعنوية المستقلة ؛ كذلك من ناحية ثانية ، يرى أنصار هذا الرأي أن من الخصائص المميزة التي تميز طريقة الإدارة المباشرة عن طريقة الإدارة شبه المباشرة ، أن الهيئات والمرافق التي تقوم بالنوع الأول من الإدارة لا تتمتع بأى إستقلال مالى عن الدولة أو ميزانية مستقلة ، بل تدخل إيراداتها ومصروفاتها مباشرة في الميزانية العامة للدولة ، بينما من الخصائص الأساسية التي تميز الإدارة شبه المباشرة - كما سنرى تفصيلا - الاستقلال المالى التام حيث ينفرد المشروع بالتزاماته وحقوقه ولا تسأل الدولة عن ديونه ولا يسأل أمامها ماليا بما يقتضى حتما الاعتراف للمشروع بملكية الأموال والقيم التي تدخل في ذمته المالية أصلا ، أو ترتب كشورة لاستغلاله وإنتاجه ؛ كذلك يعتبر هذا الجانب من الفقه أن منح حق الملكية إلى المشروع العام يعتبر من ضمن الحوافز الهامة التي بنادى الفقه الاشتراكي الحديث بإدخالها على النظام القانوني للملكية الاشتراكية رغبة في تشييط الاستغلال وزيادة الدخل والإنتاج ^(١) . وأخيراً يستند هذا الفريق من الشراح في رأيهم إلى تحليل النظام القانوني للملكية الاشتراكية للدولة ذاته ، حيث يرون أن كل مشروع أو مؤسسة عامة يتمتع في مجاله بملكية الأدوات والأموال التي يترك له إدارتها واستغلالها ، هذا من ناحية ، ثم بعد ذلك تكون

Spiridonova : L'autonomie financière et la stimulation matérielle de la production socialiste. Revue des Revues, 1964, T. III, pp. 489-494, trans. par Lion et Sokoloff. (١)

الملكية الاشتراكية للدولة ذاتها من مجموع هذه الملكيات كلها ، أى أن كل مؤسسة لها ذمة مستقلة وملكية مستقلة على حدة ، ثم تتسكون ذمة الدولة من مجموع هذه الذمم كلها ، فالمشروع يمتلك أمواله والدولة تمتلك المشروع ذاته .^(١)

٢ - ولكن يذهب غالبية شراح القانون المدنى السوفيتى^(٢) إلى أن المشروع العام - مشروع الدولة - لا يتمتع بحق الملكية بالنسبة للجزء الذى يقوم باستغلاله وإدارته من ذمة الملكية الاشتراكية للدولة، ويؤسسون رأيهم هذا على أن الاعتراف للمشروع العام بالشخصية القانونية ليس من نتيجته الختمية الاعتراف له بحق ملكية الأموال التى أسند إليه إدارتها أو إستغلالها ، وإنما القصد من ذلك تمكين المشروع العام من القيام بالأعمال والتصرفات القانونية اللازمة لاستغلال وإدارة الملكية الاشتراكية للدولة على وجه الاستقلال، ومن ناحية أخرى فإن منح المشروع قدراً من الاستقلال

Gribanov : op. cit., p. 235.

(١)

وسرى أن هذا الرأى ينادى به البعض فى الفقه المصرى فى تفسير ملكية المشروع العام لأمواله فى ظل نظام ملكية اللعب الذى نص عليه الدستور المصرى والميثاق الوطنى ، حيث نادى هذا الرأى بمكرة تدرج الملكية من المشروع العام إلى الدولة ، فالمشروع العام يملك وحده الأموال التى تدخل فى ذمته وتكون له عليها سلطات المالك من إستعمال واستغلال وتصرف ، ولكن المشروع كله كشخص معنوى يكون مملوكاً للمؤسسة فتؤول أرباحه اليها وتكون لها السيطرة على نشاطه ووجوده ، والمؤسسة هى الأخرى كشخص معنوى تعتبر : لوكة للدولة فتؤول اليها أرباحها وتكون لها السيطرة التامة عليها فى توجيه نشاطها وفى وجودها .

أنظر فى ذلك : مصطفى الجبال - نظام الملكية - الأسكندرية ص ٥٨ .

- (٢) — Ionsco et Bradeano : Le transfert du droit de propriété et de tout autre droit par l'effet de la transmission de tout ou d'une fraction du patrimoine. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), pp. 53-54 ;
— Leli : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat soviétiques, op. cit., p. 171 ;
— Eorsi : La gestion des entreprises. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), pp. 25-27 ;
— Leptev : Question de statut juridique des entreprises industrielles, Revue des revues, 1964, No. I, pp. 27-28.

المالى فى مواجهة الدولة ليس من شأنه الاعتراف بحق الملكية لهذا المشروع، وإنما يفسر هذا الاستقلال باعتبارات حسامية ترجع إلى استخدام طرق الحساب المستقل والميزانية المستقلة والمعاملات المنفصلة، فمن المعلوم أن الشخصية الاعتبارية يترتب عليها استقلال الذمة المالية للشخص الاعتبارى عن أى ذمة أخرى بحيث يستقل بتحمل التزاماته والتمتع بحقوقه إستقلالاً عن ذمة الأعضاء المساهمين فى هذا الشخص الاعتبارى، هذا فقط هو مفهوم الاستقلال المالى للشخصية الاعتبارية. (١) كذلك الأمر فى فكرة الإدارة شبه المباشرة حيث يترتب على منح الشخصية القانونية للمشروع عدم مسئولية الدولة عن ديونه وإلتزاماته، ولكن ذلك لا يفترض من ناحية أخرى الاعتراف له بملكية الأموال التى عهد إليه بإدارتها واستغلالها، كما يستند أنصار هذا الرأى - إلى القول بأن حق المشروع على الأموال المخولة إليه ليس حق ملكية بل حق آخر - إلى أنه عند تحليل الحقوق والسلطات التى تخولها الإدارة شبه المباشرة للمشروع - كما سنرى تفصيلاً - يتضح أنها أبعد ما تكون عن الحقوق التى يمنحها حق الملكية، بل هى سلطات أو اختصاصات مقيدة ومحاطة بعدد كبير من اللتزامات والرقابة بواسطة الدولة عن طريق الخطة والرقابة على الصرفات وغيرها من القيود التى تبعد بها عن حق الملكية. (٢)

٣ - والذي نراه أنه بتحليل النظام القانونى لأحكام الملكية الاشتراكية للدولة، نجد أن هذا النظام يفترض تركيز ملكية جميع أدوات ووسائل الإنتاج المؤممة فى يد الدولة ذاتها، وقد سبق أن رأينا أن المالك للملكية

(١) عبد اودود يحى المدخل لدراسة القانون (نظرية الحق) - ١٩٧٠ - ص ٩٠

٩١ - ص ١٠٧ - ١٠٩

Carbonier : Droit civil, T. I, Paris, 1967, p. 273 et suiv.

Gribanov : op. cit., p. 232 ;

(٢)

— Stoyanovitch : op. cit., p. 132.

الإشترائية العامة - في النظام السوفيتي - هو الدولة نفسها كشخص معنوي من أشخاص القانون العام ، ولذلك فإننا نميل إلى ترجيح هذا الرأي الثاني الذي لا يسلم للمشروع العام بحق ملكية الأموال العامة التي يتولى إستغلالها ، ونعتقد أن هذا الموضوع قد حسم عن طريق تشريع المبادئ الأساسية للقانون السوفيتي الصادر في ١٩٦١ ، وعن طريق التقنين المدني السوفيتي الجديد الصادر في ١٩٦٤ ذلك أنه باستعراض الكل من هذين التشريعين نجد أن المادة ٢١ من المبادئ الأساسية للقانون السوفيتي تنص على أن :

« الدولة هي المالك الوحيد لكل الذمة العامة » .

« L'Etat est le propriétaire unique de tout le patrimoine public ».

ولعل التقنين المدني السوفيتي الجديد الصادر سنة ١٩٦٤ كان أوضح في الدلالة على هذا الرأي الذي نرجحه ، حيث ينص في الباب الثامن الخاص بالملكية للدولة في المادة ٩٤ : « الدولة هي المالك الوحيد لجميع أموال الدولة ، وأموال الدولة المستندة إلى مشروعات الدولة توجد تحت الإدارة الفعالة لهذه المشروعات ، حيث تمارس عليها حقوق الاستعمال والتصرف في الحدود المرسومة بواسطة القانون وطبقا لأغراض المشروع... الخ (١) ».

ويتضح بجلاء من النص السابق أن القانون يحفظ بملكية الأموال محل الملكية الاشتراكية للدولة ، ولذلك يبقى الآن السؤال حول طبيعة حق المشروع العام على هذه الأموال .

Dekkers : Code civil de R.S.F.S.R., 1964, art. 94 :

(١)

« L'Etat est le seul propriétaire de tout bien d'Etat. Le bien de l'Etat, mis à la disposition des organismes d'Etat, se trouve sous la gestion opérative de ces organismes ; ils exercent le droit de posséder le bien, d'en jouir et d'en disposer dans les limites fixés par la loi, conformément aux buts de leur activité, aux tâches prévues par les plans et à la destination du bien ».

التكييف القانوني لحق المشروع العام على الأموال المسندة اليه لادارتها واستغلالها :

راينا ان حق المشروع على هذه الأموال ليس حق ملكية ، إذن ماهي طبيعة هذا الحق ؟ وهل يمكن الاستناد إلى فكرة إنعدام ملكية المشروع للقول بأن شخصيته القانونية مجردة من أى مضمون فعلى أم أن هناك حق آخر يحل محل حق الملكية ؟

برى الفقه أنه لكي يتوافر للشخصية القانونية مضمونها الواقعي لابد من توافر عنصرين أو شرطين : الأول شرط مادي يتلخص في أن يخصص مال معين ويوضع تحت الحيازة الفعلية للشخص القانوني . والثاني شرط قانوني وهو ضرورة وجود نظام قانوني يسمح بإعطاء الشخص القانوني سلطات واختصاصات قانونية — مطلقة أو مقيدة حسب الظروف — فيما يتعلق باستعمال واستغلال هذا المال الذي يدخل في حيازته الفعلية^(١) .

و يتم هذا التخصيص عادة عن طريق حق الملكية الذي يحدد أيضاً السلطات المتعلقة بالمال الذي يتم تخصيصه، وهي سلطات وحقوق المالك والتي تعتبر — كبدأ عام في النظام التقليدي — حقوقاً كاملة في الاستعمال والاستغلال والتصرف ، وإن كان من الممكن وضع قيود معينة على ممارسة هذه السلطات والحقوق^(٢) .

أما بالنسبة لنظام المشروع العام كشخص قانوني يستعمل مالا معيناً مملوكاً للدولة ملكية اشتراكية عامة ، فعلى الرغم من عدم تمتعه بحق ملكية هذا

Eorsi : La gestion des entreprises — «Le droit de propriété» (١)
dans les pays de l'Est», 1963, p. 25.

Vareilles-Sommières : La définition et la notion juridique de (٢)
la propriété, revue trimestrielle du droit civil, 1963, T. 4,
pp. 460-461.

— Dutheillet-Lemonthézie : Recherches sur la propriété droit absolu,
Paris, 1955, pp. 37-38.

المال، فلا يمكن القول بعدم تمتعه بالشخصية القانونية أو أن شخصيته القانونية مجردة من مضمونها الواقعي، وذلك لأن استئثار المشروع بممارسة اختصاصات وسلطات معينة فيما يتعلق بمال معين وضح تحت حيازته الفعلية — وهما الشرطان اللذان سبق أن رأيناها — قد أمكن توافرها عن طريق منح هذا المشروع حقاً آخر غير حق الملكية. فبرى الفقه الاشتراكي أن عدم الاعتراف للمشروع العام بملكية الأموال المسندة إليه هو نتيجة حتمية للنظام القانوني للملكية الاشتراكية للدولة، والذي يقوم على اعتبار الدولة المالك الوحيد لهذه الملكية بما يتعارض مع الاعتراف للمشروع العام بملكية مال من الأموال الداخلة في هذه الملكية الاشتراكية، فضلاً عن أن تكليف حق المشروع على الأموال المسندة إليه بأنه حق ملكية لا يتفق مع طبيعة السلطات المقيدة لهذا المشروع وحرمانه من سلطة التصرف في الأموال المسندة إليه إلا في حالات استثنائية منصوص عليها صراحة وبالنسبة لأنواع معينة من الأموال وبشروط معينة، واسكن من ناحية أخرى فإن الشخصية القانونية للمشروع العام تستمد مضمونها عن طريق منح هذا المشروع حقاً آخر يحقق له العنصرين السابقين، وهما إسناد مال معين للحيازة الفعلية للمشروع، وأن يمارس عليه عدة اختصاصات وحقوق معينة.

هذا وقد استقر فقهاء القانون المدني السوفيتي — ومعظم فقهاء الدول الاشتراكية الأخرى — على تكليف حق المشروع العام على الأموال المسندة إليه في ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة بأنه حق عيني من نوع جديد : *Un droit réel de type nouveau* ، ويطلق عليه الفقهاء باللغة الفرنسية : *Le droit de l'administration opérationnelle directe* أى حق الإدارة الفعالة المباشرة^(١) . ويعتبر هذا الحق حقاً عينياً مركباً

Eorsi : La gestion des entreprises, op. cit., p. 28 ;

(١)

— Leh : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat soviétique, op. cit., p. 172 ;

جديداً ، يتكون من عدة حقوق للمشروع يقابلها التزامات عليه ومن سلطات له على هذه الأموال يقابلها سلطات للدولة على المشروع ، الأمر الذى يقتضى أن نتعرض لطبيعة هذا الحق والحقوق والسلطات المتقابلة التى تتضمنها ، حيث نرى أن المكنات والسلطات التى تمنحها الملكية للمالك توجد موزعة بين الدولة والمشروع حسب طبيعة المال ونوع التصرف على التفصيل الآتى :

تعريف وطبيعة حق الادارة الفعالة المباشرة :

لعل التعريف الأكثر شمولاً لخصائص وطبيعة هذا الحق هو الذى يذهب إلى تعريفه : « بأنه حق المشروع العام فى حيازة واستعمال المال الذى يدخل فى الملكية الاشتراكية للدولة والمُسند إليه لادارته بل والتصرف فيه - فى بعض الحالات - وذلك فى الحدود المرسومة بالقانون والقيود الواردة فى الخطة وحسب الغرض الذى خصصت له هذه الملكية الاشتراكية وذلك كانه تحت رقابة الدولة » . (١)

يتضح من هذا التعريف أن هذا الحق المعنى الجديد الذى يتمتع به المشروع العام تجاه الأموال المسندة إليه هو حق مركب من طبيعة خاصة

— Leprev : Questions du statut juridique des entreprises industrielles. =
Revue des Revues, 1964, No. I, p. 30 ;

— Ionasco et Bradeano : Le transfert du droit de propriété et de tout autre droit par l'effet de la transmission de tout ou d'une fraction du patrimoine. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), p. 57.

Lapenna : Quelques aspects du nouveau code civil russe. (1)
Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, p. 185.

كذلك ينادى بتعريف مائل لهذا التعريف التقييدان :

— Vendiktov, Brutous, cité par : Eorsi, La gestion des entreprises,
op. cit., p. 36.

يتكون من نوعين من الحقوق المتقابلة : فالمشروع يتمتع بعدة حقوق وسلطات يمارسها في سبيل استغلال هذه الملكية ، ولكن يقابل هذه الحقوق مجموعة من القيود والحدود تمثل في التزامات على المشروع ، ثم حقوق رقابة وتخطيط للدولة ، يبررها إعتبار الدولة المالك لهذه الملكية الاشتراكية ، ومن ثم فهي تمارس حقوق هذه الملكية في حالة الإدارة شبه المباشرة عن طريق تخطيطها وتقييدها لهذه الإدارة ورقابتها بعد ذلك ، لكي تضمن حسن استغلال واستعمال الملكية الاشتراكية في سبيل الغرض الذي خصصت من أجله .

ومن ثم فيتعين لتحديد طبيعة وأحكام هذا الحق العيني الجديد - الإدارة الفعالة المباشرة - أن نتعرض لبيان هذه الحقوق والالتزامات المتقابلة التي يتكون منها هذا الحق ، الأمر الذي سيكون موضع البحث في المطلبين التاليين .

المطلب الثاني

الحقوق والسلطات التي يتمتع بها المشروع العام

يتحكم في تحديد هذه الحقوق مبدأ أسامي وهو أن ثبوت الشخصية القانونية للمشروع ومنحه حق الإدارة الفعالة المباشرة ، إنما يكون بغرض معين وهو استغلال الملكية الاشتراكية للدولة بما يتفق وهدف هذه الملكية وهو تحقيق الصالح العام ، وترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن المشروع العام فيما يتعلق بهذه الحقوق التي يمارسها يتمتع بأهلية خاصة مقيدة يتحكم فيها مبدأ جوهرى وهو ضرورة التقيد دائماً بالغرض أو الهدف الذى من أجله تم

تخصيص هذا المشروع : La destination

هذا وإذا كان مبدأ التقيد بحدود هذا الغرض من المبادئ التقليدية التي تميز نشاط الشخص المعنوى^(١) ، إلا أنه يظهر في صورة خاصة بالنسبة

(١) بل يطابق عليه الفقه أيضاً « مبدأ التخصيص » . أنظر :

— عبد الوارد يحىيى — المدخل لدراة القانون (نظرية الحق) ص ١٠٧

للمشروع الاشتراكي ، فترتب عليه آثار معينة وننانج قانونية متميزة بالنسبة لتصرفاته القانونية ، بحيث تؤدي لخصوه مباشرة لأحكام الخطة ورقابة الدولة في هذا الصدد^(١) .

ولاشك أن المشروع الاقتصادي في استغلاله وإدارته للملكية الاشتراكية يحتاج أولا إلى سلطة إبرام التصرفات القانونية وخاصة العقود المتعلقة بالأموال المسندة إليه ، كما يحتاج بعد ذلك إلى نوع من الاستقلال المالي والذمة المستقلة، ولذلك يجب بحث مدى حرية وسلطة المشروع في إبرام العقود المتعلقة بالملكية الاشتراكية ، ومدى ما يتمتع به من استقلال مالي في هذا الصدد ، الأمر الذي سنتعرض له في فرعين متتاليين .

الفرع الأول

أولا : حق إبرام التصرفات القانونية المتعلقة بالملكية الاشتراكية .

تعريف ومضمون العقد الاقتصادي : Contrat économique

لاشك أن حق المشروع الاشتراكي في إبرام العقود التي ترد على الأموال المسندة إليه على وجه الاستقلال والحرية ، من أهم الحقوق التي يجب الاعتراف بها للمشروع ، الذي يحتاج في سبيل استغلال وإدارة الملكية الاشتراكية إلى القيام بالتصرفات والعمليات التجارية التي تستلزم إبرام العديد من العقود المتعلقة بالأموال المسندة إلى المشروع ، والتي قد تصل إلى درجة التصرف في هذه الأموال عن طريق عقود التصرف ، ويسمى العقد الذي يبرمه المشروع العام على مال من أموال الملكية الاشتراكية « بالعقد الإقتصادي » .

وعلى هذا فيمكن تعريف العقد الاقتصادي بأنه « العقد الذى يبرمه المشروع العام لاستغلال مال من أموال الملكية الاشتراكية أو التصرف فيه ، وذلك فى حدود القيود التى ترسمها له الدولة بواسطة القوانين أو الحطة »^(١).

يتضح من ذلك أن طبيعة ومضمون هذا العقد الاقتصادى الذى يرد على الملكية الاشتراكية تختلف تمام الاختلاف عن فكرة العقد التقليدى الذى يتضمن نقل الملكية أو استغلالها ، والذى يقوم على أربعة شروط أساسية تتضمن أركانها وشروط صحته لى يعتبر صحيحاً نافذاً طبقاً لنص المادة ١١٠٨ من التقنين المدنى الفرنسى وهى « رضا الطرف الملتزم ، أهلية التعاقد ، محل معين للعقد وسبب مشروع للالتزام ، وطبقاً للبواد ٨٩ وما بعدها من التقنين المدنى المصرى »^(٢).

ولكننا نجد أن فكرة الملكية الاشتراكية للدولة قد أدخلت تعديلات جوهرية على فكرة العقد الاقتصادى الذى يبرم لاستغلالها وعلى الحقوق والالتزامات المترتبة عليه ، وقد عنى تشريع المبادئ الأساسية للقانون السوفيتى الصادر ١٩٦١ ، كما عنت المجموعة المدنية السوفيتية الجديدة الصادرة ١٩٦٤

(١) أنظر شرح أحكام العقد الاقتصادى ودوره وإدارة الملكية الاشتراكية بين المشروعات المختلفة :

Khalil (Magdi) : Le dirigisme économique et les contrats.

Thèse, Paris, 1967, pp. 20-22 ;

— Chenot : Les entreprises nationalisées, 1963, pp. 99-100 ;

— Organisation économique de l'Etat, 1965, p. 3-48.

— Hemard : Les contrats commerciaux, 1953, p. 28.

(٢) أنظر بالتفصيل :

Carbonier : Droit civil, Paris, 1967, T. II, p. 331 ;

— Marty et Raynaud : Droit civil, Paris, 1962, T. II, Vol. I, p. 60.

وأنظر كذلك فى اشترائط القانون المدنى المصرى ثلاثة أركان فى العقد وهى التراضى والمحل والسبب بالتفصيل : عبد الرزاق السنهورى — الوسيط فى شرح القانون المدنى الجديد . ج ١

— مصادر الإلتزام — القاهرة ١٩٥٢ ص ١٧٠ .

بالنص على هذه الأحكام الجديدة التي أدخلها حق الإدارة الفعالة المباشرة على آثار هذه العقود بالنسبة للملكية الاشتراكية ، مما يستلزم بيان مدى أهلية المشروع بالنسبة للعقد ذاته، وهل يتمتع في إبراهيم بالحرية التامة وفقاً لمبدأ سلطان الإدارة ، أم أنه يكون ملزماً بإبرامه ؟ ثم مدى طبيعة العقد ذاته وهل ينقل الملكية أم لا وكيف ينقلها إذا كان المتعاقد ذاته — المشروع العام — لا يتمتع بحق الملكية، ومن ثم ماذا ينقل العقد ، وأخيراً مدى سلطة المشروع في تحديد مضمون العقد وتنظيم موضوعه . وسوف تعرض لهذه الأمور الثلاثة تباعاً .

(١) أهلية المشروع العام بالنسبة للعقد الاقتصادي (أهلية مقيدة خاصة) :

لاشك أن المشروع العام بوصفه شخصاً معنوياً عادياً يخضع لمبدأ عام يطبق على الأشخاص المعنوية بصفة عامة أياً كانت طبيعتها ، وهو أنها تتمتع بأهلية خاصة بحيث أنها لا تمارس سوى النشاط اللازم لتحقيق الغرض من إنشائها فقط دون أن تتعدى ذلك النشاط ، وينتج عن ذلك أن أهلية التصرف لا يمكن أن تمنح إلى الأشخاص المعنوية بصفة مطلقة غير مقيدة كما هو الأمر بالنسبة للأشخاص الطبيعية ، وإنما تمنح لها بالقدر اللازم فقط لتحقيق أغراضها^(١) .

وقد وجدت — بصدد كيفية تحديد هذه الأهلية الخاصة للأشخاص المعنوية بصفة عامة — نظريتان ، إحداهما جامدة ، والأخرى بها بعض المرونة : —

أما النظرية الأولى الأكثر تصديقاً ، فهي النظرية الإنجليزية أو نظرية

(١) جيل الشرقاوى — دروس في أصول القانون — الكتاب الثاني — نظرية الحق .
القاهرة ١٩٦٦ . ص ٢١٢ ، ٢١٣ .
عبد الوهيد يحيى — المدخل لدراسة القانون (نظرية الحق) ١٩٧٠ — ص ١٠٩

«ultra vires» . وطبقاً لهذه النظرية لا يكون للشخص المعنوى أهلية تصرف سوى تلك التى منحت له بواسطة لوائحه ، بحيث أن موضوع المشروع أو هدفه — المحدد فى لوائحه — لا يمكن تعديله على الإطلاق حتى ولو برضاء جميع المساهمين فى هذا المشروع، وجميع التصرفات التى تخالف ذلك — والتى تعتبر «ultra vires» — تقع باطله^(١) .

وأما النظرية الثانية الأكثر مرونة ، فهى النظرية الفرنسية أو نظرية التخصص «Spécialité» ، وهى التى تذهب إلى تقييد أهلية التصرف للشخص المعنوى فى حدود الواجبات المنوط به تحقيقها ، ولكنها فى نفس الوقت تسمح بالمرونة والسهولة فى تطبيق هذا المبدأ . فيجوز مثلاً — بالنسبة للشركة التجارية — تغيير موضوعها بقرار من الجمعية العمومية وبالشروط الموجودة فى نظام الشركة . وبالنسبة للأشخاص المعنوية التى لا تستطيع بنفسها أن تغير موضوعها أو هدفها — مثال المؤسسات العامة — فإن مبدأ التخصص بالنسبة لها يفسر تفسيراً أوسعاً ، يسمح مثلاً بأن يدخل فى نشاطها الأعمال والتصرفات التكميلية والإضافية التى ترتبط — مباشرة أو غير مباشرة — بهدفها الرئيسى^(٢) .

فإذا نظرنا إلى أهلية المشروع العام فى ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة ، لوجدنا أنها تخضع لنظرية مشتقة من النظرية الإنجليزية المضيقية وتعتبر تطبيقاً لها ، وهى تسمى نظرية «تحریم التصرفات التى تتجاوز الهدف»^(٣) ، «Théorie de la prohibition des actes extra-juridiques»

وطبقاً لهذه النظرية فإن المشروع الاشتراكي لا تكون له سوى أهلية

Arminjon, Nolde, Wolff : Traité de droit comparé, op. cit., (١)
T. II, p. 594 et suiv.

Michoud : La théorie de la personnalité morale, 1932, T. II, (٢)
No. 252.

Arminjon : op. cit., T. III, p. 308. (٣)

التصرف اللازمة فقط للقيام بالواجبات التي من أجل تحقيقها وجد هذا المشروع .

وقد أكد تشريع المبادئ الأساسية للقانون السوفيتي الصادر سنة ١٩٦١ ذلك المبدأ في المادة ١٢ التي تنص على أنه « يتمتع الشخص القانوني بالأهلية المدنية المتفقة مع الأهداف المقصودة من نشاطه » .

وقد جاء نص المادة ٩٤ من المجموعة المدنية السوفيتية الجديدة الصادرة سنة ١٩٦٤ أوضح على ذلك ، حيث تنص على أن : - « الدولة هي المالك الوحيد لجميع أموال الدولة . وأموال الدولة المستندة إلى مشروعات الدولة ، توجد تحت الإدارة الفعالة لهذه المشروعات ، حيث تمارس عليها حقوق الاستعمال والتصرف في الحدود المرسومة بالقانون ، وطبقاً للأغراض المحددة لهذه المشروعات والواجبات الملقاة على عاتقها بواسطة الخطة أو تخصيص المال نفسه » ^(١) .

ويترتب على ذلك أن مبدأ أهلية التصرف الخاصة بالمشروع الاشتراكي ومدى صلاحيته لإبرام التصرفات القانونية المتعلقة بالملكية الاشتراكية ، والتي من شأنها أن تحمله الحقوق أو الالتزامات أو التصرف في هذه الأموال ، إنما يخضع لقيد خطير وهو أن يكون ذلك التصرف في إطار الغرض الذي يباشره المشروع والذي أنشئ من أجله ، والمعياري في تحديد هذا الغرض هو لوائح هذا المشروع ؛ والقوانين ؛ والخطة التي حددت غرض هذا المشروع ونشاطه ؛ وتخصيص المال ذاته محل التصرف ، بحيث أنه إذا خرج المشروع

Dekkers : Le code civil de R.S.F.S.R. de 1964, Paris, 1965, (١)
art. 94.

وأُنظر الترجمة الفرنسية لهذه المادة فيما سبق ص ٣١٠ هامش ١

على هذا المبدأ فإن جميع الأعمال والتصرفات التي تتجاوز ذلك تقع باطلة ولا تنتج أى أثر^(١).

هذا وقد انتهى الفقه الاشتراكي إلى أن الاعتراف للمشروع الاشتراكي بهذه الأهلية المقيدة الضيقة التي تخضع لغرض معين مرسوم، له نتيجتان هامتان : النتيجة الأولى أن جميع السلطات والحقوق : *droits subjectifs* التي يتمتع بها المشروع ليست كاملة أو مطلقة على أى حال. وكذلك — وهذا هو الأهم — ليست متماثلة بنفس القدر بالنسبة لجميع المشروعات؛ بل هي تتسع أو تضيق من مشروع إلى آخر لأنها تكون مقيدة حسب موضوع نشاط كل مشروع.

والنتيجة الثانية أن الحقوق الفعلية المقررة لكل مشروع والتي يتمتع بها عمال «*droits concrets*» يتم تحديدها ورسمها وفقاً للخطة التي توضع لكل مشروع^(٢).

(٢) مبدأ سلطان الإرادة وحرية المشروع الاشتراكي في إبرام العقد :

من المبادئ الأساسية المقررة في القانون المدني في النظام الرأسمالي . مبدأ سلطان الإرادة في إبرام العقود ، وأن كلا من المتعاقدين يتمتع بحرية مطلقة في إبرام العقد أو عدم إبرامه دون أى إلزام أو ضغط ، وإلا شاب الإرادة أحد العيوب ، وكان العقد قابلاً للإبطال بالإكراه أو الاستغلال أو أحد العيوب الأخرى حسب الظروف^(٣). ولكننا نجد أن الأمر يختلف

David et Hazard : Le droit Soviétique, Paris, (Edit. L.G.D.J.) (١)

T. II, 1954, p. 55 et suiv. ;

— Arminjon, Nolde, ... : Le droit comparé, T. 3, p. 308 ;

— Katzarov : Théorie de la nationalisation, p. 267.

Eorsi : La gestion des entreprises — La propriété dans les (٢)

pays de l'Est, 1963, pp. 37-38.

(٣) أنظر في نشأة مبدأ سلطان الإرادة في إبرام العقود وحديثه وتطوره :

عبد الرزاق السنهوري — شرح لقانون المدني الجديد . ج ١ — في مصادر الإلزام — القاهرة

١٩٥٢ . ص ١٤١ وبمدها .

تمام الاختلاف بالنسبة للمشروع العام ، فقد استلزم النظام القانوني للملكية الاشتراكية للدولة تعديق مبدأ سلطان الإرادة بالنسبة لسلطة هذا المشروع في إبرام العقد الاقتصادي ، فلم يبدأ المشروع يتمتع في جميع الحالات بسلطة تقديرية في إبرام العقد ، بل نرى أن هناك حالات كثيرة يكون إبرام العقد فيها واجباً مفروضاً على المشروع دون أى حرية أو اختيار ، وأحياناً يترك له حرية إبرام العقد وإن كان يخضع لقيود معينة ، ولذا يمكن في هذا الصدد تقسيم العقود الاقتصادية التي إبرمها المشروع العام لاستغلال الملكية الاشتراكية إلى الأنواع الأربعة الآتية (١) .

النوع الأول : أما النوع الأول من العقود وهي التي يقال لها العقود الإلزامية أو المفروضة «contrats imposés» ، وفيها لا يكون المشروع أى رخصة أو حرية في إبرام العقد ، بل نجد أن الخطة تضع على عاتق كل من المشروعين المتعاقدين الالتزام بإبرام عقد معين فيما بينهما ، ويحدد نص الخطة كلاهما من طرفي العقد وموضوعه بل وتاريخ إبرامه ، بحيث لا يكون أمام المشروع أى اختيار سوى إبرام العقد بالكيفية المذكورة . ويرى البعض أن الالتزامات الواردة في نصوص العقد وأحكامه في هذه الحالة ، إنما هي التزامات موجودة سلفاً في الخطة والنصوص المنفردة عنها ، وبذلك لا يكون العقد الذى سببهم بعد ذلك إلا إضفاء للصبغة التعاقدية من الناحية الشكلية على أحكام موضوعية واردة سلفاً في هذه الخطة (٢) .

ولا شك أن هذا النوع من العقود إنما هو أثر متخلف من آثار مرحلة شيوعية الحرب ، حيث كان تنفيذ الخطة يتم طبقاً لتعليمات إدارية تلزم مشروعاً معيناً بإنتاج أو تسليم أو تسلم أموال معينة بطريقة محددة آمرة .

David et Hazard : Le Droit Soviétique, op. cit., T. I, (١)
pp. 191-193.

— Khalil : Le dirigisme économique et les contrats, 1967, p. 31 et suiv.

— Eorsi : op. cit., pp. 36-38.

Khalil : op. cit., p. 30.

ويرى البعض أن إبرام هذه العقود الإلزامية لا يخلو من أثر قانوني من ناحيتين : فهو من ناحية يعتبر أداة للرقابة القانونية والاقتصادية تسمح للدولة بمراقبة مدى تنفيذ كل مشروع الالتزامات الملقاة على عاتقه بواسطة الخطة ، فضلاً عن أن إبرام مثل هذه العقود من ناحية أخرى يلعب دوراً نفسياً هاماً حيث يمنح المشروع والقائمين على إدارته شعوراً بذاتية والمقائية التصرفات التي يبرمها مما يسمح بإيجاد منافسة اشتراكية مستحبة لمصلحة الإنتاج والمجموع والدولة^(١).

وقد أثار تأكيد هذه الصفة التعاقدية للعقد الاقتصادي المفروض بواسطة الخطة تساؤلاً هاماً — من وجهة نظر القانون المدنى — وهو تكييف الصلة القانونية التي تنشأ بين الإجراء الإدارى الذى يفرض هذا العقد بواسطة الخطة وبين العقد ذاته الذى يبرم بعد ذلك ، فإلى الطبيعة القانونية لهذه الصلة ؟

أثارت هذه المسألة خلافاً جوهرياً بين الفقهاء ، حيث حاول البعض^(٢) أن يرد هذه الصلة إلى الفكرة التقليدية فى حالة : *Pactum de contrahendo* حيث يوجد مشروع بالتعاقد «*avant contrat*» يلزم المتعاقد بإبرام عقد معين ، وإن كنا نرى إختلافاً كبيراً بين هذه الفكرة التقليدية وبين الصلة الموجودة فى العقد الاقتصادى بين عمل من طبيعة إدارية بحتة — وهو إجراء الخطة — وبين تصرف مدنى بحت خاضع للقانون الخاص وهو العقد .

ولذلك يرى البعض الآخر أن الإجراء الإدارى للخطة هنا والعقد الذى يتم إبرامه تنفيذاً له ، يكونان هما الاثنان عملاً قانونياً موحداً من

David et Hazard : Le droit soviétique, T. I, op. cit., (١)
pp. 192-193.

Agarkov, cité par David et Hazard, op. cit., p. 194 ; (٢)
— Dekkers : Principes nouveaux de droit soviétique, Bruxelles,
1961, pp. 38-39.

طبيعة خاصة، حيث يقرر الإجراء الإداري إلزاماً معيناً بصفة عامة ثم يأتي العقد بعد ذلك لتسكلة وتحديد مضمون هذا الإلزام الذي تم تقريره (١).

وأخيراً يرى جمهور الفقه، على العكس من ذلك، أن الإجراء الإداري للخطأ لا يدخل مع العقد في طبيعة واحدة، بل هو يتسلط على هذا العقد ويحكمه ويحدد ويضيق من طبيعته ولا يتساوى معه في المرتبة، وإنما هو يمثل مرتبة أعلى منه في تدرج القواعد القانونية، ذلك الأمر الذي استلزمته طبيعة الملكية الاشتراكية للدولة من ضرورة إخضاع المشروع وتصرفاته لرقابة الدولة وللخطأ (٢).

وإلى هنا بعض الفقهاء بالنوع السابق من العقود حالة أخرى تنتج نفس الأثر من الناحية القانونية بينما هي في الأصل إعلان للإرادة المنفردة من طرف واحد «déclaration unilatérale de volonté»، ولكنه يتميز بخاصتين متميزتين، فمن ناحية فهو إعلان إرادى إلزامى لمن أعلنه، بحيث يرى مشرع معين أنه ملزم في حالات معينة — بواسطة نص الخطأ أو القوانين المنفذة لها — بمخاطبة مشروع آخر فيما يتعلق بالالتزام معين، ومن ناحية أخرى نجد أن هذا الإعلان الإفرادى لا يقتصر على إلزام صاحبه بما فيه، بل هو — على عكس القواعد العامة — يتضمن إلزام الطرف الآخر بما ورد فيه وتحديد مضمون إلتزاماته، بحيث تكون آثاره القانونية هي نفس الآثار المترتبة على أى عقد عادى ملزم للجانبين (٣).

النوع الثانى : وأما النوع الثانى من العقود فهو ذلك الذى يقال لها العقود

Borsi : La gestion des entreprises, op. cit., p. 38.

Katzarov : Théorie de la nationalisation, op. cit., p. 365 ;

— Khalil : Le dirigisme économique, op. cit., p. 33.

David et Hazard : Le droit soviétique, T. I, pp. 196-197.

David et Hazard : op. cit., p. 198.

(١)

(٢)

(٣)

الاقتصادية الضمنية «contrats tacites» - ويكون دور إرادة الأطراف فيها محدوداً للغاية ، حيث أنه لا يتطلب في حالات معينة حتى مجرد إبرام العقد نفسه من الناحية الشكلية ، بل ولا صدور إعلان إرادى من طرف واحد ، وإنما تنشأ التزامات تعاقدية متقابلة في هذه الحالات تماماً مثل الإلتزامات الناشئة من عقداً عادى ، دون إبرام أى عقد ، فطبقاً لقرار من مجلس الوزراء السوفيتى في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ فإن العلاقات التعاقدية بين مشروعات الدولة من الممكن أن تنتج من مجرد تنفيذ لأمر معين يسمى : *nariad* ، إذا كان هذا الأمر يتضمن بذاته جميع التفاصيل الضرورية لتنفيذ صفقة أو عملية تبادلية معينة بدون حاجة لإضافة شروط تكميلية ، بحيث أن كل مشروع يقوم من جانبه بتنفيذ الجزء المتعلق به والوارد في هذا الأمر *nariad* ، ولا يشترط في هذه الحالة إبرام العقد فيعتبر أنه قد أبرم ضمناً طالما أن الطرف الآخر لم يعترض على هذا الأمر .^(١)

النوع الثالث : وهو الذى يقال له العقود الاقتصادية الاختيارية :

«contrats facultatifs ou optionnels» ، وهى عقود ترخص الحطة للمشروع العام إبرامها دون أن تلزمه بذلك ، بحيث يرجع لإرادة المشروع الحرة وسلطته التقديرية أن يبحث في مدى ملاءمة إبرام العقد ، ويكون له أن يمتنع عن إبرامه إذا رأى المصلحة في عدم التعاقد . ولكن رغم أن نصوص الحطة لا تلزم المشروع بإبرام هذا النوع من العقود ، إلا أنه متى رأى المشروع إبرام العقد بإرادته فإن الحطة بعد ذلك تتدخل في تحديد مضمون هذا العقد وإلتزاماته وأحكامه .^(٢)

David et Hazard : op. cit., p. 198 et suiv. ;

(١)

— Khalil : op. cit., p. 33 et suiv.

Eorsi : op. cit., p. 37 ;

(٢)

— Hazard et David : op. cit., p. 199.

النوع الأخير : وهو الذى يقال له العقود المستقلة أو المتحررة من الحطة «contrats affranchis du plan» ، وهو ذلك النوع من العقود الذى يتخلص فيه المشروع العام من أى وصاية أو رقابة للحطة، بحيث يبدو أن مبدأ سلطان إرادة المتعاقدين يأخذ دوره فى هذه العقود بالنسبة لإنشاء وتحديد الرابطة القانونية، ويرى البعض (١) أن هناك إتجاهاً حديثاً فى الدول الاشتراكية إلى التوسع فى هذا النوع من العقود المستقلة بدليل أن المادة ٤١ فقرة ٣ من تشريع المبادئ الأساسية للقانون السوفيتى تنص على أن : «التصرف فى الإنتاج الذى لم يتم توزيعه عن طريق الحطة يتم بطريقة مستقلة بواسطة المشروع المتصرف تنفيذاً لعقد مع المشروع المشترى» . (٢)

٢) مدى حرية المشروع العام فى تحديد مضمون المضمون العقد وآثاره :

يتوقف مدى حرية المشروع الاشتراكي فى تحديد مضمون العقد — وتنظيم الأحكام والآثار التى يرتبها هذا العقد على طبيعة المال ذاته محل هذا العقد ، وتحدد هذه الطبيعة أيضاً النظام القانونى الذى يجب اتباعه فى إدارة وإستغلال هذا المال . ولهذا يقوم الفقه بتقسيم أموال الملكية الإشتراكية للدولة — التى تدخل تحت الإدارة الفعالة للمشروع الإشتراكي — إلى عدة تقسيمات رئيسية، وعلى أساس هذه التقسيمات تتحدد سلطة المشروع فى تنظيم آثار وأحكام العقد الذى يبرم على هذا المال، حيث تنقسم هذه الأموال إلى نوعين أساسيين :

Khalil : op. cit., p. 34.

(١)

Dekkers : Principes nouveaux de droit soviétique, Bruxelles,

(٢)

1961, art. 41.

النوع الاول : أموال الأساس Les biens de base — أو رأس المال الثابت — «Le capital fixe» ويمكن تعريف هذه الأموال بأنها « تلك الأموال التي من شأنها أن تستخدم مدة طويلة في عملية الإنتاج نظراً إلى قيمتها أو طبيعتها، بحيث لا تستهلك مباشرة مثال الاراضى التي يباشر المشروع نشاطه عليها والمباني والمنشآت والأدوات والآلات ذات القيمة الكبيرة أو التي تستمر مدة طويلة وكذلك المؤسسة ذاتها ، (١) »

ونظراً إلى أن هذا المال له طبيعة خاصة وأهمية كبيرة لأنه يمثل الجانب المادى المالى من الملكية الاشتراكية للدولة، فإنه يتميز بأحكام خاصة ونظام قانونى متميز ، فيتم توزيع هذه الأموال على المشروع العام بواسطة إجراء إدارى من الدولة إما إنشاءً وذلك بمنح المال لأول مرة إلى المشروع العام ، وإما إجراء ناقلاً وذلك بنقل حيازة المال من مشروع إلى آخر (٢) .

وبذلك لا يكون للمشروع أى حق فى إبرام أى تصرف قانونى يتعلق بهذا النوع من الأموال ، كل ما هنالك — بالنسبة للإجراء الإدارى الناقل

(١) Serebrovskin, Khalfina : Principes de droit soviétique, Le droit civil, Academie des Sciences de l'U.R.S.S., 1965, p. 183;
— Leh : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat soviétiques. Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, T. 2, p. 171.
Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., op. cit., p. 131 ;

وإن كان يرى ألا تترك قيمة أموال الأساس بدون تحديد بل يرى تحديدها بحيث لا يمتد من أموال الأساس سوى تلك الأموال التى تتجاوز قيمتها ٢٠ روبل أو تلك التى تستمر فى الإنتاج مدة أكثر من سنة .

(٢) تختلف مدى قوة هذا الاجراء الادارى والسلطة التى تصدره حسب مدى أهمية المال الذى يتناوله هذا الاجراء فإذا كان المال يتعلق بأحد المباني أو المنشآت أو المشروع ذاته، فإن هذا الاجراء يكون عبارة عن قرار من الحكومة الفيدرالية نفسها أما اذا تعلق بمال آخر من أموال الأساس فإن الاجراء يكون قراراً من الوزير المختص.

— Stoyanovitch : op. cit., p. 134, Notes 12, 13, 14.

المال من الأموال من مشروع عام إلى مشروع آخر - فإنه إذا كان الطرف الآخر مشروعاً عاماً أيضاً فإن ، نقل المال يتم بدون مقابل أما إذا كان هذا النقل يتم لمصلحة جمعية تعاونية أو فرد من الأفراد للعاديين فإن المشروع يحصل على مقابل نظير هذا المال الذي خرج من حيأته^(١) .

وبذلك نرى أنه ، كبداً عام ، ليس للمشروع الاشتراكي على أموال الأساس سوى حق الإدارة بالمعنى الضيق الذي لا يشمل سوى الإدارة المادية واستعمال المال واستغلاله في سبيل الغرض الذي من أجله تم توزيع هذا المال على المشروع ، وذلك دون حق التصرف فيه بأى عمل من أعمال التصرف^(٢) .

وبرى الفقه السوفيتي أنه رغم نظام الاستقلال المالى الذى يعتبر من المميزات الجوهرية التى تتميز المشروع الاشتراكي فى ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة ، ومقتضاه استقلال المشروع فى حقوقه والتزاماته وعدم مسؤوليته عن ديون الدولة وعدم مسئولية الدولة عن ديونه ، فإن أموال الأساس لا تضمن ديون المشروع ولا تدخل فى الضمان العام للدائنين ، ولا يجوز إبرام عقود رهن عليها ولا يجوز الحجز عليها بواسطة دائنى المشروع أو التنفيذ عليها بأى إجراء من إجراءات التنفيذ ، فهى أموال غير قابلة للحجز أو التصرف لأنه رغم إسنادها إلى المشروع فإن الدولة تحتفظ بحق الملكية بالنسبة لها ، وكل ما هنالك أن المشروع يحوز هذه الأموال حيازة يطلق عليها «alieno jure» أى لمجرد الإدارة المادية فقط^(٣) .

Stoyanovitch : op. cit., p. 134.

(١)

Serebrovski, Khalina : Principes de droit soviétique, op. cit., p. 184.

(٢)

Leh, T. : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat soviétique, 1964, p. 173.

(٣)

هذا وقد جاء القانون المدنى السوفيتى الجديد سنة ١٩٦٤ مؤيداً لهذه الأحكام التى استقر عليها الفقه ، حيث نص فى المادة ٩٦ وبالتحديد بطريقه التصرف فى أموال الدولة المتعلقة بأموال الأساس : « تحدد قوانين الاتحاد السوفيتى وقرارات مجلس الوزراء به كيفية نقل مؤسسات الدولة والمبانى والمنشآت والأدوات والأموال الأخرى التى تدخل فى نطاق أموال الأساس فى مشروعات الدولة إلى مشروعات أخرى أو مزارع جماعية أو منظمات تعاونية أو اجتماعية ، وإذا كان هذا النقل إلى مشروع عام آخر للدولة فإنه يتم مجاناً بدون مقابل ، وأموال الدولة المشار إليها فى هذه المادة لا يمكن نقلها إلى الأفراد العاديين باستثناء الطوائف الخاصة من هذه الأموال ، والتى يسمح بنقلها لهم بواسطة القوانين أو قرارات مجلس الوزراء » (١) .

النوع الثانى : أموال التداول : Les biens de roulement أو أموال التشغيل ، وهى تلك الأموال التى تقل أهميتها عن النوع السابق ، نظراً إلى طبيعتها ، وذلك إما لأنها تستهلك فى الإنتاج بعد مدة قصيرة وإما لصالة قيمتها ، وذلك مثل المواد الأولية والمنقولات والبضائع التامة الصنع والنقود المائلة للمشروع ، ويضيف البعض إلى ذلك الأدوات والآلات ذات القيمة البسيطة والتى لا تستمر فى العمل مدة كبيرة (٢) .

وبالنسبة لهذا النوع من الأموال ، فإن إدارة المشروع له تتميز بقدر كبير من الاستقلال إلى درجة منحه حق إبرام عقد ناقل لحيازة هذا المال من هذا المشروع إلى الغير نظير مقابل ، بشرط مراعاة القيود والشروط التى حددها القانون فى هذا الصدد . ولكن يثور التساؤل عن الطبيعة القانونية

(١) أنظر ترجمة كالة بالفرنسية للمادة المذكورة فى :

Dekkers : Le code civil de R.S.F.S.R., 1964, art. 96.

Serebroviski : op. cit., p. 185.

(٢)

لهذا العقد الناقل الذي يبرمه المشروع على أمواله والأثر القانوني لهذا العقد، وتتوقف الإجابة على هذا التساؤل على طبيعة الطرف المتعاقد الآخر، فإذا كان هذا الطرف الآخر الذي تم العقد لمصلحته مشروعاً عاماً آخر مثل المشروع المتصرف فإننا لا نكون بصدد نقل فعلى الملكية بواسطة عقد ناقل للملكية بالمعنى القانوني، بل نظل الدولة بعد العقد كما كانت قبله هي المالك الوحيد لهذا المال من الملكية الاشتراكية الذي انتقل للمشروع الآخر، وكل ما يحدثه هذا العقد هو مجرد تغيير في الإدارة الفعالة المباشرة لهذا المال فقط، وبذلك يقتصر أثر هذا العقد على نقل حيازة هذا المال من نطاق الإدارة الفعالة للمشروع المتصرف إلى الإدارة الفعالة للمشروع المتصرف إليه بينما يظل المالك في الحالتين واحداً وهو الدولة^(١).

أما إذا كان هذا التصرف قد تم لصالح شخص آخر ليس مشروعاً عاماً، كمفرد عادي مثلاً، فإننا نكون بصدد نقل فعلى للملكية من الناحية القانونية بواسطة عقد بيع عادي مقابل مبلغ معين، بمعنى أن المال الذي كان يدخل حتى هذه اللحظة في الملكية الاشتراكية للدولة، قد خرج من هذه الملكية ليدخل في نطاق الملكية الخاصة ولم تعد الدولة هي المالكة لهذا المال نتيجة لتصرف مشروعها فيه^(٢).

Eorsi : La gestion des entreprises, pp. 35-36 ;
Stoyanovitch : op. cit., pp. 133-135.

(١)

(٢) أنظر نفس الإشارة السابقة. وقد أيد القانون المدني الجديد لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الصادر سنة ١٩٦٤ هذه الأحكام في المادة ١٣ منه ونص على أن المبرة في وقت انتقال الملكية — في حالة ما إذا كان الطرف الآخر للعقد شخصاً عادياً — تكون بلحظة تسام المال نفسه محل العقد وتبقى الترجمة الفرنسية لهذه المادة بأن :

Art. 135 : «Du moment ou naît le droit de propriété chez l'acquéreur d'un bien par contrat : Le droit de propriété de l'acquéreur d'un bien par contrat, ou le droit de gestion opérative pour les organismes d'Etat, naît au moment de la livraison de la chose à moins que la loi ou le contrat n'en disposent autrement».

— Dekkers : Code civil de R.S.F.S.R. de 1964, Paris, 1965.

وأما كانت طبيعة هذا التصرف فإن المشروع الاشتراكي عند إبرامه لهذه العقود والتصرفات يكون مقيداً بعدة قيود وحدود رسمتها له القوانين واللوائح ، ويتضح من نصوص المادة ٢١ من تشريع المبادئ الأساسية للقانون السوفيتي سنة ١٩٦١ والمادتين ٩٦ و ٩٤ من التقنين المدني السوفيتي الجديد سنة ١٩٦٢ أن المشروع العام عند إبرامه لا يصرّف قانوني يتعلق بمال من أموال الملكية الاشتراكية المسندة إليه عليه أن يراعى في ذلك أربعة أنواع من القيود : وهي أن يكون هذا العقد قد أبرم في الحدود المرسومة بواسطة القانون ؛ وأن يكون هذا العقد متطابقاً مع الغرض المقصود من نشاط المشروع ذاته أو متمشياً مع هذا الغرض على الأقل ؛ وكذلك أن يتفق مع الواجبات والالتزامات الملقاة على عاتق المشروع بواسطة الحطة ؛ وأخيراً ألا يتعارض مضمون العقد وأثره مع تخصيص المال ذاته الذي ورد عليه العقد^(١).

ويثور البحث في هذه الحالة عن الجزاء الذي يطبق في حالة إخلال المشروع ، عند إبرامه للعقد ، بأحد القيود السالفة الذكر ، فنجد أنه - مرة أخرى - تدخل طبيعة الملكية الاشتراكية لتفرض حكماً قانونياً جديداً يخرج على القواعد العامة في العقود - ذلك أن الفقه - في حالة مخالفة المشروع لأحد الالتزامات المتعلقة بالعقد - لم يكتف بالجزاء العادي وهو البطلان ، بل يرى أنه نظراً لأهمية وخطورة هذه الالتزامات ، فإنه كلما أمكن تصحيح العقد وتنفيذه وتطبيق أحكامه الأصلية السليمة ، فإنه يجب اتباع ذلك ، فمثلاً لو وجد في العقد شرط معين أو حكم معين يتناقض مع الغرض الذي من أجله وجد المشروع أو يتجاوز هذا الغرض أو يخالف تخصيص المال محل العقد ، فإنه بدلاً من الحكم ببطلان هذا العقد وإنهاء آثاره ، فإنه يجب

(١) Dekkers : Principes nouveaux de droit soviétique, 1961, art. 21 ;
Le code civil de R.S.F.S.R., 1964, arts. 94 et 96.

إزالة هذا الشرط أو الحكم ومحوه من العقد والإبقاء على الأحكام الأخرى للعقد وتنفيذها ، وكذلك إذا كان العقد يتناقض مع الحطة - كلية أو جزئية - أو مع أحد نصوصها ، فإنه بدلا من الحكم بطلانه يتم تعديل أحكامه بما يجعله متمشياً مع هذه الحطة وموافقاً لها ، ويتم ذلك عن طريق تدخل سلطات الدولة المختصة وهيئات الرقابة على المشروع ^(١) .

وغنى عن البيان أن تصحيح العقد في هذه الحالات وتعديله ثم تنفيذه رغما عن المشروع ، يفترض قابلية هذا التعديل وإمكانه ، أما إذا كانت مخالفة العقد للحطة أو للقانون قد بلغت درجة من الجسامة بحيث لا يمكن معها هذا التصحيح أو التعديل ، فإنه في هذه الحالة يحكم بالجزاء العادى وهو بطلان العقد واعتباره كأن لم يكن وعدم تنفيذ أى أثر من آثاره ^(٢) .

(١) Hazard et David : Le droit Soviétique, T. I, pp. 194-199 ;

— Khalil : Le dirigisme économique et les contrats, pp. 46-47 ;

— Katzarov : Théorie de la nationalisation, p. 353 et suiv.

(٢) ويثور البحث في هذا الصدد حول طبيعة العقد في حالة التعديل أو التصحيح ، وهل يمكن القول بأن الآثار المبدلة هي آثار العقد الاصلى أم لا ؟ ويمكن القول ، في ضوء نظرية تحول العقد ، conversion du contrat أنه إذا كان هناك تصرف باطل يتضمن عناصر تصرف آخر صحيح ، يظهر بعد بطلان التصرف الاول ، فيتحول للتصرف الباطل الى هذا التصرف الصحيح ، ويرى لفقه أن التصرف الصحيح ليس أساسه العقد الباطل بل أساسه عناصر مستقلة عن هذا العقد توجهت في دائرته وفسرها القاضى تفسيراً تمتشى فيه معنى المتعة دين فاستخلص منها العقد الصحيح . وبذلك فإنه لا يوجد إلا تصرف واحد هو التصرف الصحيح أما التصرف الاول الباطل فيزول بمجرد اعمال قواعد التفسير والتكييف . وبذلك فإنه يشترط لكي يمكن رد العقد الاقتصادى المعدل الى نظرية تحول العقد ، أن يكون العقد في صورته الجديدة يختلف في طبيعته عن العقد الاصل وذلك طبقاً لنص المادة ١٤٤ من القانون المدنى المصرى .
وأناظر في مناقشة هذه المسألة بالتفصيل :

جميل الشرفاوى — نظرية بطلان التصرف القانونى فى القانون المدنى المصرى — رسالة دكتوراة القاهرة ١٩٥٦ ص ٤٠١ وما بعدها .

ونحن نرى أنه إذا كان لا يمكن رد العقد الاقتصادى المعدل الى نظرية تحول العقد والى تنزيم أن يكون التصرف الجديد الصحيح من طبيعة مغايرة للتصرف الاول الباطل ، فإنه من الممكن أن نرد هذه أخالة الى نظرية انتقاص العقد reduction du contrat والى نص عليها بالتعدين' مدنى المصرى الجديد فى المادة ١٤٣ والى تقضى بأنه إذا كان العقد فى شك منه باطلاً أو =

الفرع الثاني

ثانياً : الاستقلال المالى للمشروع

L'autonomie financière

لاشك أن نظام الاستقلال المالى للمشروع العام يعتبر من أهم النظم المتميزة الكاملة المعالم التى تميز المشروع الاشتراكى والتى استلزمها أحكام الملكية الاشتراكية للدولة فى طريقة الإدارة شبه المباشرة ، وهو نظام له أحكامه القانونية والمالية الخاصة به وهو أحد معالم فكرة الملكية الاشتراكية ويطلق عليه الفقه الاشتراكى لفظ : Khozrascet ويخصه بالعديد من الشروح والأحكام^(١) .

فيرى الفقه الاشتراكى أن الاستقلال المالى من أهم العناصر التى يتكون منها حق الإدارة الفعالة المباشرة ، حيث رأينا أن هذا الحق الأخير هو حق عبنى مركب يتكون من مجموعة من الحقوق والالتزامات ومن بين هذه الحقوق الاستقلال المالى .

ويقصد بالاستقلال المالى أن المشروع الاشتراكى عند استغلاله للملكية الاشتراكية وإن الدولة لا تصال عن الديون الناشئة من الالتزامات التى يبرمها المشروع أثناء هذا الاستغلال ، فضلاً عن أن المشروع ذاته — من ناحية أخرى — لا يضمن ديون الدولة ولا يكون مسئولاً عن أى إيرادات أو ديون تجاهاها . وبذلك نجد أن عنصر الاستقلال المالى هذا من أهم المعالم التى تميز طريقة الإدارة شبه المباشرة عن الإدارة المباشرة التى تعتبر الهيئات

== قابلاً للإبطال فهذا الشق وحده هو الذى يبطل ، إلا إذا تبين أن العقد ، مما كان ليتم بغير هذا الشق الذى وقع ، مطلقاً أو قابلاً للإبطال فيبطل العقد كله . لأنه فى حالة انقراض العقد لا يشترط أن يتحول العقد إلى عقد من طبيعة أخرى بل يبطل العقد غير الصحيح ويبطل العقد فى الجزء الصحيح على طبيعته الأصلية .

(١) وأن كان نظام الاستقلال المالى للمشروع نظاماً متكاملًا له جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية إلا أننا سنأوله من الناحية القانونية فقط بما يدخل فى الأحكام القانونية للملكية الاشتراكية .

القائمة بها أعضاء في الدولة (organes) لا تتمتع بأى استقلال بحيث أن الدولة بنفسها هي التي تغطي ديونها وتحصل إيراداتها^(١).

أما عن مبررات هذا الاستقلال المالى فإنه من ناحية نظراً لعمومية الملكية الاشتراكية وصفها الشاملة واحتواء محلها على أموال من طبيعة خاصة فقد إستلزم الأمر نوعاً من الإدارة والاستقلال يعطيها قدراً من الحرية والاستقلال يتفق مع هذه الطبيعة الخاصة ؛ ومن ناحية أخرى فإن إسناد إدارة واستغلال هذه الملكية إلى مشروعات متميزة من الناحية القانونية يتمتع كل منها بالشخصية القانونية المستقلة اقتضى منح هذه المشروعات ذمة مالية مستقلة واستقلال مالياً ، وما يفترضه ذلك من اتباع طرق الحساب التجارى والأرباح والخسائر المستقلة وغيرها من مظاهر الاستقلال المالى والتجارى ؛ ومن ناحية أخيرة فإن منح المشروع الاشتراكي الاستقلال المالى من شأنه إيجاد الحوافز المادية والمنعوية في نظام الإنتاج الاشتراكي عن طريق استثمار كل مشروع ببعض الأرباح التي يستعملها في زيادة أمواله الخاصة ورفع أجوره والاستقلال في تحديدها بدلا من طلب زيادة هذه الاعتمادات من الخطة^(٢).

(١) Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., 1962, (١) p. 130.

(٢) أنظر بالتفصيل في الإستقلال المالى للمشروع الاشتراكي من جوانبه المالية والغنية والإقتصادية المراجع الآتية :

- Spiridonova : L'autonomie financière et la stimulation matérielle de la production socialiste. Revue des Revues, 1964, T. 3, pp. 489-491. Trans. par Lion et Sokoloff.
- Birman : Pour une étude approfondie des problèmes de direction. Revue des Revues, 1964, T. I, pp. 60-61. Trans. par Meyer.
- Ionasco et Bradeano : Le transfert du droit de propriété et de tout autre droit par l'effet de la transmission de tout ou d'une fraction du patrimoine. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), p. 57 et suiv.
- Leptev : Questions du statut juridique des entreprises industrielles. Revue des Revues, 1964, T. I, pp. 27-31.

ويرى جانب من الفقه الاشتراكي أن حق الإدارة الفعالة المباشرة بعنصريه وما يخوله من حقوق للمشروع في التعاقد وفي الاستقلال المالي ، قد حل بذلك محل حق الملكية التقليدي وما يمنحه للمالك من سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف ، وذلك بالنسبة للمشروع العام^(١) .

المطلب الثالث

حقوق وسلطات الدولة في الرقابة

على الإدارة شبه المباشرة

ترك الدولة - المالك الوحيد للملكية الاشتراكية - جزء من أموالها للمشروع العام لبيده ، وتفقد بذلك عنصر الحياة الفعلية والاستعمال المباشر لهذه الأموال ومقابل ذلك تتحول حقوق وسلطات الدولة كمالك على الملكية الاشتراكية إلى حق في الرقابة على استغلال وإدارة هذه الملكية؛ في صورة التدخل في إنشاء المشروع؛ ثم الرقابة عليه أثناء ممارسة نشاطه؛ والدخل لإنهاء هذا النشاط إذا رأت أنه خرج على الحدود المرسومة له في سبيل المصلحة العامة. وبذلك نرى أن حقوق وسلطات الدولة في الرقابة على استغلال الملكية الاشتراكية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من الرقابة ، رقابة سابقة على بدء هذا الاستغلال ، ورقابة معاصرة أثناء القيام بالاستغلال ، ثم رقابة لاحقة لإنهاء هذا الاستغلال ، وسنخصص فرعاً مستقلاً لبحث كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة .

الفرع الأول

الرقابة السابقة

Le controle à priori

تمثل الرقابة السابقة على استغلال الملكية الاشتراكية إما في هيمنة الدولة

Spiridonova : L'autonomie financière et la stimulation matérielle de la production socialiste, op. cit., p. 491. (1)

وتدخلها في إنشاء المشروع العام وتحديد هيئاته الدائمة، وإما في رسم وتخطيط نشاط هذا المشروع ووضع الحدود والقيود التي يجب أن يمارس اختصاصاته في نطاقها، وبذلك تشمل الرقابة السابقة صورتين من صور الرقابة وهي الانشاء والتخطيط .

أولاً : الانشاء :

تدخل الدولة في إنشاء المشروع العام الذي سيقوم باستغلال الملكية الإشرائية ، ويكون للدولة الكلمة العليا والأخيرة في إقامة هذا المشروع وإنشائه ، حيث يكون للسلطة المختصة بذلك (مجلس الوزراء - الوزير المختص ... مجلس التنفيذ المحلي) أن ترى مدى ملائمة إنشاء مشروع عام جديد من عدمه . كذلك يكون التنظيم العام للمشروع وتحديد بنيانه وهيكله القانوني عن طريق قرارات إدارية بجهة صادرة من السلطات العامة في الدولة ، ويتولى الوزير المختص تعيين مدير المشروع الذي يظل تابعاً له منذ بدء تعيينه حتى نهاية عمله^(١) .

كذلك يتلقى المشروع العام عند بداية ممارسته لعمله رأس المال اللازم له ، وتوزع عليه الدولة أموال الأساس وغيرها مما يلزم له بحيث يكون على المدير في آخر العام أن يرفع لرئاسته تقريراً مفصلاً بأعمال المشروع وتصرفاته في هذه الأموال مع حساب للخسائر والأرباح للتصديق عليه من الدولة^(٢) .

كذلك تقوم الإدارة المختصة بالهيمنة على أجهزة المشروع فهي ، تحدد له اللوائح والتعليمات الأساسية التي يعمل بمقتضاها ، وتعين الهيئات والمجالس التي تمارس أعمال المشروع ونشاطه، وتحدد له ذمته المالية وسعتها، وأخيراً تقوم بالموافقة والتصديق على لوائحه الداخلية^(٣) .

(١) أنظر بالتفصيل في ذلك قانون ٢٩ يونيو ١٩٢٧ في :

Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., p. 129.

(٢) نفس الإشارة السابقة .

Leh : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat (٣)

soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, T. 2, pp. 169-170.

وبذلك نرى أن النصوص والأحكام المتعلقة بهذه الناحية من نواحى الإستغلال شبه المباشر للملكية الإشتراكية إنما تدخل فى دائرة نطاق القانون العام والقانون الإدارى^(١).

ثانيا : التخطيط : Planification

لا تكتفى الدولة بالهيمنة على إنشاء وتأسيس المشروع العام ، بل تقوم أيضاً برسم وتخطيط نشاط هذا المشروع بطريقة محددة محكمة ، ومن هنا تحتل الخطة (Le Plan) مركزاً هاماً فى النظام القانونى للملكية الإشتراكية للدولة^(٢).

والخطة - فى النظام الإشتراكى - هى الأداة القانونية التى عن طريقها تدخل الدولة فى مراقبة النشاط الاقتصادى بها وتوجيهه ، ومن ثم تحتل نصوص الخطة وأحكامها مركزاً علوياً فى التدرج القانونى للنصوص والقوانين التى تنظم الملكية الإشتراكية بصفة خاصة أو النشاط الاقتصادى بصفة عامة ، حيث يطلق البعض على الخطة : القانون العلوى أو الأساسى super-loi^(٣).

(١) Eorsi : La gestion des entreprises, op. cit., pp. 42-43.

(٢) انظر بالتفصيل فى أهمية التخطيط ودور الخطة فى النظام القانونى للملكية الإشتراكية المراجع الآتية :

- Romeuf J. : L'économie planifiée, 1949, p. 58 et suiv.
- Bertelheim : Problèmes théoriques et pratiques de la planification, Paris, 1966.
- Katzarov : La planification comme problème juridique. Revue international de droit comparé, 1958, No. 2.
- Rivero : Vers un statut économique du plan Monnet, Droit social, 1949, No. 1 ;
- Rivero : Le plan Monnet ; le problème juridique. Collection Droit social, No. 35, 1950.

وانظر بالتفصيل فى سياسة التخطيط فى الاقتصاد السوفيتى وتطور نظام الخطط به وأنواعها من الأسس التى توضع عليها كل منها : —

رقت المحجوب — النظم الاقتصادية — القاهرة ١٩٦٠ ص ١٣٥ وما بعدها :

(٣) Katzarov : Théorie de la nationalisation, p. 343.

ويشور البحث في التكيف القانوني للخطة، من وجهة نظر القانون المدني، حيث تتميز الخطة في هذا الصدد بخاصية متميزة، وهي أنها تعتبر مصدراً أساسياً مباشراً للالتزامات إلى جانب مصادر الالتزامات التقليدية الأخرى الموجودة في القانون المدني^(١).

«Source suprême des droits et des obligations»

وقد حرصت الدساتير الاشتراكية على تأكيد هذا الدور الحطير الذي تلعبه الخطة في النظام القانوني الاشتراكي، فأعطت للخطة السلطة في تحديد وإدارة النظام الاقتصادي الاشتراكي كله في الدولة^(٢).

وقد ثار الجدل في الفقه عن الأثر والدور الذي تلعبه الخطة بالنسبة للأحكام والنصوص القانونية المتعلقة بالملكية والالتزامات، فذهب البعض إلى أن الخطة كمصدر للالتزامات من شأنها حلول القانون الإداري محل القانون الخاص وحلول الإجراءات الإدارية محل الالتزامات التعاقدية، ولكن انتقد هذا الرأي من جانب فقه القانون المدني الذي يرى أن الخاصية الظاهرة المشتركة في إجراءات التأميم والأحكام القانونية للملكية الاشتراكية، هي المحافظة على الصيغة التعاقدية لهذه الأحكام والإبقاء على أحكام استغلال

Katzarov : op. cit., p. 341.

(١)

Masnata (Albert) : Le système socialiste soviétique 1965. (edit. De la (٢) Baconnière), Neuchatel, p. 69 et suiv.

وتنص المادة ١١ من الدستور السوفيتي الصادر عام ١٩٣٦ على أن : —

«La vie économique de l'U.R.S.S. est déterminée et dirigée par le plan d'Etat de l'économie nationale...».

وتنص المادة ١٠ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٢٦ مارس ١٩٦٤ على أنه : « يكون توجيه الاقتصاد القومي بأكمله وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة » .

(م ٢٢ — الملكية)

هذه الملكية وعلى النظام القانوني للشروعات العامة في دائرة نطاق القانون الخاص^(١).

ولذلك فإن الرأي الراجح هو الذي يعترف بأن الخطئة تلعب في نطاق القانون الخاص - وخاصة بالنسبة لنظام الملكية ونظرية الالتزامات - دور المصدر الأساسي للحقوق والالتزامات ويعطيها أولوية في هذا المجال، بحيث تستطيع الخطئة تعديل وتغيير بل وإنهاء جميع الروابط الأخرى القانونية أو التعاقدية إذا كانت تتعارض مع تنفيذ هذه الخطئة، وأن يكون هذا التعديل أو الإنهاء في المدة اللازمة وبالقدر الضروري لإعمال وتنفيذ أحكام هذه الخطئة^(٢).

- وما يساعد على توضيح الطبيعة القانونية للخطئة وأثرها على النظام القانونية الموجودة، تحليل الطبيعة الخاصة للملكية الاشتراكية التي تفترض أمرين؛ أولهما إيجاد مشروع عام للدولة، يتولى استغلال هذه الملكية تحت رقابة الدولة وسيطرتها؛ وثانيهما إبقاء هذا المشروع في نطاق دائرة القانون الخاص وما يفترضه ذلك من منحه الاستقلال في النشاط والحرية في التعاقد. وقد ترتب على هذه الطبيعة المزدوجة وعلى اعتبار أن الخطئة هي المصدر الأساسي الأول للالتزامات، المساس بقاعدة «العقد شريعة المتعاقدين» فيما يتعلق بأحكام وطرق استغلال الملكية الاشتراكية، بحيث يوجد أحياناً على المشروع العام طبقاً لنصوص الخطئة في كثير من الحالات التزام بإبرام عقد معين أو إنهائه

(١) Savatier : Les metamorphoses économiques et sociales du droit civil d'aujourd'hui, Paris, 1964, T. I, 3ème édit., pp. 127-137.

حيث أورد قسراً خاصاً في علاقة الخطئة بالنظم التعاقدية للقانون المدني :

L'institution, le plan et le contrat

Khalil : Le dirigisme économique et les contrats, p. 29.

(٢)

أو تعديل أحكامه - كما رأينا تفصيلا - فأصبحت الخطة عاملا هاما يحدد الالتزامات والروابط العقدية والقانونية^(١).

دور الخطة في تنظيم استقلال وإدارة الملكية الاشتراكية :

أول ما يثور في هذا الصدد هو السببية التي تفرض بها الخطة في النظام الاشتراكي ، فذهب البعض إلى القول بأن التخطيط يبدأ من أسفل إلى أعلى. أى من القاعدة إلى القمة ، بحيث أن كل قسم أو عنصر من عناصر الإنتاج في المشروع يقوم بوضع خطة معينة في حدود أعماله واختصاصاته، ثم تجمع خطط هذه الأقسام وتوضع منها خطة مستقلة لكل مشروع على حدة ومن مجموع خطط المشروعات العامة في كل قطاع، ومع مراعاة الخطط الأخرى في مختلف القطاعات وعلى أساسها ، يتم وضع الخطة العامة للدولة . ولكن لعل الصحيح هو ما يذهب إليه غالبية الفقه السوفيتي من أن التخطيط في ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة - إنما يتجه من أعلى إلى أسفل ، أى أن الدولة ذاتها هي التي تقوم بوضع الخطة العامة في صورة نصوص وأحكام أمرة يتعين على جميع المشروعات العامة بعد ذلك أن تنفذها وتراعى أحكامها ونصوصها فيما تضعه من لوائح وخطط^(٢).

ومن ناحية أخرى فإن نصوص الخطة وأحكامها المنظمة لاستغلال وإدارة الملكية الاشتراكية من الممكن أن تأخذ إحدى صورتين^(٣) :

Katzarov : op. cit., p. 354.

Chombart De Lawue : Les paysans Soviétiques. Paris, 1961, (١)
pp. 199-200 ; (٢)

— Serebrovski et Khalfina : Principes du droit soviétique. Académie des Sciences de l'U.R.S.S., 1965, pp. 183-184.

(٣) أنظر في هذه الأحكام بالتفصيل ونرى طريقة وضع الخطة بموافقة الخطة موضحة للتفصيل : —

— Katzarov : Théorie de la nationalisation, op. cit., p. 364 et suiv. ;

الصورة الأولى : وهي صورة النصوص والأحكام المباشرة :
Prescriptions directes وذلك حين تفرض الخطة صراحة عدة حقوق أو
التزامات معينة على عاتق المشروع العام مع تحديد طرق ووسائل إنشاء
هذه الحقوق والالتزامات بطريقة آمرة على سبيل الحصر، وقد رأينا تطبيقاً
لهذه الصورة في فكرة العقود الإلزامية .

أما الصورة الثانية : فهي صورة النصوص غير المباشرة :
Prescriptions indirectes وذلك حين تعين الخطة للمشروع واجباً معيناً وترك
له الرخصة — في سبيل تحقيق التزاماته — في أن يحدد بنفسه الطرق والوسائل
التي يجب إتباعها لتحقيق هذا الواجب . ولعل من أعتقد وأصعب المشاكل
التي تثور في أحكام استغلال الملكية الاشتراكية ، كيفية تحديد المسائل التي
يجب على الخطة أن تتناولها وتفيد المشروع بها والمسائل الأخرى التي يجب
تركها لمطلق حرية واختيار المشروع ، وقد صدر في هذا الصدد مرسوم
بقانون في ٢ أغسطس ١٩٥٤ نص على المسائل التي يجب أن تحددها الدولة
بصفة آمرة وملزومة .^(١) وإن كان هذا المرسوم بقانون قد تناوله الفقه
السوفييتي بالنقد . على أساس أنه قد جاء بطريقة واسعة غير محددة أدت عند

— Katzarov : La planification comme problème juridique. Revue
internationale de droit comparé, 1958, No. 2.

وانظر في تنوع واختلاف الأساليب القانونية التي تستخدمها الخطة — في القانون
الدويسي — من أجل إلزام المشروع باستغلال الملكية الاشتراكية على وجه معين بالتفصيل :

— Masnata (Albert) : Le système socialiste soviétique. Neuchatel,
1965, p. 74 et suiv.

(١) نص هذا المرسوم على أنه يجب أن تحدد نصوص الخطة المسائل الآتية المشروع
للعام : الانتاج بمئاته المادى والنقدى ، البيانات الأساسية المتعلقة باستخدام واستغلال المواد
الأولية والخامات ، العدد السكى للعمال ونحوهم الأجور وإنتاجية العمل ونفقات الإنتاج ،
سعر التكلفة للأموال المنتجة ، أسعار التكلفة الأساسية لكل صنف من الاصناف المصنعة ،
الحد الأقصى للديون والالتزامات التي يستطيع المشروع أن يلتزم بها .
(المرسوم بقانون في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

تطبيقه في العمل إلى أن السلطة العامة أصبحت تحدد بيانات الخطة بطريقة مفصلة شاملة إلى درجة أخلت إخلالا كبيرا باستقلال المشروع العام، وهددت بالقضاء على الدافع الشخصي والنشاط التلقائي المستقل للمشروع، وإعاقة حريته في الإلتزام وإبرام العقود المختلفة اللازمة لاستغلال الملكية الاشتراكية^(١).

وعلى العموم فقد استقر جانب كبير من الفقه السوفيتي على عدة مبادئ عامة بالنسبة لتخطيط استغلال وإدارة الملكية الاشتراكية بواسطة المشروع العام^(٢) :

١ - ... فمن ناحية كلما كانت بيانات الخطة ومعطياتها أقل تفصيلا وإسهابا كلما كانت أكثر فعالية وإيجابية، بحيث تترك لإدارة المشروع الحرية في تحديد ووضع خطة المشروع الفعلية بطريقة صحيحة غير مقيدة.

٢ - ومن ناحية أخرى، فقد تعارف الفقه على أن هناك على الأقل مسائل أساسية جوهرية يجب أن تتناولها الخطة بقطر، وتترك ماعدادها، ويمكن إجمال هذه المسائل في كمية الإنتاج وشكله، الربح والإيراد الذي يحققه المشروع، البد العاملة الإجمالية، المبلغ أو المال الذي يخصص للأجور في المشروع.

٣ - وكذلك فإنه يجب أن يراعى في تحديد المدة الدورية للخطة،

(١) Maggs : Les aspects juridiques de la planification en U.R.S.S. Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, p. 245.

(٢) Leptev : De l'extension future des droits économiques des entreprises industrielles. Revue des Revues, 1962, T. 4, pp. 36-38, trans. par Lavigne.

— Birman : Pour une étude approfondie des problèmes de direction. Revue des Revues, 1964, T. I, pp. 60-61, trans. par Meyer.

إلا تكون هذه المدة قصيرة للغاية، بحيث لا يتم تعديل نظام الإنتاج والاستغلال في المشروع من آن إلى آخر مما يضر بهذا الاستغلال ويقلل من الانتاجية .

٤ — يجب أن تكون الخطة معلومة للمشروع وأن يخطر بها قبل الموعد المحدد لتطبيقها وتنفيذها بمدة كافية .

٥ — وأخيرًا يجب أن يراعى في تحديد معطيات وبيانات الخطة القضاء على التضارب والتناقض بين الجوانب المتقابلة المختلفة للخطة وخاصة بين خطة الإنتاج وبين خطة الامداد والتموين.^(١)

جزء الخطة :

يترتب على الخطة - باعتبارها المصدر الأساسي الأول للحقوق والالتزامات - تغيير جوهرى في النظام القانونى للالتزامات والأموال المكنى يتلاءم مع الطبيعة القانونية للخطة ومع تأكيد احترامها وتنفيذ نصوصها^(٢) . وقد رأينا أن من مظاهر ذلك القضاء على فكرة العقد شريعة المتعاقدين، وعلى مبدأ سلطان الإرادة وحرية التعاقد، بحيث قد يجد المشروع العام في كثير من الحالات أن إبرام العقد وتنفيذه مفروض عليه .

(١) Leptev : Questions du statut juridique des entreprises industrielles. Revue des Revues, 1964, T. I, pp. 27-31, trans. par Meyer.

(٢) Savatier : Les metamorphoses économiques et sociales du droit civil d'aujourd'hui. Paris, 1964, T. I, p. 36 et suiv. ;

— Ripert : Aspects juridiques du capitalisme moderne, Paris, 1951. p. 40 et suiv. ;

— Le regime démocratique et le droit civil moderne, Paris, 1936, p. 246 et suiv. ; et p. 273 et suiv.

ومن ناحية أخرى فإن اعتبار الخطة المصدر الأعلى للإلتزامات super-source أو القانون الأعلى «super-loi» ، قد ترتب عليه ضرورة ملاءمة جميع المصادر الأخرى والأحكام والتصرفات القانونية، لهذا القانون الأساسي الأعلى ، وإلا يترتب هذا التصرف للبطلان المطلق بسبب مخالفته لأحكام الخطة ، ولكن لعل الحكم المتميز الذي أدخلته الخطة على النظام القانوني التقليدي هو التغيير في طبيعة هذا البطلان ، وإعطائه بعض المرونة والتحوير ، بحيث أطلق عليه البعض البطلان المرن أو المطاو «nullité malleable» لأنه لم يعد يكفي بوضع الخطة بوصفها قانون أساسي يعلو المصادر والأعمال القانونية الأخرى لإبطال هذه الأعمال في الحدود التي تتعارض فيها مع الخطة ، بل تدخلت طبيعة الخطة وكونها تنظم الملكية الاشتراكية التي تتعاق بالصالح العام ، وليس بالمصلحة الخاصة واستلزمت العمل بقدر الامكان على تنفيذ هذه العقود بدلا من تعطيلها وإهدارها ، وبذلك وجدنا أمام بطلان من طبيعة خاصة يؤدي إلى اعتبار واقعة أو رابطة قانونية معينة - أصابها البطلان في أحد عناصرها - مصدراً صحيحاً لحق أو التزام ، وبذلك لم يعد يكفي بالآثر السلبي للبطلان وهو إنهاء الرابطة أو انقضائها ، بل تعدى ذلك إلى إمكانية تعديل وتنسيق هذه الرابطة وتصحيحها ، بل وإلى خلق روابط جديدة بحيث يكون من شأن ذلك كله العمل على تنفيذ نصوص وأحكام الخطة واستغلال الملكية الاشتراكية للدولة^(١).

Savatier : op. cit., p. 150, No. 121 et suiv.

(١)

— Katzarov : Théorie de la nationalisation, pp. 352-353 ;

— Khalil : Le dirigisme économique et les contrats, pp. 32-37 ;

— Hazard et David : Le droit soviétique, T. I, p. 193 et suiv.

وقد سبق لنا المقارنة بين العقد الذي يتم تعديله في ضوء نصوص الخطة وبين فكري ونول

للعقد «و» انيقاص العقد « . انظر ماسبق ص ٣٣١ هامش ٢ .

الفرع الثاني

الرقابة المعاصرة أو العضوية

Le controle organique

لا تمكنني الدولة بالتدخل في إنشاء المشروع العام الاشتراكي وفي رسم وتخطيط نشاطه وتحديد تصرفاته ، بل تمارس إلى جانب ذلك رقابة مباشرة على المشروع أثناء قيامه باستغلال وإدارة الملكية الاشتراكية وذلك عن طريق بعض الأجهزة والأعضاء التي تقوم بهذه الرقابة ، ويمكن تقسيم هذه الرقابة إلى صورتين من صور الرقابة : رقابة داخلية وأخرى خارجية وفي داخل كل صورة منهما تتنوع أجهزة الرقابة على التفصيل الآتي :

الصورة الأولى : الرقابة الداخلية Le controle intérieure

وهي تلك الرقابة التي تمارسها الدولة على هيئات المشروع وإداراته وأجهزته وعلى أعضائه التي تباشر التصرفات القانونية باسم المشروع . فراقب من ناحية صحة تكوين هذه الأعضاء ومن ناحية أخرى تراقب النشاط الداخلي لها والتصرفات القانونية التي تبرمها على الأموال محل الملكية الاشتراكية ، وتتفرع عادة أجهزة الرقابة الداخلية ، وإن كان من الممكن حصرها — في ظل النظام السوفيتي للملكية الاشتراكية — في أربعة أجهزة (١) .

(١) انظر بالتفصيل فيما يتعلق بالرقابة الداخلية على المشروع العام في ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة :

- Leli : Problèmes de la gestion des entreprises d'Etat soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, p. 174 et suiv.
- Katzarov : op. cit., pp. 233, 408 et suiv.
- Gribanov : Le développement future de la personnalité juridique de l'entreprise d'Etat. Revue des Revues, 1964, T. 2, pp. 230-232, trans. par Levy.

١ - من ناحية أولى: توجد رقابة رئيس المحاسبة Chef-comptable

وهي رقابة مستمرة يمارسها هذا الرئيس المسئول الموجود لدى الإدارة العامة والذي يمثل بالنسبة لمدير المشروع وإدارته بصفة عامة مركزاً رئاسياً، فهو يسهر - من ناحية - على حسن تنفيذ المشروع للخطه وعدم مخالفتها بواسطة إدارة المشروع ويمثل بذلك رقابة مباشرة على مدير المشروع ، ومن ناحية أخرى فيجب الحصول على موافقة هذا الرئيس على أى تصرف قانوني يرد على الأموال المسندة إلى المشروع ، وذلك لضمان عدم خروج هذا التصرف عن الغرض المحدد له ، وكذلك فإن على الرئيس المسئول في كل مرة يكتشف فيها مخالفة للخطه أو أى خطأ في إدارة المشروع أن يرفع ذلك إلى السلطات العامة وإلى أجهزة الرقابة الأخرى^(١).

٢ - من ناحية ثانية: كانت أجهزة الرقابة الأساسية على المشروع الاشتراكي - قبل ١٩٥٧ - تتمثل في الوزير المختص الذي يتبعه هذا المشروع ولكن منذ ١٩٥٧ ، تم إنشاء جهاز للرقابة المستقلة وهو (Sovnarkhoz) ، الذي أصبح يمثل جهاز الرقابة الأساسى على نشاط المشروع الاشتراكي ، فيقوم بتعيين المدير وسائر هيئات المشروع ويصدق على أعمال المشروع وتصرفاته وعقوده ، وعلى الاتفاقيات الجماعية للعمل ، وسائر اختصاصات وأعمال المشروع^(٢).

٣ - من ناحية ثالثة: تمارس النقابة (Le syndicat) بوسعها منظمة مهنية ، رقابة فعلية في هذا المجال . فتقوم بالمشاركة في اختيار القوانين

Leh : op. cit., p. 175.

(١)

(٢) أنظر بالتفصيل في نظام (Sovnarkhoz) :

— Leh : op. cit., p. 176.

— Leptev : De l'extension future des droits économiques des entreprises industrielles. Revue des Revues, 1962, T. 4, p. 38, trans. par Lavigne.

والنصوص المتعلقة بالإنتاج وتنظيم العمل ، وتقوم بالرقابة في مجال تطبيق بيانات الخطة المتعلقة بنظام العمل في المشروع وحماية العمال ، وكبدأ عام يجب أن توافق النقابة على عزل أى عامل أو نقله أو تغيير اختصاصه^(١) .

٤ — ومن ناحية أخيرة : يمارس الحزب الشيوعى فى النظام السوفيتى بوصفه الجهاز الأعلى، نوعاً من الرقابة العامة على المشروع الاشتراكى، تشمل فى النظر فى ملاءمة المشروع وإنتاجيته بل واستمراره فى تأدية عمله، وبصفة عامة مراقبة النشاط العام للاقتصادى لمشروعات الدولة الاشتراكية^(٢) .

الصورة الثانية : الرقابة الخارجية Le contrôle extérieure

وهى التى تتمثل فى مراقبة التصرّفات المالية والنشاط الائتمانى الخارجى للمشروعات العامة فيما بينها وبين بعضها ، أو بينها وبين الهيئات الأخرى أو الأفراد ، وتمارس هذه الرقابة غالباً بواسطة هيئات الائتمان فى الدولة والنظم المصرفية بها ، وعلى رأسها بنك الدولة : «Banque d'Etat» ، الذى يسهر على مراقبة كافة العمليات المصرفية والمالية والائتمانية للمشروع والتصرف فى أمواله وخاصة أموال التداول وطرق الدفع والحصم ، ويراقب ميزانية المشروع ودفائره وأمواله الأساسية ، ويراقب منحه القروض بحيث.

(١) للزيد من التفصيل فى دراسة دور النقابات فى النظام السوفيتى وصور وأشكال التنظيمات النقابية والمهنية به أنظر :

— Bach (Lydia) : Le droit et les institutions de la Russie Soviétique, Paris, 1923, pp. 303-318.

(٢) أنظر فى الدور الذى يلعبه الحزب الشيوعى فى هذا الصدد بالتفصيل وكيفية توزيع اختصاصاته :

Masnata (Albert) : Le système socialiste Soviétique, Neuchatel, 1965, p. 18 et s.

— Bach : op. cit., pp. 84-101.

أن المشروع الاشتراكي لا يستطيع القيام بأى عمل من هذه الأعمال إلا عن طريق تدخل بنك الدولة وتحت رقابته. ^(١)

الفرع الثالث

الرقابة اللاحقة

Le Contrôle à posteriori

إذا رأَت الدولة أن المشروع — رغم الرقابة السابقة والمعاصرة — قد خرج على الحدود المرسومة له وتعدى الغرض أو الوظيفة التي يؤديها لاستغلال الملكية الاشتراكية . بحيث لم تعد الوسائل الوقائية أو العلاجية السابقة تصلح معه ، أو أنه لم يعد مثمراً في نشاطه ، اقيام مشروعات أخرى بأداءه وظيفته أو لزيادة نفقاته على إيراداته ، عندئذ تعتمد الدولة إلى إنهاء نشاط المشروع وإيقافه أو تصفيته *Liquidation* ^(٢)

وإن كان يلاحظ أن المشروع العام في النظام الاشتراكي لا ينظر إليه بعين الاعتبار من ناحية إنتاجيته أو دخله وربحه فحسب ، بل يلاحظ أيضاً أنه الأداة القانونية التي تستغل بها الدولة أموال الملكية الاشتراكية المرتبطة بالمصلحة العامة العليا للمجتمع ولأفراده جميعاً ، ولذلك ليس معنى أنه بمجرد أن يحقق خسارة أو يتوقف عن الربح أن تصفيه الدولة ، بل يجب أن تلجأ إلى مساعدته ودفع ديونه بقدر الإمكان لتمكّنه من أداء نشاطه ، ولكن حين يتبين أن الاستمرار في هذا النشاط لم يعد ضرورياً أو من الممكن أن يقوم به مشروع آخر ، تلجأ الدولة إما إلى تصفيته نهائياً كما سبق ، أو ضمه ونقل ذمته إلى مشروع آخر ، وعلى العموم فإنه يمكن جمع أشكال أو وسائل

Leh : Problèmes de la gestion des entreprises d'Etat soviétique, (١)
op. cit., p. 176.

Leh : op. cit., pp. 176-177. (٢)

إنهاء نشاط المشروع العام الإشتراكي أو نقل ذمته — بالإضافة إلى التصفية النهائية كما سبق — في الصور والأشكال الآتية^(١) : —

أولاً : الضم أو الإدماج : Fusion

وهو يكون بضم مشروعين عامين أو أكثر يتمتعان بالشخصية القانونية بغرض تركيز نشاطها وأموال المسندة إليها وجمعها ، حتى يسهل بعد ذلك حسن استغلالها وإدارتها بطريقة أكثر فاعلية ، وإن كان ذلك يثير صعوبات قانونية تتعلق بتحديد أثر ذلك على الالتزامات والحقوق المتعلقة بهذا المشروع ، ويأخذ الضم والإدماج عادة إحدى صورتين :

(١) الاستيعاب : Absorption

وهو أن يقوم مشروع عام باستيعاب مشروع آخر موجود واحتوائه بحيث تزول الشخصية القانونية للمشروع الأخير ، ويحصل المشروع الأول على جميع أمواله وعلى الوسائل اللازمة له الاستمرار في نشاط ذلك المشروع بعد ذلك . ولعل الأثر الهام للاستيعاب هو أن المشروع المحتوى يكتسب ليس فقط أموال المشروع الآخر وحقوقه ، بل هو يخلفه أيضاً في الالتزامات والواجبات الملقاة على عاتقه . ولعل أهم هذه الواجبات أنه يخلفه في الالتزام بتنفيذ الخطة^(٢) .

(١) انظر بالتفصيل في صور وأشكال ضم المشروعات العامة التي تقوم بإدارة الملكية الإشتراكية : —

— Ionasco et Bradeano : Le transfert du droit de propriété et de tout autre droit par l'effet de la transmission du tout ou d'une fraction de patrimoine. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), pp. 57-65).

Ionasco et Bradeano : op. cit., p. 59.

(٢) الاتحاد أو الجمع : Réunion

ويتحقق عن طريق ضم عدة أشخاص قانونية بحيث يتوقف نشاط كل منها ويفقد الشخصية المعنوية، ويولد نتيجة لذلك شخص قانوني جديد يتمتع بشخصية معنوية مستقلة. وفي حالة هذا الاتحاد أو الضم يحدث نفس الأثر القانوني السابق حيث تنتقل الحقوق والالتزامات وواجبات الخطوة المتعلقة بالمشروعات التي تم ضمها بحيث يخلفها المشروع الجديد الذي ولد بعد الضم والاتحاد.

ثانيا : التجزئة أو القسمة : Division

وهو أن تحدث تجزئة أو تقسيم للمشروع القائم إلى عدة مشروعات أخرى، وتأخذ هذه القسمة إحدى صورتين :^(١)

(١) القسمة الكلية : Division totale

وتزول فيها الشخصية القانونية والذمة المالية لمشروع عام معين نهائياً. ويختفي من الوجود، ويتم توزيع وقسمة هذه الذمة وما تحويه من حقوق والتزامات على عدة مشروعات جديدة أخرى تخلف المشروع السابق.

(١) أنظر بالنسبة للسياسة التي اتبها القانون السوفيتي في هذا الصدد بإضافة الفقرة ٣ إلى المادة ٥٩ من القانون المدني الروسي لكي تسمح بالنقل والتغير في المشروعات ادامة الصناعية من قطاع إلى آخر حسب الحاجة : —

— Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., pp. 166-167.

بل ويرى البعض أنه يجوز إنهاء نشاط المشروع العام نهائياً بحيث يعتبر ذلك وسيلة لإنهاء الملكية الاشتراكية بالنسبة لهذا النشاط، وقد أطلق عليها هذا الجانب من الفقه تسمية : « سحب التأميم أو الرجوع فيه » « denationalisation ».

أنظر في ذلك بالتفصيل : —

— Eliachevitch, Tager, Nolde : Traité de droit civil et commercial des Soviets. Paris, 1930, T. I, No. 30 et suiv.

وكذلك :

— Stoyanovitch : op. cit., p. 165.

ويكتسب كل منها الشخصية القانونية ، والقاعدة العامة أن جميع المشروعات الجديدة تتمتع بسلطات وحقوق والتزامات متساوية كبداً عام إلا إذا كان الإجراء الذى عن طريقه قد حدثت القسمة قد حدد لذلك نسبة أخرى .

(٢) القسمة الجزئية : Division partielle

قد لا ترد التجزئة إلا على جزء معين أو شريحة من الذمة المالية للمشروع العام ، بحيث تستمر الشخصية القانونية لهذا المشروع ، ويولد إلى جانبه مشروع آخر أو أكثر يكتسب بعض حقوق والتزامات وأموال المشروع الأصلى ويكتسب الشخصية القانونية .

والأثر القانونى لذلك هو أن مقدار الحقوق والتزامات والاختصاصات التى ستمتع بها المشروعات الجديدة يكون بالقدر وفى الحدود التى تناسب مع الجزء من الذمة المالية الذى تم نقله إليها ونسبتها إلى الذمة المالية الأصلية للمشروع الأول .

ويرتب على القسمة - بنوعها السلكية والجزئية - نتيجة هامة هى أنها لا تحدث آثارها الإيجابية فقط - وهى توزيع الأموال والحقوق على المشروعات الجديدة - بل تحدث أيضاً آثارها من الناحية السلبية حيث تنتقل الالتزامات والواجبات إلى عاتق هذه المشروعات وأهمها تلك التى تفرضها الخطة ، بحيث يتعين عليها أن تقوم بتنفيذ الخطة وأداء الالتزامات التى تفرضها بيانات الخطة بالقدر وفى الحدود التى كانت مفروضة على المشروع الأصلى^(١) .

ولكن لعل من أعقد المشاكل القانونية التى تثار فى هذا الصدد - من وجهة نظر القانون المدنى - كيفية تحديد الأوصاف التى تنتقل بها الحقوق

والالتزامات من المشروع الأصلي إلى المشروعات الجديدة في حالة القسمة الكلية أو الجزئية ، وهل توزع هذه الحقوق والالتزامات على عاتق المشروعات الجديدة وتجزأ أم لا ؟

تقضى القاعدة العامة في القانون المدني بالنسبة لانتقال أثر العقد إلى الخلف الخاص ، بأن الحقوق والالتزامات الناشئة من العقد والتي تتعلق بالمال الذي انتقل من السلف إلى الخلف ، تذهب مفرزة مجزأة إلى هذا الخلف على الحالة التي كانت عليها وقت انتقال المال ذاته^(١).

ولكن مرة أخرى تتدخل اعتبارات نظام الملكية الاشتراكية لتغير من هذه القواعد القانونية التقليدية بما يتماشى مع هذه الاعتبارات التي تستلزم أحياناً عدم تجزئة أو إفراز الحقوق والالتزامات بين المشروعات الجديدة ، ذلك أنه يقع على عاتق المشروع العام واجب تنفيذ الحطة كإلتزام أساسي يعلو جميع الالتزامات الأخرى ، ولما كانت تجزئة وتوزيع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالعقد على هذه المشروعات مترتب عليها تعطيل تنفيذ الحطة ، وذلك لأن أي واجب في الحطة وإي إلتزام على عاتق المشروع بمقتضاه إنما يعتبر كلاً ، واحداً لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام أو التوزيع^(٢). وقد ترتبت على ذلك نتائج هامة في هذا الصدد ، فمن ناحية لا توزع الحقوق والالتزامات المتعلقة بتنفيذ الحطة على المشروعات المختلفة بل يلتزم كل مشروع بتنفيذ العقد برمته بجميع التزاماته وحقوقه ، ويقع على عاتق الدولة توزيع العقود المختلفة على كل مشروع بحسب طبيعته وتخصصه ، فيقوم بتنفيذ العقد كله مرة واحدة ولو لم يكن قد اكتسب المال كله الذي يتعلق به هذا العقد ، وذلك خروجاً على القاعدة العامة بالنسبة للخلف العام والخلف

Carbonier : Droit civil, 1967, T. II, p. 476 et suiv.

(١)

— Marty et Raynaud : Droit civil, T. 2, 1er V., Paris, 1962, p. 216, No. 238 et suiv.

عبد الرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - ج ١ مصادر الإلتزام -

١٩٥٣ من ٥٤١ ، ٥٦٠

Ionasco et Bradeano : op. cit., p. 63.

(٢)

الخاص والتي تقضى بانتقال آثار العقد إلى الخلف الذى انتقل إليه المال^(١).

ومن ناحية ثانية يترتب على ذلك تعديل في الخطة ذاتها حتى تتلاءم مع التوزيع الجديد لأموال الدولة على مشروعاتها المختلفة^(٢). ومن ناحية ثالثة فيترتب على ذلك أيضاً تعديل في ذات العقد الذى أبرمه المشروع السابق حتى يتلاءم مع تجزئة ذمة هذا المشروع وتوزيع أمواله أو جزء منها إلى مشروعات أخرى. وغنى عن القول أن هذه الأحكام جميعاً لا تطبق إذا كان من الممكن أن يقوم المشروع الجديد بتنفيذ جزء من العقد طبقاً لالتزامات الخطة وذلك إذا كانت طبيعة العقد نفسه تسمح بهذه التجزئة. ولا تضرر منها^(٣).

المبحث الثالث

طريقة الاستغلال أو الإدارة المستقلة

La gestion indépendante

(أو حق الانتفاع العقارى)

مضمون ونطاق هذه الإدارة :

بقى أخيراً جزء هام من الملكية الاشتراكية للدولة اقتضى تغييراً في الأحكام القانونية لاستغلال هذه الملكية وهو ذلك الذى يتعلق بملكية الأرض.

(١) يلاحظ أن المشرع الرومانى قام بالنص على هذا الحكم مراعاة في رومانيا بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ منشور في المجلد السابق ص ٦٥.

(٢) Maggs : Les aspects juridiques de la planification en U.R.S.S., (٢) Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, p. 246.

(٣) Savatier : Les metamorphoses économiques et sociales du droit civil d'aujourd'hui, 1er Série, 1964, p. 149, No. 120 bis.

ذلك أنه من المعالم الأساسية لنظام الملكية الاشتراكية للدولة أن الدولة هي المالك الوحيد لأي قطعة أرض من الأراضي الداخلة في إقليمها وهو مبدأ تأسس وتدعم منذ السنوات الأولى لقيام الثورة الاشتراكية حيث ألغيت كل ملكية فردية عقارية على الأرض ، وانتقلت ملكيتها إلى الدولة .

وقد استلزم ذلك اختيار طريقة خاصة لاستغلال هذا الجزء من الملكية الاشتراكية متميزة عن سائر طرق الاستغلال ، فمن ناحية أصبح من المستحيل على الدولة أن تشرف بنفسها عن طريق هيئاتها العامة على استغلال الأراضي التي تدخل في ملكيتها ، فضلاً عن أنه من ناحية أخرى فإن استغلال الأرض وإدارتها - بعكس أي مال آخر - يحتاج إلى نظام يقوم على الاستقلال ويسمح بالحافز الخاص لدى من يقوم بهذا الاستغلال . كل ذلك اقتضى قيام الدولة بمنح الأفراد أو المنظمات التعاونية أو غيرها حق إدارة واستغلال الأرض إدارة مستقلة بحيث نشأ لها على الأرض ما يسمى بحق الانتفاع العقاري : *Le droit de jouissance ou d'usufruit foncière* الذي سنقوم ببيان أحكامه القانونية في ثلاثة مطالب متالية ، نخصص أولها لتعريف هذا الحق وتحديد خصائصه ، ونستعرض في المطلب الثاني الحقوق التي يشجعها حق الانتفاع لإصاحبه ، ونحاول في المطلب الثالث أن تبين كيفية القانوني .

المطلب الأول

تعريف حق الانتفاع العقاري وخصائصه

تعريف حق الانتفاع وبيان صفة المنتفع :

يمكن تعريف حق الانتفاع العقاري في ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة : « أن تخول الدولة للغير - أيأ كانت صفته سواء أكان فرداً (٢٣ م - الملكية)

أم جمعية تعاونية أم هيئة جماعية أو عائلة - حق استعمال الأرض واستغلالها واستثمارها بصفة دائمة مجانية - أصلاً - دون أن يكون له حق التصرف فيها .^(١)

ومن هذا التعريف يتضح أن جوهر الإدارة المستقلة لهذا الجزء من الملكية الاشتراكية يكون بمنح الدولة حق إستغلال أراضيها واستثمارها إلى أشخاص مستقلة عنها وعن هيئاتها العامة ، والذي يشور في هذا الصدد هو تحديد طبيعة هذه الأشخاص التي تقوم بالاستغلال المستقل وتمنح حق الانتفاع ، فقد سبق أن رأينا أن الإدارة المباشرة تتولاها هيئات الدولة ومصلحها التابعة لها ، بينما الإدارة شبه المباشرة تتولاها المشروعات العامة ذات الشخصية الاعتبارية ، أما في الإدارة المستقلة فقد تطور الأمر على عدة مراحل حتى وصل إلى الصورة الحالية لحق الإنتفاع العقاري ، ففي بدء الثورة الاشتراكية حرصت النصوص القانونية التي نظمت الملكية الاشتراكية على منح حق الإنتفاع للأفراد العاديين بل وجعله حقاً عاماً لكل شخص ، حيث تنص المادة ١ من مرسوم التأميم الصادر ١٩١٧ على إلغاء أى ملكية فردية على الأرض إلغاء تاماً ، وترك الأرض في حيازة واضع اليد عليها بصفة حق انتفاع يمنحه سلطة الاستعمال والاستغلال «*fructus, usus*» دون التصرف ، وتنص المادة ٦ من مرسوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ على أن «حق الانتفاع بالأرض معترف به لكل مواطن في الدولة يرغب في زراعة الأرض بعمله وبمساعدة عائلته بدون الإلتجاء لعمل مأجور ، ثم أكد التقنين الزراعى الصادر في سنة ١٩٢٢ في المادة ٤ منح حق الإنتفاع إلى الأفراد العاديين وإلى

(١) Gelard : Evolution du regime juridique des Kolkhoz en

U.R.S.S., Thèse, Paris, 1962, p. 37 ;

— Aksenienok : Le droit foncier — Principes de droit soviétique.

Academie des Sciences de l'U.R.S.S., 1965, p. 313.

جانب ذلك أضفى التفتين المذكور صبغة جماعية على حق الانتفاع حين منح كل عائلة حق الانتفاع بقطعة أرض بشرط أن يكون هذا الانتفاع واسطة أفراد العائلة ذاتها. ^(١)

وأخيراً أضفى على حق الانتفاع صبغة أكثر جماعية حين منح حق الانتفاع بالأرض إلى المزرعة التعاونية الجماعية (الكلكخوز) بمقتضى القانون الأساسى للمزارع الجماعية (١٩٣٠) والقانون المعدل له (١٩٣٥) ، ثم أخيراً بمقتضى دستور ١٩٣٦ الذى أكد بصورة قاطعة حق الانتفاع بالأرض ورفعته إلى مصاف الحقوق الدستورية ومنحه إلى كل من العائلة والكلكخوز. ^(٢)

يتضح من ذلك أنه حسب النصوص القانونية المتعاقبة فإن صاحب حق الانتفاع الذى يقوم باستغلال الأرض قد يكون إما فرداً عادياً — عامل أو فلاح — ولما مزرعة جماعية تعاونية — كلكخوز — ، ولما عائلة. حيث تمنح إحدى الفئات السابقة حق الانتفاع بالأرض التى تظل ملكيتها قاصرة على الدولة المالك الوحيد للملكية الإشتراكية .

(١) Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., p. 137.

— Gelard : op. cit., p. 29.

(٢) أنظر فى حق الكلكخوز فى الانتفاع بالأرض المستندة إليه والاتجاهات الحديثة لتنظيم الملائمة بينه وبين الدولة فى هذا المصدد : —

— Kozyr : Problèmes récentes de la propriété kolkhozienne à l'époque contemporaine. Revue des Revues, 1960, Nos. 2, 3, trans. par Mouskehely.

وكذلك أنظر فى الفرق بين مابينة حق الكلكخوز على الأرض محل حق الانتفاع وطبيعة حقه على الأملاك الأخرى التى تدخل فى خدمه سواء أكانت من أدوات الإنتاج أم سائر الأوال :

— Pravdin : La nature économique et la structure des fonds indivis des kolkhoz. Revue des Revues, l'U.R.S.S. et les pays de l'Est, 1960, No. 4, pp. 80-81.

خصائص حق الانتفاع :

لكن يمكن توضيح الاحكام القانونية للاستغلال المستقل للملكية
الاشترائية يجب بيان خصائص حق الانتفاع العقارى بالارض ، التى
يمكن إجمالها فيما يأتى :

اولا : انه حق دائم : A Titre perpetuel

وصفت جميع النصوص القانونية التى نظمت حق الانتفاع سواء
الفردى أم العائلى أم الجماعى بأنه حق دائم ، حيث تنص المادة ١١ من
التقنين الزراعى لسنة ١٩٢٢ على أن حق الانتفاع العقارى الممنوح للعامل يكون
لفترة غير محدودة ولا يمكن إنقضاؤه بأى وسيلة إلا فى الحالات المنصوص عليها
فى القانون . كما ينص الدستور فى المادة ٨ على أن حق الانتفاع
الممنوح إلى المزرعة الجماعية (الكلكخوز) يكون بدون مقابل وبصفة
دائمة مؤبدة .^(١)

ولعل الحكمة من النص على دوام حق الانتفاع هى السماح للمنتفع
بإقامة منشآت دائمة مما يسهل له حسن استغلال الارض واستمرار ذلك
لمدة طويلة .

على أنه يجب أن نحدد بدقة فى هذا الصدد المقصود باعتبار حق الانتفاع
دائماً أو مؤبداً وحدود هذا الدوام والتأييد ، فلا شك أن المقصود باعتبار
حق الانتفاع دائماً هو أنه يستمر طوال حياة شخص المنتفع سواء كان
مرداً عادياً أم عائلة أم كلكخوز فيستمر باستمرار العائلة أو الكلكخوز أيضاً ،

(١) وتنص الترجمة الفرنسية للمادة ٨ من الدستور للسوفيتى ١٩٣٦ على أنه :

«La terre occupée par les kolkhoz leur est affectuée en jouissance
gratuite pour une durée illimitée, c'est-à-dire à perpétuité».

فلا يجوز مثلاً حرمان المنتفع من حقه في الانتفاع أو تحديد ذلك الحق مدة معينة، ويرى غالبية الفقه السوفيتي - تطبيقاً لفكرة دوام حق الانتفاع - أنه يعتبر حقاً وراثياً ينتقل إلى الخلف العام بمعنى أنه ينتقل بعد وفاة المنتفع إلى ورثته أو يظل - في حالة الانتفاع العائلي - حق الانتفاع من حق الأسرة ذاتها رغم وفاة أحد أعضائها (١).

إلا أننا رغم تأكيد غالبية النصوص دوام حق الانتفاع - بل وتأييده بالنسبة للكلخوز حسب نص الدستور - فإننا نرى أن الدوام في هذه الحالة من طبيعة نسبية، وأن هناك كثيراً من الحالات التي يمكن فيها إنهاء حق الانتفاع وسحب الأرض من المنتفع أثناء حياته إذا أخل بأحد الالتزامات الملقاة على عاتقه، وذلك - في نظرنا - يتمشى مع فكرة حق الانتفاع ومع طبيعته والغرض المقصود من ترتيبه، باعتباره وسيلة لازمة لاستغلال الملكية الاشتراكية للدولة فيما يتعلق بالأرض، والذي يدعونا إلى القول بنسبة دوام حق الانتفاع الاعتبار الآتية :

١ - أنه في حالة عجز المنتفع عن استغلال الأرض أو امتناعه عن هذا الاستغلال فإنه يتم فوراً سحب الأرض منه وينقضى حق الانتفاع في هذه الحالة طبقاً لنصوص المادتين ٦ ، ٢٠ من التقنين الزراعي لسنة ١٩٢٢ .

٢ - وأجاز التقنين المذكور كذلك في المادة ١٩ للمنتفع النزول عن

(١) المزيد من التفصيل في بيان المقصود بالإرث في هذا الصدد وحدوده وإثبات عدم التناقض بين إلغاء الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج وبين الاعتراف بالميراث بالنسبة لحق الانتفاع وبالنسبة لأموال المستهلك محل الملكية الشخصية المنصوص عليها في المادة ١٠ من دستور ١٩٣٦ أنظر : —

— Dekkers : Les successions en droit soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, T. 2, p. 153 et suite.

طعة الأرض فينقضى بذلك حق الانتفاع بشرط تسجيل هذا النزول في الجهات المختصة .

٣ — وكذلك يترتب على وفاة المنتفع وعدم وجود وارث ، أو على انقضاء أفراد الأسرة الواحدة أو هجرتها إلى منطقة أخرى ، إنقضاء حق الانتفاع في جميع هذه الحالات وفقاً للمواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من التقنين المذكور .

٤ — ونص القانون كذلك في المادة ٩٨ على حالات للانتهاء الإلزامي لحق الانتفاع كمقومة للمنتفع إذا خالف الأحكام الخاصة بحق الانتفاع والتي تمنع المنتفع من أن يبرم على الأرض محل حق الانتفاع أى عمل من أعمال البيع أو الوعد بالبيع أو الوصية أو الهبة ، وإلا فإنه يحرم فوراً من هذه الأرض وينقضى حق الانتفاع .

٥ — وأخيراً أجازت المواد ٢٢ و ٣ : من التقنين المذكور نزع الأرض الممنوحة الانتفاع بسبب المنفعة العامة إذا كان هذا النزع لازماً فينقضى بذلك حق الانتفاع .

في كل هذه الحدود وبهذه القيود من الممكن أن ندرك معنى اسمية صفة الدوام التي وصف بها حق الانتفاع وعدم إطلاقها .^(١)

ثانياً : أنه حق مجاني بدون مقابل à titre gratuit

حرصت جميع النصوص القانونية المتعاقبة التي نصت على حق الانتفاع

(١) وأنظر في تأثير ذلك على الانتفاع بالأرض الممنوحة للزراعة الجماعية بصفة خاصة :

Albu: Le regime juridique des terrains propriété d'Etat
attribués en jouissance aux exploitations agricoles collectives.
Revue des Revues, 1963. T. 3, p. 395, trans. par Newman.

ونظمته على النعم بأنه يمنح إلى المتفع ، أيا كانت صفته ، بدون أى مقابل مالى معين ، وقد أكد دستور ١٩٣٠ هذه الصفة المجانية لحق الانتفاع عن طريق نصه على ذلك صراحة فى المادة ١١ المتعلقة بمنح حق الانتفاع إلى المزارع الجماعية : « الأرض الممنوحة لى الكولخوز تعطى له كإنتفاع مجاني ولمدة غير محدودة أى مؤبدة » .

والسكبر رغم هذا التأكيد من التسويج عن مجانية حق الانتفاع ، إلا أننا نرى مع جانب من النظم أن هناك شكوك من أحكام حق الانتفاع الأخرى التى تنفى هذه الصفة المجانية ، بحيث لا يبرز الوفاء عند حرمية التمتع والاستعداد إلى عدم رجوع المنافع التى الجائر للقول بأنه حق مجاني ، فمن ناحية نرى التى على عائق المزرعة الجماعية -- مقابل حق الإنتفاع -- الإلزام بأن تقوم ، شأنها شأن أى مشروع عام ، عند رسمها لخطتها العامة للإنتاج بوضع هـ . الخططة فى إطار الخططة العامة للدولة بحيث تمتشى معها وتخضع لها ، وكذلك الأمر فى تنفيذها لجميع لوائحها وأحكامها الداخلية (مثل يوم العمل والأجور والعائد والنظام التأديبي)^(١) .

ومن ناحية أخرى فإن أى مزرعة جماعية تلزم بمقتضى القانون بأن تبع إلى الدولة جزءاً من كل ناتج من منتجاتها يتغير من عام إلى آخر ، وتقوم الدولة ذاتها بتحديد الثمن الذى تشتري به هذا الناتج من المزرعة بحيث يكون دائماً أقل من الثمن الذى تباع به هذه المنتجات فى السوق . ويعتبر الشراح هذا الفرق بين الثمين ضريبة أو مقابلاً للإنتفاع بالأرض ومن ثم يقترب بذلك حق الإنتفاع من الإيجار الزراعى *fermage*^(٢) .

— Arminjon, Nolde, Wolff : *Traité de droit comparé*, Paris, 1952, T. III, pp. 321-322.

— Gelard : *Evolution du régime juridique des kolkhoz*, op. cit., pp. 36-37.

David et Hazard : *Le Droit Soviétique*, T. 2. p. 175.

وبالإضافة إلى ذلك أخيراً فإن المنتفع يلتزم جبراً بتسليم كميات معينة من إنتاجه إلى السلطات العامة للدولة كمقابل عيني نظير حق الانتفاع بالأرض وهو ما يسمى بالتسليم الإجبارى *livraison obligatoire* ^(١).

كل ذلك يدفعنا إلى القول مع هذا الجانب من الفقه أن حق الانتفاع العقاري بالأرض في القانون السوفيتي — رغم حصرية النصوص — لا يعتبر مجانياً بدون مقابل ، وأن عدم وجود المقابل المالى المباشر في بعض الحالات لا يمنع من وجود مقابل من طبيعة أخرى عينية أو غيرها .

ثالثاً : انه حق عامل اشتراكي *Droit travailleur socialiste*

لتفهم المضمون القانوني لهذه الخاصية الهامة لحق الانتفاع وما يترتب عليها من آثار يجب أن نضع في الاعتبار عدة عوامل : أولها أن النصوص القانونية منحت حق الانتفاع كحق طبيعي لجميع المواطنين العاملين على قدم المساواة دون أى تفرقة أو حرمان لأحد لآى سبب ، ولكن من ناحية أخرى يجب أن يلاحظ أن الغرض الاساسى الأول من إنشاء حق الانتفاع هو تسهيل استغلال وإدارة الملكية الاشتراكية فيما يتعلق بالأرض نظراً لأن طبيعتها تحتم اختيار طريقة لهذا الاستغلال مستقلة تماماً عن الدولة وإدارتها وهيئاتها العامة وذلك تحقيقاً للصالح العام ، ولم يكن الهدف من منح حق الانتفاع تحقيق أى ربح خاص أو منفعة فردية ، كذلك من ناحية ثالثة نجد أن معظم النصوص القانونية التى نظمت حق الانتفاع قد وصفته بأنه حق انتفاع عامل : *droit travailleur* ومنحته إما إلى العمال والفلاحين أو إلى الكوخوز لتسهيل القيام بإنتاجه أو إلى العائلة لى تستطيع المساهمة في المزرعة الجماعية والقيام بالإنتاج السليم . وقد كانت لهذه الخاصية عدة آثار هامة

(١) وإن كان البعض يرى أن هذا الالتزام قد أتى أخيراً من على عاتق أغلبية الفلاحين.

Stoyanovitch, op. cit., p. 137, Note 18.

فيما يتعلق بأحكام حق الانتفاع ، فيعتبر الاستغلال شرطاً جوهرياً لبقاء حق الانتفاع واستمراره ، ويترتب على توقف هذا الاستغلال أو الامتناع عنه انقضاء حق الانتفاع ذاته ، الأمر الذي تترتب عليه تغيير الطبيعة القانونية لحق الانتفاع من حق ذاتي droit subjectif إلى حق آخر من طبيعة خاصة تغلب فيه صفة الوظيفة أو الالتزام على صفة الحق كما سنرى تفصيلاً .

وقد كان من أم النصوص القانونية التي اهتمت بإبراز هذه الخاصية لحق الانتفاع ، وهي كونه حقاً عاملاً ، المرسوم الزراعي لسنة ١٩١٧ والذي نص على الإلزام باستغلال الأرض واستثمارها ، كالإلزام أساساً يمثل - في نظر البعض - جوهر حق الانتفاع الذي منحه هذا المرسوم لمجموع الشعب العامل^(١) ، وإلا يترتب على عدم تحقيق ذلك سحب الأرض وانقضاء حق الانتفاع ، وإن كان المرسوم المذكور قد فرق في المادة ٦ بين نوعين من الموانع : المانع أو العجز المؤقت عن استغلال الأرض ، وهو ذلك المانع الذي لا يزيد في أى حال من الأحوال على سنتين ، حيث يكون على السلطة المحلية المختصة أن تقوم بتعيين منتفع آخر مؤقت للقيام على الأرض واستغلالها بدلاً من المنتفع الأصلي إلى حين زوال المانع المؤقت ؛ وأما في حالة العجز النهائي أو عدم القدرة على الاستغلال أو عدم الرغبة فيه أو المانع الذي يزيد على المدة المذكورة فإنه يتم سحب الأرض فوراً وينقضى حق الانتفاع^(٢) . كذلك نصت المادة ٨ من المرسوم المذكور أنه في حالة ما إذا ترك المنتفع الأرض التي يقوم باستغلالها بدون أى عذر

Hazard : L'embourgeoisement du droit de propriété soviétique. (١).
Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, pp. 159-160.

Akseniouk : Le droit foncier, Principes de droit soviétique. (٢).
Academie des Sciences de l'U.R.S.S., 1965, p. 319 ;
— Gelard, op. cit., p. 301.

أو مانع أو عجز مؤقت فإنه يتم سحبها فوراً وينقضى حق الإلتفاع عليها وتعود الأرض إلى المالك العقاري للدولة حتى يتم توزيعها على منتفع آخر ، وقد أكد التقنين الزراعى الصادر فى ١٩٢٢ هذه الخاصية لحق الإلتفاع حيث نص على وجوب استغلال الأرض بواسطة المنتفع وعدم تركها بدون استغلال والإلتفات على ذلك سحبها وانقضاء حق الإلتفاع ، و الفرق التقنين المدكور أيضاً بين المانع المؤقت كطالب المنتفع للتجديد أو للإشغال العامة فيحفظ له حق الإلتفاع إلى حين زوال المانع المؤقت ، وكذلك بالنسبة للإلتفاع العامى فتحفظ السلطة بتسبب الفرد الذى قام بهذه مانع مؤقت عن الإستغلال لحين زوال هذا المانع (١) . وأما بالنسبة للعجز النهائى عن الاستغلال أو الإمتناع عنه فيترتب عليه انقضاء حق الإلتفاع وإن كان التقنين قد أطن مدد عدم الإستغلال من سنتين - كما فى مرسوم ١٩١٧ - إلى ثلاث سنوات ، مادة ١٠ من التقنين الزراعى لسنة ١٩٢٢ . . . ويكون سحب الأرض فى هذه الحالة وإعطائها للمنتفع الجديد بدون أى مقابل أو تعويض إلى المنتفع السابق إلا إذا كان قد أقام عليها منشآت أو مباني فتدفع له قيمتها .

وقد حكم القضاء السوفيتى فى القضية الشهيرة بقضية : Zelenskij بأن حق الإلتفاع ينتهى فوراً وينقضى إذا توقف المنتفع لآى سبب من الأسباب عن استغلال الأرض وإدارتها أو استئجارها وتعود الأرض فوراً إلى الدولة - المالك الوحيد لها - التى تقوم بتوزيعها على منتفع آخر (٢) .

ومن ثم يتبين لنا بوضوح كيف وفقت النصوص بين اعتبار حق الإلتفاع حقاً مشتركياً بمعنى أنه حق عام لكل المواطنين العاملين على قدم

Seled, op. cit., pp. 33-34 ;

— David et Hazard, op. cit., pp. 159-163.

Arrêt Zelenskij, 1/4/1924, en David et Hazard, op. cit., p. 159. (٢)

المساواة : وبين اعتباره حقاً عاماً وجد بهدف تيسير استغلال وإدارة الملكية الاشتراكية في مجال الأرض الزراعية لتحقيق منفعة فردية أو عامة خاص .

رابعاً : أنه حق خارج عن التعامل : Hors de commerce

من الخصائص الهامة لـ حق الإنتفاع أنه لا يجوز نقله لشخص آخر غير المنتفع سواء بمقابل أم بدون مقابل فهو حق غير قابل للتصرف فيه :
inalienable

ومن ناحية أخرى فإنه لا يقبل الانقسام indivisible بمعنى أن المنتفع لا يجوز له إشراك منفع آخر معه في حق الإنتفاع أو قسمة حق الإنتفاع على منتفعين عديدين .

وأخيراً فهو حق غير قابل للأزول عنه incessible (١)

ولهذا أهم خصائص هذا الحق أنه لا يجوز التصرف فيه بأي عمل من أعمال التصرف حيث تنص المادة ٢٧ من التقنين الزراعي على أن : (أ) لا يجوز إبرام أي بيع أو شراء أو وعد بالبيع أو هبة بين الأحياء أو وصية أو رهن على الأرض محل حق الإنتفاع ، وجميع التصرفات التي تترتب مخالفة لذلك تقع باطلة . (ب) ويوقع على الأشخاص الذين يرمون هذه التصرفات جزاءات جنائية . (ج) كذلك يترتب على هذه التصرفات حرمانهم من الإنتفاع بالأرض محل التصرف . .

كذلك تنص جميع اللوائح والمراسيم التي تنظم منح حق الإنتفاع

Gelard, op. cit., pp. 111-112.

(١)

وأنظر في التفريق بين خصائص حق الإنتفاع المقتضى في هذا الصدد كما نظمه الدول الاشتراكية وبين حق الإنتفاع التقني الموجود في قوانين الدول الرأسمالية .

— Szer : Le droit d'usufruit à perpétuité. Revue des Revues, 1965, T. I. p. 71 et suites, trans. par Lisiakienicia.

إلى المزرعة الجماعية (الكلخوز) على عدم جواز التصرف بأى صورة من صور التصرف فى الأرض المملوكة إلى الكلخوز للانتفاع بها بأى طريق من طرق التصرف ^(١) .

وفى ضوء هذه النصوص جميعاً يمكن بيان الحدود التى يعتبر فيها حق الانتفاع غير قابل للتصرف ، فمن ناحية لا يجوز نقل حق الانتفاع بالعقار نفسه من شخص إلى آخر بمعنى أن تتغير شخصية المنتفع عن طريق تنازله عن حقه فى الانتفاع لآخر سواء بمقابل أو بدون مقابل ، فضلاً عن أنه من ناحية أخرى حتى لو احتفظ المنتفع بحق الانتفاع ذاته فإنه لا يتخوله القيام بأى تصرف من التصرفات الناقلة للحقوق — أيا كانت طبيعة هذا التصرف — على العقار موضوع حق الانتفاع ، ونتيجة لذلك فإن الفقه يرى أنه لا يجوز أن يربط الكلخوز أى حق من حقوق الرهن أو الإيجار الزراعى *fermage* ^(٢) .

وتطبيقاً لذلك فقد حكمت المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى فى قضية تتعلق بعقد أبرمته مزرعة جماعية وقامت بمقتضاه بتأجير قطعة أرض من الأراضى التى تتمتع عليها بحق الانتفاع إلى جمعية تعاونية حرفية ، ووضع شرط فى العقد تلزم الجمعية بمقتضاه بأن تباع العلف والدريس الجاف الذى تحصل عليه من الأرض إلى المزرعة الجماعية بثمان معين ، وامتنعت المزرعة عن دفع الثمن المتفق عليه ورفع النزاع إلى القضاء لحكمت المحكمة العليا بأنه طبقاً لطبيعة حق الانتفاع ولنص القانون لا يجوز إبرام أى إيجار

David et Hazard, op. cit., pp. 171-172.

(١)

— Pravdin : La nature économique et la structure des fonds indivisibles des kolkhoz. Revue des Revues, 1960, No. 4, p. 82 et suites.

Gelard, op. cit., p. 113.

لأرض من الأراضي محل حق الانتفاع وتطبيقاً لذلك حكمت المحكمة المذكورة .
بإعلان العقد برمته وعدم ترتيب أى أثر من آثاره ^(١) .

كذلك حكم فى قضية أخرى قام رئيس المزرعة الجماعية فيها بتأجير
١١ هكتاراً من الأراضي التى تمارس عليها المزرعة حق الانتفاع إلى مزارع
فردى ، لحكم القضاء بإعلان العقد ماقبة رئيس المزرعة طبقاً لنص المادة ٨٧
من قانون العقوبات ^(٢) .

بل إن القضاء يحكم بإعلان التصرف فى حق الانتفاع ولو كان لصالح
القطاع العام أو مزرعة جماعية أخرى ^(٣) .

المطلب الثانى

الحقوق والسلطات التى يمنحها حق الانتفاع

رغم أننا رأينا أن حق الانتفاع لا يمنح حق التصرف الناقل للملكية
أو الانتفاع ذاته فإنه إلى جانب ذلك يمنح المنتفع سلطات أخرى دفعت
البعض فى الفقه السوفيتى إلى القول بأنه لا فرق من الناحية الفعلية بين حق
الانتفاع الاشتراكى وبين حق الملكية ، وإن كان جديراً بالذكر أن هذه

(١) Arrêt Kolkhoz Uritzkij 1942, 1 Sud, sprak S.S.S.R. 22, cité
par David, op. cit., p. 172.

(٢) Affaire Smolkurov, 1939, 6 rots, Zak 90, cité par David et
Hazard, op. cit., pp. 172-173.

(٣) Arrêt 1950, 2 Sud, sprak, S.S.S.R. 39.
ibidem

وللزيد من التفصيل فى التطبيقات الأخرى والأحكام القضائية المتعلقة بحق الانتفاع
العقارى والنظام الاشتراكى المختلفة أنظر :

— Albu : Le regime juridique des terrains propriété d'Etat
attribués en jouissance aux exploitations agricoles collectives.
Revue des Revues, 1963, T. 3, p. 396.

الحقوق والسلطات تخضع لقيود هام هو مبدأ « تخصيص حق الانتفاع ،
« désignation » ، ومقتضاه أن استعمال الأرض واستغلالها يجب أن
يكون مطابقاً ومنفصلاً مع الأغراض التي منح من أجلها حق الانتفاع بهذه
الأرض ، ويمثل هذا الشرط الأساسى للالتزام الأول على عاتق المنتفع بحيث
لا يكون له الحق في تغيير تخصيص الأرض الممنوحة له للانتفاع بها ، أو استعمالها
واستغلالها في أغراض أخرى غير المحددة له ، ويرى الفقه أن هذا المبدأ
يعتبر من المبادئ الأساسية التي تميز حق الانتفاع في نظام الملكية الاشتراكية
عن أى حق أو نظام آخر لاستغلال الأرض ^(١) .

وسنحاول الآن بيان الحقوق والسلطات المختلفة التي يتمتع بها حق الانتفاع
له صاحبه والضمانات القانونية اللازمة لممارسة هذه السلطات .

أولاً : الأعمال المادية :

يعطى حق الانتفاع للمنتفع بادية ذي بدء حق استعمال الأرض
الممنوحة له بكافة أوجه الاستعمال الممكنة ، فيكون له حق استصلاح
الأرض وإعدادها وتمهيدها ، ويجوز له زراعتها أو القيام بأى عمل من
الأعمال المادية الأخرى وأهمها البناء والتشييد ، فيجوز للمنتفع إقامة منزل
للسكنى أو لاستغلال الملكية الشخصية المنصوص عليها في الدستور في
المادة ٩ ، وقد عيّنت المادتان ٢٣ و ١١٩ من التقنين الزراعى بالنص على
إلزام السلطات المختصة بأن تقوم في حالة إنقضاء حق الانتفاع لأى سبب
بمنح المنتفع السابق جميع نفقات الاستصلاح والتمهيد والإعداد أو قيمة
المباني التي يقيمها على الأرض محل الانتفاع ^(٢) .

Akseniouk : Le droit foncier, principes de droit soviétique, (١)
op. cit., p. 314.

Gelard : L'évolution du regime juridique des kolkhoz en (٢)
U.R.S.S., Paris, 1962, p. 90.

ثانيا : التصرفات القانونية :

رأينا أنه لا يجوز للمتفع القيام بأى تصرف من التصرفات الناقلة للملكية على الأرض الممنوحة له محل حق الانتفاع ، ولكن من ناحية أخرى فإن هناك تصرفات قانونية أخرى يجوز للمتفع القيام بها فضلا عن أن الفقه قد حدد بعض الاستثناءات على القواعد السابقة على الوجه التالى :

١ - فن ناحية رأينا أن المبدأ العام أن حق الانتفاع لا يتحول المتفع النزول عنه ولو فى صورة إيجار زراعى وقد نص على هذا المنع صراحة بالنسبة لحق الانتفاع الكلخوزى الممنوح للمزرعة الجماعية ، ولكن بعض الفقه يرى أنه يجوز بالنسبة لحق الانتفاع الفردى والعائلى فى حالات معينة إبرام عقد إيجار للأرض الزراعية محل حق الانتفاع^(١) ، فقد رخص التقنين الزراعى تأجير الأرض الزراعية محل حق الانتفاع فى حالات وبشروط معينة، مثال ذلك أنه فى الحالات التى يصبح فيها استغلال الأرض مستحيلا أو صعبا بسبب ظروف طارئة مؤقتة كمحصول سىء أو نقص فى المواد الأولية أو الآلات أو اليد العاملة ، وكذلك فى حالة نقص أفراد العائلة - بالنسبة لحق الانتفاع العائلى - بسبب الوفاة أو التجنيد أو الأشغال والمرافق العامة، وأيضاً فى حالة الإبعاد المؤقت عن الاستغلال بسبب السفر أو الهجرة^(٢) . وقد أقر القضاء السوفيتى - فى حكم للمحكمة العليا - إباحة إيجار الأرض الزراعية محل حق الانتفاع (الفردى) إذا وجد مانع أو طارئ يمنع المتفع مؤقتاً من استغلال الأرض^(٣) .

(١) Lapenna : Quelques aspects du nouveau code civil russe.

Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, p. 187.

— Gelard, op. cit., p. 87.

(٢) أنظر فى تفصيل هذه الحالات نص المادة ٢٨ من التقنين الزراعى الصادر سنة ١٩٢٢

Arrêt No. 362, 1929, 8 Sud, prak R.S.F.S.R. 9

(٣)

حيث منحت المحكمة العليا لشخص متفع - ثم إبعاده مدة معينة كعقوبة نفي - الرخصة فى أن يترك أرضه لآخر نظير مقابل معين إلى حين عودته من المنفى - أنظر تفصيل الحكم فى دافيد وهازار - المرجع السابق من ١٦٠ .

في الحالات السابقة يجوز للمتفع أن يقـوم بتأجير الأرض بشرط ألا يتجاوز هذا الإيجار مدة مناوبة زراعية واحدة « Assolement » ، وتراوح مدة ذلك الإيجار من منطقة إلى أخرى حسب الظروف . (مادة ٩ من التقنين المذكور) .

وقد كان هذا الحكم — إباحة الإيجار — محل إنتقاد شديد من الفقهاء السوفيتي الذي اعتبر ذلك خطوة إلى الخلف وأنه متناقض تناقضاً تاماً مع المبادئ التي أرسنها مراسيم التأميم الكامل للأرض سنة ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، والتي حرمت المتفع نهائياً من الحصول على دخل أو موارد من الأرض إلا إذا كان ناتجاً من عمله الشخصي في هذه الأرض ، ولكن طالما أنه أصبح من الممكن — في ظل التقنين الزراعي — أن يؤجر الأرض ولو بشروط معينة أصبح من الممكن أن تكون الأرض مصدراً لدخل غير مستحق لا يقابله مجهود أو عمل شخصي ^(١) .

٢ — ومن ناحية ثانية فقد ثار التساؤل عن مدى حق المتفع في استخدام اليد العاملة المأجورة لاستغلال الأرض محل الانتفاع ، ذلك أن التقنين الزراعي المذكور رخص في المواد ٣٩ و ٤٠ ، للمتفع أن يستخدم العمال الزراعيين العرضيين المأجورين في حالات معينة عند عجزه عن استغلال الأرض بنفسه أو بواسطة أفراد عائلته . ويرى البعض أيضاً أن في ذلك مخالفة صريحة للمادة ٦ من المرسوم الزراعي للأرض لسنة ١٩١٧ والذي نهي عن استخدام اليد العاملة المأجورة ، وأنه رغم تحديد حالات ذلك الاستخدام وشروطه إلا أنه يمكن التوسع في هذه الحالات والانحراف عنها ، بحيث يكون

(١) Aksienok : Le droit foncier, principes de droit soviétique. op. cit., p. 316.

وانظر أيضاً الشراح السوفيت الآخرون الذين وجهوا هذا الانتقاد شاراً إليهم في :
— Gelard, op. cit., p. 87 et suite.

ذلك مع الحكم السابق - إباحة الإيجار - عودة إلى الاستغلال والحصول على دخل غير مستحق وغير مشروع ^(١) ، وانتقد البعض هذا المبدأ أيضاً على أساس أن حق الانتفاع إنما منح فقط لتيسير استغلال الملكية الاشتراكية من ناحية ، وللمساعدة الأفراد على الأغراض الاستهلاكية الشخصية من ناحية أخرى وليس لكي يدر دخلاً أو ربحاً خاصاً ، وهو كذلك يتعارض مع نص المادة ٩ من دستور ١٩٣٦ التي أباحَت للمتفع القيام باستغلالات اقتصادية صغيرة تتجنب استغلال عمل الغير المأجور وتستبعد أى دخل لا يأتي من العمل الشخصي ^(٢).

٣ - ومن ناحية ثالثة أجاز التقنين المذكور ترتيب حقوق الارتفاق على العقارات محل حق الانتفاع، ولكن حصر القانون ذلك - مادة ٢٠٧ - على حالة الضرورة القصوى التي تستوجب إنشاء مثل هذا الارتفاق ، مثال ذلك حق المرور بالنسبة للعقار المحبوس أو حق الشرب والصرف والمسيل إذا لم يوجد أى طريق آخر سوى إنشاء هذا الارتفاق ^(٣).

ثالثاً : حماية حق الانتفاع وضماناته القانونية :

أحاط المشرع حق الانتفاع ، بما يخوله من حقوق وسلطات بمجموعة ، من الضمانات القانونية والقضائية إلى درجة أن بعض آراء الفقه ذهبت إلى تكليف حق الإنتفاع بأنه منفرد من حق الملكية بضماناته المتعددة كما سيبيح تفصيلاً .

فمن ناحية يخول حق الانتفاع صاحبه في حالة النزاع أو الاعتداء على محل حقه ، دعوى حيازة أو وضع يد « action possessoire » ^(٤) ، وإذا وصل

Gelard, op. cit., p. 81.

(١)

Aksenienok : Principes de droit soviétique, 1965, p. 318.

(٢)

David et Hazard : Le droit soviétique, T. I, pp. 161-162.

(٣)

Gelard, op. cit., p. 90.

(٤)

النزاع إلى حد اغتصاب الأرض والاستيلاء عليها من المنتفع ، فيكون له الحق في رفع دعوى استحقاق أو استرداد «action en revendication» ^(١) فضلا عن أنه في الامكان التقدم بطلب إلى الجهة الادارية المختصة عند النزاع على حدود حق الامتاع فتحل هذه المنازعات بالطريق الادارى . ^(٢)

ومن ناحية أخرى فإنه بمجرد قيام المنتفع بتسجيل الأمر الإدارى الذى يتلقى به حق الانتفاع والمسمى (Zakon) ، فإنه يقيم الدلائل على حقه بالحدود الواردة في هذا الامر ، ووضع المشروع في هذا الصدد مزيداً من الضمانات لحق الانتفاع فقد أقام — في حالة النزاع بين المنتفع والإدارة — قرينة على وجود حق الانتفاع لصالح المنتفع بحيث يقع عبء الاثبات دائماً على عائق الادارة . مادة ٢٠٠ ، ٢٠٦ من التقنين الزراعى .

وكذلك فقد سبق أن رأينا أن الأرض محل حق الانتفاع تخضع لنظام إعادة التوزيع «redistribution» بصفة دورية بسبب زيادة عدد السكان وزيادة الانتاجية وتعميم الطرق الحديثة في الزراعة ، ولكن كان يترتب على هذا التقسيم أضرار كثيرة بالمنتفع والمنشآت والاستغلالات التى يقوم بها ، ولذلك فقد حرص المشرع في مرسوم ١٩١٩ ورسوم ٣٠ أبريل ١٩٢٠ على النص بأن إعادة التوزيع والتقسيم مرة أخرى يجب ألا يكون بصفة متكررة ، حيث حرم المرسوم الأخير إعادة توزيع الأرض أو تقسيمها أكثر من مرة واحدة كل ٩ سنوات ، فضلاً عن أن التقنين الزراعى لم يشر أى إشارة إلى هذا التقسيم الدورى مما يدل على أنه لا يكون إلا بصفة استثنائية ، وهو على أى حال يتناقض ، في رأى البعض ،

Albu : Le régime juridique des terrains propriété d'Etat (١)
attribués en jouissance aux exploitations agricoles collectives.
Revue des Revues, 1963, T. 3, p. 394, trans. par Newman.
Gelard, op. cit., p. 91. (٢)

مع صفة الاستمرار أو الدوام التي يتصف بها حق الانتفاع^(١).

وأخيراً فقد حرم نزع الأرض محل حق الانتفاع للمنفعة العامة إلا في الحالات المحددة في القانون، ومقابل تعويض المنفعة عن المنشآت والاستثمارات التي كان يستغلها على الأرض وفي معظم الحالات يجب منح المنفعة قطعة أرض أخرى بدلاً من الأرض المشروعة^(٢).

المطلب الثالث

التكييف القانوني لحق الانتفاع

أدت الحقوق والسلطات الواسعة التي يعطيها حق الانتفاع للمنتفع والخصائص المطلقة التي يتصف بها هذه الحق إلى خلاف شديد في الفقه حول الطبيعة القانونية لهذا الحق، وقد وجدت في هذا الصدد عدة آراء :

الراى الأول :

ذهب فريق من الفقه إلى تكييف حق الانتفاع بأنه من الحقوق الخاصة المنفردة عن حق الملكية والتي تنتمي إلى القانون الخاص، وأنه يمثل - بالنسبة للأرض - جميع سلطات وخصائص حق الملكية ، ويستند هذا الراى إلى خصائص حق الانتفاع والسلطات التي يمنحها إلى المنتفع والحماية التي يتمتع بها ؛ فهو من ناحية حق دائم ولا يجوز قياسه على حق الانتفاع التقليدي المعروف في القانون المدني والذي يعتبر حقاً شخصياً لا ينتقل إلى الورثة بينما حق الانتفاع الاثراًكى ينتقل إلى الورثة ؛ وهو من ناحية أخرى كالأرثاء

(١) Arminjon, Nolde, Wolff: Traité de droit comparé. Paris, 1952, T. 3, pp. 321-322.

(٢) المواد ٢٢، ٢٣ من التفتين الزراعى الصادر سنة ١٩٢٢

يخول المنتفع سلطات معينة في الاستعمال والاستغلال ؛ وهو أخيراً يتمتع بحماية قضائية وإدارية وضمانات قانونية تؤكد وجوده وتحميه من أى اغتصاب أو اعتداء أو نزاع^(١) .

ولكننا نلاحظ على هذا الرأى أن حق الانتفاع رغم جميع هذه السلطات والضمانات الواسعة والحصائص الدائمة لا زال ينقصه أهم عنصر من عناصر حق الملكية وهو حق التصرف ، الذى يعطى المالك الحق فى إبرام أى تصرف ناقل للملكية ؛ وكذلك من ناحية أخرى فقد رأينا مدى نسبية فكرة دوام حق الانتفاع وأنه فى أى لحظة يجوز سحب الأرض وإنهاء هذا الحق إذا خالف المنتفع الشروط والالتزامات الملقاة على عاتقه وامتنع عن استغلال الأرض^(٢) ؛ هذا فضلاً عن الرقابة والقيود التى تدخل بها المشرع فى تحديد وتنظيم الأحكام القانونية لحق الانتفاع والتى تبعد بينه وبين حق الملكية بمعناه التقليدى المعروف .

الرأى الثانى :

دفع ذلك فريقاً آخر من الفقه إلى القول بأن الانتفاع إنما هو نظام ذو صفة إدارية وينتمى إلى القانون العام أو الإدارى بجميع أحكامه وخصائصه ، ويرر هذا الفريق من الشراح نظرهم بعدة أسانيد ؛ أولها أن مصدر حق الانتفاع ليس العقد أو الميراث ولا أى مصدر آخر من مصادر الحقوق والالتزامات فى القانون المدنى وإنما مصدره الأمر أو العمل الإدارى المسمى (Zakon) وهو قرار إدارى بحسب مصدر من السلطة

(١) أنظر عرض وتفصيل هذا الرأى فى : —

— Szer : Le droit d'usufruit à perpétuité. Revue des Revues, 1965, No. I, pp. 71-73, trans. par Lisiakienicio ;

وينادى بهذا الرأى أيضاً :

— Arminjon, Nolde, Wolff, op. cit., p. 323 ;

— Gelard, op. cit., p. 97.

(٢) أنظر ما سبق ذكره فى بيان نسبية دوام حق الانتفاع ص ٣٥٧ ، ٣٥٨

الإدارية المختصة ويحدد حق الانتفاع من حيث حدوده وأحكامه وشروطه والأرض محله، وبسبب هذا الأمر يعتبر حجة على نشأة حق الانتفاع وإثباته؛ ومن ناحية ثانية فقد وضعت على عاتق المنتفع بمجموعة من الالتزامات والقيود تمثل في ضرورة احترام الغرض الذي خصص من أجله الانتفاع وعدم الخروج عليه أو تعديله، وكذلك - بالنسبة للانتفاع السكخوزي - في الامتثال لنصوص وأحكام الخطة وضرورة الاستغلال والاستثمار، وغير ذلك من الأحكام الإلزامية المفروضة على المنتفع والتي تسمح للإدارة بالتدخل في كل وقت بالطريق الإداري وباستعمال امتيازات السلطة العامة لضمان احترام أحكام الانتفاع؛ ومن ناحية ثانية فقد رأينا أن الطريق الأساسي لفض المنازعات التي تنشأ بصدد حق الانتفاع وتعيين حدوده ومساحته وتوزيعه يكون بالطريق الإداري بواسطة اللجان والمجالس الإدارية المختصة؛ وأخيراً تبدو الطبيعة الإدارية لحق الانتفاع في طريقة انقضائه التي تكون دائماً بواسطة سحب الأرض من المنتفع بقرار من الجهة الإدارية المختصة وإنهاء حق الانتفاع على هذه الأرض في حالة مخالفة المنتفع لالتزاماته أو رفض استغلال الأرض أو أي حالة أخرى من حالات انقضاء حق الانتفاع^(١).

ولكن لعل الرأي السابق - في نظرنا - يتجاهل الحسنة من إنشاء حق الانتفاع العقاري في النظام الاشتراكي والمضمون القانوني له، ذلك أنه نظراً لصفة العمومية التي تتميز بها الملكية الاشتراكية واشتمالها على أموال من طبيعة مختلفة، حيث تحتل الأرض مركزاً هاماً في هذه الأموال،

(١) أنظر في عرض هذا الرأي وتفصيل الحجج التي استند إليها : -

Fekete : Le droit de propriété personnelle. Revue des Revues,
1964, T. I, pp. 45-46, trans. Newman ;

Szer, op. cit., p. 73 et suite.

كما اقتضى ضرورة اختيار طريقة لاستغلالها وإدارتها تسمح بمزيد من الاستقلال والحرية ، بحيث يجب أن تخضع أحكام هذا الاستغلال للقانون الخاص ، فضلاً عن أن طبيعة الأرض الخاصة وما تستلزمه من أحكام قانونية متميزة يتعارض مع إعطاء حق الانتفاع بها صفة إدارية وإخضاعه للقانون العام .

الرای الثالث :

ولذلك نعتقد أن الرأى الذى يقول به شراح القانون المدنى ، ليس فقط شراح القانون السوفيتى ، بل البولونى والرومانى وغيرها من القوانين الاشتراكية ، والذى يذهب إلى القول بأن حق الانتفاع هو حق عيني من نوع جديد ، *droit réel de type nouveau* ، هو الرأى الأولى بالفضل ، فهم يذهبون إلى أن هذا الحق لا يمكن رده إلى حق الملكية كما رأينا ، كما أنه لا يمكن رده إلى أى نظام من نظم القانون العام ، وإنما هو مثال لتأثير التغيرات الاشتراكية على الحقوق والنظم القانونية الموجودة بما يغير مضمونها وطبيعتها القانونية حتى تتماشى مع هذه التغيرات ، ذلك للتأثير الذى أحدث أثره فى حق الانتفاع الاشتراكي بوصفه حقاً يتنازعه اعتباران ، الاعتبار الأول أنه يتعلق بإدارة وإستغلال الملكية الاشتراكية للدولة والتي تمس مصلحة الشعب فى مجموعه ، والاعتبار الثانى وجوب مراعاة أن حق الانتفاع إنما ينصرف إلى استغلال الأرض الزراعية والتي تتطلب فى استغلالها وإدارتها قدراً كافياً من الحرية والاستقلال . ولهذا الاعتبار المتقابلة ذهب هذا الجانب من الفقه إلى تكييف حق الانتفاع بأنه حق عيني من نوع جديد^(١) ، يتكون من عنصرين : العنصر الأول ،

(١) يقول بهذا التكييف الراجح : —

— Ionsco et Bradeano : Le transfert du droit de propriété et de tout autre droit par l'effet de la transmission de tout ou d'une fraction du patrimoine. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), pp. 53-54.

الحقوق والسلطات التي يؤولها حق الانتفاع المنتفع في استعمال الأرض واستغلالها كما رأينا بالتفصيل؛ والعنصر الثاني، الالتزامات والقيود التي يخضع لها المنتفع في استعماله لحقه والتي تتعلق بضرورة احترام الغرض الذي خصص حق الانتفاع من أجل تحقيقه وعدم مخالفته، والالتزام باستغلال الأرض وزراعتها وعدم تركها، وواجب اتباع نصوص الحطة وعدم مخالفتها — بالنسبة للانتفاع السكخوزى — وغير ذلك من الالتزامات التي تعكس أثر النظام الاشتراكي على الحقوق الموجودة وذلك ضمناً لأدائها وظيفتها الاجتماعية.

الاتجاهات الحديثة في الانتفاع العقارى :

تساؤل بعض الفقهاء عما إذا كان يتمتع المنتفع بجميع هذه الحقوق والسلطات على الأرض الممنوحة إليه للانتفاع بها، وامتناع سحب حق الانتفاع أو إنهائه من جانب الدولة إلا بمسوغ قانوني وفي حالات محددة على سبيل الحصر، وإلتزامها في بعض هذه الحالات — كنزع الانتفاع للمنفعة العامة أو لإعادة التقسيم والتوزيع — بمنحه حق الانتفاع بقطعة أرض أخرى عائلية، وإذا أضيف إلى كل ذلك تعميم حق الانتفاع ومنحه إلى الأفراد والأسر والموارد الجماعية — السكخوز — ، ألا يدفع ذلك إلى القول بأن إلغاء الملكية الفردية على الأرض ونقلها إلى الدولة ماهو إلا — على حد تعبير هذا الجانب من الفقه — « أمراً نظرياً على الورق أو في الخيال »^(١) ؟

— Albu : Le regime juridique des terrains — propriété d'Etat — attribués en jouissance aux exploitations agricoles collectives. Revue des Revues, 1963, T. 3, pp. 395-396, trans. par Newman.

— Hazard : L'embourgeoisement du droit de propriété soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, pp. 160-161.

— Aksenienok : Le droit foncier, op. cit., pp. 326-327 ;

— Szer : Le droit d'usufruit à perpétuité, op. cit., p. 74.

Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., p. 268. (1)

وأن النص على اعتبار الدولة المالك الوحيد لجميع الأراضي ليس له أى مضمون
فعلى وأن الملكية الفردية العقارية مازالت موجودة عملاً ؟ يرد على هذا
اللتساؤل بأنه وإن كان حق الانتفاع يمنح المنتفع — على الأرض محل حقه
— ساطات الاستعمال والاستغلال ولو بصفة دائمة وراثية، فإنه مازال ينقص
المنتفع أهم السلطات التى يخولها حق الملكية وهى سلطة التصرف ، حيث
حرصت جميع النصوص القانونية التى نظمت حق الانتفاع على النص على
عدم قابليته للتصرف وعلى حرمان المنتفع من حق إبرام التصرفات الناقلة
للملكية الأرض محل حقه كما سبق ذكره ، الأمر الذى يدل على احتفاظ
الدولة بملكية الرقبة بالنسبة للأرض محل الانتفاع ، وأن الحكمة فى منح
المنتفع حيازة الأرض وممارسة سلطات الاستعمال والاستغلال عليها بصفة
دائمة ووراثية ، مردها أن الاستغلال الزراعى يرتبط دائماً فى ذهن الفلاح
بالحيازة الفعلية للأرض وأن إدارة هذا الجزء من الملكية الاشتراكية يحتاج
لقدر كبير من الحرية والاستقلال .

كل ذلك يدفعنا إلى القول بأنه طالما أن فكرة الحيازة الفردية لاغنى
عنها فى مجال الزراعة فإنه — بدلا من اتباع التأميم الكامل للأرض الزراعية
وإلغاء الملكية الفردية عليها تماماً ثم النص على نظام الانتفاع العقارى لينح
من الناحية العملية ما كانت الملكية تمنحه — كان الأجدر من ذلك الاعتراف
بالملكية الفردية للأرض الزراعية مع وضع حد أقصى لها يمنع عودة
الرأسمالية الفردية والملكية الكبيرة ويسمح للفلاح بالملكية الخاصة غير
المستغلة فى هذا المجال .

ويرى بعض الفقهاء أن احتفاظ الدولة بملكية الأرض الزراعية —
من الناحية القانونية — لم يخل من بعض الفوائد لأنه يعطى للدولة الكلمة
العليا فى تخطيط وزم الاستغلال الزراعى ، بحيث أنه مثلاً فى اليوم الذى
ستقرر فيه تحويل جميع المزارع الجماعية المنتفعة بالأرض — الكلخوز —
إلى مزارع عامة تابعة مباشرة للدولة — سونخوز — فإن ذلك لن يستلزم

منها أى تأميم أو مصادرة لأنها هى المالك — من الناحية القانونية — لجميع هذه الأراضى^(١).

وعلى كل حال فإن الاتجاه الحديث فى التشريع السوفيتى يذهب إلى ضرورة ترقية سلطة الدولة على استغلال الأرض وزيادة الرقابة على هذا الاستغلال، باعتبارها المالك الوحيد للمجال العقارى، بما يقضى على الانتقادات التى وجهت إلى التوسع فى منح حق الانتفاع والاستغلال فى استغلال المجال العقارى، ويرى جمهور الفقه السوفيتى المعاصر أنه يمكن تحقيق هذا الاتجاه الحديث بثلاث وسائل مختلفة.

أما الوسيلة الأولى فتتمثل، فى نظر الفقه، فى التوسع فى إنشاء السوفخوز — المزارع التى تديرها الدولة مباشرة — مع التصديق فى إنشاء السكلخوز — المزارع الجماعية التعاونية — بل وتحويل مزارع السكلخوز الموجودة إلى مزارع سوفخوز. وذلك لأن السوفخوز تتبع الدولة تبعية مباشرة وتدار عن طريق الموظفين العموميين وبالتعليمات والقرارات الإدارية والنظم المركزية التى تقرررها الدولة، والتى من شأنها تحقيق سيطرتها الفعالة على الأراضى التى يديرها السوفخوز، بعكس السكلخوز الذى يكون حراً فى ممارسة أعماله بالإستقلال — نسبياً .. عن الدولة ووفقاً لنظام العمل الذى يراه مما لا يحقق للدولة السيطرة الكاملة على نظام الانتفاع بالأرض^(٢).

Stoyanovitch, op. cit., p. 269.

(١)

(٢) أنظر بالتفصيل فى الاختلافات الموجودة بين السوفخوز والسكلخوز من ناحية النظام الداخلى وكيفية دراسة كل منهما لإنشائه وتحديد مكافآت وأجور العاملين بهما ومدى فرض رقابة الدولة على كل منهما:

— Nacou (Demosthene) : Du Kolkhoz au Sovkhoz. Paris, 1958, (Editions de Minuit), p. 79 et suites, et p. 118 et suites.
— Dumont (René) : Sovkhoz, Kolkhoz ou le problème communisme. Paris, 1964, p. 30 et suites.
— Chombart De Lauve : Les paysans Soviétiques, 1961, p. 580 et s.
— Bouvier : La collectivisation de l'agriculture U.R.S.S., Chine, Démocraties populaires, Paris, 1958, p. 47 et suites.

وأما الوسيلة الثانية التي نادى بها الشراح في هذا الصدد فتتمثل في ضم مزارع الكلخوز بعضها إلى بعض في اتحادات مشتركة أو مزارع موحدة كبيرة الحجم، قليلة العدد، مما يدعم ويقوى سلطة الدولة في الرقابة على هذه المزارع الكبيرة^(١). ذلك أنه بالنظر إلى صعوبة تحقيق الوسيلة السابقة — تحويل الكلخوز إلى سوتخوز — وذلك لاختلاف النظام القانوني لكل من النظامين وتباين طرق الإدارة والانتفاع بالأرض فيهما، فإن الشراح السوفيت قد ذهبوا إلى أنه يمكن ضم عدد كبير من المزارع التعاونية — الكلخوز — إلى بعضها وتجميع الأراضي التي تنتفع بها في نطاق واحد وبذلك يسهل للدولة أن تفرض رقابة جديده مباشرة على هذه المنظمات الموحدة الجديدة^(٢)، وتضع لها خطة واحدة للعمل بها تقضى على الانتقادات التي سبق توجيهها إلى فكرة الاستقلال والحرية التي يقوم عليها نظام الانتفاع العقاري.

(١) يطلق البعض على هذه المزارع الجديدة المشتركة بين أكثر من كلخوز واحد لقب « أجروفيلا » *agroviles* أنظر في ذلك : —

— Chombart De Lawue : *Les paysans soviétiques*, op. cit., pp. 388-389.

بينما يطلق عليها البعض الآخر : « الملكية الكلخوزية المشتركة » .
La propriété interkolkhozienne

أنظر في ذلك وفي الطبيعة القانونية لهذه الملكية بالتفصيل : —

— Mukhitdinov : A propos de la nature juridique de la propriété des organisations interkolkhoziennes. *Revue des Revues*, 1965, T. 3, pp. 534-535, trans. par Gelard.

وكذلك في نفس التسمية ووسائل تحقيق هذه الملكية المشتركة أنظر :

Kozyr : *Problèmes récentes de la propriété kolkhozienne à l'époque contemporaine*. *Revue des Revues*, 1960, No. 2, 3.

(٢) أنظر بالتفصيل في كيفية فرض رقابة جديده من الدولة على الكلخوز في استغلاله للأرض الممنوحة له للانتفاع بها، بما يضمن سيطرة الدولة عليها بوصفها المالك لهذه الأرض والتسييف القانوني لهذه الرقابة باعتبارها « توجيهاً » يختلف عن الإدارة المباشرة للكلخوز :

— Leonski : *Les Sociétés locales et les Kolkhoz en U.R.S.S.* Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, T. 2, p. 122 et suites.

— Nowaczyk : *L'Etat Soviétique et la coopération*. Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, p. 262 et suites.

وقد استجاب المشرع السوفيتي لهذه الآراء الفقهية وصدر تشريع المبادئ الأساسية للقانون المدني السوفيتي سنة ١٩٦١ ونص على إنشاء هذه الملكية الكلخوزية المشتركة ، وحدد بالتفصيل طبيعتها وأحكامها القانونية (١).

وأما الوسيلة الثالثة والأخيرة، والتي تمثل الانجازات الأخيرة التي ينادي بها الفقه السوفيتي المعاصر في مسألة الملكية الإشتراكية ، فتتمثل في المناداة بضم ملكية الدولة إلى ملكية الكلخوز أو أي هيئة جماعية أخرى والتوحيد بين طرق الإدارة المختلفة لتحقيق السيطرة المباشرة للدولة في هذا المجال والوصول إلى صورة موحدة للملكية في المجتمع ، تمثل أقصى درجات تجميع أدوات ووسائل الإنتاج المختلفة في يد الدولة ، وتحقيق هيمنة الدولة على استغلال وإدارة هذه الأموال في شتى المجالات ، وفي مقدمتها المجال العقاري ؛ فينادي البعض بضرورة سحب الأرض محل الانتفاع المستقل للكلخوز وضمها إلى الأرض التي يستغلها السوفغوز وتوحيد النظام القانوني للانتفاع بجميع الأراضي في نظام واحد ما أطلق عليه هذا

(١) فقد نص تشريع المبادئ الأساسية المذكور في المادة ١١ على منح الشخصية المعنوية للمنظمات الكلخوزية المفترقة ؛ كما عالج الاتحادات الكلخوزية في المادة ٢٠ ، ثم نظم بالتفصيل في المادة ٢٦ كيفية إستغلال وإدارة الأموال الداخلة في الملكية الكلخوزية المشتركة وشروط ذلك .

ولم يكن تشريع المبادئ السوفيتي بذلك بل أصدر بعد ذلك عدة قوانين ومراسيم وقرارات لتنظيم كيفية ضم المزارع الجماعية إلى بعضها وتحقيق المركزية في الاستغلال الزراعي وتلافي الانتقادات التي وجهت إلى حق الانتفاع العقاري والإدارة المستقلة للدومين العقاري ومن أهم هذه الإصلاحات القرار الصادر من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في مارس ١٩٦٢ ، وأنظر في هذا القرار بالتفصيل وأثره في تعديل أحكام الانتفاع بالأراضي الزراعية .

— Aksenok : Le plenum de Mars 1962 du Comité Centrale du Parti Communiste et les problèmes juridiques d'organisation de la direction de l'agriculture. Revue des Revues, 1963, T. 2, p. 200 et suites, trans. par Lavigne.

الجانب من الفقه تسمية « المشروع الزراعي الموحد للشعب بأسره »^(١) ، بينما ذهب البعض الآخر إلى المناداة بإنشاء منظمات مشتركة بين الدولة والكolkhoz للانتفاع المشترك بالأرض^(٢) ؛ ويرى جمهور الفقه السوفيتي الحديث أنه ، أيا كانت الوسيلة القانونية لتحقيق ذلك ، فإنه يجب التقريب بين ملكية الدولة وصور الملكية الأخرى الموجودة وخاصة ملكية الكolkhoz والقضاء على الانتفاع المستقل بالأرض للوصول إلى المرحلة النهائية للشيوعية والتي تستلزم إلغاء أى علاقة من علاقات التملك الخاص ، وذلك في ظل نظام الملكية الشيوعية الموحدة^(٣) . هذا ويبدو أن المشرع السوفيتي قد بدأ

(١) أنظر في هذا الرأي بالتفصيل :

- Pankratov : Problèmes juridiques du rapprochement des kolkhoz et des sovkhoz et de l'apparition d'une entreprise agricole unique de tout le peuple. Revue des Revues, 1963, T. 3, p. 384 et suites, trans. par Lavigne.

(٢) وبطاق هذا الرأي على هذه المنظمات اسم : « منظمات الدولة الكolkhozية »
(A.E.K.) Les Associations Etatico-kolkhoziennes ويرمز لها باختصار بالحروف :
نظر في ذلك :

- Bokhovkina : De la réglementation juridique des relations productives entre l'Etat et les kolkhoz. Revue des Revues, 1964, T. 4, p. 619 et suites, trans. par Kniazeff.
- (٣) والمزيد من التفصيل في هذا الموضوع ذننا نشر إلى عدد من المقالات الحديثة التي خصصها الفقه السوفيتي لشرح خصائص وطبيعة هذه الملكية الموحدة المشتركة التي ينادى بتحقيقها :
- Kotov : Le rapprochement des formes kolkhoziennes et nationale de la propriété socialiste. Revue des Revues, 1960, No. 2, 3, p. 112 et suites, trans. par Zaleski.
- Medvedev : Quelques problèmes des relations économiques de l'Etat et des kolkhoz. Revue des Revues, 1964, T. 2, p. 234 et suites, trans. par Lavigne.
- Kozyr : Les problèmes juridiques du rapprochement progressif des deux formes de la propriété socialiste. Revue des Revues, 1963, T. 3, p. 380 et suites, trans. par Sokoloff.
- Kozyr : Problèmes récentes de la propriété kolkhoziennes à l'époque contemporaine. Revue des Revues, 1960, No. 2, 3, trans. par Mouskhely.
- Pankratov, op. cit., pp. 385-386 ;
- Bokhovkina, op. cit., p. 621 et suites.

يستجيب لهذه الآراء الفقهية حيث نص على إنشاء نوع من الملكية المشتركة بين الدولة والكلخوز في تشريع المبادئ الأساسية للقانون المدنى الصادر سنة ١٩٦١^(١) ، ثم عاد فأكّد هذه الملكية المشتركة بين الدولة والكلخوز في التقنين المدنى الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الصادر سنة ١٩٦٤^(٢) .

(١) فنص المادة ٢٦ من تشريع المبادئ الأساسية المذكور على إنشاء ما يسمى بالملكية المشتركة La propriété commune بين الدولة وبين أكثر من كلخوز واحد .
(٢) وذلك بمقتضى المادة ١١٦ من هذا التقنين الجديد والتي نصت في تمحيدها لمضمون الملكية المشتركة على أن هذه الملكية المشتركة من الممكن أن تكون بين الدولة وأكثر من كلخوز أو منظمة تعاونية أخرى ، ونص للترجمة الفرنسية هذه المادة بأن : —
Art. 116 : «Notion de la propriété commune : Un bien peut appartenir en propriété commune à deux ou plusieurs kolkhoz, ou autres organisations coopératives ou sociales, ou à l'Etat et à un ou plusieurs kolkhoz ou autres organisations coopératives ou sociales...».

كما ينص التقنين المدنى الجديد المذكور — في مقدمته — على أنه يجب تفسير وتطبيق أحكام ملكية الدولة وملكية الكلخوز والملكية الشخصية ، الواردة في التقنين ، على أساس أن النظام La propriété communiste unique «الملكية الشيوعية الموحدة»
أنظر في الترجمة الفرنسية المادة المذكورة وللمقدمة التقنين : —

الفصل الثالث

تكييف الملكية الاشتراكية وتقديرها

بعد أن استعرضنا الأحكام القانونية المتعلقة بأسباب كسب الملكية الاشتراكية وتحديد محلها وصفة المالك لها وكذا طرق إدارتها واستغلالها ، يكون علينا أن نتعرض لمحاولة بيان الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية بالمقارنة بصور الملكية الأخرى الموجودة في النظام التقليدي وبال حقوق العمينة التي نظمها القوانين المدنية المختلفة ، ثم نحاول بعد ذلك تقدير مدى ملائمة ملكية الدولة كصورة للملكية الاشتراكية .

ومن ثم فإننا سنقسم دراستنا في هذا الفصل إلى بحثين : —

المبحث الأول : — الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية للدولة .

المبحث الثاني : — تقدير ملائمة ملكية الدولة كصورة للملكية الاشتراكية .

المبحث الأول

الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية للدولة

أهمية الموضوع :

لا يعتبر تحديد التكييف القانوني للملكية الاشتراكية من قبيل الجدل النظري البحت ، بل هو أمر له أهميته العملية الكبيرة ، لأنه يترتب على هذا التكييف إدراج هذه الملكية ضمن هذه الطائفة أو تلك من النظم القانونية الموجودة سلفاً والمحددة الأحكام حتى يمكن سد الثغرات القانونية المحتمل وجودها في التنظيم القانوني للملكية الاشتراكية باعتبارها صورة جديدة للملكية ، وتكملتها بالأحكام والخصائص المتعلقة بهذه النظم الموجودة وفقاً للتكييف الذي سترجعه وفي ضوء أهداف الملكية الاشتراكية . فضلاً عن أنه سترتب على تحديد التكييف القانوني للملكية

الاشتراكية ، تعيين الصفة المميزة الأحكام القانونية المنظمة لهذه الملكية ، وهل ستكون الغلبة في هذا الصدد لطرق وأساليب القانون الخاص أم لأحكام القانون العام .

والتكليف القانوني للملكية الاشتراكية ، يعتبر من أدق وأعقد المسائل التي تعرض لها الفقه الاشتراكي ليس فقط في القانون السوفيتي ، بل في القوانين الأخرى التي تأخذ بنظام ملكية الدولة كتطبيق للملكية الاشتراكية ، والذي يثير الصعوبة بالنسبة لهذا التكليف هو اقتراب نظام الملكية الاشتراكية للدولة ، في بعض الخصائص والسمات ، من بعض نظم الملكية الأخرى الموجودة سلفا ، هذا فضلا عن اشتغال الملكية الاشتراكية على طوائف مختلفة من الأموال يصعب معها إدراج هذه الملكية في إحدى صور الملكية العامة أو الخاصة الموحدة ، لأن بعض هذه الأموال كانت تعتبر من الأموال العامة — الدومين العام — في النظام التقليدي بينما بعضها الآخر كان محلا للملكية الفردية ، الأمر الذي يستلزم في التكليف الذي نختاره للملكية الاشتراكية أن يكون على شيء من المرونة مما يسمح بالتنوع في الأحكام القانونية حسب طبيعة كل مال من الأموال التي تدخل في الملكية الاشتراكية .

ولذلك فإننا سنبدأ بالتمييز بين الملكية الاشتراكية وصور الملكية الأخرى التي تقترب منها وتشبه معها ، ثم نخلص بعد ذلك لبيان التكليف القانوني الراجع لهذه الملكية الاشتراكية .

الملكية الاشتراكية والملكية الجماعية : La propriété collective

لا شك أن الملكية الجماعية التي قيل بوجودها لدى الجماعات البدائية ، تعتبر من أول صور الملكية التي تقترب من الملكية الاشتراكية وقد يقع الخلط بينهما ، فقد يزعم البعض أن الملكية الاشتراكية ما هي إلا صورة حديثة أو عودة إلى الملكية الجماعية بطبيعتها الموجودة لدى الجماعات البدائية ،

وذلك إستناداً إلى أن الملكية الاشتراكية تعتبر أعلى درجة من درجات تجميع الثروات والقيم المادية الموجودة في المجتمع على اختلاف طبيعتها لإستغلالها في سبيل المصلحة العامة دون السماح بأى حق للتملك الخاص في مجالها ، ونفس الأمر بالنسبة للملكية الجماعية البدائية حيث كانت جميع الأراضى والمراعى والمصايد وسائر أموال الإنتاج المتعلقة بالقبيلة أو العشيرة مملوكة ملكية جماعية شائعة بين أفرادها جميعاً دون أن يكون لأحد منهم أى نصيب مفرز فيها ، مما جعل البعض يطلق عليها الشيوعية البدائية communisme primitif . ومن أمثلتها القرية في بعض النظم ، نظام الـ mir في روسيا ، ونظام الـ mark الألماني ، ونظام الـ dessa في جاوة^(١) . هذا وقد سبق عرض نظرية الشيوعية البدائية بالتفصيل بأسانيدها وتقديرها^(٢) ، والذي يعنينا في هذا الصدد أن الملكية الاشتراكية للدولة تختلف في أحكامها وخصائصها عن تلك الملكية الجماعية الشيوعية ، مما يجعلها تختلف عنها من حيث الطبيعة القانونية ، وذلك من نواح عدة .

١ — فمن ناحية أولى لا يمكن اعتبار الملكية الاشتراكية ملكية جماعية بمعنى أنها ملكية شائعة co-propriété ، لأن الملكية الشائعة تعطى جميع الملاك الحق في إدارة المال المملوك على الشيوع والتصرف فيه ، بحيث يكون لكل منهم ممارسة سلطات فعلية في استعمال هذا المال واستغلاله والتصرف فيه

(١) أنظر في وجهة النظر هذه :

— Connard : La propriété dans la doctrine et dans l'histoire, Paris, 1943, pp. 4-5.

— Laveleye : De la propriété et de ses formes primitives, Paris, 1901, p. 7 et suites, 43 et suites, 78 et suites, et 361 et suites.

— Maine (Sumner) : L'ancien droit, avec l'histoire de la société primitive et avec les idées modernes. Paris, 1874, p. 237 et suit.

(٢) أنظر ما سبق في هذا الموضوع ص ٢ وما بعدها .

بوصفه مالكا له^(١) ، بحيث يرى البعض « أن الملكية الشائعة هي ملكية فردية لا ملكية مشتركة لأن كل شريك في الشيوع يملك ملكية فردية حصته في المال الشائع وينصب حقه مباشرة على هذه الحصة »^(٢) .

وعلى هذا فإن القول بأن الملكية الاشتراكية ملكية شائعة يؤدي إلى اعتبارها ملكية خاصة لا ملكية جماعية وهو أمر لا يمكن التسليم به ، فضلا عن أنه لا يمكن القول باعتبار الملكية الاشتراكية ملكية جماعية بمعنى أنها تخول جميع أفراد الجماعة استعمال الأموال الداخلة فيها واستغلالها والتصرف فيها ؛ لأنه إذا كان ذلك ممكناً بالنسبة للملكية البدائية حيث كان أفراد القبيلة يستعملون الأراضي والمراعي التابعة للقبيلة إستعمالاً مشتركاً ، فإنه من الثابت أن الملكية الاشتراكية تشمل طائفة من أموال وأدوات الإنتاج تسند إدارتها واستغلالها للهيئات والمشروعات العامة وتبقى بعيداً عن الاستعمال المباشر لأفراد الشعب ، وقد سبق لنا انتقاد الرأي الذي يذهب إلى اعتبار الشعب — من الناحية القانونية — مالكا للملكية الاشتراكية . وإنهينا إلى أن الدولة بوصفها شخصاً معنوياً عاماً هي المالك الحقيقي للملكية الاشتراكية^(٣) . وبذلك تنهى إلى أن الملكية الاشتراكية تختلف

(١) أنظر في ذلك بالتفصيل : —

— Carbonier : Droit civil, T. 2, Paris, 1967 (Themis. P.U.F.) p. 91 et suites.

(٢) عبد الرزاق السنهوري — الوسيط في شرح القانون المدني الجديد — ج ٨ في حق الملكية القاهرة ١٩٦٧ ص ٧٩٩ .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني المصري : « عرفت المادة ... للملكية الشائعة ويتبين من التعريف أن هذه الملكية وسط بين الملكية الفرزية والملكية المشتركة (الجماعية) . فالخصة التي يملكها الشريك في الشيوع شائعة في كل المال لا تتركز في جانب منه بالذات ، وهذا ما يميز الملكية الشائعة عن الملكية الفرزية . والثى المملوك في الشيوع فلا يملكه الشركاء مجتمعين بل يملك كل شريك حصته فيه ، وهذا ما يميز الملكية الشائعة عن الملكية المشتركة (الجماعية) » .

بمجموعة الأعمال التحضيرية ، ج ٦ ص ٧٨ ، ٨٩ .

(٣) أنظر ما سبق في هذا الموضوع ص ٢٣٨ وما بعدها .

عن الملكية الجماعية ، من الناحية القانونية ، في أن المالك للملكية الجماعية يكون جماعة من الناس دون أن تتمتع هذه الجماعة بالشخصية المعنوية ودون أن يملك أى واحد منهم مفردة لا الشيء المملوك ولا أية حصة فيه^(١) ، بعكس الملكية الاشتراكية التى تسند ساطات الملكية فيها إلى الدولة كشخص معنوى عام يعتبر مالكا لهذه الملكية في نظر القانون كما سبق .

٢ - وكذلك من نواحي الاختلاف الهامة الأخرى بين هذين النوعين من الملكية ، أن الملكية الجماعية تبدو كظاهرة طبيعية ونظام تلقائى وليست تحت من الحقوق العينية التى نص عليها المشرع ونظمها ، فيرى البعض^(٢) أن هذه الملكية الجماعية تعتبر نتيجة لطبيعة القوى المنتجة التى كانت سائدة في المجتمعات البدائية حيث كانت أدوات الإنتاج بدائية بصورة لم تسمح للإنسان أن يصارع الطبيعة أو الحيوانات وحده ، ولذلك لجأ الإنسان إلى العمل الجماعى وإلى ملكية الأرض وأدوات الإنتاج الأخرى ملكية جماعية ، وذلك بعكس الملكية الاشتراكية التى تبعد عن هذه التلقائية وتعتبر - في نظر الكتاب - نظاماً مفروضاً جاء وليداً لمراسيم التأميم وللنصوص القانونية التى تضمنت إلغاء الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج ونقلها إلى الدولة في صورة ملكية اشتراكية ينظمها القانون ويحدد خصائصها وطرق إدارتها واستغلالها^(٣) .

٣ - يرى بعض الشراح أن من أهم المعايير المميزة بين الصور المختلفة للملكية ، هو تحديد مدى قضاء كل منها على فكرة استغلال الإنسان

(١) في هذا المعنى - السهوى - الوسيط ج ٨ - المراجع السابق ص ٧٩٧

(٢) رقت المحبوب - النظم الاقتصادية - القاهرة ١٩٦٠ ص ٢٢

وكذلك : الاشتراكية - القاهرة ١٩٦٦ ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., Paris, 1962, pp. 288-289 ;

— Semenov : La propriété de l'Etat dans la période d'édification du communisme, Revue des Revues, 1963, T. 2, p. 259, trans. par Joly.

للإنسان ، ويستطرد هذا الجانب من الفقه^(١) إلى أن أيأ من صور الملكية الجماعية لم تستبعد هذا الاستغلال ، وأنه بالنسبة لنظام المير الروسي بالذات — والذي قيل باعتباره مثالا للملكية الجماعية المشابهة للملكية الاشتراكية — فإنه ينطوى على أبلغ مظاهر الاستغلال والتعسف والاستبداد بالفلاح الزارع من قبل السلطة الحاكمة المالكة الحقيقية للأرض^(٢) ، وذلك بعكس نظام الملكية الاشتراكية الذي يتضمن القضاء على الملكية الرأسمالية لأدوات ووسائل الإنتاج والتي كانت مصدراً لاستغلال الإنسان للإنسان ، وتركيزها في يد الدولة لإدارتها واستغلالها في سبيل مصلحة المجموع .

٤ - يبقى فارق أخير من الوجهة الاقتصادية — بين ملكية الدولة والملكية الجماعية ، فقد سبق أن رأينا أنه يشترط في أى تنظيم إشتراكي للملكية ، يستهدف الإصلاح من مساوئها والبحث عن صورتها المثلى ، من أن يتوخى في ذلك أن تكون الأحكام الخاصة بإدارة واستغلال هذه الصورة الجديدة للملكية على النحو الذى يحقق أكبر قدر من الإنتاجية بما يزيد من الدخل القومى بصفة عامة ويعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع^(٣) ، ويرى الشراح أن نظام الملكية الجماعية كان على قدر من البساطة وعدم التنظيم بحيث كان الاستعمال الجماعى للوارد والأموال المشتركة يتم أساساً لإشباع الحاجات الشخصية للأفراد وليس بغرض الإنتاج أو الزيادة

Lescure (Jean) : Les origines de la révolution russe, l'ancien regime et le problème social, Paris, 1927, p. 71. (١)

(٢) ومع ذلك فعلى البعض أنه مع نظام الملكية الجماعية التى وجدت فى المجتمعات البدائية لم يكن من المتصور أن تنقسم القبيلة إلى طبقات أو أن يستغل الإنسان إنساناً آخر .
أنظر فى هذا الرأى : —

وفقت المحبوب — النظام الاقتصادية — المرحع السابق ص ٢٢ .

Aftalion (Albert) : Les fondements du socialisme, Paris, 1923, p. 125 et suites et p. 212 et suites ; (٣)

— Berthod, Proudhon et la propriété, Paris, 1910, p. 209 et suites.

وأنظر ما سبق ذكره بالتفصيل فى هذا الصدد فى ص ١١ ، ١٢ .

في القيم الموجودة بالمجتمع . وذلك على العكس من نظام الملكية الاشتراكية للدولة الذي يقوم على أساس التنوع والاختلاف في طرق الإدارة والاستغلال — كما رأينا — بما يتلاءم مع طبيعة كل مال ويحقق أكبر قدر من الإنتاجية والزيادة في الدخل القومي في ظل النظام الاشتراكي (١) .

الملكية الاشتراكية والملكية العامة : La propriété publique

تقضي أحكام القانون الإداري بتقسيم الأموال المملوكة للدولة .. سواء أكانت أموالاً ثابتة أم منقولة — إلى نوعين من الأموال ، أموال خاصة *Domaine privé de l'Etat* ، وهي أموال تملكها الدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية ، للحصول على ما تنتجه من غلات وثمار ، وتخضع فيما يتعلق بإدارتها واستغلالها لأحكام القانون الخاص وبصفة خاصة للقانون المدني . وأموال عامة *Domaine public* تخصص لتحقيق المنفعة العامة على اختلاف وجوها ، وهي لا تخضع للقانون المدني بل تقررت لها أحكام خاصة ونظام قانوني متميز يختلفان عن الأحكام والنظام القانوني المقررين لأموال الخاصة في القانون المدني ، وذلك لأن هذه الأموال بحكم تخصيصها للمنفعة العامة يجب أن تتمتع بحماية قوية وبأحكام تسهل لها تحقيق هذه المنفعة العامة التي خصصت من أجلها (٢) . ولذلك فقد يقوم الاعتقاد بأنه من الممكن تطبيق الأحكام المتعلقة بالدومين العام ، وما تشمله من حماية متميزة وطرق إدارة واستغلال خاصة ، على الملكية الاشتراكية بصفتها هي الأخرى صورة من صور الملكية التي تنوحي لتحقيق المصلحة العامة وتشمل مجموعة من الأموال تحتاج لنظام خاص في إدارتها واستغلالها . ولكن بالنظر في

Ossipow : La propriété en droit Soviétique. Revue de droit (١)

Suisse, 1946, V. 65, pp. 119-120.

Dementhon (Henri) : Traité du Domaine de l'Etat, Paris, (٢)

5ème édit., p. 19 et suites, et p. 133 et suites.

Waline : Droit administratif, Paris, 8ème édit., 1959, No. 1513.

الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية نجد أنها تختلف عن الملكية العامة ...
الدومين العام - في النظام التقليدي ولا يمكن أن تطبق عليها أحكام واحدة،
ففضلاً عن أن شراح القانون الإداري يذهبون إلى أن « التفرقة التقليدية
بين الأموال العامة والأموال الخاصة المملوكة للدولة أو غيرها من
الأشخاص الإدارية لم يعد له مكان في ظل الاشتراكية ... » ، وأنه يجب
توسيع فكرة المنفعة العامة بحيث تشمل كل ما يحققه نشاط الدولة وغيرها
من الأشخاص الإدارية ، بصرف النظر عن نوع المال موضوع هذا النشاط
وذلك لأن كل ما يحققه المال العام أو الخاص من خدمات أو ما ينتج من
ثمار طبيعية أو مدنية إنما تنصرف فائدته إلى الشعب؛ كله ^(١) ، بمعنى أن
فكرة المنفعة العامة ، وبالتالي الحماية المتميزة ، لم تعد قاصرة على الأموال
العامة بل تعدت ذلك إلى الأموال الخاصة للدولة ، مما يدل على أن الملكية
العامة لم تعد تصلح كعيار لتطبيق الأحكام القانونية المتميزة والتي تختلف
في ذلك عن الملكية الخاصة ، فإنه بالإضافة إلى ذلك بمقارنة الملكية
العامة للدولة من حيث الأموال التي تشملها بالملكية الاشتراكية نجد أنها
يختلفان إختلافاً جوهرياً في هذا الصدد ، فتشمل الملكية العامة تلك الأموال
المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الإدارية وتكون مخصصة للمنفعة العامة،
إما عن طريق استعمال الجمهور لها مباشرة ، وإما عن طريق تخصيصها لخدمة
المرافق العامة ، مثال ذلك الطرق والميادين والأنهار والشواطئ والسكك
الحديدية وسائر وسائل النقل والمواصلات والمصالح العامة والمستشفيات
والمدارس ^(٢) . وبالنظر إلى الملكية الاشتراكية نجد أن هذه الأموال -

(١) محمد فؤاد مينا - القانون الإداري العربي ، في ظل النظام الاشتراكي الديمقراطي
للمناوي . المجلد الثاني - القاهرة ١٩٦٤ ص ٧٣١ .

(٢) وإن كان الفقه الفرنسي قد اختلف في معيار إدخال المال في الدومين العام وهل هو
الاستعمال المباشر له بواسطة الجمهور أم هو تخصيص المال لخدمة المرافق العام، وهل يكفي قيامه
بدور ثانوي في هذا الصدد أم يجب أن يكون له دور رئيسي في سير العمل بالمرافق ، أو يكون =

التي تدخل في الدومين العام التقليدي — إنما تمثل قطاعاً معيناً فقط إلى جانب القطاعات المختلفة الأخرى التي تكون محل الملكية الاشتراكية ، وهو ذلك القطاع الخاضع لطريقة الإدارة المباشرة والتي سبق أن رأيناها بالتفصيل ، بمعنى أن الملكية الاشتراكية تعتبر أعم وأشمل من الملكية العامة لأنها تشمل — إلى جانب الأموال العامة — طائفة أخرى من الأموال ، تتمثل في أدوات ووسائل الإنتاج وفي مقدمتها الأراضي الزراعية والمصروعات الصناعية والتجارية ، والتي كانت محلاً للملكية الفردية في النظام الرأسمالي وبعيدة كل البعد عن مجال الدومين العام وأحكامه المتميزة . وقد أدى ذلك إلى اختلاف طبيعة كل من الملكية العامة والملكية الاشتراكية وخضوع كل منهما لأحكام قانونية مختلفة تماماً عن الأخرى ، فتخضع ملكية الأموال العامة لأحكام القانون الإداري وتقوم بإدارتها المصالح العامة التابعة للدولة دون أن تتمتع بالشخصية المعنوية أو الاستقلال المالي في هذه الإدارة^(١) ، بينما تخضع الملكية الاشتراكية لأحكام متغايرة من حيث الإدارة والاستغلال حسب طبيعة كل مال من الأموال التي تشملها هذه الملكية ، بحيث يتحقق قدر كبير من الاستقلال والحرية في هذه الإدارة ولا سيما بالنسبة لأدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية والتي تقوم

== لازماً لخدمة المرفق العام أو الجمهور بحيث يستحيل حلول مال آخر محله ، وليس هنا مجال الرجوع بين هذه المعايير المختلفة وانظر في ذلك بالتفصيل : —

- Duverger (Maurice) : L'affectation des immeubles domaniaux aux services publics, Paris, 1941, p. 206 et suiv. ;
- De Laubadère : Traité élémentaire de droit administratif, 2ème éd., Paris, 1957, p. 704 ;
- Dementhon, op. cit., p. 21, No. 67.

محمد فؤاد مهنا — المرجع السابق ص ٣٦

وتنص المادة ٨٧ من القانون المدنى المصرى الحالى على أن « تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » .

(١) محمد فؤاد مهنا — المرجع السابق — ص ٧٢٦ وهامش ٧ من نفس الصفحة .

بها مشروعات عامة تتمتع بالشخصية المعنوية وتطبق عليها في هذا الصدد أساليب وأحكام القانون الخاص^(١).

الملكية الاشتراكية والملكية التعاونية :

يجب التمييز بدقة ، ونحن بصدد تحديد الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية ، بين هذه الملكية الاشتراكية وبين صورة أخرى قد تقترب منها وهي الملكية التعاونية ، والتي يحكم طبيعتها تنجها إلى إقامة الاستغلال الزراعي على أساس من التعاون والاشتراك القائم على العمل الشخصي بما يقضى على استغلال الإنسان للإنسان ويمنع الدخول غير المستحق والإثراء غير المشروع في مجال الإنتاج الزراعي ، فيثور البحث في طبيعة هذه الملكية التعاونية ، وهل هي ملكية بالمعنى الحقيقي أم لا ؟ ومدى إختلافها في الطبيعة عن الملكية الاشتراكية . ولعل الذي أثار الجدل والخلاف في هذه المسألة ، النصوص القانونية التي نظمت الملكية التعاونية ، فقد ميز القانون المدني السوفيتي الصادر سنة ١٩٢٣ في المادة ٥٢ ، بوضوح ، بين الملكية التعاونية والملكية الفردية على أساس إختلافها في الطبيعة ، ولكن لعل النص الذي أثار الجدل والغموض في طبيعة كل من الملكية الاشتراكية والملكية

Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., 1962, (١)
p. 262 ;

— Ossipow : La propriété en droit Soviétique, op. cit., p. 111 et suiv.

ويرى الفقه المصري كذلك إستبعاد أحكام القانون العام بالنسبة للملكية الشعب (صورة الملكية الاشتراكية التي أخذ بها القانون المصري) وأن المشروع العام يخضع في إدارته للملكية الاشتراكية لأحكام وأساليب القانون الخاص .

أكرم أمين الحزول — أثر الصفة التجارية للمشروع العام على طبيعته العامة — مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٣ عدد ٤ ص ١٠١

— وكذلك مقال : الانجازات الكبرى في قانون المشروع العام — مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٣ عدد ٢ ص ٣٦

— مصطفى الجبال — نظام الملكية — الاسكندرية . ص ٦٤

التعاونية هو نص المادة الخامسة من الدستور السوفيتي سنة ١٩٣٦ والذي ينص على أن الملكية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي تأخذ إما شكل ملكية الدولة (أموال الشعب كله) ، وإما شكل الملكية التعاونية — الكوخوزية (ملكية كل كلخوز وملكيتها الاتحادات التعاونية).^(١) وبذلك كان الدستور صريحاً وواضحاً في وصف ملكية الكلخوز والجمعيات والاتحادات التعاونية بأنها ملكية اشتراكية تماماً مثل ملكية الدولة ولكن ، بغض النظر عن كونها حقيقة ملكية اشتراكية أم لا ، فإننا نجد أن في أحكام هذه الملكيات التعاونية ما يجعلها تختلف اختلافاً كبيراً في طبيعتها عن ملكية الدولة بل وتجعلنا ننهي إلى أنها لا تعتبر شكلاً من أشكال الملكية المعروفة ولا تشتمل على عناصر حق الملكية ، بل هي على حد تعبير البعض نوعاً معيناً من جمعيات الإنتاج التعاونية ،^(٢) أو على حد تعبير البعض الآخر ، إن فكرة الملكية التعاونية لا تعبر عن نوع جديد من الملكية ، ولا تعبر أيضاً عن فكرة الملكية بمعناها التقليدي ، وإنما تعبر عن طريق من طرق الاستثمار والإدارة الجماعية للملكية العامة أو الملكيات الخاصة على السواء ، تتلاقى نتائجها مع أهداف النظام الاشتراكي وتفرضه ظروف التطبيق فيه،^(٣) ذلك أنه ليس هناك ما يجمع بين ملكية كل كلخوز أو جمعية تعاونية في صورة موحدة للملكية يمكن اعتبارها «كلاً واحداً» ، بحيث تسمى الملكية التعاونية ، ، وذلك على العكس من الملكية الاشتراكية للدولة

Art. 5: «La propriété socialiste de l'U.R.S.S. revet soit la (١) forme de propriété d'Etat (biens du peuple tout entier), soit la forme de propriété coopérative-kolkhoziennne (propriété de chaque kolkhoz, propriété des unions coopératives)».

(٢) زمت المحجوب — النظم الاقتصادية — القاهرة ١٩٦٠ ص ١٨٢

(٣) مصطفى الجبال — نظام الملكية — الاسكندرية ص ٧١

Stoyanovitch, op. cit., p. 193.

(٤)

التي رأينا أنها تقوم على تركيز ملكية جميع أدوات ووسائل الإنتاج في يد الدولة وحدها ، والتي تعتبر من الناحية القانونية المالك الوحيد لجميع هذه الأموال^(١) ، مما يمكن معه إدراج هذه الملكية في إحدى طوائف الحقوق العينية كما سنرى ، ولا يؤثر في ذلك تنوع واختلاف طرق إدارة الملكية الاشتراكية لأننا رأينا أن ذلك من ضرورة إقتضتها طبيعة ملكية الدولة واشتغالها على طوائف مختلفة من الأموال تستلزم كل طائفة منها طريقة معينة للاستغلال بحسب طبيعتها ، أما الملكية ذاتها فتكون دائماً للدولة والتي تمارس حقوقها في هذه الملكية عن طريق سلطات الإدارة والرقابة المباشرة كما سبق تفصيله .

أما نظام ملكية الكolkhoz وسائر الجمعيات والاتحادات التعاونية فهو يتميز — بعكس ما سبق — بتعدد المالك بحيث يعتبر كل كolkhoz أو تنظيم تعاوني مالكا للأموال التي تدخل في ذمته ويمارس عليها كافة سلطات المالكية وفقاً للقواعد والشروط التي تحددها لوائحها ونظمه .^(٢)

وكذلك يترتب على منع كل كolkhoz على حدة ، حق ملكية الأموال المستندة إليه والإعتراف له بالشخصية المعنوية ، أن الدولة لا تملك إلزامه بالتصرف في هذه الأموال عن طريق قرارات إدارية أو مابلى ذلك كما رأينا

(١) كان القانون المدني الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والصادر سنة ١٩٦٤ صريحاً على النص — في المادة ٩٤ — على أن الدولة هي المالك الوحيد لأى مال من أموال الملكية الاشتراكية :

«L'Etat est le seul propriétaire de tout bien de la propriété socialiste d'Etat», art. 94.

— Dekkers : Le Code Civil de R.S.F.S.R. de 1964, Paris, 1965.

Kozyr : L'extension de la capacité juridique patrimoniale des (٢)
kolkhoz à l'étape actuelle. Revue des Revues, 1962, T. 3,
pp. 42-43, trans. par Leh.

بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم باستغلال الملكية الاشتراكية، بل يقوم كل كolkhoz بالنصرف في هذه الأموال بواسطة عقود عادية مع المنظمات التعاونية الأخرى، وتعتبر رقابة الدولة في هذا الصدد - في نظر الشراح السوفيت - مجرد توجيه ولا تعدى ذلك إلى التدخل في أمور الكolkhoz أو إدارة شؤونه. ^(١)

وبذلك فإن النظام القانوني للكolkhoz يقوم على الاعتراف لكل كolkhoz بملكية مستقلة تقوم على الأموال والأدوات والمواشي والمحاصيل التي يستوعبها نظام الإنتاج به، مع ملاحظة أن الأرض التي يمارس نشاطه عليها تظل ملكيتها للدولة ولا يكون للكolkhoz عليها سوى حق الإلتفاع كما سبق تفصيله، أما سائر الأموال فإنها تكون مملوكة للكolkhoz كشخص معنوي. ^(٢)

وبذلك فإننا لانجد في أحكام ملكيات هذه المزارع الجماعية الكolkhoz- وسائر الجمعيات والاتحادات التعاونية أى سمة مشتركة تجمعها في صورة واحدة للملكية بحيث يمكن تسميتها « الملكية التعاونية » ، وكل ما هنالك أنها تمثل صورة من صور الاستغلال الجماعي القائم على تجميع الأرض للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ^(٣) دون أى إنشاء لصورة جديدة من صور الملكية الاشتراكية ، وإن ما أشار إليه الدستور السوفيتي الصادر سنة ١٩٣٦ في المادة الخامسة بصدد الملكية التعاونية - الكolkhozية، إنما يقصد به ملكية

(١) Pankratov : Du nouveau dans la démocratie kolkhozienne à l'étape actuelle. Revue des Revues, 1962, T. 1, pp. 20-21, trans. par Moukhely.

— Nowaczyk : L'Etat Soviétique et la coopération. Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, pp. 265-266.

(٢) Gelard : Evolution de regime juridique des kolkhozes en U.R.S.S., Thèse, Paris, 1962, pp. 239-240.

(٣) رفت المحجوب - المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

مصطفى الجبال - المرجع السابق ص ٧١ ، ٧٢ .

كل كلخوز على حدة - بوصفه شخصياً معنوياً - لأموال المشتركين فيه ^(١). ونعتقد أن القانون المدني الجديد لائحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الصادر سنة ١٩٦٤ كان صريحاً - في المادة ٩٩ منه - على أن الملكية التعاونية إنما يقصد بها ملكية كل كلخوز أو منظمة تعاونية على حدة الأموال التي تدخل ذمتها وأن حق التصرف في هذه الأموال إنما يكون للملاك أنفسهم ^(٢). ولعل ذلك هو الذي دفع جانباً من الفقه السوفيتي الحديث إلى المطالبة بضم ملكيات الكلخوز إلى بعضها في صورة « الملكية الكلخوزية المشتركة » أو ضمها إلى السونخوز وسائر المزارع العامة التابعة للدولة للوصول إلى الملكية الشريعية الموحدة على نحو ما سبق ذكره بالتفصيل ^(٣).

الملكية الاشتراكية وحق الملكية :

قدعنا أن الملكية باعتبارها « حقاً » Droit subjectif يقصد بها ذلك الحق الذي يحول صاحبه سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف في الشيء المملوك له ^(٤). ويرى الفقه أن الملكية إما أن تكون فردية وإما أن تكون

(١) ولعل الدستور المعمرى الصادر سنة ١٩٦٤ كان أوضح في دلالته على ذلك حين نص في المادة ١٣ منه « الخاصة بتحديد أشكال الملكية على أن الملكية التعاونية هي « ملكية كل المشتركين في الجمعية التعاونية » .

(٢) وتقضى الترجمة الفرنسية لهذه المادة بأن :

Art. 99 : «Du contenu du droit de propriété de kolkhoz et des autres organisations coopératives et de leurs associations : Les kolkhoz et les autres organisations coopératives, possèdent les biens que leur appartiennent en vertu d'un droit de propriété ils en jouissent et en disposent conformément à leurs statuts. Le droit de disposer des biens composant la propriété des kolkhoz..., appartient exclusivement aux propriétaires eux-mêmes».

— Dekkers : Le Code Civil de R.S.F.S.R. de 1964, Paris, 1965, art. 99.

(٣) أنظر ما سبق ذكره في هذه المسألة بالتفصيل ص ٣٧٨ وما بعدها .

(٤) أنظر ما سبق ذكره بالتفصيل في شرح المقصود . ق الملكية والاطاعات التي يخولها للمالك في مقدمة هذه الدراسة ص ٤ ، ٥ .

جماعية ، وتكون الملكية فردية حين يكون المالك الذى يتمتع بالسلطات السابقة فرداً ، ولو كان هذا الفرد شخصاً اعتبارياً أى مجموعة من الأشخاص أو الأموال أو الهيئات تتمتع بالشخصية المعنوية ، وتكون الملكية جماعية حين يكون المالك جماعة من الناس لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا يملك أى واحد منهم بمفرده لا الشيء المملوك ولا أية حصة فيه ، وإنما يكون للكل - مجتمعين - الانتفاع بالشيء محل الملكية الجماعية^(١). فإذا تذكرنا الرأى الذى سبق أن رجحناه - وانذى أخذه القانون المدنى السوفيق الجديد - والذى يعتبر الدولة المالك الحقيقي للملكية الاشتراكية - من الناحية القانونية - بوصفها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام^(٢)، فهل معنى ذلك - فى ضوء ما تقدم - أن الملكية الاشتراكية هى مجرد أموال مملوكة للدولة بوصفها شخصاً معنوياً على نحو الدومين الخاص والدومين العام التقايدى ؟ لا شك أنه ينهض فى سبيل هذا التكيف ما سبق أن عرضناه من فروق بين الملكية الاشتراكية والملكية العامة ، ومن خضوع الملكية الاشتراكية لأحكام متميزة تماماً عن أحكام القانون العام المنبئة بالنسبة للدومين العام ، واشتغالها على أموال من طبيعة خاصة تحتاج إلى قواعد وأحكام أقرب ما تكون إلى أساليب القانون الخاص^(٣). ولكن إذا نظرنا إلى طبيعة هذه الاموال وأهميتها الكبيرة بوصفها تمثل أدوات الإنتاج الرئيسية فى الجماعة ، وإلى يجب استغلالها فى سبيل المصلحة العامة ، فهل

(١) عبد الرزاق السنهورى - الوسيط ج ٨ - المرجع السابق ص ٧٩٧ ، ٧٩٩ وانظر فى أوصاف الملكية فى هذا الصدد بالتفصيل : -

Carbonier : Droit Civil, Paris, 1967, T. 2 (P.U.F.) p. 91 et suiv.
— Marty et Raynaud : Droit Civil, Paris, 1963, T. 2, 2ème vol.
(Sirey), p. 72 et s.

(٢) أنظر فى هذا الموضوع بالتفصيل ما سبق ص ٢٤٣ - ٢٤٧

(٣) أنظر ما ذكرناه فى التفريق بين الملكية الاشتراكية والملكية العامة ص ٣٨٨ وما بعدها.

لهذه الطبيعة تأثير على مضمون حق الملكية والسلطات التي يخولها إلى المالك ؟
يجيب الفقه على ذلك بأنه يجب التفرقة في هذا الصدد بين ناحيتين ^(١) :
فمن الناحية الاقتصادية لا شك أن الملكية الاشتراكية تشتمل على أموال
من طبيعة مختلفة ولها أهمية قصوى تتعلق بصلحه الجماعة بأسرها مما يجعلها
تختلف عن أى صورة أخرى من صور الملكية الموجودة ، وأما من الناحية
القانونية فإن الملكية الاشتراكية لا تعارض مع فكرة حق الملكية بوصفه
الأداة الفنية اللازمة لصياغة نظام يملك الأموال ومنح المالك عليها سلطات
الاستعمال والاستغلال والتصرف ، وإنما أصبح من اللازم أن يغير مضمون
هذا الحق من حق مطلق يمنح هذه السلطات للمالك في سبيل مصالحه الخاصة
إلى حق له وظيفة اجتماعية في سبيل خدمة الجماعة بأسرها ^(٢) .

نخلص من كل ما تقدم بنتيجتين هامتين — يجب مراعاتهما عند بيان
الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية — أما النتيجة الأولى فهي أن الملكية
الاشتراكية ، بالنظر إلى الأموال التي تشملها والاحكام التي تخضع لها ،
تختلف عن جميع أشكال الملكية الجماعية أو العامة أو التعاونية الموجودة
سلفاً ، والنتيجة الثانية أن فكرة الملكية الاشتراكية لم تقض على حق الملكية
كأداة فنية تسند إلى المالك سلطات معينة على الشيء المملوك وإنما غيرت

Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., (١)
pp. 297-298.

Savatier (René) : Les metamorphoses économiques et sociales (٢)
du droit privé d'aujourd'hui, 1er série, 3ème édit., Paris,
1964 (Daloz), No. 19 et 19 bis, p. 23 et s.

— Savatier : Du droit civil au droit public, Paris, 2ème édit., 1950,
p. 50 et s.

— Ripert (Georges) : Les forces créatrices du droit, Paris, 1955,
pp. 236-237.

— Ripert (Georges) : Le déclin du droit, Paris, 1949, No. 62,
p. 192 et s.

من مضمون هذا الحق والغاية التي يرمى إليها بما يتلاءم مع طبيعة الملكية الاشتراكية والمصلحة العامة التي تستهدف تحقيقها .

في ضوء هذه الاعتبارات التي انتهينا إليها، نحاول بيان التكييف القانوني للملكية الاشتراكية والذي ينادى به فقهاء القانون المدني المعاصرون في الدول التي تأخذ بنظام الملكية الاشتراكية للدولة .

التكييف القانوني للملكية الاشتراكية :

حاول الفقه أن يبحث عن تكييف قانوني للملكية الاشتراكية يتفق — من ناحية — مع خصائصها المتميزة عن أي صورة أخرى من صور الملكية الموجودة ، ويحفظ لها — من ناحية أخرى — بفكرة حق الملكية كأداة فنية لتنظيم سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف التي تمنحها الملكية الاشتراكية ، بحيث يراعى في هذا التكييف أن يقربها من أساليب القانون الخاص ونظمه القانونية حتى تكون الغلبة لقواعده في تنظيم أحكام هذه الملكية . لعل ذلك ذهب الرأي الحديث ، في فقه القانون المدني للدول الشرقية التي تأخذ بنظام الملكية الاشتراكية للدولة ، إلى أن هذه الملكية هي ملكية جديدة من نوع خاص *sui generis* يعتبرها هذا الفقه « حقاً عينياً مركباً من نوع جديد » *Droit réel complexe de type nouveau* ^(١) ،

(١) يقول هذا التكييف القانوني للملكية الاشتراكية :

- Leh : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat soviétiques. Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, T. 2, p. 172 ;
- Ionasco et Bradeano : Le transfert du droit de propriété et de tout autre droit par l'effet de la transmission de tout ou d'une fraction du patrimoine. (La propriété dans les pays de l'Est, Bruxelles, 1963), p. 52 et s.
- Griбанov : Le développement futur de la personnalité juridique de l'entreprise de l'Etat. Revue des Revues, 1964, No. 2, p. 230 et s.
- Eorsi : La gestion des entreprises. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), p. 23 et s.
- Leptev : Questions de statut juridique des entreprises industrielles. Revue des Revues, 1964, No. I, p. 27 et s.

بحيث تعتبر هذه الملكية مثالا لتأثر الحقوق والنظم القانونية الموجودة في القانون الخاص بالنظريات والأفكار الاشتراكية بما يغير من الطبيعة الخاصة لهذه الحقوق والنظم ، والتي تجعلها قاصرة على خدمة المصالح الخاصة لأصحابها ، إلى طبيعة جديدة يراعى فيها القيام بوظيفة إجتماعية في سبيل خدمة الجماعة كلها ، ولما كانت الملكية الاشتراكية تشمل عدة طوائف من الأموال والثروات ذات الطبيعة المختلفة ، فإنها تستلزم التنوع والتغير في طرق إدارتها واستغلالها بما يتفق وطبيعة كل طائفة منها ، اسلك ذلك ينهى هذا الفقه إلى أن الملكية الاشتراكية هي حق عيني مركب يتكون أو يتركب من عدة حقوق عينية أخرى ، يمكن ردها إلى ثلاثة حقوق ، يطلق عليها الفقه اسم « الحقوق العينية الجديدة المنبثقة أو المنفردة من الملكية الاشتراكية » ، Les droits réels de type nouveau correspondants à la propriété socialiste ، ويتكون كل حق من هذه الحقوق الثلاثة من مجموعة من السلطات تقابلها مجموعة من الالتزامات والقيود ضمانا لتأدية هذه الحقوق لوظيفتها الاجتماعية ، ومن مجموع كل هذه الحقوق والالتزامات المتقابلة تتكون الملكية الاشتراكية بوصفها « كلاً » ، يمكن تكيفه بأنه حق عيني مركب تتوزع السلطات والحقوق التي يخولها على مستويات مختلفة حسب طبيعة الأموال محل هذا الحق وحسب صفة الفاعم باستغلالها . وبذلك فإن بيان الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية كحق عيني مركب يكون بيان طبيعة كل حق من هذه الحقوق الثلاثة التي تتكون منها الملكية الاشتراكية ، والخصائص التي تميزه والسلطات التي يمنحها في هذا الصدد .

(١) حق الاستغلال المباشر Le droit de gestion directe

وهو ذلك الحق الذي ينشأ للدولة على الأموال التي تدخل في الملكية الاشتراكية والتي تديرها الدولة بطريقة الإدارة المباشرة ، كما سبق أن رأينا ، أي عن طريق الهيئات والمصالح التابعة للدولة والتي لا تتمتع بالشخصية

المعنوية ، وقد اعتبر بعض الشراح هذا الحق أكل أنواع الحقوق العينية المنفردة من الملكية الاشتراكية ، بل لقد أطلقوا عليه « حق الملكية الاشتراكية بالمعنى القانوني الضيق »^(١) Le droit de la propriété socialiste ؛ بمعنى أنه يشمل نفس عناصر وسلطات حق الملكية الثلاثة الأصلية من الناحية النظرية والفعالية ، والتي توجد مركزة في يد الدولة التي تمارس عن طريق هيئاتها ومصالحها المباشرة سلطة استئصال الأموال الداخلة في حياتها واستغلالها والتصرف فيها بنفسها مباشرة ، الأمر الذي لا يتوافر في الحقوق العينية الأخرى المنفردة من الملكية الاشتراكية ، حيث لا تتركز فيها جميع عناصر الملكية الثلاثة في يد الدولة بل توجد موزعة بينها وبين الأشخاص الأخرى التي تقوم بالإدارة والاستغلال^(٢) .

ولذلك ذهب الفقه إلى تعريف حق الاستغلال المباشر — أو حق الملكية الاشتراكية بالمعنى الضيق — بأنه حق عيني يمنح الدولة سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف بصورة مباشرة ، على الأموال التي تخضع لطريقة الإدارة المباشرة بواسطة هيئات الدولة ومصالحها العامة التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية^(٣) . ويتميز حق الاستغلال المباشر — في نظر الفقه — بعدة خصائص تميزه عن سائر الحقوق العينية الجديدة الأخرى ذات الطابع الاشتراكي ، فهو من ناحية يعتبر حقاً جامعاً بمعنى أنه يخول صاحبه — الدولة — سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف على الأموال محل هذا الحق ، فتوجد كل هذه السلطات مجتمعة ومركزة في يد الدولة كشخص معنوي وما يتبعها من هيئات ومصالح عامة^(٤) ، ويتميز هذا الحق — من

Ionasco et Bradeano, op. cit., p. 55. (١)

Stoyanovitch, op. cit., pp. 128-129. (٢)

Serebrovski et Khalfina : Principes du droit Soviétique, (٣)

Le droit civil. Academie des Sciences de l'U.R.S.S., 1965, p. 189.

Ossipow : La propriété en droit Soviétique, op. cit., p. 133. (٤)

ناحية أخرى - بكونه حقاً قاصراً على الدولة ذاتها ولا يمكن تجزئته أو التنازل عنه لشخص معنوي آخر بحيث يقتصر التمتع بحق الاستغلال المباشر على الأموال التي تدخل في طريقة الإدارة المباشرة على الدولة وهيئاتها العامة دون أى مشروع من المشروعات العامة أو شخص من الأشخاص المعنوية الأخرى^(١)، فضلاً عن أن الأموال محل هذا الحق تكون خارجة عن التعامل ولا يستطيع أحد أن يمتسك بأى حق عليها حتى ولو كان حسن النية، كما أنها لا تقبل الحجز عليها^(٢).

وهذا هو الذى دفع الفقه إلى تسمية حق الاستغلال المباشر بحق الملكية الاشتراكية بالمعنى الضيق لأنه يجمع معظم السلطات التي يخولها حق الملكية لصاحبه من الناحية القانونية.

(٢) حق الإدارة الفعالة المباشرة :

Droit de l'administration opérationnelle directe

وهو حق عيني من نوع جديد أيضاً تتمتع به المشروعات العامة ذات الشخصية المعنوية، والتي تقوم بالإدارة شبه المباشرة للملكية الاشتراكية، على الأموال المسندة إليها. وقد أشار التقنين المدني الجديد لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والصادر سنة ١٩٦٤ صراحة إلى هذا الحق وسمّاه «حق الإدارة الفعالة» *Droit de gestion opérative*.

وذلك في الفقرة الثانية من المادة ٤٤ والتي تنص على أن أموال الدولة المسندة إلى المشروعات توجد تحت الإدارة الفعالة لهذه المشروعات، وكذلك في المادة ١٣٥ والتي تنص على أن المشروع العام يكتسب «حق

Ionasco et Bradeano, op. cit., p. 51.

(١)

Arminjon, Nolde, Wolff: Traité de droit comparé, Paris, 1952, T. 3, pp. 267-268.

(٢)

Stoyanovitch, op. cit., p. 129.

الإدارة الفعالة ، على الأموال المسندة إليه منذ لحظة تسليم المال إليه مالم ينص القانون على غير ذلك^(١) .

بذلك حاول المشرع - ولأول مرة - أن يرد الحقوق الجديدة ، التي تمكّنتها المشروعات العامة على الأموال المسندة إليها والتي من مجموعها تتكون الملكية الاشتراكية ، إلى دائرة القانون الخاص وذلك بالنص صراحة على اعتبارها حقوقاً عينية وتنظيم أحكامها ووقت نشأتها في القانون المدني نفسه . ويرى الفقه الاشتراكي^(٢) أن حق الإدارة الفعالة المباشرة من شأنه توزيع سلطات الملكية الاشتراكية ، على الأموال محل هذا الحق ، على عدة مستويات مختلفة حيث توجد هذه السلطات مقسمة أو موزعة على ثلاث درجات بين الدولة والمشروع العام والعمال الذين يزاوون النشاط به .

فن ناحية أولى ، على مستوى الدولة ، رغم أنها مازالت تحتفظ بملكية أدوات ووسائل الإنتاج المسندة إلى المشروعات لإدارتها ، فإنها تتنازل عن حيازة هذه الأموال التي تصبح تحت يد المشروعات العامة ومن ثم تفقد الدولة ساطات الاستعمال والاستغلال المباشر لهذه الأموال ، والتي تميز

Art. 94/2 : «Le bien de l'Etat, mis à la disposition des organismes d'Etat, se trouve sous la gestion opérative de ces organismes».

Art. 135 : «... Le droit de gestion opérative, pour les organismes d'Etat, naît au moment de la livraison de la chose à moins que la loi ou le contrat n'en disposent autrement».

— Dekkers : Le Code Civil de R.S.F.S.R. de 1964, Paris, 1965, art. 94, 135.

Eorsi : La gestion des entreprises, op. cit., p. 27 ; (٢)

— Leptev : Questions de statut juridique des entreprises industrielles, op. cit., p. 29.

حق الاستغلال السابق ذكره ، وتحول سلطات الدولة كما تلك هذه الأموال التي تدخل في الملكية الاشتراكية ، من الناحية القانونية ، إلى سلطات في الرقابة على نشاط هذه المشروعات وتحديد لوائحها وتخطيط نشاطها بما يضمن لها حسن إستغلال الملكية الاشتراكية وتحقيق وظيفتها^(١).

ومن ناحية أخرى ، على مستوى المشروع العام ، فإنه يمارس على الأموال التي تدخل في حيازته حق الإدارة الفعالة المباشرة والذي يخوله سلطات الاستعمال والاستغلال على أموال ووسائل الإنتاج التي تمنحها له الدولة لإدارتها دون الصرف فيها^(٢) ، ويتمتع في سبيل ذلك بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، ويمارس نشاطه في إستغلال هذه الأموال في الحدود التي ترسمها له الخطة ، وبالقيود التي تضعها الدولة وتحت رقابتها حتى يتم إستغلال الملكية الاشتراكية في هذا الصدد في سبيل خدمة مصلحة الجماعة بأسرها^(٣).

ومن ناحية ثالثة ، على مستوى العمال ، فقد أصبح من حق العامل

(١) أنظر في سلطات الدولة التي تمارسها — كمالك للملكية الاشتراكية — في تخطيط نشاط المشروعات العامة التي تتولى إستغلال هذه الملكية ومراقبة تنفيذ هذا التخطيط بالتفصيل : — Masnata (Albert) : Le système socialiste Soviétique, 1965 (édité. Baconnière), Neuchatel, Suisse, p. 37 et s.

(٢) أنظر ما سبق ذكره بالتفصيل في سلطات المشروع العام وحقوقه في طريقة الاشارة
نـب المباشرة ص ٢١٤ وما بعدها.

(٣) Spiridonova : L'autonomie financière et la stimulation matérielle de la production socialiste. Revue des Revues, 1964, T. 3, p. 489 et s., trans. par Sokoloff.

— Leptev : De l'extension future des droits économiques des entreprises industrielles. Revue des Revues, 1962, T. 4, p. 38, trans. par Lavigne.

— Leh, op. cit., p. 172.

— Ionasco et Bradeano, op. cit., p. 53 et s.

الإشتراك في الدخل الذي يدره المشروع العام ، وتحدد الأجور والمسكافات بنسب معينة من هذا الدخل بما يعتبر حافزاً من حوافز الإنتاج ورفع طاقة العمل في النظام الاشتراكي ، وإن كان الفقه السوفيتي يرى أن حقوق العمال في ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة في القانون السوفيتي تقف عند مجرد الاشتراك في نصيب من توزيع الدخل الصافي للمشروع والذي أطلق عليه « التوزيع الإجتماعي » ، repartition sociale ^(١) ، دون حق الاشتراك في إدارة المشروعات العامة أو إقترح تخطيط معين لهذه الإدارة ، حيث يرى هذا الجانب من الفقه أن التخطيط في روسيا « يتجه من أعلى إلى أسفل وأن أحكام الإدارة وقبورها تكون محددة في الخطة العامة للدولة » ^(٢) ، وذلك على العكس من بعض الدول الاشتراكية الأخرى مثل يوغوسلافيا والتي تعطى العمال ، إلى جانب الحصول على نصيب من الدخل الصافي ، حق الاشتراك في التسيير الذاتي للمشروع العام وإدارته ^(٣) .

(٣) حق الانتفاع : Droit de jouissance, d'usufruit

وهو حق عيني جديد من نوع خاص يمنح الأشخاص الطبيعية أو المزارع الجماعية سلطات إستعمال الأرض وإستغلالها دون النصرف فيها

(١) Masnata : Le système socialiste Soviétique, 1965, op. cit., pp. 154-155.

(٢) Eorsi : La gestion des entreprises. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), p. 40.

وإن كان يرى أن التفكير ينتج في النظام السوفيتي إلى إنشاء مجلس عمال conseil ouvrier على غرار بعض الدول الاشتراكية الأخرى المساهمة في شؤون الإدارة بالمشروع ، (انظر المجلد ٤٣) .

(٣) La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie. (Bureau International du Travail), Genève, 1962, p. 87 et s.

والذى يظل من حق الدولة المالك الحقيقي لهذه الأرض^(١) . وهو حق متميز يختلف عن أى حق آخر ويعطى المنتفع سلطات معينة في زراعة الأرض وإستثمارها مع قدر من الحرية والإستقلال نظراً لطبيعة الإستغلال الزراعى الذى يقتضى منح الحياة الفعلية لمن يقوم به ، وإن كان القانون قد أحاط حق الإنتفاع بمجموعة من القيود والإلتزامات التى تضمن حسن تأديته للفرض المقصود منه وعدم إستخدامه للحصول على إثراء غير مشروع أو دخل غير مستحق وذلك على نحو ما ذكرناه بالتفصيل في طريقة الإدارة المستقلة للملكية الإشتراكية^(٢) .

* * *

نخلص بما تقدم إلى أن الملكية الإشتراكية هى حق عيني مركب جديد يدخل في طائفة الحقوق التى ينظمها القانون الخاص^(٣) ، مع الأخذ بالاعتبارات التى تليها المصلحة العامة والتي تستلزم إحاطة هذه الحقوق بالقيود والرقابة التى تضمن أداؤها لوظيفتها الاجتماعية في هذا الصدد . ونعتقد أنه يمكن تقريب الملكية الإشتراكية — كحق عيني مركب — من إحدى صور الملكية النقابية والتي ينص عليها القانون المدنى الفرنسى والمصرى ، وذلك

Szer : Le droit d'usufruit à perpetuité. Revue des Revues, (١)

1965, T. 1, p. 71.

(٢) أنظر ما سبق ذكره بالتفصيل في خصائص حق الانتفاع والقيود الواردة عليه ص ٣٥٢ وما بعدها .

(٣) يلاحظ أن المشرع السوفيتي قد نص على ذلك في صلب التقنين المدنى الجديد لاتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية والصادر سنة ١٩٦٤ ونظم فى مواد هذا التقنين أحكام وخصائص جميع الحقوق العينية الجديدة المنبثقة من الملكية الإشتراكية وخاصة حق الإدارة الفعالة المباشرة — على نحو ما سبق ذكره بالتفصيل ، وانظر على وجه الخصوص . المواد ٩٤ و ١٣٥ من هذا التقنين والسابق ذكرهما — مما يؤكد رغبة المشرع السوفيتي في إدخال هذه الحقوق في نظم القانون الخاص — ولا سيما القانون المدنى — حتى تكون الغلبة لقواعده في تنظيم هذه الحقوق وتحديد أحكامها وخصائصها .

حين يحتفظ المالك بملكية الرقبة والتي تخوله حق التصرف في المال المملوك له ويمنح حق الانتفاع بهذا المال إلى شخص آخر ليمارس عليه سلطات الاستعمال والاستغلال فقط^(١) . فيمكن القول أن الدولة — في ظل نظام الملكية الاشتراكية — تحتفظ بملكية الرقبة بالنسبة للأموال محل هذه الملكية الاشتراكية وتمنح حق الانتفاع بها إلى أشخاص آخرين حسب طبيعة كل طائفة من هذه الأموال^(٢)؛ فالنسبة لأدوات ووسائل الإنتاج، تمنحها إلى المشروعات العامة لتمارس عليها حق الإدارة الفعالة المباشرة؛ وبالنسبة للأرض الزراعية تمنحها لأشخاص الطبيعة والمزارع الجماعية لتمارس عليها حق الانتفاع العقاري . وإن كان نظام الملكية الاشتراكية يتضمن فرض مجموعة من القيود والالتزامات والرقابة على هذا الانتفاع ضمناً لتحقيق المصلحة العامة ، الأمر الذي لا يتوافر في فكرة حق الانتفاع التقليدي، ولذلك قلنا أن الملكية الاشتراكية « تقترب » منه ولكن لا « تتطابق » معه ، وقتنا بتكييفها على أنها حق عيني مركب من نوع جديد . وإن كنا أيضاً نرى أن فكرة إنقسام حق الملكية وتوزيع السلطات التي يمنحها على عدة أشخاص ، ليست فكرة حديثة فقد سبق أن رأينا أن حق الملكية في النظام الإقطاعي كان يوجد منقسماً أو موزعاً

(١) أنظر المواد ٥٧٨ وما بعدها من التقنين المدني الفرنسي ، والمواد ٩٨٥ وما بعدها من التقنين المدني المصري الجديد وأنظر في شرحها : —

Marty et Raynaud : Droit civil, T. 2, 2ème vol., Paris, 1965, p. 79 et s.

عبد المنعم البدرأوى — الحقوق العينية الأصلية — القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ٢٧٤ وما بعدها .

(٢) وإن كانت تحتفظ بحق الاستغلال المباشر (والذي يشمل ملك الرقبة والمنفعة معا) بالنسبة للأموال التي تتول الدولة إدارتها مباشرة بواسطة هيئاتها ومصلحتها العامة مثل وسائل النقل والمواصلات والطرق والأنهار والكبارى وغيرها من الأموال التي تدخل في طريقة الإدارة المباشرة والتي تمارس عليها الدولة حق الاستغلال المباشر والذي يجمع سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف في يد الدولة من الناحية الفعلية كما سبق ذكره . ص ٤٩٩ — ٤٠١ .

بين السيد الاقطاعى والتابع المزارع ، فيكون الأول حق الملكية الأصلية *domaine éminent, direct* ويكون الثانى حق الملكية الفعلية *domaine utile* ، فتكون الحيازة الفعلية فى يد التابع الذى يمارس سلطات الاستعمال والاستغلال على الأرض التى يقوم بزراعتها ، بينما تقتصر ملكية السيد الإقطاعى على منحه مجرد سلطات فى الإشراف والرقابة على التابع وتقاضى بعض الخدمات والآتاوات منه^(١) . وننتهى من ذلك إلى أن الملكية الاشتراكية - من الناحية القانونية - هى حق عينى مركب يتضمن توزيع سلطات استعمال واستغلال الأموال الأساسية فى المجتمع والتصرف فيها على عدة أشخاص ، مع التوسع فى فرض الرقابة والقيود التى تضمن توجيه هذا الاستعمال وذلك الاستغلال والتصرف فى سبيل مصلحة جميع أفراد المجتمع الاشتراكى .

المبحث الثانى

تقدير ملائمة ملكية الدولة كصورة للملكية الاشتراكية

رأينا أن نظام الملكية الاشتراكية للدولة يقوم على إلغاء الملكية الفردية لأدوات ووسائل الانتاج وتركيز ملكيتها فى يد الدولة كشخص معنوى عام ، مع اتباع طرق مختلفة لإدارة واستغلال هذه الملكية ، تتفق مع طبيعة كل طائفة من طوائف الأموال التى تدخل فيها ، ونضأت نتيجة

(١) أنظر فى ذلك : السهرورى - الوسيط فى شرح القانون المدنى الجديد - ج ٨ - حق الملكية - ١٩٦٧ ص ٤٨٢ .

- وانظر فى الاستناد إل فكرة انقسام حق الملكية وتوزيع السلطات التى يمنحها بين أشخاص متعددين ، لتكييف الملكية الاجتماعية الاشتراكية فى القانون اليوغوسلافى :
- Ferretjans (Jean-Pierre) : Essai sur la notion de propriété sociale.
Thèse, Paris, 1963 (édit. L.G.D.J.), pp. 243-244.

لذلك عدة حقوق عينية جديدة متفرعة من الملكية الاشتراكية . وقد كان تقدير نظام ملكية الدولة ، بوصفه صورة من صور الملكية الاشتراكية ، محل خلاف كبير في الفقه الذي ذهب جانب منه إلى أن ملكية الدولة لا تعتبر الصورة المثالية للملكية في النظام الاشتراكي ، والتي تحقق سيطرة الشعب الفعلية على أدوات ووسائل الإنتاج ونادى بالبحث عن صورة أخرى من صور الملكية الاشتراكية تحقق مزيداً من الديمقراطية في هذا الصدد^(١) . وفي سبيل ذلك وجه هذا الجانب من الفقه الانتقادات المختلفة إلى طرق إدارة واستغلال الملكية الاشتراكية وإلى الحقوق العينية المتفرعة منها ، فمن قائل بأن ملكية الدولة تعتبر مثالا للبيروقراطية المكتبية ، إلى قائل بأنها تعتبر خفاوة لوراء نحو رأسمالية الدولة أكثر منها تحقيقا للملكية الاشتراكية ، إلى قائل أخيراً بأنها تشتمل على اتجاهات برجوازية رجعية ، وحاول أنصار نظام ملكية الدولة التصدي لهذه الانتقادات بالرد والدفاع عن نظامهم ، الأمر الذي تعرض له بالتفصيل فيما يلي :-

(١) أنظر بصفة عامة في تقييم التجربة السوفيتية والحكم على الصورة الاشتراكية التي اختارها القانون السوفيتي لتلك أدوات ووسائل الإنتاج (بالإضافة إلى ما نشر في إليه من مقالات خاصة في موضعها) المراجع الآتية :-

- Masnata (Albert) : Le système socialiste Soviétique, 1965 (édit. De la Baconnière), Neuchatel, Suisse, p. 299 et s.
- Dru : De l'Etat socialiste, l'expérience Soviétique, Paris, 1965, p. 6 et s.
- Bouvier (Charles) : La collectivisation de l'agriculture, U.R.S.S., Chine, Démocraties Populaires, (Cahier de la fondation National des Sciences Politiques, No. 91), Paris, 1958, p. 21 et s.
- Chambre : Le Marxisme en Union Soviétique, Paris, 1955.
- Bellon : Le droit Soviétique, Paris, 1963.
- Bettelheim : L'économie Soviétique, Paris, (Sirey), 1952.
- Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., Paris, 1962, p. 260 et s.

رفعت المحجوب — النظم الاقتصادية — القاهرة ١٩٦٠ ص ١٩٢ وما بعدها .
 ذكرها أحد نصر — تطور النظام الاقتصادي — القاهرة ١٩٦٤ ص ٤٨٦ وما بعدها .

أولا : هل نظام ملكية الدولة يؤدي الى البيروقراطية (١) بمساوئها ؟
- تقدير حق الاستغلال المباشر :

لعل أول الانتقادات التي وجهت إلى الملكية الاشتراكية هي تلك التي وجهت إلى حق الاستغلال المباشر وما يمنحه للدولة وهيئاتها العامة من سلطات الإدارة المباشرة على الأموال محل هذا الحق .

فذهب البعض إلى أن حق الاستغلال المباشر لا يختلف في خصائصه وأحكامه عن حق الدولة على أموالها العامة في ظل نظام الملكية العامة التقليدي ، وذلك لأن الأموال التي ينصرف إليها حق الاستغلال المباشر هي نفس الأموال العامة في الدول الرأسمالية ، كما أن نفس الهيئات والمصالح العامة التابعة للدولة - والتي لا تتمتع بالشخصية المعنوية - هي التي تقوم بالاستغلال والإدارة في الحالتين ، مما دفع الكثيرين إلى القول بأن حق الاستغلال المباشر المتفرع من الملكية الاشتراكية لا يشتمل على أى أحكام جديدة تتفوق طبيعة هذه الملكية الاشتراكية ، ولا يختلف في موضوعه أو الأشخاص التي تتمتع به عن فكرة الدومين العام في أى نظام رأسمالي ولا يؤثر في ذلك أن النظام السوفيتي مثلا - في نظر هذا الفريق من الشراح - لا يعرف فكرة الدومين العام أو المرافق العامة من الناحية الشكلية (٢) .

(١) البيروقراطية bureaucratie هي عبارة مشتقة من الكلمة الفرنسية bureau ومعناها « مكتب » ، وهي مركبة من لفظين يشيران معا إلى « حكم المكاتب » بمعنى الحالات التي تسكون الإدارة فيها عن طريق مكاتب الهيئات والمصالح الحكومية ، وهي مبنية على نمط مماثل لمباريات أخرى مثل الديمقراطية (حكم الشعب) أو الأرستقراطية (حكم الأقلية) أو القسطنطينية (حكم الفتيين) .

- أنظر في ذلك : زكريا أحمد نصر - تطور النظام الاقتصادي - ١٩٦٤ - ص ٥٥٣ ، ما ، ص ١ .

(٢) Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., (٢) pp. 262-263.

ويرى البعض أن دليل التقريب بين الفكرتين أن الدولة من الممكن أن تمارس « حق الملكية » على الدومين العام وتتمتع بالسلطات القانونية التي يمنحها هذا الحق لما كان تطبيقا لنصوص القانون المدني . أنظر في هذا الرأي :

- Dementhon (Henri) : Traité du domaine de l'Etat, Paris, 5ème édit., p. 21, No. 65.

ويذهب البعض الآخر إلى أنه لما كانت الأموال الخاضعة لطريقة الإدارة المباشرة تشتمل على بعض أدوات ووسائل الإنتاج ، مثال ذلك الأراضي الموضوعة تحت الإدارة المباشرة لمزارع الدولة - السوخوز - وبعض الأموال الأخرى التي تحتاج إلى الاستغلال والتنويع في الإدارة مثل وسائل النقل والمواصلات ، فإن إسناد هذه الأموال إلى الدولة لإدارتها بالطريقة المباشرة ، من شأنه تحقيق الجود وعدم الفاعلية في هذه الإدارة لأنه من العسير أن تمتد يد الدولة إلى جميع أوجه النشاط لتديرها بنفسها إدارة منتجة ، حيث يبدو واضحا مدى تفوق المزارع التعاونية الجماعية - الكلخوز - على مزارع الدولة التي تديرها إدارة مباشرة - السوخوز - سواء من ناحية المساحة والعدد أم من ناحية الإنتاج^(١) .

ولكن لعل أهم الانتقادات التي وجهت إلى فكرة الملكية الاشتراكية في هذا الصدد هو أنها تؤدي إلى البيروقراطية ، بمعنى أن ما تستلزمه طريقة الإدارة المباشرة للملكية الدولة من إسناد الأموال - الخاضعة لهذه الطريقة - إلى الهيئات والمصالح العامة التابعة للدولة ، من شأنه أن يخلق هيئة مكنية من الموظفين الإداريين قد تنافس مصالحها مصلحة الشعب ، وقد تصل إلى درجة خلق طبقة جديدة تباعد بين الشعب وبين السيطرة الفعلية على الملكية الاشتراكية ، مما يجرّد هذه الملكية من أى مضمون ديمقراطى اجتماعى^(٢) .

(١) أنظر في الإحصاءات التي تبين النسب المختلفة بين الكلخوز والسوخوز من حيث العدد والمساحة وحجم الاستغلال : —

— رفعت المحجوب — النظم الاقتصادية — ١٩٦٠ ص ١٨١ وما بعدها

— Nacou (Demosthène) : Du Kolkhoz au Sovkhoz. Paris (éd. de Minuit), 1958, p. 89 et s., et p. 148 et s.

— Masnata A. : Le système socialiste Soviétique. Neuchatel (éd. De la Baconnière), 1965, p. 161 et s.

(٢) Les principes du Marxisme-Leninisme, Moscou, 1964, p. 564 et suiv.

زكريا أحمد نصر - تطور النظام الاقتصادى - المرجع السابق ص ٥٥٠ وبعبارة .

ويرى جانب من أصحاب هذا الانتقاد أنه وإن كانت البيروقراطية موجودة في النظام الرأسمالي أيضاً ، إلا أن آثارها السيئة ومضارها تكون أقل خطورة في ذلك النظام عنها في النظام الاشتراكي . وذلك لأن إدارة جزء من هذه الأموال والتي تدخل في الملكية الفردية في النظام الرأسمالي — مثل طرق ووسائل المواصلات — إنما يتم بطريقة لا مركزية عن طريق اتخاذ مالك كل مشروع رأسمالي للقرارات المتعلقة بإدارة الأموال التي تدخل في مشروعه على حدة وبعد دراسة جميع الإغراض العملية ، بعكس الإدارة المباشرة للملكية الاشتراكية والتي تكون عن طريق قرارات إدارية صادرة من مصالح عامة مركزية لا تتمتع بالشخصية المعنوية كما رأينا ، ويترب على هذه البيروقراطية المباشرة بين النظر والواقع وعدم إتفاق القرارات والخطط التي تضعها مصالح الدواية مع النواحي المختلفة للحياة العملية المتصلة بهذه الأموال . (١)

• وقد حاول أنصار نظام ملكية الدولة الرد على هذه الانتقادات ، فقالوا — من ناحية أولى — أن الادعاء بأن الدولة لا تستطيع أن تستوعب كافة أوجه النشاط المختلفة بنفسها وأن إدارتها واستغلالها للملكية الاشتراكية ستكون إدارة غير فعالة وغير منتجة ، مردود عليه بأن نظام ملكية الدولة وإن كان يفترض تركيز جميع أدوات ووسائل الإنتاج في يد الدولة لتصبح المالك الحقيقي والوحيد لهذه الأموال ، إلا أن هذا النظام يشتمل أيضاً على فكرة التنوع والإختلاف في طرق إدارة واستغلال هذه الأموال بما يتفق مع طبيعة كل منها ويوفر لها إدارة فعالة منتجة ، فضلاً عن أن الدولة وإن كانت لا تستطيع أن تسيطر بنفسها مباشرة على إدارة كافة أوجه النشاط

Semenov : La propriété d'Etat dans la période d'édification (١)
du communisme. Revue des Revues, 1963, T. 2, pp. 258-259.

— Chombart De Lawue : Les paysans Soviétiques, Paris, 1961,
pp. 361-362.

فإنها تستعيز عن ذلك بفرض وصاية ورقابة فعالة على مختلف المجالات عن طريق رسم الخطة العامة والإشراف على تنفيذها ، بحيث تعوض هذه الرقابة الفعالة النقص في الإدارة المباشرة للدولة .^(١) ومن ناحية أخرى دفع أنصار نظام ملكية الدولة الانتقاد الموجه إليها بالبيروقراطية ، بأن هذا الانتقاد لا يعتبر عيباً يميز الحق الاستغلال المباشر في الملكية الاشتراكية فقط ، بل من الممكن أن يوجه - بصفة عامة - إلى كافة صور إدارة الدومين العام في أى نظام آخر ، والتي تفترض إسناد استغلال الأموال العامة وإدارتها إلى المصالح والإدارات الحكومية ، فضلاً عن أن نظام ملكية الدولة يقصر طريقة الإدارة المباشرة غالباً على الأموال المخصصة لاستعمال الجمهور مباشرة والتي كانت تدخل في الدومين العام التقليدي ، ولكنه يستند أدوات ووسائل الانتاج الصناعية والتجارية الأخرى إلى المشروعات العامة ذات الشخصية المعنوية وما يفترضه ذلك من استقلال مالى وإدارة فعالة تتفق مع طبيعة هذه الأموال^(٢) مما يعدها عن البيروقراطية بمساوئها.^(٣)

ثانياً: ملكية الدولة هل هي اشتراكية حقيقة أم هي صورة مقنعة لراسمالية الدولة ؟ - تقدير حق الادارة الفعالة المباشرة :

رغم ان المادتين الخامسة والسادسة من الدستور السوفيتى لسنة ١٩٣٦

(١) Stoyanovitch : Le regime de la propriété en U.R.S.S., Paris, 1962, pp. 127-128.

(٢) Eorsi : La gestion des entreprises. (La propriété dans les pays de l'Est, 1963), p. 26 et s.

(٣) ويذهب البعض إلى أن البيروقراطية في حقيقتها ليست طبقة بقدر ما هي ملوك وإغراف يتبغى العمل على مقاومته وعلاجه بجهود متواصلة لتحسين طرق الإدارة والارتفاع بوعي الموظفين حتى تبقى الأجهزة الادارية في الدولة دائماً في خدمة أغراض التطور الاجتماعى أياً كانت صورة الملكية الاشتراكية الموجودة ، ومن ثم فإن تركيز ملكية أموال وأدوات الانتاج في يد الدولة ليس من شأنه أن يؤدي حتماً إلى مساوىء وأضرار طبقة بيروقراطية. أنظر في ذلك : — زكريا أحمد نصر — تطور النظام الاقتصادى — للرجع السابق — ص ٥٥٣

تنصان على القضاء على استغلال الإنسان الإنسان وأن أساس المجتمع هو الملكية الاشتراكية للدولة وعلى تملك الدولة لجميع الأموال وتسمية هذه الملكية (ملكية الشعب بأسره) ، فإن هناك آراء في الفقه - الغربي والشرقي على السواء - تؤكد أن هذه الملكية لم تحقق الاشتراكية بمعناها الفعلي ، وإنما هي نوع من رأسمالية الدولة تتولى فيه الدولة النفوذ الاقتصادي ، وقد تعرض نظام ملكية الدولة - في هذا الصدد - للإنتقاد من عدة نواحي مختلفة .

١ - فيرى البعض أنه إذا كان القضاء على الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية ونقلها إلى الدولة يعتبر إجراء اشتراكياً لأنه يمثل القضاء على الطبقة الرأسمالية كطبقة إجتماعية ؛ إلا أنه من ناحية أخرى - مازالت توجد طبقة إجتماعية أخرى هي الطبقة العاملة ، وفي مواجهة هذه الطبقة توجد الدولة كمالك لأدوات ووسائل الإنتاج ، وبذلك لا يمكن أن تعتبر الرابطة الجديدة التي أوجدتها ملكية الدولة بين الدولة والطبقة العاملة رابطة اشتراكية بل مازال العمال يعتبرون أجراء يبيعون عملهم^(١) ، كل ما هنالك أنه قد تم استبدال رب العمل الرأسمالي وحلت محله الدولة لتشتري هذا العمل مقابل أجر معين . أى أن تركيز أدوات ووسائل ومشروعات الإنتاج في يد الدولة لم يكن من شأنه وضع المنتجين والعمال والمستهلكين في نظام جماعي مشترك مباشر ، وإنما وضعهم في مواجهة الدولة ذاتها كمالك لأدوات الإنتاج ولذلك فإنه لن يتم إضفاء الصبغة الاشتراكية على هذه الملكية طالما استمرت الدولة مالكة وحيدة لأدوات ووسائل إنتاجها

Jourdin : Capitalisme monopoliste d'Etat — démocratie et (١)
socialisme. Paris, 1966, p. 213 et suiv.

وهي مجموعة مقالات خصصة لتقدير وانتقاد ملكية الدولة .

في المجتمع^(١) . أى أن نظام ملكية الدولة الاشتراكية لم يخلص الطبقة العاملة من علاقة التبعية ورابطة العمل التي تخضع لها في النظام الرأسمالي ولم يتغير مركزها القانوني فالعمال مازالوا أجراء وإن كانوا الآن أجراء لدى الدولة بدلا من صاحب العمل .

٢ — ومن ناحية ثانية أخذ البعض على نظام ملكية الدولة أنه رغم نقله لجميع أدوات ووسائل الانتاج من مجال الملكية الفردية إلى الملكية الاشتراكية للدولة ، إلا أن ذلك لم يقض على جميع المساوئ الموجودة في نظام الملكية الفردية الرأسمالية ولم يحقق المساواة والعدالة المطلقة ، ذلك أن الدولة قد استخدمت في المشروعات العامة الاشتراكية نفس أسلوب المؤسسة الخاصة في توزيع الأجور^(٢) ، كذلك يأخذ هذا الجانب من الفقه — وخاصة الفقه الإشتراكي الصيني — على نظام ملكية الدولة أنه أهدر كلية المبدأ الاشتراكي ، إنكل بحسب عمله ، وأحل محله نظام الحوافز المادية والفوائد الفردية رغبة في القضاء كلية على المبدأ الأول ، بحيث انحرفت الرغبة في زيادة الانتاج وفي العمل المشترك في سبيل المصلحة العامة وحل محلها دافع الربح والمصلحة الشخصية مما أدى إلى الاختلاف والتفاوت الكبير في الأجور بالنسبة للعاملين في نفس المشروع الواحد وما يترتب عليه من تفرقة وعدم مساواة^(٣) .

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, Paris, (١)
1963, pp. 199-200.

Augier : La propriété privée en U.R.S.S., Nice, pp. 6-8 (٢)

(٣) ورد هذا الانتقاد للفقه الصيني في مقالة منشورة في :

Peking review, No. 29 (17-7-1964)

وقد قام بتلخيص المقالة وعرضها :

Hazard : L'embourgeoisement du droit de propriété Soviétique.
Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, p. 166.

٣ — ومن ناحية ثالثة فلعل من أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظام ملكية الدولة . أنها تركز كافة أدوات ووسائل الإنتاج في يد الدولة بما يبعد بين الشعب العامل وبين السيطرة على هذه الملكية والاشتراك في إدارتها الإدارة الفعلية الحقيقية بوصفه المالك الحقيقي لها . وهنا يوجد الخلف الجوهرى بين نظام الملكية الاشتراكية للدولة في القانون السوفيتى، وبين بعض نظم الملكية الاشتراكية المطبقة في بعض القوانين الشرقية الأخرى — وخاصة النظام اليوغوسلافى — التى نصت أن تأخذ بصورة مغايرة للملكية الاشتراكية وهى الملكية الاجتماعية المباشرة، تعبيراً عن سيطرة الشعب على مشروعات وأدوات الإنتاج ليس في صورة سيطرة أجهزة الدولة بل في صورة سيطرة هيئة العاملين في كل مشروع على شئون المشروع نفسه وإدارتهم لمصالحهم الشخصية المباشرة — داخل نطاق التقنيات العامة الدائمة — وعلى ذلك يكون نظام الملكية الاشتراكية عبارة عن مجموعة من الوحدات المستقلة في إدارتها والقائمة بتخطيط شئونها وفقاً لمصالحها لا تروها بعضها البعض إلا علاقات التبادل والسوق ، علاقات العرض والطلب . أما الدولة فيقتصر دورها على الاشراف العام وعلى رسم الخطوط الجوهرية لاستثمار واستغلال الملكية الاشتراكية في مجموعها ، وبذلك يكسب المضمون الاشتراكي لهذه الملكية صفة فعلية واقعية بعكس نظام ملكية الدولة (١).

(١) وأنظر بالتفصيل في مزايا اشتراك العمال في التسيير الذاتي للمشروعات الاقتصادية والمهامة في شئون إدارتها بالمقارنة بنظام الإدارة المركزيه في ظل نظام ملكية الدولة : —

Meister (Albert) : Socialisme et autogestion. Paris (Collections Esprit, éd. du Seuil), 1964, p. 21 et s.

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, op. cit., pp. 200-202.

La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, Bureau Inter. du Travail, Genève, 1962, p. 40 et s.

زكريا أحمد نصر — تطور النظام الاقتصادي — المرجع السابق ص ٥١ وبعدها .

• وقد حاول أنصار نظام ملكية الدولة الرد على الانتقادات السابقة والدفاع عن نظامهم على النحو التالى :

فن ناحية - على عكس ما يعتقد خصوم نظام ملكية الدولة - فإن تفنيت الجهاز الانتاجى إلى مشروعات ذات استقلال ذاتى تدار لمصلحة العاملين بها ، مآله أن يعيد إلى الحياة فى النظام الاشتراكى نفس الظواهر والقوانين المميزة للنظام الرأسمالى والتناقض الاساسى بين فردية تملك وسائل الإنتاج وجماعية نظام الإنتاج نفسه ، وما يترتب عليه من مساوئ بالغة إذا أبقت الدولة الاشتراكية على فردية التملك فى صورة تملك جماعات مستقلة لوسائل الإنتاج .

ومن ناحية أخرى فإن هذا النظام الذى ينادون به كبديل للملكية الدولة يزيد من التناقض بين مختلف أفراد الشعب اذ يبعد عدداً كبيراً منهم عن الاشتراك فى تملك وإدارة وسائل الإنتاج بحجة أنهم ليسوا بمن يشتركون مباشرة فى مشروعات اقتصادية ، ومثال ذلك العاملون فى الأجهزة غير الاقتصادية - موظفين ومدرسين ... الخ - وكذلك العاطلون من القوى العاملة والخارجون عن النشاط الإنتاجى بصفه نهائيه أو مؤقتة - مثل الشيوخ والأطفال - وذلك بعكس ملكية الدولة الممثلة لجميع أفراد الشعب على اختلاف مراكزهم .

ومن ناحية ثالثة فإن القول بأن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تطبيق لرأسمالية الدولة يخلط بين طبيعة الدولة فى النظام الاشتراكى وطبيعتها فى النظام الرأسمالى ، فالدولة الاشتراكية جهاز يمثل كافة فئات الشعب بينما الدولة الرأسمالية لا تمثل إلا مصالح معينة متسلطة على الإقتصاد القومى . فالأوضاع الإقتصادية والعلاقات الاجتماعية تتمسك كما هو معروف على النظام والأجهزة السياسية القائمة ، ولذلك ينبغى الحرص على التفرقة بين ملكية الدولة فى النظام

الرأسمالى وملكية الدولة فى النظام الاشتراكى^(١).

أفضلا عن أن البعض يرى — أخيراً — أن « رأسمالية الدولة ، إنما يقصد بها تلك المرحلة الانتقالية التى تأتى بين الرأسمالية والاشتراكية .والتي تتضمن — فى نظر البعض وخاصة لينين — تأميم الادارة وليس مصادرة الملكيات الخاصة ، ومقتضاها الأخذ باحتكار الدولة للرأسمالى أى أن تحتكر الدولة أوجه النشاط الاقتصادى الهامة فتتولى رقابتها دون أن تقضى على الملكية الرأسمالية ، فرأسمالية الدولة تنصرف إلى رقابة الإنتاج والتوزيع رقابة على مستوى قومى^(٢) . ولا شك أن هذا النظام - رأسمالية الدولة - يختلف عن نظام الملكية الاشتراكية والذي يفترض الالغاء التام للملكية الفردية لادوات ووسائل الإنتاج وتركيزها فى يد الدولة .

ثالثا : الملكية الاشتراكية للدولة ، هل تتضمن اتجاهات برجوازية رجعية ؟ — تقدير حق الانتفاع العقارى :

تعرضت بعض أحكام ملكية الدولة — وخاصة المتعلقة بحق الانتفاع العقارى — لانتقادات جانب كبير من الفقه وخاصة الفقه الصينى ، حيث قامت نظرية حديثة فى هذا الفقه انتقدت بعض أحكام ملكية الدولة بأنها تشمل على اتجاهات بورجوازية رجعية وأنها تعتبر عودة إلى الرأسمالية وورده عن المبادئ الاشتراكية . وقد تركزت هذه الانتقادات أكثر ما يكون على حق الانتفاع العقارى بالأرض الذى سبق أن استعرضنا أحكامه : فمن ناحية أولى رأينا أن حق الانتفاع ينحول المنتفع طبقاً للمواد ٣٩ ، ٤٠ من التقنين الزراعى فى أن يستخدم اليد العاملة المأجورة لاستغلال الأرض محل الانتفاع :

(١) ذكرها أحمد نصر — المرجع السابق ص ٥٥٢ — ٥٥٤ .
Les principes du Marxisme-Leninisme, Moscou, Manuel (éd. du Progrès), p. 553 et s.

(٢) رفعت الحبوب — النظم الاقتصادية — المرجع السابق ص ١٢٠ .
(م ٢٧ — الملكية)

في حالات معينة ؛ فيرى هذا الفريق أن في هذا الحكم خروج على أول المبادئ الاشتراكية وهو منع استغلال الإنسان للإنسان وعدم الحصول على دخل من وراء استخدام عمل الغير، وأنه رغم تحديد حالات وشروط استغلال اليد العاملة المأجورة في المواد المذكورة ، إلا أنه يمكن التوسع في هذه الحالات والشروط بحيث يخرج حق الانتفاع عن غرضه الأصلي كطريقة لاستغلال الملكية الاشتراكية المتعلقة بالأرض ويصبح مصدراً لدخل غير مشروع وغير مستحق بعمل فعلي^(١).

وكذلك من ناحية ثانية يمنع حق الانتفاع للرفع ، في حالات معينة ، إبرام عقد إيجار الأرض الزراعية محل حق الانتفاع *fermage* ، ولا شك - في نظر هذا الرأي - أن هذا الحكم يعتبر خطوة إلى الخلف ومتناقضاً تماماً مع المبادئ التي أرستها المراسيم التأميمية التامة للأرض في سنة ١٩١٧ ، والتي حرمت المنتفع تماماً من الحصول على دخل أو موارد من الأرض إلا إذا كان ناتجاً من عمله الشخصي في هذه الأرض، ولكن طالما أنه أصبح من الممكن تأجير الأرض ، فقد أصبح من الممكن أن تعتبر مصدراً لدخل غير مستحق بدون القيام بأي عمل من الأعمال ولا شك أن في ذلك خروج على المبادئ الاشتراكية واتجاه في شئيل الرأسمالية والبرجوازية^(٢).

ومن ناحية ثالثة ، بالنسبة لحق الانتفاع الجماعي الممنوح إلى المزرعة الجماعية - الكولخوز - فقد خول القانون المدني والزراعي الصادران سنة ١٩٣٢ ثم الدستور السوفيتي الصادر سنة ١٩٣٦ في مادته السابعة هذه المزارع أن تمنح للمزارعين الفرديين قطعاً من الأرض محل حق الانتفاع الجماعي لكي يقوموا باستغلالها فردياً

(١) Gelard : Evolution du régime juridique des Kholkhoz en U.R.S.S., Thèse, Paris, 1965, pp. 34-36.

Gelard, op. cit., p. 37.

(٢)

أو عائلياً لتساعدهم في حياتهم الخاصة، ولكن يرى جانب من الفقه أن المزارع الجماعية قد توسعت في منفع هؤلاء المزارعين قطع أرض تتجاوز المساحة المخصوص عليها، كما قامت بمنع مزارعين غير أعضاء في المزرعة قطعاً من الأرض، مما أدى بهم إلى الحصول على دخل كبير من وراء هذه القطع الفردية يفوق في بعض الأحيان دخل المزرعة الجماعية نفسها وأدى ذلك إلى توارر عائد وريح خاص غير مستحق^(١).

(١) وقد كان منح الانتفاع بهذه الأراضي إلى المزارعين أعضاء المزارع الجماعية وعائلاتهم بصمة فردية، والتي تسمى *Parcelles individuelles*، محل إلتقاد من عدد كبير من الفقه السوفيتي، والذي ذهب إلى أن التوسع في منفع هذه الأراضي يؤدي إلى الإضرار بالإنتاج الجماعي للمزرعة الجماعية، وذلك لأن الفلاح يعمل العمل في المزرعة الجماعية حتى يتفرغ لاستغلال أرضه الخاصة، وقد ثبت من الإحصاءات التي قدمها هذا الجانب من الفقه أن درجة الإنتاجية ونسبة الدخل في هذه الأراضي الخاصة تزيد عشرات المرات عنها في المزارع الجماعية وانتهى هذا الجانب من الفقه إلى المتناداة بضرورة القضاء على هذا النظام، ومن أم الفقهاء السوفيت الذين انتهجوا هذا المسلك :-

- Diakov : Problems of inheritance in collective farms, 1930, Moscow ;
- Dembo : Agrarian legislation in U.R.S.S., 1935 ;
- Evlikhiev : Land law, 1929.

وقد رد ستالين على هذه الاعتراضات بأن الاتجاه يسير نحو القضاء على الانتفاع الفردي بهذه الأراضي، وأن الاحتفاظ بها في الوقت الراهن هو بصفة مؤقتة إلى حين استكمال المزارع الجماعية لجميع إمكاناتها في الاستغلال والإنتاج وبعد أن يتعود المزارعون على العمل والاستغلال الجماعي في هذه المزارع :

- Staline : Address to the Drafting Committee on the statut-type of collective farms of 1935.

أنظر عرضاً لهذه الآراء بالتفصيل وبيان الانتقادات التي وجهها الفقه لهذا النظام في :
Groviski : Soviet Civil Law, Michigan, 1948, pp. 773-790 ;
Chombart De Dawue : Les paysans Soviétiques, Paris, 1961, p. 370 et s.

ولكن على العكس من ذلك ذهب البعض الآخر إلى أن نظام الاستغلال الفردي والعائلي هو نظام لاغنى عنه في هذه المرحلة بوصفه حافزاً فردياً يدفع الفلاح إلى الاهتمام بالعمل في المزرعة الجماعية حتى يحصل مقابل ذلك على حق الانتفاع هو وعائلته بهذه القطعة الفردية *Parcelle individuelle* فضلاً عن أن وجود هذه القطعة والسماح للفلاح باستغلالها =

ولكن لعل أهم الانتقادات التي وجهت إلى حق الانتفاع هو أن هذا الحق قد نظمته النصوص القانونية باعتباره حقاً دائماً منحه لمجموع الشعب العامل بصفة دائمة غير مؤقتة ، بالإضافة إلى سلطات الاستعمال والاستغلال التي يمنحها هذا الحق للمستفيع كما رأينا تفصيلاً . ولذلك رأى هذا الجانب من الفقه ، ولا سيما الفقه السوفييتي أن حق الانتفاع ماهو إلا صورة مقننة للملكية الفردية ، لأنه يتميز بالعديد من خصائصها وأحكامها ، بذلك تكون أحكام الملكية الاشتراكية للدولة على الأرض ماهي إلا لغو نظري بدون أي مضمون فعلي ، ولا يكون النظام القانوني لحيازة الأرض واستغلالها فصوص حق الانتفاع الدائم مختلفاً على الإطلاق عن نظام الملكية الفردية على هذه الأرض والتي كان القضاء عليها من أول أهداف النظام الاشتراكي ، ولا شك أن عودة هذا النظام الفردي على الأرض - أيأ كانت صورته أو تسميته - يمثل اتجاهها بورجوازيًا ومخالفة صريحة للبادئ الاشتراكية^(١) .

• تصدى أنصار نظام ملكية الدولة للرد على هذه الانتقادات والدفاع عن نظامهم فذكروا أن حق الانتفاع ، بخصائصه الموجودة في القانون ، هو البديل الذي لا غنى عنه لنظام الملكية الفردية ، وذلك نظراً لطبيعة الأرض الخاصة والضرورة خلق الشعور لدى الشخص القائم باستغلالها - فرد أم جماعة - بدوامها واستمرار حيازته لها ، وبإيجاد حافز مشجع له للقيام بالاستغلال الطويلة اللازمة لخصوبة واستثمار الأرض ، وفي

= والحصول على دخل من وراثتها هو نتيجة حتمية لنمو نظام توزيع الدخل في المزرعة الجماعية وانخفاضها عن القدر اللازم لتجديد مستوى كافي لمعيشة الفلاح . أنظر في ذلك : -

— Dumont (René) : *Sovkhoz, Kolkhoz ou le problematique communisme*, Paris, 1964, pp. 202-207.

Hazard : *L'embourgeoisement du droit de propriété soviétique*. (1)
Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, pp. 159-162.

Stoyanovitch : *Le régime de la propriété en U.R.S.S.*, p. 268.

نفس الوقت مع إلغاء حق الحصول على إثراء غير مشروع أو دخل غير مستحق من وراء هذا الاستئجار ، فكان لا بد من وجود نظام يوفق بين هذه الاعتبارات المختلفة ويعطى الفلاح الشعور بالارتباط والاستقرار بالأرض ، هذا النظام هو حق الانتفاع العقارى .

وكذلك فإن النصوص القانونية التى نظمت حق الانتفاع بالأرض قد حرصت على تأكيد سلطة الدولة - بوصفها المالك الوحيد لهذه الأرض - فى الرقابة على توزيع الأراضى محى هذا الحق . وعلى حسن استغلاله واحترام أحكامه وتنفيذها بما يضمن عدم انحرافه عن تأدية الوظيفة المقصودة منه .

وأما عن تشبيه حق الانتفاع بحق الملكية الفردية وأنه يرب نفس مساوئها وعيوبها ، فبرى أنصار ملكية الدولة أنه تشبيه غير صحيح لأن فى نفس أحكام حق الانتفاع ما يمنع انحرافه عن وظيفته أو تحقيقه لآى استغلال أو دخل غير مشروع ، فقد رأينا أن حق الانتفاع لا يجوز للمتفع أى بيع أو شراء أو هبة أو وصية أو أى تصرف من شأنه أن يدر ربحاً خاصاً أو ربحاً فردياً .

وبذلك ينتهى أنصار نظرية ملكية الدولة إلى أن حق الانتفاع العقارى إنما هو نظام من شأنه الحث على حسن استغلال الأرض وحافز على رفع إنتاجيتها واستثمارها ، مع وجود رقابة وقيود تضمن هذا الاستغلال وتمنع تحويله إلى مصدر للمضاربة أو الربح غير المشروع^(١) .

(١) أنظر فى مناقشة النظرية السابقة فى هذا الصدد وتنفيذها ومعرض حجج المدافعين عن ملكية الدولة ومناقشة اتهامها بالبرجوازية والرجعية فى هذا المجال :

Hazard, op. cit., p. 162 et suiv.

تعقيب :

في ضوء كل ماسبق ذكره من انتقادات لنظام ملكية الدولة ، ثم رد أنصارها على هذه الانتقادات نستطيع أن نستخلص عدة أفكار رئيسية تبين حقيقة وضع هذه الملكية وتقديرها الصحيح .

* والذي نراه في هذا الصدد أن ملكية الدولة أيا كانت العيوب والانتقادات التي وجهت إليها ، ما هي إلا نظام ضروري بصفة مؤقتة خلال مرحلة إنتقالية تتلو نقل أدوات ووسائل الإنتاج من نطاق الملكية الفردية إلى الدولة . ذلك أن غداة الثورة الاشتراكية وحركة التأميم الكامل لأدوات ووسائل الإنتاج ونزعها من أيدي الملاك الفرديين الرأسماليين ، فإنه لاغنى عن نظام ملكية الدولة لتنفيذ هذه السياسة لأنه هو الذي يضمن تركيز ملكية هذه الأدوات والوسائل التي تم نقلها في ظل نظام مركزي يضمن التخطيط المباشر للإستغلال وإدارة هذه الملكية بدلا من نظام الملكية الفردية التي تقوم على الحرية في الإستغلال ، ولذلك فإننا نرى مع البعض أن نظام ملكية الدولة ليس نظاما معيبا أو خطأ تاريخيا ولكنه - على العكس - مرحلة انتقال جوهرية لاغنى عنها في الحال بعد القضاء على النظام الرأسمالي ونقل ملكية وسائل الإنتاج من الملكية الفردية إلى الملكية الإشتراكية (١) .

* ومن جانب آخر للسألة فإننا يجب أن نتوقف عند الرأي الذي يهتم ملكية الدولة بالرأسمالية والبرجوازية لكي تتناوله بالتحليل . ذلك أن تركيز أدوات ووسائل الإنتاج في يد الدولة وهيئاتها وأشخاصها العامة ليس معناه - مجرداً من أى عامل آخر - إقامة رأسمالية أو برجوازية معينة ، فقد رأينا أن الدولة في النظام الاشتراكي لا تمثل مصلحة طبقة معينة وإنما تمثل

Madjivassilev : Questions Actuelles du Socialisme, No. 49-50, (1)

1958, p. 126.

Kidric : Q.A.S., No. 41, 1957, pp. 104-105.

Kardelj : Q.A.S., No. 41, 1957, pp. 57-58.

بمجموع مصالح الشعب العامل وتنوب عنه في تملك وسائل الإنتاج وتديرها لمصلحته وليس لمصلحة طبقة معينة كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وقد ذهب البعض^(١) إلى أن المعيار الحقيقي للرأسمالية أو البرجوازية هو وجود نظام المؤسسة الخاصة واستمرار أى صورة للملكية الفردية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج، وإذا نظرنا إلى نظام ملكية الدولة لوجدنا أنه - حتى في اتجاهاته الأخيرة وفي أحكامه المتعلقة بحق الانتفاع - بعيد كل البعد عن العودة بوسائل وأدوات الإنتاج إلى مجال المؤسسة الخاصة والملكية الفردية، بل على العكس توجد هذه الأدوات في يد الدولة وبعيداً عن أى إستغلال خاص، أو حصول على ربح غير مشروع.

* والسكنا من ناحية أخرى نرى أنه كان يمكن الاستغناء عن أحكام حق الانتفاع العقاري - والذي كان محلاً لإنتقادات كثيرة - وذلك بالاعتراف بالملكية الفردية المقيدة في مجال الأرض الزراعية، مع تحديد أقصى لهذه الملكية يمنع تحويلها إلى ملكية رأسمالية ويضمن بقاءها في الحدود غير المستغلة والتي لا تاتي فيها بدخل أو إيراد غير مشروع. فظالم أن الغرض من النص على نظام الانتفاع العقاري - كما ذهب إلى ذلك أنصار هذا النظام - هو التوفيق بين الاستثمار الفردى للأراضي الزراعية وبين عدم استخدام اليد العاملة المأجورة أو الحصول على دخل غير مستحق؛ فإنه كان الأجدر الاعتراف بالملكية الفردية المقيدة غير المستغلة في هذا المجال، لأنها توفق في نفس الوقت بين هذه الاعتبارات المختلفة، وذلك بدلاً من النص على حق الانتفاع مع جملة دائماً ووارثياً، الأمر الذي كان محل خلاف في الفقه على تفسير أحكامه وخصائصه كما رأينا تفصيلاً.

* يبقى الجانب الأخير من ملكية الدولة - حتى يتم تبريرها بالتبرير

الصحيح — وهو أن ملكية الدولة باعتبارها صورة أو نظاماً يستهدف للقضاء على الملكية الفردية الرأسمالية لأدوات ووسائل الإنتاج وتحقيق سيطرة الشعب عليها أو كما وصفها البعض بأنها ، إنعدام أو نفي للرأسمالية، *negation du capitalisme* ^(١) ، ليست هي الصورة المثلى النهائية للملكية في النظام الاشتراكي . فالاشتراكية ليست مجرد نفي أو إنعدام للرأسمالية وإنما هي الصورة الأخيرة لتطور العلاقات في المجتمع على أساس المساواة والديمقراطية فهي أيضاً إنعدام للاستغلال والطبقة ، ومنع وجود طبقة عاملة في المجتمع تبع عملها المأجور بأي صورة من الصور ولأى شخص آخر حتى ولو كان للدولة ذاتها ، فهي صورة للتحرير الإجتماعي للعمال ولإقامة علاقات الإنتاج وملكيتها أدواته ووسائله على أساس نظام مشترك في ظروف وشروط موحدة . متساوية للجميع وإشراكهم جميعاً في هذه الملكية والسيطرة المباشرة عليها . وبذلك تنتهي من دراستنا لنظام الملكية الاشتراكية للدولة ، بإستخلاص اعتبارين أساسيين بالنسبة لمشكلة ملكية أدوات ووسائل الإنتاج .

الإعتبار الأول ؛ أنه في مجال الأرض الزراعية ، لاغنى عن الاعتراف بالملكية الفردية بعد تقييدها ووضع حد أقصى لها يجردها من الإستغلال ويمنع المالك من الحصول على إثراء أو دخل غير مشروع . والدليل على ذلك أن المشرع السوفيتي رغم نصه على الإلغاء التام للملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج ، فإنه قد منحه المزارعين وعائلاتهم حق الإنتفاع بقطعة أرض محدودة ، بدون مقابل وبصفة دائمة ، مع النص على انتقال هذا الحق إلى الورثة ، ويعتبر ذلك — في حقيقة الأمر ومن الناحية الفعلية — إعترافاً بالملكية الفردية المقيد في هذا المجال ، وكل ما في الأمر أن المشرع على

(١) Semenov : La propriété d'Etat dans la période d'édification du Communisme. Revue des Revues, 1963, T. 2, pp. 257-260.

حق الانتفاع هو مجرد هروب من تعبير الملكية^(١) والذي يقرن بالمساوىء والعيوب والاستغلال الذي تميزت به الملكية الفردية في النظام الرأسمالي .

والاعتبار الثاني ؛ أنه بالنسبة لساير أدوات ووسائل الإنتاج الأساسية والتي يجب نزاعها من مجال الملكية الفردية ووضعها في خدمة المجتمع بأسره فإن نظام ملكية الدولة ليس هو النظام المثالي للملكية الاشتراكية ، بل إن الأمر يحتاج إلى البحث عن صورة أخرى للملكية الاشتراكية تستند إلى مزيد من إشراك الشعب العامل في الإدارة الفعلية والسيطرة المباشرة على هذه الأموال بنفسه وبمجالسه التمثيلية وهيئاته العمالية ، بعيداً عن تركيز سلطات استعمال وإستغلال هذه الأموال والتصرف فيها في يد الدولة ذاتهم أو مصالحها العامة .

وبدفعنا ذلك إلى البحث عن صورة أخرى للملكية الاشتراكية تحقق التوفيق بين الاعتبارين السابقين ، الأمر الذي سيكون موضوع بحثنا في الباب التالي .

(١) سيأتى بالتفصيل بيان آراء الفقهاء السوفيت في هذا الشأن حول مدى دلالة العباوات والنصوص القانونية التي استعملها المشرع على وجود « الملكية الفردية » في القانون السوفيتي . من عدمه ، وذلك ونحن بصدد بيان « طبيعة الملكية الخاصة في النظام الاشتراكي » في القسم الثاني من هذه الرسالة .

الباب الثاني

الملكية الاجتماعية

La propriété Sociale

خطة البحث :

لم تطبق جميع الدول الاشتراكية نظام ملكية الدولة كصورة للملكية الاشتراكية ، على نحو ما فعل القانون السوفيتي ، بل فضلت بعض القوانين الأخرى أن تأخذ بصورة أخرى للملكية الاشتراكية ، تتجنب العيوب والاتفاقات التي وجهت إلى نظام ملكية الدولة ، وتسمح بمزيد من إشراك الشعب بجميع فئاته وطوائفه في الإدارة الفعلية والسيطرة المباشرة على أدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية والمساهمة في الحصول على نصيب مباشر من الدخل الذي تدره هذه الأموال ، هذا بالإضافة إلى السماح بالملكية الفردية غير المستغلة لبعض أدوات ووسائل الإنتاج الأخرى وخاصة الأرض الزراعية مع وضع حد أقصى لهذه الملكية الفردية . وقد جرى الفقه على تسمية هذه الصورة الجديدة « بالملكية الاجتماعية » La propriété sociale ، ومن القوانين التي أخذت بها ، القانون اليوغوسلافي والذي سنعبر نصوصه وآراء فقهاء وقضاة بمثابة نموذج لبيان أحكام الملكية الاجتماعية ، مع الإشارة للحلول الأخرى التفصيلية التي يختلف فيها عن بعض القوانين الأخرى التي تأخذ بنظام الملكية الاجتماعية .

ولما كان أهم ما يميز الملكية الاجتماعية - عن ملكية الدولة - أنها تقوم على توزيع عناصر حق الملكية أو السلطات التي يمنحها في الاستعمال والاستغلال والتصرف في أدوات ووسائل الإنتاج ، على جميع المستويات المختلفة سواء بالنسبة للمشروعات الإنتاجية أو العمال أنفسهم أو الوحدات

الإقليمية المحلية ، وعدم تركيزها في يد الدولة ذاتها ؛ فإننا سنقوم في الفصل الأول من هذا الباب ببيان مضمون وعناصر الملكية الإجتماعية وكيفية توزيع الحقوق والسلطات المختلفة التي تمنحها - على أشخاص متعددين ، في نفس الوقت مع ضمان الرقابة على ممارسة هذه السلطات في سبيل المصلحة العامة .

ونقوم في فصل ثانٍ بمحاولة بيان الطبيعة القانونية للملكية الإجتماعية ، فنحدد من هو المالك لها - قانوناً - والذي يخوله القانون حق ممارسة هذه السلطات ؛ ثم نقوم ببيان التكليف القانوني للملكية الإجتماعية ومدى صلتها بالحقوق العينية الموجودة في القانون الخاص .

وفي فصل ثالث وأخير نقوم ببيان مقومات الملكية الإجتماعية أو وسائل تحقيقها في المجالات المختلفة ، وكيف تقوم على الاعتراف بالملكية الفردية في مجال الأراضي الزراعية، والتسيير الذاتي في مجال سائر أدوات ووسائل الإنتاج ؟ وتقدير ذلك .

وبذلك ستكون خطة البحث في الإطار الآتي :

الفصل الأول : مضمون الملكية الإجتماعية وعناصرها .

الفصل الثاني : الطبيعة القانونية للملكية الإجتماعية .

الفصل الثالث : مقومات أو وسائل تحقيق الملكية الاجتماعية وتقديرها .

الفصل الأول

مضمون الملكية الإجتماعية وعناصرها

تقوم الملكية الإجتماعية أساساً على منح المشروعات الاقتصادية والعمال المشتغلين بها حقوقاً وسلطات فعلية على أموال ووسائل الإنتاج؛ تشمل الحق في استعمالها واستغلالها والتصرف فيها، والحق في المشاركة في الأرباح الصافية الناتجة من استثمار هذه الأموال، ولكن تقابل هذه الحقوق من ناحية أخرى مجموعة ثانية من الحقوق مخولة للهيئات السياسية المحلية والشعبية، تعتبر بمثابة قيود على الحقوق الأولى، وتتمثل في ممارسة الرقابة والتوجيه على الإدارة العمالية، بل وحق حصول هذه الهيئات على نصيب من الناتج الصافي للمشروعات.

ويرى الفقه — كما سنذكر بالتفصيل — أن هذه الحقوق المتقابلة تندمج معاً في «كل»، واحد يتكون منه مضمون الملكية الإجتماعية وعناصرها؛ بحيث يعتبر الشراح أن الحقوق المخولة للعمال ومشروعاتهم الاقتصادية تكون «العنصر الإيجابي للملكية الإجتماعية»؛ بينما تكون «حقوق الهيئات السياسية والمحلية» في الرقابة والتوجيه والحصول على جزء من الأرباح — «العنصر السلبي للملكية الإجتماعية». ومن مجموع هذين العنصرين المتقابلين تتكون الملكية الإجتماعية.

وسنخصص مبحثاً مستقلاً لعرض كل من هذه الحقوق المتقابلة.

المبحث الأول: حقوق وسلطات المشروعات (العنصر الإيجابي للملكية الإجتماعية).

المبحث الثاني: سلطات الهيئات السياسية وحقوقها (العنصر السلبي للملكية الإجتماعية).

المبحث الأول

حقوق وسلطات المشروع

(العنصر الإيجابي للملكية الاجتماعية)

يحتاج المشروع الاقتصادي — سواء أكان مؤسسة صناعية أو تجارية أم كان جمعية تعاونية أو مزرعة جماعية — إلى ممارسة عدة حقوق في سبيل استعمال واستغلال أموال ووسائل الإنتاج المخولة إليه والتصرف فيها حيث يباشر هذه الحقوق عن طريق العمال المشتغلين به وبمجالسهم وهباتهم التمثيلية. ويتمين في بادئ الأمر قبل بيان هذه الحقوق تحديد تكييفها ومضمونها ثم التعرض لتعدادها بعد ذلك.

مضمون وتكييف حقوق المشروع في نظام الملكية الاجتماعية :

النظرية الأولى : حق الإدارة كحق عيني : droit de gestion

جرى الفقه — في بادئ الأمر — على جمع الحقوق والسلطات المختلفة التي تمنحها الملكية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي على أموال ووسائل الإنتاج التي في حيازته ، في حق واحد أطلق عليه « حق الإدارة » ، droit de gestion ، فبرى هذا الجانب من الفقه أن المشروع الاقتصادي ، في ظل نظام الملكية الاجتماعية ، يتمتع بحق الإدارة على الأموال المستندة إليه — أي كانت طبيعة هذه الأموال — ، وقاموا بتكييف هذا الحق بأنه حق عيني يتفرع من حق الملكية ويمنح المشروع حق استعمال واستغلال الأموال التي تدخل في حيازته والتصرف فيها ^(١).

— Gams : L'aspect de droit civil de la propriété sociale. Revue des (١) Revues, 1962, T. 4, pp. 47 48.

بل إن البعض تطرف وكيف حق الإدارة بأنه ، شبه ملكية ، :
quasi-propriété لأنه يمنح المشروع نفس السلطات والحقوق التي تمنحها
الملكية للمالك ، فضلاً عن أنه لا يجوز سحب حق الإدارة من الشخص
الذي منح هذا الحق بطريق قانوني ، وكذلك يرخص هذا الحق للمشروع
الاقتصادي بأن يتعامل كشخص قانوني ليس فقط في مواجهة المشروعات
الأخرى المماثلة له بل في مواجهة أي شخص قانوني آخر بوصفه مالكاً لأمواله^(١).

النظرية الثانية : الطبيعة المركبة لحق المشروع :

ولكن ذهب جانب آخر من الفقه إلى رفض هذه الفكرة التي تعتبر
حق الإدارة حقاً عينياً خاصاً ، وأصبح بكيفية الحقوق والسلطات التي يتمتع
بها المشروع الاقتصادي باعتبارها أحد عناصر الملكية الاجتماعية ،
وهو العنصر الإيجابي . بوصفه عنصراً مركباً يتكون من خليط من الحقوق
تقابلها التزامات معينة تقيدها وتضمن حسن أدائها للوظيفة التي خصصت من
أجلها في خدمة الجماعة ، ف يرى هذا الجانب من الفقه أن هذا الحق الذي يتمتع به
المشروع الاقتصادي ، أياً كانت طبيعته ، فانه من الملم به أنه يشمل مجموعة
من السلطات والواجبات المحددة بنص القانون في سبيل استعمال واستغلال
الملكية الاجتماعية ، وأن هذه الحقوق لا تمنح إلى المشروع الاقتصادي
بوصفها حقوقاً ذاتية Droit subjectif قاصرة على المشروع من أجل الصالح

— Gerskovic : Des institutions fondamentales du droit de propriété.
Nouveau Droit Yougoslave, Nos. 1, 2, 1955, pp. 29-30.

— Rastovcan : Contribution à la question de la codification. Nouveau
Droit Yougoslave, Nos. 1, 2, 1955, pp. 35-36.

— Radonovic : Le droit de propriété fondamentale sur les biens
appartenant à la société. Revue des Revues, 1965, T. 3,
pp. 566-567.

— Legradic : La propriété collective en Yougoslavie. Les caté- (١)
gories juridiques. Archives inter. de la sociologie de la coopé-
ration, No. 1, 1968, pp. 106-107.

له بتحقيق أرباح معينة ، وإنما هي جزء من الحق العام في إدارة الخدمة الاجتماعية ، والمفتوح لمجموع العاملين طبقاً لمبدأ التسيير الذاتي ويمارسه المشروع على الأموال المسندة إليه في سبيل إدارة واستغلال الملكية الاجتماعية ، وعلى هذا الأساس تثبت له مجموعة من الحقوق والالتزامات في هذا الصدد^(١) .

ويمكن تحديد الحقوق والسلطات التي يتمتع بها المشروع الاقتصادي على أموال ووسائل الانتاج بثلاثة حقوق : حق المشروع في استعمال الأموال المسندة إليه ، وحقه في التصرف في هذه الأموال ؛ وأخيراً حق عمال المشروع في الاشتراك في نصيب من الناتج الصافي له . وسنحاول عرض هذه الحقوق في إطار القيود والالتزامات التي تفيد كلا منها .

— Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, de la (١) propriété privée à la propriété collective. L'expérience-Yugoslave de socialisation de l'agriculture, Thèse, (ed. L.G.D.J.), Paris, 1963, p. 153.

— Balog : Sur la repartition du revenu des organisations économiques. Nouveau Droit Yougoslave, No. 2, 1958, pp. 12-14.

Lukic (Radomir) : Propriété sociale et self gouvernement des travailleurs. Nouveau Droit Yougoslave, Nos. 2-4, 1957, pp. 39-43.

Meister (Albert) : Socialisme et autogestion. L'expérience Yougoslave, Paris (col. Esprit, éd. du Seuil), 1964, p. 21 et suiv.

أولاً : حق الاستعمال Droit d'usage

يعتبر حق الاستعمال ، من أول الحقوق المسلم بثبوتها للمشروع الإقتصادي على الأموال المخولة إليه ، ومن ثم فیتعين بحث مصدر هذا الحق ومضمونه والسلطات التي يمنحها والحدود التي يمارس في نطاقها .

أما بالنسبة لمصدر حق الاستعمال ، فإنه قد خول المشروع بنص القانون ذاته ، الذي نص على أن المشروع الإقتصادي - طبقاً للنصوص القانونية للتشريع الموجود - حق إستعمال الأموال والموارد التي خلقها بنشاطه أو تلك التي حصل عليها بأي تصرف قانوني أو كسبها من مصدر آخر منصوص عليه في القانون^(١) .

وبذلك يستند المشروع في ممارسته لحق الاستعمال إلى سند قانوني في ذات التشريع يمنع - في نفس الوقت - المساس بحق الاستعمال أو تقييده إلا بقانون آخر .

وأما بالنسبة لمضمون حق الإستعمال وما يعطيه من سلطات وحقوق للمشروع ، فإنه يقصد حق الإستعمال هنا بالمعنى الواسع (utilisation-usage) والذي يشمل سلطات حفظ المال وحيازته وإدارته ، واستغلاله للحصول على موارده ، بحيث يشمل ذلك الأعمال المادية والتصرفات القانونية اللازمة لاستثمار أموال المشروع العام بصفة عامة .

(١) مادة ٧ من قانون أموال المشروعات الاقتصادية رقم ٥٤ سنة ١٩٥٧ والمعدل سنة ١٩٦٤ ، ومذكور في :

— Jovanovic (Vladimir) : Le statut juridique des entreprises économiques (publiques) Yougoslaves, avec aperçu comparatif. (C. D. Doctorat), Faculté D. Droit du Caire, 1964, p. 83.

ويرى الفقه على الأخص أن حق الاستعمال يخول المشروع — إلى جانب استعمال المال في الغرض المخصص أصلاً من أجله — حق نقل وسيلة من وسائل الإنتاج المدرجة في مال معين من أموال المشروع إلى نوع آخر من الأموال ، بما يشمل ذلك من حق تغيير الغرض الذى خصص هذا المال من أجله إلى غرض آخر ، ومن حق المشروع أيضاً الاشتراك بأمواله مع أموال المشروعات الأخرى ، وأخيراً له حق إبرام عقود الإيجار المختلفة الخاصة بأموال المشروع^(١) . ومن ثم يتبين لنا أن حق الإستعمال يشمل كلا من سلطتي الاستعمال *usus* ، والإستغلال *fructus* اللتين يمنحهما حق الملكية لصاحبه فى إستعمال الشيء فى كل ما أعد له وكذلك فى إستغلاله لىكى يعود عليه بناتج أو دخل معين ، كل ما هنالك أن هاتين السلطتين قد تم جمعهما فى حق واحد وهو حق الاستعمال (*Droit d'usage*) ونرى أن هذا المملاك مماثل لملاك التقنين المدنى الفرنسى ، عند تعريفه لحق الملكية فى المادة ٤٤٤ ، حيث جمع سلطتي الإستعمال والإستغلال فى حق واحد أطلق عليه حق الانتفاع (*Droit de jouir*)^(٢) .

على أن المشروع عند ممارسته لحق الإستعمال يخضع لعدة قيود والالتزامات تحد من هذا الحق : ويتمثل القيد الأساسى الذى فرضه القانون فى هذا الصدد فى إلزام المشروع عند استعماله وإستغلاله لهذه الأموال أن يبذل فى ذلك عناية رب العمل الجريء^(٣) : *Soin de l'homme d'affaire diligent* على أساس أن هذه الأموال التى تدخل فى الملكية الإجتماعية قد أسندت إدارتها

(١) Jovanovic : Le statut juridique des entreprises, op. cit., p. 92.

(٢) أنظر فى ذلك :

Carbonier : Droit Civil, T. II, Paris, 1967, pp. 78-79 ;

Marty et Raynaud : Droit Civil, T. II, 2ème vol., Paris, 1963, p. 48.

(٣) المادة ١٠ من قانون أموال المشروعات الاقتصادية رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٧ والمعدل

سنة ١٩٦٤ .

واستغلالها إلى المشروع في سبيل المصلحة الجماعية ، ويقرب الفقه هذا القيد العام من الالتزام الذي وضعه القانون المدني على طاق المنتفع بأن يبدل في ممارسته لحق الانتفاع ، عناية رب الأسرة الحريص ، مما يقتضى ألا يكون للمنتفع حق إدارة واستعمال الشيء محل حقه فقط بل عليه التزام المحافظة عليه كما يفعل المالك الحريص^(١) .

وينتهى الفقه من ذلك إلى أن بذل عناية رب العمل الحريص تقتضى من المشروع أن يقوم باستعمال وإدارة كل مال من الأموال التي في حيازته من أجل تحقيق الغرض الأصلي الذي خصص له ، واتخاذ كافة إجراءات المحافظة على وسائل الإنتاج وسائر الأموال المسندة إليه لإدارتها واستغلالها ؛ نيابة عن المجتمع ، وأن يضمن ويؤمن هذه الأموال من المخاطر والهلاك ، وفي سبيل ذلك عليه أن يقوم بتوفير القيمة اللازمة لاستبدال كل مال من أموال الإنتاج عند استهلاكه بمال آخر جديد ، وأن يبدل كافة الجهود والعناية اللازمة للمحافظة على قيمة الأموال الموجودة لديه وسلامتها^(٢) ..

ثانياً : حق التصرف Droit de Disposition

رأينا أن القانون السوفيتي لا يعترف للمشروع العام — في ظل نظام الملكية الاشتراكية للدولة — بحق التصرف في أدوات ووسائل الإنتاج الأساسية المسندة إليه ، بل يكون له حق الإدارة الفعالة المباشرة والذي يمنحه على هذه الأموال سلطات الإستعمال والاستغلال فقط دون التصرف^(٣) .

(١) Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, p. 156.

(٢) La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, (Bureau International du Travail), Genève, 1962, p. 173 et suiv.

— Jovanovic : Le statut juridique des entreprises, op. cit., p. 94 et s.

(٣) أنظر في ذلك بالتفصيل ما سبق من ٣٢٦ وما بعدها .

أما في ظل نظام الملكية الاجتماعية ، فإنه لا يوجد خلاف بين الشراح على منح المشروع حق التصرف في الأموال التي في حيازته . فبالنسبة للنظرية الأولى والتي تنكف حق المشروع على هذه الأموال بأنه «حق إدارة» ، فإن أنصارها يجمعون على أن هذا الحق يمنح المشروع سلطة التصرف في هذه الأموال^(١) . وكذلك بالنسبة للنظرية الثانية ، والتي تنادى بالطبيعة المركبة لحق المشروع على أساس تمتعه بمجموعة من السلطات تقابلها مجموعة من القيود والإلزامات . فإن أنصارها يجمعون أيضاً على أن حق التصرف يعتبر من أهم هذه الحقوق المعترف للمشروع العام بها على الأموال المستندة إليه^(٢) .

هذا وقد نص قانون المشروعات الاقتصادية السالف الذكر صراحة على منح المشروع العام ، حق التصرف في أمواله^(٣) .

إلا أن حدود سلطة المشروع في إبرام التصرف وتحديد آثاره ، تتوقف على طبيعة المال نفسه محل التصرف ، ويمكن تقسيم أموال المشروعات الاقتصادية حسب سلطة المشروع في التصرف في كل مال منها إلى أربع طوائف من الأموال كما يأتي .

(١) Greskovic : Des institutions fondamentales du droit de propriété, op. cit., p. 30.

Rastovcan : Contribution à la question de la codification, op cit., p. 37.

Finzgar : La propriété sociale comme base de notre système juridique. (٢) Nouveau Droit Yougoslave, Nos. 1-2, 1955, p. 47 et s.

Lukic : Propriété sociale et self-gouvernement des travailleurs, op. cit., p. 42.

(٣) مادة ٨ من القانون الخامس بأموال المشروعات الاقتصادية رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ (والمعدل سنة ١٩٦٤) .

أولاً : الأموال الأساسية (١) : Les moyens fondamentaux :

وتتكون من الأموال الضرورية للإنتاج بصفة دائمة ، وهي تلك الأموال التي لا تستهلك عند إستخدامها لأول مرة في نظام الإنتاج. مثال ذلك آلات المصنع وأدوات العمل به ومنشآته المخصصة لأغراض إقتصادية ووسائل النقل به والمباني الملحقة به والمنقولات الموجودة فيها ، وبالنسبة للمشروع العام الزراعى - ويشمل الجمعية التعاونية الزراعية - فإن أمواله الأساسية تتمثل في الأرض أصلاً وما يتبعها من مبان ومنشآت مخصصة لإستغلالها وكذلك الأدوات والآلات الرئيسية للإنتاج الزراعى والماشية اللازمة لهذا الإنتاج^(٢) .

هذا وإذا كان المشرع قد إعترف للمشروع العام بحق التصرف في أمواله الأساسية ، فإنه قد أحاط هذا الحق بعدة قيود مختلفة ضماناً للمحافظة على المصلحة العامة ، وذلك نظراً لمساس هذه الأموال مباشرة بالنظام الإقتصادى للمجتمع كله .

ولذلك أوجب القانون على المشروع العام عند إبرامه لعقد بيع لمال من الأموال الأساسية أن يكون البيع بثمن المثل أى ثمن يعادل القيمة الحقيقية لهذا المال ، وأن يدرج ثمن البيع في « أموال الإستبدال » : fonds d'amortissement في المشروع حتى يضمن إستبدال مال آخر بالمال المنصرف فيه أو الاحتفاظ في أموال المشروع السائلة بقيمة تعادل قيمة هذا المال ،

(١) ويطلق عليها البعض أيضاً : « مال الأساس » « Fonds de base »

— Meister (Albert) : Socialisme et autogestion, l'expérience Yougoslave, Paris, 1964, p. 58.

(٢) Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, op. cit., p. 159 ;

Jovanovic : Le statut juridique des entreprises économiques Yougoslaves, op. cit., p. 88.

وبذلك يكون الأثر الفعلي المترتب على التصرف هو مجرد التغيير في شكل أو صورة مال الإنتاج الذي تم التصرف فيه^(١).

وكذلك إذا كانت قيمة مال الأساس تزيد عن مبلغ معين فإن المشروع يلتزم بالحصول على موافقة الهيئة المختصة بالدولة قبل هذا التصرف، وأما بالنسبة للتصرف في هذا الأموال بدون مقابل إلى مشروع آخر فهو غير مسموح به إلا استثناءً وفي حالة ما إذا لم يُجدد البيع بوض أو البيع بالمزاد العلني.

ويشترط أن يتم التصرف في الأموال الأساسية عن طريق عقد محدد بالكتابة وإلا كان التصرف باطلاً بطلاناً مطلقاً، وإذا تم البيع إلى شخص أجنبي يجب الحصول على موافقة الهيئة المختصة بالدولة، وفي جميع الحالات يشترط أن يصدر القرار بالتصرف في الأموال الأساسية من المجلس العالي بالمشروع^(٢).

ولكن لعل أهم قيد يرد على حق التصرف في الأموال الأساسية ويكشف عن أهميتها في نظام الملكية الاجتماعية، بصفته أموالاً ووسائل الإنتاج الهامة الرئيسية في المجتمع، هو تحريم بيع هذه الأموال إلى الأفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة وبذلك لم يعد تداول هذه الأموال أو التصرف فيها ممكنًا

Finzgar : Les droits des organes de self-gouvernement de
travailleurs vis-à-vis les biens du peuple. Nouveau Droit
Yougoslave, No. 2-4, 1957, pp. 75-76.

La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie. (Bureau
Internatoinal du Travail), Genève, 1962, pp. 175-176.

Jovanovic, op. cit., pp. 92-93.

وسياتى بالتفصيل ذكر كيفية توزيع حقوق الاستعمال والتصرف على الهيئات المختلفة
بالمشروع.

الابين المشروعات الاقتصادية العامة التي تستغل الملكية الاجتماعية^(١) .
وتحتل الأرض مركزاً خاصاً بين الأموال الأساسية في الملكية الاجتماعية
ولذلك أحاطها القانون بضمانات أقوى بالنسبة لحق التصرف فيها ، فنص على أن
الأرض الزراعية لا يجوز التصرف فيها إلا في حالات إستثنائية منصوص
عليها صراحة في القانون ، حيث لا يستطيع المشروع الإقتصادي أن يبيع
قطعة أرض إلا إذا كان ذلك بقصد شراء قطعة أخرى مماثلة ولازمة في
مارسته لنشاطه ، وكذلك تستطيع المنظمة الزراعية أن تستبدل الأرض
التي تمارس عليها حق الإستعمال مقابل قطعة أرض أخرى مساوية لها في
القيمة ، وأخيراً فإن التخلي أو التنازل عن قطعة أرض لا يرخص به إلا
إذا كان ضرورياً لعملية ضم الأراضي الزراعية . وفي جميع الحالات
السابقة يجب الحصول على موافقة السلطة المختصة على التصرف
قبل إجرائه^(٢) .

ثانياً : أموال التداول : Les fonds de roulements

وهي تتكون من الأشياء الضرورية أيضاً للإنتاج ولكنها من طبيعة
قابلة للإستهلاك بمعنى أنها تستهلك نهائياً في نظام الإنتاج ، مثال ذلك المواد
الأولية اللازمة للإنتاج ، وال خامات الأولية وشبه المنتجة والمنتجات النهائية
والموارد النقدية المخصصة لشراء هذه الأموال ، والحقوق التي يكتسبها
المشروع الإقتصادي نتيجة للصفقات والعمليات التي يبرمها ، وتدخل في
هذه الأموال أيضاً أدوات العمل ذات القيمة البسيطة أو إذا كانت مدة
إستعمالها وإستهلاكها أقل من سنة^(٣) .

Pretnar S. : La théorie générale de l'entreprise sous les aspects
spéciaux du droit Yougoslave. (Cours de Doctorat) Faculté
de Droit du Caire, 1965, p. 187.

Ferretjans, op. cit., pp. 159-160.

Finzgar, op. cit., p. 79 et suiv.

Jovanovic, op. cit., pp. 88-89.

(٢)

(٣)

والمبدأ العام أن المشروع يستطيع التصرف في أموال التداول لتغطية الالتزامات التي تقع على عاتقه أثناء ممارسته لنشاطه وكذلك لشراء المواد الأولية ولدفع مكافآت العمال ، وكذلك من الممكن أن تستخدم هذه الأموال - بقرار من المجلس العمالي - في شراء بعض طوائف معينة ومعدة من أدوات ووسائل الإنتاج . أى أنه يمكن القول بصفة عامة أن هيئات المشروع تكون أكثر حرية في التصرف في أموال التداول عنها بالنسبة لأموال الأساس، حيث لا يقيد حريتها في التصرف في أموال التداول سوى القيد العام بأن التصرف يجب أن يكون موافقاً للغرض من تخصيص هذه الأموال وفي حدود لوائح المشروع وخطته^(١) .

ثالثاً : المال الاحتياطي : Le fond de reserve

وهو يتكون من الأموال المخصصة لتغطية الخسائر المحتملة للمشروع أثناء ممارسته لنشاطه والتي تستخدم أيضاً في دفع أجور العمال أثناء العام إذا لم تكف لذلك أموال التداول أو في نهاية العام إذا لم يحقق المشروع الأرباح الصافية الدكائية لدفع المبالغ اللازمة . وتتكون هذه الأموال من نسبة معينة من الأرباح الصافية للمشروع و ٣٪ من أموال التداول بالمشروع . ويكون التصرف في هذه الأموال بقرارات من مجلس الإدارة بالمشروع ، في ضوء القواعد والقرارات التي يرسنها له المجلس العمالي بهذا المشروع^(٢) .

رابعاً : أموال الاستهلاك المشترك : Fonds de consommation commune

وتتكون من جميع الأموال المنقولة والمقاربة والنقدية المخصصة لكافة الأغراض الاجتماعية بالمشروع .

Finzgar : La propriété sociale comme base de notre système juridique. Nouveau Droit Yougoslave, No. 1-2, 1955, p. 44.

Pretnar, op. cit., pp. 187-188.

La gestion ouvrière des entreprises (B.I.T.), op. cit., pp. 177-178.

وتمستخدم هذه الأموال لتحسين الأحوال العامة للمعيشة والعمل للعاملين بالمشروع وعائلاتهم. ويقوم المشروع بالتصرف في هذه الأموال لأغراض السكن الملائم للعامل أو رفع مستواهم الإجتماعي، أو إعطائهم منجاً دراسية لتحسين مستواهم التعليمي أو للتأهيل المهني وإشباع مختلف حاجاتهم الثقافية الأخرى، ولكن من ناحية أخرى يمتنع على المشروع أن يستخدم هذه الأموال لزيادة الدخل الشخصي للعامل (١).

والسبب في إنشاء هذا المال هو عدم المساواة في الظروف الإجتماعية للعامل، والمتخلفة من النظام الرأسمالي، بمعنى أن التصرف في مال الإستهلاك المشترك على النحو السابق يعتبر إعادة توزيع لدخول المشروع طبقاً للبداية الإشتراكية، بغرض تقليل الفروق الإجتماعية مع إهمال المبدأ الأصلي في التوزيع — اسكل بحسب عمله — ولاشك أن هذا التوزيع في نفس الوقت سيخلق الظروف الممنوية للملائمة لزيادة إنتاجية العمل (٢).

ويظهر مما سبق أن المشروع يمتنع — بالنسبة لمال الإستهلاك المشترك — بسلطة تصرف واسعة النطاق حيث يمارس حقه في التصرف في هذه الأموال في الأغراض المخصصة له ولا يخضع لأي قيد إلا للرقابة السياسية في حالة التصرف في إستهمال هذا الحق (٣).

طبيعة التصرف الذي يبرمه المشروع وآثاره (٤) :

رأينا أن حق المشروع الاقتصادي في التصرف في أمواله يختلف حسب طبيعة المال موضوع التصرف في كل حالة، أما بالنسبة لطبيعة هذا التصرف

La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie (B.I.T.), (١)
op. cit., pp. 178-179.

Jovanovic, op. cit., p. 91. (٢)

Ferretjans, op. cit., p. 160. (٣)

(٤) انظر في هذا الموضوع بالتفصيل :

Finzgar : La propriété sociale comme base de notre système juridique.
op. cit., pp. 46-50.

وآثاره فإنها تتوقف فضلا عن ذلك على طبيعة الطرف المتعاقد الآخر في التصرف ، حيث يتصور في هذا الصدد ثلاثة فروض : -

الفرض الأول : إذا كان المتعاقد الآخر في التصرف الذى أبرمه المشروع الإقتصادى على المال الداخلى فى حيازته هو مشروع عام آخر مماثل للمشروع المتصرف ، فإننا لانكون بصدد نقل فعلى للملكية الإجتماعية وإنما يقتصر التصرف على نقل سلطات الإستعمال والتصرف التى يارسها المشروع المتصرف على المال موضوع التصرف إلى المشروع المتصرف إليه ، وذلك لأن المشروع العام لا يارس على هذه الأموال سوى سلطات الإستعمال والتصرف فقط .

المرض الثانى : وهو إذا تصرف المشروع الإقتصادى فى الأموال التى فى حيازته إلى فرد عادى أو شخص معنى خاص - ورأينا أن هذا التصرف لا يجوز فى الأموال الأساسية إلا فى حالات إستثنائية بحته - فإنه فى هذه الحالة نكون بصدد نقل حقيقى للملكية ، حيث يخرج المال موضوع التصرف من محل الملكية الإجتماعية ويدخل فى الذمة الخاصة ويصبح ملكية فردية ، وفى هذه الحالة يتطلب الرضا السابق للهيئة المختصة بالدولة والذى يعتبر فى نفس الوقت إنهاء لحقوق الإستعمال والتصرف التى يتمتع بها المشروع على الأموال محل التصرف .

والفرض الثالث : وهو الفرض العمكى عندما يسهل المشروع الإقتصادى على مال معين من أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة فإنه أيضاً لا يكتسب على هذا المال سوى حقوق الإستعمال والتصرف فقط ^(١) .

ثالثاً: حق توزيع الدخل ومساهمة العمال في النتائج الصافي

يرى الفقه الإشتراكي أن الحق المزدوج للمشروع في توزيع الدخل الكلي بنفسه على شتونه المختلفة من ناحية ، وفي إشتراك عماله في جزء من الدخل الصافي (الأرباح) من ناحية أخرى ، يمثل أحد السلطات الأساسية التي تمنحها الملكية الاجتماعية^(١) .

والفكرة الأساسية في ذلك أن جماعة العمال إنما تدير أدوات ووسائل الإنتاج - بإسم المجتمع - بطريقة مستقلة ومباشرة ، ونتيجة لذلك فإنه يجب إعطاء نفس هؤلاء العمال الحق في القيام بأنفسهم بتوزيع الدخل الكلي للمشروع على مختلف الأموال من ناحية ، ثم توزيع الأرباح الصافية بعد ذلك على العمال أنفسهم طبقاً للنصوص والشروط الموجودة في لائحة المشروع نفسه من ناحية أخرى، ولا يعتبر ذلك مجرد حق للمشروع وعماله بل هو في نفس الوقت تكليف على عاتق هيئات المشروع، ولذلك كان من الطبيعي أن يتدخل المشرع لتحديد المبادئ العامة في هذا التوزيع والإلتزامات التي تفرض في هذا الصدد مراعاة المصلحة العامة للمجتمع، وكما سبق فإن هذا الحق يتضمن أمرين أساسيين :

- الاول : هو توزيع دخل المشروع بواسطة العمال وهيئاتهم .
- والثاني : إشتراك هؤلاء العمال في الربح الصافي للمشروع .

(١) توزيع الدخل الكلي للمشروع :

يمثل العمال في ممارسة هذا الحق في توزيع دخل المشروع ، المجلس العمالي به، وقد وضع المشرع في هذا الصدد عدة قواعد وأحكام يجب على المجلس العمالي مراعاتها عند التصرف في الدخل أو توزيعه ، ويمكن في ضوءها أن

(١) مادة ١١ من الدستور اليوغسلافي الجديد الصادر سنة ١٩٦٣ .

تقسم هذا التوزيع إلى ثلاث مراحل: ^(١)

المرحلة الأولى: والتي يتم فيها خصم جميع النفقات العامة للإنتاج والعمل في المشروع من الدخل العام الكلي له ، فيتم خصم النفقات المادية البحتة ثم نفقات إستهلاك وسائل الانتاج الأساسية ، ودفع أجور العمال والمستخدمين ، والرسوم التي على المشروع ووسائل المصروفات والنفقات التي تقع على عاتق المشروع أثناء ممارسته أنشطته .

المرحلة الثانية: ويقوم المشروع فيها بما يسميه الفقه والمساهمة في الحاجات المشتركة للمجتمع ^(٢) . «contribution aux besoins communs de la société»

وتشمل هذه المرحلة خصم الضريبة على دخل المشروع الإقتصادي لصالح الجماعة ، وخصم الجزء من الدخل الذي لا يرجع تحقيقه إلى مجهودات المشروع نفسه وإنما بسبب تغيرات السوق ذاته ، وكذلك خصم المبالغ المخصصة لأموال الاستهلاك المشترك والحاجات الإجتماعية للعمال .

وأما المرحلة الثالثة: وهي خاصة بإيداع مبلغ إجباري في أموال الإحتياطي ، وما يتبقى بعد ذلك وهو الدخل الصافي أو الأرباح فإن جزء منه يستعمل في تنمية الأموال المختلفة للمشروع ، والجزء المتبقى يتم توزيعه بصفة أرباح شخصية لمجموع العمال بالمشروع على النحو التالي بيانه .

Balog N. : Sur la repartition du revenu des organisations économiques. Nouveau Droit Yougoslave, No. 2, 1958, pp. 12-15.

— La gestion ouvrière des entreprises, B.I.T., pp. 240-243.

— Ferretjans, op. cit., p. 163 et suiv.

— Jovanovic, op. cit., p. 97.

Jovanovic : L'activité commerciale de l'Etat, Le système des entreprises économiques Yougoslaves, (C. D. Doctorat), Faculté de Droit du Caire, 1963, p. 135.

(٢) مساهمة العمال في الأرباح الصافية وحدود ذلك :

يرى الفقه أن حق العمال في الإشتراك في نسبة من الأرباح الصافية وتوزيعها عليهم وفقاً للمبادئ التي يقرها مجلسهم العمالي ، يعتبر من أهم معالم نظام الملكية الاجتماعية ومن أول نتائج نظام التسيير الذاتي^(١) ويتمتع المجلس العمالي بالمشروع في هذا الصدد باستقلال كامل في تحديد توزيع الأرباح على العمال بدون أى تدخل من السلطات الإدارية ، ويقوم بتحديد المعايير والنسب والفترات التي على أساسها يتم التوزيع .

ولكن على الرغم من هذا الاستقلال الذي يتمتع به العمال في هذا الصدد إلا أن هذا الحق لم يترك عتلقاً بدون قيود ، بل تدخل المشروع بعدة نصوص قصد بها مراعاة مصلحة الجماعة ذاتها وضمان تحقيق الملكية الاجتماعية لوظيفة باعتبارها أساس النظام الإقتصادي للمجتمع ، ولذلك عني المشروع بالنص على مبادئ وضوابط عامة لهذا التوزيع من ناحية وعلى التزامات وقيود معينة على عاتق المشروع عند هذا التوزيع من ناحية أخرى على التفصيل الآتي .

أولاً : فبالنسبة للمبادئ العامة لتوزيع الأرباح ، فقد حدد القانون — من ناحية أولى — بطريقة مفصلة مبادئ التوزيع التي من شأنها حماية المصلحة العامة ومن أهمها المبدأ الذي يقضي بأن الربح الموزع على العمال — بصفة تكميلية للأجر — لا يجوز أن يتعدى نصف الأرباح الصافية للمشروع بأي حال من الأحوال .

وكذلك من ناحية أخرى ، أعطى المجلس المحلي المختص بالمقاطعة وصاية سياسية اجتماعية على سلطة المجالس العمالي في هذا الصدد ، تخوله وضع توصيات

Meister (Albert) : Socialisme et autogestion, l'expérience (١)
Yougoslave, Paris, 1964 (éd. Du Seuil), p. 71.

واقترحات تتعلق بقواعد توزيع الأرباح الصافية في المشروع ويجب على المجلس العمالي مراعاتها عند قيامه بهذا التوزيع .

ومن ناحية ثالثة فقد وضعت رقابة رئاسية على سلطة المشروع في هذا الصدد ، حيث أعطى المجلس المحلي السابق — بمناسبة التصديق على الميزانية الختامية السنوية للمشروع — الحق في الاعتراض على القواعد التي وضعها المشروع في توزيع أرباحه الصافية^(١)

ثانيا : وأما بالنسبة لشروط المساهمة في الأرباح وقيودها ، فإنه يجب — من ناحية أولى — على المشروع أن يضع اللائحة التفصيلية التي تحدد مبادئ توزيع الأرباح الصافية سواء بالنسبة للجزء المخصص لأموال المشروع أو الجزء المخصص للأرباح الشخصية للعمال .

وكذلك يجب أن يحدد بوضوح المعايير التي على أساسها سيتم تحديد الربح الشخصي للعمال بالنسبة لكل وظيفة أو درجة عمل بما فيها مدير المشروع ذاته .

ومن ناحية ثالثة فقد ألقي القانون على المشروع عند تحديده لمبادئ التوزيع أن تراعى في ذلك المصلحة الجماعية في سبيل زيادة الإنتاج الجماعي النهائي ، وأن يبذل في ذلك عناية رب العمل الحر *bón entrepreneur* .

(١) أنظر في هذه المبادئ بالتفصيل : —

- Migic (Djordje) : Le revenu des entreprises et sa repartition. Annales de l'économie collective, 1959, 547-550, p. 110 et s. ;
- Grujic (Persida) : Repartition des revenus des entreprises et revenus personnels des travailleurs. Belgrade (éd. Jugoslaijia) 1960, p. 30 et s. ;
- La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, (B.I.T.), op. cit., p. 238 et s.

وقد أوضح المشرع أن المقصود بذلك أن تكون مبادئ توزيع الأرباح التي حددها المشروع من شأنها ضمان التوسع في نشاط المشروع بحيث تتناسب المبالغ والأرباح الموزعة مع درجة النجاح والتقدم التي أحرزت بالنسبة للإنتاج في المشروع .

وأخيراً ألقي التزام على عاتق المشروع — أى على عاتق المجلس العمالي به — قبل أن يلجأ إلى توزيع الأرباح الصافية بأن يبحث ويحدد إلى أى مدى كانت هذه الأرباح نتيجة للجهودات والنشاط الذى قام به عماله المشروع ، وإلى أى مدى كانت هذه الأرباح نتيجة للظروف المواتية للسوق ذاته بسبب تغيرات الأثمان ، بحيث أنه لا يدخل في التوزيع على العمال إلا الأرباح التي كانت نتيجة لجهودهم وعملهم الشخصي فقط ^(١) .

المبحث الثانى

سلطات الهيئات السياسية للدولة وحقوقها

(العنصر السلبى فى الملكية الاجتماعية)

لا يعتبر الشراح سلطات الدولة على نشاط المشروع فى إستغلاله للملكية الاجتماعية مجرد اختصاصات عادية فى الرقابة والتوجيه ، وإنما يدخلونها فى جوهر سلطات وحقوق الملكية الاجتماعية ، باعتبارها قيوداً والتزامات

(١) أنظر فى هذه القيود والتزامات بالتفصيل : —

Jovanovic : Le statut juridique, op. cit., pp. 104-106.

Kovac : Développement de l'autogestion en Yougoslavie, Beograd, 1961, pp. 42-46.

Balog : Sur la repartition du revenu des organisations économiques. Nouveau Droit Yougoslave, op. cit., pp. 16-19.

La gestion ouvrière des entreprises, op. cit., p. 270 et suiv.

عليها ، بحيث تدخل في مضمون الملكية الاجتماعية نفسها باعتبارها عنصراً سلبياً فيها .

وقد سبق أن رأينا أن نظام ملكية الدولة يفترض تدخل الدولة مباشرة في النظام الإقتصادي ، إما عن طريق الإدارة المباشرة والتي تقوم بها الهيئات والمصالح العامة ، وإما عن طريق الإدارة شبه المباشرة والتي تفرض فيها الدولة رقابتها المباشرة وغير المباشرة على نشاط المشروع الإقتصادي ، وذلك في ظل نظام تخطيط موجه يتجه من أعلى إلى أسفل ، أى من المستويات القيادية دون مراعاة أى إشترك أو إقراح من المستويات القاعدية ^(١) .

أما في ظل نظام الملكية الاجتماعية ، فإن هذه العلاقة ما بين الدولة وهيئاتها السياسية وبين المشروع الإقتصادي ، تقوم على أسس أخرى تختلف تماماً عن نظام ملكية الدولة . وسنتعرض أولاً للأسس العامة التي تحدد طبيعة هذه العلاقة ؛ ثم نقوم ببيان طبيعة التخطيط في ظل نظام الملكية الاجتماعية ، وأخيراً نقوم ببيان مدى سلطة الدولة في الرقابة على نشاط المشروع وصور هذه الرقابة .

الاسس العامة الضابطة لعلاقة المشروع الإقتصادي بالدولة وهيئاتها السياسية في ظل نظام الملكية الاجتماعية :

يعتبر الأساس في هذه العلاقة أن الدولة لا تقوم على الإطلاق بإدارة المشروع أو توجيه نشاطه أو التدخل في شئونه بنفسها مباشرة ، بل الأساس في هذا الصدد هو إستقلال المشروع بحيث لا تستطيع الدولة المساس بهذا الاستقلال ، ولكن في نفس الوقت فإن الدولة بصفتها المشرقة على النشاط الإقتصادي العام والموجهة للمصلحة العامة للجماعة ، فإن القانون قد أعطاه

(١) أنظر ما سبق تفصيله في هذا الموضوع ص ٣٣٩ .

سلطات معينة في تقييد وتحديد نشاط المشروع بما يضمن تحقيق هذه المصلحة العامة بشرط ألا تتدخل بنفسها باتخاذ إجراءات إدارية في هذا الصدد إلا استثناءً وعلى الوجه المحدد بالقانون^(١).

وتفريعاً على هذا الأساس يمكن تحديد عدة مبادئ وقواعد عامة تحكم علاقة الدولة وهيئاتها بالمشروع الاشتراكي وهيئاته في ظل نظام الملكية الاجتماعية^(٢) :

١ — أن تحديد إستقلال المشروع أو تقييد حقوقه التي يمارسها عند إستغلاله للملكية الاجتماعية ، لا يجوز أن يتم إلا طبقاً لتشريع موحد صادر من السلطة التشريعية الفيدرالية .

٢ — إن هيئات الدولة لا تستطيع أن تمارس في مواجهة المشروعات الاقتصادية سوى الحقوق المقررة لها بواسطة القانون والتي يجب تحديدها وحصرها بدقة في هذا القانون .

٣ — إن هذه الحقوق المقررة لا يجوز أن تمنح للدولة وهيئاتها ، للتدخل الفعلي «intervention opératives» في نشاط المشروع وإدارته .

٤ — إنه يمكن تكليف الحقوق والسلطات التي تمارسها الوحدات

Jovanovic : Le statut juridique des entreprises, op. cit., (١)
pp. 156-157.

(٢) أنظر في ذلك بالتفصيل : —

— Meister A. : Socialisme et autogestion, L'expérience Yougoslave, Paris, 1964, p. 205 et suiv.

— La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, (Bureau Inter-du Travail), Genève, 1962, p. 319 et suiv.

— سعد العلوش : — نظرية المؤسسة العامة — رسالة دكتوراه — القاهرة ١٩٦٧ ص ١٩٩ وما بعدها .

إسماعيل عبد الحميد : الملكية والعقد في الاقتصاد الاشتراكي — مجله إدارة قضايا الحكومة سنة ٧ — عدد ٣ — ١٩٦٣ ص ٣٠٢ وما بعدها .

الإدارية الدولة على المشروع في هذا الصدد من الناحية القانونية ، بأنها اختصاصات وحماية وإشراف ورقابة محددة على مشروعية نشاط المشروع فقط ، بحيث لا يجوز منح الدولة سلطة تقديرية في هذا المجال إلا إستثناءً وببعض ، وفي الحالات التي تستلزم فيها طبيعة عمل المشروع هذا التدخل فقط

٥ - نتيجة لما سبق فإن الجزاءات التي يحتمل تطبيقها في هذا الصدد نظير مخالفة القواعد القانونية المحددة ، لا يجوز الحكم بها أو تطبيقها إلا بواسطة المحاكم

طبيعة الخطة في ظل نظام الملكية الاجتماعية :

لعل أهم النتائج القانونية المترتبة على المبادئ السابقة ، اختلاف طبيعة الخطة ودورها في ظل نظام الملكية الاجتماعية عن دورها في نظام ملكية الدولة . فقد رأينا أن نظام التخطيط في ملكية الدولة يقوم على أساس « الخطة الإدارية المركزية » (plan administratif centralisé) ، حيث تعتبر الخطة مصدراً أساسياً للحقوق والإلزامات وتشتمل على أوامر ونواه معينة ونصوص إجبارية تلزم المشروع بإبرام تصرفات معينة أو القيام بأعمال وإجراءات قانونية كما سبق تفصيله^(١) .

أما نظام التخطيط في ظل الملكية الاجتماعية فهو يقوم أصلاً على أساس الخطط الاجتماعية اللامركزية (plans sociaux decentralisés) ، وهي عبارة عن تخطيط عام كلي للمبادئ الأساسية في النشاط الإقتصادي على المستويات المختلفة (الاتحاد القيدري - الجمهورية - المقاطعة) ، دون أن تلزم المشروع باتخاذ إجراء معين أو تحديد كمية محددة من الإنتاج أو إبرام تصرف قانوني معين ، كذلك تنص الخطة على إجراءات وتوصيات عامة

(١) أنظر ما سبق بالتفصيل في هذا الخصوص ص ٢٣٦ وما بعدها .

في المجال المالي والإقتصادي ، مثل تحديد مستوى الأثمان في الفروع المختلفة للإنتاج ، وتوزيع الموارد المختلفة وغيرها من مظاهر التوجيه العام للنشاط الإقتصادي في سبيل المصلحة العامة الجماعية^(١) .

وبذلك لا تعتبر الخطة الاجتماعية مصدراً مباشراً للحقوق والالتزامات بالنسبة للمشروع ، وإنما ترك ذلك لمحض استقلال وحرية المشروع في إبرام التصرفات القانونية وتحديد حقوقه والتزاماته بطريقة مستقلة ، عن طريق هيئاته الخاصة ومجلسه العمالي في حدود التوجيهات التي تضعها الخطة لضمان توجيه نشاطه نحو مصلحة المجتمع العامة^(٢) .

وبذلك نرى أن الفارق الاساسي — من الناحية القانونية — بين الخطة الاجتماعية والخطة الإدارية ، أن الأولى لا تعتبر مصدراً للالتزامات أوحقوق ، ولا تلزم المشروع بالقيام بإجراء معين أو إبرام تصرف قانوني في أي ناحية من النواحي ، بعكس الخطة الإدارية التي تعتبر المصدر الأول للحقوق والالتزامات في النظام الإشتراكي^(٣) .

سلطة الدولة في الرقابة على المشروع (مضمونها وصورها) :

لعل أهم الحقوق التي تتمتع بها الدولة في مواجهة المشروع القائم على استغلال الملكية الاجتماعية ، الحق في ضمان إستعمال واستغلال هذه الملكية بالطريقة التي تحقق المصلحة الجماعية للمجتمع كله ، الأمر الذي أدى إلى

Jovanovic : Le statut juridique, op. cit., p. 164. (١)

— Pretnar : La théorie générale de l'entreprise sous les aspects spéciaux du droit Yougoslave, C. D., Le Caire, 1965, pp. 133-134.

Jovanovic : L'activité commerciale de l'Etat, op. cit., pp. 209-210. (٢)

Katzarov K. : Théorie de la Nationalisation. Neuchâtel (éd. de la Baconnière), 1960, p. 351. (٣)

إعتراف التشريع والفقهاء والقضاء للدولة في هذا الصدد بحق الرقابة العامة على نشاط المشروع (droit de contrôle générale) ، وجدير بالذكر أن الهيئة الأساسية التي تقوم بأغلبية إجراءات الرقابة وقراراتها هي المقاطعة أو بالأدق المجلس الشعبي بالمقاطعة ،^(١) : conseil populaire de la commune

ولا تقتصر الرقابة في هذا الصدد على « الرقابة القانونية المباشرة » التي تباشرها الهيئات السياسية على المشروع ، بل من الممكن أيضاً أن تمارس الدولة على نشاط المشروع نوعاً من التأثير غير المباشر ، وبذلك يمكن تقسيم صور الرقابة إلى صورتين : رقابة مباشرة ورقابة غير مباشرة -

أولاً : الرقابة المباشرة Le contrôle direct

من الممكن أن تمارس الهيئات السياسية اختصاصاتها في هذه الرقابة المباشرة بطرق مختلفة : فمن ناحية أولى يمكن أن تمارس الرقابة بعد صدور القرار من الهيئات المختصة بإدارة المشروع ، ويمكن - من ناحية أخرى - أن تمارس الرقابة قبل هذا القرار .

وتسمى في الحالة الأولى بالرقابة اللاحقة : contrôle à posteriori وفي الحالة الثانية بالرقابة السابقة : contrôle à priori ، ويوجد بين الصورتين السابقتين اختلاف حقيقي في الطبيعة^(٢) . ذلك أنه لما كانت الرقابة اللاحقة (à posteriori) تستلزم النظر في قرار المشروع ومراجعته بعد صدوره ، فإنها تفترض أن أعمال الإدارة أو التصرف الصادرة من هيئات المشروع تصدر مستقلة عن نشاط الهيئات العامة أثناء ممارستها لسلطة الرقابة ، بحيث تكون

Vratusa (Anton) : The commune in Yougoslavia. Magazine (١)
of : Socialist thought and practice. Beograd, October-
December 1965, No. 20, pp. 99 and s.

Rivero, cité par Ferretjans, Essai sur la notion de propriété (٢)
sociale, p. 179, No. 3.

كل منهما منفصلة عن الأخرى تماماً ، وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بالرقابة السابقة (à priori) فإنه يوجد ارتباط بين الاثنين بحيث أن إرادة المشروع لا يمكن أن تنتج آثارها إلا بعد انتقامها بإرادة السلطة العامة .
والنتيجة الهامة المترتبة على ذلك أنه في هذه الصورة الأخيرة من الرقابة تكون الإجراءات والقرارات الصادرة — من حيث الواقع والقانون — نتيجة إشتراك كل من هيئات الإدارة بالمشروع من ناحية والهيئات العامة المسكفة بالرقابة من ناحية أخرى (١) .

ولذلك فإننا سنتناول مختلف نواحي رقابة السلطة العامة على الحقوق والسلطات المخولة للمشروع ، موضحين أنواع الرقابة في كل حالة من هذه الحالات .

(١) الرقابة على حق الاستعمال :

رأينا أن المشرع قد حدد للمشروع أثناء ممارسته لحق الاستعمال نطاقاً معيناً لنشاطه وغرضاً محدداً يجب أن يستهدفه من هذا النشاط . ولذلك فإن دور الرقابة في هذا الصدد يتمثل في ضمان عدم تعدي نشاط المشروع للنطاق والحدود التي رسمها له المشروع والتأكد من إحترام الغرض المرسوم له . وجدير بالذكر أن الرقابة في هذا الصدد تعتبر نوعاً من الرقابة اللاحقة (à posteriori) ، والتي تحترم استقلال المشروع ولا تتدخل في إتخاذ قراراته . وإنما تفتحص وتراقب هذه القرارات بعد صدورها . وتتناول الرقابة في هذا الصدد عدة نواحي مختلفة .

Ferretjans, op. cit., p. 179.

(١)

ونظراً بالتفصيل في علاقة الرقابة بالنسبة للإدارة الذاتية للملكية الاجتماعية :

Tisma : La gestion des biens sociaux, 1961 ;

La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, Nouvelle Sirey, Paris, 1962.

La gestion sociale, Nouveau Droit Yougoslave, 1955, No. 4.

فن ناحية أولى رأينا أن المشروع يمارس حقه في إستعمال الأموال المسندة إليه واستغلالها ، بل قد يكون ذلك واجباً مفروضاً عليه في أحيان كثيرة ، كما هي الحال بالنسبة للإلتزام بزراعة الأرض واستغلالها وألا تسحب مؤقتاً من المشروع المستغل لها ، ولذلك يسهر المجلس الشعبي للمقاطعة على حسن القيام بهذا الإلتزام . ويرر الفقه اليوغوسلافي هذه الرقابة بأن المشروع لا يمارس حق الإستعمال لإشباع حاجته الخاصة فقط بل في سبيل المصلحة العامة للجماعة كلها ، فبالتفويض هذه المصلحة العامة أن تستغل الأرض بالطريقة التي تحقق أكبر قدر من الإنتاجية ، ولذلك فإنه في حالة ما إذا لم يحقق المشروع الزراعي هذا الإلتزام فإن المجلس الشعبي يستطيع حرمانه من هذه الأرض رغم عدم وجود نص صريح في هذه الحالة ^(١) .

ومن ناحية أخرى يلتزم المشروع — كما سبق ذكره — بأن يندل في إدارته الأموال المسندة إليه عناية « رب العمل الحرير » : L'homme d'affaire diligent ولذلك يمارس المجلس الشعبي في هذا الصدد رقابة لاحقة à posteriori ليتحقق من مدى بذل وتحقيق هذه العناية ، وفي سبيل تسهيل هذه الرقابة صدر قانون بإنشاء « إدارة الحسابات الاجتماعية » . Service de comptabilité sociale وألحق بها « البنك الوطني » ، ^(٢) . Banque nationale وتنص المادة الأولى من القانون المذكور على أن وظيفته الأساسية هي « رقابة استعمال الموارد الاجتماعية والتصرف فيها وسير النشاط الإقتصادي وضمان تأدية الإلتزامات التي نص عليها القانون

— Legradic : La propriété collective en Yougoslavie, ses (١) catégories juridiques. «Archive inter. de la sociologie de la coopération» No. 4, 1958, p. 109.

— Ferretjans, op. cit., p. 180.

(٢) وذلك بالقانون الصادر في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٩

في سبيل المصلحة العامة الجماعية ،^(١) .

وتقوم الإدارة في هذا الصدد — بواسطة البنك الوطنى — بالتعقيب والتفتيش على العمليات المالية والاقتصادية للمشروع للنظر فيما إذا كانت توافق الهدف الذى من أجله خصصت هذه الأموال أم لا ، كذلك يقدم البنك إلى المجلس الشعبى تقريراته وتوصياته بالنسبة لأنشطة المشروع ومدى تحقيقه لأغراضه من الناحية الاقتصادية والمالية^(٢) .

(٢) الرقابة على حق التصرف :

تمارس أجهزة الرقابة السياسية والشعبية رقابتها في هذا الصدد على الأعمال والتصرفات القانونية التى يبرمها المشروع الاقتصادى على الأموال محل الملكية الاجتماعية ، وإن كان نوع الرقابة يختلف حسب طبيعة هذا المال موضوع التصرف^(٣) :

ففيما يتعلق بأموال الأساس كالآلات الضخمة والأراضي الزراعية

(١) أنظر في هذا القانون وفي القوانين الأخرى المدلة له والى تنص على تنظيم رقابة المقاطعة ومجالسها على نشاط المشروعات العامة في يوغوسلافيا : —

— The local government. Institute of comparative law (col. of Youg. Laws), Beograd, 1962, V. II, p. 49 and s.

La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, B.I.T., (٢)
No. 64, 1962, pp. 325-326.

— Ferretzans, op. cit., pp. 180-181.

(٣) وبذهب الاتجاه الحديث في الفقه اليوغوسلافى ، إلى أنه يجب التقييد كلما أمكن من الرقابة على حرية المشروع في إبرام التصرفات القانونية ، بحيث تترك له حرية تقدير الثمن وحل العقد ، وذلك دون إلزامه بإسمر معين مفروض سلفاً من الدولة كحد أدنى أو أقصى لعملياته التجارية ، وذلك حتى يمكنه الاستفادة من ظروف الأسعار الموجودة وتحقيق أكبر قدر من الدخل المكنى . أنظر في ذلك :

— Stambolic (Peter) : A broader base for self-management.
Magazine of : Socialist Thought and Practice. Beograd,
July-September 1965, No. 19, p. 59 and s.

والمباين ، فإنه قبل إبرام أى عقد بيع أو مبادلة لمال من هذه الأموال ، يجب الحصول على الإذن السابق للمجلس الشعبى بالمقاطعة التى تقع فى دائرتها الأموال المراد بيعها ، ومن ثم فإن الأمر يتعلق هنا برقابة سابقة : *a priori* فيعتبر التصرف مشروطاً بموافقة السلطة العامة المحلية ، وإلا يترتب على ذلك بطلان أى تصرف يتم فى هذا الصدد بدون الحصول على الإذن السابق . ومن الممكن أن تمارس على أموال الأساس رقابة لاحقة : *posteriori* فيكون من سلطة الوزير المختص - من أجل حماية الذمة العامة - أن يتدخل إذا كان هذا المال قد تم التصرف فيه بضمن لا يصل إلى ثلثي القيمة الفعلية له .

وأما فيما يتعلق بأموال التداول وأموال الاستهلاك المشترك ، فإنه وإن كان المشروع يتمتع بالنسبة لحق التصرف فيها بحرية أوسع لأنه لا يلتزم بالحصول على إذن سابق من الهيئات المختصة قبل التصرف ، إلا أن هذا لا يعفيه من الرقابة اللاحقة للمجلس الشعبى والذي تعاونه فى ذلك إدارة الحسابات الاجتماعية^(١) .

ويمكن أن نستخلص من القواعد العامة للرقابة على نشاط المشروعات العامة فيما يتعلق بالتصرف فى الأموال محل الملكية الاجتماعية ؛ أنه يتمتع على المشروع إبرام أى تصرف قانونى من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة أو الخروج على الغرض الذى من أجله خصصت هذه الأموال ؛ وإلا يتعرض المشروع لجزاءات معينة مع بطلان التصرف المخالف ، ويمكن جمع هذه التصرفات الممنوعة فى أربع صور مختلفة^(٢) .

La gestion ouvrière des entreprises Yougoslaves (B.I.T.), (١)
op. cit., p. 323 et s.

(٢) أنظر فى ذلك بالتفصيل :

— Jovanovic : Le statut juridique des entreprises, op. cit., p. 176.

(١) الاتفاقات غير الجائزة او المحظورة : Les accords illicites

يجب على المشروع أن يتجنب أى إتفاق يكون الغرض منه التدخل للتأثير على أثمان ونفقات تداول السلع والمنتجات في السوق بصفة عامة ، وعلى المشروع من ناحية أخرى عند تجديده لثمن المنتجات في العقود التي يبرمها أن يدخل في الاعتبار الحاجات الدائمة للجمهور في السوق والاستفيد من الأزمات والصعوبات التي قد توجد في السوق لتحقيق ربح خاص به .

وكذلك على المشروع عند إبرامه للتصرفات القانونية أن يدخل في اعتباره السياسة الاقتصادية العامة المحددة بواسطة الخطة الاجتماعية والهيئات الأخرى المختصة .

وأخيراً يتمتع على المشروع إطلاقاً أن يتصرف بطريقة معينة من شأنها تفضيل مشروعات أخرى معينة أو هيئة أو فرد عاды آخر .

(ب) المضاربة : Spéculation

يتمتع على المشروع إبرام التصرفات التي يكون البيع فيها مشروطاً بشراء أموال أخرى لا يريد بها المشتري ؛ ومن ناحية أخرى يتمتع على المشروع رفع الأسعار بسبب العجز المؤقت في بعض المواد أو الزيادة المؤقتة في الطلب على بعض المنتجات ؛ ويتمتع على المشروع كذلك إبرام تصرفات البيع والشراء لبعض المواد إذا كان السبب الرئيسي للعقد والاستفادة من فروق الأسعار دون إشباع حاجة حقيقة للمواطنين ، وأخيراً لا يجوز للمشروع إبرام عقود شراء أو بيع صورية .

— Jovanovic : L'activité commerciale de l'Etat. Le système des entreprises économiques Yougoslaves, avec aperçu comparatif. C. D. Doctorat. La Faculté de Droit du Caire, 1963, p 220 et suiv.

(ج) المنافسة غير المشروعة : La concurrence deloyale

يحظر على المشروع القيام بالتصرفات التي تشتمل على أى صورة من صور المنافسة غير المشروعة ، مثال ذلك التأثير على أعضاء الأجهزة العاملة بالمشروعات الأخرى المنافسة عن طريق الإغراء والوعود المادية ، أو إعطاء معلومات غير صحيحة تتعلق بالإنتاج أو الأجهزة العاملة بالمشروع المنافس أو الإعلان عن صفقات تتم بمزادات علنية صورية وغير ذلك من صور المنافسة غير المشروعة ^(١) .

(د) المساس بمبدأ حسن تنفيذ المعاملات :

Atteints aux bons usages commerciaux

يجب ألا يخرج المشروع على مبدأ تنفيذ الالتزامات التعاقدية أو حسن التصرف التجارى أو المالى ، مثال ذلك إنهاء العقد بدون سبب والمخالفة الخطيرة للالتزامات التعاقدية أو رفض إبرام عقد معين نصت عليه لوائح المشروع بدون سبب أو الإبرام العمدى لعقود غامضة غير واضحة .

(٣) الرقابة على حق المشروع فى توزيع أرباحه ، وحق الهيئات
السياسية المحلية ذاتها فى المتابعة فى هذه الأرباح :

رأينا أن المشروع — عن طريق المجلس العمالى به — يقرر بحرية كيفية توزيع أرباحه الصافية على أمواله المختلفة من ناحية وعلى

(١) ومن أجل التوفيق بين منح المشروع المام الحرية فى التصرف وإبرام العمليات القانونية المشروعة التي من شأنها الاستفادة بطروف السوق لتحقيق أكبر قدر من الدخل السكى ؟ رين عدم تمديد ذلك الى أعمال المنافسة غير المشروعة والمضاربة المحرمة ، صدر تشريع خاص — فى سنة ١٩٦٢ — منى بوضع الحدود الفاصلة ، التي يعالئ المشروع فى نطاقها حرية التصرف ، بينما يمنع عليه الخروج عليها ، ويقع على عاتق هيئات الرقابة التأكد من احترام هذه الحدود .
مذكور فى : —

— Pretnar (Stojan) : La théorie générale de l'entreprise sous les aspects spéciaux du droit Yougoslave, op. cit., p. 202, No. 93.

عماله كأرباح شخصية من ناحية أخرى ، ولذلك فإن الرقابة اللاحقة :
à posteriori تعتبر الصورة الوحيدة التي تمارسها هيئات الرقابة في هذا الصدد ،
وتتمثل في ضمان عدم توزيع أرباح شخصية على العمال تتجاوز نصف
الأرباح الصافية للمشروع وأن يتم ترحيل النسبة الخاصة من الأرباح إلى
أموال الإحتياطى^(١) .

ولكن لا تقتصر حقوق الدولة في هذا الصدد على مجرد الرقابة ، ولكنها
تتجاوز ذلك إلى حق الحصول على نسبة معينة من هذه الأرباح ، حيث
ينص قانون ٧ مارس ١٩٥٦ على حق الوحدات المحلية السياسية في الحصول
على جزء من أرباح المشروعات التي تمارس نشاطها في دائرتها ، وتقوم الخطة
الإجتماعية الفيدرالية كل عام بتحديد نسبة الجزء من الأرباح الذي سيتم
توزيعه على هيئات المقاطعة .

ولكن هذا الحكم يثير مشا كل قانونية مختلفة من نواح عدة :

« فن ناحية أولى ثار الخلاف في الفقه اليوغوسلافي حول طبيعة هذا
الاشتراك من جانب الهيئات المحلية السياسية في أرباح المشروع وهل يمثل
(ضريبة) impôt أم لا ؟

ويذهب الرأي الراجح^(٢) إلى أن هذا الاشتراك لا يمثل أى نوع من
الضريبة وإلا سيكون هناك ازدواج للضريبة ، لأنه توجد — إلى جانب

Meister A. : Socialisme et autogestion, L'expérience Yougo- (١)
slave, op. cit., p. 73.

La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie (B.I.T.), op. cit.,
p. 248 et s.

Djordavic : Le régime et les institutions de la République (٢)
Fédérale populaire de Yougoslavie, Centre d'Etudes de pays
de l'Est, 1959, pp. 118-119.

ذلك - الضريبة العامة الفيدرالية على دخل المشروع ، ولذلك استقر الفقه على اعتبار ذلك الاشتراك في الأرباح نوعاً من « المساهمة » ، « contribution » ، في نتائج وإيراد الملكية الاجتماعية ، ويميزه ذلك عن نظام الضريبة المفروضة ، ولعل إختلاف طبيعة حق الهيئات السياسية في الحصول على نصيبها في الحالين لدليل على صحة هذا التكييف ؛ فعندما تجبى المقاطعة الضريبة على دخل المشروع إنما تمارس في ذلك الإمتياز التقليدي للدولة في الحصول على الضريبة ؛ أما في حالة مساهمة المقاطعة في أرباح المشروع فإنما تمارس ذلك بوصفها صاحبة حق تمنحه إياها الملكية الاجتماعية ، ويعتبر ذلك في نفس الوقت قيداً يمثل عنصراً سلبياً في هذه الملكية ، الأمر الذي ستكون له أهمية كبرى عند تحديد الطبيعة القانونية للملكية الاجتماعية^(١) .

« ومن ناحية أخرى فإن من أدق المشاكل التي أثارها مساهمة الهيئات السياسية المحلية في الأرباح الصافية للشروعات الاقتصادية ، مسألة تحديد المعيار الذي سيتخذ المشروع أساساً عادلاً لتحديد نصيب كل طرف من هذه الأرباح ، فذهب الفقه إلى أنه من غير المنطقي تطبيق المبدأ الاشتراكي الذي يقضي بتحديد الأجر والمكافأة حسب العمل ، بدون مراعاة هذا المبدأ نفسه عند توزيع الأرباح بين المشروع وهيئات الدولة ، ولذلك اتجه الرأي إلى أنه يجب عند تحديد معيار هذه المساهمة وقدرها أن يوضع في الاعتبار زيادة النصيب المخصص لطوائف العمال مقابل إنقاص النصيب المخصص للدولة^(٢) » .

ثانياً : الرقابة غير المباشرة : Le Contrôle indirecte :

إلى جانب الرقابة المباشرة التي رأيناها ، تباشر الدولة نوعاً من التأثير غير المباشر عن طريق النظام الضريبي وسياسة الائتمان ورقابة الحزب

Ferretjans, op. cit., pp. 175-176.

Ferretjans, op. cit., p. 176.

والنقابة ، بحيث تستطيع عن طريق هذا التأثير توجيه نشاط المشروع والرقابة عليه ، مما يقتضى التعرض لهذه الصور الثلاث للرقابة غير المباشرة :

١ - النظام الضريبي : Le système fiscal

رأينا أن المشروع أعطى للمجلس العمالى الحرية فى توزيع الأرباح على العمال كدخل شخصى صافى ووضع حد أقصى لا تتجاوزه هذه الأرباح وهو نصف الأرباح الصافية للمشروع ، ولكن مع ذلك فإنه رغم الإستقلال والحرية التى يتمتع بها العمال فى تحديد هذا النصيب ، فإنه لا يبلغ فى الواقع هذا الحد الأقصى المحدد بواسطة المشرع ، بل على العكس تكون نسبة هذا النصيب متواضعة إلى جانب النصيب الذى يرحل إلى أموال المشروع ذاته ، وأهل السهم فى ذلك يرجع إلى النظام الضريبي الذى تباشره الدولة فى ظل نظام الملكية الإجتماعية حيث تستخدم من هذا النظام وسيلة تحد بها سلطة المشروع فى توزيع أرباحه وتراقبها^(١) .

فتنص الدولة على الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصى للعمال والتى يزداد سعرها كلما زادت شريحة الدخل مما يمنع الإثراء الفردى ، ومن ناحية أخرى فإن الضريبة على أرباح المشروع تزداد وترتفع شريحتها إذا تعدت الأرباح الموزعة على العمال نسبة معينة ، وكذلك فإنه إذا كانت المبالغ الموزعة على العمال كدخل شخصى صافى تخضع لرسوم إضافية خاص بالمساهمة فى الميزانية ، Contribution spéciale aux budgets . فإن المبالغ المدرجة فى الأموال الاجتماعية للمشروع على العكس من ذلك تعفى من أى ضريبة ، ولذلك نجد أن عمال المشروع يفضلون رفع مستوياتهم المادى والإجتماعى عن طريق زيادة هذه الأموال الاجتماعية التى تخصص

(١) Grujic (Persidu) : Repartition des revenus des entreprises et revenus personnels des travailleurs, op. cit., p. 39 et s.

قيمتها الصافية لخدماتهم الاجتماعية والثقافية بدلا من زيادة دخولهم النقدية الشخصية^(١).

٢ - وسائل الائتمان والتمويل : Procédés de financement

تستعمل الدولة أيضاً نظام الائتمان والتمويل كوسيلة رقابة غير مباشرة في توجيه نشاط المشروع وإستغلاله وإدارته الأموال الاجتماعية التي تدخل في حيازته .

ذلك أنه في كل عام يقدم كل مشروع إقتصادي خطته في الإنتاج وطلباته المالية إلى بنك الدولة الوطني للإستثمارات من أجل الحصول على الائتمان اللازم . وتقوم الدولة بتحديد المعايير التي على أساسها سيتم منح هذا الائتمان لكل مشروع ، بعد أن تدخل في الإعتبار مدى إنتاجية هذا المشروع من ناحية ، وإتفاقه مع الأهداف العامة والجماعية من ناحية أخرى ، وبذلك تستعمل الدولة هذه الوسيلة في توجيه نشاط المشروع ورفع إنتاجيته وتحسين إستعماله وإستغلاله للأموال الداخلة في الملكية الجماعية .^(٢)

وتعتبر المساعدات التي تقوم الهيئات المحلية بمنحها للشروعات التي تمارس نشاطها في دائرتها عاملا أساسياً في هذا الصدد ، ذلك أن

Migic D. : Le revenu des entreprises et sa repartition. (١)

Annales de l'économie collective, 1959, 547-550, p. 114 ;

Ferretjans, op. cit., pp. 185-186.

(٢) ويرى الفقه اليوغوسلافي أنه يجب على الدولة ألا تطبق سعراً موحداً لهذا الائتمان

والتمويل بأنظمة لسكافة المشروعات الاقتصادية على قدر المساواة ، بل إن هذا الائتمان يجب أن يكون بنسبة مئوية معينة من دخل المشروع وإنتاجه وذلك رغبة في الارتفاع بإنتاجية المشروعات العامة في ظل نظام الملكية الاجتماعية . أظفر في ذلك :

— Velkovic (Ljubomir) : The meaning of the economic reform in Yugoslavia. Socialist thought and practice, July-September, 1965, No. 19, pp. 10-11.

المقاطعة تستطيع - عن طريق مجلسها الشعبي - أن تمنح قروضاً معينة إلى المشروع لتكفله إحتياطيه ، أو تقوم بمنحه الضمان اللازم أمام البنك لإعطائه الإئتمان الذي يريد الحصول عليه ، ويكون منح هذه المساعدات من جانب الهيئات المحلية مشروطاً بعدة شروط ، أهمها حسن النتائج التي حققها المشروع في إنتاجه ، والطريقة التي قام بها بإستغلال وإدارة الأموال الإجتماعية . (١)

ويقوم مجلس المنتجين : Conseil des producteurs (٢) بفحص التقارير المقدمة من إدارة الحسابات التي سبق ذكرها فيما يتعلق بنشاط المشروع وإدارته ثم يقوم بتوجيه توصيات معينة « recommendations » إلى الهيئات والمجالس القائمة بالإدارة في المشروع ، وهذه التوصيات وإن لم يكن لها أى صبغة إلزامية لهذه المجالس والهيئات ، إلا أنها تعتبر « نقداً اجتماعياً » critique sociale ، ويتوقف على مراعاة المجلس العمالي بالمشروع أو عدم مراعاته لها قبول المقاطعة أو رفضها تمويل المشروع ومنحه المساعدات والإئتمان اللازم . وبذلك يوجد المشروع بطريقة غير مباشرة تحت رقابة ووصاية الهيئات السياسية المحلية التي تستعمل هذه الوسائل المالية والإئتمانية.

Vartusa A. : The commune in Yougoslavia, Socialist thought (١) and practice, October-December, 1965, No. 20, p. 106 and s.

(٢) يعتبر مجلس المنتجين آخر صورة من صور تطور الملكية الاجتماعية نحو الإشتراك الفعلي للشعب العامل في إدارة أمواله واستغلالها وفي الرقابة على هذه الإدارة ، رغبة في تحقيق المزيد من الديمقراطية المباشرة ، وسيأتى بالتفصيل ذكر دور هذا المجلس ونحن بصدد عرض الاتجاهات الأخيرة في تطور نظام التسيير الذاتي ، ونقتصر هنا على القول بأنه مجلس يتكون بالانتخاب من العمال والمنتجين في كل مقاطعة ومهتته رقابة نشاط المشروعات العامة وتوجيهها أنظر في ذلك :

— Kovac (Paul) : Développement de l'autogestion en Yougoslavie, Beograd, 1961, pp. 40-41.

السابقة في توجيه نشاط المشروع وتحسين استعماله وإستغلاله للأموال
الإجتماعية التي في حيازته. (١)

٣ - رقابة الحزب والتقاية :

يعتبر وجود بعض الأجهزة السياسية والتقاية العديدة عاملاً هاماً
لا يمكن إهماله من عوامل الرقابة غير المباشرة على نشاط المشروع ، حيث
يمارس ممثلو الحزب والتقايات المختلفة ، والذين يتولون مراكز معينة
في هيئات المشروع ومجالسه ، رقابة فعلية في إملاء السياسة التي تحقق المصلحة
العامة الجاعية والتي يجب على المشروع أن يراعيها في استعماله وإستغلاله.
لأموال الملكية الإجتماعية. (٢)

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, op. cit., (١)
pp. 187-188.

(٢) أنظر الدور الذي يلعبه الحزب والتنظيم التقاير في هذا المجال بالتفصيل : —
Meister A. : Socialisme et autogestion, L'expérience Yougoslave, op.
cit., pp. 206 et s. ; 224 et s.

الفصل الثاني

الطبيعة القانونية للملكية الاجتماعية

رأينا أن الملكية الاجتماعية تمنح المشروعات العامة وهباتها العالية — على العكس من نظام ملكية الدولة — سلطات فعلية في استعمال واستغلال أموال وأدوات الإنتاج والنصرف فيها ، فهل كان لذلك أثر على تحديد صفة المالك للملكية الاجتماعية ؟ وهل يختلف الوضع فيما عن نظام ملكية الدولة والذي إتهبنا إلى أنه لا يعترف للملكية الاشتراكية — من الناحية القانونية — سوى بمالك واحد وهو الدولة ؟ فإذا إتهبنا بالجواب على هذا التساؤل فيبقى تساؤل آخر هام ، هو تحديد التكيف القانوني للملكية الاجتماعية ووضعها بالنسبة للنظام التقليدي للحقوق العينية ، وبالذات بالنسبة و الحق الملكية ، كما ينص عليه القانون المدني . ولا شك أن مسألة تكيف الملكية الاجتماعية ليست من قبيل الجدل النظري أو الاختلاف الفقهي ، وإنما تتوقف عليها مسائل مختلفة ، أهمها تحديد القواعد والنصوص التي تنظم أحكام هذه الملكية ، وهل تكون الغلبة في ذلك لقواعد القانون العام ، أم لأساليب وأحكام القانون الخاص .

ولذلك سيكون بحثنا في هذا الفصل في الاطار الآتي : —

المبحث الأول : تحديد المالك للملكية الاجتماعية .

المبحث الثاني : التكيف القانوني للملكية الاجتماعية .

المبحث الأول

تحديد المالك للملكية الاجتماعية

Le titulaire de la propriété sociale

أثار الرد على هذا التساؤل خلافا كبيرا في الفقه الاشتراكي للقوانين التي تأخذ بالملكية الاجتماعية كمودج للملكية الاشتراكية ، وتعددت فيها الآراء حسب مايلي :

الرأى الأول : المالك للملكية الاجتماعية هو الدولة :

ينذهب فريق من الفقه اليوغوسلافي إلى أنه رغم التغيرات التي أدخلت على طبيعة الملكية في النظام اليوغوسلافي منذ سنة ١٩٥٠ وإدخال نظام التسيير الذاتي والإدارة العمالية في المشروعات الاقتصادية ،^(١) إلا أن

(١) ذلك أن النظام اليوغوسلافي قد مر بمرحلتين مختلفتين من مراحل التطور ، فقبل سنة ١٩٥٠ كان النظام الاقتصادي والاجتماعي يقوم على تركيز ملكية أدوات ووسائل الإنتاج في يد الدولة في ظل نظام مركزي يماثل نظام ملكية الدولة السوفيتي ، ذلك النظام الذي وجد أساسه القانوني في الدستور اليوغوسلافي الصادر ١٩٤٦ ولذلك سميت هذه المرحلة بمرحلة الإدارة المركزية ، ثم بعد ذلك حدث التطور بصفة جزئية بصدور قانون ٢٧ يونيو ١٩٥٠ والذي منح العمال حق إدارة المؤسسات الاقتصادية ، ثم تم التطور بصفة نهائية نحو مرحلة الإدارة اللامركزية والتسيير الذاتي للمشروعات الاقتصادية ، بواسطة الدستور الصادر في ١٣ يناير ١٩٥٣ والذي يقوم على ثلاثة أسس :

١ — الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج .

٢ — الإدارة الذاتية للمتجدين في الاقتصاد .

٣ — الحكم الذاتي للشعب العامل في المدن والمناطق والمقاطعات .

ثم صدر الدستور اليوغوسلافي الجديد سنة ١٩٦٣ مؤيدا لهذا التطور وأظهر بالتفصيل في تطوير النظام اليوغوسلافي من نظام ملكية الدولة الى نظام الملكية الاجتماعية :

— Pretnar S.: La théorie générale de l'entreprise sous les aspects spéciaux du droit Yougoslave. Le Caire, 1965, p. 115 et s. ;

— Jovanovic V.: L'activité commerciale de l'Etat, Le système des entreprises économiques Yougoslaves avec aperçu comparatif.. Le Caire, 1963, p. 93 et s.

(م ٣٠ — الملكية)

المالك لهذه الملكية الإجتماعية لأدوات ووسائل الإنتاج مازال هو الدولة كشخص معنوى عام ويستند هذا الرأى على عدة أسانيد منها :

١ - أنه إذا كانت النصوص القانونية للدستور والتشريعات التى نظمت الملكية الإجتماعية وصفتها بأنها ملكية المجتمع بأسره ، *propriété de la société toute entière* ، فإنه لا يمكن أن يكون مالكها سوى الدولة ، ذلك أن المجتمع - كفكرة مجردة معنوية - ليس لها تعبير قانونى آخر سوى الدولة ، بمعنى أنه لتحديد صفة المالك للملكية الاجتماعية يجب البحث عن الشخص القانونى الذى له وجود قانونى لممارسة الحقوق الناشئة عن الملكية ويتحمل بالالتزامات المتولدة عنها ، هذا الشخص هو الدولة ذاتها كشخص معنوى له ذمة وشخصية قانونية محددة .^(١)

٢ - ويبرر البعض الآخر هذا الرأى بأن نظام الملكية الاجتماعية وإن كان يقوم على نظام الوحدات الذاتية المستقلة وإستقلال المشروعات باستعمال أموال الانتاج والتصرف فيها ، إلا أن هذا الانتقال من إطل ملكية الدولة إلى نظام الملكية الاجتماعية لم يترتب عليه خلق شكل جديد للملكية ولا حتى ملكية شائعة ، ذلك أن المشروع ليس مالكاً لهذه الأموال بل هو يتولى إدارة جزء من الذمة الاجتماعية المشتركة ، والحق الذى يمارسه عليها ليس حق ملكية بل هو حق العمال فى استعمالها والتصرف فيها فى سبيل المصلحة العامة ، أما الذمة نفسها فهى تظل اجتماعية بمعنى أنه إذا كانت الأموال يمكن التصرف فيها بالبيع أو الشراء فإن قيمتها يجب الاحتفاظ بها دون أن يمتلكها أحد^(٢)

٣ - ومن ناحية ثالثة فإن أنصار هذا الرأى يعتقدون النظرية التى

Rastovcan : Contribution à la question de la codification. (١)

Nouveau Droit Yougoslave, No. 1-2, 1955, pp. 36-37.

Philip : La démocratie industrielle, Paris, 1955, pp. 135-136. (٢)

لا يميز بين الدولة والأممة «nation» ، وترى أن التفرقة بينهما ليس لها سوى مضمون اجتماعي أو سياسي أو معنوي ، ولكن ليس لها أى مضمون قانوني ذلك أن الأمة لا تستطيع أن تمارس حقها فى الملكية إلا بواسطة الدولة ولذلك فإن ملكية الأمة أو ملكية الشعب من الناحية القانونية ليست سوى ملكية الدولة .^(١)

٤ — ويأخذ هذا الجانب من الفقه أيضاً بالنظرية الموجودة فى الفقه الفرنسى والتي تعطى الدولة صفة المالك لأموال المؤسسات والشركات والمشروعات المؤممة ، بحيث يرون أن المشرع عند تأميمه لهذه الأموال وإعلانه أنها أصبحت ملكاً للأمة ، إنما يقصد اسناد هذه الأموال الى الدولة كشخص معنوي قانوني يمثل الأمة ويمارس حقوقها من الناحية القانونية .^(٢)

٥ — وأخيراً فإن انصار هذا الرأي يرون أنه لا يتعارض مع الصيغة الجماعية الاشتراكية للملكية الاجتماعية ، وأن القول بأن المالك للملكية الاجتماعية هو الدولة لا يعنى على الإطلاق تشابه هذه الملكية مع نظام ملكية الدولة كما هو موجود مثلاً فى القانون السوفيتي ، والسبب الرئيسى فى نظرهم هو منح المشروعات الاقتصادية - فى ظل نظام الملكية الاجتماعية - حق الإدارة على هذه الملكية . droit de gestion . والذي تطور بعد ذلك وأصبح يمنح المشروعات سلطات إستعمال الأموال والتصرف فيها والمساهمة فى نصيب من الأرباح ، فتمثل هذه الحقوق فى نظر هذا الجانب من الفقه قيوداً جديدة على منح الدولة صفة المالك ، بحيث لا تتركز فى يدها سلطات الملكية وإنما يحد من هذا التركيز إعطاء المشروعات ومجالسها النهائية حقوقاً

Katzarov : Théorie de la nationalisation, 1960, p. 188 et suiv.

(١)

Boulouis, cité par Ferretjans, Essai sur la notion de propriété sociale, p. 205, Note 42.

(٢)

واسعة في هذا الصدد ، هي التي تعطى للملكية الاجتماعية صبغتها الاشتراكية وتميزها عن نظام الملكية الدولة ^(١) .

والخلاصة أن هذا الرأي الأول يعتبر الدولة مالكا وحيدا للملكية الاجتماعية ولا يمنح المشروعات الاقتصادية المختلفة والوحدات المستقلة الأخرى سوى حق إدارة الأموال المسندة إليها بما يشملها من استعمالها والتصرف فيها .

• وقد تعرض هذا الرأي الأول للانتقاد من النواحي الآتية :-

فن ناحية لم تعد الحقوق المخولة إلى المشروعات الاقتصادية وإلى وحداتها المالية المستقلة في ظل نظام الملكية الاجتماعية مجرد حقوق إدارة *droit de gestion* ، بمعنى أن المشروع لم يعد مجرد منافع *exploitant* ، بل أصبح له الحق في إستعمال الأموال المسندة إليه واستغلالها والتصرف فيها وهي نفس السلطات التي تمنحها الملكية إلى مالكيها ، وبذلك يرى البعض أن نظام الملكية الاجتماعية أصبح يسمح - إلى جوار الدولة - بوجود شخص معنوي آخر - وهو المشروع - يمارس سلطات فعلية على هذه الأموال ، عن الممكن أن تصل إلى حد التصرف فيها مما لا يمكن معه تجاهل ذلك والقول بأن المالك للملكية الاجتماعية هو الدولة فقط ^(٢) .

ومن ناحية أخرى فإن قياس نظام الملكية الاجتماعية على نظام المؤسسات المؤتممة في فرنسا والقول بأن المالك في الحالتين هو الدولة ، إنما هو قياس غير صحيح لأن الأمر بالنسبة للملكية الاجتماعية أصبح يختلف تماما وخاصة منذ قوانين سنة ١٩٥٠ ودستور سنة ١٩٥٣ ، التي لم تعد تمنح المشروعات

Rastovcan, op. cit., pp. 37-38.

(١)

Ferretjans, op. cit., p. 206.

(٢)

مجرد حقوق في الإدارة بل حقوق في الاستعمال والتصرف ، حيث تطور التشريع إلى التوسع في هذه الحقوق الممنوحة المشروعات والمنظمات الاقتصادية ، مع استحداث نظام جديد وهو التسيير الذاتي الذي يقتضي منح طوائف العمال ومجالسهم الحق في إدارة المشروعات والتصرف في أموال الملكية الاجتماعية باسم المجتمع وفي سبيل الصالح العام ، بل لقد منحتها التشريعات الأخيرة سلطة توزيع الدخل الصافي لمشروعاتها والمساهمة بنصيب في هذه الأرباح ، كل ذلك يدعو إلى القول بأن الدور الذي تقوم به الدولة وهيئاتها الإدارية فيما يتعلق بإدارة واستغلال أموال الشعب الداخلة في الملكية الاجتماعية قد فقد أهميته القانونية، وعلى العكس من ذلك فقد زاد الدور الذي تلعبه المشروعات الاقتصادية والحقوق التي تتمتع بها في هذا الصدد^(١).

الرأى الثانى : المالك للملكية الاجتماعية هو المجتمع :

يرى جانب آخر من الفقه أن المالك الحقيقي للملكية الاجتماعية هو المجتمع نفسه ، وقد بنى هذا الجانب رأيه على حجج وأسانيد مختلفة .

١ - فبرى بعض أنصار هذا الرأى أن الملكية الاجتماعية ، من الناحية القانونية ، إنما تعنى أموالاً معينة لا يمارس حق الملكية عليها أى شخص طبيعى أو قانونى ، أو بعبارة أخرى هى تعنى إلغاء الملكية الفردية لصالح المجتمع ، وبذلك فإن إطلاق اصطلاح الملكية « الاجتماعية » بمعنى الأموال التي تعتبر ملكاً للمجتمع ذاته ليس اصطلاحاً مجرداً من كل قيمة قانونية^(٢).

Finzgar : Les droits des organes de self-gouvernement des (١)
travailleurs vis-à-vis les biens du peuple. Nouveau Droit
Yougoslave, No. 2-4, 1957, p. 73 et suiv.

Finzgar : La propriété sociale comme base de notre système (٢)
juridique. Nouveau Droit Yougoslave, No. 1-2, 1955, p. 45
et suiv.

٢ - ومن ناحية أخرى فإنه إذا كانت الحقوق التي تمارسها الهيئات السياسية أو المشروعات الاقتصادية لحساب المجتمع ، فإنه لا ينتج عن ذلك أن هذا المجتمع قد تخلى عن حقه في الملكية ذاتها إلى هذه الهيئات والمشروعات ، فضلا عن أن هذا الفريق من الشراح يرى أن الحقوق والسلطات التي تمارسها المشروعات الاقتصادية على الأموال الداخلة في الملكية الاجتماعية رغم أنها حقوق مالية بل وتشمل حق التصرف ، إلا أنه لا يمكن تكييفها بأنها « حق ملكية » يجعل هذه المشروعات مالكة للأموال ، وذلك لأن هذه المشروعات تمارس هذه الحقوق ليس لحسابها بصفتها أصيلة وإنما تمارسها نيابة عن المجتمع المالك الحقيقي لهذه الأموال ولحسابه . ولذلك يرى أنصار هذه النظرية أن الملكية الاجتماعية ما هي إلا ملكية الشعب بأسره - ملكية المجتمع - والتي يتم إستغلالها وإدارتها بواسطة المشروعات والوحدات الاقتصادية المستقلة تحت رقابة وحماية الدولة وهيئاتها ، بمعنى أن المشروعات الاقتصادية لا تمارس على هذه الأموال سوى حق إدارة بينما تمارس الدولة عليها حق رقابة وكل ذلك لحساب المالك الأصلي وهو المجتمع ^(١) .

٣ - وبقترب هذا الرأي من النظرية الفقهية التي نادى بها البعض في القانون الفرنسي Vedel ، والتي تقيم التفرقة بين الدولة وبين الأمة وترى أنها وإن كانتا تقربان من الناحية الشكلية حيث تمثل الدولة الأمة وتعتبر عنها ، إلا أنه من الناحية الفعلية تختلف الفكرتان إختلافا كبيرا يسمم بمنح الملكية الأمة أو للمجتمع ذاته دون الدولة ^(٢) .

Kidric, cité par Ferretjans, op. cit., p. 209.

(١)

(٢) وقد استند Vedel في ذلك الى قوانين التأمين الفرنسية التي قامت بتأميم شركات الغاز والكهرباء ومناجم الفحم وتحويلها الى مؤسسات عامة ، حيث نصت هذه القوانين على أن رأس مال هذه المؤسسات ملك للامة Nation وغير قابل للتصرف .

Vedel : Le régime des biens des entreprises nationalisées (col. d'études de Grinoble, 1956), p. 191 et suiv.

• ولكن هذه النظرية أيضاً تعرضت للانتقادات الآتية .

فن ناحية فان القول بأن المجتمع هو المالك للملكية الاجتماعية وإن كان يصلح تبريراً لها من الناحية الاجتماعية أو السياسية فانه ليس له أى مضمون قانونى ولا يمكن أن يستند إلى أساس من القانون، الذى لا يمتد سوى بالأشخاص القانونية التى تمنع بالاشخصية القانونية المستقلة ، وأما فكرة المجتمع فهى تماماً مثل فكرة الأمة مجردة من أى مضمون قانونى .

ومن ناحية أخرى فان القول بأن سلطات الدولة بالنسبة للملكية الاجتماعية هى مجرد سلطات فى الرقابة ، يتجاهل الحقوق الفعلية المادطة للدولة وهيئاتها فى هذا الصدد ، وخاصة حق المساهمة فى أرباح المشروع الناتجة من استغلال أموال الملكية الاجتماعية ، وكذلك فان القول بأن حقوق المشروع فى هذا الصدد هى مجرد حقوق إدارة يتجاهل أن هذه الحقوق على سعتها واستقلالها واشتمالها لحق التصرف والمساهمة فى الأرباح إنما تقترب من الحقوق يمنحها حق الملكية لصاحبه (١) .

الراى الثالث : تعدد ملاك الملكية الاجتماعية :

ذهب البعض الآخر إلى أن الملكية الاجتماعية ليس لها مالك واحد وإنما هى ملكية منقسمة (divisée-partagée) بين ملاك متعددين هم الدولة والسلطات السياسية المحلية والمشروعات الاقتصادية . فىرى

== ولكن على العكس من ذلك ذهب البعض الآخر فى الفقه الفرنسى إلى أن ما جاء فى قوانين التأمين من اسناد ملكية المشروعات المؤمنة الى الأمة (أو الدولة) ليس الا تبريراً سياسياً . أنظر فى عرض هذه الآراء المختلفة والتعليق عليها :

— أكتفم أمين الحقوق : أثر الصفة التجارية للمشروع العام على طبيعته العامة . مجلة إدارة قضايا الحكومة - سنة ٣ - عدد ٤ أكتوبر ١٩٥٩ - ص ٩٣ وما بعدها .

(١) Ferretjans : Essai sur la notion de la propriété sociale, op .cit.,

أنصار هذه النظرية أن الملكية الاجتماعية ليست حقاً بسيطاً مفرزاً بل على العكس ما هي إلا جمع واتلاف لمجموعة من الحقوق المركبة ذات الطبيعة المختلفة ، فبدخل بعضها في مجال القانون العام بينما يدخل البعض الآخر في مجال القانون الخاص ، وقد منحت هذه الحقوق إلى طائفتين من الأشخاص القانونيين .

الطائفة الأولى، هي السلطات السياسية بمسؤولياتها المختلفة (الاتحاد الفيدرالي - الجمهوريات - المحافظات - المقاطعات ومجالسها المحلية)؛ والطائفة الأخرى هي الوحدات الاقتصادية المستقلة ذاتها بأنواعها المختلفة (مشروعات - صناعية - جمعيات تعاونية - مزارع جماعية) (١) .

ويضيف أنصار هذا الرأي أنه بتحليل هذه الحقوق المخولة إلى كل من هاتين الطائفتين من الأشخاص يتضح أنها حقوق ملكية بالمعنى القانوني .

فن ناحية أولى بالنسبة للمشروعات الاقتصادية على اختلاف أنواعها نجد أنها منحت على الأموال التي في حيازتها حقوق الاستعمال والتصرف والمشاركة في الأرباح الناتجة من استثمار هذه الأموال ، ولذلك يذهب هذا الرأي إلى أن هذه الحقوق المخولة المبرور وخاصة حق التصرف الذي لا يمنحه سوى حق الملكية لصاحبه يدعو إلى القول بأن المشروع يعتبر مالكا لهذا الجزء من الأموال المخولة إليه ويمارس عليه حق الملكية .

ومن ناحية أخرى فبالنسبة للهيئات السياسية نجد أنها قد منحت سلطات تجعلها تتمتع مباشرة بممارسة حقوق الملكية الاجتماعية ذاتها (٢) .

Gans : L'aspect de droit civil de la propriété sociale. Revue (١)
des Revues, 1962, T. 4, pp. 47-48.

Lukic (Radomir) : Propriété sociale et self-gouvernement des (٢)
travailleurs. Nouveau Droit Yougoslave, 1957, No. 2-4, p. 45.

فأولاً رأينا أن حق الرقابة السابقة «à priori» - بمنح الهيئات السياسية المحلية - وخاصة المجلس الشعبي للمقاطعة - سلطة مشاركة هيئات المشروع عند اتخاذ القرارات الخاصة بالتصرف في أمواله بحيث لا يستطيع التصرف بدون هذه المشاركة، وبذلك تخول سلطة الرقابة هذه الهيئات السياسية الاشتراك في ممارسة حق التصرف وهو من أهم الحقوق الأساسية المنفردة من حق الملكية، وثانياً رأينا أيضاً أن الهيئات السياسية المحلية تداوم في الحصول على نصيب من أرباح المشروعات التي تمارس نشاطها في دائرتها، ومن ثم نجد أن هذه الهيئات لها الحق في المشاركة في الثمار «fruits» وهي من أهم الحقوق المنفردة من حق الملكية. ومن ثم كان ذلك كافياً في نظر هذا الفريق من الشراح لجعل هذه الهيئات السياسية مالكة أيضاً للملكية الاجتماعية^(١).

وينتهي هذا الرأي إلى أن الأموال الداخلة في الملكية الاجتماعية والتي تعتبر ملكاً للشعب أو المجتمع بأسره، يمارس عليها حق الملكية نوعان من الأشخاص القانونية: المشروعات الاقتصادية من ناحية، والهيئات السياسية التابعة للدولة من ناحية أخرى.

ولعل ميزة هذا الرأي أنه يعكس من الناحية القانونية، المضمون الفعلي للملكية الاجتماعية بعد حلولها محل ملكية الدولة، وما يقتضيه هذا المضمون من توزيع الحقوق والسلطات الخاصة بإدارة واستغلال أموال الإنتاج والتصرف فيها على المشروعات الاقتصادية ووحداتها العاملة بالاشتراك مع الهيئات السياسية للدولة وتحت رقابتها.

Legradic : De la notion de propriété sociale. L'U.R.S.S. et les (١)
pays de l'Est, Revue des Revues, Nos. 2-3, 1960, commenté
par Stoyanovic.

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, op. cit.,
pp. 210-212.

الراى الراجع : عدم وجود مالك للملكية الاجتماعية :

باستعراضنا الراى السابق نجد أنه رغم أنه يعبر عن المضمون الفعلى للملكية الاجتماعية فى صورتها الحديثة كما نظمها التشريعات الأخيرة والتي منحت الحقوق المتفرعة من هذه الملكية إلى السلطات السياسية والمشروعات الاقتصادية ، إلا أنه من الناحية القانونية لا يكفى ذلك للقول باعتبار كلا من السلطة السياسية والمشرور الاقتصادي مالكا لهذه الملكية الاجتماعية .

ولذلك فإننا نرى مع جانب من الفقه اليوغوسلافى أن الملكية الاجتماعية ليس لها مالك من الناحية القانونية ، ويبدو أن المشرع قد إعتق هذا الراى رسميا ، الأمر الذى يظهر بوضوح من نصوص المشرور التحضيرى للدستور اليوغوسلافى الجديد الصادر سنة ١٩٦٣ والتي نصت صراحة على أنه لا يوجد شخص قانونى يمارس حق الملكية على أدوات ووسائل الإنتاج المعتبرة ملكية اجتماعية ، فلا العمال — سواء بصفتهم الفردية أم بطوائفهم الجماعية ومجالسهم العمالية — ولا المشرور نفسه ولا أى هيئة من هيئات الدولة السياسية تستطيع أن تمارس على هذه الأموال والأدوات حق ملكية بالمعنى القانونى كحق ذاتى قاصر على المالك^(١) .

كذلك يرى جانب من الفقه أن الحقوق والسلطات التى تتمتع بها هيئات الدولة من ناحية ومجالس المشرور من ناحية أخرى إنما تمارسها بالنيابة عن المجتمع نفسه ، بوصفه تجميعاً لأفراد الشعب المالكين الأصلية للملكية الاجتماعية ، ولكن لما كان المجتمع مجرد افتراض نظرى لا يصلح من الناحية القانونية لممارسة هذه الحقوق ، فإنه يمنح حق ممارستها إلى الوحدات الاقتصادية والهيئات السياسية ، ولا يعنى ذلك اعتبارها مالكة الأموال التى

تمارس عليها هذه الحقوق ، فالملكية تعطى لصاحبها مزية الاستئثار بالشئ محل حق الملكية استئثارا خاصاً من شأنه أن يحرم منه الغير ، بمعنى أن ملكية ، شئ شخص معين تعنى في نفس الوقت «عدم ملكية» الآخرين لنفس الشئ ، هذا الأمر الذى يتناقض ويتعارض مع فكرة الملكية الاجتماعية ذاتها التى تفرض انتهاء هذه الأموال إلى الجماعة كلها وليس إلى شخص بالذات (١) .

ولذلك تنهى إلى أن الملكية الاجتماعية لا تمنح حق الملكية إلى شخص قانونى معين سواء فى ذلك الدولة بهيئاتها أو المشروع بمجالسه وممثليه ، وإنما هى تمنح مجموعة من الحقوق والسلطات إلى طوائف العمال ومجالسهم العمالية القائمة بإدارة المشروعات على أموال الإنتاج المحولة إلى هذه المشروعات ، تلك الحقوق التى تحول لهم استعمال وإدارة هذه الأموال والتصرف فيها باسم الجماعة ذاتها ثم حق الحصول على جزء من ثمار المشروع فى صورة نصيب من الأرباح الصافية .

هذه الحقوق يقابلها من ناحية أخرى سلطات ممنوحة للهيئات السياسية لتقيد وتحدد من الحقوق السابقة ، وتمنع تحولها إلى مزايا خاصة تؤدي إلى الحصول على دخل غير مستحق أو إلى استغلال البعض بواسطة البعض الآخر ، ولذلك تمارس هذه الهيئات سلطات فى الرقابة والتوجيه على نشاط المشروعات بما يضمن حسن تحقيقها لوظيفتها فى إدارة واستغلال الملكية الاجتماعية ، ولذلك يُمنح الجانب الأكبر فى هذه الرقابة ليس إلى مصالح إدارية تابعة للدولة وإنما إلى المجالس المحلية المنتخبة من أفراد الشعب . ولذلك فإننا نرى مع هذا الجانب من الفقه أن المشكلة فى هذا الصدد ليست

هى تحديد صفة المالك فى الملكية الاجتماعية بقدر ماهى تحديد الشخص القانونى الذى يمارس كل نوع من الحقوق التى تمنحها هذه الملكية مع بيان طبيعة هذه الحقوق وتحديدها (١) .

المبحث الثانى

التكييف القانونى للملكية الاجتماعية

كان تحديد الطبيعة القانونية للملكية الاجتماعية من المسائل التى أثارَت خلافاً كبيراً بين فقهاء القوانين التى تأخذ بهذه الصورة من الملكية ، فقد اختلفوا فى تحديد هذه الطبيعة ومدى اقترابها من الفكرة التقليدية لحق الملكية كحق عينى على الشئ . وهل تشتمل الملكية الاجتماعية على هذا الحق أم لا ؟ فأنكر البعض على الملكية الاجتماعية أى عنصر أو خاصية من خصائص الملكية ، بينما ذهب البعض إلى تكييفها بأنها حق ملكية عادى بالمعنى التقليدى ، وذهب البعض الآخر إلى تكييفها تكييفاً جديداً متميزاً . وسنحاول فيما يلى استعراض هذه الآراء المختلفة .

النظرية الأولى : انكار أى عنصر لحق الملكية فى الملكية الاجتماعية :

ذهب فريق أول من الشراح إلى القول بأن الملكية الاجتماعية لا تشتمل على أى عنصر أو خاصية من عناصر أو خصائص حق الملكية ومن ثم فلا يوجد بصدها أى فكرة لنظام الملكية ، وأنه عند تحديد الطبيعة القانونية للملكية الاجتماعية لا يجوز أن يكون الأساس فى ذلك النظم والروابط القانونية التقليدية لحق الملكية ، بل يجب النظر إلى العلاقات والاحكام

(١) Gerskovic : Des institutions fondamentales du droit de propriété. Nouveau Droit Yougoslave, No. 1-2, 1955, pp. 28-29.

ولذلك فإننا سنخصص مبحثاً خاصاً (هو المبحث الثانى من الفصل الثالث من هذا الباب) لتحديد كيفية توزيع الحقوق والملكات التى تمنحها الملكية الاجتماعية على الأشخاص والحيات المختلفة ، ومييار هذا التوزيع مع بيان طبيعة هذه الحقوق من الناحية القانونية .

لاستراكية الجديدة المتميزة التي لا يمكن ردها إلى النظم والحقوق التقليدية المستقرة (١).

وكانت نقطة البداية لدى هذا الجانب من الفقه، المبدأ الماركسي الذي يقضي بأن حق الملكية التقليدي إنما يعبر عن روابط التملك والإنتاج الموجودة في نظام الطبقات في ظل نظام الملكية الفردية البرجوازية لأدوات ووسائل الإنتاج ، الأمر الذي لا يمكن تصوره في الملكية الاجتماعية التي تمثل الصورة الاشتراكية لتخصيص أدوات ووسائل الإنتاج في سبيل المصلحة العامة للجماعة (٢) .

فالملكية في نظر هؤلاء الشراح هي « احتكار التملك » Le monopole d'appropriation بمعنى أن ملكية شخص لشيء معين معناها إستثارته به وعدم تملك الآخرين لهذا الشيء ، الأمر الذي يتخلف في الملكية الاجتماعية التي لا تمثل أى استئثار أو احتكار لملك شيء معين ، بل هي على العكس تنتمي إلى المجتمع بأسره فتعتبر ملكية جماعية مشتركة بين جميع أفراد هذا المجتمع دون استئثار أحدهم بها ، مما يتعذر معه القول بوجود أى عنصر أو خاصية من خصائص نظام الملكية التقليدي في الملكية الاجتماعية (٣) .

ويضيف فريق آخر من أنصار هذا الرأي حجة أخرى لعدم اشتغال الملكية الاجتماعية على خصائص وعناصر حق الملكية عند تفهيمهم للدخل

(١) Vedris : La nouvelle conception relative à l'inexistence de la propriété juridique sur la propriété sociale. Revue des Revues, 1963, T. 4, pp. 556-557.

(٢) Finzgar : La propriété sociale comme base de notre système juridique. Nouveau Droit Yougoslave, 1955, No. 1-2, p. 44.

(٣) Gerskovic : Des institutions fondamentales du droit de propriété. Nouveau Droit Yougoslave, No. 1-2, 1955, pp. 28-29.

الكلى وطريقة توزيعه ، فيقررون أن المشروع الاقتصادى هو مال يخص المجتمع وموضوع تحت إدارة واستغلال طوائف العاملين به ، على أساس أن الدخل أو فائض العمل الذى يحققه نشاط هذا المشروع إنما يعتبر ناتجاً اجتماعياً يتعلق بالمجتمع ذاته ويجب أن يتم توزيعه بالطريقة التى يحددها ، وفى هذا يظهر الفرق بوضوح مع النظام الرأسمالى حيث يعتبر المشروع مملوكاً ملكية فردية لشخص معين ونتيجة لذلك فإن الربح الناتج منه يكون ملكية فردية لهذا المالك ، أما فى ظل النظام الاشتراكى فإننا لسنا بصدد أى ملكية ومن ثم فإن الناتج الذى يتحصل من فائض العمل فى المشروع لا يعتبر مملوكاً ملكية فردية لأحد ، ولا ينتمى لشخص آخر سوى المجتمع الذى يحدد طريقة توزيع هذا الناتج على المشروع وعماله وأمواله وكذلك على الهيئات السياسية الأخرى التى يحددها القانون^(١) .

ومن ناحية ثالثة فإن البعض يرى أن نظام الملكية الاجتماعية بما يستلزمه من اشتراك العمال مباشرة بطريقة مستقلة فى توزيع ناتج المشروع ودخله الإضافى ، إنما يعنى اشتراك الجميع فى إدارة واستغلال الأموال الداخلة فى الملكية الاجتماعية وفى نفس الوقت اختفاء أى عنصر من عناصر حق الملكية التقليدية فى هذه الملكية الاجتماعية ، بمعنى أن هذا الجانب من الفقه يرى أن عناصر حق الملكية بما تشمله من امتتياز المالك بسلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف فى الشيء المملوك بطريقة مستقلة قاصرة عليه ، قد اختفت فى الملكية الاجتماعية لتظهر محلها عدة حقوق أخرى خولها الدستور والقانون إلى هيئات المشروع ومجالسه العمالية من ناحية ، وإلى بعض الهيئات السياسية المحلية التابعة للدولة من ناحية أخرى ، وعن طريق هذه الحقوق يتم استغلال وإدارة أموال وأدوات الإنتاج التى تنتمى

Popovic : Notre système économique, «Questions Actuelles
du Socialisme», 1954, No. 23, pp. 67-68. (١)

إلى المجتمع بأمره دون ترتيب أى علاقة من علاقات حق الملكية التقليدية^(١).

تقدير النظرية :

أعرضت هذه النظرية الأولى لعدة إنتقادات من النواحي الآتية : -

فذهب البعض إلى أن القول بإتفاء أى أثر لحق الملكية فى الملكية الاجتماعية ، من شأنه أن يخفق التناقض والحلط فى النظام القانونى الموجود ، وذلك لأن الانتقال من نظام الملكية الفردية إلى نظام الملكية الاجتماعية لم يتم فى جميع القطاعات ، وعلى الأخص بالنسبة للزراعة لازالت معظم الأراضى فى يد الأفراد ، ومن ثم فإن الملكية الفردية - رغم إحاطتها بالعديد من القيود والحدود - مازالت توجد على الأقل فى بعض القطاعات. ولذلك فإن الأخذ بالرأى الذى ينكر على الملكية الاجتماعية اشتغالها أى عنصر من عناصر حق الملكية ، من شأنه القضاء على وحدة النظام القانونى وإيجاد التضارب والتعارض فيه ، لأنه بالنسبة للقطاع الخاص مازالت الملكية الفردية بما تشمله من فكرة حق الملكية موجودة بأحكامها ، بينما فى القطاع الاشتراكى حل محلها فكرة جديدة هى الملكية الاجتماعية التى لا تشتمل على هذا الحق ، ولما كان القطاعان السابقان يدخلان معاً فى روابط قانونية متبادلة دائمة ، فعلى أى أساس قانونى سيتم تنظيم هذه العلاقة ؟ وطبقاً لآى أحكام سيتم تحديد الآثار القانونية المترتبة عليها ؟^(٢).

وكذلك فإن الحججة التى ساقها هذا الرأى - بأن الملكية إنما هى احتكار التملك على وجه الاستئثار والخصوصية - قد تعرضت للانتقادات من خصومه

Balog N. : La transformation du caractère des contrats économiques. Archive, 1951, p. 581. (١)

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, p. 237. (٢)

الذين ذهبوا إلى أن الملكية ليست هي « احتكار التملك ، monopole d'appropriation ، وإنما هي مجرد « التملك في ذاته » appropriation سواء كان هذا التملك على سبيل الاستئثار والفردية كما هو بالنسبة للملكية الخاصة في النظام الرأسمالي ، أم كان هذا التملك بصفة جماعية مشتركة كما هو بالنسبة للملكية الاجتماعية في النظام الاشتراكي . بمعنى أن الملكية الفردية فقط هي التي تشمل على صفة الاحتكار أو الاستئثار الخاص ؛ أما إذا كان الفرد على العكس من ذلك لا يملك سوى نصيباً محدداً أو حصة معينة بالاشتراك مع غيره ، فالأمر لا يعتبر احتكاراً أو حقاً مانعاً : « droit exclusif » ، ولكن في نفس الوقت يوجد هنالك تملكاً ، وإن كان ليس تملكاً فردياً وإنما تملكاً اجتماعياً ، ولذلك فإنه لا يمكن التسليم مع هذا الجانب من الفقه بأن أى تملك تلتقي معه صفة الاحتكار أو الاستئثار لا يعتبر ملكية لأن هذا الاحتكار إنما يميز الملكية الفردية فقط ولا يمنع من وجود ملكية اجتماعية لها صفة الملكية رغم عدم اشتغالها على هذا الاحتكار والاستئثار^(١).

فضلاً عن أن هذا الرأي قد اكتفى بنفي صفة حق الملكية عن الملكية الاجتماعية ولم يعط بعد ذلك التكييف القانوني الملائم لها ، وإن كان بعض أنصاره قد تخلص من هذه المسألة بالقول بأن الملكية الاجتماعية إنما هي حق دستوري : « droit constitutionnel » نص عليه ونظم أحكامه الدستور ذاته^(٢).

Finzgar : La propriété sociale comme base de notre système juridique. Nouveau Droit Yougoslave, No. 1-2, 1955, pp. 40-45.

Finzgar : La propriété sociale comme institution juridique dans la Yougoslavie. Revue des Revues, 1965, T. 4, pp. 784-785.

Gerskovic : Des institutions fondamentales du droit de propriété, op. cit., p. 30. (٢)

النظرية الثانية : اشتغال الملكية الاجتماعية على حق الملكية في صورته
الحديثة المعدلة :

ذهب فريق آخر من الفقه إلى البحث عن تمكين الملكية الاجتماعية بين عناصر وخصائص حق الملكية في صورته المعدلة ، فرأى أنه من الممكن أن يكون هذا الحق هو الأساس في تحديد الطبيعة القانونية للملكية الاجتماعية ، إذا أمكن النظر إليه مجرداً من خصائصه المطلقة ، وبعد إحاطته بالقيود والحدود النابعة من الأفكار الاشتراكية والتي تغير من طبيعته الفردية وتقترب به من مضمون الملكية الاجتماعية التي من شأنها في نفس الوقت إحداث تغير في خصائص حق الملكية وعناصره مما يقتضي التعرض لخصائص حق الملكية من ناحية وعناصره من ناحية أخرى للنظر في مدى أثر هذه الأفكار الجديدة عليه .

فأما بالنسبة لخصائص حق الملكية ، فلعل نقطة البداية لدى هذا الجانب من الفقه هي عدم التسليم بخصائص حق الملكية وعناصره المطلقة كما أرساها الفقه التقليدي منذ القانون الروماني ، وهي أنه ، أولاً حق مطلق : droit absolu بمعنى أن صاحبه يستطيع أن يمارسه كيفما يشاء وعلى النحو الذي يريد فيعطيه هذا الحق أكبر قدر من سلطات استعمال الشيء واستغلاله والنصرف فيه على وجه الاستقلال والحرية دون أي قيد من القيود ، ويتميز حق الملكية ، في نظر الفقه التقليدي ، ثانياً بكونه حقاً مائلاً أو مقصوراً على صاحبه « droit exclusif » ، بمعنى أنه لا يتحمل أي حق آخر . مزاحم لحق المالك على نفس الشيء محل ملكية ، بحيث يتمتع المالك وحده بهذا الحق في مواجهة الكافة دون أي إشراك من أحد آخر معه .

فلم يسلم أنصار هذا الرأي — الذي يقرب بين الملكية الاجتماعية وحق الملكية — بهذه الخصائص التقليدية لحق الملكية ، فمن ناحية ذهبوا إلى أن حق الملكية لم يعد حقاً مطلقاً ، بعد أن أحيط بالعديد من القيود التي ترجع (م ٣١ — الملكية)

لدى احترام حقوق الغير ومراعاة حقوق الجماعة عند استعمال حق الملكية ، فأصبح يؤدي وظيفة إجتماعية في سبيل المصلحة العامة ، إلى جانب إشباع حاجات المالك الفردية^(١) . وكذلك نفس الأمر من ناحية ثانية فلم يعد حق الملكية في جميع الحالات حقاً مائناً مقصوراً على صاحبه ، بل أدى التطور القانوني إلى وجود حالات يكون هناك حقان لشخصين مختلفين على شيء واحد في نفس الوقت ، ومع ذلك لم يؤثر هذا على حق الملكية ولم يغير من طبيعته كما سبى حالاً بالنسبة لعناصر وسلطات هذا الحق^(٢) .

وقد حاول أنصار هذا الرأي أيضاً التقريب بين الملكية الاجتماعية وحق الملكية من ناحية العناصر والسلطات التي يتكون منها كل منهما ، فتعطى الملكية الاجتماعية لصاحبها حقاً على الأموال محل هذه الملكية يخوله ثلاث سلطات هي الاستعمال والصرف والمساهمة في الأرباح الناتجة منه . والتي يمكن تكييفها بأنها نوع من الاستثمار أو الحصول على موارد الشيء ونتاجه . أي تقابل سلطة الاستغلال التي يعطيها حق الملكية لصاحبه ، كل ما هناك أن هذه السلطات والحقوق التي تمنحها الملكية الاجتماعية لا توجد مجتمعة في يد شخص واحد — أي حائز واحد لها — وإنما توجد مقسمة أو موزعة بين أشخاص قانونية مختلفة يمارس كل منها بعضاً من هذه الحقوق ينفي عن هذه الملكية صفة « المنع أو القهر » ، *exclusivité* ، ويعطيها صفتها الاجتماعية ، ، ولكن ليس معنى ذلك أنه ينفي عنها صفة « الملكية » ، ذاتها وإنما ينفي عنها فقط الفكرة الرومانية التي ميزت حق الملكية على

(١) Duguit : Le droit social et le droit individuel et la transformation de l'Etat, Paris, 1908, pp. 15-20 :
 ... , Les transformations générales du droit privée depuis le code Napoléon, Paris, 1912, p. 140 et suiv.
 (٢) Morin : Sens et évolution contemporaine du droit de propriété, 15 et suiv.

شيء معين بأن ليس له سوى مالك واحد .^(١) وبالنسبة لهذه الصفة ذاتها فإن تطور حق الملكية وتبع تاريخه يشير إلى أنه أتجه إلى التجزئة والقسمة وتوزيع السلطات التي يمنحها هذا الحق بين أشخاص متعددين ، ويعتبر أنصار هذه الفكرة أن أحسن مثال لتجزئة أو تقسيم حق الملكية « *décomposition* » هو الملكية الفردية العقارية في فترة الانقطاع « *féodale* » لأنه قد حدثت خلالها تجزئة حقيقية لحق الملكية إلى حقين دائمين متقابلين: الحق الأول « وهو حق الملكية الأصلية » .

Le domaine eminent, direct ou retenu

وهو ذلك الحق الذي يتمتع به السيد الإقطاعي وورثته على الأرض التي يمنحها إلى التابع لاستعمالها واستغلالها ، وتعطى هذه المانحة للسيد حق تقاضي خدمات وأتاوات وضرائب معينة . والحق الثاني « وهو حق الملكية الفعلية » . *Le domaine utile ou concédé*

وهو ذلك الحق الذي يخول صاحبه التابع استعمال الأرض واستغلالها بل والتصرف فيها بشرط أداء جميع الأتاوات والخدمات والضرائب إلى السيد الإقطاعي الذي منحه هذه الأرض .

وبذلك كان لشخصين مختلفين — الإقطاعي والتابع — على نفس الأرض الواحدة عدة حقوق من الممكن أن تجعل كل منهما شبه مالك : *quasi-proprétaire* وبذلك يرى هذا الجانب من الحق أن الخاصية المميزة لحق الملكية في الفترة الإقطاعية هي أنه من الممكن أن يوجد على شيء واحد

Chenon : Les démembrements de la propriété foncière en (١)
France avant et après la révolution, p. 13 et suiv.

نوع من حق الملكية لصالح شخصين مختلفين .^(١)

وتنتهي هذه النظرية الى أن التجزئة التي تفرضها الملكية الاجتماعية في توزيع سلطات الملكية على أشخاص قانونية مختلفة ليست أمراً جديداً مستحدثاً كل ما هناك أن هذه التجزئة ، في ظل نظام الملكية الاجتماعية ، تحدث لصالح أشخاص قانونية مستقلة هي المشروعات الاقتصادية من ناحية والهيئات السياسية من ناحية أخرى ، تماماً كما حدثت التجزئة قديماً لصالح الاقطاعي والتابع ، وبذلك فإن تطور نظام الملكية من الملكية الفردية إلى الملكية الاجتماعية لايعنى على الاطلاق اختفاء فكرة الملكية من هذا النظام الجديد ، بل إن الملكية الاجتماعية ذاتها قد أحدثت تغييراً كبيراً في طبيعة حق الملكية ومضمونه وما يخوله من حقوق وسلطات وكان للقعود العديدة التي أدخلت في هذا الصدد على ممارسة حق الملكية وخصائصه أثر في تغييره من حق مطلق الى وظيفة اجتماعية^(٢) .

التكييف الراجع : الطبيعة المزدوجة للملكية الاجتماعية :

الذي نعتقده — في نظرنا الخاص — أن الرأي السابق الذي يستند في تكييفه للملكية الاجتماعية إلى تقريبها من حق الملكية في صورته المعدلة

(١) Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, pp. 243-244.

وأنظر في فكرة تجزئة حق الملكية :

عبد الرزاق السنهوري — الوسيط في شرح القانون المدني الجديد — ج ٨ — حق الملكية —

١٩٦٧ ص ٤٨٢ .

وأنظر بالتفصيل ما سبق ذكره من انقسام حق الملكية — في النظام الاقطاعي — وتوزيع سلطاته على عدة ملاك مختلفين ص ٥٤ .

(٢) Parthenieu : Le droit social sur les choses, essai sur la nature des propriétés collectives. Thèse, Paris, pp. 55-59.

Fouillé : La propriété sociale et la démocratie, p. 50 et suiv.

الحديثة بعد إحاطته بالقبود والحدود التي غيرت من طبيعته الفردية من حق مانع مطلق إلى وظيفة اجتماعية ، أيا كان هذا الرأي ، فإننا نرى أنه قد شابه القصور والنقص ، لأنه لم يتناول بالتكليف سوى جانب واحد فقط من الملكية الاجتماعية دون جوانبها الأخرى .

ذلك أن الرأي السابق قد اعتمد في مقارنته للملكية الاجتماعية وحق الملكية التقليدي على الحقوق والسلطات التي تمنحها هذه الملكية إلى حازنها من استعمال وتصرف ومشاركة في الأرباح وقام بقياسها على الحقوق التي يمنحها حق الملكية للمالك من استعمال وإستغلال وتصرف وإنهى إلى إشتغال الملكية الاجتماعية على فكرة حق الملكية ، وذهب إلى أن القبود الواردة على إستعمال الملكية الاجتماعية لا تؤثر في هذه الفكرة نظراً لأن حق الملكية ذاته قد فقد صفاته المطلقة التقليدية وتطور نحو فكرة جديدة وهي اعتباره وظيفة اجتماعية ؛ ولكن الأمر الذي تناساه الرأي السابق هو أن الملكية الاجتماعية لا تقتصر على اعطاء حقوق معينة للوحدات الاقتصادية في إستعمال أموال الإنتاج والتصرف فيها ، بل هي أيضاً من ناحية مقابلة تعطي الهيئات السياسية والمجالس الشعبية سلطات عكسية في التوجيه والرقابة والإشراف على ممارسة الحقوق السابقة ، بل والمشاركة أيضاً في الأرباح ، وأن هذه السلطات من ناحية أولى تتمدى كونها مجرد قبود أو حدود على إستعمال الأموال الداخلة في الملكية الاجتماعية والتصرف فيها ، بحيث أنها لا تعتبر بمجرد سلطات عادية في الرقابة والإشراف بل دخلت وإندمجت في مضمون الملكية الاجتماعية باعتبارها عنصراً سلبياً لها كما رأينا عند إستعراضنا للحقوق والسلطات التي تمنحها هذه الملكية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه السلطات والإختصاصات لا تخضع لنفس أحكام ونصوص القانون الخاص التي تحكم حقوق الإستعمال

والإستغلال، والتصرف وإنما تخضع لنظام قانونى متميز يدخل بطبيعته فى أحكام القانون العام .

ولذلك فإنه عند تحديد الطبيعة القانونية للملكية الاجتماعية لا يجب أن تقتصر على تكييف الحقوق والسلطات التى تمنحها هذه الملكية للوحدات الاقتصادية - وهو العنصر الإيجابى الذى سبق أن رأيناه - بل يجب أيضاً التعرض للعنصر السلبى الثانى فى هذه الملكية وهى السلطات والحقوق التى تمارسها الهيئات والوحدات السياسية والشعبية فى هذا الصدد .

ولذلك فإننا ننضم إلى الاتجاه الحديث فى الفقه الاشتراكى الذى يرى فى الملكية الاجتماعية حقاً مركباً من نوع خاص «sui generis» من طبيعة مزدوجة ؛ وأنه يتكون من عنصرين متقابلين مختلفين فى الطبيعة والأحكام القانونية التى تنطبق عليهما، حيث ينتمى أحدهما إلى القانون العام بينما ينتمى الآخر إلى القانون الخاص على التفصيل الآتى :

أما بالنسبة للعنصر الأول : العنصر الاجتماعى - السياسى الذى ينتمى إلى القانون العام : (١)

Le composant social politique de droit public

فيتكون هذا العنصر من الحقوق والسلطات الاجتماعية والسياسية التى تتمتع بها الهيئات السياسية والمجالس المحلية والوحدات العمالية المنتخبة فى الإشراف على إدارة وإستعمال الأموال الاجتماعية وتوجيهها والرقابة عليها ؛ تلك الحقوق والسلطات التى تمارسها هذه الهيئات كوظائف اجتماعية فى سبيل المصلحة العامة لأفراد المجتمع كله ، ويرى هذا الجانب من الفقه

Finzgar : La propriété sociale comme base de notre système (١)
juridique. Nouveau Droit Yougoslave, Nos. 1-2, 1955,
pp. 41-42.

أن هذه الحقوق في الإدارة والرقابة إنما تتعدى مجرد اختصاصات ووظائف الرقابة التقليدية وتلعب دوراً هاماً في نظام الملكية الاجتماعية ، بحيث لا يجعلها ذلك أمراً خارجياً على هذا النظام بل على العكس يدمجها في نفس عناصر ومقومات الملكية الاجتماعية ذاتها كعنصر سلبي يحد ويقيد من العنصر الإيجابي المقابل له .^(١) وفي نفس الوقت يميز أنصار هذا الرأي بين حق الإدارة والرقابة هذا « droit de gestion et contrôle » وبين حق الاستعمال والتصرف الذي يمارسه المشروع على أمواله باعتباره أن حق الإدارة والرقابة الأول هو حق إجتماعي — سياسي تمارسه الهيئات التي تتمتع به على المشروع كله أو على أمواله في جملتها ، بحيث لا يتخول لها القيام بتصرف معين على مال معين ، بينما حق الاستعمال والتصرف يظهر كحق عيني على كل مال من أموال المشروع منفصلاً بحيث يمارس عليه صاحب هذا الحق حقوق الاستعمال والاستغلال والتصرف .^(٢)

وأما بالنسبة للعنصر الثاني ، الذي ينتمي إلى القانون الخاص :

Le composant de droit civil ، فهو يظهر كحق عيني له قيمة مالية معينة يعطى المشروع وبمجالسه التي تتولى التسيير الذاتي والإدارة المستقلة له حقوقاً خاصة معينة على أموال ووسائل الإنتاج الداخلة في الملكية الاجتماعية ، بحيث يتخول لها استعمال وإستغلال هذه الأموال والتصرف فيها والمشاركة في نسبة من الأرباح التي تدرها في حدود الغرض الأصلي منها ، وفي سبيل مصلحة الجماعة ، وفي إطار وحدود العنصر الأول الذي يمثل عنصراً سلبياً

(١) La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, «Bureau international du travail, No. 64, 1962, pp. 325-328»

Lassere G. : L'entreprise socialiste en Yougoslavie, Paris, 1964, pp. 24-27.

Finzgar, op. cit., p. 44.

(٢)

يحد ويقيّد من هذه الحقوق ولذلك فإن الهيئات والوحدات التي تقوم بممارسة هذه الحقوق لاتفعل ذلك بصفتها مالكة لها تبأشر حق الملكية عليها ، وإنما بإعتبارها تمارس حقوقاً معينة محددة في الاستعمال والاستغلال والتصرف باسم الجماعة وفي سبيل مصلحتها الجماعية .^(١)

(١) يقول بهذا التكوين الحديث للملكية الاجتماعية :

- Legradic** : La propriété collective en Yougoslavie, ses catégories juridiques. Archives internationales de la sociologie de la coopération, No. 4, 1968, pp. 107-108.
- Vedris** : La nouvelle conception relative à l'inexistence de la propriété juridique sur la propriété sociale. Revue des Revues, 1963, T. 4, pp. 556-558.
- Gams** : L'aspect de droit civil de la propriété sociale. Revue des Revues, 1962, T. 4, pp. 48-50.

الفصل الثالث

١. قومات الملكية الاجتماعية ووسائل تحقيقها

على خلاف نظام ملكية الدولة فإن نظام الملكية الاجتماعية لا يقوم على تأميم كامل لأدوات ووسائل الإنتاج سواء في مجال الملكية العقارية الزراعية أم ملكية المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية والتجارية، بل هو على العكس من ذلك يعتمد على فكرة الاعتراف بملكية فردية مقيدة في مجال الأرض الزراعية عن طريق إتباع نظام الإصلاح الزراعي ومقتضاه ألا تؤمم ملكية الأرض كلية بل يوضع لها حد أقصى من حيث المساحة وتحدد لها شروط وتقيود معينة من حيث الاستعمال والاستغلال، ومن ناحية أخرى يستند في مجال الصناعة والتجارة والمال إلى إدخال نظام التسيير الذاتي لوسائل وأدوات الإنتاج عن طريق إشراك العمال مباشرة في إدارتها وعدم تركيز هذه الإدارة بيد الدولة وهيئاتها العامة.

هذان هما الدعامتان الأساسيتان التي تقوم عليهما الملكية الاجتماعية، ويميزانها عن ملكية الدولة، وهما أن هذه الملكية الاجتماعية تستند في مجال الملكية الزراعية، إلى الاعتراف بالملكية الفردية المقيدة وعدم إلغائها إلغاء كلياً، وتستند في مجال الملكية الصناعية والتجارية (المشروعات العامة) على الإدارة العمالية والتسيير الذاتي. وسوف نخضع لكل من هذين الأساسيين مبحثاً مستقلاً. ومن ثم فإن خطة البحث في هذا الفصل ستكون في الأطار الآتي :

المبحث الأول : إصلاح زراعي وملكية فردية مقيدة لا تأميم كامل .

المبحث الثاني : التسيير الذاتي لأدوات ووسائل الإنتاج .

المبحث الأول

إصلاح زراعي وملكية فردية مقيدة لاتأميم كامل

المقصود بالاصلاح الزراعي في النظام الاشتراكي : Réforme agraire

ذهب البعض إلى أن المقصود بالاصلاح الزراعي أي تدخل تشريعي بقصد التغيير في البنيان الزراعي العقاري بطريقة موجهة مفروضة ، وذلك لغرض واحد لحسب، وهو استبدال الوحدات الانتاجية الزراعية الصغيرة بالوحدات الانتاجية الكبيرة ، ومضاعفة الاستغلالات الزراعية الصغيرة عن طريق قسمة وتوزيع الاستغلالات الكبيرة .^(١) وإنتهى هذا الرأي إلى أن أي نظام يقصد إحلال الملكية الصغيرة محل الملكية الكبيرة في الاستغلال الزراعي يعتبر إصلاحاً زراعياً ، سواء كان في نظام اشتراكي أم في نظام رأسمالي ، في دولة نامية أم في دولة متخلفة .

ولكننا نرى أن الاصلاح الزراعي ليس وسيلة من وسائل الاستغلال الزراعي أو طريقة من طرق الانتاج ، وإنما هو أساساً نظام يستهدف القضاء على مساوئ الملكية الرأسمالية الزراعية وتحديداتها من حيث الكم والكيف ، بمعنى أنه وسيلة لوضع حد أقصى للملكية الزراعية من حيث المساحة ، ولوضع مجموعة من القيود القانونية على سلطات المالك في الاستعمال والاستغلال والتصرف ضماناً لحسن إستخدام هذه السلطات في سبيل المصلحة

(١) «Intervention législative visant à transformer, d'une manière autoritaire, la structure foncière... pour un but visé a été partout le même : remplacer de trop grandes unités de production agricoles par de plus petites, de multiplier les petites exploitations par division des plus grandes».

Milhau J., Montagne R. : L'agriculture aujourd'hui et demain. Paris. (édit. P.U.F.), 1961, p. 122.

العامّة وعدم الاضرار بها ، بمعنى أن الاصلاح الزراعى هو وسيلة تحقيق الملكية الإجتماعية (الاشتراكية) فى المجال الزراعى والتي تفترض الاعتراف بالملكية الفردية الزراعية مع تحديدها وتقييدها سلطاتها .

ولذلك فإننا نؤيد الفقه الاشتراكى الذى ذهب إلى أن الاصلاح الزراعى هو وسيلة تحقيق الاشتراكية فى المجال الزراعى وأن الغرض الاساسى منه « هو أن تنتمى الأرض إلى من يزرعونها وألا تكون أداة لاستغلال الإنسان بواسطة الإنسان . » (١)

وقد استقر الفقه على أنه يشترط فى أى نظام للاصلاح الزراعى ، لى يكتسب الطابع الاشتراكى كأحد مقومات الملكية الاجتماعية ، أن يستهدف تحقيق غرضين أساسيين : الغرض الاول هو أن يعمل على أن تنتمى الأرض إلى من يزرعها فقط وتكون مهنته الوحيدة هى استئصال وإستغلال هذه الأرض بالزراعة دون أن يجوزها شخص له مهنة أخرى فتكون وسيلة لتحقيق دخل غير مستحق أو لإستغلال الإنسان للإنسان ، والغرض الثانى هو أن يقصد الاصلاح الزراعى إقامة وتنمية قطاع اشتراكى تعاونى فى مجال الأرض الزراعية ، الأمر الذى يستلزم عدم الاقتصار على توزيع الأرضى محل الإصلاح على المزارعين الفرديين فحسب ، بل العمل على تجميعها وضمها فى قطاع زراعى كبير يقوم على الاستغلال الجماعى ، حتى تتم الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقق أكبر قدر من الإنتاجية التى تعتبر من مقومات النظام الاشتراكى (٢).

«Le principe de l'objet poursuivi par la réforme agraire est (١)
que la terre appartient à ceux qui la cultivent et qu'elle
cesse d'être un moyen d'exploitation de l'homme par
l'homme».

Jovanovic (Vladimir) : Les coopératives agricoles Yougoslaves.

C. Doctorat, Faculté de Droit du Caire, 1964, p. 50.

Lopandic D.: L'évolution et les rapports réciproques du (٢)

ونتهى من ذلك إلى أن الإصلاح الزراعى ، من ناحية أولى ، هو وسيلة تطبقها الدول الاشتراكية - التى تعترف بالملكية الفردية فى مجال الأرض الزراعية - وذلك بقصد التقييد من حق المالك الخاص فى هذا المجال بوضع حد أقصى للملكية الفردية الزراعية وإحاطتها بنظام تجميع تعاونى للاستفادة من مزايا الملكية الكبيرة ، ومن ناحية أخرى بوضع القيود القانونية على سلطات المالك فى الاستعمال والاستغلال والنصرف ضماناً لأداء هذه الملكية الفردية لوظائفها الاجتماعية فى خدمة الجماعة بأسرها ، ولما كان القانون اليوغوسلافى من أهم وأول النظم التى اتجهت هذا الاتجاه ، فإننا سنقوم ببيان مدى تحديده لحق المالك وتقييده لسلطات المالك فى هذا الصدد .

وضع حد أقصى للملكية الفردية الزراعية :

رأينا أن نظام الملكية الاجتماعية تقوم على الاعتراف بالملكية الفردية فى مجال الزراعة مع وضع حد أقصى لها يمنع تحولها إلى ملكية رأسمالية تؤدى إلى الحصول على ربح غير مستحق أو إستغلال الإنسان للإنسان . وقد تم تحقيق هذا الإصلاح الزراعى - فى القانون اليوغوسلافى - عن طريق عدة تشريعات وإجراءات متعاقبة يمكن أن نجملها فى مرحلتين أساسيتين .

أما المرحلة الأولى فقد تمت بقانون ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٥^(١) والذى تضمن ما يأتى :-

١ - تأميم الأراضى الزراعية الكبيرة التى تتجاوز مساحتها ٤٥ هكتاراً

secteur collectif et du secteur individuel de l'agriculture yougoslave. Annales de l'économie collective, année 47, No. 547-550, Janvier-Avril 1959, pp. 148-149.

Jovanovic : Les coopératives agricoles yougoslaves, op. cit., pp. 50-51.

(١) والمذكور فى الجريدة الرسمية لاتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٥

أيا كانت طريقة إستغلالها، والتي تتراوح مساحتها من ٢٥ إلى ٣٥ هكتار أو يتم إستغلالها بواسطة عقود الإجارة الزراعية أو استخدام اليد العاملة المأجورة.

٢ - تأميم الملكيات الزراعية للبنوك والمشروعات والمؤسسات والشركات وسائر الأشخاص المعنوية التي يحددها القانون ،

٣ - بالنسبة للملكيات الزراعية للكنائس والاديرة والمنظمات والمنشآت الدينية الأخرى ، فإنه يتم تأميم المساحة التي تتجاوز ١٠ هكتار أو ٣٠ هكتار في حالة ما إذا كانت ذات أهمية تاريخية .

٤ - كذلك يتم تأميم الأراضي الزراعية التي تتجاوز مساحتها هكتار والتي يمتلكها أى شخص يحترف حرفة أخرى غير الزراعة ويستغلها بواسطة الإجارة الزراعية أو استخدام اليد العاملة المأجورة .

وبواسطة هذا الإصلاح الزراعى تكون مال عقارى زراعى تم توزيع نصفه على المزارعين الذين لا يمتلكون أى أرض على الإطلاق بدون أى مقابل أو ضريبة ومع جميع أدوات وآلات الاستغلال اللازمة ، ووضعت هذه الأرض الموزعة خارج التعامل وحرم على المستفيد التصرف فيها أو تأجيرها أو قسمتها لمدة عشرين عاماً ، بينما تم استخدام النصف الآخر لتكوين قطاع اشتراكى زراعى تعاونى . وقد وصف الشراح اليوغوسلاف هذا الإصلاح الزراعى الأول بصفتين . - الصفة الأولى أنه إصلاح زراعى تقليدى بمعنى أنه استهدف القضاء على الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضي الزراعية على المزارعين الفرديين ؛ والصفة الثانية أنه فى نفس الوقت إصلاح زراعى اشتراكى لأنه اقتضى تخصيص نصف الأراضي المؤتمنة لإنشاء قطاع اشتراكى تعاونى مع تحريم استخدام اليد العاملة المأجورة ^(١) .

وأما المرحلة الثانية للإصلاح الزراعى فقد تمت بقانون سنة ١٩٥٣^(١) وقد اعتبر الشراح هذا الإصلاح الثانى ، الصورة النموذجية ذات الطابع الاشتراكى للإصلاح الزراعى من ثلاثة وجوه : أولا لأنه خفض الحد الأقصى للملكية الفردية إلى ١٠ هكتار من الأرض الزراعية الأمر الذى يمكن معه استغلالها بدون الانتجاع إلى أى يد عاملة مأجورة ، وثانيا لأنه وضع ضريبة خاصة إضافية على أى استخدام أيد عاملة مأجورة فى الزراعة ، ثالثا ، لأنه - على خلاف الإصلاح الأول - لم يتم توزيع هكتار واحد من الأراضى المؤتمنة على المزارعين الفرديين بل تم توزيعها جميعا على الجمعيات التعاونية والقطاع الاشتراكى القائم بالاستغلال الزراعى^(٢) .

تقييد المضمون القانونى للملكية وما تمنحه للمالك من سلطات :

يستند الإصلاح الزراعى - إلى جانب تحديد حق المالك الخاص بوضع حد أقصى للملكية الفردية الزراعية - إلى تقييد المضمون القانونى لحق الملكية وما يمنحه للمالك من سلطات فى استعمال واستغلال الأرض المملوكة له والنصرف فيها ، وذلك بقصد ضمان أداء هذه الملكية الفردية لوظائفها الاجتماعية فى خدمة الجماعة وزيادة الانتاج بها إلى جانب إشباع حاجات المالك الشخصية . وسنقوم باستعراض القيود التى وضعها القانون اليوغوسلافى على سلطات المالك المختلفة لننتهى ببيان طبيعة وتقدير هذه القيود .

النوع الأول من القيود : تقييد حق استعمال الأرض وزراعتها :

وردت أول مجموعة من القيود القانونية على حق الملكية الفردية بالنسبة لسلطة الاستعمال التى تمنحها هذه الملكية للمالك على الأرض محل ملكيته ،

(١) «Loi de 1953 sur le fonds foncier agricole considéré comme la propriété du peuple tout entier», cité par Jovanovic, p. 93.

Jovanovic, op. cit., p. 95.

٢٢

Lopandic · L'évolution et les rapports réciproques, op. cit., p. 152.

وأول قيد يرد في هذا الصدد ^(١) في صورة مبدأ عام في استعمال الملكية العقارية وهو أن الأرض عامل أساسي جوهري في الإنتاج للمصلحة المشتركة ومن أجل ذلك فهي تنتمي إلى المجتمع بأسره رغم كونها محلا للملكية الفردية في بعض الحالات . وقد عبر عن هذا المبدأ الدستور الأخير في يوغوسلافيا الصادر سنة ١٩٦٣ في المادة ٢٠ : الأرض مال يتعلق بالمصلحة العامة . وكل أرض يجب استعمالها واستغلالها وفقا للشروط العامة المنصوص عليها في القانون والتي تضمن الاستعمال والاستغلال المناسب للأرض وفقا للمصلحة العامة .

وتنفذا لذلك وضع التشريع المذكور في مادته الأولى إلزاما قانونيا على عاتق كل مالك لأرض زراعية بأن يقوم بزراعة أرضه بالطريقة المعتادة في المنطقة التي يقع بها العقار . فإذا لم يقوم المالك بهذا الالتزام وظلت الأرض بدون زراعة لمدة عام كامل ، فإنها تسحب من المالك وتعطى إلى مستفيد آخر - سواء منظمة زراعية جماعية أو مزارع فردى - وإن كانت الأولوية للاستغلال معطاه للقطاع الجماعي - وتكون مدة الاستغلال المؤقت هذه ثلاث سنوات طبقا لعقد إيجار مع المستفيد المؤقت ومقابل أجرة محددة في العقد تدخل في الأموال العامة المخصصة للاستثمار والاستغلال الزراعي بالمقاطعة ^(٢) .

ومن ناحية ثانية فإنه لما كان الفرض من الاعتراف بالملكية الفردية على الأرض ليس بقصد تحقيق مصلحة فردية أو ربح خاص ، وإنما في سبيل استغلالها الاستغلال الحسن لتحقيق وظيفتها الاجتماعية للصالح العام ، فإن القانون قد وضع التزاما على عاتق المالك المستفيد بأن يقوم باستعمال

(١) وضع هذا القيد يعقضى القانون الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ والمعدل في ٢٨ فبراير

سنة ١٩٥٧

Jovanovic, op. cit., p. 99.

(٢)

الأرض وزراعتها بالطريقة والشروط والظروف التي من شأنها تحقيق الحد الأقصى من الإنتاج ، وإلا كان للسلطة العامة في المقاطعة أن تتدخل لضمان تنفيذ ذلك إلزاماً ولها أن تسحب الأرض وتعطيها لمستفيد آخر يتولى تنفيذ التزاماته القانونية^(١) .

كذلك وضع القانون مجموعة من الإلزامات على عاتق المالك الغرض منها الإبقاء على الملكية الفردية في نطاق الملكية الاجتماعية من ناحية توجيهها والسيطرة والرقابة عليها بما يضمن تحقيق وظيفتها ، وألزم المالك بالاستعمال الإجباري للطرق الزراعية الفنية الحديثة في سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من المحصول الزراعي ؛ ومن ناحية أخرى ألزم المالك بزراعة كل مساحة قابلة للزراعة في ملكيته دون ترك أى جزء منها ؛ وكذلك وضع على عاتق المالك إلزاماً بتطبيق الإجراءات اللازمة للمحافظة على خصوبة التربة وتحسينها وحمايتها من الآفات والأضرار الزراعية وسائر المخاطر التي قد تهددها ؛ وبالنسبة لحالة ما إذا كان المستفيد من الأرض قطاع اشتراكي جماعي فإنه ألقي على عاتقه إلزاماً بوضع خطة أساسية مفصلة لاستعمال واستغلال هذه الملكية وتنفيذ هذه الخطة . كما وضع قيوداً هاماً على الملكية الفردية على الأرض يتمثل في حظر استعمال هذه الأرض لأى غرض آخر سوى أغراض الإنتاج الزراعي فقط . وقد نص في هذا الصدد على جزاء قانوني متميز يعتبر دليلاً على مدى ما استحدثه نظام الملكية الاجتماعية الاشتراكية على النظم والروابط القانونية التقليدية ، وبالذات على نظام الملكية الفردية ، فقد قرر التشريع أن جزاء مخالفة الإلزامات القانونية السابقة المقررة على سلطة الاستعمال بالنسبة للمالك الفردى هو وضع الأرض - محل الملكية الفردية - تحت نظام « الإدارة الجبرية » :

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, Paris, (١)
1963, p. 83.

L'administration coercitive : لفترة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات .
ويعنى هذا النظام صدور قرار من الهيئة المختصة - غالباً المجلس المحلى
بالمقاطعة - بسحب الأرض من المالك المخالف للإلتزامات القانونية
وإعطائها بالأولوية للقطاع الزراعى الجماعى إذا كان فى حاجة إليها وإلا
فأنه من الممكن إعطاؤها للمالك الزراعىين الفرديين ، ويكون ذلك بمقتضى
عقد محرر بالكتابة إلزاماً بين المقاطعة وبين المستفيد الجماعى أو الفردى
وتوضع القيمة الإيجارية المدفوعة فى أموال الاستثمار فى المقاطعة والمخصصة
لتحسين الإنتاج الزراعى والتقدم به ^(١) .

النوع الثانى من القيود : تقييد حق الاستغلال :

وضع المشرع كذلك عدة قيود قانونية على الملكية الفردية بالنسبة
لساطة المالك فى استغلال ملكيته بشئ وسائل الاستغلال .
ويتمثل أول قيد قانونى فى هذا الصدد على حق مالك الأرض الزراعية
فى إبرام عقد لإيجارها للغير : فمن ناحية أولى لا يجوز أن تتجاوز مساحة
الأرض المؤجرة بالإضافة إلى الأرض التى يتسلكها المستأجر الحد الأقصى
للملكية المنصوص عليها فى القانون وأى عقد إيجار يبرم مخالفاً لهذا القيد
يقع باطلاً ، ومن ناحية ثانية فإن المالك عند إبرامه لعقد إيجار الأرض
الزراعية لا يتم ذلك بإيجاب وقبول عادى بل عليه أن يشهر إيجابه ورغته
فى إبرام عقد الإيجار بطريقة علنية فى مقر المجلس المختص بالمقاطعة ،
حيث يتمتع القطاع الجماعى الاشتراكى الزراعى بأولوية فى هذا الصدد فى

Bouvier : La collectivisation de l'agriculture, U.R.S.S., Chine ^(١)
et Démocraties Populaires. (Cahier de la fondation nationale
des sciences politiques, No. 91), Paris, 1958 (éd. Arm. Colin),
p. 84 et suiv.

Jovanovic, op. cit., p. 101.

تأجير الاراضى الزراعية محل الملكية الفردية^(١) .

وبعد ذلك أورد المشرع قيداً آخر على سلطة المالك الفردى فى استغلال ملكه فأباح ضم الاراضى محل الملكية الفردية إلى القطاع الاشتراكى الجماعى والجمعيات التعاونية ، إذا كان هذا الضم لازماً من أجل القيام بزراعة واحدة على مساحة واسعة أو تنفيذ عمل من أعمال التحسين أو الإصلاح الزراعى ، وإن كان القانون قد اشترط فى بادئ الأمر الحصول على رضا المالك بهذا الضم وتعويضه عنه بقطعة أخرى من الأرض أو مبلغ نقدى ، إلا أن القانون عاد بعد ذلك لإورخص للقطاع الاشتراكى والجمعيات التعاونية أن تلجأ إلى الضم الإجبارى للأراضى محل الملكية الفردية إذا لزم ذلك لممارسة نشاطها ولو رغماً عن إرادة المالك حيث لم يعد القانون يشترط رضاه بذلك الضم^(٢) .

كذلك قيد المشرع حرية المالك فى استغلال أرضه عن طريق فكرة «التجميع المؤقت» «Groupement temporaire» ، مع غيره من الملاك الفرديين إذا اقتضى الأمر القيام باستغلال زراعى جماعى موحد وقيد المشرع ذلك بضرورة أن يكون التجميع والاستغلال بالتعاون مع الجمعية التعاونية بالمقاطعة وتحت إشرافها ورقابتها المباشرة^(٣) .

ويقدر الفقه أن السياسة الضريبية «La politique fiscale» من الممكن أن تكون أكبر قيد على الملكية الفردية والسيطرة عليها وتوجيهها عن

Lopandic : L'évolution et les rapports réciproques du secteur collectif et du secteur individuel de l'agriculture yougoslave, op. cit., p. 155.

(٢) قانون ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ المعدل بقانون ١٩ أكتوبر لسنة ١٩٥٩ .

(٣) Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, op. cit., p. 87.

طريق الضريبة^(١). ولذلك فإن المشروع ألغى الضريبة العقارية التقليدية وأحل محلها ضريبة مساحية كية «Impôt cadastral» محدة على أساس مساحة الملكية وقيمة المحصولات الناتجة من استغلال هذه الكية والأدوات والآلات التي تستعمل في هذا الاستغلال فثلاً أصبح المالك الذي يمتلك من خمسة إلى عشرة هكتارات يدفع الضريبة على أساس سهر مضاعف بالنسبة للمالك الذي يمتلك من ثلاثة إلى خمسة هكتارات^(٢).

النوع الثالث من القيود : تقييد حق التصرف :

تختلف القوانين التي تأخذ بنظام الملكية الاجتماعية في مدى تقييدها لحق التصرف الذي تمنحه الملكية الفردية لمالكها ، بين مضيق وموسع لهذه للقيود ، وبالنسبة للقانون اليوغوسلافي فقد مر بتطور تشريعي بالنسبة للقيود القانونية على سلطة التصرف في الأرض محل الملكية الفردية .

وقد ورد أول قيد في هذا الصدد في صلب قانون الإصلاح الزراعي الأول^(٣) الذي نهى المستفيد من أحكام هذا القانون عن التصرف في لأرض محل ملكيته أو تأجيرها أو قسمتها لمدة عشرين عاماً من تاريخ تملكها. وحتى بعد مرور هذه المدة فإنه لم يترك التصرف في الملكية مطلقاً بدون قيود . بل أخضعت جميع التصرفات النافذة الملكية العقارية لإذن سابق من الإدارة المختصة التابعة للدولة ، وبدون هذا الإذن لا يمكن التصرف في أى عقار من العقارات ، وكان الغرض من هذا القيد منع المضاربة على العقارات -

Kardelj : Les problèmes de la politique socialiste dans les (١)
campagnes, Paris, 1960, p. 277.

Jaujé : La propriété individuelle et l'impôt. Etude socialiste. Cahiers
de la quinzaine, 3ème série, 4ème cahier, p. 178 et suiv.

Ferretjans, op. cit., p. 91. (٢)

(٣) وهو القانون الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، ومشور بالجريدة الرسمية لاتحاد
الجمهورية اليوغوسلافية رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٥ .

ومن بينها الأرض - التي من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق ربح ضخم غير مشروع ، أو تتجاوز الحد الأقصى للملكية المقرري في القانون أو التحايل على القانون عن طريق النقل الصوري للملكية بدون التسجيل في السجلات العقارية ، ولا شك أن إعطاء السلطة الإدارية سلطة الموافقة على التصرف أو عدمه يعد قيداً خطيراً على حق التصرف في الملكية الفردية ^(١).

ثم أخضعت جميع التصرفات في الأموال العقارية لتشريع واحد ^(٢) قام بتنظيم طرق وإجراءات نقل الملكية بالنسبة للأرض الزراعية بحيث أن كل تصرف يخالف هذه الإجراءات والشروط أو يترتب عليه مخالفة الحد الأقصى للملكية ، يقع باطل بطلاناً مطلقاً ، كما وضع القانون المذكور قيداً على حرية المالك الزراعي في التصرف في محصولات ومنتجات أرضه ، حيث حدد ثمناً موحداً لبيعها وأخضعه لإجراءات معينة .

وأخيراً وضع القانون قيداً خطيراً على حق تصرف مالك الأرض الزراعية وهو نظام الشراء أو الاستبدال الإلزامي «Rachat obligatoire» ^(٣) الذي بمقتضاه يلزم المالك الزراعي بأن يبيع إلى الدولة بأثمان تحددها هي أموالاً معينة من حاصل ملكيته من المنتجات الزراعية وغيرها مما يترك تقديره للدولة والسلطات المحلية التابعة لها بحيث يقع هذا كالإلزام إجباري على عاتق كل مالك زراعي ولا يملك الامتناع عنه أو تعديله . وقد كان الغرض من النص على هذا القيد العمل على ألا تكون الملكية الفردية مصدراً لربح أو مضاربة أو دخل غير مشروع ، بل تفرض الدولة رقابتها وسيطرتها عليها وتعمل على

Jovanovic : Les coopératives agricoles yougoslaves, op. cit., (١)
p. 58.

(٢) وهو القانون الصادر في مايو سنة ١٩٥٤ والمعدل في ١٩ أكتوبر لسنة ١٩٥٩

Bouvier : La collectivisation de l'agriculture, U.R.S.S., Chine, (٣)
Démocraties Populaires, op. cit., p. 85.

تحديد الأثمان والكميات المتداولة بالطريقة التي تراها . ولكن العمل أثبت أن ذلك لم يكن قيداً على حرية التصرف في الملكية الفردية من الناحية القانونية وإنما كان إجراءً اقتصادياً يمثل نوعاً من الضريبة العينية المقتنعة، حيث كان الثمن الذي تحدده الدولة في عقد البيع الإيجاري للمنتجات أقل بكثير من ثمنها في السوق الحرة، فضلاً على أنه كان يمثل عقبة غير مشجعة من وجهة نظر الحوافز المادية الإنتاج في نظام الملكية الاجتماعية مما أدى بالمشرع إلى إلغائه بعد ذلك^(١) .

وقد تملت هذه القيود جميعاً صياغة دستورية أكسبتها أساساً قانونياً أقوى وأعلى في التدرج القانوني ، عندما نص عليها في صلب الدستور الجديد سنة ١٩٦٣ الذي قرر في المادة ٢٠ أن الأرض تعتبر مالا من أموال المنفعة العامة ونص على وجوب استعمالها واستغلالها وفقاً للشروط والأوضاع القانونية المقررة في القوانين واللوائح^(٢) كما جعل الدستور للملكية الفردية العقارية الزراعية في المادة ٢١ منه حداً أقصى هو ١٠ هكتار - الأمر الذي سبق أن قرره الإصلاح الزراعي الثاني - وبذلك أصبح استخدام اليد العاملة المأجورة في مجال الملكية الزراعية لا يسمح به إلا على سبيل الاستثناء ألجحت وبالشروط والحدود التي يقرها القانون وبشرط ألا يؤدي العمل المأجور مضافاً إلى عمل المالك إلى دخل غير مستحق على حساب الغير .

Jovanovic : Les coopératives agricoles yougoslaves, op. cit., (١)
p. 60 et s.

(٢) وتنص المادة ٢٠ من الدستور اليوغوسلافي المذكور الصادر سنة ١٩٦٣ على أن :

«Le sol est un bien d'intérêt général. Chaque terre doit être mise en valeur en conformité avec les conditions générales prévues par la loi, qui assurent l'exploitation rationnelle du sol, ainsi que les autres intérêts généraux».

• وإذا نظرنا إلى هذه القيود القانونية العديدة على تملك الأفراد للأرض الزراعية وعلى سلطاتهم باعتبارهم ملاكاً نجد أن الغرض منها هو استخفاف الفن القانوني في تعديل وتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتحكم ام النظام القانوني للملكية لتعديل مضمونها الإقتصادي والعلاقات الاجتماعية التي ترتبها هذه الملكية ، ولعل هذه هي الخاصية الأساسية لنظام الملكية الاجتماعية ، فهي تسلم بالملكية الفردية على الأرض نظراً لاعتبارها الإطار القانوني الوحيد الذي يمكن ان تصاغ فيه علاقة الفلاح بالأرض بطريقة تمنحه الدافع والحافز إلى استغلال هذه الأرض والنهوض بانتاجيتها أكثر من أى صورة أخرى يمكن أن تصاغ فيها هذه العلاقة ، ولكن في نفس الوقت أحيطت هذه الملكية بمجموعة من القيود القانونية تجعلها دائماً في نطاق الملكية الاجتماعية عن طريق ربطها دائماً بالملكية التعاونية والقطاع الاشتراكي الجماعي وتفضيل هذه الملكية الأخيرة دائمة على الأولى عن طريق وضع الالتزامات والحدود التي تضمن استغلال واستثمار الملكية الفردية بخدمة الجماعة لا لتحقيق ربح أو دخل فردي خاص على حساب المصلحة العامة وذلك دون إلغاء هذه الملكية .

هذا هو مفهوم الملكية الاجتماعية الأساسية فهي لا تقوم على إلغاء تام للملكية الفردية لوسائل الإنتاج الهامة وفي مقدمتها الأرض — كما هو الأمر بالنسبة للملكية الدولة — بل هي تقوم على الاعتراف بالملكية الفردية في هذا النطاق مع تقييدها وتحديدتها بالقيود القانونية والالتزامات التي تضمن للملكية الفردية أداء وظيفتها الهامة في إطار نظام الملكية الاجتماعية .

المبحث الثاني

التسيير الذاتي لأدوات ووسائل الإنتاج

L'auto-gestion ouvrière sociale

أجمع الفقه الاشتراكي على أن مجرد تأمين وسائل وأدوات الإنتاج ونقلها من نطاق الملكية الفردية إلى ملكية الدولة إنما يعتبر إجراء اشتراكياً خصب في الحدود التي يمثل فيها إلغاء للطبقة الرأسمالية وملكيتها الفردية كطبقة اقتصادية ، ولكن مع ذلك مازالت توجد الطبقة العاملة كما كانت تماماً في ظل الملكية الفردية الرأسمالية ، كل ما هنالك أنها أصبحت تبيع طاقة عملها إلى الدولة بدلاً من الطبقة الرأسمالية ، ولذلك فإن الإجراء الاشتراكي التالي للتأمين — في نظر هذا الفقه — لا بد أن يكون إلغاء الدولة كرب عمل في نظام الإنتاج الاشتراكي حتى يتم تحقيق الملكية الاجتماعية الاشتراكية التي تضع جميع أدوات ووسائل الإنتاج في سبيل المصلحة الجماعية ، ويتم تحقيق ذلك عن طريق نزع أدوات ووسائل الإنتاج هذه من حيازة الدولة وهيئاتها وإعطائها للعامل ذاتهم ليتولون إدارتها واستغلالها وتحديد كيفية استثمارها والتصرف فيها بأنفسهم ، وهذا هو ما يطلق عليه نظام الإدارة العمالية الذاتية المباشرة أو التسيير الذاتي لأدوات ووسائل

الإنتاج • • Auto-gestion ouvrière sociale

هذا وسنقوم بدراسة التسيير الذاتي في مطلبين متتاليين ، نخصص أولهما لبيان مضمون التسيير الذاتي والحقوق والسلطات الفعلية التي يمنحها في استعمال وإستغلال أموال الملكية الاشتراكية والتصرف فيها ، ونحاول في هذا المطلب تحديد الطبيعة القانونية للتسيير الذاتي وصلته بالملكية الاجتماعية من الناحية القانونية ؛ وفي المطلب الثاني نقوم ببيان تنظيم التسيير الذاتي وكيفية توزيع سلطاته وإختصاصاته على الهيئات والوحدات العمالية المختلفة . وننتهي بتقديره .

المطلب الأول

مضمون التسيير الذاتي وطبيعته

تعريف التسيير الذاتي ووظائفه ومبرراته :

يمكن تعريف التسيير الذاتي بأنه حق العمال في أن يقوموا ، بأنفسهم ، أو عن طريق ممثلهم ومجالسهم ، بالإدارة المباشرة لأدوات ووسائل الإنتاج بما تخوله هذه الإدارة من حقوق في استعمال واستغلال هذه الأموال والتصرف فيها بل والمساهمة في الحصول على جزء من الناتج الذي تدره مع الحق في تقرير كيفية هذه الإدارة ووضع قواعدها^(١) .

يتضح من ذلك أن التسيير الذاتي إنما يستهدف تحويل ملكية الدولة - التي تقوم على تركيز لإدارة واستغلال أموال الإنتاج في يد الدولة ومصارفها العامة - إلى الملكية الاجتماعية التي تقوم على إدارة العمال لهذه الأموال واستعمالها بأنفسهم ، أي أن من شأنه إضفاء المساهمة الشعبية المباشرة على الملكية الاجتماعية الأمر الذي تفتقر إليه ملكية الدولة^(٢) .

وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن فكرة التسيير الذاتي ليست جديدة في كل خصائصها فهي قد تقترب من فكرة تقليدية أخرى مشابهة لها وتختلط معها ، وإن كان يجب التمييز بدقة بين الفكرتين لاختلافهما في المضمون والطبيعة ، تلك هي فكرة « الديمقراطية الاقتصادية أو الصناعية ، التقليدية : La démocratie économique ou industrielle والتي كانت تعني مدلولاً مزدوجاً :

(١) Kovac (Paule) : Développement de l'autogestion en Yougoslavie, Beograd, 1961, p. 5.

(٢) Legradic R. : La propriété collective en Yougoslavie et ses catégories juridiques. Archives internationales de sociologie de la coopération, No. 4, 1958, p. 101.

فمن ناحية أولى تعنى نوعاً من التنظيم في المشروعات الاقتصادية يكفل منح الطبقة العاملة حقوقاً معينة في المساهمة في إنشاء وتنظيم روابط العمل والمشاركة والتصويت في طريقة تحديد هذه القواعد .

ومن ناحية ثانية تعنى العمل على إدخال القوى الاجتماعية والاقتصادية في بنيان السلطة السياسية وممارستها للاختصاصات المختلفة^(١) .

ويرى الفقه أن هذه الفكرة التقليدية الديمقراطية الصناعية والاقتصادية والتي تقتصر على منح العمال والمنتجين حقوقاً معينة دون التأثير في نظام ملكية وسائل الإنتاج ، إنما هي مجرد إشراك لهم في بعض الحقوق دون أى نوع من الديمقراطية الاشتراكية الفعلية ، لأنه لم يكن من شأن ذلك القضاء على علاقات الإنتاج الرأسمالية الموجودة ، ولذلك يختلف ذلك تماماً عن فكرة التسيير الذاتي في معناها الحديث والتي تسلزم التغيير في البنيان القانوني لإدارة وإستعمال أموال ووسائل الإنتاج بحيث يمنح المنتجون والعمال في هذا الصدد سلطات حقيقية *droits réels* أساسية تخول لهم الإدارة المباشرة والاستقلال التام في استعمال واستغلال هذه الأموال والصرف فيها^(٢) .

ينضح من ذلك أن نظام التسيير الذاتي من شأنه تحقيق وظيفتين اجتماعيتين أساسيتين : —

الأولى : أن من شأنه إبعاد ظاهرة تركيز السلطات في يد الدولة والتي رأينا أنها من أهم عيوب ملكية الدولة ، حيث يمنع تحكم التنظيم المياسمي للدولة .

(١) أنظر في هذه الفكرة بالتفصيل ومقارنتها بالتسيير الذاتي في ظل نظام الملكية الاجتماعية :

Philip : La démocratie industrielle, Paris, 1955, p. 123 et suiv.

Friedman : Problèmes de la participation ouvrière à la gestion (٢)
des entreprises. (Etude de pays de l'Est, 1959, p. 61).

وسيطرته على التنظيم الاقتصادي لأموال ووسائل الإنتاج ، وكذلك من شأن التسيير الذاتي أن يمنع البيروقراطية من أن تفرض وصاياها على الحياة الاقتصادية في ظل نظام تخطيط مركزي كلي مفصل يعوق تقدم الإنتاج ، ويعمل التسيير الذاتي على التوسع في الحوافز الخاصة التي تؤدي إلى الارتفاع بالدخل والإنتاج القومي .

والثانية : أن من شأن نظام التسيير الذاتي نقل أموال ووسائل الإنتاج في المجتمع من يد الدولة إلى يد العمال المنتجين أنفسهم ، ومن ثم فلا تكون الدولة مالكة أو حائزة لهذه الأموال بل تترك هذه الأموال للإدارة المباشرة لهؤلاء العمال ذاتهم ، ويمثل ذلك خطوة هامة في طريق تحقيق الاشتراكية حيث يعتبر الفقه نظام التسيير الذاتي نوعاً جديداً من الديمقراطية الاشتراكية المباشرة أو الإدارة الاشتراكية للاقتصاد ، ولأموال الإنتاج ، وأنه يحمل عناصر حق جديد من شأنه أن يكسب نقل أدوات ووسائل الإنتاج من مجال الملكية الفردية إلى الملكية الاجتماعية ، صيغة أكثر إيجابية واشتراكية ^(١) .

وبالنسبة لممارسة حق التسيير الذاتي وكيفية منحه والحدود التي يمارس فيها يلاحظ أمران ، الأمر الأول أن طوائف العمال وهيئاتهم تكتمل في الحق في التسيير الذاتي بمجرد إنشاء المشروع العام الإقتصادي وممارسته لنشاطه دون حاجة للنص صراحة على هذه الإدارة الذاتية ، الأمر الثاني أن حقوق التسيير الذاتي يجب أن تمارس على أساس الدستور والقانون وفي نطاق الخطط الاجتماعية ^(٢) .

Meister : Socialisme et Autogestion. L'expérience Yougoslave, (١)
Paris, 1964, pp. 49-50.

Friedman : La participation ouvrière, op. cit., p. 63.

Djordjevic : La Yougoslavie démocratique socialiste, Paris, 1959, (٢)
pp. 42-43.

مضمون التسيير الذاتي وشروطه والحقوق التي يخولها :

اهتمت القوانين بتحديد مضمون التسيير الذاتي ومقوماته فنص كل من القانون الدستوري الصادر سنة ١٩٥٣ في مواد الرابطة والسادسة والدستور اليوغوسلافي الجديد سنة ١٩٦٣ في مادته التاسعة على أن التسيير الذاتي للمشروعات بواسطة العمال ، والقائم على أساس العمل الاجتماعي ، يفترض على وجه الخصوص ثلاثة شروط أو مقومات أساسية :

أولا - حق مجموعات العمال في إدارة المشروع الإقتصادي مباشرة ، إما بأنفسهم أو بواسطة مجلسهم العمالي وهيئاتهم الأخرى .

ثانيا - حق العمال والمنتجين المباشرين وانتخابهم كأعضاء في المجالس والهيئات التمثيلية في المشروعات الاقتصادية .

ثالثا - حق المشروعات الاقتصادية في أن تقوم بطريقة مستقلة بتحديد خططها الاقتصادية والاجتماعية .

وقد ذهب الفقه بناء على ذلك إلى أنه يلزم لتحقيق التسيير الذاتي أساسين جوهريين أو دعائمين يقوم عليهما هذا النظام ^(١) :

فن نأchie أولى : يستلزم نظام التسيير الذاتي الأخذ بفكرة لامركزية الإدارة ، decentralisation de la gestion بجميع خصائصها وأحكامها والتي تستلزم نقل جميع حقوق استعمال أموال الإنتاج واستغلالها والتصرف فيها إلى وحدات وهيئات التنظيم الاجتماعي والإقتصادي الموجوده على

Kovac : Développement de l'auto-gestion en Yougoslavie, (١)
op cit., pp. 5-6.

La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, Bureau international du travail, Genève, 1962, pp. 40-43.

على مستوى القاعدة ، ذلك أن الديمقراطية المباشرة والمساهمة الفعلية للعمال في الإدارة وفي اتخاذ القرارات اللازمة لها لا يتم إلا عن طريق اشتراكهم في المجالس والهيئات القاعدية التي ترتبط مباشرة بنظام الإنتاج .

ومن ناحية ثانية لا تمنح القاعدة السابقة من أساس جوهرى آخر ؛ يجب توافره ، هو أن الوحدة الاقتصادية والتنظيم الاشتراكي الاجتماعي الإنتاج يستلزمان ، في نفس الوقت ، إيجاد صلة ورابطة مشتركة بين هذه الوحدات والمجالس القاعدية في سبيل توحيد الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي تمارسها ، أو بعبارة أخرى لأنه رغم الاستقلال والحرية التي تتمتع بها هذه الوحدات في نشاطها فإنها يجب أن تمارس هذا النشاط بطريقة تضمن نوعاً من الرقابة والتوجيه وعدم التناقض والتضارب ، ولكن لا يعنى ذلك وجود تبعية هرمية أو تدرج من الوحدات السفلى للوحدات العليا أو نوعاً من السيطرة الإدارية المركزية ، وإنما هو اشتراك إرادى إختيارى بين جميع الوحدات والمجالس والهيئات التي تقوم باختصاصات التسيير الذاتى في نطاق رقابة شعبية مباشرة ، ولذلك فإن المجالس الشعبية والمحلية التي تقوم ببعض اختصاصات الرقابة أو التوجيه في هذا الصدد يجب أن تكون هى الأخرى معينة على أساس الانتخاب والاشتراك المباشر من العمال والمنتجين في عضويتها .

وفي ضوء الشروط والمقومات السابقة التي ترتكز عليها فكرة التسيير الذاتى ، يمكن القول أن هذه الفكرة تتضمن منح العمال والمنتجين ومجالسهم المنتخبة سواء بالمشروعات الاقتصادية أم بالهيئات المحلية عدة حقوق أساسية حاول الفقه أن يجملها في الحقوق الآتية (١) : —

(١) أنظر في مجل هذه الحقوق وتفصيلها المراجع الآتية : —

Jovanovic : L'activité commerciale de l'Etat, Cours de Doctorat, Faculté de Droit du Caire, 1963, p. 147 et suiv. ; Le statut

أولاً — يجب أن يمنح العمال الحق في الاشتراك في إدارة المشروعات الاقتصادية ، إما مباشرة بأنفسهم وطوائفهم . وإما بواسطة المجالس العمالية والهيئات الجماعية الأخرى الممثلة لهم .

ثانياً — يجب إعطاء العمال الحق في انتخاب وعزل أعضاء المجالس القائمة بالإدارة في داخل المشروع ، وأن يقوموا بالاشتراك مباشرة في عضوية هذه المجالس .

ثالثاً — يتمتع العمال بالحق في تنظيم الإنتاج أو أى نشاط آخر للمشروع على وجه الحرية والاستقلال وأن يقوموا باختيار الخطط واللوائح التي تحدد هذا النشاط وكيفية ممارسته .

رابعاً — يقضى نظام التسيير الذاتي بأن يمنح المشروع الاقتصادي ، عن طريق طوائف العاملين به ومجلسهم العمالي ، الحق في تقرير طرق استعمال أموال ، المشروع المختلفة والتصرف فيها .

خامساً — من الحقوق الأساسية التي نحول إلى المشروع وهيئاته العمالية ، الحق في القيام بتوزيع دخله بطريقة مستقلة على أمواله المختلفة ، ثم حق العمال في المساهمة في الحصول على نصيب من الأرباح الصافية لهذا المشروع .

-
- juridique des entreprises économiques yougoslaves, Cours de Doctorat, Faculté de Droit du Caire, 1964, p. 111 et suiv.
- Pretnar (Stojan) : La théorie générale de l'entreprise sous les aspects spéciaux du droit yougoslave, Cours de Doctorat, Faculté de Droit du Caire, 1965, p. 167 et suiv.
- Meister : Socialisme et auto-gestion, Paris, 1964, p. 48 et suiv.
- Djordjeric, op. cit., p. 45 et suiv.
- Kovac : L'auto-gestion en Yougoslavie. Beograd, 1961, pp. 11-14 ;
- La gestion ouvrière des entreprises, B.I.T., op. cit., p. 47 et suiv.

سادساً — من حق العمال أن يقوموا بأنفسهم بتنظيم علاقات العمل المتبادلة بينهم وتحديد شروط هذه العمل وخصائصه .

سابعاً — تتمتع الطوائف العمالية أيضاً بالحق في تقرير كيفية تحسين ظروفها الاجتماعية والمعيشية التي تقوم من خلالها بممارسة العمل والنشاط في المشروع .

وأخيراً : فإن للعمال الحق في الادلاء برأيهم في مسائل إدماج المشروع أو اشتراكه مع مشروعات أخرى، وكذلك الحق في اختيار وتعيين مفوضيهم ومندوبي المشروع لدى الهيئات أو المجالس الشعبية والمحلية والتي تقوم بالرقابة والعمل في المقاطعة . وبصفة عامة في أي مجال أو إجراء آخر يمس نشاط المشروع أو إدارته ومباشرة الأعمال به . وذلك عن طريق اجتماعاتهم الدورية التي سيأتي شرحها بالتفصيل .

الطبيعة القانونية للتسيير الذاتي وصلته بالملكية الاجتماعية :

اعتقد البعض أن نظام التسيير الذاتي إنما هو « صورة جديدة من صور الملكية الاشتراكية » Une nouvelle propriété socialiste لطوائف العمال على أدوات ووسائل الإنتاج التي تدخل في حيازة المشروعات الاقتصادية والتي يمارسون عليها الحقوق الناشئة من التسيير الذاتي واستند هذا الرأي^(١) إلى أن حقوق التسيير الذاتي تحول العمال سلطات استعمال واستغلال هذه الأموال والتصرف فيها وهي نفس السلطات التي تخولها الملكية لصاحبها مما جعل البعض يعتقد أن التسيير الذاتي صورة للملكية الاشتراكية العمالية على وسائل الإنتاج .

(١) أنظر عرض هذا الرأي في :

Djordjevic : La Yougoslavie démocratique socialiste, op. cit., pp. 79-82.

ولكن نعتقد أن هذا الرأي كان مدفوعاً إلى هذا التكييف، بالرغبة في إظهار مساواة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وكذلك عيوب ملكية الدولة التي يتم فيها تركيز أدوات ووسائل الإنتاج في يد الدولة وهيئاتها ومشروعاتها العامة، ولذلك، فإنه كرد فعل لهذا، أراد تكييف تولى العمال لإدارة واستعمال هذه الأموال عن طريق التمييز الذاتي بأنه نوع من الملكية الإشهاركية يحقق مزيداً من الديمقراطية والعدالة.

ولكن الذي يجمع عليه جمهور الفقهاء أن حق التمييز الذاتي ليس حقاً مالياً : *droit patrimonial* وإنما هو في طبيعته الحقيقية حق إجتماعي ...
سياسي : *droit social politique*

إجتماعي : لأنه يسمح لطوائف العمال وهيئاتهم بإدارة شئونهم الإجتماعية بأنفسهم.

وسياسي : لأنه يضمن للعمال والمنتجين المساهمة في القرارات المتعلقة بإدارة المشروعات والنصرف في الدخل وغيرها من الشئون المتعلقة بالنشاط الإقتصادي.^(١)

ويضيف بعض الشراح إلى ذلك أن الطبيعة القانونية للتفسير الذاتي كحق سياسي - إجتماعي لم يتم تحديدها بدقة بعد، لأن جميع الأحكام القانونية والخصائص المميزة لهذا الحق لم تكتمل إلى الآن رغم أن الدستور والقانون قاما بتحديد بعض شروط وعناصر هذا الحق والحقوق التي يمنحها، إلا أن

(١) أنظر في هذا التكييف :

Ra-tovcan P. : Contribution à la question de codification. Nouveau Droit Yougoslave, Nos. 1-2, 1955, p. 36 et suiv ;

Meister : Socialisme et auto-gestion, op. cit., p. 55, 183.

La gestion ouvrière, B.I.T., op. cit., p. 36, 40.

عناصر أخرى لهذا الحق مازالت في دور التحديد والتنظيم ، بينما بعض العناصر والحقوق الأخرى التي يجب أن يشملها لم تظهر بعد ، فضلاً عن أن طبيعة التسيير الذاتي كحق سياسي — إجتماعي تجعله دائماً قابلاً للتطور والمرونة بتطور العلاقات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية السائدة .^(١)

ويجب أن ندخل في الاعتبار ونحن بصدد تحديد الطبيعة القانونية لحق التسيير الذاتي تمكيف الدستور له والمقصود بدقة بهذا التمكيف : فعلى الرغم من أن الدستور اليوغوسلافي عرف حق التسيير الذاتي بوصفه أنه « حق جماعي للمنتجين المنظمين » .

un droit collectif des producteurs organisés

فإنه يجب ألا يفهم من هذا التعريف أن المقصود من التسيير الذاتي أنه حق مجرد « abstrait » ممنوح للمشروع الاقتصادي في ذاته بوصفه وحدة مجردة منظمة ، تمثل العمال ، وإنما هو حق ممنوح لطوائف العمال بذواتهم ومنفردين ، بحيث يمنح لكل عامل أو منتج منهم على حدة ، أو بعبارة أخرى فإن حق التسيير الذاتي في هذا الصدد هو حق فردي للعامل في أن يتولى بنفسه فعلاً إدارة وإستعمال جزء من أموال الإنتاج وأن يشارك في الحصول على جزء من الناتج الصافي الذي تدره هذه الأموال في نظام الإنتاج بالمشروع .^(٢)

* نستخلص من ذلك أن التسيير الذاتي ليس حق ملكية أو حقاً مالياً بالمرّة ، وإنما هو حق إجتماعي — سياسي ممنوح لطوائف العمال ليمارس

Djordjevic, op. cit., p. 89.

(١)

Friedman : Problèmes de la participation ouvrière à la gestion des entreprises, op. cit., p. 64.

(٢)

كل منهم إختصاصات معينة في إدارة أموال الانتاج ، الأمر الذى كان منعزلا في نظام ملكية الدولة . وبذلك نصل إلى نتيجة هامة وهى أن التسيير الذاتى هو في نفس الوقت الوسيلة القانونية التى بواسطتها يتم تحويل ملكية وسائل وأموال الانتاج من نظام ملكية الدولة التى يتم فيها تركيز هذه الأموال في يد الدولة إلى الملكية الاجتماعية التى تسمح بمن يدمن اشتراك العمال والمستجعين في إدارة واستعمال هذه الأموال عن طريق نظام التسيير الذاتى .^(١) ذلك أن نقل أدوات ووسائل الانتاج من مجال الملكية الفردية وتركيزها في يد الدولة ، لم يترتب عليه أى تغيير فعلى في العلاقات الاجتماعية في نظام الانتاج ، فما زال المنتجون والعمال محرومين من أى حق مباشر على أدوات ووسائل الانتاج وعلى ناتج عملهم الشخصى ، وبذلك لا يوجد أى إختلاف إطلاقا بين هذا الوضع وبين نظام الملكية الفردية الرأسمالية ، سوى أن رب العمل الرأسمالى قد استبعد لتحل محله الدولة وهيئاتها العامة ، دون إعطاء أى حق اجتماعى أو سياسى فعلى في هذا الصدد للعمال أنفسهم ، ولذلك فإن نظام التسيير الذاتى هو الوسيلة القانونية التى تعضى على هذه المساواة وتضفى الصيغة الاشتراكية على ملكية الدولة وتحولها إلى ملكية اجتماعية اشتراكية فعلية وذلك عن طريق خلق نوعين من الحقوق المتقابلة :

أولا : يوجد حق العامل والمنتج في ممارسة إختصاصات فعلية في إدارة المشروع الاقتصادى والحصول على جزء من الناتج الصافى لعمله كما سبق تفصيله .

ثانيا : لما كان العمال والمنتجون لا يمارسون هذه الحقوق بصفتهم ملاكاً وإنما بصفتهم قائمين فقط بإدارة واستعمال الملكية الاجتماعية لصالح الجماعة

ذاتها ، فإن هذا يقتضى إعطاء المجالس والهيئات التمثيلية والمحلية التابعة للمقاطعة ، الحق فى رقابة هذه الادارة وتوجيهها وضمان تأديتها لوظيفتها ، بل وحققا أن تحصل هى الأخرى على جزء من ناتج دخل المشروع ، الأمر الذى يقتضى منح العمال الحق فى الاشتراك فى عضوية وانتخاب هذه المجالس المحلية التى تمارس بعض اختصاصات الرقابة والتوجيه والحصول على نصيب من الناتج الصافى .^(١)

وبين حق العمال فى إدارة استعمال أموال الانتاج والحصول على نصيب فى الدخل الصافى ، وحق المجالس المحلية فى مراقبه هذه الإدارة والحصول هى الأخرى على جزء من الأرباح ، بين هذين الحقين المتقابلين ، دور طبيعة الملكية الاجتماعية ذاتها ، حيث يكون الحقان السابقان عنصري- الملكية الاجتماعية كما سبق تفصيله .

المطلب الثانى

تنظيم التسيير الذاتى وكيفية توزيع حقوقه واختصاصاته
على الوحدات العمالية والهيئات المختلفة

تمهيد :

وأينا ان النصوص الدستورية والتشريعية التى نظمت فكرة التسيير الذاتى وحددت ماتشمله من حقوق مختلفة لم تسلك طريقاً واحداً فى تعيين الشخص القانونى الذى يمارس هذه الحقوق ، فتارة تستند بعض هذه الحقوق

Meister : Socialisme et auto-gestion, op. cit., p. 52 ; (١)
Djordjevic : Le self-gouvernement des producteurs. Nouveau Droit
Yougoslave, Avril-Décembre 1957, p. 12 ;
Rastovcan, op. cit., p. 38.

إلى العمال وطوائفهم مباشرة ، وتارة تجعل ذلك من اختصاص المجالس والهيئات الممثلة للعمال والمنتخبة بواسطتهم ومنهم ، ولما كانت هذه الحقوق والاختصاصات ليست دائماً على قدم المساواة في الأهمية فإن الأمر يقتضى توزيع هذه الحقوق والاختصاصات على طوائف العمال وهيئاتهم حسب أهمية الحق ومركز الشخص الذى سيمارسه ، وقد لاقى التنظيم القانونى لهذه المسألة تطوراً تشريعياً مستمراً يتجه دائماً إلى التقريب على قدر الإمكان بين طوائف العمال وبين الإدارة المباشرة والاستعمال الفعلى لاختصاصاتهم ، إما بواسطة هذه الطوائف نفسها مباشرة كلما أمكن ذلك أو بواسطة المجالس الجماعية الأكثر تمثيلاً لهم ، ومن استعراضنا لأحكام التسيير الذاتى نجد أن هذا النظام يقوم على منح حقوق الإدارة العمالية إلى ثلاث مستويات أو وحدات ، فمن ناحية أولى توجد طائفة العمال والتى تتكون من مجموع العاملين بالمشروع وتعتبر بذلك المستوى الأكثر شمولاً لجميع العمال ، ومن ناحية ثانية يوجد المجلس العمالى والذى يعتبر الهيئة التمثيلية الأولى للعمال والتى تنوب عنهم فى إدارة المشروع وممارسة نشاطه ، وتوجد كذلك من ناحية ثالثة لجنة الإدارة والتى تعتبر الهيئة التنفيذية التى تتولى تنفيذ قرارات المجلس العمالى^(١) ، وسنقوم تباعاً ببيان هذه المستويات التى تمارس الإدارة الذاتية بالمشروع مع تحديد القدر من الحقوق والسلطات التى يمارسه كل مستوى منها .

أولاً : مجموع أو طائفة العمال أنفسهم : Le collectif ouvrier

تتكون طائفة العمال من جميع الأشخاص العاملين بالمشروع ذاتهم بما فيهم مدير المشروع دون أى قيد أو شرط معين ، بحيث يكتسب كل عامل عضوية هذه الطائفة بمجرد انضمامه كعامل فى المشروع ولا يجوز أن يحرم

(١) هذا بالطبع بالإضافة إلى مدير المشروع والذى يعتبر الوكيل عنه من الناحية القانونية ويمثله فى مواجهة الغير ويمتد به اسمه .

أى شخص يعمل في المشروع — أيا كان مستوى عمله أو نوعه — من الانضمام إليها ، ويتضح من ذلك أن طائفة العمال — من الناحية الشكلية — ليست هيئة أو مجلساً بالمعنى الفنى لهذه الكلمة وإنما هى تجميع لجملة العاملين بالمشروع ^(١) .

والمبدأ العام أن طائفة العمال هذه يتكونها الذى يشمل جميع العاملين بالمشروع ، إنما تتولى الساطة العليا المهيمنة في المشروع بحيث أنها تعتبر من الناحية القانونية صاحبة حق التسيير الذاتى للمشروع : « Le titulaire du droit d'auto-gestion » بمعنى أنه بمجرد إنشاء المشروع يكتسب العمال به الحق في إدارته باسم الجماعة دون حاجة لآى إجراء شكلى أو قانونى يمنحهم هذا الحق ، ويمارسون الحق في الإدارة على وجه الاستقلال ولا يمكن سحب هذا الحق أو الانتقاص منه إلا طبقاً للقانون ^(٢) .

إلا أنه يلاحظ أنه لما كانت طائفة العمال تتكون من عدد كبير وخاصة في المشروعات الكبيرة ذات العمال الكثيرين فإن هذا قد يكون سبباً في أن طائفة العمال قد لا تمارس في هذا الصدد إدارة فعلية منظمة ، ولذلك فإن المبدأ المقرر أن طائفة العمال تتولى بنفسها مباشرة جميع الاختصاصات والأعمال التى لا تحتاج إلى خبرة أو دراسة جديدة أو قرارات محددة ، بل مجرد وضع مبادئ أو قواعد عامة من الممكن أن يشترك في التصويت عليها جميع العمال في المشروع ، أما بالنسبة للاختصاصات المحددة التى تحتاج إلى اجتماعات محكمة ومناقشات ودراسات جديدة فإن طائفة العمال تباشرها

La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie. Bureau international du travail, Genève, 1962 p. 78 et suiv. (١)

Kovac : Développement de l'auto-gestion en Yougoslavie, Beograd, 1961, p. 17. (٢)

بواسطة مجالسها وهيئاتها العمالية الجماعية التي تمثلها في المشروع وتتوب عنها في القيام بالإدارة الذاتية وعلى رأسها المجلس العمالي الممثل، المباشر للعمال كما سيحيى تفصيلاً^(١).

ويمكن أن نجعل الاختصاصات والحقوق التي يمكن أن تتولاها طوائف العمال بأنفسها مباشرة في التسيير الذاتي للمشروع، في أنها تتولى انتخاب أعضاء المجلس العمالي وهو الهيئة التمثيلية التي تتمتع بالحقوق الفعلية الهامة للإدارة الذاتية كما تتولى عزل أعضائه أو إقالته برمته.

كذلك من حق أي عامل في طوائف العاملين بالمشروع أن يتقدم بطلبات أو إقتراحات لجميع الهيئات الجماعية التي تتولى إدارة المشروع كأنه من الممكن أن يشترك العمال في اجتماعات المجلس العمالي ويطلبوا الكلمة، وكذلك في حالات معينة يكون أخذ رأي طائفة العمال واستشارتها أمراً إلزامياً: فمثلاً يجب طرح جميع مشروعات اللوائح الداخلية للمشروع قبل إقرارها من لجنة الإدارة على طائفة العمال لمعرفة آرائهم وإقتراحاتهم بصدها، بحيث أنه عند عرض هذه المشروعات بعد ذلك على لجنة الإدارة ثم المجلس العمالي يجب مراعاة جميع الملاحظات والاقتراحات التي أبدتها طائفة العمال، وأخيراً فإن التشريع منح الحق إلى طوائف العمال بالمشروع بطلب وإقتراح أي تعديل الأحكام واللوائح الموجودة بالمشروع والمتعلقة بتنظيم العمل أو النظام التأديبي أو أي أمر آخر يتعلق بنشاط المشروع، وجدير بالذكر أنه بالنسبة للمشروعات التي لا يزيد عدد عمالها على ثلاثين عاملاً تتولى طائفة العمال هذه جميع اختصاصات وحقوق المجلس العمالي بالمشروع^(٢).

Meister : Socialisme et auto-gestion, L'expérience Yougoslave, (١)
(cul. Esprit, ed. Du Seuil), Paris, 1964, pp. 56-57.

(٢) أنظر بالتفصيل في وضع طائفة العمال وحقوقها :

Kovac : Développement de l'auto-gestion, op. cit., pp. 17-20 ;
Meister : Socialisme et auto-gestion, op. cit., p. 55 et suiv. ;
La gestion ouvrière, B.I.T., p. 80 et suiv.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل أدى إلى ظهور بعض النظم والصور الجديدة للمساهمة المباشرة لطوائف العمال في حقوق التسيير الذاتي ، ومن أهم هذه الأشكال : نظام الجمعية العمالية ؛ ونظام الاستفتاء ، الأمران اللذان سنحاول تفصيلهما فيما يلي :

نظام الجمعية : L'Assemblée

أدى العمل في جمع طوائف العمال لأخذ رأيها في مسائل إدارة المشروع إلى أن أصبح ذلك من العناصر المميزة للإدارة العمالية ، حيث نشأ نظام الجمعيات أو الاجتماعات «réunions» التي يتم الدعوة إلى انعقادها بواسطة المجلس العمالي أو الهيئات الجماعية الأخرى بالمشروع، وذلك لعرض بعض المسائل المتعلقة بنشاط المشروع وإدارته الداخلية وعلاقات العمل به ، كميزانية المشروع أو خطة الإنتاج به أو نتائج الدخل الذي حققه المشروع لأخذ رأى الجمعية في هذه المسائل وخاصة التقارير السنوية أو الدورية التي يقدمها المجلس العمالي عن إدارته ، ولكن ما يميز نظام الجمعية أن القرارات التي تتخذها في هذا الشأن لها صبغة استشارية اختيارية وليس لها أى صفة ملزمة لهيئات المشروع، ومع ذلك فإن على هذه الهيئات في حالة رفضها لرأى الجمعية أن تبدى أسباب ذلك ^(١) .

نظام الاستفتاء : Le referendum

وهو الوسيلة القانونية التي اعترف بها لطوائف العمال لتدلى برأيها عن طريقها في المسائل الهامة التي تمس إدارة المشروع وخاصة بالنسبة لطرق التصرف في الدخل وتوزيع الأرباح الصافية ، وي طرح الاستفتاء على

Jovanovic : Le statut juridique des entreprises économiques, (١)

op. cit., pp. 125-126 ;

Kovac, op. cit., pp. 24-26 ;

La gestion ouvrière, (B.I.T.), pp. 82-83.

مجموعات العمال بدعوة من المجلس العمالي أو طلب من أغلبية عمال المشروع، وتكون نتيجة الاستفتاء حسب موافقة الأغلبية المطلقة للعمال على المسألة المطروحة، بحيث تكون هذه المسألة قد اعتمدت إذا وافق عليها أكثر من نصف العمال الحاضرين في الاجتماع .

وأما عن القوة القانونية للقرارات الناتجة عن الاستفتاء فكانت محل خلاف ، فذهب البعض إلى أن هذه القرارات لا تأخذ سوى صبغة استشارية اختيارية شأنها في ذلك شأن القرارات الصادرة من الجمعية ^(١) ، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن الذي يميز القرارات الصادرة من اجتماعات العمال عن طريق الاستفتاء أنها إجبارية وملزمة للمجلس العمالي بحيث أنه يلتزم بتنفيذها ولا يستطيع التنازع عنها أو مخالفتها ^(٢) .

ثانيا : المجلس العمالي : Le conseil ouvrier

وهو يعتبر الهيئة الجماعية العليا الأولى في المشروع - حيث رأينا أن مجموع العمال لا يعتبر هيئة بالمعنى الشكلي - التي تتولى الاختصاصات الفعلية التنفيذية وممارسة حقوق التعبير الذاتي والإدارة العمالية بالمشروع .

ويتكون المجلس العمالي من خمسة عشر عضواً إلى مائة وعشرين ^(٣) عضواً حسب أهمية وحجم المشروع ، يتم انتخابهم من العمال العاملين بالمشروع . وبواسطة طوائف العمال أنفسهم لمدة سنتين يحدد نصفهم كل سنة ولا يجوز إعادة انتخاب نفس العامل مرة أخرى في المجلس العمالي ، وينحول الحق في الترشيح لعضويته أى عامل في المشروع دون أى قيد أو شرط وينتخب

La gestion ouvrière, (B.I.T.), op. cit., pp. 84-85.

(١)

Jovanovic, op. cit., p. 125.

(٢)

(٣) ألغى القانون الجديد الصادر في ١٩٦٤ الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس العامل واحتفظ بالحد الأدنى وهو ١٥ عضواً .

المجلس له رئيساً ويتخذ قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين ويجب لصحة القرارات أن يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل حاضرين الاجتماع ، وسبق القول أنه إذا لم يتمدد عدد عمال المشروع ثلاثين عاملاً فإنه لا يتكون به مجلس عمالي وتمارس مجموعة العمال اختصاصات هذا المجلس^(١) .

وأما بالنسبة للحقوق والاختصاصات التي يارسها المجلس العمالي فإنه بصفته الهيئة العليا للمشروع يختص بإصدار القرارات في المسائل الأكثر أهمية في نشاط وإدارة المشروع بل ويصدر الأوامر والتعليمات إلى لجنة الإدارة ومدير المشروع ويمكن إجمال الاختصاصات العامة التي تمنح له فيما يأتي .^(٢)

أولاً : في المسائل الأساسية المتعلقة بإدارة المشروع : يتولى المجلس العمالي اختيار لائحة المشروع وتحديد نصوصها الداخلية المتعلقة بكيفية سير العمل والنظام الداخلي للمشروع ، كما يقوم المجلس باختيار كيفية توزيع الدخول الشخصية والنتاج الصافي على العمال طبقاً لظروف وشروط العمل ، وكذلك يحدد مكافآت العمل والأجور بصفة عامة في المشروع ، ويختص كذلك المجلس بوضع خطة المشروع العامة والميزانية السنوية التي تحدد نشاط المشروع الإقتصادي خلال العام ، ويقوم المجلس باختيار وعزل أعضاء لجنة الإدارة ، ويمكن القول بصفة العامة أن المجلس العمالي يختص بجميع القرارات والأمور المتعلقة بالأموال الأساسية «Biens fondamentaux» بالمشروع من حيث استعمالها واستغلالها والتصرف

Meister, op. cit., pp. 57-58.

(١)

(٢) أنظر في حقوق الإدارة القاتية التي يتمتع بها المجلس العمالي :

Jovanovic : Le statut juridique des entreprises, op. cit., pp. 113-118.

L'activité commerciale de l'Etat, pp. 151-156 ;

Meister : Socialisme et auto-gestion, pp. 57-63 ;

La gestion ouvrière, (B.I.T.), op. cit., pp. 96-99.

Kovac : Développement de l'auto-gestion, pp. 25-25, 36-40.

فيها ، أما بالنسبة للأموال الأقل أهمية فيستطيع أن يخول ذلك إلى مجلس الإدارة أو المدير .

ثانيا : في مجال المسائل المالية : يختص المجلس بإعطاء التعليمات المتعلقة بتحديد الأثمان المختلفة ماعدا تلك الأثمان المحددة بواسطة الدولة ، كذلك يجب موافقة المجلس العمالي على التقارير المؤقتة والمبدئية عن الدخل الإجمالي للمشروع ، ثم تحديد طرق توزيع الدخل الصافي بما يشمله ذلك من الحق في توزيع الدخل الشخصية للعمال طبقا للشروط والإجراءات المحددة في لوائح المشروع المتعلقة بمكافآت العمل ، ويختص المجلس بإصدار القرارات المتعلقة بالطلبات الطارئة لقروض الاستثمار أو استعمال الموارد المخصصة للاستثمارات الجديدة . . . الخ .

الثالث : وأما في مجال علاقات العمل : فإن المجلس العمالي يتولى وضع العمال في مختلف الوظائف وأماكن العمل بالمشروع وتطبيق جزاءات تأديبية معينة عليهم ، ولكن لعل أهم حق في هذا الصدد هو الحق في تحديد بده وإنهاء رابطة العمل بين العامل والمشروع .

وأخيراً : يختص المجلس العمالي بالبت في مسائل اتحاد أو اندماج أو اشتراك المشروع مع مشروع آخر ، أو تجزئة المشروع وقسمته إلى مشروعات عديدة جديدة ، أو السماح لبعض وحدات المشروع أو ههناحه بالانفصال عنه لتكوين مشروع جديد مستقل .

ثالثاً : لجنة الإدارة : Le comité de direction

وهي الهيئة الجماعية الثانية بعد المجلس العمالي ، ويتم تكوينها وعزلها بواسطة المجلس العمالي من ثلاثة إلى أحد عشر عضواً حسب حجم المشروع .

ولا يجوز لرئيس المجلس العمالي أن ينتخب كعضو في لجنة الإدارة ،
وأما مدير المشروع فهو بحكم منصبه عضو في لجنة الإدارة ولكن لا يجوز
انتخابه رئيساً لها^(١) .

وتختص لجنة الإدارة من ناحية أولى بوظيفة تنفيذية معينة ومن ناحية
أخرى فإنها تتمتع بمهمة ووظيفة متميزة مستقلة بها .

فمن ناحية أولى تعتبر لجنة الإدارة هيئة تنفيذية للمجلس العمالي تتولى
التنفيذ الفعلي لقراراته وتكون مسؤولة في نفس الوقت أمام المجلس العمالي
عن أعمالها الخاصة ، فضلاً عن أنها تتولى الإشراف على نشاط المدير ولها
الحق في إلزامه بقرارات معينة .

ولكن لا تقتصر مهمة لجنة الإدارة على كونها أداة تنفيذية تقوم بوضع
قرارات المجلس العمالي موضع العمل والتنفيذ فحسب ، بل إن لها بعض
الاختصاصات والحقوق المستقلة التي تمارسها بصفة أصلية ، ويمكن إجمال
هذه الاختصاصات - بصفة عامة - في الحق في رسم وتخطيط الإطار
العام لنشاط المشروع وتقديم الاقتراحات المختلفة في هذا الصدد تمهيداً
لعرضها على المجلس العمالي ، كما تعنى اللجنة بالشؤون المختلفة للعمال وتحاول
رفع مستواهم المعيشي والعمل على إيجاد نظام من الحوافز المشجعة لهم على
العمل والإنتاج^(٢) .

La gestion ouvrière, B.I.T., op. cit., p. 160.

(١)

(٢) ويمكن تفصيل الحقوق والسلطات التي تتمتع بها لجنة الإدارة فيما يأتي :

— يكون لها الحق في تقديم الاقتراحات الخاصة بالتخطيط السنوي للمشروع وتتولى وضع
المخطط القملي التفصيلية له .

— وتتولى اللجنة تقديم الاقتراحات الخاصة بلائحة المشروع وإعداد المشروع الخاص
بطرق توزيع الدخل الشخصي وتنظيم روابط العمل والتي تدخل في اختصاصات المجلس العمالي . =

تقدير نظام التسيير الذاتى وتطوره الاخير نحو مزيد من الديمقراطية الاشتراكية المباشرة :

بعد بيان أحكام حق التسيير الذاتى كوسيلة لتحويل ملكية الدولة إلى الملكية الاجتماعية واعطاؤها الصبغة الاشتراكية ، نستطيع أن نذكر بعض الملاحظات بخصوص تقدير نظام الإدارة الذاتية ومدى ماحقه من الأغراض المقصودة منه والتطورات التى أدخلها عليه العمل فى سبيل تطويره وإعطائه من بدأ من لشارك العمال والمنتجين فى إدارة أموال ووسائل الإنتاج بأنفسهم مباشرة .

أولا - لاشك أن المعيار الجوهرى الفاصل والذى يتوقف عايه مدى نجاح نظام التسيير الذاتى هو مدى كفاءة وخبرة العمال والمنتجين وقدرتهم على الإضطلاع بأنفسهم بشئون إدارة المشروع وإستعمال أدوات

== وتقوم اللجنة كذلك بوضع القواعد والمقاييس الفنية للعمل فى المشروع التى على أساسها سيتم تقدير الدخل الشخصى العائلى لسكل عايل .

— وتسهر اللجنة على التعليم المهنى للعمال والرعاية الصحية وتحسين الظروف المادية لحياة العمال .

— وتهتم اللجنة بالإنابة بالحوافز والمؤثرات التى من شأنها زيادة الإنتاج والارتقاء بالنتائج للعمل ونوع المنتجات .

— وتختص لجنة الإدارة كذلك بمبحث كيفية خفض نفقات الإنتاج ومساائل الادخار والالتزام بالمشروع .

— كما يكون للجنة أن تقرر شراء أو إنهاء أو بيع الأموال المتعلقة بالمشروع فى الحدود التى يمنح فيها هذا الحق إليها بواسطة لوائح المشروع وبعد موافقة المجلس العايل على ذلك .

— وتجب الإشارة إلى أنه بالنسبة لهذه الاختصاصات المتفلة للجنة الإدارة فإن عليها أن تراعى التعليمات والقرارات العامة للمجلس العايل فى هذا الصدد

— وانظر فى هذه الحقوق بالتفصيل : —

Jovanovic : Le statut juridique, op. cit., pp. 120-121.

Meister, op. cit., pp. 63-65.

Kovac : Développement de l'auto-gestion en Yougoslavie. Beograd, 1961, pp. 14-17.

وأموال الإنتاج والتصرف فيها، وقد كانت هذه هي أهم المشاكل التي واجهت نظام التسيير الذاتي في بدء العمل به وهي الرّج بالعمال في التنظيم الفنى والتكنولوجيا الإدارية والإنتاج ، والتوفيق بين الاعتبارين المتعارضين في الإدارة الذاتية ؛ وهما ضرورة الإشتراك المباشر من العمال في كل عملية من عمليات الإدارة والتسيير من ناحية ؛ ثم صعوبة ذلك وإستحالته في بعض الحالات بالنسبة للشروعات كبيرة العمال والتي يتعذر إشتراكهم بأنفسهم في كل عمل من أعمال الإدارة. وقد تمّ التغلب على ذلك عن طريق إنشاء الهيئات والمجالس العمالية القبلية الجماعية التي تنوب عنهم في ممارسة الاختصاصات التي تحتاج إلى دراية ومناقشة وخبرة معينة .

ثانياً — رغبة في إعطاء العمال مزيداً من المشاركة الفعالة في إدارة وتسيير أدوات وأموال الإنتاج والإقتراب بهم كلما أمكن مباشرة من هذه الإدارة ، تطور الأمر إلى إنشاء ما يسمى بالوحدات الاقتصادية Les unités économiques ، وهي عبارة عن تقسيم المشروع إلى مجموعات أو وحدات تنظيمية يعتبر كل منها وحدة أو دكلاً ، مستقلاً من ناحية النظام الفنى للعمل والإنتاج ، بحيث يستقل بشئونه على حدة وخاصة بالنسبة لنتائج الإدارة ونفقات الإنتاج ، وبذلك نجد أن مجموعة العمال الموجودين بكل وحدة اقتصادية يكونون مسئولين عن كل شئونها الإدارية والإنتاجية وعن إستعمال أموال ووسائل الإنتاج الموجودة في حيازة هذه الوحدة وذلك عن قرب، بحيث لا توجد وسيلة أفضل من ذلك لإدماج العامل في الإدارة مباشرة بنفسه، فتقوم كل وحدة بالعمل الأفضل وتحقيق نتائج أحسن في إنتاجيتها ، وتساهم في قسمة الأرباح الصافية بنصيب أكثر من الوحدات الأقل إنتاجاً منها. ورغبة في جعل الإدارة الذاتية في الوحدات الاقتصادية أكثر فاعلية فإن المجلس العمالي يعتمد إلى نقل قدر متزايد من حقوق الإدارة والاستغلال إلى هذه الوحدات فيمنحها حق إصدار

قرارات، في مسائل كثيرة تتعلق بالإنتاج وتنظيم روابط العمل وتحديد معايير توزيع الدخل الشخصية الصافية بين العمال وبين الوحدات، بل وحق التصرف أحياناً - بعد الرجوع إليه - في أموال المشروع .^(١)

ثانياً - كذلك من ضمن المشاكل التي أثارها التسيير الذاتي وإستلزمته تطوراً وتغييراً جديداً في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مشكلة هامة، وهي أنه عند ممارسة طوائف العمال لحقوقها في التسيير الذاتي يحدث أحياناً تعارض وتضارب بين المصالح الخاصة بطوائف العمال هذه وبين المصالح العامة الجماعية لأفراد المجتمع كله، ذلك أن العمال عند إستعمالهم لأموال ووسائل الإنتاج وعند تحديدهم لمعايير توزيع دخل المشروع بصفة عامة ودخولهم الشخصية بصفة خاصة، وكذلك عند تحديدهم للأثمان وغيرها من الحقوق التي يمنحها أياهم حق التسيير الذاتي، تنقلب عليهم صفتهم كعمال منتجين في نظام الإنتاج وقد يتناسون وضع المستهلك العادي والمصلحة المشتركة الجماعية لسائر الأفراد في النظام الاقتصادي والاجتماعي .^(٢)

لذلك إقتضى نفس بندان التسيير الذاتي العمالي إيجاد نوع من الرقابة الشعبية التي تضمن تحديد وتقييد هذه الحقوق لمصلحة كافة أفراد المجتمع، حيث أدى ذلك في العمل إلى خلق نوع جديد من الرقابة تضمن في نفس الوقت عدم تدخل الأجهزة الإدارية للدولة وهي مجلس المنتجين بالمقاطعة «Le conseil des producteurs de la commune» .

وهي مجالس تتكون من أعضاء منتخبين من نفس طوائف العمال العاملين بالمشروعات الموجودة بدائرة المقاطعة، وتكون مهمة هذه المجالس

Kovac : Développement de l'autogestion, op. cit., pp. 38-40.

(١)

Jovanovic, op. cit., p. 129.

(٢)

التوفيق بين المصالح الخاصة بمجموعات العمال وبين المصالح الجماعية لأفراد المجتمع^(١).

رابعا - وأخيرا يجدر بنا أن نذكر أن نظام التسيير الذاتى إنما يعيد إلى العامل مكانه الإنسانى كشخص مستقل فى نظام الإنتاج له وجوده المادى والفعلى ويعطيه الإمكانية والقدرة على التطور الكامل والاستقلال التام لشخصيته وذاته .

* * *

نتبى من دراستنا فى هذا الباب الثانى أن الملكية الاجتماعية ، بإعتبارها صورة الملكية الاشتراكية تتضمن القضاء على روابط التملك الرأسمالى الخاص وتحقيق سيطرة الشعب على أموال الإنتاج ، تميز عن نظام ملكية الدولة - كصورة للملكية الاشتراكية - والذي كان محلا لدراستنا فى الباب الأول من هذا القسم ، بفارقين أساسيين :

أولا : أن الملكية الاجتماعية لا تقوم فى المجال الزراعى على إلغاء تام للملكية الفردية الزراعية ، بل على العكس من ذلك تستند إلى الاعتراف بها مع تقييدها من حيث الكم (المساحة) ومن حيث المضمون (السلطات القانونية) ، ففى قد إهتمت بتطبيق الاصلاح الزراعى والذي يقوم على فرض حد أقصى للمساحة التى يجوز للفرد (أو الأسرة) أن يمتلكها ، كما أنه قد تم وضع مجموعة من القيود على السلطات القانونية التى تخولها الملكية لصاحبها فى إستعمال الأرض المملوكة له وإستغلالها والتصرف فيها وذلك بقصد الحد من غلواء هذه الملكية الفردية وضمان أدائها لوظيفتها الاجتماعية فى خدمة الجماعة .

ولاشك أن هذا المسالك إنما يفضل مسالك نظام ملكية الدولة ، فى

ظل القانون السوفيتي ، والذي ذهب إلى الإلغاء التام للملكية الفردية وما يفترضه من حيازة خاصة لاغنى عنها في مجال الاستغلال الزراعي ؛ وقد سبق لنا بالتفصيل بيان أهمية الملكية الفردية ولاسيما في مجال الأرض الزراعية وقد الإلغاء التام لها . (١)

ثانياً : أن الملكية الاجتماعية لا تقوم على تركيز إدارة وإستغلال أدوات الإنتاج في يد الدولة وهيئاتها ومصلحتها العامة ، بل على العكس من ذلك إتبعن نظاماً للإدارة الذاتية يسمح للعمال بالاشتراك الفعلي في هذه الإدارة ، بما يحقق المزيد من الديمقراطية الاشتراكية المباشرة في هذا المجال ويتجنب المساوىء والانتقادات التي سبق توجيهها إلى نظام ملكية الدولة ، وما يفترضه من تركيز سلطات إدارة وإستغلال أموال الإنتاج والتصرف فيها في يد الدولة ذاتها ، وإتباع نظام مركزي في هذه الإدارة مما يترتب عليه البيروقراطية بمساوئها وغيرها من العيوب التي سبق ذكرها بالتفصيل . (٢)

(١) أنظر ما سبق ص ٢٢١ وما بعدها .

(٢) أنظر ما سبق ص ٤٠٩ وما بعدها .

القسم الثاني
الملكية في القانون المصرى
طبعها وقيودها

تمهيد وخطة البحث :

يمكن في ضوء ماسبق دراسته من الفكر الاشتراكي حول الملكية ونظامها القانوني في بعض البلاد الاشتراكية ، تقسيم المذاهب الاشتراكية المختلفة والتشريعات الحديثة التي تأخذ بالمبادئ الاشتراكية بالنسبة لموقعها من الملكية إلى اتجاهين أساسيين مع وجود بعض التفاصيل الفرعية :

الاتجاه الأول : ويذهب إلى إلغاء الملكية الفردية لأموال وأدوات الإنتاج إلغاء تاماً وتركيز ملكيتها في يد الدولة في صورة ملكية اشتراكية عامة تقوم أساساً على تحكم الدولة وهيئاتها العامة في إدارة واستغلال هذه الملكية العامة ، ومن أهم القوانين التي اتجهت هذا الاتجاه القانون السوفيتي .

الاتجاه الثاني : ويذهب إلى الاحتفاظ بالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج في حدود ومجالات معينة وبشروط وقيود عديدة ، مع إقامة صورة من الملكية الاجتماعية الاشتراكية لأدوات الإنتاج تسمح باشتراك الشعب العامل كلها أمكن في إدارة وتسيير هذه الملكية وعدم تركيزها في يد الدولة وهيئاتها العامة . مع اختلاف في تفاصيل وكيفية هذا الاشتراك من نظام إلى آخر . ومن أهم القوانين التي تأخذ بهذا الاتجاه القانون اليرغوسلافي .

والآن نتناول في هذا القسم بالبحث تنظيم الملكية في القانون المصري لنحاول أن ندين موقف المشرع المصري بالنسبة للملكية بصفة عامة والملكية الفردية بصفة خاصة ، وطبيعة هذه الملكية في ضوء المبادئ الاشتراكية التي يأخذ بها النظام المصري في الوقت الحاضر والتشريعات الاشتراكية التي صدرت متعلقة بالملكية . وسنرى أن التنظيم الاشتراكي المصري للملكية لا يقوم على إلغاء الملكية الفردية تماماً في ظل نظام تأميم كامل لأدوات الإنتاج ، بل على العكس من ذلك يرتكز النظام المصري على الاعتراف بالملكية الخاصة

في مجال أدوات ووسائل الإنتاج وخاصة في مجال الأرض الزراعية ، مع إحاطة هذه الملكية بالقيود والشروط التي تضمن بقاءها في الحدود غير المستغلة ، وعدم تحولها إلى ملكية رأسمالية أو احتكارية مستغلة ، وذلك مع إنشاء ملكية اشتراكية عامة لأدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية الهامة إلى جانب هذه الملكية الخاصة - وهي التي يطلق عليها الدستور المصري والميثاق لفظ « ملكية الشعب » - وذلك مع تأكيد رقابة الشعب وسيطرته على كلا المملكتين الفردية والاشتراكية .

ولما كان التنظيم الاشتراكي للملكية لا يمكن أن يقتصر على حصرها في مجال معين أو تحديد حق التملك في أموال معينة ، وإنما يجب - من ناحية أخرى - إحاطة السلطات القانونية التي يخولها حق الملكية للمالك في الاستعمال والاستغلال والتصرف بالقيود والحدود التي تضمن عدم انحراف المالك في استعماله للملكية عن الغرض المقصود منها ، وعدم خروجه على الوظيفة الاجتماعية التي من أجل تأديتها اعترف المشرع بشرعية الملكية ، فإنه يتعين علينا في هذا الصدد أن نتناول بالبحث مدى تحديد القانون المصري السلطات المالك والقيود التي أوردتها على هذه السلطات في هذا الشأن .

ذلك أننا رأينا أن أى تنظيم اشتراكي للملكية يجب أن يتناول من ناحية أولى نظام الملكية والمجالات التي يعترف فيها بالتملك الخاص ، ومن ناحية أخرى السلطات والحقوق التي يخولها حق الملكية للمالك من الناحية القانونية بحيث يجب أن تشمل القيود الاشتراكية هاتين الناحيتين .

ولاشك أنه لما كان التنظيم الاشتراكي في القانون المصري له أسبابه ودوافعه المستوحاة من التاريخ المصري الطويل كرد فعل للدساوى الماضية والآثار الناتجة من الإقطاع الذي خضع له النظام المصري فترة طويلة فإنه يجب لفهم أحكام هذا التنظيم الاشتراكي أن نستعرض - في كلمة موجزة -

تاريخ نظام الملكية في القانون المصري والتطورات التي طرأت على حق الملكية في القوانين المصرية السابقة .

ومن ثم فإننا نبدأ دراستنا للقانون المصري بفصل تمهيدى . نحاول أن نستعرض فيه بإيجاز التطور التاريخي لحق الملكية في القانون المصري .

ثم نحاول - في باب أول - أن ندرس نظام الملكية في القانون الوضعي المصري لنحدد دور الملكية الخاصة في كل مجال من مجالات أدوات الإنتاج، سواء في مجال الملكية الزراعية أم في مجال أدوات الإنتاج الصناعية أو التجارية أم في مجال ملكية المباني، وطبيعة الملكية في كل مجال من هذه المجالات والصورة التي أخذ بها القانون المصري لتنظيم حق التملك في ظل المبادئ الاشتراكية .

وفي باب ثان نستعرض القيود التي أوردتها القانون المصري على حق الملكية وما يخوله المالك - من الناحية القانونية - من سلطات الإستعمال والاستغلال والتصرف .

ثم في كلة ختامية نحاول التعقيب على طبيعة الملكية الاشتراكية في القانون المصري كما نبين - في ضوء النتائج التي توصلنا إليها - الاعتبارات والاقتراحات التي يجب الأخذ بها نحو مستقبل أمثل لنظام الملكية .

ومن ثم تكون خطة البحث في الإطار الآتي : -

فصل تمهيدى : إستعراض موجز لنشأة وتطور الملكية في القانون المصري .

الباب الأول : تنظيم حق التملك وحدوده في القانون المصري .

الباب الثانى : القيود الواردة على سلطات المالك في القانون المصري .

ثم : خاتمة

فصل تمهيدى

استعراض موجز لنشأة وتطور الملكية في القانون المصرى

تمهيد :

لكى نستطيع بيان التنظيم القانونى المصرى للملكية وتقدير هذا التنظيم يجب أن نبدأ ببحث أصل نشأة نظام الملكية وتطوره فى القانون المصرى حتى نستطيع تكييف النظام الحالى للملكية فى ضوء أصوله التاريخية . ولعل الباحث فى التطور التاريخى لنظام الملكية المصرى يجد أن هناك ثلاث مراحل أساسية تتحكم فى هذا التطور التاريخى ، لأن كلا منها يمثل تغيراً جوهرياً فى نظام الملكية ، وسنحاول أن نستعرض هذه المراحل الثلاث بإيجاز ، فنبدأ بالبحث فى نشأة الملكية فى مصر والصورة الأصلية التى اتخذتها فى مصر القديمة وخصائصها ، ثم نستعرض ثانياً مظاهر وخصائص الملكية فى فترة الحكم الإسلامى حيث غير الإسلام كثيراً من خصائصها القديمة ، ثم نلاحظ أننا أن حكم محمد على قد أدخل تغيرات جوهريّة تمس جوهر نظام الملكية فى مصر وسنحاول تتبع تطور نظام الملكية فى المراحل الثلاث السابقة .

أولاً : نظام الملكية فى مصر القديمة .

أصل الملكية فى مصر :

انقسم الشراح فى تحديد الصورة الأصلية التى اتخذتها الملكية فى بدء نشأتها فى مصر الفرعونية إلى فريقين : —
الفريق الأول : ذهب هذا الفريق ^(١) إلى أن أصل الملكية فى مصر كان

(١) محمد كامل مرسي — الملكية المقارنة فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفرعنة حتى الآن . سنة ١٩٣٦ م ص ٦ .

صلاح الدين يوسف — تطور الملكية الزراعية وأثرها فى حياة الفلاح — بحث فى مجلة إدار قضايا الحكومة سنة ٧ — عدد ٣ ص ٢٧٦ .

Revillout, La propriété, ses demembrements, la possession et leur transmission en droit Egyptien. Paris, 1897, p. 48 et suiv.

الملكية الفردية في ظل نظام إقطاعي فردى، حيث كانت الأرض في بادية
الأسر ملكاً لفرعون وحده باعتبارها تمثل الإله وصاحب السلطان ومالك
جميع أراضي الدولة . وكان يوجد نظام استعمال واستغلال خاص لهذه
الملكية الفردية فقد كان فرعون - المالك الوحيد للأرض - يترك الأرض
للرعيا لزراعتها وفقاً لنظام خاص، يفترض تقسيم الزراع إلى طوائف تشمل
كل طائفة منها فرقاً تتكون كل منها من عدد من الزراع يقومون باستغلال
الأرض ويحصلون على جزء من المحصول الناتج مقابل هذا الاستغلال. وكان
يتبع كل فرعون طبقة أرستقراطية وراثية من كبار الموظفين لمراقبة نظام
الاستغلال في مختلف المقاطعات .

وقد استند هذا الرأي في حجه إلى عدة نصوص منقوشة على جدران
المعابد تتضمن تكليف من فرعون لبعض الفلاحين بالعمل والزراعة في
أراضيهم، وإن كانت هذه النصوص في ذاتها ليست دليلاً ثابتاً يستفاد منه
أن فرعون كان مالكا لجميع أراضي الدولة ملكية فردية .

الفريق الثاني : وذهب هذا الفريق من الشراح^(١) إلى أن أصل نشأة
الملكية في مصر لا يختلف عن القاعدة العامة لدى سائر الشعوب - والتي
رأيناها عند استعراضنا لأصل الملكية في القسم الأول - وهو الملكية
الجماعية . فلم تكن الأرض في العهد السابق على التاريخ ملكاً لفرد معين
- لأن الدولة لم تكن قد دانت لحكم الفرد - بل كانت ملكاً للقبيلة
أو الأسرة ممثلة في شخص رئيسها . وأما اجتماع مختلف القبائل والأقاليم
تحت سلطان واحد وتولى الفراعنة للحكم ، فقد جاء في مرحلة تالية ولم يكن
من شأنه تعديل نظام الملكية ، بل استمرت ملكية الأسرة المشتركة في ظل
حكومة الفراعنة ولم يكن الملك مالكا للأراضي على الإطلاق .

Hussein Hassan, Evolution de la propriété foncière en Egypte (1)
dans l'antiquité. Thèse, Montpellier, 1899, p. 40 et suiv.

هذا وإن كان من الصعب الترجيح لأى من الرأيين السابقين لغموض النصوص وتضاربها ، إلا أنه من الممكن أن نستخلص منهما ، أن الفلاح المصرى لم يكن إلا زارعاً يقوم بزراعة الأرض لحساب فرعون مقابل حصة من المحصول ، وقد ظل مركز الفلاح المصرى كذلك حتى العهد الأخير .

التقسيم الثنائى للملكية المقارية المصرية :

يمكن القول أنه أياً كان الراجح من الرأيين السابقين ، فإنه من الثابت — من الكتاب المقدس (التوراة) — أن نظام الملكية فى مصر قد تغير تغيراً كبيراً على أثر القحط العظيم الذى حل بالبلاد فى عهد الفرعون أنوبس ، وترتب عليه تعيين يوسف وزيراً على خزائن البلاد ، والذى أخذ يبيع الفلاحين الغلال مقابل المال والماشية فى بادئ الأمر ، فلما نفذ مالهديم بدأوا يتخلون عما فى حيازتهم من أراضى مقابل الغلال ، فوفق إلى الاستيلاء على جميع الأراضى وتمليكها إلى فرعون ولم يستثن من ذلك إلا أراضى السكينة التى وهبها الملك لهم وأمر أن تبذل لهم مقادير من الغلال فلم تلجئهم الحاجة إلى بيع أراضيهم .

وقد احتفظ من باع أرضه من الأفراد بحيازة ما أسقطه على أن يؤدى لولى الأمر خمس المحصول . وعلى هذا النحو نرى أن انتزاع الملوك الملكية الأرض وتجريد الرعية منها ينهض دليلاً لدحض ما ذهب إليه الفريق الأول من أن فرعون فى العهد المتقدم كان يستأثر بملكية جميع أراضى مصر ^(١) .

وأياً كان الأمر فقد أصبحت الملكية المقارية فى مصر فى حدود عهد الأسرة السابعة موزعة توزيعاً ثنائياً جديداً ، فأصبح يقسمها المالك والسكينة . كما سبق دون أن يشترك معهم أحد فى هذه الملكية .

(١) كابل ديمى — المرجع السابق ص ١١ ، ١٦ .

صلاح يوسف — المرجع السابق ص ٤٧٧

ظهور التقسيم الثلاثى للملكية العقارية في مصر وطبيعته :

طراً على مركز الملكية في مصر تطور هام أدى إلى ظهور طائفة جديدة من الملاك وهى طائفة المحاربين .

فقد حلت على مصر فترة حافلة بالفتوح والغزوات ترتب عليها أن فرعون أقطع جنوده وضباطه المشتركين في القتال قطعاً من الأرض مكافأة وحثاً لهم على مواصلة جهودهم . وبذلك نشأ تقسيم ثلاثى جديد للملكية بين الملك وطائفة الكهنة وطائفة المحاربين . والذي يهمننا الآن هو بيان طبيعة وخصائص كل صورة من صور الملكية الثلاث هذه .

فن ناحية أولى كانت ملكية فرعون تمثل الصورة العادية المعروفة للملكية الفردية والتي كان يستأثر فيها الملك بجميع سلطات الملكية وثمارها ويستخدم ناتجها في الإنفاق على الحروب وعلى شئونه الخاصة وقصره . ومكافأة الممتازين من رجاله .

ومن ناحية ثانية بالنسبة للملكية طائفة الكهنة والمكونة من الأراضى التى أقطعها لهم فرعون ، فقد كان ريعها ينفق على ما يقدم الآلهة من قرابين وعلى القائمين بأمر الدين نظير ما يؤدونه من خدمات المحافظة على شئون العبادات والطقوس الدينية ، وكان لهم أن يتمتعوا بها ماداموا يؤدون ما هو مفروض عليهم من الإلتزامات . فإذا قصرُوا في ذلك سحبت منهم .

ومن ناحية ثالثة تأتى ملكية طائفة المحاربين وتتكون من الأراضى التى استولى عليها المحاربون والقادة العسكريون ، والتي أقطعت لهم مقابل ما يواجهونه من أخطار في الحرب ورغبة في ربطهم بوطن وبالخير العام فيه .

يبقى الآن التساؤل عن التكييف القانونى للملكية طائفة الكهنة

والمحاربين هذه ، ومن هو المالك للأراضي الداخلة في هذه الملكية من الناحية القانونية ؟ .

من ناحية أولى لاشك أن هذه الأراضي لم تكن ملكا للطائفة ذاتها — سواء طائفة الكهنة أم المحاربين — وذلك لأن الطائفة لم تكن هيئة منظمة تتمتع بشخصية معنوية أو ذمة مالية مستقلة تشمل مالهها من ثروة عقارية، وإلا لو كان الأمر كذلك لكانت وثيقة منح إقطاع الأرض تصدر باسم طائفة الكهنة أو المحاربين ذاتها، ولكان ينبغي أن تنشأ علاقات معينة بين أفراد المقتطعين من الجنود والكهنة ويمثلي الطوائف التي ينتسبون إليها .

ومن ناحية ثانية لم تكن الأرض مملوكة ملكية فردية لمن بذل لهم الإقطاع ، حيث يتضح من بعض الوثائق ؛ أولا : أن الأراضي التي أقطعت للكهنة لم تكن ملكا لهم وإنما كانت ملحقة أو مرصودة على الغرض الذي توخاه المالك ولم يكن للكهنة أى حق في ربحها إلا إذا كانوا قائمين بما فرض عليهم من التزامات ؛ وثانياً : فقد الوثائق أن الأراضي التي كانت ترصد على المعابد كان يشغلها حازون آخرون يتولون زراعتها والحصول على جزء من محصولها وبذلك كانت هذه الأراضي محلا لثلاث درجات من الحقوق : حقوق المعبد والآلهة التي يمثلها ، وحقوق الكاهن الذي كانت الأرض من نصيبه ، وحقوق الحائز الفعلي الذي كان يتولى الزراعة ويعتمد الأرض .^(١)

ويستخلص البعض من ذلك^(٢) أن هذه الأراضي كانت ملكا للغرض الخيري ، الأمر الذي يقترب من الفكرة الحديثة للملكية المخصصة لغرض

(١) حلى شامين ، وناصر الأتربي — الملكية الزراعية والتنظيمات الاشتراكية الزراعية : مجلة إدارة قضاء الحكومة سنة ٧ عدد ٤ ص ٢٤٥ .
(٢) كامل مرسى ، المرجع السابق ص ١٧ وما بعدها .

معين . ولم يكن الكهنة والمحاربون إلا منتفعين يرد حقهم على ريع الأراضى التى يتمتعون بحيازتها مقابل ما يؤدونه من خدمات وبذلك كانت حقوقهم شخصية ، فلم يكن لهم حق الإلتفاع بالأرض إذا لم يقوموا بأداء ما كفوا به ، ولم يكن لورثتهم أن يحتفونهم فى هذه الحقوق إلا إذا كانوا يؤدون نفس الوظائف التى كانوا يقومون بها ، وكان عليهم أن يؤدوا إلى مالك الرقة نصيباً من الربيع إقراراً بحقه إزادهم .

ويبقى أخيراً الحازرون الذين كانوا يتولون زراعة الأرض وكانوا ملحقين بها يتبعونها ، وقد كان لهم حق الإستعمال والإستغلال وكان عليهم أن يؤدوا ريعها للمنتفعين من الكهنة والجند الذين يؤدون بدورهم حصة مالك الرقة .^(١)

حلول الطابع الدينى للملكية وتحول الحيازة للأسرة :

تغير نظام الملكية فى مصر تغيراً كبيراً بعد ظهور القانون الدينى والمناداة بالاله آمون مالكا الأرض بدلا من الملك — فى حوالى الأسرة الواحدة والعشرين — حيث وكلت جميع شئون الإدارة والحكم إلى الإله آمون ، وأصبح يستأثر بملكية جميع الأراضى وبقطعها للأسر وليس للأفراد . وكانت الأرض تقطع إلى الأسرة ذاتها كوحدة قائمة بذاتها ، ولم يكن يباح للفرد الإستئثار بالأرض على وجه التخصيص أو التمتع بأى حق خاص عليها إلا بالنسبة لما غرس من شجر وزرع وما تعهد من ماشية ، وحتى بالنسبة لهذه الأشياء فلم يكن يحوزها إلا على سبيل الوكالة عن مجموع الأسرة وهى صاحبة السلطان الذى تركه الإله لها ، على أن صفة الوكالة هذه لم تسكن من حق الفرد وإنما كانت وفقاً على الأسرة ، فلزم من ذلك أن تنسم الملكية بطابع الأسرة ، وترك

الأسرة حيازة ما كانت تقوم بزراعته من الأرض والتمتع ببعض حقوق الإستعمال والإستغلال دون الأفراد . (١)

مجموعة بوكوريس والتطور نحو نظام الحيازة الفردية وخصائصها :

رأينا أن ملكية الأسرة كانت الصورة السائدة في المرحلة السابقة ، ثم بدأ إنتقال الملكية من الأسرة في بادىء الأمر في صورة القسمة بين أفراد الأسرة الواحدة ، ثم في صورة تبادل الانصبه بين أفراد الأسرة ، ثم تطور الأمر وإتخذ صورة بيع بين أفراد الأسرة الواحدة .

وحينما صدرت مجموعة بوكوريس الشهيرة في الأسرة السادسة والعشرين أبحاث للزارعين المنتفعين أن يتصرفوا في الأرض التي في حيازتهم ويبرموا ما يشاءون من عقود كتابية منشئة للإلتزامات الشخصية في هذا الصدد ، قم بذلك تقنين القسمة الشفوية بين أفراد الأسرة ، وجاء بعد ذلك أمازيس في الأسرة الثامنة والعشرين وأباح للمنتفعين التنازل عن الأرض محل حيازتهم مقابل مبلغ من المال ولو إلى الغير الأجنبي عن الأسرة ، وبذلك إتسعت حقوق الحائزين وأصبح لهم حق التصرف في الأرض بل وتأجيرها للغير ، وظهرت أول محررات كتابية لتأجير الأراضى ولم يتغير الوضع عن ذلك في عهد الفرس أو الإغريق أو الرومان .

وبذلك تميز نظام الحيازة في أواخر عهود مصر القديمة بأنه أصبح أقرب إلى الملكية الفردية منه إلى ملكية الأسرة ، وأصبح للحائز أن يؤجر أرضه أو يبيعها أو يهبها بقيود معينة . إلا أن الملكية في النظام المصرى لم يتوافر لها — حتى آخر مراحل تطورها — خصائص الإطلاق والسيطرة *Dominium* والتي كانت تميز الملكية الفردية في القانون الرومانى ،

(١) كادل مرسى ، المرجع السابق ، من ص ٢٣ — ٢٨ .

لأن الحائز في مصر لم يستقل بسلطته على الأرض مطلقاً — ولذلك فضلنا دائماً أن نطلق على هذا النظام الحيازة وليس الملكية — بحيث أن ولى الأمر ظل مالكاً للرقعة دائماً يقطعها الأفراد لزراعتها نظير أدائهم ما يفرض عليهم من ضرائب .^(١)

وبذلك يمكن أن تنتهى بالقول أن مصر القديمة لم تعرف نظام الملكية الزراعية الفردية الكاملة .

ثانياً : طبيعة نظام الملكية المصرى فى ظل الحكم الإسلامى :

تمضى أحكام الشريعة الإسلامية بتقسيم الأراضى محل الملكية فى البلاد التابعة لها إلى نوعين من الأراضى :

أولاً — أراضى عشورية : وهى الأراضى الموجودة فى بلاد العرب وأراضى البلاد التى أسلم أهلها طوعاً أو التى فتحت عنوة أو قهراً ثم قسمت بين الفاتحين المسلمين . وكان الحائز لهذه الأراضى له وضع اليد التام وحرية التصرف ، وكان يدفع عشر المحصول عينا كضريبة إلى السلطة العامة .

ثانياً — أراضى خراجية : وتشمل الأراضى الواقعة فى غير البلاد العربية والتى فتحت عنوة وتركها الإمام فى يد أربابها ، والأراضى الموات التى أحياها ذى . وكان يفرض على هذه الأراضى نوعان من الضريبة : خراج المقاسمة وهى ضريبة نسبية بنسبة المحصول ، وخراج الوظيفة وهى ضريبة ثابتة تفرض على الأرض الصالحة للزراعة .^(٢)

(١) كامل مرسى المرجع السابق ص ٣٧ .

صلاح الدين يوسف ، مقال السابق الإشارة إليه ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(٢) محمود رياض الدين عطى : الوسيط فى تشريع الضرائب — ١٩٩٦ ص ٧ .

وأما بالنسبة للطبيعة حق الحائز على الأرض الخراجية فكان محل خلاف بين الشراح ، فذهب البعض إلى القول بأن حق ملكية هذه الأراضي يكون للإمام أو لمجموع المسلمين وليس للحائزين من الأهالي ، وذهب البعض الآخر إلى أن الأراضي الخراجية لا تختلف الأراضي العشرية حيث أن الملكية التامة لها تكون للحائزين من الأهالي أيضاً . بينما يذهب الرأي الراجح إلى الرجوع إلى وقت الفتح لمعرفة طبيعة حق الأهالي على الأراضي وهل أقر لهم الإمام على هذه الأراضي حق الملكية التامة أم ترك لهم حق الانتفاع بها فقط. ^(١)

فإذا نظرنا إلى نظام الملكية في مصر بعد الفتح الإسلامي اوجدنا أن أراضي مصر تعتبر أراضي خراجية في جميع الافتراضات ، لانه إذا أخذنا بالرأى القائل أن مصر فتحت صلحاً فإن أراضيها تعتبر خراجية وذلك لأن الإمام لم يستول على أراضيها بل تركها للبصريين ، وإذا أخذنا بالرأى القائل بأن مصر فتحت عنوة فإن أراضيها تعتبر خراجية أيضاً وذلك لأن الإمام لم يقسمها بين الفاتحين بل تركها للبصريين كما ذكرنا . ^(٢) ومن ثم ننهي إلى أن أراضي مصر تعتبر خراجية وأن المصريين تركت لهم حقوقهم على هذه الأراضي مقابل دفع الخراج .

ولذلك ينور التساؤل عن طبيعة حقوق المصريين على الأرض. في ظل الفتح الإسلامي . وهل كان لهم حق ملكية تامة أم مجرد حق انتفاع ؟ الواقع أن الفاتحين المسلمين لم يمنحوا المصريين الملكية التامة للأرض ، لان هذه الملكية لم تكن لهم قبل الفتح بل ترك الفاتحين المصريين حقوقهم وحيازتهم بالطبيعة والخصائص التي كانت عليها وقت

(١) كامل درسي ، المرجع السابق ، ص ٥١ وما بعدها .

(٢) غياث مبري ، الملكية الريفية ، الصغيرة ، رسالة دكتوراه ، ١٩٣٨ ص ٢٥ .

الفتح . بمعنى أن العرب الفاتحين أصبحوا مالكيين لرقبة الأرض بدلاً من الملوك السابقين . وبقي الأهالي حق الانتفاع بالأرض كما كان لهم قبل ذلك ، والذي يخولهم زراعتها وإستغلالها مقابل دفع الضريبة المقررة إلى ولي الأمر .^(١)

وعندما جاء الحكم العثماني لم يغير من الأمر شيئاً كل ما هنالك أنه أدخل نظام الإلتزام ، والذي بمقتضاه يتعهد شخص يسمى الملتزم بأن يجبي الضرائب والرسوم الخاصة بإقليم معين أو أكثر مقابل تمتعه بحصة معينة منها ويدفع الباقي إلى الخزينة العامة ولم يغير ذلك من نظام الملكية .

ونتهى من ذلك إلى أن القانون المصري — في ظل الحكم الإسلامي لم يعرف أيضاً نظام الملكية التامة الذي يجمع بين يدي المالك سلطات الملكية الثلاث من إستعمال وإستغلال وتصرف ، بل ظلت ملكية الرقبة لولي الأمر ، بينما لم يكن للحائز سوى حق الانتفاع بها فقط ، وظل الوضع كذلك حتى عهد محمد علي الذي وضع أحكاماً غيرت من نظام الملكية تغييراً جوهرياً .

ثالثاً : تطور نظام الملكية منذ عهد محمد علي حتى ثورة يوليو منه

١٩٥٢ و صدور قوانين الإصلاح الزراعي

نظام الملكية في عهد محمد علي : عندما تولى محمد علي حكم مصر قام بتعديل نظام الأراضي بما يضمن له السيطرة عليها جميعاً وحلولة محل السلطان الإسلامي في ملكيتها ، فقام بفرض الضرائب والتكاليف الباهظة على البلاد ، وقام بتملك أراضي البلاد العاجزة عن الدفع وبعد قضائه على

(١) كابل دوسي ، المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

صلاح الدين يوسف ص ٤٨١ ، ٤٨٢ .

الممالك أصدر أمراً سنة ١٨١٣ بأن تؤول إليه ملكية جميع الأراضي في جميع البلاد والتي كانت في يد الملتزمين أو الممالك أو غيرهم، وأصبح هو المالك الوحيد لكافة أراضي مصر وجميع الفلاحين منتفعين لديه، وقام بتمسح الأراضي وتقسيمها من جديد وتوزيع بعضها على أوجه انتفاع خاصة، بحيث يمكن تقسيم نظام الملكية العقارية في مصر إلى الأنواع الأساسية الآتية، إلى جانب بعض الأنواع والتقسيمات الفرعية الثانوية .^(١)

١ - الأراضي الخراجية المزروعة : وقد احتفظ محمد علي بملكية الرقبة فيها وقام بتوزيع حق الانتفاع بها واستغلالها إلى الأهالي مقابل ضريبة الخراج دون أن يكون لهم حق التصرف فيها . وقد فرض على بعض هذه الأراضي ضريبة عقارية عبارة عن عشر المحصول فأصبحت تسمى بالأراضي العشورية .

٢ - أراضي الأوامى : وهي أراضي أعطيت للملتزمين بجباية الخراج مقابل قيامهم بالانزام . فلما ألغى نظام الانزام تركها لهم محمد علي ينتفعون بها مدة حياتهم بالزراعة أو التأجير وأعفاها من الضريبة، ولكن لم تكن لهم عليها الملكية التامة أيضاً بل حق الانتفاع فقط، بدليل أن حياتها لم تكن تنتقل إلى الورثة بل كانت الأرض تؤول إلى الحكومة بعد وفاة المنتفعين .

٣ - أراضي الرزقة : وهي أراضي أوقاف مرصودة على المساجد والأضرحة والصدقات وكانت توزع على الأهالي لزراعتها ودفع المال عنها دون أن يخرج من الوقف . ويضاف إليها الأراضي التي أنعم بها سلاطين تركيا على بعض الأفراد فتركها محمد علي لهم وألزمهم بدفع الضريبة عليها

(١) محمد رياض عليه ، الوسيط ص ١٥ ، ١٦ .

صلاح يوسف ص ٤٨٩ .

٤ - مسموح المصاطب والمشايع : وهى أراضى منحها محمد على لمشايع كل بلد لاستثمارها والانتفاع بغلاتها وأعفاها كذلك من الضريبة مقابل ما يقومون به من خدمات للحكومة .

ويتضح من ذلك أيضاً أن القانون المصرى حتى هذه الفترة أيضاً لم يعرف حق الملكية الفردية التامة ، والذي يجمع فى يد المالك ملكية الرقبة وما تخوله من حق التصرف ، وملكية الانتفاع وما تخوله من استعمال واستغلال ، بل ظلت ملكية الرقبة للحاكم وحق الانتفاع للأفراد (١).

الاعتراف بحق الملكية الفردية التامة لأول مرة فى القانون المصرى :

عندما جاء الخديو إسماعيل واشتدت حاجته إلى الأموال أصدر « قانون أولانحة المقابلة » فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ، والذي نص على أن كل محول يدفع للحكومة مبلغاً يساوى الضريبة المفروضة على أرضه عن ست سنوات مقدماً مرة واحدة ، فإنه يعفى من نصف الضرائب بالإنشانة إلى الاعتراف له بحق الملكية التامة على أرضه وبذلك اعترف بحق الملكية بصفة جزئية لمن يدفع من هؤلاء الممولين .

وتطبيقاً لذلك نصت المادة السادسة من المجموعة المدنية الأهلية القديمة على أنه : « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام ، وتعتبر فى حكم الملك الأقطان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة اتباعاً للمصوص بلانحة المقابلة » .

وأخيراً فى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ صدر أمر عال اعترف بمنح الملكية الفردية التامة لجميع أصحاب الأراضى الخراجية سواء دفعوا عنها المقابلة

(١) خليل مرسى - الملكية الريفية الصغيرة ، الرسالة المذكورة - ص ٢٨ وما بعدها .

أم لم يدفعوا وتصر المادة الأولى من الأمر المذكور ، اعتباراً من هذا التاريخ يكون لأرباب الأقطان الخراجية التي لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة في أطيافهم أسوة بأرباب الأقطان التي دفعت عنها المقابلة .

وتطبيقاً لذلك تم تعديل المادة السادسة من المجموعة المدنية الأهلية وأصبح نصها : « يسمى ملكاً العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الأقطان الخراجية » .

وبذلك تم لأول مرة في تاريخ القانون المصري الاعتراف بالملكية الفردية التامة على الأرض بحيث أصبح المالك يجمع في يده جميع سلطات الملكية من ملك الرقبة وما يخوله من تصرف وملك الانتفاع وما يخوله من استعمال واستغلال^(١) .

تطور توزيع نظام الملكية الزراعية في مصر :

بدل تتبع تطور نظام الملكية في مصر ، أنها كانت موزعة توزيعاً يتنافى مع أبسط معايير العدالة ، وأن عدداً قليلاً كان يتحكم في ملكية معظم الأراضي الزراعية بها ، وأن الفلاح وهو الزارع الحقيقي كان دائماً بعيداً عن هذه الملكية حتى بعد إقرار حق الملكية الزراعية الفردية التامة . وإذا لاحظنا أن مصر كانت - أصلاً - بلداً زراعياً تحتل الملكية العقارية الزراعية فيه المرتبة الأولى بين صور ملكية أدوات ووسائل الإنتاج ، لانتهينا إلى معرفة مدى الظلم والاستغلال والمساواة التي تربت على سوء توزيع هذه الملكية .

فن ناحية أولى كانت طائفة الملتزمين وغالبيتها من المالك والأتراك تضع يدها على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تنفع بها مدى

(١) محمود رياض عليه — المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

صلاح الدين يوسف المرجع السابق ، ص ٤٩٤ إلى ٤٩٦ .

وفت المحجوب — النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦٧ ص ١١٠ .

حياتها مقابل قيامها بالالتزام بالضريبة العقارية مما جعلها تشكل طبقة إقطاعية كبيرة .

ومن ناحية ثانية عندما استولى محمد علي على أراضي المالكين والملازمين فإنه أقطع أقاربه وأعوانه إقطاعات واسعة — تسمى بالشغالك والأبعاديات — حيث قدرت بحوالي نصف مليون فدان ، وهو ما يمثل خمس الأراضي الزراعية حينئذ ، وقد كان ذلك نواة لتكوين طبقة من كبار الملاك الإقطاعيين الزراعيين وبدءاً لسوء توزيع الملكية الزراعية في مصر .

ومن ناحية ثالثة استمر تطور نظام الملكية بعد حكم محمد علي في نفس الاتجاه من استئثار الحكام بملكية الأرض وتوزيعها على أقاربهم وأعوانهم ، فبلغ مقدار ما يملكه الخديو إسماعيل من الأراضي الزراعية حوالي ٩٥٠ ألف فدان وهو حوالي خمس المساحة المزروعة في هذا الوقت ، وبلغ ما قطعه من أراضي إلى أقاربه وأعوانه حوالي ٨٧٧ ألف فدان ، وعندما جاء الخديو عباس اتبع نفس الطريق ، وأنشأ دائرة سنية لأملاكه الخاصة على نحو ما فعله إسماعيل .

واستمر تطور الملكية الفردية الزراعية نحو التركيز والتجمع في أيدي فئة قليلة من كبار الملاك ، الذين تهاقنوا إلى زيادة ملكيتهم ومضاعفة مساحة الأراضي التي في حيازتهم نظراً لما يعود عليهم من أرباح كبيرة من وراء هذه الملكية دون أي تعب أو مجهود ، ولجأوا بذلك إلى السيطرة على جميع أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية .

وتدل إحصاءات دراسه الملكية الزراعية فيما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٥٢ أن ١٧٨٦ شخصاً كانوا يملكون أكثر من ٢٠ فدان وبمجموع ملكيتهم حوالي ١٢ مليون فدان أي حوالي ٢٠٪ من المساحة المملوكة ،

وأن ٤٠٪ من كبار الملاك الإقطاعيين يمتلكون ٣ و ٣٤٪ من المساحات المملوكة بينما لا يملك ٢ و ٩٤٪ من أفراد الشعب سوى ٣٥٪ من هذه المساحات^(١).

وقد ترتب على سوء توزيع الملكية الزراعية هذا سوء توزيع الدخل ، لأن الزراعة كما ذكرنا كانت تشكل أهم مصدر من مصادر الدخل في مصر مما ترتب عليه إنعدام العدالة والاستقرار وفقدان التوازن الاجتماعى ، لما ترتب عليه من إستغلال الملاك الإقطاعيين لعامة المزارعين والفلاحين الذين لا يملكون شيئاً ، مما أدى إلى التباين الكبير بين الطبقات وعدم تماسك أفراد المجتمع وإزمال الفلاحين عن المساهمة فى أمور الدولة ، بل وعن عدم الاهتمام بالأرض نفسها لقلقهم على أنفسهم وعلى مصيرهم ومصير أولادهم .

وضع ملكية أدوات الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية والعقارات المبينة :

يمكن القول أن نفس الظاهرة قد حدثت بالنسبة لأدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية ، فكما أن طبقة كبار الملاك الزراعيين قد سيطرت على المجال الزراعى ؛ فإن الرأسمالية قد سيطرت على قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) ، والتجارة (وخاصة تجارة الجملة والتجارة الخارجية) ، والعقارات المبينة وخاصة المباني المعدة للسكن ، والصناعات الكبيرة الموجودة . ويرى الفقه^(٢) أن الرأسمالية المصرية (التجارية والصناعية والمالية) كانت تابعة للرأسمالية الغربية المتقدمة وخاصة الرأسمالية الإنجليزية والفرنسية . وأنها حققت أرباحاً كبيرة على حساب إستغلال المستهلك ، بمعنى أن الدخل الكبير الذى يدره المالك الرأسمالى لأدوات

(١) أنظر بالتفصيل فى إحصاءات توزيع الملكية ، رفعت المحجوب : النظام الاشتراكي فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٧ من ١١١ - ١٢٤ .

صلاح الدين يوسف ، المقال المشار إليه سابقاً ص ٤٩٨ - ٥٠٠ .

(٢) رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكي فى الجمهورية العربية المتحدة ص ٨٢ .

ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية كان مصدره الإحتكار والحماية الجبركية أكثر من كونه نتيجة للتقدم الإقتصادى . وقد انصرف نشاط الرأسمالية المصرية بصفة أساسية إلى قطاع المال والتجارة أكثر من إنصرافه إلى الصناعة ، الأمر الذى كان نتيجة لتخطيط المصالح الأجنبية التى إستلزمت استمرار تخصص الإقتصاد المصرى فى الزراعة ، وقد ترتب على ذلك تأخر الفن الإنتاجى المستخدم فى الصناعة المصرية وإرتفاع نسبة المشروعات الصغيرة إلى مجموع المشروعات الصناعية ، فقد بلغت سنة ١٩٥٠ نسبة المشروعات التى يقل عدد المشتغلين فيها عن عشرة عمال ٨٠٪ من مجموع المشروعات الصناعية البالغ عددها ٢٠ ألف^(١) ، وقد كانت هذه المشروعات من طبيعة حرفية ولم تمكنها ضآلة مواردها من إدخال الفن الإنتاجى الحديث ، بل كانت معتمدة أساساً على العمل اليدوى ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل فى مصر بالقياس إلى ما هو عليه فى البلاد ذات الفن الإنتاجى المتقدم .

وبلاحظ أيضاً اتجاه جزء كبير من المدخرات القومية والاستثمارات المالية — بعد الحرب اثنائية — إلى قطاع العقارات المبنية فى الوقت الذى كان يشكو فيه الإقتصاد القومى قلة الاستثمارات فى القطاع الصناعى ، وبفسر ذلك بالحرية التى كانت قائمة فى تقدير لإيجارات المباني الجديدة ، مما لجأ معه الكثير إلى هدم المباني الحديثة نسبياً للإفادة من ارتفاع دخل المباني الجديدة مما أدى إلى وجود أزمة للسكن تهدد بأن تصبح مشكلة إجتماعية وإقتصادية عريضة إذا لم يتدخل المشرع فى هذا المجال^(٢) .

ويرى البعض أن الرأسمالية المصرية الصناعية والتجارية والمالية ، لم تكن متميزة عن الملكية الزراعية ، بل كانت إلى حد بعيد تختلط معها ،

(١) رقت المحجوب ، المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) سليمان مرقص ، شرح قانون إيجار الأماكن . الطبعة الخامسة ١٩٧٠ ص ٤ .

فهنالك تيار من الثروات الزراعية إتجه نحو ميادين الصناعة والتجارة والمال، كما رأينا أن هناك تيار من الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية إتجه إلى تملك الأراضي الزراعية والعقارات المبنية ، بمعنى أن الرأسمالية المصرية قد « تأفلمت » وجعلت الريف أيضاً من قواعدها ^(١) .

وقد أدى كل ما سبق إلى وضوح التقابل في القطاعين الزراعى والرأسمالى بين الملكية والعمل ، بحيث قامت طبقة تملك أدوات الإنتاج دون أن تعمل وطبقة تعمل دون أن تملك أدوات الإنتاج . وأمام جميع ما تقدم كانت الحاجة ماسة إلى تدخل إصلاحى لعلاج نظام الملكية فى القانون المصرى وتخليصها من مساوئها والحد من إطلاقها ، وذلك بالعمل على تحديد حق التملك فى الحدود التى لا يأتى فيها بدخل غير مستحق أو يعتبر فيها مصدراً لإثراء غير مشروع ، ومن ناحية أخرى بالعمل على تقييد سلطات المالك فى إستعمال الشئ المملوك له واستغلاله والتصرف فيه بحيث يراعى فى ذلك المصلحة العامة والخاصة للغير ، حتى يؤدى حق الملكية بذلك وظيفته الاجتماعية فى خدمة الجماعة بأسرها . وقد تمثل ذلك فى قوانين الإصلاح الزراعى المتعاقبة التى حددت حق التملك الخاص فى مجال الأرض الزراعية وما تلاها من القوانين والإجراءات الاشتراكية فى مجال ملكية أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية ، وكذلك قوانين إيجار الأماكـن التى إستهدفت تقييد سلطة المالك فى إستغلال ملكيته عن طريق تأجيرها للغير ، وغير ذلك من القوانين والإصلاحات الاشتراكية التى جاءت بها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كما سيحىء تفصيلاً .

(١) زكريا أحمد نصر « تطور النظام الاقتصادى ١٩٦٤ ص ٥٠٧ .

الباب الأول

تنظيم حق التملك وحدوده فى القانون المصرى

مقدمة وخطة البحث :

نتعرض فى هذا الباب لبيان مدى تنظيم المشرع المصرى لنظام الملكية ذاته ، بمعنى القيود التى أوردتها على حق التملك :لخاص من حيث الاعتراف به فى مجالات معينة مع تحريمه فى مجالات أخرى .

ويتبين أن موقف المشرع المصرى بالنسبة للتنظيم الإشتراكى للملكية يختلف حسب طبيعة المال محل الملكية ذاته : - .

فبالنسبة للأرض الزراعية لم يقم المشرع المصرى بإلغاء ملكيتها الفردية ، أو تأميمها تأمياً كاملاً ، بل على العكس من ذلك اعترف بها ووضع لها حداً أقصى بقوانين الإصلاح الزراعى مع إحاطتها بالقيود والأحكام التى تضمن إستمرارها ملكية غير مستغلة وعدم تحولها إلى ملكية رأسمالية .

أما فى مجال ملكية أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية الأخرى فإن موقف المشرع المصرى بالنسبة لها يقوم على مبدأين :

المبدأ الأول : إقامة الملكية الإشتراكية العامة - ملكية الشعب - بالنسبة لأدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية فى المجتمع وعدم السماح بالملكية الفردية فى مجالها .

والمبدأ الثانى : الاعتراف بالملكية الفردية بالنسبة لاسائر أدوات ووسائل الإنتاج الأخرى والامتيازات المبنية . مع تقييدها وإخضاعها للرقابة

والسيطرة الشعبية التي تضمن أداؤها لوظيفتها الاجتماعية .

ومن ثم فإننا سنقسم هذا الباب إلى فصلين : نبين في أولهما مدى اعتراف المشرع المصرى بالملكية الخاصة في مجال الأراضى الزراعية والقيود التي أوردتها عليها ، والضمانات التي نص عليها لعدم انحرفها أو خروجها على وظيفتها . ونبين في الفصل الثانى موقف المشرع المصرى في مجال أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية والعقارات المبنية حيث نستعرض في مبحث أول الملكية الاشتراكية العامة لأدوات الإنتاج وخصائصها وأحكامها فى القانون المصرى ، ونستعرض في مبحث ثانى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ومدى القيود التي تحيطها والرقابة والسيطرة الشعبية عليها ومن ثم فإن خطة البحث ستكون فى الإطار الآتى :

الفصل الأول : تقييد الملكية الفردية فى مجال الزراعة .

الفصل الثانى : تقييد ملكية أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية

المبحث الأول : ملكية الشعب لأدوات الإنتاج الرئيسية .
(الملكية الاشتراكية)

المبحث الثانى : الملكية الخاصة ، غير المستغلة ، لأدوات
الإنتاج .

الفصل الأول

تفصيل الملكية الخاصة في مجال الزراعة

الإصلاح الزراعى والاعتراف بالملكية الفردية المقيدة في مجال الزراعة:

لاشك أن من أهم معالم نظام الملكية في القانون المصرى في مجال الملكية العقارية الزراعية أنه لا يقوم على تأميم كامل أو مصادرة كلية للملكية، كما رأينا في بعض القوانين - مثل القانون السوفيتى - وإنما من أهم مميزات القانون المصرى في هذا الصدد الإقرار بالملكية الفردية في مجال الأرض الزراعية مع وضع تنظيم كامل لهذه الملكية يضمن إستمرارها ملكية غير مستغلة ، ويمنع تحويلها إلى ملكية إقطاعية رأسمالية تكون أداة للإستغلال ويكفل لها تحقيق وظيفتها الإجتماعية، ولاشك أن المشرع المصرى قد وضع للملكية نظاماً إشتراكياً يختلف عن النظم الإشتراكية الأخرى التى نصت على إلغاء الملكية الفردية تماماً في هذا المجال وتحويلها إلى الملكية العامة، ذلك أن المشرع المصرى رأى أن الملكية الفردية إذا كانت مقيدة ومحاطة بما يضمن عدم إنجهاها للإستغلال من الممكن أن تؤدي - في مجال الزراعة بالذات - دوراً هاماً ووظيفة إجتماعية أساسية ؛ فقد أكدت الظروف العملية الإستغلال الزراعى قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق إذا توافرت له الظروف الملائمة مما يبرهن على كفايته ومقدرته في حسن إستغلال الأرض ؛ وقد ثبت أن الملكية الفردية في مجال الزراعة لاغنى عنها إطلاقاً ، لأنها تندمج في شخصية الزارع المالك ويعتبر إلغاءها بمثابة إلغاء هذه الشخصية ؛ وإن كان الأمر يحتاج - من ناحية أخرى - إلى وضع حد أقصى لهذه الملكية وضمانات معينة تكفل إبقائها في الحدود.

السليمة لتأدية وظائفها وعدم إضرارها وإتجاهها الإقطاع والاستغلال، ومن ناحية ثالثة كذلك يلزم إيجاد نظام للملكية الفردية الزراعية يضمن تطورها والإرتفاع إنتاجيتها والحد من تجزئتها . ويكفل لها نظاما ينشطها وينمى بمستواها .^(١)

كانت جميع هذه الإعتبارات والمبررات محل عناية المشرع المصرى عندما وضع قوانين الإصلاح الزراعى المتعاقبة التى نظمت الملكية الفردية فى هذا المجال وقيدتها ، ونعتقد أن التنظيم الذى وضعته هذه القوانين لتقييد الملكية الزراعية وتحديد ما يمكن رده إلى أربع وسائل : « أولها وضع ، حد أقصى للملكية الزراعية ، وثانيها العمل على توزيع الأرض الزائدة عن هذا الحد على صغار الفلاحين ، وثالثها العمل على منع تفتت الملكية الزراعية الصغيرة ، ورابعها العمل على تقوية هذه الملكية وزيادة إنتاجها عن طريق التعاون الزراعى . وسنحاول بحث هذه الوسائل تباعا .

أولاً - فرض حد أقصى للملكية الزراعية

مقياس الحد الأقصى للملكية :

الذى نراه بشأن تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية فى القانون المصرى هو ضرورة مراعاة نوعين من الإعتبارات ؛ الاعتبار الأول : أن الحكمة من وضع هذا الحد الأقصى هى تقييد الملكية الفردية فى حدودها

(١) أنظر فى هذه الاعتبارات وفى أساس بناء التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة :

التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة — أمانة الدعوة والفكر بالانحداد الاشتراكي العربى (مطبوعات الاشتراكي) رقم ٤ ص ٣ وما بعدها .
وكذلك : التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة — كتاب العمل — عدد ٥ أغسطس سنة ١٩٦٨ ص ٥ وما بعدها .

غير المستغلة حتى لاتتجه نحو التركيز والتراكم الرأسمالى وعددة الملكية الكبيرة ولذلك كان وضع هذا الحد الأقصى ضمنا ما بعدم اتجاه هذه الملكية للإستغلال وبثابتها وظيقتها الاجتماعية. والاعتبار الثانى : يجب أن يراعى فى تحديد هذا الحد الأقصى ما هو مستحب من مزايا نظام الإنتاج الكبير نسبياً فى الحدود المسموح بها وتوفير عوامل الإستقرار والطمأنينة لإنتاج زراعى مرغوب فى زيادته إلى أقصى الحدود ، مما يتعارض والتجزئة أو التفتت الشديد فى الملكية الزراعية .

ونعود هنا الى المعيار الذى سبق أن ارتضيناه فى تحديد محل الملكية الاشتراكية^(١) وهو معيار الإثراء غير المستحق ، أو «الدخل غير المشروع» ، والذى يحدد للملكية الخاصة المجال الذى يمكن المالك استغلاله بنفسه أو بعائلته دون الاتجاه الى استغلال عمل الغير للحصول على ربح غير مشروع ، بحيث يسمح للمالك بتملك الأموال التى يستطيع أن يحصل منها على دخل أوربح ناتج من عمله وبجهوده الشخصى : أما الأموال الزائدة عن هذا الحد والتي تأتى له بإثراء غير مشروع أو بدخل لا يستحقه بعمله أو بجهوده ، فلا يجوز تركها فى مجال الملكية الخاصة بل يتم الإستيلاء عليها تمهيداً لتوزيعها على فلاحين لا يملكون أرضاً وتحويلهم بذلك إلى ملاك فى حدود مقدار الملكية الزراعية غير المستغلة .

وانذلك فإننا نرى بالرغم من أن تحديد هذا الحد الأقصى يرد فى كثير من البلاد فى صلب الدستور ذاته ، فإن عدم نص الدستور المصرى على هذا الحد الأقصى وترك ذلك للقوانين العادية - فى نظرنا - أمر فيه كثير من المرونة والسماح بالتعديل والتغيير ومراعاة الاعتبارات السابق ذكرها .

وقد مرت مسألة تحديد الملكية الزراعية فى القانون المصرى بأربع مراحل رئيسية :

(١) أنظر المعيار الذى سبق أن رجحناه فى تحديد محل الملكية الاشتراكية من ٣١٠ و ٣١١

المرحلة الاولى :

وتبدأ بصدور أول قانون مصرى الإصلاح الزراعى وهو المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والذى نص فى مادته الأولى على أنه ، لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان ، وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله ، (١)

كما أجازت المادة الرابعة من نفس القانون للمالك — خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به — أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستول عليه من أطيان زائدة عن الحد الأقصى إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فدان للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه الى أولاده على مائة فدان . وبذلك ترتب على هذه المادة أن الحد الأقصى للملكية — من الناحية الفعلية — ارتفع إلى ثلاثمائة فدان بالنسبة للمالك الذى عنده أكثر من ولد واحد .

وتشير دراسة هذه المرحلة الأولى التى أرسى مبادئ الإصلاح الزراعى الأساسية البحث فى عدة مسائل .

كيفية تحديد الحد الأقصى وجزاء مخالفته :

ويتضح من نصوص قانون الإصلاح الزراعى الأول سنة ١٩٥٢ أن الحد الأقصى للملكية الزراعية الفردية هو مائتى فدان من الأراضى .

(١) حكمت محكمة النقض المصرية بأن مانع عليه الشارع فى قانون الإصلاح الزراعى بتحديد حد أقصى للملكية الزراعية هو قاعدة لاشبهة فى أنها من القواعد المتصلة بالنظام العام فىسرى حكمها بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل بالقانون — ٩ سبتمبر ١٩٥٢ — أكثر من القدر الجائز تملكه كما يحظر تجاوز الملكية هذا الحد فى المستقبل . « نقض مدنى ١٩٦٤/٤/٣٠ طعن رقم ٤٤ بمجموعة أحكام النقض سنة ١٥ قاعدة رقم ٩٣ ص ٥٧٧ » .
كما حكمت بمرسبان قانون الإصلاح الزراعى على جميع الوقائع السابقة على صدوره مادام لم يصدر فى خصوصها حكم نهائى وذلك لتعلق قواعد بالنظام العام لنقض مدنى فى ١٩٥٧/١١/١٤ .
سنة ٨ ص ٧٩٨ — مجموعة القواعد القانونية لأحكام النقض المدنى ج قاعدة ١ — ص ١٢٥ .

الزراعية لكل فرد وما زاد عن ذلك تستولى عليه الحكومة كما سيحيى .
والاصل في تحديد الحد الاقصى هو بما يملكه الشخص وقت نفاذ القانون
وتنفيذا لذلك فإن الشارع — م ٣ من القانون — لم يعتد بحدوث بعد
نفاذه من تجزئة الملكية بسبب الميراث أو الوصية .

غير أن الشارع خرج على هذا الاصل بالنسبة لثلاثة من التصرفات ،
فلم يعتد بها عند حساب الحد الاقصى للملكية رغم أنها وقعت قبل
نفاذ القانون — م ٣ / ٣ -- ذلك أن الشارع قد اعتبر الاراضى التى شتملها
هذه التصرفات مازالت فى ذمة المالك وأدخلها فى تحديد الحد الاقصى
للملكية (١) ، وتشمل أولا تصرفات المالك والرهن التى لم يثبت تاريخها
قبل سنة ١٩٥٢ (٢) وثانيا تصرفات المالك الى فروعه وزوجه وأزواج فروعه

(١) حكمت محكمة النقض أن المناط — عند الاستيلاء — بتنفيذ لقانون الاصلاح الزراعى —
فى عدم الاعتداد بما لم يشهر من تصرفات المالك الصادره للغير السابقة على تاريخ العمل به هو
ثبوت هذه التصرفات قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأن عدم الاعتداد بمناه بقاء الجزاء المتصرف فيه
فى ملكية المتصرف فيما يخص تطبيق أحكام الاستيلاء وبمسئولية البائع قبل المشتري عن هذا
الاستيلاء مادام سببه واجبا اليه ونقض مدنى فى ١٩٦٦/٢/١ — طعن ٣٧٧ بمجموعة أحكام النقض
سنة ١٧ عدد ١ قاعدة ٢٧ ص ٢٠٥ »

(٢) وحكمت محكمة النقض بالتالى بخصوص تصرفات المالك إلى غير فروعه والثابتة التاريخ « أن
مناط الاعتداد بتصرفات المالك إلى غير فروعه وزوجه هو ثبوت تاريخها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢
حيث يستند بها متى وقعت صحيحة ثابتة قبل هذا التاريخ وتبقى ملزمة لما قديها وتسمى فى مواجهة
جهة الاصلاح الزراعى ويجوز شهرها بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى ولو كان من ذاتهم
أن تجعل المتصرف اليه مالكا لأكثر من الحد الاقصى ، فى هذه الحالة تخضع الزيادة لاحكام
الاستيلاء المقررة لدى المتصرف اليه وليس فى اعتبار هذا التصرف صحيحا وناقذا ما يتعارض
مع قاعدة تحديد الملكية الزراعية مادام الاستيلاء سيقع فى النهاية على القدر الزائد عن هذا الحد
لهى المتصرف اليه » نقض مدنى فى ١٩٦٤/٤/٣٠ — طعن ٤٤ بمجموعة أحكام النقض
سنة ١٥ قاعدة ٩٣ ص ٥٧٧ .

وحكمت محكمة النقض كذلك فى خصوص التصرفات غير الثابتة التاريخ « أن عقد البيع غير
المسجل غير الثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليوز ١٩٥٢ صحيح بين طرفيه ولا يمتد به قبل جهة
الاصلاح الزراعى » نقض مدنى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ طعن ٢٧٧ — بمجموعة أحكام النقض =

وتصرفات هؤلاء الى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم متى كانت هذه التصرفات غير ثابته التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . ويبرر البعض (١) خروج الشارع على الأصل العام في هذا الصدد بالقضاء على تحايل بعض الملاك الذين وقفوا عند قيام الثورة تحييد الملكية الزراعية فعمدوا الى التصرف في أراضيهم بقصد التهريب وكذلك في أول يناير سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ فرض رسم الأيلولة على التركات حيث لجأ بعض الملاك أيضاً الى التصرف في أملاكهم الى ذويهم بقصد التهريب من الرسوم ، ومن ثم يجب في الحالتين ألا يعتد بهذا التصرفات وأن تدخل هذه الاراضى عند تقدير الحد الأقصى للملكية الزراعية في الاعتبار .

وأما الجزاء الذى نص عليه القانون في حالة تجاوز الملكية عن الحد الأقصى المقرر في القانون فإنه — مع البعض (٢) — يجب التمييز وفقاً لسبب اكتساب هذه الملكية الرائدة بين حالتين :

أولاً - بالنسبة للعقد فإن القانون نص صراحة في المادة الأولى على أن « كل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلاً ولا يجوز تسجيله » ، ومن ثم فلا خلاف في بطلان أى عقد أو تصرف يؤدي إلى زيادة الملكية عن الحد الأقصى (٣) وقد ذهب القضاء إلى قياس الشفعة

= سنة ١٩٤٤ عدد ١ قاعدة ٥٣ من ٣٤٥ وكذلك « نقض ١٩٦٨/٣/٢٢ طعن ٢١٨ مجموعة أحكام النقض سنة ١٩٤٤ عدد ١ قاعدة ٥٤ من ٣٠٧ » وكذلك في نفس المعنى في ١٩٦٣/١/٣ طعن ٢٦٣ مجموعة أحكام النقض سنة ١٤ قاعدة ٣ من ٣٧ . وكذلك نقض في ١٩٦٢/٥/٣ طعن ٢٣٥ مجموعة أحكام النقض سنة ١٣ قاعدة ٨٥ من ٥٦٥ .

(١) عبد المنعم فوج الصدة — حق الملكية سنة ١٩٦٧ من ٥٩ .
(٢) عبد الرازق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدنى الجديد ج ٨ في حق الملكية سنة ١٩٦٧ من ٦٥٨ ، ٦٥٩ .

عبد المنعم البدرى المحرق — العينة الأصابية — ١٩٦٧ من ٧٩ .
(٣) حكمت محكمة النقض « بأن البطلان الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لا ينال لأعماله إلا بالنسبة للتصرفات التى أجزم به » =

على المقدم من حيث عدم جوازها إذا كانت ستؤدي إلى تملك الشفيع أكثر من الحد الأقصى قانوناً وذلك لأن الشفيع فيها يحل محل المشتري في العقد^(١).

ثانياً -- بالنسبة لسائر أسباب كسب الملكية كالإراث والوصية والتقديم فإنها تظل منتجة لآثارها بحيث تؤدي إلى تجاوز الملكية عن الحد الأقصى ولكن بعد ذلك يتم الإستيلاء على الزيادة في مواجهة المالك ، حيث تم إضافة بند (ز) إلى المادة الثانية من القانون المذكور بمقتضى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ ويجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتي فدان إذا كان سبب الملكية هو الوصية أو الإرث أو غيرها وتستولى الحكومة على الأطنان الزائدة نظير التعويض إذا لم يصرف فيها المالك بنقل ملكيتها خلال سنة من تاريخ تملكها أو من تاريخ نشر القانون أيهما أطول^(٢).

مصر الملكية الزائدة عن الحد الأقصى :

أما فيما يتعلق بمصر الأراضى التي تزيد ملكيتها عن الحد الأقصى --
مائتي فدان - وقت العمل بالقانون فقد نص المشرع في المادة ١/٣ من

== تاريخ العمل بهذا القانون ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . وأما التصرفات السابقة عليه فإن هذا الحكم لا يسحب عليها لأن المشرع عالجها بحكم خاص في المادة الثامنة راعى فيه الناس اهتمامهم انتفت منها مظنة الصورية والنزاع وذلك إذا كانت ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مضى في ١٩٤٤/٤/٣٠ - طين ٤٤ مجموعة أحكام النفق سنة ١٥ قاعدة ٩٣ ص ٥٧٧ . (١) وقد حكمت محكمة العليا بأن الحكم بالشفقة يأخذ مقام المقدم ومن ثم لا يجوز أن يتجاوز الحكم بالشفقة بالإضافة إلى ما يملك الشفيع أصلاً الحد الأقصى للملكية الواردة في القانون ولا مجال لقياس الشفعة على الإرث أو الوصية والتي تجيز تملك أكثر من الحد الأقصى مع إباحة التصرف في القدر الزائد حيث انتهت المحكمة إلى أن حكم الشفعة وأن كان سببها مستقلاً لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم المقدم لأنه به تنصرف آثار عقد البيع إلى الشفيع وتعتبر الملكية في حالة الحكم بالشفقة قد اكتسبت أصل إرادى من جانب الشفيع وهو ما هدف المشرع إلى تحريره هـ نفق مضى في ١٩٥٧/١١/١٤ سنة ٨ ص ٧٩٨ مجموعة القواعد القانونية لنفق المضى ج قاعدة ٢ ص ١٢٥ .

(٢) جبل الشرقى - دروس في الحقوق العينية الأصلية - الكتاب الأول - حق الملكية - ١٩٧٠ ص ٤٧ وهامش ٢ من نفس الصفحة .

القانون المذكور على أن تستولى الحكومة خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بالقانون على مايجاوز مائتي الفدان التي يستبقها المالك لنفسه ، على ألا يقل المستولى عليه كل سنة عن خمس مجموع الأراضى الواجب الإستيلاء عليها . ويبدأ بالاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية^(١) .

ويجد أن المشرع المصرى لم يعتبر عملية تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية بمثابة مصادرة للأراضى الزائدة عن هذا الحد الأقصى ، بل اعتبرها مسألة استيلاء على هذا القدر الزائد ونقل ملكيته إلى ملك آخرين بقصد منع تركز الملكية الزراعية ونشأة الإنطاع ورغبة في زيادة عدد الملاك الزراعيين ، ولذلك نص على إعطاء الملاك المستولى على أراضهم تعويضاً مقابل هذا الإستيلاء . وقد نص القانون على أن التعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأراضى مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار . وتقدر القيمة الإيجارية بقيمة أمثال الضريبة الأصلية فإذا لم تمكن قد ربطت عليها الضريبة فإنه يتم تقدير القيمة الإيجارية على الوجه المبين بقانون ضريبة الأطين رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ .

وتم دفع التعويض بسندات اسمية على الحكومة بفائدة سعرها ١٠ ٪ تستهلك خلال أربعين سنة . وسرى أن مبدأ دفع تعويض مقابل الأراض المستولى عليها كان من المبادئ التي عدل عنها المشرع في المراحل التالية للإصلاح الزراعى .

التصرفات الجائزة للمالك :

أجاز القانون في المادة ٤ للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بقانون الإصلاح الزراعى أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستول

(١) حكمت محكمة النقض بأن استيلاء الإصلاح الزراعى على قدر من الأطين المبيعة ليس هلاكاً لهذا القدر في المادة ٤٧ من القانون المذى ٥ نقض في ١٩٦٦/٢/١ ملن ٣٧٧ بمجموعة أحكام النقض سنة ١٧ عدد ١ قاعدة ٢٧ من ٣٠٥ .

عليه من أطيانه الزائدة على مائتى فدان على الوجه الآتى :

١ - إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه لإلهم على المائة فدان (١) .

٢ - إلى صغار الزراع بشرط أن تكون حرفتهم الزراعة وأن يكونوا مستأجرين أو مزارعين في الأرض المتصرف فيها أو من أهل البلد الواقع في دائرتها الأرض، وألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأراضى الزراعية على عشرة أفدنة ، وألا يزيد الأرض المتصرف فيها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك أو كان التصرف في الأرض المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها .

(١) حكمت محكمة النقض أن المادتين ٤ : ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى أجازتا لكبار الملاك التصرف فيما لم يستول عليه من أطيانهم الزائدة عن القدر المسموح بتملكه بشروط محددة بحيث يجب مراعاة هذه الشروط في كل تصرف لاحق مع رقابة القضاء على هذه التصرفات وعدم صحة التصرف إلا بالتصديق عليه من المحكمة الجزئية المختصة

« نقض مدنى فى ١/١١/١٩٦٦ طعن ٨٣ بجموعة أحكام النقض سنة ١٧ عدد ٤ قاعدة ٢٢٦ ص ١٦١٠ » .

وكذلك حكمت محكمة العليا بأن تصرف المالك إلى أولاده تطبيقاً لنص المادة ٤ من قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ رخصة لا ترد عليها مظنة الفسخ قررها القانون المالك ومن ثم تخرج من سلطة مصلحة الضرائب في الظن في تقدير قيمة التركة ولا تخضع لرسم الأيلولة بل التركات

« نقض مدنى فى ٢٤/٤/١٩٦٨ طعن ٣٧٤ بجموعة أحكام النقض سنة ١٩ عدد ٢ قاعدة ١٢١ ص ٨٣٠ » .

كما حكمت محكمة النقض بأن قوانين الإصلاح الزراعى من النظام العام ومن ثم فلا يعتمد بتصرفات المالك إلى فروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير ١٩٤٤ ويجب ردها إلى ملكية المورث

« ٢٣/٢/١٩٦٦ طعن ١٨٣ بجموعة أحكام النقض سنة ١٧ عدد ١ قاعدة ٥٢ ص ٣٧٢ » .

كما حكمت محكمة استئناف القاهرة في نفس الملف بأن افتراض المشرع في المادة ٤/٤ بأن المالك الذى تصرف قبل الاستيلاء على أرضه قد تصرف في المائة فدان التى نُس عليها القانون إلى أولاده سواء أكان قد تصرف حقيقة أم لا ذلك يبنى عن المتصرف شبهة الصورية ولا يخضع لتفسيرية التركات

« استئناف القاهرة رقم ٥٤٦ فى ٢١/١/١٩٦٣ بجموعة الرسمية للإحكام والبحوث القانونية سنة ٦١ عدد ١ قاعدة ١٠ ص ٥٠ » .

٣ - إلى خريجي المعاهد الزراعية بشرط أن تكون الأرض مزروعة
حدائق وألا يزيد ما يملكه المتصرف إليه من الأرض الزراعية على عشرين فدان
وأن يزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على عشرين فدان ولا تقل عن عشرة.
أفدنة إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك ويشترط في
المتصرف إليه ألا يكون من أقارب المالك لغاية الدرجة الرابعة .

المرحلة الثانية :

وتمت بصدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والذي قام بتعديل المادة
الأولى من قانون الإصلاح الزراعي السابق فأصبح نصها « لا يجوز لأى
شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان ، كما لا يجوز
أن تزيد عن ثلاثمائة فدان من تلك الأراضى جملة ما يملكه هو وزوجته
وأولاده القصر إذا آلت الزيادة إليهم أو إلى بعضهم بطريق ، التعاقد على
ألا يسرى هذا الحظر على الحالات التى تمت قبل العمل بهذا القانون ، وكل
عقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يقع باطلا ولا يجوز
تسجيله » .

وبناء على هذا القانون أصبح هناك حد أقصى أسامى لما يجوز أن
يملكه الفرد من الأراضى الزراعية وهو مائتى فدان ، وحد أقصى آخر
تكميل لما يجوز أن يملكه الأسرة وهو ثلاثمائة فدان ، ويقصد بالأسرة فى
هذا الصدد المالك والزوجة والأولاد القصر فيقع باطلا أى عقد يترتب
عليه الزيادة عن هذا الحد أو ذاك ولا يجوز تسجيله .

ولعل المبرر الذى دفع الشارع إلى هذا التعديل هو أن بعض الملاك -
بعد القانون الأول - لجأ إلى شراء أراضى زراعية تزيد عن الحد
الأقصى باسم أزواجهم وأولادهم القصر ، الأمر الذى يترتب عليه قيام
ملكيات كبيرة من الناحية العملية ويفوت غرض المشرع من وضع الحد
الأقصى للملكية الزراعية ، ولذلك عمد الشارع إلى تحديد ملكية الأسرة .

كلها بما تشمله من الزوج والزوجة والأولاد القصر بثلاثة فدان ويجب لنفهم هذا الحكم ملاحظة أمرين^(١) :

الأمر الأول : أن وضع هذا الحد الأقصى للملكية الأسرة قاصر على الزيادة التي تؤول إليها عن طريق العقد فتكون غير جيزة ، أما إذا آلت إليهم هذه الزيادة عن طريق سبب آخر كالميراث أو الوصية فتكون هذه الزيادة جائزة في حدود الحد الأقصى لكل فرد وهو مائتي فدان .

الأمر الثاني : أن هذا الحد الأقصى الجديد للملكية الأسرة لا يسرى على الزيادات والنصرافات التي كانت قائمة قبل العمل به أي قبل ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . فيبقى الأسرة ما تملكه ويجاوز ثلثمائة فدان إذا كان قد آل إلى أفرادها عن طريق عقد ثابت ثبوتاً رسمياً قبل هذا التاريخ .

المرحلة الثالثة :

وتمت بصدد القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والذي عدل المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي فأصبحت : لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية ما تملكه الأفراد من الأراضي البور والأراضي الصحراوية ، وكل ثغافد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله^(٢) .

(١) السهوي ، الوسيط ج ٨ المرجع السابق ، ص ٦٦٢ ، ٦٦٣ .

جول الشرفاوي — المرجع السابق ، ص ٤٩ .

عبد المنعم البدر اوي — المرجع السابق ، ص ٨٠ .

عبد المنعم الصيدة — المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) حكمت محكمةنا العليا بأن البطلان الوارد بالمادة ٢/١ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مجال أعماله العقود النافذة للملكية التي تبرم بعد ٢٥ يوليو ١٩٦١ ويترتب عليها زيادة ملكية المنصرف إليه من الأراضي الزراعية على مائة فدان . وأما التصرفات السابقة فلـ =

وقد ترتب على هذا القانون الجديد تعديل التنظيم القانوني للملكية الزراعية السابق من ثلاث نواحي^(١) : —

أولاً — خفض المشرع الحد الأقصى لما يجوز أن يتملك الفرد من الأراضي الزراعية فأصبح مائة فدان بعد أن كان مائتين .

ثانياً — أصبحت الأراضي البور والأراضي الصحراوية معتبرة في حكم القانون من الأراضي الزراعية وتخضع ملكيتها بذلك للحد الأقصى بعد أن كانت مستثناة قبل ذلك .

ثالثاً — ألغى المشرع الحد التكميلي الأقصى للملكية الأسرية والذي أورده قانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، فأصبح من الجائز في ظل هذا النص أن يزيد مجموع ما يملكه الشخص وزوجه وأولاده القصر على ثلثمائة فدان ، طالما أن ملكية كل منهم على حدة لا تزيد عن الحد الأقصى المقرر في القانون وهو مائة فدان ، والراجح أن المشرع قد أغفل ذلك سهواً^(٢) .

ثم قام الشارع بإصدار القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ والذي نص فيه على أن تؤول إلى الدولة دون مقابل ملكية الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بمعنى أن المشرع ألغى التحويل الذي كان يدفع إلى الملاك مقابل

== هذا التاريخ فيحكمها نص المادة ٣ من هذا القانون والذي من شأنه عدم المساس بها متى كانت ثابتة التاريخ قبل العمل به والذي لا يسرى بالنسبة لمن تتجاوز ملكيتهم مائة فدان ولا أثر له على تصرفاتهم ولو لم يثبت تاريخها قبل العمل به « نقض مدني في ١٩٦٨/٧/٣ من ١٧٠ مجموعة أحكام النقض سنة ١٩ عدد ٢ قاعدة ١٨٦ ص ١٢٣٩ » وقارن حكم النقض السابق نفسه لمختص المادة الأولى من قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والسابق الإشارة إليه ص ٥٥٨ هامش ٣ .

(١) السهري ، المرجع السابق ص ٦٦٣ ، جيل الشرفاوي المرجع السابق ، ص ٥٠ ، والصدده ، المرجع السابق ص ٤٧ ، وعبد المنعم البدر اوى ، المرجع السابق ص ٨١ .

(٢) جيل الشرفاوي — المرجع السابق ص ٥٠ هامش ٢ .

الاستيلاء على الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى، حيث غير المشرع موقفه من هؤلاء الملاك وأصبح ينظر إلى الإصلاح الزراعي باعتباره تصفية لطبقة إقطاعية حصلت على معظم ملكيتها بحكم قرباتها وصلاتها بالسلطة الحاكمة السابقة في عهود الإقطاع، ومن ثم يجب أن يتم الاستيلاء على هذه الملكية الزائدة وتوزيعها على الفلاحين دون أى مقابل أو تعويض^(١).

وقد دعا الميثاق إلى ضرورة تعديل الحد الأقصى السابق حيث نص^(٢) على أنه « في مجال الأرض الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفردية لا يتجاوز مائة فدان . على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها أى الأب والأم وأولادهم القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع . على أن تقوم الأسرة التي ينطبق عليها حكمه القانون وروحه ببيع الأراضي الزائدة عن هذا الحد بشمن نقدي إلى الجمعيات التعاونية الإصلاح الزراعي أو للغير » .

المرحلة الأخيرة (الحالية) :

استجاب المشرع لأحكام الميثاق السابقة وأصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتحديد حد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها . وقد نصت المادة الأولى فقرة ١ من القانون المذكور على أنه « لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والأراضي الصحراوية أكثر من خمسين فدناً » .

(١) حكمت محكمة النقض بأن صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأبولة الأرض المستول عليها إلى الدولة بدون مقابل لا أثر له على صحة عقد البيع الصادر من لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ولا يحول دون تنفيذ البائع لالتزامه بنقل الملكية ولو حرم المشتري من التحويل المقرر في قانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، « نقض مدني في ١٩٦٨/٧/٣ مله رقم ١٧٠ مجموعة أحكام للنقض سنة ١٩ عدد ٢ قاعدة ١٨٦ س ١٢٣٩ » .

(٢) الباب السادس ، من الميثاق ، الخامس بمحتية الحل الاشتراكي .

وبذلك إبتداء من تاريخ العمل بهذا القانون - وهو ٢٣ يوليو ١٩٦٩ -
— لم يعد جائزاً لأى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك أكثر من خمسين
فداناً، يستوى فى ذلك أن يكون راشداً أو قاصراً ، زوجاً أو مطلقاً أو أرملاً ،
ولا فرق فى حساب هذا النصاب بين أرض زراعية وأرض بور أو صحراوية
ويعتبر هذا النص من النظام العام ، ومن ثم يسرى بأثر مباشر على كل من
يمتلك وقت العمل به أكثر من هذا القدر ولا يجوز تجاوز الملكية فى
المستقبل عن هذا الحد^(١) .

ولم يكنف المشرع فى القانون المذكور بتخفيض الحد الأقصى للملكية
الفرد إلى خمسين فدان بل تدارك ما فات قانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أن يحدده
وهو الحد الأقصى للملكية الأسرة ، فحيث نص القانون الجديد - رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٩ - فى المادة ٢/١ على أنه لا يجوز أن يزيد جملة ممتلكات الأسرة
من الأراضى الزراعية وما فى حكمها على مائة فدان ، بشرط ألا تزيد ملكية
أى فرد فيها على ٥٠ فدان . ويقصد بالأسرة فى تطبيق أحكام هذا القانون
الزوج والزوجة والأولاد القصر^(٢) .

ولا شك أن التعديلات المتلاحقة على الحد الأقصى للملكية الزراعية فى
القانون المصرى والحدود الحالية التى استقر عليها هذا القانون ، تؤيد ما سبق
أن ذكرناه من أن الحكمة فى تحديد هذا الحد الأقصى هى القضاء على الملكية
المستغلة والإقطاع الزراعى ، مما يجعل هذا الحد الأقصى قابلاً للتعديل دائماً
حسب مقتضيات الحاجة بحيث يسمح دائماً للفرد أو الأسرة بالقدر اللازم
لزراعته بواسطة المالك وأفراد أسرته دون الإلتجاء إلى إستخدام اليد
العاملة المأجورة لتحقيق ربح غير مستحق أو إثراء غير مشروع ، ولذلك يجب

(١) أحد سلامة ، القانون الزراعى ١٩٧٠ من ١١٠ .

(٢) جويل الشرقاوى - المرجع السابق ص ٥١ .

أن يكون هذا الحد متناسباً دائماً مع حاجات الأسرة ومطالبها ومع جهد المالك وعمله ، بحيث يكون الدخل الناتج للملكية نتيجة للعمل والمجهود الشخصي للمالك وأفراد أسرته من ناحية ، وكأياً لسد حاجاته ومطالبه دون ربح أو إقطاع من ناحية أخرى .

وقد حرصت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على أن تحين أن الحد الأقصى للملكية الزراعية للفرد المقرر في القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وهو مائة فدان ، بالرغم من أن هذه المائة فدان لا تعتبر من الملكيات المستغلة أو التي تفتح الباب للاستغلال ، إلا أن روح القانون السابق تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع وهو نفس الأمر الذي حرص الميثاق على بيانه كما سبق تفصيله .

وإن كنا نلاحظ أن الإصلاح الزراعي في القانون المصري - حتى آخر مراحل تطوره في ١٩٦٩ - لم يذهب إلى قصر ملكية الأرض الزراعية على من يزرعونها ، بل اكتفى بوضع حد أقصى يمنع الاتراء غير المشروع أو الدخل غير المستحق ، ذلك أن المشرع قد لاحظ أن هناك حالات تكون فيها الملكية الزراعية غير مستغلة حتى ولو لم يكن المالك زارعاً ، كما هو الحال بالنسبة للزوجة والأولاد القصر التي تمتلك قدراً من الأقطان تأتي لها بدخل مشروع عن طريق تأجيرها للغير ، وذلك لمعجزها عن استغلالها بنفسها أو بأولادها القصر ، فضلاً عن أن المشرع قد تكفل من ناحية أخرى بمنع الاستغلال في هذا المجال عن طريق تحديد حد أقصى للأجرة في عقد الإيجار الزراعي ، ونفس على عدم جواز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يزرعها ، أخذاً بمبدأ « الأرض لمن يزرعها » وغيرها من القيود التي سيرد ذكرها بالتفصيل ، إلا أن بعض الدول الاشتراكية الأخرى لم تسكتف بذلك بل رأت أن تجعل ملكية الأرض الزراعية

مقصودة على من يزرعها بحيث يحرم تملكها على أى شخص يمتن مهنة أخرى غير الزراعة^(١)

ثانياً: توزيع الملكية على صغار الفلاحين .

مبررات التوزيع :

بعد أن اتجه القانون المصرى إلى تحديد الملكية الزراعية لم يلجأ إلى تأميم الأراضي المستولى عليها وتركيزها في يد الدولة كما فعلت بعض الدول، وإنما لجأ إلى توزيعها على الذين حرروا من ملكيتها من الفلاحين ولعل ذلك كان من أهم السمات البارزة للإشتركية المصرية والتي اتجهت هذا الاتجاه لعدة اعتبارات ومبررات أهمها :

من ناحية أولى أن الفلاح المصرى ظل طوال العصور الماضية محروماً من الملكية الفردية للأرض التى يعيش عليها ويزرعها ، وقد رأينا فى الفصل الخاص بتطور الملكية فى مصر أن الفلاح المصرى لم يثبت له أبداً حق الملكية الفردية التامة على الأرض إلا أخيراً ، بينما ظل دائماً له بمجرد حق الانتفاع المقيد والمقترن بالإلزام بأداء الخراج والضريبة وإلا حرم من أرضه . لذلك كان إزاما على الاشتراكية المصرية أن تعمل على إعادة الحق الطبيعى للفلاح فى ملكيته للأرض التى يعمل عليها ويزرعها بنفسه .

(١) ومثال ذلك أن المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الإصلاح الزراعى فى النظام اليوغوسلافى والمنصوص عليه فى قانون ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ هو . « أن الأرض تنتمى الى من يزرعونها ولا تعتبر أداة لاستغلال الإنسان بواسطة الإنسان » .

« Le principe de l'objet poursuivi par la réforme agraire est que la terre appartient à ceux qui la cultivent et qu'elle cesse d'être un moyen d'exploitation de l'homme par l'homme » .

Jovanovic (Vladimir) : Les coopératives agricoles yougoslaves. Cours de Doctorat, Faculté de Droit du Caire, 1964, p. 50.

وأنظر ما سبق ذكره فى هذا الموضوع ص ٤٩٠ وما بعدها

ومن ناحية ثانية فإن توزيع الأرض على الفلاحين والتوسع في قاعدة الملكية الفردية في مجال الزراعة ليس فقط مجرد انسباق مع حنين الفلاحين العاطفي الطويل إلى ملكية الأرض ، بل ثبت من الواقع أيضاً أن الملكية الفردية في مجال الزراعة هي أحسن الطرق وأكمل الوسائل الفعالة في استعمال الأرض واستغلالها واستثمارها .^(١)

وقد تبيننا من دراسة النظرية العامة للملكية الاشتراكية أنه حتى في ظل النظم التي قامت بالتأميم الكامل للأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة ، فإنها قد أتبعَت طرقاً أو وسائل تسمح بترك الأرض في حيازة وإنفاع الفلاحين الفرديين أو الهياكل القائمة بالاستغلال المباشر للأرض ، فرأينا أن القانون السوفيتي رغم تأميمه للملكية الخاصة العقارية فإنه قد منح حق الإنفاع بالأرض المؤتممة والداخلية في ملكية الدولة إلى الفلاح الفردي أو الأسرة أو المزرعة الجماعية ، وأنه قد أضيف على هذا الحق صفات الدوام والثبات والإطلاق إلى درجة أن وصفه البعض بأنه شبه ملكية^(٢) .

ومن ثم يتضح أنه لاغنى عن نظام الملكية الفردية في مجال الأرض الزراعية بشرط تقييدها ووضع حد أقصى لها يضمن عدم إطلاقها وعدم تحويلها إلى ملكية كبيرة رأسمالية .

ومن ناحية ثالثة فإن التطبيق المصري للإشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة ، وإنما يؤمن بالملكية الفردية في هذا المجال إستناداً إلى الدراسة والتجربة التي أثبتت كفاية الفلاح المصري على إمتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة ، وأنها قد وصلت في قدرتها على إستغلال الأرض حد إلى متقدم

(١) - د. شامين وناصر الأتري - الملكية الزراعية والتنظيمات الاشتراكية الزراعية :

مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٧ عدد ٤ ص ٢٧٥ .

(٢) أنظر ، ما سبق في هذا الخصوص ص ٣٩١

خصوصا إذا ما أتاحت له الفرصة الاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة، بالإضافة إلى أن الزراعة المصرية قد توصلت منذ عصور طويلة إلى حلول إشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف^(١).

ولذلك تمثل الحل الإشتراكى المصرى فى زيادة عدد الملاك الفرديين من ناحية، وتدعيمهم بالتعاون والتجميع الزراعى من ناحية أخرى كما سيبنى تفصيلا .

خصائص وتكييف توزيع الملكية :

حاول المشرع عن طريق فصوصر قانون الإصلاح الزراعى التى نظمت شروط وإجراءات توزيع ملكية الأراضى المستولى عليها على الفلاحين ، أن يحقق الوظائف والأغراض التى يبررها هذا التوزيع كما سبق ذكره بحيث يمكن القول بأن التوزيع فى القانون المصرى يتميز بعدة خصائص وأحكام تهدف إلى العمل على تأكيد الغرض الأسمى من عملية التوزيع وهو تعدد الملاك الزراعيين ، وإن كان يبدو حرص المشرع من ناحية أخرى على تأكيد الوظيفة الاجتماعية للملكية الفردية الزراعية بحيث يستهدف من التوزيع العمل على حسن استغلال الأرض والعناية بها والنهوض بإنتاجيتها كما يبين من الإعتبارات الآتية : —

أولا — يتضح أن الهدف الأساسى من عملية التوزيع، وهو الرغبة فى تعدد الملاك وكثرتهم وتوزيع الملكية الزراعية بقدر الإمكان ، من نص المشروع على توزيع الأرض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين بحيث تكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة

(١) صلاح الدين حافظ عطيه ، الملكية فى التطبيق العربى للإشتراكية — بحث بتسكيف من اللجنة التحضيرية للدستور الدائم ص ٨١ .

أفدنة تبعاً لجودة الأرض ، ومن اشتراط عدة شروط فيمن توزع عليه الأرض أهمها أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة (١) .

ثانياً - من المميزات الهامة التي تتميز بها عملية توزيع الملكية في القانون المصرى أنها ربطت بين الملكية الموزعة وعملية زراعة الأرض برابط وثيق يضمن عدم استخدام هذه الملكية كأداة للاستغلال أو المضاربة أو الحصول على ربح غير مستحق وذلك عن طريق اشتراط القانون أن يكون من وزعت عليه الأرض حرته الزراعية وأن تكون الأولوية لمن يزرع الأرض فعلاً سواء كان مستأجراً أو مزارعاً . (٢)

ثالثاً - يبدو الطابع الاشتراكي لعملية توزيع الملكية في القانون المصرى والذي حرص المشرع على تحقيقه إلى جانب حرصه على التوزيع ، من النص على إبراز الوظيفة الاجتماعية للملكية الفردية الزراعية وأهميتها في نظام استغلال الأرض وأن الغرض من عملية التوزيع ليس فقط تحقيق الصالح الفردى بل والصالح الاجتماعى أيضاً ، فيظهر ذلك من اشتراط قانون الإصلاح الزراعى عدة شروط تكفل حسن استغلال الأرض وعدم انخفاض الإنتاج الزراعى ، حيث نص (٣) على أنه يجب على من تسلم إليه الأرض أن يقوم بزراعتها وأن يبذل في عمله العناية الواجبة فإذا تخلف عن الوفاء بالتزاماته هذه أو تسبب في تعطيل الجمعية التعاونية ، كان للهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى أن تصدر قراراً مسبقاً بإلغاء قرار التوزيع وإسترداد الأرض منه وإعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها إليه وذلك إذا لم يكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائى (٤) .

(١) مادة ٩ - قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) المادة السابقة .

(٣) مادة ١٤ من القانون المذكور .

(٤) تخفيف الحكم الخامس بحسب هذه الملاحظات عند إعادة المالك الجديد استمالها

واستغلالها بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ .

ويعتبر هذا الالتزام للمالك باستغلال أرضه وزراعتها وإلا تسترد منه ممتشياً مع سائر النظم الاشتراكية التي قررت مثل هذا المبدأ حيث رأينا أن حق الانتفاع العقارى فى ظل نظام ملكية الدولة الاشتراكية يتصف بأنه حق عامل اشتراكى لأنه يلزم المنتفع بزراعة الأرض واستغلالها وإلا تسحب منه ، كذلك رأينا فى ظل نظام الملكية الاجتماعية أن الأراضى الموزعة على الفلاحين تنفيذاً لقوانين الإصلاح الزراعى يجب أن تستغل وتزرع فوراً وإلا يتم سحبها ووضعها تحت نظام الإدارة المؤقتة^(١) .

رابعاً — أما فى تكييف عملية التوزيع نفسها وتحديد الطبيعة القانونية للعلاقة بين المالك المستفيد من التوزيع والدولة ، فيذهب البعض^(٢) إلى تكييفها بأنها علاقة بيع بين الدولة وبين المالك الجديد ، وأما الثمن فى هذا البيع فقد قام القانون بتقديره فى المادة ١١ على أساس مبلغ التعويض الذى تؤديه الحكومة فى سبيل الاستيلاء على الأرض الموزعة مضافاً إليه فائدة سنوية سعرها ١٤ ٪ ومبلغ لإجالي قدره ١٠ ٪ من ثمنها مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والتنفقات الأخرى . ويعتمد أنصار هذا الرأى على عدة حجج : فمن ناحية أولى يدل ظاهر المادة ١١ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بأن من وزعت عليه الأرض يؤدى « ثمناً » على خلاف ما تؤديه الحكومة من استوائ على أطيانه حيث وصفته المادة الخامسة بأنه « تعويض ، ومن ناحية أخرى أن المقابل الذى يؤديه من وزعت الأرض عليه يتضمن كل مقومات البيع من ثمن المبيع وفوائده ومصروفات البيع وغيرها من أحكام الفسخ والمنع من التصرف ، ومن ناحية ثالثة أن الحكومة تعتبر مالكة للأطيان المستولى عليها بمجرد صدور قرار الاستيلاء .

(١) أنظر ما سبق ص ٣٦٠ وما بعدها ، ٤٩٥ وما بعدها .

(٢) عبد المنعم قصدة ، حق الملكية ص ٦٦ ، ٦٧ .

وتدخل الأبطالان المستولى عليها في الدومين الخاص حيث يتم توزيعها وإن كانت ملكيتهما تعتبر ملكية موقوته غير مستقرة ^(١) .

ولكننا نرى أن عملية التوزيع بجميع إجراءاتها وأحكامها وخصائصها تخرج عن نطاق البحث في عقد البيع وتتخذ طابعاً آخر، حيث أننا نلاحظ أن المشرع قد غلب النظرة إلى عملية التوزيع باعتبارها الوسيلة لزيادة عدد الملاك والتوسع في قاعدة الملكية الزراعية الفردية، وببدون ذلك واضحاً من أن التشريعات اللاحقة لقانون الإصلاح الزراعي الأول قد اتجهت إلى تخفيض مالم يدفع من ثمن الأرض الموزعة على المنتفعين حيث تم تخفيض هذا الثمن إلى النصف بمقتضى قانون ١٢٨ لسنة ١٩٦١، ثم خفض الثمن مرة أخرى إلى ربع ثمن الأرض الموزعة بمقتضى قانون ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ والذي نص على إعفاء المنتفعين بالتوزيع من أداء أى فوائد عن أقساط الثمن المستحق على الأراضي الموزعة عليهم . وما يؤيد وجهة النظر هذه أن القانون لم يجعل المالك الجديد خلفاً خاصاً للمالك القديم بحيث يخلفه في حقوقه وإلتزاماته المتعلقة بالأرض الموزعة وإنما قرر تسليم الأرض إليه خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين ^(٢) .

خامساً — رأينا في النظرية العامة للملكية الاشتراكية بخصوص الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق الملكية الاجتماعية في مجال الزراعة، أن

(١) أنور العمروسى — قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعي ١٩٦٦ ص ٧٠ — ٧٣
(٢) بما يؤيد وجهة نظرنا أنه يبدو أن عكبتنا العليا قد تحاشت استعمال كلمة بيع بالنسبة لعملية التوزيع كما تجنبت إطلاق لفظ مشترى أو متعاقد على المستفيد من التوزيع حيث حكّت « أن صغار الزراع وغيرهم ممن نص عليهم القانون في المادتين ١٠٤٩ من قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حتى أن توزع عليهم الأرض المستولى عليها لا يتعلق حقهم بالأرض الخاصة للاستيلاء بمقتضى القانون المذكور — وهي الزائدة عن الحد الأقصى — إلا بعد أن يتم الاستيلاء عليها وبه أن توزع عليهم ، أما قبل هذا التوزيع فلا يكون لهم أية حقوق عليها .
• نقض مدني في ١٩٦٣/١/٣ طعن ٢٦٣ بمجموعة أحكام المجلس سنة ١٤ قاعدة ٣ ص ٣٧ .

هناك نوعين من الإصلاح الزراعى^(١) إصلاح زراعى تقابدى يقتصر على توزيع الاراضى المستولى عليها على المزارعين الفرديين فقط ، وإصلاح زراعى اشتراكى يهتم - إلى جانب توزيع الأرض على الفلاحين - بإقامة قطاع لإشتراكى جماعى فى مجال الزراعة يقوم على تجميع الاراضى الزراعية عن طريق توزيع الاراضى المستولى عليها على الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارع الجماعية والهيئات الجماعية القائمة بالاستغلال الزراعى فى الريف ، وذلك رغبة فى الإستعادة من مزايا الإنتاج الكبير والارتفاع بالانتاجية الزراعية ، وتطبيقاً لذلك فقد خول قانون الإصلاح الزراعى فى المادة ١٠ مكرر^(٢) للهيئة العامة للإصلاح الزراعى سلطة واسعة تجيز لها الخروج على الأصل العام فى توزيع الأرض على الفلاحين إذا دعت ذلك مصلحة عامة حيث يجوز الاحتفاظ بحوزة من الأرض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أولياً قامه منشآت ذات منفعة عامة ، ويجوز لها تأجيل التوزيع فى المناطق التى تحددها إذا اقتضت ذلك مصلحة الانتاج القومى ، وغير ذلك من النصوص التى تسمح بمراعاة اعتبارات المصلحة العامة إلى جانب المصلحة الفردية للمزارعين الفرديين

ثالثاً : الحد من نجوئة المملوكيات الزراعية الصغيرة

لا بد لآى تنظيم اشتراكى لنظام الملكية أن يستهدف أمرين : الأمر الأول أن يضمن لها حدروها غير المستغلة وعدم إتجاهها للتركز والأمر الثانى أن يكفل لها معدلاً مرتفعاً من الانتاجية^(٣) .

(١) ماسبق من ، وانظر فى ذلك جمال المطيطى ، من تجارب مشكلات التطبيق الاشتراكى فى الزراعة - المطبعة سنة ٤٨ - عدد ٢ ص ٣٠ وما بعدها .
(٢) مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وبمعدلته بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ .

(٣) انظر فى أهمية التجميع الزراعى فى الاستغلالات الصغيرة : حلمى شاهين وناصر الأثرى الملكية الزراعية فى التنظيمات الاشتراكية الزراعية - مجلة إدارة قضائها الحكومية سنة ٧ عدد ٤ ص ٢٤٢ .

وقد قام قانون الإصلاح الزراعى بتحقيق الهدف الاول عن طريق وضع الحد الاقصى للملكية الزراعية الذى يضمن عدم نشأة الملكية الكبيرة (أو الاقطاع الزراعى) ، ويبقى أمامه الهدف الثانى وهو تحقيق الانتاجية والارتفاع بمستوى الانتاج الزراعى ، وقد وجد أن هناك فى النظام المصرى ظاهرة خطيرة تعوق تحقيق هذا الهدف وتهدد الانتاجية وتؤدى الى هبوط مستوى الانتاج الزراعى وهى ظاهرة تفتت الملكية الزراعية فى القانون المصرى^(١) .

ويرى البعض^(٢) أن ظاهرة تفتت الملكية الزراعية تعرض فى النظام المصرى فى صورتين : الصورة الاولى هى أن هناك مساحات كبيرة من الأرض موزعة بين ملكيات كثيرة ومتعددة بحيث تختص كل منها بحجم صغير جداً ، والصورة الثانية هى أن نفس الملكية الواحدة قد تكون موزعة على أراض وقطع متفرقة منفصلة بحيث يصعب جمعها فى استغلال واحد . ويؤدى هذا التفتت بصورته إلى عدم إمكان وجود استغلال فعال كبير مما يؤدى الى هبوط مستوى الانتاج الزراعى والتأثير بذلك فى الاقتصاد القومى نفسه^(٣) . وقد حاول المشرع فى قانون الإصلاح الزراعى علاج ظاهرة التجزئة والتفتت عن طريق النص على اجرائين مختلفين^(٤) :

الإجراء الأول : نص المشرع فى المادة ٤ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على ألا تقل الأرض التى يتصرف فيها كبار الملاك إلى صغار الزراع عن فدانين لكل منهم وذلك رغبة فى ألا تتجزأ الملكية الزراعية إلى قطع صغيرة أقل من هذا الحد .

ومن ناحية أخرى نص فى المادة التاسعة من نفس القانون والخاصة

(١) عبد المنعم البدر اوى — المرجع السابق ص ٨٥ .

(٢) عبد المنعم العبد — المرجع السابق ص ٧٢ .

(٣) جيل الشرقاوى — المرجع السابق ص ٥٣ وهاشم ١ من نفس الصفحة .

(٤) أنور الحمروسى — قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعى ١٩٦٦ ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

رفعت المحجوب — النظام الاتحراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٧ ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

بتوزيع الأرض المستولى عليها على صغار الفلاحين، على ألا تقل الأرض الموزعة عن فدانين، وبذلك أراد المشرع أيضاً ألا تقل الملكية الجديدة الناشئة من قانون الإصلاح الزراعى عن فدانين كحد أدنى .

الإجراء الثانى : نص المشرع فى المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون المذكور على أنه إذا وقع ما يؤدى إلى تجزئة الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة سواء كان ذلك نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية ، وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه ملكية الأرض منهم . فإذا تعذر إتفاقهم على ذلك رفع الأمر إلى المحكمة الجزئية بناء على طلب أحدهم أو طلب النيابة العامة للفصل فيمن تؤول إليه الأرض . وتفضل المحكمة من يحترف الزراعة فإن تساوا فى هذه الصفة إقترح بينهم . وإذا كان سبب كسب الملكية هو الميراث فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة وإلا يقدم الزوج ثم الولد وتجوز الفرعة إذا تعدد الأولاد (١) .

وقد لوحظ على هذا التنظيم الذى جاء به القانون أنه منتقد من ناحيتين :

(١) حكم القضاء المصرى « أن المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أوضحت أنه إذا كانت الملكيات الكبيرة غير مرغوب فيها فكذلك الملكيات الصغيرة جداً فهي تهبط بإنتاج الأرض وتخرب أصحابها من مستوى المعيشة اللائق بالإنسان ، ولذلك عالجت المادتان ٢٣ و ٢٤ مسألة تفتيت الملكية ذرةً لازدياد حصوله فى المستقبل بسبب تزايد عدد السكان وتقسيم الأرض بالارث وغيره من أسباب كسب الملكية . وقد ورد هذا النص عاماً مطلقاً غير قاصر على الأراضى الزراعية المستولى عليها . وانتهى الحكم إلى عدم اعتبار جميع نصوص قانون الإصلاح الزراعى من النظام العام أى قواعد أمره ، حيث يبين أن النصوص المتعلقة بالنظام العام هي فقط المنظمة لتحديد الملكية الزراعية وللعلاقة الإجبارية بين الملاك والمستأجرين ، أما تجزئة الملكية الزراعية فليست من هذا القبيل ويجوز الاتفاق على عكسها » . « محكمة الزنازيق الابتدائية فى ١٩٥٧/٥/٢٧ — قضية رقم ٥١٥ — الحاماه سنة ٣٨ ص ١٨٨ » .

ونحن نرى أن هذا القضاء محل نظر وأن أحكام المبدأ من تجزئة الملكية الزراعية على عكس ذلك تتعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفتها لأن الغرض منها حماية الاستغلال الزراعى والاقتصاد القومى بصفة عامة ومن ثم فإنها تسمى المصلحة العامة للمجتمع كله .

الناحية الأولى : أنه غير صالح للتطبيق العملي وخاصة إذا نشأت التجزئة عن عقد بيع مثلا ، فكيف يتصور أن يتفق الطرفان البائع والمشتري -- على تجميع الأرض التي تجزأت في ملكية أحدهما نتيجة للعقد في الوقت الذي ارتضوا فيه هذا العقد وأبرموه . لأن معنى ذلك أن الوضع يحتاج دائما إلى تدخل النيابة ورفع الأمر إلى القضاء . وكذلك في حالة التجزئة الناشئة من ميراث أو وصية فمن الصعب عملا أن يتفق ذوو الشأن على منؤول إليه الملكية منهم .

والناحية الثانية : أن التنظيم الذي جاء به قانون الإصلاح الزراعى لم يتناول سوى الصورة الأولى فقط من صورتى التجزئة التي ذكرناها ولم يتعرض على الإطلاق لعلاج الصورة الثانية من التفتت .^(١)

لذلك كان لزاما لعلاج الأمر وتكملة التنظيم الذى وضعه القانون لنظام الملكية الزراعية الفردية، الإلتجاء إلى وسيلة أخرى لتقوية الملكية الزراعية والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الجماعى فى مجال هذه الملكية، وقد وجدت هذه الوسيلة فى الإستغلال التعاونى الجماعى والإهتمام بالجمعيات التعاونية الزراعية فى مجال الملكية الفردية الزراعية الأمر الذى يستندرسه تباعا .

رابعاً — الاهتمام بالاستغلال التعاونى الزراعى

اهمية التعاون الزراعى فى تدعيم الملكية الفردية :

رأينا أن التنظيم الاشتراكى للملكية الزراعية فى القانون المصرى يرتكز من ناحية على فرض حد أقصى لهذه الملكية لمنع تحولها إلى ملكية كبيرة مستغلة من ناحية أخرى على توزيع الملكيات المستولى عليها على صغار الفلاحين

(١) أنظر فى نقد هذا التنظيم بالتفصيل : جميل الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ٥٣

— ٥٥٥ — وكذلك عبد المنعم العده ص ٧٧ ، وكذلك عبد المنعم البدرأوى ص ٨٥ ، ٨٦

— وأجد سلامه ، للقانون الزراعى سنة ١٩٧٠ ص ١٦٨

ونحو يلهم من أجراء إلى ملاك. ولكن كان لابد من علاج الظاهرة التي تنجم عن هذه الملكيات الصغيرة وهي نقص الكفاءة وإنخفاض الإنتاجية ، حيث رأينا أن التنظيم القانوني الذي وضعه المشرع لعلاج ظاهرة تجزئة الملكية لم يكن كافيا ، وبذلك أصبح الحل الوحيد هو وضع نظام للإستغلال الجماعي يكفل الملكية الفردية الصغيرة إقتصاداً قوياً نشيطاً ، عن طريق فرض التعاون الإجباري بين الملاك الجدد للإستفادة من إمكانيات المشروع الكبير ومزايا الإنتاج الجماعي على إمتداد جميع مراحل عملية الإنتاج الزراعي من بدايتها إلى نهايتها .

فمن طريق التعاون الزراعي يمكن تحقيق مزايا الإنتاج الكبير للملكية الفردية الصغيرة حيث يمكن عن طريقه التغلب على مساوئ تفتت الحيازات والأضرار الناشئة من تجاور المحاصيل المختلفة .

ومن ناحية أخرى يدعم التعاون المالك الزراعي ويساعده في استغلال وإستثمار لمملكته إبتداء من توفير البذور والأسمدة اللازمة للزراعة حتى عملية تسويق الانتاج الزراعي وتصنيفه . ومن ناحية ثالثة يساعد التعاون الفلاح على مقاومة الآفات الضارة وحماية المحصول ، ويساعده كذلك في عملية التمويل وبجمبه من المرايين والوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، ويمكنه من إستخدام الآلات الحديثة والطرق والوسائل العلمية لزيادة الانتاج والتقليل من إستخدام الحيوان .

وأخيراً يساعد التعاون المالك في عملية التسويق الذي يمكنه من الحصول على الناتج العادل الناشئ نتيجة لعمله وجهده الشخصي ^(١) .

(١) جابر جاد عبد الرحمن ، اقتصاديات التعاون — الجزء الأول — في البيان التعاوني ١٩٧٠ ص ٣٥٣ وما بعدها .

شس الدين خفاجي — الملكية التعاونية في التطبيق الاشتراكي — مجلة إدارة قضايا الحكومة ، سنة ٧ عدد ٤ ص ٢٢١ .

— وكذلك كتابه : تشريعات التعاون ، فكر وقانون ١٩٦٦ ص ١٥ وما بعدها .
صلاح الدين عطية — البحث المشار إليه سابقاً — ص ٦٤ .

لكل ذلك كان النص على الاستغلال التعاونى وجعله إلزامياً في القانون المصرى أمراً متلازماً مع تحديد الحد الأقصى وتوزيع الأراضي والتوسع في قاعدة الملكية الفردية الزراعية .

تحليل خصائص التعاون الزراعى ووظائفه في القانون المصرى :

حرص قانون الاصلاح الزراعى على النص فى صلبه على إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وجعلها أمراً إجبارياً ، فتتص الماد ١٨ من قانون الاصلاح الزراعى والمعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ على أن تكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية من تؤول إليهم ملكية الأرض الموزعة فى القرية الواحدة ومن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة فى زمامها .

وبذلك نرى أن صورة الاستغلال التعاونى التى رأى المشرع المصرى أن يدعم بها الملكية الفردية هى إنشاء جمعية تعاونية زراعية لتتحكم فى هذا المجال لاستغلال واستثمار هذه الملكية . ونلاحظ على التنظيم القانونى المصرى لهذه الجمعيات وخصائصها وطبيعتها الأمور الآتية : -

أولاً : يعكس هذا التنظيم القانونى الهدف الاساسى للمشرع من اعتباره التعاون الزراعى فى هذا المجال علاجاً لظاهرة تجزئة الملكية الزراعية الناشئة من توزيع الاراضى ، وبوصفه إجراء لازماً وموازياً لفرض الحد الاقصى للملكية وتوزيعها على الفلاحين . ويبين قصد المشرع هذا من حرصه على النص على هذا التعاون الزراعى فى صلب قانون الاصلاح الزراعى نفسه - وليس فى قانون آخر - ومن نصه على أن الجمعية التعاونية الزراعية تتكون أساساً من تؤول إليهم ملكية الأرض الموزعة فى القرية الواحدة . .

ثانياً : ومن الخصائص المميزة للتعاون الزراعى فى القانون المصرى أن القانون جعله قاصراً على صغار الملاك الفردين فقط كدعيم للملكيتهم الصغيرة وتقوية لها لى تنقف إلى جانب الملكية الكبيرة وما شتمله من مزايى الانتاج الكبير ، ويبين ذلك من قصر المشرع الانضمام إلى الجمعية التعاونية للإصلاح

الزراعى على من لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة ، فضلاً عن أن فى ذلك حماية لصغار الملاك من كبارهم فيما لو انضم هؤلاء إلى الجمعية أن تكون لهم القدرة على السيطرة على الجمعية وتوجيهها الوجهة التى تتفق مع مصالحهم وتعارض مع مصالح صغار الملاك^(١) .

ثالثاً : يتميز التعاون الزراعى المصرى أيضاً بمخاضة أخرى هامة وهى الالتزام فتكون الجمعية التعاونية للمستفيدين من قانون الإصلاح الزراعى ، بقوة القانون ، وليس بإرادة المستفيدين من الإصلاح الزراعى . ولا شك أن هذه الخاصة تعكس رغبة المشرع الأكيدة فى أن يضمن علاج مشكلة تفتت الملكية وما يترتب عليها من مساوئ اقتصادية وإجتماعية ، وكإجراء متلائم مع تحديد الملكية وتوزيعها على صغار الملاك .

ويرى البعض^(٢) أنه ليس فى مبدأ التكوين الإلزامى والانضمام الإجبارى للجمعيات التعاونية أى خروج أو تناقض مع مبدأ حرية الدخول ، الذى تقوم عليه الجمعية التعاونية ، وذلك لأن المستفيد من الإصلاح الزراعى إنما قبل تملك الأرض تحت هذا الشرط ، وأنه كان له أن يرفض تملكها فيما لو لم يكن راغباً فى الانضمام إلى الجمعية التعاونية ، ومن ناحية أخرى فإن الوعى التعاونى لم يبلغ فى الريف درجة تفكير صغار الفلاحين فى إقامة جمعية تعاونية ، ولما كان إنشاء مثل هذه الجمعيات أمراً جوهرياً لتلافى النتائج السابقة السيئة التى قد تترتب على توزيع الأراضى على صغار الفلاحين مع عدم تمتعهم بالكفاية الادارية أو القدرة المالية اللازمة لحسن الاستغلال الزراعى ، فإن الشارح لم يجد أمامه طريقاً آخر غير النص على التكوين والانضمام الإلزاميين للجمعيات التعاونية الزراعية .

رابعاً : وأما عن الدور الذى تلعبه هذه الجمعية التعاونية فى تدعيم الملكية الفردية الزراعية وتقويتها ، والوظائف التى تؤديها فى هذا الصدد

(١) رقت المحجوب — النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ص ١٢٣

(٢) رقت المحجوب — المرجع السابق — ص ١٢٤ .

فقد حرص قانون الإصلاح الزراعى على تحديددها على الوجه التالى (١) .
من ناحية أولى تقوم الجمعية بالحصول على السلف الزراعية بمختلف
أنواعها طبقا لحاجات الأفراد حسب الاراضى المملوكة لأعضاء الجمعية .
ومن ناحية ثانية تقوم الجمعية بمد الزراع بما يلزم لاستغلال الارض
من بذور وسماد وماشبة وآلات زراعية وما يلزم لحفظ المحاصيل ونقلها .
ومن ناحية ثالثة تلعب الجمعية دوراً هاماً فى تنظيم زراعة الاراضى
وإستغلالها على خير وجه بما فى ذلك إنتقاء البذور وتصنيف الحاصلات
ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف والإشراف على تنفيذ الدورات
الزراعية وعلى إنتاج أنواع المحاصيل التى تقررها الهيئة العامة
للإصلاح الزراعى .

ومن ناحية رابعة تقوم الجمعية ببيع المحاصيل الرئيسية لحساب أعضائها
على أن تخضع من ضمن المحاصيل مستحقات الحكومة الناشئة من أقساط ضمن
الأرض ، والضرائب العقارية والسلف الزراعية والديون الأخرى .
وأخيراً خول إلى الجمعية التعاونية القيام بجميع الخدمات الزراعية
الأخرى التى تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك مختلف الخدمات الاجتماعية
الأخرى .

(١) مادة ١٩ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والمادة بمادة ١ من
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ .
وأظفر فى شرح ذلك : شمس الدين خفاجى — تشريعات التعاون ، فكر وقانون —
المرجع السابق — ص ١٩٦ وما بعدها .
— وكذلك كتاب : التعاونيات فى الوطن العربى — أصدرته الأمانة العامة لإدارة
الشئون الاجتماعية والعمل — جامعة الدول العربية — بمناسبة المؤتمر العاشر للشئون الاجتماعية
والعمل ، مايو سنة ١٩٦٦ ص ٥٣٤ وما بعدها .

الفصل الثاني

تقييد ملكية أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية وال تجارية والمالية

تمهيد :

وقب المشرع المصرى بالنسبة لملكية أدوات ووسائل الإنتاج في مجال الصناعة والتجارة والأموال موقفا مغايراً لموقفه من الملكية الزراعية ، فقد رأينا أنه أباح الملكية الفردية في مجال الأرض الزراعية مع وضع حد أقصى لها وتقييدها بما يضمن عدم إتجاهها للتركز والإستغلال . فقد رأى المشرع أن طبيعة الأرض وظروف إستغلالها تستلزم الاعتراف بالملكية الفردية لها ، أما بالنسبة لأدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية فقد رأى المشرع أن أهميتها الكبيرة وخطورتها في نظام الإنتاج وطبيعة إستعمالها وإستغلالها ، كل ذلك يستلزم عدم تركها في مجال الملكية الفردية ، بل يستلزم وضع نظام يضمن سيطرة الشعب على هذه الوسائل والأدوات في ظل ملكية عامة تكفل حسن إستعمال وإستغلال هذه الأدوات في سبيل المصلحة العامة ، إلا أنه من ناحية أخرى لم يقض المشرع المصرى على الملكية الخاصة تماماً في هذا المجال بل إعترف بها في الحدود وبالقيد والرقابة التي تضمن حسن إستغلالها وتوجيهها لصالح الشعب كله . ومن ثم نجد أن خطة المشرع المصرى في تنظيم ملكية أدوات ووسائل الإنتاج في مجال الصناعة والتجارة والمال تركّز على أساسين رئيسيين .

الأساس الاول . إقامة ملكية الشعب لأدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية (القطاع العام)

الأساس الثاني : الاعتراف بالملكية الخاصة غير المستغلة في هذا المجال وتحت رقابة الشعب وسيطرته .

- وسنفرد مبحثاً خاصاً لكل من هذين الأساسين .
ومن ثم فتتقسم الدراسة في هذا الفصل الى ما يأتى . —
المبحث الأول : ملكية الشعب العامة لأدوات الإنتاج الرئيسية .
المبحث الثانى : الملكية الخاصة ، غير المستغلة ، لأدوات الإنتاج .

المبحث الأول

ملكية الشعب لأدوات الإنتاج الرئيسية (الملكية الاشتراكية)

النصوص القانونية :

كانت النصوص الدستورية صريحة في التعبير عن رغبة المشرع المصرى فى إقامة الملكية الاشتراكية العامة وفى سيطرة هذه الملكية على أدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية فى المجتمع المصرى . وقد جاء الدستور المصرى متمشياً مع جميع دساتير الدول الاشتراكية ، والتى حرصت على أن تنص فى صلب نصوصها على تأكيد سيطرة الشعب بجمعه على أدوات ووسائل الإنتاج ، بإقامة ملكية اشتراكية عامة تضمن وتؤكد إستعمال واستغلال هذه الأموال والوسائل فى سبيل المصلحة العامة .

وتطبيقاً لذلك ينص دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ فى المادة ١٢ على أن « يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه نائضها وفقاً لخطة التنمية التى تضمها الدولة لزيادة الثروة وللنهوض المسرّع بمستوى المعيشة » . وينص نفس الدستور فى المادة ١٣ « الملكية تكون على الأشكال الآتية : (١) ملكية الشعب ، وذلك بخلاق قطاع عام ، قوى وقادر ، يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية . . . » .

وبذلك تكون ملكية الشعب — أو القطاع العام — هى الصورة القانونية للملكية الاشتراكية التى اختارها المشرع المصرى لتمثل سيطرة الشعب على

وسائل وأدوات الإنتاج الصناعية والتجارية الرئيسية وتوجيهها في سبيل المصلحة العامة .

كما أن الميثاق جاء في نصوصه بضرورة إنشاء الملكية الاشتراكية العامة — ملكية الشعب — ، كما سنرى في عرض هذه النصوص فيما بعد .

ولما كان الدستور لم يعين في نصوصه — بخلاف بعض الدساتير الاشتراكية — عل وأحكام هذه الملكية الاشتراكية وطرق استغلالها وإدارتها وطبيعتها القانونية ، فإنه يتعين علينا في دراستنا لهذه الملكية أن نتعرض في بدء البحث لبيان محل هذه الملكية ومعايير تحديد الأموال التي تدخل فيها والطبيعة القانونية لها والأحكام القانونية الخاصة بإدارتها واستغلالها وكيفية رقابة الشعب وسيطرته عليها .

محل الملكية الاشتراكية في القانون المصري (ملكية الشعب) :

أما بالنسبة لمعيار تحديد الأموال التي ستدخل في مجال ملكية الشعب — أو القطاع العام كما يسميه الدستور — فقد سبق أن رأينا^(١) في النظام القانوني للملكية الاشتراكية أن الفقه قد اختلف في تحديد هذا المعيار وذهب إلى آراء عديدة ، وقد رجحنا الأخذ بمعيار الإثراء غير المشروع ، أو الدخل غير المستحق ، والذي يقضى بأن تدخل في مجال الملكية الاشتراكية تلك الأموال التي تدور على مالكم دخلا أو ثروة ليست ناتجة من العمل الشخصي له أو لا تتناسب مع هذا العمل ويستوى في هذا أن يكون هذا المالك يستغل أمواله بنفسه أو عن طريق طريق استئجار اليد العاملة المأجورة .

ونرى أنه في ظل النظام الاشتراكي المطبق في القانون المصري يجب أن يدخل في الاعتبار إلى جانب هذا المعيار اعتباراً آخر حرص المشرع المصري عليه وكان من الأسباب الرئيسية لإنشاء ملكية الشعب العامة ، وهو أن هذه الملكية العامة — كما يذكر ميثاقنا للعمل الوطني — هي الطريقة

(١) انظر ما سبق في هذا الخصوص ص ٢٦٠ ، ٢٦١

الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية، واستغلال الثروات الموجودة والكامنة ، والأموال والأدوات الأساسية التي تمثل قima مرتفعة في مجال الثروات المادية بالمجتمع^(١) .

كل ذلك يدفعنا إلى القول بأن المال الذي يجب أن يدخل في محل ملكية الشعب العامة يجب أن يتوافر فيه الاعتباران السابقان بحيث يكون — من ناحية أولى — مصدراً للإثراء والربح غير المشروع وأداة للاستغلال إذا ترك في مجال الملكية الفردية ، وأن يكون من ناحية أخرى يحتل — بحكم طبيعته — مركزاً أساسياً هاماً في عملية الإنتاج .

وقد كانت هذه الاعتبارات محل رعاية الميثاق حينما وضع في الباب السادس الخاص بحتمية الحل الاشتراكي الخطوط والحدود العامة التي ترسم محل ملكية الشعب العامة ، وفي ضوء جميع هذه الاعتبارات وطبقاً لنصوص الدستور المصرى وأحكام الميثاق يمكن القول بأن الملكية الاشتراكية — ملكية الشعب — تشمل في القانون المصرى الأموال الآتية :

أولاً : الهياكل الرئيسية للإنتاج :

فقد نص الميثاق^(٢) على أنه في مجال الإنتاج عموماً يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لحماية الإنتاج كالمسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقت القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة في نطاق الملكية العامة للشعب . وبذلك نرى أن هذه الطائفة الأولى من الأموال التي تدخل في ملكية الشعب إنما تشمل بعض الأموال التي كانت تدخل في التقسيم التقليدى للملكية في الدومين العام للدولة وتعتبر أموالاً عامة ، وذلك مثل الطرق والموانى والمطارات والمرافق العامة ذات الطابع الإدارى والبحث ، كما تشمل أيضاً أموالاً أخرى . تعتبر عماداً للإنتاج وشرطاً جوهرياً له بحيث لا يمكن

(١) ميثاق العمل الوطنى — الباب السادس : حتمية الحل الاشتراكي .

(٢) الميثاق — الباب السادس : حتمية الحل الاشتراكي .

تركها في مجال التملك الخاص الأفراد مثل طاقات القوى المحركة والسكك الحديدية ووسائل النقل والسدود . ويلاحظ أن نصوص الميثاق والدستور صريحة على أنه لا يسمح بالملكية الخاصة على الإطلاق في هذا المجال .

ثانياً : في مجال الصناعة :

ينص الميثاق على أنه في مجال الصناعة يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها داخلية في إطار الملكية العامة للشعب ، ولذا كان من الممكن أن يسمح للملكية الخاصة في هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله ، ويجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار ، ولذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

يتضح من ذلك أن القانون المصري وإن كان قد أباح الملكية الخاصة في هذا المجال إلا أنه قصرها على الصناعات الخفيفة وأخضعها دائماً لسيطرة ورقابة القطاع العام كما سنرى تفصيلاً .

أما الشركات المؤسسات والمهينات والمصانع القائمة بالصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية ، فإنها تدخل جميعاً في ملكية الشعب العامة وبجميع ما تشمله من أدوات ووسائل الإنتاج وتخضع لأحكام القطاع العام^(١) .

ثالثاً : في مجال التجارة :

يمكن طبقاً لأحكام الميثاق التي حددت بدقة محل ملكية الشعب العامة في مجال التجارة أن نحدد هذا المحل كالآتي^(٢) :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب وفي هذا المجال فإن تجارة الإستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات فإن

(١) الميثاق — الباب السادس — حتمية الحل الاشتراكي .

والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ والقوانين الاشتراكية التالية له والتي نصت على تأميم الشركات الأساسية التي تعمل في قطاع الصناعة ونقل ملكيتها إلى الدولة .

(٢) الميثاق — الباب السادس : حتمية الحل الاشتراكي .

القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعاً لاحتمالات التلاعب، وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعاً القطاع الخاص على تحمل مسؤولية الجزء الباقي منها .

ويجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ولا بد له أن يتحمل مسؤولية ربح التجارة الداخلية على الأقل منعاً للاحتكار لفسح مجالاً واسعاً في ميدان التجارة الداخلية لنشاط الخاص والتعاوني .

يتضح من ذلك أيضاً أن القانون المصري في مجال التجارة أباح للملكية الخاصة مجالاً مقيداً . ولكنه جعل الغلبة في هذا المجال للملكية العامة للشعب بحيث يجب أن تشمل في القانون المصري كل مجال تجارة الاستيراد فضلاً عن ثلاثة أرباع تجارة الصادرات وربع التجارة الداخلية . ولا شك أن الغرض من ذلك هو ألا تكون التجارة الخارجية مصدراً للربح أو المضاربة بل أن تكون تحت سيطرة الشعب المباشرة في صورة الملكية الاشتراكية ضماناً لتوجيهها للمصلحة العامة ^(١) .

رابعاً : في مجال العمليات المصرفية والمالية :

نص الميثاق على أنه يجب أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة لأن المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة .

وكذلك فإن شركات التأمين لا بد أن تكون في نفس إطار الملكية العامة حماية لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها ^(٢) .

(١) القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الاستيراد والذي نص على أن يكون استيراد السلع من الخارج بقصد الاتجار أو التصنيع مقصوراً على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام .

انظر كذلك رقت المحجوب — المرجع السابق ص ١٤١ .

(٢) وقد تم تحقيق ذلك بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ السالف الذكر والذي قضى بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين فأصبح الجهاز المصرفي كله في إطار الملكية العامة للشعب .

طرق إنشاء الملكية الاشتراكية للشعب : يشور البحث بعد تحديد الأموال التي تكون الملكية الاشتراكية للشعب عن وسائل وطرق إنشاء هذه الملكية أو تحويل هذه الأموال من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية الاشتراكية العامة، ذلك أن تدخل الدولة في مجال أدوات ووسائل الإنتاج لإخضاعها لسيطرتها ولرقابة الشعب ولتقلها من مجال الملكية الخاصة يتخذ عدة صور^(١) تبدأ من مجرد مساهمة الدولة في رأس مال المشروع الخاص، وتشمل أيضاً إنشاء المشروعات بصفة أصلية، كما قد تصل إلى درجة نقل ملكية المشروع الخاص كله إلى الدولة عن طريق التأميم .

ويمكن القول أن المشرع المصري قد أخذ بهذه الصور الثلاث في إنشائه للملكية الشعب العامة حيث لجأ إلى تأميم الشركات والهيئات الأساسية القائمة بالنشاط الصناعي والتجاري ، كما لجأ أيضاً إلى تحقيق مساهمة الدولة في بعض المشروعات القائمة ، ولجأ أخيراً إلى صورة إنشاء الدولة لبعض المشروعات العامة بصفة أصلية لتمارس النشاط في مجال الصناعة والتجارة . على التفصيل الآتي :

أولاً : التأميم :

يمكن تعريف التأميم في ظل الدستور المصري وميثاق العمل الوطني بأنه انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب ، وذلك ليس ضربة للمبادرة الفردية — كما ينادى أعداء الاشتراكية — وإنما توسيعاً لإطار المنفعة العامة وضمناً لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم إصلاح الشعب ،^(٢) .

ينص من ذلك أن التأميم في النظام المصري يعتبر انتقالاً للملكية المشروع الخاص — أداة الإنتاج — من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب ، وذلك توسيعاً للقطاع العام بقصد ضمان إستعمال واستغلال أموال الإنتاج في سبيل المصلحة العامة .

Katzarov : Théorie de la nationalisation, Neuchatel, 1960, (١)

p. 235, 236.

(٢) الميثاق — الباب السادس : حتمية الحل الاشتراكي .

ومن ثم لا يأخذ التأميم في القانون المصرى — وهو ما أكده الميثاق — معنى عقوبة تحمل برأس المال الخاص حين ينحرف، بل إن نقل أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الفردية إلى مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم حيث يستهدف تغيير طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى وتأكيد سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج^(١).

كانت النتيجة الهامة لذلك أن التأميم فى القانون المصرى يستتبع إعطاء تعويض للمزوعة ملكيتهم يؤدى بموجب سندات إسمية على الدولة لمدة معينة وبفوائد محددة.

خصائص التأميم كطريق من طرق إنشاء ملكية الشعب :

سبق أن ذكرنا الأحكام والخصائص العامة للتأميم بصفة عامة بوصفه سبباً من الأسباب الأصلية لإنشاء الملكية الاشتراكية للدولة^(٢). ولذلك سنقتصر هنا على بيان الخصائص التى يتميز بها التأميم فى القانون المصرى طبقاً للتعريف السابق، بوصفه من أهم طرق إنشاء ملكية الشعب العامة والتى تميزه بالميزات الآتية :

١ - انتقال ملكية المشروع المؤمم إلى الأمة : يبين من تعريف الميثاق للتأميم بأنه انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب، أن من أهم خصائص التأميم فى القانون المصرى أنه طريق من طرق إنشاء الملكية الاشتراكية العامة، فيتميز بأن من شأنه انتقال ملكية المال المؤمم إلى الأمة، أما عن المالك الحقيقى الجديد لهذا المال فقد كان محل خلاف فى الفقه كما سيجى تفصيلاً.

وبذلك يختلف التأميم من هذه الناحية عن بعض الإجراءات الأخرى

(١) فتحى عبد الصبور — الآثار القانونية لتأميم ١٩٦٧ من ٢٢.

رفعت المحجوب — المرجع السابق من ١٤٤.

(٢) ما سبق من ٢٧٢ وما بعدها.

المشابهة له ولكن لا تعتبر سبباً من أسباب إنشاء ملكية الشعب ، ومن أهم هذه الاجراءات فرض الحراسة على الاموال والذي يعتبر إجراءً وقتياً لا يهدف إلا إلى المحافظة على الاموال المفروضة عليها الحراسة وإدارتها ، وبذلك تختلف الحراسة عن التأمين في القانون المصري في أنها لا يترتب عليها نقل ملكية المشروع أو المال الخاضع لها من القطاع الخاص إلى القطاع العام للأمة بل لا يعدو الحارس أن يكون نائباً عن المالك الأصلي والذي يظل محتفظاً بالملكية ومسئولاً عن إستغلالها (١) .

٢ — محل التأمين أداة من أدوات الانتاج (مشروع) : يبين من نص الميثاق أيضاً أن التأمين في القانون المصري هو إنتقال أداة من أدوات الإنتاج ، من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب ، وبذلك يتضح أن التأمين يجب أن ينصب — من حيث المحل — على أداة من أدوات الانتاج مثل مشروع معين أو عدة مشروعات وما تشمله من عقارات ومنقولات مادية وآلات وأدوات ، وبذلك يتميز عن بعض النظم الأخرى المشابهة له مثل نزع الملكية للمنفعة العامة والذي يرد على عقار معين بالذات ويتميز بأنه ذو طبيعة فردية بعكس التأمين الذي يعتبر ذو طبيعة غير شخصية فيشمل أدوات الانتاج كنشاط اقتصادي وليس كمال معين بالذات ويترتب على ذلك آثار هامة تميز بين النظامين من حيث الاجراءات والآثار (٢) .

٣ — التأمين يستهدف المصلحة الجماعية: جاء في صلب الميثاق بصدد تعريف التأمين «إن ذلك ليس ضربة للمبادرة الفردية — كما ينادى أعداء الاشتراكية — وإنما هو توسيع لآطار المنفعة العامة وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب » (٣) .

(١) فتحى عبد الصبور ، المرجع السابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) أنظر في ذلك بالتفصيل : صلاح الدين عبد الوهاب ، «شروعية التأمين في القانون الدولي والداخلى» ، المجلة سنة ٤٢ عدد ١٠ ص ١٠٦٨ .

(٣) الميثاق — الباب السادس — حماية الحل الاشتراكي .

ويتضح من ذلك أن الغرض من نقل أداة الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال ملكية الشعب عن طريق التأميم ليس هو الحصول على إيرادات معينة من وراء هذا المال أو إدخاله في الدومين العام للدولة، وإنما الغرض منه هو ضمان استعمال هذا المال واستغلاله في سبيل المصلحة العامة الجماعية .

٤ - التأميم يفترض لإدارة إشتراكية المشروع المؤمم : من أهم الأغراض المقصودة من تأميم أداة من أدوات الإنتاج (مشروع معين) هو إبعادها عن الإدارة الرأسمالية التي تتحكم في إستغلال الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، وجعلها تحت إدارة وإشراف الدولة الممثلة الأمة في ظل نظام إدارة عادلة تقوم على إشتراك العاملين في إدارة المشروع ومساهماتهم في الأرباح وخضوع هذه الإدارة لرقابة الشعب كما سيبيء تفصيلا .

قوانين يوليو سنة ١٩٦١ الاشتراكية وصور التأميم في القانون المصري :

رأبنا في طرق تدخل الدولة في مجال ملكية أدوات الإنتاج أن من هذه الطرق ما يستلزم نقل ملكية هذه الأدوات - وغالباً ما تكون مشروعات إقتصادية للإنتاج وما تشمله من مصانع وأدوات وآلات - إلى الدولة عن طريق التأميم وتأخذ هذه الطريقة إحدى صورتين ، عادة : -

الصورة الأولى أن تنتجه الدولة عند التأميم إلى تصفية كافة نشاط المشروع القديم وإنهاء شخصيته القانونية فتنتهي بذلك الملكية الخاصة له وتبدأ الملكية الاشتراكية العامة عليه ويتخذ شكلاً جديداً حسب طريقة الاستغلال والإدارة المناسبة التي تختارها له الدولة حسب طبيعته .

الصورة الثانية أن يكون المشروع الرأسمالي عبارة عن شركة أسهم تلتجأ الدولة إلى نقل ملكية هذه الأسهم إليها عن طريق التأميم مع بقاء الشخصية القانونية للشركة المؤتممة قائمة بنظامها القانوني القديم وذمتها المستقلة^(١) .

Katzarov, K. : Théorie de la nationalisation, Neuchatel, 1960, (1)
p. 237 et suiv.

وقد قام المشرع المصرى فى عام ١٩٦١ بسلسلة من القوانين المتعاقبة استهدف بها تأكيد سيطرة الشعب على أدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية الهامة فى جميع القطاعات ونقلها من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية الاشتراكية والى أطلق عليها الدستور والميثاق لاسم «ملكية الشعب العامة» ويمكن القول أنه أبأ كانت الإجراءات التى تم بواسطتها التأميم فى القانون المصرى فى هذه التشريعات ؛ سواء عن طريق مرسوم تأميم مباشر ينهى الملكية الخاصة لمشروع معين وينقله إلى الدولة ؛ أو عن طريق تصفية المشروع القائم وإقامة مشروع عام بدلا منه ؛ أو عن طريق إسقاط الالتزام عن المشروع إذا كان يقوم بخدمة مرفق عام وإسناد إدارته إلى مرفق مشروع عام. فإنه بين من استعراض نصوص هذه التشريعات الاشتراكية التى حققت تأميم أدوات ووسائل إنتاج فى القانون المصرى أن المشرع قد سلك فى سبيل ذلك ثلاث طرق مختلفة : —

الطريقة الأولى : وهى نقل ملكية المشروع مباشرة إلى الدولة فنزول شخصيته الاعتبارية ويتخذ شكلا قانونيا جديدا ، قد يكون مؤسسة أو هيئة عامة أو شركة مساهمة عامة أو شركة اقتصاد مختلط ، وذلك أبأ كانت الوسيلة القانونية لنقل هذه الملكية إلى الدولة سواء عن طريق تصفية الشركة الرأسمالية وإنشاء شخص معنوى عام جديد من السابق ذكرهم أم تم ذلك بواسطة اندماج أكثر من شركة يضم إحداها إلى الأخرى أو بمرج الاثنين وخلق شخص معنوى جديد بدلا منهما^(١) .

١ — وقد سلك المشرع المصرى هذه الطريقة للتأميم بالنسبة للهياكل الرئيسية للإنتاج وفى مجال الإنتاج عموما ، فقد رأينا أن الميثاق والدستور ينصان على أن ملكية الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالمصانع الحديدية

(١) السهوى - الوسيط فى شرح القانون المدنى الجديد - الوسيط ج ٨ حق الملكية سنة ١٩٦٧

ص ٦٢٦ ، ٦٢٧ .

صلاح الدين عبد الوهاب - التأميم فى نطاق التطبيق العمل — الهامة سنة ٤٢ عدد ١٠

ص ١٠٤٨ وما بعدها .

والطرق والموانئ وطاقات القوى المحركة ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة يجب أن تكون فى نطاق الملكية العامة للشعب . وقد حقق المشرع ذلك من ناحية أولى بتأميم جميع المناجم والمحاجر ونص على اعتبارها مملوكة للدولة وأنهى جميع تراخيص البحث وعقود الاستغلال بالنسبة للمناجم وبعض المحاجر ونص على تأميم الأصول المستخدمة فى الاستغلال وأن تؤول ملكيتها إلى الدولة^(١) .

ومن ناحية ثانية قام المشرع بتأميم الشركات الرئيسية القائمة بإدارة مرافق نقل الركاب وبعض الشركات الهامة الأخرى للنقل الداخلى وجميع الهيئات والشركات والمؤسسات القائمة بالنقل البحرى ، ونص على أن تؤول ملكيتها إلى الدولة فتركز فى يدها القيام بخدمات النقل فى هذا الصدد عن طريق مؤسساتها العامة^(٢) .

ومن ناحية ثالثة رغم أن المشرع المصرى لم يأخذ بمبدأ التأميم الكامل فى مجال الملكية الزراعية كما رأينا إلا أنه رأى تأميم شركات استصلاح الأراضي الزراعية نظراً لمساهمتها بنظام الإنتاج الرئسمى فى المجتمع^(٣) .

٢ - وأما فى مجال الصناعة فقد اتخذ المشرع المصرى طريق نقل الملكية إلى الدولة سواء بواسطة التصفية أو بواسطة الإنعماج بالنسبة لجميع الشركات والمنشآت الصناعية الهامة فى هذا المجال ، مثال ذلك شركات صناعة وتجارة

(١) وتم ذلك بالمادة ٣ من قانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر وباعتبار جميع المزارع المعدنية فى المناجم وجميع خامات المحاجر الموجودة بالأراضى المصرية ملكاً للدولة ، والقانون ٧٣ لسنة ١٩٦٣ الخاص بإنهاء جميع تراخيص البحث والاستغلال فى المناجم والمحاجر ونقل أصولها إلى الدولة .

(٢) القانون ٨٨ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتأميم جميع شركات النقل البحرى وإنشاء الهيئة العامة لشئون النقل البحرى ، ثم القانون ١٠٩ لسنة ١٩٦١ بإلغاء الهيئة السابقة وإنشاء المؤسسة العامة للنقل والمواصلات والقانون ١٤٦ لسنة ٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحرى . وأخيراً صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ الذى تضمن إنشاء المؤسسة المصرية للنقل البحرى لتتجمع بين يديها جميع أمور النقل البحرى بالبلاد .

(٣) القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم شركات استصلاح الأراضي الرراعية وإخصائها للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالتأميم الكامل للمشرعات الاقتصادية .

وتوزيع الأدوية ، وكذلك بالنسبة لتأميم الشركات والمنشآت القائمة بصناعة الأدوية^(١) ، وكذلك بتأميم شركات صناعة النسيج والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والهندسية ومواد البناء والحراريات والتعدين ونقل ملكيتها إلى الدولة وكذلك بالنسبة للمنشآت والشركات القومية^(٢) وبالنسبة لجميع الشركات والمصانع الخاصة الأخرى التي يصدر بشأن كل منها قانون خاص بتأميمها ونقل ملكيتها إلى الدولة .

٣ - وأما في مجال التجارة فقد تم تأميم جميع منشآت كبس القطن بنقل ملكية الشركات والهيئات التي تقوم بهذه التجارة إلى الدولة مباشرة^(٣) ، وكذلك بتأميم منشآت تصدير القطن ومعالجة القطن والنسج على أيلولة ملكيتها إلى الدولة .

وكذلك قام المشرع بتأميم شركات المفاوضات الهامة لما تقوم به من دور هام في الاتحاد القومي باعتبارها أداة من أدوات الإنتاج الهامة^(٤) .
الطريق الثانية : وتكون باحتفاظ المشروع بكيانه السابق كما كان موجوداً ، بحيث يكون التأميم عن طريق نقل ملكية الأسهم إلى الدولة لتتفقد بها كيان يتنفع به المساهمون مع بقاء شخصية المشروع الاعتبارية قائمة ومع احتفاظه بنظامه القانوني^(٥) .

(١) بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالاستيلاء على الأدوية ومخازن الأدوية ثم قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ بالتأميم الكامل للشركات والمنشآت القائمة بصناعة الأدوية .

(٢) تم ذلك بمقتضى القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ والقانون ١٧٣ لسنة ١٩٦٣ الخاص بتأميم شركات إنتاج سيارات رمسيس والقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم الشركة التجارية للصناعة بين القارات وقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦٣ بتأميم المؤسسة المصرية لصناعة الجين الجف وقانون ٢ لسنة ١٩٦٤ بتأميم شركة النيل الصناعية والفنادق الامامية تأمياً كاملاً ، والقانون ٥١ لسنة ٦٣ الخاص بتأميم شركات ومنشآت التدوين الخاصة بالمطاحن والمخابز وضارب الأوز والصناعات الملحقة بها والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٣ ، الخاص بتأميم شركات الملاص والمنسوجات

(٣) القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ والمعدل بالقانون ١٧١ لسنة ١٩٦١ .

(٤) القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٦٤

(٥) السندري المراجع السابق ص ٦٢٧ ، فتى عبد الصبور للمرجع السابق ص ٥٥

وقد قام المشرع المصرى بتطبيق هذه الطريقة فى تأمين البنوك وشركات التأمين وبعض الشركات الخاصة فى مجال التعدين والاسمنت والنحاس ، حيث نص على تأمين جميع البنوك وشركات التأمين وبعض الشركات الخاصة عن طريق تحويل أسهمها ورؤوس أموالها إلى سندات إسمية على الدولة تكون قابلة للتداول فى البورصة ، وتظل البنوك والشركات المؤممة محفظة بشكلها القانونى وتستمر فى مزاولة نشاطها^(١) . وكان قد سبق تأمين بنك مصر^(٢) والبنك الأهلى^(٣) والبنك البلجيكي والدولى بمصر^(٤) .

الطريقة الثالثة : وتختص بها المرافق العامة ويكون فيها التأمين بسحب الالتزام ، حيث تتمثل أداة الإنتاج المطلوب نقل ملكيتها من مجال الملكية الخاصة إلى مجال ملكية الشعب العامة فى مرفق عام عهدت الدولة بإدارته إلى ، الملتزمين ومن ثم يكون تأمين هذا المرفق عن طريق سحب الالتزام واستيلاء الحكومة عليه^(٥) .

وقد قام المشرع المصرى بسلوك هذه الطريقة بالنسبة لتأمين شركة قناة السويس البحرية^(٦) ومرفق مياه القاهرة^(٧) ومرفق الغاز والكهرباء فى القاهرة^(٨) وشركة ترام القاهرة^(٩) وشركة ليبون لاستغلال مرفق كهرباء وغاز الإسكندرية^(١٠) .

(١) القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

(٢) القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠

(٣) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠

(٤) القانون ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠

(٥) السهوى — المرجع السابق — ص ٦٢٩ ونص عبد الصبور ص ١٢٦

(٦) القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٦

(٧) القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧

(٨) القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨

(٩) القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١

(١٠) القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١

ثانيا : مساهمة الدولة في المشروع « التأميم الجزئي » :

كان الطريق الثاني الذي اختاره المشرع المصري ، إلى جانب التأميم لتخليص وسائل وأدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة وما تفرضه من إدارة فردية رأسمالية لهذه الأدوات وتأكيد سيطرة الشعب عليها وما تفرضه من إدارة جماعية واستغلال حسن في سبيل المصلحة العامة - بجانب التأميم الكامل - هو النص على مساهمة القطاع العام في بعض المشروعات والشركات الأخرى القائمة ، عن طريق المشاركة في رأس المال بنصيب لا يقل عن نصف هذا الرأسمال مما يضمن سيطرة الدولة على إدارة واستغلال هذه المشروعات وضمان توجيهها في سبيل المصلحة العامة ونحو تنمية الاقتصاد القومى .

وتطبيقاً لذلك صدر الجزء الآخر من قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ والتي أكملت قوانين التأميم الكامل بالنص على هذه المساهمة حيث نص المشرع في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ في المادة الأولى على أنه يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبنية في الجدول المرفق له شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال كما قضت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المذكور بأنه حتى يتسنى تنفيذ هذا الحكم فإنه يتم تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف وتلتزم الدولة بتعويضهم معويضاً عادلاً مقابل ذلك . كما نص المشرع بأن تكون كل منشآت مزاوله تجارة تصدير القطن في شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم في رأس مالها إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى بحصة لا تقل ، عن ٥٠ ٪ من رأس المال^(١) .

وحظر المشرع على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك من تاريخ

(١) تم ذلك بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ وإن كانت منشآت القطن قد تم تأميمها تأميماً كاملاً بعد ذلك بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ .

صدوره من أسهم الشركات المبينة مايزيد قيمته السوقية عن ١٠ آلاف جنيه وأن تؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة عن ذلك^(١).

ويلاحظ أن النص على مساهمة الدولة في هذه المشروعات يعتبر تأكيداً لسيطرة الإدارة الشعبية عليها وفرض الرقابة عليها ؛ وإن كان البعض قد اعتبر أيلولة ملكية نصف أسهم الشركات بمقتضى القانونين ١١٨ ، لسنة ١٩٦١ ، ١٢٠ لسنة ١٩٦١ وكذلك ملكية الأسهم الزائدة فيها طبقاً للقانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ إلى الدولة هو « تأميم جزئى » ، مع بقاء الشخصية الاعتبارية للنشأة محل التأميم قائمة ومع احتفاظها بطبيعتها القانونية فتصبح الشركة الخاضعة للتأميم الجزئى من شركات الاقتصاد المختلط^(٢).

ولكننا نرجح رأياً آخر يرى أن مساهمة الدولة ومؤسساتها العامة في تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق الاكتتاب فيما أو شرائها سواء بمفردها أو مع شريك آخر ، يعتبر من أسباب إنشاء القطاع العام - ملكية الشعب - في القانون المصرى^(٣).

ثالثاً : إنشاء الدولة مباشرة للمشروعات العامة :

يعتبر من طرق إنشاء الملكية الاشتراكية في القانون المصرى أيضاً أن تلجأ الدولة مباشرة إلى إنشاء مشروعات عامة تتولى استغلال واستثمار أدوات ووسائل الانتاج الرئيسية بالمجتمع ، مثال ذلك مشروع كهرباء خزان أسوان ومشروع السد العالى أو مساهمة الدولة في إنشاء بعض المشروعات العامة مثل شركة الحديد والصلب^(٤).

(١) القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١

(٢) فتحى ميد الصبور المرجع السابق - ص ١١٠

(٣) رفعت المحجوب - النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ص ١٤١ ، ١٤٢ .

(٤) رفعت المحجوب - المرجع السابق ص ١٤٦

حيث قد تقرر الدولة أن أهمية مال معين من أموال الانتاج قد بلغت درجة تستلزم تدخل الدول المباشر وتمويل من ميزانيتها لانشاء مشروع عام يتولى استغلال وإدارة هذا المال ويدخل بذلك في ملكية الشعب العامة بصفة أصلية .

النظام القانوني لملكية الشعب في القانون المصري :

بعد أن عالجنا محل وطرق إنشاء الملكية الاشتراكية لأموال الانتاج في القانون المصري يثور البحث الآن عن الأحكام القانونية لهذه الملكية من نواح عدة : فمن ناحية أولى من هو المالك - من الناحية القانونية - لأموال وأدوات الإنتاج المؤتمنة التي دخلت في ملكية الشعب وما هي طبيعة حق المشروع العام على هذه الأموال ؟ وما هي الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية في القانون المصري ؟ وما هو النظام القانوني الذي يطبق على إدارة واستغلال هذه الملكية ذات الطبيعة الخاصة ؟ وما هي وسيلة إخضاع هذه الملكية لسيطرة الشعب ورقابته الفعلية ؟ سنحاول علاج هذه الأمور تباعاً .

الطبيعة القانونية لملكية الشعب والمالك الحقيقي لها :

لم يعن الدستور كما لم يبين الميثاق ولم تفصح قوانين التأميم عن الطبيعة القانونية لهذه الملكية الاشتراكية الجديدة التي أنشأها الدستور والميثاق وأطلق عليها اسم « ملكية الشعب » ، ولم تبين إذا كان من الممكن إدراجها في أى صورة من صور الملكية التقليدية المعروفة أم أن لها طبيعتها المتميزة ؟ ونحن نعتقد أنه بالنظر إلى تنظيم هذه الملكية في ضوء النصوص التي قررتها والأموال التي تدخل فيها ، نجد أنها تشمل أموالاً مختلفة الطبيعة فمنها ما كان يدخل بطبيعته في الدومين العام أو الأموال العامة في النظم الرأسمالية مثل الطرق والزرع والكبارى والجسور ، ومنها ما كان يدخل في الملكية الخاصة في هذه النظم الفردية مثل أدوات ووسائل الإنتاج في مجال الصناعة والتجارة والمال ، ولما كانت كل طائفة من هذه الأموال تحتاج إلى نظام

قانونى خاص يتفق مع طبيعتها المتميزة ، فإنه يكون من الصعب إدراج هذه الملكية - ملكية الشعب - فى نطاق أحد القانونين العام أو الخاص أو تطبيق وسائل أحد هذين القانونين عليهما دون القانون الآخر . وبدفعنا ذلك إلى القول بأن فكرة ملكية الشعب العامة هي فكرة ذات طبيعة خاصة تميل إلى التميز بصبغة سياسية أو اقتصادية بحيث لا يمكن إدراجها فى صورة من صور الملكية القانونية الموجودة لدينا ، وهي تفترض تطبيق وسائل وأساليب كل من القانونين الخاص والعام بالنسبة لإدارة واستغلال هذه الملكية ثم الرقابة والسيطرة عليها .

ويكون الجدير بالبحث ، لذلك ، هو تحديد صفة المالك الذى تثبت له الملكية من الناحية القانونية وكذا من يكون له سلطات المالك من استعمال واستغلال وتصرف على الأموال والأدوات التى تدخل فى هذه الملكية الاشتراكية ذات الطبيعة الخاصة ، أو بعبارة أخرى من هو الشخص - من وجهة نظر القانون المدنى بصفة خاصة - الذى يجمع فى يده السلطات التى تمنحها هذه الملكية من استعمال واستغلال وتصرف ، هل هو المشروع العام الذى أسندت إليه إدارة واستغلال هذه الملكية أم هو الدولة أم هو شخص آخر ؟

اختلف الفقهاء فى القانون المصرى فى تحديد المالك للملكية الاشتراكية إلى عدة آراء مختلفة على التفصيل التالى : -

الراى الاول : المالك الحقيقى هو الشعب :

ذهب رأى فى الفقه المصرى إلى أن المالك للملكية الاشتراكية العامة فى القانون المصرى - من الناحية القانونية والفعلية - هو الشعب ذاته^(١) . والمقصود بالشعب فى هذا الرأى باعتباره المالك للملكية الاشتراكية ،

(١) صلاح الدين حافظ عطية - الملكية فى التطبيق العربى للاشتراكية - بحث بتكليف

من اللجنة الدائمة للدستور ، ص ٤٠ .

ليس هو الشعب الذى يدخل فى مدلول الأمة باعتباره وحدة مجردة مستقلة عن أشخاص الأفراد الذين يدخلون فى تكوينها ، وإنما المقصود هو الشعب الحقيقى بما يتضمنه من قوى مختلفة وراثت فعلية حددها الميثاق ، أى الشعب بمدلوله الاجتماعى وأفراده الحقيقين وليس تلك الوحدة الوهمية المجردة. وبذلك ينتهى هذا رأى إلى أن هذه الملكية الاشتراكية تكون للشعب الحقيقى سواء الشعب السيامى صاحب السلطة السياسية أو مجموع الشعب كله حيث يلتقى الشعب فى حقيقته الاجتماعية مع الشعب بوصفه صاحب الفعلى للسلطة السياسية .

ويبرر هذا رأى وجهة نظره بأن من شأنها التخلص من مساوىء وأخطار اعتبار الدولة هى المالك للملكية الاشتراكية لأن ، ذلك من شأنه خلق طبقة يروقراطية متمثلة فى أجهزة الدولة من شأنها فرض إرادتها على المجتمع وعدم تحقيق العدالة الحقيقية وخلق رأسمالية الدولة^(١) .

وبلاحظ على هذا رأى أنه رغم المزايا التى يحققها من وجهة النظر الاجتماعية والاشتراكية بإسناده الملكية الاشتراكية فى القانون المصرى إلى الشعب ذاته بطوائفه وراثته تحقيقاً لمزيد من الديمقراطية ، إلا أنه فى نظرنا لا يمكن تأسيس هذا رأى على سند ، قانونى حيث أن المالك — طبقاً للنصوص القانون المدنى — هو من يمارس السلطات الفعلية للملكية من استعمال واستغلال وتصرف الأمر الذى لا يمكن معه تحقيق ذلك بالنسبة إلى الملكية الاشتراكية ، لأنه من الثابت أنه ليس لجميع المواطنين أن يقوموا باستعمال أموال الملكية الاشتراكية بأنفسهم أو بالتصرف فيها .

فمن المعلوم قانوناً أن المالك إما أن يكون شخصاً معيّناً سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً فتكون له شخصية معنوية وذمة مالية تثبت فيها حقوق وسلطات الملكية والالتزامات المترتبة عليها ، وإما أن تكون الملكية شائعة أى مشتركة بين عدد من الأفراد على الشيوع بحيث يكون لكل منهم نصيب

في إدارة المال الشائع والانتفاع به ثم التصرف فيه كذلك^(١)، ولكن الذي يلاحظ بصدد الملكية الاشتراكية أنه وإن كان لبعض أفراد الشعب استعمال بعض الأموال العامة التي تدخل فيها مثل الطرق والكبارى والشواطىء إلا أنهم لا يملكون حق التصرف فيها، كما أن ليس لهم حق استعمال واستغلال جزء كبير من أموال الملكية الاشتراكية الخاصة بأموال الإنتاج التجارية والصناعية والمالية .

ولذلك يكون القول باسناد الملكية الاشتراكية إلى أفراد الشعب - وإن كان يصلح بغيراً سياسياً - فإنه لا يستند إلى أساس قانونى ولا يصلح لإيجاد مالك يمكن إسناد سلطات الملكية القانونية إليه .

الراى الثانى : المالك هو الدولة :

ذهب رأى آخر إلى أن الملكية الحقيقية لأموال ووسائل الإنتاج التي تم تأميمها ونقلها إلى مجال ملكية الشعب تكون للدولة ذاتها بوصفها شخصا معنوياً عاماً، بحيث تحتفظ الدولة بملكية الرقبة في هذه الأموال ولا تخول للشروع العام القائم باستغلالها وإدارتها سوى حق الانتفاع بهذه الأموال. دون أن يكتسب حق ملكية بالمعنى الصحيح عليها .

وقد سبق أن رأينا أن هذا هو الرأى الراجح في النظم التي تأخذ بنظام ملكية الدولة كطبيعياً للملكية الاشتراكية مثل القانون السوفيتى ، حيث رأينا أن المالك لهذه الأموال هو الدولة ذاتها وأنها تمنح الأموال والأدوات إلى المشروعات العامة لإدارتها واستغلالها فقط بينما تبقى الملكية بما تخوله من حق التصرف في يد الدولة^(٢) .

ولاشك أن هذا الرأى يتمشى مع نظام ملكية الدولة الاشتراكية الذى

(١) عبد الرزاق السنهورى - الوسيط - ج ٨ - حق الملكية - ص ٢٩٧ وما بعدها؛

(٢) أنظر ما سبق في هذا الخصوص ص ٢٤٢ وما بعدها

يفترض تركيز ملكية أدوات ووسائل الإنتاج في يد الدولة ومشروعاتها العامة في ظل نظام تأميم كامل لهذه الأدوات مع تنوع طرق إدارتها وإستغلالها .

وقد ذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى الأخذ بهذا الرأي بالنسبة لملكية أموال المشروعات المؤممة في فرنسا ، فيرى أن الدولة تحتفظ بحق ملكية هذه الأموال وتحول المؤسسة العامة على المال المؤمم حق إشراف ورقابة فقط بينما يظل حق التصرف فيها للدولة ذاتها^(١) . ولا يكون للمؤسسة العامة إلا أن تتصرف في أموال التشغيل والمال الاحتياطي فقط دون سائر أموال وأدوات الانتاج .

فإذا نظرنا في القوانين المصرية التي نصت على تأميم أدوات ووسائل الإنتاج لوجدنا أن في نصوصها ما قد يفهم منه أن المالك لهذه الأدوات والأموال المؤممة هو الدولة ، فمثلا تنص المادة الأولى من قانون تأميم شركة قناة السويس^(٢) : « تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وينتقل إلى الدولة جميع ماله من أموال وحقوق » . كما نصت المادة الأولى من قانون تأميم بنك مصر^(٣) « يعتبر البنك الأهلي (بنك مصر) مؤسسة عامة وينتقل ملكيته إلى الدولة » .

وبذلك يؤدي التمسك بحرفية نصوص قوانين التأميم المصرية إلى القول بأن الدولة — كشخص معنوى عام — هي المالك الحقيقي لأموال وأدوات الانتاج المؤممة والتي نصت على نقل ملكيتها إلى الدولة ، بحيث تعتبر الدولة هي هذا المقام الممثل القانوني للشعب وتحفظ لنفسها بملكية هذه الأموال ولا يكون المشروع العام الذي يقوم بإدارة واستغلال هذه الأموال إلا هيئة

Jacquignon : Le régime des biens des entreprises nationales, (١)

Thèse, 1956, No. 166 et suiv.

Rivero : Le régime des nationalisations, No. 701.

(٢) قانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

(٣) قانون ٣٩ لسنة ١٩٦٠

مكلفة بالإدارة لحساب الدولة، وتكون التصرفات والعقود وأعمال الإدارة التي يقوم بها في هذا الصدد بالنيابة عن الدولة^(١).

الرای الثالث : المشروع العام هو المالك الفعلى :

يذهب الرأى الرابع فى القانون المصرى إلى أنه لا محل للتمسك بحرفية النصوص السابقة وأن المالك الحقيقى - من وجهة النظر القانونية - لأموال الإنتاج المؤممة والداخلية فى ملكية الشعب هو المشروع العام ذاته الذى أسندت إليه هذه الأدوات والأموال بحيث أنها تؤول إليه على سبيل الملكية التامة .

وقد تشعب الرأى فى تبرير هذا التكيف وبيان أساليبه على الوجه التالى :

فقد ذهب البعض إلى أن الملكية تؤول إلى المشروع العام عن طريق عملية مزدوجة بواسطة التأميم ، الذى يتجلى قانوناً إلى عمليتين متتاليتين : الأولى نزع ملكية الشركات المؤممة والثانية إنشاء مشروعات جديدة محل محل الملاك السابقين . ولما كان نزع الملكية هو عمل من أعمال الدولة لا يتم إلا بقانون ، فإن المشروع العام لا يتلقى الملكية مباشرة من المالك القديم بل يتلقاها من الدولة التى تم نزع الملكية لحسابها أولاً ، ويذهب هذا الرأى إلى أنه وإن كان المشرع الفرنسى حريصاً على بيان هذه العملية المزدوجة بينما اقتصر المشرع المصرى على بيان العملية الأولى فقط وهى نزع الملكية لحساب الدولة ، فإنه لا ينكر المرحلة الثانية من التأميم وهى إعادة نقل ملكية الأموال إلى المشروعات العامة الجديدة ، فقد جاء هذا الجانب الثانى فى سياق نصوص قوانين التأميم السابقة ، حيث نصت على اعتبار البنك الأهلى مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية مما يفترض منحها ملكية الأموال المسندة

(١) صلاح الدين هيد الوهاب المقال السابق الإشارة إليه ص ١٠١٥

مصطفى الجلال - نظام الملكية - ص ٥٨ ، ٥٩

إليها . وينتهى هذا رأى إلى أن الملكية تنتقل أولا إلى ذمة الدولة ثم تنتقل بعد ذلك إلى المشروع العام الذى يصبح هو المالك الحقيقى لأموال ووسائل الإنتاج المسندة إليه^(١) .

وذهب البعض الآخر إلى أن المشروع العام يعتبر مالكا بصفة أصلية ملكية تامة لأموال وأدات الإنتاج المسندة إليه وأن هذه الملكية قد انتقلت إليه مباشرة بحكم القوانين الخاصة بالتأميم ، وحتى لو نصت تلك القوانين على أيلولة الأموال المؤممة إلى الدولة ، ذلك أن الدولة ما هى إلا الشخص القانونى الممثل للأمة التى انتقلت إليها الملكية بالتأميم ، ولا يكون تعبير المشرع بانتقال الملكية إلى الدولة إلا تعبيراً عن تأميم المشروع ونقل ملكيته إلى الأمة أى بقصد إدارته المصلحة العامة فقط ، بدليل أن قوانين التأميم قد نصت على إنشاء شخص قانونى جديد ذى شخصية معنوية مستقلة عن الدولة لإداره المشروع المؤمم وتؤول إليه جميع موجودات وحقوق المشروع المذكور^(٢) .

وأيا كان التكييف المختار - سواء كانت الملكية تنتقل إلى الدولة ثم إلى المشروع أم كانت تنتقل إلى المشروع مباشرة - فإن هذا رأى الراجح فى القانون المصرى ينتهى إلى أن المالك الحقيقى لأموال ووسائل الإنتاج المؤممة فى نهاية الأمر هو المشروع العام ، بحيث تخول له على هذه الأموال جمع سلطات المالك من استعمال واستغلال وتصرف . ولا ينال من ذلك وجود الرقابة والإشراف على المشروع العام فى هذا الصدد لأنه يلاحظ أنه يدير جزءاً من الذمة العامة نفسها التى تفرض سيطرة ورقابة الشعب فى هذا المجال .

هذا فضلاً عن أن هذا رأى يحقق مزايا عملية لأنه يخضع جميع أموال

(١) اكتم أمين الحولى - أثر الصفة التجارية المشروع العام على طبيعته العامة - مجلد

إدارة قضايا الحكومة سنة ٣ دد ٤ ص ٩٢ - ٩٨

(٢) نصح عبد الصبور - المرجع السابق - ٢٨٧ - ٢٨٩

المشروع العام لنظام قانونى واحد بدلا من القول بوجود طائفتين من الأموال إحداهما ملك للدولة والأخرى ملك للمشروع العام مما يثير التعقيد ولا يشجع الغير على التعامل مع المشروع العام^(١).

إذا سلمنا مع هذا رأى بأن كل مشروع عام يمتلك الأموال والأدوات الممندة إليه ملكية تامة حقيقية إذا فن يكون المالك للمشروع العام كله ، بوصفه فى مجموعه وما يشمله من عقارات ومنقولات أداة من أدوات الإنتاج ؟

حاول البعض أن يكمل هذا الرأى ويوجب على هذا التساؤل بالمناداة بفكرة « تدرج الملكية الاشتراكية العامة » أى أن الملكية لا ترد فقط على الأموال المادية بل أيضاً على المشروعات العامة الاقتصادية فى ذاتها ، بحيث تدرج الملكية : فيكون المشروع العام هو المالك الوحيد للأموال التى تدخل فى ذمته ، ويكون له عليها سلطات المالك المختلفة من استعمال واستغلال وتصرف ، ثم يكون المشروع العام ذاته كشخص معنى وكأداة من أدوات الإنتاج يملوكا للمؤسسة العامة التى تشرف عليه وتراقبه والمؤسسة العامة ذاتها كشخص معنى تكون يملوكه للدولة وتؤول إليها أرباحها وتكون لها السيطرة التامة عليها فى توجيه نشاطها وفى وجودها^(٢).

وبذلك فإنه نزولا على الاعتبارات القانونية التى تستلزم - من الناحية القانونية - وجود شخص يمارس سلطات الملكية فلاشك أنه فى ظل القانون المصرى يجب الأخذ بالرأى الذى يعتبر كل مشروع عام مالكا للأموال والأدوات والوسائل التى تدخل فى حيازه ويمارس عليها سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف . أما اعتبارات المصلحة العامة وسائر المبررات الاجتماعية وتأكيد سيطرة الشعب على هذه الملكية العامة ، فتكون عن طريق قيام هذا الشعب بدور فعال فى رسم وتوجيه إدارة واستغلال

(١) اكتم القول — المقال السابق — ص ٩٨

(٢) أنظر فى عرض هذا الرأى بالتفصيل مصطفى الجبال المرجع السابق ص ٥٨ — ٦١

هذه الملكية عن طريق الخطة ، ثم اشتراكه في نفس هذه الادارة وممارسته الرقابة عليها .

بهذا التكييف المزدوج يمكن من ناحية أولى ضمان وجود شخص قانوني يمارس سلطات المالك في استعمال واستغلال والتصرف في هذه الملكية ، ومن ناحية أخرى تتأكد سيطرة الشعب على هذه الملكية . وفي ضوء هذه الاعتبارات تتحدد طبيعة ملكية الشعب العامة ، لأدوات الانتاج كما نادى بها الدستور والميثاق في القانون المصري . ويمكن تحديد الأحكام القانونية لاستغلال وإدارة هذه الملكية والرقابة عليها طبقاً لهذه الاعتبارات .

احكام الملكية الاشتراكية والرقابة الشعبية عليها :
في ضوء الطبيعة القانونية الخاصة ذات الصفة المزدوجة لهذه الملكية كما رأينا ، فإن النظام القانوني لها يجب أن يراعى فيه اعتباران : الاعتبار الأول هو أن يطبق على المشروع العام الطرق والأساليب التي تمكنه من ممارسة سلطات المالك على الأموال التي بين يديه من استعمال واستغلال وتصرف . والاعتبار الثاني أن يراعى في هذا النظام القانوني تأكيد سيطرة الشعب ورقابته على إدارة هذه الملكية وتوجيهها في سبيل المصلحة العامة . وذلك على التفصيل الآتي :

اولا : تطبيق طرق واساليب القانون الخاص :

تفترض الطبيعة القانونية الملكية الشعب كما رأينا اشتغالها على طوائف مختلفة من الأموال تحتل أدوات ووسائل الانتاج مركزاً هاماً بينها ، ويحتاج الأمر في استعمالها واستغلالها إلى نظام قانوني مرن متطور بعيد عن أساليب القانون العام وما تشمله من قواعد خاصة وضمانات استثنائية وجود ، مما استلزم استبعاد هذه الأساليب في إدارة المشروع العام والاعتماد على أساليب القانون الخاص . وقد استقر الفقه المصري على ذلك كما عني

المشروع المصرى بتأكيدہ فی قوانین التأمین المتعاقبة^(١).

يترتب على ذلك من ناحية أولى أنه يمنح المشروع العام - في ظل نظام الملكية الشعب - الحق في القيام بجميع الاعمال والتصرفات القانونية اللازمة لاستثمار الاموال الداخلة في حيازته ، بما تضمنه هذه الاعمال من استعمال واستغلال وتصرف في هذه الاموال ، وذلك خلافا للقاعدة المقررة بالنسبة للاموال العامة في ظل النظم التقليدية التي لا تجيز التصرف في هذه الاموال العامة الامر الذي يعرفل المشروع العام ويعوقه عن القيام بوظيفته ، فضلا عن أن منح المشروع العام حق التصرف في الاموال المستندة إليه لاخوف منه لأنه يكون خاضعاً في ذلك لقيود عديدة بواسطة الحطة ويمارسه تحت مختلف أنواع الرقابة المتنوعة على أعمال المشروع^(٢).

ومن ناحية أخرى بالنسبة لمبدأ الحجز على اموال المشروعات العامة والتنفيذ عليها استيفاء للدبون التي عليها ، فقد سلم النقه المصرى بجواز هذا الحجز ورأى أن الهدف منه ليس فقط مراعاة مصلحة دائي المشروع بل أيضاً مراعاة المصلحة العامة والكشف عما يصيب أجهزة المشروع من خلل يتمثل في عجزه عن تنفيذ الهدف المحدد له في الحطة بما قد يسمح بتداركه في الوقت المناسب^(٣).

ولذلك يجوز في ظل التشريع المصرى الحالي الحجز والتنفيذ على اموال المشروعات العامة ولا يقيد من جواز هذا الحجز سوى نص المادة ٨٧ من

(١) أكتف أمين الحول - أثر الصفة التجارية المشروع - المقال السابق ص ١٠١ وكذلك مقاله : الاتجاامات الكبرى في قانون المشروع العام - مجلة إدارة قضايا الحكومة

سنة ٣ عدد ٢ ص ٣٦ .

مصطفى الجبال المرجع السابق - ص ٦٤

ولن نتناول هنا جميع تفاصيل أحكام الإفطاع العام وإنما سندرس فقط للاعتبارات النظرية والأحكام القانونية لاستغلال هذه الملكية واللازمة لتحديد خصائصها وبيان طبيعتها القانونية ونحول في تفاصيلها إلى ما سبقته دراسته في النظام القانوني الملكية الاشتراكية في القسم الأول من الرسالة .

(٢) أكتف أمين الحول - المرجع السابق ص ٣٧ .

(٣) مصطفى الجبال المرجع السابق ص ٦٤ .

التقنين المدنى والذي يقرر عدم جواز الحجز على الأموال العامة ، فزى أن هذا النهى لا ينطبق إلا على الأموال العامة بالمعنى الضيق فى النظام التقليدى والذي يشمل الدومين العام للدولة مثل الطرق والترع والكبارى ، ولكنه لا يمتد إلى أدوات ووسائل الإنتاج المؤتممة والداخله فى إطار ملكية الشعب العامة ، وأما نص المادة ٨ مكرر من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ والمضاف بالقانون رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٥٥ والذي يقرر بأنه د لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت وأدوات وآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة ، فإن الفقه يرى أنه لا ينبغى أن يستنتج من هذا النص خروج جميع العناصر الإيجابية فى ذمة المشروع العام القائم بإدارة المرفق العام من ضمان الدائنين ، وإنما يسكن نطاق عدم القابلية للحجز مقيداً بقيدتين . من ناحية أولى أنه نص استثنائى لا محل للتوسع فى تفسيره ولا يشمل سوى د المنشآت والأدوات والآلات والمهمات ، فقط دون غيرها فيخرج منه الأرصدة النقدية والمالية وغيرها من أموال المشروع ويجوز الحجز عليها ، ومن ناحية ثانية فإن القيد الآخر مستمد من شرط تخصيص الأموال السابقة لإدارة المرفق العام لأن الحكمة من عدم جواز الحجز هى كفالة سير المرفق العام وانظامه فإذا تخلف شرط التخصيص إنتفت الحكمة وجاز الحجز ^(١) .

أما عن جواز تملك الأموال المملوكة للمشروع العام بالتقادم أو الحيازة ، فيبدو أنه متعارض مع المصلحة العامة ويمرقل تنفيذ الخطأ وما تقتضيه من استمرار تخصيص المال من أجل الغرض الذى أنشئ من أجله المشروع ، ولذلك فإننا نرى أنه لا يجوز تملكها بالتقادم ولا يجوز القياس فى هذا المجال على جواز الحجز على هذه الأموال ، لأنه كما رأينا يفترض تقصير المشروع فى تنفيذ التزاماته . ولذلك لجأ المشرع المصرى إلى

(١) أكتف أمين الحولى — مقال الاتجاهات الكبرى للمشروع العام السابق الإشارة إليه ص ١١٦ .

تعديل نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ بحيث أصبحت تنص على عدم جواز تملك الأشياء الخاصة بالملوك للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم .

وأما بالنسبة لطرق إدارة المشروعات العامة وتنظيم روابطها المالية مع الغير فيحكمها مبدأ تمتع كل مشروع بشخصية معنوية مستقلة واستقلال مالى على نحو ما رأيناه بالتفصيل فى دراستنا للنظام القانونى للملكية الاشتراكية .

ثانيا : سيطرة الشعب على الملكية الاشتراكية :

من الخصائص المميزة للملكية الشعب العامة فى ظل القانون المصرى سيطرة الشعب على هذه الملكية، فقد رأينا أن هذه السيطرة تمثل أحد وجوه الطبيعة المزدوجة للملكية الاشتراكية باعتبارها فكرة سياسية اجتماعية اقتصادية تشمل وجهين : قيام المشروع العام باستعمال واستغلال والتصرف فى الأموال الداخلة فى هذه الملكية والمساعدة إليه من ناحية أولى ، وسيطرة الشعب ورقابته على هذه الملكية من ناحية أخرى .

ويجب أن تشمل هذه السيطرة الشعبية جميع مراحل استعمال واستغلال هذه الملكية والتصرف فيها؛ فبتدأ منذ رسم الخطة الاقتصادية العامة للإنتاج ، وتساهم فى إدارة وسائل وأموال الإنتاج والرقابة عليها من ناحية أخرى ؛ وتشارك أخيراً فى توزيع ناتج الملكية الشعبية العامة على التفصيل الآتى :

١ - المساهمة فى وضع الخطة العامة : لما كانت الخطة الاقتصادية العامة هى التى تحدد وتنظم بالتفصيل طرق استغلال وإدارة أدوات ووسائل الإنتاج فى جميع نواحي الإنتاج وتعتبر أساساً للنشاط الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى، فإن سيطرة الشعب على ملكية هذه الأدوات يستلزم قيامه بدور فعال فى رسم هذه الخطة العامة ، وكلما كان رسم هذه الخطة ديمقراطياً يسمح بأكبر قدر من مساهمة الشعب (وإشراكه فيه كلما تحقق لهذا الشعب مزيد من السيطرة الفعلية على الملكية العامة لأموال الإنتاج .

(٣٩٢ - الملكية)

وتطبيقاً لذلك ينص الدستور المصرى المؤقت الصادر فى سنة ١٩٦٤ فى المادة ١٢ منه : « يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة لزيادة الثروة وللنمو المستمر بمستوى المعيشة » . وبذلك يكون إشراك الشعب فى وضع الخطة قد أخذ أساساً دستورياً .

ويتم ذلك عملاً عن طريق دعوة الشعب أفراداً وهيئات إلى المشاركة فى الرأى فى إعداد الخطة وتحديد أهدافها والعمل على تنفيذها عن طريق مجالسه النيابية التيمية كمجالس الأمة ، ولا يغفل دور الاتحاد الاشتراكى فى هذا الصدد ^(١) بوصفه الساحة الممثلة للشعب بحيث يساهم فى تحديد كيفية المشاركة الشعبية فى وضع الخطة وتقديم الاقتراحات والآراء فى كافة الوحدات واللجان القاعدية للاتحاد الاشتراكى ، بحيث تكون تلك هى الصورة المثلى للتخطيط الديمقراطى الاشتراكى الذى يبدأ من القاعدة ويأخذ صورته الشكلية والتنفيذية فى القمة .

٢ - المشاركة فى الإدارة والرقابة : تفترض السيطرة الشعبية على المسكبة العامة أيضاً مساهمة أفراد الشعب على كافة المستويات فى إدارة وسائل وأدوات الإنتاج وإشراكهم فى أجهزة الرقابة على هذه الأدوات .

وقد كفلت قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية الخاصة بتأميم مشروعات وأدوات الإنتاج ونقلها إلى المشروعات العامة ، للعاملين الاشتراك فى إدارة هذه المشروعات العامة ، فتخص المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ^(٢) بأن الإدارة فى هذه المشروعات العامة يتولاها مجلس مكون من عدد فردى من الأعضاء لا يزيد عددهم على ٩ بحيث يعين رئيس المجلس ونصف الأعضاء بقرار جمهورى وينتخب النصف الآخر

(١) صلاح الدين عطية — البحث السابق الإشارة إليه ص ٤١ .

(٢) مادة ٥٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

من بين العاملين بالشركة . ولا شك أن جعل نصف أعضاء مجلس الإدارة - وهو الهيئة المهيمنة على إدارة المشروع - من بين العاملين به إجراء قصد به أن يكفل للعامل مشاركة فعلية إيجابية في هذه الإدارة ويؤكد من خلالها سيطرة الشعب على إدارة هذه المشروعات العامة

وأما في مجال الرقابة على إدارة المشروعات العامة فقد سبق أن رأينا - في النظام القانوني للملكية الاشتراكية - أن هذه الرقابة تتخذ صوراً عديدة منها الرقابة السابقة ثم المعاصرة ثم اللاحقة ، وبدت أن من النظم من يركز الرقابة في يد الدولة وهيئاتها المركزية على استغلال وإدارة الملكية الاشتراكية ^(١) ، ومن النظم الأخرى ما يوسع من هذه الرقابة ويعطيها صبغة أكثر ديمقراطية حيث يعطى الجهات الشعبية والمجالس المحلية المنتخبة من العمال والمنتجين المباشرين حق الرقابة على أعمال وتصرفات المشروعات العامة ^(٢) .

وبالنظر إلى صور الرقابة على المشروعات العامة في القانون المصري ^(٣) نجد أن المشرع المصري أهتم بتفصيل الرقابة الإدارية السابقة واللاحقة في هذا الصدد والتي يقوم بها رئيس الجمهورية والوزير المختص وديوان المحاسبة والنيابة الإدارية ، ولكن بقي أن يحدد بدقة في هذا الصدد دور الوحدات والمجالس الشعبية في الرقابة على الملكية الاشتراكية للشعب - كوحدات ولجان الاتحاد الاشتراكي مثلاً - كما يجوز تعميم هذه الرقابة الشعبية على نشاط المشروعات العامة على جميع المستويات اللامركزية بما يبدع فرصة لتأكيد سيطرة الشعب على أدوات ووسائل الإنتاج في هذا المجال .

٣ - الاشتراك في توزيع الناتج القومي ومساهمة العاملين في الأرباح:

تبقى المرحلة الأخيرة من مراحل استثمار واستغلال ملكية الشعب العامة

(١) انظر ما سبق ص ٣٤٤ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق ص ٤٥٧ وما بعدها .

(٣) أحكام المجلد - الاتحادات الكبرى في قانون المشروع العام - ص ٥٦ وما بعدها .

وهي توزيع الدخل القومي الناتج من هذه الملكية العامة، حيث تفترض السيطرة الشعبية على هذه الملكية قيام الشعب بدور فعال في توزيع هذا الناتج القومي . ويتحقق ذلك - من ناحية أولى - عن طريق إشراك الشعب في رسم خطة التنمية التي تحدد مبادئ توزيع الناتج القومي وكيفية هذا التوزيع بما يضمن إعادة توزيع الثروة الوطنية، على أن يراعى في هذا التوزيع توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث يمتد الوفاء بالحقوق المشروعة لجمهير الشعب العاملة^(١). كذلك - من ناحية ثانية - فقد حرص المشروع المصري على تأكيد المساهمة المباشرة للشعب العامل في ناتج الملكية الاشتراكية العامة، حيث نص القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام في المادة ٦٤ منه على أن يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يقرر توزيعها على المساهمين ويتم تحديد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس الجمهورية .

والذي يقطع بأن حق مساهمة العاملين في نصيب من الأرباح إنما هو حق عام قرر لتأكيد المشاركة الفعلية للشعب في ناتج الملكية الشعبية بصفة عامة وليس مجرد مساهمة عمال كل مشروع على حدة في أرباحه، أن المشرع نص في المادة المذكورة (فقرة ٢) على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً قليلة لأسباب خارجة على إرادتها .

ويلاحظ أن حق العامل في حصة الأرباح مصدره المباشر القانون وليس عقد العمل وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتباره جزءاً من الأجور بل هو إجراء اقتضته عدالة التوزيع في المجتمع الاشتراكي والتي تنظر إلى الناتج القومي بإعتباره تفاعل عنصرى الإنتاج وهما العمل ورأس المال ولذلك لا بد أن ينال العامل جزءاً من هذا الناتج^(٢) .

(١) الميثاق - أبواب السادس : حتمية الحل الاشتراكي .

(٢) فتوى عبد الصبور المرجع السابق ص ٣٦٥ .

المبحث الثاني

الملكية الخاصة « غير المستغلة » لأدوات الإنتاج

مدى اعتراف القانون المصرى بالملكية الخاصة فى مجال أدوات الإنتاج :

رغم أن المشرع المصرى أعلن أن أدوات الإنتاج الرئيسية فى مجال الصناعة والتجارة والائتمان تدخل فى مجال ملكية الشعب العامة ، إلا أنه لم يقض على الملكية الخاصة كلية فى هذا المجال ، بل على العكس يظهر من النصوص التشريعية المصرية مدى حرصه على الاعتراف بهذه الملكية الخاصة ، بشرط تقييدها وإحاطتها بالقيد والضمانات التى تضمن جعلها ملكية « غير مستغلة » كما سنرى تفصيلا .

ويمكن أن نجد فى القانون المصرى نصوصاً عديدة تدل على الاعتراف بالملكية الخاصة فى هذا المجال :

تنص المادة (١٣) من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ : « الملكية تكون على الأشكال الآتية ج — قطاع خاص يشترك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لهسا من غير إستغلال . »

وتنص المادة ١٦ من نفس الدستور المصرى : « الملكية الخاصة مصنونة وينظم القانون أداء وظيفتها الإجتماعية . »

وقد أعلن الميثاق صراحة أن تطبيق النظام الاشتراكى فى القانون المصرى لا يفترض على الإطلاق إلغاء الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج كما تقضى بذلك النظرية الماركسية كما دوسناها بالتفصيل ، بل على العكس يقوم على الاعتراف بهذه الملكية الخاصة مع تقييدها وتجهيدها فى حدود ومجالات تمنع إطلاق هذه الملكية واتجاهها نحو التعسف ، وتضمن استمرارها ملكية غير مستغلة ، حيث جاءت النصوص الآتية بهدد الملكية

الخاصة لأدوات الإنتاج في الباب السادس من الميثاق والخاص بحتمية
الحل الإشتراكي (١) :

« إن سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل
وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى
المترب عليها .

« ضرورة وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة
لها من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة لها .
« إذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في مجال الصناعة فإن
هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك
لشعب وفي ظله ويجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار
وإذا كانت الملكية الخاصة مقترحة في مجالها فإن القطاع العام يجب أن
يحفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

« وفي مجال التجارة من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة
الصادرات على أن تكون الغالبية لها للقطاع العام منعاً لاحتمالات التلاعب.
وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لابد له أن يهمل
عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعاً للقطاع الخاص على تحمل مسؤولية
الجزء الباقى منها .

« ويجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية بحيث يتحمل
ربع هذه التجارة على الأقل منعاً للاحتكار ولينمى مجالاً واسعاً في ميدان
التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى . على أن يكون مفهوماً بالطبع

(١) أنظر التعليق على أحكام الميثاق الخاص بالملكية وكيفية تعديل نصوص القانون
المدنى ليتماشى مع هذه الأحكام :

عبد الحليم الجندى — توحيد الأمة العربية وتطوير ثرائها وفقاً للميثاق — بحث منشور
في مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ١٩٥٧ ص ٢٨٨ وما بعدها و١٩٦٢ وما بعدها . وكذلك
في المأمأة سنة ١٩٤١ عدد ١٠ ص ٧٦٢ وما بعدها .

وكذلك بحثه في تطوير التشريعات وفقاً للميثاق والدستور مجلة المأمأة سنة ١٩٥٤ العددان
٦٠ و ٦١ ص ٥٢٦ وما بعدها .

أن التجارة الداخلية خدمة وتوزع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

وفي المجال العقارى يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للإستغلال ، و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

وكما جاء فى الميثاق : أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص ، فإن القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ولا بد له الحماية التى تكفل له أداء دوره .^(١)

تبين جميع هذه النصوص للدستور وأحكام الميثاق رغبة المشرع المصرى الظاهرة فى عدم إلغاء الملكية الخاصة تماماً فى مجال أدوات ووسائل الإنتاج ، بل بالعكس من ذلك هو يعترف بها فى الحدود وبالقيود التى تجعلها غير مستغلة ، ولذلك يجب فى هذا العدد تحديد المعيار الذى يجب فى ضوءه تحديد مفهوم الملكية غير المستغلة لأدوات ووسائل الإنتاج وطبيعة هذه الملكية الخاصة وأحكامها .

المقصود بالملكية الخاصة غير المستغلة - معيار عدم الاستغلال فى القانون المصرى ووسائل تطبيقه :

سبق أن رأينا نظرة الفكر الماركسى إلى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج وأنه اعتبرها مصدراً لجميع مساوىء النظام الرأسمالى وسبباً لاستغلال الإنسان للإنسان وإنتهى إلى المطالبة بالإلغاء التام لآى ملكية فردية لأدوات الإنتاج .^(٢)

ولكن باستعراضنا للنصوص السابقة من الدستور المصرى وميثاق

(١) الباب السادس من الميثاق - حماية المثل الاشتراكي .

(٢) ١٠ سبق ص ١٨٨ وما بعده .

العمل الوطنى يوضح أن نظارة النظام الاشتراكى فى مصر إلى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج تختلف اختلافا كبيرا عن النظرة الماركسية لها . فنعترف النظام المصرى بالإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فى حدود ومجالات معينة مع إحاضتها بالضمانات التى تحول دون اتجاهها للاستغلال والتركز .

فالنظام الاشتراكى المصرى يهدف ، ليس إلى القضاء على الملكية الخاصة فى ذاتها ، بل إلى القضاء على الاستغلال الرأسمالى فهذا هو الهدف الأساسى له ، ذلك أن مجرد إلغاء الملكية الفردية قد لا يؤدى بذاته إلى القضاء على الاستغلال الذى قد يظهر وينتج من مظاهر أخرى غير الملكية الفردية . لذلك أبقي المشرع المصرى على الملكية الخاصة ووجه عنايته إلى القضاء على الاستغلال والظلم الذى قد يترتب عليها .

فيكون الجدير بالبحث ليس هو التفكير فى إلغاء الملكية الخاصة وإنما التفكير فى معيار القضاء على الاستغلال الرأسمالى . بحيث يكون هذا المعيار هو وسيلة تعيين نطاق الملكية الخاصة فيسمح بها فى المجال الذى لا تحقق فيه الاستغلال ولا يسمح بها حيث تؤدى إلى هذا الاستغلال .

ولاشك أن هذا المعيار — فى نظرنا — يجب أن يبحث عنه فى ضوء المعيار الذى سبق أن نادينا به فى النظام القف — اتونى الملكية الاشتراكية للدولة^(١) ، والذى يرمم حدود كل من مجالى الملكية الاشتراكية العامة والملكية الخاصة ، وهو معيار الإثراء غير المشروع أو الدخل غير المستحق ، بحيث لا يسمح للملكية الخاصة لأى مال يأتى للمالك بدخل أو ناتج لم يبذل هذا المالك أى جهد أو عمل فى سبيل الحصول عليه ، بل يدخل هذا المال فى مجال الملكية الاشتراكية ، وبذلك يتحدد الاستغلال فى نظرنا فى حصول المالك على دخل بدون أى عمل من جانبه وإنما فقط اعتماداً على مركزه كمالك

لهذا المال الذى يأتى له بالدخل دون أى مجهود منه فى عملية الإنتاج. أما حين يكون الاعتراف بالملكية الخاصة حائزاً من حوافز الإنتاج ودافعاً يحث المالك على العمل وعلى استغلال ملكيته فتدرك له دخلاً يساوى ما بذل من عمل فى سبيل استثمارها . فإن هذه الملكية غير المستغلة تكون مشروعة ويحميها القانون .

ولا يمكن تطبيق هذا المعيار - فى نظرنا - والوصول إلى الملكية الخاصة غير المستغلة إلا بوسيلتين :

الوسيلة الأولى : عن طريق تحديد وتقييد سلطات المالك التى يمنحه إياها حق الملكية من استعمال واستغلال وتصرف الأمر الذى سيكون محل دراستنا فى الفصل التالى .

الوسيلة الثانية : عن طريق تقييد نفس نظام الملكية الفردية وتحديد حرية التملك الخاص فى مجالات معينة لأنه لا يمكن تقييد السلطات القانونية لحق الملكية مع بقاء مجال هذه الملكية دون أى حدود .

وأما التأثير فى نظام الملكية الخاصة وتقييد حق التملك فإنه يكون بوسيلتين : الأولى عن طريق رسم مجالات محددة معينة لهذه الملكية الخاصة يراعى فيها ضمان استمرارها ملكية غير مستغلة وفقاً للمعيار السابق ، والثانية عن طريق فرض رقابة الشعب وسيطرته على هذه الملكية الخاصة . وسنولى تفصيل هاتين الناحيتين للملكية الخاصة .

الوسيلة الأولى : تحديد مجال الملكية الخاصة لادوات الإنتاج فى القانون المصرى :

يمكن فى ضوء معيار عدم الاستغلال الذى سبق بيانه تحديد مجال الملكية الخاصة غير المستغلة ، التى اعترف بها القانون المصرى فى مجال أدوات الإنتاج فى المجالات الآتية :

يبدو أن هناك مجالاً لا يعترف فيه بالملكية الخاصة وهو مجال الهياكل الرئيسية للإنتاج عموماً كالسكك الحديدية والطرق والموانئ.

والسدود ووسائل النقل وغيرها من المرافق العامة ، والتي لا يمكن تركها للملكية الخاصة نظراً لأهميتها الحيوية في نظام الإنتاج وعدم إمكان تركها للاستغلال الفردى . وقد سبق أن رأينا أن الدستور المصرى والميثاق كانا صريحين في نصوصهما على دخول جميع هذه الأدوات الرئيسية للإنتاج في مجال الملكية الشعبية العامة وحظر أى تملك خاص لها .

وأما بالنسبة لسائر أدوات ووسائل الإنتاج الأخرى فإنه يمكن في ظل النصوص الدستورية وأحكام الميثاق تحديد مجال الملكية الخاصة لها على الوجه التالى : -

١ - في مجال الصناعة : يمكن تحديد الملكية الخاصة في مجال أدوات الإنتاج الصناعية والأحكام والخصائص التى تتميز بها هذه الملكية في القانون المصرى في ضوء الاعتبارات الآتية :

فمن ناحية أولى يقتصر مجال الملكية الخاصة في هذا القطاع على الصناعات الخفيفة فقط ، فقد رأينا أنه طبقاً لنصوص الدستور وأحكام الميثاق فإن ملكية هياكل الإنتاج الرئيسية والصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية يجب أن تكون في غالبيتها داخلة في إطار الملكية العامة للشعب . مما يجعلنا ننتهى إلى أن مجال الملكية الخاصة في الصناعة في القانون المصرى هو مجال محدود قاصر على ملكية الصناعات الخفيفة فقط .

ومن ناحية ثانية يجب أن يفهم أن المقصود بملكية الصناعات الخفيفة في هذا المجال - دون تحديد معايير جامدة كما فعلت بعض الدساتير الاشتراكية -^(١) وفي ضوء معيار عدم الاستغلال ، أنها تلك الملكية القائمة على الاستثمار الفردى الذى يخدم المصلحة العامة إلى جانب المصلحة الخاصة في الربح المشروع المستحق بدون أى استغلال أو مخاطرة ، بعيداً عن الاحتكار الذى يظهر في استثمار القلة بفرص التصنيع والإنتاج في نطاق

(١) مسبق استعراضه من نصوص الدستور السوفيتى الصادر سنة ١٩٣٦ في المواد

سلامة معينة على حساب الكثرة ، بحيث تعتبر الملكية الإحتكارية في مجال الصناعة بمثابة ملكية مستغلة أسوة بالملكية الإقطاعية في مجال الزراعة^(١) .
ومن ناحية ثالثة يجب أن يفهم أن الغرض الأساسي من اعتراف القانون المصري بالملكية الخاصة غير المستغلة في مجال الصناعة هو أن تقوم بوظيفة اجتماعية بارزة في خدمة المجتمع عن طريق المشاركة في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها بدون استغلال ، وذلك بقصد منع سيطرة رأس المال على الحكم وبحيث ألا يكون من شأنها عرقلة طريق التنمية وإنما تنشيطها بزيادة عدد القادرين على الاستثمار من أصحاب الملكية الخاصة غير المستغلة ، وبتفرغ على ذلك من ضرورة فرض الحماية الكافية للقطاع الخاص بعد حماية القطاع العام ، فضلا عن أن اعتبار هذه الملكية الخاصة وسيلة لخدمة المجتمع ولأداء وظيفة اجتماعية معينة من شأنه أن يؤكد ضرورة خضوع هذه الملكية لتوجيه السلطة الشعبية ورقابتها على هذه الملكية كما سذكر تفصيلا^(٢) .

ومن ناحية رابعة فإن الاعتراف بالملكية الخاصة في هذا المجال وقصرها على الصناعات الخفيفة غير الإحتكارية من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة هامة ، وهي الاعتراف بالدور الهام الذي يجب أن يلعبه التعاون الإنتاجي في النحوض هذه الملكية الصناعية الحرفية والمهنية والارتفاع بإنتاجيتها وفتح مجالات هامة لها في سبيل زيادة فاعليتها والاستفادة بنتاجها في زيادة الدخل القومي^(٣) .

وأخيراً فإن الاعتراف بالقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في مجال الصناعة - في حدود معينة - من شأنه ضمان فرص المنافسة المنصفة

(١) أنظر في هذا المعنى أيضاً : صلاح الدين عطية المقال السابق ص ٨٩ .

ورفعت المحجوب النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة - ص ١٥٣

(٢) أنظر في ذلك السهوري - الوسيط - ج ٨ في حق الملكية ص ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

(٣) جابر جاد عبد الرحمن - اقتصاديات التعاون - الجزء الأول - في البيان للتعاون

- ١٩٧٠ ص - ٢٦٠ وما بعدها .

العادلة بينهما بما يساعد على الانطلاق الكفء لكل منهما في سبيل تنمية الإنتاج القومي كله وزيادته ، ومن شأنه من ناحية أخرى ضرورة التزام القطاع الخاص الصناعي بالقوانين والقرارات الاشتراكية الخاصة بتقرير حقوق العمال المالية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الالتزامات التي سيرد تفصيلها في الرقابة الشعبية على القطاع الخاص .

٢ - في مجال التجارة : كذلك يتحكم في تحديد مجال الملكية الخاصة في قطاع التجارة الاعتبار الآتية : -

فمن ناحية أولى يجب لتحديد مجال الملكية الخاصة في قطاع التجارة التفرقة بين نوعين من التجارة :

فبالنسبة للتجارة الخارجية فإنها - طبقاً لنصوص الميثاق (١) - يجب أن تكون تحت إشراف كامل من الشعب حيث نص على أن تجارة الاستيراد تكون كلها في إطار القطاع العام ومن ثم فإن الملكية الخاصة في مجال تجارة الاستيراد تكون محظورة نهائياً في القانون المصري ، وأما بالنسبة لتجارة الصادرات فقد نص الميثاق على وجوب مشاركة رأس المال الخاص فيها على أن تكون الغالبية للقطاع العام بحيث يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعاً القطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقي .

وأما بالنسبة للتجارة الداخلية فقد نص الميثاق على أن يتحمل القطاع العام ربع هذه التجارة ويترك المجال الواسع الباقي في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاوني .

ومن ثم فيمكننا أن نحدد مجال الملكية الخاصة بربع تجارة الصادرات وثلاثة أرباع التجارة الداخلية .

ومن ناحية ثانية يجب أن يفهم أن المقصود بالملكية الخاصة التجارية غير المستغلة في هذا الصدد ، تلك الملكية القائمة على الخدمة والتوزيع

(١) الميثاق - الباب السادس : حماية الحل الاشتراكي .

مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف^(١). بحيث أنه - فى ضوء معيار عدم الاستغلال - تعتبر ملكية مستغلة فى هذا الصدد كل ملكية تجارية ينتج عنها عائد غير مستحق أو ربح غير مشروع لأنه لم يأت من عمل عادل كفى، وإنما تنبع عن أزمات مفتعلة ومضاربات مصطنعة وانحرافات عن السلوك الاجتماعى الواجب وذلك بقصد تحقيق استغلال فاحش .

فيقصد بالاستغلال فى هذا الصدد أى إحتكار فى أى شكل أو صورة وكذلك أى اتفاق ضرورى ظاهرى للاضرار بالمستهلكين مما يندرج تحت وسائل المنافسة غير المشروعة ، وكذلك أى إخلال بتوازن الأسعار بقصد الحصول على ربح فاحش، ومن ثم فإن تطبيق المعيار الذى نادى به للاستغلال - الإثراء غير المشروع أو الربح غير المستحق - يستلزم أن يكون دخل الملكية الخاصة فى نطاق التجارة مقابل الجهد معين وعمل مبذول فى سبيل تحقيقه وليس نتيجة المضاربات أو العمليات الاحتكارية غير المشروعة . ويرى البعض أنه لتحقيق هذه النتيجة ولتقييد الملكية الخاصة فى مجال التجارة وتجريدها من الاستغلال يجب أن نأخذ التجارة فى مفهومها الجديد هذا بالمعنى الضيق ، بحيث لا يندرج تحتها مجالات النشاط الإقتصادى الأخرى سواء ما اتصل منها بنواحي الاستغلال والنشاط فى العقارات أو فى الثروات المستخرجة أو فى التصنيع، وذلك أياً كان الضابط فى تحديد تجارية العمل من عدمه ، وسواء كان هو الشراء بقصد البيع أم كان نظرية المشروع كما نأخذ بها النظم الاشتراكية والى تقصر النشاط التجارى على المحل التجارى مضافاً إليه ما فى عناصره من الأموال التجارية مع اتباع بعض الضوابط الشكلية مثل السجل التجارى وشكل المشروع نفسه^(٢) .

(١) تعريف الميثاق للملكية الخاصة فى مجال التجارة الداخلية فى الباب السادس الخامس

بجتمية الحل الاشتراكي .

(٢) صلاح الدين عطية - الملكية فى التطبيق الدربى للاشتراكية - بحث بتسكين من

اللجنة الدائمة لوضع الدستور ص ٩٢

وأخيراً فإن الاعتراف للملكية الخاصة بدور هام في مجال التجارة في القانون المصرى ولا سيما التجارة الداخلية يستلزم ضرورة الاهتمام بالتعاون في هذا المجال اهتماماً كبيراً لأنه بقدر ازدياد التنظيمات التعاونية والاستغلالات الجماعية في هذا الصدد بقدر ما يكون القضاء على الاستغلال غير المشروع والمضاربات الاحتكارية في مجال التجارة ، ذلك أن من شأن الجمعيات التعاونية وتنظيماتها الهرمية في هذا المجال أن تقضى على تجارة الجملة وعلى جميع مساوئها والتي تظهر في تركيز السلع الرئيسية في أيدي فئة قليلة تفرض وساطتها بين مصدر الإنتاج الفعلي وتاجر التجزئة صاحب الجهد الحقيقي ، مما يعتبر استغلالاً طفيفاً للمنتج وعيباً طفيفاً على المستهلك ، لأنه يؤدي إلى حصول تاجر التجزئة على السلعة بأسعار باهظة وتكون النتيجة ارتفاع هذه الأسعار بالنسبة للمستهلك ، ولذلك فإنه يجب أن تتاح الفرصة لتاجر التجزئة على قدر الإمكان للحصول على السلع من مصادرها الرئيسية في سر وبأسعار منخفضة حتى لا ترتفع الأسعار وتضاعف على عاتق المستهلك (١) .

٣ - في مجال المال وملكية الأسهم :

نص الميثاق على أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة لأن المال وظيفته وطنية ولا تترك المضاربة أو المغامرة ، كما نص على أن شركات التأمين لا بد أن تكون في نفس إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها (٢) .

وتطبيقاً لذلك فإن الملكية الخاصة في مجال المال في البنوك وشركات التأمين تكون محظورة نهائياً في القانون المصرى .

وبالنسبة للملكية الخاصة في مجال الأسهم - بوصفها رؤوس أموال منتجة - فقد وضع المشروع المصرى حداً أقصى لها حيث يقضى القانون بأنه

(١) جابر جاد عبد الرحمن - المرجع السابق ص ٢٩ وما بعدها ؛ شمس الدين خفاجى - تشريعات التعاون - ١٩٦٦ ص ٢٠٠ ، التعاونيات في الوطن العربى - جامعة الدول العربية ١٩٦٦ ص ٤٢٠ .

(٢) الباب السادس من الميثاق الخاص بحماية المثل الاشتراكي - راجع -

لا يجوز لأى شخص طبيعى أو اعتبارى أن يمتلك فى تاريخ صدوره من أسهم الشركات الميينة فى الجدول المحدد فى القانون ما يزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف جنيه وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة عن هذا الحد ولا يسرى هذا الحظر على الأسهم التى تمتلكها البيئات والمؤسسات العامة^(١) .

وبهذا التحديد لملكية الأسهم ورؤوس الأموال يكون المشرع قد قضى على آثار الاستغلال التى تترتب عن التراكم الرأسمالى فى هذا الصدد، وترك الباب مفتوحاً للاستثمار الفردى الذى يخدم المصلحة العامة للتطور كما يخدم مصلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال ، ولا يعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية التى حددت ملكية الأسهم ورؤوس الأموال - كما جاء فى الميثاق - تقييداً للمبادرة الفردية ، ذلك أن المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائماً فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل وعلى حاية الاحتكار الذى ينشأ كل احتمال للمخاطرة وفى الحجة التى يستند إليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح ، ومن ناحية أخرى فإن المبادرة الفردية بالطريقة التى كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسؤوليات الأمانى الوطنية فى أن الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة . وأن إعادة توزيع الثروة لا تعزى طريق التنمية وإنما هى تنشيطها من حيث أنها تزيد عدد القادرين على الاستثمار ويبحث يكون رأس المال الفردى فى دوره الجديد خاضعاً لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام^(٢) .

٢- فى المجال العقارى - ملكية المباني :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة فى المجال العقارى : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال ، و ملكية غير

(١) مادة (١) من قانون ١٩٩ لسنة ١٩٩١ ، وكذلك القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣ والذى يقضى بإعلان أحكام القانون السابق على شركات ومؤسسات أخرى .

(٢) الميثاق - الباب السابع : الإنتاج والمجتمع .

مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه في خدمة أصحابها^(١).

وقد طبق المشرع المصرى ذلك في مجال ملكية الأرض حيث وضع حداً أقصى للملكية الفردية الزراعية وأحاطه بمجموعة من القيود والاحكام التى تضمن عدم الاستغلال في مجال الملكية الزراعية وعدم تحويلها إلى ملكية إقطاعية على نحو ما رأينا بالتفصيل^(٢).

وأما في مجال ملكية المباني فنجد أن القانون المصرى - سواء فى الدستور أو فى الميثاق أو فى التشريعات العادية - لم يمس نطاق ملكيتها الفردية بأى تحديد، بل تركها مطلقاً إلا من قيد عدم الاستغلال - أى عدم استغلال الملاك للمستأجرين - ويعمل البعض عدم المساس بالملكية الفردية في قطاع المباني فى القانون المصرى بأن المشرع اعتبرها مصدراً من مصادر الدخل وليس من مصادر الإنتاج ومن ثم فإن تقيدها يكون عن طريق التقييد من ناتج الدخل نفسه بواسطة إذابة الفوارق بين الطبقات وليس عن طريق التأثير في مصدر الدخل نفسه^(٣).

إلا أن عدم تحديد ملكية المباني ليس من شأنه الاعتراف بالملكية المستغلة في هذا الصدد فقد تسكفت قوانين الضرائب الزعماعية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين الممنعة لقواعد ربتها بوضع هذه الملكية في مكان يتعديها عن أوضاع الاستغلال، كما نص الميثاق على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى. وأن كانت الزيادة فى الاسكان العام والتعاونى سوف تسهم بطريقة عملية في مكافحة أى محاولة للاستغلال في هذا المجال^(٤).

(١) الميثاق - الباب السادس - حماية الحل الاشتراكي .

(٢) ما سبق ص ٥٥٣ وما بعدها .

(٣) محم. عل عرفه - الملكية في ظل الاشتراكية العربية - مجله إدارة اقتصادها العدد ١٠٠ سنة

٧ عدد ٢ ص ١٠٦ ، ١٠٥ .

(٤) الميثاق - الباب السادس - حماية الحل الاشتراكي - خلاصه .

هذا وسنخصص لتقييد ملكية المباني والحد من سلطة المالك في استغلالها والقبود الواردة في هذا الشأن مبحثاً خاصاً بعد ذلك باعتبار ذلك قيدا على سلطة المالك في استغلال ملكيته .

الوسيلة الثانية : فرض الرقابة والسيطرة الشعبية على الملكية الخاصة :

اهمية الرقابة والنص عليها في القانون المصرى :

لا يكفي لشرعية الاعتراف بالملكية الخاصة في مجال أدوات الإنتاج تحديد نطاقها تحديداً دقيقاً في المجالات التي ليس من شأنها خلق ملكية رأسمالية أو احتكار إقطاعي ، وإنما يجب أيضاً أن تخضع هذه الملكية الخاصة للرقابة والسيطرة الشعبية المحكمة التي تضمن بقاء هذه الملكية في حدودها غير المستنزلة وعدم اتجاهها نحو الاحتكار أو الاستغلال (١) .

وقد حرصت النصوص الدستورية والتشريعية التي اعترفت بالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج في القانون المصرى على أن تؤكد في نفس الوقت ضرورة خضوع هذه الملكية للرقابة والسيطرة الشعبية . فينص الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٦٤ في مادته الثالثة عشرة على ضرورة أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاع الخاص ومسيطر عليه كله إلى جانب القطاعات الأخرى . كذلك ورد في الميثاق أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأمين كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين أولهما : خلق قطاع عام ... وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين ومسيطر عليهما معا (٢) .

كما اعترف الميثاق بالملكية الخاصة في المباني مع عدم وضع حد أقصى لها ولكن مع النص على أن متابعة الرقابة عليها أمراً ضرورياً . كما جاء فيه

(١) السهورى - الوسيط - ج ٨ ص ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

(٢) الباب السادس من الميثاق الخاص بحماية الحل الاشتراكي .

(م ٤٠ - الملكية)

أن رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام (١) .

وكذلك ورد فى الميثاق أن وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية فإن ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الإنتاج وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها (٢) .

ويقضى بيان الدور الذى تقوم به الرقابة على الملكية الخاصة فى القانون المهرى البحث فى مضمون وأهداف هذه الرقابة من ناحية والمجال والصور التى تتناولها هذه الرقابة من ناحية أخرى . على التفصيل التالى :

اولا : مضمون وأهداف الرقابة الشعبية على الملكية الخاصة :

يجب لى تقوم الرقابة الشعبية بدور فعال فى تقييد الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وتأكيد سيطرة الشعب عليها وإبقائها فى الحدود المشروعة لها والى تضمن عدم تحولها إلى ملكية مستغلة ، أن تتناول الأمور التالية :

١ - الرقابة على الملكية الخاصة من حيث مشروعية المصدر : ضرورة إعادة النظر فى أسباب كسب الملكية فى القانون المدنى :

من المسائل الجوهرية التى يجب أن تتناولها الرقابة الشعبية على الملكية الخاصة هو التأكد من أن يكون مصدر هذه الملكية مصدراً مشروعاً نتيجة للمشاركة الإيجابية للمجتمع دون استغلال أو انحراف أو مضاربة أو انتهاز لغرض تحقيق الربح غير المشروع ، والذى لا يتعادل مع العمل الذى بذل من أجل نمائه ، وذلك تطبيقاً المبدأ الاشتراكى . لكل بحسب عمله .

ويقضى ذلك إعادة النظر فى مصادر وطرق اكتساب الملكية التى نص عليها القانون المدنى فى جميع المجالات للقضاء على جميع مصادر وأسباب كسب

(١) الميثاق - الباب السابع - فى الإنتاج والمجتمع .

(٢) الميثاق - الباب الثامن - مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله .

الملكية التي تقوم أساساً على فكرة النصب أو التعدي على ملك الغير أو استغلاله أو الحصول على نتيجة عمله .

ومن ثم فإن الملكية الصناعية والتجارية والمالية التي تجد مصدرها في مخالفة القوانين الاجتماعية واستغلال العمال والفلاحين دون جهد أو عمل يعتبر مصدرها مصدر غير مشروع، والدخل الناتج من مخالفة القرارات والقوانين الاشتراكية السابقة وخاصة بتحديد مجالات الملكية الخاصة والتلاعب بالسوق السوداء أو بالأسعار أو إقامة الاحتكار والمضاربة والمنافسة غير المشروعة يعتبر مصدر غير مشروع لهذه الملكية . بحيث يجب أن يتسم ضابط عدم المشروعية ليندرج تحته كل هذه الصور المختلفة التي تعد مخالفة للنظام العام الاشتراكي ،^(١) .

ومن ناحية ثانية يقتضى هذا المنطق إلغاء الاستيلاء كسب من أسباب كسب الملكية العقارية التي لا ملك لها ، ذلك أن الأصل في النظام الاشتراكي أن الدولة تعتبر مالكة لكل شيء ليس له مالك ومن ثم فإن الأموال التي ليس لها مالك تعتبر ملكاً للدولة ، وتطبيقاً لذلك يجب إلغاء المادة ٨٧٤ من القانون المدني التي تجعل الاستيلاء وسيلة لكسب ملكية الأراضى غير المزروعة ، لأنها تعتبر في جملتها مملوكة للدولة فلا يجوز أفرد أن يملكها إلا بالترخيص وبالشروط التي تقررها الدولة^(٢) .

وفضلاً عن ذلك من ناحية ثالثة فإنه يجب أيضاً إلغاء التقادم الطويل كسب مكسب الملكية في القانون المدني، لأنه يؤدي إلى تدعيم المراكز غير المشروعة ويعترف بالنصب والتعدي على ملك الغير كسب للملكية حيث يؤدي إلى " ملك واضح اليد سميء النية للعقار محل للعبادة دون وجه حق

(١) أنظر في هذا التمييز وحدوده وما يخالفه : صلاح الدين هاني ، المقال السابق

ص ١٠٨ .

(٢) أنظر فيما سبق انتقادنا للاستيلاء كسب من أسباب كسب الملكية الاشتراكية بصفة

عامة ص ٢٩٠ وما بعدها

ولا شك أن النظام الاشتراكي لا يمكن أن يقر الغصب كسب مكسب للملكية^(١)، ولا يؤثر في هذا الرأي القول بأن المالك الأصلي قد أهمل بعدم استعمال ملكيته وتركها لحيازة الغير طوال هذه المدة أو القول بأن الارتفاع بالإنتاجية وزيادتها يقتضى إعطاء الأرض لمن يستغلها ولمن يزرعها، حيث يرد على ذلك بأن النصوص التشريعية الجديدة في قوانين الإصلاح الزراعى قد وضعت التزاماً على عاتق المالك المستفيد من الإصلاح الزراعى بزرعة أرضه واستغلالها والعناية بها وإلا تحسب منه الأرض تمهيداً لاعطائها لمالك نشيط آخر.

وبما يعضد من هذا الرأي — إلغاء التقادم الطويل — الأخذ بالاقتراح الذى سبق أن نادينا به بجعل الإلزام بزرعة الأرض واستغلالها إلتزاماً عاماً على عاتق أى مالك زراعى سواء كان مستفيداً من الإصلاح الزراعى أم لا .

ومن ناحية رابعة بالنسبة للشفعة كمصدر من مصادر الملكية فإننا نرى أنه يجب إلغاؤها كسبب عام من أسباب كسب الملكية فى القانون المدنى ، ولا سيما بالنسبة لشفعة الجار ، ففضلاً عن أنها محل خلاف بين فقهاء الشريعة الإسلامية — التى تعتبر المصدر الأول لأحكام القانون المدنى فى خصوص الشفعة — فإنها لاحكمة لها فى مجال الملكية الفردية الزراعية لتعارضها — فى نظرنا — مع قوانين الإصلاح الزراعى التى قصدت القضاء على الملكية الكبيرة والتوسع فى توزيع الملكية بقدر الإمكان على صغار الفلاحين ، الأمر الذى يتنافى مع مضمون الشفعة التى تفترض أن الجار المطالب بالشفعة (الشفيع) يمتلك أصلاً عقارات معينة — والى مطالب على أساسها بالشفعة — مما يتعارض مع حكمة التشريع الاشتراكى فى الزراعة والى مقتضى التوسع فى قاعدة

(١) أنظر فى انتقاد التقادم والاستيلاء فى القانون المصرى : محمد على عرفه — الملكية فى ظل الاشتراكية العربية — مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٧ عدد ٢ ص ١١٤ ، وما سبق فى انتقادنا لتقادم كسب الملكية ص ٢٩٢ وما بعدها .

الملكية الفردية بينما تؤدي الشفعة إلى تجمعها وتراكمها . وقد رأينا أن بعض مشرعي الدول الاشتراكية - مثل المشرع البوغوسلافى - قد منح أولوية شراء الأرض عند بيعها إلى المزرعة الجماعية أو الدومين الجماعى الزراعى القائم بالاستغلال فى المنطقة التى تقع فيها هذه الأرض المبيعة ، ولاشك أن إعطاء الأولوية فى الشراء للدومين الجماعى - فى نظرنا - أفضل من إعطائها للجوار المالكة لأنه متفق مع المصلحة العامة الجماعية بعكس شفعة الجار التى ليس لها أى حكمة سوى المصلحة الخاصة للمالك^(١) . ولذلك فإنه وإن كان لابد من الاحتفاظ بالشفعة فإنه يجب إلغاؤها كسبب عام لكسب الملكية فى القانون

(١) دفع امام المحكمة الدستورية العليا فى الجمهورية العربية النعدة فى ١١/٨/١٩٧٠ بعدم دستورية النص الذى يقضى للجوار المالك بملكية المقار المنوع فيه بالشفعة على أساس أن هذا النص غير دستورى لتعارضه مع الاتجاه الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة والذى ظهر واضحاً فى قوانين الإصلاح الزراعى وغيرها من القوانين الاشتراكية حيث يستهدف تحديد الملكية وعدم تجزئتها والعمل على توزيعها بقدر الامكان على سفار الفلاحين بينما من شأن الشفعة العمل على تراكم الملكية وتجميعها ، وقد حكمت المحكمة العليا بدستورية قانون الشفعة وجاء فى حثيثاتها : « ان الاصل فى سلطة التشريع فى تنظيم الحقوق أن تكون « سلطة تقديرية » ما لم يقيد الدستور بقيود محددة ولما كان الدستور لم يقيد سلطة المشرع فى تحديد الشفعة وتنظيمها اكتفاء بتعيين حد أقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الانقطاع ، فمن لم تكون السلطة فى هذا الصدد تقديرية فى نطاق الحد الأقصى للملكية ، اما بالنسبة لمبدأ عدم تكافؤ الفرص الذى بنيت عليه الدعوى ، فان المساواة التى توجبها مبادئ تكافؤ الفرص تتحقق بتوافر شرطين : المصنوع والتجريد ، ولكنها ليست مساواة حسابية . واستعمال حق الشفعة منوط بتوافر أسباب حددت فى القانون على سبيل الحصر ولم تخالف المساواة أمام القانون كما أنها لم تخالف مبدأ تكافؤ الفرص » . حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٣ لسنة ١ والصادر فى ١٩٧١/٣/٦ . « حكم غير منشور » .

وانظر فى مناقشة هذا الحكم والتعليق عليه :

جمال العليانى - تعليق حول أول حكم للمحكمة العليا فى رقابة دستورية القوانين « الشفعة » هل هى سبب للتملك يتناقض مع اليثاق والدستور ؟ . مقال منشور فى جريدة « الاهرام » الصادرة فى ١٩/٤/١٩٧١ ص ٩ .
والذى نراه أن الحكم المذكور لم يقطع برأى فى نظام الشفعة ذاته ، ولم يرد فى حثيثاته تقدير المحكمة للمامة الشفعة كسبب للتملك فى النظام الاشتراكى ومدى اتفاقها مع المبادئ الاجتماعية التى ترسم حدود الملكية الخاصة « غير المستغلة » وإنما استندت المحكمة فى قضائها بدستورية قانون الشفعة على أساس عدم مخالفته صراحة لنص دستورى يمنعه أو يوصى على حد أقصى مخالف له طالما أن الشفعة لن تؤدي الى تجاوز الحد الأقصى الذى قرره اليثاق والقوانين الموجودة .

المدنى مع إبقائها فقط لجمع ما تفرق من حق الملكية ، كضم حق الانتفاع إلى ملكية الرقبة أو عذ انتهاء الحكر أو لمنع دخول أجنبي في الملكية الشائعة^(١).

٢ - الرقابة على الملكية الخاصة من حيث النطاق والحدود :

فرق الميثاق بوضوح بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه في خدمة أصحابها .^(٢)

وتطبيقاً لذلك فإن الهدف الثانى الذى يجب أن تؤكد الرقابة الشمسية - بعد التحقق من مشروعية مصدر الملكية - هو العمل على ألا تحول هذه الملكية المشروعة أصلاً إلى ملكية غير مشروعة ، ذلك بأن تخرج على الحدود والوظائف التى رسمها المشرع لها وتشكل بذلك ركاماً رأسمالياً و ملكية احتكارية تعيد الملكية البرجوازية التى كانت سبباً لجميع مساوئ ومظالم النظام الرأسمالى من حيث الاستغلال والتأثير على أجهزة الدولة ومقدرات الشعب (بأى وسيلة من الوسائل) .

ولاشك أن دور الرقابة فى حصر الملكية الخاصة داخل النطاق والحدود والمجالات التى حددتها لها نصوص الدستور وأحكام الميثاق والتشريعات المختلفة ، يعتبر من أهم الأدوار ذات الأهمية الخاصة فى القانون المصرى بالذات ، ذلك أننا رأينا أن تطبيق النظام الاشتراكى فى القانون المصرى وتحقيق سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج لم يستلزم الإلغاء الكامل للملكية الخاصة فى مجال هذه الأدوات بل ، على العكس اعترف النظام المصرى بالملكية الخاصة المقيدة فى جميع المجالات سواء أكانت ملكية عقارية أم صناعية أم تجارية ولعل ذلك من أهم الفروق التى تميز الاشتراكية العربية عن غيرها من النظم الاشتراكية وخاصة النظرية الماركسية التى تستلزم

(١) محمد على عرفة - المقال السابق الإشارة إليه ص ١٥٥ .

(٢) الميثاق - الباب السادس - حثية الحل الاشتراكى .

الإلغاء التام للملكية الخاصة لجميع أدوات ووسائل الإنتاج خوفاً من الاستغلال أو الاحتكار الذى قد يترتب عليها ، ولذلك فإنه من الجوهرى أن تقوم الرقابة بدور فعال فى هذا الصدد لتقييد الملكية الفردية وإبقائها فى حدودها غير المستغلة وضمان أدائها لوظيفتها الاجتماعية التى من أجلها اعترف المشرع المصرى بشرعيتها .

٣ - الرقابة على الملكية الخاصة من حيث المائد : تخلص الملكية الخاصة من الاستغلال :

رأينا فى المعيار الذى سبق أن اخترناه للملكية الخاصة غير المستغلة أنه يشترط للاعتراف بهذه الملكية وبشرعيتها ألا تؤدى إلى الحصول على دخل غير مستحق أو إثراء غير مشروع . ولذلك فإن الرقابة الشعبية بعد أن تتأكد من مشروعية مصدر الملكية الخاصة ومن بقائها فى حدودها وبمجالاتها المحددة لها ، يأتى الهدف الثالث الذى يجب التأكد من وجوده والعمل على تحقيقه وهو ألا تؤدى هذه الملكية الخاصة إلى الحصول على عائد فاحش أو ربح مغالى فيه ، بحيث يتجاوز الدخل الذى تحققه الملكية العمل والمجهود الذى بذل من أجل تحقيقه ، فلا تصبح الملكية الخاصة مصدراً لربح غير مشروع ، ولا شك أن ذلك الاستغلال يختلف من نظام إلى آخر حسب المفهوم الذى يعطيه للاستغلال ، وقد رأينا أن النظرية الماركسية تعطى للاستغلال مفهوماً واسعاً بحيث يعتبر أى استثمار لليد العاملة أو حصول على ناتج عمل الغير بمثابة فائض قيمة ، استولى عليه المالك الرأسمالى نتيجة لاستغلاله العامل دون وجه حق ، أما بالنسبة للاشتراكية العربية فإنها تصورت قيام ملكية خاصة غير مستغلة بحيث يمكن الوصول إلى تخلص هذه الملكية من مساوئها عن طريق عدة وسائل وإجراءات تقع على عاتق أجهزة الرقابة الشعبية عبه رسمها والتأكد من تنفيذها^(١) .

(١) ردت المحبوب - النظام الاشتراكي فى الجمهورية العربية المتحدة - ١٩٦٧ -

فمن ناحية أولى يجب أن تكون أمان المنتجات وأسعار السلع محددة من قبل الأجهزة الشعبية عن طريق التسعير الجبرى على أساس نفقة الإنتاج، بالإضافة إلى مقدار عادل من الربح لا يهل إلى المضاربة أو الإثراء غير المشروع دون ترك هذا التحديد لإرادة المالك المنفردة .

ومن ناحية ثانية يجب وضع حد أدنى لأجور العمال القائمين باستثمار الملكية سواء في مجال الزراعة أم في مجال الصناعة، وأن تضمن الرقابة إشراك العاملين في أرباح الشركات التى يعملون فيها وفي إدارتها .

ومن ناحية ثالثة يجب العمل على تحديد القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية والمباني بوصف أن الأجرة هى العائد الذى تدره الملكية الزراعية أو ملكية المبنى على مالكها عند استغلالها فى صورة إيجار^(١) .

وأخيراً يجب العمل على مراقبة الإنتاج والتأكد من مواصفات المنتجات والمقابل الذى يدره وغير ذلك مما سيرد تفصيله فى الرقابة على كل مجال من مجالات الملكية .

ثانياً : وسائل وصور الرقابة على الملكية الخاصة فى مجالاتها المختلفة :
كيفية الرقابة على اشتراك القطاع الخاص فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة :

نص الدستور المصرى فى سنة ١٩٦٤ فى المادة العاشرة على أن يكون توجيه الاقتصاد القومى بأكمله وفقاً لخطة للتنمية التى تضعها الدولة ، كما نص فى مادته الثالثة عشرة على أن يشترك القطاع الخاص فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها^(٢) .

فالخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشمل نشاط القطاعين العام والخاص وبذلك فإن رأس المال الخاص الذى يقبل الاشتراك فى عمالية

(١) سيأتى ذكر جميع القيود الواردة على سلطة المالك الزراعى ومالك المبنى فى التآجير بوصفها قيوداً واردة على سلطة الاستغلال

(٢) أنظر فى تخطيط الملكية العامة والخاصة فى القانون المصرى :

عبد العزيز خير الدين - التخطيط الاقتصادى مجلة إدارة قضايا الحكومة — سنة ٧ عدد ٣

التنمية لا يكون له ذلك إلا في إطار الخطة الشاملة لها مما يفترض ضرورة فرض الرقابة على القطاع الخاص والتنسيق بينه وبين القطاع العام .
هذا وتنوع صور الرقابة والتنسيق في هذا الصدد حسب كل مجال من مجالات الملكية الخاصة على التفصيل الآتي : -

(١) الرقابة على الملكية الخاصة العقارية :

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الوسائل التي اتخذها المشرع المصري لتقييد الملكية الزراعية ووضع حد أقصى لها وما سيجيء في تقييد سلطة المالك الزراعي في الاستغلال ، فإنه بالنسبة للملكية المبانى إلى جانب تقييد حدود هذه الملكية بواسطة الضرائب التصاعدية وغيرها وما سيرد ذكره من القيود على سلطة مالك المبانى في استغلال ملكيته ، فإن الرقابة الشعبية على هذه الملكية يجب أن تعمل على إيجاد التوازن بين هذه الملكية وبين صور الملكية الأخرى ، ذلك لأن التجربة أثبتت في النظام المصري أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات يتجه إلى قطاع ملكية المبانى في الوقت الذى تقل فيه الاستثمارات في القطاعات الأخرى ، خاصة الملكية الصناعية ، وذلك نظراً لارتفاع إيجارات المبانى الجديدة وزيادة الدخل الناتج منه ، بل لقد لجأ الملاك إلى هدم المبانى الحديثة نسبياً على الرغم من أنها مازالت صالحة للاستعمال وذلك لإفادة من ارتفاع دخل المبانى الحالية^(١) .

وفي سبيل إحكام الرقابة في هذا المجال نص القانون المصري على أنه يحظر في أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد عن ٥٠٠ جنيه إلا بعد الحصول على موافقة لجنة تشكل بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية^(٢) .

(١) دفعت المحجوب - المربع السابق - ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ .

ومن ناحية أخرى يجب أن تشمل الرقابة مسألة الإسكان ذاته باعتباره خدمة أساسية للمجموع وحقاً من حقوق المواطنين العامة في المجتمع الاشتراكي، فلا يجب أن يترك أمره إلى عمليات فردية دون تخطيط ويجب أن توضع قواعد محددة واضحة بواسطة الخطة ويترك لأجهزة الرقابة الشعبية التأكد من تنفيذها وعدم تركها لقوانين العرض والطلب، فلا يترك للمالك بذلك مجال التحكم في هذه الخدمة الهامة ومن ثم يجب أن تشمل الرقابة جميع فواحي الخدمات الإسكانية سواء من حيث حجم العملية أو إعدادها أو تكاليفها ثم أسعارها وأجورها بعد ذلك قضاء على الربح والعائد غير المشروع^(١).

ومن ناحية ثالثة يجب أن تمتد الرقابة في هذا المجال أيضاً إلى قطاع المفاوضات ومواد البناء، حيث وضع المشرع جميع شركات المقاولات العامة تحت سيطرة الشعب الكاملة بالتأميم الكامل لهذه الشركات وإدخالها في القطاع العام لضمان إخضاعها للرقابة التامة، فضلاً عن أن الرقابة يجب أن تشمل تكاليف الإنشاءات والمباني السكنية وأسعار مواد البناء وغيرها من الأمور المتصلة بالخدمات الإسكانية في هذا الصدد.

(ب) الرقابة على الملكية الخاصة في مجال الصناعة :

لا يكفي تحديد مجال الملكية الصناعية كما ذكرنا بل يجب إلى جانبه أن تفرض الرقابة على مدى ملائمة هذه الملكية داخل هذا المجال المشروع المعترف به، ويجب ضمان عدم انحرافها عن أداء الغرض منها بحيث يوضع لها التنظيم الذي يكفل أداؤها للوظيفة الاجتماعية المقصودة منها، ولذلك كان لزاماً على الدولة أن تتدخل في رقابة وتوجيه رؤوس الأموال وأدوات ووسائل الإنتاج الصناعية نحو خدمة المصلحة العامة للمجتمع، وقد تم ذلك

عن طريق إصدار تشريع عام للتنظيم الصناعي^(١) يستهدف تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية :

فمن ناحية أولى يستهدف إيجاد الرقابة على اكتساب الملكية الصناعية والدخول في مجال الاستثمارات الصناعية، بحيث لا يترك ذلك لمحض سلطان إرادة المالك ، لأن إطلاق الحرية لأصحاب رؤوس الأموال في الدخول في مجال المنشآت الصناعية وفي تحديد أغراضها وحجمها غالباً ما يراعى فيه المصلحة الشخصية للمالك في الربح دون مراعاة لاحتياجات الاقتصاد القومي والمصلحة العامة ، حيث تتركز الملكية في مجال الصناعة في الفروع الأكثر ربحاً أو في المناطق الأقل تكلفة مما يؤدي إلى عدم عدالة توزيع التنمية الأمر الذي يستلزم التدخل وفرض الرقابة على تنظيم إقامة المشروعات وتحديد أحجامها ومناطقها^(٢) .

وقد استجاب المشرع لذلك في المادة الأولى من قانون التنظيم الصناعي المذكور ونص على أنه لا يجوز إقامة المنشآت الصناعية وتحديد حجمها أو تغيير غرضها الصناعي أو مكان إقامتها إلا بترخيص من وزير الصناعة، والفرض من ذلك إعطاء فرصة الرقابة على مدى نجاح هذه الصناعات ومدى الفائدة التي تعود على المصلحة العامة من ورائها .

ومن ناحية ثانية تقتضي الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة اعتبار هذه الملكية أداة لخدمة المصلحة العامة إلى جانب المصلحة الخاصة للمالك ، ولذلك لا يجوز متى اتضح أهمية هذه الملكية في قطاع معين أن تنقضي أو تزول أو تقلل من استثمارها دون اعتبار لأوجه المصلحة العامة ذاتها ، وتطبيقاً لذلك نصت المادة السادسة من القانون المذكور على أنه لا يجوز لأي منشأة صناعية مباشر نشاطها في الصناعات الأساسية أو الاحتكارية أن توقف إنتاجها أو تقلل منه فيما يجاوز الحدود التي تتيقن القوانين والقرارات إلا بإذن

(١) وهو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن التنظيم الصناعي .

(٢) رقت المحجوب — المرجع السابق — ص ١٥٧

من وزارة الصناعة . وذلك رغبة في فرض الرقابة على عدم انقضاء ملكية الصناعات الهامة في الاقتصاد القومى أو التى تعتمد على وجودها صناعات أخرى .

ومن ناحية ثالثة حرصاً على مستوى الملكية الصناعية وعلى جودة المنتجات وعلى سمة الاقتصاد الوطنى فى الداخل والخارج وصموده أمام منافسة الصناعات الأجنبية ، أعطت المادة ١٥ من القانون السابق لوزير الصناعة الحق فى التدخل فى مراقبة المنتجات الصناعية عن طريق وضع معايير موحدة تطبقها الصناعة فى عملياتها الإنتاجية وعن طريق تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة فى الصناعة .

(ج) الرقابة على الملكية الخاصة فى مجال التجارة :

وأما فى داخل الحدود التى اعترفت بها النصوص الدستورية وأحكام الميثاق والتشريعات المختلفة بالملكية الخاصة فى مجال التجارة ، فإنه يجب لإحكام الرقابة على هذه الملكية حماية للمستهلك ضد استغلال التجار واتوجه هذا القطاع الهام إلى خدمة الاقتصاد القومى بحيث يؤدى وظيفته فى إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك ، مع الاحتفاظ بحافز مادى للتاجر دون أن ينقلب هذا الحافز إلى ربح أو مضاربة غير مشروعة .

ولاشك أن مثل هذه الرقابة يجب أن تهتم بالنواحي الآتية :

من ناحية أولى يجب الاهتمام والتوسع فى التسعير الجبرى للسلع بالنسبة للتاجر والمستهلك وأن تفرض رقابة جدية على الأثمان .

ومن ناحية ثانية فإنه لاشك أن الدور الذى يجب أن تقوم به الرقابة فى مجال التجارة تفوق أهميته فيه أهميته فى أى مجال آخر ، لأننا رأينا أن المشرع قد ترك ربع تجارة الصادرات وثلاثة أرباع التجارة الداخلية للقطاع الخاص مما يبين أهمية الملكية الخاصة فى هذا المجال ، ولاشك أن من أهم وسائل الرقابة فى هذا المجال والتوسع فى التنظيمات التعاونية التى تهتم بدور فعال فى تأدية الخدمات التجارية للجمهور مع ضمان الدخل

المعقول لأعضائها بحيث تعتبر النموذج المثالى لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بالإضافة إلى المصلحة الخاصة للمالك الفردى ، حيث يساهم فيها التجار برأس المال أو بخصص عينية أو بعناصر محالهم الخاصة أو بالعمل ، ويقدر ما تقدم الاستغلال التعاونى فى هذا المجال بقدر ما تؤدى الملكية الخاصة وظيفتها الاجتماعية على أحسن وجه دون استغلال أو مضاربة ، ومع تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية ، ذلك أن المشروع التعاونى يحقق مزايا المشروع الكبير مع الاحتفاظ بعائد خاص عادل ومشروع للقائمين به ، ويكون من شأنه القضاء على تجارة الجملة وما سبق أن بيناه من المساوىء التى تؤدى إليها فى الوساطة بين المنتج والمستهلك وتحقيق الاستغلال الطبقى ، فتحل التنظيمات التعاونية محلها فى الحصول على السلع من مصادر إنتاجها أو من مراكز توزيعها بالسعر العادل المقرر بحيث تحقق خدمة لكل من التاجر والمستهلك فى نفس الوقت ^(١) .

طبيعة الملكية الخاصة فى النظام الاشتراكى :

وضع المشكلة : يبين من النصوص السابقة للدستور المصرى والميثاقان القانون المصرى يقر الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج ويعترف بها فى حدود وبقيد ورقابة معينة تضمن عدم تحولها إلى ملكية مستغلة . ويثور التساؤل فى الطبيعة القانونية لهذه الملكية الخاصة فى ظل النظام الاشتراكى فى القانون المصرى .

والذى يدعو إلى هذا التساؤل أن هناك صورة أخرى للملكية الخاصة وهى ملكية المقولات والمقتنيات الفردية وغيرها من أموال الاستهلاك كأثاث المنزل والمقولات وأدوات استعمال الشخصى والسيارة الخاصة

(١) جابر جاد عبد الرحمن - اقتصاديات التعاون - الجزء الاول - فى البيان التعاونى - ١٩٧٠ - ص ٣٩ وما بعدها

رقت المحجوب - المرجع السابق - ص ١٥٨

صلاح الدين صلية - المقال السابق الإشارة إليه ص ٤٢ .

وغيرها مما جرى الفقه على تسميته « بالملكية الشخصية » ، والتي لم تهتم النظم الاشتراكية حتى النظم الشيوعي بتقييد تملكها ، ويرى البعض أن النظام الاشتراكي المصري يشجع هذا النوع من الملكية بتشجيعه الادخار الفردي ومنح الفوائد على الودائع في البنوك وصناديق التوفير ، وتشجيع التأمين على الحياة عن طريق إعفاء الأقساط من ضريبة الدخل وإعفاء بالغ التأمين من ضريبة التركات ^(١) .

والذي يثير التساؤل هو طبيعة الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج في النظم الاشتراكية التي تقيد من هذه الملكية — ومنها النظام المصري — وقبل أن نحدد هذه الطبيعة في القانون المصري يجب أن نلقي نظرة على طبيعتها في النظم الاشتراكية المقارنة وخاصة في النظام السوفيتي وفي ضوء ذلك ننهي إلى بيان طبيعتها في القانون المصري .

طبيعة الملكية الخاصة في القانون السوفيتي :

أول هذه المسألة كانت من أهم المسائل المتعلقة بحق الملكية والتي أثارها جدلا كبيرا بين فقهاء القانون المدنى السوفيتي ، وكان السبب في هذا الجدل هو النصوص القانونية المختلفة التي عالج بها الدستور السوفيتي الصادر سنة ١٩٣١ نظام الملكية الخاصة والتي قد تبدو عند مقارنتها متناقضة : — فعلى حين تنص المادة ٤ من الدستور السوفيتي — الصادر في ديسمبر سنة ١٩٣٦ : « الأساس الاقتصادي لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يتكون من النظام الاقتصادي الاشتراكي ، ومن الملكية الاشتراكية لأدوات ووسائل الإنتاج ؛ والذين استقروا على أثر تصفية النظام الرأسمالي ، وإلغاء الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان » .

(١) محمد عل عرفه — الملكية في ظل الاشتراكية العربية — مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٧ عدد ٢ ص ١٠٨ .

نص المادة ٩ من نفس الدستور : « إلى جانب النظام الاشتراكي في الاقتصاد - وهو الشكل المهيمن للاقتصاد في الاتحاد السوفيتي - يسمح القانون بوجود اقتصاديات فردية صغيرة ، للفلاحين والحرفيين الفرديين قائمة على العمل الشخصي وخالية من استغلال عمل الغير » .

وبالإضافة إلى ذلك نص المادة ١٠ من نفس الدستور على حماية حق الملكية الشخصية لكل مواطن على الدخول والمدخرات الآتية من عمله والأدوات المستعملة في قضاء الحاجات اليومية وحاجيات الاستعمال الشخصي ووسائل الراحة الشخصية وهي أدوات الاستهلاك التي رأينا أنها تدخل في الملكية الشخصية المعترف بها في أي نظام اشتراكي .

وعلى هذا فكيف ينص الدستور في المادة ٤ « على إلغاء الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج ، بينما ينص في المادة ٩ على الاعتراف « بالاقتصاديات الحرفية الصغيرة » والتي من المؤكد - بإجماع الفقه السوفيتي - أنها تشمل أدوات ووسائل الإنتاج الصغيرة المستعملة بواسطة صغار الزراع والصناع الحرفيين ؟

فأما طبيعة هذه الملكية الخاصة الزراعية والحرفية الصغيرة لأدوات ووسائل الإنتاج ؟ هل هي ملكية فردية أم مجرد ملكية شخصية ؟ انقسم الفقه السوفيتي بصدد تحديد هذه الطبيعة القانونية للملكية الخاصة إلى عدة آراء .

الراي الاول :

يذهب جانب كبير من شراح القانون المدني السوفيتي إلى القول بأن هذه الاقتصاديات الفردية التي اعترف بها الدستور في المادة التاسعة هي نوع من الملكية الشخصية وليست على الإطلاق ملكية فردية^(١) .

ويستند هذا الرأي إلى عدة حجج منها أن الدستور كان صريحاً في المادة الرابعة على إلغاء الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج تماماً ، فضلاً عن أن

Bratous : Le droit de propriété personnelle en U.R.S.S. Revue (1)
du : Le Droit en service de la paix, No. 4, Bruxelles, 1956,
pp. 72-77.

الدستور قد تجنب في هذا المجال استعمال لفظ ملكية فردية بل استعمل لفظ اقتصاديات فردية ، مما يقطع بأنه لا يعترف بالملكية الفردية في هذا الصدد بدليل أنه قيد هذه الاقتصاديات الصغيرة بضرورة أن يكون العمل الشخصي مصدرها وأن لا تنطوى على استغلال عمل الغير الأمر الذي يميز بينها وبين فكرة الملكية الفردية المطلقة .

وينتهي هذا الرأي إلى أن هذه الملكية إنما تدخل في نطاق الملكية الشخصية المنصوص عليها في المادة العاشرة من الدستور بجميع أحكامها ، وأن كل ما يميزها عن الملكية الشخصية بالمعنى الضيق أن هذه الاقتصاديات الفردية الصغيرة قد ترد على بعض أدوات ووسائل الإنتاج الزراعية والحرفية بعكس الملكية الشخصية التي تقتصر على أموال الاستهلاك^(١) .

وقد أخذ على هذا الرأي أن من شأنه القضاء على فكرة الملكية الشخصية التقليدية في القانون السوفييتي والتي تقتصر على أدوات الاستهلاك الشخصي فقط دون أموال الإنتاج ، وأما ملكية أدوات ووسائل الإنتاج فهي دائماً ملكية فردية^(٢)

الرأي الثاني :

لذلك ذهب جانب آخر من الفقه إلى القول بأن نظام ملكية الاقتصاديات الفردية الصغيرة هو نظام مزدوج وتحدد طبيعته حسب طبيعة المال محل هذه

Fekete : Le droit de propriété personnelle. Revue des Revues, (١)
1964, T. I, pp. 45-46. Trans. par Neuman .

Sevrikov, Feofanov : Propriété privée et édification du communisme.
Revue des Revues, 1963, T. 3, pp. 390-394. Trans. Sokoloff.

Dekkers : Les successions en droit Sociétique. Annuaire de l'U.R.S.S.,
T. 2, 1964, pp. 153-160.

Serbrovski, Khalfina : Principes de droit Soviétique, Le droit Cicil.
Moscou, 1965. (Acad. de Sc. de l'U.R.S.S.), p. 205 et s.

Fridief : Concernant le droit de propriété personnelle en (٢)
U.R.S.S. Revue inter. de droit comparé, 1959, No. 4,
pp. 803-805.

الملكية ، فبالنسبة لما يعتبر من أدوات الاستهلاك مثل آلة الخياطة أو آلة كتابة فتعتبر ملكيتها ملكية شخصية ، وبالنسبة لما يعتبر من أدوات الإنتاج كمحراث أو جرار أو سندان فتعتبر ملكيته ملكية فردية^(١) .

وذهب بعض أنصار هذا الرأي إلى استعمال معيار آخر للفرقة بين الملكية الفردية والشخصية في هذا المجال وهو الغرض من استعمال المال ، وعلى هذا تدخل جميع الأموال التي تستعمل بغرض إشباع حاجة شخصية خاصة في مجال الملكية الشخصية ، وإلا تعتبر ملكية فردية . ومن ثم فقد تغير طبيعة المال الواحد حسب الغرض من استعماله فثلاً بالنسبة لآلة الخياطة إذا ما استعملت في نطاق العائلة في إشباع الحاجات الشخصية لأفرادها فإنها تعتبر ملكية شخصية ، وإذا استعملت لدى حائك يفصل بها لعملائه لكي يحصل على دخل من ورائها فتعتبر ملكية فردية^(٢) .

الرأي الثالث :

ويذهب الرأي الأخير في الفقه السوفييتي إلى أن ملكية صغار الفلاحين والحرفيين لأدوات ووسائل الإنتاج الداخلة في هذه الاقتصاديات الفردية الصغيرة إنما هي ملكية فردية تامة . وذلك لأن هذه الملكية إنما أزد على أموال وأدوات ووسائل لا جدال في أنها تعتبر من أموال الإنتاج وإلا فهاذا يقصد بكلمة اقتصاديات فردية ، سوى أنها تشمل أموال تعتبر من أموال الإنتاج بدليل أن المشرع الدستوري أفرد لها نمواً خاصاً وهو العادة التاسعة من الدستور ، وإلا لو كانت ملكية شخصية لما احتاج إلى تخصيص هذه المادة لها ولا كفي بالمادة العاشرة التي تعتبر المبدأ العام الذي ينظم الملكية الشخصية ، ويرى أنصار هذا الرأي أن الفرقة التي نادى بها البعض بين أدوات الإنتاج وأدوات الاستهلاك حسب الغرض من

Guinsbourg : La propriété personnelle dans la société socialiste. Annales de l'Institut de Finances, No. 2, p. 116. (١)

Fridief, op. cit., p. 805. (٢)

استعمال الهال أو - حسب طبيعته ليس لها أى قيمة قانونية لأن جميع الأموال الداخلة فى هذا المجال والمنصوص عليها فى المادة التاسعة ستعاقب عليها نفس الأحكام فلا لزوم لهذه التفرقة ، فضلاً عن أنه أخيراً لا خوف من الاعتراف بالملكية الفردية لهذه الأموال لأن الدستور والتشريع العادى بعد ذلك قد أحاطها بالقيود والضمانات والحدود التى تضمن عدم استغلالها وعدم تحويلها إلى ملكية رأسمالية ^(١)

موقف التقنين المدنى السوفيتى الجديد :

حاول المشرع فى القانون المدنى السوفيتى الجديد الصادر سنة ١٩٦٤ أن يجمع الخلاف الفقہى السابق حول طبيعة الملكية الخاصة فى النظام الدونيكى فى ضوء دستور سنة ١٩٣٦ فصر فى المادة ١١٥ من التقنين المدنى دلى أنه « تطابق أحكام الملكية الشخصية الواردة فى هذا التقنين دلى ملكية صغار الحريين القائمة دلى العدل الشـخصى دون الاتجاه إلى استغلال عمل الغير » ^(٢)

ونرى أن هذه المادة لم تهتم ببيان الطبيعة القانونية للملكية الخاصة الصغيرة بقدر اهتمامها بتطبيق أحكام الملكية الشخصية عليها ، ويدل ذلك فى نظرنا دلى حرص المشرع السوفيتى دلى تطبيق أحكام الملكية الشخصية - والى تسليط الاستغلال والمزاك الرأسمالى والقيود التى أوردها التقنين المدنى بخصوصها - على ملكية صغار الحريين الصغيرة بنظر النظار عن طبيعة هذه الملكية وسواء أكانت شخصية أم فردية .

ويفسر الثمراح السوفيت موقف المشرع السوفيتى فى التقنين المدنى بأنه

Augier : La propriété privée en U.R.S.S., Nice, pp. 6-9. (١)

Stoyanovitch : Le régime de la propriété en U.R.S.S., Paris, 1962, p. 251.

Gsoviski, V. : Soviet Civil Law. Michigan, 1948, pp. 565-567.

Le Code Civil de R.S.F.S.R. de 1964, trans. par Dekkers. (٢)

Art. 115.

حريص على تجنب استعمال اصطلاح الملكية الفردية لأن هذا الاصطلاح يرتبط في ذهن المشرع والفقه بالملكية الرأسمالية التي تقوم على استغلال عمل الغير والحصول على دخل غير مشروع من ورائه ، ولذلك يفضل استعمال اصطلاح الملكية الشخصية والتي تعتمد دائماً على العمل الشخصي لذلك وتمثل في ملكية الدخل الناتج من هذا العمل دون التجاه إلى استئجار عمل الغير للحصول على ربح من ورائه^(١) .

طبيعة الملكية الخاصة في القانون المصري :

أما بالنسبة للملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج في القانون المصري - أو القطاع الخاص كما أطلق عليها الميثاق - فهي بدون شك تعتبر - في نظرنا - من قبيل الملكية الفردية التامة بالمعنى الصحيح . بينما تقتصر الملكية الشخصية في قانوننا على أدوات وآلات الاستعمال والاستهلاك الشخصي والتي لا غنى عنها في حياتنا اليومية . وبذلك فعلى العكس من القيود الواردة على الملكية الخاصة فإن الملكية الشخصية هي عبارة عن ملكية الشيء لاستعماله والانتفاع به وليس لاستثماره أو الحصول على ربح من ورائه ، ولذلك فهي من الخصائص الطبيعية لكل إنسان ولا يتصور أن يحرم منها أحد ، بل في جميع النظم - حتى النظم الشيوعية - يجري احترام هذه الملكية الشخصية وكفالتها وحمايتها للإنسان ، وإن كان ذلك لا يمنع من خضوع مالكها في استعمالها واستغلالها والتصرف فيها للقيود القانونية الواردة على سلطات المالك والتي سيرد ذكرها تفصيلاً .

وفيما يتعلق بملكية القطاع الخاص في مجال أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية والمأوى في القانون المصري ، فإنه لا جدال في اعتبار هذه الملكية من قبيل الملكية الفردية ، حيث كانت النصوص القانونية

Lapenna : Quelques aspects du nouveau code civil Russe. (١)
Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, p. 187 et suiv.

في الدستور المصري صريحة في تسميتها بالملكية الخاصة ، فينص الدستور المصري الصادر سنة ١٩٦٤ في المادة ١٦ « الملكية الخاصة مضمونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية » . كما كانت نصوص الميثاق صريحة وواضحة في استعمال لفظ الملكية الخاصة في مجال أدوات ووسائل الإنتاج ذلك أن تطبيق النظام الاشتراكي في القانون المصري لا يقوم على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما يكفي بتحقيق سيطرة الدولة عليها عن طريق إقامة الملكية الاشتراكية الشعبية بالنسبة للأموال الرئيسية في الإنتاج مع الاعتراف بالملكية الخاصة غير المستغلة في مجال أدوات الإنتاج الأخرى وإحاطتها بالرقابة والسيطرة . وينص ميثاقنا للعمل الوطني في الباب السادس الخاص بحتمية الحل الاشتراكي : « إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث المترتب عليها » .

وفي طبيعة الملكية الخاصة في القانون المصري ذهب البعض إلى أن النظام الاشتراكي المصري ينظر إلى هذه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج باعتبارها أداة لاستغلال الإنسان للإنسان ، وربما على ذلك أن الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج في القانون المصري هي ملكية « مرحلية أو مؤقتة ، ومصيرها إلى الزوال لأن وجودها الحالي هو وجود مؤقت تفرضه ظروف المرحلة التي نمر بها من نقص أموال الاستثمار مما تتطلبه التنمية وعدم إمكان القطاع العام الاستفادة من جميع الطاقات في المرحلة الراهنة ^(١) .

والكنا نعتقد — على العكس من ذلك — أن الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج ، الحدود التي يمتثلها وفي المجالات التي حصرها فيها الدستور والميثاق والشرعية المصرية المتعاقبة ، وبعد إحاطتها بالقيود والضمانات

(١) انظر عرضاً لهذا الرأي بالتفصيل وإشارات لأنصاره القائلين به في مصطفى الجبال — نظام الملكية — ص ٣٨ هامش ١ .

من ناحية حدها الأقصى وخضوعها للسيطرة الشعبية ورقابة القطاع العام ،
هذه الملكية لابد أن تكون ذات طبيعة دائمة ولا بد من الاعتراف لها
بدور إيجابي فعال دائم في نظامنا الاشتراكي، مع توجيهها الوجهة التي تضمن
عدم إنحرافها وعدم فتحها الباب للاستغلال والاحتكار وبما يضمن لها
تحقيق وظيفتها الاجتماعية ، ولا شك أنه بعد وضع هذا التحديد القانوني
لنظام الملكية الخاصة وتقييد حرية التملك في أوجه ومجالات معينة فإنه يأتي
بعد ذلك ضرورة تقييد وتحديد نفس السلطات والحقوق التي يمنحها حق
الملكية غير المستغلة إلى مالكة الأمر الذي سيكون موضع دراستنا في
الباب التالي .

الباب الثانى

القيود الواردة على سلطات المالك فى القانون المصرى

تمهيد وخطة البحث :

بعد أن استعرضنا كيفية تحديد حق التملك الخاص فى القانون المصرى والحدود والمجالات التى اعترف بها المشرع بالملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج المختلفة والقيود التى أوردتها على نظام الملكية ذاته فى مجال الأرض الزراعية والمباني وأدوات الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية ، فإنه فى هذا المجال المعترف به بالنسبة للملكية الخاصة لا يمكن ترك سلطة المالك مطلقة حرة فى استعمال هذه الملكية واستغلالها والتصرف فيها ، بل يجب أيضاً — داخل هذه الحدود المشروعة للملكية الفردية — أن يكون استعمالها بقصد تحقيق وظيفة اجتماعية معينة إلى جانب إشباع حاجات المالك الشخصية ، وتتلخص هذه الوظيفة — كما سبرد تفصيله — فى مراعاة المصلحة العامة للجمتمع والمصلحة الخاصة للغير عند استعمال واستغلال هذه الملكية الخاصة .

وسنحاول أن تبين إلى أى مدى ما أحاط به المشرع المصرى سلطات المالك فى الاستعمال والاستغلال والتصرف من القيود القانونية التى تضمن أداء الملكية الخاصة لوظيفتها الاجتماعية .

وسنفرد فصلاً أولاً لبيان مدى القيود الواردة على سلطة الاستعمال التى تمنحها الملكية حيث أن الملكية الخاصة لم تعد فى هذا الصدد حقاً مطلقاً بل صبح لها وظيفة اجتماعية كما سبرد تفصيله .

ونتناول في فصل ثان القيود الواردة على سلطة الاستغلال ، ولما كانت هذه القيود تختلف بالنسبة للملكية العقارية في مجال الأرض الزراعية عنها في مجال المباني فإننا سنفرد مبحثاً مستقلاً لكل منها .

وفي فصل ثالث نتناول قيود التصرف .

ومن ثم فإن خطة البحث تكون كالآتي : -

الفصل الأول : تقييد سلطة استعمال .

المبحث الأول : نسبية حق الملكية .

المبحث الثاني : عدم التعسف في استعمال حق الملكية .

المبحث الثالث : عدم الغلو في استعمال حق الملكية .

الفصل الثاني : تقييد سلطة الاستغلال .

المبحث الأول : تقييد سلطة مالك الأرض الزراعية .

المبحث الثاني : تقييد سلطة مالك المباني .

الفصل الثالث : تقييد سلطة التصرف .

الفصل الأول

تقييد سلطة الاستعمال

طبيعة حق الملكية :

يجب لمعرفة مدى إمكان الحد من سلطة المالك في استعمال الملكية أن نحدد أولاً طبيعة حق الملكية وهل مازال حقاً مطلقاً كما وصفته بذلك المجموعة المدنية الفرنسية أم أنه قد تغير من حق مطلق إلى حق ذى طبيعة أخرى ؟ وماهى الطبيعة الجديدة لحق الملكية ؟
نتناول ذلك على التفصيل الآتى : —

الملكية لم تعد حقاً مطلقاً :

يقصد بحق الملكية فى النصوص التى وصفته بأنه حق مطلق أحد معنيين :
المعنى الأول : أن حق الملكية يحكج به فى مواجهة السكافة ، بمعنى أن الإطلاق فى هذا الصدد ليس إلا تعبيراً عن خاصية التبعية والتقدم اللتين تثبتان لجميع الحقوق العينية وتخلو لآن لصاحبها تتبع الشئ محل حقه فى يد الغير والتقدم فى التنفيذ عليه لاستيفاء حقوقه بالأولوية على الغير . فهو بهذا لا يعتبر خاصة مميزة لحق الملكية فقط وإنما لجميع الحقوق العينية لتمييز بذلك عن الحقوق الشخصية ، وبذلك لا يدخل فى هذا المعنى المقصود بأن الملكية حق مطلق فى النظام الفردى (١) .

المعنى الثانى : أن حق الملكية يعتبر حقاً مطلقاً بمعنى أنه يخول للمالك على الشئ سلطات مطلقة كاملة غير منقوصة سواء فى حدودها أو فى طريقة

(١) عبد الرزاق السنهورى — الوسيط فى شرح القانون المدنى الجديد — ج ٨ فى حق الملكية ١٩٦٧ ص ٢١٢
جيل الشرقاوى — الحقوق العينية الأصلية — الكتاب الأول — حق الملكية ١٩٧٠ ص ٢١ .

عبد المنعم البدرأوى — الحقوق العينية الأصلية سنة ١٩٦٨ ص ١٧ -
عبد المنعم فرج الصدة — حق الملكية ١٩٦٧ ص ٣٥ .

استعمالها ، بحيث يمارسها المالك على النحو الذى يروق له ولا يكون مقيداً عند استعماله للملكة بأى قيد من القيود بل له أن يعدمه أو يتركه بدون استعمال دون إعتراض من أحد .

وهذا المعنى الثانى هو الذى كان يميز حق الملكية عن غيره من الحقوق العينية أو الشخصية على السواء ، وهو المعنى الفردى المطلق الذى جاءت به المجموعة المدنية الفرنسية الصادرة سنة ١٨٠٤ ، والتي عرفت حق الملكية فى المادة ٤٤٥ بأنه الحق فى الانتفاع بالشيء والتصرف فيه بطريقة مطلقة إلى أبعد حد .

وقد صدر التقنين المدنى المصرى القديم متأثراً هو الآخر بالازعاج الفردية لحق الملكية بوصفه حقاً مطلقاً حيث عرفت المادة ٢٧/١١ من هذا التقنين الملكية بأنها حق المالك فى الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة . إلا أن هذا الطابع الفردى المطلق لحق الملكية قد بدأ فى الانحصر حتى فى أكبر النظم متأثراً بالأفكار الفردية ، وبدأت القيود تتدخل تدريجياً لتحيط بهذا الحق وتحد من إطلاقه . بل إن بعض الفقهاء الفرنسيين ذهبوا إلى أن حق الملكية لم يكن حقاً مطلقاً حتى قبل تدخل المشرع بالقيود القانونية العديدة ، وذلك لأن حق الملكية بطبيعته يحاط بالحدود والاستثناءات التى ترد على استعماله مراعاة حقوق الغير وذلك تطبيقاً لقواعد القانون الطبيعى ومبادئ العدالة التى تستلزم الحد من إطلاق أى حق^(١) .

هذا وقد بدأت هذه القيود على حق الملكية فى الزيادة والانساع تدريجياً مع الأخذ بالنظم الاشتراكية وما تقتضيه من تفهيد الحقوق المطلقة وإخضاعها للمصلحة الجماعية ، إلى درجة ترتب عليها التغير من طبيعة حق

Vareilles-Sommiers : La définition et la notion juridique de (١)
la propriété, Revue Trimestrielle de droit civil, T. 4, 1905,
pp. 459-468.

Dutheillet-Lemonthézie : Recherches sur la propriété droit absolu,
Paris, 1955, pp. 35-37.

الملكية نفسه بوصفه حقاً فردياً مطلقاً لا يشبع سوى المصالح الشخصية للمالك، إلى حق ذي طبيعة اجتماعية يراعى مصالح الجماعة إلى جانب مصالح المالك . وقد نشأ التشريع والفقه المصريان مع هذه الاتجاهات الاشتراكية، حيث أجمع الفقه المصري على رفض الفكرة التقايدية لحق الملكية باعتباره حقاً مطلقاً والأخذ بفكرة جديدة تغير من حق الملكية إلى حق آخر من طبيعة جديدة، إلا أن الآراء اختلفت في تحديد الطبيعة الجديدة المقيدة لحق الملكية : —

الراى الاول : الملكية وظيفة اجتماعية :

سبق أن رأينا أن أول من نادى بهذه الفكرة في القانون الفرنسي هو العميد ديجي ، والذي رأى أن الملكية ليست حقاً مطلقاً وإنما هي « واجب أو وظيفة موضوعية تقع على عاتق كل حائز لثروة معينة في أن يستعمل هذه الثروة التي يجوزها في سبيل تحقيق التضامن الاجتماعي والمحافظة عليه » (١) .

وبذلك أصبحت الملكية وظيفة اجتماعية على عاتق المالك تتمثل في عنصريين . الأول : واجب المالك وسلطته في استعمال ملكيته لإشباع حاجته؛ والثاني : واجب المالك وسلطته في استعمال هذه الملكية للوفاء بواجبات المجتمع . وقد سبق أن تعرضنا بالتفصيل لعرض نظرية (ديجي) في الوظيفة الاجتماعية وناولناها بالإتقاد والتعليق باعتبارها تتعارض مع طبيعة الملكية كحق خاص (٢) .

(١) Duguit : Les transformations générales du droit privé depuis le code Napoléon, Paris, 1912, p. 151.

(٢) أنظر ما سبق بالتفصيل في عرض نظرية (ديجي) وتمايقنا عليه ص ٩٧ وما بعدها . وانظر في نقد نظرية (ديجي) في الفقه المصري :

مهد المادى الطائى — ماهية الحق في القانون الخاص ونقد نظرية (ديجي) في إنكار الحق — مجلة القانون والاقتصاد سنة ٣٤ عدد ٢ ص ١٣٤ وما بعدها . وكذلك مقاله : ماهية الحق في القانون الخاص — مجلة القانون والاقتصاد — سنة ٣٣ عدد ٤ ص ٧٢٢ وما بعدها .

وقد اتجه بعض الفقه المصري في نفس هذا الاتجاه ورأى أنه إزاء القيود المختلفة التي طوقت بها الملكية تحت ضغط الحاجة الاجتماعية فقد أفل نجم الملكية المطلقة ولامت في عالم القانون فكرة جديدة تصور الملكية من جانبها الاجتماعي لا الفردى وتسائر في منطقتها حكم والواقع وخدمة اجتماعية الحياة الاجتماعية ألا وهي كون الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية^(١).

الراى الثانى : الملكية حق خاص له وظيفة اجتماعية :

ذهب رأى آخر فى الفقه الفرنسى لى أن الملكية ليست وظيفة اجتماعية فى ذاتها وإنما هى حق خاص ومن ضمن السلطات التى تمنحها والخدمات التى تؤدىها وظيفة معينة فى سبيل خدمة الجماعة بصفة عامة . ذلك أن الملكية باعتبارها دحقاً ، Droit subjectif ، هى بطبيعتها قاصرة على صاحبها ، بمعنى أن له أن يستعملها فى إشباع حاجته الخاصة، ثم تدخلت القيود والحدود القانونية على حق الملكية والتى تلى على المالك فى استعماله للملكية مراعاة الحاجات الاجتماعية واعتبارات الجماعة بحيث يقوم حق الملكية بأداء وظيفته الاجتماعية مثله فى ذلك مثل سائر الحقوق فى النظام الاشتراكى ، لكن ليس من شأن هذه الوظيفة أن تغير من مضمون الحق الخاص وجوهره كما حدده القانون المدنى باعتباره حقاً أعطى لصالح صاحبه وتحت خدمته وتصرفه بشرط مراعاة مصالح الغير الاجتماعية والفردية^(٢).

(١) محمد على عرفة : شرح القانون المدنى الجديد — فى حق الملكية سنة ١٩٥٥ ، ج ١ ص ١٨٦ — وكتابه موجز فى حق الملكية وأسباب كسبه سنة ١٩٥٦ ص ٦ .
ومقاله الملكية فى ظل الاشتراكية العربية — مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٧ عدد ٢ ص ١١١ .

وكذلك من نفس الراى : راغب حنا ، عادل علوبة ، على التريبط : الملكية وتطوراتها الاجتماعية — المحاماة سنة ٦٠ العددان ٧ ، ٨ ص ٩٣٥ .

(٢) Dabin, J. : Le droit subjectif, Paris, 1952, p. 219 ;
Ripert : Les forces créatrices du droit, Paris, 1955, pp. 237-238.

وقد اتجه معظم الفقه المصرى إلى هذا التكييف الثانى فذهبوا إلى أنه ليس هناك ما يمنع باعتبار الملكية حقاً وفى نفس الوقت له وظيفة اجتماعية ، ذلك أن الهدف من إنكار صفة الحق على الملكية واعتبارها وظيفة اجتماعية كان الباعث عليه تجنب المضمون الفردى المطلق الذى أسبغ على حق الملكية فى النظم القانونية الفردية ومنها التقنين الفرنسى والقانون المدنى المصرى الملغى ، ولذلك تضمن هذا رأى خلطاً بين فكرة الحق الذاتى كأداة فنية قانونية لإسناد مال معين إلى شخص معين ، وبين فكرة الاطلاق كوصف فردى أسبغ على حق الملكية فى مراحل معينة تحت تأثير المذاهب الفردية . ولذلك فإنه بعد جميع القيود التى أدخلت على حق المالك فى استعمال ملكيته بحيث زالت الصفة الفردية المطلقة التى كانت تميز حق الملكية ، فلم يعد هناك خطر أو خوف من تكييف حق الملكية بأنه حق ذاتى ذو وظيفة اجتماعية أو - على حد تعبير البعض - حق ذاتى وحق اجتماعى فى نفس الوقت (١).

والذى نراه أنه بعد إدخال نظام الملكية الاشتراكية لأدوات ووسائل الإنتاج فى القانون المصرى - ملكية الشعب - بمقتضى نصوص الدستور والميثاق لتدل على سيطرة الشعب على أدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية وتوجيهها للصالح العام للجماعة بأسرها مع الاعتراف بالملكية الفردية فى هذا المجال والتى لا تعارض والمصلحة العامة ، فإنه

(١) يأخذ بهذا التكييف فى القانون المصرى :

عبد الرزاق السنهورى - الوسيط ج ٨ فى حق الملكية ص ٥٥٠ وما بعدها .

جول اشرفاوى - المحقق العينية الأصلية - ص ٢١ - ٢٣

عبد المنعم البدر اوى - المرجع السابق ص ١٧ وما بعدها .

مصطفى مصطفى منصور - حق الملكية فى القانون المدنى الجديد - دة ١٩٦٥ ص ١٥ .

مصطفى الجمال - نظام الملكية ص ١٧ ، ١٨ .

عبد المنعم فرج الصدة - ص ١٤ ، ٢٤ حيث وإن لم يكن قد ذكر ذلك صراحة فإنه يعتبر أن الملكية مميزة للمالك ووظيفة اجتماعية فى نفس الوقت فيفهم منه أنه يراعى طبيعة الملكية كحق للمالك .

أصبح أدعى أن نكيف هذه الملكية الفردية بأنها حق ، بمعنى أن صاحبها فرد معين بالذات أسند له القانون سلطات الملكية على شيء معين لاشباع حاجته الخاصة ، وذلك للمقابلة بينها وبين الملكية الشعبية العامة والتي رأينا أن لها مالكا آخر ، على أن يفهم حق الملكية الفردية في هذا الصدد باعتباره حقاً في ضوء الحكمة والاعتبارات التي سمحت بالاعتراف به كأداة لاغنى عنها لحسن استغلال بعض الثروات في مجالات معينة وكحافز فردى للارتفاع بالانتاجية في سبيل المصلحة العامة للجماعة بأسرها مما يسبغ الوظيفة الاجتماعية على هذا الحق ، ويجعل استعماله غير مشروع في جميع الحالات التي يتعارض فيها هذا الاستعمال مع الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية كما سئرى .

وأما عن الأساس الذي تقوم عليه الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية فإنه يستند على اعتبارين مختلفين : الاعتبار الأول : وهو مراعاة مبدأ التضامن الاجتماعى واعتبارات العدالة والمساواة التي يستلزمها النظام الاشتراكي ، والتي تفرض التعاون والاشتراك بين أعضاء المجتمع في الارتفاع بشئونه وتعتبر الملكية من أهم دعائم هذا التعاون والاشتراك بحيث يقوم المالك بوظيفته في هذا المجال عن طريق ملكيته^(١)

والاعتبار الثاني : أنه يجب مراعاة أن حق الملكية ليس وليداً للجهد الشخصي للمالك فقط بل هو نتيجة أيضاً لمساهمة المجتمع في إنشاء هذه الملكية والحفاظ عليها وحمايتها ، ولذلك يجب أن يكون لهذه الملكية وظيفة اجتماعية تؤديها لهذا المجتمع^(٢) .

موقف التقنين المدنى المصرى الجديد :

تمشى المشرع فى القانون المدنى الجديد مع الاتجاه الغالب فى الفقه

Renard et Trotabas : La fonction sociale de la propriété, Paris, (1)
1930, p. 32.

(٢) السهورى - الوسيط ج ٨ - ص ٥٥٤ .

المصري وترك الفكرة المطلقة التي اعتنقها القانون المدني القديم بالنسبة لحق الملكية ، فأورد الشارع في التقنين الجديد نص المادة ٨٠٢ والتي عرفت حق الملكية : « لملك الشيء وحده — في حدود القانون — حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه » .

وقد كانت المادة ١١٦٢ من المشروع التمهيدي للتقنين المدني تشترط في مزاولة المالك لحقه « أن يكون ذلك متفقاً مع مالق الملكية من وظيفة اجتماعية » ، ولكن حذفت لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ هذه العبارة ولم يكن هذا الحذف بسبب عدول التقنين الجديد عن النظرة إلى حق الملكية بوصفه له وظيفة اجتماعية ، وإنما راعت اللجنة « أن هذه العبارة أشكل بالإيضاحات الفقهية وأن في التطبيقات التي وردت في النصوص الأخرى ما يغني عنها »^(١).

ولكننا نرى أنه يجب على المشرع المصري الإبقاء على النص على الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في نص مستقل بالتقنين المدني حيث سترى مدى الحاجة الماسة لمثل هذا النص والذي يخلق التزاماً قانونياً على عاتق المالك بأن يكون استعماله لحق الملكية في كل مرة متفقاً مع وظيفتها الاجتماعية ، الأمر الذي يمكن معه تفسير جميع القيود والالتزامات المختلفة التي ترد في هذا الصدد على عاتق المالك وتحديد أساس مسؤوليته عن مخالفتها في الحالات التي لا يمكن ردها إلى أساس قانوني في التشريع كما سترى تفصيلاً .

وبذلك نرى أن النص على الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في القانون نفسه ليس من قبيل الإيضاحات الفقهية — كما ورد في الأعمال التحضيرية ، وإنما هي تمس وتؤثر في طبيعة حق الملكية نفسه ، كذلك فإن الدستور المصري الصادر سنة ١٩٦٤ قد نص في مادته السادسة عشرة على أن : « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية » ، فضلاً عن أن وضع مثل هذا النص في القانون المدني من شأنه أن يعطى

القاضي حرية أوسع في تقييد حق الملكية وتفسير القبود التي ترد عليه تفسيراً واسعاً وردّها إلى أساس قانوني .

موقف القضاء المصري الحديث :

يظهر أن القضاء المصري الحديث — في ظل التقنين المدني الجديد — وعلى رأسه محكمة النقض يؤيد الرأي الذي انتهينا إلى ترجيحه من أن تقييد حق الملكية بالقبود القانونية تحت تأثير التيارات الاجتماعية والمبادئ الاشتراكية ليس من شأنه التغيير من طبيعة الملكية من حيث اعتبارها حقاً ، وأن هذه القيود وإن كان يترتب عليها التضيق من نطاق وحدود هذه الملكية وتقييدها بأداء وظيفة اجتماعية إلا أن التقييد بهذه الحدود وأداء تلك الوظيفة ليس من شأنه أن يغير من طبيعة الملكية بل يبقى كما هي حقاً مقصوراً على صاحبه ومقيداً بالمصلحة العامة .

وتطبيقاً لذلك حكمت محكمتنا العليا في قضائها الأخير بأن :

١ - تحديد سعر جبري لسلعة معينة وفرض قيود على حرية مشترى هذه السلعة في التصرف فيها بقصد تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ، ومنع المضاربة مما لا ينفى ملكية مشترى السلعة لها .

٢ - وأن تقييد حق الملكية بقبود قانونية تنظمها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة أمر جائز ولكنه لا يؤثر على بقاء حق الملكية وقيامه وانتهت المحكمة إلى تكييف العلاقة بين وزارة التكوين وأصحاب مطاحن الحبوب على أساس أن يعتبر العقد الذي يربطهما عقد بيع ناقل للملكية لحبوب لأصحاب هذه المطاحن ، (١)

(١) محكمة النقض المصرية المدنية — في ٤ فبراير سنة ١٩٦٩ — طعن رقم ٥٦ مجموعة

أحكام النقض سنة ١٩٦٩ — سنة ٢٠ قاعدة ٣٩ ص ٢٤٧ .

وكذلك في نفس الموقف نقض مدني في ١٢/١٢/١٩٦٣ طعن ٣٤٨ — مجموعة أحكام النقض سنة ١٤ عدد ٣ قاعدة ١٦٣ ص ١١٣٩ .

وكذلك نقض مدني في ١٣/١٢/١٩٦٢ طعن ٢٥٣ مجموعة أحكام النقض سنة ١٣ عدد ٣ قاعدة ١٧٨ ص ١١٣٠ .

وكذلك نقض مدني في ٢١/١٢/١٩٦١ طعن ٤٤٦ مجموعة أحكام النقض سنة ١٢

قاعدة ١٣٧ ص ٨١٠ (وسيرد تفصيل هذه الأحكام) .

كما حكم القضاء المصري: «بأن القيود الواردة على حق الملكية والنصرف فيه بواسطة القوانين التوقينية هي عبارة عن قيود على استعمال الملكية والنصرف فيها وليس من شأنها أن تدر حق الملكية ذاته ، ولا تتنافى مع وجوده ، ذلك أن حق الملكية ليس حقاً مطلقاً دائماً وإنما قد ترد عليه قيود تشريعية منها ما يتعلق بالمصلحة العامة ومنها ما يمس المصلحة الخاصة دون أن يغير ذلك من طبيعة حق الملكية ذاته أو السلطات الأخرى التي يمنحها» (١)

أثر الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في تقييد سلطة الاستعمال :
يؤدي تكييف الملكية بأنها «حق له وظيفة اجتماعية» إلى عدة نتائج هامة ؛ وأولها نسبية حق الملكية وجواز تقييده لحماية لمصلحة الغير أو للمصلحة العامة ؛ وثانيها عدم جواز التمسك في استعمال حق الملكية ؛ وثالثها عدم جواز الغلو في استعمال حق الملكية وسنفرده مبثاً خاصاً اسكل من هذه الآثار .

المبحث الأول

نسبية حق الملكية

Relativité du droit de propriété

ذهب الفقه الفرنسي إلى أن الأخذ بفكرة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية من شأنه أن يدخل تغييراً جوهرياً على كيفية استعمال هذا الحق ، فلم يعد هذا الحق حقاً مطلقاً بل أصبح حقاً نسبياً بحيث من الممكن أن تفرض القيود والالتزامات المختلفة على استعماله بحيث على المالك عند ممارسته لسلطاته في حق الملكية أن يراعى - إلى جانب مصلحته الخاصة - مصالح الغير الذين يسهم هذا الاستعمال . ويرى هذا الجانب من الفقه أن أي حق قد منح إلى صاحبه من أجل تحقيق غاية أو هدف اجتماعي

(١) محكمة استئناف القاهرة في ١٩٦١/٢/٢١ - قضية رقم ٢٩٤ - المجموعة الرسمية
للاحكام والبحوث القانونية سنة ٦٠ عدد ١ ص ٣٢ .

جمعين ، ولا يعتبر استعمال هذا الحق مشروعاً إلا في حدود هذا الغرض ومن أجل تحقيقه ، فلم يعد الحق مطلقاً بل أصبح مقيداً ومشروطاً بهذا الهدف الاجتماعي وأى استعمال يخرج به المالك عن هذا الهدف يعتبر استعمالاً غير مشروع ، وينتهي هذا الرأي إلى تأكيد رقابة القضاء على استعمال حق الملكية بحيث تعتبر هذه الرقابة وسيلة فعالة لتقرير نسبة هذا الحق والحد من إطلاقة . بحيث أن المالك عليه أن يختار في هذا الاستعمال أقل طرق الاستعمال إضراراً بالغير ويجب عليه أن يراعى إلى جانب مصلحته الخاصة مصلحة الغير الجماعية أو الفردية^(١) .

وقد أخذ التقنين المدني المصري الجديد بهذه الفكرة النسبية لحق الملكية والتي تليها إعتبارات الوظيفة الاجتماعية ، حيث جاء في الأعمال التحضيرية : « أن حق الملكية ليس حقاً مطلقاً لا حد له بل هو وظيفة اجتماعية يطلب إلى المالك القيام بها ويحميه القانون مادام يفعل ذلك ، أما إذا خرج على هذه الحدود فلا يعتبره القانون مستحقاً لحمايته ويترتب على ذلك تقييدان :

- ١ - حيث يتعارض حق الملكية مع مصلحة عامة فالمصلحة العامة هي التي تقدم .
- ٢ - وحيث يتعارض حق المالك مع مصلحة خاصة هي أولى بالرعاية من حق المالك فإن هذه المصلحة هي التي تقدم بعد أن يعرض المالك تعريضاً عادلاً^(٢) .

و تطبيقاً لذلك نصت المادة ٨٠٦ من القانون المدني الجديد: وعلى المالك

Jousserand : De l'esprit des droits et de leur relativité, Paris, (١) 1927, p. 13 et suiv.

Ripert : La règle morale dans les obligations civiles, Paris, 1949, p. 182 et suiv. ;
Le régime démocratique et le droit civil moderne, 1936, p. 224 et suiv.

Savatier : Les métamorphoses économiques et sociales du droit civil d'aujourd'hui, Paris, 1964, T. I, p. 259 et suiv.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجديد — ج ٢ — ص ١٥ .

(٢) م ٤٢ — الملكية

أن يراعى في استعمال حقه ما تقتضى به القوانين والمراسيم والنواحي المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة .

ومن ثم يتضح من هذه النصوص أنه يمكن تقييد سلطة المالك في استعماله لحق الملكية بالعديد من القيود سواء في سبيل المصلحة العامة أو في سبيل المصلحة الخاصة للغير الا جدر بالرعاية . على التفصيل الآتى .

تقييد استعمال حق الملكية للمصلحة العامة :

تفاوت القيود على سلطة المالك في استعمال حق الملكية في سبيل المصلحة العامة ، فقد يقتضى حماية هذه المصلحة العامة إلغاء حق التملك الخاص نفسه في نطاق معين إذا استلزم ذلك التعارض بينه وبين المصلحة العامة ، ولا شك أن تأمين أدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية ونقلها إلى الملكية العامة وتحديد الرقابة والسيطرة الشعبية على استعمال الملكية الخاصة لها كما رأينا تفصيلا ، يعتبر صورة من صور تقييد الملكية في سبيل المصلحة العامة في القانون المصرى .

وقد لا يقتضى المصلحة العامة إلغاء حق الملكية تماما بل تكفى بتقييد سلطة المالك في استعماله مراعاة لهذه المصلحة العامة ، ومن أهم صرر هذه القيود في القانون المصرى الارتفاقات القانونية التى تحد من سلطة المالك في استعمال ما يملكه التى تقع على جانب الطريق العام . أو في سبيل مراعاة الأمن العام والصحة العامة كالتقيود المتعلقة باستعمال وإدارة المحال الملققة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة ، أو للمحافظة على الثروة القومية وإنمائها ، كالتقيود الخاصة بالمناجم وحماية الآثار التاريخية وغيرها من الحالات الخاصة بتقييد استعمال حق الملكية في سبيل مراعاة المصلحة العامة (١) .

تقييد استعمال حق الملكية للمصلحة الخاصة :

كذلك يجب تقييد استعمال حق الملكية في سبيل مراعاة المصلحة الخاصة .

(١) أنظر هذه الحالات بالتفصيل في السهورى — الوسيط ج ٥ ص ٥٥٥ ، ٥٥٦ .

الأخرى الأولى بالرعاية من مصلحة المالك . ومن الممكن أن نجد في القانون المصري صوراً مختلفة لتقييد سلطة المالك في هذا الصدد منها ما يطلب من المالك أعمالاً سلبية يمنع بها عن استعمال ملكيته إضراراً بالغير ، ومنها أن يقوم الغير نفسه بأعمال إيجابية تمس الملكية ، ومنها أخيراً ما تلزم المالك نفسه بالقيام باستعمال ملكيته على وجه معين لمصلحة الغير وهي أقصى مظاهر الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية على التفصيل التالي .

أولاً : قد تتخذ القيود على سلطة الاستعمال مظهراً سلبياً ، فيمنع على المالك استعمال ملكيته في أي حالة يكون من شأن هذا الاستعمال المساس بمصلحة الغير الأولى بالأعتبار ، فتقتضي الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية عدم استعماله في هذه الحالة ، ويمكن أن نجد أمثلة كثيرة على ذلك في القانون المصري :

فمن ناحية أولى الإلزام بعدم الغلو في استعمال حق الملكية لعدم التسبب في إصاة الجار بمضار غير مألوفة وذلك طبقاً لنص المادة ٨٠٧ من القانون المدني الجديد حيث منتهض لهذا التقييد بالتفصيل بعد ذلك .

ومن ناحية ثانية كذلك نص المادة ٨١٨ من القانون المدني والتي أوردت في فقرتها الثانية قيدا هاما على سلطة مالك الحائط المشترك في استعمال ملكيته ، فنصت على أنه ليس لهذا المالك أن يهدم حائطه مختاراً دون عذر قوي إذا كان هذا يضر بالجار الذي يستتر ملكه بالحائط ، فقد رأى المشرع أن مصلحة هذا الجار في الاستئثار بالحائط أولى بالأعتبار من مصلحة المالك في استعمال ملكيته على النحو الذي يشاء (١) .

ومن ناحية ثالثة يوجد نص المادة ٨٦١ من القانون المدني والمتعلق بملكية الطبقات والذي أورد قيدا على حرية مالك العلو في تعليقه ملكه فنص

(١) أنظر شروط تطبيق هذا التقييد في : السنهوري — المراجع السابق ص ١٠٠٥

جميل الشرقاوي — المراجع السابق ص ١١٨ ، ١١٩

وعبد النعم البدرأوي — المراجع السابق ص ١٣٠ — ١٣٢

وعبد النعم الصدة — المراجع السابق ص ١٤٠ — ١٤٢

على أنه لا يجوز لصاحب العلو أن يزيد في ارتفاع بنائه إذا كان ذلك يضر بالسفل (١).

ثانياً : وقد تقضى الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية أن يتدخل الغير تدخلًا إجماليًا في انتفاع المالك بملكه ليتوق ضرراً أشد بكثير من الضرر الذي يصيب المالك من هذا التدخل على أن يعرض المالك التعويض العادل. ومن أم تطبيقات هذا القيد في القانون المصري حق المرور القانوني ، وهو ذلك القيد الذي أورده المادة ٨١٢ من القانون المدني على سلطة المالك في استعمال أرضه ، فقد منحت مالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام أو التي لا يصلها بهذا الطريق عر كاف حق المرور في الأراضي المجاورة له والمملوكة للغير بالقدر اللازم لاستغلال أرضه واستعمالها على الوجه المألوف وذلك بشروط معينة ونظير تعويض عادل (٢).

ولا شك أن في ذلك تقييد سلطة المالك في استعمال ملكه والانتفاع به بحيث يرى غيره - رغماً عن إرادته - يمر في أرضه بل وقد يشي بمراكبها فيها إذا كانت مصلحته تستلزم ذلك.

ومن أم الأمثلة أيضاً على ذلك القيد في القانون المصري نص المادة ٨٠٨ من القانون المدني الخاص بالمساق والمصارف الخاصة والذي - بعد أن منح مالك المسقاء أو المصرف سلطة استعمالها وحده - قيد هذه السلطة وأجاز للمالك المجاورين استعمال المسقاء أو المصرف فيما تحتاجه أراضيهم من رى أو صرف بعد استيفاء المالك حاجته منها بشرط أن يشتركوا في نفقات إنشائها وصيانتها .

(١) أنظر في تفصيل شروط هذا الحسب : السنهوري ص ١٠١٦ ، وعبد المنعم البدرارى ص ٢٢٧ ، عبد المنعم الصده ص ٢٧٥ ، وجميل الشرقاوى ص ٧٢٢ .

(٢) أنظر في هذه الشروط بالتفصيل :

السنهوري - الوسيط ج ٨ ص ٧٥٤ وما بعدها .

جميل الشرقاوى - الحقوق العينية الأصلية - ص ١٠٦ وما بعدها .

عبد المنعم البدرارى - الحقوق العينية الأصلية - ص ٤٠٠ وما بعدها :

عبد المنعم السند - حق الملكية - ص ١١٦ وما بعدها .

وكذلك أوجبت المادة ٨٠٩ من القانون المدنى على مالك الارض أن يسمح بأن تمر بأرضه المياه الكافية لرى الاراضى البعيدة عن مورد المياه وكذلك مياه الصرف الآمية من الاراضى المجاورة لتصب فى أقرب مصرف عمومى بشرط تعويض المالك عن ذلك تعويضا عادلا .

ثالثا : وقد تصل الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية إلى أقصى درجاتها ، بحيث يفرض تحقيقها إلزام المالك أثناء استعماله للملكية بأن يقوم بأعمال إيجابية لمصلحة الغير ، ولا شك أن ذلك يعتبر أوضح دليل على تطور حق الملكية من حق مطلق وجد لا شباع الحاجات الخاصة لصاحبه إلى حق نسبي مقيد يودى وظيفة اجتماعية للغير إلى جانب إشباع الحاجات الخاصة للمالك ، بحيث يجبر المالك على القيام بهذه الوظيفة رغما عن إرادته إذا لم يقم بها مختارا .

ومن أهم تطبيقات هذا القيد فى القانون المصرى نصر المادة ٨٥٩ من القانون المدنى الخاص بملكية الطبقات والتي ألزمت مالك السفلى بأن يقوم بالترميمات اللازمة لمنع سقوط العلو وإلا يأسر القاضى ببيع السفلى أو إجراء الترميمات العاجلة رغما عنه ، بل لقد وصل أعمال الشارع المصرى للوظيفة الاجتماعية لحق الملكية إلى حد النص على أنه إذا تهدمت الطبقتان السفلى والعلوا معا فإنه يجبر صاحب السفلى على إعادة بناء سفله حتى يتمكن صاحب العلو من بناء علوه هو أيضا ، وإلا أمر القاضى ببيع السفلى إلا إذا طلب صاحب العلو أن يعيد هو بناء السفلى على حساب صاحبه ، مادة ٨٦٠ مدنى . وقد امتد تطبيق فكرة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية فى القانون المصرى إلى نطاق استعمال الملكية الشائعة ، فنص القنين المدنى فى المادة ٨٢٨ من ناحية أولى على أنه فى مجال الإدارة المعتادة للمال الشائع تجبر أقلية الشركاء على الموافقة على ما تقرره الأغلبية فى شأن هذه الإدارة ، ومن ناحية ثانية بالنسبة للإدارة غير المعتادة نصت المادة ٨٢٩ على أن أقلية الشركاء تجبر على الموافقة — تحت رقابة المحكمة — على ما تقرره الأغلبية من تغييرات

أساسية وتعديل في الغرض الذى أعد له المال الشائع^(١) .
وبذلك فإن طبيعة حق الملكية تتغير تحت تأثير هذه القيود من حق مطلق إلى حق نسى ، ونرى أن هذه القيود السابقة إنما ترسم الحدود الخاصة باستعمال حق الملكية بحيث يعتبر أى استعمال مخالف لهذه القيود تجاوزاً أو خروجاً عن الحدود الموضوعية لحق الملكية ، ومن ثم يعتبر خطأ يستوجب المسؤولية طبقاً للقواعد العامة للمسئولية ، وبذلك فإننا نرى على عكس بدعوى الفقه الفرنسى الذى يجمع بين فكرة نسبية حق الملكية وبين فكرة التعسف فى استعمال حق الملكية ، التى سنها بعد قليل ، فى مضمون واحد حيث لا يعتبرون ذلك خروجاً على حدود الحق بل يرون فى التعسف تطبيقاً للنسبية والتقييد وأن الجزء واحد فى الحالتين ، ولما كنا نرى أن هذه القيود إنما تفس مضمون وحدود حق الملكية نفسه وكلما اتسعت وزادت كلما ضاقت حدود استعمال هذا الحق وانحصرت دائرة مشروعيتها ، بحيث يعتبر أى استعمال مخالف للمالك لهذه القيود بمثابة خطأ يستوجب مسئولية طبقاً للقاعدة العامة فى المسئولية ، وبذلك نجد أن مضمون حق الملكية وحدود استعماله يضيق فى النظام الاشتراكى عنه فى النظام الرأسمالى حيث تعدد القيود على هذا الحق وتتنوع بتأثير المبادئ الاشتراكية وإعمالاً للوظيفة الاجتماعية لحق الملكية .

وقد حكم القضاء المصرى تطبيقاً لذلك أن حق الملكية هو حق نسبي وليس حقاً مطلقاً ، وأنه يجوز تقييد الملكية ليس فقط بالقيود الواردة فى القانون المدنى وإنما عن طريق قيود قانونية ترد فى تشريعات خاصة مرعاة للدصلحة العامة أو الخاصة ، لحكمت محكمة النقض : « إن الاستيلاء المجرد

(١) أنظر بالتفصيل فى هذه الحالات وشروط كل منها فى القانون المصرى :

السنهورى - المرجع السابق ص ٨٠٤ وما بعدها ، وص ٨٢٩ وما بعدها .

وجليل الفرقاوى - المرجع السابق - ص ١٣٦ وما بعدها .

وكذلك عبد المنعم البدرارى المرجع السابق رقم ١٢٦ .

وعبد المنعم الصدة - المرجع السابق ص ١٩٢ وما بعدها .

لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمياً قصد به تحقيق العدالة في التوزيع وتنظيم تداول السلطة ومنع المضاربة فيها . وليس عن شأن هذا الاستيلاء نقل ملكية السلطة أو حيازتها إلى الحكومة . بل أن تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة المصلحة العامة أمر جائز ^(١) .

المبحث الثاني

عدم التعسف في استعمال حق الملكية

رأينا أن عدم مراعاة المالك الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية عند استعماله لهذا الحق قد يأخذ صورة الخطأ وذلك عند إخلاله بالتقيد والالتزامات المفروضة على استعمال حق الملكية مراعاة لمصلحة عامة أو خاصة ، حيث اعتبر ذلك تجاوزاً للحدود الموضوعية لحق الملكية نفسه بحيث يستوجب مسؤولية المالك بجميع صورها ومنها الإزالة العينية وإيقاف هذا الاستعمال

(١) محكمة النقض المدنية - في ١٢/١٢/١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض سنة ١٤ عدد ٢

ص ١١٣٩

وكذلك حكمت محكمة العليا بأنه يجوز تقييد حق الملكية بالتقيد الخاصة بالاستيلاء والتعديب الجبري وغيرها من القيود القانونية التي تقيد من سلطة الاستعمال دون أن يؤثر ذلك على قيام حق الملكية ذاته أو بقاءه « نقض مدني في ٢١/١٢/١٩٦١ مجموعة أحكام النقض سنة ١٢ ص ٨١٠ حيث ذهبت المحكمة إلى أن فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر في بقاء هذا الحق وقيامه ، وأن تقييد وزارة التوطين اشركة معينة في التصرف في الفصح والديق الناتج منه والمستورد لحساب الشركة لبيعه أسراراً عدة لا ينفي ملكيتها لنصح » .

وراجع كذلك حكم محكمة النقض بأن السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلي غير خاضع للاستيلاء الذي يجعله مملوكاً للحكومة ، وأن هذه السلطة تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من ذلك التسليف مقابل « من يدفعونه ويتلقون ملكيتها كشرتين لهم التصرف فيها كالكين ، ولا ينفي تلك الملكية فرض سعر جبري لها ؛ لأن الفيد الوارد على الملكية لا يؤثر في قيام حق الملكية وبقاؤه وإنما يكون من شأنه تقييد استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، « نقض مدني في ١٣/١٢/١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض سنة ١٢ عدد ٣ ص ١١٣٠ » وانظر في نفس المعنى حكم النقض السابق للإدارة إليه في ٤/٧/١٩٦٩ ملحق ٥٠ مجموعة أحكام النقض - سنة ٢٠ عدد ١ قاعدة ٣٩ ص ٢٤٧ .

غير المشروع لحق الملكية^(١).

ولا يمكن - في سبيل مراعاة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية - أن يلتزم المالك في استعماله هذا الحق للحدود الموضوعية السابق ذكرها ، بل قد يعتبر استعماله غير مشروع رغم التزامه هذه الحدود وذلك إذا كان قد تعسف في هذا الاستعمال وهي النظرية المعسرونة بنظرية التعسف في استعمال الحق^(٢).

وإذا نشأت هذه النظرية في الفقه الفرنسى ثم تطورت على يد القضاء واستقرت أخيراً في التشريع بحيث لم يعد هناك خلاف في تطبيقها على جميع الحقوق - وليس هنا مقام عرض النظرية بصفة عامة وإنما الذى يهمنا أن نبينه هو مجال إعمال هذه النظرية وكيفية تطبيق معاييرها على حق الملكية، الأمر الذى يختلف اختلافاً كبيراً في النظام الاشتراكي عنه في النظام الفردى ، حيث أنه من الممكن أن تكون هذه النظرية وسيلة فعالة في إعمال الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية من الناحية القانونية .

وقد ذهب البعض إلى أن نظرية التعسف في استعمال الحق تعتبر من

(١) السهوى - الوسيط - ٨ - المرجع السابق ص ٦٨٧

وعبد المنعم للصد - المرجع السابق ص ٨٤

(٢) أنظر في نظرية التعسف في استعمال الحق ونقيضه عن حق الملكية :

Jousserand : De l'esprit des droits et de leur relativité, Paris, 1927, p. 13 et suiv.

Ripert : Abus ou relativité des droits, Paris, 1929, p. 27 et suiv. ;

Les forces créatrices du droit, 1955, p. 232 ;

Le régime démocratique et le droit civil moderne, 1936, p. 227 ;

La règle morale dans les obligations civiles, 1949, p. 167.

Campion : La théorie de l'abus des droits, 1925, p. 30.

Dobrin : De l'abus du droit, Paris, 1910, p. 36.

Markovitch : La théorie de l'abus des droits en droit comparé, Paris, 1936.

Porcherot : De l'abus du droit, Dijon, 1901.

Bardesco : De l'abus du droit, Paris, 1913.

التطبيقات القانونية الفردية التي أُنحِت إليها أعرق المجتمعات الرأسمالية ، ويرى هذا الرأي أن الوقوف بالملكية الفردية عند هذه الحدود الاجتماعية وهذه التطبيقات المبسرة لا يتكفى في مجتمعنا الاشتراكي ، أن الملكية - إلى جوار خدمة المالك - بأن لها طبقاً لنصوص الدستور والميثاق دور كبير في خدمة الاقتصاد الوطني وأن المال وظيفته وطنية ورأس المال الفردي خاضع لتوجيه السلطة الشعبية . وينتهي هذا الرأي إلى انتقاد الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية وينادي باعتبار الملكية الخاصة وظيفة اقتصادية (١) .

ونحن نرى على عكس ما اعتقده الرأي السابق أنه لا يجوز التقليل من دور نظرية التعسف في استعمال الحق وهذا المجال واعتبارها تطبيقاً قانونياً فردياً أُنحِت إليه أعرق المجتمعات الرأسمالية ، ذلك أنه كما رأينا أن فكرة نسبية حق الملكية من الممكن أن تنهض من نظام إلى آخر حسب مدى ونوع القبول التي ترد عليها . وكذلك فإن فكرة التعسف في استعمال الحق - رغم استقرارها والاعتراف بها منذ مدة طويلة - بأن كيفية تطبيقها ودائرة إعمالها تنهض في النظام الاشتراكي عنها في النظام الرأسمالي ، ولا يجب في هذا الصدد الخلط بين الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية لحق الملكية . فقد رأينا أن أي تنظيم اشتراكي لجوهر الملكية يجب أن يمسسه من ناحيتين : من ناحية حق التملك وما يشمل من أموال ورأينا أنه يجب تقييده بحيث يؤدي وظيفته الاقتصادية في المجتمع وذلك عن طريق تحديد حرية التملك وتحقيق سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج الرئيسية وإخضاعها للرقابة والتحديد ، ومن ناحية ثانية من حيث ما يمنحه حق الملكية من سلطات قانونية للمالك في استعمال واستغلال ومصرف . ولا مجال على الإطلاق لإنكار الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في هذا الصدد للتوصل إلى تقييد هذه

(١) أنظر في هذا الرأي صلاح الدين عطية - الملكية في التطبيق العملي الاشتراكية ، بحيث يتكليف من اللجنة الدائمة لمؤسسة الدستور من ١٠٣ ، ١٠٤

السلطات من الناحية القانونية البحتة ، ولذلك لا يمكن على الإطلاق الاستغناء عن فكرة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية أو اعتبار نظرية التعسف في استعمال الحق تطبيقاً تقليدياً راسخاً ، بل هي على العكس لا غنى عنها لتقييد حق الملكية من الناحية القانونية ، فلا يكفي تنظيم الملكية من الناحية الإقتصادية بل يجب أن يكون المالك في استعماله واستغلاله في هذا المجال مقيداً وخاضعاً للقيود القانونية التي تفرضها فكرة نسبية حق الملكية ونظرية التعسف في استعمال حق الملكية وغيرها من التطبيقات التي سنراها .

وننتهي من ذلك إلى أنه يمكن للقضاء — في ظل تطبيق المبادئ الاشتراكية — أن يقوم بتفسير نظرية التعسف في استعمال الحق تفسيراً واسعاً ، عن طريق التوسع في تحديد معاييرها وتروخي المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة للمالك في استعمال حق الملكية ، بحيث يطور هذه النظرية ويجعلها أداة فعالة لإعمال الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ، ومن الممكن أن تقوم هذه النظرية بذلك نظراً لاتساع معاييرها ومرونتها وقابليتها للتفسير والتطور حسب المبادئ والأهداف الاجتماعية السائدة . وأما بالنسبة لمعيار النظرية فقد اختلف الشراح بالنسبة لتحديد الحالات التي يحدث فيها التعسف في استعمال الحق ونادى كل فقيه بمعيار مختلف للتعسف .

فذهب البعض إلى القول بأن التعسف يكون عند استعمال الحق بنية الإضرار بالغير ، بينما ذهب البعض الآخر بتحديد التعسف عند انعدام المصلحة المشروعة من وراء استعمال الحق ، وذهب رأى ثالث إلى تمييز التعسف بفكرة الخطأ ، ونادى بعض الفقهاء بأن هناك تعسف في كل حالة يستعمل فيها الحق استعمالاً غير عادي ، وأخيراً لجأ البعض الآخر إلى تمييز التعسف بانعدام الدافع المشروع (١) ، وليس هنا مقام المفاضلة بين هذه المعايير المختلفة حيث أخذ القانون المدني المصري الجديد بنظرية

(١) أنظر في تفصيل هذه المعايير المراجع والإشارات السابق ذكرها ص ٦٦٤

التعسف في استعمال الحق وأوردتها كقاعدة عامة في المادة الخامسة لتنطبق على جميع الحقوق واختار من بين المعايير السابقة ثلاثة معايير أساسية للتعسف فتعسف الأداة المذكورة : « يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية : (أ) إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير (ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها أقلية الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها (ج) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة (١) » .

ونحن نرى أنه بالنسبة لمعيار تطبيق نظرية التعسف في استعمال الحق في مجال حق الملكية ، فإنه يجب الأخذ بمعيار عام واسع يساعد القضاء على التوسع في تفسير فكرة التعسف بالنسبة لحق الملكية لتتوصل إلى تقييد استعماله في كل حالة تستلزم فيها المصلحة العامة أو الخاصة تقييد هذا الحق ، وبحيث يسمح هذا المعيار بقدر من المرونة والمقابلية للتطور في التطبيق مع تطور المبادئ والأدكار الاشتراكية المتعلقة بالملكية .

ونرى أنه يجب البحث عن هذا المعيار في ضوء الوظيفة الاجتماعية ذاتها لحق الملكية ، فقد رأينا أن الملكية لم تعد حقاً مطلقاً بل أصبحت حقاً له وظيفة اجتماعية ، وأن الاعتراف بشرعية مشروط بأدائها وظيفتها الاجتماعية في خدمة المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة الأجدر بالرعاية — فلم يعد المجتمع يعترف بالملكية لإشباع حاجات المالك الشخصية فقط بل لأداء غرض معين ولذلك يعتبر المالك متعسفاً في استعمال حقه في كل مرة يخرج فيها في استعماله لحق الملكية عن الوظيفة الاجتماعية لهذا الحق أو عن الغرض الاجتماعي المنوط به تحقيقه بملكه إلى جانب إشباع حاجاته الخاصة ، وبذلك نكون قد أضفنا إلى نية الإضرار بالغير أو عدم توازن المصلحة أو عدم مشروعية صفة من العمومية تسمح للقاضي بالأخذ

(١) أنظر في شرح هذه المعايير في القانون المصري : عبد الرزاق السنهوري — الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ج ١ : في نظرية الالتزام بوجه عام — مصادر الالتزام — ١٩٥٢ ص ٨٣٤ وما بعدها .

عبد الودود يحيى — المدخل لدراسة القانون — نظرية الحق — ١٩٧٠ ص ١٤٨ وما بعدها .

بالنظريات والافكار الاشتراكية الجديدة المضيق لحدود استعمال الملكية وذلك بدافع إعمال الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية^(١).

وكان المشروع التهديد للقانون المدني الجديد يضيف إلى المعايير الثلاثة الواردة في القانون معياراً آخر للتعسف وهو « تعارض استعمال الحق مع مصلحة عامة جوهرية » .

وهو معيار مادي مأخوذ من الفقه الإسلامي ويسمح بتطبيق مانادينا به من تقييد حق الملكية الخاصة صيانة للمصلحة العامة وأداء لوظيفتها الاجتماعية ، كمنع اختزان السلع لاستغلال حاجات الأفراد عند الأزمات الاقتصادية والحروب . وإن كان البعض قد رأى أن هذا المعيار أقرب إلى أن يكون خطة تشريعية ينبج المشرع على مقتضاها في وضع تشريعات استثنائية تقتضيها ظروف خاصة^(٢).

ولسكتنا نرى أنه لا يوجد ما يمنع المشرع من أن يضع - إلى جانب المعايير الثلاثة لمعنى التعسف في استعمال الحق بصفة عامة - معياراً خاصاً بحق الملكية يسمح بتطبيق هذه الفكرة في استعمال حق الملكية ، كما يسمح للقضاء بحرية أكبر في التوسع في تحديد التعسف والتقييد من استعمال حق الملكية في كل مرة يتعارض فيها هذا الاستعمال مع روح الوظيفة الاجتماعية التي من أجل تحقيقها تم الاعتراف بشرعية الملكية الخاصة في نظامنا الاشتراكي حتى رغم التزام المالك في هذا الاستعمال بالحدود الموضوعية لحق الملكية .

ونعود إلى ماسبق أن نادينا به من ضرورة النص على الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في نص تشريعي في القانون المدني حتى يصبح تحديد معيار التعسف بعد ذلك تطبيقاً لهذا النص العام .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجديد ج ٦ ص ١٥

(٢) عبد الرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - ج ١ - نظرية

الالتزام ومصاد الالتزام سنة ١٩٥٢ من ٨٤٨

موقف القضاء :

ويلاحظ أنه بالنسبة للمعايير الثلاثة الحالية للتعسف في استعمال الحق أنه وإن كان يوجد فيها معايير شخصية وهي نية الإضرار بالغير وقصد المصلحة غير المشروعة ، ومعیار مادی وهو رجحان الضرر على المصلحة رجحانا كبيرا ، إلا أن القضاء عند تطبيقه لنظرية التعسف في استعمال الحق في غالبية أحكامه ينظر بالاعتبار دائماً إلى الناحية المادية الموضوعية وإلى الأضرار التي تلحق بالغير ، وحتى بالنسبة للحالات التي يطبق فيها القضاء المعيار الشخصي للتعسف - وهو قصد الأضرار بالغير وقصد المصلحة غير المشروعة - فإنه يستدل عليه دائماً بالمعيار المادي ، حيث يستخلص نية الإضرار بالغير عن طريق إثبات عدم وجود مصلحة مادية لذلك ووجود ضرر عائد على الغير ، بمعنى أنه حتى في الحالات التي يتخذ فيها التعسف معنى شخصياً بحثاً فإن القضاء يدخل في الاعتبار الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ، فلا يعتمد فقط على تقدير الدافع الشخصي بل ينظر إليه في ضوء الأضرار الأخرى التي تصيب الغير من وراء استعمال هذا الحق مما يؤيد وجهة النظر التي انتهينا إليها^(١) .

(١) حكمت محكمة النقض الفرنسية بمسئولية مالك طاحونة المياه القائمة تجاه طاحونة جاره اذا ما رفع فجأة ابواب الاحواض لما تبين انه لا لزوم لرفع هذه الابواب والتي أصابت الجار بالأضرار نتيجة تغيير مستوى حجز المياه . « نقض فرنسي - ٢٠ يوليو ١٩١٨ - دالوز - ١٩١٩ - ١ - ٢٩ » .

وكذلك حكمت محكمة النقض الفرنسية وهي في مجال تقصى نية الأضرار بالغير بأن الأصل على المالك أن يتخذ كل ما هو ضروري من احتياطات كفيّة بان لا تجعل ملكه معسر مضايقة أو تنفيس يجاوز الحدود الممكن احتمالها . « نقض فرنسي في ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ - دالوز ١٩٣١ - ١١٤ » وفي ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢ دالوز ١٩٢٢ - ٥ - ١٢ ، وفي نفس المعنى في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ دالوز ١٩٢٧ - ٢٣٩ » ، وكذلك أيضاً بالنسبة للأخذ بالاعتبارات المادية في التعسف نقض فرنسي في ٢٠ يوليو ١٩١٨ دالوز ١٩١٩ - ١ - ٣٩ ، ونقض في ٢٨ مايو سنة ١٩١٨ دالوز ١٩٢٢ - ١ - ٣٢ ، وكذلك في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ دالوز ١٩١٨ - ١ - ٢٠٨ » .

وكذلك حكم أيضاً بالتعويض على إحدى شركات التعدين التي كان لها حق إجراء بعض أعمال معينة وكان لها للوصول إلى ذلك وسيلتان ولكنها اختارت بغير موجب الوسيلة الفاسدة بجارها فوات المحكمة أن المالك يكون مسئولاً إذا كان لديه عدة وسائل لاستعمال ملكيته ولكنه اختار أسوأها وأضرها بالجار بغير ضرورة . « محكمة دراجيتيان في ١٧ مايو سنة ١٩١٠ - دالوز ١٩١١ - ٢ - ١٣٣ » .

المبحث الثالث

عدم الغلو في استعمال حق الملكية .

رأينا أن تقييد سلطة المالك في استعمال حق الملكية يكون إما بالنضيق في حدود هذا الحق عن طريق النص على القيود المختلفة ، بحيث يعتبر أى إخلال من المالك بهذه القيود بمثابة تجاوز للحدود الموضوعية للحق ومن ثم يعتبر خطأ يربط مسؤولية المالك طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية المدنية ، وإما عن طريق تحديد معايير للحالات التى يعتبر فيها المالك متعسفاً أو استعمال حقه رغم التزامه بالحدود الموضوعية لهذا الحق وذلك إذا استعمل هذا الحق في غير الغرض الاجتماعى الذى من أجله اعترف بشريعته .

واسكن التزام المالك بالحدود الموضوعية لحق الملكية واستعماله هذا الحق لتحقيق مصالح جدية مشروعة لا تتعارض مع الغرض منه ، قد لا يعصمان

القضاء المصرى : وقد كان القضاء المصرى صريحاً في وجوب تقدير الاعتبارات الاجتماعية أثناء البحث عن المعيار الشخصى في التصرف في استعمال الحق وذلك بالنظر في الآثار المادية والأضرار التى يسببها استعمال الملكية للغير ، حيث حكمت محكمة مصر الكلية بأن نية الأضرار يمكن أن تؤخذ من انعدام المصلحة في استعمال الحق أو من البحث في الأضرار البالغة التى أصابت الغير من إساءة استعمال هذا الحق . « محكمة مصر الكلية ٣١ مايو ١٩٣٧ الحماية سنة ١٨ رقم ٢١ ص ٧٤ .

وحكم بأن المالك يكون مسؤولاً عن استعمال حق الملكية استعمالاً ترتب عليه أعمالاً تؤدي إلى الأضرار بالجوار بدون موجب ضرورى أو منفعة حقيقية « محكمة الاستئناف المختلطة ١٧ أبريل سنة ١٩١٧ م ٣١ ص ٢٥٢ »

وحكم بأنه إذا كان للمالك قانوناً أن يتصرف في ملكه كيفما شاء إلا أنه ليس له أن يتصرف في استعمال حقه بغير منفعة شخصية بحيث يسبب الغير بأضرار من وراء ذلك . « محكمة الاسكندرية الابتدائية ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ - المجموعة الرسمية سنة ١٩٣٤ عدد ٢ رقم ٤٦ » .

وحكم القضاء المصرى بأن المالك الذى يقيم على حدود ملكه جداراً تصل قيمته إلى نصف ارتفاع الطبقة الثالثة من عقار جاره فأصبحت هذه الغرف الجاورة مظلمة بسبب ذلك ، فإن إقامة هذا الجدار بدون منفعة لا تعتبر استعمالاً عادياً لحق الملكية . « استئناف مختلط في ١٢ نوفمبر ١٩٢٩ م ٤٢ ص ٢٧ » .

كما أجاز القضاء عدم جزء من الجدار الذى يقيمه المالك في ملكيته ويترتب عليه أضرار بالجوار أو بدلاً من هدمه كله التخفيض من ارتفاعه إلى الحد الذى يزيل هذه الأضرار من على عاتق الجار . « استئناف مختلط ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ م ٣٢ ص ٢٥٢ ، وكذلك في نفس المعنى استئناف مختلط في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ م ٤٢ ص ٢٧ والسابق الاشارة اليه .

المالك من المسؤولية إذا ترتب على هذا الاستعمال ضرر فاحش بالغير ؛ بمعنى أن على المالك في استعماله المشروع لحق ملكيته أن يكون مقيداً بعدم إلحاق مضار غير مألوفة بجاره . وهذه حالة استلزم فيها الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية تقييد استعماله بصفه خاصة بالسبب للجوار بحيث لا يلحقه من وراء هذا الاستعمال ضرر فاحش . وهي ما تسمى بنظرية عدم الغلو في استعمال حق الملكية . أو عدم تجاوز المضار المألوفة للجوار^(١).

وقد جرى القضاء الفرنسي - بدون نص تشريعي - على أن المالك في حالة الاستعمال الذي يسبب أضراراً غير عادية للغير يكون مسؤولاً بالتعويض دون أن يبحث هذا القضاء عن خطأ من المالك بل اكتفى بالضرر الناتج من استعمال حق الملكية^(٢).

Ripert : De l'exercice du droit de propriété dans ses rapports (١)
avec les propriétés voisines. Thèse, Aix, 1902.

(٢) وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية في أحكامها الحديثة بأنه لا يجوز للمالك أن يستعمل حق الملكية بالطريقة التي من شأنها إحداث ضوضاء أو اهتزازات تتجاوز الحد المألوف للالتزامات الجار « نقض فرنسي مدني في ١ يناير سنة ١٩٦٦ - دالوز ٦٦ - ١ - ٤٧٢ » ونقض فرنسي مدني في ٢١ يناير سنة ١٩٦٦ - دالوز ٦٦ - ٢ - ٢٧٥ ونقض فرنسي مدني في ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧ - دالوز ٦٧ - ٢ - ٦٧٤ .

وانظر تعليق Bredin على حكم نقض فرنسي في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٨ دالوز ٦٨ - ١ - ٢٥٠ حيث يلعب إلى أن الأولوية في الاستغلال لا تعطى للمالك الأسبق الحق في الغلو في استعمال حق الملكية بحيث يلحق أضراراً غير مألوفة بالمالك الجوار له . في : Bredin, Revue Trimestrielle de droit civil, Juillet-Septembre, 1968, No. 3, pp. 565-566.

ويلاحظ أن معظم أحكام القضاء الفرنسي قد طبقت بالنسبة لمسئولية المالك عن الضوضاء في استعمال حق الملكية معياراً مادياً بحثاً حيث اشترطت لتحقيق هذه المسئولية أن يلحق هذا الضوضاء بأضرار تتجاوز حد الالتزامات المعتادة للجوار أو المفاسقات المألوفة للجوار . « نقض فرنسي في ٢١ يوليو سنة ١٩٥٢ - بلتان ٢ - ٢٦٢ » نقض فرنسي في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩ - بلتان ٢ - ٧٤ .

وتطبيقاً لذلك حكم القضاء الفرنسي بأن مسئولية المالك من الضوضاء في استعمال حق الملكية بالنسبة لصاحب الممنوع بسبب المفاسقات الناتجة من الدخان والكثيرة وانتشار الإبرة الكثيرة أو المؤذية أو مدور الأصوات المزعجة والضوضاء حتى ولو كان مرخص له إدارياً بإدارته « نقض فرنسي في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ - دالوز ٤٤ - ١ - ٤٥ » ونقض فرنسي في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٢ - سيرييه ١٩٢٤ - ١ - ٢١٢ ، ونقض في ٢ يناير سنة ١٩١٢ دالوز ١٩١٢ - ١ - ٢٣٣ ، وفي ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ - سيرييه ١٩١٠ - ١ - ٢١٧ ، وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٧ - ١ - ٢٨٥ ، وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٩٤ - سيرييه ٩٥ - ١ - ٢٢٢ ، وفي ٤ يناير سنة ١٨٤١ دالوز ١٨٤١ - ١ - ٣٢٥ وكذلك بالنسبة للضوضاء الصادر من مالك شركات النقل بالسكك الحديدية أو المواصلات البرية

وقد أخذ المشرع المصرى بنظرية عدم الغلو فى استعمال حق الملكية لأول مرة فى التقنين المدنى الجديد حيث تنص المادة ٨٠٧ من القانون المدنى على أنه: (١) على المالك ألا يغلو فى استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار ، (٢) وليس للجار أن يرجع على جاره فى مضار الجوار المألوفة التى لا يمكن تجنبها وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف ، على أن يراعى فى ذلك العرف وطبيعة العقارات وموقع كل منها بالنسبة إلى الآخر والغرض الذى خصصت له . ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق (١) .

== والسيارات عن التلف وإخطار الحريق والأضرار النسبية من تطاير الدخان وشرار القاطرات أو الصخب والضوضاء الناتجة عن السيارات « نقض فرنسى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٣ سريه ١٩٠٤ - ١ - ٩٣ » وفى ٣ يناير سنة ١٨٨٧ دالوز - ١٨٨٨ - ١ - ٣٩ وفى ٧ أبريل سنة ١٨٧٢ سريه ١٨٧٢ - ١ - ٧٦ ، وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦ دالوز ٦٦ - ١ - ٢٣٩ وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٤٨ سريه ٤٨ - ١ - ٣٢١ ، ومحكمة باريس فى ٦ فبراير سنة ١٩١٢ دالوز ١٩١٢ - ٢ - ١٦٣ .

وحكم بمسئولية مالك صالات الرقص أو قاعات الاحتفالات والمسارح والألعاب الرياضية بسبب ما ينتج من ضوضاء الموسيقى والضياء وجلبة المجتمعين ولو كان ذلك فى أيام معينة من الأسبوع « نقض مدنى فى ٨ يوليو سنة ١٨٨٤ دالوز ١٨٨٥ - ١ - ٢٢١ » وفى ١٢ أبريل سنة ١٨٦٥ سريه ١٨٦٦ - ١ - ١٦٩ وفى ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٠ دالوز ١٨٦١ - ١ - ٢٢١ .

(١) ولكن يلاحظ أن القضاء المصرى قد جرى على تطبيق نظرية عدم الغلو فى استعمال حق الملكية فى ظل القانون المدنى الملقى رغم عدم وجود نص عليها حيث يمكن استقراء كثير من الأحكام التى حكمت بمسئولية المالك عما يصيب الغير من الجيران من أضرار بسبب استعمال هذه الملكية : « لقضت محكمة الاستئناف المختلط بأن الشركة التى تقيم مصانع وآلات فى أحياء للسكن تكون مسئولة عما وقع من أضرار غير مألوفة للملاك المجاورين لها » استئناف مختلط فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ بمجموعة التشريع والقضاء المختلط ٢٢ ص ٢٤٦ . « وقضت محكمة استئناف مصر بأن المالك إذا استعمل ملكيته استعمالاً من شأنه إصابة الجار بضرر فاحش يتجاوز الحد المألوف بين الجيران فإنه يلزم بتعويض هذه الأضرار ولو لم يخالف استعماله لحق الملكية نصوص القوانين واللوائح ، فإذا أنشأت الحكومة محطة من محطات الجارى على قطعة من أملاكها فأغلقت راحة السكان فى حى مخصص للسكن فإنها تكون مسئولة عما يصيبهم من أضرار بسبب ذلك » . استئناف مصر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ الحاماة ٢١ رقم ٣٧٦ - ص ٨٩١ . « وحكم بمسئولية مالك الأرض التى يقيم عليها بناء مستعملا الوسائل الحديثة لوضع الأساس دون أن يدرس ويخصص حالة المباني المجاورة ودون أن يتخذ الوسائل الكافية والاحتياطات الفنية اللازمة لمنع امتداد تشقق الأرض خارج حدود ملكيته وتهديد المصارات المجاورة وأحداث الضرر بها نتيجة الرجات الشديدة من آلات وضع الأساس » محكمة الاستئناف المختلط فى ١٤

وسنرى أنه من الممكن أن يختلف تطبيق هذا النص على حق الملكية ومدى تقييده سلطة المالك في الاستعمال حسب الأساس القانوني للمسئولية في هذه الحالة ومدى انتكيب القانوني لحالة عدم الغلو بحيث يمكن التوسع فيه للوصول إلى المزيد من تقييد سلطة الاستعمال على التفصيل الآتي (١).

== فبراير سنة ١٩٢٩ - الجدول العشري الأول للمحامة رقم ١٤٨١ وفي نفس المعنى محكمة مصر المختلطة في ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦ الجدول العشري الأول للمحامة رقم ١٤٧٩ حيث قامت المحكمة بتعويض جميع الأضرار اللاحقة بجميع البائى الجاورة حتى ولو كانت تقييدية وغير متينة طالما أن الضرر واقع وحقق . وأن كان البعض يرى أن الأساس القانونى لمسئولية المالك في هذه الحالة ليس هو تجاوز المضار المألوفة لحق الجوار وإنما هو النقص في استعمال حق الملكية . انور سلطان - النقص في استعمال حق الملكية - مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٧ ص ١١٦ ، ١١٧ .

وحكم بأنه اذا استعمل المالك ملكيته استعمالا من شأنه احدثا شروا بالنظر فإنه ليس على من اسبب ملكه بالضرر أن يثبت خطأ معينا من قبل هذا المالك ، وتطبيقا لذلك يلزم المجلس البلدى بالتعويض عما يحدث من أضرار بأمالك الأفراد بسبب تسرب المياه من كل كسر يحدث بالاسورة الممتدة بالشوارع اذ عليه أن يحافظ عليها كي لا تسرب مياهها وتضر بالغير « محكمة استئناف مصر ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ الجدول العشري الثانى للمحامة رقم ٢٠٨٣ » .

وحكم بمسئولية المالك اذا تصعد بناؤه فاصاب ملكية جاره بأضرار جسيمة وانلفها « استئناف ٢٨ يناير سنة ١٩٢٨ - المحامة - ٩ - ٢١٢ - ٢٨٠ » . وكذلك حكم بمسئولية المالك على الحفر التى يجريها بالأرض المملوكة له فينهدم بسببها بناء الجار « مصر المختلطة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ المحامة - ٧ - ٤٣ - ٢٧٨ » . وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بالاضرار المألوفة في استعمال حق الملكية حكم بأنه لا حق للجار في مطالبة جاره بتعويض عما يلحق زراعته من الضرر بسبب ظل شجاره الا اذا ثبت أن مالك الشجر تعمد بفرسه الأضرار به أو أهمل في اتباع الأصول الزراعية فوقع الضرر نتيجة لهذا الإهمال وفى غير هاتين الحالتين يعتبر ما يحدثه الظل من الأضرار العادية التى لا مفر للجيران من التسامح فيها « محكمة الزقازيق الجزئية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ - المحامة - ١٤٠ - ٢٢٤ - ١١٢ » . كما حكمت محكمة استئناف مصر بأنه لا مسؤولية على اصحاب المائل التى تضايق الجيران وتسبب لهم بغيرتها اضرارا كتساعد الدخان أو الحرمان من السكون والهدوء اذا كان هؤلاء الجيران قد بنوا منازلهم وهم على بينة من هذه الأضرار « استئناف مصر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ الجموعة الرسمية - ٢٩ رقم ٤١ ص ٨٩ » . ونحن نرى أن هذا الحكم محل نظر لان العبرة بالاسبقية الجماعية لا بالاسبقية الفردية .

(١) لنا هنا في مجال عرض احكام الغلو وشروطه ومعايره والاحكام الموضوعية المتعلقة بمسئولية المالك والجزاء المترتب عليها ، وإنما الذى يعنينا هو بيان التكليف القانونى للغلو في استعمال حق الملكية يختلف حسب الأساس القانونى لهذه المسئولية .

(م ٤٣ - الملكية)

التكليف القانوني لعدم الغلو في استعمال حق الملكية :

لم يرد في القانون الفرنسى نص يتعلق بتكليف عدم الغلو في استعمال الملكية وأساس مسئولية المالك عن مضار الجوار غير المألوفة ، فاختلاف الفقه الفرنسى في تحديد هذا الأساس كذلك اختلاف الفقه المصرى في ظل القانون الملقى الذى خلا من النص على عدم الغلو ، وكذلك على الرغم من نص التقنين المدنى الجديد على حالة عدم الغلو في استعمال حق الملكية إلا أن الفقه المصرى أيضاً قد اختلف في ظله في تحديد الأساس القانونى لهذا النص .
ومن الممكن أن نجمع الآراء المختلفة في هذا الصدد إلى الآتى :

أولاً : أساس عدم الغلو هو نظرية تحمل التبعة او المخاطر :

«Théorie de risque»

ذهب بعض الفقهاء في القانون الفرنسى إلى أنه لما كان المالك يستفيد من استعماله لحق الملكية ويستأثر بالثمار والموارد التى تنتج عنه ، فإن عليه مقابل ذلك أن يتحمل ما يصيب الغير من أضرار غير مألوفة بسبب هذا الاستعمال ولو لم يصدر منه خطأ أو تعسف في هذا الاستعمال ، وذلك على أساس فكرة الغنم بالغرم وأن من ينتفع بشئ فعليه أن يتحمل مضاره لأن العدالة تأبى أن يتحمل الغير الذى لم ينتفع بشئ هذه الأضرار (١) .
ولسكن الفقه الفرنسى رافض الأخذ بهذا التكليف على أساس أن المسئولية القائمة على تحمل التبعة أو المخاطر في القانون الفرنسى هى مسئولية استثنائية لا تقوم إلا بالنص عاها ولا يوجد مثل هذا النص بالنسبة لعدم الغلو في استعمال حق الملكية (٢) .

وقد أخذت بعض المحاكم المصرية بهذا الأساس في ظل التقنين القديم - حيث لم يوجد نص قانونى - وحكمت بأنه لا يكفى أن يثبت مالك السيارة

Ripert : De l'exercice du droit de propriété dans ses rapports (١)
avec les propriétés voisines, op. cit., p. 336.

Jousserand : De l'esprit des droits et de leur relativité, Paris,
1927, pp. 16 — 18.

Carbonier (J.) : Droit civil, T. 2, Paris, 1967, (P.U.F. éd. (٢)
Thémis), p. 194, No. 59.

عدم وقوع خطأ في استعمال السيارة لكي يعفى من المسؤولية لأن استعمال معدات النقل السريع تلازمها حوادث يقتضى الحق والعدل أن يسأل المنتفعون بها عن هذه الحوادث^(١).

ولكن رفض القضاء المصرى في مجموعه تأسيس هذه المسؤولية على نظرية تحمل التبعة حيث قضت محكمة النقض بأن الحكم الذى يرتب المسؤولية المدنية على أساس نظرية غاظر الملك التى لا تقصير فيها يكون قد أنشأ نوعاً من المسؤولية لم يقرره الشارع ويكون قد خالف القانون ويتعين نقضه^(٢).

ثانياً : أساس عدم الغلو هو الالتزام القانونى للجوار :

«Obligation legal de voisinage»

ذهب رأى آخر في الفقه الفرنسى إلى أن مسؤولية المالك عن عدم الغلو في استعمال حق الملكية هو وجود التزام نوعى obligation générique فرضه القانون على الجار ألا يلحق بجاره أضراراً غير مألوفة ، ومن ثم يكون الإخلال بهذا الالتزام خطأ يوجب المسؤولية ، ولكن يبقى التساؤل عن المصدر القانونى لهذا الالتزام حيث حاول بعض أنصار هذا الرأى أن يبحث عن هذا المصدر في نص المادتين ٦٥١ ، ١٣٧٠ من التقنين الفرنسى واللتان تنصان على أن هناك التزامات معينة تنشأ بين الملاك المتجاورين بحكم القانون دون أى اتفاق سابق بينهم^(٣).

ولكن انتقد الفقه الفرنسى هذا التكييف أيضاً وذهب إلى أن القانون المدنى الفرنسى لا يعرف على الإطلاق أى التزام قانونى للجوار ولم ينص عليه ومن ثم لا يمكن أن يوجد هذا الالتزام دون نص تشريعى ، وأما عن نص المادتين ٦٥١ ، ١٣٧٠ السالف ذكرهما فهو لم يفرض أى التزام قانونى على المالك بعدم الغلو في استعمال حق الملكية ،

(١) محكمة استئناف مصر في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٧ المجموعة الرسمية سنة ٢٨ ع ٩٥٤ .

(٢) محكمة النقض المدنية في ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ الجدول العشرى للحماية ج٢ رقم ٢١٤٥ .

(٣) Capitant : Obligation de voisinage, Revue Critique, 1900, (٣)

وكل ما تنص عليه هاتان المادتان بعض الالتزامات الخاصة بالجوار يسميها القانون إرتفاقات قانونية (Servitudes Legales) مثل إرتفاقات المظل والمسيل وحق المرور والخطاط المشترك، ولا يوجد إطلاقاً بين هذه الارتفاقات التزام قانوني على المالك بعدم إحداث مضار غير مألوفة للجوار ، ومن ثم ينعدم الأساس القانوني لهذا الإلتزام ولا يمكن تأسيس مسؤولية المالك عن الغلو على أساس المادتين السابقتين^(١) .

وقد حاول البعض أن يبحث عن أساس هذا الإلتزام القانوني للجوار في الأسس التقليدية للمسؤولية حيث نادى بفكرة « شبه عقد الجوار » في *quasi-contrat de voisinage* أي بوجود شبه تعاقد بين الملاك المتجاورين بمقتضاه يلتزم كل منهم بأن لا يستعمل حقه فيما يمتلك بطريقة تضر بغيره أو تلحق به ضرراً جسيماً وإلا يلتزم بالتعويض^(٢) .

ولكن رد على ذلك بأن هذا من شأنه أن يقلب المسؤولية عن الجوار من مسؤولية تعاقدية إلى مسؤولية تقصيرية تقوم على التزام بالامتناع عن عمل الأمر الذي لم يرقم عليه أي سند قانوني ،^(٣) فضلاً عن أن فكرة « شبه العقد » كصدر من مصادر الإلتزام إنما هي فكرة تقليدية استبعدت نهائياً من نطاق مصادر الإلتزام ، وكذلك فإنه حتى مع التسليم بها فإنه لا يمكن استناد التزامات الجوار إليها لكون الجوار واقعة مادية بحيث لا تقوم على أي فكرة تعاقدية^(٤) .

ثالثاً : أساس عدم الغلو هو واجب الاعتدال في استعمال حق الملكية
(فكرة الخطأ *Devoir de moderation dans l'exercice de droit de propriété*)
يذهب كثير من الشراح الفرنسيين إلى ترتيب المسؤولية في هذه الحالة

(١) Marty et Raynaud : Droit civil, 1962, T. II, V. I, p. 495 et s.
Carbonier, op. cit., p. 191.

(٢) حنين عامر — التعسف في استعمال الحقوق — ١٩٦٠ — ص ١١٥

(٣) Pothier : Contrat des sociétés, No. 235.

(٤) محمد عدل عرفة — شرح القانون المدني الجديد في حق الملكية — ١٩٥٤ ص

Marty, op. cit., pp. 497-498. وكذلك ٢٤٣ ، ٢٤٢

على أساس أن غلو المالك هو خطأ في ذاته لاستعماله هذه الملكية بطريقة تسبب للجيران مضاراً استثنائية ، لأنه كان عليه واجب الاعتدال وعدم الإفراط أو المغالاة في هذا الاستعمال إلى درجة إحداث هذه المضار غير المألوفة ، بحيث يعتبر ذلك خطأ منه يستوجب مسئوليته لأنه خرج على سلوك الرجل المعتدل الحريص^(١) .

ولممكن أخذ على هذا الرأي أنه وإن كان من المستحب أن يرقى هذا الاعتدال في الاستعمال إلى مرتبة الواجب أو الالتزام القانوني ، فإنه في كثير من الحالات لا ينطبق فيها معيار الرجل المعتدل هذا على حالات تجاوز المضار المألوفة لحق الجوار ، وقد ضربوا على ذلك مثلاً بأنه لا يوجد أي تطرف أو مغالاة في تمتع مصنع أو مسرح في داخل المدينة وبذلك فإنه يجب الاعتراف بأن الخطأ في حالات الغلو في استعمال حق الملكية هو خطأ غير ملوس أو غير محسوس Impalpable بحيث يجب البحث عن أساس آخر للمسئولية غير هذا الخطأ^(٢) .

رابعا : أساس عدم الغلو هو التعدي والمساس بملكية الجار :

Immissio

ذهب رأى آخر في الفقه الفرنسي إلى أن المالك عليه في استعماله للملكية مراعاة ألا يترتب على هذا الاستعمال تعدي مادي أو مساس مباشر بملكية الجار يؤدي إلى إحداث مضار غير مألوفة له ، مثل تجاوز اللخان حدود الملكية ونفاذه في ملك الجار ، أو انبعاث الروائح الكريهة أو وصول الأصوات المقلقة أو الاهتزازات إلى مسامع الجار داخل ملكيته بحيث ترتب له أضراراً بالغة ، فيعتبر مجرد تجاوز هذه الآثار حدود الملكية وتعديها إلى

Planiol et Ripert : Traité pratique de droit civil Français, (1)

T. 3, pp. 468-469.

Mazaud (Henri et Leon) : Traité théorique et pratique de la responsabilité, T. 2, No. 134.

Carbonier : Droit civil, 1967, T. 2, p. 195, No. 59.

(٢)

مالك الجار خطأ في ذاته (à priori) لأن سلطة المالك في الاستعمال تقف عند حدود ملكيته فقط^(١).

ولكن هذا الرأي اتقّد بأنه إذا كان أساس المسؤولية عن الغلو هو الخطأ المترتب على التعدي فلماذا تترتب هذه المسؤولية فقط عند تجاوز مضار الجوار حداً معيناً بحيث تعتبر مضار غير مألوفة ؟ ، لأن مقتضى الخطأ أنه كانت تترتب مسؤولية المالك في أي حال من حالات التعدي مهما كان بسيطاً ثم يقاس التعويض بعد ذلك على أساس الضرر ، أما اشتراط تجاوز هذه الأضرار حداً معيناً من الجسامة فيدل على أن أساسها ليس التعدي أو مجرد المساس بملكية الجار^(٢).

خامساً : أساس عدم الغلو هو رفض المالك تعويض الضرر :

حاول البعض تأسيس مسؤولية المالك على أساس فكرة الخطأ الثابت وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية ، حيث ذهبوا إلى أن استعمال حق الملكية لا يربط أي مسؤولية على المالك حتى لو ترتبت عليه أضرار مألوفة بالجوار ، ولكن إذا غلا المالك في استعمال حق ملكيته بأن استعمله استعمالاً استثنائياً يلحق ضرراً غير مألوف بهذا الجار فإن هذا الغلو في الاستعمال يستلزم من المالك أن يعرض جاره عن هذا الضرر غير المألوف ، بمعنى أن الخطأ ليس في استعمال المالك لحق ملكيته استعمالاً استثنائياً ، لأن له أن يحصل منه على أكبر فائدة ممكنة ، وإنما الخطأ هو في رفض المالك تعويض جاره عما أصابه من أضرار غير مألوفة بسبب هذا الاستعمال الاستثنائي لحق الملكية^(٣) .

ويذهب جمهور الفقه إلى أن هذا الرأي لم يأت بأساس للمسئولية وإنما

Leyat : La responsabilité dans les rapports de voisinages. (١)

Thèse, Toulouse, 1936, p. 158.

Marty, op. cit., p. 498.

(٢)

Carbonier, op. cit., p. 195.

Planiol, Ripert et Picard : Droit civil, T. 3, Les biens, No. 471. (٣)

ينطوى على مصادرة على المطلوب^(١) ، وذلك لأن رفض التعويض عن الأضرار غير المألوفة المترتبة على الاستعمال الاستثنائي لحق الملكية لا يعتبر في ذاته خطأ يستوجب التعويض إلا إذا ثبت أن هناك إلزاماً على عاتق المالك بعدم استعمال ملكيته استعمالاً استثنائياً بحيث يؤثر الإخلال بهذا الإلتزام خطأ ، أما طالما لم يثبت هذا الإلتزام فإن رفض التعويض لا يعتبر خطأ في ذاته ، ولم يستطع هذا الرأي أن يثبت أى أساس قانوني يفرض الإلتزام على عاتق المالك بعدم الغلو في استعمال حق ملكيته ، كما لا يوجد نص قانوني يفرض هذا الإلتزام كما سبق تفصيله .

سادساً : أساس عدم الغلو هو الإثراء بلا سبب : *in rem verso* ذهب البعض الآخر إلى القول بالخروج من نطاق الخطأ والمسئولية والنظر إلى الاعتبارات الاقتصادية المادية بين الملكيات المتجاورة ، حيث رأى أنه من المحقق أن هناك ضرراً غير مألوف يلحق بجار معين بسبب استعمال جاره لحق ملكيته استعمالاً استثنائياً ، ويتربى على ذلك نقصان في قيمة الملكية الأولى التي أصابها الأضرار غير المألوفة مقابل زيادة قيمة الملكية الثانية التي تسببت في الأضرار ، ولذلك وجب على المالك الثاني الذي أثرى على حساب افتقار المالك الأول أن يقوم بتعويضه عن ذلك^(٢) .

ولكن يلاحظ على هذا الأساس أنه يجب الأخذ به أن تتوافر جميع شروط دعوى الإثراء بلا سبب ، بمعنى افتقار المدين وإثراء الدائن ووجود سببية مباشرة بينهما بأن يكون افتقار المدين هو سبب إثراء الدائن ، ولكن بتطبيق ذلك على عدم الغلو في استعمال حق الملكية نجد أنه إذا كان من المؤكد أن الجار الذي أصابه الضرر غير المألوف قد افتقر فإنه ليس من المؤكد أن المالك الذي ألحق به هذا الضرر قد أثرى وحتى إذا كان قد أثرى فإنه ليس من الضروري أن يكون سبب هذا الإثراء هو افتقار الجار .

(١) الشهوري — الوسيط — ج ٨ ص ٧٠٦ — وميد النعم البدراري ص ١١٨ .

(٢) أنظر عرض هذا الرأي بالتفصيل في القانون الفرنسي والذي يناهض به Carbonier : Droit Civil, T. 2, Les biens, p. 195, No. 59.

سابعاً : أساس عدم الغلو هو حالة الضرورة :

حاول بعض الشراح أن يبنى مسؤولية المالك عن الغلو في استعمال حق الملكية على أساس « نظرية الضرورة » فيرون أن المالك عند استعماله لحق الملكية لا بد أن ينتج عنه مضايقات معينة لجيرانه بحيث تعتبر هذه المضايقات ضرورة اجتماعية لا مفر من تحملها ، واسكن لما كانت الضرورة لها شروط وحدود وهي عدم تجاوز المضار الناشئة عنها الحد المألوف ، فإن تجاوز هذا الحد يترتب عليه مسؤولية المالك عن الأضرار غير المألوفة باعتبارها متجاوزة لحدود حالة الضرورة ، وذلك لأن من شأن المسؤولية الجزائية على حالة الضرورة اختفاء منهجر الخطأ بالنسبة للتسبب في الضرر بحيث يعتبر مجرد تجاوز حدود الضرورة هو في ذاته خطأ يستوجب التعويض^(١).

وقد قام البعض الآخر بتشبيه استعمال المالك للملكية وصدور أضرار منة تلحق الغير بمثابة نزع ملكية بسبب الضرورة الخاصة .

expropriation de la propriété pour cause de nécessité privée

بحيث أن تجاوز المضار المألوفة لحق الجار يعتبر إنشاء لارتفاع معين بواسطة الإرادة المنفردة للمالك على عائق المالك المجاور الذي أصابته المضار غير المألوفة^(٢).

واسكن أخذ الفقه الفرنسي على هذه التكييفات أنها مجرد مقارنات وتشبيهات جزئية لا تقوم على أي أساس أو سند قانوني سليم حيث أن شروط الضرورة وتجاوزها وكذلك نزع الملكية أو إنشاء الارتفاقات لا تنوفاً على الإطلاق في حالة الغلو في استعمال حق الملكية^(٣).

Savatier : Traité de la responsabilité civil en droit Français, (١)
T. I, No. 71.

Demogues : Traité des obligations en général, T. 4, No. 721. (٢)

Marty et Raynaud : D. C., T. II, V. I, 1962, p. 499. (٣)

ثامناً : أساس عدم الغلو هو المسؤولية عن الأشياء :

Fato-sensu

ذهب رأى آخر فى الفقه الفرنسى إلى مسؤولية المالك عن الغلو فى استعمال حق الملكية تقوم على أساس مسؤولية حارس الأشياء طبقاً لنص المادة ١٣٨٤ فقرة ١ من القانون المدنى الفرنسى ، وهى التى تؤسس هذه المسؤولية على أساس الخطأ المفترض افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ، بحيث يكون اثبات واقعى الضرر وتولى الشخص الحراسة كافياً لإقامة المسؤولية دون حاجة لإثبات خطأ فى جانبه ^(١) .

ولكن يؤخذ على هذا رأى أن القضاء قد استند فى ترتيب مسؤولية المالك عن الغلو فى استعمال حق الملكية فى ظل القانون الفرنسى على أساس المادة ١٣٨٢ مدنى وهى الخاصة بالخطأ الشخصى الثابت وليس حراسة الأشياء ^(٢) .

تاسعاً : أساس عدم الغلو هو نظرية التعسف فى استعمال الحق :

حاول البعض فى القانون الفرنسى — والمصرى كذلك — أن يربط مسؤولية المالك عن تجاوز المضار المألوفة لحق الجوار على أساس نظرية التعسف فى استعمال الحق ، بمعنى أن المالك الذى يغلو فى استعمال حق ملكيته إلى درجة يصيب بها الجار بأضرار غير مألوفة يعتبر متعسفاً فى استعمال حق ملكيته ^(٣) .

ولكن انتقد هذا رأى بأن حالات التعسف فى استعمال الحق ومعاييرها

(١) Besson : La notion de garde dans la responsabilité du fait des choses. Thèse, Dijon, 1927, p. 127.

(٢) عبد النعم البدراوى — المراجع السابق ص ١١٩ ، وأنظر تعليق كاربونييه — المراجع السابق وانتقاده للقضاء الذى أخذ به فى فقرة ٥٩ ص ١٩٥

(٣) أنور سامحان — التعسف فى استعمال حق الملكية — مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٧ عدد ١ ص ١٣٩ ، والذى يفسر مسؤولية المالك عن تجاوز المضار المألوفة لحق الجوار فى القانون القديم على أساس نظرية التعسف

Colin et Capitant : Cours élémentaire de droit civil Français, 3ème édit. (Dalloz), p. 766.

محددة في القانون بحيث لا يعتبر المالك متعسفاً في استعماله لحق الملكية إلا إذا توافر في هذا الاستعمال أحد هذه المعايير ، وفي حالة المضار المألوفة لحق الجوار قد لا يتوافر أحد هذه الحالات ومع ذلك يكون المالك مسؤولاً عن الغلو في استعمال حق الملكية ، فمثلاً إذا أُلحق المالك بجاره ضرراً فاحشاً دون أن يعتمد ذلك ودون أن يتجاوز هذا الضرر مصلحة المالك ودون أن يهدف المالك تحقيق مصلحة غير مشروعة فلا يعتبر المالك متعسفاً في استعمال حق الملكية ، ولكنه مع ذلك يكون مسؤولاً عن هذه الأضرار غير المألوفة بما يقطع بأن أساس المسؤولية في هذه الحالة هو أمر آخر غير نظرية التعسف في استعمال الحق ، فضلاً عن أن إسناده مسؤولية المالك عن الغلو في استعمال الملكية إلى نظرية التعسف في استعمال الحق من شأنه أن يوسع من النظرية الأخيرة ويجعلها بدون ضوابط محددة .

أساس عدم الغلو في التقنين المدني المصري الجديد :
أهم المشرع المصري بالنص على عدم الغلو في استعمال حق الملكية في المادة ٨٠٧ من القانون المدني والسابق بيانها والتي ألزمت المالك ألا يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار وإلا قامت مسؤوليته عن الأضرار غير المألوفة التي تصيب الجار بسبب هذا الاستعمال .

والآن نشور التساؤل عن الأساس القانوني لمسئولية المالك في القانون المصري. فذهب البعض في الفقه المصري إلى أن أساس مسؤولية المالك عن الغلو في استعمال حق الملكية في القانون المصري هو نظرية التعسف في استعمال الحق، وأن المادة ٨٠٧ المذكورة ما هي إلا تطبيق للبدا العام المتعلق بالتعسف في استعمال الحقوق بصفة عامة، والمقرر في المادة الخامسة من القانون المدني، حيث يصرى هذا المبدأ على حق الملكية باعتباره أهم الحقوق التي يؤدي استعمالها إلى إلحاق الأذى بالغير وخاصة الجيران.^(١)

(١) محمد علي عرفة — شرح القانون المدني الجديد في حق الملكية ١٩٥٤ ص ٢٤٥ و ٢٤٦ .

منصور مصطفى منصور — حق الملكية في القانون المدني المصري ١٩٦٥ ص ٦٣ ، ٦٤ .

ولكن نرى أن الأساس القانوني لنظرية الغلو في استعمال حق الملكية ليس هو التعسف في استعمال الحق ، وأنه إذا كان هذا الأساس قد انتقد في القانون الفرنسى فإن ذلك أولى في القانون المصرى ، الذى اهتم بالنص على نظرية التعسف في استعمال الحق ووضع لها معايير وضوابط محددة وجعلها نظرية عامة تنطبق على جميع الحقوق وأهمها حق الملكية ، ولذلك لو كان أساس مسئولية المالك عن الغلو هو نظرية التعسف في استعمال الحق لما كان الشارع المصرى في حاجة إلى تخصيص نص خاص بهذه المسئولية وهو المادة ٨٠٧ ، فضلا عن أنه باستقراء الحالات التى حكم فيها القضاء بمسئولية المالك عن الغلو نجد أن كثيراً منها لا يتوافر في صدره أى معيار من المعايير الثلاثة المتعلقة بالتعسف في استعمال الحق في القانون المصرى وهى نية الأضرار بالغير ، ورجحان الضرر الذى يصيب الغير على المصلحة التى تعود على المالك رجحاناً كبيراً ، وعدم مشروعية المصلحة من استعمال الحق ، مما يقطع بأن مسئولية المالك عن الغلو في هذه الحالات تستند إلى أساس آخر غير نظرية التعسف في استعمال الحق^(١).

لذلك يذهب جمهور الفقه المصرى إلى أن مسئولية المالك عن الغلو في استعمال حق الملكية أصبحت واضحة لا محل للاختلاف فيها في ظل التقنين المبدئى الجديد والذى نص عليها صراحة في المادة ٨٠٧ حيث قنن الشارع ما كان يجرى عليه القضاء ، فأصبحت مسئولية المالك عن الغلو قائمة على أساس التزام قانونى يقرره نص صريح وأصبح الوضع لا يخرج عن أحد غرضين :

فمن ناحية أولى إذا قلنا أن نص المادة ٨٠٧ المذكور ينشئ التزاماً قانونياً في جانب المالك بعدم تجاوز المضار المألوفة ، قامت مسئولية المالك — في هذا الفرض — على أساس إخلاله بهذا الالتزام القانونى فيلزم بالتعويض ، ولكن مسئولية المالك في هذه الحالة لا تقوم على أساس الخطأ ، لأنه لم

(١) انظر سابق عرضه من أحكام القضاء المصرى ص ٦٧٢ هامش ١

ينحرف عن سلوك الشخص العادى ، وإنما تقوم مسؤوليته على أساس تحمل تبعه نشاطه وأنه كما يستفيد من ملكيته فعليه أن يتحمل مضارها لأن الغنم بالغرم وأن القانون المهرى بعكس القانون الفرنسى ينص على هذه المسؤولية^(١) .

ومن ناحية أخرى إذا قلنا بأن نص المادة ٨٠٧ المذكورة يورد قيدا على حق الملكية وهو عدم الغلو فى استعماله بحيث يلحق أضرارا غير مألوفة بالجار . فإن نطاق حق الملكية فى القانون المصرى طبقاً لهذا النص تضيق حدوده ، وهذا هو التكييف الذى ذهب إليه جمهور الفقه المصرى الذى يرى أن النص المذكور قد وضع حداً أو قيداً على حق الملكية لا يجوز للمالك أن يجاوزه وهو الالتزام القانونى بعدم الغلو فى استعمال حق الملكية ، بحيث أنه إذا خالفه المالك وقام بإحداث مضار غير مألوفة للجار يكون قد خرج عن الحدود التى رسمها القانون لحق الملكية ويعتبر هذا الخروج خطأ تقصيراً يستوجب المسؤولية^(٢) .

وقد حاول جانب من الفقه التقريب بين الرايين السابقين وذهب إلى أن الخلاف بينهما ليس له أهمية ، وذلك إستناداً إلى أن المعايير التى وضعها القانون للتعسف ، تتطوى أيضاً على خطأ فى جميع الحالات ، فهى تعنى خروج الشخص فى استعمال حقه عما يفرضه عليه واجب التزام سلوك الشخص المعتاد ، أى تعنى ارتكاب هذا الشخص خطأ موجب للمسئولية ، وبذلك ينتهى هذا رأى إلى أن أساس المسؤولية فى حال التعسف ، وهو الخطأ ، هو نفس أساس المسؤولية فى حال الخروج عن الحق ، وهو الذى

(١) عبد الرزاق السنهورى — الوسيط — ج ٨ — حق الملكية — ص ٧٠٧ حيث نادى بهذا التكييف فى هذا الفرض الاول .

(٢) عبد المنعم البدرائى — الحقوق العينية الاصلية — ص ١٢٠

عبد المنعم الصلدة — حق الملكية ص ٩١ ،

عبد الرزاق السنهورى — حيث نادى بهذا التكييف ، فى كتابه الوسيط ج ١ — فى نظريته الالتزام ومصادر الالتزام ١٩٥٢ ص ٨٣٢ هامش ٤

يجعل الغلو في استعمال الملكية أيضاً خروجاً عن حدود هذا الحق ، مما يعنى عدم أهمية تحديد ما إذا كان الغلو في استعمال الملكية خروجاً عن حدود الحق أو تدسفاً في استعماله ، لأنه في جميع الأحوال صورة من الخطأ الموجب للمسئولية ، وهذا الخطأ هو أساس منع التعسف كما هو أساس منع الغلو في استعمال الحق (١) .

• والذى نراه أن مسؤولية المالك عن الغلو في استعمال حق الملكية طبقاً لنص المادة ٨٠٧ هـ أحد تطبيقات التكيف الجديد لحق الملكية الذى اعتنقه التتزين المدنى الجديد والذى ينظر إلى حق الملكية باعتباره حقاً له وظيفة اجتماعية تملئها اعتبارات التضامن الاجتماعى فى المجتمع الإشتراكى حيث منح حق الملكية لصاحبه ليس فقط لاشباع حاجاته الخاصة وإنما أيضاً توكيلاً لنفع اجتماعى ، ولذلك فإن استعمال هذا الحق يجب أن يتفق مع الغاية التى من أجلها منح هذا الحق لصاحبه ، بحيث يجب ألا يغالى فى هذا الاستعمال بما يترتب عليه أضراراً غير مألوفة لأفراد المجتمع الذين أرغمتهم الحدود المادية للملكيتهم على جواره ، وبذلك فإن الوظيفة الإجتماعية لحق الملكية — فى نظرنا وبدون حاجة إلى نص — تقتضى ألا يلبأ المالك فى استعمال حق ملكيته إلى الحد الأقصى لهذا الاستعمال الذى يحقق له أكبر قدر من الفوائد والمصالح بدون مراعاة مصلحة الغير ، وكما سبق أن رأينا أن المذكرة الإيضاحية ذهبت إلى أن حق الملكية لم يعد حقاً مطلقاً بل أصبح حقاً نسبياً يجوز تقييده بل وإهداره إذا تعارض مع المصلحة العامة أو مصلحة خاصة أولى بالرعاية ، لسلك ذلك فإننا نرى أن النص الخاص بعدم الغلو فى استعمال حق الملكية من شأنه وضع قيد يضيق من نطاق حق الملكية بحيث يعتبر الغلو خروج على حدود الحق وخطأ فى ذاته يستوجب المسؤولية .

(١) جميل الشرقاوى — دروس فى الحقوق العينية الأصلية — الكتاب الاول — حق

ولكننا كما نود أن نُسند هذا الإلتزام القانوني الذي يقيد من حق الملكية إلى نص عام يقيد سلطة المالك في الاستعمال أيا كان مجاز هذا الاستعمال وأيا كانت طبيعة المضار التي يوقعها وأيا كان شخص المضرور ، وإلا فالحكمة من قهر المسؤولية عن الغلو في استعمال حق الملكية على الأضرار غير المألوفة التي تصيب الجار كما تنص المادة ٨٠٧ ، بينما لا ينطبق على المضار الأخرى التي قد تصيب الغير - من غير الجيران - من جراء هذا الغلو ، ولذلك فأننا فكرر ما سبق أن ذكرناه من ضرورة نص المشرع على التزام المالك بإداء الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في نص تشريعي صريح في القانون المدني ، حتى يمكن أن يسند إلى هذا النص أى التزام أوقيد من القيود الأخرى على سلطة المالك في استعمال حق الملكية بصفة عامة دون حاجة إلى نص صريح على هذا القيد في كل مرة ، بحيث يعتبر أن هناك غلواً في الإستعمال في كل مرة يتعارض فيها إستعمال حق الملكية مع روح وحكمة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية .

وبلاحظ أنه وإن كنا قد أسندنا مسؤولية المالك عن التعسف في استعمال حق الملكية أيضاً إلى الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ، إلا أن ذلك ليس من شأنه الخلط بين فكرة التعسف في استعمال حق الملكية وفكرة الغلو في استعماله أو تداخل مجاهدهما ، حيث نرى ضرورة التمييز بينهما وبقاء كل منهما مستقلاً عن الآخر ، فعلى عكس البعض الذين ذهبوا في ظل القانون المصري إلى أنه لا داعي للتمييز بين فكرة التعسف في استعمال حق الملكية وفكرة الغلو فيه أو تجاوز المضار المألوفة لحق الجوار لأن المسؤولية في الحالتين متداخلة والنتيجة واحدة في نظرهم ، وأن التطبيقات القضائية لفكرة التعسف في استعمال حق الملكية هي نفس تطبيقات فكرة المضار المألوفة لحق الجوار ، سواء في ظل القانون الملغى حيث لا يوجد نص على الغلو أو بعد صدور التقنين الجديد ونصه

صرحة على الغلو في استعمال حق الملكية^(١).

ولسكتنا نرى على العكس من ذلك أنه يجب الإبقاء والتمييز بوضوح بين كل من النظريتين وعدم الخلط بينهما وأنه يمكن - في ضوء معيار الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية الذي نادينا به - أن نميز بدقة ووضوح بينهما وذلك طبقاً لمدى درجة الأضرار أو المضايقات أو الآثار السيئة المترتبة على استعمال حق الملكية.

فحيث تبلغ هذه الأضرار حداً من الجسامة - طبقاً لمعيار الاستعمال العادى لحق الملكية - بحيث تلحق الجار بمضار فاحشة، فإن ذلك يعتبر خروجاً عن الحدود الموضوعية لحق الملكية ويتحقق معه الغلو في استعمال حق الملكية، ولو لم يتوافر معه أى معيار من معايير التعسف في القانون المصرى وهى نية الإضرار بالغير أو رجحان الضرر الذى يصيب الغير على المصلحة التى تعود على المالك، أو عدم مشروعية المصلحة من استعمال الملكية.

(١) يقول بهذا الراى فى القانون المصرى :

أنور سلطان - التعسف فى استعمال حق الملكية - مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٧

ص ١١٦ ، ١١٧ .

محمد على عرفة - شرح القانون المدنى الجديد - حق الملكية - ١٩٥٤ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥
حسين عامر - التعسف فى استعمال الحقوق - ١٩٦٠ ص ١٠٠ وما بعدها .

حيث استندوا الى بعض التطبيقات القضائية فى ظل التنتين القديم والنسبى خلطت بين فكرتى التعسف فى استعمال حق الملكية وفكرة عدم الغلو فى استعماله بما يحقق مضار غير مألوفة للجيران . فمثلاً « بالنسبة للمالك الذى يقيم جدار على حدود ملكه تصل قمته الى نصف ارتفاع الدرجة الثالثة من عقار الجار فتسبب فى اظلام الغرف المجاورة لسبب ذلك - محكمة استئناف المختلط ١٧ أبريل ١٩١٩ م ٢١ ص ٢٥٢ حيث اعتبروا ذلك تطبيقاً للتعسف فى استعمال الحق - حسين عامر المرجع السابق - ص ١٠٨ ، ١٠٩ - بينما اعتبروا أن « إنشاء سور من الخشب ارتفاعه ١٠ (أمتار استئناف المختلط ١٢/٢٣/١٩٢٤) وكذلك بناء حائط يصل ارتفاعه الى مستوى نوافذ الدور الثالث من عمارة متجاورة استئناف المختلط ١٢ نوفمبر ١٩٢٩ » وإقامة سور بارتفاع شاهق لا يقل عن ٢٠ متر محكمة مصر الكلية ٣١ مايو ١٩٢٧ - الحامدة ١٨/٣١/٧٤ » هى تطبيقات لحالات تجاوز المضار المألوفة بحق الجوار حيث رأوا أن نفس التطبيقات يعتبرها القضاء مرة تعسفاً فى استعمال الحق ومرة أخرى تجاوزاً للمضار المألوفة لحق الجوار مما يقطع بأن الفكرتين متماثلتين وعلى أساس واحد - محمد على عرفة المرجع السابق ص ٢٥٠ هامش ٢ .

وانتهى هذا الجانب من الفقه المصرى الى عدم ضرورة التفرقة بين نظرية التعسف فى استعمال حق الملكية ونظرية الغلو فى استعمال حق الملكية (تجاوز المضار المألوفة لحق الجوار) .

وأما حيث لا تبلغ هذه الأضرار الناتجة من استعمال الملكية هذا الحد الجسيم فإنه لا يكون هناك غلو في استعمال حق الملكية ولا يوجد تجاوز للحدود الموضوعية لحق الملكية ، ولكن من الممكن أن يكون المالك بهذه الأضرار البسيطة وداخل حدود حق الملكية متعسفاً في استعمال هذا الحق وذلك إذا توافر أحد معايير التعسف في استعمال الحق الثلاثة السابقة .

ولعل النتيجة العملية الهامة لتطبيق نظرية الغلو في استعمال حق الملكية في القانون المصرى هي حيث ينتج عن استعمال الملكية أضرار جسيمة تصيب الغير في نفس الوقت الذى يعود فيه هذا الاستعمال على المالك بفوائد كبيرة ومصالح حيوية ، بحيث يتعذر تطبيق المعيار المادى لنظرية التعسف — وهو رجحان الضرر على المصلحة رجحاناً كبيراً — في نفس الوقت الذى تنعدم فيه سوء نية المالك أو عدم مشروعية الغرض من استعمال حق الملكية ، وبذلك يكون الأساس الوحيد لإقامة مسئولية المالك عن الأضرار التى تلحق الغير بسبب هذا الاستعمال المشروع لحق الملكية هو نظرية عدم الغلو في استعمال حق الملكية .

الفصل الثاني .

تقييد سلطة الاستغلال

تمهيد :

لا يكمل التنظيم القانوني لحق الملكية بدون تقييد وتحديد ما يخوله هذا الحق لمالكه من سلطات الاستغلال . ولما كانت طرق هذا الاستغلال تتدرج وتأخذ صوراً وأشكالا مختلفة ، فقد يقوم المالك باستغلال ملكيته استغلالاً مادياً بنفسه ، أو قد يلجأ إلى الاستغلال القانوني للملكية عن طريق منح الانتفاع بها إلى الغير نظير مقابل ومن أهم هذه الصور عقد الإيجار أو خلافه ، وكانت هذه الطرق تختلف في الملكية الزراعية عنها في ملكية المباني فقد تنوعت القيود القانونية أيضاً في هذا الصدد حيث تختلف بالنسبة للمالك الزراعي عنها بالنسبة لمالك المباني ولذلك سنبدأ بذكر القيود الواردة على سلطة مالك الأرض الزراعية في استغلالها ، ثم نبين القيود الواردة على سلطة مالك المباني في الاستغلال . مع بيان موقف المشرع المصري من كل ذلك ، ومن ثم تكون خطة البحث كالآتي :

المبحث الأول : تقييد سلطة مالك الأرض الزراعية في إستغلالها .

المبحث الثاني : تقييد سلطة مالك المباني في إستغلالها .

المبحث الأول

تقييد سلطة مالك الأرض الزراعية في إستغلالها

سنقوم بتتبع كيفية تقييد سلطة مالك الأرض الزراعية في استغلالها سواء عن طريق الاستغلال المادى أم عن طريق الاستغلال القانونى فى صورة عقد إيجار زراعى مع بيان موقف المشرع المصرى بالنسبة لهذه القيود .

أولاً : تقييد سلطة الاستغلال المادى :

إذا اختار مالك الأرض الزراعية أن يقوم باستغلال ملكيته واستثمارها بنفسه عن طريق زراعتها وعدم تأجيرها للغير ، فإنه حتى فى هذا الفرض الأول لا يسكون له الحق المطلق فى استغلال أرضه وزراعتها وفقاً لإرادته ، بل يجب عليه فى هذا الاستغلال أن يراعى أن حق الملكية لم يمنح له لمنفعته وفوائده الشخصية فقط بل ولأداء وظيفة اجتماعية معينة لمصلحة الجماعة كلها ولذلك يجب أن يكون استغلال هذه الملكية متفقاً مع هذه الوظيفة الاجتماعية وتلك المصلحة العامة للمجتمع .

بل إنه حتى فى ظل القانون الفرنسى الذى أضفى صفة الاطلاق على حق الملكية وما يمنحه من سلطات المالك ، فإن الفقه الفرنسى قد ذهب إلى أن استغلال الأرض الزراعية لم يعد خاضعاً لنص المادة ٥٤٤ من القانون المدنى فقط . والى تحول المالك السلطات المطلقة فى الاستغلال ، بل أصبح على المالك الزراعى فى استغلاله لملكه أن يراعى القيود والالتزامات التى يفرضها عليه التقنين الزراعى وخاصة المادة ٣٢ منه وسائر التشريعات والقوانين الصادرة فى هذا الشأن ، ومن بين هذه الالتزامات والقيود مبدأ التزامان أساسيان على عاتق المالك ، وهو الالتزام عند زراعة الأرض بمراعاة النصوص

والوائح التي تحدد كيفية وطريقة هذه الزراعة . والالتزام بمراعاة حقوق العامل الزراعى والحد الأدنى لأجره عند تشميله^(١) .

وقد كانت قوانين الدول الاشتراكية أكثر دقة وحرصاً على تقييد سلطة المالك بالنسبة لاستغلال الملكية الزراعية . سواء في ذلك القوانين التي اعترفت بالملكية الزراعية أو القوانين التي احتفظت للدولة بهذه الملكية مع منح المزارعين الفرديين حق الانتفاع بها فقط^(٢) .

فقد وضع القانون اليوغوسلافي التزاماً قانونياً على عاتق كل من ذلك لأرض زراعية بأن يقوم بزراعة أرضه بالطريقة المعتادة والمقطعة التي يقع بها العقار ، فإذا ظلت الأرض بدون زراعة مدة عام كامل فإنها تسحب مؤقتاً وتعطى لمستفيد آخر ، كما أنه يجب على المالك في زراعته لأرضه أن يتوخى الطرق والشروط والظروف التي من شأنها تحقيق الحد الأقصى من الإنتاج وإلا تسحب الأرض وتعطى لمستفيد آخر^(٣) .

كذلك بالنسبة للقانون السوفيتي فإنه رغم عدم اعترافه بالملكية الفردية على الأرض وأنه منح الزراع الفرديين حق الانتفاع بها فقط مع بقاء ملك الرقبة للدولة ، فإنه ألزم المستفيد الفردي بأن يقوم بزراعة الأرض واستغلالها

(١) أنظر في رأى الفقه المعاصر الفرنسى ضرورة تقييد سلطة المالك الزراعى في الاستغلال
Bourgeois A. : L'exploitation agricole dans la législation récente. Thèse,
Paris, 1967, pp. 145-147, No. 150 ;

Coudreau : L'agriculture de demain, solution paysanne ou solution
néo-capitaliste ? Paris, 1964, p. 21 et suiv. ;

Milhou et Montagne : L'agriculture aujourd'hui et demain. Paris,
1961, p. 260 et suiv. ;

Vian (Pierre) : Révolution agricole et propriété foncière. Paris, 1963,
p. 62 et suiv. ;

La propriété foncière en agriculture, recherche économique, agri-
jeunesse : J.A.C., Paris, 1964, p. 151.

Bouvier : La collectivisation de l'agriculture, U.R.S.S., Chine (٢)
Démocratie Populaire, Paris, 1958, p. 68.

Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale. Thèse, (٣)
1963, p. 82.

واستثمارها كإلتزام أساس على عاتقه وإلا يتم سحب الأرض منه واعطائها لمنفع آخر بشروط معينة وفي حالات محددة على نحو ماسبق ذكره بالتفصيل^(١)

أما بالنسبة للتشريع المصرى فقد خلا التقنين المدنى من أى نص يلزم المالك بزراعة الأرض أو العناية بها^(٢) ، ولكن المشرع تدارك في قانون الإصلاح الزراعى هذا النقص ونص على بعض القيود بالنسبة لسلطة مالك الأرض الزراعية فى استغلالها وزراعتها بنفسه على الوجه التالى :

(١) الزام المالك بزراعة الأرض والعناية بها :

فرض قانون الإصلاح الزراعى على عائق المالك الزراعى المستفيد الذى وزعت عليه الأرض المستولى عليها أن يقوم على زراعة هذه الأرض بنفسه وأن يذل فى عمله العناية الواجبة^(٣)

وبذلك أصبح على المالك المستفيد من أحكام قانون الإصلاح الزراعى أن يستغل الأرض ويزرعها بنفسه وأن يذل فى ذلك مايجب من عناية لازمة لتقيد الأرض وإعدادها وجعلها صالحة لأكبر قدر من الإنتاج ، ويترتب على ذلك نتيجة هامة هى أنه لايجوز لهذا المالك المستفيد من التوزيع أن يؤجر الأرض لغيره وذلك ضمانا لتحقيق الأغراض المقصودة من التوزيع . فإذا أخل المالك بهذا الإلتزام جاز إلغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها إليه ، وذلك ما لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائى^(٤)

ولسكننا نلاحظ أن قانون الإصلاح الزراعى لم يجعل الإلتزام بزراعة

(١) أنظر ماسبق ذكره بالتفصيل من ٣٦٠ وما بعدها .

(٢) اكفى القانون المدنى بالزام المستأجر الزراعى باستغلال الأرض على الوجه المألوف وجعلها صالحة للإنتاج (مادة ٦١٣ / ١ من القانون المدنى)

(٣) مادة ٢/١٤ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢

(٤) مادة ٣/١٤ من قانون الإصلاح الزراعى المذكور .

الأرض وبذل العناية الواجبة في ذلك إلزاما عاما على عاتق أى مالك لأرض زراعية بصفة عامة ، بل قصر ذلك فقط على الملاك المستفيدين من أحكام قانون الإصلاح الزراعى الذين يتم توزيع الأرض المستولى عليها عليهم .

(٢) الزام المالك باحترام حقوق العامل الزراعى :

كان من أهم العيوب التى أخذت على نظام الملكية الزراعية فى الريف المصرى انخفاض أجر العامل الزراعى إلى مستوى لا يكفى لتغطية نفقة الإنسان^(١) ولذلك كان من أهم القبول التى فرضها قانون الإصلاح الزراعى على سلطة المالك الزراعى فى استغلال حق ملكيته . ما نصه عليه فى المادة ٣٨ منه من أن تقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ٦ مختارهم الوزير ٣ يمثلون ملاك الأراضى ومستأجرىها و ٣ يمثلون العمال الزراعيين ولا ينفذ قرار اللجنة إلا بعد تصديق وزير الزراعة^(٢) ومن ناحية أخرى رغبة فى الحد من سلطة المالك الزراعى فى استغلال ملكيته عن طريق تشغيل اليد العاملة الزراعية لديه وضماناً لاحترام حقوق هؤلاء العمال ، أجاز القانون للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة^(٣) .

(١) رفعت المحجوب — النظام الاشتراكى فى ج . ع . م سنة ١٩٦٧ من ١٢٨ .
(٢) لم تعمل هذه المادة إلا مرة واحدة حين حدد وزير الزراعة الحد الأدنى للأجر اليومى للعامل الزراعى فى كل أنحاء الجمهورية بـ ١٨٠ ملياً للرجل ، ١٠٠ للأولاد والنساء والبنات على أن تكون ساعات العمل ثمانية فى اليوم . وفشى القرار بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ ولكن يلاحظ أن الحكومة لم تلجأ مرة أخرى لتحديد الأجر وركبت الأمر لظروف العرض والطلب نظرا لصعوبة تنفيذ ذلك فى المجتمعات الزراعية التى تشكو من زيادة عدد السكان من فرص العمل

رفعت المحجوب — المرجع السابق من ١٢٩

(٣) مادة ٣٩ من القانون الإصلاح الزراعى .

ثانياً : تقييد سلطة الاستغلال القانوني : تنظيم عقد الإيجار الزراعي :

لما كان من أهم صور استغلال الملكية هو إبرام تصرف قانوني يخول المالك فيه للغير بمقتضاه الانتفاع بأرضه مقابل أجر معين، وكان عقد الإيجار من أهم صور هذا الاستغلال القانوني كان لزاماً على المشروع التدخل لتقييد وتحديد سلطة المالك في إبرام عقد الإيجار الزراعي وتنظيم أحكام هذا العقد تنظيمًا قانونياً ملزماً يضمن حماية مصلحة المستأجر والمصلحة العامة وعدم تركه لمحض سلطان إرادة المالك .

وقد كان الأخذ بصورة الملكية الاشتراكية لبعض الأموال من ناحية وتغير طبيعة الملكية الفردية من حق مطلق إلى حق له وظيفة اجتماعية من ناحية أخرى أثره الهام في تغيير طبيعة العقد باعتباره الأداة القانونية لاستغلال الملكية أو التصرف فيها بحيث لم يعد العقد خاضعاً لمبدأ سلطان الإرادة أو لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين ، بل أصبح هذا العقد خاضعاً للأحكام القانونية الموضوعية المنظمة لهذا العقد والمحددة لشروطه بحيث أصبح مجرد مركز قانوني وأصبح دور الإرادة الفردية قاصراً على قبول الدخول في هذا المركز والخضوع لأحكامه الآمرة ، وبذلك تغيرت طبيعة العقد كرابطة تبادلية بحتة في النظام الرأسمالي إلى أداة قانونية لتحقيق الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في النظام الاشتراكي ^(١) .

وقد انعكست هذه الانسكاز الاشتراكية بالنسبة للعقد في القانون المصري عن طريق نص المشروع على القيود المختلفة على سلطة المالك الزراعي في إبرام عقد الإيجار الزراعي من النواحي الآتية :

(١) أنظر في أثر النظام الاشتراكي على تغيير طبيعة العقد ومضمونه ما سبق تفصيله ص ٣١٥ وما بعدها

وكذلك فاضل حبشي : الامتداد القانوني لعقد الإيجار — رسالة دكتوراة سنة ١٩٦٢ ص ٢١٣ ، ٢١٤

Khalil : Le dirigisme économique et les contrats. Paris, 1967, p. 31 et s.
Gurvitch : Socialisme et propriété, Revue de Metaphysique et Morale, p. 115 et suiv.

(١) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد صفة المستاجر :

(تقييد عقد الإيجار بالنسبة لصفة المتعاقد)

أتبع المشرع المصرى بصدد إيجار الأرض الزراعية ، مبدأ الأرض لمن يزرعها ، رغبة في إبعاد الوسطاء عن الزراعة ومنعاً للتأجير من الباطن وحماية للمستأجرين المزارعين ، فنص على أنه يكون تأجير الأرض الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه ولا يجوز للمستأجر تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الإيجار للغير أو مشاركته فيه ^(١) .

وواضح أن الهدف من هذا النص هو منع تحايل كبار الملاك واستغلال الفلاحين بواسطة الوسطاء عن طريق استئجار الوسيط الأرض الزراعية من مالكها بسعر معين ثم إعادة تأجيرها بسعر أعلى إلى صغار الفلاحين . وقد انتقد البعض هذا النص بأنه لا هدف له لأن الاستغلال ، الذى يريد منعه لم يعد متصورا بعد أن وضع المشرع حداً أقصى لأجرة الأراضي الزراعية كما سنرى . فالوسيط لا يستطيع أن يؤجر للفلاحين بأزيد من هذا السعر فإذا أراد أن يحقق لنفسه ربحاً فإنه يسمى للاستئجار من المالك بأقل من هذا السعر وحينئذ يكون الاستغلال قد وقّع على المالك وليس على صغار الفلاحين ، وقانون الإصلاح الزراعى لم يأت لحماية الملاك فضلاً عن أن نظام الوساطة لم يكن مجرداً من الفائدة فكثير من الملاك ليس لديهم الوقت ولا القدرة على تأجير أراضيهم بمقادير صغيرة ولذلك فإن التأجير لوسيط يقيم هذه المشقة ^(٢) .

ولكن البعض الآخر ذهب إلى أن هذا النص ليس مجرداً من الفائدة لأن الهدف الوحيد منه ليس هو منع استغلال الفلاحين بواسطة

(١) مادة ١/٣٢ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمعدلة بالقانون

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦

(٢) ينادى بهذا رأى الشهورى - الوسيط - شرح القانون المدنى الجديد ج ٦

في الإيجار والعارية - ١٩٦٣ - مجلد ٢ ص ١٣٤٢ - ١٣٤٣

الوسيط بل إن له هدفا آخر لا يقل أهمية عن ذلك وهو تخفيف السطوة على صغار الفلاحين لأن المالك الذى يؤجر للوسيط يكون عادة من غير المقيمين بالمنطقة التى تقع فيها أرضه ، أما الوسيط فيكون من أهل هذه المنطقة ويتمتع فيها بسطوة معينة يستطيع معها أن يتحكم فى أرزاق صغار الفلاحين، ومن ثم يكون تحرير هؤلاء من أى سطوة ومنع هذه الوساطة هدفا كافيا لتبرير النص ، فضلا عن أن وقاية المالك من شقة تأجير أراضيهم بمقادير صغيرة يمكن تحقيقها عن طريق أن يعهدوا إلى الجمعية التعاونية الزراعية بهذا التأجير (١) .

وقد نص المشرع على أن جزاء مخالفة هذا القيد هو بطلان كل تعاقد يتم مخالفاً له ، ويشمل البطلان أيضاً العقد المبرم بين المالك والمستأجر الأصلي (٢) .

وبدل ذلك على أن التكييف القانوني لهذا القيد ليس بأنه منع من التصرف أو التعاقد فرضه القانون وجعله من النظام العام كما ذهب البعض (٣) ، وإنما يعتبر تقييد سلطة المالك فى استغلال ملكيته عن طريق اشتراط صفة معينة جهرية فى المستأجر — هو أن يستغل الأرض بنفسه ولا يؤجرها للغير — تطبيقاً لمبدأ الأرض لمن يزرعها (٤) .

(٢) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد حد أقصى للاجرة :

(تقييد عقد الإيجار بالنسبة للاجرة)

من أهم القيود التى ترد على سلطة المالك فى استغلال ملكيته بواسطة عقد الإيجار هو وضع حد أقصى للجرعة الجائر الاتفاق عليها فى هذا العقد وذلك لحماية المستأجر من استغلال المالك ومنع الارتفاع الماحش فى الأجور

(١) أحمد سلامة — القانون الزراعى سنة ١٩٧٠ ص ٢٠٦، ٢٠٥ هـ. ش رقم ١

(٢) مادة ٣٣ فقرة ٣، ٢ من قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المدة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦.

(٣) السهمورى — الوسيط — ج ٦ مجلد ٢ ص ١٣٤١

(٤) قارب فى ذلك أحمد سلامة المرجع السابق ص ٢١٠ ، ٢١١

الذى يقع عبؤه على صغار الزراع وسائر أفراد الشعب من مستهلكى الحاصلات الزراعية وتطبيقاً لذلك نص المشرع المصرى ^(١) على أنه لا يجوز أن تزيد الأجرة السنوية للأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية الأصلية المفروضة عليها ^(٢).

وأما عن جزاء مخالفة هذا القيد والضمانات التى تمكفل احترامه فإن المشرع قد أورد فى قوانين الإصلاح الزراعى فى سبيل ذلك ثلاثة أحكام يعتبر أحدها ترديداً للقواعد العامة والثانى جزاء خاصاً والثالث ضمانات مستحدثة لعدم تجاوز الحد الأدنى للجزء :-

فمن ناحية أولى نصت المادة ٣٤ من قانون الإصلاح الزراعى على حق مستأجر الأرض الزراعية فى أن يسترد من المؤجر ما أداه له زيادة عن الحد الأدنى وله أن يثبت أداء هذه الزيادة بجميع طرق الإثبات . ويعتبر هذا الحكم ترديداً للقواعد العامة بالنسبة للتخصص الآمر المتعلق بالنظام العام والذى تقضى ببطالان أى انفاز على مخالفتها ومن ثم يجوز للمستأجر أن يتمسك بالبطلان فى أى وقت ويطلب انقاص الأجر واسترداد الزيادة ^(٣). ومن ناحية ثانية أضاف المشرع إلى هذا الجزاء المدنى جزاءاً آخر هو أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التى لا يتجاوز ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر يتقاضى عمداً من المستأجر أجرة تزيد على هذا الحد . ويجوز فضلاً عن ذلك إلزامه بأن يودى إلى المستأجر مبالغاً لا يتجاوز ثلاثة أمثال الزيادة التى تقاضاها منه ^(٤).

(١) مادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمعدلة بقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . وانظر فى كيفية تطبيق هذه المادة وتحديد الأجرة والاستثناءات التى ترد عليها : أحمد سلامة - المرجع السابق ص ٢١٢ وما بعدهما .

(٢) حكمت محكمة النقض المصرية بأن نص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى لا يحكم سوى الثلاثة الإجبارية التى تقوم بين المالك والمستأجر ، أما الفسخ باعتباره عملاً غير مشروع يلزم من ارتكبه بتمويض الإضرار الناشئة منه فلا تنقيد المحكمة عند قضاؤها بالرابع لأصاحب العقار المنتصب بالمادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى نقض مدنى فى ١٩٦٨/٢/٢٧ طعن رقم ١٤ مجموعة أحكام النقض سنة ١٩ عدد ١ قاعدة ٥٥ ص ٣٦٨ . وفى نفس المعنى نقض مدنى فى ١٩٦٦/١٢/١٥ طعن ٢٥١ مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ عدد ٤ قاعدة ٢٨١ ص ١٩٤٢ .

(٣) أحمد سلامة ص ٢٢٣ .

(٤) المادة ٢٤ من قانون الإصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ .

ومن ناحية ثالثة استحدثت المشرع ضمانات تكفل تنفيذ هذا القيد على سلطة المالك في الاستغلال وتمنعه من تجاوز هذا الحد الأقصى للأجرة وتمثل هذه الضمانات في اثنتين :

تقضى الأولى بأنه يجب على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً بدين على مستأجر أرض زراعية كالكبيالات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون إلى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ببيان واف عن الدين وقيمه وتاريخه وجميع خصائصه وأسبابه ويسقط كل دين لا يخطر الدائن عنه خلال الموعد المحدد لذلك^(١) . ولعل الحكمة من هذه الضمانة القضاء على صور استغلال المالك وتحايله على القانون بتحويله كبيالات لصالحه على المستأجرين تمثل ديوناً غير موجودة وغير مشروعة بقصد حصول المالك من الناحية الفعلية على مقابل يزيد عن الحد الأقصى المقرر في القانون .

والضمانة الثانية تقضى بضرورة تصديق الجمعية التعاونية الزراعية المختصة على توقيع المستأجر بمديونيته بدين للمؤجر ينشأ بعد العمل بالقانون المذكور وإلا كان باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يمكن المؤجر أن يطالب به ، وعلى المؤجر أن يخطر به لجنة فض المنازعات الزراعية بهذا الدين خلال شهر من تاريخ نشوئه ولم يحدد النص الجزاء الواجب عن عدم إخطار هذه اللجنة^(٢) .

(١) المادة ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٢) المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

وقد انتقد البعض هذا النص على أساس أنه أورد جزاء وهو البطلان دون أى سند قانوني بحيث أن التصديق أصبح ركناً في الدين وهو أمر لا يمكن تفسيره فضلاً عن أن هذه الآداة التي اختارها المشرع غير موفقة وأن لجنة فض المنازعات ستتواءم بالمبدء وتطول المنازعات ويقتصر الالتجاء الى شهادة الشهود مهما بلغت قيمة الدين (انظر في هذا النقد بالتفصيل أحمد سلامة القانون الزراعي ١٩٧٠ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧) ، اشرنا الى هذا في مؤلفنا عن الاجبار سنة ١٩٦٦ .

ولكننا لآلري غشاضة في تعليق نفاذ العقد على تصديق الجهة الادارية فان ذلك صورة من صور الرقابة الاشتراكية على الملكية الفردية سبق أن رأينا لها مثيلاً في دراستنا للنظام القانوني للملكية الاشتراكية حيث يلزم تصديق الجهة الادارية على بعض العقود والا كانت باطلة أو غير نافذة وهي أحد خصائص التطور الحديث لفكرة العقد نحو الاخلاص بالوظيفة الاجتماعية .

(٣) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد حد أقصى للانتفاع أو الحياة:
(تقييد عقد الإيجار بالنسبة للمحل)

أورد المشرع المصرى على سلطة المالك الزراعى فى استغلال ملكيته عن طريق عقد الإيجار قيدا هاما على هذا العقد من حيث محله . ويتمثل هذا القيد فى وضع حد أقصى لحياة الأرض الزراعية بحيث يجب ألا يتجاوزها محل عقد الإيجار وإلا كان هذا المحل غير مشروع بالنسبة لما يتجاوز هذا الحد الأقصى .

ولاشك أن وضع حد أقصى للانتفاع بالأرض الزراعية وحيازتها عن طريق عقد الإيجار يعتبر أمرا جوهريا لاغى عنه إلى جانب تحديد الحد الأقصى للملكية ذاتها ، فقد ثبت أن خلو الإصلاح الزراعى الأول من نص يحدد المساحة التى يحوز للشخص أن يستأجرها بمفرده أو مع زوجته وأولاده القصر من الأراضى الزراعية، قد أدى إلى استقرار مساحات كبيرة من الأراضى فى يد فئة قليلة من المستأجرين يحتكرون زراعتها فتسد أبواب الرزق من الزراعة فى وجوه صغار الزراع أو يؤجرونها من الباطن لصغار الفلاحين فيصبح هؤلاء ضحية للتحكم والاستغلال ، ولذلك استلزم الأمر ضرورة تدخل المشرع بتقييد وتحديد سلطة المالك فى الاستغلال عن طريق حيازة الأرض والانتفاع بها بواسطة عقد الإيجار^(١) .

وبذلك أدخل المشرع المصرى تعديلات متتالية على قانون الإصلاح الزراعى بحيث أصبح ينص على أنه لا يجوز لأى شخص هو وأسرته التى تشمل زوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأى طريقة أخرى مساحة تزيد على خمسين فدانا من الأراضى الزراعية وما فى حكمها، ويدخل فى حساب هذه المساحة ما يكون الشخص هو وأسرته

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١

رقعت الممجوب — المرجع السابق ص ١٢٧ .

وعبد المنعم الصدة — حق الملكية ص ١٥٧ وما بعدها ،

أحمد سلامة — المرجع السابق — ص ١٧٥ وما بعدها ،

مالكين له أو واضعين اليد عليه بنية التملك من الأراضى المشار إليها ولو لم تكن في حيازتهم الفعلية في الحائتين ، كما يدخل في حساب تلك المساحة ما يكون الشخص أو أى فرد من أفراد أسرته موكلا في إدارته وتأجيره من الأراضى المشار إليها ويقع باطلا كل عقد يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام^(١).

ولمعرفة مدى تقييد هذا النص للحد الأقصى للحيازة الذى يجب ألا يتجاوزه محل عقد الإيجار الزراعى نفرق بين حالتين : الأولى وهى حالة ما إذا كان الفرد - أو الأسرة - لا يملك أى أرضاً زراعية بمعنى أن حيازته لا تستند على حق ملكية ففي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد الحيازة محل عقد الإيجار عن خمسين فداناً للفرد أو الأسرة ، والحالة الثانية وهى إذا كان الفرد أو الأسرة يملك أصلاً بعض الأراضى فى هذه الحالة إذا كانت هذه المسئلة تزيد على خمسين فداناً للفرد أو الأسرة فلا يجوز على الإطلاق أن يجوز أى قدر أقل من الأراضى الزراعية عن طريق عقد الإيجار أو وضع اليد أو أى طريقة أخرى ، وإذا كانت الملكية أقل من خمسين فدان فإنه يجوز حيازة أرض أخرى بواسطة الإيجار بشرط ألا تتجاوز مساحة هذه الأرض المستأجرة بالإضافة إلى المساحة المملوكة أصلاً عن خمسين فدان . ويدخل فى حساب هذا الحد الأقصى جميع ما يجوز الشخص سواء بالأصالة أو بالنيابة وسواء كان يقوم بزراعته فعلاً أم لا ، وبذلك يدخل فى حسابه الفرد الذى يستغله الشخص عن طريق المزارعة وما يكون موكلاً فى إدارته واستغلاله وكذلك ما فى حيازة الولى والوصى والقيم والسنديك والحارس القضائى أو مصفى التركة باعتباره كذلك^(٢).

(١) المادة ٢٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٨ والذى كان يجعل الحد الأقصى لحيازة الأسرة من الأرض الزراعية مائة فدان ثم تم تعديلها مرة أخرى بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٦١ والذى جعل الحد الأقصى لحيازة الأرض غير المملوكة للأسرة ٥٠ فداناً ثم صدر أخيراً القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ليبقى على هذا الحد ويعيد صياغة المادة ٢٧ المذكورة كلها مرة واحدة .

(٢) انظر السنهوري - الوسيط - ج ٦ مجلد ٢ ص ١٢٤٧ هامش ٢ حيث لا يرى حساب القدر الذى لا يزرعه الشخص فى هذا الحد الأقصى ، وأحمد سلامة الذى يرى عكس ذلك - المرجع السابق ص ١٧٨ ، وقد أخذ القانون بوجهة النظر الثانية .

وأى عقد إيجار يجاوز هذا الحد الأنصى يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً ينص القانون ولا يترتب عليه أى أثر من الآثار^(١).

(٤) تقييد سلطة الاستغلال من حيث مدتها :

(تقييد عقد الإيجار بالنسبة للمدة)

من أهم القيود التى يجب مراعاتها فى تحديد سلطة الاستغلال هو مراعاة تنظيم وتحديد الأجل الذى يتم فيه هذه الاستغلال على الوجه الذى يحقق الوظيفة الاجتماعية للملكية وما يرمى منها من نفع اجتماعى عام إلى جانب تحقيق المصلحة الشخصية للمالك ، بمعنى أن تكون هذه المدة معقولة وكافية بالدرجة التى تحقق للمستأجر الاستقرار والاستغلال المستمر الطويل الأمد الذى من شأنه تحقيق قدر معين من الإنتاجية والمحصول المرتفع .

وبذلك يكون الغرض من هذا القيد هو تحقيق كل من المصلحة العامة للمجتمع والمصلحة الخاصة للمستأجر إلى جانب مصلحة المالك .

وقد راعى المشرع المهرى تحقيق هذا الغرض عن طريق تقييده سلطة المالك الزراعى فى تحديد مدة عقد الإيجار الزراعى من ناحيتين :

١ - تحديد حد أدنى لمدة عقد الإيجار الزراعى :

لكى يضمن الشارع استقرار الزارع فى الأرض واستغلالها استغلالاً طويلاً من شأنه تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاجية وضع حداً أدنى لمدة إيجار الأرض الزراعية فذهب على أنه : « لا يجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات »^(٢) . ويستثنى من ذلك الأراضى المستولى عليها^(٣) ، وذلك لأنها تسلم لمن توزع عليه من الفلاحين خالية من حقوق المستأجرين ويحظر عليهم تأجيرها^(٤) .

(١) مادة ٢٧ المذكورة .

(٢) مادة ١/٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى .

(٣) مادة ٢/٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى .

(٤) مادة ١٤ من قانون الإصلاح الزراعى .

وبلاحظ أن وضع حد أدنى لمدة عقد الإيجار يعتبر - في نظرنا - من أهم القيود التي ترد على سلطة المالك في استغلال ملكيته وخاصة في النظام الزراعي المصري الذي يقوم على أن صغار المزارعين هم في الغالب جمهرة المستأجرين ، وحيث جرت عادة الملاك - قبل قانون الإصلاح الزراعي - على تاجير الأرض لمدة قصيرة لا تزيد على سنة حرصاً على مصالحهم الشخصية ، أما هذا التعديل فإن من شأنه استقرار حالة صغار المزارعين من المستأجرين ومنحهم الضمان الكافي لاستغلال زراعي مستقر طويل الأمد ، وأخيراً لاشك أن جعل الحد الأدنى للإيجار ثلاثة سنوات يتماشى مع الدورة الزراعية الثلاثية المنتجة في نظام الزراعة المصري^(١) .

ب - الامتداد القانوني لعقد الإيجار الزراعي :

كانت جميع القيود السابقة على سلطة المالك في استغلاله ملكيته عن طريق تاجيرها والواردة على صفة المتعاقد والحد الأقصى للأجرة ومحل العقد ومدته ، من شأنها أن تدفع كثيراً من الملاك إلى التنبية على مستأجري أراضيهم لاختلافها ليتولى المالك زراعتها بنفسه مما يحدث اضطراباً شديداً في أمر معاش المستأجرين^(٢) ، ومع مراعاة أن مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالبلاد ، وأن كثيراً من صغار الزراع يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره تلك الأقطان المؤجرة إليهم من ريع ، يتضح أن تدخل المشرع للنص على امتداد عقود الإيجار الزراعية بقوة القانون أصبح أمراً لازماً ، وإلا حرمت الكثيرة الغالية من صغار الزراع الذين يستأجرون تلك المساحات الكبيرة من مصدر رزقهم الوحيد وما يترتب على ذلك من خفض مستوى معيشتهم وانتشار البطالة بينهم في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى توفير دخل معقول لكل مواطن^(٣) .

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي ١٩٨ لسنة ١٩٥٢ . مادة ٣٥ .

(٢) المذكرة الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مادة ٢٧ .

(٣) المذكرة الإيضاحية لقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ مادة ٢٧ بتعديل مادة ٣٥ من القانون .

وقد سلك المشرع المصري في سبيل النص على الامتداد القانوني لعقود الإيجار الزراعية في مصر مسلكين متباينين :

أما المسلك الأول فكان عن طريق إصدار التشريعات المتعاقبة والتي ينص كل منها على امتداد عقود الإيجار الزراعية لمدة معينة ، وقبل إنتهاء هذه المدة يصدر تشريع جديد ينص على امتدادها لمدة أخرى وهكذا (١) .

وهذا يميز الامتداد القانوني لعقود الإيجار وفقاً لهذا المسلك التشريعي الأول بأنه امتداد وقتي ، فيجب اعتباره لفترة إنتقالية قصد به إعطاء فصحة من الوقت للمستأجرين يتدبرون مورد رزقهم ويبحث تعود العلاقة بين المالك والمستأجر تدريجياً إلى الحالة الطبيعية بحيث لا يتدخل المشرع

(١) كان النص الأصلي للمادة ٢٧ من قانون الأسلاك الزراعي الأول ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ينص على أنه « لا يجوز اخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء كان مستأجراً أصلياً أو مستأجراً من الباطل وفي الحالة الأخيرة تقوم العلاقة بين المستأجر من الباطل والمالك » . ولكن لوحظ أن هذه المادة صيغت بصورة مطلقة تمنع المالك من اخراج المستأجر لأي سبب من الأسباب حتى ولو امتنع من دفع الأجرة أو أخل بالتزاماته الأخرى وهو ما يخالف المبادئ القانونية الخاصة بامتداد عقود الإيجار والقصود منها حماية المستأجر وليس مصادرة ملكية المؤجر فضلاً عن أن المصلحة العامة تقضي باخراج المستأجر الماثل العاجز عن الزراعة والاستغلال ، انظر في نقد هذه المادة فاضل حبشي - الرسالة السابق الإشارة إليها ص (١١٤) .

ثم صدر المرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والذي هذه المادة وأضاف المادة ٢٩ مكرر والتي تنص بامتداد عقود الإيجار إلى سنة زراعية أخرى . ثم صدر القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٢ لبيح المادة ٢٩ مكرراً أو التي نصت بامتداد عقود الإيجار الممتدة طبقاً للمادة السابقة والعقود التي تنتهي بنهاية السنة الزراعية الجارية إلى سنة زراعية أخرى وذلك بالنسبة لنصف الساحة المؤجرة وبشرط وفاء المستأجر بالتزاماته حينئذ لاحظ أن هذا النص الجديد قد نصر امتداد الإيجار على نصف مساحة الأرض المؤجرة فقط وأعطى المالك حق تجنب النصف الآخر وأسماعته لزراعته بنفسه أو لإعادة تأجيرها - كما اشترط لجوار الامتداد القانوني أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة التزاماته عن السنة الزراعية الأخيرة على الأقل ، ثم صمرت بعد ذلك سلسلة من القوانين المتعاقبة تنص على امتداد عقود الإيجار التي انتهت سواء بانتقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها العقد بقتضى القانون وذلك لمدة جديدة تتراوح كل منها بين سنة وثلاث سنوات - وهي قانون ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون ٤١١ لسنة ١٩٥٥ وقانون ٢١٥ لسنة ١٩٥٦ وقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٨ - قانون ١٨٢ لسنة ٥٩ ، قانون ٢٧٤ لسنة ٦٠ ، قانون ١٧٢ لسنة ٦١ ، قانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ، قانون ٤٥ لسنة ١٩٦٥ .

فيها إلا في أضيق الحدود كتحديد الأجرة والحد الأدنى للمدة^(١) . كما يتميز هذا الامتداد من ناحية أخرى بأنه « امتداد نصفى » ، بمعنى أنه لا يمرى إلا على نصف مساحة الأرض المؤجرة فقط مع إعطاء المالك حق إنهاء عقد الإيجار بالنسبة للنصف الآخر واستعادته لزراعته بنفسه . أو لإعادة تاجره لمستأجر آخر يأمن له وهو ما يطلق عليه في القانون المصرى « حق التجنيب » .

وأما عن المسلك الثانى للمشرع المصرى في هذا الصدد فهو إصدار نص تشريعى دائم ينص على الامتداد القانونى لعقود الإيجار بصفة دائمة غير محدودة ، حيث لوحظ أن تتابع هذه التشريعات المؤقتة التى تقرر امتداد الإيجار لمدة محددة يفصح عن اتجاه المشرع إلى عدم السماح بانتهاء عقود الإيجار الزراعية ، فضلا عن أن التشريع الفرنسى ينص فى هذا الصدد على حق المستأجر فى تجديد عقد إيجار الأرض الزراعية بصفة دائمة وليس بصفة مؤقتة^(٢) .

ولذلك ذهب الفقه المصرى إلى أنه كان الأولى أن يصدر تشريع دائم يقضى بامتداد عقود الإيجار الزراعية بصفة دائمة بحيث لا يجوز إخراج المستأجر من الأرض الزراعية بعد انقضاء المدة المتفق عليها إلا لأسباب معينة يوردها على سبيل الحصر ويحيط حق المستأجر بضمانات قوية .^(٣)

وقد استجاب المشرع المصرى لهذه الاعتبارات وقام بتعديل المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى بحيث أصبحت عقود الإيجار الزراعية تمتد تلقائياً إلى مدة غير معينة لمصلحة المستأجر ، وبذلك أصبح الإمتداد القانونى لعقود الإيجار الزراعية فى مصر يتميز بأنه إمتداد دائم بقوة القانون لمدة

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٠٦ لسنة ١٩٥٢ .

وانظر فاضل جشي - الامتداد القانونى لعقود الإيجار - الرسالة السابقة ص ١١٢

هامش ١ .

(٢) القانون الفرنسى الصادر فى ١٧/١٠/١٩٤٥ المعدل بقانون ١٣/٤/١٩٤٦ .

(٣) السنهورى - الوسيط - ج ٦ - المجلد الثانى ص ١٣٥٤ ، أحمد سلامة ص ٢٦٧ ،

غير محددة بحيث تمتد هذه العقود تلقائياً بقوة القانون وبغض الطبيعة والشروط والضمانات بغض النظر عما يتفق عليه المتاقدان في العقد ، وأن المستأجر يستطيع البقاء في الأرض المؤجرة ماشاء له أن يبقى وبحيث لا يجوز إخراجها منها إلا في الحالات المذكورة في القانون على سبيل الحصر ، ولما كان هذا النص نصاً عاماً يتعلق بالنظام العام لتدعيمه بمصلحة عامة وهي بقاء المستأجر في الأرض حماية له وضماناً لحسن الإستغلال الزراعي فإن كل إتفاق على خلاف ذلك يقع باطلاً ويستفيد المستأجر من الإمتداد ولو صدر القانون بعد الإتفاق على إنهاء العقد .^(١)

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

وقد حكمت محكمة النقض المصرية في ٩ ديسمبر ١٩٦٥ بإناستداد عقود إيجار الأراضي الزراعية التي قررها القانونان ٤١١ لسنة ٥٥ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ يتم بحكم القانون ودون حاجة لاملن المستأجر رغبته في البقاء في الأرض المؤجرة اليه ولا يكون للمؤجر في هذه الحالة أن يستولى على تلك الأرض إلا إرفاء المستأجر وبعد تخليه عنها باختياره « نقض مدني مصري في ١٢/٩/١٩٦٥ - طعن رقم ٢٤٢ سنة ٣١ مجموعة أحكام النقض سنة ١٦ عدد ٢ رقم ١٩٤ « س ١٢٤٤ » . كما قضت محكمة العليا أن القواعد السابقة الخاصة بامتداد العقد والبقاء في الأرض وسار الأحكام الخاصة بتقييد سلطة المالك وحماية المستأجر لانطبق الا على مستأجر الأرض الزراعية وانتهت المحكمة الى عدم استفادة واسع اليد بغير عقد إيجار من الحماية التي أسبقها قانون الإصلاح الزراعي على مستأجر الأراضي الزراعية « حكم نقض مدني في ٢٤/٦/١٩٦٥ - طعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٠ مجموعة أحكام النقض سنة ١٦ عدد ٣ قاعدة ١٣٠ ص ٨٢٥ » .

ومع ذلك فقد ذهبت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة الى أن عقد الإيجار من العقود الرضائية ومن حق طريقه الاتفاق على اعتباره منتهياً متى شاء . وما ورد بقانون الإصلاح الزراعي منصوص بتقييد مدة إيجارة الأرض الزراعية بعد زمني معين لم يشير من طبيعة هذا العقد وأن مناط اتصالها بالنظام العام هو تعلق مصلحة أحد الطرفين بها وتمسكه بأحكامها ولذلك فإن تراخي الطرفين على اعتبار العقد منتهياً قبل انتهاء مدته المقررة قانوناً يجب تنفيذه طالما لم يخرج من مقتضى قواعد النظام العام « محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في ١١/٣/١٩٦١ قضية رقم ٢٠٦٠ - المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية سنة ٦٠ عدد ٢ قاعدة ١٠٦ ص ٨٢٨ » كما ذهبت محكمة طليخا من نفس المعنى الى أن تنازل المستأجر عن حق الإمتداد المخول له والذي شرع لمصلحته تنازلاً صحيحاً يكون ملزماً له ولا يملك التحلل منه وليس فيه ما يخالف النظام العام « محكمة طليخا في ١١/٤/١٩٥٦ منشورة في أنور المعروسي - قواعد وأجراءات الإصلاح الزراعي سنة ١٩٦٦ ص ١٤٨ هلمش ١ وانظر تعليقه على الحكم وتأييده له » .

ونحن نرى أن هذا القضاء محل نظر وأن تنازل المستأجر عن الإمتداد ليس من شأنه إخلاء الأرض المؤجرة وإنما من شأنه فقط ترتيب مسؤولية المستأجر عن التعويض عن الضرر الذي يلحق المالك من وراء هذا التنازل مع بقاء حق المستأجر في الاستمرار في الأرض المؤجرة .

(٥) وجوب اثبات عقد الإيجار بالكتابة :

حرص المشرع المصري ضمناً لتنفيذ الأحكام والقيود الخاصة بعقد الإيجار على أن يجعل العلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها من الوضوح والظهور بحيث لا تكون هناك غمرات تهباً الفرصة أمام المالك للتحايل على هذه الأحكام أو الهروب منها فأوجب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة مهما بلغت قيمته وسواء كان بال نقد أو المازاعة وكذلك كل إتفاق على إستغلال أراضي زراعية ولو كان لزعة واحدة ، وأن يكتب هذا العقد من ثلاث نسخ على الأقل تسلم إثنين منها للمتعاقدين وتودع الثالثة في مقر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .^(١)

وقد قام خلاف في الفقه في ظل النص الأصلي لقانون الإصلاح الزراعي في طبيعة الكتابة هل هي شرط للإثبات أم شرط الإنعقاد حيث ذهب بعض الآراء إلى أنها شرط للإثبات .^(٢)

بينما ذهب البعض الآخر إلى أنها شرط لإنعقاد عقد الإيجار .^(٣)
وقد حسم المشرع في التعديل الجديد هذا الخلاف وأورد ما يقطع بأن الكتابة للإثبات فقط ، حيث أوجب على المتعاقد — في حالة رفض المتعاقد الآخر تحرير العقد وتوقيعه — أن يبلغ ذلك للجمعية التعاونية الزراعية المختصة التي تحيل الأمر بدورها إلى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ، التي عليها بعد التحري والتحقق من صحة العقد أن تصدر قراراً بتكليف رئيس الجمعية الزراعية بتحرير العقد وتوقيعه نيابة عن الطرف الممتنع وتسليم نسخة إلى كل من الطرفين . هذا بالإضافة إلى عدة جزاءات أخرى مدنية وجنائية على عاتق الممتنع عن التوقيع .^(٤)

(١) مادة ٢٦ من قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦

(٢) جميل متولى الشرفاوى — شرح العقود المدنية — في عقد الإيجار سنة ١٩٦٦ ،

ص ٢٤٨ هامش ١ .

وميد المنعم النودة — حق الملكية ص ١٥٣ .

(٣) السنهوري — الوسيط — ج ٦ مجلد ٢ ص ١٢٨٤

(٤) مادة ٣٦ مكرر أ ٣٦ مكرر ب من قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمضافة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

المبحث الثاني

تقييد سلطة مالك المبنى في استغلالها
(القيود الواردة على عقد إيجار الأماكن)

مفهر :

لا شك أن من أهم طرق إستغلال مالك المبنى والأماكن المعدة للسكنى للملكية أن يقوم بتأجير هذه الأماكن للغير للسكن فيها . مقابل أجر معين يحصل عليه المالك . ويعتبر تقييد عقود إيجار الأماكن من أهم مظاهر عمال الوظيفة الإجتماعية لحق الملكية حيث يجب مراعاة حقوق الغير ومصالحه إلى جانب رعاية المصلحة الشخصية للمالك وحمايتها . ولذلك يجب تنظيم عقد إيجار المبنى والأماكن المعدة للسكنى بحيث يصبح هذا العقد أداة لخدمة المصلحة العامة ورعاية مصالح الغير ، وليس مجرد أداة فردية في يد المالك لإستغلال ملكيته بالطريقة التي تحقق له أكبر قدر من المنفعة الشخصية .

ويعتبر ذلك مظهرا آخر من مظاهر تأثير الفكرة الجديدة للوظيفة الإجتماعية لحق الملكية على البنیان التقليدى للعقود والإلتزامات ، تلك الفكرة التي ترتب عليها تطور طبيعة عقد الإيجار من عملية فردية تبادلية بحسبة تعتمد على مبدأ سلطان الإرادة ، نحو الأخذ بالزرعة الإجتماعية ومراعاة إعتبارات التضامن الإجتماعى والخضوع للقيود القانونية المتعددة في هذا الصدد . (١)

وتنعكس فكرة تقييد سلطات مالك المبنى في إستغلالها عن طريق وضع القيود التي تحدد من أركان عقد الإيجار المختلفة ومن حقوق المالك في هذا الصدد ، وسنحاول تتبع هذه القيود مبينين موقف المشرع المصرى

(١) أنظر في ذلك فاضل حبشى — الامتداد القانونى لعقود الإيجار — ص ٢١٣ ، ٢١٤

منها، والذي لم يكن في هذا الصدد بالنصوص الواردة في القانون المدني والمنظمة لعقد الإيجار، بل أصدرت التشريعات الاستثنائية الخاصة بفرض مزيد من القيود على سلطات وحقوق مالك المبنى والأماكن المعدة للسكنى في تأجيرها للغير .

أولاً : تقييد سلطة المالك في تحديد الأجرة :

من أهم القيود التي ترد على سلطة المالك في التأجير هي منع مغالاته في تحديد أجرة الأماكن وذلك بتحديد هذه الأجرة تحديداً ملزماً في القانون وتمطيل حرية المتعاقدين في هذا الصدد .

ولم يسلك المشرع المصري في تحديد الأجرة مسلكاً واحداً ، بل تطور في ذلك بإتباع عدة طرق مختلفة فلجأ أول الأمر إلى تحديد حد معين للأجرة والسماح بزيادتها في بعض الحالات مع وضع حداً أقصى لهذه الزيادة؛ ثم لجأ إلى تخفيض الأجرة المتفق عليها بنسب معينة وبعد ذلك قام بوضع قوانين تحدد قواعد تقدير القيمة التجارية بالإضافة إلى بعض التخفيضات؛ وأخيراً صدر التشريع الجديد لإيجار الأماكن في القانون المصري ليضع مبدأ عاماً في تحديد الأجرة على التفصيل الآتي :^(١)

الطريق الأول : تحديد الأجرة ووضع حد أقصى لزيادتها :

لجأ المشرع في هذا الطريق الأول إلى تحديد الأجرة على أساس معين ونص على وضع حد أقصى لزيادة هذه الأجرة بحيث لا يجوز الإنفاق على تجاوزه، حيث نص المشرع على أنه « لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها

(١) أنظر في نقد التنظيم الذي اتبعه المشرع المصري في تحديد الحد الأقصى لأجرة الأماكن — محمد لبيب شنب — نظرة في قوانين الإيجارات الخاصة — مجلة إدارة قضايا الحكومة — سنة ١٩٦٤ سنة ٨ عدد ١ ص ٩٣ وما بعدها .

جميل الشرفاوى — شرح العقود المدنية — عقد الإيجار ١٩٦٦ ص ٣١٠ و ٣١١

في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر ، ولا تسرى أحكام هذه المادة على المباني المنشأة منذ أول يناير ١٩٤٤ .^(١)

ويتضح في خصوص هذه الطريقة الأولى لتحديد الأجرة ما يأتي .

من ناحية أولى أنها لا تسرى إلا على الأماكن المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ .^(٢)

ومن ناحية ثانية أنها لا تسرى إلا عقود الإيجار المبرمة منذ أول مايو سنة ١٩٤١ .

ومن ناحية ثالثة أن الحد الأقصى الذي لا يجوز أن يزيد الأجرة المتفق عليها عنه هو أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل في هذا الشهر^(٣) ومن ناحية رابعة حدد المشرع الحالات الاستثنائية التي يجوز الاتفاق على زيادة الأجرة فيها على سبيل الحصر مع تحديد حد أقصى لهذه الزيادة وفقاً للنسب معينة .

ولا يجوز للمالك أن يزيد في هذه الأجرة أيا كانت صور هذه الزيادة سواء في الأجرة نفسها أو في صورة أي مبلغ إضافي يقتضيه المؤجر من المستأجر وهو ما يسمى « بخلو الرجل » ويقع الاتفاق على زيادة الأجر باطلا ويلتزم المؤجر برد أي مبلغ يكون قد إقتضاه من المستأجر مباشرة

(١) مادة ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

(٢) حكم بأن المباني الحديثة المنشأة أثناء كاملا هي وحدها التي لا تخضع للتقويم التجارية التي نصت عليها المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أما مجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني القديمة فلا يخرجها عن تلك القيود « محكمة مصر الكلية في ١٩٤٩/٦/٣ الجدول العشري للمحاماة ج ٣ - القسم المدني قاعدة ١٩٢ ص ٢٥ » .

(٣) حكم بأن أجرة المثل هذه يتم تقديرها بافتراض أن المكان كان مؤجرا في شهر أبريل لنفس الفرض المتفق عليه في العقد الحالي وبعد مراعاة تقويم كل شرط آخر لم يكن واردا في العقود القديمة أو لم يجر العرف على اختياره في التساوي المشار إليه . « محكمة مصر الكلية ١٩٥٠/٢/١٦ المحاماة ٢٩ ص ١٢٢٨ » .

أو عن طريق وسيط في الإيجار .^(١)

الطريق الثاني : تخفيض الأجرة المحددة من قبل :

سلك المشرع المصرى بعد ذلك مسلكا آخر حيث أصدر سلسلة من التشريعات المتعاقبة يقضى كل منها بتخفيض الأجور السارية وقت صدور هذه القوانين بنسب مختلفة متفاوتة من قانون إلى آخر .^(٢)

ويقع تخفيض الأجرة بقوة القانون ويجب رد ما حصل عليه المؤجر زائداً عن الأجرة أو إستقطاعه من الأجرة التى تستحق ، كما يحكم برد أى مبلغ إضافي آخر يكون المؤجر قد إقتضاه من المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط في الإيجار .^(٣)

(١) انظر في ذلك بالتفصيل سليمان مرقس - شرح قانون إيجار الاماكن ١٩٧٠ ص ٨٧ الشهبورى - الوسيط ج ٦ مجلد ٢ ص ٩١٨ وما بعدها .
جميل الشرقاوى - المرجع السابق ص ٢١٢ .
أنور العمروسى - قواعد واجراءات إيجار الاماكن وتخفيض الأجرة ١٩٦٦ ص ٥٥ وما بعدها .

(٢) بقدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وعدل القانون السابق وأضاف اليه مادة ٥ مكرر ٢ ، ٢ ، ٢ ، وتنص على أن تخفض بنسبة ١٥ ٪ الاجور الحالية للاماكن التى أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وإذا لم يكن سبق تأجيرها فتكون الأجرة على أساس أجرة المثل مخفضة بنسبة ١٥ ٪ ولا يرسى التخفيض على المباني التى يبدأ انشائها بعد المبل بهذا القانون أو عقود الإيجار التى تزيد مدتها على عشر سنوات » .

لم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ مستحدثا نص المادة ٥ مكرر (٤) وتنص على تخفيض بنسبة ٢٠ ٪ الاجور الحالية للاماكن التى أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وإذا لم يكن قد سبق تأجيرها فإن التخفيض يكون على أساس أجرة المثل عند العمل بهذا القانون .

ثم صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وأضاف نص المادة ٥ مكرر (٥) تنص على التخفيض بنسبة ٢٠ ٪ من الاجور الحالية للاماكن التى أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وإذا لم يكن قد سبق تأجيرها فإن التخفيض يرسى على أساس أجرة المثل عند العمل بهذا القانون .

(٣) وقد حكم بأن المادة ٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ - السابق الإشارة اليها في الهامش السابق - تخفض بنسبة ٢٠ ٪ من الاجور الحالية ، والمقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المادة تلك الأجرة التى كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل ، يدل على أنه لا يعدل من الأجرة المسماة في العقد الحالى وقت العمل بالقانون الا اذا كانت الأجرة قد استقرت سنة كاملة قبل القانون بحيث تصلح مقياسا للمفاضلة بينهما وبين الأجرة المسماة في العقد .

» محكمة القاهرة الابتدائية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨ - المحاماة سنة ٤٠ قاعدة ٥٢ ص ٤١٩ » .

الطريق الثالث : تقدير القيمة الإيجارية :

ولكن تبين أن المالك أصبحوا يتوقعون صدور التشريعات التي تقضي بتخفيض الأجرة ولذلك لجأوا إلى المغالاة في تقدير الأجرة والتحايل على ذلك بشئ الطرق لكي تكون الأجور بعد ذلك مرتفعة بعد تطبيق نسب التخفيض المتوقعة عليها، مما أصبح يهدد العلاقة بين المؤجر وبين المستأجرين بعدم الاستقرار المستمر .^(١)

ولذلك لجأ المشرع إلى طريقة جديدة في تحديد الأجرة على أساس تقدير القيمة الإيجارية للعين المؤجرة نفسها بواسطة لجان إدارية على أسس للتقدير حددها القانون نفسه^(٢) ثم جاء الشارع بحكم يفني عن تقدير اللجان الأجرة فيما لم يتم فيه التقدير بقرار نهائي حيث نص على أن تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الأجرة المتعاقد عليها إلا ما كن الخاضعة لأحكام القانون السابق والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديرًا نهائيًا .^(٣)

الطريق الحالي في تقدير الأجرة : قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ :

أصدر المشرع قانون إيجار الأماكن الجديد وهو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وهو الساري حالياً - حيث أراد فيه أن يعالج جميع أوجه القصور في التشريعات السابقة ويضع قاعدة عامة في تحديد الأجرة القانونية في عقود إيجار الأماكن، بالإضافة إلى تنظيم سائر أركان وأحكام وشروط العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر من جميع النواحي ، ويعتبر هذا القانون هو المرجع الحالي لأحكام عقود إيجار الأماكن والالتزامات والقيود المفروضة عليه كما سيأتي تفصيلاً .

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون رقم لسنة ١٩٦٢

(٢) مادة ١/ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعدل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٣ .

(٣) مادة ٢/ من قانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .

ويجب لمعرفة التحديد القانوني للأجرة في ظل القانون الحالي التفرقة بين حالتين، الحالة الأولى : بالنسبة للأماكن التي بنيت قبل مريان هذا القانون الجديد، فقد استبقى القانون أجرتهما محددة كما كانت في القوانين السابقة كل منها بالنسبة للأماكن وعقود الإيجار التي كانت تخضع له بل أحال في شأنها إلى أحكام تلك القوانين التي إستثناهما من الإلغاء الشامل وقرر استمرار العمل بنصوصها المتعلقة بتحديد الأجرة فقط .^(١)

الحالة الثانية : وهي بالنسبة لأجرة الأماكن التي تستحدث بعد مريان القانون الجديد حيث وضع لها هذا القانون نظاما مفصلا لتحديد الأجرة يعتمد أساساً على النظام الذي أخذه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ والذي سبق بيانه ، ومن ثم فإن طريقة تحديد أجرة الأماكن المنشأة بعد نفاذ القانون الجديد هي عن طريق تقدير القيمة الإيجارية لهذه الأماكن بواسطة اللجان الإدارية ، ونص المشروع بالتفصيل على طريقة تكوينها والأسس والعناصر التي يجب أن تتبعها هذه اللجان في تقدير القيمة الإيجارية لهذه الأماكن .^(٢)

ويعتبر التحديد القانوني للأجرة من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفته وأى اتفاق على خلاف ذلك يقع باطلا ولا يعمل أثره .^(٣)

(١) مادة ٤٣ / من قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) انظر المواد من ٦ - ١٥ من قانون إيجار الأماكن الجديد رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقد حكمت محكمتنا العليا بأن تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له وأن قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة استنادا إلى هذا القانون لا يجوز الطعن فيه ولا يغير من ذلك استرشاد المحكمة في قضائها بحكمة التشريع ، وأن حكمة التشريع ليست نسا يمكن تطبيقه وإنما هي مجرد وسيلة يبتدى بها في تفسير النص عند قومه . « نقض مدني في ١٩/٦/١٩٦٨ طعن رقم ٦٢ مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ عدد ٢ قاعدة ٢١١ من ١٣٩٧ » .

(٣) كما حكمت محكمة النقض المصرية بأن الاتفاق على أجره تزيد من الحد الأعلى المقرر بمقتضى المادة الخامسة من القانون ١٢١ والقوانين المعدلة له لا يعتد به وأن أطراف الحكم من هذا الاتفاق يعتبر قضاء في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون المذكور أو القوانين المعدلة له ولا يقبل الطعن بالاستئناف . « نقض مدني في ١٧/٥/١٩٦٦ طعن ٢٨٥ مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ عدد ٣ قاعدة ١٥٤ من ١١٣٩ » .

ثانيا : تقييد سلطة المالك في إنهاء العقد : الامتداد القانوني لعقد
إيجار الأماكن :

من أهم القيود على سلطة المالك في استغلال ملكيته بتأجيرها التقييد من
حق المالك في إنهاء هذا العقد والنص على الامتداد القانوني لعقد الإيجار
لمدة غير محددة حيث يعتبر ذلك تطبيقاً للوظيفة الاجتماعية لحق الملكية وأخذاً
بالنزعة الاجتماعية في تطور القانون .^(١)

وقد أخذ المشرع المصري بهذا الفيد منذ أول القوانين المتعلقة بإيجار
الأماكن حيث نص على أنه « لا يجوز للبؤجر أن يطلب إخلاء المكان
المؤجر ولو عند إنتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية الخ^(٢) .
وبذلك لم يعد من حق المالك أن ينهى العقد أو يخرج المستأجر بعد إنتهاء
مدة العقد أو يرفض تجديده أو يضع حدا لامتداده إلا إذا استطاع أن
يتمسك بأحد أسباب الإخلاء المذكورة في القانون على سبيل الحصر^(٣)

و حكمت محكمة النقض كذلك بأن الحكم الصادر من دوائر الإيجارات بتحديد القيمة
الإيجارية طبقاً للمادة السادسة من قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له من نوره
بطلان الاتفاق الخامس بالاجرة فقط دون ماس بشروط العقد الأخرى « . نقض مدني
في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦ طعن رقم ٦٠ مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ عدد ٣ قاعدة ١٦٧
ص ١٢١٧ » .

و حكمت محكمة النقض بأنه « ١ - إذا كانت الدعوى بطلب تخفيض الاجرة مبنية
بطلان الاتفاق على اجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين
المعدلة له وكان هذا البطلان - عى ما بين من نصوص هذا القانون - بطلانا مطلقا لتعلقه
بالنظام العام فإن هذه الدعوى يصح رفعها في أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية
ما دام لم يسقط الحق في رفعها بالتقدم ولا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن
نزولا منه عن الحق المطالب به لان هذا النزول صريحا كان أو ضمنيا يقع باطلا ولا يعند به
٢ - وكذلك تعتبر الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا عن الاجرة القانونية من التزامات
الناشئة من تطبيق القانون رقم ١٢١/١٩٤٧ والقوانين المعدلة له يصح رفعها ولو بعد انقضاء
العلاقة الإيجارية سواء رفعت مستقلة أو مندمجة في دعوى تخفيض الاجرة . « نقض مدني
في ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ طعن رقم ٢٦٥ مجموعة أحكام النقض سنة ١٥ قاعدة ١٠٦ ص ٥٦٢
(١) انظر في ذلك فاضل حبشي - الامتداد القانوني لسقوط الإيجار - رسالة ١٩٦٢

ص ١٨٠ وما بعدها وخامسة ص ٢١٢ ، ٢١٤ .
ومحمد على عرفة - الملكية في ظل الاشتراكية العربية - مجلة ادارة قضايا الحكومة

سنة ٧ عدد ٢ ص ١١٢ .

(٢) مادة ٢ من قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٢٢ من القانون الحالي ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
(٣) انظر في شرح أسباب الإخلاء في القانون المصري بالتفصيل السهوري - الوسيط
- ج ٦ ص ١٠٥٦ - سليمان مرقس - شرح قانون إيجار الأماكن سنة ١٩٧٠ ص ٢٥٩ ،
جميل الشراوى - شرح العقود المدنية - عقد الإيجار - ص ٢٢٧ - أنور العمروسي -
قواعد واجراءات إيجار الأماكن وتخفيض الاجرة ١٩٦٦ - ص ١٢٩ .

وأصبح يجوز للمستأجر أن يبقى في العين المؤجرة مادام قائماً بالالتزاماته وبشرط أن يكون شاغلاً للعين بمقتضى سند إيجار صحيح في ذاته .^(١) ولا يعتبر بقاء المستأجر في هذه الحالة تجديدًا ضمناً للعقد بل إمتداداً قانونياً له^(٢) . ويعتبر العقد بعد إنتهاء مدته ممتداً بقوة القانون دون حاجة إلى إتفاق جديد ويستمر هذا الإمتداد القانوني . مدة غير محدودة إلى حين إلغاء القانون الذي نص عليه .^(٣)

على أن يراعى أن الحكمة من هذا النص حماية المستأجرين من استغلال الملاك وأن مناط تطبيقه هو القضاء على فكرة المضاربة والاستغلال^(٤) . ويمتد الإيجار بذلك إلى مدة غير معينة ، ولكنه خلافاً للإيجار الذي تكون مدته غير معينة بحكم الاتفاق ، لا يجوز إنتاؤه إلا من جانب المستأجر وحده بعد مراعاة مواعيد التنبية ، أما المؤجر فلا يستطيع إنتاؤه

(١) فاضل حبشى - الرسالة السابقة ص ٢٧٦ وما بعدها .

(٢) وقد حكمت محكمة القاهرة المستعجلة بعدم جواز اخراج المؤجر للمستأجر من العين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد إلا بأحد الأسباب الواردة بنص المادة ٢ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له وبأن بقاء المستأجر في العين بعد ذلك لا يعتبر تجديدًا للعقد وإنما يعتبر امتداداً بقوة القانون « محكمة القاهرة المستعجلة في ١٩٦٢/٢/٦ قضية رقم ١٠١٨ - المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية سنة ٦١ عدد ١ قاعدة ٣٢ ص ١٨١ » . وفي نفس المعنى انظر « محكمة مصر الابتدائية في » ١٩٤٩/١١/١٠ المحاماة سنة ٢٩ قاعدة ٤٣١ ص ٧٩٣ » .

وانظر في اعتبار بقاء المستأجر بعد انتهاء المدة امتداداً للعقد وليس تجديدًا له في القانون المصري - السهبوي - المرجع السابق بند ٥٢٢ ، ص ٦٢٧ .

(٣) حكمت محكمة النقض المصرية بأن التشريعات الاستثنائية المتعلقة بإيجار الاماكن قد صدرت بنصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار وما تربيته من انقضاء حقوق المستأجر في البقاء بالعين المؤجرة وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير محددة « نقض مدني ٥٢ يولية ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض سنة ١٠ قاعدة ٧٨ ص ٥١٤ » .

(٤) ونظير أهمية ذلك القيد على سلطة المالك في استغلال الملكية في حكم محكمةنا العليا الذي يقرر « لم يقصد الشرع بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وغيره من القوانين المعدلة له سوى حماية المستأجرين من صف الملاك الذين أرادوا استغلال الظروف الاستثنائية الناشئة من حالة حرب ، ومن ثم فإن مناط تطبيق هذه الأحكام هو القضاء على فكرة المضاربة والاستغلال ، وانتهت المحكمة إلى عدم سريان الإمتداد على المنزل الذي تؤجره شركة قناة السويس للعامل حيث يعتبر العقد مفسوخاً بعد وفاة المستأجر أو بعد الاستثناء عن خدماته لانتفاء الحكمة التشريعية من النص - نقض مدني ٨/١/٢٣ ص ٩ ص ٨٨ مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض ج ٣ قاعدة ٢٤ ص ٤٧ » .

إلا لسبب من أسباب الإخلاء المذكورة في القانون ^(١).

ذلك أن الامتداد القانوني لا يعتبر قيذا على المستاجر بل هو قيد على سلطة المالك لمصلحة المستاجر ولذلك يستطيع هذا في أي وقت يشاء أن ينهي العقد .

وأما عن التكييف القانوني لعملية الامتداد القانوني فقد اختلف فيه الشراح إلى فريقين :

فيذهب البعض إلى اعتباره امتدادا للعقد الأصلي مقررا بإرادة الشارع الذي يأمر بأن يمتد العقد ويستمر في إنتاج جميع آثاره بمعنى أن العقد يظل كما كان مصدرا للعلاقة التجارية حتى بعد انقضاء مدته ^(٢) .

وذهب البعض الآخر إلى عدم اقتران استمرار العقد بعد انتهائه وإلى أن العلاقة التجارية بعد انقضاء مدة العقد وأثناء مدة الامتداد تكون وليدة إرادة المشرع لا إرادة طرفيها وأن القانون هو مصدر هذه العلاقة ، وذهبوا إلى وصفها بأنها علاقة إجارية شبه تعاقدية ^(٣) .

ويرى البعض أن الفرق بين التكييفين السابقين ليس له أهمية عملية لأن أنصار التكييف الأول لا ينازعون في تحويل بعض أحكام الالتزامات العقدية عند تطبيقها على العلاقة التجارية ولا ينازعون في أن مصدر الامتداد هو القانون بل ويسمونه بالامتداد القانوني ^(٤) .

ولما كان الامتداد القانوني للعقد من أهم القيود الواردة على سلطة المالك إعمالا للوظيفة الاجتماعية للملكية في تحقيق المصلحة العامة بجل أزمة المساكن بصفة عامة ومراعاة لمصلحة المستاجر بصفة خاصة، فإنه يتعلق بالنظام العام ومن ثم لا يجوز الاتفاق على مخالفته وأي اتفاق على إنهاء العقد عند انتهاء

(١) السنهوري - المرجع السابق - ص ١٠٤٧ هامش ١ .

(٢) Savatier : Les metamorphoses économiques et sociales du droit civil d'aujourd'hui, 1964, T. I, p. 110.

(٣) فاضل حبشي - الرسالة السابقة - ص ١٢١ وما بعدها .

(٤) سليمان مرتس - شرح قانون إيجار المساكن - ١٩٧٠ ص ٤٣٠ .

مدته المتفق عليها وعدم امتداده يقع باطلا ويمتد الإيجار بحكم القانون بعد انتهاء هذه المدة رغم ذلك . وإذا اتفق المالك مع المستأجر ولو بعد الامتداد على أن يخلى المستأجر المكان فوراً أو بعد مدة، فإن هذا الاتفاق يقع باطلا ولا يجبر المستأجر على احترامه ويجوز له البقاء في العين ماشاء البقاء بالرغم من وجود هذا الاتفاق ، ما لم يقيم سبب من أسباب الإخلاء المذكورة في القانون أو ينزل المستأجر عن ذلك بإرادته الخاصة المنفردة وبإعلان رغبته هذه للمؤجر^(١) .

ومع ذلك حكم القضاء بأنه إذا اتفق المستأجر مع المؤجر على إخلاء المكان في ميعاد معين فيكون هذا التعهد ملزماً له وتنتهي العلاقة التأجيرية بينهما بحلول الميعاد المذكور ويصبح المستأجر بعد ذلك شاغلاً للمكان دون سند ويجوز الانتجاع إلى قاضي الأمور المستعجلة للحكم بطرده^(٢) .

وقد أيد الفقه المصري هذا القضاء فذهب البعض إلى تبرير ذلك بأن نزول المستأجر عن حقه في امتداد الإيجار بحكم القانون إنما هو في الواقع اعتراف منه بأن هناك سبباً من الأسباب الستة التي أجاز القانون من أجلها إخلاء العين .^(٣)

وذهب البعض الآخر إلى تبرير ذلك بأنه كما يجوز للمستأجر أن ينزل عن مزية الامتداد بناء على رغبته ولمصلحته الخاصة بإرادته المنفردة فإنه يجوز له النزول عن هذه المزية سائلة الذكر لمصلحة المؤجر وباتفاق بينهما فيكون هذا التعهد ملزماً له ويتعين عليه إخلاء المكان^(٤) .

ولسكننا نرى عكس ذلك حيث أن القانون كان صريحاً بأن الامتداد القانوني يعتبر قيداً على سلطة المالك للمصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

(١) انظر في هذا المعنى حكم محكمة الاسكندرية المختلطة ١٩٤٧/١١/٢٨ (مجموعة رقم ٥٩ - ص ٥٤) .

(٢) محكمة مصر في ١٩٥١/٤/٢٢ - الحاماة سنة ٢١ رقم ٥١١ ص ١٧٢٦ واستئناف مختلط في ١٩٤٨/٦/١٦ م ٦٠ ص ١٤٨ ، واسكندرية مختلطة ١٩٤٨/٢/٢١ م ٥٨ ص ٥٧ .

(٣) السنبوري - الوسيط ج ٦ مجلد ٢ ص ١٠٤٩ هامش ٢ .

(٤) سليمان مرقس المرجع السابق - ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

للمستاجر ، ومن ثم فإنه يتعلق بالنظام العام وأى نزول عنه ليس له أى أثر قانونى ويجوز الرجوع فيه وأى اتفاق على خلافه يقع باطلا ، وأما القول بأن ذلك يعتبر اعترافاً ضمنيّاً من المستاجر بوجود سبب من أسباب الإخلاء فليس من شأنه الاعتداد بهذا النزول أو الاتفاق وإنما من شأنه البحث فى مدى وجود هذا السبب حقيقة أم لا بغض النظر عن الاتفاق ، وأما القول بأن ذلك يعتبر تعهداً ملزماً واتفاقاً صريحاً يجب تنفيذه فليس من شأنه أيضاً إخلاء المكان وإنما من شأنه البحث فى مدى المسؤولية العقدية للمستاجر عن تعويض المالك عما لحقه من ضرر بسبب هذا الاتفاق على إنهاء العقد وبسبب توقع المالك هذا الانهاء ، ولكن ليس من شأنه إنهاء العقد وإخراج المستاجر بل له أن يظل شاغلاً للعين المؤجرة رغم هذا الاتفاق .

ثالثاً : تقييد حرية المالك فى التاجير :

رأينا أن لحق الملكية وظيفة اجتماعية يجب أن يحققها وفى كثير من الحالات تقتضى هذه الوظيفة الاجتماعية أن يضع المالك ملكيته موضع الاستغلال والاستثمار وأن يشغلها ولا تبقى معطلة حتى تعود الفائدة على المجتمع بأسره ، وقد رأينا تطبيقاً لذلك بالنسبة للملكية الزراعية فى فرض الإلتزام على عاتق المالك بإقيام بالزراعة والعناية بالأرض على الوجه المعتاد فى سبيل تحقيق أكبر قدر من الاستغلال الزراعى الحسن ، وفى مجال ملكية المباني يتمثل هذا القيد فى عدة مظاهر تنعكس على حرية المالك فى ترك المكان خالياً بدون تاجير وفى وضع أولويات معينة يجب على المالك الإلتزام بها فى هذا التاجير وفى وضع بعض الشروط والقيود الأخرى على بعض صور التاجير وقد أخذ المشرع المصرى بجميع هذه القيود على الوجه التالى :

(١) تحريم ترك المسكن المعد للاستغلال خالياً مدة تزيد على ثلاثة أشهر :

يعتبر هذا الحجة قيداً على حق المالك فى الاستغلال من ناحية وضمانة

تؤكد تنفيذ القيود الخاصة بتحديد الأجرة والامتداد القانوني لمقد الإيجار من ناحية أخرى . ذلك أنه من الممكن أن يتحارب المالك على القيود الواردة على سلطته في تحديد الأجرة في الامتداد القانوني للعقد بان يرفض تأجير مسكنه المعد للاستغلال طمعاً في انتظار المستاجر الذي يقبل الاستئجار بأجرة عالية ويدّعن طلباته في إخفاء حقيقة الأجر أو عن طريق دفع خلو رجل^(١)

لذلك نص المشرع المصري على أنه « لا يجوز إبقاء المساكن المعدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا تقدم لاستئجارها مستاجر بالأجرة القانونية »^(٢) .

وبذلك لا يسرى هذا القيد — بالكيفية المنصوص عليه فيها في القانون المصري — إلا على المساكن فقط دون أي مكان آخر وبشرط أن تكون هذه المساكن معدة للاستغلال عن طريق السكنى وليس الانتفاع الشخصي للمالك أو لأنه يتوقع لأسباب قوية احتياجه لها بعد مدة قريبة معقولة لنفسه أو أحد أولاده أو من يعولهم^(٣) .

وأما عن جزاء مخالفة هذا الحظر فلم ينص المشرع المصري في هذا الصدد إلا على عقوبة جنائية فقط^(٤) .

وأما عن الجزاء المدني فقد ذهب البعض إلى أن هذا القيد — رغم وجود الجزاء الجنائي — لا يخول المستاجر حقاً الحق في استئجار المساكن

(١) أنور العمروسي — المرجع السابق — ص ٢٠١ .

(٢) نص المادة ١١ من قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقد كرر المشرع المصري نفس النص في المادة ٢/٥ من قانون الإيجارات الحالي ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٣) حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بأن حيز صاحب الفندق لشقة يلحقها بالفندق للنازلين فيه لا يعتبر إبقاؤه مكان ممد للسكنى بدون تأجير في حكم قانون إيجار الاماكن « س مختلط في ١٩٤٦/٢/٢٦ م ٥٨ ص ٧٧ »

وانظر كذلك جليل الشراوى المرجع السابق ص ٣٢٨ وسليمان مرقس ص ٦١٧ والسنهوري ص ١٢٠٣ والعمروسي ص ٢٠٢ .

(٤) ومضى الحبس والغرامة طبقاً للمادة ١٦ من قانون ١٩٤٧/١٢١ « مادة ٤٤ من قانون ١٩٦٦/٥٢ » .

أو شغله بمجرد مضي ثلاثة أشهر على خلوه لأن المهر اقتصر على إلزام المالك بعدم إبقاء المكان خالي أكثر من ثلاثة شهور ولم يلزمه بأن يؤجره إلى شخص معين ، وإنما يجوز المستاجر الذي يتمتع المالك عن التاجير له المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة تعسف المالك في عدم التاجير إليه وقد ترى المحكمة أن يكون التعويض عينياً وتامر المالك بالتاجير له عن طريق التمديدات المالية^(١) .

ولكننا نرى أن روح قانون إيجار الأماكن وإعمال الوظيفة الاجتماعية لحق المالكية يقتضيان منح المستاجر الحق في استئجار العين رغماً عن إرادة المالك في الحالة السابقة، تلك الروح وهذه الوظيفة التي رأينا أثراً لها في تحديد الأجرة والامتداد القانوني لعقد الإيجار وتنفيذ ذلك عيناً رغماً عن إرادة المالك وعدم الاكتفاء بالجزاء الجنائي أو التعويض، ولذلك إننا نميل إلى منح طالب الاستئجار في الحالة السابقة سواء تقدم خلال الثلاثة شهور أو بعد ذلك حق رفع دعوى أمام المحكمة المختصة - عند رفض المالك التاجير له - لنلزم هذا المالك بتاجير هذا المسكن للدعى على أساس وجود الالتزام قانوني مفروض على عاتق مالك المسكن الخالي بتاجيره طبقاً لنص القانون ، وإن ذلك يعتبر إلزاماً بعمل ، وطبقاً لنص المادة ٢١٠ مدني يقوم حكم القاضي مقام التنفيذ العيني إذا سمحت بهذا طبيعة الإلزام - وهي تسمح هنا - ومن ثم فلا حاجة للتعويض العيني أو التهديد المالي طالما أن التنفيذ العيني ممكن^(٢) .

(٢) تحريم الاحتفاظ بأكثر من مسكن واحد في البلد الواحد :
لاشك أن من أهم المظاهر التي تتعارض مع الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية أن يحتجز المالك لنفسه بأكثر من مسكن واحد في البلد الواحد -

(١) سليمان مرقس - شرح قانون إيجار الأماكن - ص ٦١٦ وانظر هامش ١ في نفس الصفحة.

(٢) انظر في هذا الرأي السنهوري - الوسيط - ج ٦ مجلد ٢ ص ١٢٠٤ و ١٢٠٥ وهامش ١ وانظر في مناقشة هذا الرأي سليمان مرقس في الطبعة الجديدة ١٩٧٠ ص ٦١٦ و ٦١٧ هامش ١ .

سواء لسكانه أو لتأجيريه من الباطن — في الوقت الذي توجد فيه أزمة مساكن في هذا البلد ويعانى سكانه أشد المعاناة في الحصول على الحد الأدنى من المسكن اللازم لهم .

ولذلك نص المشرع في القانون الحالي على أنه « لا يجوز لشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض » (١) .

وواضح أن هذا القيد فضلا عن أنه يمسرى على المالك أو المستأجر فإنه خاص بالأماكن المستخدمة للسكنى فقط وليس هناك ما يمنع إحتجاز — إلى جانب السكن — مكان آخر لمباشرة الأعمال أو التجارة أو أى غرض آخر غير السكنى كمكتب محام أو مهندس أو مقاول (٢) .

أما عن جزاء مخالفة هذا القيد — فضلا عن الجزاء الجنائي المذكور في القانون — فإننا نرى أنه يجوز لكل ذى مصلحة أن يطلب من المالك المخالف التخلي عن أحد المسكنين وتأجيريه إليه بالأجرة القانونية إذا امتنع المالك رفع عليه ذو المصلحة دعوى أمام المحكمة المختصة ، طالباً إلزامه

(١) مادة ١/٥ من قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكانت المادة ١٠ من قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه لا يجوز للشخص الواحد أن يحتجز في البلد الواحد بأكثر من مسكن واحد لسكانه أو لتأجيريه من الباطن دون أن تنص على استثناء حالة وجود مقتض لذلك . ورغم خلو النص من هذا فإن القضاء والفقه في ظل القانون القديم قد ذهبا إلى جواز احتفاظ المالك في بلد واحد لأكثر من مسكن واحد إذا وجد مقتض أو موجب لذلك ، فحكمت محكمة مصر الوطنية « إلى أنه ليس ثمة ما يمنع أن يحتجز الإنسان أكثر من مسكن واحد في بلد واحد ما دام يوجد مقتض أو موجب يدعو إلى ذلك ويكون تقدير هذا المقتضى متروكا للمحكمة » محكمة مصر الوطنية ١٩٤٩/١/٢ الهامة سنة ٢٩ قاعدة رقم ٢١٨ ص ٤١٩ . وذهب الفقه في نفس المعنى في ظل القانون السابق : انظر جليل الشرقاوى ص ٣٢٧ ، العمروسى ص ١٣٩ وسيلمان مرقص بند ١٦١ وقارن السنهورى ص ١٢٠٩ ، ١٢١١ الذى تردد بين الراى السابق وما سيلي :

ولكننا لا ندرى إلى أى أساس قانونى استند الراى السابق في القضاء والفقه في ترتيب هذا الاستثناء في ظل النص القديم — م ١٠ من قانون ١٩٤٧/١٢١ — رغم أن النع كان فيه مطلقاً دون أى استثناء ، فضلاً عن أن روح التفسير وأعمال الوظيفة الاجتماعية للملكية يدعو إلى أن يكون التفسير مقيداً لسلطة المالك وليس موسعاً لها ولذلك أيضاً لا تؤيد ما ذهب إليه التشريع الحالي من ترتيب هذا الاستثناء الوارد في المتن لأن التجربة الطويلة لاستغلال الملاك للمنازعات الدائمة أثبتت أن المالك لا يقدم وسيلة أبداً للتنازل على القانون وإثبات وجود الموجب والمقتضى دائماً ولذلك كان الأولى قفل هذا الباب وإلغاء هذا الاستثناء .

(٢) جليل الشرقاوى ص ٣٢٧ هامش ٢ .

بإخلاء أحد المسكنين حسب اختياره وتناجيره إليه بالأجرة القانونية وتقتضى المحكمة بالإخلاء ويصبح المسكن غالباً ومعد الاستغلال عن طريق السكنى ومن ثم يلزم المالك بأن يؤجره خلال ثلاثة شهور وفقاً للحالة السابقة وبالكيفية التي انتهينا إلى ترجيحها^(١).

ونحن نرى أنه يجب أن يكون هذا الحظر أو القيد المذكور في القانون، بمنع الاحتفاظ بأكثر من مسكن واحد، شاملاً الأسرة كلها وليس للفرد بما تشمله من الزوج والأولاد القصر، وذلك للقضاء على التحايل الذي قد يلجأ إليه بعض الملاك بأن يجعلوا حياة المساكن الأخرى الزائدة عن هذا الحد باسم الزوجة أو أحد الأولاد القصر وذلك ضماناً لإعمال هذا القيد وتحقيقاً للغرض من القانون.

(٢) التزام المالك باعطاء الأولوية في التناجير للعامل المنقول :

نص المشرع المصري على قيد خاص يرد على حرية المالك في اختيار المستأجر عند التناجير في حالة معينة حيث ينص على أن العامل المنقول إلى بلدة بدلاً من عامل آخر حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل إذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك بكتاب موصى عليه بعدم الوصول ويحظر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة^(٢).

ويلاحظ بصدد هذا القيد أنه لم يوضع تمييز طائفة العاملين على غيرهم من الطوائف الأخرى وتفضيلهم عند إبرام عقد الإيجار، وإنما لمجرد تمكين العامل المنقول إلى بلد من الحلول محل العامل الذي نقل هو بدلاً منه سواء في عمله أو مسكنه، وذلك ضماناً لحسن استمرار العمل وتحقيقاً للصالح العام.

(١) السهودي الرأي السابق من ١٢٠٩ و ١٢١٠ - سليمان مرقس المرجع السابق

من ٦١٤ و ٦١٥ .

(٢) مادة ١/٤ من قانون ٢٢ لسنة ١٩٦٩ حيث عدل النص القديم الوارد في هذا الخصوص في المادة ١/٩ من قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وذلك استجابة لأراء الفقه والقضاء انظر في شرح هذه الفروق والتعديلات سليمان مرقس من ٦١٨ ، وما بعدها .

(م ٤٦ - الملكية)

ويلاحظ أن القانون الحالي يستعمل لفظ « عامل » بدلا من لفظ « موظف » الذي كان منصوفاً عليه في القانون القديم وذلك بقصد التوسع في هذه الأولوية وتعميمها لتشمل جميع العاملين سواء أكانوا موظفين حكوميين أو عاملين في القطاع العام أو القطاع الخاص^(١).

ويشترط لإعمال هذا القيد أن يكون العامل منقولا بدلا من الآخر أي أنه لا مجال لإعمال هذه الأولوية -- في ضوء النص الحالي -- إلا في دائرة التنقلات بين العاملين التابعين لجهة واحدة^(٢).

وأما عن جزاء مخالفة هذا الإلزام فإنه رغم أن القضاء ذهب إلى ترتيب الجزاء الجنائي فقط فإننا نرى أن العامل المنقول يستطيع في حالة رفض المالك التأجير أن يرفع دعوى أمام المحكمة المختصة يطلب فيها إلزام المالك بتأجير المسكن المذكور إليه ويقوم بحكم المحكمة في هذه الحالة مقام عقد الإيجار وفقاً للمادة ٢١٠ من القانون المدني على أساس وجود إلزام بعمل على عائق المالك وأن حكم القاضي يحل محل التنفيذ العيني لهذا الإلزام^(٣).

(٤) تقييد حق المالك في تأجير المكان مفروشا :

من أهم القيود التي استحدثها قانون إيجار الأماكن الحالي - رقم ١٩٦٩/٥٢ - والتي تحد من سلطة مالك المبنى في استغلال ملكيته أنه منع المالك من أن يقوم بتأجير أكثر من شقة واحدة مفروشة في كل تقار يملكه حيث ينص القانون على أن « للمالك وحده دون سواء أن يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه »^(٤).

(١) سليمان مرقس المرجع السابق ص ٦١٩ .

(٢) في حين أن النص القديم كان أوسع حيث كان يعطى الأولوية للموظف المنقول لشغل المكان أيا كان الجهة التي يتبعها الموظف الأصلي ومهما اختلفت الوظائف وأن كان البعض يرى أن القانون الحالي قد عوض هذا التضييق بنظام تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين والذي سيأتي ذكره - الإشارة السابقة هامش ١-.

(٣) السهورى ص ١٢٠٨ ، وسليمان مرقس ص ٦٢٢ .

(٤) مادة ١/٢٦ من قانون ١٩٦٩/٥٢ .

ولا شك أن هذا القيد من القيود الهامة التي يقصدها الخدم من استغلال للملكية العقارية للربح وعدم جعلها مصدراً للربح أو للدخل الزائد عن الحدود على حساب مصلحة المستأجر المحتاج ؛ نظراً إلى أن أجرة الأماكن المفروشة تتجاوز بكثير أجور الأماكن الخالية ، فضلاً عن أن تأجير الشقة يسكن وسيلة ظاهرية صورية للتحايل على القانون والتهرب من التحديد الإلزامي للأجرة ، حيث يلجأ المالك إلى وضع بعض المنقولات والأثاث البسيط حتى تصبح الشقة مفروشة ، وتفلت بذلك من الخضوع للحد الأقصى للأجرة . ولهذا يهدف هذا القيد إلى الإقلال على قدر الإمكان من الأماكن التي تؤجر مفروشة .

وقد ورد القيد السابق مطلقاً وإدراكاً بأنه من ناحية أولى يجوز للمالك إذا كان يملك عقارات أن يؤجر في كل عقار منها شقة مفروشة بشرط ألا يتجاوز ذلك شقة واحدة مفروشة في كل عقار حتى لو كان قد ترك عقاراً منها دون أن يؤجر شيئاً منه مفروشاً ، ومن ناحية أخرى فإنه إذا تعدد المالكون في عقار واحد فيجوز لكل منهم أن يؤجر شقة مفروشة في هذا العقار ولو وصل الأمر إلى درجة تأجير شقق العقار كلها مفروشة طالما أن النص يسمح بذلك (١) ،

ولكننا نرى أنه كان الأجدر بالمرجع - توخي الحكمة المقصودة من هذا القيد - أن يضع حداً أقصى لما يستطيع المالك الواحد أن يؤجره مفروشاً من أملاكه وهو شقة واحدة مهما تعددت العقارات المختلفة لهذا المالك ، ونرى من ناحية أخرى أنه يجدر النص أيضاً بوضع حد أقصى للشقق المفروشة في كل عقار في شقة واحدة مهما تعدد ملاكها . ولم يضع الشارع مخالفة هذا القيد سوى جواز جنائياً - وهو الجنس والغرامة (٢) - ولكننا نرى أن لكل ذي مصلحة أن يرفع دعوى على المالك

(١) سليمان مرقس - شرح قانون إيجار الامكن ١٩٧٠ ص ٦٠٠ ، ٦٠١ .

(٢) مادة ٤٤ من قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

الذى يستغل أكثر من شقة واحدة مفروشة حتى يتوصل إلى الحصول على حكم بإخلاء الشقة الزائدة من المنقولات وتأجيرها خالية، وذلك تطبيقاً لنص المادة ٢١٠ مدنى والتي تنص على أنه يقوم حكم القاضى مقام التنفيذ العينى للالتزام الذى يحله القيام بعمل أو الامتناع عن عمل .

(هـ) الزام المالك بقبول تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين :

كذلك استحدث المشرع المصرى فى قانون إيجار الأماكن قيدا جديدا على سلطات المالك لم يكن وارداً من قبل فى التشريعات السابقة ، وذلك بأن قيد من حق المالك فى قبول أو رفض تنازل المستأجر عن مسكنه المؤجر إلى مستأجر آخر عن طريق التبادل بينهما، وألزم المالك بقبول هذا التبادل حيث تنص القانون على أنه : فى البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر ، وذلك فى البلاد وبين الأحياء وطبقاً للحالات ووفقاً للقواعد والشروط والاجراءات والضمانات التى يحددها قرار من وزير الاسكان والمرافق^(١) .

ولا شك أن هذا القيد يرد على حرية المالك فى اختيار مستأجر مسكنه حيث يرى مستأجراً جديداً مفروضاً عليه دون أى موافقة منه لمجرد تبادله السكن مع المستأجر القديم ، ويحقق هذا القيد من ناحية أخرى موايا كبيرة للمستأجرين فىسهل لهم تبادل السكن ونقله إلى أقرب مكان من محل العمل وتوفير المشقات دون حاجة إلى تعاقد جديد وتوفيراً للمجهود والمال مما يعمد بالنفع العام على الإنتاج القومى وعلى الاقتصاد الوطنى^(٢) .

ولذلك فإنه نظراً لهذه الاعتبارات المتقابلة المختلفة جاء النص الحالى برز بوضوح تميز المشرع وتردده الشديد إزاء هذا القيد حيث لم يجعله

(١) مادة ٢/٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) جاء ذلك فى مناقشة مجلس الأمة لقانون إيجار الأماكن الجديد ١٣ يوليو سنة

١٩٦٩ لهذا القيد فى المشروع . انظر فى ذلك سليمان مرقس المرجع السابق ص ٢٦٤

مطلقا بل حصره في حالات وأما كن معينة وبشروط وإجراءات محددة ترك
تحديد لها لوزير الإسكان، مع اشتراط تطبيق ضمانات معينة لتطبيق نظام
التبادل من شأنها أن تؤمن الهالك من الأخطار والمساوىة التي قد يتعرض
لها بسبب تبادل المستأجرين مساكنهم^(١).

رابعاً : تقييد حق المالك الجديد (الخلف الخاص) :

أورد التشريع الاستثنائي لإيجار الأماكن على حق الهالك الجديد الذي
يخلف سلفه السابق في ملكية العين المؤجرة قيدا يخرج على القواعد العامة
التي قررها القانون المدني فيما يتعلق بانتقال الملكية من السلف إلى الخلف
الخاص والزام هذا الخلف بالعقود التي أبرمها السلف .

فتمنح القواعد العامة في القانون المدني في المادة ١٢٦ هـ إذا أنشأ العقد
الالتزامات وحقوقاً شخصية تصل شيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص ،
فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل
فيه الشيء . . . ، كما تنص المادة ٦٠٤ مدني على أنه هـ إذا انتقلت ملكية العين
المؤجرة اختياراً أو جبراً إلى شخص آخر فلا يكون الإيجار نافذاً في حق
هذا الشخص إذا لم يكن له تاريخ ثابت سابق على التصرف الذي نقل
الملكية . . . ومقتضى هذه القواعد العامة أن المالك الجديد لا يلتزم بعقود
الإيجار التي أبرمها المالك السابق إذا لم تكن ثابتة التاريخ قبل انتقال ملكية
العين المؤجرة إليه ويكون له الحق في عدم تنفيذها وعدم الالتزام بالأجر
المتفق عليه فيها .

واسكن المشرع المصري خرج في قانون إيجار الأماكن على هذه
القواعد العامة ونص على إلزام المالك الجديد بعقود الإيجار التي أبرمها
سلفه ولو لم تكن ثابتة التاريخ، فينص القانون الحالي لإيجار الأماكن على أنه:

(١) وقد صدر القرار الوزاري رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ - بتاريخ ٨ فبراير ١٩٧٠ متضمناً
شروط وحالات التبادل وإجراءاته وضماناته .

• استثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسمى عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ انتقال الملكية^(١).

ويعتبر هذا الحكم قديماً هاماً على سلطة المالك الجديد لأنه يجد نفسه مقيداً بعقد الإيجار الصادرة من المالك السابق ولو لم يكن لهذه العقود تاريخ ثابت، ولا شك أن لذلك أهمية عملية كبيرة حيث يؤدي إلى التزام المالك الجديد بجميع ما جاء في هذه العقود سواء بمدتها أو بالامتداد القانوني الذي يترتب عليها أو باتخاذها أساساً لحساب الأجرة القانونية أو بسائر الشروط الواردة فيه^(٢).

ويعتبر هذا القيد تطبيقاً للزعة الاجتماعية الحديثة في العقد والتي كانت أنثراً من آثار الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية حيث أن الفقه والقضاء الفرنسيين قد أخذوا به بالرغم من عدم وجود نص في قانون الإيجار الفرنسي يماثل النص السابق، ويعلل الشراح ذلك بأن الأحكام العامة الواردة في القانون المدني الفرنسي في المادة ١٧٤٣ والتي تقابل مادة ٦٠٤ من القانون المدني المصري خاصة بالحقوق المستمدة من عقد الإيجار وتقتصر عليها، ولا تسمى على الحقوق المستمدة من القانون في البقاء في العين المؤجرة بعد انتهاء مفعول الإيجار، وبأن روح التشريع الاستثنائي الذي

(١) مادة ٢٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي تقابل مادة ١٢ من القانون القديم .
 (٢) سليمان مرقس ص ٦٣٣ ، وتطبيقاً لذلك حكم القضاء المصري بأنه إذا كان المالك السابق قد ارتفع في عقد الإيجار أجرة تقل عن أجرة المثل ثم باع العقار أثناء مدة الإيجار المتفق عليها فإن المالك الجديد يلتزم بنفسه هذه الأجرة السابقة ولا يستطيع أن يطلب رفعها إلى أجرة المثل حتى ولو كان عقد الإيجار ليس له تاريخ ثابت بوجه رسمي قبل تاريخ البيع ، (محكمة مصر في ١٨/٢/١٩٥١ - المحاماة سنة ٣١ بند ٤٠٦ ص ١٤١٥) .
 وقد قضت محكمة مصر في ١٠ يونيو ١٩٥٣ بأن محضر الصلح بين المالك القديم والمستأجر الحالي والذي حسم النزاع على الأجرة يكون حجة على المالك الجديد ولو لم يكن ثابت التاريخ ، كما حكمت نفس المحكمة في ٢ نوفمبر ١٩٥٩ بأن ترخيص المالك السابق للمستأجر في التأجير من الباطن يبرى على المالك الجديد ولو لم يكن عقد الإيجار ثابت التاريخ قبل حق المالك الجديد . (انظر شرح هذين الحكمين والتعليق عليهما في سليمان مرقس المرجع السابق ص ٦٢٤ هامش ١) .

قصد به المشرع حماية المستأجرين من عسف المالك تقضى بذلك، لأن الاخذ بالقواعد العامة في هذا الصدد يجعل غالبية المستأجرين معرضين للطرد بمجرد تصرف المؤجر بالبيع في العين المؤجرة ويشجع المؤجرين على هذا التصرف تخلصاً من حكم التشريع الاستثنائي^(١).

خامساً : الالتزامات المفروضة على عاتق المالك كضمانات لتطبيق القيود القانونية :

لا بد لإعمال القيود القانونية الواردة على سلطة المالك في استغلال الملكية بالتأجير من أن يوجد نظام من الضمانات يكفل تنفيذ هذه القيود وتطبيقها من الناحية الفعلية ، وقد لجأ المشرع المصري - في قانون إيجار الأماكـن الجديد - إلى تحقيق ذلك عن طريق فرض عدة التزامات قانونية على عاتق المالك تكفل ضمان تنفيذ القيود السابقة وتسهل مهمة رقابة القضاء على هذا التنفيذ ، ويمكن أن نعرض أهم هذه الالتزامات في القانون الجديد فيما يأتي :

من ناحية أولى ألزم قانون إيجار الأماكـن الجديد كل مالك يؤجر إلى الغير مكاناً بعد تاريخ العمل بهذا القانون أن يحرر مع المستأجر عقداً مكتوباً ثبت فيه جميع البيانات المتعلقة بأركان الإيجار وشروطه وترخيص البناء وغيرها من البيانات التي تضمن التحقق من صحة الأجرة^(٢)، ولا شك أن هذا الالتزام بتحرير عقد الإيجار كتابة له أهمية بالغة لأن الملاك درجوا على عدم تحرير عقود الإيجار حتى يبقوا المستأجرين تحت رحمتهم ويجبروهم على قبول ما يملونه عليهم من شروط وإلا ادعوا بعدم وجود إيجار وأن المستأجر يشغل العين دون سند ليتمكنوا من طرده ؛ كما أن ذلك من شأنه تعزيز القيد الخاص بتحديد الأجرة بإلزام المالك بإثبات

(١) فاضل حبشي - الاستناد القانوني لعقود الإيجار - الرسالة السابقة من ٢١٠

وما بعدها وسليمان مرقس - المرجع السابق من ٦٢٢ هامش ١ .

(٢) مادة ١/١٦ من القانون ٢ لسنة ١٩٦٦ -

المعاصر المكونة للأجرة القانونية في عقد الإيجار وضمان عـدم إجـاره المستأجر على قبول أجرة تتجاوز الحد القانوني (١) .

و ضمانا لتنفيذ هذا الالتزام — فضلا عن توقيع عقوبة جنائية على المالك الممتنع عن تحرير العقد (٢) — أجاز القانون للمستأجر عند المخالفة إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات (٣) .

ومن ناحية ثانية حظر القانون على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه (٤) وقد قصد المشرع بهذا الحظر أن يسد على المالك طريقاً من طرق التلاعب بالإيجار ، وهي إبرام عقود متعددة للإيجار بشأن وحدة معينة حتى يكون ذلك مصدراً للبضاربة والاستغلال لمصلحة المالك ، فحظر عليه القانون متى أبرم عقد إيجار لهذه الوحدة أن يبرم عقداً آخر بشأن الوحدة ذاتها أثناء قيام العلاقة التأجيرية الأولى . وأما عن جـراء الإخـلال بهذا الالتزام فإنه إلى جانب العقوبة الجنائية المنصوص عليها في القانون (٥) ، فإن القانون المدني قد تكفل بالنص على الحل عند تراحم المستأجرين حيث نص على أنه إذا تعدد المستأجرون بعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش ، فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره فإنه هو الذي يفضل ، فإذا لم يوجد سبب تفضيل أحد المستأجرين فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم إلا طلب التعويض (٦) .

ومن ناحية ثالثة منعاً لتحاييل المالك بأى طريقة من الطرق واستغلاله للمستأجر للحصول على أكثر من الأجرة القانونية ، نص المشرع على أنه

(١) سليمان مرقس - المرجع السابق ص ٦٣٦ ، ٦٣٧ .

(٢) مادة ٤٤ من قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٣) مادة ٢/١٦ من القانون المذكور .

(٤) مادة ٣/١٦ من القانون السابق .

(٥) مادة ٤٤ من القانون السابق .

(٦) مادة ٥٧٣ من القانون المدني

لا يجوز للزوج بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد ، كما لا يجوز بأى صورة من الصور للزوج اقتضاء مقدم إيجار. (١) وبذلك أراد المشرع أن يقضى على ما جرى عليه العمل من مخالفة التحديد القانونى للأجرة بواسطة النص على (خلو رجل) أو أتعاب لتحرير العقد أو تقاضى مقدم الأجرة، وغيرها من الطرق التى يلجأ بها المالك الى اخفاء مخالفته للحد الأقصى للأجرة مستغلاً بذلك ضعف المستأجر وحاجته الماسة إلى السكن. وقد خص المشرع مخالفة هذا الالتزام بعقوبة جنائية تتجاوز العقوبة المقررة لمخالفة سائر الالتزامات الأخرى المفروضة على المالك (٢)

وأخيراً نص القانون على أنه لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من الحقوق أو منعه من أى ميزة كان ينتفع بها، واقضاء الأمور المستعجلة أن يأذن للمستأجر فى هذه الحالة بإعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصماً من الأجرة المستحقة ، أو انقاص ما يقابلها من الأجرة وذلك بعد إخطار المؤجر بإعادتها إلى ما كانت عليه فى وقت مناسب ، كما يجوز للجهة الإدارية المختصة أن تقوم بتنفيذ الأعمال اللازمة لإعادة الحق أو الميزة التى أُلزم بها المالك على نفقة هذا المالك نفسه (٣).

ولعل الفرض من هذا الالتزام هو منع المالك من تعطيل بعض الحقوق والمزايا المتعلقة بالانتفاع فى العين المؤجرة كاستعمال المصاعد ورفع المياه إلى الأدوار العليا وتسخين المياه والتدفئة المركزية وغيرها ، وذلك بقصد الإضرار بالمستأجر والحصول منه على مقابل مقنع يزيد على الأجرة القانونية ، ولذلك نص المشرع على هذا الالتزام وأحاطه بما يضمن تنفيذه تنفيذاً فعلياً بسهولة دون الالتجاء إلى منازعات طويلة أو إجراءات قضائية معقدة (٤).

(١) مادة ١٧ من قانون ٥٢ لسنة ٦٦ .

(٢) مادة ٤٥ من قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٣) انظر فى هذا الحكم وشروطه مادة ٢٠ من قانون الإيجار الحالى السابق ذكره .

(٤) فى شرح هذا الالتزام وكيفية تنفيذه انظر سليمان مرقس - المرجع السابق

من كل ما تقدم ، بين لنا أن القانون المصرى وإن كان لم يتبع أى تأميم أو مصادرة فى مجال ملكية المباني ولم يضع حداً أقصى لعدد المباني العقارية الجائز تملكها أو لقيمتها ، فإنه قد أحاط استقلال هذه الملكية بالقيود والضمانات التى تكفل ضمان أداء هذه الملكية لوظيفتها الاجتماعية فى سبيل المصلحة العامة والمصلحة الخاصة على السواء ، وفرض الحد الأقصى على مقابل استغلال هذه الملكية - الأجرة - وعلى كيفية استغلالها سواء بتأجيرها خالية أو مفروشة ، الأمر الذى يضمن إبقاء هذه الملكية فى الحدود التى عناها الميثاق بكلمة « ملكية غير مستغلة » ، حيث راعى المشرع فى ذلك أن ملكية المباني ليست ملكية وسائل إنتاج ، بالمعنى الصحيح بقدر ما هى ملكية دخل ، ولذلك أباح التملك الفردى للمباني والأماكن ، ووضع القيود على الدخل أو الربح الذى يدره هذا التملك ، الأجرة ، وذلك بتحديدده بالقدر الذى يحقق الدخل العادل للمالك لاستغلال ملكيته والمقابل المكفء للمستأجر للإنفاق بهذه الملكية ، مع إحاطة هذه الملكية بالوسائل التى من شأنها أن تمنع اتخاذها طريقة من طرق المضاربة أو استغلال الغير للحصول على دخل غير مستحق أو لإثراء غير مشروع . وإن كان سيكون لنا بعض الملاحظات والاقتراحات فى هذا الشأن سيرد ذكرها فى القائمة المتعلقة بمستقبل نظام الملكية كما سيرد فيها بيان الاتجاهات الحديثة فى التشريع المصرى بالنسبة للملكية المباني واستغلالها .

الفصل الثالث

تقييد سلطة التصرف

يعتبر تقييد سلطة المالك في التصرف في ملكيته الضمانة الهامة التي تكفل احترام الحدود القانونية المقررة على نظام الملكية . والتي تضمن عدم تعدى هذه الملكية عن الحد الأقصى المقرر لها وعدم مخالفة المالك لمقيد القانونية المفروضة على حقه وحرية في التملك^(١) .

وقد رأينا أن المشرع - في القانون المصري - قد اعترف بالملكية الفردية سواء في مجال الأراضي الزراعية أم في مجال أدوات ووسائل الإنتاج أم في مجال المباني ، ولكنه وضع لحق التملك في بعض هذه المجالات حدوداً معينة بوضعه حداً أقصى لا يجوز أن يتعداه هذا التملك . ولذلك كان تقييد حق المالك في التصرف بنقل الملكية من بين الوسائل التي أراد بها المشرع ضمان بقاء حق التملك في الحدود المقررة له .

ويبدو ذلك واضحاً في نطاق ملكية الأراضي الزراعية حيث رأينا أن المشرع المصري - في قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة - قد وضع حداً أقصى لما يجوز للفرد أو الأسرة أن يملكه من الأراضي الزراعية ، كما نصت هذه القوانين على توزيع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين وضماناً لاحترام هذا الحد الأقصى ولتنفيذ الأحكام الواردة في هذه القوانين ، فإنه قد قامت القوانين المذكورة بتقييد سلطة المالك في إبرام تصرف ناقل للملكية من نواح عدة :

فن ناحية أولى أورد المشرع المبدأ العام والذي يمثل القيد الأساسي على سلطة التصرف في الملكية الزراعية في القانون المصري ، في المادة

الأولى من قانون الإصلاح الزراعى الأول وفى القوانين المعدلة له ، حيث تنص المادة المذكورة على أن : « كل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » وقد وضع هذا القيد بصفة عامة ليشمل أى تصرف ناقل للملكية سواء بالبيع أو المقايضة أو الهبة ، فإذا باع شخص لآخر أرضاً زراعية أو وهبه إياها فيترتب على ذلك زيادة ملكية المشتري أو الموهوب له عن الحد الأقصى القانونى للملكية الزراعية ، كان البيع أو الهبة باطلين ولا يجوز تسجيلهما ، والبطان هنا بطلان يتعلق بالنظام العام ولا يجوز الإتفاق على مخالفته كما ذهب قضاء محكمتنا العليا السابق الإشارة إليه ^(١) .

ويترتب عليه أن العقد لا يتجزأ بمعنى أنه إذا كانت ملكية المتصرف إليه أصلاً أقل من الحد الأقصى القانونى وكان يترتب على العقد زيادة الملكية عن هذا الحد الأقصى ، فإن العقد لا يتجزأ فيصح بالنسبة للقدر الأقل من هذا الحد ويطل بالنسبة للقدر الأقل المتجاوز له . وإنما لا تجزأ الصفقة ويكون العقد كله باطلاً لأن النص مطلق ولا يميز بين حالة وأخرى ^(٢) .

وقد جرى قضاء محكمتنا العليا على تطبيق أحكام هذا القيد على الصفقة باعتبارها تصرفاً ناقلاً للملكية ، ومن ثم حكمت بأنه لا يجوز لشخص أن يأخذ بالشفعة أرضاً زراعية من شأنها أن تجعل مجموع ما يملكه من الأراضى الزراعية أكثر من الحد الأقصى ^(٣) .

ومن ناحية ثانية أورد المشرع المصرى قيداً خاصاً على حق المالك فى التصرف فى الأراضى الزراعية ، ولو لم يترتب على التصرف تجاوز الحد الأقصى المقرر فى القانون ، وذلك بالنسبة للملاك المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعى الذين وزعت عليهم الأراضى ، حيث ينص المشرع على أنه « لا يجوز

(١) انظر هذا الحكم السابق التعليق عليه ص ٥٥٦ هامش ١ .

(٢) السنهوري - الوسيط فى شرح القانون المدنى الجديد - ج ٨ - حق الملكية -

١٩٦٧ - ص ٦٥٩ .

(٣) نقض مدنى فى ١٤/١١/١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض سنة ٨ قاعدة ٨٨ ص ٧١٨

لصاحب الأرض ولا الورثة من بعده التصرف فيها قبل الوفاء بشمها كاملاً،^(١).

ويعتبر ذلك قيداً خطيراً على ملكية الأراضي الزراعية إذا نظرنا إلى اعتبارين:

الاعتبار الأول: أن المالك المستفيد لن يستطيع الوفاء بشمن الأرض كاملاً في الحال نظراً لأن معظم الملاك المستفيدين من الإصلاح الزراعي هم من صغار الفلاحين، والاعتبار الثاني أن مقتضى هذا القيد أن يظل المالك الجديد ممنوعاً من التصرف في الأرض التي آلت إليه من التوزيع مدة ثلاثين سنة في المعتاد، وهي المدة التي وزعت خلالها أقساط ثمن الأرض التي آلت إليه، فإذا مات المالك قبل إنتهاء هذه المدة انتقلت ملكية الأرض إلى ورثته مقيدة بهذا القيد.

وأما الجزء الذي يترتب على مخالفة - منع التصرف هذا - قبل الوفاء بأنتم فهو الجزء المنصوص عليه في المادة ٨٢٤ من القانون المدني والتي تقضي بإبطال كل تصرف يقع مخالفاً لهذا الشرط. وإبطالنا هنا مطلق يستطيع أن يتمسك به كل ذي مصلحة ولو كان المتصرف نفسه^(٢).

ومن ناحية ثالثة فإنه رغبة في التحفظ على نقل ملكية هذه الأراضي الموزعة ومراقبة انتقال هذه الملكية ومحافظة على حقوق الدولة في ثمنها، لم يحجز القانون أيضاً زرع ملكية هذه الأراضي جبراً عن ملاكها الوفاء بديونهم تجاه الدائنين، حيث ينص القانون على أنه «ولا يجوز قبل هذا الوفاء (بشمن الأرض الموزعة) زرع ملكيتها سداداً لدين إلا أن يكون ديناً للحكومة أو ديناً لبنك التسليف الزراعي والتعاوني أو للجمعية التعاونية الزراعية»^(٣).

وبذلك لا يجوز زرع ملكية هذه الأرض بواسطة الدائنين الذين يكونون

(١) مادة ١٦ من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢.

(٢) محمد علي عرفة شرح القانون المدني الجديد - حق الملكية ١٩٥٤ ص ٣٤٢ ، ٣٤٣.

(٣) مادة ١٦ من قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢.

ممنوعين من التنفيذ على هذه الأراضى طوال مدة بقاء المنع من الصرف ، وذلك نتيجة حتمية لشرط المنع من التصرف حيث يكون دائنوا المالك الممنوع من التصرف ممنوعين من التنفيذ على المال المقيد بالشرط المانع ، بصرف النظر عن كون ديونهم نشأت قبل دخول المال فى ذمة مدينهم أو بعد دخوله مقيداً بهذا الشرط ، وقد استثنى من ذلك ديون الحكومة ونك التسليف والجمعية التعاونية ، وقد قصد من هذا الحكم حماية كل من المالك الجديد من ناحية وضمان دين الحكومة عليه من ناحية أخرى (١) .

وأما من ناحية ملكية أموال ووسائل الإنتاج التجارية والصناعية فإنه سبق تحديد القيود المتعلقة برسم نطق ومجال ملكية هذه الأموال والوسائل طبقاً لنصوص الدستور والميثاق ، والحد الأقصى الذى يجوز تملكه منها والذى يضمن استمرار هذه الملكية غير مستغلة وبضمن عدم تحويلها إلى ملكية رأسمالية أو مصدراً لدخل غير مستحق أو غير مشروع (٢) .

وأما عن ملكية المبانى فقد رأينا أنها تعتبر مصدراً للدخل أكثر منها مصدراً للإنتاج الأمر الذى جعل المشرع لا يضع حداً أقصى لهذه الملكية وإنما يكتفى بالقيود الواردة على حق استعمال واستغلال هذه الملكية فى سبيل المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، ولكن يبدو أن المشرع المصرى لم يكنف بذلك بل ذهب أيضاً إلى تقييد سلطة مالك الملكية العقارية المبنية فى التصرف فى ملكه حماية للمصلحة العامة ، ورغبة فى جعل هذه الملكية مقصورة على إشباع حاجة المالك وأمرته دون أن تتعدى ذلك إلى الحصول على إرثاء أو ربح ، ويبين هذا الموقف بوضوح من مشروع القانون الجديد الذى أعدته وزارة الإسكان فى أبريل سنة ١٩٧١ وراجعته مجلس.

(١) انظر فى تقرير هذا الحكم المذكورة الإيضاحية لقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ومحمد على عرفة المرجع السابق ص ٢٤٣ ، والعمرى المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٢ .
(٢) انظر ما سبق ذكره فى هذا الشأن ص ٦١٧ وما بعدها .

الدولة تمهيداً لصدور قانون به ، ويحرم هذا المشروع على مالك الأرض المخصصة للإسكان التعاوني التنازل عنها أو بيعها إلا الوالدين والأولاد والزوجة ، حيث ينص هذا المشروع على أنه لا يجوز لمن يبنى الأرض التعاونية أن يبيعها طوال حياته وإلا كان ملزماً تجاه المؤسسة التعاونية للبناء بسداد نصف قيمة الزيادة التي تطرأ على ثمن الأرض. الأمر الذي يدل على اتجاه القانون المدني نحو تقييد سلطة التصرف في الملكية المبنية ، وستكون لنا اقتراحات بهذا الصدد في الجزء الختامي من هذا البحث ، في ضوء ما سنذكره من قيود أخرى أوردها هذا المشروع الجديد ما ألف الذكر .

خاتمة

نبدأ في هذه الخاتمة ببيان طبيعة التنظيم المصرى للملكية ومكانه في ذلك بين النظم الاشتراكية المختلفة؛ ثم ننتهى في ضوء النتائج العامة التى إستخلصناها من هذه الدراسة - إلى إبداء بعض الملاحظات مقرونة ببعض الإقتراحات التى من الممكن أن ترشدنا إلى تنظيم متكامل أمثل للملكية .

يتضح من دراسة التنظيم الذى وضعه القانون المصرى للملكية والمبادئ الاشتراكية التى طبقها بالنسبة لها، أن موقف القانون المصرى في هذا الصدد يختلف عن أى نظرية اشتراكية أخرى سواء في ذلك النظرية الماركسية أم النظريات الاشتراكية الإصلاحية .

تختلف نظرة القانون المصرى للملكية عن نظرة الفكر الماركسى لها في أن الماركسية ذهبت - كما رأينا بالتفصيل - إلى إنتقاد صور الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج ورأت أن الملكية الفردية لا تكون إلا مستغلة وتؤدى إلى التراكم وإستغلال عمل الغير ، ولذلك إنتهت الماركسية إلى المناداة بإلغاء التام للملكية الفردية لأدوات الإنتاج في ظل نظام شيوعى لا يعرف أى رابطة من روابط التملك الخاص. أما المبادئ الاشتراكية التى أخذ بها القانون المصرى فتذهب إلى أن الملكية الفردية يمكن أن تكون مستغلة ، كما يمكن ألا تكون مستغلة ولذلك لم ينته القانون المصرى إلى المناداة بإلغاء كافة صور الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج ، وإنما أبقى عليها في كثير من المجالات التى رأى أنها من الممكن أن تقوم فيها بوظيفة هامة في خدمة الجماعة بأسرها ، دون أن تكون مصدراً لاستغلال أو مضاربة أو ربح غير مشروع ، وهى تلك الصورة من الملكية التى أطلق عليها الدستور المصرى والميثاق الوطنى اسم «الملكية الخاصة غير المستغلة» .

كذلك أيضاً تختلف نظرة القانون المصرى للملكية عن نظرة المذاهب

الإشتراكية الإصلاحية لها ، فعلى حين إكتفت هذه المذاهب « بإصلاح » نظام الملكية الفردية والحد من مساوئها ومحوائها مع الإحتفاظ بها في شتى المجالات وعدم إلغائها ؛ فإن القانون المصرى على العكس من ذلك ذهب إلى إلغاء الملكية الفردية في بعض القطاعات الهامة ، التي رأى أن الإعتراف بها يؤدي إلى أضرار ومساوىء بالغة ، ولا سيما بالنسبة لأدوات الإنتاج الرئيسية في المجتمع ، على نحو ما رأيناه بالتفصيل ، مما يجعل موقفه في هذا الصدد مغايراً لموقف المذاهب الإشتراكية الإصلاحية .

ومع هذا الخلاف الكبير بين تنظيم الملكية في القانون المصرى وتنظيمها في النظرية الماركسية من ناحية ، وفي الإشتراكيات الإصلاحية من ناحية أخرى ، يمكن القول بأن التنظيم الإشتراكي في القانون المصرى ليس تطبيقاً لنظرية اشتراكية معينة ومعروفة سلفاً ، وليس تطبيقاً للفكر الإشتراكي في مجموعه ، وإنما هو - على حد تعبير البعض ^(١) - تطبيق لبعض المبادئ الإشتراكية تم إختيارها والتأليف بينها وفقاً لمشكلات المجتمع المصرى وفي ضوء قيمه .

وأما بالنسبة للمبادئ التي يمكن أن نستخلصها في سبيل مستقبل أمثل لنظام الملكية ، فإننا نستطيع أن نستخلص من دراستنا مبدأً أساسياً ، يجب أن نضعه موضع الاعتبار عند تنظيمنا لحق التملك وتقيدها لسلطات المالك ، وذلك المبدأ هو أن الملكية نظام تتنازع الاعتبار الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، ولا يمكن أن نقيم تنظيماً نموذجياً للملكية بدون مراعاة التوفيق والانسجام بين هذه الاعتبارات المختلفة ، بحيث توضع القيود وتأثير المبادئ والأفكار الإشتراكية - على كل من حق التملك وسلطات المالك ، ولذلك تناولت دراستنا في الملكية في النظام الإشتراكي مدى إمكان تحديد

(١) رنمت المحجوب - النظام الإشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة - ١٩٦٧ ص ٦

(م ٤٧ - الملكية)

الملكية من حيث الكم - مساحة وحدود حق التملك - ومدى امكان تقييدها من حيث المضمون - وضع القيود المختلفة على سلطات المالك القانونية في الاستعمال والاستغلال والتصرف - مع مراعاة التوفيق بين هذه الاعتبارات المختلفة وعدم الفصل بينها فصلاً جامداً لأنها تدخل جميعاً في كل واحد، وهو الملكية .

فن الناحية الاقتصادية تقوم الملكية بدور هام لا يمكن الاستغناء عنه وهو إشباعها للحاجات الضرورية الخاصة بالمالك واللازمة له ، ووصفه إنساناً ، ويكون ذلك بالنسبة للأموال والأشياء القابلة للاستهلاك في سبيل إشباع هذه الحاجات ، وهي التي يطلق عليها الملكية الشخصية ، ولذلك لا يوجد حل آخر سوى الاعتراف بهذه الملكية وتشجيعها في سبيل قيامها بدورها في هذا الإشباع ، حيث لا يوجد أى ضرر أو خطر من الاعتراف بها .

ولكن حين لا يقف دور الملكية عند مجرد إشباع الحاجات الخاصة للمالك ، بل يتعدى ذلك إلى تحقيق ربح أو دخل للمالكها ، ويكون ذلك بالنسبة للملكية أدوات ووسائل الانتاج التي تستخدم في إنتاج أموال أخرى وتدرزجاً على ماليتها مقابل ذلك ، فإنه يصبح من الضروري التدخل لتنظيم هذه الملكية حتى لا تتحول الى وسيلة للضاربة وتحقيق إثراء غير مشروع للمالك على حساب استغلال الغير والإضرار بالمصلحة الجماعية ؛ إلا أن هذا التنظيم لا يجوز أن يصل إلى حد الإلغاء التام للملكية الفردية في كافة مجالات أدوات ووسائل الانتاج ، وإنما يجب الاعتراف بهذه الملكية في الحدود « غير المستغلة » وحين تقوم بأداء وظيفة اجتماعية لصالح الجماعة بأسرها ، والذي نأخذ على التشريع المصرى في هذا الصدد أنه استعمل تعبير الملكية الخاصة غير المستغلة ، في كثير من النصوص القانونية ، سواء في الميثاق أم في الدستور أم القوانين المختلفة ، دون أن يعنى بوضع تعريف لهذا الاستغلال أو معيار له . الأمر الذى اضطر معه المشرع المصرى إلى السرد والتعداد في

كل مجال من مجالات أدوات الإنتاج ليدكر ما يدخل منها في الملكية الاشتراكية - ملكية الشعب - وما يدخل منها في الملكية الخاصة « غير المستغلة » . وقد سبق أن نادينا بمعيار للاستغلال يمكن تطبيقه في القانون المصري ، وهو معيار « الإثراء غير المشروع » ، أو « الدخل غير المستحق » ، وهو ذلك المعيار الذي يسمح بالملكية الفردية في كل مجال لا يؤدي الاعتراف بها فيه إلى وجود مضاربة أو أرباح « غشائية » وغير ناتجة من مجهود المالك وعمله ، وسواء في ذلك أكان يستغل ملكيته باستخدام اليد العاملة المأجورة أم بدونها ، ويمكن تطبيق هذا المعيار مع الاستعداد بالحدود والمجالات التي رسمها الميثاق والدستور مع فرض الرقابة والسيطرة الشعبية على كل مجال من هذه المجالات كما سبق ذكره بالتفصيل .

فبالنسبة لمجال الأرض الزراعية ، فقد ثبت أنه لاغنى عن الاعتراف بالملكية الفردية لها ، ويمكن القول أن تطبيق معيار عدم الاستغلال بالنسبة لها يكون بوضع حد أقصى للملكية الأرض الزراعية ، وهو ذلك القدر الذي يستطيع المالك استثماره واستغلاله بنفسه وبعائلته دون أن يلجأ إلى تأجيرها للغير أو استخدام العمال الزراعيين المأجورين للحصول على ربح غير مشروع من وراء هذه الملكية ، مع مراعاة أن تتفاوت هذا الحد الأقصى من مكان إلى آخر حسب درجة خصوبة الأرض وناتجها . وقد ذهبت بعض الدول الاشتراكية - على نحو ما سبق تفصيله - إلى أن الأرض تنتمي إلى من يزرعونها فقط وأنها لا تعتبر أداة لاستغلال عمل الغير وانتهت إلى جعل ملكية الأرض الزراعية مقصورة على من يزرعها فقط وتكون مهنة الزراعة دون أن يتمتع أى مهنة أخرى غير الزراعة ، وأما بالنسبة للقانون المصري فإنه لم يصل بعد إلى هذه المرحلة وإن كان قد توسع في قاعدة تملك الزراع للأرض وزيادة عدد الملاك الزراعيين وقصر الاستفادة من الأراضي المستولى عليها في الإصلاح الزراعى والتي يتم توزيعها على الفلاحين والزرايع فقط دون غيرهم ، كما حرم تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يزرعها بنفسه ، ونرى

أنه يمكن تقييد سلطة مالك الأرض الزراعية في التصرف في ملكيته بما يحقق مبدأ « الأرض لمن يزرعها » عن طريق النص على أنه إذا أراد مالك الأرض أن يتصرف في القدر الذي أبيع له الاحتفاظ بملكيته ، فإنه تعطى أولوية لزراع هذه الأرض في تملكها بالنم الذي يحدده القانون ، والذي يجب أن يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار ، وهو نفس الأساس الذي اتخذته المشرع في تقدير النمن الذي يدفع كتعويض للمالك المنزوعة ملكيتهم في قانون الإصلاح الزراعى .

وأما في مجال ملكية العقارات المبنية ، فقد اعتبرت أنها « مصدراً للدخل » أكثر منها أداة من أدوات الإنتاج ، ولذلك فإن الحل الاشتراكي بالنسبة لها وتطبيق معيار عدم الاستغلال عليها لا يتمثلان في إلغاء الملكية الفردية للعقارات المبنية ، على الأقل في هذه المرحلة الحالية التى تساهم فيها الملكية الفردية للمبانى والاستثمارات المالية الخاصة في قطاع البناء في حـل أزمة المساكن ومنعها من الاستحكام ، الأمر الذى يوفر لها وظيفة إجتماعية هامة في خدمة الجماعة بأسرها تستلزم الإبقاء عليها وعدم إلغائها ، ولذلك يتمثل الحل بالنسبة لها في وضع حد أقصى للدخل الذى يمكن أن تدره هذه الملكية ، الأمر الذى يمكن تحقيقه عن طريق التحديد القانونى لأجرة المساكن وعدم تركها للإتفاق بين المالك والمستأجر ، وتقييد تأجير المساكن المفروشة ، وفرض الضرائب التصاعدية الكبيرة على دخل العقارات المبنية ، والنص على الامتداد القانونى لعقود الإيجار وغيرها من القيود القانونية العديدة على سلطة مالك المبانى والتي رأينا أن المشرع المصرى كان حريصاً على الاكثار منها في هذا المجال ، هذا مع الزيادة في الإسكان العام والتعاونى للمساهمة بطريقة عملية في مكافحة أى محاولة للإستغلال في هذا المجال . ويظهر أن تطور التشريع المصرى لم يقف عند حد معين من أجل إدخال المزيد

من القيود على سلطات المالك في هذا الصدد ، الأمر الذى يبدو بوضوح من مشروع القانون الجديد الذى قدمته وزارة الإسكان فى أبريل سنة ١٩٧١ بعد مراجعته من مجلس الدولة ، لاستصدار قانون به ، حيث نص فى هذا المشروع على غل يد المالك عن تأجير مبناه أو الشقق الموجودة به ، بحيث يكون تأجيرها عن طريق النيابة العامة ، وعلى المالك أن يخطر بها فى الحال عن خلو أى شقة فى ملكيته المبنية حتى تقوم بتأجيرها وفقاً لقواعد محددة تضمن العدالة وتكافؤ الفرض . ويتعرض المالك المخالف لعقوبات معينة ، كما ينص المشروع المذكور على حرمان كل من يؤجر بناء مفروشاً أقامه فوق أرض نعاونية من الإعفاء الضريبي المقرر ولو انطبقت على البناء قواعد الإعفاء ، أما إذا كانت الضريبة العقارية قد تم ربطها على البناء ، فنضعاف فى حالة تأجير البناء مفروشاً . هذا بالإضافة إلى نص المشروع على وجوب بناء المنتفع من الأراضى المخصصة للإسكان التعاونى للأرض المملوكة له وإلا يتم سحبها من المنتفع الذى لا يستغلها فى البناء خلال خمس سنوات من تاريخ حصوله عليها ، مع تحريم التنازل عن الأرض المعدة للبناء أو بيعها للغير وإلا يتم سحبها من المشتري إذا تم البيع خلال السنوات الخمس المقررة للبناء . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أنه يمكن تقرير أولوية مستأجرى المساكن الخاصة فى تملكها إذا أراد ملاكها التصرف فيها ، بحيث يكون لكل مستأجر أولوية فى شراء العين التى يستأجرها إذا أراد مالكيها التصرف فيها ، وذلك للتوسع فى قاعدة ملكية كل شخص للسكن الذى يقطن به .

وأما بالنسبة للملكية أدوات ووسائل الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية ، فإن الحل بالنسبة لها يتمثل فى الاعتراف بالملكية الفردية ، غير المستغلة ، فى المجال الذى من شأنه تشجيع الحافز الخاص على العمل والإنتاج دون أن تعتبر مصدراً لإثراء غير مشروع ؛ وقد سبق أن حددنا بالتفصيل الحدود التى يعترف فيها بحق التملك الخاص فى كل مجال من مجالات أدوات

الإنتاج الصناعية والتجارية والمالية، مع الإهتمام بفرض الرقابة والسيطرة على استعمال هذا التملك واستغلاله ؛ وأما بالنسبة للجزء الهام من أدوات الإنتاج الرئيسية في المجتمع فيجب أن يتوزع من مجال الملكية الفردية ويحرم أى تملك خاص له ، مع نقله إلى الملكية الاشتراكية — والتي أطلق عليها الميثاق والدستور المصرى « ملكية الشعب » — حتى يتم استغلاله وإدارته في سبيل مصلحة الجماعة بأسرها ، ولا سيما ذلك الجزء الخاص بقطاع التجارة الخارجية (الإستيراد) والبنوك والمصارف وشركات التأمين والشركات والمشروعات الصناعية والتجارية والمالية الكبرى التي تمثل عماد النظام الاقتصادي بالمجتمع .

والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه يجب أن يراعى في الأحكام التي تطبق على إدارة واستغلال هذه الملكية الاشتراكية ، أن تكون على قدر من المرونة والتطور بما يلائم طبيعة أموال الإنتاج على هذه الملكية، ولذلك رأينا أن تكون الغلبة في هذه الأحكام لطرق وأساليب القانون الخاص، وقد رأينا أن الاتجاه الغالب في الدول الاشتراكية يذهب إلى تنظيم أحكام الملكية الاشتراكية وتصرفات المشروعات الاشتراكية وطرق الاستغلال والإدارة بها في صلب التقنين المدنى بهذه الدول ، وخير مثال على ذلك القانون المدنى الجديد لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الجديد ، الصادر سنة ١٩٦٤ والذي نص على تنظيم أحكام وطرق استغلال الملكية الاشتراكية .

وأما من الناحية الاجتماعية ، فإنه يجب تأكيد رقابة الشعب وسيطرته الفعلية على استعمال الملكية الاشتراكية واستغلالها ، بل ومساهمة الفعلية في هذا الاستعمال وذلك الاستغلال ، ولذلك فإننا انتقدنا القوانين التي اتبعت طرقات إدارية مركزية لإدارة واستغلال الملكية الاشتراكية بواسطة تركيزها في يد الدولة وهيئاتها ومراقبتها العامة أو

مشروعاتها الاقتصادية التي تهيم الدولة على إنشائها وتخطيط نشاطها ورقابتها رقابة مباشرة ، مما يبعد بين الشعب وبين السيطرة الفعلية على الملكية الاشتراكية ، وقد حبذنا على العكس من ذلك لقوانين التي ذهبت إلى إشراك طوائف الشعب العاملة ذاتها في إدارة مشروعاتها الصناعية والتجارية بنفسها ، بل والمساهمة في الحصول على نصيب من الأرباح التي تحققها هذه المشروعات ، ورأينا أن الاتجاه المثالي في ذلك هو إتباع نوع من التسيير الذاتي والإدارة العمالية المستقلة لأدوات ووسائل الإنتاج ، يسمح للعامل بممارسة هذه الإدارة بأنفسهم كلما أمكن ذلك ، مع وجود بعض الهيئات التمثيلية الجماعية والوحدات الاقتصادية التي تتكون من العمال وبواسطتهم لتمارس بالنيابة عنهم تلك الأمور التي تحتاج إلى خبرة أو دراية خاصة أو مناقشات جدية ، مع فرض نوع من الرقابة الشعبية في نفس الوقت على هذه الإدارة العمالية ، تتمثل في منح مجالس محلية شعبية منتخبة من ذات العمال والمتنشرين وسائر المواطنين لتراقب نشاط المشروعات العامة وتضمن توجيه الإدارة العمالية لتحقيق المصلحة العامة للجماعة بأسرها .

وأما من الناحية القانونية ، فإن الملكية ، كحق ، يقصد بها أن تكون الأداة الفنية لصياغة نظام الأموال وكيفية إسنادها إلى شخص معين مع منحه سلطات الاستعمال والاستغلال والتصرف فيها ، على أن يفهم أن الملكية بهذا المعنى لم تعد حقاً مطلقاً بمعنى إقصاها على تحقيق مصالح المالك الفردية لحسب دون مراعاة أى اعتبار آخر ، وإنما أصبحت الملكية حقاً له وظيفة اجتماعية - مثله في ذلك مثل سائر الحقوق في المجتمع الاشتراكي - بحيث يجب أن يقوم في نفس الوقت بإشباع حاجات المالك الشخصية مع أداء وظيفة اجتماعية في خدمة الجماعة بأمرها . ويجب أن تهيم هذه الوظيفة الاجتماعية على كافة ما يمنحه حق الملكية لصاحبه - من الناحية القانونية - من سلطات استعمال واستغلال الشيء المملوك له والتصرف فيه ، بحيث يجب

تقييد هذه السلطات في كل مرة يتعارض استخدامها مع المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة الأجدر بالرعاية ، وذلك أيضاً نادياً بضرورة وجود نص في القانون المدني ينص على الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ، حتى يمكن التوسع في تفسير مسؤولية المالك عن التعسف في استعمال حق الملكية أو الغلو في هذا الاستعمال بما يلحق مضاراً غير مألوفة بالغير ، بحيث يمكن اسناد مسؤولية المالك عن هذا التعسف أو ذاك الغلو إلى هذا النص القانوني ، في كل مرة يتعذر فيها إقامة هذه المسؤولية طبقاً للأحكام العامة في المسؤولية . وأصبحت هذه الوظيفة الاجتماعية ترسم لحق الملكية حدوداً أخرى معنوية إلى جانب حدوده المادية ، وعلى المالك ألا يقتصر على احترام الحدود المادية لحقه لحسب ، وإنما أصبح عليه أيضاً أن يحترم هذه الحدود المعنوية التي ترسمها الوظيفة الاجتماعية لحقه ، ويعتبر أي تجاوز لهذه الحدود بمثابة خطأ يستوجب مسؤولية المالك دون حاجة إلى نص قانوني يربط هذه المسؤولية .

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

١ - الكتب العامة والخاصة والرسائل

- أحمد سلامة : القانون الزراعي - ١٩٧٠ .
أنور العمروسي : قواعد واجراءات الإصلاح الزراعي - ١٩٦٦ .
أنور العمروسي : قواعد واجراءات ايجار الاماكن وتخفيض الاجرة
١٩٦٦ .
جابر جاد عبد الرحمن : اقتصاديات التعاون - الجزء الأول : في البنيان
التعاوني - ١٩٧٠ .
جميل الشرقاوي : دروس في الحقوق العينية الأصلية - الكتاب الأول،
حق الملكية - ١٩٧٠ .
جميل الشرقاوي : شرح العقود المدنية - عقد الإيجار | الأحكام العامة -
إيجار الاماكن - إيجار الاراضي الزراعية | - ١٩٦٦ .
جميل الشرقاوي : دروس في اصول القانون - الكتاب الثاني : نظرية
الحق - ١٩٦٦ .
جميل الشرقاوي : نظرية بطلان التصرف القانوني في القانون المدني
المصري - رسالة دكتوراه - ١٩٥٦ .
حسين عامر : التصف في استعمال الحقوق - ١٩٦٠ .
خليل سري : الملكية الريفية الصغيرة - رسالة دكتوراه - ١٩٣٨ .
رفعت المحجوب : الاشتراكية - ١٩٦٦ .
رفعت المحجوب : النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة -
١٩٦٧ .
رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية - ١٩٦٠ .
زكريا أحمد نصر : تطور النظام الاقتصادي - ١٩٦٤ .
سعد العلوش : نظرية المؤسسة العامة - رسالة دكتوراه - ١٩٦٧ .
سليمان مرقس : شرح قانون إيجار الاماكن - ١٩٧٠ .
شمس الدين خفاجي : تشريعات التعاون - فكر وقانون - ١٩٦٦ .
صوفي حسن أبو طالب : مبادئ تاريخ القانون - ١٩٦٥ .
صوفي حسن أبو طالب : الوجيز في القانون الروماني - ١٩٦٥ .
عبد الحميد حشيش : ثورة ٢٣ يوليو - ١٩٦٨ .
عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - ج ١
نظرية الالتزام بوجه عام - مصادر الالتزام - ١٩٥٢ .
عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - ج ٦
الإيجار والعارية - (مجلدين) - ١٩٦٣ .
عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - ج ٨
حق الملكية - ١٩٦٧ .
عبد النعم البدراوي : الحقوق العينية الأصلية - ١٩٦٨ .
عبد النعم البدراوي (ومحمد عبد النعم بدر) : مبادئ القانون الروماني
تاريخه ونظمه - ١٩٥٦ .

- عبد المنعم البدرأوى : اثر مضى المدة فى الالتزام - رسالة دكتوراه - ١٩٥٠ .
- عبد المنعم الصدة : حق الملكية - ١٩٦٧ .
- عبد النودود يحيى : المدخل للدراسة القانون - نظرية الحق - ١٩٧٠ .
- عصمت سيف الدولة : اسس الاشتراكية العربية - ١٩٦٥ .
- على بدوى : مبادئ القانون الرومانى - ١٩٣٦ .
- على عبد الواحد وافي (وحسن سفقان) : قصة الملكية فى العالم - (بدون تاريخ) .
- عمر ممدوح مصطفى : القانون الرومانى - ١٩٦٢ .
- فاضل جبى : الامتداد القانونى لعقود الايجار - رسالة دكتوراه - ١٩٦٢ .
- فتحى عبد الصبور : الانار القانونية للتأميم - ١٩٦٧ .
- محمد معروف اندواليبى : الوجيز فى الحقوق الرومانية وتاريخها - مطبعة الجامعة السورية - ١٩٥٨ .
- محمد على عرفة : شرح القانون المدنى الجديد - حق الملكية - ١٩٥٤ .
- محمد على عرفة : موجز فى حق الملكية واسباب كسبه - ١٩٥٦ .
- محمد فؤاد مينا : القانون الإدارى العربى . فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى - المجلد الثانى - ١٩٦٤ .
- محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر ، وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن - ١٩٣٦ .
- محمود رياض الدين عطية : الوسيط فى تشريع الضرائب - ١٩٦٩ .
- مصطفى الجمال : نظام الملكية - الاسكندرية - (بدون تاريخ) .
- منصور مصطفى منصور : حق الملكية فى القانون المدنى الجديد - ١٩٦٥ .
- يحيى الجمل : الاشتراكية العربية - ١٩٦٨ .

٢ - مراجع الشريعة الاسلامية

- احياء علوم الدين - الغزالى - طبعة ١٣٥٢ هجرية .
- الاموال ونظرية العقد فى الفقه الاسلامى - محمد يوسف موسى - ١٩٥٢
- الحسبة فى الاسلام - ابن تيمية الحرانى الحنبلى - طبعة ١٣٢٣ هـ .
- الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية - شمس الدين بن الجوزية - مطبعة المؤيد ١٣١٧ هـ .
- الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية - محمد العباسى المهدى - طبعة ١٣٠١ هـ .
- الباب فى شرح الكتاب - الميدانى - وهو شرح على مختصر القدورى الطبعة الازهرية سنة ١٩٢٧ م .
- المجتمع العربى الاسلامى - عبد الحميد بخيت - الطبعة الثانية - ج ١ - ١٩٦٧ .
- المعاملات الشرعية المالية - احمد ابراهيم - ١٩٣٦ .
- الملكية فى الشريعة الاسلامية مع المقارنة بالشرائع الوضعية - على الخفيف - ١٩٦٧ .

- الموافقات في أصول الشريعة - أبو إسحق انسابي - الطبعة الأولى -
ج ٣ - ١٣٠٢ هـ .
الميراث - محمد زكريا البرديسي - ١٩٦٩ .
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - الكاسبي - ج ٤ . ج ٧ - طبعة
١٩١٠ .
تاريخ التشريع الإسلامي ومصادره ونظريته لأموال والعنود - محمد
سلام - مذكور - ١٩٥٩ .
تنظيم الإسلام للمجتمع - محمد أبو زهرة - ١٩٦٥ .
خصائص الاشتراكية الإسلامية - محمد شوقي الفنجري - مجلة إدارة
قضايا الحكومة ١٩٦٨ سنة ١٢ - عدد ١ .
ود المختار على الدر المختار - ابن عابدين - طبعة ١٣٢٤ هـ . ج ٤ .
شرح التلويح على التوضيح - سعد الدين مسعود النفذاني -
١٣٠٤ هـ .
مرآة المجلة - شرح مجلة القوانين الشرعية والأحكام العدلية - ١٨٩٤ م

٣ - المقالات وتعليقات الأحكام

- إسماعيل عبد الحميد : الملكية والعقد في الاقتصاد الاشتراكي - مجلة
إدارة قضايا الحكومة سنة ٧ عدد ٣ .
أكرم أمين الخولي : الإنجاهات الكبرى في قانون المشروع العام - مجلة
إدارة قضايا الحكومة - سنة ٣ عدد ٢ .
أكرم أمين الخولي : أثر الصفة التجارية للمشروع العام على طبيعته العامة
مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٣ عدد ٤ .
أنور سلطان : التعسف في استعمال حق الملكية - مجلة القانون والاقتصاد
سنة ١٧ - عدد ١ .
جمال العفيفي : من تجارب مشكلات التطبيق الاشتراكي في الزراعة -
المحاماة - سنة ٤٨ - عدد ٢ .
جمال العفيفي : تعليق حول أول حكم للمحكمة الدستورية العليا في رقابة
دستورية القوانين : « الشفعة » هل هي سبب لتملك يتنافى
مع الميثاق والدستور ؟ - جريدة الأهرام - في ١٩/٢/١٩٧١ -
ص ٩ .
حلمي شاهين وناصر الأنربي : الملكية الزراعية والتنظيمات الاشتراكية
الزراعية - مجلة إدارة قضايا الحكومة - سنة ٧ - عدد ٤ .
راغب حنا : عادل علوبة : على الشريطي : الملكية وتطوراتها الاجتماعية -
المحاماة - سنة ٤٦ - العددان ٧ و ٨ .
شمس الدين خفاجي : الملكية التعاونية في التطبيق الاشتراكي - مجلة
إدارة قضايا الحكومة - سنة ٧ - عدد ٤ .
صلاح الدين حافظ عطية : الملكية في التطبيق العربي للاشتراكية - بحث
بتكليف من لجنة وضع الدستور الدائم - (بدون تاريخ) .
صلاح الدين عبد الوهاب : مشروعية التأميم في القانون الدولي والداخلي
- المحاماة سنة ٤٢ عدد ١٠ .

- صلاح الدين عبد الوهاب : التأميم في نطاق التطبيق العملي - المحاماة - سنة ٤٢ عدد ١٠ .
- صلاح الدين يوسف - تطور الملكية الزراعية واثرها في حياة الفلاح - مجلة ادارة قضايا الحكومة - سنة ٧ - عدد ٣ .
- عبد الحليم الجندى : توحيد الأمة العربية بتطوير شرائعها وفقا للميثاق - مجلة ادارة قضايا الحكومة - سنة ٧ - عدد ٣ .
- ونفس المقالة في : المحاماة سنة ٤٤ - عدد ١٠ .
- عبد الحليم الجندى : تطوير التشريعات وفقا للميثاق والدستور - المحاماة - سنة ٤٥ - العددان ٦٤ ، ٦٥ .
- عبد العزيز خير الدين : التخطيط الاقتصادى - مجلة ادارة قضايا الحكومة - سنة ٧ - عدد ٣ .
- عبد الهادى العطاى : ماهية الحق في القانون الخاص - مجلة القانون والاقتصاد سنة ٣٣ - عدد ٤ .
- عبد الهادى العطاى : ماهية الحق في القانون الخاص ونقد نظرية ديجي في انكار الحق - مجلة القانون والاقتصاد - سنة ٣٤ - عدد ٢ .
- محمد شوقى الفنجري : خصائص الاشتراكية الاسلامية - مجلة ادارة قضايا الحكومة - سنة ١٢ - عدد ١ .
- محمد على عرفه : الملكية في ظل الاشتراكية العربية - مجلة ادارة قضايا الحكومة - سنة ٧ - عدد ٢ .
- محمد لبيب شنب : نظرة في قوانين الاجارات الخاصة - مجلة ادارة قضايا الحكومة - سنة ٨ - عدد ١ .

٤ - الوثائق والدوريات ومجموعات الأحكام

- ميثاق العمل الوطنى
- الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ .
- التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة - أصدرها الاتحاد الاشتراكي العربى - امانة الدعوة والفكر .
- التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة - كتاب العمل .
- التعاونيات في الوطن العربى - أصدرته الامانة العامة لادارة الشؤون الاجتماعية والعمل - جامعة الدول العربية - بمناسبة المؤتمر العاشر للشئون الاجتماعية والعمل - مايو سنة ١٩٦٦ .
- مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد - ج ٦ .
- مجلة ادارة قضايا الحكومة .
- مجلة القانون والاقتصاد .
- مجلة المحاماة .
- مجلة مصر المعاصرة .
- مجموعة القضاء المختلط .
- مجموعة أحكام النقض (المكتب الفنى) .
- مجموعة القواعد القانونية .
- المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية .

ثانيا : باللفات الأجنبية

١ - المؤلفات العامة والخاصة والرسائل

- Aftalion : Les fondements du socialisme, étude critique, Paris, 1923.
Akseniouk : Le droit foncier, Principes de droit soviétique. Académie des Sciences de l'U.R.S.S., 1965.
Argenton : Les doctrines agraires du Marxisme, Paris, 1934.
Arminjon, Nulde, Wolff : Traité de droit comparé, Paris, 1952.
Augier : La propriété privée en U.R.S.S., Nice.
Avenel, D. : Histoire économique de la propriété, Paris, 1949.
Bach (Lydia) : Le droit et les institutions de la Russie Soviétique, Paris, 1923.
Bagi (Louis) : La garantie constitutionnelle de la propriété, doctrine et jurisprudence, Thèse, Lausanne, 1956.
Bancal (Jean) : Proudhon, critique de la propriété refus du communisme. Thèse, Paris, 1950.
Bancal : Proudhon, une conception humaine de l'économie, Paris, 1949.
Barach : Le socialisme juridique, Paris, 1923.
Bellon : Le droit Soviétique, Paris, 1963.
Bersson : La notion de garde dans la responsabilité du fait des choses. Thèse, Dijon, 1927.
Berthod : Proudhon et la propriété, Paris, 1910.
Berthod : L'attitude sociale de Proudhon.
Bouglé : Proudhon, Paris, 1930.
Bourgeat : Proudhon, père du socialisme Français, Paris, 1943.
Bourgeois (Anne-Marie) : L'exploitation agricole dans la législation récente. Paris, Thèse, (éd. L.G.D.J.), 1967.
Bourguin (Maurice) : Les systèmes socialistes et l'évolution économique. 3ème éd., Paris, 1925.
Bourguin et Rimbert : Le socialisme, Paris, 1950.
Bouvier : La collectivisation de l'agriculture, U.R.S.S., Chine et Démocraties Populaires. (Cahier de la fondation nationale des sciences politiques, No. 91), Paris, 1958 (éd. Arm. Colin).
Bureau International du Travail : La gestion ouvrière des entreprises en Yougoslavie, Genève, 1962.
Carbonier : Droit civil, T. 2, Paris, 1967 (édition de P.U.F. Themis).
Challaye (Félicien) : Histoire de la propriété, Paris, 1958.
Chambre : Le Marxisme en Union Soviétique. Paris, 1955.
Chenon (E.) : Les démembrements de la propriété foncière en France avant et après la révolution, Paris, 1881.

- Chenon (B.) : Les entreprises Nationalisées, Paris, 1963.
- Chenon : Organismes économiques de l'Etat, Paris, 1965.
- Chombart De Lauwe : Les paysans Soviétiques, Paris, 1961, (éd. du Seuil).
- Christophe : L'usage chrétien du droit de propriété, Paris, 1964.
- Cohn : Le concept de la propriété dans les travaux de code civil, Paris.
- Cole : Marxism and anarchism, a history of socialist thought, V. 2, (ed. Macmillan), London, 1957.
- Cole : The story of Fabian socialism, 1961.
- Colin A. et Capitant H. : Cours élémentaire de droit civil Français, T. I, 3ème éd., Paris, 1921.
- Colloque des facultés de droit : Le fonctionnement des entreprises nationalisées en France. Paris, 1956.
- Connard (René) : La propriété dans la doctrine et dans l'histoire. Paris, 1943, (éd. L.G.D.J.).
- Connard : Histoire des doctrines économiques, 4ème éd., Paris, 1943, (L.G.D.J.).
- Coste-Floret : La nature juridique du droit de propriété d'après le code civil et depuis le code civil. Thèse, Paris, 1935.
- Coudrau : L'agriculture de demain, solution paysanne ou solution néo-capitaliste ? Paris, 1964.
- Cuq (Edouard) : Les institutions juridiques des Romains envisagées dans leurs rapports avec l'état social et les progrès de la jurisprudence, Paris, T. I, 1891, et T. 2, 1902.
- Dabin (Jean) : Le droit subjectif, Paris, 1952, (édit. Dalloz).
- David R. et Hazard J. : Le droit Soviétique, 2 vols., Paris, 1954, (édit. L.G.D.J.).
- Dekkers : Le Code Civil de R.S.F.S.R. de 1964, Paris, 1965.
- Dekkers : Introduction au droit de l'Union Soviétique, et des Républiques Populaires. (Etudes des pays de l'Est en collaboration avec le Centre national pour l'étude des pays de l'Est). Bruxelles, 1963.
- Dekkers : Principes nouveaux de droit soviétique, Bruxelles, 1961.
- Dekkers : Les divers types de propriété, Paris.
- De Laubadère : Traité élémentaire de droit administratif, 2ème éd., Paris, 1957.
- Dementhon (Henri) : Traité du domaine de l'Etat, Paris, 5ème éd.
- Demogues : Traité des obligations en général, T. 4.
- Desqueyrat : La propriété ce qu'elle est, ce qu'elle doit être, Paris, 1939.
- Dietz : In defence of property, 1963.
- Djordjevic : La Yougoslavie démocratie socialiste, Paris, 1959.
- Dru : De l'Etat socialiste, l'expérience Soviétique, Paris, 1965.

- Duguit (Leon) : Le droit social et le droit individuel et la transformation de l'Etat, Paris, 1908.
- Duguit : Les transformations générales du droit privé depuis le code Napoléon, Paris, 1912.
- Duguit : Traité de droit constitutionnel, Paris, 2ème éd. 1921.
- Dumont (René) : Sovkhoz, Kolkhoz ou le problème du communisme, Paris, 1964.
- Dutheillet-Lemonthezie : Recherches sur la propriété droit absolu, Paris, 1955.
- Duverger (Maurice) : L'affectation des immeubles domaniaux aux services publics, Paris, 1941.
- Eliachevitch, Tager, Nolde : Traité de droit civil et commercial des Soviets, Paris, 1930, T. I.
- Engels : L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat, Paris, 1954.
- Escola : Quelques phases de l'évolution de la propriété.
- Febvre (Lucien) : La terre et l'évolution humaine, Paris, 1938, (éd. Albain Michel).
- Ferretjans : Essai sur la notion de propriété sociale, de la propriété privée à la propriété collective. L'expérience yougoslave de socialisation de l'agriculture. Thèse, (éd. L.G.D.J.), Paris, 1963.
- Fouillé : La propriété sociale et la démocratie, Paris, 1906.
- Fourcaud : L'homme devant le capitalisme, Paris, 1936.
- Fridieff (Michel) : La propriété personnelle, Cours à l'Institut de droit comparé de Paris, 1959-1960.
- Fustel De Coulanges : Recherches sur quelques problèmes d'histoire, Paris, 1891.
- Galland et Brun : Droit du travail, Paris, 1958.
- Gelard : Evolution du régime juridique des Kolkhoz en U.R.S.S. Thèse, Paris, 1962.
- Gide (C.) : Histoire des doctrines économiques, T. I, 1947.
- Giffard : Précis du droit Romain, 1938, T. I.
- Girard : Manuel élémentaire de droit Romain, Paris, 8ème éd., 1929.
- Grzybowski : Soviet legal institutions, doctrines and social functions, Paris, 1962.
- Gsoviski : Soviet civil law, Michigan, 1948.
- Guins : Soviet Law and Soviet Society, 1963.
- Guittou : Economie politique, Paris, 1966, 2ème Vol.
- Gurvitch : Proudhon, sa vie, son œuvre avec un exposé de sa philosophie, Paris, (P.U.F.), 1965.
- Guy-Grand : Pour connaître la pensée de Proudhon, Bordas, 1947.
- Hegel : Principes de la philosophie du droit (Traduit de l'Allemand

- par André Koan), Paris, 1940, (Collection idées N.R.F., Ed. Gallimard).
- Hemard : Les contrats commerciaux, 1953.
- Hussein Hassan : Evolution de la propriété foncière en Egypte dans l'antiquité. Thèse, Montpellier, 1899.
- Jacguignon : Le régime des biens des entreprises nationalisées, Paris, 1956.
- Janqua (P.) : De la justice dans l'usage de la propriété ou le contrat économique, Paris, 1878.
- Jansse : La propriété, le régime des biens dans les civilisations occidentales, Paris, 1953.
- Jourdin : Capitalisme monopoliste d'Etat — démocratie et socialisme. Paris, 1966.
- Josserand : De l'esprit des droits et de leurs relativité, Paris, 1927.
- Josserand : Configuration du droit de propriété dans l'ordre juridique nouveau. Paris, 1940.
- Jovanovic (Vladimir) : Le statut juridique des entreprises économiques (publiques) Yougoslaves, avec aperçu comparatif. (C. D. Doctorat), Faculté de Droit du Caire, 1964.
- Jovanovic : L'activité commerciale de l'Etat. Le système des entreprises économiques Yougoslaves, avec aperçu comparatif. C. D. Doctorat. Faculté de Droit du Caire, 1963.
- Kardelj : Les problèmes de la politique socialiste dans les campagnes, Paris, 1960.
- Khalifina Serebroviski : Principes de droit soviétique, Le droit civil, Académie des Sciences de l'U.R.S.S., 1965.
- Khalil Magdi : Le dirigisme économique et les contrats. Thèse, Paris, (éd. L.G.D.J.), 1967.
- Katzarov K. : Théorie de la Nationalisation. Neuchatel, (éd. de la Baconnière), 1960.
- Kovac (Paul) : Développement de l'autogestion en Yougoslavie, Beograd, 1961.
- Krzyzanonski : Quelques développements récents en matière de nationalisation de la propriété privée. Thèse, Paris, 1961.
- Lacombe : L'appropriation du sol, essai sur le passage de la propriété collective à la propriété privée, Paris, 1912.
- Lagouelle : Essai sur la conception féodale de la propriété dans le très ancien Droit Normand, Paris, 1902,
- Landry : De l'utilité sociale de la propriété individuelle, Paris, 1901.
- Lajugie : Les doctrines économiques, Paris, 1949.
- Lassere G. : L'entreprise socialiste en Yougoslavie, Paris, 1964.
- Laveleye : De la propriété et de ses formes primitives, Paris, 1901.

- Lekovic : La théorie Marxiste de l'aliénation. Beograd, Thèse, 1965.
- Lenin V. : Marx, Engels- Marxism. 7th edit., Moscow, 1965, (Progress publishers).
- Lenin : Selected works, V. I, Moscow, 1960.
- Lenin : Soviet legal philosophy, Moscow, 1965.
- Lenin : The land question and the fight for freedom. Moscow, (without date).
- Lepoint : Le concept de la propriété dans le code civil (ses origines et son évolution).
- Leroy M. : Le socialisme des producteurs, (Saint Simon). Paris, 1924.
- Leroy : Histoire des idées sociales en France, Paris, 1928.
- Leroy : Les procureurs français du socialisme, Paris, 1943.
- Lescure (Jean) : Les origines de la Révolution Russe, l'ancien régime et le problème social, Paris, 1927.
- Les principes du Marxisme-Léninisme. Manuel, 2ème édit. (édit. du Progrès), «sans date».
- Leyat : La responsabilité dans les rapports de voisinages. Thèse Toulouse, 1936.
- Maine (Sumner) : L'ancien droit, avec l'histoire de la société primitive et avec les idées modernes, Paris, 1874.
- Marty et Raynaud : Droit civil, T. II, 2 vols. (Sirey), 1962, 1965.
- Marx K. : Capital, a critical analysis of capitalist production. Moscow, (Progress Publishers), 1965.
- Marx, Engels : Selected Works. Moscow, (Foreign languages publishing house) 5ème imp., 1962.
- Marx, Engels : The German ideology, Moscow, 1964.
- Masnata (Albert) : Le système socialiste Soviétique, 1965, (édit. de la Baconnière), Neuchatel.
- Massé : Marx et le problème de développement dans l'économie capitaliste, 1955.
- Maurcuse : Le Marxisme Soviétique, Paris, 1963.
- Mazaud (Henri et Leon) : Traité théorique et pratique de la responsabilité, T. 2.
- Meister : Socialisme et auto-gestion, L'expérience Yougoslave, (col. Esprit, éd. Du Seuil), Paris, 1964.
- Michallane : Articles and texts on civil law of U.R.S.S., 1963.
- Michoud : La théorie de la personnalité morale, Paris, 1932, T. II.
- Milhau J., Montagne R. : L'agriculture aujourd'hui et demain. Paris, (édit. P.U.F.), 1961.

- Morgan : *Ancient society*, New York, 1878.
- Morin : *Sens et évolution contemporaine du droit de propriété*.
- Mounier : *De la propriété capitaliste à la propriété humaine*, Paris, 1936.
- Multzer : *La propriété sans le vol*, Paris, 1954.
- Nacou (Demosthène) : *Du Kolkhoz au Sovkhoz*, Paris, (éd. de Minuit), 1958.
- Pagué : *La propriété et les besoins*, Paris, 1958, (éd. L.G.D.J.).
- Pareto (Vilfredo) : *Les systèmes socialistes*, 2 vols., 1965, Genève, (éd. Droz).
- Paris (Yues) : *Le transfert de propriété dans les lois de nationalisation*. Thèse, Paris, 1949.
- Parthenieu : *Le droit social sur les choses, l'essai sur la nature des propriétés collectives*. Thèse, Paris, 1908.
- Philip : *La démocratie industrielle*, Paris, 1955.
- Pichot A. : *La propriété dans l'enseignement social de l'Eglise*, Paris, 1965.
- Planiol, Ripert et Picard : *Traité pratique de droit civil français*, T. 3, Les biens, Paris.
- Pretnar S. : *La théorie générale de l'entreprise sous les aspects spéciaux du droit Yougoslave*. (Cours de Doctorat) Faculté de Droit du Caire, 1965.
- Proudhon P.J. : *Qu'est-ce que la propriété ?*, Paris, 1966, (édition Garnier Flammarion).
- Proudhon : *Théorie de la propriété*, Paris, 1866.
- Renard et Tratobas : *La fonction sociale de la propriété privée*, Paris, 1930.
- Revillout : *La propriété, ses demembrements, la possession et leur transmission en droit Egyptien*, Paris, 1897.
- Ripert (Georges) : *Les forces créatrices du droit*, Paris, 1955, (édit. L.G.D.J.).
- Ripert : *Aspects juridiques du capitalisme moderne*, Paris, 1951, (édit. L.G.D.J.).
- Ripert : *La règle morale dans les obligations civiles*, Paris, 1949, (édit. L.G.D.J.).
- Ripert : *Le déclin du droit*, Paris, 1949, (édit. L.G.D.J.).
- Ripert : *Le régime démocratique et le droit civil moderne*, Paris, 1936, (édit. L.G.D.J.).
- Ripert : *Abus ou relativité des droits*, Paris, 1929.

- Ripert : De l'exercice du droit de propriété dans ses rapports avec les propriétés voisines, Thèse, Aix, 1902.
- Salleron : Diffuser la propriété, Paris, 1964.
- Savatie (René) : Les metamorphoses économiques et sociales du droit privé d'aujourd'hui, 1er série, 3ème édit., Paris, 1964, (Dalloz), et 2ème, 3ème série, 1959.
- Savatie : Du droit civil au droit public, Paris, 2ème édit., 1950, (édit. L.G.D.J.).
- Savatie : Traité de la responsabilité civile en droit Français, T. I.
- Schumpeter J. : Capitalisme, socialisme et démocratie, Paris, (Payot), 1954.
- Serebrovski et Khalfina : Principes du droit Soviétique, Le droit civil. Academie des Sciences de l'U.R.S.S., 1965.
- Stoyanovitch K. : La philosophie du droit en U.R.S.S., Paris, (édit. L.G.D.J.), 1965.
- Stoyanovitch : Marxisme et droit, Paris, (L.G.D.J.), 1964.
- Stoyanovitch : Le régime de la propriété en U.R.S.S., Paris, (L.G.D.J.), 1962.
- Stoyanovitch : La règle de droit dans la doctrine marxiste et non-marxiste, Paris, 1960.
- Stoyanovitch : Le droit d'auteur dans les rapports entre la France et les pays socialistes, Paris, (L.G.D.J.), 1959.
- Tabbah : La philosophie et l'histoire sociologique du droit de propriété, Beyrouth, 1946.
- Tarbourich : Essai sur la propriété, Paris, 1904.
- Tenant De la Tour : L'homme et la terre de Charlemagne à Saint-Louis, Paris, 1942.
- Thiers : De la propriété, Paris, 1848.
- Trotabas et Renard : La fonction sociale de la propriété privée, Paris, 1930.
- Valine M. : Droit administratif, Paris, 8ème édit.
- Valine : L'individualisme et le droit, 2ème édit., Paris, 1949, (édit. Domat).
- Vandervelde (Emile) : Le socialisme agraire, Paris, 1908.
- Van-overbergh : Le Marxisme, critique de ses huit caractères fondamentaux, Paris, 1957.
- Vedel : Le régime des biens des entreprises nationalisées (col. d'études de Grenoble, 1956).
- Viau (Pierre) : Révolution agricole et propriété foncière, Paris, 1963.
- Vidal de Lauzun : La Nationalisation des entreprises, Thèse, 1948.
- Vyshisky : The Law of the Soviet State, 1948.

٢ - المقالات والتعليقات على الأحكام

- Albu : Le régime juridique des terrains propriété d'Etat attribués en jouissance aux exploitations agricoles collectives. Revue des Revues, 1963, T. 3, trans. par Newman.
- Aksenok : Le plenum de Mars 1962 du Comité Centrale du Parti Communiste et les problèmes juridiques d'organisation de la direction de l'agriculture. Revue des Revues, 1963, T. 2, trans. par Lavigne.
- Balog N. : Sur la repartition du revenu des organisations économiques. Nouveau Droit Yougoslave, No. 2, 1958.
- Birman : Pour une étude approfondie des problèmes de direction. Revue des Revues, 1964, T. I, trans. par Meyer.
- Bokhovkina : De la réglementation juridique des relations productives entre l'Etat et les kolkhoz. Revue des Revues, 1964, T. 4, trans. par Kniazeff.
- Bratous : Le droit de propriété personnelle en U.R.S.S. Revue du : Le Droit au service de la paix, No. 4, Bruxelles, 1956.
- Bredin : Revue Trimestrielle de droit civil, Juillet-Septembre, 1968, No. 3,
- وهو تعليق على حكم نقض فرنسي صادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٨ : دالوز - ٦٨ - ١ - ٣٥٠ .
- Capitant H. : Des obligations de voisinage. Revue critique leg. et jur., Paris, 1900.
- Dekkers : Les successions en droit soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, T. 2.
- Djordjevic : Le régime et les institutions de la République Fédérale Populaire de Yougoslavie, Centre d'Etudes de pays de l'Est, 1959.
- Djordjevic : Le self-gouvernement des producteurs. Nouveau Droit Yougoslave, Avril-Décembre, 1957.
- Dominique : Introduction à l'étude des formes de propriété en droit soviétique. Revue progressiste de droit français, Mars-Avril, 1953.
- Eorsi (Gyula) : La gestion des entreprises dans : «Le droit de propriété dans les pays de l'Est», Bruxelles, 1963.

- Fekete : Le droit de propriété personnelle. Revue des Revues, 1964, T. I, trans. par Newman.
- Finzgar : Les droits des organes de self-gouvernement de travailleurs vis-à-vis les biens du peuple. Nouveau Droit Yougoslave, Nos. 2-4, 1957.
- Finzgar : La propriété sociale comme base de notre système juridique. Nouveau Droit Yougoslave, Nos. 1-2, 1955.
- Finzgar : La propriété sociale comme institution juridique dans la Yougoslavie. Revue des Revues, 1965, T. 4.
- Friedel : Concernant le droit de propriété personnelle en U.R.S.S. Revue inter. de droit comparé, 1959, No. 4.
- Friedman : Problèmes de la participation ouvrière à la gestion des entreprises. Etudes des pays de l'Est, 1959.
- Gams : L'aspect de droit civil de la propriété sociale. Revue des Revues, 1962, T. 4.
- Gerskovic : Des institutions fondamentales du droit de propriété. Nouveau Droit Yougoslave, Nos. 1-2, 1955.
- Graudy : Le socialisme et l'Islam, Revue Misr El-Mouasra, 1970, 61, No. 339.
- Gribanov : Le développement futur de la personnalité juridique de l'entreprise d'Etat. Revue des Revues, 1964, T. II.
- Grujic (Persida) : Repartition des revenus des entreprises et revenus personnels des travailleurs. Belgrade (éd. Jugoslaijia), 1960.
- Guinsbourg : La propriété personnelle dans la société socialiste. Annales de l'Institut de Finances, No. 2.
- Gurvitch : Socialisme et propriété, Revue de métaphysique et de morale, Paris, 1930.
- Hazard : L'embourgeoisement du droit de propriété soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S., 1965.
- Ionasco et Bradeano : Le transfert du droit de propriété et de tout autre droit par l'effet de la transmission de tout ou d'une fraction du patrimoine. (La propriété dans les pays de l'Est), 1963.
- Jaujé : La propriété individuelle et l'impôt. Etude socialiste. Cahiers de la quinzaine, 3ème série, 4ème cahier.
- Jeremiyev : La propriété privée dans l'U.R.S.S. Revue de droit international de sciences diplomatiques, 1943.
- Jese : Revue de droit public, Paris, 1909.

- Katzarov : Rapport sur la nationalisation à la conférence de New-York de "International law association", de 1-7 Septembre 1958, Paris, 1959.
- Kotov : Le rapprochement des formes kolkhoziennes et nationale de la propriété socialiste. Revue des Revues, 1960, Nos. 2-3, trans. par Zaleski.
- Kozyr : Les problèmes juridiques du rapprochement progressif des deux formes de la propriété socialiste. Revue des Revues, 1963, T. 3, trans. par Sokoloff.
- Kozyr : L'extension de la capacité juridique patrimoniale des kolkhoz à l'étape actuelle. Revue des Revues, 1962, T. 3, trans. par Leh.
- Kozyr : Problèmes récents de la propriété kolkhozienne à l'époque contemporaine. Revue des Revues, 1960, Nos. 2-3, trans. par Mouskehely.
- Lapenna : Quelques aspects du nouveau code civil russe. Annuaire de l'U.R.S.S., 1965.
- Legradic : De la notion de propriété sociale. L'U.R.S.S. et les pays de l'Est. Revue des Revues, Nos. 2-3, 1960.
- Legradic : La propriété collective en Yougoslavie, ses catégories juridiques. «Archive inter. de la sociologie de la coopération», No. 4, 1958.
- Leh : Problèmes juridiques de la gestion des entreprises d'Etat Soviétique. Annuaire de l'U.R.S.S., T. II, 1964.
- Leonski : Les Soviets locaux et les Kolkhoz en U.R.S.S., Annuaire de l'U.R.S.S., 1964, T. 2.
- Leptev : Questions du statut juridique des entreprises industrielles. Revue des Revues, 1964, T. I.
- Leptev : De l'extension future des droits économiques des entreprises industrielles. Revue des Revues, 1962, T. 4, trans. par Lavigne.
- Lopandic D. : L'évolution et les rapports réciproques du secteur collectif et du secteur individuel de l'agriculture yougoslave. Annales de l'économie collective, année 47, No. 547-550, Janvier-Avril, 1959.
- Lukic (Radomir) : Propriété sociale et self-gouvernement des travailleurs. Nouveau Droit Yougoslave, 1957, Nos. 2-4.

- Maggs : Les aspects juridiques de la planification en U.R.S.S.
Annuaire de l'U.R.S.S., 1965.
- Medredev : Quelques problèmes des relations économiques de l'Etat
et des kolkhoz. Revue des Revues, 1964, T. 2, trans. par Lavigne.
- Meister : Caractéristiques de l'associationnisme, Social trav. No. 6,
1964.
- Migic D. : Le revenu des entreprises et sa repartition. Annales de
l'économie collective, 1959.
- Mukhitidinov : A propos de la nature des organisations interkolkho-
ziennes. Revue des Revues, 1965, T. 3, trans. par Gelard.
- Nowaczyk (Jerzy) : L'Etat Soviétique et la coopération. Annuaire de
l'U.R.S.S., 1965.
- Ossipov : La propriété en droit Soviétique. Revue de droit Suisse, 1946,
V. 65.
- Pankratov : Problèmes juridiques du rapprochement des kolkhoz et
des sovkhoz et de l'apparition d'une entreprise agricole unique de
tout le peuple. Revue des Revues, 1963, T. 3, trans. par Lavigne.
actuelle. Revue des Revues, 1962, T. I, trans. par Moukhely.
- Perroux : Les nationalisations. Revue de droit social, 1945, No. 9.
- Pankratov : Du nouveau dans la démocratie kolkhoziennne à l'étape
Popovic : Notre système économique. «Questions Actuelles du Social-
isme», 1954, No. 23.
- Pravdin : La nature économique et la structure des fonds indivis des
kolkhoz. Revue des Revues, 1960, No. 4.
- Radonovic : Le droit de propriété fondamentale sur les biens apparte-
nant à la société. Revue des Revues, 1965, T. 3.
- Rastovcan P. : Contribution à la question de codification. Nouveau
Droit Yougoslave, Nos. 1-2, 1955.
- Sarraute R. : Hier et aujourd'hui, les effets en France des Nationali-
sations étrangères. Journal de droit international 1952, No. 2.
- Semenov : La propriété de l'Etat dans la période d'édification du
communisme. Revue des Revues, 1963, T. 2, trans. par Joly.
- Sevnikov et Feanov : Propriété privée et édification du communisme.
Revue des Revues, 1963, T. 3, trans. par Sokoloff.
- Spiridonova : L'autonomie financière et la stimulation matérielle de
la production socialiste. Revue des Revues, 1964, T. 3, trans. par
Sokoloff.

- Stambolic (Peter) : A broader base for self-management. Magazine of : Socialist Thought and Practice. Beograd, July-September, 1965, No. 19.
- Szer : Le droit d'usufruit à perpétuité. Revue des Revues, 1965, T. I.
- Vareilles-Sommières : La définition et la notion juridique de la propriété. Revue trimestrielle du droit civil, 1905, T. 4.
- Vedris : La nouvelle conception relative à l'inexistence de la propriété juridique sur la propriété sociale. Revue des Revues, 1963, T. 4.
- Velkovic (Ljubomir) : The meaning of the economic reform in Yugoslavia. Socialist thought and practice, July-September, 1965, No. 19.
- Vratusa (Anton) : The commune in Yugoslavia. Magazine of : Socialist thought and practice. Beograd, October-December, 1965, No. 20.

محتويات الكتاب

صفحة

١

مقدمة : المقصود بالملكية

٨

المقصود بالنظام الاشتراكي

١٤

خطة البحث :

باب تمهيدى

المذاهب الفكرية في حق الملكية

(النظريات المتعلقة بالملكية)

مقدمة في التطور التاريخي للملكية :

- ١٦ أولا : نشأة الملكية في المجتمعات البدائية
- ٢٧ ثانيا : الملكية في القانون الروماني
- ٢٦ ثالثا : الملكية في الشريعة الاسلامية
- ٥٢ رابعا : الملكية في النظام الاقطاعي
- ٦٠ خامسا : الملكية في العصر الحديث

الفصل الأول : الملكية في الفكر الفردي :

- ٨٠ النظرية الاولى : الملكية كحق طبيعي
- ٨٢ النظرية الثانية : وضع اليد او الاستيلاء كأسس للملكية
- ٨٥ النظرية الثالثة : العمل كأساس للملكية
- ٨٩ النظرية الرابعة : القانون الوضعي كأساس للملكية
- ٩١ النظرية الخامسة : المنفعة الاجتماعية والاقتصادية للملكية

الفصل الثاني : الملكية في الفكر الاجتماعي :

المبحث الأول : نظرية ديجي « الملكية وظيفة اجتماعية »

- ٩٧ - تمهيد في انكار ديجي للحق ومبادئه بالمراكز القانونية
- ٩٨ - المقصود بالملكية في نظرية الوظيفة الاجتماعية
- ٩٩ - مفهوم فكرة الملكية وظيفة اجتماعية
- حدود التوفيق بين المصلحة الخاصة للمالك والوظيفة الاجتماعية

١٠١

١٠٢

- تقدير نظرية ديجي

المبحث الثاني : نظرية الملكية وظيفة اجتماعية في فقه القانون

الكنسي

- ١٠٧ - المقصود بالملكية في القانون الكنسي
- ١٠٨ - الطبيعة المزدوجة لحق الملكية
- ١٠٩ - مفهوم فكرة الملكية وظيفة اجتماعية
- ١١٢ - معيار الوظيفة الاجتماعية للملكية وحدودها
- ١١٤ - تقدير النظرية

الفصل الثالث : الملكية في الفكر الاشتراكي الاصلاحى :

١١٦

معنى الاشتراكية الاصلاحية

صفحة

	البحث الأول : الاشتراكية الإصلاحية المعتدلة او المحافظة (نظرية برودون في الملكية)
١١٧	مضمون المذهب
	المطلب الأول : مساوىء وعيوب الملكية (الملكية هى السرقة،
١١٩	مضمون الفكرة
١١٩	أولا : انتقاد أسس ومبررات شرعية الملكية
	ثانيا : نقد جوهر وطبيعة الملكية
١٢٢	١ - الملكية دخل بلا عمل
١٢٣	٢ - الملكية ريع يتوقف على الصدفة البحتة
	٣ - الملكية مستحيلة - نظرية برودون في استحالة
١٢٥	الملكية - واسباب ذلك (٨ أسباب)
	ثالثا : والملكية الشيوعية ليست العلاج - نقد
١٣٢	الاشتراكية الإصلاحية لصور الملكية الجماعية
	المطلب الثانى : ضرورة الإبقاء على الملكية (الملكية هى
	الحرية) مضمون الفكرة - تبرير الملكية باغراضها
١٣٥	وظائفها
١٣٦	أولا : وظيفة الملكية كدعامة ضد التعسف في الدولة :
١٣٦	١ - الملكية والتعسف السياسى
١٣٧	٢ - الملكية والتعسف الاقتصادى
١٣٨	ثانيا : عوامل توازن الملكية وتخليصها من شوائبها :
١٣٨	١ - العامل الداخلى تأثير الملكية على نفسها
	٢ - العامل الخارجى - نظام الضمانات وتأثير
١٤٠	النظم الأخرى
١٤٣	ثالثا : فكرة الحيابة كحل للتناقض وبديل للملكية
	المطلب الثالث : تقدير نظرية برودون :
	انتقادات النظرية :
	أولا : الملكية ليست هى السرقة دائما - مشروعية
١٤٨	الدخل أحيانا
١٥٠	ثانيا : نقد فكرة التعسف والدولة المطلقة
١٥١	ثالثا : نقد نظام الضمانات وفكرة الائتمان والتبادل
١٥٢	رابعا : تقدير فكرة الحيابة
١٥٣	تقييم النظرية من الناحية الاشتراكية
	البحث الثانى : الاشتراكية الإصلاحية الخيالية (او المتطرفة)
١٥٨	مضمون الاشتراكية الخيالية
١٦٠	أولا : الاشتراكية الإصلاحية الفرنسية
	ثانيا : الاشتراكية الإصلاحية الألمانية (اشتراكية
١٦٨	الدولة)
١٧١	ثالثا : الاشتراكية الإصلاحية الإنجليزية
	الفصل الرابع : الملكية في الفكر الماركسى
١٧٥	البحث الأول : الأسس العامة للفكر الماركسى في الملكية
١٧٥	- مفهوم الملكية في النظرية الماركسية

صفحة

	- التفرقة بين الملكية الفردية لأدوات الإنتاج والملكية الشخصية
١٧٦	- الملكية والسلطة في الفكر الماركسي
١٧٧	- المنهج الماركسي والاختفاء الحتمي للملكية الفردية
١٧٨	البحث الثاني : الإلغاء التام للملكية الفردية (وسائله ومبرراته)
١٨٩	- مساواة الملكية الفردية ومبررات الغائها
١٩٢	- التحليل الماركسي لإلغاء الملكية الفردية
	- دفع الماركسية للاعراضات الموجهة للإلغاء التام للملكية الفردية
١٩٤	وسائل إلغاء الملكية الفردية وكيفية نقلها الى الدولة
١٩٦	الماركسية والسلطات القانونية لحق الملكية
١٩٨	البحث الثالث : موقف الفكر الماركسي من الملكية الزراعية الصغيرة
	المطلب الأول : المذهب الأول - عدم التفرقة بين الملكية الزراعية وملكية أموال الإنتاج الأخرى
٢٠٠	- تطبيق قوانين الرأسمالية على الملكية الزراعية
٢٠٢	- تقدير المذهب الأول
	المطلب الثاني : المذهب الثاني : التفرقة بين الملكية الزراعية وملكية أموال الإنتاج الأخرى
٢٠٤	- أسباب هذه التفرقة
٢٠٥	- الحلول المختلفة للملكية الفردية الزراعية الصغيرة :
٢٠٨	أولاً : المذهب التجريبي - تقديره
٢١٢	ثانياً : المذهب النظري - تقديره
٢١٣	ثالثاً : المذهب العلمي - تقديره
	البحث الرابع : تقدير موقف الماركسية من الملكية الخاصة
	- مدى صحة تطبيق الماركسية للمنهج الجدلي على الملكية الخاصة
٢١٥	- مناقشة الانتقادات التي وجهتها الماركسية للملكية الخاصة
٢١٧	- تعقيب ونقد الإلغاء التام للملكية الفردية
٢٢١	القسم الأول
	النظام القانوني للملكية الاشتراكية
٢٢٩	تمهيد وخطة البحث
	الباب الأول
	الملكية الاشتراكية للدولة
٢٣١	خطة البحث
	الفصل الأول : المقصود بالملكية الاشتراكية للدولة ومضمونها
	البحث الأول : تعريف الملكية الاشتراكية للدولة وتحديد المالك لها
٢٣٢	تعريف ملكية الدولة ومرتبها بين صور الملكية الأخرى

صفحة

٢٣٥	تحديد المالك للملكية الاشتراكية للدولة
٢٣٦	أولا : الراى الأول
٢٤٠	ثانيا : الراى الثانى
٢٤٢	ثالثا : الراى الثالث
٢٤٣	رابعا : الراى الرابع
	المبحث الثانى : محل الملكية الاشتراكية للدولة
	المطلب الاول : فى البحث عن معيار لمحل الملكية الاشتراكية
	أولا : هل التعداد الوارد فى النصوص القانونية على
٢٤٨	سبيل الحصر أم على سبيل المثال ؟
٢٥١	ثانيا : معيار عدم قابلية المال للتصرف
٢٥٤	ثالثا : طبيعة تخصيص المال أو وظيفته
٢٥٨	رابعا : معيار استخدام اليد العاملة المأجورة
٢٦٠	خامسا : معيار مقترح : الأثراء غير المستحق
	المطلب الثانى : التقسيم الجديد لمحل الملكية الاشتراكية
	الملكية الاشتراكية تفترض الفناء التقسيم التقايدى
٢٦٢	للملكية
٢٦٣	أولا : الأموال العامة
٢٦٤	ثانيا : أدوات ووسائل الإنتاج الرئيسية
٢٦٤	ثالثا : الأرض
٢٦٥	خصائص حق الملكية الاشتراكية على الأرض
	المبحث الثالث : أسباب كسب الملكية الاشتراكية
٢٦٨	- اثر النظام الاشتراكى على تفرز أسباب كسب الملكية
٢٧٢	- التأميم كسبب أصلى لكسب الملكية الاشتراكية
	- الأساس القانونى للتأميم وطبيعته القانونية كمصدر
٢٧٤	للملكية الاشتراكية
	- خصائص التأميم كسبب منشئ للملكية الاشتراكية ،
٢٨٣	وآثاره على نظم القانون الخاص
	- مدى الاعتراف بالاستيلاء كسبب لكسب الملكية
٢٩٠	الاشتراكية
	- وضع الجبازة - التقادم المكسب - بالنسبة لاسباب
٢٩٢	كسب الملكية الاشتراكية
	الفصل الثانى : طرق استغلال أو ادارة الملكية الاشتراكية
٢٩٦	معيار تحديد طرق ادارة الملكية الاشتراكية
٢٩٩	المبحث الأول : طريقة الاستغلال أو الادارة المباشرة
	المبحث الثانى : طريقة الاستغلال أو الادارة شبه المباشرة
	المطلب الاول : مضمون الادارة شبه المباشرة وصفة
٣٠٣	القائم بها
	المطلب الثانى : الحقوق والسلطات التى يتمتع بها
	المشروع العام
٣١٥	الفرع الاول : حق إبرام التصرفات القانونية
٣١٥	تعريف ومضمون العقد الاقتصادى
٣١٧	١ - أهلية المشروع العام بالنسبة للعقد الاقتصادى

صفحة

٣٢٠	٢ - مبدأ سلطان الإرادة وحرية إبرام العقد
٣٢٥	٣ - مدى حرية تحديد مضمون العقد وآثاره
٣٣٣	الفرع الثاني : الاستقلال المالي للمشروع
	المطلب الثالث : حقوق وسلطات الدولة في الرقابة على
	الإدارة شبه المباشرة
٣٣٤	الفرع الأول : الرقابة السابقة
٣٣٥	أولاً : الإنشاء
٣٣٦	ثانياً : التخطيط
٣٤٤	الفرع الثاني : الرقابة المعاصرة
٣٤٧	الفرع الثالث : الرقابة اللاحقة

المبحث الثالث : طريقة الاستقلال أو الإدارة المستقلة (حق الانتفاع العقارى)

٣٥٣	المطلب الأول : تعريف حق الانتفاع العقارى وخصائصه
	المطلب الثاني : الحقوق والسلطات التى يمنحها حق
٣٦٥	الانتفاع
٣٧١	المطلب الثالث : التكييف القانونى لحق الانتفاع
٣٧٥	الاتجاهات الحديثة فى الانتفاع العقارى

الفصل الثالث : تكييف الملكية الاشتراكية وتقديرها

المبحث الأول : الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية :

٣٨٢	أهمية الموضوع
٣٨٣	الملكية الاشتراكية والملكية الجماعية
٣٨٨	الملكية الاشتراكية والملكية العامة
٣٩١	الملكية الاشتراكية والملكية التعاونية
٣٩٥	الملكية الاشتراكية وحق الملكية
٣٩٨	التكييف القانونى للملكية الاشتراكية
٣٩٩	١ - حق الاستقلال المباشر
٤٠١	٢ - حق الإدارة الفعالة المباشرة
٤٠٤	٣ - حق الانتفاع

المبحث الثانى : تقدير ملائمة ملكية الدولة كصورة للملكية الاشتراكية

	أولاً : هل نظام ملكية الدولة يؤدى الى البيروقراطية
٤٠٩	بمساوئها ؟ - تقدير حق الاستقلال المباشر
	ثانياً : ملكية الدولة هل هى اشتراكية حقيقة أم هى
	صورة مقنعة لراسمالية الدولة ؟ - تقدير حق
٤١٢	الإدارة الفعالة
	ثالثاً : الملكية الاشتراكية للدولة هل تتضمن اتجاهات
٤١٧	برجوازية رجعية ؟ - تقدير حق الانتفاع العقارى
٤٢٢	تعقيب

الباب الثاني

الملكية الاجتماعية

- ٤٢٦ خطة البحث
- الفصل الأول : مضمون الملكية الاجتماعية وعناصرها**
- المبحث الأول : حقوق وسلطات المشروع (العنصر الإيجابي للملكية الاجتماعية)**
- ٤٢٩ مضمون وتكييف حقوق المشروع في نظام الملكية الاجتماعية
- ٤٢٩ النظرية الأولى : حق الإدارة كحق عيني
- ٤٣٠ النظرية الثانية : الطبيعة المركبة لحق المشروع
- ٤٣٢ أولا : حق الاستعمال
- ٤٣٤ ثانيا : حق التصرف
- ٤٤٠ طبيعة التصرف الذي يبرمه المشروع وآثاره
- ثالثا : حق توزيع الدخل ومساهمة العمال في النتائج الصافي
- ٤٤٢ ١ - توزيع الدخل الكلي للمشروع
- ٤٤٤ ٢ - مساهمة العمال في الأرباح الصافية وحدود ذلك
- المبحث الثاني : سلطات الهيئات السياسية للدولة وحقوقها (العنصر السلبي للملكية الاجتماعية)**
- ٤٤٧ الأسس العامة لعلاقة المشروع بالدولة
- ٤٤٩ طبيعة الخطة في ظل نظام الملكية الاجتماعية
- سلطة الدولة في الرقابة على المشروع
- ٤٥١ أولا : الرقابة المباشرة
- ٤٥٩ ثانيا : الرقابة غير المباشرة
- الفصل الثاني : الطبيعة القانونية للملكية الاجتماعية**
- المبحث الأول : تحديد المالك للملكية الاجتماعية**
- ٤٦٥ الرأي الأول : المالك للملكية الاجتماعية هو الدولة
- ٤٦٩ الرأي الثاني : المالك للملكية الاجتماعية هو المجتمع
- ٤٧١ الرأي الثالث : تعدد ملاك الملكية الاجتماعية
- ٤٧٤ الرأي الرابع : عدم وجود مالك للملكية الاجتماعية
- المبحث الثاني : التكييف القانوني للملكية الاجتماعية**
- النظرية الأولى : انكار أى عنصر لحق الملكية في الملكية الاجتماعية
- ٤٧٦ النظرية الثانية : اشتغال الملكية الاجتماعية على حق الملكية في صورته الحديثة المعدلة
- ٤٨١ التكييف الرابع : الطبيعة المزدوجة للملكية الاجتماعية
- ٤٨٤

صفحة

	الفصل الثالث : مقومات الملكية الاجتماعية ووسائل تحقيقها
	البحث الأول : اصلاح زراعى وملكية فردية مقيدة لا تأميم كامل
٤٩٠	المقصود بالاصلاح الزراعى فى النظام الاشتراكى
٤٩٠	وضع حد افعى للملكية الفردية الزراعية
٤٩٢	تقييد المضمون القانونى للملكية وما تمنحه من سلطات :
	النوع الاول من القيود : تقييد حق استعمال الارض وزراعتها
٤٩٤	النوع الثانى من القيود : تقييد حق الاستغلال
٤٩٧	النوع الثالث من القيود : تقييد حق التصرف
٤٩٩	البحث الثانى : التسيير الذاتى لادوات ووسائل الانتاج
	المطلب الاول : مضمون التسيير الذاتى وطبيعته
٥٠٤	المطلب الثانى : تنظيم التسيير الذاتى وكيفية توزيع حقوقه واختصاصاته على الوحدات العمالية المختلفة
	اولا : طائفة العمال انفسهم
٥١٥	نظام الجمعية
٥١٨	نظام الاستفتاء
٥١٨	ثانيا : المجلس العمالى
٥١٩	ثالثا : لجنة الادارة
٥٢١	تقدير نظام التسيير الذاتى وتطوره الاخير نحو مزيد من الديمقراطية المباشرة
٥٢٣	تمقيب
٥٢٦	

القسم الثانى

	الملكية فى القانون المصرى - طبيعتها وقيودها
	تمهيد وخطة البحث
٥٣١	فصل تمهيدي : استعراض موجز لنشأة وتطور الملكية فى القانون المصرى
	اولا : الملكية فى مصر القديمة
٥٣٤	ثانيا : طبيعة نظام الملكية فى ظل الحكم الاسلامى
٥٤١	ثالثا : تطور نظام الملكية منذ عهد محمد على حتى ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وصدور قوانين اصلاح الزراعى
٥٤٣	وضع ملكية ادوات الانتاج الصناعية والتجارية والمالية والعقارات المبنية
٥٤٨	

الباب الاول

	تنظيم حق التملك وحدوده فى القانون المصرى
	مقدمة وخطة البحث
٥٥١	الفصل الاول : تقييد الملكية الخاصة فى مجال الزراعة

صفحة

٥٥٣	المقيدة	الاصلاح الزراعى والاعتراف بالملكية الفردية الزراعية
٥٥٤	اولا : فرض حد أقصى للملكية الزراعية	
٥٦٨	ثانيا : توزيع الملكية على صغار الفلاحين	
٥٧٤	ثالثا : الحد من تجزئة الملكيات الزراعية الصغيرة	
٥٧٧	رابعا : الاهتمام بالاستغلال التعاونى الزراعى	
	الفصل الثانى : تقييد ملكية أدوات ووسائل الانتاج الصناعية والتجارية والمالية	
	المبحث الأول : ملكية الشعب لأدوات الانتاج الرئيسية	
	(الملكية الاشتراكية)	
٥٨٣	النصوص القانونية	
٥٨٤	محل الملكية الاشتراكية فى القانون المصرى	
٥٨٨	الملكية الاشتراكية	
٥٨٨	أولا : التأميم	
٥٩٦	ثانيا : مساهمة الدولة فى المشروع	
٥٩٧	ثالثا : انشاء الدولة مباشرة للمشروعات العامة	
	الطبيعة القانونية لملكية الشعب والمالك الحقيقى لها	
٥٩٨	« والآراء الفقهية المختلفة فى ذلك »	
	احكام الملكية الاشتراكية والرقابة الشعبية عليها	
٦٠٦	أولا : تطبيق طرق وأساليب القانون الخاص	
٦٠٩	ثانيا : سيطرة الشعب على الملكية الاشتراكية	
٦٠٩	١ - المساهمة فى وضع الخطة العامة	
٦١٠	٢ - المشاركة فى الادارة والرقابة	
	٣ - الاشتراك فى توزيع الدخل ومساهمة العاملين فى الأرباح	
٦١١		
	المبحث الثانى : الملكية الخاصة « غير المستغلة لأدوات الانتاج »	
	مدى اعتراف القانون المصرى بالملكية الخاصة فى مجال أدوات الانتاج « النصوص القانونية »	
٦١٣	المقصود بالملكية الخاصة غير المستغلة - معيار عدم الاستغلال فى القانون المصرى ووسائل تطبيقه	
٦١٥	الوسيلة الاولى : تحديد مجال الملكية الخاصة لأدوات الانتاج فى القانون المصرى	
٦١٧	١ - فى مجال الصناعة	
٦١٨	٢ - فى مجال التجارة	
٦٢٠	٣ - فى مجال المال وملكية الأسهم	
٦٢٢	٤ - فى المجال العقارى - ملكية المائى	
٦٢٣	الوسيلة الثانية : فرض الرقابة والسيطرة الشعبية على الملكية الخاصة	
٦٢٥	اهمية الرقابة والنص عليها فى القانون المصرى	

صفحة

- اولا : مضمون وأهداف الرقابة على الملكية الخاصة
١ - الرقابة على الملكية الخاصة من حيث
مشروعية المصدر :
ضرورة اعادة النظر في أسباب كسب
الملكية في القانون المدني ٦٢٦
٢ - الرقابة على الملكية الخاصة من حيث
النطاق والحدود ٦٣٠
٣ - الرقابة على الملكية الخاصة من حيث
العائد : تخليص الملكية الخاصة من
الاستغلال ٦٣١
ثانيا : وسائل وصور الرقابة على الملكية الخاصة
في مجالاتها المختلفة :
كيفية الرقابة على اشتراك القطاع الخاص في
التنمية في إطار الخطة الشاملة ٦٣٢
(أ) الرقابة على الملكية الخاصة العقارية ٦٣٣
(ب) الرقابة على الملكية الخاصة في مجال
الصناعة ٦٣٤
(ج) الرقابة على الملكية الخاصة في مجال
التجارة ٦٣٦
طبيعة الملكية الخاصة في النظام الاشتراكي
وضع المشكلة ٦٣٧
طبيعة الملكية الخاصة في القانون السوفييتي
« الآراء الفقهية المختلفة وموقف التقنين المدني
السوفييتي الجديد » ٦٣٨
طبيعة الملكية الخاصة في القانون المصري ٦٤٢

الباب الثاني

- القيود الواردة على سلطات المالك في القانون المصري
٦٤٦ تمهيد وخطة البحث
الفصل الأول : تقييد سلطة الاستعمال
طبيعة حق الملكية :
الملكية لم تعد حقا مطلقا
الراى الأول : الملكية وظيفة اجتماعية ٦٤٨
الراى الثانى : الملكية حق خاص له وظيفة اجتماعية ٦٥٠
موقف التقنين المدني المصري الجديد ٦٥١
موقف القضاء المصري الحديث ٦٥٣
اثر الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في تقييد سلطة الاستعمال ٦٥٥
المبحث الأول : نسبة حق الملكية ٦٥٦
تقييد استعمال حق الملكية للمصلحة العامة ٦٥٨

صفحة

- ٦٥٨ تقييد استعمال حق الملكية للمصلحة الخاصة
- ٦٦٣ **المبحث الثاني :** عدم التصرف في استعمال حق الملكية
الآراء الفقهية المختلفة واقتراح أساس جديد للمسئولية
في حالة التعسف يتمشى مع الوظيفة الاجتماعية لحق
الملكية
- ٦٦٦ موقف القضاء
- المبحث الثالث :** عدم الفلو في استعمال حق الملكية
- ٦٧٠ تمهيد وعرض الموضوع
- ٦٧٤ أولًا : أساس عدم الفلو هو نظرية تحمل التبعية
أو المخاطر
- ٦٧٥ ثانياً : أساس عدم الفلو هو الالتزام القانوني للجوار
- ٦٧٦ ثالثاً : أساس عدم الفلو هو واجب الاعتدال في
استعمال حق الملكية (فكرة الخطأ)
- ٦٧٧ رابعاً : أساس عدم الفلو هو التعدي والمساس
بملكية الجار
- ٦٧٨ خامساً : أساس عدم الفلو هو رفض المالك تعويض
الضرر
- ٦٧٩ سادساً : أساس عدم الفلو هو الإثراء بلا سبب
- ٦٨٠ سابعاً : أساس عدم الفلو هو حالة الضرورة
- ٦٨١ ثامناً : أساس عدم الفلو هو المسئولية عن الأشياء
- ٦٨١ تاسعاً : أساس عدم الفلو هو نظرية التعسف في
استعمال الحق
- ٦٨٢ أساس عدم الفلو في التقنين المدني المصري الجديد
- ٦٨٣ عرض الآراء المختلفة في الفقه المصري
- ٦٨٥ اقتراح أساس جديد للمسئولية عن الفلو يتمشى مع
الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية
- الفصل الثاني : تقييد سلطة الاستغلال**
- ٦٨٦ تمهيد
- المبحث الأول :** تقييد سلطة مالك الأرض الزراعية في استغلالها
- ٦٩٠ أولًا : تقييد سلطة الاستغلال المادى
- ٦٩٢ ١ - الزام المالك بزراعة الأرض والعناية بها
- ٦٩٣ ٢ - الزام المالك باحترام حقوق العامل
الزراعى
- ٦٩٤ ثانياً : تقييد سلطة الاستغلال القانونى :
« تنظيم عقد الإيجار الزراعى »
- ٦٩٥ (١) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد صفة
المستأجر
- ٦٩٦ (٢) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد حد أقصى
للأجرة

صفحة	
٦٩٩	(٣) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد حد أقصى للارتفاع أو الحيابة
٧٠١	(٤) تقييد سلطة الاستغلال من حيث مدتها أ - تحديد حد أدنى لمدة عقد الإيجار الزراعى
٧٠٢	ب - الامتداد القانونى لعقد الإيجار الزراعى
٧٠٦	(٥) وجوب اثبات عقد الإيجار بالكتابة المبحث الثانى : تقييد سلطة مالك المبنى فى استغلالها « القيود الواردة على عقد إيجار الأماكن »
٧٠٧	تجهيد
٧٠٨	أولا : تقييد سلطة المالك فى تحديد الأجرة
٧١٣	ثانيا : تقييد سلطة المالك فى إنهاء العقد : الامتداد القانونى لعقد إيجار الأماكن
٧١٧	ثالثا : تقييد حرية المالك فى التأجير « بيان مختلف القيود التى يجب فرضها فى هذا الصدد »
٧٢٥	رابعا : تقييد حق المالك الجديد (الخلف الخاص) خامسا : الالتزامات المفروضة على عائق المالك كضمانات
٧٢٧	لتطبيق القيود القانونية
٧٣١	الفصل الثالث : تقييد سلطة التصرف
٧٣٦	خاتمة
٧٤٥	قائمة المراجع
٧٦١	فهرس

وقعت بعض الأخطاء المطبعية التي تدركها فطنة القارىء .

فالرجاء تصحيحها مع تقبل اعتذارنا عن ذلك ،



دار الهنا للطباعة : ٧١٣٢٧